حوله کلمه بارکرد دار ورود
لس قته آن سر ...

سح رحمت ورحه مشطر رك

اگر کلمه طوطیای چشم ترك حلب مطول

١١ رجب ١٢١٨

ملك الاقل عبد الله بن ... ناصر

شهد بذلك ...

عارية عندي لمولانا الشيخ عبد الرحيم ... ناصر وانا الاقل ...

[illegible]

وصل ...



من نصر عبد

ثم صار في ملكي ...
وانا الاقل ... الفقير الى الله الغني محمد
جواد بن ...
سنه ١٢٣٣

تصرفه الغ علي



هذا كتاب چلبي على المطول

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم انهما حقايق المعاني ودقايق البيان الاقرب الى

الفهم ان المراد بالالهام في هذا المقام معناه اللغوي وهو الاعلام مطلقا لاحتياج ارادة معناه

العرفي اعني القاء الخير في قلب الغير بلا استفاضة فكرية منه الى تكلف وبحقايق المعاني مسايل

الفن الاول بحمل الحقيقة على المعنى اللغوي الذي يذكره واما حملها على ما به الشيء هو هو بناء على ما تقرر

من ان حقيقة كل علم مسايله وعد الموضوع وساير المبادي جزءا منه مسامحة فجميع الحقايق لا اتساع لان

العلم جميع مسايله لا اجزاؤها والبناء على جواز تبدل علم المعاني بحسب الازمان وبه تعدد حقيقته بالنظر اليه

فان بعضا من المسايل لم يستنبط بعد فالظاهر ان العالم بجميع ما سواه عالم بالمعاني على ان المعاني عبارة

عن المسايل واذا استنبط فالعالم به وبما سواه هو العالم بالمعاني او على تعدد حقيقته بل عينها الحارّا تأسف

ظاهر وبدقايق البيان مسايل الفن الثاني من دق الشيء اذا صار دقيقا اي غامضا واصله الدقيقة صفة المضاف الغلط

وفي الكلام اشارة الى ان العلم هو المعاني والبيان لا علم المعاني وعلم البيان الا ان يحمل على حذف ما هو

في الاصل كما في رمضان مع ان العلم هو شهر رمضان ثم وجه تخصيص الدقايق بالبيان ما سيأتي في تنقيح

الفن الاول من ان في البيان زيادة اعتبار ليست في المعاني وانه منه بمنزلة المركب من المفرد فكان احق باسم

الدقة منه ان قلت فلم لم يذكر البديع على نحو ذكر الفنين الاخرين اجيب بانه اشارة الى عدم الاعتداد

لكونه خارجا عن افادة البلاغة على انه سيجيء ان بعضهم يسمي البيان والبديع علم البيان فيجوز ان يكون دقايق

اشارة اليهما معا واثار الدقايق بالنسبة الى البديع اما بحسب التغليب او لان وجوه تحسين الكلام المذكور فيه انما

بعد تحسينه بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة فكان فيه ايضا زيادة اعتبار ليست في المعاني ويحتمل ان يراد بحقايق

المعاني



المعاني الامور الثابتة او المثبتة التي هي الصور الذهنية مطلقا من حيث الشيء وحقيقته وبالبيان ما به يظهر تلك

الصور اعني المنطق المعرب عما في الضمير فان البيان في الاصل مصدر بان الشيء اي ظهر ولهذا افرده مع انه

اضافة الدقايق اليه بيانية ثم جعل اسما لما به يتبين كاللفظ مما يتلفظ فعلى هذا يكون الهام حقايق المعاني

اشارة الى استفاضة من الله تعالى والهام دقايق البيان الى افاضته للطالبين فيناسب تنقيح المعاني لفائدة المناسبة

ثم وجه التخصيص على الاشعار بان الدقة جعلت صفة للالفاظ المختلفة بوضوح الدلالة وخفائها من حيث دلالتها

على معانيها اظهر من جعلها صفة للصور الذهنية من حيث هي وان جاز هو ايضا وذلك واضح وخصصنا بيد الخ

الايادي وروايع الاحسان الاصح في لفظ التخصيص وما يتفرع منه ان يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه

اعني ما له الخاصة فيقال خص المال بزيد اي المال له دون غيره ولكن الشايع في الاستعمال ادخالها على المقصور اعني

الخاصة وهو المراد ههنا كما في قوله تعالى يختص برحمته من يشاء وهذا اما بناء على تضمين معنى التميز او الافراد اي

جعل التخصيص مجازا عن التميز مشهورا في العرف والفرق بينهما ان اللفظ في التوجيه الثاني لم يرد به الا المعنى الاخر

واما في صورة التضمين فهو مستعمل في معناه الحقيقي والمعنى الاخر مراد بلفظ اخر محذوف دل عليه ذكر ما هو من متعلقاته

لئلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فتارة يجعل المذكور اصلا والمحذوف حالا وتارة بالعكس فان قلت اذا كان

المعنى الاخر مدلولا عليه بلفظ محذوف فلم يكن في ضمن المذكور فكيف قيل انه متضمن اياه قلت لما كان مناسبة

المعنى المذكور بمعونة ذكر صلته قرينة على اعتباره كانه جعل في ضمنه والبدايع جمع بديعة بمعنى غريبة والايادي

جمع الايدي جمع اليد وهي الجارحة المخصوصة يستعمل في النعمة مجازا مرسلا من قبيل اطلاق اسم ما هو بمنزلة العلة

الفاعلية والصورية على المعلول كما صرح الشارح في البيان وقيل مشترك بينهما وما قيل ان اليد بمعنى الجارحة يجمع

على الايدي وبمعنى النعمة على الايادي مردود على ان اصل يد يدى فما كان على وزن فعل لم يجمع على افاعل ثم الشايع

استعمال الايادي في النعم والايدي في الاعضاء وبه قطع ابو عمرو العلاء وقال الاخفش هو بعكس في شرح

الشريف للمفتاح ان الايادي صارت حقيقة عرفية في النعم وان كانت في الاصل مجازا فيها والروايع اما جمع

الواحد ط

يقال نحر

رابعة من الروع بمعنى الاعجاب يقال راعني الشيء اي اعجبني او من الربع وهو النماء والزيادة فكانه مبني على تاب وبل

الاحسان بالعطية لما سنذكر من ان الاضافة بيانية واما جمع رائع اجراء له مجرى الاسماء على انه قد ذكر

الادبا في ايضاح المفصل وشرح الحماسة للامام المرزوقي ان فاعلا صفة اذا كان في غير ذوي العقول

جمع على فواعل والاضافة في الموضعين بيانية بمعنى من كما في جرد قطيفة وخاتم فضة وافراد الاحسان دعاية للسجع

مع وقوع المصدر على القليل والكثير اتقن بحكمة نظام العالم على وفق ما اقتضت الحال اي الاتقان

الاحكام والحكمة علم الاشياء على ما هي عليه في نفس الامر والعمل بها وفق المطلوب والبا للسببية والنظام في

ما ينظم به اللؤلؤ والمراد ههنا ما ينتظم به امور العالم والوفق الموافقة يقال حلوبته وفق عياله اي لها لبن

قدر كفايتهم والفصل في والحال هو الامر والشأن او الحاضر من الزمان واللام فيه يغني عن الاضافة او عوض

عن المضاف اليه على اختلاف الرايين ثم هذه الجملة اعني اتقن بحكمة اما استيناف جواب عن سؤال نشأ من الكلام

السابق كانه قيل لم الهم حقائق المعاني وتوجيه الجواب انه اتقن نظام العالم بحكمة وذلك الاتقان يقتضي

الهام حقائق المعاني ودقائق البيان كما لا يخفى او بدل من الهم بدل الاشتمال على ما جوزه بعض النحاة ولا يلزم

كون الجملة الاولى في حكم السقوط كما سيأتي ان شاء الله تعالى فترك العطف على الاول لكونها كالمتصلة بما قبلها

ففصلت فصل الجواب عن السؤال وعلى الثاني لكمال الاتصال بينهما فكانه لا احتياج الى العاطف لاقتضائه

المغايرة المفتقرة الى الربط لكن يخدش هذا الوجه ما سنذكره في اواخر احوال متعلقات الفعل ان الاصل

عند اجتماع التوابع تقديم البدل على العطف بالحرف ويجوز ان يجعل الجملة المذكورة صلة بعد صلة بترك

العطف لئلا يشعر بالتبعية المخلة بالمقصود اعني كون كل واحد من الامرين محمودا عليه بالاستقلال

واورد برأفته فرق الانام في طرق الانعام والافضال الايراد الادخال يقال اورده فورد اي

ادخله فدخل وفي القاموس الورود الاشراف على الماء سواء دخلها او لم يدخل والرأفة الرحمة كذا في المحل وفي الصحاح الورود م

الرأفة اشد من الرحمة واجتماع الرؤف مع الرحيم في مواضع كثيرة من القرآن المجيد مع اطراد تقديم الاول على

الثاني



الثاني لم يبعد معنا فالانسب لنظم القرآن ما نقله الامام الرازي عن القفال من ان الرافة مبالغة في رحمة
مخصوصة وهي دفع المكروه وازالة الضر فذكر الرحمة بعدها ليكون اعم واشمل والفرق جمع فرقة وهي الجماعة
والانام اسم جمع بمعنى الاناس وقال الامام الزبيدي الانام الخلق ويجوز الانيم وقال الامام الواحدي قال الليث
الانام ما على وجه الارض من جميع الخلق والافضال بمعنى الاحسان فاضافة الطرق الى الانعام من قبيل اضافة
المشبه به الى المشبه كما في لجين الماء او لامر يشبهها له بالفضاء المشتمل على الطرق والصلوة على نبيه محمد النبي
فعيل بمعنى فاعل من النبأ وهو الاخبار يقال نبأ وانبأ ونبّأ اي اخبر وجمعه نبآء كعلماء كما في قوله تعالى
يا خاتم النبآء انك مرسل ويجمع ايضا على انبياء وتصغيره نبيّئ على وزن نبيّع وكسره الجوهري على نبيّئ ايضا
مكسر نص عليه سيبويه واقتضته القاعدة او بمعنى مفعول من النبوة وهو ما ارتفع من الارض كذا في الصحاح
ومنه يقال تنبى فلان اذا ارتفع وعلا وقيل من النبي وهي الطريق ثم قوله محمد عطف لنبيه لا صفة له للتصريح
بان العلم ينعت ولا ينعت به وما ذكره صاحب الكشاف في سورة الملائكة في قوله تعالى ذلكم الله ربكم من انه
يجوز في حكم الاعراب ايقاع اسم الله صفة لاسم الاشارة او عطف بيان وربكم خبرا انما يصح بناء على تاويله
بالمعرف باللام كالمستحق للعبادة والا فتجويز نعت اسم الاشارة بما ليس معرفا باللام وما ليس بموصول مما اجمع
النحاة على بطلانه وقد صرح هو ايضا بامتناع كلا الامرين في مفصله وايضا صرح في اوايل الكشاف بان
هذا الاسم لا يوصف به واستدل بذلك على علميته ثم البدلية وان جوزها في قوله تعالى ذكر رحمة ربك عبده
زكريا لكن الاظهر ان المقصود الاصلي ههنا ايضاح الصفة السابقة وتقرير النسبة تبع والبدلية تستدعي
العكس خير من نبع صفة لمحمد صلى الله عليه وآله وسلم لا لنبيه والا لقدم على عطف البيان كما هو القانون والنبوع
بالعين المهملة الخروج يقال نبع الماء ينبع بالحركات الثلث في عين المضارع نبوعا اي خرج والينبوع عين الماء
والضيضي الاصل وكذا الضوضؤ والبوبؤ وعن بعضهم ضيضئ على وزن قنديل والكرم ايثار الغير بالخير
والسماحة الجود والينبوع بالغين المعجمة الظهور والدوحة الشجرة العظيمة من اي شجر كان والجمع دوح واللسن



بالتحريك الفصاحة وقد لسن بالكسر فهو لسن كذا في الصحاح وفي شرح المقامات لابن الانباري الالسن الفصاحهم

في الشرف لا يبق ذلك في الحجر واسماعيل ثم الاضافة في ضيفي الكرم ود وحرة اللسن لا بنه ان اريد با لمضافة

آدم او ابراهيم او اسماعيل عليهم السلم وبيانه ان قصد المبالغة تلالا اي لمع والغرة في الاصل بياض في

جبهة الفرس فوق الدرهم استعير لكل واضح معروف والحق على انه صفة مشبهة كل كلام واعتقاد طابق

الواقع والصدق على ذلك ايضا لكن اذا نسب الى الواقع بالطبق ووجه تخصيص الحق بهذا الاعتبار هو ان

الواقع امر ثابت حقها ان ينسب اليه الشئ بالطبق وعدمه فاذا عكس فقد بولغ في ثبوت ذلك الشئ بجعله اصلا

في التحقيق فكان اولى باسم الحق الذي هو بمعنى الثابت وناسب ان يراد به الشريعة المحمدية الواجبة الاتباع واما

تخصيص الصدق باعتبار الثاني فلان المنظور اولا في هذا الاعتبار الحكم الذي يتصف بالمعنى الاصلي للصدق

وهو الابلاغ الشئ على ما هو عليه ثم في العبارة اشعار بان ظهور دين الاسلام انما هو من حضرة الرسول صلعم لكن

كمال وضوحه انما هو بروايات الآل والاصحاب وارائهم واجماعاتهم ثم لا يخفى ما في الكلام من الاستعارات

المكنية والتخييلية والترشيح حيث شبه دين الاسلام بمطية توصل راكبها الى المرام واثبت له لازم المشبه

به اعني الغرة والمعزم ما يلائم معناها الحقيقي اعني التلألؤ والاشراق الاضاءة والدين وضع الهي سائق

لذوي العقول باختيارهم المحمود الى الخير بالذات ويضاف الى الله لصدوره عنه تع والى النبي صلى الله عليه وآله

والى الائمة لتدينهم به وانقيادهم له كذا ذكره الشارح في شرح تلخيص الجامع والاضمحلال الزوال والانكشاف

والدجى جمع دجية وهي الظلمة والباطل خلاف الحق والمراد به كفر السبة بالليل واللمعان الاضاءة والنور

كيفية ظاهرة بنفسها مظهرة لغيرها والضيا اقوى منه ولذلك اضيف الى الشمس في قوله تعالى هو الذي

جعل الشمس ضياء والقمر نورا وقد يفرق بينهما بان الضيا ضوء ذاتي والنور عارضي وقد يقال ينبغي ان يكون النور

اقوى في الاطلاق لقوله تعالى الله نور السموات والارض الآية وانت خبير بان هذا انما يتجه اذا لم يكن معنى النور من

القاضي
الآتية المنورة وقد حمل اهل التفسير على ذلك واليقين العلم بزوال الشك ولهذا لا يوصف به الباري تع وفي تفسير

ان



ان اليقين ايقان العلم بنفي الشك والشبهة عنه بالاستدلال وفيه بحث ويشكل بقوله تعالى لترونها عين
اليقين وبالجملة المشاهدة تعطي اليقين ثم لا يخفى ما في هذه الفقرة ايضا من اللطائف المذكورة في الاولى
فتأمل واستخرج وبعد من الظروف الزمانية المقطوعة عن المضاف اليه مبنيا حذف منها اما وجعل الواو مكانها
رَوْمًا للاختصار مع الربط الصوري ولهذا لزم الفاء بعده والعامل في الظرف اما المقدر او الفاء
على توهم اما والعامل فيه ما يفهم من السياق من مثل اقول او اعلم واحق بمعنى الـبق والاستيجاب للاستحقاق
والتحلي التزيين والاتصاف والمراد بالعلوم والمعارف التصديقات والتصورات او ادراك الكليات
والجزئيات او ادراك المركبات والبسائط والعطف تفسيري والتصدي التعرض للشيء والاقبال عليه
والظاهر ان المراد بالتصدي للاحاطة ما يتبعها اعني تحصيلها والاتصاف بها لا مجرد الاقدام المقابل
للاحجام كما ظن لانه وان كان فضيلة بالنسبة الى الاحجام الا ان ادعاء كونه اسبق الفضائل في ايجاب
التعظيم مع ان المراد بالسبق الشرف بعيد جدا الا ان يحمل على كمال المبالغة فان قلت كيف جاز عطف
التصدي وهو خبر في المعنى على المعطوف عليه اعني احق الفضائل قلت بل كل من الخبرين المتعاطفين خبر
عن كل من الذين اخبر عنهما ولو سلم فوجه العطف ان مآل المعنى وان كان على التوزيع الا ان القصد في الظاهر لامن
الالتباس الى ربط المجموع بالمجموع فلا بد من اداة الجمع قال الشارح في شرح الكشاف هو نظير قولك زيد وعمرو
قام ابوه وذهب اخوه على ان الضمير في ابوه لزيد وفي اخوه لعمرو ولا بد في مثله من اعتبار التقديم والتأخير
ورده الشريف بانه اذا اعتبر تقديم خبر المعطوف عليه على المعطوف لم يبق للواو في خبر المعطوف وجه وجعله
لتأكيد لصوق الخبر بالمخبر عنه قصور وعجز وفيه بحث لان ذلك الاعتبار بالنسبة الى التوزيع الذي هو مآل المعنى
لا ينافي القصد في الظاهر الى ربط المجموع بالمجموع ومراد الشارح ليس الا الاعتبار المذكور بالنسبة الى د الصناعة
في عرف الخاصة علم يتعلق بكيفية العمل ويكون المقصود منه ذلك العمل سواء حصل بمزاولة العمل ام لا والاول
هو المسمى بالصناعة في عرف العامة وبقولنا يكون المقصود منه ذلك العمل يظهر ان اطلاقه على علم التفسير بحسب الحقيقة



لا يخ من تكلف لان المراد منه الاطلاع على مراد الله تعالى فقط كما لا يخفى وان اشتمل على الاحكام العملية

فليس بذلك المعنى وقد يقال كل علم مارسه الرجل حتى صار كالحرفة له يسمى صناعة له والنكت جمع نكتة

وهي الدقيقة سميت بذلك لتاثيرها في النفوس من نكت في الارض اذا ضرب فاثر فيها بقضيب او نحوه او لحصولها

بحالة فكرية شبيهة بالنكتة او مقارنة لها غالبا ويقال لها اللطيفة اذا كان تاثيرها في النفس بحيث تورث

نوعا من الانبساط لا سيما علم البيان لا لنفي الجنس وسي مثل وزنا ومعنا اسمها عند الجمهور واصلها سوي

والواقع بعدها اذا كان مفردا اما مجرور على انه مضاف اليه وما زائدة كما في قوله نعم ايام الاجلين وضيت

او بدل منها وهي نكرة غير موصوفة اي لا مثل شيء علم البيان او مرفوع خبر مبتدا محذوف والجملة صلة ان جعلت

ما موصولة صفة ان جعلت موصوفة والجر اولى من هذا الوجه لقلة حذف صدر الجملة الواقعة صلة او

صفة صرح به الرضي على انه يقبح في اطراده لزوم ما اطلاق ما على ذات من يعقل ويتم ابو زيد على الوجهين محركة

سي اعراب لانه مضاف واما منصوب على تقدير اعني او على انه بمنزلة ان كان تمييزا نكرة لان ما بتقدير التنوين وسي

كافة عن الاضافة والفتحة بنائية مثلها في لا رجل وقيل على الاستثناء في الوجهين فعدم تجويز النصب اذا كان معرفة

وهم من الاندلسي وعلى التقادير خبر لا محذوف عند غير الاخفش اي لا مثل علم البيان موجود من العلوم فان

التي يحق لها احق بالتقديم من التحلي بحلية غيره وعند ماخبر لا ويلزمه قطع سي عن الاضافة من غير عوض

قيل فيكون خبر لا عطف معرفة وجوابه انه يقدر ما نكرة موصوفة واما الجواب باحتمال ان يكون قد رجع الى

قول سيبويه في لا رجل قائم من ان ارتفاع الخبر بها يكون مرتفعا به لا بلا النافية فلا يفيد فيما نحن فيه كما لا يخفى

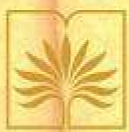
وقد يحذف منه كلمة لا تخفيفا مع انها مرادة ولهذا لا يتفاوت المعنى كما في قوله تعالى تالله تفتئوا تذكر يوسف

اي لا تفتئوا لكن ذكر انبلياني في شرح تلخيص الجامع الكبير انه ذكر استعمال سيما بلا لا لا نظير له في كلام العرب

وقد يخفف الياء مع وجود لا وحذفها وقد يوقع لا سوى مقام لا سيما والواو التي يدخل عليها في بعض المواضع

كما في قوله ولا سيما يوما بدارة جلجل اعتراض ذكره الرضي وقيل حالية وقيل عاطفة ثم عدها من كلمات الاستثناء لكون

ما بعدها



ما بعدها مخرجا عما قبلها من حيث الاولوية بالحكم المتقدم والا فليس منها حقيقة صرح به الرضي وقد يحذف
ما بعد لا سيما وينقل من معناها الاصلي الى معنى خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول
مطلق فاذا قلت زيد شجاع ولا سيما راكبا فهو بمعنى وخصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر اي
واخصه بزيادة الشجاعة راكبا وكذا في زيد شجاع لا سيما وهو راكب والواو التي بعدها للحال وقيل عاطفة على مقدر
كانه قيل لا سيما هو لابس للسلاح وهو راكب وعدم مجيء الواو قبله كثير الا ان المجيء اكثر ثم المراد بعلم البيان المعاني والبيان
والاضافة بيانية والمطلع اسم فاعل من الاطلاع ونظم القرآن على ما يجيء تاليف كلماته مترتبة المعاني متناسبة
الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل فانه كشاف يحتمل ان يكون تفصيلا للصفة السابقة اعني الاطلاع على
نكت نظم القرآن ويحتمل ان يكون تعليلا واعترض عليه بانه لا فرق بين التعليل والعلة الا في العبارة فكانه قال
زيد العالم اكرم من فلان لانه عارف ولا يخفى ركاكته واجيب بان المقصود الترجيح باعتبار الصفة والاستدلال
لما فالحاصل ان علم البيان المطلع احسن لانه موصوف بذلك وكل ما هو كذلك فهو احسن لتلك الصفة
رايق معجب وهو صفة لكشاف وكونه خبرا بعد خبر على تقدير كون قوله فانه كشاف تعليلا لما سبق بعيد من جهة المعنى
او لا يظهر كون قولنا فانه رايق علة لما قبله والتاويل في اللغة من الاول وهو الانصراف فالتضعيف للتعدية
او من الايالة وهي الصرف فالتضعيف للتكثير والمراد به هنا صرف اللفظ الى ما له واما التفسير فهو مقلوب من التسفير
وهو الكشف وقال الراغب الاول لاظهار المعقول والثاني لابراز الاعيان للابصار وفي الاصطلاح قال الامام
الرازي في شرح الكشاف بيان معاني القرآن اما بالنقل عن النبي صلعم او عن الاصحاب وهو التفسير واما بحسب
القواعد العربية وهو التاويل وفيه بحث لان تعيين احد المحتملات بالادلة العقلية خارج عن القسمين اولا
يكون ذلك بالنقل ولا بحسب القواعد الشرعية العربية كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الله على كل شيء قدير ان
المراد كل شيء مستقيم ممكن فلا يدخل تحته المحالات وقال في الكواشي التاويل ما يتعلق بالدراية والتفسير بالرواية وعليه لاحد
اخر كلام الرازي والشارح في شرحيهما للكشاف وفيه بحث ايضا لانه يلزم ان التفسير قد يكون ان اخذ الرواية غالبا



والتاويل بالصرف الى الحكم الكتاب والسنة المتواترة وهو خلاف الاجماع ويمكن ان يجاب بانه لما كانت الرؤيا
من حيث هي طريق بيان العلوم اي المشاهدة سميت تفسيرا لانها طريق كشف العلوم وتبيينه وان لم يحصل
العلم للمروي له واما الصرف عن الظاهر فليس من حيث هو طريق للعلم كذا في تفسير الفاتحة للجد وحاصل ان
التسمية بالتفسير والتاويل ناظر الى طريق العلم لا الى نفس الحاصل وبذلك الاعتبار لا يكون التفسير ازيد
من التاويل وقيل التاويل بيان احد محتملات اللفظ والتفسير بيان مراد المتكلم فالاول يتعلق بالدراية ولذا
اضاف اليه الدقايق والثاني بالرواية وقيل التفسير بيان ما يحتمله اللفظ احتمالا ظاهرا والتاويل بيان ما
يحتمله احتمالا باطنا مثاله قوله تعالى يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي معناه يخرج الانسان من النطفة
والنطفة من الانسان وقيل يخرج الطير من البيض ويخرج البيض من الطير هذا هو التفسير لان معنى الحي الانسان
والطير ومعنى الميت النطفة والبيض ظاهر وقيل معناه يخرج المومن من الكافر ويخرج الكافر من المومن
هذا هو التاويل فوجه اضافة الدقايق الى التاويل على هذا ظاهر واعترض عليه وعلى الذي قبله بان اللفظ
الذي له معنى واحد وهو المراد والموضوع له ولا رواية له فهو خارج عن القسمين والجواب ان المنقسم اليهما هو
بيان المعنى المحتاج الى البيان او بيان المبين تحصيل الحاصل وذلك منحصر في القسمين فايق عالي اي بتبيان
مصدر بني على التفعيل وذا القياس فتح التاء ولم يجي بالكسر الا تبيان وتلقاء وقد يفرق بينه وبين التبيان
بان التبيان يحتوي على كد الخاطر واعمال القلب وقريب منه ما قيل التبيان بيان مع دليل وبرهان فكانه
مبني على ان زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى وهذا الحكم اكثري لا كلي وهو فيما بين اللفظين من جنس واحد فلا ينتقض
بالصفة المشبهة التي تدل على زيادة المعنى وهي الثبوت والجبلية مع انه اخصر من اسم فاعل كحذر وحاذر
وحسن وحاسن ثم هو بمعنى اسم الفاعل اي المبين وكذا نظايره وانما اختار صيغة المصدر اشارة الى اسماء
الكتب المصنفة في العربية او على تقدير مضاف اي ذو تبيان وكذا نظايره بل هي باقية على المصدرية مبالغة
كما في رجل عدل بنا على ما ذهب عليه ابن الحاجب في عدم اشتراط الاشتقاق في النعت وترك العطف

بين



بين القرآن لمجيئها على نهج التعديد والمراد بدلائل الاعجاز واسرار البلاغة النكات الدقيقة في الموجودة

في نظم القرآن والمعالم جمع معلم وهو الاثر الذي يستدل به على الطريق كذا في الصحاح وقيل هو الموضع الذي

ينصب فيه العلامة على الشي وكونه ايضاحا لمعالم الايجاز ببيانه النكت الكثيرة التي يشتمل عليها النظم القليل

كقوله تعالى لكم في القصاص حيوة وامثاله ولعل المراد بانار الفصاحة الاطناب والمساواة او ما

يعمها وغيرهما مما يستدل به على فصاحة الكلام وفصاحة صاحبه فيكون من عطف العام على الخاص لغوامض

مشكل كتاب الله تعالى قال الجوهري التلخيص التبيين والشرح وفي النهاية يقال لخصت القول اذا اقتصرت فيه واقتصر

منه على ما يحتاج اليه وقيل هذا التفسير احسن كذا في الراموز فلو قال تبيانا لغوامض لكان اوقع واضافة

المشكل الى الكتاب من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اي كتاب الله المشكل لهذا اضاف الغوامض اليه مع

اتحادهما في المؤدي وهو عدم الوضوح او لان هذه الاضافة تبيينية على المبالغة في الاشكال كالجلّ ان في

امثاله نحو جنان الجنان وعيون العيون مبالغة في المختارية والمعضل من اعضل الامر اذا كان مغلقا

لا يهتدى بوجهه واعضلني فلان اي اعياني امره يتعدى ولا يتعدى والغوص النزول تحت الماء

يقال غاص فلان في الماء وانما عداه بهنا بعلى لتضمنه معنى الاطلاع والفرائد جمع فريدة وهي الدرة الكبيرة

وفي تشبيه الاطلاع على ما في كتاب الله من الاسرار والدقائق باستخراج الدرر من قعر البحر استعارة لطيفة ولا يخفى

لفظ التوتيب من الاشارة الى ذلك قواعده كافية تاكيد لما سبق او استيناف والضو الضياء وكذا الضوء

بالضم يقال اضاءت النار ضوءا وضوءا او اضاءت مثله واضاءه يتعدى ولا يتعدى الى انوار التنزيل

متعلق بضوء المصباح لما فيه من معنى التادي والافضاء او بمقدر اي المصباح الموصل اذا جوز حذف

الموصول مع بعض صلته كما قيل او هو موصولا وجعله طريق الوصول الى انوار التنزيل مصباحا مظلما محتاجا الى

مضي مستدي بها اليها مناسب لاضافة الدقائق اليه فيما سبق لاشعاره الدقة بالخفا والموارد جمع مورد

وهو موضع الورود الى الماء والالتهاب التوقد والاكباد جمع الكبد او الكبد كالكذب والكذب وقد



المعاني الامور الثابتة او المثبتة التي هي الصور الذهنية مطلقا فرحق الشي او حقيقته وبالبيان ما به نطقه
الصور اعني المنطق المعرب عما في الضمير فان البيان في الاصل مصدر بان الشي اي ظهر ولهذا افرده مع
اضافة الدقايق اليه بيانيه ثم جعل اسما لما به يتبين كاللفظ مما يلفظ فعلى هذا يكون الهام حقايق المعاني
اشارة الى استفاضة مراتب ونعى والهام دقايق البيان الى افاضته للطالبين فيناسب تنقيح ما يفيد المناسبة
ثم وجه التخصيص على الاشعار بان الدقة صفة للالفاظ المختلفة بوضوح الدلالة وخفائها من حيث دلالتها
معانيها اظهر من جعلها صفة للصور الذهنية من حيث هي وان جاز هو ايضا وذلك واضح وخصصنا بيد الخ
الايادي وروائع الاحسان الاصح لفظ الخصوص وما يتفرع منه ان يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه
اعني ماله الخاصة فيقال خص المال بزيد اي المال له دون غيره ولكن الشايع في الاستعمال ادخالها على المقصور اعني
الخاصة وهو المراد هنا كما في قوله تعالى يختص برحمته من يشاء وهذا اما بناء على تضمين معنى التميز او الافراد او
جعل التخصيص مجازا عن التميز مشهورا في العرف والفرق بينهما ان اللفظ في التوجيه الثاني لم يرد به الا المعنى الاخر
واما في صورة التضمين فهو مستعمل في معناه الحقيقي والمعنى الاخر مراد بلفظ اخر محذوف دل عليه ذكر ما هو من متعلقاته
لئلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فتارة يجعل المذكور اصلا والمحذوف حالا وتارة بالعكس فان قلت اذا كان
المعنى الاخر مدلولا عليه بلفظ محذوف فلم يكن في ضمن المذكور فكيف قيل انه متضمن اياه قلت لما كان مناسبة
المعنى المذكور بمعونة ذكر صلته قرينة على اعتباره كانه جعل في ضمنه والبدايع جمع بديعة بمعنى غريبة والايادي
جمع الايدي جمع اليد وهي الجارحة المخصوصة تستعمل في النعمة مجازا مرسلا من قبيل اطلاق اسم ما هو بمنزلة العلة
الفاعلية والصورية على المعلول كما صرح الشارح في البيان وقيل مشترك بينهما وما قيل ان اليد بمعنى الجارحة يجمع
على الايدي وبمعنى النعمة على الايادي مردود على ان اصل يد يدي فما كان على وزن فعل لم يجمع على افاعل ثم الشايع
استعمال الايادي في النعم والايدي في الاعضاء وبه قطع ابو عمرو العلاء وقال الاخفش قد يعكس وفي شرح
الشريف للمفتاح ان الايادي صارت حقيقة عرفية في النعم وان كانت في الاصل مجازا فيها والروائع اما جمع

الواحد

يقال نحر

يق كبد بالتخفيف كمخذ والى اسرار متعلق الالتهاب لتضمنه معنى الاستيناف واللباب جمع اللب
وهو خلاصة كل شي وصفي اي كدر وتم والاظهر ان المراد باثار تراكيب التنزيل ماتينا ولخواصها
وغراياها لا المعاني الوضعية فقط كما ظن وهي في الاصل من بقايا رسم الشي وكثرتها بهذا العلم بالنظر
اليها عذب اي طاب والعباب بالضم معظم الماء وعباب البحر وسطه واساليب التنزيل انواعه كالمحكم
والنص والظاهر والخفي والمشكل والمجمل والمتشابه وغيرها من الخاص والعام والمطلق والمقيد وبحار
الاساليب كلجين الماء والصفا بالمد خلاف الكدر ولحظ المستفاد من تقديم الظرف في الفقرتين اضافي
بالقياس الى ساير العلوم وقوله لايدرك الواصف المطري البيت اعتذار عن الاقتصار في مدح الفن على
هذا القدر والمطري اسم فاعل من الاطراء وهو المبالغة في المدح واصله من الطراوة لان الممدوح يهتز بمدح
المادح فيظهر في وجهه طراوة والخصايص جمع خصيصة وهي الفضيلة والسبق التقدم وما في ما وصفا
مصدرية وما زعم السهيلي من ان الفعل بعد ما هذه لا يكون خاصا فتقول اعجبني ما تفعل ولا تقول اعجبني ما بحرج
غلط يشهد به تتبع موارد الكتاب المجيد او موصولة بتقدير به ولا تقدير في الاول لان ما المصدرية
حرف غير الاخفش وابي بكر لا يجوز ان يعود اليها ضمير الصلة وله اما تجويز صاحب الكشاف مصدرية ما عند
في قوله تعالى واتبع الذين ظلموا ما اترفوا فيه فليس على تقدير رفع الضمير المجرور اليها كما زعم ابن هشام
واعترض عليه بل هو مبني على انه عايد الى الظلم المفهوم من ظلموا او في للمصاحبة مثل قوله تعالى فخرج على
قومه في زينته والمعنى واتبع الذين ظلموا اترافهم مع ظلمهم والالف في وصفا للاشباع والمعنى ان الواصف
المبالغ لا يدرك فضايله وان كان مرقيا عن كل وصف الى اخرى وان وصله الى غير النهاية ثم لا يخفى
ما في هذه القراين ايضا من اللطايف البيانية ثم انه قد وقع قيل هو معطوف على قوله من كشاف وثم لا يستبعد
مضمون الجملة الثانية اعني وقوع مثل الفن في ايدي هذه الجماعة عن مضمون الجملة الاولى وهو اتصافه
بما ذكر من الفضل والشرف كما في قوله تعالى ثم انشاناه خلقا آخر وفيه نظر لان المعطوف عليه تعليل لما سبق على

ماهو

المسوقة

ما هو الظاهر والمعطوف لا يصلح لذلك فالحق انه من عطف القصة على القصة والمعطوف عليه مجموع الجمل

لمدح الفن من قوله لا سيما الخ وذكر الايدي تنبيه على انه لم يصل الى قلوبهم والاسراء جمع اسير كالعظماء

جمع عظيم على الشذوذ وذلك ان فعيلا بمعنى المفعول بابه ان يكسر على فعلى كجريح وجرحى وقد شذ قتلاء واسراء

صرح به في المفصل والاسير من الاسار وهو القد الذي يشد به الاخيذ سمي الاخيذ بذلك لانهم كانوا يشدونه بالقد كما

يقال اسرت الرجل اسرا واسارا فهو اسير ومأسور والجمع اسرى واسارى ويقال هذا لك باسره اي بقده

ثم استعمل في معنى كله لظهور المناسبة والتقليد اعتقاد جازم غير ثابت وطفق بفتح الفاء وكسرها لغة

يقال طفق يطفق طفقا كفرق يفرق فرقا وحكى الاخفش طفوقا وقد جاء طفق يطفق كجلس يجلس كذا

في شرح الرضي والتعاطي التناول اعني الاخذ باليد فهو مناسب بقوله في ايدي جماعة وفيه تاكيد لا كما تهم

والتوثيق الاحكام والتسديد التوفيق للسداد وهو الاستقامة والصواب من القول والعمل ثم

جملة تفصيل لحديث الوقوع في اسر التقليد ولهذا اتى بالفاء لانه موضع التفصيل بعد الاجمال كما قيل

في قوله تعالى ونادى نوح ربه الاية يحومون اي يدورون وترك العطف لانها اما خبر بعد خبر لطفقوا

او صفة لجماعة او تاكيد لما سبق او استيناف كانه قيل كيف يتعاطونه من غير توثيق فاجاب به فان الاستيناف

البياني لا يلزم ان يكون جوابا عن السؤال عن العلة كما سيتضح في بحث الفصل والوصل ولهذا استبق لا ان

يسمعون في قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون يجوز ان يكون استينافا جوابا عن سؤال

عن حال الشيطان بعد الحفظ منهم فاطلاق صاحب الكشاف القول بعدم صحة الاستيناف البياني بناء

على ان سائلا لو سال لم يحفظ من الشياطين فاجيب بانهم لا يسمعون لم يستقم غير سديد والتحرير تهذيب الكلام

وقد يطلق على بيان المعنى بالكتابة كما ان التقرير بيانه بالعبارة ومقاصد الفن اصوله وقواعده والقيل

والقال اسمان بمعنى القول وفي الحديث نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن قيل وقال وعن الفراء انهما فعلان استعملا استعمال

الاسماء وترك على ما كان عليه من البناء ومعنى الحديث نهى عن قول قيل كذا وقال فلان كذا اي كثرة الكلمات ومعنى



دون انهم حمّوا القيل والقال نقلهم الاقوال المختلفة من شخص معلوم او مجهول بغير غير اهتداء الى
تحقيق المرام والمقام لحالا اصطلاحان لاهل هذا الفن وكان هذه الجماعة لا تعدّون بتلك
الاصطلاحات منهم يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم والله يعلم بما يكتمون ويعرف معناهما
والفرق بينهما والربقة على ما في شرح المفتاح للشريف وغيره حبل فيه عدّة عرى وفيه نظر لان المذكور
في الصحاح والقاموس وغيرهما من كتب اللغة ان الربقة الواحدة من العروة وفي الحديث خلع ربقة الاسلام
من عنقه والجمع ربق وارباق ورباق واما الحبل المذكور فهو الربق على وزن الرفق ثم ربقة
التقليد كلجين الماء او مكنية وتخييلية بان شبّه التقليد بشخص له ربقة يشدّ بها بهيمة لسرح اي ترعى
وتفسير السرح ههنا بالاسامة والاطلاق ليس كما ينبغي بل الاولى تفسيره بالسوم في الصحاح سامت الماشية
تسوم سوماً اي رعت واسمتها انا اي اخرجتها الى الرعي نعم قد يجي السرح متعدياً لكن الاظهر ان المذكور
ههنا لازم كما لا يخفى والرياض جمع روضة وهي موضع فيه البقل والعشب واصله رواض قلبت الواو ياء
لكسر ما قبلها ورياض التحقيق كلجين الماء وذكر السرح ترشيح او مكنية وتخييلية والاحداق جمع حدقة
وهي السواد الاعظم للعين قيل في اسناد السوم الى الاحداق رمز الى انهم على تقدير خروجهم عن قيد التقليد
مقتصرون على جوانب الاشياء ولا يتجاوزون الى تعقل الحقائق فيناسب المقصود وهو المبالغة في الذم
ويرد عليه ان قوله بعد هذا حتى ينطبع دقائق التعقل في ضمايرهم آب عنه الا ان يرتكب التمحل اذ لا يخفى
ان مآل الخروج عن ربقة التقليد وارتفاع غشاوة التعصب واحد بل في الاسناد المذكور رمز الى انهم
على تقدير خروجهم واشتغالهم بالتدبر والتفكر يعلمون الحقائق علم اليقين كانهم يعاينونها بابصارهم
ولا يبعد ان يكون هذا ادخل في الذم مما ذكره ذلك القائل فتأمل والغشاوة بالحركات الثلث في الغين
المعجمة الغطاء وبفتح العين من الغشا بالقصر سواد في العين يمنع الابصار في الليل وهو الاعشى
والاول اصح رواية ودراية والتعصب من العصبة بمعنى العمامات وغشاوة التعصب كربقة التقليد في الاضافة

والتعصب ... وعصبة الرجل بنوه وابنه لابيه
سموا بها لانهم عصبوا ابا ... [illegible]

ركاتها

والبصاير جمع البصيرة وهي في القلب بمنزلة البصر في الراس شبهها بالمرايا او بابصار حال بينها وبين مد

حايل فاثبتت لها الغشاوة والانطباع الانقفاء ش والضمير في الاصل ما يخفيه الرجل في نفسه ثم

اطلق على محله وهو القلب كل بضاعتهم بيان لما قبله والبضاعة طايفة من مالك تبعثها الى التجارة واللجاج

التمادي في الخصومة وقد لج بالكسر يلج لجاجة ولجاجا والعناد الكابرة في الصحاح عاند معاندة وعنادا وعنودا

عارضه وجل الشي معظمه والصناعة الحرفة وقيل اخص من الحرفة لانها تحتاج في حصولها الى المزاولة والامم

الميل والمنهج الطريق الواضح والرشاد خلاف الغي فهيهات اذا كان ضالهم ما ذكر بعد تنبههم وهو اسم فعل

يجوز في آخره الفتح والكسر والضم كلها بتنوين وبلا تنوين يستعمل مكررا ومفردا جمعهما قوله فهيهات

هيهات العقيق واهله ٨ وهيهات خل بالعقيق مواصل ٨ وما نقله صاحب المفصل عن النحويين من

عدم استعماله الا مكررا فمنقوض بالنقل عن الموثوق بعربيتهم ولا غرو فان الجواد قد يكبو والصارم

قد ينبو قالوا المفتوحة الآخر مفردة وتاؤها للتانيث كغرفة ولذلك يقلبها الواقف هاء فتقول هيهاه

والفها منقلبة عن الياء لان اصلها هيهية من المضاعف كزلزلة واما المكسورة فجمع المفتوحة اصلها

هيهيات فحذف اللام والوقف عليها بالتاء كمسلمات والرمز في الاصل الاشارة بالحاجب فلا يخفى

حسن وصفه بالدقة والشان في الاصل مصدر بمعنى الطلب والقصد يقال شانت شانه اي قصدت

قصده سمي به الامر الذي هو واحد الامور تسمية للمفعول بالمصدر لكونه مما يطلب كان تسميته بالامر

كذلك فانه مما يؤمر به والتفطن التفهم واللمح الابصار بنظر خفيف من غير امعان والمراد بها ههنا النكتة

اللطيفة وخفاء مكانها كناية عن خفاء نفسها لاستلزامه اياه ونظيره ما ذكره صاحب الكشاف

في آخر حم السجدة في قوله تعالى ونأى بجانبه ان مكان الشي وجهته قد ينزل منزلة نفسه ومنه قول الكتاب حضرة

فلان ومجلسه وكتبت الى جهته وجانبه العزيز ثم ايثار او على الواو في قوله والتفطن لتعميم النفي كما

ذكر في قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا واني بعد ما قضيت شروعي في سبب تصنيفي في الفن وانتقالي



من بعض الحالات المتعلقة بالفن الى الاحوال المتعلقة بنفسه وتصدير الجملة بان لكمال العناية

بمضمونها والوطر الحاجة وقضاءه استيفاؤه واجلت من الاجالة وهي الادارة واستودع عنه

ودبعة اذا استحفظته اياها والقداح جمع القدح بالكسر وهو السهم قيل ان يراش ويركب

عليه نصله وايثارها على السهام مناسب لما سلف من نضال الفن لاشعاره بان التمام بهذا الفن

او لحموله على التواضع شبه النظر بالسهام واضاف اليه المشبه به او شبهه بذي السهام واثبت لها لم

واثبت لها الاجالة كناية وتخييلا او ترشيحا والهمة اسم لعقد القلب اذا وصل الحد الجزم

والفتح لغة فيه وهي في الاصل من هممت الشيء اهم هما اذا قصدته وفي الارتقا متعلق بها والمدارج

جمع للمدرجة وهي المذهب والمسلك شبه الكمال بالجبل الشامخ ولهذا اورد الارتقا والفرط التجاوز

عن الحد والشغف من شغفه الحب اي احرق قلبه اورده صاحب الديوان في باب فعل يفعل بفتح

العين فيهما فقيل هذا يدل على ان العبارة الشغف بسكون العين لان المصدر من هذا الباب الفعل

بالسكون والفعول بحكم الاستقرا لكن المشهور فتح العين ثم المراد به هاهنا شدة الحرص والترحل

الاشتغال وكذا الرحل والارتحال وخوارزم في الاصل مملكة معروفة على جيحون وفيها مدن كثيرة

ككاث وخيوق ونحوهما والجرجانية منسوبة الى جرجان بلدة فيها يقال لها اركنج كانت في الا وايل

مصر السلطنة وهي التي اشتهرت الان بخوارزم وفي خراسان بلدة ايضا اسمها جرجان بناها يزيد بن

المهلب بن ابي صفرة فاضاف الجرجانية الى خوارزم لزيادة التوضيح ورفع الاشتباه والحط المنزل

من الحط وهو الالقاء والرحال جمع الرحل وهو مسكن الرجل وما يستصحبه من الاثاث ولا يخفى ما في التر حل

والرحال من صنعة شبه الاشتقاق والمخيم موضع الاقامة تخيم بالمكان اي اقام به والبوائق جمع

بائقة وهي الداهية والحراسة الحفظ والطوارق البوائق الحادثة في الليل من طرق فلان اذا جاء بالليل

اخص الطوارق بالذكر لان اكثر النوازل انما يحدث بالليل والحزم فيها اصعب ولهذا قيل الليل اخفى للويل

والحزن



والحدثان مصدر بمعنى الحادثة وليس تثنية الحدث بمعنى الليل والنهار كما يتوهم وانما لم يقل طوارق
الحدثان نعم قد يطلق عليهما فشمرت معطوف على مقدر اي نزلت بهمنا فشمرت يقال شمر ازاره اي
رفع والجد الاجتهاد في الامور يقال منه جد في الامور يجد ويجد بكسر العين وضمها واجد مثله
وساق الجد مكنية وتخييلية وشمرت ترشيح وقيل اراد بالجد نفسه على نمط رجل عدل والى اقتناء
متعلق بشمرت بتضمين معنى الميل اي شمرت عن ساق الجد مايلا الى اقتناء او ملتفتا مشمرا عن ساق الجد
الى اقتنائه وتعلقه بالجد جائز ايضا بتضمين الميل والاقتناء الاكتساب والذخاير جمع ذخيرة وهو
ما يذخر لوقت الحاجة واضافتها الى العلوم بيانية والافلاذ الاقتطاع والاناسي جمع انسان وانسان
العين المثال الذي يرى في سوادها واصله اناسين قلبت النون ياء على خلاف القياس وصرفت
اي بذلت الشطر النصف وجمعه اشطر وقولهم في الحايط نقعد شطر عمرها على تسمية البعض شطرا
توسعا في الكلام كذا في القاموس وفي اراجع اشارة الى ان الرجوع من الطرف وفصله عما قبله لكونه كالبيان
قيل اراد بالشيوخ ناصر الدين الترمذي وعلاء الدين السفياني وبهاء الدين الحلواني والحوز الجمع والقصب
جمع القصبة والسبق التقديم والمضمار الميدان وكانت عادة العرب في تسابق الفرسان ان يغرزوا قصبة
في اخر الميدان فمن اخذه بعدوه يعد سابقا وكان له الفضل والنقل فاستعمل كناية عن الكمال في فن من الفنون
والحذاق جمع حاذق وهو الماهر في صنعته وكثيرا ما نصب على الظرف او بالتاكيد بمعنى الكثرة والعامل
فيهما يلهج واسم كان ضمير الشان والجملة خبره او على المصدر اي يلهج لهجا كثيرا وفي الحجة كيرم ويخالج
مفاعلة من معنى الفعل كسافرت من خلجه يخلجه خلجا اذا جذبه وانتزعه كان اطلاعه على حقائق المختصر
مع احتياجه الى الشرح يصير بحيث لا يقدر على امساك نفسه او باق على معناه والظاهر اي ينازع كان ما ذكره
يحركه وما عاناه من شدائد الزمان يثبطه اي يمنعه وفي القاموس خالج قلبي امر اي نازعني منه فكره فعلى
هذين الوجهين ان الشرح فاعل يخالج وقلبي مفعوله وقد يفسر المخالجة بالتحرك والاضطراب فقلبي فاعل يخالج



وقيل مفعول له وقد يفسر المخالجة بالتحرك والاضطراب وان اشرح ظرف بتقدير في او بالعكس اذ لا يجوز حذف
في الظرف المجازي او يكون احدهما مفعولاً للتخالج بطريق حذف في وايصال الفعل نحو سقيا المنسوب صفة
الكتاب وصفة تلخيص والامام الذي يقتدى به والجمع ائمة ايضا ذكره في القاموس ونظيره هجان فعلم
بهذا ان ما ذكره الجوهري والقاضي ومن تبعهما في قوله تعالى واجعلنا للمتقين اماما محل الاضطر ورد اليه وكثيرا
ما يجمع على ائمة والاصراء مثل على وزن افعلة والعمدة ما يعتمد عليه والقدوة بضم القاف وكسرها من يقتدى
به والتبحر في العلم التعميق والتوسع ودمشق بكسر الدال وفتح الميم وسكون الشين قصبة الشام وقد يكسر وغيرهم
الميم قال البكري سميت بدماشق بن نمرود بن كنعان وانه هو الذي بناها وقيل بناها غلام لابراهيم الخليل
عليه السلم وكان عبدا حبشيا وهبه له نمرود بن كنعان حين خرج من النار وكان اسمه دمشق فسماها به وقيل
غير ذلك والله اعلم والشآبيب جمع شؤبوب وهو الدفعة من المطر وغيره والغفران والمغفرة التغطية
والستر وغفرانه تعالى ان يصون العبد من مس العذاب فكانه تعالى غطاه حفظا له عنه والفراديس جمع
فردوس وهي الحديقة وقيل الفردوس في الاصل هو البستان الذي يجمع الكرم والنخل والمراد بها اعلى
درجات الجنان والجنان جمع الجنة وهي البستان ومنه الجنات والعرب تسمي النخيل جنة قيل المراد بالاصول
الدلائل على ان الاصل بمعنى ما يبنى عليه الشيء وبالقواعد المسائل والتراد فطحاو باجامعاً والعوائد
جمع عائدة وهي المنفعة محتويا قال الجوهري حواه يحويه اي جمعه واحتواه مثله وتعديته بعلى لتضمين
معنى الاشتمال والانطواء مطاوع طوى يقال طواه يطويه طيا فانطوى وتعديته كتعدية الاحتواء
ثم المنصوبات بعد قوله مختصرا اما اوصاف مثل البدل او احوال مترادفة او متداخلة والمخايل جمع
مخيلة وهي ما يوقع في الخيال يعني بها الامارات والسحر الاخذ وكل ما لطف ودق ماخذه فهو سحر
والبيت للوطواط وله كتاب لصدر الدين يحيى حديقة مكللة الاطراف باللطف والبر ض والرو
جمع روض وقد سبق بيانها والمنى جمع منية وهي المطلوب والعقد بالكسر القلادة والدرر جمع الدرة
وهي اللؤلؤ



وهي اللؤلؤ وقد يجمع على درر ودرّات وكان يعني معطوف على كان يخالج والعوق المنع
وذلك اشارة الى ان اشرح والتعطيل التفريغ والمشاهد جمع مشهد وهو الموضع الذي كنت تعهد
به شيئاً اي تعرف المراد بها ههنا العلماء والمدارس او الكتب والمصادر جمع مصدر من الصدر بفتحتين
وهو الرجوع وقيل المراد بالمصادر والموارد المعلمون والمتعلمون ومراسم الشيء محال آثاره وعفت
اي اندرست والاطلال جمع طلل وهو ما ارتفع من آثار الدار شفت اي اشرقت وغربت وشموس الفضل العلماء
وقيل المراد بها علوم الفضل وهو العلوم العربية التي كانت كالشمس ظاهرة وفيه بعد والاستيطان
اتخاذ الوطن والخمول ضد الشهرة تلهفت على الشيء اذا تحسرت والاندراس الامحاء والتأسف اظهار
الحزن والاذكياء جمع الذكي من الذكاء وهي حدة الفؤاد وهكذا يذهب الزمان يريد ان ما ذكر من
انعكاس الفضل والفضلاء ليس مخصوصاً بهذا الزمان بل هو امر مستمر بل متوقع ودروس الآثار امحاؤه
والمحاؤه ويبقى درس الرسم ودرسته يتعدى ولا يتعدى وفي اكثر النسخ على العبر بعد قوله يذهب الزمان البيهم
وهو بفتح العين جمع عبرة بمعنى الدمع وبكسرها جمع عبرة وهي اسم من الاعتبار والمعنى ظاهر لكن الظاهر انه ليس
من عبارة الكتاب بل هو الحاق قصد به موافقة الاثر ويؤيده ان المذكور بيت من ابيات الحماسة من قصيدة
لرجل من اسد يرثي بها اخاه مطلعها ٭ انعت من يومك القرار فما ٭ جاوزت حيث انتهى بك القدر ٭
وبعده ٭ لو كان ينجي من الردى الحذر ٭ نجاك مما اصابك الحذر ٭ يرحمك الله من اخي ثقة ٭ ليس في
صفوه وده كدر ٭ فهكذا يذهب الزمان ٭ ويفنى العلم فيه ويدرس الاثر ٭ فالظاهر انه الشارح قصد
التضمين ولكن لما رايت استدراك مما سبق لاشعاره بعدم الاقدام على الشرح واورد عليه انه مناف لما
سبق من تعطيل المشاهد والمعاهد والمصادر والموارد والجواب مستغن عن البيان والتوق التكرر والتمام
والرغبة في الشيء ارادة المقاربة للرضي من رغب في الشيء بالكسر ارادة وارتعت فيه مثله لا من رغب عن الشيء اذا
لم يرده وزهدت فيه وكان تعديته بعلى لملاحظة معنى الاستعلاء وامتداد اعناقهم نظرا والماء وهو كناية

عن كمال الميل وفيها استعارة مكنية مع التخييل والاظهر انه تمثيل من تشبيه الهيئة بالهيئة والنحو

الجهة والجمل جمع جملة من الاجمال الذي ضده التفصيل كما سميت بها لانه افادتها المعاني باجتماع

المفردات وارتباط بعضها ببعض لا بتفصيلها ولو قيل بجملة وتفصيله لكان انسب بقوله

وتحصيله حرموا اعطا البنا للمفعول اي منعوا والتوفيق تهيئة اسباب الخير وتنحية اسباب

والاهتدا وجدان ما يوصل الى المطلوب والسر الذي يكتم واراد بالرموز والاسرار النكات

فيه اذ لم يقع عليها الحرمان والخرايد جمع خريدة وهي الحيية من النساء وفي الاساس نساء العذراء

ولولوة خريدة لم يثقب شبه بها المسايل المشكل في الاستتار والتركيب في احتمال الوجهين مثل قول

فيما بعد من وجوه الاعجاز اسنادها وسيجي من الشارح بيانه تري استيناف وجمع الفعل المسند الى

البعض في المواضع ميل الى المعنى كما في قوله تعالى كل في فلك يسبحون والمقال مصدر من قال و

والحالة واحدة احوال الشي وعلى الاثر الطرايق جمع طريقة ولها معان كثيرة والظاهر انها ههنا

المذهب ولو قال طرق حتى يكون جمع طريق وهي السبيل يذكر ويؤنث لكان اظهر كما لا يخفى وبالجملة فا

بطرايقه الفاظه وعباراته الموصلة الى المعاني وسلوكها اصلها والدليل المرشد فاضلوا كثيرا وا

الاظهر انه بمعنى فضلوا واضلوا الا انه قصد موافقة البعض من قوله تعالى ولا تتبعوا اهواء قوم قد

ضلوا من قبل واضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل اختلست اي استلبت جواب لما والاثنا

جمع ثني واثناء الشي تضاعيفه وثني الجبل والوادي منعطفهما وتقول انفذت كذا في ثني كتابي

اي في طيه والفرص جمع فرصة وهي النوبة وما في ما اتجرع مصدرية وتجرع الماء مثلا شربه

شيئا فشيئا وكذا التفهم وامثاله مما جاء من باب التفعل للعمل اي ليدل على ان اصل الفعل قد حصل

بعد اخرى بتعمد في كل منهما التدريج وفي المصادر التجرع فرو خوردن خشم وانچه بدان ماند

جمع غصة وهي الشجا اعني كل شي يتوقف في الحلق ولا ينحدر والافحام الدخول والسهر الارق وهو ضد النوم

ومواردة



وموارد الكرم لسنة مواضع ينبغي ان يسير الطالب فيها ليفوز بالمطلوب المقصود ولجة الماء بالضم معظمه ولجج الافكار كلجج الماء والالتقاط اخذ الملقى من الارض وفرايد الفكر بنا على التشبيه بالدرر الكبيرة والمطارح جمع مطرح وهو المرمى والنظر في المشهور مرادف للفكر وقيل الفكر حركة الذهن في الانسان نحو المبادي والرجوع عنها الى المطالب والنظر ملاحظة المعقولات الواقعة في ضمن تلك الحركة والاضافة في مطارح الانظار لامية والبذل الاعطاء والجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة والبنان اطراف الاصابع واحدها بنانة والممارسة المزاولة واللام في ولقد تناهيت موطية للقسم والتناهي البلوغ الى النهاية جزء بهمنا الجزء معناه اعني البلوغ مجازا بقرينة غاية الوسع او الكلام من باب التصريح بجزء المعنى لزيادة التاكيد كما في قولهم ابصرت بعيني واصغيت باذني وامثالهما والتصفح النظر في الصفحات والغاية مدى الشي والجمع غاي والطاقة الوسع ثم جمعت عطف على اختلست وثم للاستبعاد جمع مثل هذا الشرح المحتاج الى فراغ البال اي الفراغ عن اشتغال القرض وبجرع الغصص ويجوز ان يكون للتراخي بالنظر الى تمام الجمع كما جاز في مثل الفا نظرا الى التعقيب في اجزائه كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار يبتدي بعد نزول المطر لكن يتم في مدة فبالنظر الى الابتدا بالفتح وبالنظر الى الانتهاء يصح ثم ما يذلل اي يلين من الذل بالكسر وهو اللين والصعاب جمع صعب وهو نقيض الذلول والعويصات جمع عويصة وهي ما يصعب والابية فعيلة من الاباء بمعنى ممتنعة والاضافة في ذخاير كنوزه بيانية والكنز المال المدفون فالمختصة صفة كاشفة والمراد بذخاير كنوزه معانيه كما ان المراد بطريق وصوله الفاظه وشي نفيس اي يرغب فيه ونفس نفاسة ونفسا ونفوسا صار مرغوبا فيه فكانه ظرف والتوشيح في الاصل الباس الوشاح وهو شي يتخذ من اديم عريض ويرصع بالجواهر تجعله المراة بين عاتقها وكشحها ثم يستعمل في التزيين مطلقا سمح جاد والقفر جمع فقرة بالكسر وهي خرزات الظهر المرتبة المتصفة بها الضلوع من الجانبين وايضا حلي يصاغ على هيئة خرزات الظهر



المرتبة المتصفة ويطلق على اجود بيت في القصيدة واجود قرينة في الخطبة تشبيها لها لفقرة

الظهر في حسن الانتظام ومن عين التحقيق اي من نفس التحقيق لا من الظن والتخمين او من خيار التحقيق

ومحضه ومن ينبوعه وهو خاطر الوقاد السيال او من ذهب التحقيق وتمسكت اي اعتصمت

والعدل خلاف الظلم وكذا الانصاف وحقيقة الانصاف كانه التسوية واعطاء النصف في التجنب

التباعد ومفعوله يذهب والبغي التعدي والاعتساف المشي على غير الطريق والايماء الاشارة في

الخفية واصله الاشارة بالشفة والحاجب زل في الطينة اي زلق الاخذ بن اي الشارع من والناسي

الاقدام حظروا على بناء المفعول اي منعوا وتحقيق الواجبات من قبيل الحذف والايصال اي من

تحقيقها وعلى البناء للفاعل اي حرموا تحقيق الواجبات على انفسهم وما فرضت اي ما اوجبت والسنة

الطريق المضاف محذوف اي سلوك سنتهم والمراد من عدم سلوك فرض سنتهم على انفسهم يجري بشهادة العرف

كما في قولهم فلان لا يحب فلانا اي يبغضه ولا اعلم في البلد من فلان اي هو اعلم من كل من هو فيه ثم في الجمع بين

والسنة الرفض والجماعة والفرض والواجب والحظر صنعة مراعاة النظير من الايهام وحين ظرف مضاف الى ما بعده

وعامله زماني والجملة عطف على جمعت فان قلت اين العائد الى حين في الجملة المضاف اليها قلت لا يحتاج

الى الرابطة لكونها مؤولة بالمصدر صرح به في شرح الرضي واما قوله مضت سنة لعام ولدت فيه وعشر

بعد ذلك وحجة فبناء روسما الحكم خفي على اكثر النحاة والصواب في مثل قولك اعجبني يوم ولدت

فيه تنوين اليوم وجعل الجملة بعده صفة له ومثله اجمع وما ينصرف منه في التاكيد فانه يجب تجريده عن

ضمير المؤكد واما قولهم جاء القوم باجمعهم فهو بضم الميم لا بفتحها وهو جمع لقولك جمع على حد فلس وافلس

والمعنى جاؤا بجماعتهم ولو كان توكيدا لكانت الباء فيه زائدة مثلها في قوله هذا وجدكم الصغار

بعينه فكان يصح اسقاطها كذا في مغني اللبيب ورميا في الدهر مجاز عقلي والارزاء بتقديم الراء المهملة

جمع رزء بضم الراء وفتحها وهو المصيبة والظرف اعني بالارزاء لغو متعلق برميا في وجعلها حالا من ضمير المتكلم

كان عمر

كما زعمه الخطابي ووهم والغشا الغطا وكذا الغشوة بالحركات الثلث في الغين المعجمة مع سكون

الشين والنبال جمع نبل وهو السهام العربية وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها وقد يجمع على انبال و النابل

عاملها والنبال صاحبها وانما قال اولا رماني وثانيا فؤادي ايماء الى ان المرمي بالحوادث ظاهرا هو الشخص

لكن المصاب حقيقة هو القلب في اختيار اذا اي اذا اصابتني ايذان بتحقق وقوع المصيبة واختيار

سهام على سهم لاقامة الوزن ولبيان الواقع والا فالمبالغة فيه اكبر كما لا يخفى والنصال جمع نصل وهي حديدة

السهم والسيف والسكين والرمح وبعد البيتين المذكورين ٭ وهانا فما ابالي بالرزايا ٭ لاني ما

انتفعت بان ابالي ٭ وذلك اي الرمي المذكور والتوارد التعاقب وتفاقم الامر عظم والعشاير

جمع عشيرة وهي القبيلة واللام بدل من المضاف اليه اي عشايري واخواني وتلاطم امواج الفتن

ضرب بعضها ببعض والتميمة التعويذة التي تجعل في عنق الصبي لئلا يخاف وحلها في تلك الديار كناية

عن اقامته الى وقت الشباب فيها والاول نقيض الآخر واصله اوءل على وزن افعل مهموز العين قلبت

الهمزة واوا على غير القياس وادغم يدل على هذا قولهم هذا اول منك وجمع على اوايل وقال قوم اصله

ووءل على وزن فوعل قلبت الواو الاولى همزة وانما لم يجمع على اواول لاستثقالهم الواوين بينهما الف الجمع

والجملة واول ارض معطوف على الديار وجلدي مفعول مس قدم للوزن ترابها فاعله وعكسه يا باه

العرف على ان الظاهر ان المصراع تضمين لما انشده ابو النصر الاسدي وهو ٭ بلاد اسد ما بها صارة

الى قنوان انسح سحابها ٭ بلاد بها نيطت علي تمايمي ٭ واول ارض مس جلدي ترابها ٭ فترابها

مرفوع لا غير ثم مس التراب جلده كناية عن تولده بها هناك فلقد جرد في موضع التعليل لما سبق

واللام لتوطية القسم وتجريد السيف انتضاؤه والاهالي كالاهلات جمع اهلة بمعنى الاهل زادوا

اليا فيهما على خلاف القياس فكانها جمع اهلاة كذا في الموصل والعدوان الظلم والابادة ثم الاهلاك

لم يدع اي لم يترك من ودع يدع ودعا وما زعمت الادباء ان العرب اماتوا ماضيه ومصدره محمول

وفيه التزام ما قبل حرف الروي وان كان ... ما لا يلزم ... من الصنايع البديعية ... ويسمى الاعنات والتضييق ايضا



علي قلة الاستعمال الا ان النبي صلى الله عليه وآله افصح العرب وقد روي عنه عليه السلم ابن عباس
رضي الله عنه انه قال عم لينتهين اقوام عن ودعهم الجمعات او ليختمن على قلوبهم اي عن تركهم اياها
وقال الشاعر ليت شعري عن اميري ما الذي غاله في الحب حتى ودعه وعن عروة ومجاهد رضي الله عنهما
انهما قرا ما ودعك في القرآن بالتخفيف في الاساس الدمنة هي البقعة التي سودها اهلها وبالت
وبعرت مواشيهم فيها وفي الصحاح الدمنة آثار الناس وما سودوا وام اوفى اسم الحبيبة وهذه الفقرة
تلميح الى مطلع قصيدة زهير بن ابي سلمى وهو امن ام اوفى دمنة لم تكلم بحومانة الدراج فالمتثلم
اي لمن منازل الحبيبة المكنية بام اوفى دمنة لا يجيب سائلها بهذين الموضعين كانه لم يعرف تلك
الدمنة لفرط تغيرها او من آثارهما وحذف التاء من تكلم قياسي واما تحريك الميم فللوزن والقافية وكسرها
لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر والكرب الطايفة يلملم اسم موضع غير منصرف للعلمية والتانيث
على تاويل البقعة او لانه منقول عن الفعل من قولهم يلملم اذا اخلف في الوعد عجفى جمع عجيف كمرضى
جمع مريض والعجف بالتحريك الهزال والاعجف المهزول وجمعه عجاف على غير القياس لان افعل فعلا لا يجمع
على فعال ولكنهم بنوه على سمان والعرب تبني الشي على ضده كما قالوا عدوة بناء على صديقة مع ان فعولا
اذا كان بمعنى فاعل لا يدخله الهاء ومن امثالهم في التحزن على الاقارب لكن بيلملم قوم عجفى واول من تكلم بها
بيهس الملقب بنعامة لما راى قوما في خصب واهله في شدة كانه لم يكن تضمين لهذا البيت لعمرو بن
الحارث الجرهمي قاله تحزنا بعد ما نفي بجرهم عن مكة شرفها الله تعالى الى اليمن كما اشار اليه في قوله وكنا
ولاة البيت من بعد نابت نطوف بذلك البيت والخير ظاهر فاخرجنا منها المليك بقدرة
كذلك بالانسان تجري المقادير بلى نحن كنا اهلها فابادنا صروف الليالي والجدود العواثر والحجون
بفتح الحاء المهملة وتاخير الجيم المعجمة جبل بمكة حضيضها مقبرتها والصفا معروف ومعنى البيت كان لم يكن
بين اجزاء الحجون منتهية الى الصفا ما يونس به ولم يتحدث بالليل متحدث وكان من عادة العرب السمر محركة
اي التحدث

اي الحديث بالليل ولذا خص السامر بالذكر والهجران عند الوصل تعالى هجره هجراً وهجراناً من باب نصر ونسجت من نسج الثوب ينسجه نسجاً من باب ضرب ونصر والعناكب جمع العنكبوت حذف التاء كما هو القاعدة في جمع الخماسي على فعالك كما يقال في جمع الفرزدق فرازد على راي وقوله نسجت على صيغة المبني للفاعل لان العنكبوت ناسجة وللمفعول كما قال الشارح في اواخر مباحث التشبيه ولا منسوج عليه العناكب وذلك بتقدير المضاف اي بيوت العناكب والحمل على المبالغة ثم نسج العناكب على الشيء كناية عن المهجورية حجاباً مستوراً اي ذا ستر كما يقال سيل مفعم اي ذو انعام ويجوز ان يراد بها المغترة انه حجاب من دونه حجاب او حجب فهو مستور بغيره او حجاب يستر ان يبصر فكيف يبصر المحتجب به والمشتكى الشكاية وتقديمه اي السر للحصر واختار في جانب الاساءة اذا وفي جانب الاحسان ان ايماء الى ان الاول مقطوع والثاني مشكوك فيه ثم الجاني معطوف على رماني اي على طرحت وثم للتراخي والالجاء الاضطرار فرط الملال كثرة السامة والبال القلب وضيقه كناية عن سوء الحال واللفظ الرمي رفع اي مكان مرفوع الى خفض اي مكان منخفض مطمئن وفي الكلام ايماء الى انتقاله من الارض الى ارض اضطراري ثم لا يخفى حسن اللفظ بين الجمع بين اللفظ والجر والرفع والخفض انخت من انخت الجمل فاستناخ اي بركته فبرك فالمفعول اما محذوف او متروك مراداً به مجرد الاقامة والمحروسة المحفوظ وهراة بفتح الهاء مدينة مشهورة بخراسان حماها اي حفظها والافات جمع آفة وهي الداهية تعني على لفظ المفرد والمثنى ومن في منها تجريدية كما في رايت من زيد اسداً والمراد من جميعها او فيها وفي الكلام استعارة ويلد عطف البيان لجنة جيء للمدح لا للايضاح المتبوع ان لم يشترط في عطف البيان التعريف كما يفهم من كلام الزمخشري في قوله تعالى من ماء صديد وقوله تعالى كفارة طعام مساكين بدلا منهما ان اشترط فيه ذلك عند البصريين كما نص عليه ابن هشام وضعف قول الزمخشري في الايتين والحق انه ليس بشرط وصح النعيم الثقات والطيب خلاف الخبيث وكريم صفة مشبهة من كرم الرجل بالضم من الكرم وهو نقيض اللوم ووصف المقام به مجازي اي كريم اهله كما في الكتاب الحكيم او من كرمت الارض اذا زكى زرعها والصفة المشبهة تجيء ابداً

وقيل للرابع لا يحذف حرف الاخر مع ضعفه من ازدق

من اللازم واذا اريد اشتقاقهما من المتعدي يجعل لازمهما بالنقل الى فعل بالضم كما في رحم ورحم
والمحاسن جمع حسن على خلاف القياس كانه جمع محسن واليمن البركة سطعت اي ارتفعت خمدت
النار من باب فهم ودخل سكن لهبها ولم يطفأ جمرها والنيران جمع نور كالنور والنوار واصله نوران
لان النار واوية بدليل تصغيرها على نويرة والغواية سلوك طريق لا يوصل الى المطلوب ونيران
الجهل كالحجب بين الماء ووجه الشبه الاهلاك لكل بصار والظل معروف والملك بالضم المملكة وقيل السلطنة
وهي الاستيلاء مع ضبط وتمكن من التصرف شبه الملك بشجرة واثبت له الظل والظل الامتداد مكنية
وتخييلا وترشيحا واللواء الراية والشرع في اللغة الاظهار والمراد به ههنا الطريقة المخصوصة
المشروحة عن جناب النبي عليه السلم وبالعز الغلبة ما مال عن لوائها ومتعلق بمعقود اي مربوطا محكما
وعاد من العود بالفتح وهو الرجوع والعود بالضم للخشب وجمعه عيدان والاعواد والعود ايضا الذي
يتبخر به ويتوالد العطر والذي يضرب به والعظم في الاصل للشأن والرواء بالضم المنظر الحسن واض
اي عاد ومنه ايضا ونظم على البناء للمفعول اي جمع والشمل ما تشتت من الامر وما اجتمع منه ايضا فهو
من الاضداد وكل من معنييه جائز الارادة لكن الثاني اظهر كما لا يخفى والشتات التفرق ووصل من الوصل
لا من الوصول والبتات القطع وارتعوا بالعين المهملة اي اخذوا بعيشهم اي منزلهم ودارهم واكلوا
الربيع او اقاموا في الربيع ويروى ارتعوا اتباعا ليأتي متناسبين من فوق اي اكلوا ما شاؤوا من قولهم رتعت
الماشية اي اكلت ما شاءت قال النابغة تحملني ذنب امرء وتركته كذا العر يكوى غيره وهو راتع
ويروى ان العبارة في النسخة المقروءة على المصنف ارتعوا بالعين المعجمة من اربع فلان ابله اذا تركها ترد الماء
كيف شاءت والبيان جمع بيت والدولة اسم لما يتداول بين الناس يكون مرة لهذا ومرة لذاك والسلطان
الوالي من السلاطة وهي القهر ظل الله قيل وجه الشبه ان ظل الشيء ما يناسبه في الجملة ويحكي عنه والسلطان
كذلك فانه ينتظم بوجوده مملكته كما ينتظم سلسلة الممكنات بوجود الحق سبحانه وتعالى ولان الظل
يتنعم

يتمنع به ويلتجأ اليه عند اقدام الحرك لك السلطان يتمنع به ويلتجأ اليه عند اضطرام شرر الشر والرقاب

جمع رقبة وهي موضع اصل العنق وقد يجمع على رقب ورقبات وارقب وقد يطلق الرقبة على ذات

المملوك ونفسه والامم جمع الامة وهي الجماعة مفرد لفظا جمع معنى وكل من جنس الحيوان امة كما في قدم تفسير

والماحي المزيل ولا يخفى ما فيه من جناس القلب والقويمة بمعنى المستقيمة والباسط من البسط وهو

التمهيد والتوطئة والمهاد الفراش وجمعه امهد ومهد بضمتين والاساس اصل البناء والجور

الميل عن الحق والوالي المالك من باب ضرب والولاية بالكسر اسم لما توليت به وبالفتح مصدر

والافاق جمع افق بالضم والسكون وهو الناحية والنصب الاقامة والسرادق واحد السرادقات

وهي التي يمد فوق صحن الدار وكل بيت من كرسف فهو سرادق وامتثل امره اقتداه وعلى مثاله ونص

القرآن والسنة ما دل ظاهر لفظهما عليه من الاحكام وقد يطلق على نفس النظم والاضافة على الاول لامية

وعلى الثاني بيانية والطوية الضمير والكلمة مشتق من الكلم وهو الجرح سمي اللفظ بها لانه يؤثر في النفس فرحا

وانبساطا ان كان طيبا وهما وانقباضا ان لم يكن قال امرؤ القيس وجرح اللسان كجرح اليد بل اقوى كما قيل

جراحات السنان لها التيام ✿ ولا يلتام ما جرح اللسان ✿ وفيه ثلث لغات فتح الفاء مع كسر العين و سكونه

وكسر الفاء مع سكون العين والمراد بالكلمة ههنا الكلام التام اعني كلمة الشهادة او القرآن كلمة على ما كان

عليه المتقدمون من عدم الفرق بين الكلمة والكلام صرح به الشيخ في شرح اللب واعلاء كلمة الله تنفيذ احكامها

والرسول هو الذي انزل عليه الكتاب وامر بحكم لم يكن قبله وان لم ينزل عليه كتاب ونزل عليه جبرائيل وامره

بالتبليغ والنبي اعم وقد يراد به القدر المشترك بينهما وهو المرسل عبد الله لدعوة عباده سواء كان صاحب

الشريعة ام لا وعليه ورد قوله عم الايمان ان تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر لوجوب

الايمان بالانبياء عليهم السلام مطلقا ويحتمل ان يكون الاكتفاء بالرسل لان الانبياء تابعون لهم متمسكون بشرايعهم

فكان الايمان بهم ايمانا بالانبياء وتصديقا لهم خليفة خبر مبتدأ محذوف اي هو خليفة والخليفة في الاصل كل



من خلف غيره في امر من الامور اي قام مقامه وسد مسده يخلفه بالضم خلافة والخليفي بتشديد اللام
مبالغة فيها لا نفسها كما يتوهم من كلام الصحاح حيث قال الخليفي بتشديد اللام الخلافة ثم جعل الخليفة اسما لمن خلف
غيره في الملك والتاء للنقل من الوصفية الى الاسمية او للتانيث بتقدير الموصوف مونثا اي نفس الخليفة في
الخليقة الصوالح الخليفة السلطان الاعظم وجمعها جاريا على الاصل خلايف ككريمة وكرايم وجمعها على خلفاء
نظرا الى اسقاط التاء بناء على انه لا يقع الا على المذكر اذ الفعيلة بالتاء لا يجمع على فعلاء ملكه اي تصرف
والسطوة المرة من سطا به سطوا اي قهره بالبطش والجمع سطوات وايثار المرة على الجمع ايذان بان السطوة الواحدة
منه كافية في تملك الافاق واسناد تملك الى السطوة مجاز عقلي من قبيل الاسناد الى السبب والمراد بالحق خلاف الباطل
والله تعالى وتقدس وهو منصوب خبر الكان قدم على اسمه وهو مداه للاهتمام او مرفوع مبتداء واسم
كان مستتر راجع اليه ومداه خبره والمدى الغاية وآية تاينث اي والتنوين عوض عن المضاف اليه والمعنى
ابد طريق سلكه اي ذهب كان غاية سلوكه اظهار الحق واعلاء كلمة الله والالف في سلكا للاشباع
والذرى بالفتح كل ما استترت به يقال انا في ظل فلان وفي ذراه اي في كنفه وستره والرواية
في العالمون كسر اللام لا فتحها كما ترى الحجيج في موقع المصدر اي حوما مثل ما ترى فان قلت لا يصح
ظاهرا تشبيه حومان العالمين حول ذرى الخليفة برؤية الحجيج معتركا لعدم الجامع فما وجه هذا التشبيه
قلت قد تقرر عندهم ان المشبه به لا يلزم ان يلي الكاف بل يكفي ان يستفاد مما ذكر في حيزها فالمعنى ههنا
مثل حومان الحاج حول البيت وقت رؤيتهم معتركا ثم الخطاب في قوله كما ترى عام لكل من يتاتى منه الرؤية
كما ذكر في قوله تعالى واذا رايت ثم رايت نعيما وملكا كبيرا والحجيج جمع الحاج كالحج بالضم والحجاج والحج
في اللغة القصد وفي العرف قصد مكة للنسك معتركا اي مزدحما مفعول ثان لترى ان كان من الرؤية بمعنى
او حال من المفعول الاول ان كان بمعنى الابصار وظاهر العبارة ان يقول معتركة او معتركين لاسناده الى
ضمير الحجيج فالوجه ان يقدر الموصوف اي قوما معتركا ويحتمل ان يجعل من قبيل لابن وتامر ولو جعل معتركا
اسم مكان



اسم مكان على ان يكون حالا من بيت الله والروية بمعنى الابصار ومصدر رأى يعرى اعزاز الكرام يحتج
الى ما ذكر والنسيم الريح الطيبة يقال منه نسمت الريح كضرب نسيما ونسمانا بالتحريك هبت وتنسم الرجل صار
كالجين الماء وضمير منه راجع الى الخليفة وضمير منه راجع الى الخليفة لانه يذكر في المعنى والمراد باحياء
الزمان اعطا نظارته باضافة الخيرات الى اهله وكم خبرية مفيدة للتكثير ومحلها رفع على الابتدا
وخبره هلك والكافح في الاصل المستقبل في الحرب بوجهه ليس دونه ترس والمراد به المعارض و اللظى
النار والباء سببية ومتعلقه بهلك ومن سخط اي عدم رضاه مستقر في موضع الصفة للظى لا لغو متعلق
والالف في هلكا كما في سلكا والمشهور ان هلك من باب ضرب لكن صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى ويهلك
الحرث والنسل في سورة البقرة انه قرء الحسن ويهلك بفتح اللام مبنيا للفاعل ثم قال وهي لغة نحو ابى يابى
وذكر في آخر الاحقاف انه قرء فهل يهلك الا القوم الفاسقون بفتح الباء وكسر اللام وفتحها من هلك واطار
من اطار العصفور من الزبرج في المصادر الاطارة ويرانيدن والصاعقة نار تسقط من السماء في رعد
شديد كذا في الصحاح وفي الكشاف الصاعقة رعد ينقض معها شقة من نار لا يمر بشيء الا اهلكته
والاول هو المناسب والسماك اسم لكوكبين احدهما من منازل القمر ويسمى السماك الاعزل والاخر ليس من منازله ويسمى
سماك الرامح والظرف متعلق بسمك اي ارتفع وقد يجيء بمعنى رفع كما في قوله ان الذي سمك
السماء بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول قيل فعلى الاول سمك مبنيا للفاعل وعلى الثاني مبنيا للمفعول
او للفاعل بان يكون لواء الشرع منصوبا على المفعولية وصادف الرشد اي وجد الطريق المستقيم والغي
خلاف الرشد والانهماك الجد واللجاج في الامر والجملة في محل الجر صفة المعتسف قرير العين اي ذا
اي ذات قرة والقرة بالضم بالهاء وبدونها البرودة تقول منه قررت به عينا بالفتح والكسر قرة وقرور
فيهما ورجل قرير العين وقد قرت عينه تقر وتقر بالفتح والكسر نقيض سخنت قيل وهي كناية عن الراحة عند
العرب لان بلادهم كانت حارة جدا فالراحة عندهم في البرودة وفيه اضافة القرة الى العين على هذا الوجه



برودة جدًا والاظهر انه كناية عن السرور فان دمعة السرور باردة ودمعة الحزن حارة ولذلك

يقال قرة العين وسخنتها للمحبوب والمكروه ذكره القاضي وغيره من اهل التفسير في قوله تعالى

وقري عينا وقيل معناه صادفت عينه ذات قرار اي مستقرًا لا تضطرب بالنظر رجاء من

مجيئه ونعم شعار ثم كما ينبغي والابتسام كالتبسم اول مراتب الضحك وقد تبسم كضرب والمبسم كالمجلس

الفم والملك بضم الميم اسم من ملك فهو مليك وملك بالتسكين ومالك والجمع ملوك والملك والملاك والموضع

المملك واقبل نقيض ادبر والاقبال الدولة والعز والظرف متعلق بمتمسكا اي متشبثًا والضمير في علا

راجع الى الخليفة اي ارتقى الخليفة في المجد والشرف وارجاعه الى الذين تقلبك لتعين رجوع الضمير

في المعطوف اعني غاصح الى الخليفه وهو ههنا ليس من العلو لانه في المكان بل من العلاء وهو في الشرف قال الحطيئة

يمدح عيينة بن حصين حين غزا بني عامر فادرك بثار ابنه مالك الذي قتلوه وباع بنيه بعضهم

في بعض خسارة وبعت لذبيان العلاء بمالك اي اشتريت لقومك الشرف بابنك والمضارع من الثاني

يعلى كما ان من الاول يعلو لكن القياس والشائع في الماضي على بالكسر وكان على يعلي من التداخل وعلى لغة من يقول

في بقي بقى يدعوه الى ورك خبر اصبح ان جعل بمعنى صار او كان وحال ان كان بمعنى دخل في الصباح وربما فتحوا

ريث ظرف لغو وما مصدرية اي ساعة فتحهم في المغرب بجملة ريثما فعل كذا اي ساعة فعله وقد يستعمل بدون ما

كقوله لا يصعب الامر الا ريث تركبه وفي الكلام ايهام لطيف لجواز ان يراد بالعين الحاسة المخصوصة وان يراد غير الفعل

الوكالة من ملك وملك مفعل من الالوكة وهي الرسالة واصله مالك دخلها انه اسم مكان او مصدر بمعنى المفعول قدم اللام على الهمزة

فصار ملاكًا ثم تركت الهمزة لكثرة الاستعمال وردت في الجمع بمعنى الملكية لانه واسطة من الله تعالى ومن عباده فايراد الجوهري اياه

اياه في فصل الميم من باب الكاف ليس كما ينبغي ولعل ايراده في فصل الالف في ذلك الباب لعجبانه او رده فيه من زيادة الميم

الكانم فيه وا ورد في فصل الكاف من باب النون مع ان الميم فيها اصلية ولو كان تمكن الى مفعل كتمسكن على ما توهمه لقيل مكون

ومظاهر والمحامد الذي بذل الجهد والدنيا تانيث ادنى من الدنو وهو القرب سميت الدنيا بها لدنوها والجمع دُنى كالكبر

والكبر



والكبر واصله دنو والاقرب في تصريفه ان الواو لتحركها وانفتاح ما قبلها قلبت الفا ثم حذفت
لالتقاء الساكنين وذكر الجوهري انه حذف الواو لالتقاء الساكنين فتامل والغياث اسم من اغاثه واصله
غواث وفي المصادر الاغاثة فرياد رسيدن وفرياد خواستن وكرتت بفتح الكاف وسكون الرا
والتاء الفوقانية لقب دال على التعظيم في عرفهم والاقطار جمع قطر وهو الناحية والجانب والمشرقة
من اشرقت الشمس اضاءت ويقال شرق الرجل دخل في شروق الشمس والاغصان جمع الغصن
وكذا الغصون والغصنة بكسر الغين وفتح الباقي والمورق من الشجرة ما خرج ورقه وراعى
القصد في الكلام مكنية وتخييل وترشيح والتشييد الاحكام من الشيد وهو الجص كذا في التلخيص
لابن هلال العسكري بكسر الجيم وفي الصحاح الشيد بالكسر كل شيء طليت به الحائط من جص او بلاط
والبنيان اثرها اعجمي ح شرفت عقيب ما قرب في المصادر الانهدام ويران شدن والامطار
من الطريق مطرت السماء من باب نصر مطرا بفتحتين وامطرها الله وقد يستعمل مطر وامطر بمعنى
والسحايب والسحاب والسحب جمع السحابة والاسبال العطف والشفقة والاطواق جمع طوق
وكلما استدار بشيء فهو طوق والحمام بفتح الحاء جمع حمامة وبكسرها الموت والمراد ان نعمه مقيمة في رقاب
الناس كما ان الاطواق في الاعناق كذلك وقراءة الآية كناية عن اظهار زوال الحزن والحزن بفتحتين
كالحزن بضم الحاء وسكون الزاء ضد السرور كما قال القاضي في قوله تعالى فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون
الخوف على المتوقع والحزن على الواقع وفيه بحث لقوله تعالى حكاية اني ليحزنني ان تذهبوا به والقصد
حاصل في الحال بهذا يندفع اعتراض ابن مالك على قول جمهور النحاة ان احدى فائدتي لام الابتداء
تخليص المضارع للحال لان الذهاب في الآية الكريمة مستقبل فلو كان ليحزنني حالا لزم تقدم الفعل
في الوجود على فاعله مع انه اثره ووسمت على البناء للمفعول اي صرت ذا سمة وهي العلامة وتميم
لطفه اي لطفه العام واللطف في العمل الرفق فيه وقيل في قوله تعالى الله لطيف بعباده اي بر محسن



اللهم بايصال المنافع برفق والغبطة ان يتمنى مثل مال المغبوط من غير ان يريد زوالها منه ومن
يتمنى غير الحسد لحظوظا اي ذا حظ ونصيب من الرزق فشد ولك اي فوق اتصالي بها ذكر
والعضد الساعد وهو ما بين المرفق والكتف وفيه ست لغات عضد بفتح العين مع ضم الضاد
وكسرها وسكونها وعضد كقفل وعضد وعضد وعضد كلبد وعتق ذكرها صاحب القاموس
ومن زعطفي اي حرك البعض جانبي على ان من تبعيضية وهو كناية عن حصول بعض الارتياح
فيه وقد يوجه هذا العطف كناية من ازالة الغفلة لان العاقل يتنبه بتحريك احد جانبيه والاول
انسب ثم هداني عطف على ثم الجاني والهدى الارشاد والدلالة تذكر وتؤنث وقد هداه الله
الذي يهديه هدى وهديا وهداية وهدية بكسرهما فهتدى واهتدى وهداني سواء الطريق
لغة اهل الحجاز وغيرهم تقول هديته الي الطريق والي الدار وقد ورد منهما في الكتاب العزيز
على ثلثة اوجه متعدي بنفسه نحو اهدنا الصراط المستقيم وباللام نحو الحمد لله الذي هدانا لهذا
وبالى نحو هدينا الى سواء الطريق والفرق الذي ذكره الشارح والفاضل المحشي في حاشيتهما
للكشاف بين المتعدي بنفسه وبين المتعدي بواسطة الحرف من ان معنى الاول الاذهاب الي المقصود
والايصال ولهذا ينسب الى الله تعالى لنهدينهم سبلنا ومعنى الثاني الدلالة وارادة الطريق فيسند
الي النبي عليه السلام مثل انك لتهدي الي صراط مستقيم والي القرآن مثل ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم
مع انه لا يساعده كتب اللغة منقوض بقوله تعالى حكاية عن ابراهيم ع يا ابت اني قد جاءني من العلم ما لم
يأتك فاتبعني اهدك صراطا سويا وعن مومن آل فرعون يا قوم اتبعوني اهدكم سبيل الرشاد و
الحمل على الحذف والايصال مما لا يقبل سبحانه علم للتسبيح مصدر سبح بمعنى نزهه تنزيها بليغا
كانك من سبح اذا ذهب وبعد لانك بالبعد من سبحته عما نزهته عنه او من السبح بمعنى الفراغ من الشغل
كانك جعلته فارغا عنه ولما قصد ان يكون لتنزيه الله تعالى لفظ براسه مخصوص جعل بمعنى التنزيه البليغ
من جهة

من جميع القبائح التي يضيفها اليه تعالى اعداءه سبحانه كذا في الكشاف وهو ههنا جملة معترضة

لكونه بتقدير الفعل لا محل لها من الاعراب وقعت في اثناء الكلام لنكتة التنزيه على ما صرح به الشارح

في اخر الباب الثامن والسواء الوسط والسجال بكسر السين وتخفيف اللام جمع سجل بفتح السين وهو

الدلو اذا كان فيه ماء البتة والاستنهاض طلب الامر بالنهوض اي القيام بذلك الشيء والرجل جمع راجل

وهو خلاف الفارس والخيل الفرسان اعني الراكبين على الفرس وهو اسم جمع لا واحد له مثل حاله في الاستعانة

لتنقيح الكتاب بكل ما يمكن ان يستعان منه بحال من استعان بجنده من الخيالة والرجالة على اعدائه

في مطلق الاستعانة وذلك اشارة الى الرجوع وكونه اشارة الى طرح الانظار وراق بآباه السياق كما

لا يخفى على المنصف والفاتر المنكسر من فتر يفتر فتورا والسبوح الطهور جمعت نحمده اي اتى ما

عقيب رجوعي واضافتي اليه ما ذكرته متلبسا بحمد الله كثيرا منصوب بحمد لتضمينه معنى الصيرورة

وهو صفة كاشفة لكنز لان الكنز المال المدفون ومن في من جواهر الفوائد بيانية وليست في مثل

هذا المقام زايدة للتوكيد كما توهم الجوهري اذ لا يجوز اسقاطها بخلافها فيما جاءني من احد والظرف

المستقر متعلق بالكون التام لا الناقص ليتسلسل التقديرات وهو صفة لكنز والمشحون المملو

والتحفة ما اتحفت به الرجل من البر واللطف والجمع تحف وحضرة الرجل قربه وفناءه وهي كناية

عن نفس الرجل والعلية فعيلة من العلو وهو الارتفاع والخدم مصدر من خدم يخدم بالضم والكسر وحملها

على الكتابة يجوز والسدة باب الدار وجمعها سدد وفي الحديث الشعث الروس لا يفتح لهم السدد والشبهة

فعيلة من الشبا بالمد وهو الرفعة والملجا والملاذ واحد وهو المعاذ وحصن حصين اي الحصانة والثاني

والنبي ع للقسم والخلان جمع الخليل وهو الصديق من الخلة بالضم وهي الصداقة والخلص جمع خالص

والاخوان جمع اخ اصله اخو بفتح الخاء لان الجمع اخاء والذاهب منه واو لان تثنية اخوان وبعضهم

يقول الخان وقد يجمع الاخ على اخوة بكسر الهمزة وضمها والنسبة الى الاخ اخوي بفتح الهمزة والى الاخت اخوي



بعضها والاكثر ما يستعمل الاخوان في الاصدقا والاخوة في الولادة وقد يجمع بالواو والنون

والاخوان الخلص الذين خلا و دينهم عن شوب النفاق يشيعوني اي يجعلوني مصاحبا بصالح

الدعا من التشييع او من الاشاعة يقال اشاعكم السلام اي جعله صاحبا لكم وتابعا والبا في بصالح

الدعا ابدية او على تضمين الاشاعة معنى والشكر الثنا على المحسن بما اعطى من المعروف يقال شكرته

وشكرت له وباللام افصح كذا في الصحاح ولا يتعدى الى المفعول الثاني البتة صرح به الثقات فلا

استقامة لما جوزه الشارح والمحشي في شرحهما للمفتاح في قول الشاعر ساشكر عمروا ان تراخت منيتي

ايادي لم تمنن وان هي جلت من كون ايادي مفعولا ثانيا لاشكر اللهم الا ان يحمل على المسامحة

هذا والباقي بما عاينت على ما في بعض النسخ للمقابلة اي بمقابلة ما عاينت والكد الشدة في

والعنا بالمد المشقة ومعنى المعاناة رنج كشيدن فعاينت العنا على ما هو مآل المعنى مثل ثنا ميت

غاية الوسع في احتمال الوجهين ولو قرئ عاينة من المعاينة كان اظهر لكن الرواية لا تساعده و

تضرع الى الله اذا استكان وتذلل اليه طلبا لمعروفه وكذا تعرض وفي المصادر التضرع زاري كردن

والناكب في نكب عن الطريق اي عدل كضرب وعدل دخل والمبين من الابانة وهي الظهور وهذا اي

المحصلون الموصوفون بالصفات المذكورة لعمري اللام للابتدا وعمري مبتدا وحذف خبره وجوبا

لسد جواب القسم مسده تقديره لعمري قسمي والعمر بفتح الحا لعين وضمها البقا ولا يستعمل في القسم الا

بالفتح ثم قوله لعمري يمكن ان يحمل على حذف المضاف اي الواهب عمري وكذا امثاله مما اقسم فيه بغير الله كقوله

والشمس والقمر والليل ونظايرها اي ورب الشمس الخ ويمكن ان يكون المراد بقوله لعمري وامثاله ذكر

صورة القسم لتاكيد مضمون الكلام وترويجه فقط لانه اقوى من ساير المؤكدات واسلم من التاكيد

للقسم بالله تعالى لوجوب البر به ولعل الغرض اليمين الشرعي وتشبيه غير الله في التعظيم حتى يرد عليه ان الحلف

بغير الله تعالى وصفاته عز وجل مكروه كما صرح به النووي في شرح المسلم بل الظاهر من كلام مشايخنا انه كفران كان

باعتقاد



باعتقاد انه حلف يجب البر به وحرام ان كان بد ونه كما صرح به بعض الفضلاء وقد قال

عم ان الله ينهاكم عن ان تحلفوا بابائكم فمن كان حالفا فليحلف بالله او ليصمت وعن ابن عباس

رضي الله عنه لان احلف بالله فانم خير من ان احلف بغيره تعالى فابر وعن ابن مسعود ايضا مثله

وذكر سورة القسم علي الوجه المذكور لا باس به وهذا شايع بين العلماء كيف وقد قال عم قد

افلح والله وقال عز من قايل لعمرك انهم لفي سكرتهم يعمهون فهذا جري علي رسم اهل اللغة وكذا

اطلاق القسم علي امثاله والعز خلاف الذل والمراد به الغلبة لان العزة تقتضي الغلبة غالبا والمرام

مصدر ميمي من رام يروم روما وهو ههنا بمعني المفعول والمعني ان المخلصين المذكورين قليل

مطلوبهم من حيث انه مطلوب في الوجود وقلة المط بهذا الوجه كناية عن قلة الطالب ضرورة

انه لو كان الحق المبين بصفة المطلوبية كثيرا لكان الطالب ايضا كثيرا ففيه وجه نفي الملزوم بنفي

لازمه وقد يجعل هذا اشارة الي الحق المبين والمرام بمعني اسم الفاعل والعزة اذا ما علي المعني المذكور

او بمعني الغلبة اي الحق المبين قليل الطالب وغالب طالبه لان الحق يعلوا ولا يعلي ولو ابقي المصدر

علي معناه الحقيقي لكان اظهر اي الحق المبين قليل طلابه والطباع والطبع والطبيعة السجية

التي جبل عليها الانسان واللدد وشدة الخصومة فالاضافة في قوله تعالى وهو الد الخصام اذا اريد

بالخصام المخاصمة بمعني في اي شديد الخصومة في المخاصمة ويحتمل ان يجعل الخصام للمبالغة وما

نقله القاضي من ان الاية نزلت في الاخنس بن شريف الثقفي مردود بانه اسلم عام الفتح وحسن اسلامه

رواه ابن الجوزي وغيره واحتمال الاسلام بعد نزول الاية يدفعه قوله تعالى في حقه فحسبه جهنم

والجدال الخصومة ولين فانتي الي آخره فان قلت المذكور في كتب النحو ان اللام الداخلة علي اداة

الشرط للايذان بان الجواب بعدها مبني علي قسم قبلها لا علي الشرط ومن ثمة سمي اللام المؤذنة

ويسمي الموطئة ايضا لانها وطية الجواب للقسم اي مهدته له والشارح جعل الجواب ههنا للشرط



بقرينة الفاء فهو مخالف لمذهب الجمهور الا ان يبني على مذهب الفراء قلت ان اللام هنا زائدة لا
موطئة للقسم كما في قوله لئن كانت الدنيا علي كما ارى تباريح من ليلى فللموت اروح والثناء
الذكر بالخير والمراد بالعاجل الدنيا والحسب بمعنى المحسب بدليل انك تقول مررت برجل حسبك يوصف
النكرة به لان اضافته لكونه بمعنى المحسب غير حقيقية كذا في الكشاف يقال احسبه الشيء اذا كفاه وفي الصحاح
حسبك درهم كفاك والثواب والمثوبة مطلق الجزاء كما نقله الازهري ويعضده قوله تعالى هل ثوب
الكفار ما كانوا يفعلون فلا عبرة بما في الصحاح من انه جزاء الطاعة نعم انه اكثر استعمالا في الخير كما صرح
به ابن الاثير في النهاية والجزيل العظيم والآجل الآخرة والتوكل الاعتماد على الغير والانابة الرجوع
قوله افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله يحتمل ان يكون الظرف اعني قوله بحمد الله مستقرا في موقع الحال
من فاعل افتتح لا صلة الافتتاح ومعنى الكلام افتتح كتابه بعد التلبس بالتسمية على وجه التيمن متلبسا
بحمد الله فلا تنافي وتشترك بين التحميد والتسمية في التعليق بالافتتاح سواء اورد لفظ بعد التيمن
بها رمزا الى ان باء بسم الله للملابسة ظرفا مستقرا حالا من فاعل عامله المصدر وان جهة التلبس هو
التيمن بذكره ودلالة على ترتيب علمه الله والمناسب بما ذكره الشارح في شرح الكشاف وحواشي
التلويح ان يجعل قوله ههنا بعد التيمن اشارة الى ان متعلق الباء فعل التيمن لكن الحق الحقيق بالقبول
وعليه المعول انه الفعل المخصوص اعني اؤلف ههنا وبالجملة خصوصية كل فعل شرع في مدلوله متبركا
بها ولهذا التزم حذفه في كلام الحكيم تعالى وتقدس ليكون متلفظ كل من شرع في فعل متبركا بالتسمية
عين ما في القرآن اذ لو اتى به فيه لخالف تسمية من شرع في فعل في غير القراءة او الاشعار بانه موضع
ينبغي ان لا يعطاء فيه غير ذكر الله اذ لو ذكر الفعل المسند الى الفاعل وسلكنا تلك الطريقة لفات ذلك
المقصد ولذا قال بعضهم التقدير باسم الله ابتداء وتقدير الفعل الخاص لدلالته على تلبس كل المشروع
فيه ابتداء وانتهاء بالتسمية وكذا ما سلكه الشارح اوفق بالمقام وادخل في تادية المرام من تقدير

ابتدائي

ابتدائي اذ غرض المؤمن تلبس جميع اجزاء الفعل بالتبرك بالتسمية وكذا ما استحببه المشارع

لكن لما تعذر ذلك تحقيقا ولا حرج في الشرع جعل طريقه كون المشروع فيه ملصقا بها كما في النية

حيث اعتبر تحققها في ابتداء العبادة تحقيقا في جميعها تقديرا ولذا ذكر الابتدا في حديث

البشارة لا لان المقدر فعل البدا وقد يستشهد على تقدير الفعل الخاص فقوله عليه السلام في خطبة يوم

النحر ومن لم يذبح فيذبح باسم الله وقوله عم باسمك ربي وضعت مني وباسمك ارفعه وقوله عليه السلم

وباسمك احيا وباسمك اموت فانها تدل على وجه تقدير الافعال الخاصة وفيه انه مبني على تقدير

تعلق الجارات بالافعال الظاهرة وهو في حيز المنع فليتامل هذا ويحتمل ان يكون الظرف المذكور لغوا

الافتتاح الي الحمد فقط مع تاخره عن التسمية اشتغالا بافادة الخفي واعراض عن ذكر الجلي وتلويح الي ان

تاخر الحمد عن التسمية لا ينافي وقوع الافتتاح به فلا تعارض عن حديثي الابتدا بالتحميد والابتدا بالتسمية

حقيقة لا لمجرد ان الباء فيهما للاستعانة لا يليق بحسن التادب لانه يفضي الي جعل اسم الله تعالى آلة والآلة لا تكون

مقصودة بذاتها وحمل باء الحمد في الحديث عليها يقتضي خروج الحمد عن الكتاب وهو مناف للعرف بل لان الابتدا

امر عرفي يعتبر ممتدا من حين الاخذ في التصنيف الي الشروع في البحث كما قيل او لان الاول محمول على الحقيقي

والثاني على الاضافي اقتداء بالكتاب والاجماع الواردين على تقديم التسمية احتياطا في العمل الا ان في

جهة التحميد الا انهم لم يكتفوا بها لان مراتب التسمية لا يتم الحمايد عرفا ولهذا ثبت التعارض بين الحديثين

واحتيج الي التوفيق ولان المناسب لمقام التعظيم التصريح بالحمد وحصره عليه تعم قوله اداء بعد ما

لوح الي تعليل الافتتاح بهما بالعمل بموجب الحديثين اشار الي تعليل الافتتاح بهما بالعمل بموجب الحديثين

اشار الي تعليل الافتتاح بالحمد بوجه آخر فقوله اداء مفعول له للافتتاح واورد عليه ان اداء حق الشكر يحصل

بمجرد الحمد ولو في اخر الكتاب فكيف يعلل الافتتاح به على ان قوله الحمد لله اخبار بثبوت الحمد لله تعالى والاخبار عن

ثبوت شيء ليس به اجيب عن الاول بان الغرض الاصلي من الافتتاح بالحمد في هذا الوجه ربط العقد الذي هو تلك



النعماء وجلب المزيد الذي هو التأليف وهما حاصلان بالاداء المذكور ح هو مقصود في ضمن قصدهما
ولهذا افاد شكر نعمائه مع تقدم الحمد ايماء الى قوله لئن شكرتم لازيدنكم ولا يخفى انه اذا كان القصد
ذلك الربط والجلب كان تقديم الحمد على المجلوب الذي هو التأليف واجبا فعلل الافتتاح بالحمد
بالاداء المذكور ايماء الى هذه النكتة على انه سيجي ان الاطراد والانعكاس غير لازم في العلل وا
المقتضيات فتعليل الافتتاح بالاداء المذكور لا يقدح فيه حصوله بغير هذه الطريقة وقد يجاب
بانه تعليل الافتتاح باعتبار ما اشتمل عليه من التحميد لانه تحميد مخصوص ويرده الفرق الظاهر من
الحمد والتحميد المقدم وبانه تعليل بحمد الله لا الافتتاح وفيه ان المقصود بيان الافتتاح بالحمد فابقاؤه
بلا علة وجعل العلة للقيد يأباه الذوق وبان الشكر وان حصل بمجرد الحمد لكن اداء حقه
لا يحصل الا بتقديم الحمد وفيه ان كون التقديم على تأليف الكتاب حق شكر النعماء مستبعد
جدا نعم يجب تقديم الشكر عند قصد الربط والجلب لاجلهما لا لاجل كونه حق الشكر على معنى
ان الحق ههنا مثله فيما شكرناك حق شكرك كما سنذكره الآن وعن الثاني بان الاخبار بثبوت جميع
المحامد لله تعالى عين الحمد كما ان قول القائل الله واحد عين التوحيد وبان القول المذكور وامثاله
اخبار واقع موقع الانشاء اي مستعمل في معناه مجازا اذ الظاهر ان المتكلم به ليس في صدد الاخبار
والاعلام لان المخاطب هو الله تعالى ومنه وضع الظاهر موضع المضمر ومعنى الحمد لله الحمد لك يا رب
مخصوص للتلفظ به انشاء تعظيمه بوصفه بالجميل وايجاده بهذا اللفظ والقول بانه مشترك بين
الانشاء والاخبار كصيغ العقود ولا يلتفت اليه لان الصيغ المذكورة اخبارات في اللغة نقلها الشارع
الى الانشاء لمصلحة الاحكام واثبات النقل في امثال ما نحن فيه بلا ضرورة داعية مشكل جدا قوله
لحق شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه يحتمل ان يكون من الاول تبعيضية والثاني بيانية على ان المراد بالشكر
صرف العبد جميع ما انعم الله اليه فيما خلق لاجله اعني الشكر العرفي فان الشكر بهذا المعنى واجب ايضا

كما



كما صرح به في كتب الاصول وصرف اللسان اعني اظهار تعظيم الله تعالى بعض منه ويحتمل العكس والمعنى

يأتي بما يجب عليه من بعض شكر نعمائه اذ وجوب العرفي يتضمن وجوب اللغوي لكن الانسب لهذين

الوجهين التعرض لتعريف الشكر العرفي كما لا يخفى ويحتمل ان يكون بيانية في الموضعين فالاول لبيان

الشيء والثانية لما يجب والمراد بالشكر اللغوي الذي يتضمن الحمد ههنا لا انهما متحدان ههنا ذاتا

كما ستطلع عليه والمقصود على التقادير ان المصادي شيأ من الشكر كما هو حقه لصفا اعتقاده وخلوص

طويته فهو المراد بحق الشكر وقد رمز الى ان قوله الحامد يقتضي بحق شيء من الشكر لان الثناء لا يكون الا

وان لم يقدر على ان يشكر حق شكره قوله هو الثناء باللسان اورد عليه ان قيد باللسان مستدرك

لان الثناء لا يكون الا باللسان واما قوله عم لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك فمحمول

على المجاز والحامل عليه قصد المشاكلة واجيب بانه بيان للواقع وتوطئة للفرق بينه وبين الشكر

في مقابلة قوله فيه سواء كان ذكرا باللسان اه وبانه لرفع احتمال التجوز اعني اطلاق الثناء على

ما ليس باللسان مجازا وهذا اعني ذكر لفظ لرفع احتمال التجوز من الذي قبله هو المسمى في اصطلاح

الاصوليين بيان التقرير فلا يرد ان اللفظ الى حقيقته لا يحتاج الى دليل والحق ان اختصاص

الثناء باللسان غير مجزوم به بل المفهوم من الصحاح ومن الكشاف في تفسير قوله تعالى واذكروا ما فيه

وغيرهما من الكتب ان الثناء هو الاتيان بما يشعر بالتعظيم مطلقا نعم ذكر في المجمل ان الثناء الكلام الجميل

لكن بعد تسليم اختصاص الكلام باللفظي ربما يكون محمولا على الاشتراك اللفظي فان قلت كيف

يختص الحمد اللغوي باللسان وقد قال عز من قائل وان من شيء الا يسبح بحمده والاكثر الاشياء لا لسان

له قلت لما ثبت ذلك الاختصاص بالنقل عن الثقات من ارباب اللغات يحمل امثال ما ذكر عندهم على

المجاز قوله على الجميل لم يتعرض للمحمود به لدلالة الثناء عليه ولا المحمود عليه وانما ترك ذكر

المحمود عليه اللازم في المختصر اكتفاء بقوله سواء تعلق بالنعمة وترك ههنا قيد قصد التعظيم ايضا

لما ذكر من دلالة الثناء عليه فان قلت اذا اثنى احد على ظالم على ما فعله من نهب الاموال وقتل
وقتل النفوس بغير حق على قصد التعظيم فالظاهر انه حمد ولذا يذم من الحامد لانه حمده لم يستحق
في محله مع انه ليس على الجميل قلت لو سلم فالجميل اعم من ان يكون جميلا في الواقع او عند المثني
والظاهر ان الحامد في الصورة المذكورة يعد المحمود عليه جميلا او يصوره بصورته فان
قلت انهم صرحوا بوجوب كون المحمود عليه في الحمد اختياريا وان عمم المحمود به على الاشهر وجعلوا
اختياره على المدح بانه مشعر بالاختيار الذي هو القاعدة العظمى في اصول الدين دون
المدح لصحة قولهم مدحت اللؤلؤ على صفائها والتعريف المذكور خال عن التقييد به فليس بمطرد قلت
اجاب الشارح في شرح الكشاف بان الموصوف مقدر اي الفعل الجميل والظاهر المتبادر من الفعل
ما يكون بالاختيار على ما صرحوا به ان قلت فيلزم ان لا يكون الثناء على الصفات القديمة حمدا
اذ استناد تلك الصفات على الصفات (الذات خ) ليس بالاختيار والا لزم حدوثها على ما هو المشهور
المقرر في علم الكلام ولو سلم فليست من قبيل الافعال اللهم الا ان يصرف الحمد عليها الى ايجادها
قلت لما كانت الذات كافية في اقتضاء تلك الصفات بحيث ما جعلت بمنزلة افعال اختيارية
يستقل بها فاعلها ولانها تلك الصفات مبدا الافعال الاختيارية والحمد عليها باعتبار تلك
الافعال فالمحمود عليه فعل اختياري في المآل وقد يقال الحمد فيما ذكر مجاز عن المدح كما في قوله تعالى عسى
ان يبعثك ربك مقاما محمودا واما المصير الى ما ذهب اليه الآمدي من جواز استناد القديم
الى المختار ويجوز ان يحمد على تلك الصفات حقيقة بهذا الاعتبار كما زعمه الخطائي فمما لا يقبل في
هذا المقام اذ لا يفيد الفعلية كما عرفت على انه لا يصح فيما يتوقف عليه الفعل الاختياري كالعلم والقدرة
والا لتسلسل او تقدم الشيء على نفسه ويمكن دفع اعتراض الفعلية بان اهل اللغة يطلقون الفعل على
الصفة ولهذا يطلقون على العالم اسم الفاعل فتامل قوله سواء تعلق بالفضائل ام بالفواضل
ام



اسم بمعنى الاستواء يوصف كما يوصف بالمصادر ومنه قوله تعالى الى كلمة سواء بيننا وبينكم وهو
ههنا خبر والفعل بعده اعني تعلق في تاويل المصدر مبتدا كما صرح بمثله الزمخشري في قوله تعالى سواء
عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم والتقدير تعلقه بالفضائل وتعلقه بالفواضل سيان وسواء لا يثنى
ولا يجمع على الصحيح ثم الحمد اما استيناف وحال بلا واو واعتراض بقي ههنا بشيء وهو ان ام لاحد المتعدد
والتسوية انما يكون بين المتعدد لا بين احدهما فالصواب الواو بدل ام او لفظا وبمعنى الواو وكون ام
بمعنى الواو غير معهود وكانه قد اشار الرضي الى تصحيح التركيب بما يحصل ان سواء في مثله خبر مبتدا محذوف
اي الامران سواء ثم الجملة الاسمية دالة على جواب الشرط المقدر ان لم يذكر الهمزة بعد سواء صريحا كما في مثالنا
او الهمزة وام مجردتان عن معنى الاستفهام مستعملتان بمعنى الشرط بعلاقة ان الهمزة وان يستعملان فيما
لم يتضمن حصوله عند المتكلم واو وام لاحد الشيئين او الاشياء والتقدير مثلا ان تعلق بالفضائل
او بالفواضل فالامران سواء والثاني انما يرد اذا جعل سواء خبرا مقدما وما بعده مبتدا ثم الضمير في
قوله تعلق راجع الى الثناء واشارة الى عموم الجميل المتعلق والرجوع الى نفس الجميل يوجب ركاكة
في المعنى اذ يكون من قبيل قولنا الحيوان جسم حساس سواء تعلق بالانسان ام لا واما الرجوع الى الحمد
فمستبعد جدا والفضائل جمع فضيلة وهي كل فضيلة ذاتية والفواضل جمع فاضلة وهي المزية
المتعدية والمراد بالتعدي ههنا التعلق بالغير في الحقيقة وجوبا كالانعام اعني اعطاء النعم لا الانفعال
كما توهم واللام يجمع الحمد والشكر ايضا لان المحمود عليه فعل اختياري البتة كما مر والفعل لا يقبل الانفعال
ايضا قوله والشكر الخ فان قلت لم عرف الشكر وبين النسبة بينه وبين الحمد مع انه غير مذكور
في الكتاب قلت لانه لما كان قريبا من الحمد وقد شرح كان مظنة ان يقع في ذهن السامع ان الشكر
هل هو هذا فقد فسره وبين الفرق تخليصا للسامع عن ورطة الحيرة وليس المراد ان الحمد في هذا المقام
من قبيل الشكر والمادة مادة الاجتماع لان الشارح صرح بان في الكلام تنبيها على تحقق الاستحقاقين



ومعنى الاستحقاق الذاتي الاستحقاق بصفاته الذاتية فالحمد ههنا على الصفات الذاتية مع صنعه الانعام فكيف يكون من قبيل الشكر وهو مخصوص بالفواضل اللهم الا ان يلاحظ ههنا حمدان احدهما باز آء الصفات الذاتية المستفاد من التعليق باسم الله و الآخر من التعليق بالانعام ويعتبر كل منهما على حاله ويجعل الشكر متحداً مع الثاني ولا يخفى ما فيه من التكلف قوله ينبي عن تعظيم المنعم اي يشعر في حد ذاته بحيث كلما اطلع عليه علم تعظيمه ولا ريب في تحقق هذا المعنى في الجناني اذ لا يقدح فيه الجهل بالمعنى كما لا يقدح في دلالة اللفظ الموضوع لمعنى الجهل بالموضوع وعدم استعماله على انه يجوز ان يطلع على اعتقاد الشاكر باخبار الغير او بالالهام او باخبار المعتقد نفسه او بعضها ويكون المنبي بلا واسطة عن تعظيم المنعم بالنظر الى الغير على كل من التقادير هو الاعتقاد لا غير وههنا بحث وهو ان الانباء عن الشيء لا يستلزم تحققه فضلاً عن قصده ولا شك ان قصد التعظيم معتبر في الشكر فالاحسن ان يبدل قوله ينبي عن الخ بقوله يقصد به فليفهم قوله بسبب الانعام متعلق بالفعل ولم يقيد الانعام بكونه على الشاكر لعدم ثبوته بالنقل الصحيح كما صرح به البعض ثم ان اللام في الانعام عوض عن الاضافة اي انعامه قوله او اعتقاداً ومحبة بالجنان عطف على سابقه با وعطف لاحقه بها يدل على ان مجرد الذكر اللساني والعمل الاركاني شكر ولا ينافيه ما اشير اليه في حواشي شرح المطالع من ان ذكر اللساني والعمل الاركاني لا يكون شكراً ما لم يطابقه الاعتقاد ولم يخالفه افعال الجوارح في الاول لان تلك المطابقة وعدم المخالفة شرط خارج ثم المراد من الاعتقاد وعدم المطابقة شرط خارج ثم المراد من الاعتقاد المقصود جازماً او راجحاً ثابتاً ام لا وقيل بل المراد به الجزم والعلم لانهم صرحوا بان الشكر بالجنان اعتقاد اتصاف المنعم بصفات الكمال او اعتقاد اتصافه بصفة الانعام وانه ولي النعم في مقابلة انعامه لا مجرد المحبة ولا مجموع الاعتقاد والمحبة وان لزمته فالالطف لعطف المحبة على الاعتقاد ثم انه قدم من موارد الشكر اللسان لكونه اظهر في الانباء ووسط الاعتقاد الذي

المخالفة خ

ثم

هو اشرف الافراد رمزا الى ان خير الامور اوسطها قوله او عملا وخدمة بالاركان انما
عطف الخدمة على العمل تنبيها على ان العمل انما يكون شكرا اذا كان على وجه الخدمة واما اذا كان في
بالاجرة فلا قوله وحده حال عن اللسان على تاويله بالنكرة عند سيبويه اي منفردا او ذهب الاصفهاني
الى ان التعريف فيه وفي نظائره للعهد الذهني لا الخارجي والمعهود الذهني نكرة في المعنى وهذا تعامل
معاملتها كما سيجيء فلا احتياج الى التاويل وقال ابو علي الفارسي انه منصوب على انه مفعول مطلق للحال
المقدرة اي يتوحد اللسان بكونه مورد الحمد توحدا فعلى هذا يكون قيدا للنسبة الحصرية المستفادة من
ضمير الفصل في قوله هو اللسان عند الكوفيين نصب على الظرفية بمعنى في حال وحده لا مع غيره قوله نعم النعم
اي الانعام بهاذ الفواضل هي المزايا القايمة بالشخص متعدية الى الغير قوله على الوصف بالعلم والشجاعة
ليست المناصلة بالوصف بازاء العلم والشجاعة فان قلت الشجاعة ملكة نفسانية غير اختيارية فكيف
يكون الوصف بازائها حمدا وقد اشترط اختيارية المتعلق فيه قلت الشجاعة كما تطلق على اثار تلك
الملكة ايضا كالخوض في المهالك والاقدام في المعارك وهي المراد هيهنا قوله واسما للذات
المراد بالاسم هيهنا ما يقابل الصفة او اللقب والكنية فان قلت وضع العلم بازاء ذاته تعالى فرع
تعقله وحين لم نعلم حقيقته تعالى لم يتصور ذلك قلت لا نزاع في وقوع تعقله تعالى بصفاته
الحقيقية والاضافية والسلبية الفعلية على قدر ما ظهر منها بالفيض الالهي وانما المنفي تعقله بكنه حقيقته
وذا غير لازم في وضع العلم كما في الوضع العام للمعنى الخاص على انه انما يتم ذلك اذا لم يكن الواضع مطلقا
او واضع هذا الاسم هو الحق تعالى اما اذا كان وضعه تعالى غيره بالالهام او الوحي فلا وذات الشيء قد
يطلق على حقيقته وقد يطلق على هويته الخارجية وقد يقال على ما يقابل الوصف والمراد هنا هو الثاني
وهو يستعمل استعمال النفس واستعمال الشيء ولذا يجوز تانيثه وتذكيره وخص بالذكر في تعيين الذات
من صفاته العلى الوجوب لانه في الذي ينصرف اليه مطلق الوجوب لاختصاصه به ولانطوايه على ساير



صفاته لانه معدن لكل كمال ومبعد عن كل نقصان ثم ذكر استحقاق جميع المحامد الدال على ان كل
كمال وكل نوال بطبايعه توطئة لما ذكر من وجه تعليق الحمد على هذا الاسم والمحامد جمع محمد بكسر الميم
مصدر بمعنى الحمد قوله ولذا لم يقل الى قوله على تحقق الاستحقاق اي لكون لفظ الله علما للذات
من حيث هو لا صفة مخصوصة من صفات الله تعالى علق الحمد عليه تنبيها على استحقاق الذات من
حيث هو اي من غير ملاحظة خصوصية وصف واعترض عليه بانه لا اشعار في الكلام بالاستحقاق
الذاتي اذ لم يعهد من قواعدهم ان تعليق امر باسم غير صفة يدل على منشائية مدلوله على انه لو سلم
ذلك فانما هو اذا لم يصرح بان جهة الاستحقاق غير الذات وقد صرح ههنا بقوله على ما انعم والجواب
ان هذا يفهم بالذوق وحيث لم يقل الحمد للمنعم لا من ان تعليق امر باسم يدل على منشائيته مدلوله وذكر
وصف الانعام بجوده عليه بعد افادة الاستحقاق الذاتي لا يضره ولا يغيره على ان لفظ الله تعالى
لما دلت على ذات متصفة بجميع صفات الكمال واشتهر اتصاف تلك الذات بهذه الصفات في ضمن
هذا الاسم لم يبعد ان يجعل التعليق به في حكم التعليق بالمشتق الدال على منشائيته على جميع الصفات
وقوله بل انما يعرض اضراب عن المقدر كان سايلا سال ان هذا الابهام لا يضر اذ الاختصاص ثابت
في نفس الامر ولهذا تعرض المص لصفة الانعام فقال ليس الامر كذلك بل انما يعرض آه وههنا بحث آخر
وهو ان الاستحقاق الذاتي هو الاستحقاق لجميع الاوصاف كما اشار اليه السيد في حواشي شرح المطالع فقد
اندرج فيه الاستحقاق بصفة الانعام فلم افرده بالذكر واجيب بان ذلك كالتصريح بانه ادى الواجب
لما تقرر عندهم واشتهر من ان شكر المنعم واجب عقلا وشرعا فتامل ويمكن ان يجاب بان الاستحقاق
الذاتي هو الاستحقاق بجميع الاوصاف الذاتية فانها لما لم يكن غير الذات اعطيت حكمها فلا يندرج فيه
الاستحقاق بصفة الانعام على ان الاستحقاق بجميع الاوصاف لا يستلزم الاستحقاق بكل واحد ظاهرا
فذكر الانعام تصريحا بالاستحقاق الوصفي ايماء الى ان كل صفة من صفاته تعم مستقل باصالة افادة الاستحقاق
هذا



هذا وقد يوجه المراد بالاستحقاق الذاتي انه اذا قطع النظر عن غير الذات كان مستحقا لجميع التعظيمات

ولا شك ان الله تعالى يستحق التعظيم بذاته لان المعبودية وصف مقتضى ذاته كوجوده ولزوم وتعلق

الحمد بالفواضل والفضايل لا يقتضي ان لا يستحق المعبود لذاته اذ يجوز ان يكون الفاعل مستحقا

لذاته ان يعظم على فعله فتدبر قوله وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به سياتي بحث في

تقديم المسند اليه انك تعمد الى اسم فيقدم تارة ويجعل مسندا وبآخر اخرى فيجعله فاعلا كل ذلك

بجعله يستدعي نكتة والحاجة في ذلك الى اعتبار انه مؤخر في الاصل او مقدم فسواء اعتبر الحمد مؤخرا

في الاصل بان يكون التقدير احمد الله حمدا او مقدما بان يكون احمد حمد الله تعالى يستقيم بيان النكتة

فلا وجه للاستصعاب بان النكتة انما هي للمزال عن الموضع لا للقار والحمد ههنا قار فيه لانه مبتداء

ثم انه لم يرد باقتضاء المقام ما هو المصطلح في هذا الفن اذ الاهتمام ليس مقتضى الحال بل هو حال اقتضى تقديم

الحمد ومقتضى الحمد هو التقديم بل اراد ان هذا المقام الذي هو مفتتح التاليف يقتضي اهتماما بشان الحمد واراد

بقوله مزيد اهتمام به ان الاهتمام العارض للحمد بمعونة المقام اولى بالرعاية من الاهتمام الثابت للاسم

الزايد على اهتمام غيره في نفسه لان البلاغة في الكلام عبارة عن مطابقته لمقتضى المقام مع فصاحته لكن

فيه بحث وهو انه يشكل بقوله تعالى فلله الحمد رب السموات والارض الاية وقوله تعالى وله الحمد في

السموات والارض وقوله تعالى في سورة التغابن وله الحمد الى غير ذلك حيث قدم اسم الله على الحمد

في هذه الآيات مع ان المقام مقام الحمد والجواب منع ان المقام في الآي المذكورة مقام الحمد بل مقام بيان

استحقاقه تعالى واختصاصه بالحمد كما اشير اليه في الكشاف وهذا يقتضي تقديم الظرف كما لا يخفى

قوله على ان صاحب الكشاف الخ اشارة الى دفع ما يتوهم من ان في تقديم الحمد فوات التخصيص المقصود في

هذا المقام ويؤيده تصريح صاحب الكشاف في سورة التغابن بانه قدم الظرفان في قوله له الملك وله الحمد

يدل على الاختصاص فما ذكره من اقتضاء المقام تقديم الحمد تعارض بفوات الحصر المطلوب فيه وحاصل الدفع

[illegible]

ان اقتضاء المقام تنضم مع تصريح صاحب الكشاف بوجود الاختصاص في الحمد لله كما في لله الحمد

فلا مانع من التقديم مع وجود المقتضي لعني المقام ان قلت فما وجه ما ذكره في سورة التغابن قلت

عبارته هناك تدل على تقديمهما فان قلت لا وجه لاعتبار التخصيص فيما نحن فيه لما يجيء من ان المخاطب

بالجملة القصرية يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا بصواب وخطاء والمخاطب ههنا ولي الله تعالى

كما ذكرت فيما سبق قلت الوجوب المذكور في القصر الاضافي دون الحقيقي والقصر فيما نحن فيه حقيقي ولو

ادعائيا او نظيره اياك نعبد قوله بان فيداي في الحمد بتقديم الحمد ايضا اي كما في تقديم الخبر وهذا اعني

ارجاع الضمير الي ما ذكره هو المناسب لكلام العلامة حيث قال اجراء صفات الربوبية والانعام

كلها من النعم ودقايقها والملك علي الله بعد الدلالة علي اختصاص الحمد به وانه به حقيق في قوله الحمد لله

دليل علي ان من هذه صفته لم يكن احد احق منه بالحمد والثناء عليه بما هو اهله قوله وبهذا يظهر لك

اي بتصريح صاحب الكشاف بان في الحمد لله دلالة علي اختصاص جنس الحمد بالله تعالى يظهر ان ليس بجيد نعم

الاختصاص للاستغراق بناء علي انه مناف لمذهب الاعتزال كما ذهب اليه الكثير من شراحه اذ اختصاص الجنس

يستلزم اختصاص جميع الافراد فلا فرق بينهما في انهما منافيان بحسب الظاهر لقاعدة خلق الاعمال وكل منهما خلق

يقبل التاويل ولا يندفع به تلك المنافاة كما ذكره الفاضل المحشي فلا ترجيح لاختيار احدهما علي الآخر من هذا

الوجه نعم بينهما فرق من حيث ان منافاة اختصاص الافراد لتلك القاعدة ذاتية ومنافاة اختصاص

الجنس بواسطة استلزامه لاختصاص الافراد لكن بهذا القدر من الفرق لا يتجه اختيار احدهما والحكم

بان الآخر وهم كما لا يخفي علي الفطن فان قلت لعل كثيرا من الناس الذين عينوا اختيار الجنس علاوة

ونفي الاستغراق بما ذكر جعلوه حمل التعريف الجنس المذكور في الكشاف علي العهد الذهني الذي هو

فرد مبهم كما هو الظاهر في المشبه اعني العراك في ارسلها العراك وما ذكره من ابطال التعليل السابق انما يتوجه

اذا حمل تعريف الجنس علي تعريف الطبيعة من حيث هي قلت لو سلم ان تعريف الجنس اذا اولي بالاستغراق

فمراد



قد يراد به العهد الذهني فاختصاص فرد ما ايضا يستلزم اختصاص جميع الافراد لان معناه
ثبوت فرد ما بالله تعالى وانتفاؤه عن غيره فيستلزم ثبوت جميع الافراد والسر فيه ان المعهود الذهني
نكرة في المعنى ومعنى التخصيص يتضمن معنى النفي فيكون في المعنى كالنكرة الواقعة في سياق النفي فنعم
ثم لقائل ان صاحب الكشاف كما يمنع كون الاستغراق معنى اللام يمنع كونه مرادا في هذا المقام اما المنع
الاول فظاهر كلامه مع ان الوجه الاخير الذي هو منقول عنه كما صرح به في شرح الكشاف يدل ايضا
على ذلك لانه حصر في المفصل فائدة اللام في التعريف والتعريف في العهد والجنس واما المنع الثاني فلانه
مفهوم من كلامه ضمنا كما ستطلع عليه فالظاهر ان هؤلاء الكثير من الناس عللوا بما ذكروا كون الحمد في هذا
المقام على الجنس دون الاستغراق اما اعتبار المعنى الضمني او بان حملوا قول صاحب الكشاف فان
قلت ما معنى التعريف في الحمد لله على معنى ما المراد بالتعريف اللامي في الحمد طلب بيان مدلوله الوضعي ونظيره
قوله تعالى اولئك هم المفلحون معنى التعريف في المفلحون طلب بيان الدلالة على ان المتقين هم الناس الذين
ابلغك انهم يفلحون في الاخرة او على انهم الذين ان حصلت صفة المفلحين الخ فانه يراد بمعنى التعريف
ههنا احد صوره من حيث ردده بين العهد وغيره ويجي تصريح الفاضل المحشي بان معنى الثاني
الذي ذكره من فروع التعريف الجنسي وحمل كلام الكشاف على ما ذكروا وان كان مخالفا لما ذكره الشارح
والفاضل المحشي في حاشيتها له لكنها هو المناسب لكونه بيان مراد المقام لا بيان مجرد مؤدى اللام وانما قلت
الظاهر ان هذا الخ اذ لو حمل على انهم عللوا بذلك كون مدلول اللام بحسب الوضع الجنس دون الاستغراق
لزمهم حمل صاحب الكشاف على اثبات اللغة بالراي وهو مستبعد من ذلك الفحول على ان نفي كون الاستغراق
مدلول اللام بناء على مجرد منافاته لمذهب الاعتزال بعيد كل البعد اذ المنافي له ارادة الاستغراق ولا
شك ان وضع لفظ بمعنى لا يقتضي ارادة ذلك المعنى منه في كل مقام واذا ثبت ان التعليل الذي ذكره
كثير من الناس مسبوق لبيان كون الحمد محمولا في البيان لمقام على الجنس دون الاستغراق ظهر انه ما في الوجوه



المذكور ههنا حقها اي للسياق ايضا كذلك لسلام سابق الكلام ولاحقه على ان الشارح المحقق رد في شرح الكشاف على الوجهين الاولين باشعارهما بكون اللام للاستغراق في الحمد عند الزمخشري مع بطلانه ولم يورد الوجه الثالث هناك ولم يرد عليهما ههنا بما ذكر هناك وذكر الوجه الثالث وسماه اولى مع انه يرد عليه ورودا ظاهرا ما اورده هناك على الوجهين الاولين فلو كان الكلام ههنا مسوقا لبيان ان مدلول الكلام بحسب الوضع الجنس دون الاستغراق كما ينبىء عنه ظاهر قوله فان اللام في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق لا لبيان كون الحمد محمولا في المقام على الجنس دون الاستغراق لكان اختياره وتسميته اولى في غاية البعد فعلى هذا ينبغي ان يفهم كلامه وا ورد على الشارح ما اورده فان قلت من اين يفهم منع صاحب الكشاف كون الحمد محمولا في المقام على الجنس دون الاستغراق قلت قيل من قوله وهو تعريف الجنس على الاستغراق وان وقع في بعض المواضع الا ان الاصطلاح منعقد على تخصيص اسم تعريف الجنس وتعريف الطبيعة بالاشارة الى الحقيقة من حيث هي هي وصاحب الكشاف جاز ههنا على الاصطلاح المذكور بقرينة ذكر الاستغراق ههنا في مقابلته والمشهور تخصيص تعريف الطبيعة والحقيقة لذلك وهو المذكور في التلويح وفي بحث تعريف المسند اليه من باللام من حاشية الفاضل المحشي واما ما ذكره الفاضل المحشي من ان الدال على ذلك انه صرح بالجنس في مواضع ولم يتعرض لانضمام الاستغراق ففيه ايضا تعسف اما اولا فلانه صرح بالجنس في سورة العصر ولم يتعرض لانضمام الاستغراق اصلا مع انه لم يجعل دليلا على نفي الاستغراق بل صرحوا بان المراد الاستغراق فان قلت الاستثناء قرينة قوية ظاهرة على قرينة الاستغراق فاكتفي به ولم يتعرض لانضمام الاستغراق ولا كذلك شيوع ارادة الاستغراق في المقامات الخطابية قلت ادعاء كون قرينة الاستغراق كنا دعلى علم يدفع هذه التفرقة ويمكن ان يدفع بان المراد من القرينة المدعي كونها كنا دعلى علم القرينة الموجودة للاستغراق والاستثناء في الآية الكريمة قرينة موجبة له فالفرق ظ واما ثانيا فلان تصريحه بالجنس وعدم

الاستغراق

لانضمام



اصلا لا يدل على اقتصاره في معنى الحمد على الجنس من حيث هو ويجوز ان يكون ذلك للاشارة الى

احتمال الامرين الجنس من حيث هو والجنس من حيث هو وجوده في ضمن جميع افراده وكذا الحال

في قوله اختصاص الحمد دون ان يقول اختصاص المحامد بقي ههنا بحث ذكره جدنا شمس الملة والدين

الغفاري في تفسير الفاتحة حاصله ان الحمل على اختصاص الجنس لا ينافي مذهب الاعتزال بخلاف الحمل على الاستغراق فانه ينافيه وذلك لان اختصاص الحمد الذي ذكره صاحب الكشاف مستفادا من لام لله على ما هو المختار وهو الاختصاص في الاثبات لا الثبوت كما عرفت واثبات الجنس المذكور لا الغير لا ينافي ثبوته للغير لو عند المثبت ولذلك قال السكاكي وقد يكون الجزء عام النسبة والمراد تخصيصه بمعين نحو جاءني زيد وعمرو ذهبي هذا بخلاف اثبات جميع الافراد المذكور فانه ينافي ثبوت شيء منها لغير المذكور عند المثبت هذا كلامه وانت خبير بان صاحب الكشاف قال بالاختصاص الثبوتي في سورة التغابن وغيره بل الظاهر ان مراده بالاختصاص في قوله ههنا بعد الدلالة على اختصاص الحمد وانه به حقيق الثبوتي فلا نفي الاستغراق سواء حمل الاختصاص على الثبوتي او الاثباتي لمنافاته مذهبه الا ان يقال قوله باختصاص الثبوتي مبني على التاويل ولا ضرورة ههنا مع ان اظهار مذهبه وارادة النصب التعليق فيه مناسب لاوائل كتابه الا ترى انه صدر فيما نقل عنه بقوله الحمد لله الذي خلق القران ثم غيره الى انزل لوجوه ذكرها الفاضل المحشي في شرحه والله اعلم قوله بل على ان الحمد له كلمة على متعلق بخبر مبتدا محذوف اي بل هو مبني على كذا والجملة عطف على الجملة وبهذا يندفع ما يرد على ظاهر كلامه من انه عطف بل على ان له

قوله على ان افعال العباد له كا يدل على ان هذا ايضا يظهر مما اشير اليه هنا مع انه لا وصلة لان القول بالتخصيص في الحمد لله لا يدخل في هذا البناء ولا حاجة في دفعه الى ان يعتبر ان احدا اعتقد ان جهة الذهاب الى ان تعريف الحمد للجنس ما سيلة خلق الاعمال واما انه ساد مسد الفعل فلما قال التخصيص علم ان الجهة الاولى منتفية وان الجهة هي الثانية قوله والعدول الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات وارد عليه

الغفاري ٢



ان الجملة الاسمية وان دلت على الدوام الا ان التي خبرها ظرف غير ظاهرة الدلالة عليه اما ان قدر
الظرف بالفعل فظاهر لتصريحهم بدلالة اسمية خبرها فعلية نحو قوله تعالى الله يستهزئ بهم ويمدهم في
طغيانهم يعمهون على الاستمرار التجددي واما ان قدر باسم الفاعل فلانه بمعنى الحدوث بقرينة عمله في الظ
فيكون في حكم الفعل والجواب ان المعتبر ههنا الثبات هو الاسمية بقرينة العدول والاسمية التي خبرها
فعلية انما يفيد التجدد اذا لم يوجد داع الى الدوام والعدول المذكور داع اليه على ان لنا ان نقدر اسم
الفاعل ونمنع كونه للحدوث ونقول يكفي للعمل في الظرف رائحة الفعل فيعمل فيه الفاعل بمعنى الثبوت
ايضا نحو مالك العبيد امس وقد نص الشارح في اواخر الباب الثالث على ان زيد في الدار يحتمل
الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل او حصل وهو بمنزلة التصريح فيما ذكرته هذا ولقائل
ان يقول المناسب لمقام الحمد على نعم تعالى المتجددة علينا يوما فيوما ان يقال الحمد لله ليفيد تجدده صدور
الحمد منا وتعلقه بالله على استغراق الازمنة بمعونة المقام على ان فيه اتعاب النفس وفي الثبوت لانها
اذا عادت الشيء بصيغة ولا شك ان افضل العبادات اشقها والتحقيق ان القاعدة في اختيار طرايقهم
الحمد وترجيحها فلرجح جانب البلاغة يلاحظ المحمود عليه فان كان من الامور الثابتة فالمناسب ان يختار
الجملة الاسمية كما في سورة الفاتحة فان الربوبية صفة ثابتة للذات فلهذا اختير الاسمية والا فالفعلية صرح
به بعض الافاضل قوله والفعل انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق فكذا ما ينوب منابه اي لا
يدل على الاستغراق لعدم جواز زيادة النائب على المنوب عنه في الدلالة وان جاز قصوره عنه فلا
يرد عدم دلالة المصدر على النسبة والزمان وفيه مباحث وهو ان المحققين صرحوا بانه قد يقصد في
المقامات الخطابية بمثل قولنا فلان يعطي الى الاستغراق كما يجيء في احوال متعلقات الفعل فلم لا يجوز
ان يكون الفعل الذي ناب عنه المصدر من ذلك القبيل والجواب ان ذلك في الفعل المنزل منزلة اللازم
اعني الذي لم يعتبر تعلقه بالمفعول والتنزيل المذكور في فعل الحمد مما لا يحسن كما لا يخفى وحوظ قوله



وفيه

وفيه نظر لان النائب مناب الفعل لا يريد ان المصدر المنكر كاف في نيابة الفعل فيجوز ان يكون تعريفه لزيادة معنى هو الاستغراق ففي العبارة مسامحة ولم يرد ان المصدر المعرف لا ينوب مناب الفعل حتى يرد عليه انه قد ينوب منابه عند ايضا كما في قراءة الحمد لله بالنصب واجيب عن هذا النظر بان في الاستدلال مقدمة مطوية قايلة واللام وضع للاشارة الى مدلول مدخوله كما ذكرت في الوجه الذي اختاره وانت خبير بان مراد المعترض عدم ثبوت المدعي بما ذكر في الاستدلال فاثباته بتغير الدليل وضم مقدمة اخرى تسليم للاعتراض في التحقيق قوله وعند خفاء قرائن الاستغراق اراد بقرينة الاستغراق ههنا القرينة المجوزة له لا المرجحة والا لكان الصحيح الحسن هو الشايع في الاستعمال مطلقا اي سواء وجد القرينة المرجحة للاستغراق او تقدمت كما لا يخفى على الذوق السليم ولا يخفى عدم استقامته فالفاضل المحشي انما يدعي تحقق القرينة المجوزة وكونها كنار على علم واعلم ان مبنى الكلام ههنا على مذهب صاحب الكشاف لان الشارح بصدد توجيه كلامه وقد حصر في المفصل فايدة الكلام للام في التعريف والتعريف في العهد والجنس فلا ينافي ما ذكره في التلويح من تقدم الاستغراق على الجنس عند المحققين فلا يقدح فيه ما ذكره الاصوليون من ان الحمل على الجنس في نحو واسد لا اتزوج النساء مبني على امتناع الحمل على الكل وانه لو نوى الكل يصدق قضاء لانه نوى حقيقة كلامه ولا ما ذكره صاحب الانصاف من ان اللام ظاهر في العموم بدليل استعماله فيه من غير قرينة وبتوقف العهد والجنس عليها قوله او اللام على ان اللام لا يفيد سوى التعريف لا خلاف صريح ان الاستغراق لا يستفاد من نفس اللفظ وهذا كالتصريح بان الحمل عليه يحتاج الى الاستعانة بالخارج فليس بين هذا الوجه وبين ما ذكره الفاضل المحشي بقوله والسبب في اختياره الجنس لان دلالة اللفظ على الجنس وعلى اختصاصه بالله سبحانه تامة لا يحتاج فيهما الى الاستعانة بالمقام كثير تفاوت فلا وجه لاختيار احدهما ورد الاخر فان قلت قد ضم الفاضل المحشي الى هذا الوجه قوله



مع ان اختصاص الجنس يقوم مقام اختصاص جميع الافراد وكلام الشارح فلو عن ذلك فلهذا

رده قلت قد اشار فيما سبق بقوله وبهذا يظهر الى هذا المقام فلعله اكتفى عن ذكره ههنا

بما اشار اليه سابقا على انه لا فائدة يعتد بها في ذكر قوله وعلى اختصاصه بالله سبحانه لان المفيد لذلك

الاختصاص على ما صرح به نفسه في احوال المسند هو اللام الجارة الاختصاصية وتلك الافادة

لا يتفاوت حالا في الجنس والاستغراق بقي ههنا بحثان الاول ان الدليل المروي عن صاحب الكشاف

الذي نقله بقوله او على ان اللام اه منقوض صراحا لانه يتخلف الحكم عنه في صورة العهد الخارجي مع انه

من معاني اللام عنده كما صرح به في المفصل اذ اللام لا تدل الا على التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه وهو

نفس الحقيقة والمفرد المنتشر لا يكون ثمة عهد خارجي اليق بمثال وضع للمجموع احزلم بازاء المعهود لانا

نقول فلا يتجه بالدليل المذكور وحده عدم كون اللام للجنس بل ينبغي ان يتعرض لعدم الوضع في

المجموع بازاء الافراد فان قلت ذلك معلوم لا يحتاج الى البيان قلت فكذا المقدمة المطوية في

التعليل الثاني التي اشرت اليه هنا كالبحث الثاني ان المفهوم من كلامهم ان الحقيقة والاستغراق

لا يجتمعان في مقام واحد بحسب اقتضاء الحال لانهم ذكروا ان المعرف باللام اذا لم يكن حصة من الماهية

معهودة فان لم يكن هناك ما يدل على ارادة الحقيقة من حيث الوجود في ضمن الافراد حمل على

الحقيقة وان كان حمل على الاستغراق او العهد الذهني وظهر منه ان ارادة الطبيعة انما يجوز

اذا لم يكن المقام مقام ارادة الحقيقة من حيث الوجود فمقام الحمد اما ان لا يكون هذا المقام فيلزم

الحمل على الجنس لاجل هذا ولا يكون امر اختيارا على الاستغراق وان كان فلا وجه لقصد الجنس

فضلا عن ان يرجح لعدم الاحتياج الى الاستعانة ويمكن ان يوجه اختيار الجنس بان يقال المقام مقام

ارادة الطبيعة من حيث الوجود نظرا الى الظاهر لكن قصد الجنس على خلاف مقتضى الظاهر رمزا

الى ان الثبوت على وجه الاختصاص مقتضى طبيعة الحمد لازم وجوده مع ان فيه دلالة على اختصاص

من جميع الافراد



وهو في التحقيق سبب لتفوق الابتدا لكنه سمي باسم المسبب تنبيها على كماله في السببية ثم البراعة ههنا
اما باعتبار ان الفنون المشروع فيها يتعلق بالبيان بالمعنى المراد ههنا وهو المنطق المعرب عما في
الضمير او باعتبار انها بشارة البيان المذكور ههنا في الاسم كما سيجيء وان اختلف البيانان في المعنى
وهذا المقدار يكفي لبراعة الاستهلال واعلم ان عطف الخاص على العام يشتمل على امرين افراده بالذكر
بعد العام وكون ذلك الافراد بطريق العطف والمنبه على جلالة نعمة البيان هو الامر الثاني لما ذكر
الشارح في اواسط الباب الثامن من ان ذكر الخاص بعد العام انما يكون تنبيها على فضله ومزيته
اذا كان ذلك الذكر بطريق العطف دون الوصف او الابدال ثم كون افراد الخاص بعد العام مشعر
بجلالة نعمة البيان باعتبار انه يومي الى ان الخاص بلغ في الشرف والكمال الى حيث يرتفع عن الدخول بحث
العام **قوله** كما اشير اليه في قوله تعالى خلق الانسان علمه البيان حيث خصه بالذكر من بين النعم
الواصلة الى الانسان بعد خلقه وايضا ذكره في اوائل السورة المشتملة على تعداد النعم وقرنه بتعليم
القرآن وخلق الانسان ومما تمما تحليلهما ان والضمير في اليه راجع الى الجلالة باعتبار انه بمعنى
الشرف وانه هو واياه مع الفضل **قوله** ما لم نعلم مفعول ثاني لنعلم والاول محذوف اي علمنا
ولا خير في ذلك اذ ليس علم من افعال القلوب حتى لا يجوز الاقتصار على احد مفعوليه كيف وقد
وقع الاقتصار عليه في قوله تعالى لا علم لنا الا ما علمتنا ولو كان من افعال القلوب كان مفعوله الاول
عين الثاني اذ هي دواخل المبتدا والخبر فظهر ان القول بانه لا اختصار عليه وقع على كلام المغفول لن
او ان علم نزل منزلة اللازم ومن البيان متعلق به وما لم نعلم بدل اشتمال بدل البعض من الكل فلا تغفل مستغن
عنه ثم ان التصريح بما لم نعلم وان كان التعليم لا يتعلق الا بغير المعلوم وتنصيص على ان الله تعالى نقلنا من
ظلمة الجهل الى نور العلم ولله المنة ولرسوله ولدفع توهم ان المراد بالتعليم تذكر ما نسي بجوز الكلام سبق
منه وعن الشارح ان المراد ما لم يكن يعلم باجتهادنا وقوانا **قوله** رعاية للسجع قيل عليه يحصل رعايته



بان بوتي وما لم نعلم فن البيان علم ورد بانه تركيب آخر والكلام في تقديم فن البيان في هذا التركيب
الذي قدم فيه وعلم على ان فيه ايضا ارتكاب خلاف الظاهر وهو تقديم المفعول قوله خيرمن
نطق انما اختار خير من نطق على ساير الصفات المادحة لانه يناسب ما ذكر في الحمد من التعرض
لنعمة البيان واختار النطق على القول لئلا يحتاج ان يقال انه عام خص منه البعض وهو الله تعالى وفيه
ايماء الى قوله تعالى وما ينطق عن الهوى قوله للشارع المقتفي للقول المنزل اشار بتوصيف الشارع
بما ذكر اي سبب الدعاء له وايضا لما كان ع واسطة في وصول نعمة الانسان الينا مع ما
في الدعاء من المثوبات الموعودة كان الدعاء له تلو الثناء على الله تعالى قوله على ما فسر الكشاف
ايماء الى انه ههنا معنى آخر وقد مر في شرح الديباجة قيل الانسب ان يكون المراد عموم نطوق
الانبياء عليهم السلم وتجاوبهم في الحكمة وفصل الخطاب الرسل صلوات الله عليهم فان النبي صلوات
الله عليه هو الانسان المبعوث الى الخلق عموما وخصوصا بملاحظة معنى الانباء عن الله
واحكامه والرسول هو الانسان المبعوث بملاحظة الرسالة اليهم مؤيدا بالمعجزات ومعه كتاب
مشتمل على الحكمة وهذا مبني على اشتراط الكتاب مع الرسول كما هو المشهور وذكره صاحب
الكشاف وان نوقش فيه بان عدد الرسل يزيد على عدد الكتب فتامل قوله ولفظا وفي
اما دلالته على انه ليس من عند نفسه فظاهر واما دلالته على انه من عند ربه فبملاحظة ان انباء
الحكمة لا يصح الا من الله تعالى فكان قوله وترك الفاعل لان هذا الفعل لا يصح الا بالله مستغن عنه
اللهم الا ان يجعل توضيحا للسابقة قوله اشارة الى المعجزة اراد بالمعجزة المشار اليها القرآن فاللام
للعهد والاشارة اليه بطريق تنا وفصل الخطاب اياه وصدقه عليه وليس المراد ان فصل الخطاب
عبارة عن المعجزة كما يتبادر اليه لانه وهام من ظاهر الدليل لان المراد به ههنا اما الكتب المنزل على الرسل
فالامر ظاهر والقول بالمجاز في غير القرآن ههنا غير ظاهر لتصريحهم بان باقي الكتب ليست منزلة للاعجاز
واما



واما ما يعمهما وسننهم القولية فالامر اظهر قوله فصل الخطاب البين من الكلام اي الكلام يفصل

الكلام البين كما قال في المختصر الخطاب المفصول رمزا الي اضافة الصفة الي الموصوف يعني من

البيانية قوله تبيينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه اي يعلمه لانه روعي فيه جميع ما لا بد في

الافهام فالتبيين ههنا بمعنى العلم والفهم ولهذا عدي بنفسه واما الذي بمعنى الظهور فهو لازم واعترض

عليه بان فصل الخطاب بهذا المعنى كيف يتبين ولا القرآن وفيه من المتشابهات ما لا يبينها من يخاطب بها

ويلتبس عليه واجيب بان معناه ان كل خطابه خالص عما يوجب الابهام وصعوبة فهم المراد عما

يخل بفصاحة الكلمة والكلام والاقرب ان يجاب بان الكلام مبني على مذهب المتاخرين من ان الراسخين في

العلم يعلمون تاويل المتشابهات وهم المخاطبون بها لان الخطاب توجيه الكلام نحو الغير للافهام فمخاطب

الباري يجب ان يفهم ما خوطب به وهم يبينونها ولا يلتبس عليهم او بان المخاطب بها هو الرسول ع

وبينها لهم والله اعلم قوله او بمعنى فاصله قيل ابقاء التفصيل على معناه الحقيقي الذي هو

التميز او التمييز وصف الخطاب به على طريق المبالغة كما في رجل عدل انسب لما عليه ائمة المعاني ا كما نص عليه

الشيخ عبد القاهر في قوله انما هي اقبال وادبار وفيه بحث لان الفصل اذا بقي على معناه الحقيقي كان

مضافا الي معموله الذي هو له فلا يحسن جعل تلك النسبة مجازا عقليا وما ستنقل من الشيخ في نسبة

المصدر الي ما تقدمه مما هو له لا فيما اضيف اليه الا ترى انك لو قلت الجاني عدل السلطان ولم ترد بالعدل

العادل بل ابقيته على معناه كان منسوبا الي ما هو له نسبة حقيقة ولا لطف في جعل تلك النسبة

مجازا بل المجاز هو نسبته الي الجاني اليه واما اذا قلت الجاني سلطان عدل فاعتبار التجوز العقلي في نسبة

العدل الي السلطان على طريق المبالغة عين اللطف نعم ابقاء الفصل على حقيقته على ان لا يرتكب تجوز

ايضا ليس بعيدا فتدبر قوله اصله اهل فابدل الهاء همزة توصلا الي الالف ثم ابدلت الهمزة الفا

لان قلب الهاء ابتداء الفا لم يجي في موضع آخر حتى يقاس عليه واما قلبها همزة فمتفق كما في اصله ماه



بدليل مياه واما قلب الهمزة الفا فتابع **قوله** بدليل اهيل وجه استدلال البصرية ان
التصغير يرد الاشيا الى اصولها ولم يسمع في تصغير آل الا اهيل وفيه استدلال لو كان
اصله غير اهل يسمع تصغيره في الجملة على خلاف ذلك لان اختصاصه بالاشراف لا يستلزم
استعماله بالشريف فيجوز قصد تحقير من له خطر او تقليله على ان الخطر في نفسه لا ينافي
التصغير بالاضافة الى اولي الاخطار العظيمة واما الحق بان التصغير يجوز ان يكون
للتعظيم فلا يمنع اختصاصه بالاشراف لذلك فقد تناقش فيه بان تصغير التعظيم فرع تصغير
التحقير كما صرحوا به **قوله** خص استعماله في الاشراف ومن له خطر يريد انه خص بتخصيص الاول انه لا
يضاف الى غير العقلاء فلا يقال آل الاسلام وآل مصر واما اهلهما والثاني انه لا يضاف من العقلاء
الا الى من له خطر قيل لما ارتكبوا في الآل التغيير اللفظي بتغيير الهاء وارتكبوا التخصيص الاول
توخيا الملايمة بين اللفظ والمعنى ولما كان الهاء حرفا ثقيلا لكونه من اقصى الحلق تطرق الى الكلمة بسبب
قلبها الى الالف الذي هو حرف خفيف نقص قوي ارتكبوا التخصيص الاول توخيا الملايمة بين
اللفظ والمعنى الثاني جبرا لهذا النقص **قوله** اطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب اورد
عليه انه صرح في شرح الكشاف بان اطهار جمع طهر بمعنى طاهر كعدل بمعنى عادل وقال الحق ان جمع
فاعل على افعال لم يثبت كما نص عليه الجوهري حتى قيل ان جمع صاحب صحب وصحابة وصحبة واصحاب
جمع صاحب بالكسر تخفيف صاحب كنمر وانمار واما الشعر المشهور اعني احبها وبها وانها وبها اي الذين صحب
حنوا على هذه الديار هم الذين بنوها فقد قال الجوهري اظن ان البيت احبابها بنا بها الا ان يكون
هذا من قبيل النوادر على ما سيجي في الامثلة وقد يوجه مراده كون الاطهار جمع طاهر بحسب المعنى
لا انه جمع حقيقي له فلا مخالفة بين كلاميه **قوله** وصحابته الاخيار الصحابة في الاصل مصدر ثم
صحبة وصحابة اطلق على اصحاب خير الانام عليه السلام ولكنها اخص من الاصحاب لكونها بغلبة الاستعمال
في الا



في اصحاب الرسول ص كالعلم لهم ولهذا نسب الصحابي اليها بخلاف الاصحاب ثم المختار عند جمهور اهل

الحديث ان الصحابي كل مسلم راي الرسول ص وقيل وطالت صحبته وقيل وروي عنه وقيل او رآه

الرسول والاصح ان اللغوي لا يحتاج الي ما عدا الرؤية مما ذكر والعرفي بحسب الوضع والظاهر ان المراد منها العفهوم

كل مسلم مميز صحب النبي صلى الله عليه وآله ولو ساعة واما الملازمة فممنوعة من نحو اصحاب الجنة واصحاب النار

فعرف متجدد منه وقيل كان اهل الرواية عند وفاته ع مائة الف واربعة عشر الفا **قوله** جمع

خير بالتشديد اي صورة او تقديرا بان يكون جمع خير مخفف خير صفة مشبهة كاموات جمع ميت

واحترز من خير بالتخفيف مطلقا اسم تفضيل فانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لكونه مخفف اخير

من وافعل من لا ينصرف فيه لكونه مشابها لفظا ومعنى لافعل التعجب غير المتصرف فيه كما تقرر في النحو

قوله اصله مهما يكن من شي مهما مبتدا قال في مغني اللبيب ومعناها ما لا يعقل غير الزمان مع تضمين معنى

الشرط وخبره فعل الشرط وحده او الجواب وحده او مجموعهما على الاختلاف ويكن تامة بمعنى يوجد

وفاعله راجع اليهما ومن شي بيان له وفائدته زيادة البيان والتعميم لان من زائدة وشي فاعل يكن لبقا

المبتدا بلا عايد اذ التقدير مع الاستغناء تكلف لا يصار اليه وقد يقال مهما خبر يكن على انها ناقصة

وشي اسمه ومن زائدة لان الشرط غير موجب عند ابي علي والوجه الاول ظاهر او لي ولهذا مال اليه الشارح

ثم ان ما ذكره من ان اصل اما مهما يكن الخ مبني على ان يكون مراد سيبويه بقوله اما زيد فمنطلق معنا

مهما يكن من شي فزيد منطلق انه في الاصل كذلك وقال بعض الافاضل مراد سيبويه بيان المعنى التحقيقي

وتصويران اما يفيد لزوم ما بعد فائها لما قبلها لا انه كان في الاصل كذلك بل الاصل ان يكون في

الدنيا شي فحذف الشرط وزيدت ما واد غمت النون في الميم وفتحت همزة حرف الشرط والتفصيل

مذكور في شرح الرضي **قوله** بعد الحمد والثنا ينبغي ان يريد بالثنا الثناء على الرسول بذكر الصفات

المادحة لا في ضمن الصلوة والا لكان المناسب ان يقول بعد الحمد والصلوة كما في المختصر **قوله** موقع



اسم هو المبتدا يريد به مهما والدليل على اسميته عود الضمير اليه كما صرح به صاحب الكشاف

في قوله تعالى مهما تأتنا به من آية وقال يجوز تذكير الضمير الراجع اليه وتانيثه حملا على اللفظ او المعنى

وزعم ابو علي والسهيلي وابن مسعود انها تأتي حرفا ايضا ودليلهم مع جوابه مذكور في كتب

النحو واعلم ان الظاهر ما ذكره ههنا من كون اما واقعا موقع المبتدا وفعل الشرط مخالف لما

ذكره في احوال متعلقات الفعل في تحقيق قوله تعالى واما ثمود فهديناهم الآية حيث قال ان اصل

اما زيد فقائم مهما يكن من شيء فزيد قائم فحذف الملزوم الذي هو الشرط اعني يكن من شيء واقيم مقامه ملزوم

القيام وهو زيد فانه يدل على ان اما لم يقع الا موقع اداة الشرط ويمكن دفعه ببناء كلامه على

المذهبين يبقى ههنا بحث آخر وهو انه يفهم من كلامه ههنا ان كلمة بعد من تتمة الشرط ويدل عليه

ايضا قوله في المختصر والعامل فيه اما لنيابتها عن الفعل او الاوجه تعلقه بالجزاء لان المقصود الاصلي

من مثل قولنا اما زيد فقائم اي القيام واقع البتة كما صرح به هناك فالمعنى ههنا ان التاليف بعد

الحمد لازم لوقوع شيء بعد الحمد اذ لا يخفى ان المقصود المذكور انما يلائم بفهم الشرط واطلاقه

ولا تخصيصه وتقييده فتامل **قوله** لزمتها الفاء اللازمة للشرط غالبا المشهور ان

لزوم الفاء لازم كلي لها يحذف مع جوابها الا في ضرورة الشعر كقوله فاما القتال لا قتال لديكم

بقوله غالبا قيد بقوله اللازمة للشرط وانما كان لزومها لازما كليا وان كان للشرط اكثريا لبداهة

على تضمنها معنى الشرط بخلاف الشرط الصريح فانه لا يحتاج الى دليل فهذا اللزوم الكلي اما تحقيق عينها

لان في الشرطية ولا تستلزم من تبها على الاصل وقد يقال لزومها لازما ايضا اكثري **قوله** لزمها

لصدق الاسم اللازم للمبتدا اي اللزوم ما ولاجل ما لزم اي الزموها لصدق الاسم اذ لو ابقي على

ظاهره لزم ان لا يحذف اللام من المفعول له اعني قضاء لان اللزوم صفة للموصوف والقضاء قضية

حقه اي اديته صيغه القاضي فلا يكون فعلا الفاعل الفعل المعلل وهو من جملة الشرط حذف فيها في المشهور



ثم ان الظاهر ان قوله اللازم مجرور صفة الاسم ولزوم الاسم للمبتدا لزوم العام للخاص كلزوم الحيوان

للانسان ويلايم هذا التوجيه قوله والفاء له تقدير الامكان فان اللازم للمبتدا لما كان نفس

كونه اسما كان المناسب ان يكون اللازم لبيانه ايضا وذلك لما لم يمكن ذلك لتعيين حرفيته

اما جعل لصوق الاسم اي وقوعه بعدها بلا فصل بد لا عنه اوما لا يبرك كله لا يترك كله

وقد يروي مرفوعا صفة للصوق ولصوق الاسم له معنيان احدهما هذا الذي ذكرنا

وثانيهما لصوق مفهوم الاسم فاريد بلفظه المعنى الاول وبضميره المستتر في اللازم المعنى

الثاني على طريق الاستخدام واعترض على لزوم لصوق الاسم لاما بقوله تعالى فاما ان كان من

المقربين فروح وريحان وجنة نعيم واجاب الشارح في الحواشي باطلاق التقدير فاما المتوفي

فالاسم لاصق له تقديرا واما الفاضل الرضي فلم يلزمه بل قال انما اللازم اقامة جزء من الاجزاء

مقام الشرط سواء كان اسما ام لا قوله لما ظرف بمعنى اذا الاظهر ان يقول بمعنى اذ كما قال

ابن مالك لانهما مختصان بالماضي وبالاضافة الى الجملة قوله يليه فعل ماض لخ ان قلت فاين

ذلك الفعل في قول الشاعر اقول لعبد الله لما سقاؤنا ونحن بوادي عبد شمس وهاشم قلت

سقاؤنا فاعل فعل محذوف يفسره وهي بمعنى سقط والجواب محذوف تقديره قلت بدليل

اقول وقوله شم امر من شمت البرق اذا نظرت اليه والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شمه

قوله والوجه ما تقدم انه ظرف مستعمل استعمال الشرط لانه اذا اتحد معناه بمعنى الاسم كان هو ايضا

اسما فان الاسمية والحرفية امران يدوران على المعنى واعترض ابن خروف على الاسمية لجواز لما اكرمتني

امس اكرمتك اليوم لانه اذا كان ظرفا كان عامله الجواب والواقع في اليوم لا يكون واقعا في الامس

واجيب بان المعنى لما ثبت اليوم اكرامك لي امس اكرمتك وهذا مثل قوله تعالى ان كنت قلته فقد

علمته فان الشرط لا يكون الا مستقبلا ولكن المعنى ان يثبت اني كنت قلته قوله وعلم نوعيها لم يرد



لجهما

بان المضاف ههنا مقدر عطف على المضاف السابق اعني علم البلاغة بان يكون لفظ توابعها
مرفوعا باقامته مقام المضاف في الاعراب كما هو المشهور او مجرورا على تجويز سيبويه
ابقاءه على اعرابه لان توحيد الضمير في به يعرف لا يلائمه بل اراد ان توابعها معطوف على
المضاف اليه السابق اعني البلاغة بان يكون علما للفنين المخصوصين كالعربية لجميع العلوم
الادبية وكالمعاني والبيان ونحو ذلك ويكون علم البلاغة من قبيل اضافة العام الى الخاص كعلم النحو
هكذا قيل وفيه انه يلزم الاستخدام في ضمير توابعها وان يكون الاضافة في المعطوف عليه بيانية
وفي المعطوف لامية على ان المشهور وسيذكره الشارح في اخر المقدمة ان علم الفنين علم البلاغة
والتوجيه الخالي عن شائبة التعسف ان يراد بعلم البلاغة علم له زيادة اختصاص بالبلاغة وهو
المعاني والبيان كما يفهم من قول الشارح في اخر المقدمة وسموا علم المعاني والبيان علم البلاغة
لمزيد اختصاص لهما بها ويكون توابعها مجرورا معطوفا على البلاغة وافراد العلم المضاف اليهما
يكفي في افراد ضميره وههنا بحث وهو ان الزمخشري حصر علم الادب في كتابه المسمى بقسطاس
العروس في اثني عشر قسما على ما اشار اليه السيد في تنقيح شرح المفتاح ولم يعد البديع قسما برأسه
بل جعله ذيلا لعلمي البلاغة وكذا السكاكي فلم عده المص فنا برأسه وجعله من الفنين الذين هما
الغاية القصوى من العلوم الادبية في قرن واحد وايضا جعل هذه العلوم الثلاثة من اجل
العلوم معللا بان كشف الاستار عن وجوه الاعجاز بها مع انه لا دخل لعلم توابع البلاغة
في الكشف المذكور على المذهب المنصور وهو ان اعجاز القرآن لكونه اقرب في ذلك منه اذ به يعرف
ما لا بد منه في الافادة والجواب عن الاول ان الحق في يد المص اذ لا يخفى ان البديع له موضوع متميز عن
موضوع علم البلاغة بالحيثية المعتبرة في موضوعات العلوم وله غاية متميزة ايضا فجعله علما مستقلا
من العلوم الادبية اوجه وعن الاخر ان البديع لما كان تابعا للمعاني والبيان غلبا عليه في الحكم بالاجلية



والدقيق

والدقيقة واجري التعليلان على ذلك **قوله** لانه لم يجعله اجل العلوم اذ التعليل بحصر الكشف
من وجوه الاعجاز وكذا الحصر معرفة دقايق العربية في هذا الفن يقتضي اجليته من العلوم العربية التي
تتعلق بالنظم من حيث ان لها دخلا في افادة البلاغة في الجملة **قوله** بل جعل طايفة من العلوم اجل مما
سواها الظاهر ان افعل التفضيل اعني اجل ليس من قبيل ما قصد به الزيادة المطلقة بل من قبيل ما قصد
به الزيادة على المضاف اليه فان قلت يشترط في هذا القسم دخول المضاف في المضاف اليه كما تقرر في
النحو مع ان اضافة سوى الى ضمير المضاف تابع عن هذا الدخول قلت الظاهر انه لا وجه لاشتراط الدخول
على ما ذهب الشيخ عبد القاهر وابن السراج والجزولي وابي علي حيث ذهبوا الى ان الاضافة لفظية بمعنى
من الابتداء لشاذ المشتق فيه فرق بين افضل القوم وافضل من القوم وانما وجهه على مذهب سيبويه وهو
ان الاضافة فيه معنوية بمعنى اللام كما في القسم الاول المتفق على كون الاضافة فيه مخصوصة بمعنا ما في
يتعرف المضاف من المضاف اليه فيه بالاتفاق وفي القسم الثاني بالاختلاف وان ابيت الا ان يجعل الاضافة من
قبيل ما قصد به الزيادة المطلقة فاول الطايفة بالجمع حتى لا تفوت المطابقة لما هو الواجبة في هذا
المعنى **قوله** وجعل من هذه الطايفة وفي بعض النسخ وجعلها على تاويل المرجع بالجماعة لكونه عبارة عن
العلوم الثلثة **قوله** اذ به يعرف دقايق العربية اي اللغة العربية وانما ترك ذكر الموصوف ليتوهم ان
دقايق الفنون الادبية باسرها تعرف بهذا العلم فيقصد بهذا الايهام تفخيم شانه **قوله** واسرارها
قيل الضمير راجع الى الدقايق لان الاصل رجوعه الى المضاف فيما لم يكن لفظ الكل وامثاله مقصودا بالذكر
وذكر المضاف اليه بطريق التبعية والسر هو الدقيق ايضا فاسرار الدقايق عبارة عما هو ادق بمعنى دقايق الدقايق
كخيار الخيار وعيون العيون ولا شك ان دقايق الدقايق عبارة عما هو ادق واخفى فيكون تقدير الكلام
اذ به يعرف المعلومات الدقيقة والمعلومات التي هي ادق ولما كان ادقية العلوم مستلزمة لادقية الطريق
الموصل اليه كان علم البلاغة وتوابعها من ادق العلوم سرا فاستقام امر التفريع بلا احتياج الى التزام طي مقدمة



هي مناط التفريع ومصبه وهي ان دقايق العربية ادق الدقايق قوله وبه يكشف قدمت
اشارة الى رجوع الضمير الى العلوم الثلثة لكنه بطريق التغليب اذ لا دخل لعلم توابع البلاغة في
الكشف المذكور على المذهب المنصور ثم ان المص قدم في اللف بيان اجلية هذه العلوم على بيان ادقيتها
لكونه ادخل في مدحها واخره في النشر فدليل هذه المقدمة اعني قوله وبه يعرف غرره دليل المقدمة الاخرى يكشف ع
اعني قوله اذ به يعرف لكون معرفة دقايق العربية واسرارها وسيلة الى ذلك الكشف مقدمة عليه في الوجود
قوله في نظم القرآن حال عن وجوه الاعجاز او عن الاعجاز لصحة اقامة المضاف اليه مقام المضاف بان
يق وبه يكشف عن الاعجاز في نظم القرآن استار فيكون من قبيل قوله تعالى واتبعوا ملة ابراهيم حنيفا
قال الشارح في حاشية الكشاف عند الكلام في هذه الاية حنيفا حال من المضاف اليه للاطباق على جواز
ذلك اذا كان المضاف جزء من المضاف اليه او بمنزلة الجزء بحيث يصح قيامه مقامه مثل اتبعوا ابراهيم
او اتبعوا ملته ورايت هندا او رايت وجهها بخلاف رايت غلام هند قايمة واختلفوا في مثل
هذه الحال فقيل معنى الاضافة لما فيها من معنى الفعل المستقر به حرف الجر كانه قيل ملة ثبتت لابراهيم حنيفا
والصحيح ان عاملها عامل المضاف اليه لما بينهما من الاتحاد بالوجه المذكور واما اعجبني ضرب زيد راكبا
فلا كلام في جوازه وكون عامله هو المضاف نفسه هذا كلامه وقد اشار بقوله والصحيح الى بطلان القول
الاول لانه لو كان العامل معنى الاضافة بالطريق المذكور لم يكن لتخصيص الجواز بما اذا كان المضاف جزءا
او كجزء معنى بل يلزم تجويزه وقوع الحال من كل مضاف اليه وهو باطل انما يجوز في الصور الثلث والمجي
ذكرها ابن مالك في الفيته حيث قال ولا تجز حالا من المضاف له الا اذا اقتضى المضاف عمله او كان جزء
ماله اضيفا او مثل جزئه فلا تحيفا قوله لان المراد بكشف الاستار معرفة انه معجز من قبيل ذكر
السبب وارادة المسبب واعلم ان الدليل قسمان اني تكون واسطة في حصول التصديق بثبوت المحمول
للموضوع او سلبه عنه فقط ولمي يفيد مع المقصود المذكور سبب نسبة المحمول الى الموضوع بالثبوت التصديق

او السلب



او السلب في نفس الامر فالاستدلال بالحمى على تعفن الاخلاط اني وعكسه لمي ولا شك ان اللمي اولى

واقيد ومعرفة اعجاز القرآن بالبرهان واللمي على الوجه المختار وهو ان سبب اعجازه كونه في اعلى مراتب

البلاغة انما يحصل على التحقيق والتفصيل بمعرفة قواعد علم البلاغة وان كانت المعرفة المذكورة

بالبرهان الاني حاصلة من علم الكلام فلاعتبار في حصر كشف الاستار عن وجوه الاعجاز في هذا الفن

سواء كانت اللام في قوله لكونه في اعلى مراتب البلاغة متعلقة بالمعرفة او الاعجاز ثم المراد بالاعلى

الاعلى النوعي وهو مرتبة من البلاغة يعجز المخلوق عن الاتيان بمقدار اقصر سورة منه في تلك المرتبة

فتتنا ول الطرف الاعلى وما يقرب منه فلا يرد ان الاعجاز لا يتوقف على كونه في الطرف الاعلى

قوله ليقتضي انه اي يتبع النبي في طريقته او يتبع طريقة النبي صلى الله عليه وسلم وقوله صفا بنصب عطف

على ليقتضي او رفع اي نحو يغار قوله فيكون من اجل العلوم لكون معلومه من اجل المعلومات

اورد عليه ان الثابت فيما سبق ان كشف الاستار عن وجوه الاعجاز لا يكون الا بهذا العلم وذا لا

يستدعي كون معلومه الذي هو مسايله من اجل المعلومات اذ ليس في هذا العلم مسئلة حكم فيها على

القرآن بخصوصه بعرض ذاتي بل اقصى ما يكون يثبت ان يكون القرآن من جزئيات موضوع

مسايله وهذا انما يفيد شرفه بشرف الموضوع وبالجملة تعليل ترتب قوله فيكون من اجل العلوم على

ما قبله بقوله لكون معلومه من اجل المعلومات مشكل جدا فلو اكتفى بحسن الغاية لحسن ولو

ادعى ان معلوماته في نفسها من اجل المعلومات لكان كلاما آخر لا مساس له فيما نحن فيه اذ ليس الكلام

الا في تعليل ترتب المذكور على ما قبله بما ذكر والجواب ان كلام الله تعالى اشرف التراكيب وقد تقرر

ان المعلوم اذا كان اشرف كان العلم بحاله اشرف فالعلم بحال القرآن اعني اعجازه مع قطع النظر عن

الغير اشرف ولا مستفاد من هذا العلم عند فقد الذوق الفطري الا بمعرفة مسايل هذا العلم فلا جرم يكون

هذا العلم ايضا اشرف فقوله وذا لا يستدعي كون معلومه الخ تم والحصر المستفاد من قوله وهذا انما

يفيد شرفه بشرف الموضوع ثم ايضا اذ جلالة المسائل اما بوثاقة دلائلها او بتعلقها بمعرفة احوال

اشرف الاشياء والثاني موجود ههنا ثم المراد بالمعلوم في عبارة الشرح ما يعلم من هذا العلم لا المسائل

كما توهم بقرينة افراده على انه تم الكلام ح ايضا **قوله** وجلالة العلم بجلالة المعلوم وغاية الحصر المستفاد

من اضافة المصدر على ما سيصرح به الشارح في قوله فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب اضافي بالقياس

الى المبادي فلا يرد حصول جلالة العلم لوثاقة الدلائل كما صرحوا به على ان افادة اضافة المصدر الحصر

ليس بكلي وسيجي الكلام عليه ان شاء الله **قوله** فان قيل كيف التوفيق عنهما ذكره يريد ان كلام المص

مخالف لكلام المفتاح من وجهين تقرير الاول ان المص حصر سبب معرفة الاعجاز في هذا العلم

لان المراد بكشف الاستار عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن معرفة انه معجز كما صرح به الشارح

والسكاكي حصره في الذوق اذ لا يخفى ان اسناد الادراك الى الذوق في قوله ويدرك الاعجاز

هو الذوق ليس الا اسنادا الى السبب كما يشير اليه قول الشارح في الجواب ولو بالذوق المكتسب منه

والا فالمدرك هو النفس ليس الا وتقرير الثاني ان المص اثبت كشف القناع عن وجوه الاعجاز بهذا

العلم والسكاكي نفاه عن اصله فدفع الوجه الثاني وادرج فيه لرفع الاول وانما قدم الجواب عن

الوجه الثاني ولم يدرج فيه اهتماما به لان المخالفة الثانية اظهر من الاول فانه المص حصر سبب كشف

الاعجاز في هذا العلم والسكاكي حصر مدرك الاعجاز في الذوق ولا مخالفة بينهما ظاهرا الا ترى

انه لو حصر مدرك الكليات في النفس الناطقة وحصر سبب ادراكها في العقل لاستقام كلا

الحصرين وانما يظهر المخالفة بملاحظة ان اسناد الادراك الى الذوق اسناد الى السبب كما اشرنا

اليه **قوله** ولو بالذوق المكتسب منه الذوق على ما ذكره الشارح في شرح المفتاح قوة ادراكية

لها اختصاص بادراك لطايف الكلام ووجوه محاسنه الخفية فان قلت صرح الشارح في تذنيب

الباب السابع بان لو هنا تفيد كون ضد الشرط المذكور اولى بالمذكور وهو الكلام السابق الذي هو كالعوض

عن الجزء



عن الجزء كقولك زيد بخيل ولو كان غنيا فكيف يستقيم ههنا قلت بعد تسليم لزوم هذا المعنى في جميع
استعمالاته مضمون الكلام السابق منها انحصاره بسبب ادراكي في هذا العلم ولا شك ان هذا الانحصار
الاضافي على تقدير عدم توسط الذوق المكتسب منه بان يدرك بالعلم نفسه فرضا بلا تخلل الذوق
اولى كما لا يخفى **قوله** وقد اشير الى هذا الى ان وجه الاعجاز يدرك بهذين العلمين لا بغيرهما
من العلوم **قوله** لا طريق اليه الا طول خدمة هذين العلمين الظرف اعني اليه لغو متعلق بطريق على قول
البغداديين لما فيه من معنى الاقتضاء والا طول بدل من محل اسم لا لانه مبتدأ في الاصل وخبر لا محذوف
اي لا طريق موجودا وخبرا وبدل من الخبر المحذوف على راي من جوز حذف المبدل منه في باب الاستثناء
ويمكن ان يكون الظرف مستقرا خبرا والا طول بدلا منه وصفة لاسم لا او الا طول على ما ذكره من الوجوه
قوله لا علم بعد علم الاصول اكشف للقناع عن وجوه الاعجاز من هذين العلمين المراد من علم الاصول اما
اللغة والنحو والصرف والكلام بناء على انه لا بد منه في تاويل المتشابهات اوردها الى المحكمات وهو العمدة
الكبرى في معرفة معاني القرآن كما ذكره الفاضلان في شرحهما للمفتاح فالبعدية على الاول زمانية اي بعد حصول
علم الاصول والاحاطة به وعلى الثاني رتبته شرفية ثم ان قوله اكشف يروى مرفوعا او منصوبا وجه
الاعراب ظاهر مما سبق واعترض على الشارح بان في نقل قوله لا علم بعد علم الاصول له اختلالا وفي المنقول
اشكالا اما الاول فلان عبارة المفتاح هكذا لا علم في باب التفسير بعد علم الاصول اقرأ منهما على المراد
الله تعالى من كلامه وان اعوان على تعاطي تاويل متشابهاته ولا انفع في درك لطائف نكته واسراره ولا
اكشف للقناع عن وجه اعجازه وقد ذكروا ان الظرفين اعني في باب التفسير وبعد علم الاصول متعلقان
باقرأ اي اعون وانفع على معنى لا علم انفع منهما في التفسير بعد علم الاصول وجوزوا ان يتعلق بمعنى النفي
من لا علم فاذا تعلق باقرأ لا يكون قوله اكشف مقيدا بالظرفين المذكورين البتة كما لا يخفى وقد حمل الشارح
عبارة المفتاح على الوجه الثاني فنقلها كذلك واما الثاني فلان المستفاد من هذه العبارة ان علم الاصول



اكشف بل انما اكشف منهما وان غيرهما كاشف لكنهما اكشف وكل منهما ينافي حصر الكشف في العلمين

وليس المدعى اللزوم العقلي بل المفهوم الذوقي الذي هو المبين في علمنا هذا فان المفهوم من قولهم

لا اعلم من فلان في البلد انه اعلم من الكل كيف ولو اجري الكلام على ظاهره لا يلزم منه اثبات الكاشفية

لهذين العلمين ايضا اذا انتفى اعلم من زيد في البلد يتحقق بانتفاء العالم منه راسا وله ولا يجوز تجريد

اكشف عن معنى التفضيل لكان الاقتران بمن في عبارة الشرح وان لم يكن كذلك في عبارة

المفتاح والجواب عن الاول ان الشارح المحقق نص في شرح الكشاف عند الكلام في قوله تعالى

وما على الذين يتقون من حسابهم من شيء ولكن ذكرى لعلهم يتقون على ان القيد اذا كان مقدما على

المعطوف عليه فالقاعدة الكلية تقييد المعطوف عليه به لا يجوز الاستعمال بخلافه ولا يفهم من الكلام

سواه والشيخ ايضا قرب القول بذلك في دلائل الاعجاز في قوله تعالى الله يستهزئ بهم والتقييد ليس من

العطف المفرد على المفرد ولو سلم فالتقييد في قوله تعالى الآن خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا بملاحظة

تعلق الحكم العلم دون نفسه فلا يلزم تقييد علم الله بالزمان ولا حدوثه وعن الثاني ان افعل التفضيل

قد يقصد به تجاوز صاحبه وتباعده عن الغير في الفعل لا بمعنى تفضيله بالنسبة اليه بعد المشاركة في

اصل المعنى بل بمعنى ان صاحبه متباعد في اصل الفعل متزايد الى كماله قصدا الى تميزه عنه في اصله

مع المبالغة في اتصافه بحيث يفيد عدم وجود اصل الفعل في الغير ووجوده الى كماله فيه على وجه

الاختصار فيحصل كمال التفضيل وهو المعنى الاوضح في الافاعل في صفاته تعالى اذ لم يشاركه احد في اصلها

حتى يقصد التفضيل نحو قولنا الله اكبر واما قيل وبهذا المعنى ورد قوله تعالى حكاية عن يوسف

عليه السلام رب السجن احب الي مما يدعونني وقول عائشة لان اصوم يوما من شعبان احب الي من ان افطر يوما من

رمضان ومثله اكثر من ان يحصى واعظم من ان يضبطه القلم فمعنى الاكشف في عبارة المفتاح ان

هذين العلمين متباعدين في الكشف عن كل علم متزايدان فيه الى كماله قوله نعم لا يمكن ان تعقد

الخبر



الجز السابق وهو انه لا اكشف من العلمين وقوله لا يمكن استيناف جواب عن سوال ينشاء من الكلام

السابق فانه لما بين فيما سبق ان كمال الكشف عن وجه الاعجاز ثابت لهذا العلم كان فطنه ان يقال هل

يمكن لواحد من العلماء لقواعد العلم البلاغة ان يدرك وجه الاعجاز بكمال حقيقته لمهارته في العلمين فقال

لا يمكن ذلك لامتناع الاحاطة بجميع قواعد هذا العلم ونكته واسراره بادون منها ومالم يدون

سواء كانت تلك الاحاطة بطريق الكسب او لا فلا يدخل كنه بلاغة القرآن تحت علم القواعد عالم بهذا

العواعد

الفن اللحت علم الله الشامل فالحصر في قوله الا تحت علمه الشامل بالقياس الى المحيط لقواعد الفنين

لارباب السليقة حتى لا يستقيم تفريع قوله فلا يدخل على ما قبله اولا تقريبا وان كان الحق عدم دخوله

تحت علم ايضا ذلك ان يجعل منشاء السوال المقدر مجموع ما ذكر من الامرين وهو ان كمال الكشف ثابت

لهذا العلم وان العرب تعرف ذلك بالسليقة فتقديره هكذا هل يمكن لواحد من البلغاء بالكسب او

دونه ان يدرك وجه الاعجاز بحقيقته لمهارته في علم البلاغة او بسليقته ويجعل الجواب نفي

الامكان العادي مطلقا والتعليل بقوله لامتناع الاحاطة صحيح ايضا اذ لا شبهة في ان ارباب

البلاغة السليقة يعرفون القواعد المتعارفة المذكورة في هذا العلم اجمالا ويعتبرونها بسليقتهم

في موارد الكلام وان لم يعلموا هذه الاصطلاحات وتفاصيلها كما صرح به الفاضل المحشي في شرح

قول صاحب المفتاح واعلم ان ارباب البلاغة واصحاب الصناعة للمعاني مطبقون على ان المجاز ابلغ

من الحقيقة فان قلت في قوله لامتناع الاحاطة بهذا العلم مضافا اي لطايف هذا العلم اي اللطائف

والخواص المستفادة منه فالامر ظاهر فعلى هذا التوجيه يكون قوله فلا يدخل كنه بلاغة القرآن لحصر

حقيقيا كما هو الحق لا اضافيا فان قلت هلا زعمت فيما سبق عدم التعرض للتعرض لاحوال

ارباب السليقة قلت ذلك على تقدير ان يجعل منشأ السوال المقدر الامر الاول فقط كما ذهب اليه

العنوب
المحشيون بقي هٰهنا بحثان الاول ان المفهوم من كلامه انه لو حصل الاحاطة بهذا العلم لغير علام



لا يدخل كنه بلاغة القرآن تحت علمه وفيه بحث ومنع لان الذي يعرف بهذا العلم هو ان الحال الفلاني

يقتضي الاعتبار الفلاني وبمجرد ذلك لا يعرف ان القرآن معجز بل لا بد مع ذلك ان يعرف ان ما

لا بد منه في تحقق الاعجاز متحقق في القرآن والامور التي يجب رعايتها مرعية فيه حق الرعاية

وهو موقوف على معرفة كنه حال المخاطبين وكيفيتها واشتمال القرآن على اعتبارات مناسبة

لها على ما ينبغي وهي لا تعرف بهذا العلم الثاني انه اذا اعتبر في الخواص الافادة كما اشار اليه في المصباح

ينبغي ان يعرف المخاطبون خواص تراكيب التنزيل فقوله لا يدخل كنه بلاغة القرآن الا تحت علم الساذج محل تأمل

محل تأمل قوله وتشبيه وجوه الاعجاز في النفس الخ الاستعارة بالكناية عند المص ان يشبه شيء

بشيء في النفس فيسكت عن اركان التشبيه وهي المشبه والمشبه به ووجه التشبيه واداته سوى المشبه

والاستعارة التخييلية ان يثبت للمشبه شيء من لوازم المشبه به ويدل على ذلك التشبيه المضمر في النفس

والايهام ان يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد كما ان للوجوه معنيين قريب وهو

العضو المخصوص وبعيد وهو الطرق المرادة بها ههنا على التوجيه الاول والترشيح ان يذكر شيء

يلايم المشبه به ان كان في الكلام تشبيه او المستعار منه ان كان فيه استعارة او المعنى الحقيقي ان كان فيه

مجاز مرسل كما في قوله اسرعكن لحوقا بي اطولكن يدا فان اطولكن ترشيح للمجاز وهو مجاز عن النعمة

قيل ذكر الاستتار على الوجه الثاني من هذا القبيل لان المراد بالوجوه على هذا التوجيه هو العضو المخصوص

واثباته للاعجاز مجاز عقلي بل كل استعارة تخييلية كذلك عند المص وفيه تامل اذ الظاهر من شرح الشريف

للمفتاح ان الترشيح انما يكون للمجاز اللغوي لا العقلي هذا واعلم ان هذا القدر من البيان يكفي ههنا

واما تفصيل المذاهب الاخر المشار اليها بقوله وقد جرينا في هذا على اصطلاح المص وما يتفرع

على ذلك من الايجاب فيجيء في البيان ان ساعدنا التوفيق الالهي قوله اثبات الاستتار لها استعارة

تخييلية وذكر الكشف ترشيح قوله والقرآن فعلان بمعنى المفعول الخ قيل القرآن اسم لما يقرأ كالقربان لما يتقرب

لما يتقرب به الى الله تعالى وقيل هو في الاصل مصدر استعمل في المفعول اما مهموز من القرء بمعنى
الجمع سمي به لانه جمع الكلمات او لانه يجمع الحقايق والاحكام واما غير مهموز من قريت الماء في الحوض
جمعته او من القرى بمعنى الضيافة والقرآن مأدبة الله للمؤمنين وقيل فعال من المقارنة لما فيه من قرن اللفظ
الفصيح بالمعنى الصحيح ثم الظاهر من كلامه ههنا ان المصدر اعني القرآن جعل اولا بمعنى المفعول اي المقروء
ثم نقل الى المجموع المتلو اعني الكلام المنزل على النبي صم بيان نبينا عليه السلام ويمكن ان يكون نقله حال كونه
باقيا على معناه المصدري ثم المراد بقوله جعل اسما للكلام المنزل على النبي عم بيان الشخص الذي جعل
لفظ القرآن علما له بذكر ما يعينه ويكفي في تعيينه العهد في كل لا في الكلام والنبي لكونهما معهودين عند
المسلمين وليس المراد تعيين ما يسمى القرآن حتى يجب ان يزيد ويقول المنقول عنه بالتواتر المكتوب — تعريف قر
في المصاحف كما في شرح الكشاف قوله ونظمه تاليفه كما ان اه النظم في اللغة جمع اللؤلؤ في السلك
وفي الاصطلاح تاليف الكلمات وجعل مرتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل وقيل
الالفاظ المرتبة المسوقة المعتبرة دلالتها على ما يقتضيه العقل والاول انسب بالمعنى اللغوي ولهذا اختاره
الشارح وقد يطلق على مطلق التركيب المفيد لاصل المعنى وقد يطلق على جمع الحروف وقد يستعمل بمعنى
اللفظ قوله على حسب ما يقتضيه العقل في الصحاح ليكن عملك بحسب ذلك اي على قدره وعدده وكل
اذا كان مجرورا بحرف الجر فالسين فيهما مفتوحة والا فهي ساكنة وربما يسكن في ضرورة الشعر على الوجه
الاول قوله فلهذا اختار النظم على اللفظ اي لكون ما بين اللفظ والمعنى ملحوظا في النظم وفي الاعجاز
ايضا وتدقيقا انما اختاره عليه احترازا من سوء الادب اذ المعنى الاصلي للفظ هو الرمي والاسقاط وتاليف
الشعر ليس معنا اصليا للنظم حتى يوجد فيه ايضا ذلك بل متفرع عليه كمعنى التكلم للفظ قوله ولان
فيه استعارة لطيفة واشارة الى ان كلماته كالدرر يحتمل الاستعارة ان يكون مكنية بان نسبة الكلمات في
النفس بالدرر وتثبت النظم لها تخييلا وان يكون مصرحة بان نسبة ترتيب الكلمات في النظم



ترتيب الدرر في السلك ومطلق النظم الموضوع للمشبه على المشبه به ووجه اللطافة اما احتمالها

لوجهين على ان يقول لا يكون قوله لطيفة وصفا مقيدا او ما في الاستعارة مطلقا من افادة المبالغة

بادعاء ان المشبه عين المشبه به على ان يكون وصفا مادحا وتضمنها تشبيه كلمات القرآن بالدرر

على ان يكون قوله واشارة الى قوله اخرج بيانا لوجه اللطافة لا اشارة الى فائدة زائدة كما في الوجهين

ويكون الوصف المذكور مقيدا كما في الاول **قوله** وكان القسم الثالث عطف على مدخول اللام من

في قوله من مفتاح العلوم للتبعيض او ابتدائية حال من ضمير اعظم وانما لم يجعله حالا من اسم كان لما قيل

من ان علم النحو يأباه وفيه نوع اشعار بان اعظميته لكونه من تصنيف غير الفاضل ففيه تفخيم للسكاكي

قوله تغمده الله بغفرانه يق تغمد السيف اي جعله في غمده اي في غلافه وحاصل المعنى ستر الله

ذنوبه وحفظه عن المكروه كما يحفظ السيف بالغمد **قوله** من الكتب المشهورة بيان لما

فان قلت القسم الثالث ليس بكتاب بل بعض منه واذا كان من الكتب المشهورة بيانا لما لزم ان يكون هو ايضا

كتابا لان افعل التفضيل ههنا اعني اعظم من جملة ما اضيف هو اليه وهو عبارة عن القسم الثالث قلت

الكتاب في الكتب بمعنى الجمع وهو ما يصدق على بعض المصنف يرشدك اليه قولهم هذا الكتاب الاول

في الممكنات الكتاب الثاني في الالهيات وغير ذلك ولو سلم فهو من قبيل عموم المجاز بان يراد بالكتاب

ما يعم المعنى الحقيقي اعني الكل والمعنى المجازي اعني البعض **قوله** هو من اعظم لان المشهورة وان

كان فيه دلالة على ان يقع القسم الثالث مما اشتهر عند الاقوام وتقرر لدى الخواص والعوام لانه لا يكون

نصا في المقصود وهو ان الاعظمية باعتبار النفع لجواز ان يكون باعتبار آخر **قوله** من جهة

الترتيب فيه اشعار بان انتصاب ترتيبا على التمييز والجهة قد يستعمل بمعنى العلة والسبب وهو

المراد ههنا وقد يستعمل بمعنى الطريقة والطرز كما سيأتي **قوله** فلكل مسئلة مرتبة الخ دفع لما قيل من

ان الترتيب وضع كل شيء في مرتبته واذا كان الكتب مشتملة عليه كما يقتضيه افعل التفضيل اي احسن لم

يتصور



يتصور ان يكون القسم الثالث احسن منها ترتيبا ووجه الدفع ظاهر فكلامه ثم اشتمال القسم الثالث

على الحشو والتطويل كما سيصرح به لا يخل بحسن الترتيب لجواز ان يقع المسئلة موقعها اللايق بها

ويكون مع ذلك مشتملة على زيادة خصوصا اذا كان الحسن المذكور بالقياس الى كتب اخر قوله

فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر عليك اسم فعل اذا تعدي بنفسه كان بمعنى الزم واذا تعدي بالباء كان عليك

بكذا بمعنى استمسك لا لان الباء زايدة في المفعول لتقوية لعمله كما ظنه الرضي كون كتب الشيخ مقصد

لما ذكره سواء كان هذا المقال في قوله وان يشتاق ان يعرف صدق هذا المقال اشارة الى ان الترتيب يتفاوت

قوة وضعفا كما هو الظاهر ام الى كون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة ترتيبا فمن قبيل تبيين الشيء

بضده كما قيل وبضدها تتبين الاشياء لتصريحه بان لا ترتيب في كتب الشيخ حيث شبهها بعقد القطع

فتناثرت آليه قوله وهو تهذيب الكلام قد يطلق التحرير على بيان المعنى بالكتابة كما ان التقرير بيانه

بالعبارة وليس هاهنا كثير معنى فلهذا لم يلتفت اليه ثم نقول القايل ان يقول تهذيب الكلام تنقيحه وتطهيره

عن المعايب والزوايد فكيف يوصف به القسم الثالث مع اشتماله على الحشو والتطويل والتعقيد والجواب

ان هذا بالقياس الى باقي الكتب المشهورة قوله متعلق بمحذوف يفسره جمعا الفايدة العامة في

حذف الشيء ثم تفسيره زيادة تمكنه في القلب لان الشيء اذا بين بعد تطلع النفس اليه يكون اوقع فيها واما

ثان مع الفعل فان قلت لم اشتهر المصدرية بتقدير ان المصدرية مع الفعل دون ماء المصدرية معه

قلت لان ان حرف عريق في المصدرية واعرف في ذلك ما اذا الاحقش ذهب الى انه اسم يقتضى عايدا

اليه وغير مختص بالفعل بخلاف ان المصدرية فانها تختص بالفعل الذي يتفرع المصدر عليه في العمل وان

كان متاصلا عليه في الاشتقاق قوله وهو موصول الموصول اسمي وهو ما لا يتم جزءا الا بصلة وعايد

كالذي واخواته وصلته جملة خبرية والاكثرون على جواز كونها امرا ونهيا قال الفاضل الرضي الاصح

عدم جواز ذلك قيل ولعل وجهه انه وضع ان المصدرية ان يكون مع الفعل في تقدير المصدر والمصدر



لا طلب فيه وفيه بحث لان الامر والنهي الموصولين بان المصدرية انشائيا ولان مصدرهما ماخوذ

من المادة التي تدل على الطلب فاذا قيل كتبت اليه بان قم او بان لا تقم كان معناه كتبت اليه الا

بالقيام او بالنهي عنه وانما فات الدلالة بالصيغة فقط على ان فوات الامرية في الموصول

بالامر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المضي والاستقبال في الموصول بالماضي والموصول

بالمضارع عند التقدير المذكور ثم ان مصدرية ان المخففة من المثقلة متفق عليها مع لزوم مثل

ذلك فيها الى هذا ثم انه في نحو والخامسة ان غضب الله عليها اذ لا يفهم الدعاء من المصدر الا اذا

كان مفعولا مطلقا نحو سقيا ورعيا ثم ان هذا الموصول لا يحتاج الى عايد بل لا يجوز ان يعود

اليه لحرفيته كما سبق ثم كون الصلة مبينة للموصول وعدم امكان جعله جزء الكلام الا بها يقتضيان

بكونهما كشيء واحد مرتب الاجزاء فالترتيب معتبر بين الموصول والصلة كلا وبعضا بحيث

لا يجوز تقدم كل الصلة عليه ولا جزئه لا بين اجزاء الصلة فيجوز تقدم بعض اجزائها على

بعض الا اذا ادى الى الفصل بالموصول الحرفي فلا يجوز اعجبني ان زيدا ضربت لانه مع ما بعده | بين الفعل

في تاويل المصدر فيطلب ايضا له بما يتضمن المصدر ويجوز اعجبني ان اعطيت درهما زيدا وكما

لا يجوز تقدم نفس الصلة على الموصول لا يجوز تقدم معمولها لان مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول

فيلزم تقدم الصلة على الموصول لان المتقدم على المتقدم على الشيء مقدم على ذلك الشيء كتقدم جزء

من الشيء المرتب الاجزاء عليه وفيه تسامح لان الجزء لا يتقدم في المفروض على الشيء المرتب الاجزاء بل

انما يتقدم بعض الاجزاء المرتبة على البعض الاخر فالوجه ان يقال على ما قبله وان اجيب بانه اذا قدم في

الجزء الذكر جزء اللفظ الذي هو بعد طايفة من اجزائه عليها في الاجزاء لزم تقدمه على ما يتقدمه

فيلزم تقدم ذلك الجزء على نفسه وعلى ذلك اللفظ ايضا اذ ليس التقدم على اللفظ نفسه الا

بالتقدم على جميع اجزائه وههنا كذلك كما تحققه ونظيره الدور المستلزم لتقدم الشيء على نفسه

فيتوقف



والمصدر ليس كذلك وفيه نظر اذ المناسب ان يكون المأول في معنى حكمه حكم ذلك الشيء فيما اول به لاجله وتاويل المصدر عند العمل لاجل لا نحوه انه لا يعمل لنقصان مشابهته الفعل عن مشابهة اسم الفاعل لفظا ومعنى كما تقرر في النحو قوله مع ان الظرف مما يكفيه رايحة من الفعل ولذا يعمل فيه ما هو بعيد عن العمل كمدلول اسم الاشارة في قوله تعالى فاذا نقر في الناقور فذلك يومئذ يوم عسير وغير ذلك وارد في الظرف ههنا الحقيقي اعني الزمان والمكان بدليل انه حكم بوقوع الشيء فيه وعدم انفكاكه عنه وهو انما يستقيم فيهما لان ما يقع في الزمان لا ينفك عن مطلقهما وان انفك عن صور خصوصهما وانما لم يتعرض لشبه الظرف اعني الجار والمجرور لانه لما يثبت رايحة الفعل في الظرف الحقيقي ففي شبهه المعمول بواسطة الحرف اولى ولهذا جمع الظرف مع الاظهار في موضع الاضمار في قوله اتسع في الظروف ليشمل شبه الظرف ايضا وقد مر اطلاق الظرف على شبهه ومن الاتساع في شبهه الظرف عمل معنى حرف النفي فيه عند البعض كما في قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون اي انتفى عنك بنعمة ربك الجنون ومدلول الضمير كقول الشاعر وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم اي ما حديثي عنها ثم المراد من قوله مع ان الظرف مما يكفيه رايحة من الفعل عدم لزوم تاويل المصدر العامل في الظرف بان مع الفعل لما سبق الاشارة اليه من ان ذلك التاويل لاجل العمل ولما تحقق الاتساع في الظروف جاز ان يعمل فيها المصدر لما فيه من معنى الفعل بلا احتياج الى تاويله بالفعل الظاهر فان قلت كان القياس تقديم هذا الجواب على الجواب الاول لان حاصله منع لزوم التاويل وحاصل الاول تسليمه ثم عكس عليه لان التاويل هو المشهور فان هناك قدم تسليمه هذا وقد يجعل قوله مع ان الظرف اشارة الى جواز تقديم معمول الظرف على ان المصدر تيرا اذا كانت مصرحا بها وليس بشيء اذ لا تقريب ح لقوله مما يكفيه رايحة من الفعل لان عدم تجويز تقديم ما في حيز ان عليها مبنيا على الضعف في العمل حتى يصار الى الجواز في الظرف

لكفاية راجحة الفصل في مبناه لزوم تقدم جزء من الشيء المرتب الاجزاء عليه كما سبق على ان الوجود

في الصورة المذكورة نفس الفعل لا راجحة قوله ولهذا اتسع في الظروف ما لم يتسع في

غيرها اما ان يكون ما لم يتسع قايما مقام فاعل اتسع بتضمينه معنى الفعل المتعدي اي اعتبر

فيها ما لم يعتبر في غيرها واما ان يكون في موقع المصدر اي اتسع فيها اتساعا لم يعتبر في غيرها

قوله وهو الزايد المستغنى عنه في العبارة مسامحة اذ قد ذكر في الباب الثامن ان الحشو هو الزيادة

لا لفائدة بحيث يكون الزائد لا متعينا كما في قوله فاورثني بكلمه صداع الراس والفلقا فان الراس

زايد اذ الصداع يغني عنه والتطويل ان يكون اللفظ زايدا على اصل المراد لا لفائدة ولا يكون

اللفظ الزايد متعينا كما في قوله والفى قولها كذبا ومينا فان الكذب والمين بمعنى واحد فاحدهما

لا على التعيين زايد فتفسيرهما بالزايد ليس مما يناسب ظاهر المقام اللهم الا ان يقال الزيادة فيما

سياتي بمعنى الزايد كما يشعر به تمثيل المصنف للحشو المفسد بالذي في قوله ولا فضل فيها للشجاعة

والندى كما هو الظ وان كان في عبارة الشارح هناك بعض سهوة عنه قوله ويجي الفرق بينهما

في باب الاطناب اللام في الفرق للعهد والمراد الفرق الاصطلاحي المتعارف عند ارباب المعاني وهو

الذي ذكرناه الآن وما ذكره هنا قيل انما يفيد الفرق بحسب المفهوم لا الصدق فان المورد واحد وقد

يمنع بان التطويل ما ذكره ههنا اخص من الحشو اذ قد اعتبر في الاول كون الزيادة على اصل المراد دون الثاني

فالكلام الذي في محل حشو وليس بتطويل اذ لا بد ان يكون اصل الكلام في محل وخصوصيته لا فيه وانت خبير فيه

بان المراد بالزايد في الحشو ايضا هو الزايد على اصل المراد وهو المعتبر في الفن فتامل قوله

بنوع غير اي يصعب فهمه في تفسير التعقيد بكون الكلام الخ تنبيه على ان المصدر اعني التعقيد من المبني للمفعول

قوله قايلا للاختصار لما فيه من التطويل المفتقر الى الايضاح والتجريد واختار في الاول لفظ القابل

وفي الاخير لفظ الافتقار ايما الى ان الاحتراز عن الاخير اهم من الاحتراز عن الاول واراد بالاختصار ما

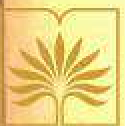
يقابل

يقابل التطويل ليشمل الاطناب والايجاز والمساواة ثم انه قدم في اللف الحشو على التطويل لكونه اتم في مقام بيان موجب تغيير القسم الثالث وعكس ناظرهما في النظر لنشر اهتماما بذكر الاختصار لان مؤلفه مختصر وملخصه وقدم ناظر التعقيد على ناظر الحشو رعاية للسجع

قوله الف مختصرا انما الف اختار الف على اختصر مع ان مؤلفه اختصار آه اشعارا بان ليس مطمح نظره اختصار مصنف السكاكي بل تاليف مختصر يتضمن ما فيه **قوله** يتضمن ما فيه جعل القسم ظرفا فالقواعد بناء على ان الالفاظ قوالب المعاني والتضمن باعتبار ايضا او باعتبار اشتمال على الامثلة والشواهد ايضا ثم ان المراد بتضمن ما في القسم الثالث من القواعد تضمنه معظم ما فيه منها فلا يرد عدم تضمنه المباحث المذكورة في علم الجدل والاستدلال وعلم العروض والقوافي ودفع المطاعن عن القرآن لان هذه المباحث لواحق لعلمي المعاني والبيان كما نبه عليه كلام السكاكي عند شروعه في هذه المباحث **قوله** وهو حكم كلي ينطبق على جزئياته المراد بالحكم القضية من قبيل اطلاق اسم الجزء الذي يدور عليه الكلي وجودا او عدما وبالانطباق الاشتمال وفي قوله على جزئياته حذف مضاف وهو احكام ومضاف اليه وهو موضوع وفي قوله ليستفاد احكامها تصريح بذلك المضاف المحذوف واللام فيها لام المآل بمعنى التعريف وقضيته كلية تشتمل على احكام جزئيات موضوعها لتستفاد تلك الاحكام منها ومعنى اشتمال القضية على احكام جزئيات موضوعها استخراج تلك الاحكام منها بالقوة القريبة لجعل القضية المذكورة كبرى لصغرى حكم فيها لمفهوم موضوعها على واحد من جزئياته وتلك الاحكام المستخرجة تسمى نتائج وفروعا وتلك القضية تسمى اصلا والاستخراج تفريعا والمثال ما ذكره الشارح ويمكن ان يجعل الانطباق بمعنى الصدق فليس في الكلام حذف بل في ضمير ينطبق على جزئياته استخدام لانه راجع الى الحكم بمعنى المحكوم لا بمعنى القضية وان كان المراد بالظاهر



تلك القضية الا ان قول الشارح فانه ينطبق على ان زيدا الخ يلايم التوجيه الاول ولا يبعد ان
لا يرتكب في الكلام حذف ولا استخدام اصلا بشهر الفروع التي هي لنتايج الجزئيات الكلي في اندراجها
تحت الاصول كاندراج الجزئيات تحت كلياتها ثم يطلق عليها الجزئيات مضافة الى ضمير الحكم المراد به القضية
استعدها لصريحه فالمراد باحكام الاحكام التي فيها وبالانطباق الاشتمال قوله كقولنا كل حكم القضية
الى المنكر تحت توكيده قال الشارح في شرح المفتاح قال في الديوان التوكيد بمعنى التاكيد غريبة
مؤكدة واعترض عليه بان عبارة ديوان اللغة هكذا وكده واكده بمعنى وبوكه هذه غريبة مولده
الخ والظاهر ان قوله هذه غريبة مولدة ابتداء كلام في بيان لغة وكدة تتمة بيان لغة التوكيد
والقرينة عليه ان صاحب الديوان لم يذكر لغة التوكيد في غير هذا الموضع واقول ذكر في المغرب
ان الوكالة بمعنى التوكيد ليس بثبت وهذا قرينة على ان مراد صاحب الديوان ما ذكره الشارح
قوله فانه ينطبق على ان زيدا قايم اي ذلك القول اشتمل على حكم ان زيدا قايم او يصدق مفهوم
موضوعه عليه قوله بان يقال هذا كلام مع المنكر فان قلت الكلام مع المنكر اي الملقى اليه ان
كان مجردا عن التاكيد فالصغرى ممنوعة وان كان موكدا يلزم من صدق الكبرى تاكيد الموكد وهو
تحصيل الحاصل قلت نختار الثاني ونمنع لزوم تحصيل الحاصل المحال بناء على ان معنى الكبرى
وكل كلام الملقى الى المنكر يجب ان يجعل موكدا اي مشتملا على التاكيد حين الالقاء فلا يقيد وجوب
لحوق التاكيد الى الملقى حتى يقتضي خروجه عنه ويلزم تحصيل الحاصل في المثال المذكور فتامل
قوله فهو اخص من الامثلة تفريع على ما فهم من تعريف الشواهد وهو وجوب كونها من التنزيل
او كلام البلغاء نقل عن الشارح انه قال لا اخصية بالنظر الى انه يلزم في الشواهد ان يكون من كلام
من يوثق به دون الامثلة واما كون الامثلة للايضاح والشواهد للاثبات فامر خارج عرضي حتى
لو اعتبر ذلك فربما يكونان متباينين يريد ان الاخصية منها باعتبار ان كل ما يصلح شاهدا يصلح مثالا
بلا عكس



بلا عكس كلي لجواز ان لا يكون الثاني من كلام من لا يوثق به وانما قال حتى لو اعتبر ذلك فربما
يكونان متباينين اذ لو اشترط في كل منهما ان لا يقصد به الغرض المقصود من الآخر مع ما قصد به
يتحقق التباين الكلي في الصدق ايضا لكن يكون الجزئي الذي قصد به الايضاح والاثبات معا
واسطة وان لم يشترط كما هو الظاهر يتحقق التباين الجزئي وهو العموم من وجه الا ان يراد من
قوله يذكر لكذا الصلوح لان يذكر له فح يكون الشواهد اخص ايضا ولذلك قال ربما لكن
تلك الارادة بعيدة جدا كما يجيء في قوله واما كون الامثلة للايضاح والشواهد للاثبات فامر
خارج بحث اذ لو اراد به خارج عن مفهومي الامثلة والشواهد فلا دخل له في الاخصية فهو ممنوع
وان اراد الخروج عما صدق عليه فلا يفيد في عدم دخلها في الاخصية لان مفهومي
ايضا مقولان بالعرض على ما تحتهما الا ترى انه لو قيل الماشي الضاحك اخص من الماشي اذ قد
اعتبر في الاول قيد زائد هل يتوجه ان يقال ذلك القيد خارج عما صدق عليه فلا دخل له في الخصوص
فتدبر قوله ولم آل عطف على النفي ويجوز ان يكون حالا من فاعله قوله من الالو وهو التقصير
يجوز ان يكون لم آل في كلام المص على معناه الحقيقي اي اعني لم اقصر من غير احتياج الى تضمينه معنى
المنع كما في المتعدي الى المفعولين حتى يصار الى حذف المفعول الاول وح ذلك بان يكون جهدا حالا من
فاعله بمعنى مجتهدا ومصدرا للحال المقدرة اي لم آل مجتهدا او مجتهدا جهدا اذ يفهم منهما عدم التقصير
في الاجتهاد على انه يجوز تنازعهما في تحقيقه والعامل هو الاول او يكون متعلقا بالالو بحذف
الجار اي لم اقصر في جهدي في تحقيقه ولا يجوز ان يكون تمييزا عن النسبة الى الفاعل ويكون جهدا
فاعلا في المعنى اي لم يقصر الاجتهاد في تحقيقه بناء على انهم صرحوا بان الفعل المسند الى
التمييز في الاصل قد لا يكون الفعل المذكور بعينه بل ما يلاقيه في الاشتقاق كما قاله في التعدي
كما اشار اليه السكاكي في قوله معنى طار عمرو فرحا طير الفرح عمرا ومثل ما نحن فيه قوله تعالى وفجرنا الارض



عيونا فان عيونا فاعل للتفجير لا للتفجير اذ الفعل المذكور اعني لم يقصر انما لاقى في الاشتقاق للتقصير الذي بمعنى الالو لا للتفعل الالو وهو مقتضى تلك القاعدة الممهدة هذا ويجوز ان يتضمن الالو معنى الترك فيكون جهدا منصوبا على الخبرية بمعنى جامدا وانما لم يحمل الشارح عبارة المص على هذه الوجوه بناء على ان تعديته الى المفعولين بتضمينه معنى المنع في غاية الشيوع فكانه صار من المجاز المشهور قوله وحذف منها المفعول الاول اما كاف الخطاب اي لم امنعك والامر العام اي لا امنع احدا شيئا قوله في تحقيقها اي المختصر يحتمل ان يكون الضمير للقسم الثالث بل هو اقرب فتامل قوله اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول رفع على انه خبر مبتدا محذوف او نصب على المصدرية او الحالية من الفاعل والمفعول اي هذه اضافة المصدر الخ او اضافة الترتيب الى ما ذكر اضافة المصدر اي اراد المص ترتيب السكاكي له مضيفا الى الفاعل او مضافا اليهم انه قدم اضافته الى الفاعل على اضافته لما تقرر في كتب النحو من ان الاول اكثر واولى قوله تقريبا مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ ذكر فعلين اعني رتبته ولم ابالغ ثم ذكر منصوبين اعني تقريبا وطلبا وجعل كليهما مفعولا له للفعل الثاني كما هو الظاهر لكونهما في النفي واحدا اذ المراد بقوله تقريبا للتعاطية تسهيل اخذ المسائل من عبارته وكذا المراد بالثاني فلا وجه لجعلهما مفعولا لمجموع الفعلين على نشر اللف كما لا يخفى قوله ولو لم يؤول الفعل المنفي الى قوله بل الامر اخر قيل في العبارة ادنى مسامحة اذ المنفي ابالغ وهو ليس بمؤول بما ذكر بل المؤول المجموع كما صرح به في شرح المفتاح فالاظهر ان يقول ولو لم يؤول لم ابالغ واجيب بان الاصطلاح على تسمية لم يضرب ولا يضرب فعلا منفيا فلا مسامحة بالنظر اليه وانما هي بالنسبة الى المعنى اللغوي ثم ان وجه الملازمة المستفادة من قوله ولو لم يؤول الخ خفي حتى ان الاستاد لم يطلع عليه فاعترض على الشارح بان اللزوم المستفاد من الشرطية ممنوع وقد ذكر الشارح نفسه في شرح المفتاح وغير ذلك من كتبه الشريفة ان القيد في مثله قد يتوجه الى النفي فيجوز ان يحمل هذا الكلام عليه مع عدم التأويل بالمثبت



بالمثبت كما في لم اشتمه اعزازاً او اجيب عنه بانه قد تقرر في كتب النحو ان المفعول لاجله انما ينصب
اذا كان فعلاً لفاعل الفعل المعلل ومقارناً له فيفهم منه ان فاعل الفعل وفاعل المفعول يجب ان
يكون واحداً فلو لم يأول الفعل المنفي ههنا بالمثبت كتركت او نفيت او ما يؤدي مؤداهما كان
مضمون الكلام انتفاء المبالغة لاجل التقريب فلا يصح نصبه تقريباً لانه فعل المقرب والانتفاء ليس
فعلاً له فيتعين اعتبار كونه قيداً للمبالغة اولاً ثم دخول النفي عليه ثانياً ويلزم المحذور المذكور وهذا
الجواب بمعزل عن التحقيق لابتنائه على كون القيد مفعولاً له منصوباً وقد اشار الشارح في شرح المفتاح
في بحث تعريف المسند اليه باللام الى ان هذا البحث جار في كل مقام توجه القيد فيه الى النفي فالتحقيق
الذي لا محيد عنه ان يقال معنى حرف النفي لا يكون صالحاً لان يقيد بشيء لتضمنه ملاحظة المقيد من حيث كونه
موصوفاً بتقييده بهذا القيد وقد صرح الشارح في بحث الاستعارة التبعية بان الحروف لا تصلح
للموصوفية بل جميع ائمة النحو والبيان صرحوا بذلك على ان مجرد حرف النفي ضعيف لا يعمل في المفعول له ولا
في الظروف عند جمهور النحاة الا اذا اول بالفعل صرح به ابن هشام في الباب الثالث في المغني اللبيب فيمكن ان
يكون هذا الكلام مبنياً عليه بهذا التوجيه اندفع اعتراض بعض الفضلاء بان التاويل مرتكب لا يجدي
نفعاً لاقتضائه ان يتوجه التركيب الى ذلك القيد الزائد كما نقل الشارح عن الشيخ في بحث العطف على
المسند اليه ووجه الاندفاع ان توجه النفي والاثبات الى القيد الزائد وعكسه امر مفوض الى المقام
غير انه لم ابالغ اذا لم يأول الفعل المثبت يتعين توجه النفي الى القيد لما عرفت من عدم قابلية معنى الحرف للتقييد
واذا اول يحمل على رجوع القيد الى الاثبات لاقتضاء سداد المعنى ذلك ثم ان اللزوم الذي ذكره الشارح
بالنظر الى المتبادر الشايع والا فالنفي قد يكون راجعاً الى القيد والمقيد جميعاً كما في قوله تعالى وما للظالمين
من حميم ولا شفيع يطاع اي لا شفاعة ولا اطاعة وغير ذلك وقد يتوجه الى الفعل فقط من غير اعتبار نفي
القيد واثباته كقوله تعالى ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون اي لم يصروا عالمين يعني ان عدم الاصرار متحقق



البتة مع قطع النظر عن الاتصاف بالعلم وعدمه فظهر ذلك مما قررناه ان القيد اذا لم يكن قيدا للنفي يستعمل على معان ثلثة وهذا مما ذكره الشارح في شرح الكشاف اذا دخل على كلام فيه تقييد بخلاف العبارة من التنبيه تشعر بان توجه النفي الى القيد فما اعتبر القيد اولا ثم النفي ولا استقاء في كلية هذه القاعدة نعم لو اعتبر النفي اولا ثم القيد لكان الامر بالعكس قوله وان يقع لخصوصها يحتمل ان يكون الظرف اعني لم خبر النفي على ان يكون الافعال الناقصة بتضمنه معنى الصيرورة كما ذكره الفاضل الرضي في امثاله وخصوصها بمعنى خاصا لان ضمير يقع الراجع الى حكم النفي اي يصير حكم النفي ثابتا للقيد خاصا به ويحتمل العكس ويجوز ان يكون على الاول خصوصا منصوبا على المصدرية باقيا على معناه اي يخص حكم النفي بالقيد خصوصا قوله مثلا اذا قيل لم يأت القوم اجمعون كان نفيا للاجتماع الظاهر ان النسخة اجمعين على الحالية من القوم بمعنى مجتمعين اذ لو كان مرفوعا كما في اكثر النسخ التي رأيناها لكان تاكيدا فلا يفيد اعتبار الاجتماع في زمان كما سيصرح به الشارح في بحث المسند اليه ولو اريد بالاجتماع الاجتماع في اصل الفعل دون الزمان لم يظهر ايضا فائدة رجوع النفي الى القيد اذ المعنى الماخوذ من القيد حاصل من نفس المقيد ح والا كان اجمعون تاسيسا لا تاكيدا فلا تفاوت في المودى سواء رجع الكلام على النفي الى القيد ام الى المقيد فتدبر قوله لقد افرط المص الافراط التجاوز عن الحد ويقابله وفي المثل الجاهل اما مفرط او مفرط قوله وتلويحا ثانيا وتعريضا ثالثا ذكر الشارح في البيان ناقلا عن صاحب الكشاف ان التعريض ان يذكر شيئا يدل به على شيء لم يذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكانه امال الكلام الى عرض يدل به على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريد فذكر التلويح في الثاني والتعريض في الثالث يقتضى منه تم التلويح حيث قال قابلا للاختصار مفتقرا الى الايضاح والتجريد كما اشار اليه الشارح بمالك قوله الى ذلك المذكور من القواعد وغيرها او القواعد والشواهد والامثلة بالمذكور ليصح الاشارة اليها بذلك الموضوع لافراده وتذكيره



قوله ولقد اعجب اي اتى بامر عجيب اي حسن وجه الاستحسان ما فيه من خفض الجناح
حيث نسب الزيادة الى حضائصه وشان الزوائد ان يحذف قوله وسميته تلخيص المفتاح
لانه تلخيص اعظم اجزائه قوله اذ لا مجال لمقتضى التخصيص قال بعض العلماء ويجوز ان يكون التقديم
للتخصيص الحقيقي بان يكون معناه انا اسال الله لا غيري لان ما الفته لا يصلح ان يلتفت اليه غيري
فضلا عن ان يسال النفع به فيكون المراد استحقار مؤلفه ويجوز ان يكون القصر اضافيا
اي انا اسال الله لا معارضي ولا حسادي من علماء الزمان وكلاهما ليس بشي اما الاول فلان استحقار
مؤلفه بحيث يدعي عدم صلاحيته لان يلتفت اليه غيره مناسب الا انه اسلفه من مدح مختصره وتبجحه
على المفتاح الا بتكلف واما الثاني فلانه ليس ههنا من يعتقد شركة معارضيه وحساده في السؤال
حتى يحتاج الى التخصيص ويوجد جهة الحسن وذلك ايضا ظاهر قوله ولا للتقوي قيل عليه يجوز
ان يكون التقديم لقصد التقوي اشارة الى انه على رجاء الاجابة من الله ومن يرجو ان يتم عمله ولا يعبث
سعيه فهو يجتهد باقصى وسعه مع ما فيه من الايماء الى ان لا يعتمد على ما بالغ في وصف مؤلفه بل يسال
الله الانتفاع به قوله فكانه قصد جعل الواو للحال الغرض من جعل الواو للحال ان يكون الحمد قيد جميع
الافعال في التاليف وما عطف عليه قوله فاتى بالاسمية ولو اتى بالفعلية لكان العطف اظهر وان
اختلفت الجملتان في المضي والمضارعة لقصد الاستمرار التجددي في المعطوف غير المناسب للمعطوف عليه
واعترض عليه بان مآل جعل الواو للحال جعل الجملة حالية ولا حاجة الى الواو ولا الى المسند اليه المقدم بل يكفي
انه تعالى اسال الله تعالى والجواب ان قصد الاستيناف فيه اقرب فلا يحصل الغرض المذكور ولا ذكر لتوهم العطف
في الاسمية كما لا يخفى لا يقال لم لا يجوز كون الواو للاعتراض لانا نقول وقوعه في آخر الكلام مذهب ضعيف فان
قيل لا يلزم من انتفاء مقتضى التخصيص والتقوي انتفاء جهة حسن التقديم مطلقا لجواز ان يكون المراد
بيان موصوفية المسند اليه بمضمون الخبر دون وصفية الخبر كما قيل في الفرق بين الزاهد يشرب وبين



ليشرب الى احمد قلت قوله انا اسال ان شاء للسوال الا اخبار عن تصافه به ولو سلم فاي داع الي
اعتبار رد للدعوي اذ لبس للكلام في بيان حال المص بل في بيان افعاله مثل التاليف والترتيب والتسمية
والسوال قوله حال من ان ينفع قبل الحال من المجموع والتقدير اسال الله الانتفاع به كاينا من فضله فالحال
مبين لهية المفعول او العامل فيهما اسال وليس فيه تعدد من حالين من جزان المصدر يرد عليه قوله
اي حسبي وكافي يريد ان الحسب بمعني المحسب وقد سبق بيانه في اواخر شرح الديباجه ثم المراد من
قوله حسبي اما الكفاية في جميع المهمات حتي في اجابة هذا السوال وفيه المبالغة او الكفاية في جميع
المهمات ذلك وفيه انتظام الجمل كما ذكر العلامة في اياك نستعين اي الاحسن ان يراد الاستعانة
بتوفيق الله سبحانه علي اداء العبادة ليلايم الكلام قوله فعلي هذا كان الانسب ليناسب التعليل
الذي يتضمنه الاستيناف المؤكد بان المعلل الذي هو سوال النفع منه تعالي قوله كما صرح به صاحب
المفتاح وغيره اي في قسم المخصوص المحوج الي النظر بخلاف ما ذكره المشهور من ان المخصوص اما مبتدا
والانشائية خبره مقدم او خبر مبتداء محذوف قوله ثم عطف الجملة علي المفرد وان صح باعتبار
الي قوله لكنه في الحقيقة من عطف الانشا علي الاخبار تقديرا لكلام علي ما اشار اليه الشريف في اوايل
بحث الاستعارة من شرح المفتاح ان يقال ثم عطف الجملة علي المفرد وان صح باعتبار كذا لكن
لا يصح هاهنا وانما يصح او يحسن اذ لم يكن في الحقيقة من عطف الانشاء علي الاخبار لكنه في الحقيقة
الخ ومثل هذا التركيب كثير الوقوع وقد يقع الا موقع لكن كما يقال زيد وان كان غنيا الا انه بخيل
فالا ولكن ليسا بخبرين بل هما للاستدراك لكنهما واقعان موقع الخبر والخبر مقدر حسب ما يقتضيه
المقام وان لم يكن المقدر عين المذكور كما يقدر في المثال المذكور زيد وان كان غنيا الا انه لا غناء
عنده وانما يكون عنده غناء ولو لم يكن بخيلا الا انه بخيل وقس علي هذا ثم قد يجاب عن اعتراض
لزوم عطف الانشاء علي الاخبار بانه يجوز ان يعتبر عطف القصة علي القصة بدون ملاحظة

الاخبارية والانشائية وفيه نظر لتصريح الشارح في مباحث الفصل والوصل بان المص والسكاكي
لا يسلمان ما ذكر بل هو وجه قوي حسن لعبرة صاحب الكشاف في قوله فان لم تفعلوا ولن تفعلوا
الى قوله وبشر الذين امنوا وبما ينكرانه ويقدر ان معطوفا عليه انشاء فلا وجه لدفع اعتراض
الشارح نظرا الى طرف المص بما ذكر وليس مراد الشارح المحقق نفي مثل هذا التركيب مطلقا كيف وقد اشار
اليه في شرح الكشاف عند الكلام على قوله تعالى يا ليتنا نرد ولا نكذب بايات ربنا الى جواز عطف
الاخبار على الانشاء باقتضاء المقام وفي المباحث الفصل والوصل باعتبار عطف القضية على
القضية واستحسنه ونص في احوال المسند اليه اولا على جواز ليت زيدا قائم وعمرو منطلق بعطف
الجملة الثانية على مجموع الجملة الاولى فكيف يتصور منه ان يرده مطلقا وانما مقصوده الاعتراض
على المص وبهذا التوجيه اندفع ما اورد على الشارح من ان رد هذا التركيب مطلقا غير مستقيم كيف وقد وقع
نظيره في القرآن حيث قال الله تعالى ومأويهم جهنم وبئس المصير هذا وقد اجاب الفاضل المحشي عن
قول الشارح لكنه في الحقيقة الخ ان ذلك جائز في الجمل التي لها محل من الاعراب وقال وكفاك حجة قاطعة
على جوازه قوله تعالى قالوا حسبنا الله ونعم الوكيل وليس هذا الجواز مختصا بالجمل المحكي بعد القول
اذ لا يشك عربي مشكك في حسن قولك زيد ابوه صالح وما افسقه وعمرو ابوه بخيل وما اجوده وفيه
بحث اما اولا فلجواز ان يقدر في المعطوف فعل بقرينة ذكره في المعطوف عليه اي قالوا حسبنا الله وقالوا
نعم الوكيل او مبتداء اي قالوا حسبنا الله وهو نعم الوكيل فمع وجود هذين الاحتمالين الظاهرين كيف
يكون ما ذكره حجة قاطعة على جواز عطف الانشاء على الاخبار اللهم الا ان يقال التقدير خلاف الظاهر لفظا
لكن كون الحجة قاطعة بهذا القدر محل تامل اذ يتحقق هذه الحجة الزامية والمقصود ههنا تبكيت الشارح و
في قوله وكفاك متوجها اليه ولا يمكن للشارح ان يصير الى التقدير في المذكورين اذ يقال ح لما جوزنا التقدير في
في الاية فليجر في كلام المص مثله فلا وجه للاعتراض واما ثانيا فلان مذهبه لما كان وجوب تقدير القول في



الانشائية الواقعة خبرا لم يكن عطف ما اجوده، وما اشتهر من عطف الانشاء على الاخبار
ايضا ولا عطف جملة نعم الوكيل على نفسه جملة حسبنا من عطف الجملة التي لها محل من الاعراب على
المفرد بل من عطف المفرد الذي يتعلق حمله على الانشائية ولا كلام فيه المهم الا ان يقال بتصحيح عطف
الانشائية على الاخبارية ظاهر الكفاية في توجيه التركيب الذي استصعبه الشارح فتامل ورد
على المحشي ايضا باحتمال ان يكون الواو من الحكي وما نقل عنه من انه لا مجال للعطف ههنا الا بتاويل بعيد
ولا يلتفت اليه فيما ذكره ليس كون المقدر لفظة قولنا بل مجرد انه قد تقدير ابلاغ ضرورة واعتبر
فلو عطف الجملة المذكورة على حسبنا ولا يخفى ان يكون الانشائية خبرا يقتضي التقدير بكونه عنده
لكان تكلفا مثله ثم الاحتمالات المذكورة لوجوده في توجيه التركيب من حمل الواو المذكور على
الاعتراض وادعاء ان قوله ونعم حسبي انشاء كقولنا الحمد لله على راي وان المعطوف عليه لقوله
نعم الوكيل قوله وانا اسال الله وهي جملة حالية لها محل من الاعراب فيجوز عطف الانشائية عليه
وامثال هذا قد لفقها الجلبي وغيره من مؤيديها واذ ليس في ذكره فائدة زائدة فبالحري ان لا نشتغل
بتفصيلها وقد نقل عن الشارح ان هذا التحقيق لوجه العطف وتبيين لطريق التركيب والحق ان
الذوق السليم يفهم من عبارة الشارح نوع في التركيب امر اعلم قوله على راي اشارة الى ما قيل ان
قوله وجعل الليل سكنا قال بتقدير قد او عطف على جملة فالق الاصباح لانه بتقدير هو فالق الاصباح
قوله اوان الشروع في المقصود في الصحاح الاوان الحين والجمع اونة كزمان وازمنة والاظهران المراد
بالمقصود مقصود الكتاب ولهذا ادخل المقدمة فيه مع اخراجها عن مقصود العلم ثانيا والمراد
من المختصر في قوله رتبت المختصر منه المقصود فلا اندراج في الخطبة ومن الفن في قوله في هذا الفن اما فن
البلاغة فاندراج البديع بطريق التغليب واما فن البلاغة مع توابعها فالاندراج اظهر قوله الثاني
المقدم متاخر في التقسيم لكونه مفهوما عدميا وقدم في البيان لما لبساطته بالنسبة الى الثاني لا
لانه المال



لاشتماله على اقسام قوله عن الخطا في تادية المراد لم يذكر قيد الجرح الاحتراز عن التعقيد المعنوي اعتمادا على المبالغة او على الشهرة او لان ذلك الخطا في كيفية التادية لا فيها هو ما يعرف به وجوه التحسين ثم لم لا يجوز غير الاسلوب تبنيها على وجوه فائدة البديع قوله وعليه منع ظاهر يدفع بالاستقراء تقرير المنع ان قوله والا فهو ما يعرف به وجوه التحسين ثم لم لا يجوز ان يكون شيئا آخر وتقرير الدفع انا تتبعنا مقصود الكتاب ولم نجد غير المقدمة والفنون الثلثة واعلم ان الشارح جوز في بعض مصنفاته كون الاستقراء في مثل هذا الموضع محمولا على معناه الاصطلاحي وهو اثبات حكم كلي لثبوته في جزئياته وردة الشريف بان الاستقراء العرفي استدلال باحكام الجزئيات على حكم الكلي والمقصود من التقسيم تحصيل الاقسام ومعرفة احكامها وفيه بحث لانا لا نجعل الاستقراء دليل نفس القسمة فانها من قبيل التصور ولا تعلق لها بالدليل ايضا كما هو معروف بل نجعله دليل انحصار المقسم في الاقسام وهو من قبيل التصديق المنقسم الى البديهي والنظري وكان معرفة احكام الاقسام وتعديها الى المقسم لا ينافي الا بعد حصول الاقسام كذلك حصرها فيها قوله والحق ان الخاتمة انما هي من الفن الثالث وذلك لان المص قال في اواخر الايضاح بعد ذكر المحسنات هذا ما تيسر لي باذن الله تعالى جمعه وتحريره من اصول الفن الثالث وبقيت اشياء يذكرها في البديع بعض المصنفين منها ما يتعين اهماله اما لعدم دخوله في فن البلاغة لعدم كونها راجعة الى تحسين الكلام البليغ واما لعدم جدواه لكونه داخلا فيما ذكرناه مثل الايضاح فانه داخل في الاطناب ومثل حسن البيان ومنها ما لا باس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق وهو شيئان آخران فعقدنا فيهما فصلين ختمنا بهما الكتاب هذا كلامه ولا يخفى ان فيه نصا على دخول الخاتمة في الفن الثالث لانه جعل ما ذكر في الخاتمة قسيما لما يتعين اهماله لثبت احد الامرين فيتبين بذلك ان ما ذكر في الخاتمة داخل في الفن المتعلق بالبلاغة وراجع الى تحسين الكلام البليغ والا يتعين اهماله وليس راجعا الى المحسنات الذاتية



بل الى العرضيه وهو البديع قوله صار كل منها معهودا فعرفه لا يخفى ان اللام في الفن الاول
مثلا لا يكون اشارة الى علم المعاني والا للعهد الخارجي الفنون كلها بل الى ما يحترز به عن الخطا في تادية
المراد مثلا ولما كان الحمل مقيدا في الفن الثاني والثالث لبعد العهد اجرى الفن الاول مجراهما سوقا
للفنون الثلاثة على نسق واحد ولو لم يذكر المصنف في الاول لقرب العهد كما فعل صاحب المفتاح — طار الفن
لكان اظهر ثم معنى الكلام على كفاية الاتحاد الذاتي في العهد والا فالمذكور فيما سبق هذا المذكور ثم — الامر ثم
لا الفن الاول مثلا وقد يقال بناء على كفاية الذكر التقديري في العهد الخارجي لما انجر كلامه في اواخر
المقدمة الى انحصار المقصود في العلوم الثلثة فهم السامع اجمالا بقرينة التعارف عند ارباب التصانيف
ان هناك فنونا ثلاثا وما يجري مجراها يقع كل منها بازاء علم من العلوم الثلثة وقد علم ايضا ان بعض
تلك الفنون يقع اولا بما يضم الا انه لم يعلم يقينا ان ذلك بازاء علم المعاني او غيره اذ التقديم الذكري
في بيان الانحصار لا يفيد التقديم في الترتيب الا ترى ان الشارح قدم في بيان وجه الحصر ما كان من المقاصد
على المقدمة مع تاخره في الترتيب فافاد المصنف ذلك بقوله الفن الاول في علم المعاني فعلم بهذا التقرير
ان كلا من طرفي الجملة معلوم وانما المجهول الانتساب كما في زيد اخوك فلو قلت فالمعهود لازمة في الفن
الثالث اذ الانتساب هناك معلوم بلا شبهة قلت ممنوع والسند بعد العهد قوله في بيان معنى
الفصاحة اشارة الى ان المراد بمقدمة الكتاب هي الالفاظ كما صرح به في شرح المفتاح قوله
وانحصار علم البلاغة اي المسمى بعلم البلاغة او العلم الذي له زيادة اختصاص بالبلاغة وقوله وما
يتصل به ذلك معطوف على بيان معنى الفصاحة والبلاغة وذلك اشارة الى البيان والمراد به بيان النسبة
بين المعنيين وبيان ان مرجع البلاغة ماذا او غيرهما قوله ماخوذة من مقدمة الجيش اي منقول
عنها او مستعارة ويمكن ان يكون كل منها منقولا من قدم والتاء على ما عرف في نقل اللفظ الى الحقيقة من الوجهين
فههنا ثلاث احتمالات وظاهر كلام الزمخشري في الفايق مشعر بالثاني حيث قال المقدمة الجماعة التي

تتقدم



تتقدم الجيش من قدم بمعنى تقدم وقد استعير لاول كل شي فقيل مقدمة الكتاب وفتح الدال خلف
وكلام المعرب يشعر بالثالث حيث قال قدم وتقدم بمعنى ومنه مقدمة الجيش ومقدمة الكتاب
بالكسر وكلام الشارح محمول على احد الاحتمالين الاولين قطعا ثم المقدمة قد تجعل من قدم المتعدي
لان هذه الطايفة لاشتمالها على سبب التقديم كانها تقدم نفسها او لا لافادتها البصيرة تقدم من
عرفها على من لم يعرفها قوله لما يتوقف عليه مسايله اي شروعا كما صرح به في المختصر والابطل طرده
بالمبادي قوله كمعرفة حده وغايته وموضوعه المراد من المعرفة مطلق الادراك اعم من التصور
والتصديق فيكون في الحد اي التعريف بمعنى التصور وفي الغاية والموضوع بمعنى التصديق قال بعض
الافاضل التمثيل على راي القوم فانهم جعلوها مقدمة العلم بالتفسير المذكور ولذلك جعل هذه الامور
في شرح الرسالة من مقدمة الكتاب لا مقدمة العلم ونفى التقدم لتوقف عليها واما على رايه فليس مقدمة
العلم الا التصور بوجه ما والتصديق بفايدة ما ولهذا طعن الشريف فيه بلزوم ما ذهب عنه وكو
الاحتياج في توجيه قولهم المقدمة في كذا وكذا الى تكلف ولم يطعن بلزوم التناقض بين كلامه كما
وهم البعض واما ما ذكره من انه لايثبت عنده الا مقدمة الكتاب فانما هو بالنظر الى قولهم المقدمة
في كذا وكذا والا فلا وجه لمنع كون التصور بوجه ما مع قرينة مقدمة العلم عنده بمعنى ما يتوقف
عليه الشروع مطلقا قوله لطايفة من كلام الخ قال صاحب الكشاف في اوايل سورة النور الطايفة
الفرقة التي يمكن ان يكون حلقة واقلها ثلاثة او اربعة وهي صفة غالبة كانها الجماعة الحافة حول الشي
وذكر في اواخر سورة البراءة ان الطايفة اسم لجماعة يطوف الشي ويحيط به واقلها اثنان او ثلث
وعن مجاهد الواحد فما فوقه وبهذا فسر ابن عباس قوله تعالى فلولا نفر من كل فرقة منهم طايفة لانه
اسم لقطعة من الشي واحدا كان او اكثر وقيل لانه مفرد اتضمنت اليه علامة الجماعة اعني التاء فروعي المعنيان
واطلقت على الواحد وعلى ما فوقه وهذا المعنى الثاني هو الانسب بالارادة ههنا والمراد من الكلام

والا فلا يمنع



اللفظ لا المعنى على ما عرفت واما قوله في شرح الرسالة وهي ههنا امور ثلثة كما في بعض النسخ
فاما بتقدير مضاف اي ذوات امور ثلثة او باطلاق ما هو اسم اللفظ على المعنى بجواز لكمال العلاقة
بينهما مع ان مصب الغرض هناك دفع اشكال التوقف فقط لا الظرفية ايضا وما ذكره كاف
في دفعه او باطلاق اسم المعنى على اللفظ اعني اطلاق الامور المذكورة واراد ذواتها والقرينة في الكل
ما سبق من اشارته ههنا وتصريحه في شرح المفتاح بانها الالفاظ فان قلت اذا جعل مقدمة
الكتاب عبارة عن الالفاظ يلزم الحذف في قوله الارتباط له بها اي بمعانيها اذ المقاصد انما ترتبط
بمعاني تلك الطائفة لا بها انفسها وفي قوله سواء توقف عليها اي على معاني تلك الطائفة وفي
قوله وانتفاعها بها اي بمعانيها ومعلوم ان ارتكاب الحذف في موضع واحد اعني قوله لطائفة اي لمعاني
طائفة اولى قلت بعد ما عرفت ان الشارح نص على ان مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ وطرق
الافادة والاستفادة لما كانت هي الالفاظ لم يحتج الى ان يقدر مضاف في المواضع المذكورة هذا
ثم اطلاق المقدمة على الطائفة المذكورة لا يحتاج الى اصطلاح جديد لعدم توقف ما قصده من دفع الا
الاشكال عليها وقع في اوائل الكتب على ذلك ولا الى نقل عليه من كلامهم لا يحتاج اطلاق الفن مثلا على
جزء من الكتاب اليهما مع وجوده على ما نبهت عليه من نقل الكتابين والله اعلم والقول بان تسمية
الالفاظ بمقدمة الكتاب انما يصح اذا كانت دالة على مقدمة العلم حتى يكون من قبيل تسمية الدال
باسم المدلول ربما يمنع بانه قد وقع في مواقف عضد الملة والدين الموقف الاول في المقدمات والزمها
ذكر فيه ما لا يتوقف عليه الشروع في المسائل بل نفس المسائل فاذا جاز اطلاق المقدمة على ما ليس مقدمة
العلم فلا محذور في اطلاق مقدمة الكتاب على ذواتها وقد اعترض بعض الافاضل بان تعريف
مقدمة الكتاب يستلزم ان يكون كل مسئلة من مسائل الكتاب اذا قدمت امام المقصود مقدمة الكتاب
بطلانه كالكتاب ذلك ان تقول بعد تسليم بطلان اللازم على تقدير تحقق الارتباط المستفاد من التعريف

ان لا يكون



ان لا يكون تلك الطائفة من مقاصد الفن فلا يصدق على المسئلة قوله ولعدم فرق البعض الخ

ان قلت فما يحصل الفرق بينهما قلت المباينة الكلية لان مقدمة الكتاب على ما سبق مجموع الطائفة

التي قدمها المؤلف امام المقصود لما لم يتقدم وان لم يحصل فيها الارتباط والانتفاع لا يصدق عليه التعريف

ومقدمة العلم معان مخصوصة ان قلت فهل يجوز اشتمال مدلول مقدمة الكتاب على مقدمة

العلم كلا او بعضا قلت نعم كما هو الظاهر من قول الشارح سواء توقف الخ ثم وجه الاندفاع الاشكالين

بالفرق ظ اما اندفاع الاول فلان المقدمة المذكورة مقدمة الكتاب فلا يجب ان يكون مدلولها

موقوفا عليه الشروع فيجوز تاخيرها فان قلت هذا الدفع انما يصح اذا لم يكن معرفة الغاية مما يتوقف

عليه الشروع فان هذه المقدمة مشتملة على بيان غاية العلوم الثلثة كما سبق قلت ما يتوقف عليه الشروع

التصور بان له فائدة مخصوصة يترتب عليه واما الاعتقاد بما هو غايته وفائدته في الواقع فلا كما صرح

به المحشي في حاشية الصغرى ان قلت فما التكليف الذي احتاجوا اليه في التفصي عن الاشكالين قلت

اما التكلف في دفع اشكال التوقف فالقول بان المراد الشروع بالبصيرة اذ هو تكلف على زعمه وكيف

لا والشروع بالبصيرة لما كان يحصل بازيد مما ذكر في اوايل الكتب وما نقص منها كما اعترف به الفاضل

المحشي لم يصدق على الامور المذكورة انه يتوقف الشروع بالبصيرة عليها اللهم الا ان يقال المراد توقف

البصيرة على نوعه بحيث يحصل به في ضمن اي فرد كان او يقال المراد توقف حد من حدود البصيرة ولا

شك ان الحد الحاصل بالاربعة لا يحصل بالثلثة والاثنين وبالواحد فان قلت الحاصل بالواحد

حاصل بالاثنين قلت انه تضمن الاثنين ذلك الواحد فلا ضرر لحصول الموقوف عليه والا فلا

ثم الحصول فتامل واما في دفع اشكال الظرفية فلعله اراد به ما ذكره الموزني في شرح المفتاح من ان

في تجريده والمغني ان هذه مقدمة مجردة منها هذه الثلثة وما يستنبط منها او اراد به بعض ما اراده الشريف

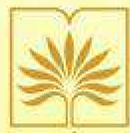
ولدفع اشكال الظرفية في قولهم المقدمة في كذا وجه آخر هو تقدير المضاف اي وضع المقدمة في كذا فلا



يلزم ظرفية الشي لنفسه قوله لا فايدة في ذكره الا الاطناب والمراد من الاطناب معناه اللغوي
اعني التطويل والكلام من قبيل التعليق بالمحال كما قيل في قوله تعالى لا يذوقون فيها الموت الا
الموتة الاولى قوله ينبي عن الابانة والظهور العطف تفسيري وفي العبارة اشعار بان مدار
تركيب الفصاحة على الظهور كما ذكره صاحب الكشاف في المفلح واما كون معناها نفس الظهور ففيه تردد لان
المفهوم من الصحاح عدم القطع في ذلك حيث قال فصح العجمي بالضم فصاحة جادت لغته حتى لا يلحن
وافصح العجمي اذا تكلم بالعربية وافصحت الشاة اذا انقطع لباها وخلص لبنها وقد افصح اللبن اذا ذهب
اللبا وافصح الصبح اذا بدا ضوؤه وكل واضح مفصح وافصح الرجل من كذا اذا خرج منه ثم كلامه وقول
الشارح وافصح به اي صرح يدل على ان المعنى اللغوي امر وجودي وهو الظهور وفي التفسير الاول اشارة
الى ذلك ايضا حيث قدم الامر الوجودي وهو انطلاق اللسان واخر العدمي اللازم فايراد الفاضل
المحشي هذا المعنى في موضع اثبات ان المعنى اللغوي الامر العدمي محل نظر الا ان يجعل وخلصت عطفا
تفسيريا للانطلاق بقرينة السباق وكلام الشارح في شرح المفتاح يشعر بان معناها الامر العدمي حيث
قال في تفسير الصناعة هو من قولهم فصح الاعجمي اذا خلصت لغته من اللكنة فجادت ولم يلحن واصله من فصح
اللبن اذا اخذت رغوته فذهب لباؤها قوله يوصف بها المفرد ذكر في المختصر ان المراد بالمفرد ما
يقابل الكلام وفيه تامل لان المصرح به ان البلاغة يوصف بها الاخيران فقط وعدم اتصاف المركب
التقييدي بالبلاغة محل تردد ثم ان الفاضل المحشي رد التاويل في جانب المفرد بلزوم الاحتياج
في تعريف فصاحة المفرد الى قيود اخر يختل به ونهاه فاختار التاويل في جانب الكلام واورد عليه ان المفرد
بينا والاعلام المركبة مع عدم جواز اشتمالها على تنافر الكلمات كامدح امدح اذا سمي به فالاحتياج المذكور
باق ويمكن ان يقال لا نسلم ان امدحه امدحه اذا سمي به كان كل من جزئيه كلمة حتى يوجد فيه تنافر الكلمات بل
كل منهما بمنزلة حروف المباني عند المحققين اذ لا يقصد به في هذا الموضع معنى ايض قوله

ونصدره

وقصيدة فصيحة في النظم القصيدة ماخوذة من القصد لان الشاعر يقصد بجويدها وتهذيبها
والنا على ما عرف في نظايره من الوجهين او من القصيد وهو المخ السمين الذي يتقصد اي يتكسر اذا
اخرج من قصبة لسمنه فشبهوا بها كما يستعار السمين للكلام الجزل الفصيح والغث للردي منه والنا اللو
وقيل القصيدة من قصدت الكلام اي انقطعت قوله كاتب فصيح الكتاب تعالى في العرف الانشاء افقست م
النثر والشعر للنظم قوله ولم يسمع كلمة بليغة قيل عليه الدليل لا يطابق الدعوى اذ لا يلزم من عدم
وصف الكلمة عدم وصف المركب التقييدي واجيب بان المراد بالكلمة ما يقابل الكلام ولو مجازا بقرينة
السياق فيتناول المركبات التقييدية قوله واعلم انه لما كانت الفصاحة الخ توطية لرفع
الاعتراض الذي ذكره بقوله وحينئذ لا يتوجه الاعتراض الا ان لا ينسبح وان يذكر قوله وكذا كانت
البلاغة الى قوله وكان كل من الفصاحة والبلاغة الخ في حيز الشرط قريبا للشرط الاول ونقول في
الجواب جزم المص بان الفصيح كذا والبليغ كذا كما لا يخفى ثم هذه المقدمة هي التي بنى عليها الشارح الحكم
بالتسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص وهو المناسب للمعنى اللغوي الذي ذكره الشارح فانه تم الدست
ثم المراد بالقوانين القوانين اللغوية والصرفية والنحوية لا البيانية والمراد بالجريان على القوانين الجريان
عليها افرادا وتركيبا فلا يكون فيه مخالفة القياس ولا ضعف التاليف ولو اريد الجريان على القو انتهى
في كثرة الاستعمال لكان انسب بقوله وقد علموا حيث اقتصر فيه على كثرة الاستعمال قوله وقد علموا
ان الالفاظ الخ قيل ولا بد ان يضم الى قوله وقد علموا وعلم المص ايضا لان علمهم لا يكون سببا لجزم المص
لان علمهم لا يكون سببا ولا احتياج الى ذلك لدخول المص في الجماعة قوله وقد تسامح في تفسير الفصاحة
بالخلوص نقل عنه ان وجهه كون الخلوص لازما غير محمول لكون الفصاحة وجودية والخلوص عدميا
فلا يصح ان الفصاحة هي الخلوص وان صح ان الفصيح هو الخالص وانما استقام في الجملة العقد المبالغة
وادعا كونها نفس الخلوص ورده الشريف بان هذا الوجه يقتضي عدم صحة التعريف لامتناع التعريف المباين



كما هو المشهور والدعوى المذكورة لا يلتفت اليها في التعريفات ويجوز صدق العدميات على الوجوديات
كما في قولك البياض لا سواد ويمنع وجوديته الفصاحة بل كونها عبارة عن الخلوص انسب بالمعنى اللغوي
واجيب عن الاول بان كتب الادب مشحونة بالتعريف بالمباين لا غراض منها تعريف علم المعاني بالتتبع كما
في المفتاح والمعترض ايضا من المتفقين على جوازه وعن الثاني بان مراد الشارح نفي الحمل التفسيري ولا
شك في عدم جواز حمل العدمي على الوجودي بطريق التفسير بان للشارح ان يقول اني اردت بالوجودي
الموجود وبالعدمي المعدوم لا ما يجعل السلب جزءا من مفهومه ولا شك ان المعدوم لا يصح حمله
على الموجود لان مقتضاء الحمل الاتحاد في الوجود على ان فيما ذكره المحشي مناقشة لانه ان
اريد باللاسواد عدم السواد فهو لا يحمل على البياض لان البياض لا يكون فردا للعدم
وان اريد به معنى غيره فهو ليس بعدمي قطعا وعن الثالث بانه لا يخفى على من له قدم في صناعة العربية
ان اللفظ اذا وصف بالفصاحة وقيل ان هذا اللفظ فصاحة يراد انه فيه سلاسة وجزالة
وما يؤدي معناه لا مجرد انه ليست فيه نقيصة كيت وكيت وان كان الثاني لازما للاول ورد
على الاول ان المجاز انما يرتكب في التعريفات اعتمادا على ظهور القرينة كما صرح به الشارح والمحشي
في المواضع المذكورة من شرحهما للمفتاح والامر فيما نحن فيه على خلاف ذلك اذ لم يشتهر ان الفصاحة
ماذا حتى يبني على ذلك تسامحه في ملكها التفسير بالخلوص كيف والمدعى ههنا عين الخلوص وبحمله
لا يخفى على المصنف عدم جواز مثل هذا المجاز لاجل انه انما قصد من التعريف وعلى الثاني ان قوله وان
صح ان الفصيح هو الخالص يأبى عن حمل الكلام على ما ذكر كما لا يخفى وعلى الثالث انه لا خلاف في جواز
حمل العدميات بالمعنى المذكور على الوجوديات ولذا اختاروا في تعريف الحمل كون المتغايرين مفهوما
متحدين ذاتا بمعنى ان ما صدق عليه ذات واحدة وجواز صدق المفهومات العدمية على الموجودات
الخارجية مما لا شبهة فيه قوله لكونه لازما تعليل للتفسير قوله تسهيلا للامر تعليل للتسامح وقيل

العلة



العلة الاولى تعليل للتسامح والثانية تعليل له ايضا بملاحظة التعليل الاول والمعنى اي التسامح
المبني على التفسير باللازم سببه تسهيل الامر وذلك ان تقول العلة الاولى علة الحكم بالتسامح والثانية
لنفس التسامح ثم وجه التسهيل في التفسير باللازم المذكور ان معرفة الخلوص عن الغرابة تحصل
بمطالعة باب من ابواب الصحاح وغيره ومعرفة الخلوص عن مخالفة القياس تحصل بمطالعة مختصر
من مختصرات الصرف واما معرفة كثرة الدوران بين العرب العرباء فيحتاج الى تتبع تراكيب احاد الاعراب
الخلص المنثورة جدا ولا يخفى ان الثاني اشق قوله ثم لما كانت المخالفة في المفرد راجعة الى اللغة
المراد من اللغة الصرف اذ قد يطلق عليه ايضا كما سيظهر ويحتمل ان يراد برجوعها الى اللغة رجوعها
الى القياس المستنبط من استقراء مفردات اللغة المذكورة في علم الصرف كما سنذكره فيما بعد واما
لم يتعرض لمرجع التنافر لانه لا دخل له فيما قصد لكونه في المفرد والكلام واحدا وهو سلامة الحس
قوله كانهما حقيقتان مختلفتان يحتمل التشبيه بان يكون التشبيه الاتحاد في الحقيقة مجرد وما به
الكون المذكور كما هو الظاهر من كلامه ههنا او نفس الكلام من الامور المذكورة كما اشار اليه في شرح
المفتاح ويحتمل ان يكون ترددا ثم قوله لتعذر جمع الحقائق المختلفة لا ينافي ما ذكرناه لان معناه
ان جمع الحقائق المختلفة متعذرة فكذا ما هو في حكمها او لان الكلام ههنا كما في فصاحة المفرد وفصاحة
الكلام وههنا في الفصاحة باقسامها الثلثة والبلاغة بقسميها قوله لان اطلاق الفصاحة
تعليل القول ولا يوجد قدر مشترك ودفع لتوهم كون الفصاحة قدرا مشتركا وقوله ولا يخفى
توضيح لتعذر ما يوجد تعريف المطلق في المشترك اللفظي بمثال جزئي لا استدلال على الدعوى الكلية
اذ لا احتياج الى الاستدلال وكيف يعرف المطلق فيما لا مطلق فيه قوله لمعان يحصل لها اقبل
الظ ان يقول المعنى لا محصولا اذ لا تعدد لبلاغة اللفظ اللهم الا ان يراد جزئيات البلاغة ولا احتياج
الى ذلك اذ لا بعد في ان يقال للبلاغة لمعان وتفسيرات تفسيرات يكون محصولها ومرجعها شيئا واحدا

قوله ولا يوجد قدر مشترك هذا عذر عدم تفسير مطلق الفصاحة ايضا ومعناه انه لا يوجد
قدر مشترك باعتبار اطلاق اللفظ المشترك فلا يرد ان الاشتراك لفظيا الا وقد يوجد بين معنييه
قدر مشترك كالجمشيد والجوهر في العين مثلا قوله نظرا الى الظاهر يحتمل ان يكون ترددا في
ذلك ويحتمل ان يكون جزما بعدمه وان كونه مشتركا لفظيا مبني على الظاهر واعلم ان يراد بتعذر
جمع الحقايق المختلفة في تعريف الحقايق واحد تعذر ان يعرف الشي على وجه يعرف منه تمام حقيقة كل
من مختلف الحقايق المندرجة تحته لا انه يتعذر تعريفه بوجه يندرج تحته مختلفات الحقايق لوجوب
اندراج الانواع تحت تعريف الجنس الشايع اراد تعذر مطلق الجميع ولهذا قيد بقوله ولا يوجد
قدر مشترك بينهما ولو ترك هذا القيد وحمل تعذر الجميع على الوجه الاول لكان انسب قوله على حد
يخصه ويليق به لكان اظهر فتامل قوله يطلق العين اطلاق المطلق على المشترك اللفظي
بالنسبة الى معانيه لا تساع قوله وح لا يتوجه الاعتراض الخ قيل فيه تسامح لان الاعتراض على
قوله فنقول كل واحد منها يقع صفة لكذا بملاحظة قوله لم اجد لا على هذا القول وهذا الاعتراض
اورده الخطيب اليمني على المص في حال حيوته والجواب للمص نفسه فان قلت عبارة الايضاح هكذا للناس
في تفسير الفصاحة والبلاغة اقوال مختلفة لم اجد فيما يبلغني منها ما يصلح لتعريفهما به ولا ما يشير الى
الفرق بين كون الموصوف بهما الكلام وبين كون الموصوف بها المتكلم وهذا كلامه ومقتضى هذه
العبارة كما ترى ان تعريف اقسامها بهذا الوجه لم يكن مفهوما من كلامهم بطريق الاشارة ايضا
واذا كان التفسير المذكور ماخوذا من اطلاقاتهم واعتباراتهم كان مفهوما من كلامهم بطريق الاشارة
فلم يصح نفي الاشارة فوجب المصير الى جواب المص من ان المراد من الناس المعهودون قلت المستفاد من
عبارة الايضاح ان الاقوال التي ذكرها الناس في تعريفهما وبلغت المص لا يصلح لتعريفهما ولا يشير الى
الفرق من كون الموصوف الخ ولا ينافيه فهم ما يصلح للتعريف من اطلاقاتهم واستفادة الفرق

من اعتباراتهم

من اعتباره انهم وان لم يتقدم اعتباره انهم المذكور في صدر التعريف فلا اشكال **قوله** فالفصاحة
الكائنة في المفرد اشارة الى ان الظرف اعني في المفرد مستقر صفة للفصاحة وانما لم يقدر المتعلق
كرة مع تصريحه في شرح المفتاح ان المعرف بلام الحقيقة كالمعهود الذهني في حكم النكرة لان القياس
وان اقتضى ذلك لكن الاستعمال لا يساعد بخلاف المعهود الذهني ثم ان تقدير المعرفة ناس من المقام
كما يظهر من كلام الفاضل المحشي الاورد له الظرف وقد نبهت في مباحث الحمد على ان اسم الفاعل
المقدر في مثله بمعنى الثبوت واللام فيه حرف تعريف لا اسم موصول فلا يلزم حذف الموصول مع بعض
صلته فان قلت الفصاحة وان لم يكن بمعنى المصدر الا ان معناها الا ان معناها الاصطلاحي هو
الخلوص ولكون في المفرد ظرفا لغوا متعلقا به بذلك الاعتبار قلت ليس ذلك معناه مطلقا
بل باعتبار اضافتها الى المفرد فلا وجه لملاحظة كونها بمعنى الخلوص قبل تحرير تعلق الظرف به كما
لا يخفى واما ما ذكره الفاضل المحشي من تجويز تعلقه بها باعتبار تضمنها معنى الخلوص والكون
كما يجوز معنى البناء في قوله تعالى وهل اتاك نبأ اذ تسوروا المحراب والحديث في قوله تعالى اتاك
حديث ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه ففيه ان المراد من تضمين الظرف معنى الحصول والكون
ان كان مجرد الاتصاف ولو في نفس الامر لم يكف في العمل والا لجاز اعمال زيد ورجل في الظروف وان
كان انفهامه منه باعتبار نسبته الى محله وموصوفه فتلك النسبة اما بدلالة اللفظ بنفسه او بحاله
واما باعتبار نفس الامر فقط وكفاية الثاني ممنوعة كما نبهت والاول مسلم كما في الامثلة
المذكورة حيث نسبت البناء الى الخصم والحديث الى ضيف ابراهيم بالاضافة لكن الفصاحة خالية
عن النسبة الى موصوفها لا بنفس اللفظ ولا بحاله مثل الاضافة فلا وجه لقياس الفصاحة الى الامثلة
المذكورة فليتأمل **قوله** ومخالفة القياس اللغوي تأمل بقبل ومخالفة القياس العرفي وانه كان المراد اذ ذكر
ايماء الى منشاء القياس العرفي في استقراء اللغة **قوله** لوجب نقلها على اللسان النقل بكسر التاء وتحريك



القاف ضد الخفة وهو مصدر وبتسكينه الحاصل بالمصدر والاول هو المراد بهٰهنا قوله هي

الهبهج هو بكسر الهاء وفتح الخاء المعجمة وكسرها نبت اسود وفي تكملة الصحاح ان الرواية تركيبها تركيب

العبهج بضم العينين المهملتين بينهما هاء ويالخاء المعجمة وقيل الثاني الخبجع لخائين معجمتين مضمو

وعينين مهملتين وانما لم يذكر المص في مثال المسافر ما هو في النهاية لانه اذا ذكر الادنى للاحتراز عنه

مما هو في النهاية ينبغي ان يحترز عنه بالطريق الاول بخلاف لو عكس وهذا في الغرابة قوله جمع غديرة

في التلخيص الغديرة اللفيفة من الشعر وهي الشعر الذي يقع على وجه المراة من مقدم راسها فغديرة

لانها غودرت اي تركت فطالت قوله والضمير عائد الى الفرع في البيت السابق وهو قوله

وفرع يزين المتن اسود فاحم اثيث كقنو النخلة المتعثكل و قد روي غدائرها فالضمير

راجع الى الحبيبة ثم الفرع الشعر التام والمتن الظهر واسود صفة لفرع وكذا فاحم وهو شديد السواد

كالفحم والاثيث الطويل الكثير الاصول كذا في التلخيص من اثت النبات يأثّ اثاثة اي كثرة

والتف والقنو كناسة النخل وهي فيها بمنزلة العنقود في الكرم والمتعثكل بمعنى كثير الانعثكال

بكسر العين صفة للقنو والعثكال وكذا العثكول بضم العين الشماريخ وهو ما عليه البسر من

عيدان القنو يقال تعثكل القنو اذا كثرت شماريخه قوله اي العاج جمع العليا بضم العين وا

لقصر تانيث الاعلى قوله جمع عقيصة ويحتمل ان يكون جمع عقصة بكسر العين وسكون القاف

كريمة ورهام صرح في الصحاح وقد يروى بدل العقاص المداري وهي جمع مدرى وهي خشبة

ذات اطراف يدرى بها وينقى الكدس والمراد بها في البيت المشط و في التعبير بالمداري ما لمغة

لا يخفى قوله وهي الخصلة المجموعة من الشعر الخصلة بالضم اللفيفة من الشعر وفي اساس البلاغة

ومحل اللغة اي العقيصة خصلة تاخذها المراة من شعرها فتلويها ثم تعقدها حتى يبقى التواؤها

ثم ترسلها ثم سكون العين وفتحها لغة في الشعر لكن الفتح اجود كذا في التلخيص قوله يعني ان

ذوايبه



ذوابة مشدودة على الراس بخيوط فان قلت فراين يفهم هذا الشذوذ من البيت قلت يفهم في الجملة من

مستشزرات خصوصا اذا قرئ على صيغة المفعول ويفهم ايضا من العقاص لان العقيصة شعر ذا

عقاص وهو الخيط الذي يعقص به اطراف الذوايب كذا في الجمل وقول الشارح المجموع دون المجمع

يشعر بما ذكر وبالجملة العقاص على تفسير الشارح هي الغدايران شذت لا غرضا ان مراد الشاعر ان

شعر ممدوحته ينقسم الى ثلثة اقسام لا الى اربعة كما توهم قوله والغرض بيان كثرة الشعر ولهذا جمع

العقاص مع افراد المثنى والمرسل تنبيها على ان العقاص مع كثرتها كانها تغيب في مثنى واحد او مرسل

فرجهة كثرتها قوله وزعم بعضهم الى قوله لزال ذلك الثقل الزاعم هو الخلخالي ثم ان المشهور ان الحروف

المهموسة هي حروف ستشحثك خصفه والمجهورة ما عداها وما علاه حروف فلم عونا وهذه الحروف تسمى الحروف

المعتدلة بين الرخوة والشديدة واختار صاحب المفتاح ان المجهورة هي الحروف المجموعة في قولنا فذلك

ازجم ونطايب ووجه الضبط مذكور في اوايل بحث المجاز من شرح المفتاح للشريف قوله وهو

لان البراءة المهملة الخ يعني لو كان منشاء الثقل ما ذكرت لكان مستشرف ايضا ثقيلا مع انك

معترف بعدم ثقله ولو منع عدم التنافر في مستشزرات لكان ما ذكره الشارح ابطالا لا مرزايد

هذا او في شرح الايضاح لشمس الدين الكساري يا ما لا يوجد الثقل في مستشرف لان الرا المهملة وان كان

من المجهورة الا ان مجاورة الفا التي هي من حروف الذلاقة ازالة الثقل الحاصل من توسط الشين

بين ما ذكر هذا وقد اجيب عن النظر بان مراد هذا القايل ان الثقل ناش من اجتماع الشين مع التا

والزا يعني ان منشاء الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة والحاكم بذلك هو الذوق يرشد اليه

اليه قوله ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل لانتفاء هذه الحروف المخصوصة وفيه نظر لان توضيف

الزاعم الحروف المذكورة ببيان انواعها الغوص فيه كما لا يخفى على الذوق السليم وانما المستفاد

منه ما ذكره الشارح المحقق قوله ومن البعيدة ما هو بخلاف اضافة البعيد الى الضمير الراجع



الي المخرج لفظيه ولهذا دخلت اللام في المضاف ثم هو من قبيل العطف علي معمولي عامل
واحد لا علي الطريقة السابقة كما في قولك رايت زيدا في المسجد وفي السوق عمروا الان قوله و من
البعيده عطف علي من الظرف بسبب المخرج وقوله ما هو بخلافه علي قوله غير متنافر ومثله سايغ سائغ
ثم الضمير في قوله بخلافه راجع الي غير المتنافر لا الي المتنافر يدل قوله بلغ مثال التنافر لكن لا ان الله
يكون بمزاحه دليلا علي الجزء الاول من المدعي وهو ان ليس التنافر بسبب بعد المخارج بل
يكون دليلا اخر علي الجزء الثاني وهو ان ليس كل التنافر بسبب بعد المخارج بل يكون دليلا آخر
علي الجزء الثاني وهو ان ليس كل ذلك بسبب قرب المخارج ودليل الاول يستفاد من قوله بخلاف علم
حيث وجد فيه البعد بلا تنافر هذا لكن الصواب ان الم اعهده وفي نسخه غير متنافر وقوله بلغ غير متنافر
مما لا يخلوا عن اشكال قوله كلع اي اسرع في السير قوله لا يوجب انتفاء الكل ممكنا وجدنا
عبارة الشرح في اكثر النسخ وفي بعضها انتفاء وصف الكل والظاهر ان لفظ الوصف سقط في النسخة
الاولي عن قلم الناسخ للشرح او عن قلم الناسخ للنسخة التي وقعت في نظر الشارح لكن ينبغي ان يحمل
كلام المؤيد ايضا علي ما ذكر بتقدير المضاف والا يلزم عاقل كون فصاحة الكلمة وصفا لجزء
فصاحة الكلام فان قلت قوله في الرد لا وصف لجزئها يؤيد النسخة الاول وان الشارح حمل
كلام المؤيد علي ما يتبادر اذ ليس في كلام المؤيد علي النسخة الاخري ان فصاحة الكلمات وصف
لجزء فصاحة الكلام بل انها وصف لجزء الكلام وانما هو علي النسخة الاولي حيث اراد بها بالجزء
نفس الكلمة وبالكل فصاحة الكلام اذ الكلام في انه لا يلزم من انتفاء فصاحة الكلمة فصاحة الكلام فيجب
ان يريد بالكل تلك الفصاحة ليتم التقريب قلت معني قوله لا وصف لجزئها ان ما ذكر من التاييد
انما يتم اذا كانت فصاحة الكلمة وصفا لجزئها فصاحة الكلام خارجا عن التعريف وليست كذلك
لان المؤيد ادعاه وبني عليه التاييد فتامل قوله لانه ممنوع اي وقوع مفرد غير عربي في الكلام العربي
واما ما



واما ما يتوهم من ان الاستبرق فارسي والقسطاس رومي والمشكاة هندي مع وقوع هذه

الكلمات في القرآن فممنوع لجواز توافق اللغتين كالصابون والتنور ولما لم يخل هذا المنع

عن ضعف لما صح النقل عن نواح فحول الصحابة والتابعين بوقوع الاعجمي فيه واتفق النحاة على

وجود العجمة في ابراهيم ونوح بادر الى التسليم واشار الى ان عدم خروج الكلام المشتمل على

غير العربي عن العربية ثم والى ان معنى قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا عربي الاسلوب والنظم

على ان الضمير في انزلناه قد يرجع الى السورة باعتبار كونها قرآنا واطلاق القرآن على بعضه شايع

ثم تنزل وسلم ان معنى الآية عربي المتن لا الاسلوب والنظم فقط لكن ادعى ان ذلك باعتبار

اكثر الاجزاء فانه يجوز ان يوصف الكل حقيقة بما هو صفة اغلب اجزائه ولما كان

هذا مظنة ان يتوهم فليجز بوصف الكلام بالفصاحة حقيقة بذلك الاعتبار ايضا دفعه بان الفرق

ظاهر لان فصاحة الكلمات كلها شرط في فصاحة الكلام دون عربيتها في عربيته ولما استشعر ان يتوهم انهما

انما اشترطوا فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام بمعنى المركب التام او المركب مطلقا واما اشتراطهم فصاحة

في فصاحة جماعة من افراد الكلام مسماه باسم خاص كالسورة مثلا فغير ثابت قال وعلى تقدير تسليم ذلك

وبهذا الاخير تم الكلام وسقط الاحتياج الى بيان خروج السورة عن الفصاحة باشتمالها على كلمة غير فصيحة

في ابطال ما سبق الى بعض الاوهام وربما يتوهم انهم اشترطوا في فصاحة الكلام كون كل كلمة من كلماته فصيحة والكلام

يشمل السورة بتمامها بل القرآن فقوله في توجيه المنع الاخير واما اشتراطهم الى قوله فغير ثابت قدم لكن الشارح

اجابه على سبيل التنزل قوله ما يعود الى نسبة الجهل او العجز لانه تعالى ان كان عالما بعدم فصاحة

ما اتى به ولم يقدر على ايراد الفصيح لزم الثاني وان لم يعلم او علم وقدر على ايراد الفصيح لكنه لم يورده

لزم الجهل في الاول والسفه في الثاني وهو نتيجة الجهل فيلزم الجهل على التقديرين واعترض عليه النحو

بانا نختار الثالث ونمنع لزوم السفه لجواز ان يختار غير الفصيح لحكمة ككون دلالته على المعنى بعيد المراد



اوضح من دلالة الفصيح او غير ذلك مما لا يطلع عليه قال وعرضته على الشارح واستحسنه وقد يجاب بان القرآن انما اتى به معجزة وتصديقا للرسول عم والاعجاز انما هو بالبلاغة المشروطة بالفصاحة ووجود كلمة غير فصيحة موجب لعدم فصاحة ما اشتمل عليه من المقدار المعجز بالاتفاق الموجب لعدم بلاغته فلا يكون معجزا وهذا الجواب ليس بتام لانه مبني على ان فصاحة الكلمات لازمة في فصاحة الكلام مطلقا كما اشرنا اليه بقولنا وربما يقال الخ مع ان الكلام على تقدير تسليم عدم خروج السورة عن الفصاحة لعدم فصاحة كلمة منها **قوله** غير ظاهرة المعنى تفسير للوحشية كما سيصرح به الشارح وغير بمعنى لا ولهذا اتت ظاهرة **قوله** ولا مأنوسة الاستعمال اعاده للنفي المستفاد من غير كما في قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين تنبيها على ان النفي يتعلق بكل من المعطوفين لا بالمجموع من حيث هو ثم عدم ظهور المعنى وعدم ظهوره مانوسية الاستعمال المتلبس بالفصاحة بالنظر الى الاعراب الخلص من سكان البوادي لا بالنظر الى المولدين **قوله** على ذي جنة الجنة الجنون كقوله تعالى ام به جنة والجنة الجن ايضا كما في قوله تعالى من الجنة والناس وكلا المعنيين جائز الارادة ههنا وفي بعض الروايات ذي حية وقيل هو المحفوظ في نسخ الصحاح تصحيفا والمعنى جمعتم على اجماعكم علي من الغضب الجنة هاجت به من في الصحاح هاج الشيء يهيج هيجا وهيجانا اي ثار وهاجه غيره يتعدي ولا يتعدى فالظرف على الاول اما لغو والباء للتعدية او بمعنى في او مستقر حال من فاعل هاجت وهي على الثاني زائدة في المفعول ثم المراد بهيجان الرمة كونه مغمي عليه تعبيرا عن المسبب بالسبب **قوله** فوثب عليه الوثوب الطفرة وتعلق عليه به بتضمين معنى الاجتماع **قوله** فلما فلت من الافلات وهو الخروج **قوله** ومقلة وحاجبا مزججا عطف على واضحا في البيت السابق وهو ازمان ابدت واضحا مفلجا **له** اغر براق وطرفا ابرجا قيل ازمان اسم امرأة والفلج تباعد ما بين الثنايا والرباعيات والاغر الابيض والبريق اللمعان والطرف



والطرف العين والابرج من البرج بالتحريك وهو عظم العين وحسنها من باطن والمقلة بياض
العين مع سوادها وقد يستعمل في الحدقة وشدة البياض قوله مدققا مطولا اشارة الى
تفسير من حجباً وهذا التفسير موافق لما في الصحاح واعتبر في الاساس في تفسير الزج الاستقواس
ايضا وربما يؤيد ذلك بما قال حسان بن ثابت في مدح رسول الله صلى الله عليه وآله يعني
رجاوين من تحت حاجب ٭ ازج كمشق النون من خط كاتب ٭ فان التشبيه بالنون المشق
اي المكتوبة انما يحسن باعتبار الاستقواس وانت خبير بان هذا التأييد انما يتم اذا جعل
النون صفة كاشفة لا مقيدة للازج ولا صفة للحاجب وبالجملة قوله فان التشبيه بمشق النون
انما يحسن باعتبار معنى الاستقواس مسلم الا ان اعتباره في الحاجب كاف ولا حاجة الى اعتباره
في الازج كما لا يخفى قوله اي كالسيف السريجي او كالسراج بيان لحاصل المعنى وتطبيق
العبارة عليه على وفق الجاري القاعدة ان يوفق فعل تجي لنسبة الشيء الى اصله نحو تيمّمه اي
نسبته الى تميم فسرّج بمعنى منسوب الى السريجي او السراج اي بالمشابهة فوجه التخريج ما اورد
البعد ان مجرد النسبة لا يدل على التشبيه فاخذه منها بعيد وقد يخرج على ان فعل قد يجي بمعنى
صيرورة فاعله كاصله كقوّس اي صار كالقوس وبمعنى صيرورة فاعله اصله نحو عجزت المرأة
اي صارت عجوزا او بمعنى صيرورة فاعله ذا اصله كورق الشجر اي صار ذا ورق فسرّج
على الوجه الاول بمعنى الصاير مثل السريجي او السراج وعلى الثاني الصاير احدهما على معنى التشبيه اي
مثل احدهما وعلى الثالث الصاير ذا سراج فهو مختص بالتخريج الثاني ويرد على الوجوه الثلثة انه ينبغي
ان يكون العبارة مسرّجا على صيغة اسم الفاعل لان سرّج على هذه الوجوه الثلثة لازم لا يشتق منه اسم
المفعول قوله وهذا قريب من قولهم سرج الله وجهه اشارة الى المعنى الثاني اي قوله كالسراج في البريق
ووجه القرب والفرق ظ قوله وانما لم يجعل اسم مفعول منه الخ فاصل السؤال انهم لم يجعلوا



مسرّجًا اسم مفعول من سرّج الله وجهه لئلا يكون مما يحتاج الى تخريج وجه بعيد له حتى يكون غريبًا

وحاصل الجواب الاول انهم لم يعتبروا على استعمال سرّج بمعنى بهّج في الاصل لكونه مولدًا مستحدثًا

من السراج فلم يعتبروه لانهم انما يعتبرون اللغات الاصلية لا المولدات بعقولهم لاحتمال انهم

لم يعتبروا او قوله وان يكون منه مولدًا وجه واحد والثاني هو في موقع التعليل الاول ويؤيده انه

وقع في بعض النسخ لاحتمال انهم لم يعتمدوا وحاصل الجواب الثاني اعني قوله على انه لا يبعد ان سرّج الله

وجهه الخ لا يبعد ان يكون من الغرابة المخصوصة اعني ما يحتاج الى تخريج الوجه البعيد بان يكون

معناه جعله كالسراج فلا يفيد جعل مسرج منه عدم كونه مما احتاج الى تخريج الوجه البعيد وقوله

واما صاحب محمل اللغة ايراد على الجواب الثاني هكذا يجب ان يفهم المقام **قوله** ولا يقال الغرابة

حاصل الاعتراض ان الوحشية اخص من الغرابة لجواز ان يوجد لفظ غير ظاهر المعنى ولا يشتمل على

تركيب ينتفر الطبع عنه فتعريف الغرابة بها تعريف بالاخص وهو غير حسن وان جوزه بعضهم

واما انه عذبه في قوله فالقريب يجوز ان يكون عذبه لكون الغريب عبارة عن الكلمة ثم الضمير

في تفسيره راجع الى الغرابة في ضمن الغريب بالتاويل المشهور واما قوله وهي بحسب قوم قوم

فهو على حذف المضاف اي بحسب قوم دون قوم ووجه ذكره تحقيق ان الغرابة غير الوحشية

لانه قد يكون لفظ بالنظر الى قوم غريبًا ولا يكون بالنظر الى قوم اخر كذلك ولا كذلك الوحشية

بالمعنى المذكور بل هي بالنظر الى من له طبع سليم ذوق **قوله** بل الوحشية قيد زائد لفصاحة المفرد تقرير

وتاكيد لما سبق من عدم جنس التفصيل المذكور وقوله لفصاحة المفرد متعلق بقيد والمعنى ان الوحشية

قيد لفصاحة المفرد معتبر فيها سلبًا زائدًا على الغرابة اي ليس عينها ولا داخلًا فيها فلا يحسن تفسيرها

به غايته انه يلزم من سلبها سلبه وليس المراد انه ينبغي ان يزاد في تعريف فصاحة المفرد قيد آخر وهو الخلوص

عن الوحشية حتى يرد عليه ان الخلوص عن العام يستلزم الخلوص عن الخاص فلا يكون ذكره واجبًا فتكلف

فالجواب



في الجواب بانه مبني على الاعتراض عن الخصوص وادعاء المباينه او بان مراد المعترض انه لما كان
هذا القيد غير داخل في القيود الثلثة ولا عينها والخلوص عنه معتبر في مفهوم فصاحة المفرد
فلا بد من ذكره في تعريفها حتى يرد عليه منع اعتبار قيد وان وجوب ذكره انما يلزم لو لزم كون
التعريف حدا تاما وبانه لا يلزم مما ذكر الخصوص المطلق لجواز ان يكون الخصوص من وجه
يبقى ههنا بحث وهو ان قوله بل الوحشية الخ يدل على ان الغرابة اذا لم يكن بمعنى الوحشية بالتفسير
المذكور كانت مخلة بالفصاحة وقوله وان اريد الخ يدل على خلاف ذلك فليتأمل قوله
لانا نقول حاصل الجواب اختيار الشق الثاني وهو ان المراد بالوحشية غير ما ذكره المعترض وابطال
لادعاء عدم كونه مخلا بالفصاحة والفقاحج فقره وهو الوضع الخالي عن الماء والكلاء قوله استعيرت
الالفاظ التي لم يؤنس استعمالها التعليق بالموصوف وما في حكمه يشعر بالعلية كما تقرر عندهم
فيستفاد من هذا الكلام ان استعارة الوحشي لتلك الالفاظ بملاحظة تلك الحيثية فتم المقصود
ثم العبارة في النسخ التي رأيناها استعيرت والاظهر استعير بلفظ التذكير كما يدل عليه قوله منسوب
يبقى ههنا بحث وهو ان المستفاد مما نقله الشارح ليس الا اعتبار عدم الانس في الوحشية واما اعتبار
عدم ظهور المعنى فلا فكيف يصح جعله جزء التفسير الوحشية ولا يفيد لزوم عدم الظهور الانس
لان اعتبار الملزوم في شيء لا يستلزم اعتبار اللازم فيه والجواب ان اعتبار عدم ظهور المعنى فيها
ليس مستفادا من هذا الكلام المنقول بل من كلامهم في موضع آخر لم يذكره لان ما ذكره ههنا كاف فيما قصد
من ان الوحشي يطلق على غير ما ذكره المعترض قوله والوحشي قسمان الخ هذا ايضا يدل على ان الوحشي
يطلق على غير ما ذكره المعترض لانهم جعلوا الغريب الحسن قسما من الوحشي فلو كان المراد به ما اشتمل على
تركيب ينتفر الطبع عنه لزم اشتمال الغريب الحسن على ذلك لوجوب اعتبار المقسم في الاقسام فيلزم تداخل
القسمين وان يعاب استعماله ايضا على العرب ثم قوله وهو ان يكون مع كونه عربيا الاستعمال الخ اما

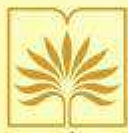


على حذف المضاف اي ذو ان يكون او قوله ان يكون باول بالمصدر والمصدر باسم الفاعل
اي الكاين كذا كما صرحوا به في قوله تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى وقد نقض ابن هشام
على هذه القاعدة في اواخر المغني فليكن على ذكر منك واعلم ان مورد القسمة في قوله والوحشي
قسمان ليس الوحشي بالمعنى الذي ذكره الشارح وهو غير ظاهر المعنى ولا مانوس الاستعمال ولا
الوحشي بالمعنى الذي ذكره الشارح المعترض لان كلا من هذين المعنيين مخل بالفصاحة
مع ان احد القسمين المذكورين فصيح وهو الغريب الحسن بل اعم منهما ولذا قال والوحشي قسمان
ولم يقل وهو قسمان لئلا يتوهم ان مورد القسمة المعنى الذي ذكر سابقا وهذا المعنى الاعم ما يكون غير
ظاهر المعنى ولا مانوس الاستعمال مطلقا سوا كان بالنظر الى الاعراب الخلص او بالنظر الى غير
الخلص وهو اعم مما ذكره الشارح لان المعنى الذي ذكره وحكم بانه مخل بالفصاحة مطلقا هو ان يكون
غير ظاهر المعنى ولا مانوس الاستعمال بالنظر الى الاعراب الخلص لان المعتبر حال الكلمة فيما بينهم والدليل
على عموم مورد القسمة انه ذكر جعل الغريب الحسن قسما منه مع تصريحه بانه ليس بوحشي عندهم ثم هذا
المعنى العام غير مخل بالفصاحة على الاطلاق بل المخل منه قسمان احدهما ما ذكر في التفصيل الذي ذكره
الشارح من العموم وهو القبيح في السمع والثاني هو المعنى الذي ذكره الشارح فيما سبق وليس المقصود
من قوله والوحشي قسمان الحصر فتدبر **قوله** مثل شرنبث الشرنبث الغليظ اليدين والرجلين
وربما وصف به الاسد وكذلك الشرابث بضم الشين قال سيبويه النون والالف زايدتان والاسم
في معنى نحو شرنبث وشرابث واسحنكر تقع واقمطر يومنا اشتد قال ابو عبيد المقمطر المجتمع واقمطرت
العقرب اذا عطفت ذنبها وجمعت نفسها **قوله** وهي في النظم احسن منها في النثر قيل الضمير
راجع الى الامثلة المذكورة لا الى مطلق الغريب الحسن ولذا انث الضمير فلا يرد ان يوهم يلزم ان يكون
غريب القرآن والحديث احسن في الشعر اطلخم الليل اي اظلم جحجت اي تحرنت وتكرثت **قوله** وقولنا

غير ظاهر



عن ظاهرة المعنى ولا ما نوسة الاستعمال تفسير للوحشية شروع في المقصود وهو رد قوله
وان اريد بالوحشية وما ذكره سابقا كان توطية لهذا الرد فان قلت اذا كان هذا تفسير الوحشية
فما فايدة توسطها في البين قلت فايدة التنبيه على ترادف الغرابة والوحشية قوله
ظاهر الفساد لان الفصاحة انما هي باعتبار كثرة الدوران والجريان كما يتفق وكثرة الدوران لا
يجامع عدم الانس في الاستعمال قوله وما هو في حكمها اي حكم المفردات وهذا القيد لادراج
نحو مسلوي بفك الادغام في تفسير المخالفة اذ لو لم يرد هذا القيد يلزم ان يكون مسلوي
فصيحا اذ ليس على خلاف القانون المستنبط من تتبع مفردات الفاظهم ولا جهة اخرى لعدم
فصاحته قوله كوجوب الاعلال في نحو قام تمثيل للقانون على حذف المضاف اي كقانون وجوب
الاعلال في نحو قام وهو ان الواو اذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت الفا في غير نحو عور وعور
من العور بفتحتين وهو ذهاب احد العينين والاستحواذ الظفر والاقتدار وفي الصحاح استحوذ الشيطان
اي غلب قال ابو زيد هذا الباب كله يجوز ان يتكلم به على الاصل كاستصاب واستصوب وامثالها
وهو قياس مطرد عندهم وقطط شرد في قوله نعم شرد من فوعه وشرد في قوله تعالى ترمي بشرر
كالقصر ففك الادغام فيهما لا يخل بالفصاحة والضابطة ان يقال المخالفة القياس ان كانت لعلة
كرفع اللبس كما في فك الادغام من طلل وشرر وامثالها فهو غير مخل بالفصاحة وان كانت لمجرد
الثبوت عن الواضع كما في يابى فكذلك والا فهي مخلة كما في اجلل ومثله قوله وآل وماء يعني ان
اصلهما اهل وماه بدليل اهيل ومياه قلبت الهاء الفا على خلاف القياس قوله وما اشبه ذلك
من الشواذ قيل كون هذه الامثلة من الشواذ والشاذ ما يخالف بالنظر الى القياس السابق في الاعتبار
فلا ينافي جعلها مندرجة بحسب القانون المتاخر فتدبر قوله بل المخالفة ما لا يكون ما مصدرية
ولهذا اوقعه تفسيرا للمخالفة واما اضرب عن التفسير الاول لانه لا يحتاج فيه الى استثناء الشواذ الثابتة



في اللغة قوله الحمد لله العلي الاجلل البيت للراجز تمامه الواحد الفرد القديم الاول

وقد يرد وبه غيره لذلك قوله يثبت القياس الاجلل او رد عليه ان عدم الادغام لم لا

يجوز ان يكون لضرورة الشعر واجيب بانه اقصى ما به الجواز وهو لا ينافي انتفاء الفصاحة

لان هذا الانتفاء يلزم من عدم كون الكلمة كثير الدور على السنة العرب العرباء لا من عدم جواز

ما ارتكبه الشاعر الا ترى ان استعمال الجرشي جائز قطعا الا انه مخل بالفصاحة فكذا استعمال

الاجلل جائز في الشعر كما ذكره سيبويه في الكتاب الا ان الاعراب الخلص يتحاشون من استعمال

امثاله كما يتحاشون من استعمال تكأكأ قوله قيل فصاحة المفرد خلوصه مما

ذكر ومن الكراهة في السمع فيه اشكال وهو انه كلام ذكره المص بعينه في الايضاح وقد ذكر فيه ايضا

بعد تعريف فصاحة الكلام ان بعضهم قالوا فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار

كما يجي وفيه تصريح بان تعريف فصاحة المفرد والكلام بما ذكره وجد في كلام الناس ويبطل

ما ذكره الشارح في دفع اعتراض خطيب اليمن وتعين جواب المص بان المراد بالناس المعهودون

فان اجيب بان التعريف على الوجه المذكور لم يجده في كلام الناس بل وجده مع قيد مستدرك

بقي لو سلم صحته فلا اقل من وجدان الاشارة كما لا يخفى وقد نفاه ايضا والجواب انه لا يقطع

من هذا الكلام ان المص وجد تعريفها في كلام القوم بل يجوز ان يكون اخذه من اطلاقاتهم وعباراتهم

ثم عرضه على علماء زمانه او على تلامذته وبين لهم ما اخذه وهو قول الفصاحة عندهم يكون اللفظ

جاريا الى اخر ما ذكر فيما سبق فاوردوا عليه انه ينبغي ان يراد قيد آخر في التعريف وهو الخلوص عن

الكراهة في السمع ومن كثرة التكرار لانهما يخلان بكثرة الدور فيما بينهم فنقل ايرادهم في كتابه ورده

تتميما للفائدة على انه ربما يقال مراد الشارح عدم الاحتياج الى ما ذكره المص في دفع اعتراض خطيب

اليمن كما يشهد به السوق لا عدم الاحتياج الى ذلك مطلقا قوله لموافقة اسمه اسم امير المؤمنين الاظهر

في العبارة



في العبارة ان يق لموافقته لان الموضع موضع الاضمار ولا يظهر لوضع المظهر موضعه فائدة

يعتد بها ثم لكون الاسم مباركا يجوز ان يكون في الاشتقاق قد من العلو والتلقب فلم يشعر بمدح او ذم

والكنية ما صدر باب او ام مثلا والاسم اعم قوله لانها داخلة تحت الغرابة المفسرة بالوحشية

لم يرد دخولها تحت مفهوم الغرابة اذ لم يذكر في تفسير الوحشية ما يدل عليها بل اراد صدق

الغريب على الكريه في السمع لان البلغاء يتحاشون عن استعماله فيصدق عليه انه غير مانوس الاستعمال

فيخرج عن تعريف الفصاحة بقيد الخلوص عن الغرابة لا يق فكذا المتنافر داخل تحت الغريب فلم

ذكر الخلوص عنه لانا نقول يجوز ان يكون ذكره لكونه داخلا في مفهوم فصاحة المفرد ابتداء وذ

لما علم خلاف الخلوص عن الكراهة في السمع وقد يق لو سلم ان الخلوص عنهما معتبر في مفهومها

فانما يلزم ذكره في التعريف اذا كان حدا تاما واما اذا كان رسما فيجوز ذكر بعض الذاتيات

دون بعض ان قلت فينبغي ان يتعرض الشارح لهذين الامرين حتى يتم الجواب قلت كانه

لاحظ ظهور فساد ارادة الدخول في مفهوم فصاحة المفرد ولزوم الذكر على تقدير الدخول

فيه فاغمض عنه واستغنى بان اثبات دخول احدهما في ماهية فصاحة المفرد دون الآخر

مشكل قوله لظهور ان الجرشي اما من قبيل تكأكأتم الخ يريد ان الذوق السليم حكم بان

مثل الجرشي وهو الذي يدعي اشتماله على الكراهة في السمع من احد القبيلين اي اما مشتمل على عدم

ظهور المعنى وعدم انس الاستعمال فقط واما مشتمل على ذلك مع الكراهة على الذوق لا ان

الجرشي بخصوصه كذلك ثم المقصود من الترديد ههنا توكيد الدخول وافادة امتناع الخلو وانه

جزم فيما سياتي بكون الجرشي مثلا من قبيل الثاني وكيف لا وهو بصدد بيان دخول الكراهة في السمع

تحت الغريب وتسليم دخول الجرشي في القسم الاول لا على ما يه ويمكن ان يقال المجزوم فيما سياتي بكونه من

قبيل الثاني المردد فيه ههنا بل المجزوم خصوصية الجرشي والمراد فيه مطلق الكراهة في السمع بقرينة السوق

هيئة ر



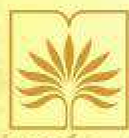
وستعرف امر مطلق الكراهة فان قلت كلام الشارح يدل على ان الكراهة في السمع مخلة
بالفصاحة على تقدير دخولها في كلام الصلوتي والحال ان مقابلة تكاء كاكاء للجحيش يدل
على ان تكاء كاكاء ليس من قبيل الوحشي الغليظ وقد قال الوحشي قسمان والقسم المعاب استعماله
هو الوحشي الغليظ قلت قد نبهنا على ان الوحشي ثلاثة اقسام قسمان منها مما يعاب استعماله وان
ليس المراد حصر الوحشي في القسمين قوله الاول انها ان ادّت الى الثقل فقد نافس فيه بان
الكراهة في السمع ليست مؤدية الى الثقل بل الامر بالعكس فحق العبارة ان يقول انها ان نشأت
عن الثقل الخ قوله وضعف هذين الوجهين ظ اما الاول فلان عدم التادي الى الثقل لا ينافي
عدم الاخلال بالفصاحة كما احترزوا عن الالفاظ الثقيلة على اللسان احترزوا عن الالفاظ
الكريهة على السمع وهذا معنى مناسب للاخلال واما الثاني فلانه قد اورد النظر في المتن
فينبغي ان يكون على ما ذكر في المتن ولم يذكر فيه ان اللفظ من الاصوات ولو تم فالقول بان
اللفظ صوت يعتمد على مخرج من مخارج الحروف مشهور بين الادبا ولا يلتفتون الى التدقيق
الفلسفي قوله راجعة الى النغم النغم بفتحتين جمع نغمة وهو الصوت يقال فلان حسن النغمة
اذا كان حسن الصوت في القراءة كذا في الصحاح قوله فكم من لفظ فصيح الخ فيلزم من اعتبار
القيد المذكور ان لا يكون التعريف جامعا لخروج هذا اللفظ مع كونه فصيحا قوله كلفظ
ضيزى من ضازه يضيزه ضيزا اي ظلمه واصل ضيزى كطوبى الا انه كسر الفا لتسليم اليا
كما فعل في بيض فان فعلى بالكسر لم يات وصفا قوله ودسر وهي خيوط يشد بها الواح
السفينة وقيل هي المسامير واحدها دسار والدسر الدفع وانما سميت المسامير دسرا لانها تدفع
بها منافذ السفينة قوله وفيه بحث لانه قد يعترض الخ وايضا هذا القائل بصدد الفرار
عن اشتمال القرآن على غير الفصيح ولا يخفى انه كما يجب تنزيه القرآن عن غير الفصيح يجب تنزيهه عن
الكراهة



الكرامة في السمع كما لا يخفى على المنصف بهذا وقد يتي يستفاد من البحث الذي اورده الشارح اعتراض على المص ايضا ويلزم ان لا يكون تعريفه للفصاحة جامعا لان ما لا يكون خالصا عن الغرابة لكن ثم عرض له بالمنع اخلال غرابته بفصاحته فصيح مع عدم صدق تعريف الفصيح عليه اللهم الا ان يوق معنى التعريف خلوصه عن الغرابة التي يكون سببا للقبح وهكذا ساير القيود فح يندفع الاعتراض هكذا وقد اورد على الشارح انه صرح فيما سبق ان قرب المخرج ليس سببا للتنافر لوقوعه في القرآن وفيما سيأتي ان مجرد الجمع من الحاء والهاء في امدحه وكذا كثرة التكرار وتتابع الاضافات لا يخلان بالفصاحة لوقوعهما في القرآن مثل فسبحه ومثل ونفس وما سويها فالهمها فجورها وتقويها ومثل دأب قوم نوح فيتجه عليه ان الوقوع في القرآن لا ينافي كون هذه الامور من اسباب الاخلال وسيطلع على جوابه انشاء الله تعالى **قوله** كما يجيء في الخاتمة من ان لكل مقام مقاما لا يحسن فيه غيره ومصداقه ماذكره الشيخ ابن الحاجب في امالي الكافية من ان الشيء قد يكون غير فصيح فيلحقه امر فيجعله فصيحا كقوله تعالى الم يروا كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده فان الفصيح حال من الضمير في خلوصه فيكون مبينا لهيئة الفاعل بداء يبداء بل لا يكاد يسمع ابدا قال الله تعالى كما بدأكم تعودون لكن فصح يبدئ ههنا لما حسنه التناسب مع قوله يعيده **قوله** حال من الضمير في خلوصه فيكون مبينا لهيئة الفاعل وقيد النفس الخلوص فيهنا تقييد للنفي لا نفي للتقييد فان قلت اذا كان الظرف حالا من الضمير في خلوصه يكون العامل فيه الخلوص لان العامل في الحال وذيها واحد فيكون ظرفا لغوا مع تصريحهم بان اللغو لا يقع حالا ولا خبرا ولا صفة قلت اطلاق الحال على نفس الظرف مسامحة من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء لان الحال في الحقيقة متعلقه معه **قوله** واحترز به عن زيد اجلل فح اعترض عليه بانه لا يصدق على مثل تسمية ضيزى و دسر وكيف يبدئ الله الخلق انه خالص عن الامور الثلثة حال كونه كلمة فصيحة لان كل واحد من هذه الثلثة كلام له حال ان حال فصاحة كلماته كما اذا اعرض بالمنع السببية مثلا اذا انضم الى الاخر ثم يعيده وحال



عدم فصاحتهما كما اذا لم يعرض فان ذات الكلام واحدة في الحالين فيصدق على حالتيه تعريف
فصاحة الكلام فيشتمل تعريف فصاحة الكلام على منطق لم الكريم من تسمحو في حال مكنته
فانه صادق على الفقير الذي لا مكنة له لكنه بحيث اذا حصل له مكنة تسمحوا وجوابه مبني توجيه
المشايخ على رجوع القيد الى النفي كما اشار اليه فيما سبق وطريقه كما صرح به في شرح المفتاح
ان يعتبر النفي اولا ثم يقيد فههنا يعتبر خلوص الكلام عن الامور المذكورة اولا ثم يقيد
بالظرف فيكون المعنى فصاحة الكلام ان تنتفي الامور الثلثة عنه والحال ان فصاحة
كلماته تقارن ذلك الانتفاء ويحصل ذلك الانتفاء البتة وهذا لا يصدق على قولك
كيف يبدي اسرار الخلق قطعا اذ ليس فيه مقارنة فصاحة كلماته لانتفاء الامور الثلثة
عند تحقق القيد الثاني فيه دون الاول وبالجملة منشاء الاشكال ارجاع الخلوص الى القيد
كما في قولك الكريم لا تسمحوا مع المكنة ومنشاء الاشكال اندفاع عكسه وقد صرح الشايح
المحقق في شرح المفتاح بان التعويل في ذلك على القرائن قوله ولا يجوز ان يكون حالا
من الكلمات لان الاظهر في الرد ان يقال القيد اعني مع فصاحتها قيد للنفي وهو التنافر لانه العامل
في ذي الحال وهو الكلمات فيكون من قبيل ما دخل النفي على كلام فيه قيد فيراجع النفي الى القيد
بمقتضى القاعدة السابقة في ولم ابالغ تعريبا ويكون المعتبر في فصاحة الكلمات انتفاء فصاحة
الكلمات مع وجود التنافر لزوم انتفاء التنافر مع وجودها وهو عكس كلي للمقصود ولئن تنزل
عن لزوم ذلك فلا اقل من ان يصدق التعريف على صورة وجود التنافر مع انتفاء فصاحة الكلمات
فما ذكره ههنا من انه يلزم ان يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة منافرة كانت ام لا فصيحا
مبني على التنزل وعلى ان ثبوت اصل الفصل فيما توجه النفي الى القيد اكثري كما نبهت عليه في بحث
ابايع وما ذكره في المختصر مبني على الاكثر هذا ثم ما يقال من انه لما علم من التعريف ان التنافر مع فصاحة
الكلمات



الكلمات مخل بفصاحة الكلام على اطلاق التنافر مع عدم الفصاحة بالطريق الاولى وكذا اخلال
عدم التنافر مع عدم الفصاحة فمردود بما ذكره الشارح المحقق في الحواشي من ان الاولوية على
اطلاقها ممنوعة اي في كل من الاول والثالث وجود شرط وفقد شرط ولو سلم فالاولوية غير معتبرة
في التعريفات قطعا هذا وقد يجعل قوله مع فصاحتها صفة لمصدر محذوف يدل عليه الخلوص
اي فصاحة الكلام خلوصه عن الامور الثلثة خلوصا كائنا مع فصاحة كلماته وهو قريب من الاول المختار
واسلم قوله المشهر فيما بين معظم اصحاب الاشتهار بجعله لازما ومتعديا في الصحاح والديوان
لفلان فضيلة اشتهرها الناس فالمشهر على وزن الفاعل والمفعول قوله لفظا ومعنا اراد
بالمعنى ما يقابل اللفظ حكما كان او غيره فيشمل الاضمار قبل الذكر معنى وحكما وكثيرا ما يراد
بالمعنى ما يقابل اللفظ والحكم ومن ثمة قال في المختصر لفظا ومعنى وحكما قوله اعني ما اتصل با
لفاعل المراد بالفاعل هو المقدم على المفعول به بقرينة السوق فاللام للعهد وابن جني بسكون
الياء وتخفيفها كتبه الامام ابو الفتح عثمان بن جني ونقل عن سيبويه ان جني معرب كني وليس
الياء فيه للنسبة كذا ذكره الدماميني في شرح المغني واعلم ان الشيخ عبد القاهر قد نصر مذهب
الاخفش في المسائل المشكلة ووافقه ابن مالك في شرح التسهيل ومن ههنا ذهب بعضهم الى
عدم اخلال الاضمار قبل الذكر بالفصاحة مستندا بان الشيخ قدوة في هذا الفن وهو المرجع
في امر الفصاحة والبلاغة وكلامه حجة مطلقا قوله جزى ربه عني الخ من ههنا للبدل كما
ذكره ابن هشام في مغني اللبيب في قوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا والعاويات
جمع عاو من عوى الكلب يعوي عواء اي صاح وقد يروى العاديات وهو جمع العادي وهو
العدو قوله وقد فعل اي فعل اسد ذلك واجاب بمثلي فعل المقصود منه اظهار الرغبة
فان الطالب اذا انما رغبته في حصول امر يكثر تصوره اياه وربما يخيل اليه حاصلا قوله



ادى اليه الكيل صاعا بصاع وقيل الضمير في ادى راجع الى شخص مذكور فيما سبق وفي اليه راجع

الى مصعب وقيل الضمير في ادى راجع الى مصعب وفي اليه راجع الى اصحابه قصدا الى كل واحد منهم كما حققه في شرح اللب

ونظيره قوله تعالى وان لكم في الانعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه فان الضمير في بطونه راجع الى الانعام

او نقول المشابهة لفظا افعال للمفرد ولهذا يجي في كثير من المواضع وصف المفرد به نحو برمة اعشار

وثوب اسمال ونطفة امشاج ويقبل التكثير نحو انا عم والتكثير نحو انعام هذا وقوله صاعا بصاع

حال من ضمير ادى والاصل مقابلا صاعا بصاع حال من كثير ثم طرح مقابلا واقيم صاعا مقامه ثم لحال

ليست صاعا وحده بل هو مع قوله بصاع لان معنى المنوع عنه يحصل من المجموع كذا ذكره صاحب

الاقليد في كلمة فاه الى في وفي مجمع الامثال جزاء كيل الصاع بالصاع اي كافا احسانه بمثله واساته

بمثلها قوله اي في رب الجزاء ليس الرد مبنيا على تقدير المصدر في نظم الكلام كما ظنه الشيخ في شرح اللب

ورده بل على ان المصدر موجود في ضمير الفعل هذا ويمكن ان يقال الضمير في ربه راجع الى المتكلم

على طريقة الالتفات عند السكاكي كما مر في قول امرء القيس تطاول ليلك بالاثمد قوله عن كبر عن ههنا

تفيد كون ما بعدها سببا لما قبلها كما في قولك فعلت هذا عن امرك ويجوز ان يكون بمعنى بعد كما قيل في قوله

تعالى لتركبن طبقا عن طبق اي جزى بنو ابا العيلان بعد كبره والغرض ان ابناء ابي العيلان لعدم رعايتهم ذم م

حقوق ابيهم ولهذا لم يرجع الضمير الى المصدر على ان يكون المعنى بنو الجزاء كما يقال بني الوقت وابو الفضل

وامثالها بمعنى ملابسة وملازمة وما في قوله كما يجزي مصدرية وسمار رجل رومي بني الخورنق التي

بظهر الكوفة لنعمان بن امرء القيس فلما اتمه القاه من اعلاها لئلا يبني مثلها لغيره وفي مجمع الامثال

هو الذي بني اطم لاحيحه بن الجلاح فلما اتمه قال له احيحه لقد احكمته قال اني لاعرف حجرا لو نزع لانقض

الكل فسأله عن الحجر فاراه فدفعه احيحه من الاطم فخر ميتا والعدول الى صيغة المضارع في كما يجزي

استحضارا لذلك الفعل الشنيع وهو مقابلة الاحسان بالاساءة وسيجي انه من قبيل المجاز قوله

الاثير



لاستفهامية

قوله الا ليت شعري البيت خبر ليت محذوف وجوبا لوجود شرط الحذف وهو قيام الجملة الاستفهامية التي سدت مسد مفعول شعري مقامه كما قال ابن الحاجب والتقدير ليت علمي حاصل بجواب هذا السوال واما الجملة في قولك شعري هل زيد قايم فقيل انه منصوب بنزع الخافض اي شعري فيه في جواب هذا السوال قوله ماجر بالجيم والراء المهملة فسل من الجريرة وهي الجناية ويحتمل ان يكون من الجريرة وقد يروى بالحاء المهملة والزاء المعجمة من الحز وهو القطع قوله فشاذ لا يقاس عليه وانما لم يجوز ههنا رجوع الضمير الى المصدر المدلول عليه وهو اللوم او الى الشاعر على سنن الالتفات لان مقصود الشاعر قوم زهير فان الذوق السليم يفهم من هذا البيت تحريضا او ترغيبا على لومه ولومهم على لومه ولعل قوم زهير فان الذوق السليم يفهم من هذا البيت غير قوم الشاعر والله اعلم قوله

السليم

قوله وليس قرب قبر حرب ذكر في عجايب المخلوقات ان من الجن نوعا يقال له الهاتف صاح واحد منهم على حرب بن امية فمات فقال ذلك الجني هذا البيت والواو في وليس يحتمل ان يكون للحال وان يكون للعطف ثم ان القرب بمعنى القاريب والاضافة لفظية وكون اضافة المصدر معنوية فيما اذا كان باقيا على معناه الحقيقي او نقول قرب ظرف لحرب خبر ليس اي ليس قبر كاينا قرب قبر حرب او الكلام محمول على القلب كما صرح به السكاكي في قوله يكون مزاجها عسل وماء وعلى التقادير لا يلزم ما اتفق على عدم وقوعه في كلام العرب من كون المسند اعني خبر ليس معرفة لاضافة الى المضاف الى العلم وهو حرب والمسند اليه اعني اسمه نكرة ثم ظاهر البيت خبر ومعناه تاسف وتحسر على كون قبره كذلك ووضع ووضع المظهر موضع المضمر في قوله قرب قبر حرب مع ان الاظهر ان يقول قربه لزيادة التمكين قوله مثل قوله اي قول ابي تمام من قصيدة يعتذر فيها الى ممدوحه وهو ابو المغيث موسى بن ابرهيم الرافعي اذ قد اتهمه جماعة بانه قد هجاه فعاتبه بذلك فقال ابو تمام القصيدة معتذرا ومبراء مما نسب اليه وما قبل البيت المذكور اعيذك بالرحمن ان تطرد الكرى بعينيك عن طرف لعمرك صادق الود



اه لبس بحر القول لغزلو هجوته . اذا الهجاني عند معروف عندي قوله والواو للحال الظاهر
ان الاولى ان يجعل للعطف على المستكن في امدح الثاني لوجود الفصل على نمط قوله تعالى اسكن
انت وزوجك الجنة وذلك لان حالية قوله وجدي وان اقتضى في الجملة ان تكون مقابلة كذلك
الا ان الدلالة على مشاركة الورى في المدح مقصود في المعنى وعلى الحالية لا يفهم ذلك قطعا كما لا
يخفى ويؤيده رواية نهاية الايجاز جميعا بدل معي فان قلت العطف يقتضي ان يكون مدح الشاعر
ممدوحه سببا لمدح الورى اياه وفيه على تقدير التسليم صحة السببية من القصور في شان المدح ما لا يخفى
قلت المراد بالسبب في باب الشرط عند النحاة الافضاء في الجملة ومدح الشاعر قد يكون مفضيا الى مدح
الورى بان يشرع في عد الاوصاف الجميلة والواقع في ذلك العد حصار المجلس فلا يلزم من هذا توقف
مدح الورى على مدحه بحيث يلزم من انتفائه انتفاؤه لجواز ان يكون لشيء اسباب كثيرة كما سياتي في بحث
فلا يلزم محذور فان قلت فما فائدة معنى على تقدير العطف قلت الدلالة على عدم تراخي مدحهم عن
مدحه وانه معنى مقصود في المقام فان قلت لا يؤدي العطف على اتحاد الشرط والجزاء بناء على لزوم كون
كل من المعطوفين جزاء على حياله قلت يعتبر العطف اولا ثم التعليق بالشرط قوله وفي استعمال اداة رد
على الزوزني حيث رجح ان للدلالة على الشك ووجه الرد ظاهر لكن لا يخفى عليك ان الابهام المذكور
انما يحسن اعتباره في جانب المدح ثم في اختيار متى في جانب المدح وهو سور الاتصال الكلي واختيار
اذا المعتمد للاتصال الجزئي في جانب اللوم لطافة لا تخفى قوله مما عابه الصاحب وهو اسماعيل بن عباد
صاحب ابن العميد في وزارته وتولاها بعده لفخر ابن بويه ولقب بالصاحب الكافي ويقال هو استاد الشيخ
عبد القاهر وكتب الشيخ مشحونة بالنقل عنه جمع بين الشعر والكتابة وقد فاق فيهما اقرانه الا انه فاق عليه
الصابي في الكتابة قال الثعالبي كان الصاحب يكتب كما يريد والصابي كما يؤمر ويراد وبين الحالين لون
بعيد جدا وقد اجيب عن تعيينه بانه اذا اجاز استعمال اذا في موضع ان للغرض المذكور فلم لا يجوز استعمال

اللوم



اللوم في مقام الهجو اشارة الى ان الممدوح لا يتصور فيه الهجو والذم ولا يستحقه قطعا

حتى اذا ترك مدحه بغاية ما يتصور في مدحه شانه اللوم في مقام الهجو اشارة الى ان الممدوح لو ذا

لمته لا يشاركني احد في لومه ففيه من المبالغة ورعاية الادب ما لا يخفى قوله لما بين الحاء والهاء

من التنافر اي من خصوصيته هذين الحرفين والمبني فيما سبق حصول التنافر من نفس قرب المخرج

لا وجوده في صورة قرب المخرج حتى ينافي كلامه كيف وقد صرح هناك ان ما عده الذوق

الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخرج او من بعده او غير ذلك وصرح بان

الهعخع من المتنافر مع ان فيه قرب المخرج على ان المذكور فيما سبق ليس ان قرب المخرج لا دخل له في حصول

التنافر مطلقا بل ان قرب المخرج ليس علة مستلزمة للتنافر المخل بالفصاحة يرشد اليه ما استند

على هذا المدعى لوجود القرب مع عدم التنافر في الجيش وفي الم اعهد ونحوهما فانه انما يفيد

عدم كونه علة تامة له لا عدم دخله فيه فافهم قوله ولم يرد ان مجرد امدحه غير فصيح

فان مثله واقع في التنزيل فان قلت يجوز ان يطرء هناك ما يمنع السببية كما سبق مثله

قلت هذا اعتراف بان العلة المستلزمة لعدم الفصاحة هو الجمع بين الحاء والهاء مع عدم ما يمنع

السببية ان انتفاء المانع جزء من العلة التامة لا مجرد الجمع بينهما وهو الذي استدل الشارح

على انه غير مخل بالفصاحة فان قلت لا يلزم من عدم كون مجرد امدحه غير فصيح بالمعنى المذكور

ان يحصل عدم الفصاحة من تكريره لجواز حصوله من نفس امدحه مع انعدام ما يمنع السببية

قلت لم يدع الشارح اللزوم المذكور بل انه الامر كذلك في نفس الامر والحاكم بذلك هو الذوق

قوله نافر كل التنافر اورد عليه انه مثال لما هو دون المتناهي في التنافر على ما سبق فكيف

يق انه نافر كل التنافر واجيب بانه كلام واقع في المحاورة فيحمل على المبالغة وبان المراد به التنافر

الكامل كما في قولك هو الرجل ولا يلزم منه ان لا يكون فوقه متنافر وقد يقال المراد بالتنافر



ههنا هو النفرة لا المعنى الاصطلاحي والتعبير عنها بالثقل لا لانه على الكمال لان الفصل قد تشاركه

فيه الفاعلان يجي كاملا قوله وفي الثاني حروف منها الا انه لم يحصل التنافر من حروف في كلمة واحدة

ولهذا لم يعده في تنافر الحروف ثم المراد من الحروف مجموع الماشي والجائي وفي عد الماش من الحروف

مع كونه اسما تغليب قوله لجمع سيطل الخ قيل هذا نظير التنافر والالفاظ وتباينهما لا تمثيل ولا

ولا يخفى بعده قوله انما يخل بالبلاغة ليس المراد انه يخل بالبلاغة بالتشكيك ولو جمعت تلك

الامور في مقام نقيضه لم يخل قطعا بل اذا ذكرت في مقام لا نقيضها والايشارا ولا بقوله يكن م

بالنسبة قوله اي كون الكلام معقدا دفع لما يورد على المصنف ان التعريف المذكور تعريف للتعقد

لا التعقيد وهذا التشكيك الدفع اقرب من القول بان الاطلاق اصطلاحي لا لغوي وبان هذا

نوبان الميل الى المعنى والمقصود جعل الكلام بحيث يكون كذا وانما تسامح بناء على ظهور المراد

قوله على ان المصدر من المبني للمفعول هنا بحث شريف ذكره جدي المحقق في تفسير الفاتحة

ينبغي ان يتنبه له وهو ان صيغ المصادر تستعمل اما في اصل النسبة وتسمى مصدرا واما في الهيئة

الحاصلة منها المتعلق معنوية كانت او حسية كهيئة المتحرك الحاصلة من الحركة وتسمى الحاصل بالمصدر

وتلك الهيئة للفاعل فقط في اللازم كالمتحركية والقائمية من الحركة والقيام وللفاعل والمفعول

في المتعدي كالعالمية والمعلومية من العلم وباعتباره يتسامح الحرفي في قولهم المصدر

قد يكون مصدرا للمعلوم وقد يكون مصدرا للمجهول يعنون بهما الهيئتين اللتين هما معنيا الحاصل

بالمصدر والا لكان كل مصدر متعد مشتركا ولا قائل به بل استعمال المصدر في المعنى الحاصل بالمصدر

استعمال الشيء في لازم معناه قوله تقديم او تاخير قيل حق العبارة الواو لان التاخير من

لوازم التقديم لا قسيمه واجيب بانه او لمنع الخلو لا الجمع ولا فيه بل الصواب انه الواو لمنع الجمع وان

المراد تقديم اللفظ عن محله الاصلي الذي يقتضيه ترتيب المعاني وتاخيره عن ذلك المحل وهما لا يجتمعان

قطعا



قطعا وليس المراد تقديم لفظ على لفظ آخر وتأخيره لذلك اللفظ الاخر عن هذا اللفظ حتى يصار

الى ما ذكره ومما يؤيد ذلك ان مجرد تقديم على لفظ لا يكون سببا للتعقيد الا بملاحظة ما ذكرت

زمن
على انه لو سلم ما ذكره فالاظهر ان يكون اشارة الى عدم الفرق بين التعبيرين بل استقلال كل منهما

في افادة التعقيد مع قطع النظر عن الآخر وان ثبت التلازم بينهما في الوجود فتامل قوله فان

تسبب التعقيد يجوز ان يكون الخ ولكون اجتماع هذه الامور سببا للتعقيد اطلق الخلل عليه

رجا
مع شيوع كل منها واطلاق الخلل على مثله هين عند ارباب البلاغة فلا حاجة الى جعل قوله لخلل خارجا

لاستعمال
عن التعريف بيانا للسبب الغالب توجيها للكلام ثم فيه توطئة لما سيجي من قوله فهذا التقديم شايع في ا

المستثنى
لكنه اوجب زيادة في التعقيد وفيه رد لاعتراض الزوزني حيث قال لا اخلال في تقديم المستثنى

معطوف
منه اذا جوزه النحويون بلا اختلاف منهم ووجه الرد ظاهر قوله ويجوز ان يكون التعقيد الخ

حاصلا
على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل فان التعقيد يجوز ان يكون حاصلا من اجتماع امور ويجوز ان يكون

ببعض منها قوله فذكر ضعف التاليف الخ دفع لاعتراض الخلخالي بان ذكر احد الامرين من ضعف

قولك
التاليف والتعقيد اللفظي عن ذكر ضعف التاليف لوضوح شذوذه وصحوحا اغنى عن التوضيح فان

جاني احد بالتنوين مشتمل على الثاني دون الاول قوله والا فالمختار البدل لما ذكر ابن الحاجب في

الايضاح من انه لو نصب على الاستثنا لزم الاشكال في عامله بخلاف ما لو جعل بدلا لان الاشكال و

الاختلاف في عامله لنا لا للعرب ونحن نقرا كلامهم بل القصد التطابق بينه وبين المستثنى منه في الاعراب

مع امكانه ايذانا بكونه من تمام المنسوب اليه ولان البدل مقصود في الكلام وجزء منه بخلاف الاستثناء

يماثله
فان فضلة قوله يوجب قلقا في المعنى اي اضطرابا نقل عن الشارح انه قال لان الغرض نفي ان

فيقتضا
احد يقاربه وهذا يفيد نفي ان يكون المماثل حيا يقاربه او بالعكس وهذا في الظاهر متدافع لاقتضا

قلقا
وجود المماثل والمقارب مع عدمه ونفيه الى ان يقال بهذا السلب بناء على عدم المحكوم عليه وكفى بهذا



ثم كلامه وهذا مبني على ان المقاربة بمعنى المماثلة كما لا يخفى وربما يناقش فيه بان المقارب من الشيء
ما يكون قريبا منه لا ما يكون مثله فلا قلق في التوجيه لصحة نفي المقارب عن المماثل وعكسه ويجاب
بان الاستثناء لا يصح ح لاقتضائه ان يكون المملوك مماثلا ومقاربا وغير مماثل على انه لا شبهة في ان المقصود
نفي المماثل للممدوح ونفي المماثل عن المقارب وعكسه لا يفيد من هذا المقصود شيئا اصلا وقد يناقش ايضا بعد
تسليم ان المقاربة بمعنى المماثلة بان انتفاء وصف المحمول هنا اعني المقارب يستلزم لانتفاء الموضوع
وهو المماثل ففيه نفي للملزوم بنفي لازمه وهو ابلغ كما اشير اليه في قوله تعالى ليس كمثله شيء فكيف يعد
قلقا وانه من باب البلاغة فتدبر قوله ففيه فصل عن البدل والمبدل منه يعني ان فيه سبب اخر
للتعقيد غير ما ذكر قوله لخلل في انتقال الذهن الاظهر ان يراد زمن المتكلم ليناسب قوله الخلل
في النظم فالتعليل بقوله وذلك الخلل يكون لايراد اللوازم الخ مع ان الامر بالعكس باعتبار معنى
الظهور اي يظهر ذلك الخلل بالايراد المذكور ويجوز ان يراد زمن السامع فتعليل عدم ظهور
الدلالة مع ان الامر ايضا بالعكس بالاعتبار معنى الظهور اي يظهر ذلك بالايراد المذكور ايضا او ان
يراد الاعم من كل منهما ذلك ان يحمل قوله لخلل في انتقال الذهن على حذف المضاف اي في طريق انتقال
ذهن السامع واعترض على الوجه الاول بانه يلزم منه ان يكون الخلل في كلامه مبنيا على خلل في
ذهنه وهذا ممنوع لجواز ان يكون تاليف الكلام على هذه الكيفية مع القدرة على التاليف على وجه لا
يتعقد فيه ولا خلل لاغراض يتعلق بذلك كامتحان الافهام والتعمية في الترام ونحو ذلك والجواب
ان قصد التعمية والالغاز بالكلام الموضوع للافادة بعد خللا في تصرف الذهن عند البلغاء ولهذا
صرحوا بان شيئا من المعميات ليس بفصيح واقتصروا في تعريف البيان على ذكر الوضوح بناء على ان
الخفاء مقابله مردود كما صرح به الشريف في شرح المفتاح فتامل قوله لايراد اللوازم البعيدة
الى الوسائط الكثيرة يجوز ان يكون الجمع المعرف باللام فيه المضعف محمولا على الجنس على ما ذهب اليه بعض الاصوليين



حيث لا يصح الاستغراق ولا عهد فلا يلزم بعدد اللوازم والوسايط في كل مادة ووصف الوسايط بها لكثرة ح بالنظر الي المواد وان يكون باقيا علي معناه بان يراد بمقابلة الجمع بالجمع القيام الاحاد علي الاحاد وان جوزان لا يكون ذلك الانقسام علي السواء بل يكون علي الاستواء اختلاف والتفاوت مثلا اذا قيل باع القوم دوابهم يكون المراد ان كل واحد منهم باع ماله من الدابة سوا كانت واحدة او متعددة وهو الظاهر فالكلام سالم عن الحذف وبلا شبهة اذ لا يلزم ان يوجد اللازم والواسطة في كل مادة وان لم يجوز فكذلك لانه يكون اخذا بالاقل كما في قولهم ما تضمن كلمتين بالاسناد علي انه اذا علم من البيان المذكور وجود التعقيد في ايراد لازم واحد مفتقر الي واسطة واحدة مع خفاء القرينة فلان يوجد في ذلك الكثرة مع خفائها اولي وكذا فيما قصد باللفظ ما ليس من لوازم معناه ففي الكلام تنبيه بالادني علي الاعلي فان قلت اذا اورد لازم واحد غير مفتقر الي واسطة مع خفاء العلاقة بينه وبين الملزوم يحصل التعقيد ولا يعرض له في الكلام قلت عدم التعرض له لندرة مثله ونفي في قوله وذلك لايراد اللوازم البعيدة بحث وهو ان هذا لا يلايم مذهب المص فان الانتقال في المجاز والكناية عنده انما هو من الملزوم الي اللازم والفرق باشتراط القرينة الصادقة عن ارادة المعني الحقيقي في الاول دون الثانية فالانسب لمذهبه ان يقول لايراد الملزومات البعيدة فليتامل قوله ساطلب بعد الدار عنكم لتقربوا اختار العبارة الدالة علي الاستقبال وضعا اعني السين دلالة علي ان الطلب للبعد وان كان وسيلة الي القرب الذي هو المقصد الاقصي للعشاق الا انه من حيث انه بعد في نفسه خليق بان يسوق طلبه لمثل هذه النكتة اضاف الي البعد الي الدار والقرب الي ذات المخاطب قوله وهو الرواية الصحيحة لثبوته بالنقل الصحيح عنده ولان ما ذكره الشيخ من معني البيت هو الصحيح عنده وهو مبني علي الرفع قوله عما يلزم فراق الاحبة من الكابة والحزن الكابة سوء الحال والانكسار من الحزن وقد كيب الرجل يكاب كعلم يعلم كابة وكابة مثل رافة ورافة قوله الكائي الدهر وبابها الي معني البيت



ابكاني الدهر وربما يسخطني وياقوم فلما يسرني بما يرضيني والثاني قوله بما يرضي من نفس الكلمة لا ياء المتكلم بان يكون قبلها نون الوقاية بدليل مطلع القصيدة وهو انه لبني الدهر على حكمه من شامخ عال الى حفض

قوله لكنه اخطا في الكناية الخ تحقيقه ان كل حقيقة جرت عادة البلغاء في التجوز عنها الى معنى دائما كما عن الجمود الى بخلها بالدموع او ان ارادة البكاء فالانتقال الى غيره وان كان مع علاقة مصححة كما عنه الى عدم البكاء مطلقا وعنه الى السرور محيل ليس بمقبول الا انه غير منقول حتى يرد عليه انه لا يشترط النقل في احاد المجاز عند المحققين بل لان تعارفهم على خلافه يمنع الاذهان عن الالتفات لغير هذا الانتقال فيما بينهم فاعتبروا المانع في حقهم مانعا مطلقا واما اذا لم يعلم تعارفهم فيه فيجوز الانتقال عنه الى المجاز فيه التجوز المعتبر ايا ما كان كذا في فصول البدايع ومن هذا التحقيق ظهر وجه تخطية الشاعر الشاعر وان جعله من استعمال المقيد في المطلق لا يفيد

قوله حالارادة البكاء من هذا المقيد مفهوم من عبارة البخل والمذكور في الصحاح ان العين الجمود ما لا دمع مطلقا

قوله قال الحماسي البيت الحماسي منسوب الى الحماسة وهي في اللغة الشجاعة والمراد بها ههنا الكتاب المشهور المنسوب الى الامام ابي تمام حبيب بن اوس الطائي جمع فيه اشعار البلغاء الذين يستشهد بكلامهم فاذا قيل هذا البيت حماسي يراد انه مذكور في هذا الكتاب واذا اطلق الحماسي فالمراد به احد الشعراء المذكورين في ذلك الكتاب ثم البيت المذكور لابي عطاء السندي يرثي ابن هبيرة وهو الذي اجبر ابا حنيفة على ان يكون خاتمه في يده ولا ينفذ له كتاب ولا يخرج شي من بيت المال الا باذنه فامتنع الامام فامر بحبسه وضربه فقال دعوني حتى استشير اخواني فامر بتخليته فركب مطيه وهرب الى مكة

قوله بجاري دمعها اي بدمعها الجاري واضاف اليوم الى واسط وهو بلد للتوضيح وبان في المعنى

ظ قوله قوله من باب استعمال المقيد الخ قيل عليه فعلى هذا لا يكون في البيت ايراد اللازم البعيد واراده الملزوم لان المرتبة الاولى ايراد الملزوم وهو المقيد وارادة اللازم وهو المطلق وقد يجاب بجعل اللوازم



فيما مر على التغليب وبان البيت مثال المطلق الخالي في الانتقال لا للخلل في الانتقال من اللازم
الى الملزوم قوله ثم كنى به عن المسرة اورد عليه ان الصواب كما الصواب تبديل المسرة بالسرور
لان المسرة مصدر ميمي لا تعدى اليه يقال سرّه مسرة واما السرور فقد يجي لازما ايضا كما يشهد به تتبع كتب
اللغة واجيب بان المسرة ههنا مصدر من سر مبنيا للمفعول او بان المعنى ان الجمود كناية عن مسرة
شي لمن قام به من الجمود وبان المراد بالمسرة اسرها مجازا اعني الفرح والسرور قوله لظهور ان الذ
لا ينتقل الى هذا بسهولة وهذا بخلاف الايهام الذي عد من محسنات الكلام البليغ لانه انما يعد محسنا
عند وضوح القرينة على المراد وهو مفقود في البيت لان المصراع الاول وان دل على ان المراد بالجمود
السرور لكن شهرة استعماله في الحزن يعارضها كما سبق تحقيقه والاعتراض بان سهولة الانتقال ليست
بشرط في قبول الكنايات والا لزم خروج اكثر الكنايات المعتبرة عند القوم عن حيز الاعتبار خارج
عن حيز الاعتبار لان صعوبة الانتقال في تلك الكنايات ان ادت الى التعقيد فلا نم اعتبارها عندهم
كيف وقد صرحوا بان المعمى وكذا اللغز غير معتبر عندهم لاشتمالهما على التعقيد ولهذا لم يذكرهما
السكاكي والمص قوله حتى يخيل الى السامع انه فهمه من حاق اللفظ اي يتوهم في خيال السامع
انه فهم المعنى الثاني من وسط اللفظ والمراد انه فهمه قبل تمام الكلام لغاية ظهوره على زعمه واعترض
عليه بانه يفهم منه كون الجامع في الاستعارة ظاهرا وستذكر ان الجامع اذا ظهر بحيث يفهمه غير الخاصة
مبتذلة ويشترطون في قبولها ان يكون الجامع غامضا دقيقا فبين الكلامين تدافع واجيب
قوله بان غموض الاستعارة ودقة جامعها لا ينافي وضوح طريق الانتقال بان لا يكون مانع لغوي او عرفي
واما الكلام الذي ليس له الخ جواب عما يتوهم ان هذا انما يتم اذا كان للكلام معنى ثاني واما اذا لم يكن فلا
قوله فبعد هذا طلب البعد الخ اورد عليه ان البعد والفراق ان كانا حاصلين حال الاخبار يلزم طلب الحاصل
اجيب باختيار ان البعد حاصل حال الاخبار لكن المطلوب استمراره ليستمر الوصال على ان طلب البعد



يجوز ان يكون في الاستقبال كما يدل عليه قوله فبعد هذا اطلب الخ وزمان الاستقبال مبهم ايدري
انه زمان القرب او البعد فيطلب فيه ما هو جدير وسيلة الى النجاح عنده قوله وان رفعته
كما هو الصواب يدل على ان رواية النصب خطاء وقد بينا وجهه وقد يوجه بان سكب الدموع
ح يدخل تحت الطلب في الاستقبال ويكون المعنى اني لست اطلب البكا الآن وانما اطلبه في الاستقبال
ولا يخفى ان البكا والحزن ينبغي ان يكونا شعاري العاشق المهجور غير منفك عنه في حال من
الاحوال فلا يليق بحاله عدم طلبه في الحال فيكون خطاءً في نظر البلغاء وانت خبير بانه لا
معنى لطلب الحزن في حال الحزن للزوم تحصيل الحاصل بناءً على وجوده فيه قوله لكنه اكب عليه
اي اقبل عليه غاية الاقبال من اكب على وجهه سقط عليه ثم هذا الاكباب في الملازمة على السكب مستفادة
من صيغة المضارع الدالة على الاستمرار بمعونة الاستقبال المقام قوله ولا يخفى ما فيه من التكلف
والتعسف قيل لان عادة الزمان الاتيان بنقيض المطلوب في الواقع لا الاتيان بنقيض ما يظهر
المرء انه مطلوبه ورد بان من تطرقات الشعراء انهم يظهرون طلب امر يكون مرادهم خلافه بناءً
على ذلك الامر التخييلي فلا معنى للاعتراض عليه قال ابو الحسن الباخرزي ٭ ولكم تمنيت الفراق مغالطا
واحتلت في استثمار غرس ودادي ٭ وطمعت منها في الوصال لانها ٭ تبني الامور على خلاف
مرادي ٭ وقيل لان السين الاستقبالية معتبرة في تسكب فالمراد ارادة الحال من تسكب مع وجود
علامة الاستقبال فيه وارادة الاستقبال من ليجمدا فبملاحظة اقتضاء تسكب الدموع اليه والانصاف
ان ما ذكره القوم في معنى البيت ليس بابعد مما ذكره الشارح وان انكشاف جملة الحال يتوقف على
انكشاف حال الشاعر كما صرح به الفاضل المحشي وقد يوجه مراد الشاعر ترك مراد نفسه لمراد محبوبه
لان مراد المحب الوصال وما يلزمه ومراد المحبوب المجازي الفصال وما يتبعه كما قال اريد وصاله ويريد
هجري ٭ فاترك ما اريد لما يريد ٭ والمقصود من ذلك الترك ان يرحم له الحبيب فينسب به الداعي
الى الوصال



الى الوصال وبهذا يظهر معنى قوله لتقربوا واسا علم **قوله** ذكر الشيء مرة بعد اخرى وكثرته انه يكون
ذلك متواليا لواحد وقع لما يتوهم من ان التكرار مجموع الذكرين فلا يتعدد بذكر الشيء ثلاث مرات
فضلا عن ان يكثر فلا وجه لعد البيت من كثرة التكرار ووجه الدفع ان التكرار هو الذي ذكر الآخر
لا مجموع الذكرين وان المراد بالكثرة ما يقابل الوحدة فيحصل التكرار وكثرته بتثليث الذكر وقد
يجاب بانه اذا ذكر الشيء ثلاث مرات فقد كثر التكرار وان كان المراد بالكثرة معناها العرفي
بناء على ان ذكر الثاني تكرار بالنسبة الى الاول وتكرار آخر بالنسبة الى الثالث وكذا الكلام في
ذكر الاول والثالث وان الاضافة في كثرة التكرار من قبيل اضافة المسبب الى السبب اي كثرة
الذكر الحاصلة من التكرار فيحصل التكرار وكثرته على كلا الوجهين بتثليث الذكر قطعا **قوله**
يسعد في ايه الاسعاد والاعانة وتانيث الفعل لان المراد بالسبوح الفرس وهو مؤنث سماعي كما اومى
اليه الشارح بقوله يستوي فيه اي في السبوح المذكر والمؤنث قيل المراد بقوله يسعد في اسعد تنبيها لانه اراد
الاخبار عما صدر عنها في بعض الحروب لكنه عدل الى المضارع استحضارا للصورة الاسعاد والاقرب
ان يراد الاستمرار التجددي بقرينة المقام **قوله** والمراد السنة من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم
قوله وهو شدة عدو الفرس قيل هذا تفسير مفهوم اللفظ بالنظر الى المراد لا بالنظر الى اصل اللغة
بانه السبوح في اصل اللغة من السباحة في الماء واطلاقها على الفرس بطريق المجاز كما صرح به في الاساس
بقوله ومن المجاز فرس سابح وسبوح واشار اليه الشارح المحقق ههنا بقوله كانها تجري في الماء
وفيه تامل لان المفهوم من كلامه ان المراد بالسبح في هذا المقام حسن الجري لا شدة العدو والحق ان كلامه
ههنا لا يخلو من تكلف ولو اكتفى بقوله وارادتها الى آخره ولم يتعرض للشدة كما في المختصر لكان اولى **قوله**
وارادتها من شاهدتها الجري وفي بعض النسخ حسن الجري حملا على المعنى **قوله** وعليها متعلق بها اي بسبوح
لكن بتضمينها معنى الدلالة فلا يرد ان الشهادة المعداه بعلى لم يرد الا في الضرورة **قوله** فاعل الظرف ويجوز

ان يكون مبتدا والظرف خبرا مقدما عليه **قوله** حمى جرعى بنصب حمى لانها منادى مضاف
قوله وهي ارض ذات رمل كذا في الاساس واما في الصحاح فقد قال الجرع نفس الرمل المستوى
التي لا تنبت شيا **قوله** وقصرها للضرورة اي لضرورة الوزن والا فالاصل جرعاء بالمد كحمراء
وبيضا **قوله** وهي ارض ذات حجارة الجندل بسكون النون وفتح الدال نفس الحجارة كما صرح به الصحاح
وانما الارض ذات الحجارة الجندل بالتحريك بفتح النون وكسر الدال لكن لا يحمل الجرعاء على نفس الارض بان
ان يراد من الجندل نفس الارض ايضا بطريق اطلاق اسم الحال على المحل فالتفسير بالنظر الى المراد //
قوله كذا في الصحاح اشارة الى الرد على الزوزني حيث قال معناه فانت بحيث ترين سعاد
وتسمعين كلامها وقد صرح في المختصر بانه يخالف العقل ووجهه كما قيل انه لا معنى لطلب المتكلم من
المتكلم لكونه بحيث يرى المخاطب ويسمع كلامه واجيب بان الاقرب ان يراد بالامر بالسجع اظهار النشاط
كالبلابل بالترنم عند مشاهدة الاوراد فالمعنى ما ذكره الزوزني وما ذكره الشارح انما يتم اذا كان
الغرض من الامر بالسجع اسماع الصوت واما حديث المخالفة لكلام الصحاح فهو ايضا مدفوع بان ما
ذكره في الصحاح معناه اللغوي وما ذكره ذلك القايل بالنظر الى المقصود وهو المعنى الكنائي لان
جعل فلان كاينا بمحل وترد فلان كناية عن كونه راتبا له **قوله** لان كلام كثرة التكرار الى قوله فلا
يخل بالفصاحة اعترض عليه بانه قد استضعف قوله من وجه نظر المص على من يشترط في فصاحة المفرد
الخلوص عن الكراهة في السمع بمثل هذا الكلام من ذلك السجع فقوله هذا مما لا وجه له واجيب بان الكراهة
في السمع معنى مناسب للاخلال لان الفصحاء كما يجتنبون عن استعمال الثقل على اللسان يجتنبون عن
استعمال ما يكره في السمع فلا يلزم من عدم افضاء الكراهة في السمع الى الثقل على اللسان عدم اخلالها
بالفصاحة بخلاف تتابع الاضافات والتكرار فانهما من حيث هما لا جهة لاخلالهما بها وانما اخلالهما
لافضائهما الى الثقل بشهادة الذوق لا يقال التكرار مثل الكراهة في السمع اذ كما يجب الاحتراز عن الثاني يجب

الاحتراز



الاحتراز عن الاول صونا لكلام الفصحاء عن اللغو والعبث فالتكرار من حيث انه تكرار مخل ايضا
لانا نقول ليس المراد من التكرار الذي يدعى اخلاله بالفصاحة ان يكون الثاني لغوا محضا يستفاد
من الاول لما يستفاد منه كما تشهد امثلته بل المراد منه صورة التكرار وربما يلتزمه الفصيح لنكتة
ولا يخل بفصاحته بخلاف الكثير في السمع يثقل ويمج وهل انه يجوز ان يكون كثرة التكرار موديا الى
الكراهة في السمع لا الى الثقل على اللسان فيخل بالفصاحة وبه يشعر قول الشيخ لكن اذا سلم من الاستلزام
منه فليتامل قوله ان الكريم ابن الكريم قطعة الحديث قال صاحب النهاية الكريم هو الجامع لانواع الخير
والشرف والفضايل ووصف يوسف عليه السلام به لانه اجتمع له شرف النبوة والعلم والجمال والعفة
وكرم الاخلاق والعدل ورياسة الدنيا والدين قوله قال الشيخ الغرض من ايراد كلام الشيخ تقوية
ما ذكره في وجه النظر وتوطية لقوله وما اورده المص في الايضاح قوله يا علي بن حمزة ابيت
عاره بضم العين المهملة علم شخص والخيار القثا وليس به في اصل ثم الاظهر ان المعنى على القلب اي انت صاحب
في نجمة والمقصود وصفه بالبرودة لان الخيار بارد بالطبع واذا وضع في وسط الثلج تضاعف برودة
واما اذا زاد برودة الثلج بالوضع على وسط الخيار حتى لا يحمل على القلب فغير ظاهر الا ان يجعل في معنى
مع وفي بعض النسخ خبارة بالخاء المعجمة المفتوحة والباء الموحدة وهي ارض رخوة فالمقصود وصفه
بالضعف لان الثلج اذا وضع في الارض الرخوة يسرع في الاضمحلال قوله ثم قال لا اشكال في ان الشيخ
لا الصاحب صرح به في الايضاح قوله كقوله فطلت لح البيت لابن المعتز من قصيدة مطلعها
ذهبنا الى الخمار والنجم غاير غلالة ليل طرزت بصباح غاير اي غارب والغلالة ثوب رقيق
يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا استعيرت ههنا لبقية الليل وانتصابه على الظرفية والمعنى
ذهبنا الى بيت الخمار والحال ان النجوم بصدد الغروب وكان ذهابنا في وقت بقي من الليل بقية رقيقة
كالغلالة لاحت فيها تباشير الوجوه الصبح كالطراز طلبت لنا منه ايما دامت في صوح تدبير تنازعا في ايديكم



جاذر وما الجاذر جمع جوذر بفتح الذال وضمها وهو ولد البقرة الوحشية والعناق جمع عتيق صفة مشبهة بمعنى الجميل واضافة دنانير الوجوه من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه اي وجوه كالدنانير في الصفا واللمعان وملاح جمع مليح صفة بعد صفة للجاذر لا للعتاق احترازا عن وقوع الصفة المشبهة موصوفة والاستدارة كما صرحوا به في قولهم شجاع باسل وجواد فياض قوله ومنه الاطراد وهو ان يذكر اسم الممدوح مضافا الى ابيه واجداده على ترتيب وجودهم وولادتهم من غير تكلف في السبك حتى تكون الاسماء في تحدرها كالماء الجاري في انحداره وسهولة انسجامه اي سيلانه نحو الجانب المنخفض كذا في الايضاح و البيت لربيعة بن ابي ذؤاب قاتل عتيبة المذكور اوله ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم اي هدمت في الصحاح ثل الله عز وجل عروشهم اي هدم ملكهم وثللت بصيغة الحكاية او الخطاب قوله واما ما اورده المص في الايضاح الخ ما ذكره الشارح ههنا من قوله وفيه نظر الى قوله ملاح هو الذي اورده المص في الايضاح والضمير في بانه جعل و نظايره للمص ووجه الاشعار الاول انه اورد كلام الشيخ استشهادا به لمدعاه وقد جعل قوله يا علي بن حمزة بن عمارة من تتابع الاضافات مع عدم الترتيب فيه لان الابن الاول صفة لعلي والثاني صفة لحمزة ووجه الاشعار الثاني ان تناول تتابع الاضافات لغير المرتبة انما علم بايراد كلام الشيخ مستشهدا به فلما علم بايراده ذلك التناول علم ان المص انما اورد الحديث بعد ذكر كثرة التكرار وتتابع الاضافات مثالا لهما جميعا ووجه الاشعار الثالث انه جعل قوله يا علي بن حمزة البيت وقوله فطلب تنبير الشكاس من قبيل تتابع الاضافات مع انتفائهما منه وقد يقال لا ضرورة تلجي الى حمل كلام المص على انه اراد تتابع الاضافات ما ذكره بل اراد به تتابع صورة الاضافة سواء كان في ضمن حقيقة الاضافة كما في المثال ولا كما في الحديث فانه في صورة اضافات مترتبة ولا فرق بين كون الابن صفة لما قبله



قبله كما هو الواقع وعن كونه مضافاً اليه له في الهيئة والصورة اذ لو كان كذلك لم يتغير حاله عما هو
عليه الآن نعم الاشعار الثالث مسلّم لكن لا باعتبار جعل قوله يا علي بن حمزة وعمارة من تتابع الاضافات
اذ الاضافة الصورية فيه مثليه كما لا يخفى بل باعتبار جعل قوله عناق دنانير الوجوه ملاح منه
فان صورة الاضافة ايضا فيه منتفية اذ لو اضيف الوجوه الى ملاح لسقط اللام منه بخلاف الكريم
في الحديث لكونه صفة مشبهة وبخلاف الحارث في البيت لكونه في صورة اسم الفاعل فتامل
قوله لا يقال ان من اشترط ذلك الخ القايل هو الخلخالي وذلك اشارة الى الخلوص عن كثرة التكرار
وتتابع الاضافات وقد يجاب بان اخلال تتابع الاضافات انما يلزم من ثقالة الاسماء المجرورة
مثلا وهو حاصل في الموضعين كما نبه عليه فالفرق بين المرتبة وغيرها في الاخلال بالفصاحة تحكم
قوله وبشاعة شيء بشع اي كريه الطعم قوله والا فلا جهة لاخلالهما بالفصاحة كيف وقد وقعا
في التنزيل يعني ان الذوق شاهد صدق على ان كثرة التكرار وتتابع الاضافات انما يخلان بالفصاحة
لاجل ما يؤدي ان اليه من الثقل لا لاجل شيء فاذا لم يوجد الثقل فلا وجه لاعتبار كونهما علة تامة للاخلال
والالما وقعا في التنزيل وفيه نظر قوله ورسم القدماء الكيف بانها هيئة الخ ادير الرسم الناقص
انما قال رسم لان الغاية في الاجناس العالية فانها لبساطتها على القول بامتناع تركبها من امور متساوية
لا تحد اصلا ولا ترسم رسما تاما ثم تانيث الضمير في بانها مع رجوعها الى الكيف باعتبار الخبر او باعتبار
انه مقولة والهيئة في اللغة الشان والصورة كذا في الصحاح ولما كان شان الصورة ان تكون حاصلة
في الذي الصورة اعتبر الحصول في معنى الهيئة المطلقة على العرض قوله ولا نسبة لذاتها اي لماهيته
فلا يرد في اقتضائه اياها بواسطة الغير اذ ما من عرض الا وهو يقتضي النسبة بحسب الوجود وهي
الحصول في الموضوع وبهذا بخلاف الاعراض النسبية فانها مقتضية للنسبة من حيث ماهيتها
سواء كانت النسبة جنسا لها او خارجة لازمة لماهيتها قوله الا ان العرض الخ الذوق السليم



بقتضيان يكون ذلك بقول مثل قولهم الاان لان لانه على التقارب اونقول يدل لعوله متقاربا بالمفهوم لاصوات
متحدا المفهوم حتى يظهر وجه الاستثنا قوله خارج فيه ان يخرج الكيفيات الغير القارة كار
عن التعريف قوله والفعل والانفعال لان الفعل عبارة عن تاثير الفاعل ما دام موثرا والانفعال
عن تاثير الشي ما دام متوثرا وكما لبسا بقارين كما ذكر في الكتب الكلامية قوله باقي الاعراض
اما ان كانت النسبة خارجة عن ماهيتها لازمة لها فظ واما ان كانت داخلة فيها فلان كلا
منهما مستبدة خاص والخاص يستلزم العام ونقيضه قوله ليدخل فيه الكيفيات المقتضية
للقسمة قيل فيه نظر اذ لا اقتضا هناك اصلا غاية ما في الباب ان تلك الكيفيات منقسمة
بواسطة محلها وجوابه ظ اذا حمل الاقتضاء على الاستلزام مطلقا فتامل قوله والاحسن
ما ذكره المتاخرون نقل عن الشارح ان وجه الحسن ما في لفظ الهيئة والقارة عن النقطة اذ
والوحدة واردة تا على تعريف القدماء وان امكان جعلت غير الكيفيات فلا وجه لاخراجها
وان جعلت منها فقد خرجت بقولهم لا يقتضي نسبة وكذا الفعل والانفعال وايضا
يخرج الزمان بقولهم لا يقتضي قسمة لانه نوع من الكم ثم كلامه والظاهر منه ان يرد افعل التفضيل
اعني احسن عن معنى التفضيل لكن قد تقرر ان تجريده انما يصح اذا لم يكن مستعملا باحد الامور الثلثة
قوله عرض لا يتوقف تصوره يرد عليه الاعتراض بالنسبية على المذهب المشهور وهو ان النسبة لازمة
لتلك الاعراض لا ذاتية لها اذ يتوقف تصور تلك الاعراض يوجب تصور غيرها ويستلزمه ولا
الغير علية فيدخل في تعريف الكيف وانما يتم على المذهب المشهور وايضا يخرج الكيفيات المكتسبة بالحد والرسم
على الاان تفسير الغير بالخارج وتصورها بتصور كنهها فيندفع الاشكال لان الان مقام التعريف يابى
عنه ويمكن ان يجاب عن الاخيران توقف النظري على النظر ليس في حد ذاته والماهيات لا انفكاكها مع انه ليس
كذلك الا ترى انه قد لا يكون نظريا بالنسبة الى شخص اخر قوله والاقسمة احترازا عن الوحدة والنقطة
على ان



على رأي من يجعلها من الاعراض ويدرجها من الكيف باخر المقولات التسع قايلا انا لم نحصر الاعراض فيها
بل الاجناس العالية ومما ليسا بجنسين لما تحتهما **قوله** اقتضاء اوليا ومن القيد متعلق في
التحقيق باقتضاء اللاقسمة ليندرج الكيفيات التي اقتضت اللاقسمة بالواسطة وقد يتوهم تعلقه
بالاقتضا مطلقا ويجعل فايدته في اقتضاء القسمة الاحتراز عن خروج الكيفيات المنقسمة بسبب
حلولها في الكميات او في محالها فانها تقتضي القسمة في محالها لكن بواسطة الكميات لا اولا وبالذات
وهو مدفوع بانه لا اقتضا منها لها اصلا فلا حاجة الى التقييد قطعا **قوله** انه اختصت
بذوات الانفس قيل المراد الانفس الحيوانية والاختصاص اضافي اي بالنظر الى الجماد والنبات
فلا يتجه ان بعض تلك الكيفيات كالعلم والارادة ثابتة للمجردات والواجب على ان القايل
بثبوتها للواجب والمجردات لم يجعلها مندرجة في جنس الكيف ولا في الاعراض وقيل المراد
ما يتناول النفوس النباتية ايضا لان من جملة الكيفيات النفسانية الصحة ومقابلها ومما يوجد ان
في النبات ايضا بحسب قوة التغذية والتنمية **قوله** ان كانت راسخة اي مستحكمة فيه بحيث
لا يزول عنه اصلا او يعسر زوالها **قوله** اشعار بان الفصاحة لا ينعي اللفظ لو لم يقل ملكة لم يوجد في
اشعار باعتبار الرسوخ في تعريفها مع انه مقصود فلا يقدح فيه انه يستفاد من اللام الاستغراقية
الكاينة في المقصود على تقدير تسليمه **قوله** حالتي النطق وعدمها من عبارة الايضاح ولما
كان مظنة ان يتوهم من ظاهرها انه لو قال لغير لهم عدم تسمية المتكلم فصيحا حالة السكوت مع ظهور
شاهده شرح بقوله اي سواء لا دفعا لذلك التوهم ثم المراد من عدم النطق بعد حصول الملكة والا فالملكة
انما تحصل بكثرة الملازمة واعلم ان قوله او لا ينطق به قط من مسامحات المصنفين لان قط حكما
ما فعلته فيما انقطع من عمري لان الماضي منقطع من الحال والاستقبال فاستعماله في المضارع لحن
صرح به ابن هشام في مغني اللبيب وابن السيد في كتاب المسائل نعم ملازمته للنفي ليس من رسمه وانما



ذلك هو الغالب قال في التسهيل وربما استعملا دونه لفظا ومعنى يريد دون النفي ومنه قول بعض
الصحابة قصرنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله الصلوة اكثر ما كنا قط وامنه واما ملازمته للماضي
فلم اطلع على خلاف فيه **قوله** وذلك لان اللام في المقصر للاستغراق اي كل ما وقع عليه قصد المتكلم
قيل هذا اما الاستغراق الحقيقي بان يعتبر ولا تقييد المقصود بمقصود من تلك الملكة اي بما يقصد
في زمان من الازمنة وفي الماضي بالنسبة الى حال التعبير واما الاستغراق العرفي اذا لم يعتبر ذلك
وفي عدم جواز ارادة الاستغراق الحقيقي اذ لم يعتبر التقييد المذكور تامل فان قلت اي حاجة
الى حمل اللام على الاستغراق مع ان لفظ الملكة اقتدار على التعبير عن جميع مقاصده بلفظ فصيح
قلت الاستلزام ثم الجواز ان يحصل لشخص ملكة بالنظر الى نوع من المعاني كالمدح او الذم او غيرهما
ولو سلم ففي الحمل على الاستغراق اشعار صريح بان الاقتدار على التعبير عن بعض المقاصد بلفظ فصيح
غير كاف في كون المتكلم فصيحا **قوله** فلو قيل لكلام فصيح لكان الانسب للسياق ان يقول بمركب فصيح
وكذا الكلام الانسب لان يقول فيما دون مركب مفصح **قوله** ان يلقي على الحاسب اجناسا مختلفة
الخ فانه لا يمكن ح الا التعبير بالمفرد اذ لو قيل مثلا الاول دار والثاني علام او قيل اكتب دار الم يكن
الملقي نفس الاجناس فقط كما لا يخفى على المنصف ثم الحسبان في قوله لرفع حسبا بها مصدر حسبه
يحسبه بالضم حسبا وحسابا وحسبانا وحسبانه اي عدده ويرفع اما على صيغة الخطاب اي
ان يرفع ايها الملقي وتبليغ عدد تلك الاجناس **قوله** عليك اي على الخطاب من قولك رفع فلان
على العامل رفعه وهو ما يرفع من قصته ويبلغها وعلى صيغة الغايب اي ليرفع ويبلغ ذلك
الحاسب عددها الى صاحب المال مثلا **قوله** سهو ظاهر وجه فيما نقل عنه بانه ليس بسبب العدول
عن اللفظ البليغ هو مجرد ارادة الشمول للمفرد والمركب كما يشعر قولهم قال فلان كذا ليدخل كذا او يخرج
ويخرج كذا لانا لو فرضنا عدم وجوب الشمول المناسب ايضا ان يؤتى بلفظ بليغ لان الاقتدار على اللفظ
البليغ

البليغ ليس بشرط في الفصاحة اصلاً واجيب عن ظرف في ذلك البعض بانه يجوز ان يكون اللام للاشارة

الشمول الحكم واحد على متعدد وبقتصر على ذكر بعضها لتقدم ذكر لفظ بليغ يجوز ان يكون لارادة الشمول

ويجوز ان يكون لما ذكره الشارح في الجواب وقد يدفع بان العرف والذوق يقضيان بان العدول عن

قيد في التعريف الى آخر لافادة الشمول انما هو بحيث يصح وقوعه لانه تفوت فايدة الشمول **قوله**

فان قلت هذا التعريف غير مانع لان الظاهر انه اراد به تعريف الفصاحة الا ان صدقه على الادراك ونحوه

مما يتوقف عليه الاقتدار تم لخروجه بقيد الملكة اذ لا شي من المذكورات ملكة وان اراد به تعريف الملكة على ان

قوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود صفة كاشفة وقعت في موقع التفسير للملكة فلا يصح اصلا بل هو

صفة مقيدة للملكة البتة وهو ظاهر جداً فلا يتم انه تعريف يجب ان يراعى كونه جامعا مانعا وبالجملة

السوال والجواب غير متصادقين موقعهما وغاية ما يتوجه الجواب على تقدير فرض صدقه على ما ذكرنا فتامل

قوله قلنا لا نسلم ان هذه اسباب بل شروط والسبب هو المؤثر والشرط ما يتوقف عليه تاثير المؤثر

قوله مطابقة لمقتضى الحال المراد بها المطابقة في الجملة اذ لا نشترط في اصل البلاغة المطابقة التامة

قوله الحال هو الامر الداعي الخ معرفة المركب الاضافي تحتاج الى معرفة الاضافة لانها بمنزلة الجزء

الصوري له والى معرفة المضاف والمضاف اليه لكن لا يتعرضون لتعريف الاضافة للعلم بان معنى اضافة

المشتق وما في معناه اختصاص المضاف بالمضاف اليه باعتبار معنى المضاف مثلا مقتضى الحال ما

يختص بها باعتبار كونه مقتضى لها ويقدمون تعريف المضاف اليه لان معرفة المضاف من حيث انه كذلك

يتوقف على معرفة المضاف فلم لم يعتبر هذه الحيثية قلت لان الاضافة لتقييد المضاف لا لمعرفة المضاف اليه

ثم انه تسامح في تفسير التكلم الذي هو فعل اللسان بالاعتبار الذي هو فعل القلب مبالغة في التنبيه

على ان التكلم على الوجه المخصوص انما يعد مقتضى الحال اذا قرن بالقصد والاعتبار حتى لو اذا اقتضى الكلام

المقام التاكيد ووقع ذلك في الكلام بطريق الاتفاق لا يعد مطابقا لمقتضى الحال واعلم ان الافصح في لفظ



المصدرية

في لفظ الخصوصية الغير اذح يكون الخصوص صفة لما كان المعنى على المصدرية الحق التاء لذلك والتاء للمبالغة كما في علامة واذا ضم الخاء المعجمة فيحتاج الى ان يجعل المصدر بمعنى الصفة او الى ان يجعل الياء للنسبة مبالغة كما في احمدي والتاء للمبالغة فافهم وهو مقتضى الحال ليس جزءا من التعريف حتى يلزم الدور وهو تعيين للمضاف بعد تفسير المضاف ثم الضمير اما راجع الى الخصوصية باعتبار الجزء ويؤيده قوله والتاكيد مقتضاها او الى نفس الاعتبار مبالغة قوله مع فصاحته قيل لو قال الا اقتضى الحال خلاف ذلك لكان احسن لان الحال قد يقتضي ما ينافي الفصاحة كالتعقيد في المعميات ونحوه ورعاية المطابقة اولى من رعاية الفصاحة اذ ارتفاع شان الكلام المذكور قوله الحال والمقام متقاربا المفهوم الغرض من هذا الكلام ربط الدليل اعني قوله فان مقامات الكلام متفاوتة بالمدعى وهو اختلاف مقتضى الحال ثم تخصيص ذلك الامر الداعي باطلاق المقام عليه دون المحل والمكان اما باعتبار ان المقام من قيام السوق بمعنى رواجه فذلك الامر الداعي مقام التاكيد اي محل رواجه او على نسبة حسن التاكيد في مقام الرد مثلا باستقامته وانتصابه من قيام العود بمعنى استقامته وانتصابه ولانه من عادتهم القيام في شدائد الاشعار وامثاله فاطلاق المقام على الامر الداعي لانهم يلاحظونه في محل قيامهم قوله وايضا المقام يعتبر اضافته الى المقتضي حكم اكثري والا فقد يضاف الى المقتضي بالكسر نحو قوله فيما سيأتي اعتبار المقام مقام ان يرد المخاطب ثم اضافة المقام الى المقتضى بالفتح لامية واضافة الحال الى المقتضي بالكسر بيانية قوله فعند تفاوت المقام ويتحد المقتضى كما ان مقام التعظيم ومقام التحقير يقتضيان التنكير وقد يقال ان التنكيرين مختلفان بالاعتبار فان معنى الاول بلوغ الشيء في الارتفاع مبلغا لا يمكن ان يعرف ومعنى الثاني عكسه والمراد بالاعتبار في قوله ضرورة ان الاعتبار الخ المعنى المصدري فيكون تعليلا للاختلاف ومثله المعبر باختلاف بالاعتبار فلا دور فتامل قوله ثم شرع معطوف على متوهم اي فاذا كذا ثم شرع

سابع



ثم ايع شايع قوله باجزاء الجملة فيه بحث لان الاجزاء ان اريد بالاجزاء المصطلح عليها وهي التي
تعتبر في انعقاد اصل الجملة خرج منها المفعول ونحوه وان اريد اعم منهما لم ينحصر في الاسناد
سناد
والمسند اليه والمسند كما ذكره قوله اما الى نفس الاسناد له فقدم الاعتبار الراجع الى الا
لكونه جزءا صوريا يحصل به الجزء وعقبه بالاعتبار الراجع الى المسند اليه لانه العمدة الكبرى لكن
فيه بحث وهو ان الجملة في اصطلاحهم من اقسام اللفظ فلا يجوز ان يعد الاسناد من اجزائها
والتغليب لانه ليس بلفظ فلا يكون المركب منه ومن اللفظ لفظا اللهم الا ان يقال عدها اياها باعتبار
اكثر اجزائها والتغليب واسع عندهم قوله تاكيدا واحدا تفصيلا لقوله وجوبا قوله ككونه
محذوفا او ثابتا فيه نظر لان هذه الاحوال ليست مختصة باجزاء الجملة بل يجري في غيرها وان
المسند
لوحظت في الحكم بالاختصاص المذكور اضافة الكون الى ضمير المسند اليه لم يستقم قوله والى
كما ذكر ويمكن ان يقال انه على حذف المضاف اي كمثل ما ذكر بل هذا المعنى يستفاد من لفظ الكاف
فليتامل قوله او غير مخصوص كالمبتدأ في قولك في الدار رجل وكالفاعل في جاءني رجل وما
ذكره ابن الحاجب من ان الفاعل مخصوص بالحكم المتقدم فمردود بان المحكوم عليه اذا اختص
تعين الحكم كان الحكم على غير المختص قلت فما الفرق بين الفاعل والمبتدأ حيث جوز تنكير الاول بلا
تخصيص دون الثاني في مثل رجل في الدار كما هو المشهور قلت الفرق ان في تنكير المبتدأ بالغرض
من الكلام وهو الافهام لانه اذا كان منكرا مجهولا وهو متقدم على الخبر ينفر السامع عن استماع حديث
المتكلم بخلاف الفاعل لانه لما سمع الفاعل انقضى الامر وتم فلا يمكن ان يقال بعد ذلك ان السامع لا يصغي الى
كلام المتكلم قوله على المسند اليه الذي يسند اليه وهو المسند فالصفة مسندة الى الضمير المستتر الراجع الى
الموصول لا الى الظرف الذي بعده حتى يلزم قصر الشيء على نفسه قوله مع زيادة كونه مفردا فعلا او غيره
قيل اي كونه مفردا موصوفا بالانقسام الى القسمين وهذا لا يوجد في المسند اليه قطعا ولذا جعل زائدا

على اعتبار انه فلا يرد ان كونه مفرداً اعم من غير فعل موجود في المسند اليه قطعاً ولذا جعل بعضهم علي اعتبار انه

فلا يرد ان كونه مفرداً غير فعل وقد اشار اليه بقوله الى غير ذلك فلا معنى لجعله بزيادة على اعتبار انه

وفيه بحث اذ لا معنى لعدم الانقسام المذكور مقتضى الحال كما يقتضيه السياق بل المقتضي هو الاقسام

والاقرب في الجواب ان الكون مفرداً غير فعل من لوازم المسند اليه فلا يعد المناسبة للمقام ولهذا لم

يتعرض له في الفن وايضاً يجوز ان يراد بغيره ما فصله بقوله جملة اسمية وفعلية ولا شك ان الغير بهذا

المعنى مختص بالمسند فلا اشكال اصلاً فتامل **قوله** مقيداً بمتعلق المراد بالمتعلق ما يسمى في هذا الفن

متعلقات الفعل بكسر اللام في المتعلقات على الاظهر والاقيس كما سنذكره في مواضعه ان شاء الله تعالى

ولا يرد انه قد يكون للمسند اليه متعلقات نحو الضارب في الدار بالسوط ضرباً شديداً عمرو لان

المتعلق في الحقيقة هو الحدث الذي يتضمنه الصفة وهو مسند لا مسند اليه فان ذلك بما ال الحر

المسند فلو سلم فما ذكره بناء على الاعم الاغلب **قوله** على الوجه المذكور في باب الظاهر ان قيد الا يجاز

والاطناب والمساواة اذ لا اقسام لها **قوله** فمقام كذا اشارة الى القسم الاول وهو المختص باجزاء

الجملة وقوله ومقام الفصل اشارة الى القسم الثاني وهو المختص بجملتين فصاعداً وقوله ومقام الايجاز

اشارة الى القسم الثالث وهو ما لا يكون مختصاً بشيء مما ذكره المعهود من قول الشارح ثم شرع ان الفاء في

قوله فمقام كذا التفصيل ويجوز ان يجعل التعليل **قوله** اي خلاف كل منهما ظاهر العبارة مشعر بان

الضمير في خلافه راجع الى الكل المذكور سابقاً الا انه يستدعي كون مقام التنكير مباينا لمقام يقتضي خلاف

التقديم وفساده ظاهر فالصواب ان يقال اي خلاف نفسه الا انه تسامح في العبارة فعبر عن خلاف نفسه بخلاف

كل منهما اشارة الى ان الضمير راجع الى كل واحد من هذه الاربعة على سبيل البدل وملاحظة الخصوص واعتمد

فيه على ظهور المراد **قوله** وقد اشار في المفتاح الى الغرض من نقل كلام المفتاح التنبيه على مراده فانه قد خفي

على بعض شراحه والضمير في قوله كونهما راجع الى الايجاز والاطناب او الى اللفظ كل ميلاً الى المعنى كما في قوله تعالى

كل في فلك



كل في فلك يسبحون **قوله** وكان الانسب الخ انما لم يقل وكان الصواب لان الظاهر ان الذكاء على ما
ذكره الشارح اعم من الفطانة فجاز ان يريد به ذلك اطلاقا لاسم العام على الخاص بقرينة المقابلة او انما
لم يقل ان يذكر مع الذكي البليد لان الفطنة انسب بالمخاطب لانه قد اعتبر في مفهومها ورود الكلام
من الغير وقد يجاب عما ذكره الشارح بانه انما هو بحسب اللغة واما بحسب الاصطلاح فقد يستعمل
الذكاء في الفطانة يقال رجل ذكي وفلان من الاذكياء يريدون المبالغة في فطانته مع ان فيما اختاره
المص رعاية حسن السجع ثم ان هذا ليس من مبدعاته بل تبع فيه صاحب المفتاح **قوله** ولكل كلمة مع
صاحبتها مع متعلق بمضاف محذوف اي لوضع كل كلمة كذا في شرح المفتاح او حال من كلمة او
صفة لها **قوله** اي مع كل كلمة اخرى الاظهر ان يقول وما في حكمها وانما ترك اعتمادا على كلامه
اللاحق وبناء على الاكثر **قوله** صوحبت معها اورد عليه ان حق العبارة صوحبت معها
او صوحبت بدون معها لان صوحبت ان جعل من قولهم صاحبت زيدا مع عمرو فالعبارة
هي الاولى على ان يكون الفعل مسندا الى الظرف كما في قولك هند ممرور بها وان جعل من صاحب
زيد عمرا اي متعديا بنفسه فالثانية واجيب بالمصير الى تضمين صوحبت معنى الجعل والتفسير اي جعلت
مصاحبة مع تلك الكلمة وبان صوحبت مسند الى مصدره بالتاويل المشهور اي وقعت المصاحبة
معها ثم المقصود التنبيه على ان المراد بالمصاحبة الجعلية الحاصلة بسبب التاليف لا المصاحبة الكائنة
بحسب الاصل من جهة الاشتقاق او غيره **قوله** ليس لها مع ما يشاركها الخ تفاوت في المقامات
هذا القسم لا يدل على بقائه ولا فيما لا اشتراك فيه بالطريق الاولى ولهذا لم يتعرض له **قوله** اقترانه
بالشرط اي باداته قد يتوهم المراد بالشرط هو الجزاء فلا حاجة الى تقدير الاداة الا ان السوق يؤيد
قوله او المراد بالمصاحبة دفع لما يتوهم من ان التمثيل بالجملة غير مطابق للمقصود لان الكلام في الكلمة
مع صاحبتها الخ اعاده لما سبق والظاهر ان المصاحبة هي كلمة **قوله** هكذا ينبغي ان يفهم هذا الكلام

ليتنا ولا الجملة



اورد عليه ان ذلك التوجيه يستلزم ان يكون قوله ولكل كلمة مع صاحبتها الخ اعادة لما سبق اذ
ليس حاصل ما سبق الا ان المقام المقتضي له مع المسند اليه المنكر وعلى هذا ولما كان الافادة
خيرا من الاعادة كان الوجه ان يجعل القول المذكور اشارة الى صاحب البديع نظرا الى ان المحسنات البديعية
كالطباق والمقابلة والتجنيس وغيرها انما يتاتى بجعل كلمة مصاحبة لاخرى وان يجعل قوله وكذا خطاب
الذكي الخ اشارة الى مسائل البيان بناء على ان البيان يتعلق باحوال الدلالات من حيث الوضوح
والخفاء وذلك باعتبار فهم المخاطب لا يخفى ان قوله المقام التنكير الى قوله وكذا خطاب الذكي ايماء
الى مسائل المعاني فتحصل الاشارة الى الفنون الثلثة على الترتيب لا يقال هذا التوجيه يستلزم ان يكون
تطبيق الكلام على المحسنات البديعية داخلا في البلاغة موجبا للحسن الذاتي وهو خلاف المشهور فيما بين
علماء المعاني لانا نقول ليست البلاغة الا مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال سواء كان المقتضي المحسنات
البديعية او غيرها فباحث تلك المحسنات من حيث ايجابها الحسن العرضي الزايد على اصل البلاغة من البديع
ومن حيث ايجابها الحسن الذاتي باعتبار تعلقها بمطابقة مقتضى الحال من المعاني نعم لما كان اقتضاء الاحوال
اياها لا يخلو عن ندرة لم يشتهر بينهم بايجابها الحسن الذاتي اسقاطا للنادر عن درجة الاعتبار مع انهم
نبهوا بذكرهم في المعاني من المحسنات ما يكثر اقتضاء الحال اياها كالالتفات والاعتراض والتجاهل على
ان ساير المحسنات ايضا يجوز دخولها في البلاغة اجيب بان ذكرهم لبينا ولها لا ينتظمه النظم السابق مثلا
ان لان مع المضارع مقاما ليس لها مع الماضي وللفعل الواقع شرطا مع ان مقاما ليس مع اذا الى غير ذلك
مما لا يحصى فيفيد تعميم ولا يسمى في عرفهم اعادة على ان جعله اشارة الى مباحث البديع لا يخلو عن بعد لعدم ظهور
اطراده في كثير من المحسنات مثل التورية والايهام والمبالغة ونحوها مما لا يكون بين الكلمتين فليتامل
قوله وارتفاع شان الكلام الخ اعترض على المقدمة الاولى بان نفس المطابقة للاعتبار المناسب سبب لنفس
الحسن الذاتي وقبول المخاطب لا لارتفاع شان الكلام فيهما وانما هو بزيادة المطابقة وعلى المقدمة الثانية

بان انتفاء



بان انتفاء المطابقة سبب لانتفاء الحسن راساً لا الانحطاط في الحسن المستلزم لثبوت اصله ولذا
قال السكاكي واذا تقرر ان مدار حسن الكلام وقبحه على انطباق تراكيب الكلام على مقتضى الحال وعلى لا انطباقه
واجيب بان اصل الحسن الذاتي يحصل عند المص بالفصاحة فيرتفع شان الكلام فيه بالمطابقة وينحط
بعدمها وقد يجاب بان المراد بقوله في الحسن في جهته وبالقياس اليه فلا يلزم الزيادة على الحسن في الارتفاع
ولا ثبوت اصل الحسن في الانحطاط وفي اخذ هذا المعنى من العبارة تكلف واقرب منه في الجواب عن الاول ان
يصار الى حذف المضاف في قوله مطابقته اي بحسب مطابقته فكلما ازداد المطابقة ازداد الحسن ولا يلزم
منه تحقق الارتفاع في الحسن في اول مرتبة المطابقة وعن الثاني ان المراد باضافة العدم الى المطابقة جنس
اذ يأتي الاضافة للمعاني التي ياتي لها اللام كما سياتي فيكون علة الانحطاط جنس عدم المطابقة لا عدم
جنس المطابقة وهذا الجنس يتحقق في ضمن ان ترك مطابقة واحدة فليتأمل قوله او لا بالذات اولا منصوب
على الظرفية بمعنى قبل وهو حينئذ منصرف لعدم وصفيته فيه ولذا دخله التنوين مع انه افعل التفضيل في الاصل
بدليل الاولى والاوائل كالفضلى والافاضل وهذا معنى ما قال في الصحاح اذا جعلته صفة لم تصرفه
تقول لقيته عاماً اولَ واذا لم تجعله صفة صرفته تقول عاماً اولاً ومعناه في الاول اول من هذا
العام وفي الثاني قبل هذا العام ومقابله ثانياً وبالذات بمعنى في وهو معطوف على اولا اي في ذات
المعنى بلا واسطة قوله لكونه اشارة الى ما سبق المراد بما سبق هو الكلام المقيد بالفصاحة في قوله و
لبلاغة في الكلام الى قوله مع فصاحته والدليل على ان الاشارة بعد التقييد وان كان متن ما ذكره هنا
مطلقاً انه لا ارتفاع لغير الفصيح فان قلت لم يجعل اشارة الى الكلام البليغ قلت لان قوله وانحطاطه
بعدمها يمنع ذلك المعنى لان لا انحطاط شان الكلام البليغ بعدم المطابقة وهذا ظاهر قوله
الحسن الذاتي الداخل في البلاغة اراد بالحسن الذاتي الذي منشاؤه ذات البلاغة الا ان الحسن
داخل في ماهية البلاغة وانما وصفه بالدخول في البلاغة مجاز بمعنى انه منشأ لا يخرج عن حد البلاغة



الا ان الحسن داخل كما في البلاغة ويحتمل ان يكون باعتبار ان منشاه اعني المطابقة داخل فيها
لان البلاغة هي المطابقة مع الفصاحة **قوله** وبه يصرح لفظ المفتاح اي يكون مقتضى الحال التاكيد
والاطلاق مثلا لا الكلام المؤكد والمطلق ويجي تمام البحث في تعريف علم المعاني **قوله** لان اضافة
المصدر يفيد الحصر كما ذكره الرضي ان اسم الجنس اذا استعمل ولم تقم قرينة تخصيصه ببعض ما يقع عليه
فهو في الظاهر لاستغراق الجنس اخذا من استقراء كلامهم فيكون المعنى ههنا ان جميع الارتفاعات حاصل
بسبب مطابقة الكلام للاعتبار المناسب البتة فيستفاد الحصر اذ لو جاز ان يحصل ارتفاع بغيرها لم يكن هذا
الارتفاع حاصلا بتلك المطابقة فلم تصح تلك الكلية فان قلت لم يجعل كل من المقدمتين قرينة على
ارادة عدم الاستغراق في الاخرى فلا يحمل على الحصر لما يفضي الى التنافي والبطلان قلت لانه لم
يكن ما يلزم حملهما على ظاهرهما وهو كون مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب محذورا **قوله** فيجب
ان يكون المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحد المتبادر من الكلام المنقول عنه في الحواشي ان
المراد هو الاتحاد في المفهوم اعني بحسب عرف اهل اللغة لا بحسب اللغة فح يكون قول المص فمقتضى الحال هو الاعتبار
المناسب من قبيل هو البطل المحامي وسيجي تفصيله وضمير الفصل في قوله هو الاعتبار المناسب
للدلالة على ان الوارد بعده لا صفة وتوكيد الحكم دون الحصر ويحتمل ان يراد يكون المراد منهما واحدا
ما يشمل المساواة **قوله** والا لبطل احد الحصرين او كلاهما لانه لما استحال اجتماع الحصرين في صدق
فاما ان يكذب احدهما او كلاهما قال الفاضل المحشي بطلانهما على تقدير التباين بين الاعتبار المناسب
ومقتضى الحال او العموم من وجه وبطلان احدهما على تقدير العموم مطلقا اذ يبطل الحصر في الاخص وفيه بحث
مبني الكلام على ان الحصر في الشي يستلزم وجود المحصور في جميع افراده وانتفاؤه في غيرها ولذا اورد النظر
فلا نسلم ان الحصر في الاعم والحصر في الاخص تنافيا ثم لا يخفى ان احد الحصرين لم يبطل على الاخير في الصدق
والا لم يلزم بطلانهما على التقدير في الاولين ايضا فعلم ان لا فرق بين التقادير الثلث في كون اللازم بطلان



احد الحصرين او كلهما ولا يدفع الا باثبات اولية احد الحصرين بالصدق في صورة العموم المطلق
دون التباين والعموم من وجه ويمكن ان يجاب بانه لا نسلم ان بطلان الحصر في المقام باعتبار جزئيه الايجابي
وبطلانه في الخاص باعتبار جزئيه السلبي ح نقول اذا بطل الايجابي من الحصر في المقام لم يمكن ان يبطل
الحصر في الخاص بواسطته لان بطلان الخاص ح انما بواسطة ثبوت الحكم في غيره وح لم يتحقق ذلك الا في اذا
بطل الجزء السلبي من الحصر في الخاص لم يمكن ان يبطل الجزء الايجابي من الحصر في العام بواسطته بخلاف
العموم بخلاف العموم من وجه فان بطلان الحصرين فيه باعتبار الجزء السلبي وبطلانه بهذا الاعتبار لا يمنع
ان يبطل الجزء السلبي من الحصر الاخر بواسطة حقية جزئيه الايجابي وكل من الحصرين مع بطلانه يبطل الجزء
السلبي من الحصر الاخر بواسطة حقية جزئه الايجابي فتامل قوله وفيه نظر وجهه على تقدير ان يكون
المراد بكونهما واحدا ما تباينا والمساواة ان الحصر في الاعم مطلقا او من وجه لا يوجب تباينا او اجتمع افراد
حتى يلزم على تقدير عدم الاتحاد بالمعنى المذكور السابق بطلان احد الحصرين او كلهما ووجهه على تقدير
ان يكون الاتحاد في المفهوم هو المدعى انه لم يتعرض في الدليل لنفي المساواة ومع احتمالها لا يثبت الاتحاد
وقد يجاب عن النظر على التقدير الاول بان معنى الحصرين ان مطابقة الاعتبار المناسب مطلقا هو سبب الارتفاع
ومطابقة مقتضى الحال كذلك فيلزم التساوي بينهما والاتحاد كما لا يخفى وعلى التقدير الثاني بان معناهما
سببية مطابقة الاعتبار من حيث هي مطابقة الاعتبار وسببه مطابقة المقتضى من حيث هي مطابقة
المقتضى فيلزم اتحادهما في المفهوم وهذا انما يتم ان ساعد الخصم على ان المعنى المذكور يفهم من الحصرين قوله
هو الذي تسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول الحاصل الاستدلال ان الشيخ حصر معنى النظم في موضع
من كتابه في وضع الكلام موضعا يقتضيه علم النحو والعمل بموجب قوانينه وهي معنى التطبيق المذكور فظهر ان
مراده من النظم المفسر بالتوخي هو ذلك التطبيق وكذا المراد بالتوخي ايضا اذ الاشتراك خلاف الاصل ان قلت
التوخي هو الطلب فكيف يراد به ذلك الوضع قلت لاقامة السبب مقام المسبب كما في تعريف علم المعاني بانه تتبع



ثم المراد من وضع الكلام الموضع الذي يقتضيه علم النحو ان يكون ذلك بحسب الاغراض التي يصاغ لها
الكلام والقرينة صريحة بذلك في التقسيم الآخر وايضا لما كان تمام الكلام علم النحو بعلمي المعاني والبيان كما ذكره
الشريف في مفتاح شرح المفتاح يمكن ان يكون اراد الشيخ علم النحو بتمامه ثم لا يخفى ان معرفة ذلك المعاني لا يتوقف
على معرفة علم النحو واصطلاحاته حتى يلزم مما ذكر عدم تركيب البلغاء والسليقيين عن جبلة النظم وهذا
ظاهر قوله فيما يترجح ينبغي ان يكون هو بيان لا يكون الظاهر ان فيما ظرف لغو متعلق بيترجح بمعنى يتردد ولو
مجازا كما نقل عن الشارح الشيخ وجعله ظرفا مستقرا اي دائرا بين كما قيل يحتاج الى تقدير لا في ترجح والا فلا
يستقيم اذ استعمال ان في المشكوك لا الراجح وفي بعض النسخ يتردد بدل يترجح ثم لا يخفى ان بين الثانية
محصور اذ الدور بين مجموع الامرين لا بين كل واحد منها قوله وباذا فيما علم عدا ذا من الحروف على سبيل
التغليب نعم وقع في كلام فخر الاسلام وغيره وتبعهم ان اذا استعمل في امر على خطر الوجود كقوله واذا
تصبك خصاصة فتجمل يكون حرفا لا اسما لكنه اذا استعمل فيما علم فهو اسم بالاتفاق على ان استعمال الحرف في
معنى الكلمة شايع في عبارات المتقدمين قوله في الجمل يسرد اي يتبع او يسابق منظمة بعضها مع بعض
يقال فلان يسرد الحديث سردا اذا كان جيد السياق له واصله من سرد الدرع نسجها قوله ومع عدم
اللفظ الى اخره معطوف على قوله وهو في لفظ آخر في غاية القبح وانما اثبت الواو وتعد بالبليا يتوهم ان المراد
ابطال الكلام السابق كما هو الشايع اذ الكلام جملة قوله والى هذا اشار المطالي الى ان المذكور الست
بانفسها للالفاظ انفسها من حيث هي بل لعرض لها بسبب المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام قوله
بالتركيب ذهب السكاكي الى انه لا افادة في المفردات فعلى هذا يكون قوله بالتركيب تاكيدا المعنى الافادة
قوله وذلك اي الكلام ترشيح بيان لوجه تفريع رجوع البلاغة الى اللفظ باعتبار افادتها المعنى الثاني فلذلك
فرعها على تعريفها السابق قوله او غير مطابق اراد به عدم المطابقة عما من شانه ذلك وهو المفهوم
في عرفهم من الوصف لعدم المطابقة اذ لو اخذ بمعنى السلب مطلقا للزم ارتفاع النقيضين اعني المطابقة
وسلبها



وسبلها قوله على ما ذكر في الكشاف مرتبط بكون ما التاكيد معنى الكثرة وكون العامل ما يليها لا ما الانتصاب
على الظرفية فان صاحب الكشاف جعل قليلا في الآية صفة مصدر محذوف اي شكرا قليلا ولم يذكر
الشارح ذلك الاحتمال ههنا مع ان وصف التسمية بالكثرة على معنى الاطلاق كما يقال زيد يسمى انسانا
شايع لاحتياج بذكر الوصف اعني كثيرا حيث لم يقل تسمية كثيرة اي تاويل المصدر بلا ضرورة ولهذا
جوز فيما سياتي من قول المص وكثيرا ما يخرج الكلام على خلافه كلا الامرين على ان الانتصاب على الوصفية
في مثله شايع معروف لا يحتاج الى التعرض فلذا اشار الى وجه آخر من الاعراب قوله وفي هذا اشارة
الخ اي في قوله فالبلاغة راجعة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى بالتركيب مع قوله ويسمى ذلك فصاحة
ايضا قوله الاعجمي والاعرابي الاعجمي منسوب الى الاعجم وهو الذي لا يفصح وان كان من العرب والمراد
بالعربي خلافه وفي شرح الكشاف للقطب ان العرب سكان المدن والقرى والاعراب سكان البادية
خاصة والموافق لكتب اللغة ان العرب هو هولاء الصنف المقابل للعجم والاعراب منهم سكان البادية
خاصة والنسبة اليه اعرابي لانه لا واحد له فلو اسقط الواو العاطفة من القرى لكان احسن كما لا
يخفى قوله وح لا تناقض لتغاير محل النفي والاثبات حاصل توفيق المص على ما ذكره في الايضاح ان
الشيخ اراد بقوله فضيلة الكلام للفظ لا لمعناه ان البلاغة ثابتة للفظ صفة له باعتبار افادتها
المعاني عند التركيب لا صفة لمعناه واراد برجوعها الى المعنى دون اللفظ نفسه ان وصف اللفظ بها باعتبار
افادتها المعاني عند التركيب لا من حيث انه لفظ مفرد من غير اعتبار التراكيب وبهذا ظهر التوفيق بين
نفي كونها من صفات الالفاظ واثباته وبين نفي كونها من صفة المعنى واثباته فان كلام الشيخ يوهم التناقض
من وجهين والشارح انما تعرض لدفع الوجه الاول وقد يقال في وجه التوفيق بين كلامي الشيخ بناء على اطلاق
الفصاحة على البلاغة انه اراد بالفصاحة حيث حكم بانه راجع الى اللفظ دون المعنى السابق المشهور واراد
بها حيث ذكر انها صفة راجعة الى المعنى معنى البلاغة وانت خبير بان قول الشيخ ان فضيلة الكلام للفظ لا

لمعناه حتى ان المعاني مطروحة لجانبي غرض الفصاحة على المعنى المشهور تأمل قوله ولا
نزاع ايضا في ان الموصوف بها عرفا هو اللفظ فان قلت لما كان محل تلك الفضيلة هو الاول اي المعنى
كما سيصرح به فكيف يوصف بها اللفظ قلت وصف اللفظ بها كوصف الرجل الحسن غلامه على معنى
كون اللفظ بحيث يدل على تلك الفضيلة ككون الرجل بحيث يحسن غلامه لا يقال فليحمل كلام المص على هذا
المعنى حتى يستقيم جعله وصفا للالفاظ المنطوقة لانا نقول هذا وان صح في نفسه لكن لا يصلح توفيقا لكلام
الشيخ فان مراده ما ليس الا بيان محل الفضيلة قوله في الشيخ ينكر على كلا الفريقين اي ينكر على
كل منهما ويفصل قوله على معناه اللغوي قيل عليه يلزم منه ان لا يكون كثير من الاقوال البليغة
على المعاني الثواني المحتوية على المعاني الاول الشرعية والعرفية مثلا بليغا واجيب بان مبنى التقييد باللغوي
على ان هذا القسم الاعم الاكثر فلا ينافي وقوع المجازات والكنايات في المعاني الشرعية العرفية معان اول
قوله دلالة ثانية اي واقعة في المرتبة الثانية بالنسبة الى دلالة اللفظ على المعاني الاول لان المعنى الاول لا
وقيل معنى قوله لذلك المعنى لاجله او بواسطة فالدال على المعنى المقصود هو اللفظ ايضا لكن بواسطة المعنى
الاول ويوصف هذه الدلالة بالثانوية ثم دلالة المعنى الاول على الثاني عقلية قطعا كما صرح به الامام في
نهاية الايجاز والشيخ في دلائل الاعجاز واما دلالة اللفظ على المعنى الاول فقد يكون وضعية وقد يكون عقلية
كما نبهت عليه الآن وفرضكم بانها وضعية بلا شك فكانه اراد بالوضعية ما للوضع مدخل فيها في الجملة فافهم
والمراد بالمعنى ها المقصود وهو الذي يريد المتكلم اثباته او نفيه ويستوي في قصده البليغ وغيره كاثبات الشجاعة
مثلا قوله يدرك الشاعر بجملة ترتيبها ثم ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها اراد بترتيب المعاني جعلها في
ترتيبها التي هي المناسبة للحال والمقام ثم ان الشيخ اطلق على ترتيب المعاني المعقب بترتيب الالفاظ على
حذوها اسم النظم مع ان الترتيب الثاني اشارة الى ان العمدة في البلاغة انما هي القصد والاعتبار دون اللفظ
والاخذ فيه كما يطلعون حقيقة الحال اعتبار الخصوصية مع ان نفس الخصوصية المعتبرة فلا ينافي ما سبق
ذكره

من كون النظم توخي معاني النحو فيما بين الكلم حيث دل على كونه من عوارض اللفظ قوله والخواص
والمزايا والكيفيات المشهور ان الخواص عبارة عن الامور المستفادة من التراكيب بمجرد الوضع
وان المزايا والكيفيات عبارة عن الخصوصيات المفيدة لتلك الخواص فاطلاق هذه الامور على المعاني
الاول من قبيل المجاز واصطلاح للشيخ كما يشعر به قوله لي الشيخ يطلق الخ فافهم قوله من الاوصاف
الراجعة اليها قيل عليه كيف يكون الفصاحة والبلاغة ونحوهما من الاوصاف الراجعة اليها اي المعاني
الاول وهي المعاني اللغوية ولا فضيلة لها اصلا اجيب بعد تسليم ان المعاني الاول هي اللغوية بان
المعاني الاول محل الفضيلة لان ترتيبها في النظم بترتيب الالفاظ في النطق على حذو وتم على
وجه ينتقل منها الذهن بتوسطها الى الخواص لافادة بلا اخلال ولا تعقيد هو البلاغة فيكون ترتيب
المعاني الاول على الوجه المخصوص منشاء الفضيلة ومناط البلاغة بلا شك قوله لا في الالفاظ
المنطوقة التي هي الاصوات والحروف مبني على ان اللفظ صوت يعتمد على مخارج الحروف والمختار انه
كيفية عارضة للصوت الذي هو كيفية يحدث في الهواء بتموجه ولا يلزم قيام العرض بالعرض الممنوع
عند المتكلمين لانهم يمنعون كون الحروف امورا موجودة قوله فحيث ثبتنا من صفات
الالفاظ والمعاني الخ ولا وجه لحمل تعيين المص على هذا بان يريد باللفظ في قوله فالبلاغة راجعة
الى اللفظ المعنى الاول ويكون المعنى فالبلاغة صفة راجعة الى المعنى الاول باعتبار افادته المعنى الثاني ولا
لحمل المعنى في قوله باعتبار افادته المعنى على المعنى الاول حتى يكون المعنى فالبلاغة راجعة الى اللفظ باعتبار
افادته المعنى الاول لان التفريع قوله فالبلاغة راجعة الخ على تعريف البلاغة يأباه فان البلاغة صفة اللفظ
باعتبار افادة المعنى الثاني لكونها عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال ومقتضى الحال هو المعنى الثاني
كرفع الشك ورد الانكار قوله المعاني الثواني التي جعلت مطروحة في الطرق توضيحه ان المخاطب اذا
كان منكرا فالبليغ وغيره سيان في ان كل واحد منهما يخاطبه برد انكاره لكن البليغ يعرف كيفية

توفيقي



ترتيب المعاني الاول المعقب بترتب الالفاظ حتى يزول الكلام بخلاف غير البليغ فترتب المعاني الاول هو المنشأ
للفضيلة بلا ريب قوله والسبب انهم لو جعلوها يعني ان السبب في ارتكاب التجوز انهم لو جعلوا الفصاحة
والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك اوصافا للمعاني لم يفهم انها صفات للمعاني الاول لاحتمال ان يراد المعاني
الثواني فجعلوها نعوتا للالفاظ واريد بها المعاني الاول واعترض عليه بان المعاني كما يحتمل الثواني
حين اطلاقها كذلك الالفاظ يحتمل عند اطلاقها الالفاظ المنطوقة بل هي اولى فلا بد من بيان سبب الترجيح
لا يقال المعنى مشترك بين المعنى الاول والثاني واللفظ مجاز في المعنى الاول وقد تقرر ان المجاز اولى من الاشتراك
فظهر فائدة العدول الا انا نقول معنى ذلك ان اللفظ المستعمل في معنى اذا كان دائرا بين كونه مشتركا
بين ذلك المعنى وغيره وكونه مجازا في ذلك المعنى وحقيقة في غيره كان الحمل على كونه مجازا اولى لان التعبير
عن معنى بلفظ يدل عليه مجازا اولى من التعبير عنه بلفظ يدل عليه مجازا بالاشتراك بعد قيام القرينة المعينة
للمراد في كلا الاستعمالين على ان كون المعنى مشتركا لفظيا بين المعنيين ممنوع واذا كان مشتركا معنويا كان
اطلاقه على احدهما بخصوصه مجازا ايضا ويمكن ان يقال مرادهم انهم لو جعلوها صفات للمعاني لم يفهم انها
ظاهرا انها صفات المعاني الاول لان للمعاني الثواني دخلا تاما في البلاغة حتى ان الكلام البليغ الذي ليس له
معنى ثاني ساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء لما سبق فيتردد الذهن بين المعاني الاول والبواقي
بخلاف ما اذا جعلوها صفات اللفظ اذ عدم كون اللفظ المنطوق منشأ للفضيلة اظهر فيتبادر الذهن الى
ان ليس المراد اللفظ نفسه ولما كان العلاقة بين اللفظ والمعاني الاول وما يحدث فيها اقوى واظهر
يتبادر الذهن اليها وهذا القدر يكفي للترجيح قوله فجعلوا كالمواضعة الى قوله والخاصية التي تحدث
فيه قيل عليه المفهوم مما سبق ان استعمال الالفاظ في انفس المعاني الاول والمفهوم من هذا استعمالها في الصورة التي
الحادثة فيها وبينهما تناف فكيف يجعل هذا الكلام نتيجة لما سبق على ما يشعر به الفاء من فجعلوها اجيب بان
يطلقون على المعاني الاول الخصوصيات والصور ونظائرها مما مبالغة تنبيها على انهم وان كانوا يطلقون

الالفاظ



الالفاظ على نفس تلك المعاني ويصفون الالفاظ بالبلاغة وما شاكلها الا ان مدار توصيفها
على ما في تلك المعاني من الصور والخواص فكان المعاني الاول نفس الخصوصيات وبهذا صح التوزيع
وفيه نظر لان هذا الجواب يشعر بان المراد ههنا بالصورة والخاصة نفس المعاني الاول وقوله حدثت في
المعنى وتحدث فيه مانع من الحمل على ذلك فالاظهر في الجواب المصير الى حذف المضاف اي محل الصورة والخاصية
قوله وقولنا صورة دفع لما يتوهم من ان المعنى ليس له صورة فكيف يصح قولك وهم يريدون الصورة
التي حدثت في المعنى قوله وهذا ابتداء ما ذكره الشيخ اي قليلا واعلم ان الكلام الذي نقله الشارح من دلائل
الاعجاز لم يذكر فيه على هذا الترتيب بل بعضه مذكور في الاوائل وبعضه مذكور في الاواخر ولهذا حكم
البعض بان في نقل الشارح اختلالا ولا ينبغي ان يظن هذا بمثله فيها قوله مذاقة الحروف وسلاستها هذا
ملايمتها للطبع وسلاستها سهولة النطق قوله فالفصاحة عبارة عن كون اللفظة بهذا
الاعتبار الذي حدث منه المعنى الثاني للفصاحة فهو من عداده والا فان جعل معنى ثالثا للفصاحة
يبطل الحصر الذي يتبادر من كلام الشيخ فتامل قوله كما يمتنع ان يوصف بانه دال اراد امتناع الوصف
بالمعنى المشهور الذي اثبتنا للفظ الفصيح اعني الدلالة اللفظية وهو فهم المعنى من اللفظ فلا ينافي ما
سبق من قوله ثم يجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المقصود قوله اليه ينتهي البلاغة كذا في الايضاح
نسبة الى الايضاح توطئة لدفع ما يتوهم من قول المص من كون قوله وما يقرب منه عطفا على حد الاعجاز كما بيانا في
قوله وهو ان يرتقي الكلام في بلاغته الخ يشير الى ان اعجاز كلام الله لارتقائه في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر
على ما هو الرأي الصحيح لا لاخباره عن المغيبات ولا لاسلوبه الغريب ولا لصرف العقول عن المعارضة
اذ اليسير بالذكر منها وعلى ان المشتهر بالبلاغة والمتصدي للمعارضة والا فالمعجز ما يكون خارجا عن طوق
جميع المخلوقات من الجن والانس والملك قوله فان قيل لهت البلاغة الخ فان قلت حمل السؤال
على منع تحقق الاعجاز في كلام الله تعالى كما يشعر به قوله لم لا يجوز ان يكون الجواب خارجا عن القانون لان منع



السند لا بسماه اذ كان اخص لا يفسد اصلا وان حمل على المعارضة بحمله انه لم يذكر دليل على تحقق الاعجاز

حتى يعارض قلت استشهاد دليل تحققه فيدل على عدم ذكره وهو ملحوظ واعلم انه لابد ان يحمل علم البلاغة

في قوله وعلم البلاغة كافل باتمام هذين الامرين على المعنى العام لان المعنى المشهور وهو علم له زيادة اختصاص

بالبلاغة اعني علم المعاني والبيان غير كافل باتمام الفصاحة بل نقول الكلام بعد الحمل على المعنى

العام تغليبي لان الكافل باتمام هذين الامرين هو العلوم المخصوصة مع الحسن السالم كما يجي انشاء

الله تع قوله وكثير من المهرة الفطانة متعلق بالجواب الاول الذي هو منع كون علم البلاغة كافلا باتمام

البلاغة فالاولى تقديمه على قوله ولو سلم ولو جعل المهارة اعم من الاحاطة فلا باس به في تعلقه بالجواب

الثاني قوله فشيء لا يفهم من اللفظ فيه بحث وهو انه ان اراد بعدم كونه مفهوما من اللفظ ان لا يستفاد

منه صريحا فمسلم ولا يضر وان اراد انه لا يحتمله فم قوله واما الثاني فلا يدفع الفساد اما اولا على

حقيقيا فظاهر واما اذا اخذ نوعيا فلان ما يقرب من نهاية الاعجاز لا ينافي المرتبة الاولى

بل لا ينافي الا المراتب التي بعد المرتبة الوسطى لان القرب من النهاية هو ما يكون اقرب اليها من الوسط

كما لا يخفى على الفطن وجعله من قبيل التعبير عن النوع بافراده لا يستقيم اما اولا فلان ذلك انما هو في

الاحكام التي لا تختص بطبيعة النوع اذ لا يصح زيد وعمرو وبكر الى اخر افراد الانسان نوع والكون فا طبيعة

اعلى نوعا انما هي لطبيعة الاعجاز لان عدم المجاوزة عنه ماخوذ في مفهومه كما سبق وكل فرد من

الاعجاز سوى نهايته يجاوز عنه فرد آخر واما ثانيا فلان التعبير عن النوع بافراده ان صح فبجميعها لا ببعضها

ومن هنا ظهر ان قوله على ان الحق الخ وجه آخر لابطال الجواب الثاني كما هو المتبادر لا بيان الفساد المذكور

بعينه بناء على ان الحق الخ على ما ظنه الاستاد قوله يؤيده قول صاحب الكشاف الخ وجه التاييد ان القياس

رجوع الضمير الى المضاف لانه المقصود بالذكر كما سبق في ضمير عنه في قوله وبعضه قاصر عنه راجع الى حد

الاعجاز ولا يخفى ان الانسب حمل قوله يمكن معارضته على الصفة الكاشفة حتى يتحقق استقصاء مراتب

الاختلاف



الاختلاف فقد اثبت لمجرد المقصود عن حد الاعجاز امكان المعارضة ولا يستقيم الا بجعل الحد بمعنى المرتبة

ثم لما جاز في الجملة ارجاع الضمير الى المضاف اليه وحمل الصفة على المخصصة لم يجعل قول صاحب الكشاف دليلا

على المدعى بل مؤيدا له هذا واعترض الشارح في شرح الكشاف على قوله لكان الكثير منه مختلفا بان ظاهر النظم

ان الكثرة صفة الاختلاف وقد جعلها صفة للمختلف من غير ضرورة فان كون البعض منه في الطبقة العليا فالحكم

المحكم للبعض صفة للكل ولا يعني لتخصيصه بالكثير منه **قوله** وكان بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا

عنه فيه بحث اما اولا فلان الاختلاف بكون البعض واقعا في مرتبة الاعجاز والبعض قاصرا عنه يوجد

في القرآن ايضا فان مقدار آية او آيتين لا يجب ان يكون معجزا بالاتفاق فكيف يستدل بانتفائه على انه ليس

من عند الله على ما هو المقصود من الآية واما ثانيا فلان قوله وكان بعضه بالغا حد الاعجاز يفيد ثبوت

قدرة غير الله على الكلام المعجز وهو ظاهر الفساد واجيب عن الاول بان المراد بالبعض ما وقع به التحدي

واقله ثلاث آيات وذلك لان المقصود الاختلاف الذي ليس في القرآن وكون بعض قليل من القرآن

غير معجز مشهور كيف شهرته مؤنة تقييد البعض بالزائد عليه وعن الثاني بانه مبني على التنزل وارخاء العنان

على نمط قوله وان يك صادقا يصبكم بعض الذي يعدكم كما قيل وبان المقصود نفي كون القرآن من عند غير الله كلا او بعضا

والمعنى لو كان القرآن من عند غير الله فلا اقل من ان يكون بعضه منه ويلزم الاختلاف المذكور اي يكون بعضه

الذي من الله بالغا حد الاعجاز وبعضه الذي من غير الله قاصرا عنه **قوله** ومما التبست لا يخفى ان المراد بالاعلى

على توجيه الشارح الاعلى الحقيقي وبحد الاعجاز مرتبته والاقرب ان يجعل وما يقرب منه مبتدا محذوف

الخبر اي وما يقرب منه كذلك اي هو حد الاعجاز ويجعل من عطف الجملة على الجملة وهذا ادل مما ذكره الشارح بحسب

اللفظ وان اتحد المؤدى لسلامته عن العطف على المبتدا بعد مضي الخبر والعطف على احد المذكورين واما

حذف الخبر بعد قيام القرينة فاوسع من هذا وقد يعترض على توجيه الشارح بوجهين احدهما ان سوق الكلام المصنف يدل

على ان مراده بقوله وهو حد الاعجاز بيان الطرف الاعلى كما ان قوله في الطرف الاسفل وهو ما اذا غير الى البلغا



الطرف الاسفل وعلى ما ذكره الشارح يفوت هذا القصد بل يتعين حد الاعجاز بانه الطرف الاعلى وما يقرب
منه وثانيهما ان لا تفاوت في البلاغة القرآنية وسره ان اسرع لكيفيات الاحوال وكيفياتها فيلزم ان
يكون الكلام المشتمل عليها في اعلى المراتب الا ان بعضها منه نقله يمكن للبشر الاتيان بمثله وان لم يقع فان قلت
لا يمكن انكار تفاوت الايات في البلاغة كما اشار اليه فرقاني در بيان ودر فصاحت كى بود يكسان
سخن گرچه گوينده بود چون جاحظ و چون اصمعى در كلام ايزد بيچون كه وحى منزل است
كى بود تبت يدا ما نند يا ارض ابلعي قلت التفاوت الحاصل في الايات بالنظر الى الاحوال المقتضية
للاعتبارات في بعضها اكثر فالمقتضيات المرعية فيها او فر من المقتضيات المرعية في الاخرى وذلك
لا يقدح في ان يكون كل منهما في الطرف الاعلى اي في مرتبة من البلاغة لا بلاغة فوقها بالنسبة الى تلك
الايات لوجوب اشتمال كلامه تعالى على جميع مقتضيات الاحوال التي في نفس الامر بنا وعلى احاطة علمه تعالى
بجميعها فتامل فيه وفي بعض شروح الايضاح ان قوله وما يقرب منه عطف على الاعجاز والمراد
بحد الاعجاز البلاغة في مقدار آية وايتين فكانه قال وللبلاغة طرفان اعلى وهو البلاغة القرآنية وعلى هذا يتعين
الطرف الاعلى بانه البلاغة القرآنية كما هو المقصود قوله ولا يخفى ان بعض الحد تاييد لما ذكره من ان حد
الاعجاز هو الطرف الاعلى وما يقرب منه فان جميع الايات واقعة في مرتبة الاعجاز مع ان بعضها
اعلى ثم المراد ببعض الايات التي حكم عليها بامتناع المعارضة ما يكون مقداره اقصر سورة والسكوت
عن التقييد للشهرة كما نبهت عليه فيما سبق قوله اي طرف البلاغة نقل عن الشارح انه صحح تنبيها على انه
الطرف الاسفل ايضا من البلاغة احترازا عما وقع في نهاية الايجاز من ان الطرف الاسفل ليس من البلاغة
اصلا انما وقع في شيء من عبارته لا يقع طرف الشيء بحسب المعنى المتعارف نهايته فلا يكون داخلا فيه لانا
نقول الطرف الاعلى داخل في البلاغة قطعا فالانسب دخول الطرف الاسفل ايضا على ان قول المصنف اذا
غير اليه ما دونه التحق عند البلغاء باصوات الحيوانات وكل كلام غير ملحق بها فهو عند البلغاء بليغ ثم

المراد



المراد بقوله الى ما دونه كل مرتبة كانت من المراتب التي دونه او مرتبة تحته بلا واسطة فانه المتبادر عند الاطلاق وعلى كلا الوجهين لا يصدق ما ذكر من تعيين الطرف الاسفل على الطرف الاعلى ولا على المراتب المتوسطة **قوله** باصوات الحيوانات عرف الحيوانات اشارة الى ان المراد بها غير الانسان وقد وقع في عبارة المصباح منكرا والانسب حملها على ما ذكرنا بجعل التنكير للقصد الى غير معين وقوله يصدق عن محالها حال عن الاصوات لا يقال يلزم اختلاف العامل في الحال وذيها لان العامل في الاول هو الفعل وفي الثاني الجار لانا نقول العامل فيهما هو الفعل لان حرف الجر اداة يوصل معنى الفعل مجرورة والمجرور ح منصوب المحل بالفعل وبهذا الاعتبار وقع ذا حال وما يتوهم في امثاله من ان الجار والمجرور في محل النصب مسامحة في العبارة اتكالا على ما تقرر في القواعد كذا في شرح الارشاد لمحشي الكشاف الشريف وما في بحسب ما يتفق لها مصدرية اي بحسب اتفاق الاصوات وحصولها بلا علة مقتضية قاصدة لفصاحتها ايا ما او موصولة اي بحسب ما يتفق معها من الامور التي لا تقتضيها **قوله** سوى المطابقة و وهو غير معرف بالاضافة ولذا وقع صفة للوجوه اشارة الى متاخرية تلك الوجوه بالنظر الى البلاغة والفصاحة والمراد تتبعها وجوه تغايرهما فلا يلزم كون كل منهما تابعة للبلاغة سواء اعتبر اولا الحكم على الوجوه بالمبالغة ثم اعتبر تقييد تلك الوجوه بالمغايرة للامرين او بالعكس **قوله** وفيه اشارة الخ صرح في المختصر بان الاشارة والاشعار المذكورين بلفظ سمها وسوق كلامه ههنا يشعر بان الاشارة امر آخر واسنادها الى تعريف الوجوه باخرهما لا يلتفت اليه فتامل **قوله** لانها ليس مما يجعل المتكلم موصوفا بصفة نقل عنه ان المراد انه لا يعهد وصف المتكلم بسبب هذه الوجوه بصفة ولا يسمى بسببها باسم في العرف كما يسمى بسبب البلاغة والفصاحة بنحو فصيح بليغ ولا يتوهم صحة ومحسن فلا يرد ان وصف من صدر منه الترصيع بالمرصع صحيح وقد يتوهم من هذا الكلام ان هذه الوجوه لو جعلت المتكلم موصوفا بصفة جاز ان تجعل تابعة لبلاغة الكلام سواء جعلت المتكلم موصوفا بصفة ام لا

وانت خبير بجواز تعدد المانع عن جعلها تابعة لبلاغة المتكلم فليتأمل **قوله** ملكة يقتدر بها على تأليف
كلام بليغ اي في نوع اراده من المعاني والقرينة على ارادة هذا المعنى ما تقدم في تعريف فصاحة المتكلم لان ملاحظة
تكشف عن المقصود ههنا بطريق المقايسة وهذه وان كانت عناية في التعريف لكن لا بد من المصير اليها اذ
الملكة التي يقتدر بها على تأليف الكلام البليغ في نوع من المعاني كالمدح مثلا يجعل صاحبها بليغا على ان
المتبادر من الملكة هو الكامل منها وما ذكرناه والتعريف يحمل على المتبادر واعتبار العموم في الكلام البليغ
في نوع من المعاني كالمدح مثلا لا يجعل صاحبها بليغا على ان المتبادر من الملكة كونها بناء على النكرة قد يعم في
الاثبات بقرينة المقام او في التأليف بناء على ان اضافة المصدر يفيد العموم منظور فيه لاستلزامه
انتفاء البلاغة في البشر مثلا لان من الكلام البليغ ما هو واقع في طبقات الاعجاز والاقتدار على تأليفه
خارج عن طوق البشر وان قيد بوسعهم لزم ان لا يكون متكلم بليغا الا ان لا يكون فوقه بليغ لان الابلغ
يقدر على كلام بليغ لا يقدر عليه من هو دونه في البلاغة وفساده بين **قوله** انحصار علم البلاغة
في المعاني والبيان اي علم له زيادة اختصاص بالبلاغة كما مراد لو اريد به اسم يدونه العلمين لم يكن
الانحصار المذكور معنى فليتأمل **قوله** انحصار مقاصد الكتاب الذي هو في علم البلاغة وتوابعها
لا يتجاوز عن الفنون الثلثة **قوله** وفيه تعريض لصاحب المفتاح الخ وذلك لانه عرف البلاغة ببلوغ
المتكلم حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها
ولا يخفى ان الاول يستفاد من المعاني والثاني من البيان فلا تتوقف البلاغة على الفصاحة وما ذكره
المص ماخوذ من كلام ابن الاثير في المثل السائر لكن رجح قول صاحب المفتاح بان البلاغة كلام منوع
البليغ كالحيوان للانسان **قوله** ان كل بليغ كلاما كان او متكلما منه اخذ تعميم المشترك تبديلا اي كل مسمى
بليغ **قوله** اي ليس كل فصيح بليغا يشير الى ان المراد بالعكس اللغوي لا الاصطلاحي اذ للموجبة الكلية لا
تنعكس بالمعنى الاصطلاحي الا الى موجبة جزئية **قوله** وهو مما يجب ان يحصل منه افراد من قبيل الاستخدام لان المصدر
ههنا

ههنا مصدر ميمي لا اسم مكان بدليل تعديته بلفظ الى والتفسير المذكور انما هو للمرجع بالمعنى الثاني وبه ينكشف بل

تفسير المرجع بالمعنى الاول ثم المراد بالامكان الامكان الوقوعي المقابل للامتناع بالغير لا الامكان الذاتي المقابل

للامتناع الذاتي فلا يتجه ان امكان الممكن لا يتوقف على شيء اي مطابقة الحكم للواقع ولا مطابقته قيل مما يعني الصدق مع

والكذب فكيف يكون مرجعا له بالمعنى المذكور واجيب بان الصدق والكذب مفسران بمطابقة الحكم للواقع

وعدمها ومطابقة الحكم له وعدمها يصلح مرجعا لها قوله عن الخطأ في تأدية المعنى المراد اللام في الخطأ للعهد

والمراد به ما لا يكون بسبب التعقيد المعنوي بقرينة قوله وما يحترز به عن الاول يعني الخطأ في التأدية

علم المعاني اذ لا يحترز به عن التعقيد المعنوي على انه قد يقال الخطأ بسبب التعقيد المعنوي ليس في

التأدية بل في كيفيتها ولو قال عن الخطأ في تطبيق الكلام على مقتضى الحال لكان اظهر قوله والا لربما

ادى المعنى المراد له اعترض عليه بان الظاهر ان المراد بالاحتراز عن الخطأ عدمه فعلى تقدير انتفاء ذلك العدم

اعني وجود الخطأ يعني تأدية المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال البتة فلا وجه لايراد كلمة ربما

ههنا سواء حملت على التقليل او التكثير الا ان يحمل على التنزل والاخذ بالادنى فيكون المعنى وان لم يكن مرجع

البلاغة الى الاحتراز عن الخطأ المذكور فلا اقل من تأدية المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال في بعض

الاحيان وهو مناف للبلاغة والجواب ان تلك التأدية على تقدير ذلك الانتفاء اما ان يتعين ام لا فان

كان الثاني فالامر ظ وان كان الاول فلمجرد رعاية التحقيق فانها قد تستعار فيه كما نقله الشارح في

مباحث الشرط عن ابن الحاجب ويمكن ان يقال المراد من كون مرجع البلاغة هو الاحتراز ان الاحتراز

لازم فانه يفيد المستفاد من قوله والا هو معنى اللزوم اي وان لم يكن الاحتراز لازما لربما كان معدوما وكان

الخطاء متحققا وقد يجاب بان المراد بالاحتراز عن الخطاء المذكور محافظة النفس عن المجامعة له لا منافاة

اذ لا عبرة بمجرد عدم الخطأ اذا لم يكن عن محافظة وقصد والتأدية بكلام غير مطابق ليس منافيا لانتفاء

هذه المحافظة اليه بل قد يوجد معه فلفظ ربما ذا في محله ويكون للتكثير قوله والى تمييز الا نسب



بقوله الى الاحتراز عن الخطأ ان يجعل المرجع ههنا الاحتراز عن اسباب الاخلال قوله ويدخل في
تمييز الكلام الخ قيل لم قدر موصوف الحديث الفصيح الكلام حتى يحتاج الى هذا القدر فلو قدر اللفظ
لم يحتج اليه اصلا اجيب بان بلاغة الكلام انما يتوقف بالذات على تمييز الكلام الفصيح وتوقفها على
تمييز الكلمات الفصيحة بواسطة توقف تمييز الكلام الفصيح عليه فقدر الكلام الفصيح وايضا قد
سبق ان فصاحة المفرد كالكلمات لفظ الفصيح كالجمع بين معنى المشترك بلا ضرورة فاحترز عن توهمه
وايضا لم يسبق وصف مطلق اللفظ بالفصاحة حتى يجعل قرينة على تقديره قوله على ما صرح به
في الايضاح قيل عليه مرجع بلاغة المتكلم ايضا الى هذين الامرين فاوجه تخصيص بلاغة الكلام بكون
هذين الامرين مرجعا لها اجيب بان وجهه هو الايماء الى ان مرجعيتهما لبلاغة المتكلم باعتبار
مقتضى
مرجعيتهما لبلاغة الكلام ويمكن ان يقال وجهه ان الخطأ في تادية المعنى المراد مثلا قد يقع بحسب
البشرية في حين فراحيان البليغ ولا يدل على انتفاء بلاغتها اعنى الملكة المذكورة كما ان عدم معرفة
وجود
المجتهد لبعض الاحكام لا ينافي الاجتهاد فالاحتراز عن الخطأ ليس مرجعا لبلاغة المتكلم ولا ينافي
الخطأ المذكور احيانا بل انما ينافي بلاغة الكلام البليغ الواقع هو فيه ولا يبعد في ذلك الا ترى ان
امرؤ القيس بليغ بلا شبهة مع ان كلامه قد لا يكون بليغا كقوله غدائره مستشزرات الى العلى البيت
قوله وفساده ظاهر واضح ان الغرض من الشيء ما يتأخر منه ويترتب عليه وانتفاء الخطأ المذكور
وكذا تمييز الفصيح من غيره موقوف عليه لبلاغة الكلام متقدم عليها كما اشار اليه في تفسير المرجع ولو سلم
الفصيح
تأخرهما وترتبهما عليه لم يستقم الغرض ايضا اذ ليس الباعث على البلاغة الاحتراز عن الخطأ وتمييز
نصبا
عن غيره وهو ظاهر جدا بل الغرض من جعل الكلام بليغا اما حسن الذاتي وارتفاع شأنه على ان
البلاغة وصف الكلام وتعليل وصف الكلام بما ذكر لا يخ عن سماجة كما لا يخفى على الفطن قوله لان
غاية ما علم مما تقدم الخ يعني ان المعلوم من تعريف البلاغة افادة بلاغة المتكلم هذين الامرين ان اريد
بالاحتراز



بالاحتراز والتميز بفعل الفعل او توقفهما عليهما ان اريد بهما التمكين منهما ولم يعلم كونهما عرضيين منهما فتفسير

المرجع بالعلة الغائية لا يناسب التفريع بقوله فعلم **قوله** على الاتصاف بالفعل بل حينئذ الاتصاف

اذ الاقتدار المذكور عبارة عن بلاغة المتكلم وهي لا تتوقف على الاحتراز بالفعل مثلا بل على كونه بحيث يحترز

فافهم **قوله** فهو اذن مركب الضمير الاول راجع الى التحقيق والثاني الى التميز والجملة اعني اجزاؤه تميز السالم

صفة المركب هذا وما يتوهم من ان تميز الفصيح عن غيره كلي لا كل وان هذه الامور جزئيات لا اجزاء بدليل

صحة حمله على كل واحد من هذه الامور والجزء لا يحمل على كله فليس كلاما مقيدا به لان المراد تميز الفصيح من

حيث انه فصيح لا تميز ذاته من حيث هي ولا نسلم صدقه على كل واحد منها ولو سلم فليكن محمولا على

السبب **قوله** وكالمراجع معطوف على اجتمعتم اي وبخلاف لفظ كالمراجع وهو ناظر الى مسرحا

كما ان اجتمعتم ناظر الى تكأكأتم **قوله** منه ما يتبين في ظاهر العبارة يوهم ان بعضا واحدا يتبين في

احد هذه الاسماء مع ان المبين في كل واحد منها بعض آخر وقيل هو من قبيل اللف والنشر بكلمة او كما

في قوله تعالى وقالوا كونوا هودا او نصارى فيكون كلمة ما كناية عن جميع التميزات الحاصلة بهذه الاسماء

ويحصل بكل منها بعض من تلك التميزات واعترض بان التبيين الاعلام ولا معنى لاعلام التميز الذي

فسر بالمعرفة اذ ليس المقصود العلم بالعلم واجيب بان المراد ههنا اظهار وجوده العيني وهو في المعنى

عبارة عن الايجاد الا ان هذا لا يستقيم في قوله او يدرك بالحس فينبغي ان يراد يحصل بالحس على

سبيل التجوز **قوله** لان من تتبع الكتب [illegible] الخ ولما اورد عليه الزوزني في شرحه انه لم يذكر في

متن اللغة ان من الالفاظ ما يحتاج في معرفته الى ان يبحث عنه في المطولات فكيف يقال انه يميز السالم

عن غيره بما يبين في علم متن اللغة وجهه ظاهر لكن المناسب بهذا التقدير ان يقول المص ما يستفاد

من علم متن اللغة كما لا يخفى وايضا لفظ الثاني عبارة عن التميز وليس لقولنا التميز يتبين في علم كذا

كثير معنى على انه لو قال كما يستفاد لم يحتج الى زيادة يدرك بل كان قد يكفي ان يقول او من الحس **قوله**



قوله يطلق على جميع اقسام العربيه اي فلو قال في علم اللغة فيتناول جميع اقسام العربيه ولم يتعين المراد

او في علم التصريف اعترض عليه بان المخل بالفصاحة هي مخالفة ما ثبت من الواضع وذا لا يعلم من علم التصريف

اجيب بانهم يذكرون الالفاظ الشواذ الثابتة في اللغة ويقولون انها شاذة فيعلم منه ان ما عداها من

الالفاظ ما ثبت من الواضع قوله والتعقيد اللفظي رد عليه بان التعقيد اللفظي قد يكون بسبب اجتماع

امور كل منها شايع الاستعمال جار على القوانين كما سبق واذا لم يجب ان يكون لمخالفة القانون النحوي فكيف يتبين

في علم النحو وغاية ما يقال ان النحو باحث عن الوضع الاصلي لكل كلمة وان الاصل هو الاثبات كل شيء في موضعه

وان جاز خلافه فيمكن ان يستفاد منه ضعف التاليف كما لا يخفى قوله والغرض من هذا الكلام تعيين ما

يتبين الخ اي من قوله والثاني منه ما يبين الخ وقوله يحترز عطف على يتبين والضمير في بها راجع الى ما

المقدرات لكونه عبارة عن العلوم والحصر لابد من اعتبار امر آخر وهو معلومية كمية الامور التي يجب ان

يحترز عنها المترتب على ما ذكر قوله ليعلم الخ لان بمجرد تعيين ما ذكر من غير اعتبار الامر المذكور لا يعلم ان الثاني

الى شيء الخ انه مزيد اختصاص اما مصدر ميمي بمعنى الثبوت او اسم مكان على انه من باب الكناية من قولهم لقيت

عنه مقام الذنب كما سلف قوله يعني الخطاء في التادية الاقرب في توجيه عبارة المتن المصير الى حذف

المضاف اي ما يحترز به عن متعلق الاول قوله ولا يخفى وجوه المناسبة اما تسمية الاول بالمعاني

فلانه باحث عن افادة التراكيب خواصها التي هي معان مخصوصة وفي التسمية اشعار بتعلقه بالمعاني واما تسمية

الثاني بالبيان فلانه يتعلق بايراد المعاني الواحد وبيانه بطرق مختلفة من الوضوح واما تسمية الثالث

بالبديع فلانه يتعلق بامور بديعة واشياء غريبة كالترصيع والتجنيس ونحوهما واما تسمية الجميع [illegible] بعلم البيان

فلتعلقه بالبيان اعني المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير وبه يتبين وجه تسمية الاخرين بعلم البيان لانه اذا ناسب

الكل ناسب البعض ايضا ولا حاجة الى اعتبار التغليب والله اعلم قوله الفن الاول علم المعاني ان اريد بالفن

الاول الالفاظ والعبارات كما يدل عليه قول الشارح فيما سبق رتب الكتاب على مقدمة وثلث فنون احتيج الى تقدير

المضاف



المضاف اما في الاول او في الثاني اي معاني الفن الاول علم المعاني والفن الاول الفاظ علم المعاني وان اريد

به المعاني وبعلم المعاني الالفاظ متسمية للمدلول باسم الدال وعكسه فالامر ظاهر وباقي البحث سبق في مباحث

المقدمة فلا حاجة الى الاعادة قوله لكونه بمنزلة المفرد فان المركب كلمة من في الموضعين ابتدائية الابتداء الان

باعتبار الايصال والمعنى لكون المعاني حال كونها اشياء المركب متصلا به يحصله ان اتصال المعاني بالبيان

ونسبته اليه مثل اتصال المفرد بالمركب قوله بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال فهذا القيد بناء على ان البيان

لا يعتد به اذا لم تراع المطابقة لمقتضى الحال لا ان علم البيان متوقف على علم المعاني فان من له ملكة بها يعرف

ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة يكون عالما بالبيان وان لم يكن المودي مطابقا لمقتضى الحال غاية

ان لا يكون بليغا قوله طبعا الاقرب انه مصدر محذوف بتقدير ياء النسبة اي مقدما طبيعيا

ومثله شايع وجعله تمييزا لا يخلو عن تكلف قوله وقبل الشروع في مقاصد العلم والتنبيه الاتي مع ان الا

متقدمة على الشروع فيها لان التنبيه الاتي فيه تمهيد ضبط الابواب كما سيظهر الاشارة اذا لم يقابل

بالتصريح يستعمل في المعنى الاعم الشامل التصريح فلا يرد ان التعريف وضبط الابواب مصرح

بها فكيف قال اشار قوله ففي مسايل كثيرة ان حمل على مذهب الاخفش وجواز زيادة الفاء في الخبر

فظاهر وان اريد تطبيقه على مذهب الجمهور فليقدر الصفة بقرينة المقام اي كل علم يفرد بالتدوين

فيكون المبتدا نكرة موصوفة بفعل فيجوز دخول الفاء في خبره قوله فعليه ان يعرفها بتلك الجهة معرفتها

بخصوصها بها وبالوجوب العرفي الذي مال الاعتبار الاولى والاليق اذ لا مانع عقلا ان يتوجه الى الصور

كل واحد من تلك الكثرة بخصوصها فيما اذا كانت الكثرة محصورة ثم انتفاء معرفة الكثرة المحاول تحصيلها

بجهة الوحدة المخصوصة اما بانتفاء معرفتها اصلا وهو ظاهر البطلان اذ يمتنع طلب المجهول والمذكور يتوجه

واما بانتفاء معرفتها الحاصلة بخصوصها بان يعرفها بامر شامل او يتصور كل واحد من احادها بالتفصيل

وعلى كلا التقديرين لا يامن من فوات ما يعنيه ويصنع وفيها لا يعنيه اما على التقدير الاول فبعد



تسليم امكان الشروع له فظاهر واما على التقدير الثاني فلان الكثرة وان مخصوصة بصرف

اوقات الى تحصيل المط فيفوت بها ويضيع الوقت في غير المطلوب وان كانت مخصوصة فلانه تصرف

كثير من الاوقات الى تحصيل شرط الطلب فربما لا يتسع باقي الوقت لتحصيل المط او يمل عن تحصيل الشرط

فيتقاعد عن الطلب ويلزم الامران لا ينال الطالب اذ تصور الكثرة بما يعمها وغيرها واندفع الى طلبها

من حيث انها جزئي لذلك العام فادى الطلب الى غيره كيف يقال فات مطلوبه يعني الكثرة وتلك

الكثرة انما يكون مطلوبة اذا تصورها الطالب بخصوصها والمفروض تصورها بوجه عام فليس المطلوب

الا ما جعل هذا المفهوم العام مرآت الملاحظة لانا نقول ان اريد اذ المراد تحصيل ما يعصم الذهن

عن الخطا فلا شك انه مطلوب في نفس الامر وهو المنطق واذا اعتقد ان هذه العصمة يحصل الى علم

كان من المعقول لا فشرع في الهندسة باعتبار انها علم من المعقولات فلا شك انه مطلوب في المال وهو

العصمة المذكورة قد فات وهو ظاهر قوله اي ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية حمل العلم

ههنا على الملكة يحوج الى اعتبار الاستخدام في قوله ويحصر في ثمانية ابواب على ما اشار اليه الشارح

هناك ثم المراد بالادراكات الجزئية اما الالتفاتات المخصوصة المتعلقة بالاصول الكلية فلان كلا من

الالتفاتات ادراك ولو تسامحا جزئي باعتبار انه متعلق بجزئي من مطلق الاصول وهذا هو المناسب

لقوله الآتي بها يمكن من استحضارها والالتفات اليها وتفصيلها واما ادراكات جزئية متعلقة بمو

مخصوصة مستفادة من تلك الاصول فان الملكة لما كانت وسيلة الى استحضار الاصول وتلك

الادراكات مستفادة منها صح ان الملكة يقتدر بها على تلك الادراكات الجزئية لا يقال اطلاق

العلم على الملكة يقتضي ان من علم مسائل بعينه حصول مسائله له ولا ينافي نفيها بالمعنى الآخر اعني الملكة

واعترض على تعريف علم المعاني بانه صادق على البلاغة المكتسبة الا ان يقيد بالحيثية اي من حيث

يعرف بها تلك الاحوال نعم يخرج اذ لا يصدق عليها انها ملكة من هذه الحيثية بل هي ملكة من حيث يقتدر بها



على تاليف كلام بليغ لكن يلزم على هذا ان يكون علم المعاني بمعنى الملكة والبلاغة في المتكلم محدثين

بالذات مختلفين بالحيثية **قوله** بيان ذلك ان واضح لخ المفهوم من كلام الشارح حيث

حمل الملكة على ملكة الاستحضار لا على ملكة الاستحضار ان لا يحصل لاحد علم المعاني بمعنى الملكة الا

بعد تحصيل جميع المسائل وصيرورتها مخزونة لديه وايضا لظاهر انه يكفي ان يحصل كيفية للنفس تتمكن

بها من استحضار ما كان مخزونا عنده من المسائل واستحضار ما كان مجهولا منها كما اعتبر التهيؤ التام

الفقهاء هنا فان قلت يلزم من هذا البيان ان لا يكون واضع الفن عالما به قلت غاية ما يلزم ان واضع

الفن بعد ان حصل له ملكة الاستحضار ووضع الاصول واستنباطها يحتاج في تحصيل الملكة الا استحضار

بتجشم كسب وقبل حصول ملكة الاستحضار له لا يسمى عالما به بهذا المعنى وان كان عالما بمعنى آخر واي محذور جديدهم

في ذلك **قوله** كونها جهتي ادراك اذا حمل العلم على الاصول والقواعد صح تشبيهه بالحيوة الصالح

ظرف مفضية الى الادراكات الجزئية فالحصر المستفاد من تقديم لنا بالنظر الى كون العلم المشبه بمعنى الا

اذ لا معنى لكون الادراك المطلق جهة للادراك الكلي نعم الادراك المخصوص قد يكون جهة لادراك

مخصوص آخر كما ان العلم بالدليل جهة للعلم بالمدلول فليتامل **قوله** فلان تعلم النحو يعني التكلم بالمراد

المتعلق بالنحو ههنا هو الملكة ان كان النحو عبارة عن المسائل **قوله** ان اجمالا بسيطا اجمالية يمكن

يق مراده التنبيه على الملكة المذكورة بما يحصل بسببها من العلم الاجمالي لا التمثيل بها فلا يرد ما ذكره

الفاضل المحشي **قوله** والعلم الكلي او المركب سواء كان باعتبار تصورهما او التصديق باحوالهما

وكذا الكلام في المعرفة **قوله** دون علمية منقوض بقوله عليه السلام ان من العلم كهيئة المكنون لا يعلمه الا

بالله الا ان يق بعد تسليم ثبوت هذا الكلام من رسول الله صلى الله عليه وآله وغيره علي عليه السلام ان اللام بمعنى

اللام مجازا لا اصلية العلم اي العلماء المخلصون كما اشار اليه المخلصون بقوله من اخلص لله تعالى اربعين

صباحا ظهرت ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه والله اعلم **قوله** ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا قيل المراد ذ

يفضي الى نسيان محوج الى كسب جديد والا فالحاصل بعد الذهول التفات لا ادراك الا مجازا

والحق ان الذهول زوال الصورة عن المدركة فيكون الموجود بعده ادراكا وان كان بلا كسب

جديد نعم ذكر الشارح في اوايل الباب الاول ان التفات الذهن الى ما هو مخزون عنده واستحضاره

ايا ها لا يسمى علما الا انه امر عرفي والتحقيق ما ذكرناه ولهذا بادر الشارح مما كان الى تسليم عليه

قوله والمص قد جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات بدليل قوله في الايضاح الذي هو كالشرح

لهذا الكتاب قيل يعرف دون يعلم رعاية لما اعتبر بعض الفضلاء من تخصيص العلم بالكليات

والمعرفة بالجزئيات والفاء في قوله فقال يعرف انه للتفريع لا التعليل حتى يورد عليه ان مجرد استعمالها

في الجزئي لا يوجب اختصاصها به لصحته على تقدير الترادف ولا شك ان هذا الاختصاص معتبر في

ذلك الاصطلاح ويجاب بان ترك العلم الى المعرفة يستدعي نكتة والجريان على هذا الاستعمال يصلح نكتة

له قوله ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة جزئية المدرك

يستلزم جزئية الادراك بالاضافة الى ادراك الكلي لان ادراك الكلي كلي لا دراك الجزئي ولهذا عرض

لجزئية الادراك واشار بالتفسير الى ان جزئية الادراك بجزئية المدركات والا فمقتضى الاصطلاح

السابق بحسب الظاهر كون متعلق المعرفة جزئيا لا نفس الادراك ثم الاقرب ان قوله فرد فرد من التاكيد

اللفظي وقد يجعل من قبيل وصف الشي بنفسه قصدا الى الكمال والمراد كل فرد منفرد عن الاخر

وحاصله معرفة كل فرد على سبيل التفصيل والانفراد دون الاقتران وقد ترك لفظ كل في مثله

مع ان العموم مراد كان يقال معرفة فرد فرد والظاهر ان العموم مستفاد من قرينة المقام فان النكرة

في الاثبات قد يعم كما يجي انشاء الله تعالى ويحتمل ان يحمل على حذف المضاف وهو كل بتلك القرينة بمعنى

ان اي فرد كان اشارة الى ان الاستغراق عرفي وان المراد امكان المعرفة بالفعل قوله او البعض الغير

المعين اراد بالبعض الغير المعين مثل الثلث والربع والاكثر لا البعض المطلق اذ لا جهالة فيه بل

وجه



وجه الفساد فيه حصول هذا العلم لمن عرف مسئلة منه كما صرح به وبالبعض المعين الحذف والاضمار ونحو

ذلك والثلث والاربع ونحوهما ثم عدم الدلالة موجودة في البعض الغير المعين ايضا كما لا يخفى **قوله**

لكل من عرف مسئلة منه قيل المراد مسئلة متضمنة لثلثة احوال لان المذكور في التعريف احوال اللفظ بصيغة

الجمع فلا يلزم من ارادة البعض حصول العلم للعارف مسئلة واحدة مطلقا **قوله** وكذا المحسنات

البديعية هذا مبني على المشهور واما على تحقيقه فيما سبق من ان المحسنات البديعية مما ينبغي على المشهور

واما على تحقيقه قد يقتضيها الحال فلا يخرج مما ذكر وعلم البديع انما يخرج من التعريف بالحيثية المراد

كعلم بعينه **قوله** وهو قرينة خفية يعني وصف الاحوال انما ذكرنا كونه قرينة فلان تعليق الحكم الموصوف

بصفة وباقي حكمه يفيده كالتعليق بالمشتق فاذا قيل اكرم الرجل العالم افاد ان علة الاكرام العلم فيفيدان

معرفة تلك الاحوال لكون اللفظ تطابق مقتضى الحال فينساق الذهن الى اعتبار الحيثية واما الخفاء

فواضح **قوله** عبارة عن معرفة الاحوال هذا على حذف المضاف اي عن ملكة معرفة هذه الاحوال ولو قال

للزم ان يكون معرفة هذه الاحوال امرا من علم المعاني لم يحتج الى ذلك **قوله** وانه واضح لزوما وفسادا

قد يناقش فيه بانه انما يلزم اذا لم يكن المراد بمعرفة احوال اللفظ معرفة احكام الاحوال الجزئية على حذف

المضاف وانت خبير بان علم المعاني ليس عبارة عن معرفة تلك الاحكام من حيث هي بل من الحيثية المذكورة

فالاحتياج الى قيد الحيثية باق فليتامل **قوله** قد يقتضيها الحال الاحسن ان يقول قد يطابق بها

اللفظ مقتضى الحال **قوله** وليس مقتضى الحال الا تلك الاحوال بعينها حاصل السوال انه يلزم اتحاد المطابق

والمطابق وقد يجاب بان المراد باحوال اللفظ الخصوصيات الجزئية كالتاكيد المخصوص في ان زيدا

قايم وبمقتضى الحال الخصوصيات الكلية كالتاكيد الكلام مطلقا واما القول بان المراد بمقتضى الحال العارضة

للالفاظ بسبب الاحوال كالمزية الحاصلة في زيد عرفت من تقديم المفعول فمما لم يذهب اليه احد

قوله قلت قد تسامحوا حاصل الجواب انه لا اتحاد لان المراد بمقتضى الكلام الكلي المكيف بكيفية

الحال العام



مخصوصة لا نفس الاحوال وبالمطابقة صدق المطابق بزنة المفعول على المطابق بزنة الفاعل على عكس اصطلاح المعقول فانهم يقولون الكلي مطابق للجزئي بمعنى صدقه عليه فالصادق عندهم هو المطابق بزنة الفاعل ولا يلزم تطابق الاصطلاحين في تمام المعنى الاحوال التي بسبب اشتمال الكلام الجزئي عليها يكون من جزئيات الكلام الذي هو مقتضى الحال قوله والا فمقتضى الحال عند التحقيق كلام مؤكد استدل عليه في شرح المفتاح بقوله في تعريف علم المعاني على ما يقتضي الحال ذكره فان المذكور حقيقة هو الكلام لا الحذف والتقديم والتاخير وعورض بان قولهم انكار المخاطب وتردده وخلو ذهنه يقتضي تاكيد الكلام وجوبا واستحبابا وتجريده عن التوكيد وقول صاحب المفتاح الحالة المقتضية للذكر للحذف للتعريف للتنكير الى غير ذلك محكم في ان المقتضى نفس تلك الاحوال والحمل على الحكم سيما اذا كان اغلب على ان الاقتضاء الحال في الحقيقة انما هو بالنسبة الى تلك الاحوال لا الكلام المكيف واما ما ذكره من دلالة التعريف فقد اجاب عنه الشريف بان بعض مقتضيات كالمؤكدات واداة التعريف مما يذكر فوجب حمل الذكر على التغليب رعاية لما صرح به الاجمال والتفصيل والقول بان المقتضى نفس التاكيد والتعريف لا ذاتهما مدفوع بان مرجع اقتضائهما اقتضاء ذاتهما وبانه كما جعل الالتفات مسموعا المتعلق بالمسموع جعل ايضا ما يتعلق بالمذكور مذكورا على ان المذكور حقيقة هو الكلام الجزئي لا الكلام الكلي الذي جعله مقتضيا فلا حاجة الى التاويل على التقديرين كان اختيار التاويل الموافق للتصريح في معظم المواضع اولى وان التفاوت بين التاويلين بان في احدهما اعطاء الكلي حكم الجزئي والذي هو عينه في التحقيق وفي الاخر اعطاء المسبب حكم السبب الذي هو غيره ويرد على الاول بعد تسليم ان المقتضى اداتهما انه ينبغي ان يكون المغلب مخصوصا بزيادة خفة او كثرة او نحوهما وليس بظاهر ههنا والاظهر حمله على تقدير المضاف او التجوز في النسبة الايقاعية او جعل الذكر مجازا عن الايراد من قبيل ذكر المقيد وارادة المطلق بقرينة ما ذكر في الاجمال والتفصيل وعلى الثاني بانه منقوض بالحذف والطي ونحو ذلك اذ لا يصح انه متعلق بالمذكور مذكورا ويجعل مذ



اللهم الا ان يحمل على ان الحذف مثلا الخ متعلقا باللفظ وهو من شانه ان يكون مذكورا في نظم الكلام

ولا يخفى بعده **قوله** انه كلام موكد قيل انما لم يقل كلام موكد حكم فيها بثبوت القيام لزيد اشارة الى

ان الحال انما لم يقل كلام موكد حكم فيها يقتضي خصوصية في الكلام المشتمل على الحكم الذي تقتضيه شي آخر لا

دخل لها في اقتضا خصوص الحكم الا انه جعل المقتضي الموكد لا نفس التاكيد لامر دعاه اليه على ما سبق //

قوله واحوال الاسناد ايضا الخ جواب عما يتوهم من ان احوال الاسناد غير مندرجة فيما سبق لعدم

كونه لفظا فانه باب من ابواب هذا الفن وضمير الهما راجع الى احوال اللفظ **قوله** تتبع خواص تراكيب الكلم

تحقيق معنى التعريف وفوايد قيوده يستدعي نوع بسط فليطلب من شرح المفتاح للشريف

قوله لوجهين لم يذكر الوجه الثالث الذي اشار في الايضاح وهو ان قوله وغيره مبهم ويجب صيانة الحدود

عن الالفاظ المبهمة لان المص لم يذكره استقلالا بل نوه بالوجهين السابقين حيث قال على ان قوله وغيره مبهم

لم يبين مراده به فكانه لم يعتد به وقد حقق الشريف في شرح المفتاح ان المراد به عدم الاستحسان

قوله والثاني انه فسر التراكيب الخ حاصله لزوم تعريف المعاني بالمجهول لانه اخذ فيه تراكيب البلغاء

ومعرفتها يتوقف على معرفة البلاغة الماخوذة في تعريفها التراكيب فانه اراد بها تراكيب البلغاء فقد جاء

الدور في تعريف البلاغة وبقيت مجهولة لان التعريف الدوري لا يفيد معرفة المعرف واذا جهلت

البلاغة جهلت تراكيب البلغاء المذكورة في تعريف علم المعاني لتوقف معرفتها على معرفة البلاغة

وان اراد غيرها لم يبين كان الجهالة لحالها وعلى هذا التقدير لا يرد ان يقال لزوم الدور انما ذكر المجهول

بجميع يرد

في تعريف البلاغة لا يكون سببا للعذر ولا يلغ لتعريف المعاني بما ذكر ولا احتياج الى بيان لزوم الدور في تعريف

المعاني نعم يرد ان قوله وقد عرفها في كتابه الخ يشير الى ان لزوم المحذور الثاني مبني على تعريف السكاكي للبلاغة

بما ذكر لا بعدم تعريف البلاغة بما عرفها به السكاكي وقد توجه بانه لما كان لزوم المحذور في تعريف المعاني

على التقدير معتد به وهو التقدير تعريف البلاغة بما ذكره صاحب المفتاح في حد البلاغة غير الدور وقعد عنه



كما صرح به في كتابه حيث قال في آخر القسم الثالث واذا قد تحققت ان علم المعاني والبيان
معرفة خواص تراكيب البلغاء لكلام ومعرفة صناعة المعاني الخ ثم تعريف المعاني المعرفة المذكورة من
قبيل المسامحات التي لا تخل بالمقصود لاشتهار ان العلم اما عبارة عن الملكة او الاصول او القواعد وادراكها
والمعرفة ليس شيئا منها والغرض ان المعاني ملكة مقتدرة لتلك المعرفة او اصول وقواعد مفيدة اياها
ولو اريد بالتتبع الملكة المبنية عليه لكان اظهر **قوله** تنبيها على انه معرفة حاصلة الخ مبني على احد
المذهبين وهو انه اذا استعمل السبب في المسبب او العكس فالمراد المسبب المخصوص والسبب المخصوص
اذا قيل مثلا رعينا الغيث يكون المراد النبات الحاصل بالغيث لا مطلق النبات **قوله** حتى ان معرفة
العرب الخ وكذا علم الله وعلم الملائكة ثم هذه العلوم وان كان يخرج عن التعريف بقوله التتبع لذا جعل جزء
منه الا ان المراد الاشارة الى الخروج فلا ان في ذكر التتبع فوائد اخر مثل الاشعار لصعوبة المطلب
والتنبيه على طريق العلم **قوله** بعد تسليم لا انه كلام السكاكي اشار الى منع ذلك بان قوله وهي
تراكيب البلغاء ليس جزءا من التفسير بل التفسير قوله الصادر عمن له فضل تمييز فهذه جملة معترضة لبيان
ان هذه التراكيب هي الواقع تراكيب البلغاء ولا يلزم منه اخذ البلغاء في تفسير التراكيب **قوله** واقول
لا يفهم من قوله بتوفية خواص الخ حاصل الجواب اختيار الشق الثاني من الترديد المذكور ومنع لزوم التعريف
بالمجهول فانه انما يلزم لو لم يكن في الكلام ما يشعر بان المراد بالتراكيب تراكيب ذلك المتكلم وهو ممنوع فان المفهوم
من الهادية وكذا الايراد حين كانت مضافة الى المتكلم ان يكون التراكيب ايضا بهذه المثابة اذ لو قيل مثلا
البلاغة هي بلوغ المتكلم في تادية المعاني حدا له اختصاص بحمل كلام غيره على ما ينبغي على ما هو معنى التوفية
بالنظر الى تراكيب الغير لكان ركيكا اللهم الا ان يحمل التادية على تقريرها وكشفها على الغير سواء كانت مقاصده
او لا على ان الشارح بصدد دفع اعتراض المصنف فيكفي له تبادر تراكيب المتكلم التراكيب المذكورة في التعريف لا حاجة
الى ان ينفي انفهام غيرها مطلقا فقوله لا يفهم الخ محمول على المبالغة في مقام المحاورة كما سبق مثله والمناقشة في

العبارة



العبارة بعد وضوح المقصود وليس من دأب المخلصين قوله ان يكون لنفي شك الاظهر في العبارة

ان يقول نفي شك بترك ان يكون لكن ما ذكره ملائم لما في المفتاح حيث قال ان يكون مقصودا

به نفي شك قوله تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكر ان الكلام اعم من الذي يؤلفه و يطبقه

ان يورده على ما ينبغي وغير الكلام الذي ينشئه ويطبقه ان يحمله على ما ينبغي فكيف يكون تطبيق

الكلام على اطلاقه بمعنى التوفية وقد صرح بان المراد توفية خواص تراكيب نفسه فليتأمل قوله

بتراكيب ذلك المتكلم قال الشريف في شرح المفتاح وليس بشيء اذ لم يعرف لها خواص حتى يضاف

اليها وقد يجاب بان الاصل في تعريف الاضافة وان كان هو العهد لكنه مستعمل في غير الاصل كثيرا

شايعا كما سيجيء في احوال المسند من هذا الكتاب قوله وليس المعنى انه يورد تشبيهات البلغاء

قبل الحذف ومن نفي هذا المعنى اصلا اما اذا اريد بالتشبيهات والمجازات انواعها فظاهر واما اذا

اريد اشخاصها فلان المعنى يكون ايراد امثال التشبيهات والمجازات وامثال هذا كثير يقال فعلت

ما فعلت وقلت ما قلت ولا نسبته المراد منها على احد لم يشكه من الادراك فيجوز ارادته في

التعريف فكذا الحال في توفية خواص التراكيب فانها بمعنى توفية انواعها وامثالها نعم تراكيب المتكلم

مفهومة من قوله تأدية المعاني اذ المعنى بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حدا له اختصاص بتوفية خواص

التراكيب المذكورة في علم المعاني حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية المعلومة في علم البيان

على وجهها قوله كيفية تطبيق اي كيف يؤلف الكلام حتى يصير مطابقا لمقتضى الحال قوله ويحصر

المقصود الخ لا يخفى ان ضمير يحصر في عبارة المتن راجع الى علم المعاني لكن لما قال المص في الايضاح الذي

هو كالشرح لهذا الكتاب ويحصر المقصود منه اورد الشارح لفظ المقصود تابعا له وتنبيها على

ان المنحصر علم المعاني باعتبار كونه مقصودا اصليا وبهذا يظهر خروج الاشياء الثلثة وان عدت

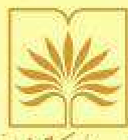
مندرجة في علم المعاني تغليبا لشدة اتصالها به حيث قرنت معه فلفظ من بيانه في التحقيق وبهذا



التوجيه ظهر كون الكلام من قبيل انحصار الكل في الاجزاء وارتباط قوله والا الصدق علم المعاني حيث
لم يقل الصدق المقصود من علم المعاني بما قبله واندفع ما يقال ان المنحصر هو المقصود من علم المعاني
وصدقه على كل باب ظاهر فالانحصار انحصار الكلي في الجزئيات لا غير وان الاشياء الثلثة خارجة
عن علم المعاني للقطع بان تعريف العلم مثلاً خارج عنه فلا احتياج الى اقحام المقصود لاخراجها وان
اجزاء العلوم ثلاثة كما تقرر الموضوعات والمبادي والمسايل فلا يكون الكل اعني علم المعاني منحصرا
في الاجزاء الثمانية ولو حملت من على التبعيض والمقصود على جميعه بدليل المقام والمعنى جميع المقصود
الذي هو بعض علم المعاني المتناول ولو بحسب التغليب والتسامح له ولغيره من الاشياء الثلثة والمبادي
والموضوعات لاستقام الكلام ايضا **قوله** وظاهر هذا الكلام وجه الظهور ان المذكورات في الابواب
الثمانية اصول وقواعد واورد لفظ الظاهر اشارة الى جواز حمل العلم على الملكة ولحمه على حصر المسبب
في السبب كما قيل مع بعده فتامل **قوله** لا محالة مصدر ميمي بمعنى التحول من حال الى كذا اي تحول اليه
وخبر لا محذوف اي لا محالة موجود والجملة معترضة بين اسم ان وخبرها مفيدة تاكيد الحكم **قوله**
قايمة بنفس المتكلم لا شك ان ثبوت النسبة في الخبر يعني ايقاع النسبة وانتزاعها وفي اضرب مثلا هو طلب
الضرب بمعنى قيامها بنفس المتكلم كونها صفة لها موجودة فيها وجودا متاصلا كساير صفات
النفس لا انها معقولة له حاصلة صورتها في ذهنه للقطع بانه لا احتياج في المقصود الى تصور الايقاع
والانتزاع وبان الموجود في نفس من قال اضرب طلب الضرب والطالب لا مجرد تصوره كذا نقل عنه
ففي قوله هو تعلق احد جزئي الكلام بالآخر مسامحة اذ النسبة بهذا المعنى قايمة باحد الطرفين لا غيره وقد
يناقش بان قال زيد قايم غير عالم بمعناه فهو متكلم بالكلام اجماعا مع انه لم يقم النسبة بنفسه قطعا واجيب
بان اطلاق المتكلم بالكلام على من ذكر لو سلم فاما باعتبار المعنى اللغوي او باعتبار ان ما قرأه كلام في نفس
الامر اي مشتمل على نسبة يصح السكوت عليها اذا صدر عمن هو عالم بالوضع لا بحسب صدوره عنه والحق ان
قيام
اعتبار



فيكم اعتبار قيام النسبة بنفس المتكلم باعتبار الغالب وبحسب الظاهر والمراد قيامها بها لولا المانع
او انها فرض قيامها القيام بها والقرينة لما سيصرح فان قول الشاك والمجنون والنائم والساهي كلام
اذ لا خفاء في ان لا قيام نسبة على المعنى المذكور بنفس شيء منها قوله لانه لا يشمل النسبة الانشائية
ولو اريد بايقاع النسبة احداثها في الكلام حتى يشمل الانشاء فان من اوجد المتكلم باضرب اوجد النسبة
به قوله المشتمل هو عليها للنفي ذكر الانتزاع لغوا مفسدا للمعنى مع انه مخالف للاستعمال ولو ارجع النفي
في قوله والا فانشاء الى القيد والمقيد جميعا مع انه خلاف الظاهر لكفى ان يقول ان كان له نسبة فخبر والا فانشاء
لا الى القيد والمقيد فتامل قوله سواء كان ايجابا او سلبا المضاف محذوف اي تعلق ايجاب او سلب الا
فنفس التعلق المذكور ليس بايجاب ولا بسلب كما لا يخفى قوله في احد الازمنة الثلثة قيد دفع
لما يتوهم من ان الاخبار الاستقبالية نحو سيقوم زيد يلزم ان يكون كلها كاذبة اذ لا نسبة خارجية لها
في الحال تطابقها قوله تطابقه او لا تطابقه تكثير للفائدة وتمهيد للمباحث المذكورة في التنبيه الآتي الا
انه مدار الفرق بين الخبر والانشاء كما لا يخفى قوله فالكلام خبر اي من حيث احتماله للصدق والكذب كما
انه قضية ومسئلة ومقدمة ومطلوب ونتيجة من حيث انه مشتمل على الحكم ومسئول عنه وجزء دليل ومطلوب و
حاصل منه قوله اذ لم يكن لنسبته خارج كذلك المعنى ارجاع النفي الى القيد الاول بقرينة ما اشتهر
ان لا خارج للانشاء قوله اذا كان فعلا او معناه اراد بالفعل الفعل الاصطلاحي وبمعناه ما يعم
المتعارف وهو ما يفهم منه معنى الفعل لا بصيغته كحروف التنبيه واسماء الاشارة ونظايرها وشبه الفعل
قوله م وهو ما يستفاد منه ذلك بصيغته ولا جهة لتخصيصه بالخبر اجيب بان وجه التخصيص بالذكر كونه سبق
في الاعتبار او فرض الاستمرار على اللطائف كما سيصرح به نفسه في احوال الاسناد قوله ولا يحتاج
اليه بعد تقييد الكلام بالمفيد اجيب بان الغرض التنبيه على ان هذا القيد ماخوذ في مفهوم الاطناب ولو
لم يقيد الزيادة بكونها لفائدة لم يفهم اعتبارها في مفهومه وان كان كذلك في نفس قوله فالذي يهم



في قبل بيان السبب والتعليل وظيفة الشارح لا على المصنف الاشارة الى المسائل اجمالاً ولذا قال فالاقرب

دون الصواب **قوله** ومن رام الى قوله فضاد وكلامه الخ واظهر رد على الخلخالي واشارة الى ان كلام

المص ايضا فاسد لقصوره عن افادة ما يهم **قوله** بحصرها باسادسا هذا بالنظر الى تقسيم الشارح

واما بالنظر الى ترتيب المص والباب السادس هو الانشا وكذا الكلام فيما بعده على ما يفهم من الترتيب

السابق المذكور في المتن ولا يخفى من الاشارة الى ان الترتيب الاقرب هو الذي ذكره لا ما ذكره المص

قوله ولذا لم يقل احوال القصر لكون القصر والفصل والوصل احوالاً في انفسها واما الانشاء

فلا وسط بينهما لاقتضاء سوق الكلام اياه فقصد فيه المشاكلة لطرفيه ولظهوره لم يتعرض له **قوله**

وسم هذا البحث بالتنبيه اى اعلم من وسمه وسما وسمة اذا اثر فيه بسمة وكي والهاء عوض من الواو في

قوله لانه قد سبق منه ذكر ما اشار الى ان التنبيه انما يستعمل فيما تعلق به ضرب من العلم سابقا وكان

او كان في حكمه كالبديهيات او انه يستعمل فيما لا يحتاج الى الدليل كالبديهي وما تعلق به علم سابق في حكمه

قوله فلا دور كما توهم صاحب المفتاح حيث ابطل تعريف الخبر بما يحتمل الصدق والكذب بان الصدق

يعرف بالخبر عن الشيء على ما هو به فيتوقف معرفة الخبر على معرفة الصدق المتوقف على معرفة الخبر واعترض

عليه الشارح في الشرح بان اللازم فساد تعريف الخبر او الصدق للزوم الدور لا فساد تعريف الخبر

على التعيين كما هو المدعى وانت خبير بان ما ذكره حق بحسب نفس الامر واما بحسب الالزام فيمكن ابطال كل

منهما على التعيين مثلا يقول فيما نحن فيه اخذ الصدق في تعريف الخبر غير صحيح لا يفسر بالخبر فاخذه في

تفسيره يوجب وكذا نقول لا يصح تصحيح تفسير الصدق بالخبر لان الصدق ماخوذ في تفسيره

فاخذه في تفسيره يوجب الدور ثم المراد من الاخبار المذكور الكشف والاعلام ولهذا عد بعض

لا الاتيان بالجملة الخبرية حتى يعود الدور بل المشي على ما اختاره في شرح المفتاح الخبر قال وهو ان يوضح

كل نسبتها ما على وجه الايجاب او على وجه النفي فالاخبار والكشف على ما هو عليه صدق وعلى خلافه كذب

صحيح

صحيح بحسب المعنى بعيد بحسب اللفظ لان المتعارف في الاستعمال اخبرت عن زيد دون اخبرت عن نسبة القيام اليه قوله وايضا الصدق لخ ظاهر هذا الكلام يوهم ان اعتبار اختلاف الصدق كاف في الجواب مع اتحاد الخبرين وذا غير متصور والا لزم تعريف الشيء بمباينه فالمراد ان اختلافهما كاف مع اعتبار اختلاف الخبرين وبالعكس وان استلزم اختلاف احدهما اختلاف الاخر قوله تعريف لما هو صفة المتكلم اورد عليه ان معنى صدق المتكلم صدق كلامه فقد اتحد الصدقان والغرض في هذا الجواب اتحاد الخبرين فالدور بحاله واجيب بمنع اتحاد الصدقين وقد اجاب الفاضل المحشي بان الصدق والكذب وان اتحدا في التعريفين على ذلك التقدير لكن الخبر متعدد فيهما كما ذكره فلا دور وفيه بحث اما اولا فلان وحدة الصدق في التعريفين على ما ذكره مستلزم وحدة الخبر فيهما لان الاخبار صفة المتكلم فلا يصح كونه معرفا لما هو صفة الكلام واما ثانيا فلان غرض المعترض من قوله فالدور لازم لزومه بالنظر الى الوجه الثاني وتخصيصه الوجه الثاني بالبناء على اختلاف الصدقين لا يصح دافعا للدور فتسليم اتحادهما اعتراف بورود الاعتراض فان قلت ان القول بان المعرف الخبر عن الشيء على ما هو به صفة المتكلم يقتضي ان يكون اشتغالا بما لا يهم وترك ما يهم فان الواجب تعريف الصدق الذي وقع جزءا من اجزاء تعريف الخبر وهو صفة الكلام لا تعريف صفة المتكلم قلت هذا الوسم لا يرد على الشارح وانما يرد على من عرف صدق المتكلم اذ لا يثبت ان هذا التعريف في صدد بيان اجزاء معرف الخبر فليتأمل قوله اي مطابقة حكمه قيل المقصود بهذا التفسير هو الخلاص عن الدور في تعريف الصدق والكذب فان قلت ضمير حكمه راجع الى الخبر فيعود قلت ذكر الضمير تسامح منه لبيان ان الحكم لا يوجد الا في الخبر والا فالتعريف في الحقيقة مطلق الحكم الواقع والحق ان المقصود هو الايماء الى ان المطابقة وعدمها صفة للحكم اولا وبالذات وبواسطته يتصف الخبر بهما قوله وهو الخارج الذي اراد به خارج ذات المدرك لا ما نراه في الاعيان كما سيأتي وقد اشار اليه في شرح المقاصد قوله بيان ذلك للشارح المراد بوقوع النسبة حصولها سواء كانت ايجابية او سلبية ثم الظاهر ان خبران قوله لا بد



وان يكون وارتباط الخبر بالاسم باعتبار ان السبتين اللذين ارجع اليه ضمير بينهما عبارة عن طرفي الكلام فالقاء

في قوله مع قطع النظر داخلة عليهما لكن لما قدم عليه معموله وهو الظرف وقع موقعه اذ لا يدخل عليه الفاء او من

من عمل ما بعدها فيما قبلها على ما هو القاعدة فهي في الحقيقة زائدة في الخبر على مذهب الاخفش وقوله اما با لثبوت

في موقع الصفة لمقدر والمعنى دل على رجوع النسبة وقوعا اما بهذا الطريق او بذاك واما الواو في لابد

وان يكون فهي اما داخلة على اسم لا وخبرها لتاكيد اللصوق او للعطف على مقدر مناسب للمقام قوله فمطابقة

هذه النسبة الخ الظاهر انها هي النسبة التي تدل على الخبر وكلام في كتبه تدل على انها وقوع النسبة او لا

وقوعها والشريف جزم في شرح المفتاح بان الموصوف بالصدق والكذب ليس الا الايقاع وكذا الموصوف

بالاختيار وجهه ان الخبر لا يدل الا على الوقوع الواقعي فهو النسبة المفهومة والخارجة ايضا فكيف يتصور

تطابقهما مع اتحادهما ويمكن دفعه بان الوقوع له اعتباران احدهما كونه مفهوما من الكلام مع قطع النظر

عن الكلام والوقوع باحد الاعتبارين غيره بالاعتبار الآخر فيجوز ان يتحقق المطابقة بين المتغايرين في

بالاعتبار ويؤيده ان ارباب المعقول يصرحون بان اجزاء القضية اربعة الموضوع والمحمول والنسبة

الحكمية والحكم بمعنى الوقوع او اللاوقوع وقد اعترف به الشريف ايضا ولا شك ان القضية تحتمل الصدق

والكذب فليتامل قوله للفرق الظاهر الخ فيه ان الخارج في المثال الاول يعني خارج الذهن وفي الثاني

ما يرادف للاعيان وحاصل الجواب ان المراد بالخارج في قولنا نسبة خارجية خارج النسبة الذهنية التي دل

عليها الكلام بدليل السياق لا ما يرادف الاعيان فقوله للفرق الظاهر علة لانتفاء القدح وقوله فانا لو

قطعنا الخ بيان وجه الفرق وسكت عن بطلان المثال الثاني مع ان الفرق يتم لظهوره واتحاد المراد

بالخارج في الموضعين وان كان هو الظاهر الا ان صرف الكلام عن ظاهره عند دلالة القرينة غير عزيز

فيما بينهم ولو اريد بالخارج في قولنا النسبة الخارجية ما يرادف العين لم يتحقق الصدق مثلا فيما

حكم بالامور العقلية على العقلية ايجابا اذ ليس شيء من طرفي الحكم موجودا خارجيا فلا يمكن ان ينسب

١ اهرنا



احدهما الى الآخر في الخارج بالضرورة فلا يتحقق مطابقة الخارج بالمعنى المذكور وكذا صدق قولنا الانسان

ممكن ليس بمطابقة الخارج المذكور البتة لانه متصف بالامكان سواء وجد في الخارج ام لم يوجد ولا

الى حمل الخارج في عبارة الشارح على ما يرادف العين حتى يلزم خروج امثال هذه القضايا ويجاب الى

الجواب بان المعتبر في اللغة والمتعارف الواقع في محاورات البلغاء وهو القضايا الخارجية ولا ضير

في خروجها عن المعنى الضابط فتامل قوله قيل مطابقة لاعتقاد المخبر قيل على النظام قولنا صدق الخبر

مطابقته للواقع اما ان يكون صادقا او كاذبا فان كان الاول ثبت المطلوب وان كان الثاني بطل قولك

صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر لانه مطابق لاعتقادنا وقد كذبته وجوابه انا نختار الاول

ونقول صدق هذه القضية المخصوصة بمطابقتها الاعتقاد لا يستلزم ان يكون صدق جميع

القضايا بمطابقتها للواقع حتى يتم مطلوبك وانما يلزم ذلك لو كان صدق عدم مطابقة الواقع فتامل

قوله اللهم الا ان يقال الخ قد جرت العادة باستعمال هذا فيما فيه ضعف وكانه يستعان في اثباته بالله

تعالى ووجه الضعف ههنا انه خلاف المتبادر وانه يوهم لجريان الكذب في الانشاءات وهو مخالف

للاجماع فليتامل قوله فكلام حجر لصدق تعريفه عليه وهو كلام لنسبته خارج اذ لم يشترط كون تلك

النسبة كائنة في اعتقاد القايل به قوله وتمسك النظام الخ التعريفات وان كانت من قبيل التصورات

ولهذا لا يجري فيها المنع كما تقرر في المعقول الا انها تتضمن دعوى ان هذا حد لذلك الشيء او رسم مثلا

فالتمسك الذي هو اقامة البرهان بالنظر الى دعوى الضمني فلا اشكال قوله فلو كان الصدق عبارة

ايضا الخ فيما هو الى ان الآية وان اثبتت مذهب المستدل في جانب الكذب حيث مناطه عدم مطابقة

الاعتقاد اذ اشتراط مطابقة الواقع معه لا يذهب اليه وهم لكنها لا تثبت في جانب الصدق اثباتا لما هو

الا نفي مذهب الخصم ولا يثبت مذهب المستدل لاحتمال كونه عبارة عن مطابقة الاعتقاد والواقع جميعا نعم

اذا انضم اليه عدم القايل بالفصل بين كون الكذب انتفاء مطابقة الاعتقاد وكون الصدق مطابقة لا ستقام



في الجملة **قوله** وهو ان شهادتنا من صميم القلب يريد ان يكون هذه الشهادة من صميم القلب
كما انه خلاف معتقدهم فهو خلاف الواقع فاحتمل ان يكون تكذيب الله تعالى اياهم راجعًا الى كونها خلاف
معتقدهم فلا يصح الاستدلال به الا لاحد الفريقين وقوله يشهادة ان واللام والجملة الاسمية اشارة
الى ما سيأتي من ان قد يؤكد الخبر نظرا الى لازمه فائدته اذا كان المخاطب منكرا له وصلا لاصل الحكم
هنا وقد يقال التواكيد انما تؤكد الحكم الذي دخلت هي عليه وكذا لازم ذلك الحكم واما لم تدخل
في يشهد بل في انك لرسول الله فالوجه ان يجعل الحكم المتضمن الذي اشعرت به التواكيد هو ان
اخبارهم بان رسول الله صادر عن صميم القلب كما ذكر في شرح المفتاح ويجاب بان التواكيد وان
دخلت في المشهود به لكنها تشعر بان الشهادة عن صميم القلب ولا منافاة بينهما **قوله** ليس بشيء
لظهور انه ليس بخبر بل انشاء لما صرح فيما سيأتي بان حاصل الجواب منع كون التكذيب راجعًا
الى قولهم انك لرسول الله تعين حمل قوله ليس بشيء على ان المذكور لا يصلح للسند به كما هو المعروف في
امثاله لكن يرد انه يجوز ان يكون يشهد اخبارا بالشهادة في الحال او على الاستمرار كما ذكر
في شرح المفتاح لا انشاء لها ولو سلم كونه انشاء لجاز رجوع التكذيب اليه باعتبار كونه تضمنه اخبارا
بصدورها عنهم كما جوز في شرح الكشاف في مثل قوله تعالى ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون **قوله** لان
مثل هذا يكون غلطا اجيب عن تسميتهم هذه الاخبار الخالي عن المواطاة شهادة تتضمن قولهم هذا يسمى
بالشهادة اي من جنسها الا يرى ان الانسان والفرس يسمى كل منهما حيوانا ولا شك ان هذه القضية الضمنية كاذبة
نظرا الى مدلولها العرفي فهو صدورها عن علمه وتواطاه ولذا قال في الفوايد الغياثية ان تسمية شهادة الدور
بالشهادة مجاز وهذا مراد القايل بان المعنى لكاذبون في تسميتها شهادة والمناقشة في العبارة ليست من
داب المحققين فاندفع النظر وقد يقال لا معنى لرجوع التكذيب الى الله تعالى الى كون الاخبار مسمى بالشهادة
عرفا فيرجع الى مدلوله فلا يكون هذا ردا اخر بل يرجع الى الوجه الاول **قوله** فظهر بما ذكرنا فساد ما قيل



اذ المعنى لانه لا نسلم رجوع الكذب الى قولهم انك لرسول الله لم لا يجوز ان يكون راجعا اليه بالنظر الى زعمهم حيث زعموا ان قولهم هذا غير مطابق للواقع فهو كاذب ويرد عليه ان صحة استدلال النظام موقوف على رجوع الكذب الى المشهود به اعني قولهم انك لرسول الله بالنظر الى الواقع فحاصل الجواب انا لا نسلم رجوع الكذب الى المشهود به بحسب نفس الامر لم لا يجوز رجوعه الى الشهادة او التسمية او المشهود به لكن بحسب زعمهم وهذا الكلام لا غبار عليه غاية ما في الباب ان القائل المذكور لم يصرح بقيد في نفس الامر اعتمادا على انه المتبادر كما لا يخفى على المنصف وبهذا القدر لا وجه للحكم بفساد قوله مع ان الوجه حمل المؤمن على الصلاح **قوله** واعلم ان ههنا وجها اخر لم يذكره القوم هذا الوجه ماخوذ مما ذكره الامام في التفسير الكبير كما تشهد به الظرفية والحلف بكسر اللام مصدر حلف من باب ضرب والزعم بالحركات الثلث في الفاء يجيء بمعنى القول ويستعمل في الحق والباطل لكن استعماله في الثاني اكثر وقد يجيء بمعنى الظن فيتعدى الى مفعولين والمراد رجوع الكذب الى قولهم لم يقولوا ذلك والانفضاض التفرق وسلول اسم ام عبد الله فهو غير منصرف للعلمية والتانيث وقوله ما اردت الى ان كذبك كذبك اي اي شيء اردت حتى انتهى الى تكذيب رسول الله اياك والمقت البغض هذا وقد يقال معنى الآية الكريمة ان المنافقين قوم عادتهم الكذب فلا يعتمد عليهم يا محمد بمجرد ان صدر عنهم كلام صادق وهو شهادتهم برسالتك فان الكذوب قد يصدق **قوله** الجاحظ انكر بيان لحاصل المعنى واما وجه التركيب فالظاهر انه فاعل حذف فعله اي قال الجاحظ لان حذف المفرد اسهل من حذف الجملة **قوله** فهذه ستة اقسام اه لا يلائم المفهوم من كلام الايضاح ان الاقسام اربعة حيث قال في تقرير مذهب الجاحظ الحكم اما مطابق للواقع مع اعتقاد المخبر له او عدمه واما غير مطابق مع الاعتقاد او عدمه فالاول هو الصادق والثالث هو الكاذب والثاني والرابع كل منهما ليس بصادق ولا كاذب لانا نقول كلام في الثاني والرابع يشمل قسمين لان عدم اعتقاد المطابقة



اما بانتفاء نفس الاعتقاد او بانتفاء تعلقه بالمطابقة وقس عليه عدم اعتقاد اللامطابقة
فالاقسام المذكورة في الايضاح ستة ايضا مطابقة للواقع مع انتفاء انه مطابق اشارة الى ان ضمير الاولى
مطابقته للخبر لا للواقع لئلا ينفكك نظم الكلام لان ضمير مطابقته في تقرير المذهبين راجع الى الخبر
باعتبار حكمه ثم ان قوله مع الاعتقاد ظرف مستقر حال عن ذلك الضمير والمعنى موافق لما في الايضاح
الصدق مطابقة الخبر اي حكمه للواقع مقرونا ذلك الخبر مع اعتقاد مطابقته له ثم الضمير يعم راجع
الى مطلق الاعتقاد المذكور وكون متعلقه في جانب الصدق مطابقة الواقع وفي جانب الكذب عدم
مطابقته بمعونة المقام قوله ويلزم في الاول اي قوله ضرورة توافق الواقع والاعتقاد جواب سؤال
تقريره ان الصدق عند الجاحظ مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا والكذب عدم مطابقة شيء منهما
ولم يثبت هذا مما ذكره حيث لم يذكر مطابقة الاعتقاد في الاول وعدم مطابقته في الثاني وتقرير
الجواب انه يلزم في الاول اي مطابقة الواقع مع اعتقاد المطابقة مطابقة الخبر للاعتقاد المعهود
في مذهب الجاحظ وهو التشريك في المطابقة للواقع ومحصله لزوم مطابقة المجموع فوجه التعليل
في قوله ضرورة توافق الواقع والاعتقاد على هذا ظاهر اذ لو لم يطابق لم يلزم مطابقته للاعتقاد
المعهود بقرينة المقام وكذا القياس في جانب الكذب فلا يرد تعليل اللزوم بالتوافق فاسد لان
اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد ولو لم يتوافق الواقع والاعتقاد كما اذا اعتقد
مطابقة السماء تحتنا للواقع ومما ينبغي ان يعلم ان المراد التوافق في القدر المفهوم من الخبر فلا يرد
مثل ما اذا رأيت زيدا واعتقدت انه عمرو قلت رأيت رجلا فهو صادق عند الجاحظ مع عدم توافق
الواقع والاعتقاد فليتأمل قوله فكثيرا ما يقع الخبط في هذا المقام اشارة الى رد ما ذكره بعضهم
في تعريف مذهب الجاحظ من ان الخبر ان يطابق الواقع واعتقد المخبر تلك المطابقة فصدق وان لم يطابقه
واعتقد عدم المطابقة فكذب وان طابقه واعتقد عدم المطابقة او لم يطابقه واعتقد المطابقة

فواسطة

فواسطة و وجه الخبط ترك قسمين من اقسام الواسطة وهما المطابقة مع عدم الاعتقاد و عدمها
مع عدمه قوله وفي تقرير مذهب النظام رد على الخلخالي حيث زعم ان مذهب النظام يحتمل الواسطة
واما الخبط باعتبار توهم ان المشكوك ليس بخبر تحرزا عن لزوم الواسطة مع انه خبر و لا يلزم الواسطة
فليس خبطا في نفس تقرير المذاهب وهو المفهوم من العبارة فتامل قوله وقد وقع في شرح المفتاح
لا عبارة المفتاح في بيان مرجع الصدق و الكذب هكذا وعند بعض الى طباق الحكم لاعتقاد المخبر
او ظنه والى لا طباقه و لذلك سواكان ذلك الاعتقاد او الظن خطاء او صوابا ثم ذكر ما يدل
على ان قوله تعالى والله يشهد ان المنافقين لكاذبون متمسك هذا البعض فذكر العلامة في شرحه ان
ما ذكر مذهب الجاحظ وان المراد بالحكم هو المعهود يعني المطابقة للواقع والضمير في قوله لا طباقه راجع
الى الحكم الغير المطابق له وغفل عن ان قوله سواكان ذلك الاعتقاد خطاء او صوابا لا يلائمه
اذ على تقدير كونه خطاء كيف يكون الحكم المطابق للواقع مطابقا له في صورة الصدق مثلا وغفل عن ان
الاية المذكورة لا يكون متمسكا له مع انه يلزم اختلاف الراجع والمرجوع اليه وقوله يقضي منه العجب الى
يبلغ الى نهايته او يؤدي منه العجب بحكم به قوله واستدل الجاحظ بدليل قوله تعالى افترى الآية مثل
حاصل المعنى والا فالا قرب ان قول المص بدليل يتعلق بالحال المحذوفة اي قال الجاحظ كذا مستدلا بدليل
قوله تعالى افترى بفتح الهمزة اصله ء افترى حذفت الهمزة الثانية وابقيت الاولى لانها علامة قوله
بحصر و النشر عدل عما في الايضاح حيث قال فانهم حصروا دعوى النبي صلى الله عليه وسلم للرسالة لما في الحصر
ظاهر من الاشكال الكفار انما حصروا في الامرين خبر البعث بدليل قوله تعالى حكاية هل ندلكم على رجل اذا مزقتم
كل ممزق انكم لفي خلق جديد افترى الآية وغاية ما يتوجه انه خبر البعث ودعوى الرسالة واحد عند هؤلاء
الكفار فترديدهم احد هذا الامرين يستدعي ترديد الاخر فافهم قوله على سبيل منع الخلو اراد به المعنى
الاعم المتناول للانفصال الحقيقي كما ذكر في كتب الميزان وانما لم يقل على سبيل الانفصال الحقيقي وان كانت



القضية من قبيله في نفس الامر لانه لا غرض لهم في نفي اجتماع الامرين وانما ينطبق عليهم نظرهم منع الخلو
وقد يجاب عن الاستدلال بان الترديد بين مجرد الكذب في الكذب مع شاعراخرى فليتامل
قوله لكان اظهر اشارة الى ان هذا اظهر مما ذكره المص وما ذكره المص ظاهر ايضا اما الاول فلان
عدم اعتقادهم صدقه لا ينافي تجويزهم اياه حتى ينافي الترديد بخلاف اعتقادهم عدمه واما الثاني
فلان مراد المص كما اشار اليه الشارح ان الصدق بعيد عن اعتقادهم غاية البعد بحيث لا يجوز
فلا يصح ان يراد باحد شقي الترديد لانه يستلزم التجويز نعم في اخذ هذا المعنى من عبارته نوع خفاء
قوله وايضا لا دلالة لقولهم ام جنة على معنى ام صدق فيه بحث اذ لا يلزم من عدم ارادتهم لهم
ام به جنة ام صدق ان لا يكون مرادهم ما صدق عليه الصدق ولا يخفى ان المفيد للمستدل هو هذا
فليتامل قوله فيكون مرادهم حصره في كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر قيل الا ولى الواو مكان او لان
المحصور فيه انما هو مجموع الامرين بل احدهما وهو مشترك لهم يحتمل الصدق والكذب وهذا انما يرد لو كان
المراد بالحصر معنى الترديد واما اذا كان المراد معنى حصر اخباره ثم بالبعث على الاتصاف باحد الامرين
فالظاهر لفظا والقضية منفصلة حقيقة في نفس الامر كما سبق فلا يتصف اخباره عم عندهم الا
باحدهما على انه او يجي بمعنى الواو قوله وفيه بحث قال الفاضل المحشي وذلك لان الانحصار في
الانشاء والخبر انما هو فيما يكون كلاما حقيقة وقول المجنون ليس بكلام حقيقة على زعم هذا القايل
او لان الانحصار فيهما بط عنده بل ينحصر كلام المجنون واسطة بينهما انتهى قول الفاضل المحشي
وفي الوجهين بحث اما الاول فلان الكلام عند ارباب المعاني ما يشتمل على لفظ المسند والمسند اليه
كما يدل عليه قولهم الشكوك والموهوم خبر على ما صرح به الشارح ولا شك ان خبر المجنون كذلك فلا
معنى لزعم القايل واما في الثاني فلان الحصر فيهما حصر عقلي لا واسطة بينهما اذ التقسيم هكذا الكلام ان كان
لنسبته المدلولة خارج فخبر والا فانشاء فلا ثالث اصلا الا ان يعتبر اصطلاح فلا يسمع قوله ان

خبر

عبّر عنها بكلام تام يسمى خبراً لا يذهب عليك ان مقصود هذا البعض نفي الفرق بين النسبة الخبرية والمفيد

بين احتمال الصدق والكذب لا نفيه بين الخبرية والانشائية فالمراد بالنسبة ما يتوهم كونها مورداً

للاثبات والنفي في الجملة حتى تخرج النسبة الانشائية من البين وضمير عنها راجع الى تلك النسبة فلا يتجه

ما قوله ان عبّر عنها بكلام تام يسمى خبراً ان النسبة في اضرب بهذه المثابة مع انه لا يسمى قوله فيه نظر لوجوب

علم المخاطب في توجيه النظر ان الظاهر من عبارة ذلك البعض حيث اورد لا التي لنفي الجنس والاستثناء

المفيد لعموم المستثنى منه نفي الفرق بينهما من جميع الوجوه سوى التعبير والكفاية في اثبات المقصود والمراد

من قرينة المقابلة بالمشهور نفي فرق يختلفان به في الاحتمال وعدمه فاشار الى رد الاول بقوله لوجوب

علم المخاطب الخ والى رد الثاني بقوله ثم الصدق والكذب كما ذكره الشيخ واما ما يوجد في بعض النسخ من قوله فظاهره

ان النسبة المعلومة من حيث هي معلومة لا يحتمل الصدق والكذب وجهل المخاطب بالنسبة في بعض

الاوصاف لا يخرجه عن عدم الاحتمال من حيث هو هو فقيل ضرب الشارح عليه الخط لعدم استقامته لأن

المدعى احتمال النسب التقييدية لهما من حيث ذاتها وماهيتها ومعلوميتها للمخاطب وكذا كون تلك المعلومية

مستفادة من نفس اللفظ لا يقدح في ذلك الاحتمال كان الاخبار البديهية محتملة لهما مع كونها معلومة لكل احد

وان كانت المعلومية مستفادة من خارج اللفظ ومن حاصله ان العلم بالنسبة امر داخل في ماهية الخبر

التقييد بحسب الوضع خارج عن الخبرية فعدم احتمالها ليس باعتبار امر خارج عن ماهيتها الوضعية وما

لا يحتملها والخبرية من حيث هي هي تحتملها بخروج المانع المذكور اعني المعلومية عن ماهيتها بحسب الوضع

فتأمل قوله حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار فيه بحث من وجهين الاول ان صاحب المفتاح

صرح في بحث اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل ان المثل المشهور اعني [illegible] من قبيل القصر

افراداً وقلباً فعلم ان الاوصاف قبل العلم بها قد يكون اوصافاً لان قوله [illegible] صفة مميزة نصب فلو

كانت معلومة للمخاطب لم يتصور ان يزعم انه منفرد بالصيد او مشارك فيه وجوابه الميل يجوز ان

يكون كلامه ههنا بان ينزل المخاطب العالم منزلة الجاهل لوجود مخايل الجهل الثاني ان صاحب الكشاف

اشار في قوله تعالى هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب الى ان المتقين حمل على المعنى الشرعي فاما جعل

خطابا لمن عرف تفصيله كانت الصفة مادحة والا كانت كاشفة وقد صرح به الشريف في حاشيته له فيفهم

منه ان الاوصاف قبل العلم بها قد يكون اوصافا كاشفة اللهم الا ان يخص الاوصاف في عرفهم بغير

الكاشفة وجوابه ان عدم معرفة التفصيل لا ينافي معرفة الاجمال فليتامل قوله كما ان الاخبار بعد العلم

اوصاف وفيه بحث لان الاخبار بعد العلم بها قد يكون اخبارا كما اذا كان المراد لازم فايدة الخبر

نحو انت حافظ للتورية ويمكن ان يوجه مراده ان الاخبار بعد العلم قد يكون اوصافا لانها كذلك دايما

بقرينة ان هذا الكلام ناظر الى عدم وجوب العلم بالنسبة الجزئية المسير الى جوازه وجواز الحمل الا الى

وجوب عدمه والقول الاول للحمل على الكلية بقرينة انه ناظر الى وجوب العلم بالنسبة التقييدية التصديقية

فالمعنى فيها اخبار البتة لا اوصاف الباب الاول الاسناد الخبري قوله وهو ضم كلمة الضم

مصدر من المبني للمفعول بمعنى الانضمام فيكون صفة للفظ بلا مرية المراد بما يجري مجرى الكلمة المركبات

التقييدية والاضافية والجمل الواقعة موقع المفردات ولو قال ضم لفظ لكان اخصر وبالحكم المعنى اللغوي

المصدري لا المعنى الاصطلاحي المفسر بالاسناد حتى يتوهم الدور وبهذا القيد يخرج النسبة بين اسم الفا على

و فاعله ونظايرها والمفهوم في قوله بمفهوم ما يفهم من اللفظ لا ما يقابل الذات حتى يرد ان المراد من

طرف الموضوع هو الذات لا المفهوم المفهوم اعم مما هو بطريق المبالغة للقطع بان الثابت في ضرب

زيد هو الحدث الذي هو جزء مفهوم لفظ ضرب ثم الظاهر ان التعريف مبني على ما سيذكره الشارح

من ان الجملة الشرطية عند النحاة جملة خبرية هي الجزاء مقيدة بقيد مخصوص هو الشرط محتملة في نفسها للصدق

والكذب فالخبر عندهم ينحصر في الجملة قوله للقطع ان المسند والمسند اليه من اوصاف اللفظ هنا

القطع بحسب متعارف النحاة وما يقتضيه ظاهر الصناعة واما بالنظر الى الغرض الاصلي والمقصود الاولي



وما يراه ارباب المعاني من ان الخواص والمزايا تعتبر اولا وبالذات في المعاني وبتبعيتها في
الالفاظ فالاسناد هو المذكور والمسند والمسند اليه من اوصاف المعاني نعم اعتبارات الاشياء
بجري معينة واما اعتبارات المسند والمسند اليه فانما يظهر جريانها في الالفاظ وهذا يصلح وجها
للاولوية المذكورة كما لا يخفى قوله هو الذي يتصور على البناء للمفعول اي تصور الشيء اي صار ذا
صورة قوله مع ان النسبة متاخرة عن الطرفين هذه القضية مشهورة بينهم بكونها كلية وفيه بحث
لان مجموع النسب الى كل منهما بالكلية وهذه النسبة ليست متاخرة عن طرفيها فهاهنا قدح وهو انها في مجموع
~~النسب اي كل منهما بالكلية وهذه النسبة ليست متاخرة عن طرفيها فهاهنا~~ و تقدم الجزء على الكل
ويمكن ان كان يجاب بان مجموع النسب من حيث هو امر اعتباري لا يوجد الا في الذهن فلا يعرض له
نسبة الى واحدة منها الا فيه ولا خفاء في ان العقل ما لم يلاحظ المجموع لم يعتبر له نسبة الى شيء فهذه
النسبة من حيث انها متعلقة بالمنتسبين المخصوصين متاخرة عنهما ومن حيث انها نسبة ما بدون
ملاحظة خصوصية المنتسبين داخلة في المجموع فان العقل اذا اعتبر المجموع فقد لاحظ افراده من حيث
انها نسبة لا من حيث خصوصيات المنتسبات بل لا يمكنه ذلك واذا عرفت هذا معنى الكلية التي ادعوها
عرفت ان كل نسبة فهي من حيث انها متعلقة بالمنتسبين المخصوصين متاخرة عنهما وذلك لا ينافي
تقدمها على احدهما بوجه آخر قوله اظهارا للتحسر اي استعمال الكلام المذكور في اظهار التحزن
والتحسر بطريق المجاز المرسل وتحقيقه ان الهيئة التركيبية في مثله موضوعة للاخبار فاذا استعمل
ذلك المركب في غير ما وضع له فان كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والا فمجاز مرسل والآية المذكورة
من قبيل الثاني لان الشخص في الاخبار عن نفسه بوقوع ضد ما يرجوه يلزم اظهار التحزن والتحسر فهو من
قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم والى هذا اشار الشارح في بحث الاستعارة التخييلية ثم قوله اظهارا
تعليل للمقدر اي قالت كذا اظهارا قوله وقوله تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين عدم كون هذه الآية



للاخبار بناءً على ان الحكم كان معلوماً للرسول ص وللمؤمنين والثالث والاستنكاف والباقي بنفسه للتعيير اي برفع نفسه استفهام قوله ومثله هل يستوي الذين يعلمون اشارة بالتخصيص على السلك الى ان الا الانكاري الذي في حكم الاخبار بالنفي منتظم في السلك المذكور قوله وامثال هذا الكثير من ان تحصى يرد عليه ان ما بعد من لا يصح ان يكون مفضلا عليه اذ ليس مشاركا لما قبله في اصل الفعل اعني الكثرة اجاب الشارح ان كلمة من متعلقة بفعل يتضمنه اسم التفضيل اي متباعدة في الكثرة من الاحصاء ورده الفاضل المحشي بان من اذا لم يكن تفضيلية فقد استعمل افعل التفضيل بدون الاشياء الثلثة ولا شك ان التفصيل مراد ثم اجاب عن اصل الاعتراض بل المعنى اكثر مما يمكن ان يحصى الا انه توسع في العبارة اعتمادا على ظهور المراد ويمكن ان يوجه جواب الشارح ايضا بان من التفضيلية محذوفة كقوله يعلم السر واخفى والمعنى اكثر من خلافها تامل قوله قومي هم قتلوا اميم اخي المصراع لحارث بن وعلة الذيلي آخره فاذا رميت يصيبني سهمي وبعد هذا البيت فلئن عفوت لاعفون جللا ولئن سطوت لاوهنن عظمي اميم اسم امراة كانت تلومه على ترك الانتقام من قومه وهم اسم رجل وحرف النداء محذوف اي يا اميم واخي مفعول قتلوا ورب مع خبره يصيبني تنازعا في سهمي واللام الاول في كل من مصراعي البيت الثاني موطئة للقسم والاخيرة فيه داخلة على جواب القسم والجلل من الاضداد يقع على الصغير والكبير والثاني هو المراد في البيت والسطو الاخذ بعنف كامر وحاصل المعنى ظاهر قوله اما الحكم او كونه عالما اورد عليه ان افادة الحكم ملزوم وافادة كون المخبر عالما به لازم ولا يصدق الانفصال بينهما لا حقيقيا ولا منع جمع وهو ظاهر ولا منع خلو لانهم صرحوا بان نقيض كل شيء من الطرفين يجب ان يستلزم عين الآخر ونقيض اللازم لا يستلزم عين نقيض الملزوم بل نقيضه نعم لو كانت اداة الانفصال داخلة على نفس القصد كان يقال الثابت في الخبر اما قصد افادة الحكم او قصد افادة لازمه لم يرد اذ لا تلازم بين القصدين ولا يجوز انتفاؤهما معا حين يكون بصدد الاخبار لكن العبارة لا تساعده اجيب بان ما ذكر من وجوب الاستلزام المذكور في المنفصلة اللزومية والقضية فيما

فيه



نحن فيه اتفاقهم وبان الشيخ ابا علي اشار في النهج الثالث من منطق الاشارات الى ان المنفصلة غير الحقيقية اقساما
غير مانعة الجمع ومانعة الخلو كقولك رايت اما زيدا واما عمرا والعالم اما ان يعبد الله او ينفع الناس فليكن
ما نحن فيه من هذا القبيل قوله لامتناع ان يقال انه لم يقع النسبة فيه بحث لانه ان اراد بايقاع النسبة
ضم احدى الكلمتين الى الاخرى فهو لا يفيده لان البحث في افادة ما هو من اوصاف اللفظ وان اراد ما هو
حقيقة الايقاع اعني ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة فلا نم امتناع القول بعدمه فان دلالة
الجملة الخبرية على ذلك الايقاع دلالة وضعية لا عقلية فجاز ان يتخلف مدلولها عنها والجواب حمل الادراك
على المعنى الاعم فتامل قوله فان قلت قد اتفق القوم على ان مدلول الخبر الخ لا يخفى ان المراد بالمدلول
هو المدلول الوضعي كما يدل عليه قوله لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له ففي ترتب السؤال
على ما قبله نظر لان المذكور فيه ان المراد بالحكم المفاد هو الوقوع وهذا لا يقتضي كونه مدلولا وضعيا للخبر
حتى يتوجه السؤال فان القائل بكون مدلول الخبر هو الايقاع قائل بان المقصود بالافادة هو الوقوع
الذي يدل عليه الايقاع بطريق الاشعار كما صرح به الشريف في شرح المفتاح فليفهم والاما وقع ادخال
اللام الفاصلة بين جواب ما تمحض للشرط وما يتضمن معناه جوابا لان الشرط المتمحضة لما بناء على تشبيهها
بلو شايع في عبارات القوم قوله عن معناه الذي وضع له الاولى ان يقال عن معناه الذي دل عليه اذ
لا محذور في الاول مطلقا كما في المجاز قوله وح لا يتحقق الكذب الظاهر انه بيان لبطلان التالي
اعني قوله ولما صح ضرب زيد الا وقد وجد منه الضرب لا يقال هذا منقوض بانه لو صح لم يكن الايقاع او
الانتزاع ايضا مدلول الخبر اذ لو كان الايقاع مثلا مدلولا لم يصح ضرب زيد الا وقد وجد من المتكلم الايقاع
لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن الموضوع له وح لا يتحقق الكذب لتحقق مدلول الخبر في الواقع لانا نقول
ليس كذب الخبر عند من يقول بان مدلوله الوضعي اللفظي هو الايقاع مثلا بانتفائه في الواقع بل بانتفاء النسبة
التي يشعر بها ذلك المدلول وان تحقق نفسه فلا محذور قوله وللزم التناقض في الواقع الظاهر



في العبارة انه معطوف على قوله لما صح فهو ثالث الوجوه التي استدل بها على ان مدلول الخبر هو الحكم بالثبوت او الانتفاء نفسهما وظهور المعنى يقتضي ان يكون معطوفاً على قوله لما صح لان لزوم التناقض ناش من عدم صحة ضرب زيد في حال من الاحوال الا في حال وجود الضرب كما لا يخفى وههنا بحث وهو ان هذا المحذور لازم على تقدير كون مدلول الخبر الاثبات والنفي اذ لما لم يجز اخلاء اللفظ عن معناه الوضعي لزم تحقق النفي والاثبات عند الاخبار بامرين متناقضين فلا يصح سببها للعدول لا يقال لا تناقض بين النفي والاثبات الادراكيين لانهما يرتفعان عند الجهل البسيط والمتناقضان لا يجوز ارتفاعهما لانا نقول لا خفاء في وجود التنافي بينهما واجتماع المتنافيين كاجتماع النقيضين اللهم الا ان يمنع التنافي ايضا بناء على حمل النفي والاثبات على الادراك بالمعنى الاعم بل هو مستلزم فليتامل ثم في قوله لزم التناقض مسامحة لان التناقض لازم البتة والاظهر ان نقول لزم اجتماع النقيضين ولا ترفع المسامحة قوله في الواقع اذ التناقض لازم في الواقع الا ان يكون المراد لزومه بين الامور المختلفة المجتمعة في الواقع لكن العبارة لا تساعده كما لا يخفى ولو حمل على حذف المضاف اي وجود التناقض في العلم الواقع على ان المصدر اعني التناقض بمعنى الفاعل اي المتناقض لكان تعسفاً قوله قلت الظاهر ان العلم الخ فان قلت تقرير الجواب بهذا الوجه لا يخ عن نوع قصور لان من جملة ما يهم المجيب تصحيح جواز الشك عند سامع الخبر على تقدير كون مدلوله ثبوت المعنى او انتفائه وليس معنى انتفاء هذا الجواز استلزام العلم بثبوت الشيء الجزم بانتفاء نقيضه وان لم يتيقن في نفس الامر لكان عدم جواز الشك بحاله فالاظهر في التقرير ان يقال كون مدلول الخبر ثبوت المعنى او انتفائه لا يستلزم الجزم بثبوت مدلوله في الواقع حتى ينافي الشك لجواز التخلف ووقوع مدلوله عنه بل يستلزم العلم به بالمعنى الاعم الجامع للشك قلت مدار الجزم بثبوت الشيء وانتفاء نقيضه عند فهم ذلك الثبوت من الخبر وكون مدلوله مثلاً ذلك ليس الا عدم جواز تخلف المدلول عن الدليل فان العلم بثبوت الشيء يستلزم ثبوته ففيه تصحيح جواز الشك وهو ظاهر على ان لك ان تصير الى حذف المضاف اعني لفظ الجزم والمعنى ان العلم بثبوت الشيء اللازم عند سماع الخبر من كون مدلوله



وذلك الثبوت مثلا لا يستلزم جزم بثبوته في الواقع حتى ينافي الشك ولان ذلك العلم بالمعنى الاعم فتامل

قوله فكانهم ارادوا الخ هذا انما يفيد توجيه تعميم كون مدلول الخبر الثبوت مثلا لا يوجب حكمهم بان مدلوله
الحكم بهذا مع انه مذكور في السؤال يدعي اتفاق القوم على ذلك اللهم الا ان يقال هذا الاتفاق انما يستفيد من
اتفاقهم على ذلك النفي لعدم القايل بالواسطة لا من تصريحهم به فلا وجه مرادهم من النفي ظهر انعدام الاتفاق
المذكور بالمعنى الظاهر تدبر **قوله** فلم يصح قولهم عن معنى هي زيد قايم وزيد ليس بقايم تناقض لامتناع
تحقق التناقض هذا مبني على ما ذكر سابقا من انه يمتنع ان يقال انه لم يوقع النسبة وقد عرفت ما فيه
على ان معنى التناقض بينهما هو انهما لا يصدقان ولا يكذبان وقد عرفت ان الصدق والكذب هو لو عند
القايل بان مفهوم الخبر الايقاع او الانتزاع بتحقق النسبة التي يشعر بها احدهما لا يتحقق نفسه فلا يلزم
فيما ذكر صدق التناقض بل المراد انه يحتمل من حيث هو هو والاحتمال بهذا المعنى موجود بالنظر الى الصدق
ايضا غايته ان لا تساوي بين الاحتمالين فلا محذور في تعريفه بما يحتمل الصدق والكذب **قوله** ويسمى الاول
فايدة الخبر اشار بلفظ التسمية الى انه اصطلاح لاهل هذا الفن فلا يرد عليه ان فايدة الشيء ما يترتب عليه
والحكم الاخر ليس كذلك بل المترتب على الخبر علم المخاطب بذلك على ان فايدة اللفظ ما يستفاد اي يعلم عنه وهو
الحكم الخارجي ولو سلم فاطلاق غايته فايدة الخبر على متعلقها لا محذور فيه **قوله** وهو بدون الاولى
لا يمتنع ذكر هذه المقدمة ههنا استطرادي ولم يذكر في المعلل اعمية اللازم المذكور حتى يحتاج الى بيان
المذكور فيه بمجرد اللزوم بينهما وقد ثبت بقوله ان الفايدة الاولى بدون الثانية يمتنع نعم ليس استطرادي
في كلام المفتاح لانه لم يذكر في صورة التعليل **قوله** اي اللازم الاعم بحسب الواقع او الاعتقاد اراد
ان فيه كناية باللازم عن الملزوم فان مجهولية المساواة لازمة للازم الاعم اذ لا مساواة فيه فلا علم بها
وانما حمله على ذلك لان اللازم الذي نحن بصدده اعم بحسب الواقع معلوم عمومه ولم يقل كما هو حكم اللازم
الاعم ليلا يتوهم اختصاص الحكم الاعم الواقعي المتبادر من تلك العبارة مع انه ليس كذلك في الاعم الاعتقادي ولان الكناية

البلغ في التفسير كما تقرر وقد يقال ان الممتنع ولا الممتنع يعني حكم العقل بالامتناع وعدم حكمه بالامتناع

فاللازم المجهول المساواه محمول على مفهوم الظاهر متنا ولا لقسميه اعني المساوي والاعم وفي هذا الحكم تنبيه على

ان اللزوم فيما نحن فيه باعتبار العلم فيما نحن فيه باعتبار العلم لا باعتبار التحقق في نفس الامر اذ لا يلزم من وجود

الملزوم اعني الحكم في نفسه وجود المجز فضلا عن كون عالما به بل ان يقال الحكم اللازم المجهول المساواه وهو ان

العلم بوجود الملزوم يستلزم العلم بوجود اللازم بدون العكس والعلم فيما نحن فيه انما اعتبرنا النسبة الى

الملزوم ونفس اللازم لا الى وجودهما ولو قيل الفائدة هي الحكم من حيث وجوده في ذهن المخاطب ولازمها كون

المتكلم عالما به من وجوده فيه يصح معنى اللزوم لما كلف قوله وهو بدون الملزوم لا يمتنع فان قلت

حكم اللازم الاعم وجوب وجوده بدون الملزوم لا عدم امتناعه بدونه فانتحقق معنى العموم

انما يظهر في صورة الوجوب قلت وجوب الوجود يستلزم عدم الامتناع وكل منهما حكم اللازم

الاعم اذ ليس المراد بحكم الشي هٰهنا ما لا يتفرع عليه قوله وزعم العلامة لما كان اللزوم بين الامرين

المذكورين باعتبار العلمين وكان اللازم والملزوم في الحقيقة نفس العلمين ولهذا فسر العلامة اللازم

والملزوم بالاستفادتين يعني العلمين ثم ما نقله الشارح عن العلامة وكذا عبارة المفتاح ظاهر في ان

المستفاد نفس الحكم والاستفادة المضافة الى الحكم ليست الا العلم به ولا حاجة بها الى صرف الكلام

عن ظاهره ولهذا قال الشارح في شرح المفتاح كون فايدة الخبر نفس الحكم هو الموافق للغة فان فايدة

الشي انما يطلق على ما يستفاد منه لا على نفس الاستفادة وحكم فيما بعد بان ما ذكره العلامة موافق لما

اورده المصنف بالنظر الى الظاهر الكافي في المقامات الخطابية فان الظاهر من المصنف حمل امتناع الاولى

والثاني على امتناع الوجود ويلزم منه حمل الاولى والثانية على العلمين لا بطريق القطع لجواز ان يكون

غرضه في التفسير للعلمين تنبيها على ان اللزوم باعتبارهما وان كان اللازم والملزوم نفس المعلوم فافهم

بذلك الحكم في الخبر نفسه قيد به لان علم الحكم بالمشاهدة مثلا لا يستلزم وجود الخبر والمخبر فضلا عن

علم

هكذا يفهم ان يفهم من ظاهر كلام ... الى ان ... موافق ... اورده المصنف



علم المخاطب بكون المخبر عالما به **قوله** لان العلم بكون المخبر عالما بالمخبر الخ اي الحكم المخصوص من حيث
خصوصيته فلا يرد ان الله تعالى اذا اخبر بانبئي علما الحكم من المخبر نفسه مع ان كون المخبر عالما به معلوم لنا
قبل ذلك لعلمنا بان الله تعالى قد احاط بكل شيء علما **قوله** ولا يخطر ببالنا الخ فلا يصلح قولكم ان سماع الحكم
من المخبر كاف في حصول الثاني منه ولا يثبت امتناع عدم حصول العلم الثاني عند حصول الاول
وفيه نظر وجهه منع كون سماع الخبر علة تامة لما ذكر بل لا بد من التفات النفس وتوجه العقل الى حال المخبر
بالنسبة الى حال الخبر فالصواب في اصل الجواب ما ذكره الشريف من ان الخبر المعتبر فهم المعاني المقصودة
من المتكلم فاذا حصل للمخاطب من المخبر علم بالحكم اي اعتقادي قطعي او ظني فانه يسمى علما في العرف وكان ذلك
تسمية علمه بان المتكلم عالم به قاصد بالخبر تفهيمه اياه **قوله** ويمكن ان يقال الخ الظاهر ان مراده جعل الفايدة
على هذا التقدير عبارة عن المعلوم ايضا موافقا لما في المفتاح واعتبار اللزوم بحسب تحقق الفايدة
علما وتحقق لانهما بنفسهما لما اورد لفظ الامكان لما في اعتبار الملازمة بهذا الوجه من نوع تكلف
دون التكلف الذي ذكره الفاضل المحشي في تصحيح الاخير لان فيه فوات التناسب ايضا ولعل هذا المحتمل كلام
الشارح اقرب ثم ذكره ذلك الفاضل لان في ذلك فوات التناسب ومخالفة كلام المفتاح ولا شيء منهما في هذا
واما مخالفة تفسير المهم مشترك وكونهما فيما ذكرنا من وجهين لا يقدح لان تعبير احد المخالفين يونس
بالاخرى كما لا يخفى فليتامل **قوله** مستحضر الجزائها صونه على حذف المضاف **قوله** منزلة الجاهل ذكر
الفاضل المحشي ان هذا وان تناول بحسب مفهومه قسما ما لا ثالث الا ان الظاهر ان المراد به تنزيله منزلة خالي
الذهن كما صرح به في المفتاح وفيه بحث لان الخالي في عبارة المفتاح بمعنى الخالي عن العلم بالفايدة فيتناول الخلو
عن الحكم والتردد والانكار وليس فيه تصريح لما ذكره ولا التصريح لغيره ايضا ولو سلم فعدوله عن عبارة المفتاح
مما رجح قصده الى التعميم ثم الظاهر انه يبقى هذا على عمومه وتغير تخصيص المنكر في قوله وغير المنكر كالمنكر
عما يشمل العالم لا بالعكس لئلا يكون كنزع الخف قبل الوصول الى الماء كما هو دابهم في مثله والله اعلم **قوله**

وان كان عالما بالفايدة نقل عنه ره ان المراد بالفائدة مايعم لازم فايدة الخبر لانها فايدة ايضا فلا يتوهم ان مجرد العلم بها لا يقتضى عدم القاء الخبر لجواز ان يكون المقصود لازمها ولا يحتاج الى الجواب بان ذ مبنى التخصيص على انها هى المعتدة وفى بعض النسخ بالفايدتين فالامر اظهر قوله ومثله فى عكسه اى غير الاسلوب ايماء الى انه ليس من تنزيل العالم منزلة الجاهل بل مثله فى ان كل منهما سوق المعلوم مساق غيره ومثل هذا لا يخ عن سوء الادب والاظهر انه ليس المراد ان السوال استحضار ماهية الصلوة بعضا بصفاتها النظر المباينه البعيدة بين المقلوب والمقلوب اليه والمجيب ليس بصدد الاخبار بل بصدد جوابه قوله ولقد علموا لمن اشتراه ان اللام فى لقد علموا جواب قسم محذوف وجزاء الشرط محذوف كما اشار اليه وفى لمن اشتراه للابتداء كما فى علمت لزيد قائم ومن اشتراه خبره ماله فى الاخرة من خلاق والخلاق النصيب واللام فى لبئس جواب قسم محذوف وجزاء الشرط محذوف كما اشار اليه اى لو كانوا يعلمون لامتنعوا ويحتمل ان يكون لو فى الاية للتمنى مثلها فى قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون الاية فيفيد ايضا نفى العلم بطريق آخر وكيف يجد ما حال من ضمير عليك او من كلام رب العزة اى مقولا فى حقك ومقولا فى حقه واما حال من ضمير يجد وهو استيناف فى جواب الامر وحاصل معنى الاية والله لقد علم اليهود ان من اشترى كتاب السحر والشعوذة اى استبدله واختاره على كتاب الله تعالى ماله فى الاخرة نصيب من الثواب والله لبئس ما باعوا به انفسهم اى حظوظها لو كانوا يعلمون بذلك الشراء اى بمثوبته وما ترتب عليه من الخلاق له فى الاخرة لامتنعوا عنه واعلم ان سياق الكلام فى ينبغى بحالهم يقتضى تعلق يعلمون بما تعلق به علموا ان معنى الاية على ما اشار اليه ان من اشترى كتاب السحر ماله فى الاخرة نصيب اصلا لا انه ليس له نصيب ولم يعلم ذلك الشراء ولا يخفى ان هذا نهاية المذمومية فيتحد متعلق العلم المثبت والعلم المنفى واندفع ما يقال ان متعلق العلم المثبت عدم النفع ومتعلق الجهل غاية المضرة لاستفادة ذلك من كلمة بئس الموضوعة للذم العام فلا ما بينهما الوجود الاول دون الثانى فى المباحات ولم يلتفت فى الاية الى ما ذكره الاخفش وقطرب من ان الذين علموا غير الذين لم يعلموا فان الذين علموا السحر ودعوا الناس الى تعلمه وهم



وهم الذين قال الله تعالى في حقهم نبذ فريق من الذين اوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم كانهم لا يعلمون لما

فيه تفكيك الضمير بلا ضرورة **قوله** يعني ان شيئا ان تعرف لك لما كان غرابة تنزيل العالم بفائدة الخبر

منزلة الجاهل بها باعتبار جعل العلم بالشيء منزلة الجهل به مع قطع النظر عن خصوصية المتعلق بل باعتبار

جعل وجود الشيء منزلة عدمه مع قطع النظر عن خصوصية العلم اورد ما يشهد لاثبات هذا الحكم الامر

الغريب والمراد بالعلوم مجرد علم الاختصاص بالفائدة وعلى هذا قياس زيادة التفهيم في الآيات الثلث

قوله لاعتبارات خطابية اي اقناعية تفيد ظنا بكونه غير عالم **قوله** لان هذا الكلام يلوح عليه اثر

الاهمال لتعليل النفي كان قوله بناء تعليل النفي ووجه الاهمال ان هذا الخبر ليس بملقى اليهم بل الى الرسول واصحابه

عليهم السلام **قوله** وايضا سلب علمهم براءة الشراء ما ينافي اثباته في صدر الآية على انه لا وجه لتنزيل

علمهم بجهلهم براءة الشراء بمنزلة الجهل لان ارتكاب الشراء انسب بهذا العلم في مقابلة اعني جهلهم بذلك

الجهل وايضا اعتبار القاء الخبر الضمني اليهم تعسف **قوله** لان هذا الخطاب لمحمد صلى الله عليه وآله

وسلم وقد عرفت ضعف ان هذا التعليل ايضا في الاول **قوله** لا يوافق ما في المفتاح لانه صريح في ان العلم

المنفي هو العلم المتعلق بقوله لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق بخلاف الوجهين وان الاستشهاد معنوي

قوله وما رميت اذ رميت روي انه عليه السلام لما التقى الجمعان يوم بدر رمى بقبضة من الحصا في وجوه

المشركين وقال شاهت الوجوه فلم يبق مشرك الا شغل بعينيه فانه هو الذي نزل وما رميت اذ رميت وجه

تنزيل الرمي الصادر عنه منزلة عدمه ان اثر ذلك الرمي لما لم يكن مما يترتب على فعل البشر جعل

الرمي الصادر عنه صورة كانه صادر عنه حقيقة فالنفي باعتبار الحقيقة والاثبات باعتبار الصورة

وهو ظاهر مراد من قال اي ما رميت حقيقة اذ رميت صورة يعني ان القيدين للنفي والاثبات لا النفي

والمثبت حتى يرد لزوم توارد النفي والاثبات على شيء واحد واما من قال في معناه وما رميت تاثيرا اذ رميت

كسبا فقيل مراده التوجيه على مذهب المعتزلة فان افعال العباد الاختيارية ان كانت مخلوقة لهم عند المعتزلة



الا ان خصوص هذه الرتبة معجزة لخلق الله تعالى خارجة عن طوق البشر وقيل مراده بيان سبب التنزيل

لا ما يتوارد عليه النفي والاثبات لظهوره ثم المراد من الآية والله اعلم تنبيه المؤمنين على انه لا ينبغي لهم الذهول

عن اسماء الابتهاج بمثل هذا الفعل البديع الذي يطيش بعقله ولو كسبا ولو الاحلام بمقتضى الجبلة فتظهر

نكتة التخصيص ولا يرد جريانه في جميع الافعال تامل قوله واذا كان قصد المخبر ما ذكر فينبغي اشارة

الى ان الفاء في فينبغي للتفريع وقوله هذا اذا عن اللغو اشارة الى وجه التفريع لوضوح المعنى ان قصد المخبر اذا كان

افادة المخاطب احد الامرين ينبغي له ان يقتصر من التركيب على قدر ما يحصل به افادته لا انقص منه ولا ازيد حذرا

عن اللغو وعن الاخلال ولا ازيد منه حذرا عن اللاغية وانما لم يذكر المنع عن النقصان وان كان المراد بالاقتصار

على قدر الحاجة ان يكون على قدر اقتضاء المقام لا ازيد ولا انقص لظهوره ويحتمل ان يريد بالاقتصار

على قدر الحاجة منع الارتكاب بالزيادة عليه وترك منع النقصان لظهوره هذا والمفهوم من الشرح

ان الحذر عن اللغو علة للصور كلها حيث فانه اذا لم يكن مفيدا اصلا كان لغوا محضا وان كان ناقصا

عن افادة ما قصد به كان في حكم اللغو واذا كان زائدا عليه كان مشتملا على اللغو فقد ظهر بهذا التقرير

تفريع هذا الكلام عما قبله ولم يحتج الى ان يقال في توجيهه ان ما ذكره من الاقتصار حكم مجمل فقد فصل بقوله فان

كان المخاطب ولا شك في تفريع هذا على ما ذكره ان قصد المخبر لو كان ما ذكره اي قصد المخبر واما ما

نوسطه قوله وقد ينزل العالم الخ بين الاصل والفرع فلانه لدفع ما يرد على الاصل فانه قصد المخبر لو كان

لما ذكر لما جاز القاء الخبر الى العالم بهما او لابد لدفع ما يرد عليه ثم اشتغل بذكر الفرع واعلم ان الفاضل المحشي

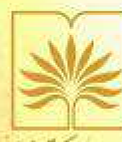
ذكر ان اعتبار هذه الاحوال يعني الخلو والتردد والانكار بالقياس الى فائدة الخبر يعني الحكم واما بالقياس

الى لازمها فيمكن اعتبار الخلو وتجريد الحكم عن المؤكد دون اعتبار التردد والانكار وقد حققه بما

لا مزيد عليه لكن له فيه بحث لان اعتبار التجريد لا باعتبار الخلو انما يظهر اذا كانت الجملة الملقاة محلا

للتاكيد بالنسبة الى ما يقصد بالقائها حتى يصح اعتبار الاقتصار على قدر الحاجة حذرا عن اللغو

والفاضل



والفاضل المحشي اخرج تلك الجمل عن الخليه بالقياس الى لازم الفايدة فكيف يمكن اعتبار الخلو

والتجريد بالنسبة اليه فتدبر **قوله** هل هي واقعة ام لا قد تقرر في كتب النحو امتناع ان يوتي بهل

بمعادل وصرح المص في اوايل الباب السادس بامتناع قولك هل زيد قايم ام عمرو وبين الشارح

هناك وجه الامتناع فهذا التركيب من الشارح اما بناء على ما ذهب اليه ابن مالك من ان هل يقع موقع

الهمزة فيوتي بها بالمعادل مستدلا بقوله عم هل تزوجت بكرا ام ثيبا واجيب عنه بجواز ان يكون ام

في الحديث منقطعة بان استفهم اولا ثم اضرب وقال بل ثيبا واما من قبيل اطلاقات المصنفين

ومسامحاتهم في تراكيبهم كاستعمال قط في المضارع المنفي في تعريف تفسير فصاحة المتكلم وفي قوله ههنا

لا يجتمعان قط مع انها انما تستعمل في الماضي المنفي **قوله** ليس بشي لا يخفى ان توجيه الشارح

على ان مراد المص من الحكم ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة ومن ضمير فيه الراجع الى الحكم وقس

النسبة اولا وقوعها على سبيل الاستخدام اذ لا معنى للتردد في التصديق ومراد الواهم انه لا ضرورة

الى ذلك فليرد بالحكم المعنى الثاني والاعم فيستغني عن قوله والتردد فيه بناء على ان خلو الذهن عنهما ولا

بطلاق عدم التصديق وعدم تصوره اياه ولا يخفى ان ما ذكره الشارح لا يدفعه بل جوابه ان خلو

الذهن عن تصور النسبة ليس بشرط للاستغناء عن المؤكد فانه اذا تصور المخاطب النسبة ولم يتوجه اليها

حالها ولم يلتفت الى شي وراها كان في حكم خالي الذهن وما ذكره ذلك الواهم يشعر بان الاستغناء عن المؤكد

انما هو اذا خلى الذهن عن تصورها ايضا وليس بصحيح **قوله** على لفظ المبني للمفعول والفعل مسند الى مصدره

بالتاويل المشهور اي حصل الاستغناء وقد مر منا في اوايل الكتاب اشارة الى ما لم يرتح تفصيل الى ما يعقل ثم

الحكم المذكور من الشارح مبني على انه الرواية وانه المناسب لقوله فيما بعد حسن تقويته حيث لم يتعرض فيه

للمتكلم والمخاطب الا فالمبني للفاعل فيه وكذا في ان يقصد جايز ايضا سواء رجع الضمير في فيستغني الى المتكلم

او المخاطب **قوله** واسمية الجملة اي صيرورتها اسمية وهي في مقام العدول عن الفعلية فلا ينافي عد



المص في الايضاح الجملة الاسمية الابتدائية وقد يقال فيهما اعتباران اعتبار افادتهما اصل الحكم الذي هو الثبوت واعتبار تاكيد الحكم بواسطة تلك الافادة والقاؤها الى خالي الذهن انما هو مع قطع النظر عن الاعتبار الثاني الذي هو كونها من المؤكدات بل لضرورة اداء الحكم الداعي الذي هو مقتضى المقام وعدها من المؤكدات بالنظر الى الاعتبار الثاني فلا منافاة قوله وحروف الصلة من قبيل اضافة الموصوف الى الصفة اي الحروف الواصلة معاني الافعال الى معمولاتها من وصلت الشيء وصلا وصلة كذا قيل والاشبه ان يقال اصطلح النحاة على تسمية حروف معدودة مقررة فيما بينهم مثل ان وان والباء في مثل وكفى بالله شهيدا ونظائرها بحروف الصلة لافادتها تاكيد الاتصال الثابت وبحروف الزيادة لانها تزاد في الكلام فان قلت يجب ان لا يكون زائدة اذا افادت فائدة معنوية هي التاكيد قلت انما سميت زائدة لانها لا تغير اصل المعنى بل لا تزيد بسببها الا تاكيد المعنى الثابت وتقويته فكانها لم تفد شيئا ولما لم يلزم الاطراد في وجه التسمية لم يتجه ظاهرا اعتراض الفاضل انه يلزم ان يعدوا على هذا ان ولام الابتداء والفاظ التوكيد اسما كانت ام لا من الزوائد قوله مترددا فيه طالبا فيه استخدام لان المراد بالضمير في الحكم بمعنى الوقوع او اللاوقوع وبضمير الحكم بمعنى الايقاع او الانتزاع وههنا بحث وهو ان المخاطب اذا تردد في انك تصورت قيام زيد او قيام زيد متصورين لم يتصور من السامع بعده ترددا او انكار في ذلك وفاي حاجة الى التاكيد استحسانا او وجوبا اللهم الا ان يخصص القاعدة بغير نظائره او يعتبر الدلالة على حال السامع فتامل قوله طن على خلاف ما انت تحسنه قيل اراد بالظن انه لو متلا ما الى الجانب الآخر من غير ان يصل الى حد الحكم فلا يلزم اندراج المخاطب في المنكر ثم هذا الاشتراط مخصوص بان لكونها علما في التاكيد ودليل المسئلة الاستقراء فلا يرد على الشيخ اطلاق من بعدم حسن التاكيد في الجملة الملقاة الى السائل المتردد مطلقا لكن اعتبار هذا القدر من التفاوت في التردد حتى يعرف في معاندة بين اداة واداة مع انهم لم يفرقوا في مكة مقابلة الانكار التفاوت بين اداة واداة لا يخ عن الاستغناء



عن استبعاد قوله فاما ان يجعل مجرد الجواب اصلاً فيهما اراد جعل مجرد الجواب مقتضى لا يراد ان بطريق

الوجوب بقرينة قوله لانه يؤدي اليه فاندفع ما قيل من انه يكون مطلق الجواب اصلاً فان لا يقتضي عدم الاستقامة

الجواب بدونها بل الامر بالعكس الا ترى ان قولهم الاصل في الابتداء التعريف معناه ان المبتدأ لا يتصور بدون

التعريف لا ان التعريف لا يوجد بدون المبتدأ فتامل واعلم ان قول الشيخ انه لا يستقيم يشير الى ان المستحسن

في حكم الواجب عند البلغاء وتركه يوجب عدم الاستقامة فتامل قوله يتوكد بان واسمية الجملة

ان قلت قد يكون التاكيد بكون تقدير الانكار والكافرون انكروا في اول الامر انكاراً واحداً فما وجه التاكيد

قلت يجوز ان يكون الرسل علموا منهم لما جرى لهم من الرسولين الاولين وتماديهم في الضلال اي انكارهم فتجاوز

عنادهم في المرتبة قوي في نفسه فاكد ابتداء قوله موكداً بالقسم وان واللام والجملة الاسمية لم يعد

في الايضاح القسم في الاية من الموكدات فلعله قصد ذكر الموكدات التي من جملة اجزاء الكلام المبلغ وقوله

ربنا يعلم جملة مستقلة قوله فالبشرية في اعتقادهم تنافي الرسالة الى اخره لانهم يزعمون ان لا مناسبة

بين الانسان والرب لغاية تنزهه وتعلق الانسان ولا ينفون المناسبة بين الملك والانسان الكامل

فيجوزون ان يكون الملك رسولاً من الله تعالى ومرسلاً الى انسان كاملاً وبهذا سقط ما يقال البشرية كما تنافي

الرسالة من الله تعالى تنافي الرسالة من رسول الله بناء على وجوب كون الرسول من جنس المرسل فينبغي ان يكون

رسول المرسول من جنس المرسل ايضا لان مجانس المجانس مجانس قوله مبني على ان تكذيب الاثنين منهم

تكذيب للاخر هذا التاويل انما يحتاج اليه على ما هو الظاهر من العبارة وهو تعلق الظرف الثاني اعني في المرة الاولى

بقوله اذ كذبوا بمقدر وهو في موقع المفعول للحكاية اي حكاية عن رسول عيسى ع قولهم اذ كذبوا في المقالة

الاولى واما اذا تعلق بقال كما دل عليه كلام الايضاح او بحكاية فلا اذ ليس في الكلام على هذين الوجهين دلالة

على ان تكذيب الجميع في المرة الاولى بل يكون المعنى كما قال الله تعالى حكاية عن الرسل في المرتين انا اليكم مرسلون

وانا اليكم لمرسلون والتفريق في اللفظين المرتين لا ينافي ارادة هذا قوله لاتحاد المرسل والمرسل برسل

نخ المرة



عليه يكفي في كون تكذيب الاثنين تكذيب الثلاثة اتحاد المرسل بل لان تكذيب الخبر تكذيب المخبر سواء تعدد المخبر والمرسل او لا اذ لا دخل في ذلك لاتحاد المرسل اذ لو كان لخصوصية المرسل مدخل في عدم

الخبر واجيب بمنع ذلك فان مبلغ خبر رجل مخصوص قد يقال بالانكار سيما والاعتقاد في ذلك الرجل انه اذا بلغ الخبر احدا ممن يقبل كلامه يرتفع الانكار على ان المرسل اذا كان مطلق قولهم انا اليكم مرسلون لم يكن بد من ملاحظة وحدة المرسل فتامل قوله فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال فيه بحث وهو ان هذا انما يصح لو لم يعتبر في مقتضى الحال اقتضاء حقيقة الحال لكنه معتبر والا انتقض تعريف البلاغة الكلام

مطابقة لمقتضى الحال مع فصاحته بما يكون الكلام على وفق مقتضى ظاهر الحال دون حقيقتها فان هذا الكلام ليس ببليغ مع صدق التعريف عليه اللهم الا ان يقال الاشارة ان المتبادر من مقتضى الحال مقتضى حقيقة الحال والتعريف يجب حمله على المتبادر المراد في التعريف قوله على انه لا معنى لجعل الانكار

قيل عليه اذ اريد بجعل الانكار كعدمه ملاحظة ان مع المنكر ما ان تامله ارتدع عن انكاره يتضح المعنى اذ مقتضى هذه الملاحظة ترك التاكيد كما ان ملاحظة انكاره يقتضي التاكيد وعدم معرفة الملاحظة والاعتبار الا بالتاكيد لا ينافي ذلك على ان ملاحظته واعتباره يجوز ان يعلم باخباره قوله

فيجعل غير السائل كالسائل فيجعل الحال كالسائل لان تقديم الملوح مما يقتضي القياس اليه فيذكر التاكيد وجوبا للدلالة على التنزيل المذكور وان لم يجب في السائل ابتداء واما عكسه اعني جعل السائل كالخالي فلا وجه له وان اعتبره الفاضل المحشي في الضابطة التي ذكرها لان ترك التاكيد يجوز في الابتداء

فلا يخل بالبلاغة فلا يعلم به تنزيله منزلة الخالي فليتامل قوله لان الخبر فعلى هذا يكون اللام زائدة كما في ردف لكم او على تضمين الاستقرار معنى التمييز او لا يجوز ادخال الكلام التعديه في المفعول

اذا قدم عليه الفعل ولو ارجع ضميره الى الملوح لم يحتج الى هذا التاويل قوله الا انه يشير الى حقيقة الخبر وخصوصية الظاهر ان هذا النفي بالنسبة الى الملوح مطلقا لا بالنسبة الى جميع صوره فلا ينافي كونه

كونه

كون الاشارة في بعضها الى خصوصية الخبر والظاهر ان الآية الكريمة من هذا القبيل اذ الامر بصنع
الفلك بعد دعاء نوح عم بقوله رب لا تذر على الارض من الكافرين ديارا فمن شانه ان يجعل المخاطب مترددا
في خصوصية الاغراق قبل ان يقابل لن يقول قوله تعالى لن يؤمن من قومك الا من قد آمن مع قوله تعالى
واصنع الفلك باعيننا وقوله تعالى ولا تخاطبني في الذين ظلموا بعد دعاء نوح عم بقوله رب لا تذر
على الارض من الكافرين ديارا يدل على انهم محكوم عليهم بالغرق فلا يكون المخاطب كالسائل فان قلت المذكورات
لا يدل على سبيل القطع على انهم مستحقون العقاب لانها يجوز ان يكون على سبيل التهديد قلت ذلك موهوم
فلا اعتبار به فالاولى ان يرجع فائدة ان فيه الى المتكلم بان يدل على عظم سخطه عليهم فتامل قوله
وقال الشيخ عبد القاهر الى قوله ويغني غناء الفاء اعلم ان ما ذكره الشريف في اواخر الفن الاول من شرح
المفتاح من انه لا دلالة لها على السببية الا عند قوم من الاصوليين شبه عليهم المكسورة الدالة على
التحقيق فقط بالمفتوحة المقدرة باللام الدالة على التعليل محل بحث فتامل قوله من عرض العود
على الاناء وقد يجعل من عرض الجارية على البيع فيكون العود على هذا برمحه ووجه التاكيد انه وان
عرض الرمح متهيئا للحرب الا ان معه رمحا واحدا فكانه اعتقد ان مع بني عمه ايضا رمحا واحدا وانكر تعدد
رماحهم حتى صار مغرورا وجاء بهذه الصيغة ونقل بهذا الوجه من يوسف الاوبهي رحمه الله ولا شك
انه موافق للغة ايضا لكن الفضل للمتقدم كما لا يخفى قوله امارة انه يعتقد ان لا رمح فيهم اعترض
عليه بان دلالته على الانكار غير متعينة لجواز ان يكون امارة خلو ذهنه من الحرب بسبب فراغ باله او فرط ا
هماله ومثل هذا يورد على قوله لان تماديهم في الغفلة والاعراض عن العمل بما يعد من امارات الانكار وا
لجواب ان عرض الرمح كما يكون اثر الغفلة متفرعا عليها يكون اثر الانكار ايضا ثم المقام خطابي لا يطلب
فيه التعيين كما يجوز تنزيل عارض الرمح مثلا منزلة الخالي يجوز تنزيله منزلة المنكر لكن الثاني انسب لزيادة
تعبيره فلهذا حمل البيت عليها وكذا الكلام في الآية الكريمة اعني ثم انكم بعد ذلك لميتون وحمل الآية على تنزيل



غير المنكر منزلة المنكر وجه آخر ظاهر وهو تعدد المؤكد فان قلت لم لم يعد اسمية الجملة في الآية
من المؤكدات قلت لما تحقق من ان ح مؤكد بها في مقام الكمون العدول عن الفعلية ولا ضرورة في
حمل الآية عليه **قوله** ويجعل المنكر غير المنكر لا شك في شمول اسم التنزيل لهذا المنكر منزلة الخالي لكن الظاهر ان
ترك التأكيد لا يدل على هذا الاحتمال تنزيله منزلة السائل فان التأكيد معه غير واجب نعم يدل على مطلق
التنزيل بخلاف تنزيل السائل منزلة الخالي فانه لا يعلم فيه اصل التنزيل فضلا عن وصفه اللهم الا ان يقال
اذا انزل المنكر منزلة السائل يجب توكيد الكلام الملقى اليه دلالة على هذا التنزيل بخصوصه وفيه ان
الظاهر ح كون الكلام خارجا على مقتضى الظاهر الذي هو التأكيد مع المخاطب المنكر ويحتمل تنزيل اشد
الانكار منزلة اضعفه فليتأمل **قوله** ان يكون معلوما له او محسوسا عنده اراد بالدليل هنا
مصطلح الاصول وهو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبري لا مصطلح المعقول وهو ما يلزم
من العلم به العلم بشيء آخر فظهر وجه توقف الارتداع على التأمل وبجوز كون الدليل محسوسا ولم يكتف
في المعية لوجوده معه في نفس الامر لان ذات الدليل اذا لم تكن معلومة للمنكر وكانت بحيث ان
تأملها ارتدع عن انكاره لم يحسن جعله كغير المنكر لان التأمل انما يتحقق بعد كون ذات الدليل
معلومة فلو تعذر معلوميته خصوصيته او لعدم تحقق وجود الدليل معه بذلك المعنى فتحقق
الشرطية اعني ان تأمله ارتدع عن انكاره اذ لا يقتضي تحقق المقدم مع ان جعله كغير المنكر ليس يحسن بلا
شبهة فاعتبار المعلومية هو الوجه كما لا يخفى **قوله** مما لا يصح ان يحكم به لا يخفى ما في هذا التعريف
من سوء الادب فالاولى ان يورد السؤال هكذا فان قيل كيف يصح به التمثيل والحكم المذكور مما يشكل
قوله ثم قوله ظاهرة الكثرة الرنانة فيكون نظير التنزيل وجود الشيء منزلة عدمه اللام في التنزيل ليس صلة لنظير حتى
يرد ان الآية ح مثال لذلك التنزيل لا نظير له ويحتاج الى الجواب بان المراد بالنظير المثال ان مسامحة مع
المقام بنوعيه بل اللام للاجل فالمعنى فيكون نظير المانحن فيه بصدده لاجل تنزيل وجود الشيء منزلة

عدمه



عدمه فتامل قوله احدهما ما ذكر في السوال الخ ذكر هذا الوجه استطرادي وقصده بيان وجه
الحكم في الآية ولم يقصد به دفع اصل السوال فان فيه اعترافا بعدم كون الآية تمثيلا وهو مراد المعترض
سيما اذا احمل على المنع والسند قوله ومع لا يكون مثالا لما نحن فيه قيل ان مجرد الاعتبار المذكور
وهو تنزيل وجود الريب منزلة العدم واما اذا اضم اليه اعتبار آخر مثل ان يقال جعل وجود الآخر
منزلة عدمه لوجود ما يزيله قيل لا ريب فيه بلا تاكيد مع ان هذا الحكم مما ينكره المرتابون لانكارهم
وجود التنزيل فيكون مثالا لما نحن فيه وهذا لانه اذا انزل وجود ريبهم منزلة العدم صار بعد وما
راشا بحسب الاعتبار فلا وجه لاعتبار ما ترتب على وجوده من الانكار قوله وهو انه ما نفي الريب بمعنى
ان احدا الخ عبارة الكشاف هكذا قلت ما نفي ان احدا لا يرتاب فيه واما المنفي كونه متعلقا للريب ومظنة
له ولما كان المفهوم من ظاهره نفي عدم الارتياب والمقصود نفي الارتياب اشار الى توجيهه بان فاعل
نفي مستتر فيه عائدا الى الريب والباء محذوف منه كما هو الشايع والتقدير ما نفي الريب بان احدا لا
يرتاب فيه فنقول المعنى الى ما ذكره وقد توجه ان المحذوف هي اللام الجارة والمعنى ما نفي الريب لان احدا
لا يرتاب فيه ورد الفاضل المحشي في حاشية الكشاف على الوجهين بان عبارة الكشاف ابعد منه وذلك
لان النفي لم يتوجه الى التفسير والعلة فلا يقابله قوله واما المنفي كونه الخ بل الواجب ان يقول انما نفي
لكذا او بمعنى كذا ثم ذكر الوجه الذي اشار اليه ههنا بقوله وقيل النفي الخ وحكم بان المقابلة تصح
الا ان الكلام في استعمال النفي بهذا المعنى وفيه بحث لان المنفي في قوله انما المنفي الخ ليس الا المعنى
فلا يصح المقابلة ظاهرا او التكليف في تصحيحها ولبين اقل من التكليف في هذا تامل قوله لكن ينكره
كثير من الاشقياء قيل الظاهر ان الآية ليست مثالا لما نحن فيه اصلا لان مقالة ارباب الفن صريحة في ان
الاعتبارات المذكورة بالنسبة الى المخاطب السامع مطلقا والظاهر ان المخاطب بقوله ذلك الكتاب
لا ريب فيه هو النبي صلى الله عليه وسلم بقرينة سياق الآية حيث قال عز من قائل والذين يومنون بما انزل اليك وما انزل من

قبلك على انه لو جعل الخطاب الاول لكل من يلقى الكلام لاحتمل تغليب غير المرتابين وهم المؤمنون على المرتابين قوله
لكن ترك تاكيده لانهم جعلوا الكفر المنكر لا يتوقع ان لا التي لنفي الجنس واسمية الجملة يفيدان التاكيد كما صرحوا به فكيف
يستقيم ما ذكره لانا نقول ان لا المؤكدة تفيد تاكيد استغراق النفي وانه راجع الى المحكوم عليه بمعنى ان لا يخرج المذكور ح
شيء من افراده ولا دخل له في تاكيد الحكم واما اسميته فقد عرفت انها انما تكون مؤكدة في مقام العدول لا جرم
بذلك في الاية تحكم بالمتيقن وقد يجاب بان تاكيدها ليس على سبيل الاستقلال بل على سبيل التبعية فانه ان
كان هناك موجب لذلك آخر يجعل اسمية الجملة من المؤكدات والا فلا وبان انكارهم يقتضي زيادة التاكيد فلو لم يجعل
كلا انكار لكان ينبغي ان يؤكد بغير ذلك ايضا غايته انه كالمتردد من السائل وهذا الاتيان في جعل الانكار كلا انكار
فتامل قوله وهو انه لا كلام معجز قيل الضمير ليس راجعا الى ما يفهم حتى يتوجه عليه ان المفهوم من كلام السابق
حمل الدليل على مصطلح الاصول وفي هذا الكلام حمله مصطلح اهل النظر بل راجع الى المصدر تاملوها اي تاملها
والنظر فيها وترتبها بهذا الطريق قوله انه بمنزلة التاكيد المعنوي يعني في التمثيل صحيح لان التاكيد المعنوي
لا يؤكد الحكم ولا يندفع انكار المخاطب بل السهو والتجوز وقد ورده بما نقل من الشيخ واشار الى انه يدفع الا
كالتاكيد اللفظي بعينه فيما ذكره بعض اصحاب الحواشي من ان هذا الجواب لا يدفع اصل السؤال اذ التاكيد المعنوي
كاللفظي في الامرين فالاشكال باق بحاله ليس الا بما ذكره الشارح فتامل قوله دفعا لتوهم السهو
او التجوز قال الفاضل المحشي فيه سهو لان التاكيد المعنوي لا يدفع توهم السهو كما صرح به فيما بعد فلا يدفعه بما هو
بمنزلته من حيث هو كذلك والجواب انا لا نسلم تصريح الشارح بذلك على اطلاقه بل انما صرح في بحث تاكيد المسند اليه
بان التاكيد في مثل جاءني زيد نفسه لا يدفع المخصوص وهو ان الجائي زيد وانما ذكر عمرو على سبيل السهو وقد اشار اليه التوهم
بلفظ هذا حيث قال بعد تصور التوهم المذكور لا يدفع هذا التوهم بالتاكيد المعنوي ولا شك ان التاكيد بنفسه
وكذا بالكل واجمع لا يدفع التوهم المذكور لانه لا يدفع توهم السهو مطلقا كيف وقد صرح هناك بان كلاهما في قولك
جاءني الرجلان كلاهما لدفع توهم ان يكون الجائي واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا وصرح في مباحث الفصل

والوصل

والوصل بان لاريب فيه لنفي توهم ان يكون ذلك الكتاب صادرا عن غير روية مع تصريحه هناك ايضا
بان وزنه لاريب وزن نفسه في جاءني زيد نفسه لانه لا يخفى ان الصدور عن غير روية هو السهو لا التجوز ثم لا
يخفى ان المخاطب اذا كان ممن يستبعد صدور فعل من زيد بنفسه منه يتعجب المتكلم ويتوهم ان مثل هذا الفعل
ان صدر ممن تلابس زيدا لا نفسه وانما اسنده المتكلم الى زيد بطريق السهو لم يستبعد رفع المتكلم بقوله
اعجبني زيد نفسه ذلك التوهم بمعونة المقام فتامل لكن المذكور في دلائل الاعجاز انه قال الاسناد قبل الجواب
الحاسم لمادة السؤال ان يقال التمثيل على قول من يجعل لاريب فيه جزء من ذلك الكتاب كما ذكره صاحب الكشاف
وما في الوصل والفصل مبني على مختاره ولا يخفى ان ظاهر عبارة المصباح عن هذا الجواب حيث اعتبر الجملة
الملقاة نفس لاريب فيه فان المناسب لهذا الجواب ان يقول بخلاف ذلك الكتاب لاريب فيه وقد يجاب عن اصل
السؤال بانه لاشك في تغاير صريح مفهومي ذلك الكتاب لاريب فيه لكن ثبوت احدهما يستلزم ثبوت
الآخر فبالنظر الى هذا المعنى جعله الشيخ من قبيل الاعادة للتثبت والقوم انما عدوا من المؤكدات الاعادة الصريحة
فلا اشكال فتامل قوله قلت لعل وجهه ان يراد الخ يمكن ان يقال هذا توجيه لكلام السكاكي على مقتضى
تعريف الكناية وهو ان يذكر اللازم ويريد الملزوم وبهذا حمل الكناية على الايراد المذكور اعني ذكر الكلام
الدال على اللازم مرادا به الملزوم ويمكن توجيهه على تقدير ان يجعل الكناية عبارة عن نفس اللفظ على ما هو
المشهور بان الكلام المجرد عن التاكيد في مقام انكار المخاطب استعمل فيما يستلزم معناه فلان معنى هذا الكلام في
عرف البلغاء هو عدم انكاره واذا استعمل في هذا المقام لم يقصد به هذا المعنى بل ما يستلزمه وهو تنزيل المنكر
منزلة غيره فانه يستلزم ما ذكره استلزاما واضحا لو ادعاه وعلى هذا القياس الكلام المؤكد المورد في مقام
خلو ذهن المخاطب فنفس الكلام المؤكد كناية على تقدير كونها نفس اللفظ وذكره على تقدير كونها ذكره كما عرفه ا
لسكاكي ثم قوله يلزم مراد الكلام معناه يلزمه معنى الكلام المورد وقوله لان سوق الكلام مع المنكر على معنى لان
معنى الكلام المسوق مع المنكر فعلى هذا لا يرد ان يقال الكناية في الاصطلاح ان يذكر اللفظ الدال على اللازم ويراد



الملزوم وليس فيما ذكره الشارح الا الانتقال من نفس اللازم اعني الايراد المذكور الي الملزوم الذي هو التنزيل
ولما كان الانسب ان يدل بالكناية علي ما هو المقصود الاصلي للمتكلم وكان مصب الغرض من ايراد لفظ يدل علي
عدم انكار المخاطب مثلا التنبيه علي ان معه ما ان تامله زال انكاره لان المتكلم نزله منزلة غير المنكر فان الغرض
من هذا التنزيل ايضا ذلك التنبيه مع ان في تقرير الشارح نوع قصور كما تحققته لم يلتفت اليه الفاضل الجلبي و قال
مشيرا الي ان كلام الشارح ايضا لا يخلو عن توجيه والاوجه ان يقال الخبر المجرد عن التاكيد مثلا يدل في عرف البلغاء
دلالة واضحة علي عدم انكار المخاطب فاذا القي الي المنكر واريد ان معه ما يستلزم ذلك العدم ولو ادعاء فقد اطلق
ما يدل علي اللازم اعني عدم الانكار واريد ما يستلزمه اذا تامل وعلي هذا القياس نظايره وهذا غاية توجيه
كلام الفاضل الجلبي وفيه ابحاث الاول ان عدم الانكار المطلق لازم لما هو مدلول عرفي للخبر المجرد لا نفسه لان الكلام
الملقاه الي العالم علي مقتضي الظاهر عندهم وانما المدلول العرفي له خلو ذهن المخاطب عن نفس الحكم والنسبة بين
طرفيه وهذا المدلول ليس بلازم لمعلومية ما ان تامله ارتدع عن انكاره بشرط التامل بل مناف لها فلا تتحقق الكناية
الاصطلاحية لانها انما تتحقق اذا اطلق ما يدل علي نفس المعني العرفي واريد ما يستلزمه وكذا الكلام في القاء
المجرد الي المتردد وعلي انه ربما ادعي ان ما ذكره من قبيل مستتبعات التراكيب لا يستعمل فيه اللفظ ويمكن ان يدفع
بمنع لزوم كون المعني العرفي مدلولا مطابقيا الثاني انه يجب في الكناية علي مذهب السكاكي ان يكون الانتقال من التابع
الي المتبوع وما قرره اللوازم المكني بها علي تقديره متبوعات للملزومات لها الا تري ان الملزوم المكني عنه في صورة
القاء المجرد الي العالم هو عدم جريه علي موجب علمه والمكني به اللازم خلو ذهنه عنه فالاول تابع والثاني متبوع
لان عدم العمل يتبع عدم العلم وان الملزوم في القاء المؤكد الي العالم مثلا نبسته الامارات الانكار الظاهر مع اللازم
انكار المخاطب الاول تابع والثاني متبوع كما لا يخفي ويمكن ان يدفع بما فصل في شرح المفتاح من ان اللازم في
الكناية ان يعتبر كونه مساويا للملزوم او اخص منه حتي يصح الانتقال منه الي الملزوم فيكون متبوعا بهذا الاعتبار
اللهم الا ان يقال هذا لا يتاتي في القاء المجرد الي العالم مراد به عدم العمل لان الجهل بمدلول الخبر المجرد اعني خلو الذهن
احضر

الوكد

اخص من عدم العمل فلا يحتاج فيه الا ان يجعله متبوعا للخلو فتامل الثالث ان جواز ارادة المعنى

الحقيقي يشترط في الكناية وما ذلك الا بانتفاء القرينة المانعة عن ارادته والقرينة المانعة موجودة

فيما نحن فيه لان علم المتكلم بانكار المخاطب مثلا قرينة لنا على انه لم يرد بالقاء الخبر المجرد اليه خلوه منه

فكيف يكون كناية اصطلاحية والجواب عنه ان انكاره بحسب الحقيقة لا ينافي الخلو بحسب التنزيل

والاعتبار وبهذا القدر يظهر امكان ارادة المعنى الحقيقي الذي هو شرط في الكناية وايضا العالم

الذي يلقى اليه الخبر المجرد يمكن ان يكون خالي الذهن في الجملة فيجوز ارادة معناه الظاهر وان كانت ممتنعة

بشرط اتصافه بالعلم على ان المعتبر عند السكاكي جواز ارادة معنى الحقيقي في الجملة ولو في محل آخر باستعمال

آخر ولا يضر عدم جواز ارادته في المحل الذي استعمل فيه كما في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى كناية

عن الملك مع امتناع معناه الحقيقي وهو القعود على السرير قيل نعم يلزم ان يكون ما اشتمل على قرينة

لفظية كناية بالطريق المذكور مثل ان يقال لا يهام العالم الصلوة واجبة وجواب المنع لان المحل

الآخر الصلوة واجبة بدون ايهام العالم قوله في المهد ينطق البيت وبعده ان الهلال اذا

رايته نمو القيت بدرا منير في اللمعان المهد بفتح الميم والنجابة الكرم وساطع البرهان من قبيل اضافة

الصفة الى الموصوف اي البرهان الواضع من سطع الصبح سطع سطوعا اذا ارتفع ثم قوله اثر النجابة

مبتداء خبره ساطع البرهان قوله المشرئب الخ في الصحاح اشرأب الى الشي اشرئبابا مد عنقه لينظر

اليه قوله دفعا لتوهم التخصيص فان قلت صرح بانه لا ريب فيه من قبيل الامثلة دون النظاير ولذلك

صح استثناؤه وهو من قبيل النفي فقد حصل دفع التوهم جزما بلا شبهة قلت دفع التوهم جزما بلا شبهة

انما يحصل الجزم بلا شبهة بكون لا ريب فيه من الامثلة وقد سبق نظاير في التمثيل والاستثنا بذلك

الاعتبار لا نص فيه فتوهم التخصيص باق بلا شبهة هذا وقوله هكذا الاعتبارات التي معطوف على ما قبله

بحسب المعنى كانه قيل هذه اعتبارات الاثبات وهكذا اعتبارات النفي وكذا المجرد عن التاكيد اي لا يجب



ان يكونه بما تقدم من كون المخاطب غير منكر ولا تردد **قوله** كان من الحكم في الذي كان انه لا يكون

الظاهر ان كان الاولى فيما يجب وقصد جزم انه لا يكون بتقدير التاء او تقدير دوان جعل الظن بمعنى المصدر

وهلا بقدر ان كان بمعنى المظنون وهي مع اسمها وخبرها خبران واللاخران ثابتان وقد يجعل الاولى

ايضا تامة وقد يجعل زائدة قوله انه لا يكون خبران **قوله** بل لا يصح بدونها معطوف على ما قبله

بحسب المعنى كانه قيل لا يحسن ضمير الشان بدونها بل لا يصح ثم هذا الحكم يختص بالجملة الشرطية والمضارع

المنفي كما اشار اليه الشيخ في دلائل الاعجاز ودليله الاستقراء فلا يرد عليه قوله تعالى قل هو الله احد

بجار ان من جعله ضمير الشان كما توهم **قوله** لان يصلح مبتدا كقوله ان شواء البيت اراد بالمبتدا الحكم

عند بطريق ذكر الخاص وارادة العام بقرينة ان النكرة ههنا اسم ان وليس بمبتدا اصطلاحي و البيت

لسالم بن ربيعة والشواء اسم من شويت اللحم شيا والنشوة السكر والخبب ضرب من العدو والناز

ههنا البعير الذي انشق نابه ذكرا كان او انثى وذلك في السنة التاسعة وربما كان في الثامنة و الجميع

بين الجبين كلها والمامون الموثقة الخلق التي امنت من ان تكون ضعيفة وخبران قوله بعد ابعدا ابيات

من لذة العيش والفتى للدهر والدهر ذو فنون يريد ان كل ما ذكر وان كان يلتذ به العايش لكن الفتى معهد

للدهر والدهر ذو ضروب وفنون في بدات كما يهب فيرجع وكما يسلم يقتل وكما يصفي يكدر **قوله**

ان دهرا يلف الخ الشمل المتفرق المنتشر ولف جمع وسعدى اسم حبيبة الشاعر وقيل اسم موضع فالباء

على الاول ومكا متعلق بلف اي بحبيبة ومثالها او بشمل اي بسبب فراقها وعلى الثاني بمعنى في والمتعلق مجازا

اي يجمع في هذا الموضع التفرقة والكاينة فيه **قوله** وقد يترك تاكيد الحكم المنكر لخ لا يخفى انه لا حاجة

الى اخراج المثال المذكور عن الضابطة السابقة فلان قولهم من المومنين امنا من قبيل جعل المنكر كغير

المنكر لما معه من مزيل الانكار على زعم المتكلم كانهم ادعوا ان ايمانهم امر ظاهر لا ينبغي ان يشك فيه

لثبوته بالادلة الظاهرة فلا حاجة الى التاكيد وقولهم مع شياطينهم انا معكم من باب جعل غير المنكر كالمنكر

لاتهامه



لاشتمال الحال على ما يوجب الانكار وهو ترك مجالستهم والتزام احكام الشرع النبوي فكان مظنة
لعدم تصديق شياطينهم اياهم **قوله** ليس جديرا باقوى الكلامين واوكدهما عبارة الكشاف هكذا
فان قلت لم كان مخاطبتهم المومنين بالجملة الفعلية وشياطينهم بالاسمية محققة بان قلت ليس ما خاطبوا
به المومنين وفيه نظر لان السوق يدل على ان ما خاطبوا به شياطينهم جدير بان يكون اقوى الكلا[م]
واوكدهما فيدل على ثبوت القوة والوكادة للكلام الذي خاطبوا به المومنين مع انه لا تاكيد فيه قطعا فتجريد
افعل التفضيل من المعنى التفضيلي انما يجوز في المشهور اذا لم يستعمل باحد الامور الثلثة وقد استعمل ههنا
بالاضافة اللهم الا ان يقال ليس المراد بالوكادة هو التاكيد الاصطلاحي بل معناه اللغوي ولا شك
ان الكلام الصادر عن العاقل الغير اللاغي قوة ووكادة في الجملة **قوله** او يحدثون جمعا وحديا بالحاق
ياء النسبة للتاكيد كاحمري كانه منسوب الى الاوحد تنبيها على سواقيه في معنى الوحدة واستحقاقه
ان يعبر عنه بالاوحد وينسب اليه **قوله** واما الانه نفسهم اما تعليل العذر اي حركوا التاكيد اما لكذا
واما لكذا واما النفي المستفاد من قوله لا في ادعايه والاول اظهر بحسب المعنى والثاني هو الظاهر من لفظ الكشاف
حيث قال وذلك اما لان انفسهم لم تساعدهم عليه اذ ليس لهم من عقايدهم باعث ومحرك وهكذا
حيث قال وذلك اما لان انفسهم ثم الى انهم ليسوا في ادعاء انهم احدثوا منيته التاكيد اي موضعه
التي يتحقق ثبوته فيه مفعلة من انه التاكيد به لا من لفظها لان الحرف لا يجوز الاشتقاق منه قال ابو زيد انه
ممنية من ذلك اي مجعلة ومحراة ومخلقة وفي الاساس فلان منية للخير ومعناه اي موضع لان معنى م
يقال فيه انه خير وعسى ان يفعل خيرا لانه لدفع الايهام اي ايهام رجوع التكذيب الى كونه عليه صلى الله
عليه وآله وسلم رسول الله لكن فيه بحث وهو ان الايهام انما يندفع بما ذكره لو كان في الآية الكريمة
ما يشعر بكون قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله من مقول الله لا بطريق الحكاية ولا مشعر به فيجوز الوهم
ان يكون هذا من مقول المنافقين بانهم يتصورون يكون جاريا مجرى القسم كما قيل في ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون ويكون
فايدته بالنظر الى لازم فايدة الخبر كما في باقي الموكدات في الآية والجواب انه اذا قيل زيد ارسل عبده الي

فلان وعمرو يعلم ايضا انه رسول الله كان مقبولا مستعملا في مقام تاكيد الحكم عرفا وقوله تعالى والله يعلم انك لرسوله اذ اجعل من كلام المنافقين كان من قبيل الاول بخلاف قوله ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون فانه من قبيل الثاني لان المعنى مرسلون من رسوله والفرق ظاهر فلا تغفل ولذا ذكر بالاسم يريد انه وضع الظاهر موضع المضمر يقتضي نكتة وهي ههنا التنبيه على ان مورد القسمة عنوان الاسناد المذكور اولا وقد سلك هذا الوتيرة في يجب التنبيه ايضا حيث قال التشبيه الدلالة على المشاركة وصرح الشارح هناك بان المراد بالاول التشبيه الاصطلاحي وبالثاني اللغوي فاذا اعاد اسم المظهر بان يقول المعرفة اذا اعيدت كانت عين الاول اليس على الطلاقه وبهذا التقرير سقط ما يقال الاصل في المعرفة المعادة ان يكون عين الاولى كما ان الاصل في الضمير ان يعود الى عين ما سبق ثم ان الاصل الثاني يجوز مخالفته كالاصل الاول بان يعود الى ما في ضمن المذكور من المطلق فلا رجحان لاختيار المظهر على المضمر لا يقال المصنف فيما بعد وهو يعني المجاز غير مختص بالخبر بل على ان مورد القسمة ههنا هو الاسناد الخبري لا مطلق الاسناد الا ما وقع الاحتياج الى بيان عدم الاختصاص لانا نقول بل هو ازالة لما عسى ان يتوهم من كون المراد بالمعرفة المعادة عين الاول اعتقولا عن ما اسمعته ذات المضمر في مثله فليفهم **قوله** فكانه قال بعضه حقيقة وبعضه مجاز اشارة الى ما اختاره في شرح الكشاف عند الكلام على قوله تعالى ومن الناس من يقول امنا بالله الآية ان مضمون الجار والمجرور في مثله مبتداء وما بعده خبره لا بالعكس وقد يستدرك انه هناك فلا يرد ان نقل محط الفائدة هو الخبر كما تقرر مع انك لو قلت في هذا المحل الاسناد الحقيقة العقلية منه والمجاز العقلي منه لكان كلاما مجة الذوق ولا يفيد معنى مقصودا في مثل هذا التركيب كما لا يخفى **قوله** كما جعل عبد القاهر حيث قال في دلائل الاعجاز في حد الحقيقة العقلية كل جملة وضعتها على ان الحكم المفاد بها ما هو عليه في العقل واقع موقعه وفي حد المجاز العقلي كل جملة اخرجت الحكم المفاد بها عن موضعه في العقل بضرب من التاويل **قوله** وفيه نظر لانه علم المعاني الخ حاصله ان مجرد كون الحقيقة والمجاز العقلي ما يقتضيه الحال لا يقتضي دخولهما في تعريف علم المعاني والا لكان

العزيان



اللغويان ايضا داخلين فيما يقتضيهما الحال بل يجب ان يكون البحث عنهما من حيث ان يطابق بهما اللفظ
مقتضى الحال وليس كذلك وقد يتوجه النظر لمنع ذلك كونه من الاحوال المذكورة فانه من الاحوال الاسناد
حقيقة سيما عند المص وليس كساير احوال الاسناد مثل التاكيد والتجريد حتى يرجع الى اللفظ كما لا يخفى وفيه
نظر لان الحقيقة مثلا قسم من الاسناد وهو من احوال اللفظ كان ما هو قسم له من احواله ايضا واليه نظر المص واما
اللغويان فهو نفس اللفظ وهو لها من احواله وكان هذا مناط الفرق عند المص فتامل قوله . متعلق بالظرف
لنيابته عن عامله وقد يعبرون العامل في مثله عامل الظرف والمال واحد قوله لكن بقي خارجا عنه ما لا يطابق
الاعتقاد سواء طابق الواقع ام لا ذكر الفاضل المحشي ان نسبة بقاء الخروج الى ما يطابق الواقع دون الاعتقاد
باعتبار تغليب ما لا يطابق شيئا منهما عليه الا فهو ما كان خارجا عن الحد بقوله ما هو له حتى يكون باقيا على الخروج بعد
بعد زيادة قوله عند المتكلم هكذا ذكره الفاضل المحشي وقيل لا حاجة الى اعتبار التغليب لان فاعل بقي ضمير
التكليف وقوله ما لا يطابق فاعل خارجا اي بقي التعريف على هذه الحال وهي ان ما يطابق الاعتقاد خارج عنه
وانت خبير بان المفهوم الظاهر من بقاء التعريف على حالة مخصوصة ثبوت تلك الحالة في زمانين اعني قبل
التقييد بقوله عند المتكلم وبعده وليس الامر كذلك بالنسبة الى ما يطابق الواقع دون الاعتقاد فاعتبار
التغليب لازم كما لا يخفى قوله وذلك بان لا ينصب قرينة الخ كانه اراد بنصب قرينة الحال ملاحظة دلالتها
على المراد لنا ولمثل قرائن الاحوال فافهم قوله سواء كان مخلوقا له تعالى او لغيره الظاهر انه مبني على مذهب المعتزلة
من ان افعال العباد مخلوقة لهم والمراد بالصدور عنه الظهور منه فيتحقق الصدور وبهذا المعنى في المؤنث و نظيره
ومثال كون المسند مصدرا المجيئ ضرب اللص قوله وكقول المؤمن انبت الله البقل وقول الجاهل انبت
الربيع البقل ينبغي ان يعتبر في هذين المثالين عدم اخفاء المتكلم حاله من المخاطب لئلا يحمل على المجاز فتامل
قوله لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه لا يخفى ان القيد الثاني يكفي في كون المذكور حقيقة لان المعتزلي
اذا اخفى حاله من المخاطب وقال خلق الله تعالى الافعال كلها لا ينصب قرينة على عدم ارادة الظاهر فيكون

حقيقة سواء عرف المخاطب في نفس الامر حال المتكلم ام لا وكان مراده لمن لا يعرف حاله من اعتقاده لا لمن

لا يعرف حاله في نفس الامر بقي ههنا تامل وهو ان المعتزلي اذا القى قوله خلق الله الافعال كلها الى عالم بحاله

وجاهل بها يلزم ان يكون الواحد حقيقة ومجازا في حالة واحدة اللهم الا ان يمنع استحالته بالنظر الى شخصين

قوله والاول لا يكون اسنادا الى ما هو له فيه نظر لان المفهوم من كلامه ان هذا القسم ليس بحقيقة قطعا وليس كذلك لان

التعبير السابق بقوله عند المتكلم في الظاهر قد بيّنا وله هذه الصورة اذ لا نصيب للقرينة من قبل المتكلم في بعض

صور هذا القسم فينبغي ان يكون حقيقة قوله بل ينسب خالد الى ما يكره اي الى الحماقة والجنون قوله

بناء على سهو ونسيان والفرق بينهما ان السهو ما ينبه صاحبه بادنى تنبيه لان زوال الصورة عن المدركة

فقط دون الحافظة بخلاف النسيان فانه زوال عن المدركة والحافظة معا فيحتاج الى تحصيلها ابتداء والمفهوم كما سياتي في

كلام العلامة من توجيه كلام السكاكي غير منسوب بتجوز سهو ونسيان ان السهو يطلق على الجهل الابتدائي

بان يعتقد على ما لا ينبغي وبهذا قد يجاب عن منافسة الفاضل المحشي بالنسبة الى السهو وكان قول المحشي

في المشهور اشارة اليه فتامل قوله اعتمادا على انه يفهم مما ذكره في تعريف المجاز فانه يفهم منه ذكر قيد

التاول فيه انه لا تاول في تعريف الحقيقة لتقابلهما واذا لم يكن فيه تاول ونصب قرينة على ان

المراد خلاف ظاهره يفهم منه ان ما ذكره على وفق اعتقاده قوله على نحو قولها فانما هي اقبال وادبار

المصراع للخنساء من قصيدة ترثي بها اخاها صخرا حيث تقول فما عجول على بوّ تطيف به لها حنينان

اصغار واكبار لا تسام الدهر منه كلما ذكرت فانما هي اقبال وادبار يوما باوجد مني

حين فارقني صخر وللدهر احلاء وامرار وان صخرا لتأتم الهداة به كانه علم في راسه نار

العجول الناقة الواله التي فقدت ولدها والبو جلد فصيل يحشى تبنا لتدرّ الناقة عليه تسليا منها به

وتطيف من الاطافة وفي الصحاح اطاف به اي الم به وضمير تطيف راجع الى العجول والمجرور في به الى

البو والاصغار والاكبار جعل الشيء صغيرا وكبيرا وهما ههنا بمعنى المفعول بيان للحنينين والاحلاء الشيء

جعل

جعله حلواً وامراره جعله مراً والاتمام الاعتدآء **قوله** الى شئ معقول اي خال عن المزايا والخصوصيات كالشئ المنقوش الذي غسل عنه نقوشه المستحسنة والنساب العالم بالانساب والنا للمبالغة **قوله** اي لفظة ما في التعريف عبارة عن الملابس والقرينة عليه فيما بعد وله ملابسات شتى يلابس الفاعل والمفعول به الخ اذا كان منسيا له حقيقة الخ **قوله** والاسناد الى المبتدا عنده ليس بحقيقة ولا مجازاً الى اخره فيه بحث من وجهين احدهما ان المراد بالملابس الذي هو الفاعل والمفعول الحقيقيان لا اللفظيان ولهذا قالوا في عيشة راضية مثلا ان الاسناد الى الملابس الذي هو المفعول مع ان ضمير العيشة فاعل لفظا وفي جرى النهر وصام نهاره وبني الامير المدينة انه اسند فيها الى الملابس الذي هو المكان والزمان والسبب ومعلوم انها مكان وزمان وسبب بحسب الحقيقة لا بحسب اللفظ بل فاعل بحسبه ولا شك ان النار فاعل حقيقي للاقبال فيدخل قوله ما هي في تعريف الحقيقة ولا ينفع جعل ما عبارة عن الملابس المذكور فالاولى ان يصار في اخراجه الى ما ذكره الفاضل المحشي وثانيهما ان المفهوم من قوله سابقا في صدد دفع اعتراض المص عن السكاكي وكفاك قول الشيخ عبد القاهر ان كلامه حجة على المص ويعترض عليه بما الفيه فلكون الاسناد الى المبتدا خارجا عن القسمين عند المص لا يدفع الاعتراض لتصريح الشيخ بكون المثال من قبيل المجاز العقلي وقد يجاب عن الاول بان المراد بالفاعل هو الفاعل الحقيقي الاصطلاحي لا الحقيقي الذي يقابل الاصطلاحي وبالمفعول ما وقع عليه فعل الفاعل وكذا في البواقي والاسناد الى المبتدا ليس من هذا القبيل فلا يشكل التعريف وعن الثاني بان قول الشيخ لا يكون حجة على المص وانما ذكر فيما سبق سند المنع ان قولنا الانسان جسم لا يسمى حقيقة في الاصطلاح **قوله** فنمت وما ليل المطي بنائم صدره لقد لمتنا يا ام غيلان في السرى والسرى هو السير في الليل ومعنى البيت ظاهر **قوله** وجوابه ان معناه الخ يرد عليه انه يستلزم ان يكون نحو صام النهار بل الانسان فيه مجازاً لانه لو ادى بصورة الاثبات وقيل صام النهار لكان الاسناد الى غير ما هو له قطعا مع انه حقيقة



فالصواب في الجواب على ما نقل عنه رحمه الله يقال يختار الشق الثاني من السؤال وقوله فقد دخل في

التعريف من المجاز العقلي الخ ممنوع اذ لو اريد بما صام نهاره يا فطرت بها لم يكن اسناده الى ما هو له فلا

يدخل في تعريف الحقيقة قطعا وان اريد نفي الصوم عن النهار حقيقة فهو داخل في تعريفها ولا ضير واما نهارك

صايم فان اريد به الاستفهام عن ثبوت كون الصوم لنفس النهار تحقيقه كما في قولك انهارك صايم ام انت وصوم

الصوم المسند الى النهار بمعنى واحد في الصورتين ليس تفاوت في المقصود ويسمى مجازا احكميا قوله

ويسمى مجازا حكميا الخ تسميته مجازا حكميا وان كان المجاز يقع في الاضافة والايقاع فلتعلقه بالحكم اما ظاهرا

او مقدر ولان الحكم اشرف واما تسميته مجازا في الاثبات وان كان المجاز يقع في النفي ايضا فلان المجاز

في النفي فرع المجاز في الاثبات على ما ذكره الشارح ولان النفي ما لم يجعل بمعنى الاثبات لا يكون مجازا

ما نقل عنه رحمه الله واما تسميته اسنادا مجازيا اما باعتبار الاشرف ولان الاسناد بمعنى مطلق النسبة

ثم ان المجاز فصل بذكر هذه الاسماء وان امكن امثالها في الحقيقة اغناء بشانه لكثرة فوايده قوله اي

غير الملابس الذي له تقييد ما هو بالملابس بيان للواقع ان المذكور ملابس غير ما هو مساويا ملابس غير

ملابس هو له وانما لم يقل الى ملابس له لا يكون له ايماء الى انه لا بد في المجاز العقلي من فاعل ومفعول به اذا اسند

اليه يكون الاسناد حقيقة كما سيجي ولو قال اسناده الى ملابس لا يكون له لا يفهم هذا المعنى قوله بتاول له

يخفى ان قيد التاول يعني عن قيد غير ما هو له اذ لا تاول فيما هو له فكانما لم يكتف به لان دلالته على المذكور

التزامية مهجورة في التعاريف بطلب ما يؤول اليه من الحقيقة او الموضع الذي يؤول اليه من الصنعة او الموضع

الذي يؤول اليه من العقل يريد ان التاول طلب المآل والمآل اما مصدر ميمي بمعنى المفعول اي المرجوع بمعنى المرجوع

اليه على الحذف والايصال واسم موضع وفرق من الحقيقة بيان بينه من العقل مآلي اي يطلب الموضع كان باثبات

جهة العقل محضا وان لم يكن له تحقق في نفس الامر ومحصل الكلام انك تطلب الحقيقة الموجودة وان كانت

او الوضع العقلي اي ان موضعه ما هو وكيف ينبغي ان يكون حتى يكون على ما هو عليه في العقل وان لم يكن موجودة

كما



على ما جوّزه الشيخ وسياتي فان قيل لو اقتصر على الشق الاول لم يلزم منه ان يكون ان يكون لكل مجاز حقيقة في نفس الامر لان طلب الحقيقة لا يستلزم وجودها لجواز ان يطلب ولا يظفر بها فالحاجة الى الشق الثاني قلت نعم لكن في ايراد الشق الثاني تنبيه على ان المآل قد يكون عقليا صرفا لا تحقق له في الخارج ولو اقتصر على الاول ربما غفل السامع عنه قوله وحاصله ان تنصب قرينة الخ اشارة الى ان طلب القرينة ليس معنى التأول وظاهر الآية تطلب الحقيقة كما حققه وهو ليس عين نصبها لكن يطلبها بعد الاشياء دالى ملابس غير ما هو له ليس الا بنصب قرينة مانعة عن ارادته وفيه بحث اما اولا فلانه اذا قلت جرى النهر واردت اسناد الجري له حقيقة يصدق عليه انه اسناد الى غير ما هو له بتأول على ما حققه لان قرينة المجاز منصوبة وهي استحالة قيام الجريان بالنهر مع انه حقيقة وان كان كلاما كاذبا واما ثانيا فلانه اذا حمل التأول على نصب القرينة لم يكن لقوله ولا بد للمجاز من قرينة فائدة يعتد بها فلا بد ان يجعل حاصل التأول ملاحظة ملابسة ما اسند اليه بما هو له في الحقيقة ومناسبته اياه كما يشعر به قوله فيما بعد نحو قول المعتزلي خلق الله الافعال كلها بالتأويل والقصد الى انه اسناد الى السبب الظاهر ان قوله والقصد بيان للتأويل وعلى هذا لا يلزم دخول المثال المذكور في تعريف المجاز كما لا يخفى واما ثالثا فلان نصب القرينة انما يحتاج اليه لرحمة المخاطب لئلا يلتبس المقصود بالكلام عليه والتأول انما يحتاج اليه لتصحيح اصل الكلام وكونه جاريا على القوانين فكيف يكون احدهما حاصل الآخر ويمكن الجواب عن الاول بما سبق ان المراد بنصب القرينة ملاحظة دلالتها على المراد وهذا مفقود في المثال المذكور وعن الثاني بان ذلك القول ذكر توطئة لتقسيم القرينة الى لفظية وغيرها وعن الثالث بان علماء هذا الفن صرحوا بان وجود جزء مفهوم المجاز اللغوي وان كان شرطا عند الاصوليين فالظاهر ان الامر كذلك في المجاز العقلي فيجب ان يحمل التأول على نصب القرينة على الوجه الذي ذكره ولا يقدح في كون هذا القرينة لاجل فهم المخاطب قوله اي الفعل الخ اراد بالفعل معناه الاصطلاحي ولم يلحق به شبه الفعل ورد ان التمثيل بعيشة راضية واخواته لا يناسب وان اراد الاتفاق عليه لكونه ويكون المراد اي الفعل ومعناه ورد عليه ان

معنى الفعل يتناول المصدر ولا معنى لجعله ملابسا لنفسه على ان معنى الفعل يتناول اسم التفضيل

والظرف وهما لا يلابسان المفعول به لانهما لا ينصبانه ويمكن ان يختار الثاني اذ لا يلزم من القول

ملابسة الفعل ومعناه للامور المذكورة ملابسة كل منهما لكل منها بل التفصيل فيه موكول الى السامع

العالم بالقواعد وايضا لا يلزم اتحاد الملابس لجواز ان يكون متغايرين وان كانا مصدرين

كما في قولك قبل الضرب فليفهم **قوله** لان الفعل لا يسند اليها وذلك لان المفعول معه مثلا هو

الواقع بعد الواو بمعنى مع فبعد اسناد الفعل اليه لا يبقى بهذا المعنى قطعا واما المفعول به فلانه لما

وقع عليه فعل الفاعل وبعد اسناد الفعل اليه لا يبقى هذا المعنى اصلا وانما يبقى نفسه وهو ليس ماخوذ

في مفهومه ولو سلم انه ماخوذ فيه فالمتعين بعد الاسناد هيهنا الا النصب واما المفعول فيه فتعين نصب

باسناد الفعل اليه يتعين شيء اخر معنى في مفهومه فكذا القياس في البواقي وهكذا القدر يكفي جهة لتجويز

الاسناد الى احدهما دون الآخر **قوله** فاسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له حقيقة اراد بالفاعل

ما يقوم به الفعل عند المتكلم في الظاهر فلا يرد ان قول الجاهل انبت الربيع البقل مجاز مع انه اسناد الفعل

المبني للفاعل اليه **قوله** وعينا المفعول به في المبني للمفعول الخ فان قلت قولنا ضرب في يوم الجمعة

في الدار للتاديب حقيقة مع ان اسناد الفعل المبني للمفعول الى غير المفعول به فيشكل التعريفان

طردا وعكسا قلت بل هو اسناد الفعل المذكور الى المفعول به بواسطة **قوله** واسناده بهما الى غيرهما

للملابسة مجاز يرد عليه ان قولنا ضرب في الجمعة وفي الدار للتاديب حقيقة مع انه يصدق عليه ان الاسناد يوم

الى غيرهما ويمكن ان يقال المراد من غيرهما هو الزمان والمكان والسبب بقرينة السياق والفرق بينها وبين ظرف

الزمان والمكان والجار والمجرور التي اسند اليها الفعل فيما ذكر على ان قيد الملابسة بالمعنى الذي ذكره يدفع

الاعتراض لان الاسناد فيما ذكر ليس لاجل الشابهة وان يخبر بان هذا الوجه يدفع دخوله في المجاز ولا يدفع

خروجه عن دخوله في الحقيقة فلا يبعد ان يحمل قوله واسناده الى اخره على التمثيل وبناؤه على الاعم الاغلب



قوله لاجل ان ذلك الغير شابه الفاعل في الملابسة لمشابهته ذلك الغير بما هو به ولم يفسرها بملابسة الفعل
الغير ما هو مع انها يكفي لاسناده اليه لان المص اقتفى اثر صاحب الكشاف في جعل هذا المجاز بطريق الاستعارة
حيث قال في الايضاح واسناده الى غير ما هو له بمضاهاته لما هو له في ملابسة الفعل مجاز وطريق الاستعارة
انما يكون علاقتها المشابهة ولعل الباعث على اختياره ان ملاحظة المشابهة المذكورة ادخل واتم في صرف
الاسناد الذي هو حق ما هو له الى غيره وان كفى فيه مجرد ملابسة المذكورة وانما الغرض تشبيهه لا ان فيه
استعارة اصطلاحية لانها لفظ استعمل في غير الموضوع له بعلاقة المشابهة وليس الاسناد ليس بلفظ
قوله كقولهم عيشة راضية مذهب الخليل انه لا مجاز فيه بل الراضية بمعنى ذات رضى حتى يكون بمعنى مرضية
فهو بطريق لابن وتامر فهو يشكل بلحوق التاء ولان هذا البناء يستوي فيه المذكر والمؤنث ويمكن ان يجاب
بجواز كونها للمبالغة لا للتأنيث كعلامة قوله فهو بمعنى المفعول اي بحسب المعنى المتعارف المتبادر الى الفهم
وان جاز ان يكون بمعنى التأليف ولهذا لم يقل والصواب ان يمثل له قوله وداهية دهياء الداهية الامر العظيم
ودواهي الدهر ما يصيب الانسان من عظيم نوبه وقال ابن السكيت دهية داهية دهياء او دهواء وهو تاكيد لها
قوله احدهما وصف الفاعل الى السؤال الاول مع جوابه قد اشير اليهما فيما سبق وانما اعاد هنا لان الغرض الاصلي
فيما سبق كان بيان عدم اطراد تعريف الحقيقة والمقصود ههنا بيان عدم انعكاس تعريف المجاز وكم بينهما
قوله والاليم المعذب فوصف فعله الاليم الموجع ههنا فان جعل الاليم بمعنى الالم على صيغة اسم الفاعل
اي المتوجع فالمعذب على صيغة المفعول واطلاق فعل المعذب على صيغة الفاعل لملابسة ووقوعه ويحتمل
ان يراد فعل الفاعل وان جعل بمعنى المؤلم اي الموجع مثل السميع بمعنى المسمع كما اشار اليه في الصحاح فالمعذب
على صيغة الفاعل لكن صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى بديع السموات الآية ابى ان الفعيل بمعنى المفعل
ليس بثبت قوله واسند الى المفعول بواسطة لانه ربيع فيه الزمان والمكان والسبب لان الكل مفعول بواسطة
وملابسة الفعل بواسطة الحرف فاي حاجة الى افراده من الاشياء بالذكر اللهم الا ان النكتة في التصريح ازالة

الغفلة هو الاولى ان يجعل ذلك غرضا للمكان بناء على ما صنع ام من الحقيقة وغيره **قوله** المعتبر عند

صاحب الكشاف لا يدل على ان المعتبر عنده هو تلبس الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي مطلقا لما ذكره في توجيه

تفاضل

الضلال البعيد والعذاب الاليم على ما نقله الشارح عنه وبهذا الطريق ظهر ان الاقرب من الاحتمالين الذين ذكرهما

المحشي هو الثاني كما لا يخفى **قوله** يا سارق الليلة اهل الدار الظاهر ان انتصاب اهل الدار بتقدير اي احذر اهل

الدار وقد يجعل مفعولا اول لسارق يقال سرقته مالا **قوله** او لملابسة باعتبار ان الاسناد المذكور راجع

حاصل من الوجدان المجاز العقلي وان كان يوجد في النسب الاضافية والايقاعية الا ان التعريف المذكور يتناوله

ايضا باعتبار يفهم الاسناد المذكور فيه يجب تغيرها وله الاسناد المدلول عليه بصريح الكلام والمستلزم له

وملخص منع اطلاق المجاز العقلي على ما لا يشمله هذا التعريف على هذا التوجيه يضمحل ما اورد عليه الخطابي

من انه يفهم الاسناد للصريح واللازم ينافي كون التعريف للمطلق لانه يكون للمجاز العقلي في الاسناد خاصة

نعم يحتاج الى جعل الضمير في قوله وهو اسناده الخ راجعا الى المجاز العقلي المذكور في ضمن المجاز في الاسناد هكذا

السابق حيث قال ومن الاسناد مجاز عقلي لا الى نفس المذكور اذ الظاهر ان المراد من هذا الاسناد معناه المتبادر

لا مطلق النسبة وان القسم مساو للمقسم فتامل فان قلت كيف يوجد الاسناد الضمني المجازي في مثل قوله كوكب

الخرقاء او معناه الكوكب يختص بها بناء على ان هيئة التركيبية في الاضافة اللامية موضوعة للاختصاص الكامل

قيل

المصحح لان يخبر عن المضاف بانه للمضاف اليه العموم **قوله** وقد يكون كناية الخ لا يخفى ان قوله اسل العموم من

لا تطيعوا امر المسرفين ونحوه ففي الكلام اشارة الى تحقق المجاز في مثله باعتبارين جعل الامر مطاعا وجعله

اسنادي

امرا فالاول صريح ايقاعي والثاني مكني اسنادي وربما يدعي ان ليس فيه الا مجاز واحد وهو المكني الا

لان ايقاع التسلية على الهموم مثلا انما يكون مجازا لتضمنه كونها محزونة **قوله** على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي

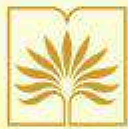
والمص اي من اختصاص المجاز العقلي بالاسناد اما انفهامه من كلام السكاكي فلانه فسر المجاز بالكلام المفاد به

والظاهر حمل الكلام على المصطلح دون اللغوي **قوله** افادة للخلاف بالواسطة وضع لما عاد لفظ الخلاف

يظهر



بظاهر يتعلق بما بواسطته ولا يبعد عن متعلقه وذكر المصدر اعني افادة ليتعلق به اللام في الخلاف والمعنى
افادة لما هو مخالف عند المتكلم بواسطة العقل لا بواسطة الوضع قوله ولقائل ان يقول الخ اعترض
عليه بانه مخالف لكلام السكاكي لان نحو قول الدهري كما انبت الربيع البقل يندرج فيما عند العقل لانه حاصل عنده
وثابت لديه فلا يبطل طرد التعريف به لو قال خلاف ما عند العقل كما زعمه بخروجه بلفظ الخلاف لانا نقول لا يجوز
ان يندرج قول الدهري فيما عند العقل بالمعنى المذكور ويندرج في خلاف ما عند العقل ايضا باعتبار ان
المخاطب بهذا الكلام هو الموحد وفي عقله انبات الله البقل لانا نقول اعتبار ان المخاطب هو الموحد لا وجه
له على ان نحو كسى الخليفة الكعبة يندرج في خلاف ما عند العقل بمثل الاعتبار المذكور فان الظاهر بالنظر الى المتعارف
كون الحاصل في ذكر المخاطب كسا وسلم مع ان السكاكي جعله مما يندرج فيه فكذا الحكم ببطلان العكس وبتصور
الكلام في صورة تصور السامع بمجرد كسا الخليفة فرعون ان يخلع ساله كسا ما تكلف لا يلتفت اليه وقد يتكلف
ويجاب عن اصل الاعتراض بان المراد بقوله لئلا يمتنع طرده وعكسه انه وجه العدول عن خلاف ما عند العقل اي
خلاف ما عند المتكلم انه يترتب عليه ما ان تعاين يعني عدم امتناع الطرد وعدم امتناع العكس ولا كذلك المعدول عنه
اعني قوله خلاف ما عند العقل فانه وان حصل منه احدهما وهو عدم امتناع الطرد لم يحصل الآخر منه قوله
وعلى هذا كان الانسب الخ فيه اشارة الى ان عبارة المفتاح ايضا لا تخلو عن مناسبة وذلك بان يكون المراد
عدم الكل امتناع الطرد بالنسبة الى هذا القيد لكن لما كان خلاف الظاهر كان الانسب بسياق الكلام ان يقول
ليخرج نحو قول الجاهل ونحو ابدل قوله وعكسه لئلا يمتنع عكسه او لا يصح ان يقول ليخرج نحو قول الجاهل
وعكسه وانما لم يتعرض له الشارح لظهوره مع عدم تعلق الاعتراض به كما لا يخفى قوله ما ذكرت في تقرير
قول المص يشعر الخ عبارته صريحة في ان المشعر بما ذكره ما ذكره الشارح في تقرير كلام المص لا كلام المص نفسه فالمشعر
قول الشارح في اثناء تقرير كلامه ليخرج نحو قول الجاهل ايضا فلا يبطل طرده تعريفا بنحو قول الجاهل فتامل
وان اراد عند المتكلم في الظاهر بقرينة ذكره في مقابلة الحقيقة يعني ان الغرض في تعريف المجاز واقع موقع ما هو



له في تعريف الحقيقة بقوله عند المتكلم في الظاهر قرينة على تقييد غير ما هو له في تعريف المجاز بذلك وهذا
ظاهر عند من له ذوق سليم قوله فقد صرح بنحو قول الجاهل الى قوله واسناد اخراج نحو قول الجاهل
اليه فاسد فيه بحث لان القول الفلسفي لمن يعرف حال العالم حادث كله دث وقصد الى الكذب يصدق
على الاسناد الذي فيه انه اسناد الى ملابس غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر مع انه ليس مجازا فلا يضيع قيد
المتأول ويصح اسناد اخراج قول الجاهل اليه لاشتراكهما في اخراجه مع انفراد كل منهما بفائدة خاصة غاية ما في
الباب ان اسناد الاخراج الى القيد الاول كان اولى وبهذا القدر لا ينافي الحكم بضياع القيد الثاني وفساد
سناد
اسناد الاخراج اليه اللهم الا ان يقال الكلام في الاسناد المعتد به ومثل ما ذكر غير معتد به قلت اراد بالا
لخ قال الفاضل المحشي يرد عليه ان قولنا ما هو له اذا اطلق يتبادر منه ما هو له في نفس الامر كما اشرنا اليه فيما هو اعم
منه ومتناول للاقسام المذكورة وانه صح تقسيمه اليها فلا يصح ان يراد في التعريف قيل الحق انه غير مراد لان غير
ما هو له نقيضه ما هو له لان سلبه ونقيضه قد تقرر ان نقيض الاخص اعم من نقيض الاعم وفيه نظر لان تفسير الغير
بالمغاير حيث قال اعني المغاير في الواقع او عند المتكلم يدل على ان الشارح حمل الغير على معنى النفي كما في قولك
ضربني زيد غير ... بل حمله على مغاير الشيء هو فنصره الشارح بان غير ما هو له سلب ما هو له ونقيضه يصرح بما لا
يرتضيه المنصور ثم كان الظاهر ان يقول الفاضل المحشي يرد عليه ان قولنا ما هو له يتبادر منه غير ما هو له في
نفس الامر لان غير ما هو له هو الذي اعتبر الشارح العموم فيه كما يدل عليه قوله اعني المغاير في الواقع او عند المتكلم
في الحقيقة وفي الظاهر فكانه اراد كان المتبادر من ما هو له في الامر ما هو له في نفس الامر كذلك المتبادر من غير ما
هو له الغير في نفس الامر وح يدخل نحو قول الجاهل اراد به ما هو المفهوم عند اطلاقه وهو انبت الربيع البقل
على
مالم يعلم او لم يظن لم يبعد المصرف النفي في يظن اشارة الى ان التركيب من قبيل عطف المنفي على المنفي او المعنى
عموم النفي للعلم والظن وهذا العموم انما يتحقق بذلك كما في قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا ولو عاد لربما
يتوهم ان مجموع الجازم والمجزوم معطوف على مثله وان النفي على احد المنفيين واعاد لما الشارح اشارة الى
بنفي



يظن مجزوم معطوف على نفس المجزوم ولا مرضي معطوف على مجموع الجازم والمجزوم وقد يجعل او بمعنى
الى كما في قولك لالزمنك او تعطيني حقي والا كما في قولهم لاقتلنك او تسلم فالمعنى ان الحمل ينتفي ما دام
انتفى العلم الا ان يتحقق الظن او الى ان يتحقق فان الحمل يوجد حينئذ ايضا **قوله** لم يعلم ولم يستدل فيه بحث
لانه قوله بعد عدة ابيات الم تر لقمان اوصى بنيه واوصيت عمروا ونعم الوصي يدل على ان الصلتان
العبدي موحد لم يقصد باسناد الاشابة والافناء الى كر الغداة ومر العشي ظاهره بل هو لانه اظهر فرد لم
قول ابي النجم افناه قيل الله الخ على ان ابا النجم لم يرد ظاهر ما ذكره اذ قد يناقش فيه بانه انما يصح لو لم يكن اسناد
الافناء الى قيل الله بالمجاز بناء على ان السبب بجذب الليالي وان كان مندفعا بما سيذكره الآن **قوله**
وانه المبدي والمعيد الخ وجه الدلالة ان قيل الله امره وارادته وان طلوع الشمس وغروبها في كل يوم بامره
وارادته وان طلوع الشمس وغروبها في كل يوم بامره تعالى وتقدس يكون مسلما والمسلم قائل بان الابداء والاعادة
والانشاء والافناء الى الله تعالى فان قلت لم يعكس بان يحمل قوله قيل الله على المجاز قلت حمل كلام العاقل على
الصلاح وما يقتضيه النظر الصحيح ما امكن اولى **قوله** وصفيا نهر لان الامثلة التي ذكرها المص من هذا
القبيل والا فيجوز ان يكونا حقيقيين عقليين نحو انبت الله فضل الربيع ومجازين عقليين اخريا للنهي لنهر
اطاعه امر فلان ولجري الماء اطاعه امره وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قواها النامية قيل شباب الزمان
ما يقوم به وازدياد القوى انما يقوم بها لا بالزمان فلا يصح ارادته منه واجيب بان المصير الى حذف المضاف
وقت ازدياد قوة الارض وليس بشيء اذ الوقت ايضا لا يقوم بالزمان بل نفسه فالجواب انه يحمل الازدياد على المتعدي
فانه قد يجي متعديا ويجعل مضافا الى المفعول والمراد ازدياد الزمان القوى يعني في كلام الشارح بحث ومن ان
يفسر الاحياء بتهييج القوى النامية في الارض لا يناسب تفسيره شباب الزمان بازدياد قواها النامية اذ لا معنى
لقولنا ازدياد قواها النامية تهييج القوى النامية فيها بل ذلك الازدياد عين ثمرة التهييج والاولى ان تقتصر
في تفسير الاحياء على احداث النضارة وما يناسبه بما يصلح اثر الشباب بالزمان بالمعنى المذكور والاقسام والحصاد



في الاربعة ظاهر على مذهب المص فيه بحث لجواز ان في المجاز العقلي او احدهما كناية والكناية عند المص
قسم لكل من الحقيقة والمجاز وان كانت في عداد الحقيقة عند السكاكي فلا يصح قول المص واقسامه اربعة على
قصد الحصر فان قلت حصر اقسامه باعتبار حقيقة الطرف ومجازيته لا الحصر باعتبار استعمال الطرف
مطلقا قلت فيه الاشكال على مذهب السكاكي ايضا ولا يدفع لحمل المجاز على غير مصطلحه وهو المستعمل في
غير الموضوع له لانتفاء الاشكال بحمل غير السكاكي مطلقا ايضا فتامل قوله واما على مذهب السكاكي ففيه
اشكال وجه الاشكال انه يجوز عنده كون المسند في المجاز العقلي جملة كما زيد صام نهاره او نهاره صائم وحينئذ
فهي حينئذ جملة لا يكون مجازا لغويا ولا حقيقة لغوية عنده لانه صرح في تعريفهما بالكلمة فلا ينحصر الاقسام عنده
في الاربعة وحمل الكلمة على مطلق اللفظ بنوع عن مقام التعريف اذ يحمل على المتبادر ويمكن ان يجاب عن الاشكال
بان التعريف المصرح فيه بالكلمة انما هو القسم الخاص من الحقيقة والمجاز المفرد بناء على انهما الكثير دورا واشهر استعمالا
على قياس ما قال الشارح في تعريف المجاز العقلي في الاسناد خاصة او نقول المراد بالكلمة اللفظ الواحد وما
في حكمها والقرينة على ذلك ان الامرين انه قسم المجاز اللغوي الى الاستعارة وغيرها اي التمثيلية وغيرها مع انه مثل والاستعارة مع
للتمثيلية بما هو مركب قطعا مثل اراك تقدم رجلا وتاخر اخرى والقول بجواز كون القسم اعم من المقسم في وجه
كلام ظاهري كما تقرر عندهم واذا ثبت وصف الجملة بالمجاز ثبت وصفها بالحقيقة لان كل ما يوصف بالمجاز
بالاعتبار الاستعمال في غير الموضوع له بالحقيقة باعتبار الاستعمال الموضوع له وقد يجاب ايضا بان الحكم
الذي يرجع اليه المجاز العقلي هو اسناد صام نهاره واسم الفاعل الى ضميره لا اسناد الجملة الفعلية والاسمية الى
زيد فافهم قوله نصب على انه مفعول به لتتقون او للكفرتم على تاويل جحدتم او على الظرفية وكيف حالكم بالتقوى
في يوم القيمة ان كفرتم في الدنيا وانما قال لا يتقوم على الكفر لان المخاطب بالاية هو الكفرة فلا يبتني على بقاء والكفر قوله
يوما يجعل الولدان بدل لا من يوم القيمة ونصب يتقدير اعني ذكره تا بينا لتفخيم بيان ذلك اليوم وهوله قوله
وسنا جري النهر فصل من الامثلة عما قبلها لان الموجود في الاول انشاء امر ونهي على غير ما حقه ان يوقعا عليه

١١٧

لاسنادهما كما في السوابق وفي الاخرين انشاء تغاير للامر والنهي قوله اي فرجهة العقل او فرجهة العادة
اشارة الى ان عقلا وعادة منصوبان على التمييز من نسبة الاستحالة الى القيام وقد سبق منا في تحقيق
قوله ولم الى جهة انهم صرحوا بان الفعل المسند الى المميز في الاصل وقد يكون ما يلاقي الفعل المذكور في الاشتقاق
لا نفسه وما نحن فيه من هذا القبيل فان العقل والعادة هو المحيل وبهذا يندفع كلام الفاضل المحشي ولك ان
تقول ايضا المراد هٰهنا باستحالة الشيء هو الحكم بكونه محالا وعده كذلك ثم ان المصدر اعني الاستحالة مضافة
الى المفعول والفاعل محذوف هو السامع بقرينة انه قرينة المجاز عند السامع ظاهر الكلام محالا بقوله عقلا او عادة
تميز عن هذه النسبة اعني النسبة الى الفاعل المحذوف اي عد عقلية او عادية تامل قوله لان العقل اذا
خلي وطبعه وفي بعض النسخ لان العقل اذا خلي وطبعه وهو سهو من قلم الناسخ لان الشيء اذا خلي العقل
ونفسه يعده محالا وقد يكون بحيث يدعيه جماعة فلا يصلح مثله قرينة للمجاز مطلقا ولا يكون الدليل منطبقا على
الدعوى بالا يتحمل قوله ليست مما يستحيله العقل اي بالبديهة على ما هو الاستحالة العقلية بتفسيره هٰهنا
وان كان قول الدهري مما يستحيله العقل بالنظر الصحيح قوله لجواز ان لا يستعمل فيه قطعا قيل عليه يلزم
خلو الوضع عن الفائدة وكان عبثا وانه قبيح والجواب منع انحصار الفائدة في الاستعمال فربما كانت صحة
التجوز او منع بطلان اللازم اذ العبث مراد به ما لا يقصد به فائدة وهو غير لازم وما لا يترتب عليه غير قبيح
قوله بمعرفة فاعله او مفعوله انما اول بمعرفة الحقيقة بمعرفة الفاعل والمفعول الحقيقي اشارة الى ان ليس
المراد معرفة نفس الحقيقة بمعرفة الفاعل والمفعول الحقيقي اشارة الى ان ليس المراد معرفة نفس الحقيقة
اعني الاسناد الى ما هو له لان معناه امر ظاهر فلا يناسب وصفها بالظهور والخفاء وقيل انه لا يلزم ان
يكون لكل مجاز عقلي حقيقة عقلية كما ان الامر كذلك في الموضعين ورد بان الكلام في المعرفة لا في الوجود
ومعرفة الشيء لا يتوقف على وجوده قوله اي قول ابن المعتز اشار الى ان ما في الايضاح من انه قول
ابي نواس ليس كما ينبغي وقيل ابي نواس كنية لابن المعتز فلا مخالفة قوله اي يزيدكم الله حسنا في وجهه

قيل الزيادة مجاز عن الاظهار اذ لا معنى لايقاع زيادة الله على الحسن الكاين في وجه المحبوب وقيل المضاف مقدر اي يزيدك اشراقاً علم حسنه **قوله** سوى الحق قيل ضربه الشارح المحقق بخطه بناء على ان المراد بالفاعل الفاعل الحقيقي بدليل الحصر فلا يصح استثناء الحق منه واستجيز بان يحمل على الانقطاع مما لا يساغ **قوله** فالاعتبار الخ قيل المراد بالفعل في قوله يرجع اليه الفعل المسند في الكلام كالاقدام والمعنى لان الذي يرجع اليه ذلك الفعل المسند بالنظر الى المقصود كالقدوم ولا يلزم من انتفاء الاقدام عدم استعمال اللفظ فيه حتى يلزم المجاز في اللفظ لحصول الاقدام المستعمل في معناه الموضوع له لكن لا لانه مناط النفي والاثبات بل لينتقل منه الى القدوم الذي هو المقصود الاصلي في ء لا يكون اقدام مجازاً بل يكون كناية والكناية من قبيل الحقيقة دون المجاز كما اشار اليه السكاكي بقوله والحقيقة في المفرد والكناية يشتركان في كونهما حقيقتين ويفترقان في التصريح وعدمه وبهذا التقرير سقط ما يتوهم ان اراد بالمعنى اللفظ مثلاً في اقدمني جعله قادماً فلا تم انه على الحقيقة وان اراد به القدوم كما يدل عليه قوله فالاعتبار اذا الخ سلمنا وجوده لكن لا يستلزم استعمال المجاز في اللفظ وانما يلزم اذا كان الموجود المعنى الحقيقي للاقدام والحق ان قول الشارح واذا كان معنى اللفظ موجوداً على الحقيقة لم يكن مجازاً في نفسه يدل على ان المراد المعنى الذي يرجع اليه الفعل هو الاقدام وان قوله فان القدوم موجود حقيقة لا يطابق المعلل الا اذا صير الى ما نقل من الشارح من ان الاقدام المسند الى الحق مجازاً حاصل معناه القدوم لاجل الحق فالقدوم ههنا معنى حقيقي للاقدام المسند الى الحق مجازاً ولا يخفى ما فيه من التعسف والاوضح ان يقال المراد بمعنى اللفظ المعنى الذي يرجع اليه اللفظ اعني اقدمني وهو القدوم بقرينة ما سبق فليتأمل **قوله** اذ لا معنى لقولنا خلق من شخص يدفق الماء قيل لا تم لذلك لجواز ان يقال خلق الابن من ابيه كقوله تعالى خلقكم من نفس واحدة اجيب بان هذا المعنى وان كان صحيحاً في نفسه الا ان ههنا ما يمنع من الحمل عليه وهو وصف الماء بكونه من بين الصلب والترائب اذ لا معنى لوصف الشخص بذلك وهذا هو مراد الشارح من قوله اذ لا معنى لقولنا



أي لا معنى لذكر القول في الآية لوجود ما يمنعه وانما لم يصرح بذلك اكتفاءً بالظهور قوله ولو مثل

بقول فنام ليلي الخ اوله يا رب قد فرجت عن همي والشعب بتسكين العين المعجمة تهييج الشر ولا يقال

شغب بفتحها قوله كالاستخدام اي كما هو الاستخدام وهو في الاصطلاح ان يراد بلفظة له

معنيان احدهما ثم بضميره الآخر او يراد باحد ضميريه احدهما ثم بالآخر الآخر قيل لما لم يكن للنهار معنيان

لان النهار الذي ادعي كونه صايما ليس شيئاً غير النهار جعله شبيهاً بالاستخدام لا منه وقيل الكاف فيه ليست

للتشبيه بل هي كما في قولهم الاسم كزيد وفيهما بحث اما في الاول فلان سوق على ان المراد بالنهار الزمان

المعين وبضميره صاحبه فهذا عين الاستخدام واما في الثاني فلان الكاف في الاسم كزيد للتشبيه وكون

بالحقيقة تعريف بالمشابهة التي بني ذلك المعرف بذلك المثال كما ذكر في المواقف فالاقرب في الجواب

الحمل على حذف المضاف اي كمشابه الاستخدام على صحة تشبيه الماهية الكلية بجزئيها يستلزم صحة العكس

فلا محذور ثم المشهور في العبارة الاستخدام بالخاء المعجمة والدال المهملة من الخدمة كان نقل المعنى المذكور

اولاً تابعاً وخادماً للمعنى المراد وجوز ان يكون بالذال المعجمة من الخذمة كانه جعل المعنى المذكور اولاً

تابعاً وخادماً زائداً للمعنى المراد وجوز ان يكون بالذال المعجمة مع الحاء المهملة او المعجمة وكلاهما بمعنى القطع كان

الضمير قطع عما هو حقه من الرجوع الى المذكور قوله ويستلزم ان لا يكون الامر بانيا لها فما يمكن ان يجيب

السكاكي عنه وعن نظائره بحمل المسند على المجاز اي يا هامان مر لي بالبناء مثلاً فضحه الذلة والخطاب

معه لا يفهم من كلامه من فهم الاستعارة بالكناية الى الصورة ايضا قوله وجوابه ان مبنى هذا الاعتراض

لكون مذهب السكاكي ما ذكره الشارح المحقق ظاهر لمن نظر في المفتاح وبندفع اعتراضات المص نعم يورد

على السكاكي ان الاثبات الحقيقي يمتنع قيامه بالقادر العادة اي حقيقة فيضطر بالعدول الى المجاز القول

بالمجاز العقلي بالآخرة ويصير سعيه في نفي المجاز العقلي بنظمه في سلك الاستعارة بالكناية ضايعاً قوله

اعتراض قوي هو انه قسم المجاز الى المجاز المرسل والاستعارة وقسمها الى المصرحة والمكنية فيكون المكنية مجازاً



مع ان المنية في قولنا المنزلة واذا المنية انشبت اظفارها مستعملة في الموت بادعاء السبعية
فيكون مستعملة فيما وضع لها بالتحقيق وفي غير ما وضع له بالتاويل والمجاز عنده ما استعمل في غير
الموضوع له بالتحقيق وربما يجاب عنه بان الكلام ما ليس بجار على المعنى الموضوع له اذا اعتبر معه امر خارج
صار خارجا عنده دون العكس فيكون لفظ المنية مستعملة في غير ما وضع له وفيه نظر لان المنية جعلت فردا من
السبع لانها اخذت مع السبعية حتى يكون مركبا وههنا بحث وهو انه يمكن تقرير نظر المص على وجه يبنى
على الاعتراض القوي المذكور في علم البيان بان يقال كون هذه الامثلة المذكورة من الاستعارة بالكناية
يستلزم عند السكاكي ان يراد بالمذكور المشبه به لانه لو اريد المشبه لزم كونها من اقسام الحقيقة على
ما هو المذكور في علم البيان لكنه قايل بانها من المجاز فلا يراد المشبه بل المشبه به واذا اريد المشبه به يصح ما
ذكره المص ههنا فعلم انه مبنى النظر المذكور في هذا المقام على الاعتراض القوي الموعود بيانه في علم البيان
قوله او لا يحسن لجين الماء وجه انهاية عن التشبيه ظاهر اذ لا معنى لاعتبار الاستعارة فيه قطعا فتعين
ان المقصود منه التشبيه بخلاف قولنا نهاره صائم فاندفع ما يقال من ان نهاره صائم ولجين الماء كلاهما
يشتركان في التركيب الاضافي والاشتمال على ذكر الطرفين في التشبيه غاية الامر ان الاول من باب اضافة المشبه الى
المشبه به والثاني عكسه فلا فرق بانها احدهما من التشبيه دون الاخر حكم قوله قد زر ازراره على القمر
لا تعجبوا من بلى غلالته البلى بكسر الباء والقصر مصدر بلي الثوب بلا اي صار خلقا واذا فتحت باء المصدر
مددت قال العجاج والمرء تبليه بلاء السربال كر الليالي واختلاف الاحوال والغلالة شعار يلبس
تحت الثوب وتحت الدرع ايضا وزر بمعنى شد من زر القميص ازره بالضم الزاء اذا شددت
ازراره عليه والازرار بالفتح جمع زر كاثواب جمع ثوب او جمع زر بالضم كافراخ جمع الفرخ وزر القميص
معروف قوله مع اشتماله على ذكر الطرفين اما اذا ارجع ضمير ازراره الى الممدوح فظ واما اذا رجع
الى الغلالة ثانيا وبل القميص كما قيل فلان ضمير غلالته راجع الى الممدوح فذكر الطرفين حاصل باعتباره

قوله انما هي في ضمير راضية فيه بحث لان الاستعارة اذا كانت في ضميرها لم يصح جعلها صفة
لعيشة الا بعد جعل العيشة بمعنى الصاحب او التقدير خلاف الظاهر فلا يصار اليه بلا دليل فنعود
المحذور قوله من اضافة المسمى الى الاسم وقيل بالعكس ورد على الاول بان المضاف اليه ضمير والضمير
فيه يرجع الى الاسم وعلى الثاني بان الصوم يمتنع ان يسند الى اللفظ قوله لو صح ذلك لوجب عند
القايلين الخ منع الملازمة لجواز ان يقولوا بصحته لاحتماله وجها آخر غير كالمجاز العقلي واجيب بان
منع الكلام على انكار السكاكي المجاز العقلي حيث اعتقد ان ما صدر عن البلغاء مما يرى من المجاز العقلي
ليس فيه التجوز في الاسناد بل التجوز في المسند اليه وفيه نظر اذ ليس معنى انكاره المجاز العقلي ان احدا لم
يدع ان ما وقع في تراكيب البلغاء مثله من قبيل المجاز العقلي بل ان البلغاء لم يقصدوه بل قصدوا
الاستعارة فان حمل البعض كلامهم على المجاز العقلي فمراد المانع انه يجوز ان يكون عدم توقف صحة
مثل هذا التركيب عند القايلين بالتوقف على السمع لادعاء كونه من المجاز العقلي وان كان هذا الادعاء مردودا
عند السكاكي تأمل قوله اعني الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه اراد بالامور العارضة
للمسند اليه من حيث انه مسند اليه مع انه لا يبحث عنه في هذا الباب اصلا قوله لذاته الخ اي لذات
المسند اليه من حيث انه مسند اليه بقرينة السياق قوله لا بواسطة الخ توضيح وتبيين لان قيد الحيثية احتراز
عن الامور العارضة بالواسطة المذكورة قوله معرفا ومنكرا قيل هذا منقوض بالبحث عن ان المسند
اذا كان معرفة لابد ان يكون المسند اليه ايضا معرفة فان التعريف ههنا عارض للمسند اليه لا لذاته
بل باعتبار كونه مسندا اليه للمسند المعرف والجواب انه لم يقع في الباب الاول من هذا الكتاب ما ذكره
من البحث ولو كان بحثا متعلقا بعلم المعاني وليس غرض الشارح الا ان مراد المصنف بالاحوال اي عقد
الباب الثاني من هذا الكتاب للبحث عنها واورده كما في الامور العارضة للمسند اليه من حيث انه كذلك
قوله لتاخر وجود الحادث عن عدمه اراد به عدمه السابق وانما لم يعتبر عدمه اللاحق قوي لان الواقع



بهنا اي في نفس الامر هو العدم السابق اذ التحقيق انه لم يوت بالمسند اليه اصلا لا انه اتي به ثم اسقط
نعم في لفظ الحذف اشعار بذلك كما سيأتي لكن اختيار هذا اللفظ ايماء الى ان المسند اليه لكونه الركن
الاعظم كانه اتي به ثم حذف لا انه كذلك في نفس الامر ثم هذا الوجه لما اقتضى تقديم الحذف على الذكر
اقتضى تقديمه على باقي الاحوال لكونه متفرعا على الذكر في اعتبارهم **قوله** وهو ان يكون السامع عارفا
به لوجود القرائن قيل ضمير هو راجع الى قابلية المقام باعتبار انه احد الامرين او باعتبار انه عبارة عن
كون المقام قابلا او ضمير به راجع الى الحذف وعلى هذا لا حاجة الى ان يقال افتقار الحذف الى قابلية
المقام بالمعنى المذكور اكثري اذ قد يترك القرينة الدالة على المحذوف ليذهب نفس السامع الى ساء ولا الى ان
يقال اراد به حذف ما سوى الفاعل في المبني للمفعول لما سيذكر انه لا يحتاج الى القرينة بل الى الغرض الداعي فقط
وذلك لان قرينة الحذف متحققة في الصورتين غاية ما في الباب ان القرينة الدالة على تعيين المحذوف
مفقودة ويرد عليه بعد ما في اطلاق القرينة بالنسبة الى الحذف المعلوم بالقواعد من الركاكة ان تلك
القرينة لا يكفي بالنسبة الى عامة المواضع بل لا بد من قرينة تدل على خصوص المحذوف فلا وجه للسكوت
قوله مع اشارة ضمنية الى الاول اذ قوله للاحتراز عن العبث يشعر لوجود القرينة وقد يقال الاشارة
الضمنية انما تظهر بملاحظة عموم هذه النكتة يعني الاحتراز ولذا زاد في الايضاح عبارة المجرد حيث
قال الحذف فاما لمجرد الاختصار او الاحتراز عن العبث وهذا مبني على ان قوله والاحتراز معطوف
على المضاف اليه والعموم لحق ان عموم النكتة المذكورة غير ظاهر لما سنشير اليه وان تحقق اشارة ما يكفيه
تحققها في اولى النكت فقط فتأمل **قوله** والا فهو في الحقيقة الركن الاعظم فكيف يكون ذكره عبثا
فيه بحث اذ لا منافاة بين كونه الركن الاعظم من الكلام وكون ذكره عبثا لتحقق القرينة المعينة اياه وانما
المنافاة بينه وبين عدم الاحتياج اليه نفسه والجواب ظاهر بالتأمل **قوله** وقيل معناه انه عبث نظرا
الى ظاهر القرينة اي الظاهر الذي هو القرينة والفرق بين التوجيهين ان العبث في التوجيه الاول ابتناء على

نعم



كونه الركن الاعظم وفي الثاني بجواز التفصيه تعلق الغرض به وانه في التوجيه الاول لجزم بانتفاء العبث
نظرا الى انه الركن الاعظم وفي الثاني بجواز انتفائه نظرا الى جواز تعلق الغرض به قوله واما في
الحقيقة فيجوز ان يتعلق به غرض الخ فيه بحث لان الكلام في مقام الحذف وعلى ما ذكره لو تعلق غرض المتكلم
به يكون المقام مقام الذكر اللهم الا ان يراد بالغرض معنى الفائدة فقط وبالعبث ما لا يترتب عليه فائدة
قوله من حيث الظاهر انما قال من حيث الظاهر لان التعويل بحسب الحقيقة يكون عند الذكر ايضا على
شهادة العقل اذ الالفاظ ليست الا امارات نصبها الواضع تختلف باختلاف الاوضاع لا شهادة
لها في نفسها ولا دلالة بحسب ذواتها كذا في شرح المفتاح وانما لم يذكر هذا القيد اعني من حيث الظاهر
في قوله وعند الحذف على دلالة العقل ايماء الى كثرة مدخل العقل فكانه مستقل قوله لا استقلاله بالدلالة
اي في الجملة كما في العقليات الصرفة وان لم يكن مستقلا ههنا فلا ينافيه قوله فيما سيأتي ولا عند الحذف
على العقل قوله لان الدال عند الحذف هو اللفظ المدلول عليه بالقراين الحصر المستفاد من ضمير الفصل
اضافي اي ليس الدال عند الحذف مجرد العقل فلا ينافي ما اشار اليه سابقا بقوله من حيث الظاهر من عدم استقلال
اللفظ بالدلالة فان قلت الحصر غير صحيح في نفسه لجواز ان يدل القراين على ذات المسند اليه مع قطع النظر
عن الالفاظ قلت هذا وان كان امرا ممكنا في نفسه الا ان ما ذكرنا بناء على ما استمر في العادة من ان فهم المعنى
فلا ينفك عن تخيل الالفاظ حتى كان الفكر يناجي نفسه بالفاظ متخيلة فالقراين انما تدل بحسب العادة على لفظ
المسند اليه وبواسطته على ذاته فافهم قوله لهجا الا لأخرة على وزن الهمزة بمعنى الاخير يقال ما عرفته الا
بالأخرة اي اخيرا كذا في الصحاح وفيه لغة اخرى وهو الاخر بضمتين ه قال كيف انت قلت عليل ه سهر
دائم وحزن طويل ه اي حالي سهر دائم قوله الاحتراز والتخييل المذكورين او المحافظة على الوزن او
للتنبيه على ان شدائد الزمان ومصائب الهوى جعله بحيث لا يقدر على التكلم بازيد مما يفيد الغرض قوله
هل نبه ام لا ليس فيه حذف المعطوف وابقاء المعطوف بل العاطف لان المحذوف جزء المعطوف لا نفسه



و هو المحكوم عليه بالبطلان عند محققي النحاة على ان احرف الجواب يحذف الجمل بعدها كثيرا و تقوم
هي في اللفظ مقام تلك الجمل فكان الجملة ههنا مذكورة لوجود ما يغني عنها كذا في مغني اللبيب واما
حديث اتيان المعاد للام المتصلة فقد سبق الكلام عليه فلا نعيده قوله او للايهام صونه عن لسانك
قال الشارح في شرح المفتاح الايهام الايقاع في الوهم وهذا مجرد اختلاف في العبارة لان الاول من
الصور الخيالية والثاني من المعاني الوهمية وقد يوجه اراد بقوله الايهام ان الصونة المذكورة امر وهمي
محض مما لا يتحقق له اصلا بخلاف العدول الى اقوى الدليلين فان له شائبة ثبوت في الجملة ومما ينبغي ان يعلم
انه كما يجوز ان يعتبر من مقتضيات حذف المسند اليه ايهام صونه عن لسانك او عكسه يجوز ان يعتبر
ايهام صونه عن لسانك او عكسه سمع المخاطب او عكسه قوله او تعينه فان قلت اذا تعين المسند
اليه كان حذفه احترازا عن العبث فجاز ان يقصد كل منهما مع الذهول عن الآخر وان يقصدا معا وقس على
ذلك سائر النكت التي يمكن اجتماعها قوله من غير السامع من الحاضرين لاخفاء ان الظان يقول
من غير المخاطب قوله رمية من غير رام في مستقصى الامثال لجار الله ان اول من قاله الحكم بن عبد يغوث
وكان من ارمى الناس وذلك انه نذر ليذبحن مهاة على الغبغب اسم جبل فرمى صيدها اياما فلم يمكنه
وكان يرجع خائبا بلا صيد وكاد يقتل نفسه فتبعه ابنه مطعم فرجعا الى المصيد فرمى الحكم مهاة فاخطاها
فلما عرضت الثالثة رماه مطعم فاصابها فعندها قال الحكم ذلك فصار مثلا يضرب لصدور الفعل
من غير اهله قوله شنشنة اعرفها من اخزم المصراع لابي اخزم الطائي الشنشنة الخلق والطبيعة و ابو
اخزم جد حاتم الطائي وجد جده مات وترك بنين فوثبوا يوما على جدهم ابي اخزم وادموه فقال ان
بني رملوني بالدم شنشنة اعرفها من اخزم يشير الى ان اخزم ايضا كان عاقا والترميل التلطيخ
بالشاب قوله او على ترك نظائره الفرق بين اتباع الاستعمال الوارد على ترك المسند اليه واتباع
الاستعمال الوارد على ترك نظائره ان الاول لا يتصور ممن يتكلم ابتداء الكلام اولا بخلاف الثاني وايضا الاول

يتناول



اليه مرة بعد اخرى ويقال للمنزل مثابة لان اهله يتصرفون في امورهم ثم يثوبون اليه ومعنى على حيالها على

انفرادها واستقلالها فاصله حوالا بمعنى حول الشي ومعذب حياله وبحيا المراي بازائه انتهى ولم يتعرض

لمتعلق الظرف فقيل هو المبتدا اعني هي لرجوعه الى الاثرة التي يصلح ان يكون عاملا ولكان تقول الاقرب

ح ان يتعلق بالضمير المستكن في الخبر اعني ثابتة باعتبار رجوعه الى الاثرة ايضا لئلا يلزم الفصل بين الظرف

ومتعلقه بالاجنبي الذي هو الخبر ولا يحتاج الى جعل المذكور منه المقدر قبل الخبر كما قيل وحاصل المعنى

ان تكريرا وكيتا افاد اختصاصهم بكل واحد منهما على حدة فيكون كل واحد منهما مميزا لهم عن عداهم ولو

لم تكرر لربما فهم اختصاصهم بالمجموع فيكون هو المميز لا كل واحد قوله حب الاصغاء لو بدل الاصغا

بالسماع لكان احسن اذ الاصغا لا يستعمل في حق الباري تعالى فلا يلائم التمثيل بقوله هي عصاي كما هو الظاهر

قوله هذا كله مع قيام القرينة اذ لو فقدت في الشي من الصور المذكورة لكان ذكر المسند اليه واجبا لانتفاء

شرط الحذف لا لتلك النكتة كما سنذكر مثله الآن قوله اي يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه اي يكون به

الخبر المذكور عام النسبة في الخ المراد بعموم نسبة الخبر الى كل مسند اليه ان يكون الخبر المذكور في ذلك المقام

صالحا لان ينسب الى متعدد اما لعدم قرينة واما لتعارض القراين واما حمله على ظاهره فيفيد ان

عموم النسبة لمتعدد مع ارادة التخصيص كاف في اقتضاء الذكر فلا وجه لقوله عام النسبة الى كل مسند

اللهم الا ان يقال ما ذكره حالة من الحالات المقتضية للذكر فلا ينافي ان يكون العموم لبعض ما يصلح له من

المتعدد وارادة التخصيص بعينه في هذا البعض حالة مقتضية اخرى لم يذكرها قوله نحو خالق كل

شي قد عرفت ان المراد بعموم النسبة عمومها في المقام الذي ذكر وقد صرح به العلامة في شرح المفتاح على

ذلك واما ما اشير به تمثيله ههنا لئلا يكون عام النسبة بقوله خالق لما يشاء فان المراد بعموم النسبة

عمومها في نفسها بناء على ان الواقع في المثال خصوص الخبر في نفسه فالمناسب للاحتراز عن الخصوص في

نفسه هو العموم في نفسه فينبغي ان يوجه بان المثال المذكور كما هو خاص النسبة في نفسه خاص النسبة

في هذا



يتناول القياسي وغيره فانك اذا سمعت من العرب كلامين حذف المسند اليه في احدهما قياسا وفي الآخر من غير قياس وتمثلت بهما في مرامك على هيئتهما فقد راعيت الاستعمال الوارد على كل منهما
تركه واما الثاني فيختص بالقياسي فانهم لا يكادون يذكرون فيه المسند او جه ما اشار اليه الشريف في
شرح الكشاف من ان المرفوع بالمدح والذم مثلا وصف لما قبله في المعنى خولف فيه الاعراب للافتنان
والغرض من هذا الافتنان اظهار الاهتمام بالمذكور من جهة ان فيه زيادة ايقاظ للسامع وتحريك رغبة
في الاستماع وذلك الاهتمام انما يكون لمدح او ذم او نحوهما مما يقتضيه المقام ولما بينه وبين ما قبله من
شدة الاتصال التزموا حذف المبتدأ ليكون في صورة متعلق من متعلقات ما قبله وايضا في هذا البحث
تفويت للافتنان في الدلالة على ما ذكر من الاهتمام قوله ان الملة التي لم اعترض عليه بان الموصول
لكونه اسما لا صفة لا يقتضي ذكر موصوف قبله فلا حذف هناك والاشعار المذكور انما هو من ابهام الموصول
دون الحذف وقد يجاب بان الحذف على قسمين احدهما ما لا بد منه في تصحيح اللفظ والآخر ما منه بد في تصحيحه
كحذف الفاعل فيما بني للمفعول مثلا وقوله يهدي للتي هي اقوم من قبيل الثاني ونظيره مع بيان النكت كثير
في الموارد قوله ولا مقتضى للعدول عنه فان قلت سيأتي ان هذا كلام مع قيام القرينة فالاحتراز عن
العبث بناء على ان الظاهر مقتض للعدول قلت المقتضي قصد الاحتراز بالفعل لا مجرد صحة ذلك القصد
ولا يخفى انه غير لازم قوله ومنه واولئك هم المفلحون اي من ذكر المسند اليه لزيادة الايضاح والتقرير و
قوله تعالى واولئك هم المفلحون حيث لم يحذف فيه المسند اليه يعني الاشارة الثانية جاعلا هم المفلحون
خبرا عن اسم الاشارة الاولى وفيه اشعار بان المراد من ذكر المسند اليه الاحرام لا قوله كما ثبت بهم
الاثر قال الشارح في شرح الكشاف كما ثبت في موقع المصدر لقوله ثابت والفاء فهي زائدة
والاثر بفتح الهمزة والثاء التقديم والاستبداد اسم من استأثر بالشيء استبد به وقوله في تمييزهم متعلق
بجعلت او بالظرف الواقع موقع المفعول اعني بالمثابة وهي في الاصل الموضع الذي يثاب اليه اي يرجع



في هذا المقام فالاحتراز عنه ليس بملاحظة خصوصه في نفسه بل بملاحظة خصوصيته في هذا المقام
فهي ما ذكره الشارح من الجواب واندفع ايراد الفاضل المحشي قوله والجواب ان المقتضي له اورد
عليه ان ذكر المسند اليه حينئذ يكون لتصحيح الكلام لا لاعتبار امر زايد عليه وقد تقرر بينهم ان بحث علم المعاني انما
هو عن الخواص الزايدة على اصل المراد وفي هذا مزيد بحث قوله وحقيقة التعريف جعل الذات
مشارا به الى خارج قد تقيد الخارج بالمختص ويجعل فايدة الاحتراز عن الضماير العايدة الى ما لم يختص
بشي قبله نحو ارجل قايم ابوه واظبي كان امك ام حمار ونحو ربه رجلا ونعم رجلا وبالها قصة ورب رجل
واخيه فان هذه الضماير نكرات اذ لم يسبق اختصاص المرجوع اليه بحكم ولو قلت رب رجل كريم واخيه ورب
شاة سوداء وسخلتها لم يجز لان الضمير معرفة لرجوعه الى نكرة مختصة بصفة هذا هو المذكور في شرح الرضي ايضا
ما نقله الفاضل المحشي وفيه بحث من وجوه الاول ان معنى التعريف هو التعيين اي الاشارة الى معلوم حاضر في
ذهن السامع من حيث هو معلوم وان كان مبهما في نفسه وهذا المعنى موجود في الضمير العايد الى النكرة فلا وجه
للحكم بكونه نكرة الثاني انه لما لم يعتبر مجرد الاشارة الى الخارج فاعتبار التخصيص الغير الواصل الى حد التعيين
مستبعد جدا على ان الفرق بين ربه شخص كريم واخيه وبين رب كريم واخيه تحكم بحت اذ لا اعتبار
بالتخصيص اللفظي الثالث ان الاسم المعرف بلام الحقيقة اشارة الى الحقيقة الغير الخارجية والمعنى الخصوص
فيها تكلف والرابع ان كثيرا ما يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوايل من ذلك كل شاة وسخلتها بدرهم
واي فتى هيجاء انت وجارها ولا يجوز كل سخلتها ولا اي جارها اذ لا تضاف كل واي الى معرفة مفردة كان
اسم التفضيل كذلك نص عليه ابن هشام في القاعدة الثامنة من الباب السادس من كتاب المغني فلا يدل صحة
رب رجل واخيه على كون الضمير نكرة على ما اشار اليه سوق الكلام على انا لا نسلم صحة رب رجل واخيه عند الجمهور وامتناع
رب رجل كريم واخيه واما الاول فلان المذكور في كتب النحو وجوب نعت مجرور رب ان كان اسما ظاهرا
قال الدماميني هذا مذهب المبرد وابن السراج واكثر المتاخرين والبسيط انه مذهب البصريين وخالف في ذلك الاخفش

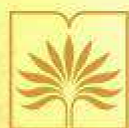


الفرا والزجاج وابن طاهر وخروف قوله واما الثاني فلما اشار اليه من القاعدة اللهم الا ان يثبت
انه لم يرد في الاستعمال قوله اشارة وضعية قيل هذا احتراز عن النكرات المعينة عند المخاطب نحو قولك
جاءني رجل معرفة او رجل هو اخوك لان رجلا لم يوضع للاشارة الى مختص وفيه نظر لان الاشارة فيما ذكرنا
لوصفي اعني معرفة او هو اخوك والكلام في الاشارة باللفظ اللهم الا ان يقال الاشارة باللفظ والوصف له
مدخل في تلك الاشارة قوله فتعريفه لافادة المخاطب جواب شرط محذوف والتقدير اذا عرفت ما
ذكر في تعريف المسند اليه قوله وكلما ازداد المسند والمسند اليه تخصيصا ازداد الحكم بعدا انما نسب
البعد ههنا الى نفس الحكم وفيما سبق تحققه تفننا في العبارة واعلم ان القضية الكلية المستفادة من لفظ كلما
انما هي باعتبار الغالب الا فيجوز ان يكون المسند من اللازم البين للمسند اليه فلا يكون مفيدا لبعد الحكم كقولنا
الاثنان هو الزوج الاول وان المراد بالحكم في قوله ازداد الحكم بعدا ما يشمل لازم افادة الخبر فالحكم ايضا
كما صح بدلا الحكم الذي عين ذلك المسند اليه والمسند فقط على ما يتبادر من السوق وذلك لان تخصيص
المسند والمسند اليه كما يفيد بعد تحقق الحكم الذي هو فائدة الخبر كذلك يفيد بعد احتمال التحقق لازمها
فيوجب كون افادته اتم فان لازم الفائدة في قولنا زيد حافظ للتورية ابعد في احتمال التحقق بالشبهة
الى لازم الفائدة في قولنا شيء ما موجود والفائدة في افادة اللازم في الاول اتم منها في الثاني قوله
لا وضعي بخلاف تخصيص النكرة يريد ان التخصيص والتعيين في المعرفة بحسب الوضع لانها موضوعة
للمعين من حيث هو معين بخلاف النكرة وان كان معينا في نفس الامر لان التعيين ليس بمعتبر في وضعها قوله
وقد يترك الى الخطاب مع معين الى غيره اشار الى ان ضمير يترك راجع الى الخطاب ويحتمل ان يرجع الى الاصل
اي يترك الاصل من الخطاب الى غيره ثم حقق العبارة على ما ذكر في شرح المفتاح انه يقال لمعين اذا خاطبه وهذا
الخطاب ولا يقال خاطبه معه اللهم الا ان يجعل الظرف مستقرا اي كائنا مع معين او الكائن معه ينبغي ان يجعل
الكائن بمعنى ما من شانه ان يكون كما لا يخفى على الذوق السليم وقوله على غيره اي مالا موجها الى غيره قوله

على سبيل البدل اما اذا كان ضمير المخاطب واحدا او مثنى فكون العموم على سبيل البدل فظ واما اذا
كان جمعا فظ اذا قصد غير معين اي يعم جميع المخاطبين على سبيل الشمول لكن قيل لم يوجد في القران ولا في كلام
العرب العربا خطاب عام بصيغة الجمع وفيه نظر واعلم ان ضمير الخطاب موضوع بالوضع العام لكل معين مع
ارادة المعين حين اراد به على ما هو المختار او موضوع لمعنى كلي لكن بشرط استعماله في جزئياته المعينة فالخطاب
اذا لم يقصد به المعين يكون مجازا على كلا التقديرين **قوله** تناهت حالهم القطيعة في الظهور اه القطيعة
الشنيعة الشديدة من فضح الامر بالضم فضاعة فهو فضيع اي شنيع شديد جاوز المقدار ومراد المص
لما رئي قوله **قوله** تناهت حالهم فضاعة امرهم وقباحة شانهم ووصف الشارح اياها بالفضاعة بناء
على ما نقله من المرزوقي في اثناء التمثيل للمجاز العقلي من ان العرب اذا ارادوا المبالغة في وصف الشي
يشتقون ما يتبعونه به تاكيدا وتنبيها على تناهيه كشعر شاعر وامثاله ويجوز ان يعتبر حذف المضاف
او حيثية اي فضاعة حالهم الفضيعة او حالهم الفضيعة من حيث فضاعتها وعلى كل من التوجيهات لا يرد ان
يقال صدق الشرطية لا يقتضي صدق المقدم فصدق قوله ولو ترى مع جوابه المحذوف اعني لرايت امرا فضيعا
ونحوه لا يقتضي وقوع مقدمها وهو روية كل احد ليدل على غاية ظهور حالهم بل انما يدل لو كان المقصد بخلاف
ترى الى العموم على كمال ظهور شاعة حالهم لدلالتها على ان فضاعة حالهم لا يختص برؤية راء دون احد
بل كل من تراها قطيعة لفساد المعنى اذ العموم في المعدول عنه اعني ان اكرم او احسن اليه ظهر فان
الاخراج في صورة الخطاب ينافي العموم الا ان يحمل على خلاف الظاهر وتعليل العدول عن الظاهر بانها
يفسد الظاهر المعدول عنه اظهر من افادة المعدول اليه الذي هو خلاف الظاهر فاسد محض كما ترى وقد
يوجه تعلق الظرف بالاخراج في صورة الخطاب بان المتبادر منه تحقق صورة الخطاب من غير تحقق
معناه الحقيقي فكانه قيل اكتفي بصورة الخطاب من غير ان يوجد معناه ليفيد العموم يعني انا عريناه
الصورة عن المعنى الحقيقي ليتاتي لنا قصد العموم اذ لو كان الخطاب على معناه الحقيقي لما تاتي لنا منه



قوله يشعر به لفظ المفتاح حيث قال قائل لزيد مخاطبا بعينه كانك قلت ان اكرم او احسن اليه قصدا الى ان سوآء معاملته للمخاطب واحد لا دون واحد فان قوله قصدا بمنزلة قول المص يفيد العموم ولا يمنع احتمال التعلق بغير لا بزيد قوله ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته وذلك بانهم لاحظوا المشخصات بما لكلي بها تصور الشخص عن وقوع الشركة مثلا فوضعوا العلم لذلك الشيء مع تلك المشخصات التي جعل هذا المفهوم مراده لملاحظتها فلا يضر تفاوت المشخصات زيادة ونقصانا بحسب الازمنة على تقدير تسليمه لا يلزم تعدد الاوضاع ولا كلية الموضوع له كما توهم قوله لاحضاره اي المسند اليه قد سبق ان المسند والمسند اليه فيهما من اوصاف اللفظ ولا شك ان المحضر هو المعنى فقوله احضاره محمول على الاستخدام او على حذف المضاف ولعل المراد باحضار المسند اليه ما يكون سببا للالتفات اليه في الجملة فلا شك ان النفس اذا سمعت اللفظ تلتفت الى المعنى وان كان حاضرا فيها كما صرح به في حاشية المطالع فلا يرد انه اذا قيل جاء زيد حال حضور المسند اليه في ذهن السامع لم يوجد به احضار ولا ان المسند اليه في قولك جاء زيد وهو راكب ان كان حاضرا في ذهنه فلا احضار ثانيا بضمير الغائب والا لا فايدة في الاتيان بالضمير ولو قال بدل الاحضار الاخبار عنه بعينه باسم مختص به لكان اظهر قوله بعينه حال من مفعول المصدر اي ملتبسا بعينه وتشخيصه قوله فانه يمكن احضاره بعينه ابتداء لكل واحد منها اي قبل المعرف بلام العهد الخارجي وكذا الموصول والموف بالاضافة اذا اريد بها المعهود الخارجي يحتاج الى العلم بالمعهود وان سلم انه لا يحتاج الى تقدم الذكر فالاحضار في هذه الثلثة يكون ثانيا لا ابتداء كما زعم واعتذر بان الاحضار ثانيا انما يصح او يحسن اذا كان بعد الاحضار ولا يكفي كونه بعد الحضور في الجملة قوله هذا القيد مغن عن الاول وفيه بحث لانه لو ترك القيدان الاولان يكون الكلام هكذا او بالعلمية لاحضار المسند اليه في ذهن السامع باسم مختص به اي بالمسند اليه فلا تم ان قوله باسم مختص به يغني عن قوله بعينه وابتداء كيف واحضار معنى الرجل في قولنا رجل جاءني له درهم باسم مختص لان لفظ رجل مختص بفرد لا بعينه بحسب الوضع كما ان لفظ زيد مختص بفرد بعينه دايما



وايضا لا يكون مختصا ان لو اريد بلفظ الرجل فرد معين من افراده من حيث هو معين ومن ثم يكون مجازا
او مختصا في الحقيقة وكذا المعرف بلام الجنس في قولك الرجل خير من المراة مثلا مختص بالجنس لا يطلق
على غيره بحسب وضع واحد فلا يخرج بهذا القيد ولا بقوله ابتداء بل بقوله بعينه وما اجاب به الشريف في
شرح المفتاح عن الثاني من ان المعرف بلام الجنس قد يقصد به فرد منه لا على التعيين لوضع واحد فيخرج بقيد
الاختصاص ايضا كساير المعارف والمنكرات ففيه نظر لان المعرف بلام الجنس حين ما يقصد به الفرد المنتشر
مستعمل في الجنس الموضوع له والقصد الى الفرد انما يفهم من القراين الخارجية على ما سيأتي تحقيقه لايق فليكن
الكلام عند ترك القيدين الاولين هكذا او بالعلم لاحضار المسند اليه في ذهن السامع باسم مختص بالمعين اي
المتشخص المانع تصوره من وقوع الشركة فيندفع البحث انا نقول سواء البحث اللاغنياء وانما يتوجه اذا كان
قيد من قيود التعريف على الوجه الذي ذكر فيه مغنيا عن قيد آخر مذكور فيه لا اذا امكن ان يقيد بقيد على
وجه يسقط الاحتياج الى قيد آخر وانت قد تحققت من كلام الشارح ان ضمير به في قوله باسم مختص به راجع
الى المسند اليه لا الى المعين من حيث هو معين على انه في الصورة المذكورة ايضا اعتبار قيد التعيين متحقق فلا اغناء
اصلا وبهذا التقرير ايضا ظهر ان قول الشارح في تقرير السؤال لان الاسم المختص بشيء معين ليس الا العلم فيه سماجة [?]
وانما مقتضى السوق ان يقول لان الاسم المختص بالمسند اليه **قوله** قلنا بعد التسليم ان ذكر القيود توجيه للجواب.
انا لا نسلم انحصار الاسم المختص في العلم فان المراد بالاختصاص الاختصاص في الجملة والرحمن مختص به تعالى
بطريق الغلبة والاستعمال وان كان في الاصل موضوعا للذات لها الرحمة الكاملة مطلقا مع انه ليس بعلم
لوقوعه صفة بحيل [?] الرحمن لا يخرج بقوله باسم مختص بل نقول بل بقوله بعينه ان نظر الى ان مفهومه كلي
في الاصل وبقوله ابتداء ان نظر الى الخصوص العارض بحسب الاستعمال كما هو الظاهر ولو سلم ان الاسم المختص بشيء
ليس الا العلم عليه ان يراد بالاختصاص الاختصاص بحسب الوضع فليكن الغرض الاصلي من ذكر القيدين السابقين
تحقيق مقام العلمية غاية ما في الباب انهما بعدما ذكرا لذلك الغرض سند الشارح اليهما لكونهما سابقين في



الذكر اخراج بعض ما يخرج بالقيد الاخير وليس بجيد وربما اشرنا اليه من توجيه الجواب المبني انه دفع لزوم
استدراك احد القيدين الاولين اعني بعينه وابتداء بخلاف ما وجهه به الفاضل المحشي فانه لا يندفع
استدراك قيد الابتداء اصلا كما لا يخفى قوله لانا نقول هذا موقوف الخ اي خروج الامور المذكورة بقيد
الابتداء موقوف وفيما ايماء الى بعد التفسير المذكور لانه لا بد من اعتبار الاولية في معنى الابتداء وقد فقد لكن
هذا موقوف على ان المراد بالاختصاص الاختصاص بحسب الوضع والا فاحضار الرحمن احضار باسم مختص
وليس بنفس لفظه لتوقفه على ملاحظة العلية وخصوص الاستعمال ووجه توقف خروج الامور المذكورة
على تفسير الابتداء بما ذكره انه لو فسر ولو كما ذكره الشارح لم يخرج تحقيقه في الاعتذار السابق قوله
وبعد اللتيا والتي اللتيا تصغير التي على خلاف القياس لان قياس التصغير ان يضم اول المصغر وهذا
بقي على فتحته الاصلية لكنهم عوضوا عن ضم اوله بزيادة الالف في آخره كما فعلوا ذلك في نظايره من اللذيا
وذيا وذياك والمعنى بعد الخطة الصغيرة والكبيرة التي من فظاعة شانها كيت وكيت حذف الصلة ايهاما
لقصور العبارة عن الاحاطة بوصف الامر الذي كني بها عنه وفي ذلك من تفخيم امره ما لا يخفى قوله وما
سواه انما وضع ليستعمل في شيء بعينه فان قلت تعريف مطلق المعرفة سابقا بقوله ما وضع ليستعمل في شيء بعينه
يدل على دخول العلم فيه وقوله ههنا وما سواه انما وضع لمفهوم كلي ليستعمل الى آخره بقرينة المقام فلا تناقض
نعم كلامه مبني على مذهب التحقيق ان الوضع عام والموضوع له خاص وهو المعينات التي جعل المفهوم الكلي
مرآة لملاحظتها عند الوضع فليفهم قوله ولا يخفى على المنصف ان الوجه ما ذكرنا اولا وذلك
لان قيد الابتداء على ما ذكره هذا القائل يخرج ساير المعارف ولا يكون لقوله باسم مختص فايدة سوى تحقيق
المقام واما على ما ذكر الشارح فالاسم المختص وان كان مخرجا لها لكن يشكل امر القيدين السابقين
بعد تحقيق المقام مقابل يسند اليه اخراجه لتقدمه في الذكر على ان الاحضار في العلم ليس في اول زمان
زمان ذكره بل بذكر الوضع لانه مسبوق بتقدم العلم به ولكن اغمض عن ذلك فالاحضار اول

الذكر



الذكر يعني ان الانحصار في العلم البسيط في اوّل زمان يتحقق في ضمير المتكلم والمخاطب اذ لا يفهم منهما فيه

الا المتعين فليتامل قوله نحو قل هو الله احد يحتمل ان يكون هو مبتداء والله خبره واحد خبراً ثانياً

او بدلاً من الله بناءً على حسن ابدال النكرة الموصوفة من المعرفة اذا استفيد منها ما لم يستفد من المبدل

منه كما ذكره الرضي ويحتمل ان يكون ضمير الشان والجملة خبره ويعبر بالاحدية في بحسب الوصف يعني انه احد

وصفه مثل الوجوب واستحقاق العبادة ونظايرهما او بحسب الذات اي لا تركيب اصلاً على

الوجهين يظهر فايدة حمل الاحد عليه تعالى ولا يكون مثل زيد احد قوله فالله اصله الاله حذفت الهمزة

وعوض عنها حرف التعريف قيل عليه لما كان الاصل الاله معرفاً باللام لم يكن حرف التعريف عوضاً عن الهمزة

المحذوفة لاجتماعهما معاً في الاصل وجوابه بعد تسليم عدم جواز اجتماع العوض والمعوض عنه ان حرف التعريف

في الاله في قوله اصله الاله من الحكاية لا من المحكي ومراده ان الله اصله اله منكراً كما ذكره في تفسير القاضي وانما ادخل

التعريف في خبر المبتدا لافادة الحصر كما في زيد الامير اشارة الى عدم ارتضائه قول سيبويه بانه يجوز ان يكون اصله

لاه من لاه يليه بمعنى ستر واحتجب ووجه عدم الانحصار ما ذكره في شرح الكشاف من ان كثرة دوران اله في

والاله في المعبود واطلاقه على الله يرجح جانب الاشتقاق من اله ولو سلم ان حرف التعريف من المحكي فنقول المضاف

محذوف اعني عوضت عنها لازمه فان قلت حرف التعريف ذا ليق لاه كما صرح به المطيب في شرح اللهم الا

سبيل الشذوذ والاول هو الاظهر في هذا الوجه يعني كون حذف الهمزة على غير قياس وقياس حذف الهمزة

ونقل حركتها الى ما قبلها ونقل الحركة يتوقف على وجود اللام المتوقف على حذف الهمزة لان العوض لا ياتي

به الا بعد المعوض عنه فلو كان حذف الهمزة بعد نقل حركتها الى اللام لزم الدور قوله ثم جعل علماً اي بعد حذف

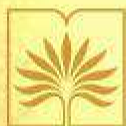
الهمزة واما قبله فقيل الاله معرفاً باللام من اسماء الغالبة لكن لا الى حد العلمية وقيل هو ايضاً علم له بالغلبة لكن اريد

تاكيد الاختصاص بالتفسير بحذف الهمزة وصار الله بحذف الهمزة مختصاً بالمعبود بالحق فالاله قبل حذف

الهمزة وبعدها علم لتلك الذات المعينة لا انه قبل الحذف اطلق على غيره اطلاق النجم على غير الثريا فيكون



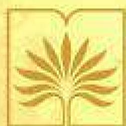
الغلبة تحقيقه وبعده لم يطلق على غيره اصلا فيكون الغلبة تقديرية قوله يجب ان يكون الاله بمعنى
المعبود بالحق اي بقرينة المقام فان المراء والجدال انما هو في المعبود بحق وهو المقصود بحصر الوجود فيه
لكثرة المعبودات الباطلة فلا يخالف ما في شرح الكتاب من ان الاله بالتنكير بمعنى المعبود مطلقا والاله
بالتعريف بمعنى المعبود بالحق فانه هناك بصدد بيان المعنى بحسب الوضع قوله في الوجود او موجود
اشارة الى ان خبر لا محذوف والا الله بدل من محل اسم لا ولم يجعل الله خبرا لان المعنى على نفي الوجود
عن آلهة سوى الله لا على نفي مغايرة الله عن كل اله وهو الذي الاستثناء المفرغ الواقع موقع الخبر
كما لا يخفى وانما لم يقدر الخبر الامكان او ممكن مع ان فيه ردا لخطاء المشركين في اعتقاد تعدد
الآلهة على وجه ابلغ وهو سلوك الطريقة البرهانية لان نفي الامكان يستلزم نفي الوجود بدون
العكس لان المقصود بكلمة التوحيد هو اثبات الوجود له تعالى ونفيه عن اله غيره واثبات الامكان
لا يستلزم اثبات الوجود فان قلت فالكلام لا ينفي الامكان عن غيره تعالى قلت ذلك النفي مستدل
عليه بدليل آخر وليس مقصودا بالبيان ههنا على ان المتمردين لا يدعون امكان غيره تعالى بدون الوجود
قوله كما في الالقاب الصالحة لمدح او ذم بوصف الالقاب بما ذكر ليس للتخصيص بل للكشف والتوضيح
لان اللقب علم يشعر بمدح او ذم مقصود منه قطعا واما الكنية فهو علم صدر بأب او ام وما سواهما
من الاعلام يسمى اسما والفرق بين اللقب والكنية بالحيثية فاشعار بعض الكنى بالمدح او الذم كابي الفضل
وابي الجهل لا يضره قوله وفي التنزيل تبت يدا ابي لهب غير الاسلوب لان العلم ههنا مضاف
اليه في الظاهر والتمثيل بمجرد كون المقام مقام كناية وقيل لفظ يدا مقحم فالعلم مسند اليه في الحقيقة
وتنكير جهنمي في يدي جهنمي للتهويل كانه قيل اي جهنمي قوله انتقال من الملزوم الى اللازم الخ لكن المشتهر
عنده معنى مجازي للفظ ابي لهب وليس معنى ابي لهب بحسب الوضع ملابسته بل والذي يجي في فن البيان ان شاء الله تعالى
ان الكناية قد يكون مبنية على المجاز وبالعكس قوله انما هو بحسب الوضع الاول اعني الاضافي دون الثاني
اعني



الثاني اعني العلمي قال الشارح في شرح المفتاح في قوله تعالى تبت يدا ابي لهب انه يطلق الاسم الاعلى
الشخص المسمي بابي لهب لكن لينتقل منه الي ملازم التلهب لينتقل منه الي الجهنمي هذه عبارته في ذلك الشرح
وظاهره لا يناسب قوله ههنا بحسب الوضع الثاني لكن بتوسط الوضع الاول فينبغي ان يحمل قوله ههنا
انما هو بحسب الوضع الاول علي الحصر الاضافي ليلايم كلامه اي ليس اللزوم بحسب الوضع العلمي فقط بل بحسب
ان يلاحظ الوضع الاضافي ثم هذا مبني علي ما هو الظاهر من اشتهار ابي لهب بكونه جهنميا ما يفهم من المعني
الاضافي اعني ملابسة اللهب الحقيقي واما اذا جوز الاشتهار المذكور مع قطع النظر عن المعني الاضافي
كما في نظاير حاتم علي ما قرره الفاضل الجلبي فلا احتياج الي توسط اللفظ الاضافي قوله ويجب ان
يعلم ان ابا لهب انما يستعمل ههنا في الشخص المسمي به لينتقل الي الجهنمي اي بواسطة ملاحظة الوضع الاضافي علي
ما في تحقيقه مما ذكر في شرح المفتاح فلا يناقض قوله سابقا الا ان هذا اللزوم الخ واعترض عليه بانهم شرطوا
في الكناية ان يكون المقصود هو المعني الكنايي والمعني الاصلي وسيلة اليه والتزام كون الشخص ههنا
وسيلة ووصف كونه جهنميا هو المقصود الاصلي وسيلة اليه والتزام كون الشخص مناط النفي والاثبات
بعيد جدا واجيب بان توهم البعد انما ينشا من الغفلة عن وجه العدول عن الاسم الي الكنية فلا حاجة الي الذوق
فهم الوصف عند اطلاقه علي الشخص من قبيل مستتبعات التراكيب واطلاق الكناية عليه علي سبيل التشبيه او
استعمال الكناية في مجرد معني الخفي فتامل فيه ففي ههنا بحث وهو ان قوله ويجب ان يعلم الخ مناقض لما صرح به في
البيان في اثناء تحقيق فوايد القيود المذكورة في تعريف الحقيقة من ان القول بكون الكناية حقيقة غير صحيح
لان الكناية لم تستعمل في الموضوع له والجواب ان الشارح ذكر في شرح المفتاح في مفتتح الاصل الثالث
من علم البيان ان لهم في تقرير الكناية طريقين احدهما استعمال اللفظ في غير الموضوع له مع جواز ارادة الموضوع
له وثانيهما انه استعمال اللفظ في الموضوع له لكن لا يكون مقصودا بل لينتقل منه الي غير الموضوع له اللازم المقصود
فما ذكره الشارح في البيان مبني علي المذهب الاول وهذا مبني علي ان المستعمل فيه كما اشار اليه الشارح في بحث الكناية من ...



الكتاب وما ذكره في قوله ويجب له مبني على المذهب الثاني قوله او ايهام استلذاذه ذكر الشارح
في شرح المفتاح ان الاحسن ترك الايهام الى الاعلام ونحوه وعليه اطبق شراحه وفيه بحث اذ في لفظ الانكيه
سر نكتة مفقودة في لفظ الاعلام وهي الايماء الى ان التبرك والاستلذاذ في كونهما من الاغراض المطلوبة بالذكر
والاحوال المقتضية بحيث يكفي في اقتضاء الذكر ايهامهما حتى يتعين الحكم في الاعلام ونحوه بطريق الاولى ولو
بدل لفظ الايهام بالاعلام لفات هذا الايهام قوله وغير ذلك وهاهنا سبيل اعتبار مثل التنبيه على عباوة المخاطب
بانه لا يتعين عنده المسند اليه الا باسمه الذي يخصه قوله لان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين اشارة
الى ان التعريف انما هو بحسب معرفة المخاطب لذا قال الادباء المعرفة ما يعرفه مخاطبك قوله ثم الموصول
وذو اللام سواء لكن خلافا لابن كيسان وابن السراج فان ذا اللام اعرف من الموصول عندهما وللكوفيين
فعندهم الموصول اعرف من ذي اللام قوله ولذا صح جعل الذي يوسوس له هذا المذهب الى ان الموصول
ليس باعرف من ذي اللام بناء على ما تقرر من ان الموصوف لا بد وان يكون اعرف من الصفة او مساويا لها ولا
يمنع اعرفية ذي اللام كما هو مذهب ابن كيسان وابن السراج وكان بنى الكلام على ان انتفاء اعرفية ذي اللام
من الموصول كذلك ولذا لم يقل بها غيرهما بخلاف العكس فالاستدلال بالاية ناظر اليه قوله وتعريف المضاف
كتعريف المضاف اليه خلافا للمبرد فان تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه عنده لانه يكتسب منه
ولذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر قوله فانه وان تخصص بكونه مضروبا لذلك اشارة الى انه
لا يلزم في التخصيص ان يصير جزئيا حقيقيا بل يحصل بنقص الشيوع قوله لانه موضوع لانسان لا تخصيص
فيه ان لم يعتبر في اصل وضعه التخصيص وان جاز ان يتخصص بحسب العامل فيه كما في الصورة المذكورة قوله
لعدم علم المخاطب بها لاحوال المختصة سوى الصلة الكلام على تقدير اقتضاء الكلام لمقام كون المسند اليه
معرفة والمقصود تعيين وجوه التعريف كما اشار اليه الشارح في مفتتح البحث فلا يرد ان يقال لم لا جاز ان يجعل
تلك الجملة صفة للنكرة فلا يتعين الموصول ثم الرجحان في الجملة كاف في المقتضى فلا يتوجه ان ما ذكر لا يقتضي كون
المسند



المسند اليه موصولا لجواز كون ما يجري عليه الموصول نحو الرجل الذي قدم عليك كريم اذا ذكر الموصول
لما كان لازما فالاقتضاء عليه مع افادة المقصود ارجح على ان اجزاء الموصول لا تحه انما يكون على قسم
من اقسام المعرفة غير الموصول فهذا انما يتم اذا اقتصر المقام خصوصية ذلك القسم والمفروض عدمه كما لا
يخفى فتدبر قوله الذي كان معنا امس رجل عالم ينتقض بمثل قولنا مصاحبنا امس رجل عالم فلا بد من
امر اخر يرجح طريق الموصولية اذ الظاهر ان المقتضي اما موجب او مرجح ولا يكفي مجرد الملايمة والمناسبة
نحو الذين في ديار الشرق لا اعرفهم لو لا نعرفهم هذا المثال ظ في عدم علمهما معا وان جاز ان يلاحظ فيه
زيادة عدم علم المتكلم فقط وتارة عدم علمهما كما ينبئ عنه الجزء والاولى ان يمثل عدم علم المتكلم بقولك الذين
كانوا معك امس لا اعرفهم قوله لقلة الخ انما لم يعلل عدم التعرض لما ذكر بانه اذا لم يكن المتكلم عالما بغير الصلة
لا يتاتى منه الحكم على الموصول بشيء والا كان الشيء معلوم الثبوت له لان المراد بالاحوال التي فرض انتفاء علم
المتكلم بها هي التي يصح اعتبارها في جانب المسند اليه لتعينه عند افادة الحكم للمخاطب ومفهوم الجزء لا يصلح ان يجعل
عنوانا للموضوع والا يفيد الحكم به فتدبر قوله او استهجان التصريح بالاسم فيه اشارة الى ان المراد بالعرض
ما يكون باعثا على ايراد الموصول سواء كان غاية يقصد حصولها وفايدة يترتب عليها كزيادة التقرير او
لم يكن كهذا وههنا بحث وهو ان مجرد استهجان التصريح بالاسم لا يفيد اختيار الموصولية على ما سوا
من الطرق نعم قد ذكر في شرح المفتاح ان الاقتضا يتحقق بمجرد الملايمة والمناسبة فلا يزاحم في المقتضي
لكن لا يخفى ان المناسب ان لا يطلق الاقتضاء الا اذا كان للمقتضي رجحان في الجملة كما ينبئ عنه قوله في
مقتضيات ذكر المسند اليه ان المقتضي اعم من الموجب والمرجح اللهم ان يكتفي بالرجحان بالاضافة فكانه
المضاف اليه الى كان الاقتضاء اتم واوفق قوله اي تقرير الغرض الخ تقدير على القول الاخير ان المقصود من
الكلام هو العرض المسبوق له وكل من المسند والمسند اليه لافادة ذلك المقصود فحمل التقرير على التقرير اولى
قوله واورد حكاية شريح وهو ان رجلا اقر عند شريح بشيء ثم انكر فقال له شريح شهد عليك ابن اخت خالتك



اثر شرح التطويل لبعد لغ التصريح بنسبة الحماق الى المنكر لكون الانكار بعد الاقرار ادخالا للعنق

في ربقة الكذب فهذه الحكاية متعلقة باستهجان التصريح فان جعلت الاية مثالا لزيادة التقرير ودفع

لاستهجان معا كان نظم الكلام رضيا وان خصصت بزيادة التقرير كان توهم وقع بين الحكاية ومتعلقها

فاصل اجنبي ان قلت ليس في لفظ زليخا استهجان فكيف يصح جعل الاية مثالا له قلت المستهجن تصريح اسم

المراة في الحكم بالمراودة والاحتيال في طلب المواقعة قوله ولقد نهزت مع الغواة لخ اما نهزت بالدلو

اي ضربت بها التاء في البير وحركتها لتمتلي والغواة جمع غاو والاسامة اخراج الماشية الى المرعى والسرح

المال السايم واللحظ النظر والاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف وقيل سرح اللحظ بمعنى النظر الصرف

الى ما وقع القصد عليه في قولهم امر سريح اي سريع كذا في الديوان وفي الصحاح وناقة سرحة ومسرح

اي سريعة والعصارة بضم العين والصاد المهملة ما يسيل من عصر العنب ونحوه والمراد الحاصل والخلاصة

والاثام بفتح الهمزة الاثم كذا في الديوان وفي الصحاح انه جزاء الاثم وحاصل المعنى ما صحبت مع الغواة

وسعيت في تحصيل لذات هوى النفس حتى بلغت اقصى ما يبلغ الانسان في شبابه فما جاءت ووقفت

ان حاصل ما سعيت كان اثما وضلالا ووبالا قوله ان الذين ترونهم بضم التاء الخطاب من الاراءة

التي تتعدى الى ثلاثة مفاعيل هو الرواية وهو الانسب دراية ايضا وان جاز الفتح بان يكون من الروية

بمعنى الاعتقاد والغليل ما يجده الانسان من شدة الغيظ وحرارة العطش والصرع في اللغة الالقاء

على الوجه للاهلاك فالهلاك تماما من فيه اما حقيقي او عبارة عن هلاك الاموال وعوارض النفس كالامراض

على سبيل المجاز فاشار الى الاول بقوله اي تهلكوا والى الثاني بقوله اي تصابوا قوله وجوابه ان العرف

والذوق وقد اجيب ببطلان التنبيه على الخطا الذي ذكره بانه اما ان يحصل من ذكر الظن المشعر

بالخطاء ويفهم في العرف خطاء المخاطب في هذا الظن من مثل هذا الكلام وعلى كلا التقديرين لا خفاء في

لزوم تحقق الايماء فيه وانكاره مع اثبات الحسبة المذكورة متدافع واما ان يحصل من مجموع الكلام فيرد عليه

السريع

ان الكلام في معاني الموصولية ومقتضياتها لا في معاني الكلام الذي فيه الموصول قوله الى وجه
بناء الخبر ظاهر قوله فيما سياتي فان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه من جنس العقاب ونظائره يدل
على ان المراد منه الى وجه الخبر المبني وانما قدم الشارح الاشارة الى ان ايماء الموصول الى الخبر من حيث ايراد المتكلم
وبناءه اياه عليه كما قيل مثله في تعريف العلم بحصول صورة الشيء قوله كالارصاد في علم البديع وهو
ان يجعل قبل العجز من الفقرة او البيت ما يدل عليه اذا عرف الروي نحو قوله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا
انفسهم يظلمون قوله اي التعريض بالتعظيم الخ اعترض عليه الفاضل المحشي ان حصول هذه المعاني التي جعل
الايماء ذريعة اليها يحصل بلا ايماء بالمعنى المذكور كما اذا اخر الموصول او بدل الجملة الاسمية بالفعلية فلا يستقيم
جعله ذريعة اليها اجيب بان هذه المعاني يمكن تحصيلها من مجموع الكلام ومن نفس الموصول مع صلته والاول
هو المستغنى عن اعتبار الايماء واما الثاني فهو موقوف على اعتبار الايماء قطعا مثلا لتعظيم شعيب عم على وجه
التعريض يحصل من مجموع الكلام اعني من نسبة الخسران الى مكذبيه ولا حاجة في ذلك الى اعتبار الايماء ومن نفس
الموصول ايضا ان يعتبر ايماؤه الى ان الخبر من جنس الخيبة والخسران فيتوسل بذلك الى التعريض بتعظيمه ولو لم يعتبر
هذا الايماء لم يكن لك ان تتوصل اليه من نفس الموصول كما لا يخفى ولا شك ان الكلام في معاني الموصولية لا في مجموع
الكلام الذي يكون هو الموصول من جملته فاندفع الاعتراض قوله فاشكل عليه الامر في عنوان الذي سمك
لك اجاب عنه الفاضل المحشي بان المراد من العلة علة اسناد الخبر الى المبتدأ وبناءه لا علة ثبوته له فلا اشكال
كما فصله وفيه بحث اما اولا فلانه ان اريد بالايماء الى علة بناء الخبر الايماء الى ذات العلة ففيه انها مصرح
بها فلا يحسن الايماء وان اريد الايماء الى عليتها من جهة ان ترتب الحكم على المشتق وما في حكمه يفيد علية المأخذ
ففيه ان ذلك الترتب انما يدل على علية المأخذ لثبوت الخبر لا لانبائه واسناده على انه يفوت ح جعل الايماء
ذريعة الى التعظيم مثلا لان التعظيم انما يتوسل اليه بذكر العلة كما عرفت نفسها سواء اومي الى العلة ام لا
واما ثانيا فلان الظاهر ان الباعث في نفس الامر على ربط الخبر في قوله تعالى ان الذين يستكبرون الآية بعلية

سوء عاقبة المستكبرين وفي قول الشاعر انّ الذي سمك السماء البيت بيان رفعة شأن الشاعر

وهكذا في البواقي لا انه لما لاحظ المتكلم استكبار الكفار بعث بمجرد ذلك على ربط دخول جهنم

بهم ولاحظ سمك السماء حمل بمجرد ذلك على ربط دخول بناء بيت الشرف له فان هذا بعيد جدًّا كما لا يخفى على

المنصف فتامل **قوله** ومن الناس من اقتحم الخ اراد به العلامة الزمخشري وقد نبهناك في اوائل

تقسيم الاسناد الى الحقيقة والمجاز ان الشارح المحقق يعتبر في مثل هذا التركيب مضمون الجار والمجرور

مبتداء وما بعده خبرا اي بعض الناس يقول كذا لا بالعكس حتى يرد انه لا يتصور لمثل هذا الاخبار فائدة

ويمكن ان يجاب في مثل هذا المحل بوجه آخر وهو ان الاخبار بالبعضية للتعجب واستعظام ان يختص بعض من

الناس باتباع غيره في مثل هذا الكلام فانه بنا في الانسانية بحيث كان ينبغي ان لا يعد من الضعف به من

جنس الناس لكن لو سلم صحة هذا التوجيه لا يطرد في جميع المواضع كما لا يخفى بخلاف التوجيه الذي ذكره الشارح

قوله وسوق الكلام ينادي على فساد هذا الرأي اذ ايثار لفظ ثم واسم الاشارة القريبة في قوله ثم يتفرع على هذا

بعد الاشارة البعيدة في قوله او ان نوحي بذلك اي جعل المسند اليه موصولا يكاد يصرح بالاشارة الى الا يماء

قوله اي محسوس غير مشاهد فيه اشارة الى ان حق الترتيب تقديم المحسوس على المشاهد وان تابع القوم في

العكس حيث قال اي مشاهد مخصوص وقد يقال بينه تقديم المشاهد على انه يكفي وحده لاشتماله على

معنى المحسوس ثم ذكر المحسوس دفعا ليتوهم انه يراد بالمشاهد المعلوم تعيينا لكثرة استعماله فيه ولو

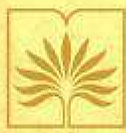
مجازا **قوله** واما الغرض الموجب والمرجح فقد اشار ه او رد عليه ان كلما اشار اليه غرض مرجح لا موجب

نعم قد اشار الشارح نفسه في آخر البحث حيث قال او لانه لا يكون طريق الى احضاره سوى الاشارة الى الغرض

الموجب ويمكن ان يقال قصد الحمل المميز غرض موجب فتامل **قوله** من نسل شيبان ه شيبان بن ثعلبة

بن وهل قبيلتان كذا في القاموس والذي في الصحاح وشيبان حي من بكر وهما شيبانان شيبان بن ثعلبة

وشيبان بن ذهل بن ثعلبة وقد جوز ابن جني في التنبيه على شكل الحماسة ان يكون وزن شيبان فعلان من شاب



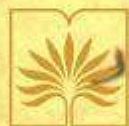
شيب

يشيب وان يكون فعلان من شاب يشوب فحذف الواو وبعد قلبها ياء كما في ميت وميت ثم قوله
من نسل شيبان اما خبر ثان او حال على سبيل التداخل والترادف واما جعله ظرفا لغوا متعلقا بغر اي
ممتاز منهم فليس يحسن لان مقام المدح يقتضي ان يثبت للممدوح والغر ديني المحاسن بالقياس الى
كافة الناس لا بالقياس الى نسل شيبان فقط كما لا يخفى الا ان مبنى الكلام على دعاء اشتهار ان نسل شيبان
ممتاز عن سواهم بالمحاسن قوله وهما يجريان بالهاذية يمكن ان يقال انما لم يقل يجريان مع ان العشار تخفيف
اللام والسلم نوعان من الشجر والمفرد ايضا له والسلمة ايضا لعل ان المراد بالعشار والسلم الذين حكم على نسل شيبان
بانهم مقيمون بينهما فردان من فردي النوعين يعني انهم كانوا كذلك في نفس الامر وهذا كما يقول رايت رجلا
اذا رايت زيدا قوله وعلم المعاني من حيث انه يلحقه من القرب والبعد والتوسط ان جعلت داخلة
في معاني اسماء الاشارة كان هذا البحث لغويا ذكر توطئة لما يتفرع عليه من مباحث الخواص وان جعلت خارجة
عنها يقصد بها البلغاء بحسب مناسبة الالفاظ في قلة الحروف والكثرة والتوسط كان من علم المعاني قوله
وعلم المعاني من حيث انه الخ قيل هو الحق واما ما ذكره الفاضل المحشي من ان ذلك جار في الالفاظ كلها فجوابه
الالتزام وللحصر الا يرى انهم بحثوا عن علمية المسند اليه وتعريفه بغيرها وتنكيره وجميع ذلك يدل على معانيه بطريق
الوضع الا انه اذا اعتبر فيها ما ذكره الشارح من الاعتبار حصل امر زائد على الوضع يتعلق به نظر علم المعاني فتامل
قوله عقب المشار اليه هو الذين يؤمنون قيل عليه ان الذين يؤمنون من جملة ما يذكر الاوصاف فلا يناسب
ان يجعل مشارا اليه لعدم صحة التعقيب بل المناسب ان يقول هو المتقون اجيب بان المراد ذات الموصول
من غير ملاحظتها بمضمون الصلة بقرينة عدة الايمان من جملة الاوصاف التي عقبها المشار اليه وانما لم يعني
تلك الذوات بنفس الموصول لصحيح ذكره بدون الصلة واما عدم جعل المشار اليه هو المتقين فبناء على ان
الذين يؤمنون يمكن ان يجعل منقطعا عن المتقين على سبيل الاستيناف مرفوعا بالابتداء مخبرا عنه باولئك
على هدى وان يجعل جاريا عليه كما ذكر في الكشاف فعلى التقدير الثاني يحسن ان يجعل الاشارة الى هذه الذوات



الى الاخر من غير تكلف لان الصفة والموصوف في حكم واحد واما على التقدير الاول فليس كذلك لحسن لان
المراد بالمشار اليه هو المعنى الذي يشير اليه باسم الاشارة الى البيان كما ينبئ عنه قوله عقب المشار اليه باوصاف فوذلك
المعنى هو معنى الذين يؤمنون لا معنى المتقين وان اتحدا في الواقع ذاتاً فليتامل **قوله** او لنحو ذلك مثل ان يقصد
بر شدة ذكائه المخاطب فوقع سهو لك في سبيله يتجرد فيها المعقول هذه المسئلة متحقق عندك يشير الى انه
المسئلة التي يتجرد فيها المعقول كالمحسوس المشاهد عنده ونحو ذلك قال الشارح في شرح المفتاح وانما يجب التنبيه
لان ما يورد وامثال هذه المقامات من الايات والابيات امثلة لا شواهد حتى يتوهم باحتمال الغير وانه
لا امتناع في جميع امثال ذلك واحد بين كثير من اللطايف والاغراض فان مبنى تلك الاقتضاءات وكون التركيب
لما يذكر من الاغراض على مجرد المناسبات والا فربما لم يتبين ان مقصود المتكلم ما ناب اليه من الاعتبارات فقط فليحمل
على هذه النكت فلها مواضع يقع واحداً كان او اثنين الظاهر انه اراد واحداً او فردين اي افراداً كما يدل عليه
قوله في شرح المفتاح واما الى حصة معينة **قوله** من الحقيقة فرداً او فردين او اكثر ففيه مسامحة اذ الظاهر
ان الفرد هو المركب من الطبيعة الكلية وما ينضم اليها من التشخص لا نفس الحصة المفروضة له الا ان يحمل الحصة
فيما سبق على المجموع المركب مجازاً من قبيل اطلاق الجزء على الكل اذ قد تقرر ان المعهود في العهد الخارجي هو الحصة
مع القول بهذا نعم لا تسامح في قوله واحداً كان الخ **قوله** من احد اقسام الكناية المصطلحة وهي الكناية المطلوب
بها غير صفة ولا نسبة وهو ان يتعين في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين فيذكر تلك الصفة
ليتوصل بها الى الموصوف فان التحرير من الصفات المختصة بالذكر كما اشار اليه بقوله لكن التحرير انما كان للذكور
يعني لما كان التحرير مختصاً بالذكور علم ان مطلوبها كان هو الذكر وهو ليس بمذكور صريحاً بل ذكر بلازمه وهو
التحرير **قوله** او للاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى الاضافة اما من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف
او بيانية اي مفهوم هو مسمى الاسم المجرد عن اللام ثم اقتضاء الاشارة الى نفس الحقيقة التعريف باللام انما يظهر اذا لم يوجد
علم الجنس والا فعلمه ايضاً اشارة الى نفس الحقيقة لكن بجوهر اللفظ الدال **قوله** يعني يطلق المعرف باللام تارة ويذكر لما

يتبادر



لما بيّنا ودر ظاهر قول المص وقد يأتي لواحد كا فان المعرف بلام الحقيقة في العهد الذهني يستعمل في
مجموع الماهية والعوارض فهو من قبيل اطلاق العام وارادة الخاص قوله ودوجه الدفع ظاهر من كلامه والمتحد
اما على صيغة اسم الفاعل من الاتحاد بالحاء والدال المهملتين كما ينبئ عن قوله لجاء التعدد باعتبار الوجود
او على صيغة المفعول من الاتحاد بالجيمين والمعنى واضح بقي هنا بحث وهو ان مدلول الاسم لما كان هو
الفرد المنتشر عند الشارح كما سيصرح به ولا شك ان مدلول اللام هو الاشارة الى معهود حضوري صح
الاشارة بنفس الكلمة الى الفرد المنتشر واطلاق المعرف باللام عليه من حيث هو حقيقة فاي حاجة الى
ما ذكر من القرينة فتامل قوله لجاء التعدد باعتبار الوجود انما جاء التعدد باعتبار
ان المراد الفرد المنتشر الذي يصلح ان يكون هذا وذلك لا المعين المتشخص قوله حتى تكلفوا
انما تكلفوا حيث قالوا الحضور الذهني معتبر في المعرفة دون المنكر وقيل حينئذ ولو بالعارض وما وقع
صفة لمن الكل كما يشعر به لفظ الايضاح حيث قال والمعرف باللام قد يأتي لواحد باعتبار عهديته في
الذهن بعد ان قال وان كان باللام فاما للاشارة الى معهود بينك وبين مخاطبك واما للارادة نفس
الحقيقة قوله يعامل معاملة النكرة كثيرا واعلم ان المصادر التي ليس فيها شائبة الوحدة لذكر لو رجعي
ونكرة اذا عرفت بلام الجنس وقصد بها الى الماهية من حيث هي لا فرق بين معرفها ومنكرها الا باعتبار ان
في المعرفة اشارة الى حضورها دون منكرها على قياس ما سبق في اسم الجنس المنكر والمعرف بلام العهد الذهني
فكما يجوز ان يعامل المعرف اذا اريد به الفرد المنتشر معاملة المنكر كما هو المشهور ينبغي ان يجوز ذلك في هذه
المصادر الا ان وروده في الاستعمال غير محقق بخلاف الاول فانه مشهور قوله ولقد امر على اللئيم يسبني
فمضيت ثمت قلت لا يعنيني ثم حرف عطف اذا لحقها علامة التانيث يختص بعطف الجمل وقوله لا يعنيني
بمعنى لا يريدني بل يريد غيري من عناه اذا قصده واراده او لا يهمني للاستغفار والانتقام منه من عناه
الامر اي اهمني وقايله ثم في البيت بيان لحاصل الامر اي المرور والامضا كان الثاني اعظم من الاول



تشبيها لتباعد ما بينهما في الفضل بتباعد ما بين الحادثين في الوقت **قوله** لا توقيت فيه اي لا تعيين

يقال وقته اذا حدده وعينه فان تعيين الحوادث بالاوقات وحاصل المعنى انه لم يرد بالذين

انعمت عليهم قوم باعيانهم فصح توصيفه بغير مع كونه نكرة وان كان مضافا الى المعرفة لتوغله في الابهام وقد

يجعل غير معرفة بناء على اشتهار المنعم عليه بمغايرة المغضوب عليهم فيتعرف فيه وكما في قولك عليك بالحركة غير

السكون فعلى هذا الوجه ايضا يصح جعله وصفا للموصوف سواء كان فيه توقيت ام لا **قوله** قلت بل حقيقة

خبر مبتدا محذوف والجملة عطف على مقدر اي اليس هو بمجاز كما قيل بل هو حقيقة واعترض عليه بان الموضوع

للماهية المطلقة والمستعمل فيه هو الماهية الملحوظة ولا شك في تغايرهما فينبغي ان يكون مجازا واجيب بان

الموضوع له هو الماهية لا بشرط شيء وهي تتحقق في ضمن الماهية الملحوظة فالمستعمل فيه الماهية لا بشرط شيء والمنتشر

انما فهم من القرينة وانما سمي معهودا باعتبار مطابقته للماهية المعهودة فله عهدية بهذا الاعتبار فسمي معهودا

ذهنيا هذا ومثله كل مضاف الى نكرة مضافا حال من كل لانه فاعل في المعنى اي يماثله كل هذا على مذهب الجمهور

ولعله اذا جوز الحال من خبر المبتدا فالامر ظاهر وفائدة التقييد انه اذا كان مضافا الى المعرفة كان الغالب كونه

للاحاطة الاجزاء او للافراد كما سياتي انشاء الله تعالى **قوله** وجوابه انا لا نسلم كان الاظهر ان يقول في جواب السؤال

ان اردت بعدم التميز عن تعريف العهد عدم الامتياز مطلقا فالملازمة ممنوعة كيف والمشار اليه في

احدهما الحقيقة وفي الآخر الحصة فان اردت عدم الامتياز في معنى التعريف ولا معنى للتعريف الا التعيين والاشارة

فالملازمة مسلمة وبطلان اللازم ممنوع الا ان الشارح المحقق سلك جادة التحقيق وسكت عن الترديد اعتمادا على ظهوره انهم ادعوا الفرق بينهما

لا بحسب الاضافة حيث قسموا التعريف الى تعريف الجنس وتعريف العهد وبينوا الحصر فيهما بان المشار اليه ان

كان هو الحقيقة فتعريف العهد وان كان الحقيقة فتعريف الحقيقة فكانه جعل عدم بطلان الثاني على الشق الثاني في

ظاهره امر مفروغ عنه ولذا لم يتعرض وهذا اظهر ان اعتراض الفاضل المحشي ليس بقوي فتامل وهذا المعنى غير

معتبر في رد الكلام الفرق بين المعرفة والنكرة مع انه بصدد الفرق بين المعرفتين اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو انه

لما كان



لما كان الحضور الذهني غير معتبر في اسماء الاجناس ومعتبر في المعرف بلام الحقيقة لم يجز ادخال لام الحقيقة عليها لانه جمع بين المتنافيين فاشار الى دفعه بان عدم اعتبار الحضور ليس اعتبارا للعدم وانما المنافاة بين اعتبار الحضور واعتبار عدمه لا غير قوله واستغراق المفرد اشمل قد سبق تصريح الشارح بان اضافة المصدر يفيد الحصر وحقق هناك ان جنس كون المصدر المضاف من صيغ العموم فهذه القضية كلية لا مهملة كما توهم وبذلك يستبين وجه الاعتراض الآتي من ان عبارة المفتاح مشعرة بجزئية الحكم حيث [و]استغراق المفرد يكون اشمل كما حققه الشارح هنالك ومن لم يفرق بين العبارتين فقد قال ما قال قوله بدليل صحة لا رجال في الدار الخ اقتصر في البيان على ذكر الجمع لانفهام حال المثنى منه ولم يعكس لان الجمع قد يطلق على الاثنين مثل فقد صغت قلوبكما بخلاف العكس قوله يا اهل المعنى وقيتم شرا ولا لقيتم ما بقيتم ضرا المعنى المنزل وقيتم على صيغة المجهول اي حفظتم والمعنى يا اهل ذا المنزل وقاكم الله من جميع الشرور وعموم الشر بناء على تاويل وقيتم بالنفي اي لا اصابكم والقرينة المشعرة بذلك اعادة النفي في قوله ولا لقيتم قوله او مقدرة نحو لا رجل في الدار اشارة الى ما ذكره النحاة في توجيه بناء اسم لا من انه اذا كان مفردا فلانه متضمن للحرف اعني من وبهذا ظهر ان لا المشبهة بليس ليس بنص في الاستغراق كما نقله في الكشاف وان تقييدها بالتي لنفي الجنس في قوله وانما اورد البيان للاحتراز عنها قوله ولقائل ان يقول لو سلم الخ قد تحققت ان القضية السابقة ظاهرة في الكلية وان الاعتراض مبني عليه في قوله ولو سلم اشارة الى منع كما ان المانع المحشي مؤنة تقريره وقد تقرر المنع المشار اليه بوجه آخر وهو ان يقال ان اريد ان رجلا ورجالا عامان فهو ظاهر الفساد والا كان لا رجل ولا رجال لنفي العام وان اريد ان نفي رجل ورجال عامان فلا يلزم الا ان يكون نفي المفرد اشمل من نفي الجميع وهو لا يستلزم ان يكون المفرد اشمل من الجميع ولما كان جوابه ظاهرا بان يقال المراد ان رجلا ورجالا المتعينين عامان في حكم النفي ما لا يتنا[ول] الجمع فيه بادر الى التسليم ولم يصرح بالنفي ولهذا صح بلا خلاف جاءني القوم الى قوله مع امتناع قولك جاءني كل جاء عمر الخ فيه بحث لان المحققين من النحاة



جعلوا قولهم له علي عشرة الا واحدا وقوله ضربت زيدا الا راسه من الاستثناء المتصل فيظهر بهذا

انه لا شرط في الاستثناء المتصل كون المستثنى من افراد المستثنى منه بل يكفي كونه من اجزائه فلا يدل

صحة استثناء الواحد من الجمع المعرف باللام الاستغراق علي كل واحد وبهذا ظهر ان امتناع المثال المذكور

ثم والا فلا بد من وجه الفرق بينه وبين المثالين الذين جوز فيهما الاستثناء المتصل مع ان المستثنى ليس من افراد

المستثنى منه في شيء منهما وغاية ما يوجه في وجه الفرق ان الحكم اما بالنظر الي اجزائه فيصح ان يقال الا واحدا

علي الاستثناء المتصل وقولك جاءني كل جماعة بالنظر الي الجزئيات فلا يصح الا زيدا علي الاستثناء المتصل

لان جزئي الجماعة جماعة فتأمل فليتأمل قوله قلنا لو سلم الخ اشارة الي منع ما سبق من ان الجمع لا يقتضي الا

استيعاب المجموع حتي انه يصح جاءني الرجال جاءني كل جمع ولعل وجهه ما اشار اليه الشريف حيث قال لعله المعنى

يستلزم تكرارا في مفهوم الجمع المستغرق لان الثلثة مثلا جماعة فيندرج فيه بنفسها وجزء من الاربعة والخمسة

وما فوقهما فيندرج فيه ايضا في ضمنها بل مقول الكل من حيث هو كل جماعة فيكون معتبرا في الجمع المستغرق فلو

اعتبر كل واحد واحد منهما ايضا لكان تكرارا محضا ولذلك قرر الامام نفي من الجمع المستغرق اما بكل واحد

واحد واما بالمجموع من حيث هو مجموع هذا ما ذكره الفاضل المحشي وفيه بحث لان مثل هذا وقع في التنزيل نحو

كل حزب بما لديهم فرحون وكلما القي فيها فوج سالهم وكلما دخلت امة لعنت اختها الي غير ذلك فالاوجه للعدول

والتفصيل ان يقال ان اريد بلزوم التكرار في مفهوم الجمع المستغرق لزومه في المعنى الحاضر في ذهن الحاكم

علي معنى انه يلزم انه يلاحظ الحاكم ثبوت الحكم للثلاثة مرارا متعددة تفصيلا فهو ممنوع وان اريد لزوم ثبوت

الحكم في نفس الامر للثلاثة مرارا متعددة بحسب مقتضى اللفظ مع انه ليس كذلك فهو ايضا ممنوع وان اراد ان

لنا ان نعتبر دخول الثلاثة في الحكم باعتبارات فلا يضر ولكون باعثا للعدول عما هو ظاهر حاله في الاستغراق

علي قياس حال المفرد علي انه يجوز ان يشترط عدم تداخل الجماعات واجزائها لئلا يلزم التكرار الذي ذكره

فان قيل



فان قلت لو كان مبنى الجمع كل جماعة جماعة لما صح ان يقال جاءني الرجال عند فرض انحصار الافراد في الثلثة
قلت لو سلم تأتي حمل الجمع على الاستغراق في الصورة المذكورة لكان ما ذكر مناقشة في العبارة يندفع بان يبقى
المراد جماعة لا جماعة خارجة عنها كما صرحوا بمثل في تعريف العلة التامة بجميع ما يتوقف عليه الشيء مع جواز كونها
بسيطة وبهذا العذر لا يبعد ان الظاهر حتى يصح جاءني جميع الرجال آه بنصب يصح على انه غاية لدخول جميع في الحكم
باعتبار ثبوت الحكم لكل فرد فظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح آه قد يجاب بان مراده انه لم يقل وهنت العظام
لئلا يتوهم انه من قبيل اسناد الفعل الى جمع بطريق التجوز على نمط فلان يركب الخيل وبنو فلان قتلوا
زيدا فانه مجاز مشهور وتوسع شايع والاظهر في الجواب انه يبقى مراد السكاكي ان الجمع المحلى باللام كثيرا
ما يستعمل في الكل من حيث هو كل ثم وهن المجموع عبارة عن زوال قوة المجموع ولا شك انه يمكن بزوال قوة
البعض فلو قيل وهن العظام لم يتحقق شمول الوهن لكل عظم بطريق القطع فليس مراده بالشمول في قوله
لتطلب شمول الوهن الا الشمول القطعي قوله غير مناسب للمقام لان السامع هو الله تعالى قوله انه جمع
جمع لتناول كل محسن اعترض عليه بان هذا التعليل غير صحيح لان هذا التناول موجود في المفرد المستغرق ايضا
اجيب بان المراد ليتناول تناولا ظاهرا لما في صيغة الجمع من الاشارة الى العموم قوله لا احد من خلقه اي من اجناس
خلقه اذ لا يطلق العالم على كل فرد او نقول هذا المعنى انما يستفاد من خصوص الموضع لا لان العالم يطلق على كل
فرد بل لان عدم العلم بالجنس يستلزم عدم العلم بشيء من آحاده قوله وبالجملة فالقول بان الجمع آه قيل عليه
ان اراد ان كل جمع كذلك فمم وقد عرفت انه انما يستقيم في المجموع التي يستلزم ثبوت الحكم لها ثبوته لكل واحد مفرد وان
اراد الجزئية فمسلم لكنها غير مدعى صاحب المفتاح فانه لا يدعي الا الجزئية والجواب انا نختار الثاني ونقول ليس
الكلام ناظرا الى الرد على صاحب المفتاح بل على من حكم بان الجمع مطلقا لا يقتضي الا استيعاب الجموع ولا ينافي خروج
الواحد والاثنين قوله نعم فرق بين المفرد آه لا يخفى ان الكلام كان في الفرق بين المفرد والجمع المعرفين باللام الاستغراقي
والفرق الذي ابداه في جانب العدم ليس بينهما فان الكلام في المثال المذكور ليس للاستغراق وكيف يصح ارادة الواحد



من المفرد المستغرق فكان التقريب بمجرد اطلاق لام الجنس على لام الجنس للاستغراق والعهد فتامل

مجردا عن الدلالة الخ اعترض عليه بان دلالة المفرد على وحدة معناه بحسب الوضع اذا قيل بوضعه للمفرد

المنتشر فانتقال الذهن من المفرد الى الوحدة ضروري بالنسبة الى العالم فما معنى تجريد المفرد عن الدلالة على

معنى الوحدة ولا يخفى انه على هذا التقدير لا يلزم الجمع بين المتنافيين في الارادة بل في الدلالة ولا استحالة

فيه عند قيام القرينة على تعيين المراد فقوله مجردا عن الدلالة معناه مجردا عن اعتبار الدلالة على الوحدة ولا

يلزم من عدم اعتبارها الخلو عنها قوله لمحافظة على التشاكل اللفظي المراد من التشاكل اللفظي الواجب محافظة

في الصورة المذكورة دلالة كل من الصيغتين على الجماعة فلا يرد وصف اسماء الجموع كالقوم والرهط بالجمع الصيغي

قوله ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع اي لكون المفرد المستغرق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ثم الظاهر ان هذا

الامتناع بالنظر الى ظاهر ما يستفاد من اللفظ واما بالنظر الى تضمن كل فرد الدلالة على الافراد فالقياس

جواز وصفه بنعت الجمع مثلا الى المعنى كما في الاخبار مثل قوله تعالى كل في فلك يسبحون اللهم الا ان يفرق بين

الصفة والخبر فتامل قوله وان حكاه الاخفش نحو الدينار الصفر الدينار اصله الدنار بالتضعيف

بدليل جمعه على دنانير وكذا الديباج اصله الدباج ولذا جمع على دبابيج وقد اشار اليه في الصحاح ومن قواعدهم قلب

احد جزئي التضعيف ياء اذا انكسر ما قبلها ووقع في بناء ممتد وبهذا ظهر ان السين في قول عمر بن عبد العزيز

لكاتبه حين اراد ان يكتب بسم الله طول الباء واظهر السينات ودور الميم جمع سنة السين بناء على عدم القلب

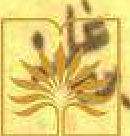
المهملة واما لم ينبه شارحوه لهذه الدقيقة وقعوا في حيص بيص وصاروا الى المجاز واستخبروا بان

المجاز مشروط بالقرينة الصارفة عن الحقيقة والا ارتفع الوثوق قوله فلان الثوب مولف من الاسمال

جمع سمل وهو الخلق ثم لا يخفى عليك ان مثل هذا الاعتبار ممكن في الدينار الصفر والدرهم البيض ايضا فان

كل دينار مثلا يشتمل على اجزاء وجوانب كل منها اصفر قوله لانها اخصر طريق اما بان لا يكون السامع عارفا

باسم العلم او يكون طريق الاضافة اخصر بالنسبة اليه ايضا فان هو اي اخصر من عبد الله ونحوه مثلا قوله نحو جعفر



ثلث

بن علبة الحارثي وهو من شعراء الحماسة قيل قال الابيات حين اخرج من السجن ليقتل والله اعلم وقوله هوي
يا ءيت لان اصله هوىي فبعد القلب والادغام على القاعدة المعروفة اضيف الى ياء المتكلم والركب اسم
جمع للراكب واليمانين جمع يمان بمعنى يمني حذفت احدى اليائين وعوضت عنها الالف المتوسطة وقد
يبقى الهوى على معناه الحقيقي ولا يؤول بالهوى ويراد ان الغرض سائر الغرض حيث يسير محله القائم هو به و
يسير متعلقه وهو الحبيبة فكانه قال روحي مع الركب اليمانين ذاهب وجسمي بمكة موثق **قوله** شان المضاف
اليه والمضاف قدم المضاف اليه على المضاف لكونه مقدما في الاعتبار وان كان متاخرا في الذكر ثم لا يخفى ان
التضمن قد يوجد في غير صورة الاضافة كما في قولك الذي هو عبد السلطان عندي وكذا في نظيره فالوجه ان
لا تترجح الاضافة الا بانضمام الاختصار اليه وانما اختصار المسند في جانب التحقير مثال تحقير المضاف لا
ما سبق يشعر بمثال تحقير المضاف اليه وغيرهما وكذا اطلق التحقير ولم يقيد بشيء منهما تامل **قوله** ومنه قوله
تعالى لا تضار والدة بولدها فصله عما قبل لان المضاف ليس مسندا اليه ثم قوله تضار ان كان في الاصل تضارر على
البناء للفاعل بمعنى تضار والباء صلته اي لا يضر الوالدين بالولد بان يفرطا في تعهده وتقصيرا فيما ينبغي له فو
قوله لانه لما نهيت المراة لخ ظاهر وان جعله كان الباء للسببية او يكون تضار على البناء للمفعول اي لا تضار زوجة
زوجها بسبب ولدها بان يطلب منه ما ليس بعدل من الرزق والكسوة ونحو ذلك ولا يضار زوجه
زوجته بسبب ولده بان يمنعها شيئا مما يجب عليه من رزقها وكسوتها ونحو ذلك وبه اتضح المعنى على كون البناء
للمفعول فوجهه ان اضرار الزوج بالزوجة وبالعكس بسبب الولد يعود الى الاضرار بالولد نحو ان رسولكم الذي
ارسل اليكم لمجنون الاستهزاء يحصل من الاضافة لعدم قول القائل بالكلام المذكور برسالته وجملة الموصول
مع صلته موكدة له كما لا يخفى **قوله** نحو كوكب الخرقاء تلميح الى قول الشاعر اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة سهيل
اذاعت غزلها في القرائب الخرقاء المراة التي في عقلها خفة وبها حماقة وكانت هذه الخرقاء امراة
تضيع وقتها طول الصيف فاذا طلع سهيل وهو كوكب يقرب القطب الجنوبي يطلع عند ابتداء البرد تنبهت



يجيء المشاء وفرقت قطعنا الذي يصبر غزلاً فيما يؤول اليه في قرابتها واستعدادها السحرة بالضم السحر سهيل
رفع بدل من كوكبا وعطف بيان ماذا عن بعض فرقت او لانه طريق الى احضاره سوى الاضافة فقال بعض
الافاضل المراد انه لا طريق حاضرا عنده في ذلك الوقت سواه ولا يلزم ان حضور طريق الاضافة يستلزم حضور
طريق الموصولية وان امكن فاندفع اعتراض الوزني في شرح المفتاح وهو الذي نقله الفاضل المحشي
ههنا وانت خبير بان البحث في تراكيب البلغاء والعثور بان طريق الاضافة يجوز ان يكون حاضرا عند هم
دون طريق الموصولية مما لا يكاد يصح **قوله** وليس له عن طالب الحق حاجب يمكن ابقاء عن على معناها
الظاهر فالمضاف محذوف اي عن احسان طالب العرف او لاعني للمنع عن ذات الطالب ويمكن ان يجعل بمعنى
في اي في شان طالب العرف ثم وجه حمل التنكير في الثاني على التحقير سلوك طريق الترقي اداء لبعض المقصود مع حسن
مقابلة تنوين التعظيم بتنوين التحقير فلا وجه لما ذكره بعض تلامذة الشارح فان الوجه حمله على لفظ حتى يكون
ملفوظ الصريح انتفاء الحاجب مطلقا عظيما كان او حقيرا لوقوع النكرة في سياق النفي **قوله** او التقليل نحو
ورضوان من الله اكبر قيل الاولى التنكير في رضوان للتعظيم وهو مبتدأ واكبر نعت له والخبر محذوف اي
لهم رضوان لهم والجملة عطف على جملة وعد الله المؤمنين والمؤمنات لهم وذلك لان فيه دلالة على حصول الرضوان
لهم صريحا بخلاف ما ذهب اليه ولان المقام مقام تعداد النعم وبيان عظم النعيم للجنة وجودة ما كانهما
فرجحه شي من الاشياء عليهما بطريق القصد لا يناسب المقام وان كان رضوان قليل من الله اكبر من ذلك كله
في نفس الامر واما الترجيح المستفاد من الوصف فهو بطريق التبعية فليتامل **قوله** ويجي للتحقير والتقليل
والتعليل اي التنكير مطلقا فصح التمثيل بقوله اعطاني شيء مع ان المنكر مسند اليه **قوله** لعدم علم المتكلم
بجهة من جهات التعريف عدم علم المخاطب بجهة من جهات التعريف كعدم علم المتكلم بها في كونه جهة للتنكير فتخصيص
المتكلم ليس له كثير فائدة **قوله** احترازا عن التصريح بنسبة السماء الى يمين المحمود هذا التصريح كما يوجد
في صورة ان ضافة يوجد في غيرها من طرق التعريف اذ منشاءه تعيين اليمين التي نسبة اليها السماحة من الممدوح
اليه

اي السيف المنسوب الى الهند و قوله لم يقل بمينه ذكر لاحد الاقسام المعرف بطريق التمثيل فلا يرد

ان الكلام في وجود المانع من مطلق التعريف وما ذكرانما يدل على وجود المانع عن التعريف بالاضافة المستفادة

قوله من بناء المرة ونفس الكلمة اي من كل منهما او من كل منهما بواسطة انضمام الاخر فلا يرد ان الوحدة

من بناء المرة لاينافي التعظيم لجواز ايصاف الوحدة بالعظمة فكيف يدل على التحقير وتخصيص نفس

الكلمة لما دلت على التحقير حملت الوحدة المستفادة من بناء المرة عليه ايضا على ان مجرد الاحتمال واقتضاء

المقام كاف في الحمل قوله وجواب اندفاع ان البناء المرة اعترض بان التنكير ليس علة تامة للتحقير والا

لم يكن حمله على التعظيم في موضع شرط افادته التحقير اقتضاء المقام له واذا لم او في المقام حقه او بسبب الكلمة

او الصيغة او تشبيها معا انتفاء الشرط فينتفي المشروط وجوابه ان المقام يلائم المبالغة في التحقير كما لا

يخفي فا بقاء حقه انما يحصل بحمل التنكير ايضا على التحقير وهذا هو مراد صاحب المفتاح وحاصل جواب

الشارح عن طرف قتامل قوله اي كل فرد من افراد الدواب الخ قيل آدم وحوا وعيسى وكذا الغراب

والغار والعقرب والقفنس على ما صرح به في حكم المستثنى عنه سكت عن المستثنى لشهرة امرهم وقيل

ان المراد بالدابة معناها العرفي والضمير في فمنهم من يمشي الخ راجع الى الدابة بالمعنى اللغوي على طريقة الاستخدام و

قيل مبني الآية على تنزيل الاكثر منزلة الكل قوله والتقدير كل دابة خلقها الله من ماء فان المتبادر من كلام

السكاكي اعتبار التنكير بالتنوين وقصد الافراد في المسند اليه نفسه وفي هذا التقدير انما اعتبر

فيما اضيف اليه المسند اليه لا فيه نفسه وبناء الكلام على الاتحاد الذاتي عن المضاف والمضاف اليه لا

يخ من تعسف قوله بل قصد صاحب المفتاح الخ مبني على ما ذهب المص من توجيه كلام السكاكي

واتباع له والا فقد صرح في شرح المفتاح بان الافراد الشخصي لا يلائم التقسيم بقوله فمنهم من يمشي على

بطنه الخ وان عبارة المفتاح ظاهر في اعتبار النوعية ومما ينبغي ان يتبت له ان مبنى اعتبار

الافراد والنوعية في الطرفين هو الملايمة بينهما والا فيجوز اعتبار الافراد في جانب الدابة والنوعية



في جانب الماء يعني ان كل فرد من افراد الدابة مخلوق من نوع من الماء اي مختص بنوع ذلك الفرع قوله يحتمل في

حيث توهم المخاطب الخ فان الاستثناء يقتضي الشمول المحقق ولا يكفي فيه الاحتمال المحقق فضلا عن التوهم قوله

وللتعليل قوله فيتوهم البخيل الخ لا يخفي ان في حمل تنوين البخيل على التعليل مدحا له بالشجاعة وهو امدح للملوك

من المدح ببسط الملك وكثرة الجنود المستفاده من حمله على التنكير الذي لا يكون مناسبا للمقام كما لا يخفي واما حمل

تنوين الجنود على التعليل فهو امدح من حمله على التعظيم بلا شائبة خفاء على ارباب الذوق السليم قوله ومثله

قوله او يرتبط بعض النفوس حمامها هذا عجز بيت قوله صدره تراك امكنة اذا لم ارضها اي انني تراك امكنة

وقوله او يرتبط مجزوم معطوف على الفعل الواقع بعد لم قوله نظرا الى ان ضمير الفصل وكثير من اعتبارات كون

ضمير الفصل مع تعريف المسند اليه لا غير مذهب الجمهور وهو المذهب المنصور واجاز الفراء وابن هشام ومن تبعهما

من الكوفيين بتبعيته للمسند اليه المنكر والمسئلة مبسوطة في مغني اللبيب وغيره واراد بالتنكير من اعتبارات

التوابع مثلا كون الوصف للمدح والذم والترحم على ما اعتبره المص والتاكيد بكل واجمع فان المسند اليه المنكر

لا يوكد بهما الا عند الكوفيين بشرط ان يكون محدودا قوله لكثرة وقوع واعتبارات قبل عليه العطف بالحروف

الكثر واعتبارات وغيرها فلا ينتقض ما ذكر سببا لتقديم ذكر الوصف على ذكرها قوله يناسبه قوله واما بيان لذلك

فان المتبادر من هذه العبارة المعنى المصدري واما التابع المخصوص فالشايع فيه عطف البيان لا غير قوله كقو

الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله قال الشارح في شرح المفتاح المراد بالطول اذيد الامتدادين

والامتداد المفروض اولا وبالعرض انقصهما والمفروض ثانيا وبالعمق ما يقاطعهما وفيه نظر لان الاول

من تعريفي الطول والعرض يستدعي ان لا يكون الجسم الذي تساوت امتداداته الثلث جسما فتامل قال الفاضل

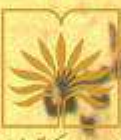
المحشي هذا المثال على راي المعتزلة والحكماء فان ذلك الوصف حد للجسم او تعريف على رايهم وفيه مع ذلك اشارة الى

عدم الاحتياج الى فراغ يشغله لان الممتد في الجهات لا يتصور الا في مكان وهذا انما يتم لو اذا جوز التعريف بالاعم او

يراد بالطويل وما بعده الجوهر لان الوصف المذكور يعم الاجسام التعليمية وخصوص الجزء يدل على ان الموصوف هو الجسم

الطبيعي

ينتقض



الطبيعي اذ لا مكان للتعلق عنده بشيء وبهذا ظهر ان كون الوصف المذكور اشارة الى علة الاحتياج لا يتمشى

على مذهب الحكماء قطعاً واما على مذهب المعتزلة فتمشيتها غير ظاهر ايضا لانهم قايلون بالجوهر الفرد وبجزم

وكون الحيز عبارة عن الفراغ الموهوم مع انه لا امتداد له اللهم الا ان يصار الى تعدد العلل او يقال المشار اليه هو

علة الاحتياج الى الفراغ الممتد لا مطلق الفراغ فافهم قوله الالمعي الذي يظن بك الظن قد راي وقد سمعا

قيل مفعول لا يظن محذوف اي يظنك متصفة بصفة مثل هو منزل منزلة اللازم قوله بك لبيان موضع الظن

وكان قد راي وقد سمعا حال عن فاعل يظن اي يظن مشبها بالراي والسامع وهو اولى من جعله حالا عن الظن

اي يظن الظن متشابها بالمرئي والمسموع كما لا يخفى قوله اودى فلا تنفع الاشاحة اودى اي هلك و الاشاحة

الحذر رزام كاين لا محالة قوله وعند النحاة جمع ناح من نحا ينحو اذ نظر في علم النحو وتكلم فيه قوله والتعيين

عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف قال الفاضل المحشي منشاء احتمال النكرات هو المعنى لان

رجلا مثلا يصلح ان يطلق على معنى كل هو الماهية او الفرد المنتشر على اختلاف الرايين وذلك المعنى يحتمل ان يتحقق

في خصوصية هذا الفرد وفي فرد آخر واما احتمال المعارف فانما نشا من اللفظ وفي هذا الاطلاق نظر لان

الاشتراك في الاعلام الجنسية والمعرفات بلام الجنس وساير المعرفات عند قصد الجنس انما ينشا عن المعنى كما هو

في النكرات واعلم ان الفاضل المحشي في اثناء الكلام في البحث يعني كون الوضع كونه عاما والموضوع له خاصا واخواته

الثلث ولا خفاء في تمييز الاقسام التي ذكرنا الا في قسم واحد وهو الذي ذكره بقوله واذا تصور الواضع مفهوما

كليا وعين للفظ بازائه كان كل من الوضع والموضوع له عاما فان الظان كون الوضع العام هو الوضع الواحد

بازاء معان متعددة فيما اذا كان الموضوع امرا كليا يكون الوضع خاصا اذ لم يتعدد الموضوع له بهذا

الوضع فيكون الوضع والموضوع له عاما بين غير منصور الا في لفظ وضع لمعان كثيرة باعتبار معنى اعم منها هذا

هو الظاهر الا ان ما ذكره الفاضل المحشي امر راجع الى الاصطلاح وحاصله ان المعتبر في الوضع اذا كان عاما يسمى

الوضع عاما اصطلاحا سواء كان ذلك المعتبر آلة الملاحظة شيء آخر او لم يكن كذلك بل كان ملحوظا بنفسه فليفهم



قوله لئلا يفسر الوصف مخصصًا فيقيل لم يرد ان كون الوصف مخصصا مانع عن الحمل على المدح
والذم ونحوهما اذ الظاهر ان لا تمانع في هذه الاعتبارات بل اراد انه لم يكن الوصف مخصصا اتضح
ان المراد المعاني المذكورة قوله لبيان ان القصد الى الجنس دون الفرد لم يرد بالفرد الفرد الواحد
حتى يرد ان الفرد ليس محتملا ههنا اصلا لما سبق في بحث الاستغراق بل اراد مطلق العدد الذي يقارن
الاستغراق العرفي يؤيده ما سيذكره الشارح في بحث عطف البيان فان الوصف في الآية ليدل بهما على ان
القصد الى الجنس دون الفرد او العدد وهذا بعينه ما ذكره صاحب المفتاح في هذه الآية فان قلت كما
ان ارادة فرد واحد ينافي الاستغراق كذلك ارادة الجنس دون العدد ينافيه اذ الاستغراق المصطلح
لا ينافي الا القصد الى العدد قلت الاستغراق محقق بالنظر الى الاجناس كما في قوله تعالى وما الله يريد ظلما
للعالمين والمراد بعدم القصد الى العدد عدم القصد الى الآحاد اولا وبالذات فلا ينافيه القصد الى الاجناس
او نقول المراد بكونهما ينافي الاستغراق عدم جواز خروج فرد منهما عن الحكم الذي اجري عليه ففي الآية وان
اريد نفس الجنس لزم ان لا يخرج فرد منه عن الحكم فيحقق الاستغراق بذلك المعنى ومن ههنا قيل باتحاد مؤدى
كلام الشيخين وان الغرض من ذكر الوصف القصد الى الجنس غاية الامر ان كلام الكشاف ناطق بان عموم
الارض والجو لازم كلام المفتاح ساكت عن ذلك لظهوره ملخص الكلام ان زيادة التعميم والاحاطة ناشئة من
اعتبار الجنسين وهي ناشئة من اعتبار الوصف الشامل للجنس والعموم الناشي من الجنسية سار في عموم الارض
والجو وبه ظهر زيادة العموم مع ان الجنس مفهوم واحد وانت خبير بان حمل عبارة الكشاف على الجنس تعسف
تأمل قوله يجب صحة وقوع المفرد مقامها نقض بالجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان فان لها محلا من الاعراب مع
عدم صحة وقوع المفرد موقعها ودفع بان المراد صحة الوقوع بحسب تمام الكلام لا بحسب سداد المعنى فتامل
قوله فلنا مراده ان الصلة الى اخره ولك ان تقول مراده ان المجموع صلة بتقدير القول اي وان منكم لمن
يقال في حقه والله ليبطئن قوله كما ان الشرطية خبرية اراد بها جملة الجزا فانه يصدق عليها انها جملة منسوبة الى
المرايا

قوله ام

الشرط وقد يطلق الشرطية على مجموع الشرط والجزاء لان الآية في سورة التحريم نزلت اولا لانه كما اعترض
عليه القطب في شرح الكشاف بانه ينافي ما سبق ان سورة التحريم مدنية وما قال فيما سبق ان كل شيء نزل
فيها يا ايها الناس مكي ويا ايها الذين آمنوا مدني اجيب عن الاول بجواز نزول الآية من سورة التحريم
مكية غاية ان يكون الحكم بان السورة مكية بناء على التغليب وعن الثاني بان ما سبق فكلام نقله عن
ابراهيم عن علقمة لا انه مختاره فان الجمهور على ان سورة البقرة مدنية وقد يجاب عن الاول بتجويز نزولها
مرتين كما قيل في الفاتحة ولا يخفى بعده اذ لم ينقل عن احد من المفسرين وانما هو احتمال محض وعن الثاني بان المراد
ان كل حكم وخطاب نزل فيه يا ايها الناس فهو مكي اي متعلق بمشركي مكة وكل حكم وخطاب نزل فيه يا ايها الذين
آمنوا فهو مدني اي متعلق بالمؤمنين الكائنين بالمدينة سواء نزلت الآية بمكة او بالمدينة وفيه ما فيه قوله
قلنا يمكن ان يتوهم اعترض عليه الفاضل المحشي بانه يفوت غرض العلامة وقد فصله واوضحه بما لا مزيد
عليه لكن قد يجاب عنه بان مراد صاحب الكشاف بيان توجيه تعريف النار في سورة البقرة مع انها نكرت في
الاخرى كانه قال انما لم ينكر فيها مثل ما نكرت في التحريم بقصد الاشارة الى المعهود واما وجه التنكير في التحريم
فلك ان تقول القصد التحويل والحاصل ان مراد صاحب الكشاف انما هو بيان وجه التعريف في احدى الآيتين
واما بيان وجه التنكير في الاخرى فلا يدخل تحت المقصود وح لا يتوجه اعتراض الفاضل المحشي على الشارح وانت خبير
بان ظاهر عبارة الكشاف لا تساعده كما يشهد به الذوق السليم فتدبر قوله والمشركون لما سمعوا الآية
ان قلت الظاهر ان المشركين لم يعتقدوا بكون الآية من الله تعالى ولذا بقوا على الاشراك بعد نزولها فكيف علموا ذلك
بسبب سماع الآية قلت ليس المراد انهم جزموا ان هناك نارا موجودة متصفة بالصفة المذكورة بل انهم علموا
انتساب تلك الصفة الى الموصوف المذكور وموصوفيته بها سواء طابق الواقع ام لا قوله ولم يثبتوا
ان اي موضع لخ قد يجاب بان مراد العلامة من الحكم المحكوم عليه على ان المصدر بمعنى المفعول بواسطة
فانه مجاز شايع لا يحتاج الى نقل سماع في احاده كاطلاقه على المحكوم به واستعماله نظير استعمال السكاكي



نفسه في اول الفن الثاني البرهان بعضه مابرهن عليه والنضال يعني ما يشكل تيناصل عليه فليفهم

بل في آخر بحث تاخير المسند المبادر من ان تحقيق تقوي الحكم مذكور في آخر بحث الحالة المقتضية لتاخير

المسند وليس كذلك كما يدل عليه النظر في المفتاح بل هو مذكور في اواخر الحالة المقتضية لتقديم المسند فالمراد

بحث تاخير المسند المعنى اللغوي اي ابحث المتعلق بتاخير الفعل في تاخير الفعل في نحو قولهم انا سعيت في حاجتك

قوله والاظهر ان قول السكاكي الخ وقبل قوله كما يطلعك ليس متعلقا بقوله وربما كان القصد الى مجرد

التقرير كما توهمه العبارة بل بما قبله وقوله ربما كان اعتراض كانه قيل لارادة رفع توهم التجوز او السهو او

النسيان يقتضي تاكيد المسند اليه كما يطلعك عليه ذلك الفصل فانه ذكر ثمة ان قولك انا سعيت في

حاجتك يفيد القصر وسعيت انا في حاجتك يقصد به دفع احتمال التجوز والسهو والنسيان قوله

وبهذا يظهر ان ما يقال قوله ان معنى كلامه اي كلام المص كما يدل عليه كلامه في المختصر لا كلام السكاكي قوله

او دفع توهم التجوز الخ فان قلت جعل دفع توهم التجوز ونظيره مقابلا للتقرير يدل على ان لا تقرير في هذه

الصورة مع ان التاكيد تابع تقرر المتبوع في النسبة او الشمول قلت التقرير وان كان لازما في التاكيد

الا ان القصد الى مجرد التقرير مقارن القصد الى الامور المذكورة والمراد بقوله فللتقرير فللقصد الى مجرد

التقرير كما سبق من الشارح اشارة اليه فلا اشكال قوله ولا يدفع هذا التوهم الخ اشارة الى التوهم المخصوص

السابق وهو توهم السهو في الاصل فان توهم السهو في الوصف مثلا الانتساب في الرجلان والعينية في زيد

يندفع به كما اشير اليه في الشرح قوله وههنا بحث الخ اجيب بان كونه مجازا مختلف فيه فان بعضهم يجعله

حقيقة وليته حقيقة قاصرة فلعل المص منهم وليس بشي لان الحقيقة بهذا المعنى لا يقابل المجاز المطلق كما

ذكره في التلويح واما ما اشار اليه الشريف في حل التجويز المذكور على التجوز العقلي فبعيد ايضا لان التعريض

لدفع المجاز العقلي مع بعض المجاز اللغوي وعدم التعرض لبعض الآخر من غير ظهور مرجح مستبعد جدا

هذا ثم ان الحصر المستفاد من قول الشارح لان كلهم انما يكون تاكيدا اذا كان المتبوع الخ ممنوع لجواز ان يكون احتمال



احتمال عدم الشمول بطريق السهو لا بطريق التجوز كما ذكره في جاءني الرجلان كلاهما نعم بين الموضوعين

فرق بان المثنى نص في مدلوله لا يطلق لا حقيقة ولا مجازا بخلاف القوم ونحوه لكن هذا الفرق انما يفيد

تعين دفع السهو في كلاهما لا تعين رفع المجاز في كلهم وقد اشار الفاضل المحشي الى المنع المذكور بقوله يمكن

ان يقال فعلى هذا لخ فلا تغفل قوله لان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا منع ذلك مستندا

بقول الشاعر فجعلت بدفع عاقلين اماما وجعلنا امعز راميين تمما حيث اطلق عاقلين ورامثني

على جمل عاقل ورامية وجعل الفراء قوله تعالى ولمن خاف مقام ربه جنتان من هذا القبيل وبقوله عم

اذا سافرتما واذنتما فليؤمكما اكبركما فان ضمير يؤمكما للواحد لان احد الشخصين اذا كان اماما فالماموم

واحد وقد يستانف بقوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان اذ لا يخرج الا من البحر المالح وقوله تعالى القيا

في جهنم كل كفار عنيد اذ ليس الخطاب لاثنين كما ذكر في التفاسير وسيجي تحقيقهما ان شاء الله تعالى

وقد يراد من التثنية مجرد التعدد والتكرر وان كان فوق الاثنين كما صرحوا في قوله تعالى فارجع

البصر كرتين قوله فانما يدفع ذلك بتاكيد المسند فيه بحث اذ التجوز في مثله قد يكون في

الهيئة التركيبية لا المسند كما اشار الفاضل المحشي فالحصر المستفاد من قوله فانما يندفع ثم قوله

وفايدته وان كان البيان حاصلا بدونه الى اخره قال الفاضل المحشي وذلك لان عادا اسم علم

لهم مخصوص بهم فليس هناك ابهام محقق حتى يحتاج في دفعه الى عطف البيان فان قلت عبارة

الكشاف في تفسير سورة الفجر هكذا قيل لعقب عاد بن عوص بن ارم بن سام بن نوح عرم كما يقال لبني هاشم

هاشم ثم قيل للاولين منهم عاد الاولى وارم تسمية لهم باسم جدهم ولمن بعدهم عاد الاخيرة فارم في قوله تعالى

بعاد ارم عطف بيان لعاد وايذان بانهم عاد القديمة انتهى كلامه ومثله في التفسير الكبير وظهر بهذا ان

المصير الى كون عادا اسم علم لهم مخصوصا بهم تعسف ان محمل قول صاحب الكشاف في تفسير سورة هود وان

كان البيان حاصلا بدونه ان البيان يحصل من سياق الاية حيث قال عز من قائل والى عاد اخاهم هودا



الآية ثم اوجه ما ذكره الشريف قلت عبارة الكشاف في تفسير سورة هود هكذا فان قلت ما الفايدة
في هذا البيان والبيان حاصل بدونه قلت الفايدة فيه ان يوسموا بهذه الدعوة وسما وتجعل فيهم امرا محققا
لا شبهة فيه بوجه من الوجوه ولان عادا عادان الاولى القديمة التي هي قوم هود والقصة فيهم والاخرى ارم
فلو حمل قوله وان كان البيان حاصلا بدونه على ان البيان يحصل من السياق لم يكن الجواب الثاني جوابا لان مدعى
السايل حصول البيان من السياق فلا يضره اشتراك لفظ عاد في نفسه فهذا مبني السوال على اختصاص
لفظ عاد والجواب الاول على التنزل فتامل بقي في كلام الكشاف بحث وهو ان ما ذكره في سورة الفجر مخالف
لما ذكره في سورة هود وفي سورة النجم حيث قال فيه عاد الاولى قوم هود وعاد الاخرى ارم فان المستفاد
مما ذكره في سورة الفجر ان ارم هو عاد الاولى ومما ذكره في السورتين انه عاد الاخرى اللهم الا ان يحمل على
اختلاف الروايات قوله ومما يدل على ان عطف البيان لخ ان اراد به الاعتراض على المص حيث توهم كلامه
لزوم اختصاص عطف البيان بالمتبوع فجوابه بعد تسليم كون مراده الاختصاص على الاطلاق انه بناء على
الاعم الاغلب ونظيره ما ذكره الشيخ ابن الحاجب من ان قولهم عطف البيان اعرف مبني على الاعم الاغلب وان
اراد تحقيق المقام وازالة ما عسى ان يتوهم من ظاهر كلام المص فله وجه قوله والمومن العايذات الطير
يمسحها ركبان مكة من الغيل والسند والواو في المومن للقسم والمومن من اسماء الله تعالى ماخوذ
من الامن والعايذات جمع العايذ من العوذ وهو الالتجاء والكاس للطير منصوب على انه عطف بيان او بدل
ان جعل العايذات منصوب بانها مفعول المومن او مجرور على احد الوجهين ان جعلت مجرورة على انه مضاف
اليها الله والغيل والسند موضعان قوله قلت ليس في كلام السكاكي كيف وقد عرف عطف البيان في
قسم النحو بانه تابع بعد الجمع من الدال عليه الا على بعض جموع البيانات لكونه اعرف ولا شك في ان هذا الحد لا
يتناول واحدا واثنين في هذين المثالين على الجنسية والعدد المخصوص ان فرالعدد دبما يقع في العدد او بما
فالامر ظاهر وان فسر بنصف مجموع حاشيته فالكلام مبني على التغليب في الاسم الحامل لمعنى الافراد غيره المعلي
العدد



العدد بالمعنى المذكور قوله مثال الموصوف المذكور جعله مثلا للموصوف المؤكد باعتبار صلاحية

له في المقام الصالح لا انه متعين لذلك لجواز ان يجعل وصفا موضحا كما قرره الشارح في اله واحد قوله

لانه لا يقوم مقام المبدل منه لان الغرض المسوق له الكلام في الاول النهي عن اتخاذ الاثنين من الاله وفي الثاني

اثبات الواحد منه كما مر وليس الاثنان والواحد منفردين مقصودا بالنسبة فلو قلت لا تتخذوا اثنين وانما

هو واحد لاخللت بذلك الغرض كما لا يخفى قوله وفيه نظر لانا لا نسلم الخ اشارة الى ان المقدمة المشهورة

القائلة بان المبدل منه في حكم السقوط ليست بكلية على ما يتبادر منها قال الفاضل الرضي ولا كلام في

ان المبدل منه ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض والاشتمال وايضا في بدل الكل

قد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني وبهذا يتبين بطلان ما ذكره المحققون صاحب الكشاف في قوله تعالى ما قلت

لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله الخ فان قوله ان اعبدوا الله لا يجوز ان يكون بدلا من الضمير المجرور في به ظنا منهم

ان المبدل منه في حكم السقوط فتبقى الصلة بلا عائد على انه لو سلم كلية المقدمة المذكورة لم يضر لان العائد موجود

حسا فلا مانع والعجاني قال في المفصل قولهم البدل في حكم تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته

التاكيد والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه لا ان يعنوا اهدار الاول واطراحه الا تراك تقول زيدا رايت

غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يسد كلامك قوله بل لا يبعد ان يقال انه بدل الخ هذا

عن اتخاذ الا — بناء على انه لا يجب صحة قيام البدل قيام المبدل منه ولهذا لاحظ المبدل منه حيث قال الاثنين من الاله فلو

اعتبر صحة قيامه مقامه لزم اهداره بالكلية لا يمكن اعتباره مع البدل اصلا وبهذا التوجيه اندفع اعتراض

مولانا يوسف الاوبهي بانه ان لم يعتبر تقييد الاثنين بكونه من الاله لم يحصل المقصود الذي هو النهي عن اتخاذ

الاثنين مع الاله وان قيد فليقيد الجن في قوله تعالى وجعلوا الجن بقوله من الشركاء حتى يظهر له معنى فليتامل

قوله نحو جاءني اخوك زيد في بدل الكل الاحسن ان يسمى هذا النوع من البدل المطابق كما سماه بذلك ابن مالك

في الالفية لا بدل الكل لوقوعه في اسم الله نحو الى صراط العزيز الحميد الله فيمن قرا بالجر فان المتبادر من الكل

التبعيض والتجزي وذلك ممتنع ههنا فلا يليق هذا الاطلاق بحسن التادب وان حمل الكل على

معنى آخر قوله وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام الاضافة في بدل الغلط لادنى

التلبس فان الغلط هو المبدل منه وقد يقال انما سمي بدل الغلط لان سببه الغلط او لانه لتدارك الغلط

وقد تناقش في عدم وقوع بدل الغلط في فصيح الكلام بانه تدارك الغلط وانه لا ينافي الفصاحة

بالمعنى السابق كما في قولك جاءني زيد بل عمرو نعم لا يقع في كلام الله تعالى لا لانه يستلزم عدم الفصاحة

بل لعدم جواز وقوع الغلط عليه سبحانه قوله قلت فيه هذا بحث يمكن ان يجاب ايضا بان في البدل

تقريرا وهو البدل منه وتقرير الحكم ايضا لكونه في حكم تكرير العامل واما في التاكيد ففيه تقرير المتبوع وهو المؤكد

لا غير ففي البدل زيادة تقرير ليست في التاكيد قوله فكان الاحسن ان يقول لزيادة التقرير والايضاح

كما وقع في المفتاح قال الفاضل المحشي واحسن منه ان يشار مع ذلك الى ما يتفرع على خلافه في العبارة

وهو ان السكاكي لما جمع بين التقرير والايضاح ابتدأ في التمثيل ببدل الاشتمال واردفه ببدل البعض

واخر عنهما بدل الكل بناء على ان الايضاح في بدل الاشتمال اظهر منه في بدل البعض كما انه في بدل البعض اظهر

منه في بدل الكل مع ان الكلام في مخصصات المسند اليه والتخصيص في الاول اظهر والمص لما اقتصر على التقرير

ابتدأ في التمثيل ببدل الكل لظهوره فيه وعقبه ببدل البعض لانه اقرب اليه في ذلك ثم ببدل الاشتمال واعترض

عليه بان هذه الاحسنية لو تم انما يتم لو ذكر الايضاح وحده في عبارة المفتاح واما اذا جمع بينهما فلا اذ لا ترجيح

للايضاح على التقرير والجواب ان قوله مع ان الكلام في مخصصات المسند اليه جزء من العلة بل هو المتبوع في العلية

بشهادة مع ذوقي فلا يعارض الظهور في الايضاح بالظهور في التقرير فافهم قوله لجمع المطلق الغرض من هذا

الوصف سلب تقييد الجمع بوجه من الوجوه لا تقييده بقيد الاطلاق كما قيل في قولهم المهية من حيث هي هي و المفعول

المطلق فلا يرد ما ذكره ابن هشام في مغني اللبيب من ان قول بعضهم معنى الواو الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع

بقيد الاطلاق وانما هي للجمع بلا تقييد قوله اي لثبوت الحكم للتابع والمتبوع في هذا التفسير انما نظر في عطف

المفرد



المفرد على المفرد واما في عطف الجملة مثل قام زيد وقعد عمرو فلا وجه له ولعل التعبير بالنظر الى المثال

المذكور في المتن قال المص في شرح للمفتاح قد تقرر في علم النحو ان الواو والفاء وثم وحتى يشترك في افادة الجمع

في ذات مثل قام وقعد زيدا وفي حكم مثل جاء زيد وعمرو او في الوجود مثل جاء زيد وذهب عمرو وفيه نظر لان

المثال الاول اعني قام وقعد زيد ينبغي ان يعد من قبيل الجمع في الوجود بناء على انه من عطف الجملة على الجملة فانه من

باب التنازع وفاعل احد الفعلين مضمر فان قيل جعله من قبيل الاشتراك في الذات من جهة المعنى قلنا فح يلزم ان يجعل

اكل زيد وشرب عمرو من قبيل الاشتراك في الذات لا في الوجود وهو خلاف ما صرح به المحققون **قوله** من غير تعرض

لتقدم او تاخر ومعية فيه اشعار بانه لو وجد تعرض للمعية لكان فيه تفصيل المسند وما ذكره الفاضل المحشي

واشير به كلام الشارح فيما بعد من ان المعتبر في باب العطف هو التعدد والتميز بحسب الوقوع في الازمنة اما على

سبيل التعاقب او التراخي يدل على ان الوقوع بالمعية ليس من التفصيل ولك ان تقول بعد تسليم ان ذكر

المعية ليس على سبيل الاستطراد الحكم بان المعتبر في التفصيل في باب العطف هو التعدد بحسب الوقوع في الازمنة

على احد الوجهين انما هو بالنظر الى الواقع بناء على ان ليس لنا حرف عطف يدل بحسب الوضع على المعية في الزمان

المستلزم لتعدد المسند لانها لو وجدت لم يكن المفهوم منها من التفصيل المعتبر في شيء نعم قول الشارف

المعتبر في باب العطف الخ منقوض بحتى فان المعنى المذكور غير معتبر فيها اصلاً على ما حققه الشارح

فاما ان يقال قصد المحشي بيان الامتياز بحسب الخارج ليقاس عليه ما بحسب الذهني الذي هو المعتبر في حتى

او يقال ان حتى لتفصيل المسند بحسب الوقوع في زمان متراخ ايضا لكن بحسب الذهني واما اعتبار حال

المتعلق قوة وضعفا فامر خارج عن الوضع يراعى في بعض موارده بحسب المقام وفيه بعد لا يخفى فتامل مواردها

قوله واحترز بقوله مع اختصار ح قال الرضي في شرح للمفتاح وقد نبهت فيما مضى انه لو لم يقيد

في الصورتين يعني في تفصيل المسند والمسند اليه لكان مستقيما الا انه مع التقييد اقوم وابعد عن الاشتباه

وقد اشار به الى ما ذكره في اول احوال المسند اليه من ذلك الشرح من ان المناسبة هي المعتبر في هذا الباب وليس



بلازم ان لا يحصل في ذلك الغرض الا بهذه الخصوصية ولا ان يخص المقتضي لها فيما ذكر من الوجوه

ثم قال فاحفظ هذا الاصل ولا تلتفت الى الاعتراض بان المقتضي قد يكون امرا اخر سوى ما ذكر او ان ذلك

المقتضي قد يترتب على حالة اخرى **قوله** واحترز به عن نحو جاءني زيد وعمرو بعده بيوم او سنة

يريد ان يكون فيه تفصيل المسند مع ان منشاءه ليس العطف على المسند اليه اصلا فلو لم يقيد بقوله

مع اختصار لتوهم ورود ان يقال قولكم او العطف على المسند اليه ليكون منشاء لتفصيل المسند

على ما هو حاصل المعنى ليس بمستقيم ليتحقق ذلك التفصيل من غير ان يكون العطف منشاء له فلا يكون

هذا التفصيل حالة مقتضية لذلك العطف لحصوله بدونه ولك ان تقول في توجيه الاحتراز به بناء

على ان الضابط الثانية ضابط للعطف بغير الواو كما لا يخفى مآل المعنى ان العطف بغير الواو لتفصيل

المسند فلو لم يذكر قيد الاختصار لتوهم ورود ان يقال ذلك التفصيل حاصل في المثال المذكور

مع انتفاء العطف بغير الواو وكافي فايدة الاختصار الاول ولو قال واحترز به عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو

بعده بيوم او سنة كما في المختصر لكان اظهر **قوله** ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا التعرض للاجزاء من

بطريق التمثيل لا الحصر اذ المعتبر في حتى كما صرح به في مغني اللبيب وغيره ان يكون معطوفها بعضا

جميع ما قبلها كقدم الحاج حتى المشاة او جزء من كل نحو اكلت السمكة حتى راسها او كالجزء نحو اعجبتني الجارية حتى

حديثها وبالجملة ان يكون متبوعها ذا تعدد في الجملة حتى يتحقق فيه تفصيل ولو اشترط الجزئية بخصوصها

لاحتيج الى تاويل المثال المذكور اعني مات كل اب لي حتى ادم بان المراد مات ابائي حتى ادم **قوله**

وكذا الاثبات اذ النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه الى ذلك القيد المراد من الدخول

المذكور التاخر في الاعتبار والملاحظة لا انه وجد القيد اولا ودخل الاثبات ثانيا بحسب الحقيقة حتى يرد

عدم تاتيه في مثل قولك جاءني زيد يوم الجمعة اذ لا يصح زيد يوم الجمعة حتى يقال انه كان كذلك ثم جاءني

حتى الجائي **قوله** من غير تفصيل للمسند لا يقال اسماء الفاعل مسنده الى الضماير المستترة العايدة الى

اسم

اسم الموصول فيه تفصيل المسند لانا نقول معنى تفصيل المسند ان يشير الى تعدد ما صدقات المحكوم عليه
او المسند الواحد وترتيب افراده لا الى تعدد الامر ما صدقات افراد المسند قوله لانه في معنى
الذي ياكل فيشرب فينام فيكون من عطف الجملة على الجملة لا من عطف المسند اليه قوله ولو سلم فلا دلالة
فيما ذكره الخ قيل فيه تعسف لان هذه ضوابط والظاهر انها مساوية بشهادة القيود والاحترازات
فاللزوم في مثله واضح كما ذكر في تفسير القاضي وقد اشار الشارح فيما نقلت عنه في فائدة قيد الاختصاص
الى اندفاع امثال هذه الاعتراضات فليكن على ذكر منك واعترض ايضا بان التقسيم السابق يدل على
ان العطف على المسند لو لم يكن لتفصيل المسند يجب ان يكون لتفصيل المسند اليه فعلى تقدير تسليم ان المثال
من قبيل العطف على المسند اليه وانه ليس لتفصيل المسند وجب الالتزام انه لتفصيل المسند اليه مع ان المسند اليه
ههنا واحد لا يقبل التفصيل واجيب بعد تصحيح تسليم وجوب احد الامرين بالتزام ان العطف ههنا
لتفصيل المسند اليه بناء تنزيل التغاير بالوصف منزلة التغاير بالذات على ما تقرر في مثله تامل قوله
او انهما جاءاك جميعا فيكون قصر افراد كما ان الاول قصر قلب وسكت عن قصر التعيين لان المخاطب فيه شاك
فلا حكم له فلا يرد عن الخطاء عنه الى الصواب كما سيظهر ان شاء الله تعالى انه يجوز استعمال لا في قصر القلب والافراد
وفي دلائل الاعجاز انها تستعمل القلب فقط قوله لمن اعتقد ان المجي منتف عنهما جميعا لم يرد بالاعتقاد ما يكون
جازما بل ما يتناول الظن الضعيف الذي هو الوهم الفاسد قوله لا لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو
على ما وقع في المفتاح فان قلت لا مخالفة بين الكلامين لان مراد الشارح من الاعتقاد المذكور انتفاء المجي منهما
بعد نفيه عن زيد ومراد المفتاح اعتقاد مجي زيد دون عمرو في صدر الكلام والاعتقادان على الوجه المذكور لا
يمكن اجتماعهما قلت لما كان المفروض اعتقاد المخاطب الملابسة بين المتعاطفين بحيث يتوهم من انتفاء المجي عن احدهما
انتفاءه عن الآخر فاما ان يعتقد مجيهما او عدم مجيهما فلا يتمشى التصوير المذكور كما لا يخفى قوله ولم تقل
بل احدا اي لم يذهب اليه ذاهب فانه لم يظفر بالاستعمال ويمكن ان توجه عدم القول بما ذكر بلزوم استدراك الاثبات



الذي بعد لكونه معلوماً للمخاطب وما ذكره الفاضل المحشي من انه منقوض بقولنا جاءني زيد لا عمرو في قصر
الافراد مدفوع بان الفرق بين المادتين بين فانه يصح الاكتفاء بقولك ما جاءني زيد فيكون عمرو لغواً
ولا يصح الاكتفاء بلا عمرو حتى يكون جاءني زيد لغواً واما صحة ان يقال من اول الامر ما جاءني عمرو فلا يضر لانه
تعيين الطريق في تادية المعنى المراد لا الزام استدراك جزء من الكلام لصحة الاكتفاء بجزئه الآخر
ولعل المتكلم انما لم يختر تلك الطريق لئلا يتلقى المخاطب بصورة النفي او لغيره من الاعتبارات المناسبة
فان قلت المخاطب انما اعتقد المناسبة بين المتعاطفين ونفي المتكلم المجيء عن احدهما مما توهم المخاطب عموم النفي
فالايجاب الذي بعد لكن دفع ذلك التوهم فظهر له فائدة معتد بها قلت غرض الشارح نفي القول بقصر
الافراد نظراً الى الاعتقاد الاول حتى يصح ذلك في كل صورة اعتقد المخاطب الملابسة بين المتعاطفين
ام لا **قوله** ومعنى الاضراب ان يكون المتبوع في حكم المسكوت عنه فعلى هذا يخرج العطف ببل عن
تعريف العطف بانه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه على ما ذكره ابن الحاجب واما المعطوف بلا ولكن
فلا يرد كما توهمه الرضي لان التابع والمتبوع معاً مقصودان بالنسبة وان كان احدهما بالاثبات والآخر
بالنفي **قوله** وفي كلام ابن الحاجب الخ قال بعض اصحاب الحواشي صرح بذلك في الامالي والله اعلم **قوله**
واما على مذهب الجمهور ففيه اشكال وذلك لان الحكم المذكور في الكلام هو النفي ولم يصرف الى التابع على هذا
ويمكن ان يقال المراد من الحكم ما هو اعم من الايقاع والانتزاع لا الوقوع مثلاً فنفي النفي على مذهب الجمهور صرفت
حكمه من الاول الى الثاني وجعلت الاول مسكوتاً عنه **قوله** او للابهام وانا او اياكم لعلى هدى او في
ضلال مبين المراد من الابهام ترك التبيين لداع يدعو اليه وهو في الآية ان لا يصرح بنسبة الضلال
الى المخاطبين لئلا يزيد غضبهم وليس المراد فيه ايقاع السامع في الشك في اصل الحكم وهو ظاهر ثم المذكور
في مغني اللبيب ان الشاهد في او الاولى ووجه التخصيص غير ظاهر وههنا بحث وهو ان السكاكي جعل هذه الآية
من قبيل اسماع المخاطبين الحق على وجه لا يزيد غضبهم وهو ترك تخصيص طائفة بالهدى وطائفة اخرى
بالضلال



بالضلالة ليتفكروا في انفسهم فيقودهم النظر الصحيح الى ان يعرفوا انهم هم الكائنون في ضلال مبين
فالمناسب بهذا المقام هو التشكيك لا الابهام لان الموصوف بالجهل المركب لا يتأتى منه النظر كالموصوف
بالعلم اليقين صرح به في المواقف وغيره حتى جعل بعضهم الشك من شرائط النظر فلما اراد النبي عم الجائهم عن
ورطة الجهل المركب هداهم الى طريق الشك ليتأتى منهم النظر الصحيح الموصل الى المطلب الحق الصحيح قوله
والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط فان قلت قد مثل العلماء للتخيير بآيتي الكفارة
والفدية مع امكان الجمع قلت لا يجمع الا مكان الطعام والكسوة والتحرير لا انه كل منهما كفارة بل يقع واحد
منها كفارة والباقي قربة مستقلة خارجة عن ذلك وكذا الكلام في آية الفدية قوله عطف بيان لما
قبلها وقيل بدل قوله لانه يقترن او لانه قد يقارن دخول لام الابتداء عليه كما في قولك ان زيدا لهو القائم بدل
على انه من احوال المسند وقائم مقامه ويدفع بانه بناء على كونه توطئة وتمهيدا للخبر لانه قائم مقامه قوله
مختصا بالذكر لفظ مختصا ههنا وفي قوله مختصا بان يثبت له المسند ليس بصريح في المقصود ويحوج دخول
الباء على المقصود والاولى تبديله بمنفردا قوله بان يثبت لفظ يثبت على صيغة المعلوم من الثبوت
لا على صيغة المجهول من الاثبات لان المستفاد من ضمير الفصل هو القصد في الثبوت لا الاثبات والفرق
ظاهر وبهذا ذكرنا ظهر ما ذكره الفاضل المحشي حيث قال كانه قيل واما الفصل فهو لتمييز المسند اليه من بين
الاشياء الصالحة لكونها مسندا اليه بما يناسب المسند له وهذا هو معنى قصر المسند على المسند اليه محل نظر يحتاج
تصحيحه الى تكلف بعيد والصواب ثبوت المسند له فتأمل قوله بل صرح في هذه الآية بان فائدة
الفصل الخ ههنا بحث وهو ان الفصل في مثل هذا المقام وان لم يجز ان يفيد القصر بحسب الثبوت والصدق
لكن لم لا يجوز ان يفيده بحسب ملاحظة المعية مثلا اذا اعتقد السامع ان المتحد بجنس البطل المحامي هو عمرو
لا زيد فقلت زيد هو البطل المحامي يكون قصر قلب باعتبار عينيه وعلى هذا قياس هم المفلحون والمتبادر من كلام
الفاضل المحشي وغيره ان ضمير الفصل في مثله لا يفيد القصر اصلا نعم افادته لقصر الافراد ليس بظاهر فتأمل



قوله وقد يكون لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه سوق الكلام يدل على ان المراد بالتاكيد تاكيد ثبوت المسند للمسند اليه لكن ظاهر العبارة يشعر بان كونه لمجرد التاكيد مشروط بكون الكلام مشتملا على تخصيص حاصل بدونه وانت خبير بانه لا يقع مانع من كونه للتاكيد وان لم يوجد في الكلام اثر التخصيص اصلا اللهم الا ان يقال المراد انه قد يكون لمجرد التاكيد في صورة يوجد فيها التخصيص اذا كان التخصيص حاصلا بدونه او يحمل على تاكيد التخصيص وفيه بعد قوله لو قصر المسند اليه على المسند سياق كلامه يشعر بان هذا القصر لو لم يحصل من غير الفصل لا يمكن جعل الفصل له مع انه قد انكر سابقا زعم من زعم ذلك فاخبر بان مبنى الامكان فيما سبق تعليله لكلام الكشاف لافادة اصل الامكان في جملة قوله فلتخصيص بالمسند على قصر المسند على المسند اليه ثم رده على من زعم ان الفصل يجي للعكس بعض بنوه عنده وبالجملة حمل الفصل في مثل الكريم هو التقوى على التاكيد ليس بمتعين لجواز حمله على افادة قصر المسند على المسند اليه اذ لا مانع من قصر الاختصاص فيما يستقيم فيه ذلك قوله اي تقديم المسند اليه يريد به ايراده مقدما على المسند على ما هو اصله كما يقال ضيف ثم الركب اي اجعله زاملا امر ضيفا لا واسعا لا انه يكون واسعا ثم يضيق قوله ومراد صاحب الكشاف لخ هذا اي حيث قال انما يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقار قوله ويعرف فيه معنى اي يعرف في ذلك الشي مقتضيا للعناية وعلة لها بحسب المناسبات قوله ولابد من تحققه قبل الحكم الاضرب يعني ان المراد بقوله لابد الا ولوية في حكم الواجب في نظر البلغاء لم توته ان الغرض اثبات الاصالة التي هي الرجحان ووجه الاولوية تشعر به العبارة لان المسند اليه لما كان محكوما عليه كان المسند مطلوبا لاجله فالاولى ان يلاحظ قبله فالحكم في الموضعين يعني المحكوم به والغرض دفع ما اورده الفاضل المحشي فتامل قوله يعني بحروف البريد اعترض عليه بان البعض قايل بالبعث والبعض منكر له وكل من الفريقين جازم في مذهبه فكيف الحيرة اجيب بان الحيرة في كيفيته لا في اصله كما دل عليه قوله يحيي في ان ابدان الاموات كيف تحيى من الرفات على ان الاختلاف الصادر من المجموع من حيث هو مجموع اثر حيرته وان كان كل من الفريقين جازما في مذهبه



في مذهبه فليتامل قوله من الرفات الرفات على وزن الفرات الحطام وهو ما يتكسر من اليبس

كذا في ضرام السقط السقط في الاصل ما يسقط من الزند عند الاقتداح يسمي ديوان المعري به

والضرام بالكسر في الاصل اشتعال النار وما دق من الحطب الذي يسرع اشتعال النار فيه ايضا يسمي به شرح

الديوان المذكور لصدر الافاضل قوله يعني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به لا يبعد ان يكون

تقديم القول بالمعاد في تفسير البيت مع ان الظاهر هو اللف والنشر المرتب ايماء الى ان مراد الشاعر

بالداعي الى الضلال هو القايل بالمعاد بناء على ما اشتهر وبين في كتب التواريخ ان ابا العلا ملحد منكر للحشر ويومي

اليه بيته المشهور عند من له ذوق سليم وهو قوله ه يد بخمس مئين عسجد فديت ه ما بالها قطعت

في ربع دينار ه وسدد من رد عليه بقوله عز الامانة اغلاها وارخصها ه ذل الخيانة فافهم حكمة الباري ه

قوله ولا القفقس هو على ما قيل طاير في بلاد الهند يضرب به المثل في البياض له منقار طويل وهو حسن الالحان

يعيش الف سنة ثم يلهمه الله تعالى بانه يموت فيجمع الحطب حواليه فيضرب بجناحيه على الحطب الى ان يخرج منه النار فيشتعل

الحطب فيحترق هو ويخلق الله تعالى من رماده بعد مدة وقيل بعد ثلثة ايام مثله قوله لانه لا يناسب السياق

السباق بالباء الموحدة ما قبل الشيء والسياق بالياء المثناة التحتية اعم وهو العبارة ههنا قوله واما لتعجيل

المسرة او المساءة بناء على انهما انفسهما مسببان عن التفاؤل والتطير بحسب نفس الامر واما تعجيلهما فلا تعلق

باصل التفاؤل والتطير على المسرة زعمه وحاصل الكلام ان التقديم لتعجيل المسرة الحاصلة من التفاؤل

او تعجيل المساءة الحاصلة من التطير ولما كان تعجيلهما متضمنا لتعجيل سببهما لم يتعرض له المص ويحتمل ان

يكون علة التعجيل نفسه واياما كان ففي ابهام لفظ التعجيل ايماء الى قصور عبارة المفتاح حيث قال واما لان

اسم المسند اليه يصلح للتفاؤل فيقدم الى السامع لمسرة او مساءة وتوجيه القصور على الاحتمال الاول الى

التفاؤل حاصل سواء قدم المسند اليه واخر ويؤيده قول المعري سالنا فقلت مقصدنا السعيد فكان اسم الامير

لهن فالاحب جعل اسم السعيد تفاؤلا للتفرق مع تاخره فكذا المسرة المسببة عنه فالمقتضي لتقديم المسند اليه



تعجيل المسرة لتعجيل التفاؤل مثلا والجواب ان التفاؤل قد يكون باللفظ المسموع في مستهل الكلام كلفظ سعيد مثلا وهذا هو الذي يقتضي تقديم المسند اليه وقد يكون بمضمون الكلام كما يقال سعد في دارك فانه يتفاءل بكون سعد في داره ونفس هذا التفاؤل حاصل سواء قدم المسند اليه او اخر فلا يقتضي تقديمه على المسند والمص اشتبه عليه الفرق بين التفاؤلين وعلى الاحتمال الثاني ان المسرة مثلا تنفك عن التفاؤل اذ قد يحصل بذلك الاسم في اثناء الكلام فالمقتضي للتقديم تعجيل المسرة الحاصلة من التفاؤل لا نفسها والجواب بعد تسليم حصول اصلها بذكر الاسم في اثناء الكلام ان مراد المسرة الكاملة المفهومة من الاطلاق فتامل قوله والسفاح في دار صديقك السفاح في الاصل بمعنى السفاك ثم هو لقب اول خليفة من آل عباس

قوله مثل اظهار تعظيمه بناء على ان التقديم في الذكر اللساني يشعر بالتقديم في الشرف والرتبة العقلية ثم ان الاسم ربما يشتمل على التعظيم بنفسه او بسبب وصفه فاذا قدم ينبغي تقديمه بحسب المقام على ان القصد الى التعظيم يستفاد زيادة تعظيمه ورجل فاضل من هذا القبيل وربما لا يشتمل عليه بل يستفاد اصل التعظيم من نفس التقديم من حيث المناسبة المذكورة قوله او تحقيره نحو رجل جاهل في الدار فيه بحث لانا لا نسلم ان التحقير في رجل جاهل مستفاد من التقديم بل من الوصف حتى لو اخر المسند اليه لحصل التحقير ايضا ولو حذف الوصف لا يستفاد التحقير اصلا ويمكن بان يقال اصل التحقير يستفاد من الصفة لكن تقديم مثل هذا المسند اليه في مقام الاهانة يفيد زيادة تحقيره فتدبر قوله وهذا معنى قول صاحب المفتاح اولان كونه متصفا به معنى كونه متصفا مستمرا عليه بحيث يعد من المتصفين المشتهرين به قوله نعم لو قيل على المفتاح انه هذا انما يرد ان كان مراد السكاكي ما ذكروا اما اذا كان مراده اولان موصوفية المسند اليه بمضمون الخبر هو المطلوب دون وصفيته للخبر وهما اعتباران متلازمان لكنه قد يقصد الاول كما اذا كان الكلام في الزاهد وانه هل يتصف بالشرب فيقال الزاهد يشرب وقد يقصد الثاني كما اذا كان الكلام في الشرب وانه هل يقع وصفا للزاهد فيقال يشرب الزاهد لم يرد قوله متى تهز بني قطن الخ الهز التحريك والبعث وبنو قطن قبيلة والعواتق جمع عاتق وهو موضع الرداء



الرد ام المنكب و زراف جمع زرين ككرام جمع كريم فزرن الرجل بالضم فهو رزين اي وقور والالمام النزول

وصفهم بالمضي في الامور كانهم سيوف بالشجاعة حيث لم يفارقوا السلاح وبالسكون والوقار في المجالس

وبالاسراع في انفسهم في خدمة الاضياف وقوله اي محل الاستشهاد وهو قوله هم حقوق لا قوله جلوس

لاحتمال تقدير المسند مؤخرا ولا قوله ضيف لان ضيف فاعل فعل يفسره ما بعده **قوله** واجيب بمنع الاشتراط

قيل عليه هذا المنع خارج عن قانون المناظرة فلا يفيد اصلا لانه في الحقيقة منع سند المنع وذلك لان حاصل

الاعتراض انا لا نسلم ان التقديم في البيت يفيد التخصيص وانما يكون كذلك لو كان الجزء فعليا وهو ممنوع فالاولى

الاستدلال بقول ائمة التفسير ان التعرض للمنع **قوله** وما انت علينا بعزيز منع في المفتاح بوجود

الحصر فيه وان المعنى ان العزيز علينا رهطك لا انت فانهم قالوا بيننا لا انت يا شعيب والدليل على ارادة هذا المعنى

مبسوط في شرح المفتاح لكن فيه بحث لان شرط التخصيص عند السكاكي ان يعتبر ان العدم كان في الاصل مؤخرا

على انه فاعل معنوي وانه يدعوا الى هذا الاعتبار ضرورة في الجملة ولذا لم يقل بالحصر في زيد عرف كما سيأتي

والظاهر ان انت على تقدير تأخره بان يقال ما عزيز انت فاعل الصفة ولا ضرورة الى ارتكاب الوجه البعيد

اعني ان يعتبر ان انت تأكيد للمستتر في تعارف هذا ثم قوله علينا متعلق بعزيز لان الجار اعني البا ايضا

يجوز تقديم ما في خبرها عليه ان اريت فيه مقدر يفسره بعزيز **قوله** وما انت عليهم بوكيل اي بكفيل بحفظ

اعمالهم غير مناسب المقام بل المناسب التقوي والتعزير وتحقيق انهم حقوق اذا نزل بهم الضيف واعترض عليه

بانا لا نسلم عدم مناسبة الحصر للمقام فان المعنى انهم يباشرون امر الضيافة بانفسهم لا يكلونه الى خدمهم كما هو

الدابي في اكرام الضيف وتعظيمه قول العلي وجه عدم المناسبة ان كمال اكرام الضيف ان يباشروا امر الضيافة

بانفسهم وبخدمهم لا ان تستريح خدمهم ويباشروها بانفسهم مع ان العادة تأبى عنه كما لا يخفى على المنصف

على انه يفوت ح حسن المقابلة مع قوله جلوس لانتفاء الحصر فيه ولو التزم بتقدير المسند اليه مقدما فيهما

على كمال رفعتهم فيه انه كيف لا يستقيم في رد ان كما لا يخفى **قوله** قصر التخصيص بالذكر فيه انه لا يعرض في كلام

مثل

المفتاح للتخصيص الحصري كما في انا سعيت كما ذكر في مقتضيات تقديم المسند وان خبير بان

حمل التخصيص هنا على القصر مع عدم الظهور في المثال الاول تكلف ودعوى كونه مشروطا بكون الجزء فعليا

لا شاهد لها بل هي مردودة بتصريح ائمة التفسير قوله تخصيصه بالجزء الفعلي اي بنفي الجزء الفعلي على حذف المضاف

لان المقصور على المسند اليه المقدم في المثال الذي ذكره هو القول كما في انا ما قلت لكن هذا الكلام في المهم قريبة على عبد

القاهر كما يشير اليه الشارح في اثناء البحث ثم المراد بالجزء الفعلي الذي هو اوله فعل وفاعل ضمير المبتدا لا المتضمن

لمعنى الفعل لتصريحه بان الصفة المشبهة في قوله تعالى وما انت علينا بعزيز ليست جزءا فعليا قوله وصاحب

المفتاح الخ قال الفاضل الچلبي وهذا هو الحق وذلك لان التقديم الخ وانت خبير بان ما ذكره يقتضي جواز

التخصيص فيما اذا كان المقدم اسما ظاهرا على نحو جوازه في غيره والسكاكي لا يقول به على ما سيجيء قوله لان

التخصيص انما هو بالنسبة الخ القصر المستفاد من قوله انا ما هو مناني كما يدل عليه قوله لا بالنسبة الى جميع من في العالم

فلا يقدح فيه جواز ان يكون التخصيص بالنسبة الى من تردد في القائل كما في قصر التعيين نعم لم يتعرض له ههنا

وفيما سياتي في مواضع لعله بالنسبة الى مقابلته وعدم ظهور خطاء المخاطب فيه كما نبهت عليه في بحث العطف

على المسند اليه قوله ولا انا ما رايت احدا انه لا يصح هذا المثال ايضا بناء على ما يتبادر منه وهو الاستغراق

الحقيقي وان امكن تصحيحه بحمل النكرة الواقعة في سياق النفي على الاستغراق العرفي ولذا ذكره في المفتاح بلفظ

الاستهجان قوله لانه قد نفي عن المتكلم الرؤية على وجه العموم لفظا على متعلقه بنفي لا بالرؤية بدليل قول عليه قول

الشارح فيما سبق في التقييد يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص

قوله وفيه نظر لانا لا نسلم الخ اجيب بان كلام المصنف بيان لحاصل المعنى بان يكون مراده ان المنفي هو الرؤية الواقعة

على كل واحد بعد تسليط النفي وملاحظته فيكون من قبيل عموم النفي لا نفي العموم وان كان المتبادر منه ذلك

فكانه قال المنفي هو الرؤية الواقعة على زيد والرؤية الواقعة على عمرو وهكذا فتامل قوله اذا لم يكن همزته بدلا عن

الواو بان يكون مهموز الفاء وهذا احتراز عن احد في قوله تعالى قل هو الله احد فان اصله وحد بمعنى واحد ولذا

استعمل في



استعمل في الايجاب بدونه وقد يقال ما همزته اصلية لا تستعمل في الايجاب اصلاً كلفظة ايم وايم بل المستعمل
فيه ما يتميز به منقلبه قوله ردّاً على من زعم انك رايت كل احدٍ واذا كان رداً عليه ينبغي ان يقدر في
المثال المذكور لفظ كل ليطابق الرد المردود فيصح قول المص لان المنفي هو الروية الواقعة على كل احدٍ هذا توجيه ما
ذكره ذلك المعتذر وفيه نظر اما اولاً فلانك تحققت ان مراد المص تخصيص نفي الجزء الفعلي والا لم يستقم كلامه
اصلاً فينبغي ان يكون المثال المذكور على ما ذكره زعم رداً على من اعتقد ان غيرك وحدك ما رأى احداً او شاركك
في عدم روية احدٍ اذ لا يخفى ان خطاء المخاطب في مقام التخصيص في فاعل الفعل المخصص نفياً او اثباتاً ولهذا
قال الفاضل المحشي فكانه لم يفرق بين ما انا قلت هذا ثم لو قيل لفظ احد في المثال المذكور وان جاء بدون كل الا انه
في الاثبات الغير تحقيق لمعنى الاختصاص لا يكون الا معه فيكون معنى المثال المذكور غيرك راى كل احد واما
ثانياً فلانا لو سلمنا ان الرد للزعم يقتضي ان يكون الزاعم قد يلفظ بالقضية الدالة على زعمه حتى يكون استعمال احد
في كلامه بلا كل غير صحيح لا نسلم وجوب التطابق فانك اذا قلت لمخاطبك رايت شخصاً ما فقال لك ما
انا رايت احداً يكون جواباً صحيحاً نعم الاحسن ان يراعي التطابق الصوري فتامل قوله لان هذا الامتناع
جارٍ في هذا رد للوجهين معاً وجه قوله وايضاً مخصوص بالوجه الاول وقوله لان لا يكون بالوجه الثاني وفيهما
مناقشة وهي ان جريان الامتناع في غير الصورة المذكورة لا يكون وجهاً لفساد ما ذكره المعتذر لجواز ان
يكون وجه الامتناع متعدداً مختلفاً وانما يظهر الفساد اذا اجري الوجه المذكور في صورة ولم يوجد فيها
الفساد كما لا يخفى وقد يجاب بان المص ههنا بصدد نقل كلام الشيخ وقد ذكر الشيخ ما انا قلت شعراً
وما انا قلت شيئاً مع قوله ما انا رايت احداً في قرن واحد ووقع عدم الصحة في الجمع على كون المنع عاماً على ما سيجيء
فيكون التصحيح بالتخصيص في الدليل غلطاً ... فالعذر للمص فليتامل قوله لا على جميع الناس وان بني كون الا
على كون الجمع نكرة في سياق النفي يكون بواسطة كون احد بمعنى الجمع لغواً كما لا يخفى ان قلت لم لا يجوز ان يراد بالجمع
جمع مخصوص هو الكل قلت لما انه لم يكن الامتناع مختصاً بتلك الارادة مع كونه خلاف المتبادر لم يلتفت اليه الشارح

وانا قلت هذا ثم
تحقيقاً



قوله بل يكفيه ان يكون راي احد منه الكلام مردودا عند الشارح كما يحققه وانما اورده ههنا من
طرق القوم ولهذا قال فيما بعد من هي الكلمات اللاتي في هذا المقام على السنتهم قوله وهي متقاربة ما نقله
بعض المحققين معترضا على الفاضل العلامة وما ذكره فيما سبق بعد قوله فالحاصل حيث قال وقولنا ما انا ن
رايت احدا او رجلا بقيد عموم النفي لخ متحدان في المال وهو انه لا وجه لعنه اد المثال المذكور مختلفا
في التعدد متقاربان بقيد كما لا يخفى قوله فزعم انه غيرك وانت بمشاركة الغير المتبادر من المشاركة مشاركة
المعية فلينفى الكلام اذن اشارة الى قصر التعيين ومثله سياتي في كلام المص ايضا ووجه ما ننبهت عليه
في بحث العطف وربما يقال المراد من المشاركة اعم من الشركة المعية والبدلية فيكون اشارة الى انواع القصر لكنه
تكلف كما لا يخفى قوله فزعم انه انت وحدك او انت بمشاركة يريد انه اما قصر قلب في القصر افراد ثم انفهام
التخصيص في التقديم حسه من النحوي ذو طبع مستقيم ويونس ان تقديم المسند اليه يومي الى ان المخاطب
اصاب في اصل الحكم واخطاء في هذا القصد فكان ام عند المتكلم فقدمه وانفهام تخصيص المنفي لا نفي التخصيص
ذوق للفهم انا سعيت كانفهام استمرار الامتناع لا امتناع الاستمرار من المضارع الداخل عليه لو وانفهام دوام
الانتفاء لا انتفاء الدوام من الجملة الاسمية الداخل عليها لو كما حققه الشارح في بحث لو قوله وفي هذا
اشارة الى الرد اي في قول المص ولهذا لم يصح ما انا ضربت الا زيدا فان تقديم لفظ بهذا يفيد القصر يعني
ان علة الامتناع ما ذكرنا لا ما ذكره الشيخان ولما كان دلالة التقديم على هذا المعنى بالذوق لا بالوضع لم يقل
وفي هذا التصريح بالرد على الشيخين على انه يجوز ان يكون وجه الاشارة عدم التصريح بالشيخين فليفهم قوله
وجوابه انه قد سبق ان مثل هذا رده شارح الايضاح بان الفعل المنازع فيه باعتبار فاعله ههنا وقوع الضرب
على كل احد غير زيد واما في زيد فمسكوت عنه لان الا لا يصح ان يكون للاستثناء لعدم صحة استثناء
المفرغ في الاثبات كما عرف في النحو فيكون بمعنى غير واذا كان كذلك لم يكن في الكلام اشعار بان زيدا ضرب او لم يضرب
فلا يلزم التناقض اصلا وفيه نظر اما اولا فلان الا انما تحمل على غير واذا كان الموصوف معها مذكورا فلا تجاها في

الازيد

الا زيد يعني غير زيد صرح به في كتب النحو والموصوف ههنا مذكور كما يفهم ايضا من كلامه فلا يجوز حمله

عليه واما ثانيا فلان الا اذا لم يكن للاستثنا لم يتعين من عموم المقدر فلا يتم ما ذكره المص ايضا في وجه فساد المبا كر

فيتم كلام الشيخ الزاما عليه **قوله** بي نفي الضرب الذي وقعت المناظرة في فاعله هذا مبني على التناقض فان تم

الدست ولذا فرض الشريف في شرح المفتاح وحد الضرب فبين التناقض على ذلك الفرض لكن ظاهر

كلامهم يدل على ان الامتناع كلي ومطلق والفرض المذكور ربما فيه **قوله** وعندي ان توهم ان نقض النفي

بالايجاب ليس المراد ان هذا اعتراض حق حتى يتوجه انه زاد في كسر لغارد ره كما ذكره الفاضل المحشي بل انه منع

المقدمة احق بان يعترض عليها من المقدمة التي اعترض عليها المص من مقدمتي دليل الشيخ لان تلك المقدمة ظاهرة

الصحة وظاهر اندفاع ما اورد عليها واما هذه المقدمة فمنعها متوجه ظاهر الحسب يحتاج في دفعه الى امعان

رؤية ولو سلم فمبني نقضا يغنيه فيما سبق لطلاعه على مراد الشيخ وعدم اطلاع غيره لعدم تصفحهم كتبه للحقيقة كلام

الشيخ بحيث لا يرد عليه منع فتامل **قوله** فالاستثناء انما هو من الاثبات الاستثنا المفرغ وان لم يجز فيما

لا يستقيم فيه المعنى الا ان مراد الشارح لزوم ذلك اذ لا يجوز ان يكون من النفي لرجوعه الى الفاعلية لا الفعل بمقتضى

القاعدة السابقة ولا يجوز ان يحمل الا على غير لعدم ذكر الموصوف فتعين كون المستثنى من الثاني الاثبات و المستثنى

منه المقدر كل احد لان الاستثنا مفرغ على مقتضى الا زيد **قوله** وكذا اذا كان الفعل منفيا معطوف على

مقدر والمعنى فقد بان لك هذا وكذا اذا كان مثبتا وكذا اذا كان منفيا **قوله** وليس في ما قلت سمعت

ح اسم ليس ضمير الشان وخبرها الجملة الشرطية اذ قوله يجب واذا ظرف لغو متعلق بليس و فاعل يجب ان يكون متعلق

ومعنى تامة ان مع اسمه وهو سمعي وخبره وهو عند السامع وقد وقع موقع الخبر صفة لسمعي والواو في وقد وقع على

ما في بعض النسخ من تصرف الناسخ لعدمها في عبارة المفتاح وفيه قصد بالنصب معطوف على ان يكون ل

ثم ان السكاكي انما نفي الوجوب ههنا اشارة الى وجوبه فيما اذا قدم لا لتحقق الجواز **قوله** غير مسبوب حال

من السمعي وقيل فيه مسامحة لان انتفا المسبوب بهذه الامور هيئة الفاعل الذي هو المؤكد للسمعي كذا في شرح

تصلف رفع
وان لم يكن فيها مستقيم فيه المعنى

المفتاح للشريف وله ان تجعله حالا لازكاف منك اي بقيد وجود سعي منك حال كونك غير
مسوب في افادته واد ابدا لتجوز الخ فيدخل عدم السوب تحت الافادة قوله والشارح
العلامه قد اورده نقل عن الشارح رده انه قال لا شك ان هذا الكلام سهو عن الشارح العلامه
الا انه رده عن التجوز والسهو والنسيان باعتبار مشاكلة سوق البيان قوله انما يستعمل
لرد الخطا في الفاعل هذا الحصر منافي كما يشعر به قوله للافادة وجود السعي فلا يتوجه عليه ان
هذا التركيب كما ياتي للتخصيص ياتي للتقوي فلا وجه للتخصيص قوله فاما ان يكون باعتبار انه
لازم معناه الضمير فيه انه راجع الي وجود السعي لا الي الافادة ولذا ذكره والمراد به معنى انا سعيت
بقصر السعي علي المتكلم وباستعماله يحصل رد الخطا في الفاعل لان معناه رد الخطا ابتداء وهذا ظ
فاللزوم انما هو بين وجود السعي وبين قصر السعي علي المتكلم لا بين رد الخطا في الفاعل وافادة السعي لانهما
لا يجتمعان اصلا فكيف يتحقق اللزوم بينهما وبهذا ظهر ان قول الفاضل المحشي الا ان لزوم رد الخطا في
الفاعل لافادته وجود السعي غير ظاهر وعكسه كان ظاهر محل بحث ويحتاج الي توجيه علي ان اللزوم بين الرد
والافادة ان سلم في الجملة فانما يسلم لزوم افادة السعي لرد الخطا واما عكسه فلا وجه له في اعتبار قصر الافراد
اصلا لان اثبات الحكم لاحد الشريكين في اعتقاد المخاطب لا ينفيه عن الاخر فليتدبر واعلم ان الشارح العلامه
قال في شرحه ويجب ان يعلم مع ما قد علمت ان استعمال الاول يعني سعيت وسعيت نا لما لم يجب ان يكون في
صورة علم السامع كاستعمال الثالث يعني انا سعيت بل جاز ان يكون في صورة جهله فيجوز ايضا ان يكون استعمالهما
في صورة علم السامع ويكون حكمها حكم الثالث في الرد بل في كون السعي فيهما مسويا بتجوز او سهو او نسيان
هذا كلامه فيعلم هذا قول الفاضل المحشي وسكت عن بيان حال سعيت الخ محل بحث لانا لا نسلم انه لم يتعرض
لحال المثالين لا في الابتداء بل قد يعرض لهما ايضا بقوله ويجب ان يعلم ايضا الخ قوله فيكون مجازا وقد بينا
فيه بان المجاز انما يكون باعتبار النقل كما هو المعنى الموضوع له لا عما هو المعنى عند ارباب المعاني اذا لم يوضع
اللفظ



اللفظ بازائه بل لما يقتضيه بحسب المقام كما صرح به والجواب ما ذكره الشريف في توجيه كون الاغراض للالفاظ

على خلاف مقتضى الظاهر يسمى في علم البيان بالكناية على ان الحقيقة والمجاز والكناية يكون اوصافا

بالقياس الى الاغراض الاصلية في عرف البلغاء ايضا وكلام العلامة مبني على عرفهم فلا اشكال فتامله

او باعتبار انه معناه فيكون سهوا اي الظاهر ان السهو فهو ان يعرف معنى اللفظ لكن استعمله في غير معناه

غفلة والنسيان العدم الطاري على المعرفة لا ما ذكرهما العلامة من معناهما **قوله** فان كان قد نسبه الى

الغير مساهلة كان تجوزا يعني ان كان اعتقاد المخاطب انتساب الفعل الى الغير باعتبار مجازي فنسبته

الى الغير بذلك الاعتبار كان تجوزا يعني ان كان اعتقاد المخاطب انتساب الفعل الى الغير وفيه بحث لان

المخاطب اذا كان نسب الفعل الى الغير مساهلة لم يكن مخطيا اذ لا خطاء في المجاز وقد ذكر اولا ان هذا

التركيب انما يستعمل عند خطاء المخاطب في الفاعل وعلى هذا لا يتهافت ويحمل هذا التركيب انما يستعمل

اذا اعتقد المتكلم ان المخاطب اخطى في الفاعل واما اذا اعتقد انه نسبه الى الغير مساهلة **قوله** اذا

بني الفعل على معرف اشارة الى تعيين المعطوف عليه بقوله وان بني على منكر ولما سوى مثله ثم البناء على المعرف

دون البناء على المنكر اختار في الاول لفظ اذ الدالة على التحقق والثبوت وفي الثاني ان ثم في لفظ البناء

اشارة الى تقديم المسند اليه لان البناء يقتضي تقدم المبني عليه الذي هو كالاساس **قوله** تخصيص الجنس المراد

المراد بالجنس ما يشمل الكثير على ما هو معنى الكلي الطبيعي سواء كان جنسا باصطلاح المنطق او نوعا او غير

ذلك كالرجل والمراة فاذا قيد بكلي آخر تخصصه كما في رجل طويل صار نوعا ثم الظاهر ان المراد بقوله او الواحد

منع الخلو لا الجمع ولما كان وجه تخصيص الواحد من الجنس ظاهرا حيث كان النكرة له دون تخصيص الجنس فقط

او الواحد فقط نبه بما نقله من الشيخ لكن قوله فيما سياتي وقد ياتي للتقوي لكن شرط ان يقصد به الجنس

او الواحد كما في التخصيص يقدح في هذه الارادة فليتامل فيه **قوله** رجل جاءني المجوز لوقوع النكرة مبتدا كونها

فاعلا في المعنى لان المعنى ما جاءني الا رجل كما بين في كتب النحو **قوله** هذا الكلام المجاز على معناه الظاهر ومتعلق بالمخاطب



اي الذي خوطب بهذا الكلام قوله اواعتقد انه امرأة ان اراد انه عنقا دانه امرأة فقط كما هو الظاهر لا يكون في الكلام اشارة الى قصر الافراد وان اراد اعتقاده انه امراة سواكان امراة فقط

او مع اعتقاده انه رجل ايضا ففي الكلام اشارة الى القصر بانواعه الثلثة وهو الاوجه وان كان الاول الظهر

ثم ما في قصر الافراد لا يظهر في صورة وقوع القصد الى الوحدة لان اعتقاد ان الجائي رجلان لا يجامع

اعتقاد انه رجل واحد كما لا يخفى ومن شرط قصر الافراد لا يظهر في صورة وقوع القصد الى الوحدة جواز

الاجتماع حتى يمكن لاعتقاد المخاطب به فتامل قوله ولعله يورد كلامه لما كان الانسان غير متكل على ما زعم من نفسه

حال بحال فربما يرجى الفعل مع جزمه وعزمه على الفعل في المستقبل ما ورد بصيغة الترجي الدالة على ترجيه من

على سبيل التجريد قوله فلا يكون للتخصيص البتة ظاهر عبارته يشعر بعدم احتمال المظهر للتخصيص عنده قطعا

وقد اشار في شرحه للمفتاح الى ان احتماله اياه عنده مرجوحا وان في عبارة المفتاح اشارة الى ذلك وقد اشرنا

نحن فيما سبق الى ان علة افادة التخصيص التي ذكرها جار في المظهر المقدم ايضا فمذهب الشيخ الجرجاني هو الحقيق

بالقبول قوله بين الصور الثلث يعني هو عرف وزيد عرف ورجل عرف والمراد بافتراق الحكم هو ان الاول

يحتمل الاعتبارين اعني التخصيص والتقوي على السوآء وحق الثاني الحمل على التقوي والواجب في الثالث

الحمل على التخصيص ووجه الافتراق عنده ان لفظ هو في المثال الاول يحتمل ان يكون مبتدا على اصله غير اعتبار تقديم

وتاخير فلا يفيد شيئا الا التقوي وان يكون في الاصل موخرا بان يكون الاصل عرف هو لا على انه فاعل لانه ليس من مواقع

جواز انفصال ضمير الفاعل بل على انه تاكيد للفاعل المستتر واذ لم يكن فاعلا جاز تقديمه عنده ح فيفيد التخصيص

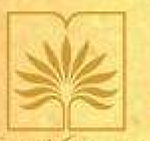
واما زيد عرف فلا يعتبر فيه ان اصله عرف زيد لان اعتبار الضمير المستتر في الفعل وابدال الاسم المظهر منه قليل جدا

في كلام العرب فتعين فاعلية زيد فلا يجوز تقديمه ولا تفيد التخصيص بل التقوي واما رجل عرف فلا يحتمل الا الابتدا

لفوات شرط المبتدا اعني التعريف له التخصيص فتعين الحمل على انه كان في الاصل موخرا هو بدل من الضمير المستتر

في عرف ثم قدم فيفيد التخصيص البتة وانت خبير بان رجل عرف يحتمل ان يكون من قبيل الاضمار والتفسير فلا ضرورة

في ان تكلف



في ارتكاب ذلك الوجه البعيد اللهم الا انه يقوي قول السكاكي بالحصر فيه عند كونه مبتداء لا في كل
تقدير فتامل قوله واستثنى المنكر اي من عدم جواز تقديره كونه مؤخرا كما في زيد قام وحاصل
الكلام ان ابدال الاسم المظهر من الضمير المبهم المستتر في الفعل ان سلم وجوده فلا يخفى انه قليل جدا
في كلام العرب كما سيق فلا وجه لحمل الكلام السابغ الكثير النظاير عليه فيما لا ضرورة فيه وهذا الحكم بعدم
الجواز واما فيما فيه ضرورة فيجوز نحو هذا التقدير ويحمل عليه قوله اي على القول بالابدال وقيل الذين
ظلموا مبتداء قدم عليه خبره وقيل نصب على الذم او رفع عليه وقيل الواو حرف دال على كون الفاعل جمعا كما
في اكلوني البراغيث قوله على انه رجلا بدل من الضمير فان قيل القول بان رجل في عرف رجل بدل من الضمير
مالم يقل به احد كيف وانه يستلزم ان يقال عرفا رجلان وعرفوا رجال ولم يرد به الاستعمال الشايع فضلا
من الوجوب قلنا ليس المراد ان المرفوع في مثل عرف رجل بدل بل ان رجل عرف مقدر بعرف رجل على ان
يكون بدلا حتى ان الرجلان عرفا يكون مقدرا بعرفا رجلان فهو ايما في التقدير دون التحقيق كذا في شرح
المفتاح وقد نبهناك على ان الكلام في ابدال الاسم المظهر من الضمير المستتر في الفعل فلا يرد ان هذا النوع ورد
في التنزيل وان قيل فلم لا يجوز الحمل عليه قوله اذ لا سبب له اي التخصيص سواه اعترض عليه بان صاحب
المفتاح قايل بالقصر الفردي فلا حاجة الى ما ذهب اليه اذ المعنى رجل واحد عرف لا رجال والجواب ان قوله
بذلك مبني على اعتبار التقديم والتاخير كما يدل عليه سياق الكلام في المفتاح ويشعر به قول الشارح فيما بعد
قوله لان المهر لا يكون الا شر الخ ظاهره ان الامتناع مبني على ان الاهرار مختص في نفسه بالشر لا يتجاوز
الى غيره واعترض عليه بان السكاكي اشار في مباحث القصر الى انه يجوز جامعه لا مع التقديم الدال على القصر
مع كون الصفة في نفسها لها الاختصاص بالموصوف فيفهم منه ان مراده الاختصاص لا يمنع القصر فكيف منع ههنا
ان المراد ان المهر شر لا خير بناء على الاختصاص المذكور وقد يجاب بان الامتناع ليس مبنيا على مجرد اختصاص الاهرار
في نفسه بل على ان ذكر الاختصاص معلوم لكل عاقل كما دل عليه كلام الفاضل المحشي قوله واذ قد صرح متعلق



بمحذوف اي يلزم طلب وجه له فالقافي فالوجه تفريع عليه وربما يجوز كون القافيه الآن تشبيهها بان في الحركة
والسكون وعدد الحروف على ما صرح به بعض النحاة قوله بل امتناع تقديم التابع اولى لان الامتناع ههنا
من وجهين احدهما لزوم تقديمه على ما يمتنع تقديمه عليه مبتوعه عليه وهو الفصل واما امتناع تقديم الفاعل فانما هو
من جهة واحدة قوله واقيم مقامه ضمير اي لا مقارن لاعتبار المسح فلا يلزم بقاء الفعل بلا فاعل ثم الفرق في
بين فسخ التابع والفاعل بان في الاول لا احتياج الى عمل آخر بخلاف الثاني فانه يحتاج فيه الى الاتيان بالضمير
الذي هو اجنبي لا يجدي في تمميها العام قوله بنيت بها قبل المحاق بليلة قبل البيت للثعالبي من قصيدة
يهجو بها عجوزا تزوجها المادا بالجلوة ثم انكشف منوئها بعد التزوج واول القصيدة عجوز تمنت
ان تكون فتية وقد يبس الجنبان واحدودب الظهر تروح الى العطار تبغي شبابها وهل يصلح
العطار ما افسد الدهر وما غرني الا خضاب بكفها وكحل بعينيها واثوابها الصفر بنيت بها
البيت العجوز هي المراة الكبيرة السن ولا يقال عجوزة والعامة تقوله وجمعها عجز والاحديداب اعوجاج
الظهر والضمير في بها راجع الى العجوز وفي الصحاح بني فلان على اهله بناء والعامة تقول باهله وهو خطاء وكان
الاصل فيه ان الداخل باهله كان يضرب عليه قبة ليلة دخوله بها فقيل لكل داخل باهله بني هذا كلامه فظهر ان الواقع
حق الكلام ان يقول بنيت عليها والمحاق ثلثة ايام من آخر الشهر ومحاق القمر فلو وجه الوجهة لنا عن النور
من الشمس ينبت وقوعه في ظل الارض والشهر واحد الشهور وهو ماخوذة من الشهرة سمي لشهرة امره
لحاجات الناس اليه في عباداتهم ومعاملاتهم وغيرها والمراد من قوله كانما محاق الكل اظلام الشهر كله عليه من
كمال النفرة قوله عليك ورحمة الله السلام اولها الا يا نخلة من ذات عرق ذات عرق اسم موضع وقوله
على موضع وجه اشارة الى وجه آخر وهو جعل ورحمة الله معطوفا على الضمير المستكن في عليك قيل وفيه بعد معنى
للزوم العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تاكيد ولا فصل عن المعطوف وفي آخر الباب السادس من
اللبيب ان عدم الفصل اسهل من تقدم المعطوف على المعطوف عليه لوروده في النثر كمررت برجل سوآء والعدم

والعدم حتى قيل انه قياس انتهى كلامه واما ما ذكره الا نعاني ان لا نسلم عدم الفصل فان عليك فصل في

الحقيقة لان الضمير مقدم رتبة في الظرف فالظرف فصل مجوز للعطف فلا يخفى انه تعسف ويحتمل ان يكون

قوله علي جاشانه الي كون ورحمة الله جملة معترضة علي حذف الخبر اي عليك ورحمة الله عليك السلام والوجه

الاول من الوجوه هو الذي ذكره في شرح المفتاح **قوله** لو كان يشكي الي الاموات اسم كان ضمير الشان وجزء الجملة

التي بعدها او الي متعلق بيشكي يقال شكوت الي فلان وفي التنزيل انما اشكو بثي وحزني الي الله وما في مالقيت موصوله

قايمة مقام فاعل يشكي وعن سائلة والكمد الحزن المكتوم ثم استنكبت عطف علي كان ولاشكاني جواب لو والهمزة

للسلب اي ازال شكايتي واستجار وقصد اسمان لموضعين واعلم ان كون قوله وساكنه عطف علي جزء مبني علي ما هو

الظاهر المتبادر ويمكن ان يقال فاعل فعل محذوف يدل عليه المذكور فهو من عطف الجملة علي الجملة والتقدير واسكان

ساكنة او يكون وساكنه بالجر علي القسم والضمير للقبر فافهم وكذا رجل جاني بدل اصطلاحي فالسكاكي خالف اجماع

اجماع النحاة في تجويز تقديم التوابع في السبعة كما خالف علماء البيان في انكار المجاز العقلي بل يرد علي هذا القائل

ان السكاكي صرح بان ارتكاب الوجه البعيد في رجل جاني لفوات شرط الابتداء فكيف يقال انه بدل اصطلاحي

عنده وكذا الكلام في غيره حيث بني الكلام فيه علي انه الاول مبتداء ومسند اليه علي ان كلام السكاكي في اوايل الفن

الرابع حيث قال قوله عليك ورحمة الله السلام يلزم ان يكون عدم النظر وان لا يسوغ الا بنية التقديم والتاخير

بدل علي امتناع تقديم التوابع في السبعة ويدل كلامه ايضا في اوايل الحالة المقتضية لتقديم المسند علي ان النعت

لا يجوز تقديمه ولذلك تعين الظرف في مثل قولك في الدار رجل للخبرية وتعين نصب راكبا في قولك جاني راكبا

رجل **قوله** ثم لانسلم انتفاء التخصيص معطوف علي ما قبله بحسب المعني كانه قيل وفيه نظر اذ لانسلم جواز

تقديم الفاعل المعنوي ثم لانسلم انتفاوه **قوله** لان التنكير الخ جواب عن جواب منع المصنف اعني قوله ثم لانسلم ولو قيل

انه كلام علي السند قلنا مساو والمنع عليه متجه **قوله** لانا نقول قد ذكرنا الخ يعني ان تقديم التاخير علي الوجه

المستبعد في المظهر المعرف والحصر فيهما يستفاد من الوصف كما سبق فالاعتراض بانه يقتضي ان يمتنع تقديم

قولهم



التاخير لانا قلت ايضا الصحة وقوعه مبتداء كالمعرف وهم محض قوله والا فلا توجيه لكلامه

اي وانه لم يجب ان يكون الحصر مستفادا من الوصف بل يكون من تقديره التاخير فلا توجيه لقول السكاكي

اذ ذلك الوجه البعيد لا يرتكب الا عند الضرورة اذ لا ضرورة ح في صورة المنكر لحصول صلاحية

الابتدا بالتخصيص بالوصف قوله اذ لم يقصد به التخصيص النوعي قد عرفت ان قصد التخصيص

الفردي ايضا يحتاج الى اعتبار التاخير فلا تغفل قوله ثم لا نم امتناع ان يراد انه اهر شر لا خير قد اجاب

الفاضل المحشي بقوله اذا قيل لكن يمكن ان يناقش في الجواب بان ما ذكره من فائدة الحصر انما يتم على ما قرره

انما هو اذا اجري الكلام على ظاهره واما اذا كان بطريق التنزيل لاعتبارات خطابية فلا خفاء في امكان اعتبار

الحصر وحسنه ثم لا يخفى ان العاقل اذا سمع هرير الكلب يجزم عند سماعه بان سببه الشر فالغاية ما يهتدي اليه

ينبغي ان يكون بطريق التنزيل لاعتبارات مناسبة وهذا القدر كاف في تصحيح كلام السكاكي قوله ثم قال

ويقرب الخ وقد اشرنا في اوايل الكتاب الى ان ثم اذا دخلت على الجمل تجي للترتيب في الاخبار وهو المراد ههنا

والمعنى بعد ما اخبرتك عن قول السكاكي التقديم بعد الاختصاص بشرطين اخبرك عن قوله ويقرب من هو قام

الخ فلا يرد ان حدوث القرب من كلام المفتاح مقدم على حدوثه فلا وجه لكلمة ثم قوله مما لم يتفاوت في الخطاب

الخ لعدم التفاوت في عدم التفاوت ان المعنى على تقدير موصوف اي انا رجل قايم وانت رجل قايم وهو رجل قايم وهو

قوله ولا يخفى ما فيه من التعسف وجه التعسف ان المفعول معه مقصور على السماع عند سيبويه

الجايز قصبات السبق في مضمار العربية خلافا للاخفش وابي علي والراجح فيما جاز فيه العطف والنصب هو

العطف بالاتفاق حملا على الاصل ففي جعله مفعولا معه حيله الى مرجوح المختلف فيه وترك الراجح المتفق عليه مع

ان المقام لا يساعده لان ائمة النحو صرحوا بان المفعول معه هو المقصود بالنسبة في جملته قال الشيخ في شرح اللب

واعلم ان تحقيق معنى المفعول معه على حرف يعتمد على امرين احدهما كذا وكذا والثاني ان المفعول معه في جملته مقصود بالنسبة

ومعمول الاول الذي يصاحبه هو غير مقصود بالنسبة بل تابع له فيها مثلا اذا قلت جئت وزيدا بالنصب كان معناه

انا زيد



ان زيدا في المجي اصل وانا تابع له فيه واذا اريد استواهما في قلت انا وزيد بالرفع منه كلاهما اذا تقرر

هذا فنقول الاصل في المعلول فيما نحن فيه وهو الضرب في التقوي ثبوت التقوي وعدم الكمال تمه له والاصل

في العلة وهو تضمن الضمير وشبهه بالخالي تمه له كما صرح بذلك الفاضل المحشي فاذا جعل وشبهه معمولا

معه استناده منه ان الاصل في العلة هو الشبهه وهو خلاف الواقع فظهر وجه التعسف واندفع توجيه الفاضل

المحشي قوله لكونه فيهما فعلا وعدل به الى صورة الاسم فان قلت اسم الفاعل ح صلة ولا اعراب للصلة

بل هامع الموصول فما وجه الاعراب الجاري عليه قلت لما كان الصلة في صورة الاسم الواقع في التركيب واللام

في صورة الحرف اجري الاعراب على اسم المركب قوله والا عومل معاملتها في البناء حيث اعرب في رجل

قايم الخ اورد عليه انه ان اراد بالذي لم يحكم عليه بانه جملة ولم يعامل معاملتها في البناء قايم مقام الضمير كما صرح

به الكمي الشيخ فالاعراب في مثل رجل قايم ورجلا قايما ورجل قايم لا يدل على اعرابه بل الظاهر ان الاعراب انما هو

القايم الذي هو اسم لا المركب الذي هو مع الضمير وتنفيح ذلك غاية الوضوح في نحو مررت برجل قايم ابوه فان المجرور

بالوصفية هو قايم فقط وان اراد مجرد قايم بدون الضمير فهو بمنزلة جزء الجملة لا الجملة فلا وجه لبنائه ولا معنى

لحديث المشابهة وترك الحكم واجيب بانا نعلم قطعا ان الخبر في مثل زيد هو قايم مع الضمير واما الاعراب

الجاري على قايم مع هو الذي يستحقه المجموع بسبب كونه خبرا لكن لما امتنع اجراؤه على الجزء الثاني اجري على الاول

ولا شك ان ما اجري عليه اعرابه الذي يستحقه مبنيا وليس لقايم وحده استحقاق الاعراب الذي اجري عليه الخبر

حتى يقال لا يلزم من اعراب الجزء الاول ان يكون المجموع معربا والوصف في رجل قايم ابوه هو المجموع المركب من الفاعل

وفاعله الا انه اجري الاعراب على الجزء الاول لما ذكر قوله واما الثانية فبان لم يجعل جملة رد عليه الشارح في

شرح المفتاح بان بناء عدم كونه جملة على مجرد شبهه بالخالي عن الضمير غير ان بين معنى خروجه عن الكلام خارج

عن القانون فالتحقيق ان يقال الكلام ما اشتمل على نسبة اصلية مقصودة بالذات والجملة ما اشتمل على

نسبة اصلية مطلقا فاسم الفاعل مع فاعله ليس جملة الا اذا وقع صلة للام فانه ح مقدر بالفعل فيكون



ببيبه اصليتها او وقع مبتداء في مثل اقائم الزيدان فانه مع كونه جملة كلام واما ما على انها فليست نسبة
بل على سبيل التشبيه بالفعل فيكون اصلية لاشتماله على معناه وقد يجاب عن المراد بانه لا حجر في التصرفات
فانه يجوز تعليل حكم واحد بعلل مختلفة واسباب متنوعة وفيه ما فيه قوله واتبعه في حكم الافراد نحو
زيد عارف ابوه مفعول اتبعه اعني الضمير البارز راجع الى عارف المسند الى الضمير وفاعله نحو عارف ابوه
الا انه شايع فقال نحو زيد عارف ابوه بايراد المبتدا ثم ان القطع بكون المفعول الاول للاتباع لا مع ناشيا
عن خصوصية المقام وقد يكون الامر بالعكس كما في قوله تعالى واتبعوا في هذه الدنيا لعنة فان اللعنة
هي المفعول الثاني هذا وفي قوله اي جعل تابعا العارف المسند الى الضمير العارف المسند الى الاسم
الظاهر مع ذلك الظاهر كما لا يخفى قوله ولعله هو اذا الكلام في ان عارف المسند الى الضمير ليس بجملة بل هو
مع ضميره مفرد لشبهه بالخالي عنه فالقول بان عارف اذا اسند الى الظاهر لا يثنى ولا يجمع فكذا عارف اذا اسند
الى الظاهر فلامتناع تثنيته وجمعه كالفعل فلا معنى لجعل افراده بطريق التبعية قوله لفظ مثل وغير واما
لفظ نظير وشبه ونظايرهما فقليل الاستعمال في المعنى المذكور ولذا لم يذكرهما ثم المجوز لوقوع مثل وغير
مبتدا وتخصيصهما بالاضافة وان لم يتعرفا بها لتوغلهما في الابهام على ما ذكر في كتب النحو واعلم
ان الفاضل المحشي فصل استعمالات مثل وغير بما لا مزيد عليه الا ان قوله في اخر البحث وايضا لا معنى للتعريض
بنفي الغيرية ولا باثباتها محل بحث اذ قد يكون للتعريض بهما معنى معقول لذا اضيف غير الى ما
يحتمل التعدد مثلا اذا ادعى معتزلي معين انه غير قدري بناء على الاندراج تحت قوله عليه السلام القدرية
مجوس هذه الامة فقلت له غير القدري لا يقول بتعدد الخالق مريدا بالغير مطلقه حصل التعريض بنفي
لذلك المدعي بنفي الغيرية وحصل الكناية في اثبات القول بتعدد الخالق لما اضيف اليه غير واذا
واذا ادعى انه ليس غير سني مع بغضه ابا بكر الصديق فقلت له ان غير السني يبغض ابا بكر حصل التعريض
باثبات الغيرية والكناية في اثبات عدم البغض لمن اضيف اليه غير وهذا يكفي لتصحيح مثل كلام الزاعم

فقلت له

القدرية

فتدبر



فتدبر قوله لزم الثبوت له اثر او النفي عنه بالطريق الاولى فان قلت اذا كان المراد من كان على الصفة

التي هو عليها كان كذا لم يلزم الثبوت له اثر اذ الانتفاء عنه بالطريق الاولى غاية الامر التساوي قلت المراد

بالكون على الصفة التي هو عليها هو الاشتراك في اصل الصفة وان كانت فيمن اضيف اليه المثل اقوى

في معنى الاولوية ظاهر لانه لما ثبت الفعل مثلا لمن يشاركه في اصل الصفة فثبوته له مع كون تلك الصفة

فيه اقوى بالطريق الاولى ويدل على اعتبار قوة تلك الصفة فيمن اضيف اليه مثل حيث كان المتبادر كونه

وجه الشبه في المشبه به اقوى ولذلك ان تقول وجه الاولوية ان الثبوت له او الانتفاء عنه بطريق

البرهان كما هو الكنايات قوله من غير قصد الى انسان آه هذا القيد معتبر في جميع صور الكناية بغير طب

فانك اذا قصدت بقولك غيرك لا يجود سلب الاتصاف بالجود عن غير معين لا يلزم الاتصاف المخاطب

به لجواز ان يكون المتصف به اعتبارا آخر قوله بان يراد بمثلك وغيرك انسانا غير المخاطب مماثل له او غير

مماثل يعني يوجد في هذه الارادة التعريض بالمعنى اللغوي اعني ان يكون في الكلام نوع خفاء اما اذا اريد

انسانا معينا فظاهر لان ذلك المعين يحتمل ان يكون زيدا او عمروا واما اذا اريد المطلق فيوجد التعريض في

مثلك باعتبار ان ما صدق عليه مفهوم المثل غير معلوم فمن هذا الوجه حصل خفاء واما في الغير فغير ظاهر

قوله اي لم ينشأ من ارادة التعريض حاصله انه لم يقصد بغيره هنا امر مغاير لما اضيف هو اليه بل اريد معنى معنى

لا ولم يرد بكون ذلك القول ناشيا من عدم ارادة التعريض لانه ليس ناشيا من التعريض على سبيل الكناية كما في

ضربني من غير ذنب وتوجيه الكناية فيه ان يقال ان هذا القول ليس مما ينشأ من كل ما في الوجود بل البعض الا ناشيا

مما ليس بمنشأ له فلما جعل غير ارادة التعريض منشأ له تعين ان ارادته ليس منشأ له وعلى هذا القياس توجيه

الكناية في قولك ضربني من غير ذنب قوله لانهما من الكناية المطلوب بها نفس الحكم سيجي ان الكناية على ثلثة اقسام ما

يطلب بها صفة من الصفات كقولك طويل النجاد فان المطلوب بها طول القامة وما يطلب بها نسبة اي اثبات

امر لامر كاثبات الجود وعدم البخل لما اضيف اليه لفظ غير ومثل في غيرك لا يجود ومثلك لا يبخل وما يطلب

بها غير صفة ولا نسبة كما في قولك مستوي القامة عريض الاظفار في الكناية عن الانسان **قوله**

وقيل ومن قد تقدم المسند اليه المسور بكل له قوله وقد تقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي ومانحن بصدده من

الايجاب فهو من تمة المعطوف عليه فان قلت المعطوف عليه مقول قول عبد القاهر والمعطوف مقول قول

ابن مالك ومن تبعه فكيف يعطف احدهما على الاخر قلت هو من قبيل عطف التلقين كما يقول لك ساكرمك

فيقول وزيدا اي اقل وزيدا اشار اليه العلامة في تفسير قوله تعالى اني جاعلك للناس اماما قال ومن ذريتي

ثم ان الضمير في قوله وقد تقدم يحتمل ان يكون راجعا الى المسند اليه المسور بكل بقرينة سياق الكلام كما هو المتبادر

من كلام الشارح ويحتمل ان يكون راجعا الى المسند اليه مطلقا الا ان لفظ قد لما افادت جزئية الحكم وكان

ما يكون تقديمه لافادة العموم هو المسور بكل صرح به الشارح بيانا لما في الواقع فالتقديم يفيد عموم السلب

لم يذكر ههنا افادة الحصر كما ذكر في مفاد التاخير لان عموم السلب يستلزم سلب العموم بخلاف العكس بكونه

معناه نفي القيام عن جملة الافراد ظاهر العبارة ثم ان نقول يكون معناه ثبوت انتفاء القيام لكنه راعى كلام المص

حيث قال المستلزم نفي الحكم عن الجملة فاعتبر اللازم **قوله** قد حكم بنفي القيام اي بانتفائه على ان يكون مصدرا

من المبني للمفعول او نقول معناه قد حكم بهذا الطريق فان الحكم من حيث هو عام للنفي والاثبات فليس

بدخول الباء محكوما به **قوله** المستلزم نفي حكم عن الجملة بمعنى رفع الايجاب الكلي كما يشير اليه تقرير الشارح

لا بمعنى نفي الحكم عن المجموع فلا ينتقض بعدم صدق مثل لا يحمل هذا الخشب الكل مع صدق ليس يحمل البعض **قوله**

فالحاصل ان التقديم قبل الكل الخ فيه بحث وهو ان قولك انسان لم يقم نفي لعدم الكلام لقيام بطريق الاحتمال

فلو حمل على نفي العموم بطريق الخصوص بالبعض بعد دخول كل لم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس على ما ذكره الشارح

فالدليل السابق لا يتجه بالحمل على نفي عموم النفي ولا عدم الحمل على نفي العموم وان قولك لم يقم انسان نفي عام فلو حمل

على نفي العموم بذلك الطريق لم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فيتجه عدم الحمل على عموم نفي العموم النفي ولا يتجه الحمل على

نفي العموم بطريق الاحتمال ويمكن ان يجاب بان المحتمل بحسب اللغة اعتبار ان احدهما جعل كل داخلا على القضية

المنفي

المنفية الثاني جعلها مدخولة للنفي والمدلول الصريح في الاول عموم النفي وفي الثاني نفي العموم بطريق الاحتمال
اذ لا دلالة في اللفظ على الخصوص بالبعض في الاثبات فلما انتفى احدهما تعلق الاخر فليتامل قوله انما
يفيد نفي العموم لا عموم النفي هذا كما صرح به بناء على الاعم الاغلب والا فقد يتوجه القيد في مثل ليس كل النفي فيفيد
عموم النفي وان شئت فاعتبر واسه لا يحب كل مختال فخور ونظائره قوله وقد اهمل فيها بيان كمية افراد الموضوع
فيه لما قبله واشارة الى ان الحكم في المهملة على الافراد المبهمة ومنه ان يكون افراد لم يبين كميتها ليخرج القضية
الطبيعية وهي التي يحكم فيها على نفس الطبيعة كقولك الانسان نوع قوله وههنا يجوز ان يكون هيئة القضية الخ
قيل عليه كون هيئة القضية سور الكلية انما يستقيم لو لم يصلح للجزئية وهو ممنوع لما مر من الفرق بين
لا رجل بالفتح وبينه بالرفع فانه يحتمل عدم العموم ايضا بخلاف الاول فالحكم بعموم النكرة الواقعة في
سياق النفي محمول على الاغلب واجيب بان المدعي ان كل ما يفيد العموم فهو سور الكلية سواء كانت تلك
الافادة في جميع الصور او بعضها بحسب المقام وههنا لما اعترف القايل المذكور بكون النكرة في سياق النفي
مفيدة للعموم ثبت كلية القضية ولا يضر عدم افادته ذلك في صورة اخرى قوله كما انه في الموجبة
سور الجزئية هذا ايضا بالنظر الى الاغلب والا فقد سبق ان النكرة المنفية قد يعم في الاثبات كقولهم تمرة خير من
جرادة وقوله تعالى علمت نفس ما قدمت واخرت قوله على ما قال في الاشارات الخ اي عدم انحصار
السور فيما ذكره القوم وكون التنوين سور الجزئية في الجملة بناء على ما ذكره الشيخ ثم ان الشيخ لم يجزم
بوقوع مقدم الشرطية كيف وقد قال ايضا في الاشارات واعلم انه وان كان في لغة العرب وقد يدل الالف
واللام على العموم فانه يدل به على نفس الطبيعة ايضا فههنا لا يكون موقع الالف واللام موقع كل لكن لا يتم مقصود
الشارح حيث فهم منه ان الالف واللام يكون سور الكلية على تقدير افادتها العموم والتنوين سور الجزئية
على تقدير افادته الخصوص اذ لا يدخل لايجاب التعميم والتخصيص على جميع الاحوال في نفس السور بل في نفس
الاحكام مطلقا كما لا يخفى قوله وان كانت كلمة كل اشار باقحام لفظ كلمة الى ان التانيث في قوله ان كانت



جمع
كل داخلة باعتبار تاويل كل بالكلمة والا فقد تقرر في كتب النحو ان الاصل في كل افراد الضمير الراجع
اليه وتذكيره وان معناه بحسب ما يضاف اليه نحو وكل شيء فعلوه في الزبر وكل نفس ذائقة الموت واما الهما
قوله وقدم التاكيد لان كلا اصل فيه الظاهر ان الاصالة في التاكيد به يستلزم كثرة الاستعمال فيه وقد
منعه في اوايل البحث حيث قال فان عورض بان استعمال كل في التاكيد اكثر فليحمل عليه ليرجح قلنا ممنوع ولو سلم
الخ قوله كما اذا قدمتها على الفعل المنفي هذا مبني على ما وقع عليه الاصطلاح من تسميتهم مثل لم يضرب ولا
يضرب فعلا منفيا فلا مسامحة نظرا الى ان المراد تقدمها على مجموع حرف النفي والفعل المنفي لا على الثاني
المنفي
فقط قوله فالاقرب ان يجعل الخ فيه نظر لانه ينتقض بمثل ما انا اخذ كل الدراهم لانه معمول الفعل
مع انه داخل في الشق الاول ويمكن ان يدفع بان الفعل هو الذي يدخل حرف النفي بصريحه وهذا ليس كذلك
قوله ما كل ما يتمنى المرء يدركه صدر بيت عجزه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن والمروي رفع كل
وجوز ابن جني نصبها باضمار فعل يفسره ما بعده والسفن بضمتين جمع سفينة قال في الصحاح السفينة
معروفة والسفان صاحبها وفي القاموس سفنه يسفنه اي قشره ومنه السفينة لقشرها وجه الماء والجمع
سفان وسفن وسفين وصاحبها سفان وحرفته السفانة وبهذا يظهر اماتوهمه بعض الطلبة من ان العبارة
في البيت السفن بفتح السين وكسر الفاء وهو صاحب السفينة ليكون اسناد الاشتهاء اليه حقيقة ليس بشيء لان
اي
صاحبها السفان كما عرفت على انه مخالف للرواية ثم ان المجاز ابلغ من الحقيقة قوله وجعل الفعل منفيا بلم
لم يجعله منفيا بما في الصورة المذكورة اعني فيما تقدم المعمول على مجموع حرف النفي والفعل الداخل عليه كما
يدل عليه قوله لان المنفي بما لا يتقدم معمول عليه ثم الوجه في عدم جواز تقدم المذكور اقتضاء ما التاء فيه صدر
الكلام لسبب مشابهتها حرف الاستفهام من حيث دخولها على الاسم والفعل كما بعينها بخلاف لم ولن فا
عليه
لاختصاصهما بالفعل صار كالجزء منه فيجوز تقديم ما في حيزهما عليهما لجواز تقدم معمول الفعل المثبت
واما لا فانها وان كانت كما في الدخول على القبيلتين الا انها حرف كثر تصرفهم فيها كما يعمل ما قبلها
فيها



فيما بعدها في قولك ضربني بلا ذنب وقولك عزمت عليك ان لا تضربني يعمل ما بعد لا فيما قبلها

واعلم ان الوجه الذي ذكره الشارح انما ينهض وجها لعدم ايراد مثل كل الدراهم ما اخذت الا مثلي

لا لعدم كل الدراهم اخذت كما ينهناك وذلك لان المقرر في النحو امتناع الاول لا الثاني ثم الظاهر ان المثال

المذكور من القسم الثاني لا الاول لان حرف النفي داخل حكما على الفعل العامل في كل فتأمل **قوله** وفيه نظر لانا

نجزم حيث لا يصلح النظر مبني على ان قوله لا يصح الا حيث يراد تقييد الكلية كما يشهد به الطبع السليم والحق

ما ذكر في معنى التهذيب من ان دلالة الصورة المذكورة على نفي العموم وثبوت البعض من قبيل دلالة المفهوم

وهي انما تعتبر عند عدم المعارض والعارض موجود في الصور المذكورة اذ قد دل الدليل على تحريم مطلق الاختيال

اي التكبر والفخر على الناس بغير حق بكبر او علو اسرع لا يحب مطلق الكفار الاثيم الجاحد بتحريم الربوا ونهي

عن اطاعة مطلق الحلاف المهين اي الذي هو كثير الحلف في الحق والباطل قليل في الراي والتميز او حقير

عند الناس لاجل كذبه من المهانة وهي القلة والحقارة قال الشيخ اذا تأملنا في نفس الكلام حيث يخلو

عن الدلائل الخارجية وجدنا الامر على ما ذكروا وهذا المعنى تقيده لفظ اذ الدلالة على بعض التقادير المفيد

لجزئية الحكم في بعض الصور على قياس لفظ قد فتأمل **قوله** بان قدمت النفي لفظا اشارة الى

ان النفي المستفاد من لفظ والا يتوجه الى القيد اعني الدخول في حيز النفي قد يكون باستفادته في الكلام

اصلا فلا يصح قوله عم النفي على اطلاقه **قوله** لما قال له ذو اليدين هو عمرو بن عبد ود وسمي

بذلك لانه كان يعمل بكلتا يديه وقيل لطول يديه روى ابو هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله صلى

احدى العشائين في الحضر وسلم في ركعتين فقام ذو اليدين وقال اقصرت ام نسيت فقال كل

ذلك لم يكن فقال ذو اليدين بعض ذلك قد كان فاقبل النبي صلى الله عليه وآله على القوم وفيهم

ابو بكر وعمر احق ما يقول ذو اليدين فقالوا نعم فقام فاتم الصلوة ثم سجد سجدتي السهو

واستشكل الحديث بوجهين الاول ان قوله كل ذلك لم يكن ليس مطابقا للواقع فكيف صدر عنه

[illegible]

والثاني ان الكلام مبطل للصلوة فلم يستانفها والجواب عن الاول ان قوله عم كل ذلك لم يكن مجاز عن قوله
لم اشعر بشي منها لان عدم كون الشي يستلزم عدم الشعور به فيكون من قبيل ذكر اللزوم وارادة اللازم او نقول
المراد كل ذلك لم يكن في ظني ولا كذب في هذا وعن الثاني انه كان قبل نسخ الكلام في الصلوة متوقفا بعد لا بل
ثم احتج بالحديث مالك والشافعي واحمد على ان الكلام العمد في الصلوة كان ممن يظن انه ليس فيها لا يبطلها
لكن تاويله عند الحنفية ما ذكرنا وان كان هذا التاويل محل بحث واشكال لان تحريم الكلام في الصلوة كان بمكة وورد
هذا الامر انما كان بالمدينة لان رواية ابو هريرة وهو متاخر الاسلام وقد رواه عمر بن حصين بطريق آخر والخبر
متاخره بل ذكر النووي في التهذيب انما اسلم في عام اسلم ابو هريرة قوله على الذنوب اشارة الى ان المراد من الذنب
في قوله يدعي على ذنبا هي الذنوب بقرينة المقام بعد تابيث ان ذنبا اسم جنس يقع على القليل والكثير كذا ذكر
السيد في قوله قال المص المعتمد في اثبات المطلوب شعر ابي النجم فيه نظر لان المطلوب القاعدة الكلية كما لا يخفى
بالمثال الجزئي لا يثبت قوله والشايع فيما اذا لم يكن الفعل لفظ الشايع يدل على جواز الرفع في مثله والمذكور
في مغني اللبيب وغيره امتناع زيد ضربت بالرفع لما فيه من تهيئة العامل للعمل وقطعه وذلك غير جايز عندهم الا ان ما نقله
الشارح حكي عن سيبويه في قوله ثلث كلهن قتلت عمدا يدل على جواز التركيب المذكور قوله فلو كان النصب مفيدا
لذلك العموم الرفع غير مفيد اشار الى ان الاحتجاج بشعر ابي النجم على كلا جزئي المدعى اعني افادة كل نفي الشمول اذا
دخلت في حيز النفي وشمول النفي ان لم يكن داخلا فيه واما الاحتجاج بالحديث فعلى الثاني خاصة وفيه بحث اذ
لقايل ان يقول يجوز ان يفيد النصب لذلك العموم على سبيل القطع نعم ولا الشاعر لافادة القطع بالمقصود اذ
لا يفيد النصب ويفيده الرفع على الاحتمال فلا يثبت شي من جزئي المدعى لان المعتبر فيهما الكلية والقطع كما لا يخفى
قوله ولقايل ان يقول انه مضطر الى الرفع اجيب بان ما ذكر محمول على الاكثر الاغلب وايضا يحكي له بدليل قول امير
المومنين عليه السلام فلما تبينا الهدى كان كلنا على طاعة الرحمن بالبر والتقوى لاحتمال ان يكون كان شانيه
والجملة هي الخبر بدليل قوله فيصدر عنه كلها وهو باطل كما صرح به في مغني اللبيب واذا لم يكن الحكم المذكور كليا بل جاز ان

كونه

كونه معمولاً للعامل اللفظي ايضاً فلم يكن الكلام المذكور مفيداً لما قصده الشاعر من شمول النفي كما دل عليه سياق
كلامه لما اختار وانت خبير بانه لو لم تدل على الجزء الثاني من المدعى لا على الاول لجواز ان يكون النصب ايضاً مفيداً
لشمول النفي والعدول الى الرفع لغاية ندرة وقوعه معمولاً للعامل اللفظي قوله واعترض عليه ابن الحاجب اجيب
عنه بان سيبويه انما منع الضرورة الشعرية لا مطلقاً فلا يتوجه عليه ثبوت الضرورة من وجه آخر وليس شيئاً لان
قوله وحذف الضمير من الخبر جائز على السعة يدل على نفي الضرورة المطلقة ههنا قوله لا تاكيداً اي للمعرفة عند
البصريين ولهذا جعل سيبويه كلاهما في البيت المذكور مبتدأ لا تاكيداً وجوز الاخفش والكوفيون كونها تاكيداً
لنكرة محدودة قوله في اجراء ما اضيف اليه عدم ابراز الضمير حيث لم يقل اضيفت هي اليه مع ان الفعل جارٍ
على غير من هو له لما تقرر في النحو من عدم لزوم الابراز عند الامن من اللبس في الافعال وان لزم في الصفات مطلقاً
قوله كان الجملة اراد بالجملة ما اشتملت على الاجزاء اذ لا يؤكد بكل الا ما اشتملت على اجزاء يصح افتراقها حقيقة
او حكماً كما صرح به في كتب النحو قوله او في حكم المقدم كما اذا حذف المؤكد في التاكيد على ما جوزه سيبويه والخليل
او قدم التاكيد على المؤكد ان جوز في الشعر كما سبق فان في كلتا الصورتين لم يتقدم ذكرها اما الاول لم يذكر او ضرورة
ذكرت متاخرة لكن في حكم المتقدم قوله عما هي عليه وهو كونها غير معمولة لعامل لفظي ظاهر قوله هذا الذي ذكره
ببيته على ان لفظة هذا اشارة الى الحالات المقتضية على تاويل ما ذكر قوله كما مقتضى الظاهر مبني على التغليب والا
فترك الخطاب مع معين الى غيره الذي ذكر في مباحث الاضمار من خلاف مقتضى الظاهر قوله كقولهم اي قول
العرب ابتداء من غير جري ذكر لفظاً او تقديراً ففيه ايضاً وضع المضمر موضع المظهر بناء على وضوح الامر والكاف
واسم تمثل في موضع المصدر اي وضعاً مثل الوضع في قولهم وتقرر عندهم ان الممثل به لا يلزم ان يكون بدخول الكاف
يكفي ان يستفاد ما في جزئها قوله ليحصل الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب جاء ثم للتراخي
التفسير وتباعده في الرتبة عن الابهام هذا ووجه المناسبة المذكورة هو ان المراد بالمدح والذم العاملين في هذا
الباب هو المبالغة فلما اراد وازدياد المبالغة والتعميم ابهموا الفاعل اولا لتتشوق النفس اليه وترغب في طلبه

قوله والتزم تفسيره بنكرة لا فان قلت في صحيح مسلم من حديث جابر رضه ان ابليس يضع عرشه على الماء

ثم يبعث سراياه وساق الحديث الى ان قال ثم يجي احدهم فيقول ما تركته حتى فرقت بينه وبين امرأته قال

فيدنيه منه ويقول نعم انت فان ذلك التمييز المخصوص قلت صح الحديث على ان يكون فاعل نعم ضميرا مستترا المذموم وابي هم

فيها ضميرا ان نكرة محذوفة يدل عليها السياق اي نعم فاتنا ونعم شيطانا وانت هو المخصوص بالمدح فنظيره في حذف

التمييز قوله من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت اي فبالرخصة اخذ ونعمت الرخصة لكن ذكر في مغني اللبيب

ان حذف التمييز شاذ في باب نعم قوله نعم رجلا السلطان فانه لو قيل نعم السلطان حيث لا قرينة

لا لتلبس السلطان بالفاعل لتحقق شرط الفاعلية وهو التعريف الذي يكون الكلام المفيد للمدح او الذم

العامين معه مصوغا في الظاهر على وجه لا ينكر من اقل الامر لان مدح شخص غير منكور من الانتخاب او ذم

فيه فايدة فان قلت هذا الالتباس في قوله نعم العبد حيث لا يعلم ان العبد فاعل او هو المخصوص بالمدح قلت

لا الآن الا ما تدل على ان المخصوص محذوف وهو ايوب عم وفي مثله كما صرح هو ابه قوله خبر مبتدا محذوف

لانه لما تقدم ذكر الفاعل منهما قدر سوال عند بمن هو فاجيب بقوله هو زيد وفيه وجه آخر ذكره ابن عصفور

وهو ان يكون مبتداء خبره محذوف اي زيد ممدوح ولعل وجه ان الحذف باخر الجملة انسب لكن المناسبة

للتفسير الاول هذا والغرض تخصيص المدح وباسمه في جواب السوال عنه مع انه معارض بان الخبر محط

الفائدة فلا يناسب الحذف وايضا الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سد شي مسده صرح به ابن هشام في الباب

الخامس من مغني اللبيب لاحتمال ان يكون الضمير عايدا الى المخصوص وانما ذكر الاحتمال لان الضمير قد عايد الى

المتعقل معهود عند اكثر النحاة كما صرح به في شرح المفتاح فيكون مما نحن فيه قوله وما ذكره الاستاد

ان ذكر الاحتمال بناء على ان الخبر قد حاز عن الضمير عند بعض النحاة يا باه سوق الكلام لان المتبادر من قوله

لاحتمال رجوع الاثبات وهو الاحتمال الى المبتدا اعني العوص الى المخصوص ثبوت الاصل وهو وجود الضمير

على ما يشهد به على ان فيما ذكرنا اشارة الى جزئي المعلل وهو قوله فليس من هذا الباب على القطعي فان النفي

راجح



راجع الى القيد والمعنى لا يكون ذلك من هذا الجنس على سبيل القطع بل على سبيل الاحتمال وعلى ما ذكره القايل من الاشارة الى انعدام الضمير على مذهب البعض لا يكون ايضا من وضع المضمر موضع المظهر فليس في الكلام اشارة الى كون الكلام مما نحن فيه على تقدير مع ان مع المعلل اشارة اليه فتامل

قوله ذرعها سبعون ذراعا اذ المصدر لا يخبر عنه بانه مبهم سبعون ذراعا ومنع سيبويه التمييز للتاكيد بناء على ان وضع التمييز لرفع الابهام وحكم بان ذرعها مصدر بمعنى المفعول كذا مذروعها يعني طولها سبعون ذراعا وقولهم هو او هي زيد عالم فان قلت يصح زيد عالم مثلا مع انه لا عايد في الجملة الواقعة خبرا قلت لان هذه الجملة في حكم المفرد اي الشان هذا الحكم ولان فايدة العايد ان يربط الخبر بالمبتداء لا بالجملة من حيث هي جملة مستقلة بالعايد فيما لم يوجد فيها رابطة لم يرتبط بالمبتداء وضمير الشان المبتدا عين مضمون الجملة فلا يحتاج الى الرابط وكذا لا يحتاج الى الضمير في كل جملة تكون عبارة عن المبتدا نحو قولي زيد منطلق وقوله عليه السلام افضل ما قلت انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله

قوله مكان الشان او القصة يشير الى ان التذكر باعتبار الشان والتانيث باعتبار القصة

قوله ويختار تانيث هذه الضمير ففي قول صاحب الكشاف ان الضمير المهذر في قوله تعالى ان تلكم الجنة ضمير الشان والتقدير انه تلكم الجنة ليس كما ينبغي قوله ولم يسمع هي زيد عالم تعريض للمص حيث قال او هي زيد عالم وقد يجاب عن هذا بان التذكر والتانيث امر قياسي سواء استعملت في السماع وقوله ليس حجة على رفعه تامل قوله وقضيهن سبع سموات نخلقهن خلقا ابداعيا واتقن امرهن وحصن والضمير في فقضيهن مبهم يفسره سبع سموات وقيل الضمير للسماء السابق ذكره على المعنى وسبع سموات حال وقيل السماء جمع سماه والوجه الاول هو العربي الفصيح قوله ليتمكن ما يعقبه في ذهن السامع ان قلت هذا يحصل التمكن الحاصل من ضمير الشان في قولك انه زيد عالم من غير التزام خلاف ظ قلت لا لان السامع يفهم من المظهر مفهومه المطلق بخلاف المضمر الغايب فانه لا يفهم



الا ان له مرجعا في ذهن المتكلم واما ان ذلك المرجع هو الحكم او غيره فلا يفهم من نفس هذا

الضمير بحسب الوضع فيكون الاغم ثنا ولان الشأن وابهم منه واذا كان ابهم منه يحصل فيه

فضل تمكن لا يحصل من الشأن قوله ابي موسى بجدك البيت ابو موسى هو المخصوص بالمدح

على ما زعمه قولك بجدك بدل منه والفاء زائدة في الخبر على ما جوزه الاخفش مطلقا وحكي

احول فوجدا ما جواز زيادتها في البدل فلم اظفر على شاهد والمخصوص بالمدح محذوف

على نمط قوله تعالى نعم العبد اي نعم حيدا هذا هو وهذا اولى التبوع بخلاف تقديم المخصوص مع الزيد في

موضع الفاء قوله انما يصح في ضمير الشأن قيل لا يصح ايضا في ضمير الشأن سيما اذا لم يكن في مستعمل الكلام لان السامع يخفي

اذا سمع ضمير الشأن يفهم الرجوع الى ما تقدم تحقيقا او تقديرا ولا ينتظر ما تعقب الضمير واعلم ان قوله ولا

انما يرد اذا جعل التعليل اعني ليتمكن تعليلا لوضع المظهر موضع المظهر على ما ذكر وهو الظاهر لان حرف

التعليل الى الفاعل هو الوجه واما اذا تكلف وجعل تعليلا لقوله وقولهم هو وهي زيد عالم فلا ورود له

وهذا ظاهر قوله اذ السامع ما لم يسمع المفسر قيل لانه ذلك لجواز ان يعلم بقرينة اخرى والغرض فيما علم ان فيه

ضمير او لم يعلم انه لاي شيء لاشتهار وضوح امره حقيقة او ادعاء قوله في المطلع زارت صدر بيت عجزه

ونهز البجوم قلايد ونطاق و بعده والطوق من لبس الحمام عهدته وظبا وجرم ما لها اطواق من

العجايب ومن العجايب ان حليك مثقل وعليك من سرق الحرير لفاق ولقد اشار بقوله في المطلع الى

تحقيق كونه من قبيل وضع المضمر موضع المظهر والرواق ستر يمد دون السقف وهو مبتداء عليها

خبره كقولك في الدار رجل والجملة حال من ضمير زارت وقوله للظلام حال من الرواق وقلايد جمع قلادة وهي

معروفة والنطاق شقة ليس لها حجزة ولا نفاق ولا ساقان تتأزر المراة بها فتشد وسطها وترسل اعلاها

على اسفلها الى الركبة والاسفل يجر على الارض وقد يراد بالنطاق المنطقة التي تشد على الخاصرة وهي انسب

بالترصيع لكون الشقة الليق بالمراة تشبه ما في قلادتها ونطاقها من اللآلي بالنجوم والمعنى زارت الحبيبة

دكون

وسمحت بوصالها والحال ان عليها رواقها كاينا من الظلام اي كانت مسترة بالظلام من الايام وقلايد

ونطاق من النجوم والسرق شقق من الحرير واللفاق ثوب يلفق من ثوبين قوله كم عاقل كم الخبرية

المضاف الى مميزها المقدر في موقع الرفع على الابتداء والجملة اعني اعيت جزم قوله زنديقا قيل معنى

الزنديق الزندي والزندي اسم لكتاب مزدك الذي ظهر في زمن قباد واباح الفروج وقتله

انوشروان كافرا نافيا للصانع او قائلا بالهين خالق الشر وخالق الخير فنسبة مثل هذه الامور الى قولهم

خالق الشيء ولقد ورد ابن الراوندي في قال وحين القاه بكذا لا ريب وطيب عيش الجاهل قد

ارشدكا الى حكيم كامل قوله ولا يخفى ما فيه من التعسف لان المفهوم من اختصاص شيء هو المغايرة بين

الشيئين على ان تفسير البديع بما ذكره لا يخلو من البعد ايضا لان البديع هو المخترع لا على مثال قال الجوهري

ابدعت الشيء اخترعته لا على مثال واحد بديع السموات والارض اي مخترعهما كذلك وكون العاقل محروما والجاهل

مرزوقا اكثر الجزئيات والنظاير في كل زمان وايضا الحكم البديع هو الامر الغريب سواء كان ضد ما ينبغي او لا

قوله عطفا على كمال العناية بتميزه اما لامر المختص كان الظاهر ان يكون معطوفا على اختصاصه ويكون كل

من التهكم والاختصاص سببا لكمال العناية كما صرح في المفتاح حيث قال في ذلك اذا كملت العناية بتميزه اما

لانه اختص بحكم بديع عجيب الشان واما لانه قصد التهكم بالسامع الا انه لما كان يورد عليه ان قصد التهكم بالسامع

لا يقتضي كمال العناية بالتمييز بل يقتضي اسم الاشارة سواء كان قصد كمال العناية بالتمييز ام لا جعله عطفا على

كمال العناية حتى لا يتوهم ورود السؤال المذكور ولا يحتاج الى الجواب بان اسم الاشارة يفيد اكمل التمييز ولا شك ان التهكم يزيد بزيادة ا... فاذا قصد التهكم اعتنى بالتمييز ... اكمل التمييز

واورد اسم الاشارة قوله تعالى الله كي ابنجى الخ وما قبل هذا البيت قوله قفي قبل وشك البين يا ابنة مالك

نزدیک شدن دوری

ولا تحرميني نظرة من جمالك وما بعده فان جاني ذكراك لي بمساءة فقد سرني اني خطرت ببالك قبلي

قوله قفي امر للمخاطبة من الوقف ووشك البين قرب البعد والواو في وما بعده عاطفة وتريد

في موقع الحال او الاستيناف او البدل وقد ظهرت استينافه جواب ما ظهرت بهذا المراد قوله



قل هو الله احد الله الصمد لم يورد العطف بين الجملتين لكمال الاتحاد بينهما فان الثانية كالتتمة

للاولى وتعريف الصمد وتنكير احد لعلمهم بصمديته بخلاف احديته **قوله** اي ما انزلنا القرآن الا بالحكمة

المقتضية لانزاله وما نزل الا بالحكمة فيه اشارة الى ان تقديم المجرور في الموضعين اعني بالحق يفيد الحصر و

ثم كون المثال من قبيل وضع الظاهر موضع الظاهر اذا فسر الحق الثاني بما فسر به الحق الاول كما يدل عليه قاعدة

اعادة المعرف معرفا واما اذا فسرنا بالاوامر والنواهي على ما قيل فلا يكون مما نحن فيه لان كلا من الحقين بمعنى

على حدة كذا في شرح المفتاح **قوله** قيل الحق انه لا احتياج الى هذا الاشتراط لانه اذا اختلف معناهما كان القياس

الاتيان بالضمير ايضا ليكون من باب الاستخدام وانت خبير بانه مردود لان الاستخدام خلاف الظاهر فلا

يكون الوضع موضع الضمير في الظاهر والكلام فيه **قوله** قوله فمن يرحم فهو بالجزم مع من استفهامية اجراء

الوصل مجرى الوقف كذا في شرح المفتاح **قوله** انا العاصي اتيتك اورد عليه ان حق العبارة ان تقول

انا لان العاصي لما كان بدلا كان هو المقصود بالنسبة فيكون هو مرجعا للضمير اجيب بان المقصود الاخبار

عن نفسه ولما كان العاصي عبارة المتكلم نفسه اورد ضمير المتكلم نظرا الى المعنى **قوله** على انه يكون العاصي بدلا

هذا مذهب الاخفش والجمهور يمنعون ابدال الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب مستدلا بلزوم القضية

البدل من المبدل منه كما حققه الفاضل المحشي لكن دليلهم منقوض باجماعهم على جواز ابدال المعرف

باللام من ضمير الغايب وكون المعرف باللام انقص من الضمير مطلقا نظر **قوله** وقد ايضا يمكن من صنعه

قد تنافس في هذا بان المقصم في مقام الوصف المعنوي لا النعت النحوي ففي قولك انا العاصي ايضا يمكن من

الوصف المقصم ثم الاظهر ان يقول وفيه يمكن من صنعه ايضا **قوله** كائنا من كان انا او غيره كائنا حال من الرسول

ومن موصوفه في محل النصب خبر الكائنا والعائد محذوف اي كانه واعترض بامتناع حذف خبر كان نص عليه

ابن هشام وصاحب اللباب وغيرهما واجيب بانه ههنا سماعي ثبت على خلاف القياس ولو قيل كان تامة ومن فاعله علم

راجع الى من لم يحتج الى ما ذكره وانا خبر مبتدا محذوف اي هو انا او غيره او بدل من كانه على ان يكون من قبيل استعمال

الضمير المرفوع للمنصوب كما استعير المجرور في ما انا كانت والمتصف اسم من الاتصاف قوله
هذا اعني نقل الكلام الخ هذا التفسير مصرح به في كلام السكاكي ولولاه لامكن جعل المشار اليه
مطلق النقل دفعا للتسامح قوله في العبارة ادنى تسامح لان معناه الظاهر النقل عن الحكاية
الي الغيبة لا يختص بهذا القدر اعني النقل عن الحكاية الي الغيبة وفساده بين قوله من يمينه الي شماله
وقيل ماخوذة من التفات الانسان يمنة ويسرة وهو الانسب والفرق ظاهر قوله وبهذا اشعر كلام
الايضاح اي بالشرط المذكور ووجه الاشعار انه قال في جواب سؤال اورده لانا نمنع انحصار الالتفات
عنده مشعر بالانحصار عند الجمهور كما سيصرح به فيما بعد قوله تطرية انشاطه التطرية بالهمزة الا يراد
والاحداث من طرأ عليه اذا ورد وبالياء التجديد من طريت الثوب اذا عملت به ما يجعله طريا كانه جديد
والنشاط بالفتح حركة السرور قوله منها انا زيد وانت عمرو ونحن رجال قيل فيه نظر لعدم اتحاد المعنى
فيه وهو شرط في التعبير لانه اخبار بشيء عن شيء لا يعبر عنه ظاهرا بمعنى واحد بلفظين مختلفين فتامل قوله
نحن الذين صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا البيت للعقيلي قال ابن مالك في شرح التسهيل اعراب
الذين في لغة طي مشهور يقولون نحن اللذون امنوا علي الذين كفروا وهي لغة هذيل ايضا فان قلت ما السر في
اللذون على هذه اللغة تكتب بلامين بخلاف لغة من الزمه في جميع الحالات قلت قيل السر فيه هو انه حال بنائه
يشبهه بالحرف وهو اللام للتعريف علي القول ومشابهته لها علي القول بان تعريفه بالعهد الذي في الصلة فانزلوا
عدم ظهوره خطا في حالة البناء لئلا يرى حرف التعريف وشبهها فيما هو شبيه بالحروف واظهروها في حالة
الاعراب لان شبه الحرف انتفى ثم الظاهر ان الصباحا [illegible] معنى صبحوا تاكيدا من صبحه اذا اتاه
صباحا ويجوز ان يراد الاتيان المطلق بقرينة الصباح فنصبه في الوجهين علي الظرفية ويحتمل ان يكون صباحا
مفعولا مطلقا لصبحوا من قبيل انبت نباتا وتبتل تبتيلا ومفعول صبحوا محذوف اي صبحناهم والغارة
منصوب علي الحال اي مغيرين او علي التعليل اي لاجل الاغارة وحاصل المعنى نحن اللذون اغاروا صباحا في ذلك

وهو خلاف مقتضى الظاهر فالتقييد بقوله عنده

اليوم على العدى والملحاح صفة للمبالغة من الالحاح كالمكثال حال على الترادف والتداخل قوله

بعد التعبير عنه بطريق اخرى بالنسبة الى الطريق الاصلي المتقدم على الاطلاق قوله وما سبق الى بعض

الاوهام لح قد سبق ان الاسم المظهر طريق الغيبة فلا يعتبر في التعبير حتى يتحقق الالتفات في الاية ولعل

المتوهم بنى كلامه على ان المظهر وان كان للغيبة الا ان النداء للخطاب فتامل قوله انا الذي سمتني امي حيدره

البيت لعلي والحيدرة الاسد وكانت فاطمة بنت اسد لما ولدته ابو طالب غايب سمته اسدا باسم ابيها

فلما قدم ابو طالب كره هذا الاسم فسماه عليا وبعد هذا المصراع اكيلكم بالسيف كيل السندره و السندره

الصاع الكبير قوله وهو مع ذلك قبيح عند النحويين حتى قال المازني لح فيه بحث لان الالتفات

اتم وجوه تحسين الكلام فلا وجه للتقبيح لانه التفات من الغيبة الى التكلم وفيه تغليب جانب المعنى على

جانب اللفظ كما يجي في قوله تعالى وانتم تجهلون على انه يورد عليهم بل انتم قوم تجهلون لان الصفة كالصلة

في الوجوب لعايد والاسماء الظاهرة كلها غيب سواء كان موصولا او موصوفا صرح به في شرح المفتاح

فلو كان في امثال ما ذكر مناهج لما وقع في كلام هو على طبقات البلاغة قوله تطاول ليلك الابيات

لامراء القيس في مرثية ابيه والخلي الخالي من الهم والحزن والوفا والتوهم ولم ينم ليلة اذ لا معنى

لتعلقه بنابث والنباء الذي جاء هو من قتل ابيه وابو الاسود كنيته كذا في شرح الشريف للمفتاح

وقيل جميع ذلك الخطاب لنفسه وقيل قوله ليلك تجريد فلا يكون التفاتا واجيب بانه لا منافات

بينهما كما اشار اليه الشارح في شرح الكشاف ورد بان مبنى التجريد على مغايرة المنتزع منه للمنتزع لترتب عليه

ما قصد به من المبالغة في الوصف ومبنى الالتفات على اتحاد المعنى ليحصل ما اريد به من ارادة المعنى

فهو في صورة اخرى غير ما يستحقه بحسب ظاهره ويؤيد ذلك ما نقل الفاضل اليمني من ان ابا علي وابن جني

والامام ابن الاثير حكموا بان ليلك تجريد وليس بالتفات فالصواب ان ليلك ان حمل على الالتفات لم يكن تجريدا

وان عد تجريدا لم يكن التفاتا كذا ذكره الفاضل المحشي في حواشي الكشاف من وفي التأييد المذكور بحث لاحتمال ان يكون منهم



منعهم الالتفات لاشتراطهم فيه سبق التعبير بطريق آخر كما هو مذهب الجمهور مع ظهور هذا الاحتمال تحقق جهة
التابيد ثم كما لا يخفى على المنصف قوله او يكون الثاني في ذلك اي في ضلالك لفظ ذلك ورده على لو
ان المتبادر من كلام الكشاف توزيع الالتفات على الابيات قوله بل هو خطاء لمن يلتقي الكلام كان فان
قلت لو كان كذلك لوجب في قوله تعالى فذلكن الذي لمتنني اذ يقال فذلك الذي قلت ما ذكره في الجواب
على سبيل الاحتمال الذي يكفي ذلك فيه فلا يرد ما ذكره قوله حيث لم يقل فذلكم لا يخفى انه في موقع الاستدلال
على كون الخطاب في ذلك لمن يتلقى الكلام لا للمخاطب الاول والا لقال ذلكم وفيه بحث اذ يلزم منه خطاب اثنين
في كلام واحد من غير تثنية او جمع او عطف وسيصرح في بحث التغليب ببطلانه الا ان تنا قضه ظاهر اما
ذكره في التلويح من ان افراد الكاف في واولئك هم الفاسقون لامتنع عطفه على جملة فاجلدوا وان كان المخاطب
الايمة لان افراد الخطاب باسم الاشارة جائز في خطاب الجماعة كقوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلكم ثم كلامه
قوله قلت نعم ولكن المراد بقوله وما لي لا اعبد الآية مفهومه الظاهر بل المراد وما لكم لا تعبدون لكن ايراد الكلام
في معرض المناصحة لنفسه وهو يريد مناصحتهم على سبيل التعريض ليتلطفهم ويداريهم والفائدة المخصوصة
بموقع هذا الالتفات بالتعريض والاعلام بان المراد من اول الكلام المخاطبون قوله وهذا الخطاب مثل التكلم
في قوله فزينا جاني يعني ان كلا منهما معتبر في موافق لاصل المقصود فان فزعاء للجزء المذكور هو التكلم وقوله
جاني وافقه الذي قصد بيانه رجوعه الى اسرتهم المخاطبون حثا لهم على عبادة خالقهم وقوله اليه
ترجعون توافق بهذا المقصد لكن مباحث كون كل منهما بغير الاسلوب الذي قبله يكون على مقتضى
الظاهر في التحقيق قوله وقد قطع المصابه وارد الضمير راجع الى ما في قوله فزينا قوله
فصل لربك مكانه انا فايدة للالتفات في الآية ان في لفظ الرب حثا على فعل المامور به من تربيتك
تستحق العبادة وفيه ازالة الاحتمال ايضا لان قوله انا اعطيناك الكوثر ليس صريحا في افادة الاعطاء
من الله تعالى وايضا كلمة انا تحتمل الجمع كما تحتمل الجمع الواحد المعظم فلما التفت فصل لربك ظهر زال هذان
بقوله نم

المخاطبون لا يخفى ان المتكلم بهذا الكلام
اعني وما لي لا اعبد هو حبيب النجار
النجار وكان نفسه لو اراد اسم الله تعالى عليهم
بقوله وما لي لا اعبد ام



الاحتمالان قوله ولم يجي ذلك للغايب والمخاطب في الكلام القديم قيل اي في الضمير والا فالجمع
من الاسم الظاهر قد جاء في القرآن للواحد كما قالوا في قوله تعالى ونادته الملائكة مع ان المنادي
كان جبرائيل وحده وفيه نظر لان الجمع المحلى باللام يتسلخ عنه في مثل هذا الموضع معنى الجمعية فيكون
مفردا في المعنى والكلام فيه ثم المراد بالكلام القديم كلام القدماء البلغاء البدويين لا القرآن المجيد
بدليل ما بعده قوله وانما هو استعمال المولدين فان قلت قد جاء مثل ذلك في القرآن المجيد حيث
قال عز من قائل يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فكيف يستقيم هذا الحصر وحمله على الاضافي لا يدفع لزوم
كون القرآن واردا على اسلوب المولدين ولو في بعض المواضع ولا يستلزمه فريد ادني مسكة قلت
هو من باب تغليب المخاطب على الغايب اي طلقت انت وامتك وانما خص النداء وعم الخطاب بالحكم
لانه امام امته فنداءه كندائهم او لان الكلام معه والحكم يعمهم بقي ههنا بحث وهو ان صاحب الكشاف
والقاضي جوزا في قوله تعالى فان لم يستجيبوا لكم فاعلموا ان يكون الجمع لتعظيم رسول الله صلى الله عليه وسلم واستشهد
الزمخشري بقول الشاعر وان شئت حرمت النساء سواكم وذكر القاضي في قوله تعالى ن والقلم وما يسطرون
ان ضمير يسطرون راجع الى القلم والجمع للتعظيم اي ان اريد بالقلم القلم الذي خط اللوح فقد وقع كلا
الامرين في القرآن المجيد وحمله على اسلوب المولدين لا يلتزمه عاقل على ان الظاهر ان البيت الذي ذكره
العلامة وقع موقع الاستشهاد من كلام القدماء فكيف يصح قول الشارح ولم يجي الخ فتامل قوله طحا بك البيت
يقال طحا به قلبه اذا ذهب به في كل شيء والبا للتعدية والطرب خفة تعتري الانسان من شدة سرور او حزن
وبعيد تصغير بعد للتقريب وهو ظرف طروب او طحا وعصر حان المشيب يعني مشيب الى انه لا
منافاة بين كون بعيد الشباب وعصر حان مشيب ظرفين لطحا لشيء واحد على الابدال وانما لم يجعل
الخطاب في طحا بك للحبيبة اعني ليلى اي اذهب بك قلبك حتى يكون في قوله تكلفني ليلى التفات من الخطاب
الى الغيبة لانه مخالف للاستعمال الشايع وهو طحا به قلبه ثم الظاهر ان يكون الكاف في طحا بك مفتوحة
لانه

لانه وان كان خطاباً لنفسه الا ان الخطاب ليس للفظ بل لمدلوله والتانيث انما هو في اللفظ ويؤيده ان العلامة
صرح في قول الشاعر تذكرت تهجيك زينبا بان التاء مفتوحة خطابا لنفسه فقول القاضي في تفسير قوله
تعالى فلما راى الشمس بازغة قال هذا ربي انه تذكير يعني هذا المبتدا باعتبار الخبر يعني ربي محل نظر اذ لا مقتضي
لتانيث المبتدا حتى يحتاج الى جعل التذكير بالنظر الى الخبر فان الاشارة الى ذات الشمس والتانيث انما
هو في لفظها ولذا يقال لها مؤنث لفظي والجواب انه يقال اذا اشتهر المسمى في اطلاق لفظ مؤنث عليه يلاحظ
ذلك المسمى في ضمن هذا اللفظ فبهذا الاعتبار يعتبر التانيث في الاشارة اليه ويرجع الضمير ولهذا قال انه نعم
في الآية المذكورة ظاهرا فلك واحتياج صاحب الكشاف الى توجيه تذكير اسم الاشارة في قوله تعالى ذلك الكتاب
قوله او على انه خطاب القلب قبل اعتبار الالتفات في تكلفني بالنظر الى خطابك لا يجامع اعتباره بالنظر
الى القلب المذكور او من شرط الالتفات صحة اجرائه على الظاهر وهو مفقود ههنا لانه لما اعتبر خطاب
القلب في تكلفني لم يكن بناء الكلام على اسلوب خطابك ان يكون التقدير تكلفك على ان يكون الخطاب
في تكلف على الكلية في الكاف للنفس وهو ممتنع واجيب بان الشرط صحة اجرائه على الاصل في الجملة وههنا يمكن
ذلك على تقدير رجوع التفات القلب الى اصله وان لم يكن بدونه فافهم قوله وقد شط وليها جملة
حالية والمعنى تكلفني وصلها والحال انه بعد قربها او ايام قربها على حذف المضاف والخطوب جمع الخطب
وهو الامر العظيم قوله حتى اذا كنتم في الفلك الآية فائدة الالتفات في قوله وجرين بهم المبالغة كانه
تعالى يري غيرهم ويعجبهم منها ويطلب الانكار عليهم قوله والله الذي ارسل الرياح الآية فائدة الالتفات
فسقناه التعظيم لانه فعل عظيم لا يقدر عليه الا ذو القدرة الباهرة اذ لم تستعمل في كلام البلغاء صيغة
الجمع في الغايب للتعظيم حتى يتاتى هذا المطلوب من غير الالتفات بان نقول فسقوه ان يكون المخاطب بالكلام
اي من يلقى اليه الكلام ويتلقاه من المتكلم سواء كان في الكلام حرف الخطاب ام لا واعلم ان ملخص ما ذكره الشارح
ان في الالتفات اربعة مذاهب ووجه الضبط ان يقال لا يخ اما ان نشترط فيه سبق التعبير بطريق آخر ام لا الثاني

تذكرت و الذكرى تهجيك زينبا

مذهب الزمخشري والسكاكي ومن تبعهما وعلى الاول لانه اما ان يشترط ان يكون التعبيران في كلام واحد اولا
فالاول مذهب بعض الناس وعلى الثاني لانه اما لان يشترط كون المخاطب في التعبيرين واحدا ام لا الاول مذهب
صدر الافاضل والثاني مذهب الجمهور **قوله** ومن عند الخليفة بالنجاح الجار متعلق بالنجاح المقدر المفسر
بما بعده او بنفسه لكون الباء زائدة كما نبهت عليه في قوله تعالى وما انت علينا بعزيز اي ثقي بالفوز بالبغية
من عند الخليفة والمنادى في قولك يا فداك محذوف اي يا خليفة والسيب العطاء والارتياح السرور كانه
اراد انك ذو نشاط في العطاء **قوله** فهذا اخص من تفسير الجمهور لانه اعتبر فيه مع ما اعتبره الجمهور قيدا اخر
اعني وحدة المخاطب والفائدة العلامة الذي ذكره الجمهور لا يدل على اعتبارهم هذا القيد لان المخاطب الاول
اذا لم يكن سامعا للخطاب الثاني المتوجه الى غيره لم يوجد الالتفات وان كان سامعا تحقق تلك الفائدة له
السامع الكائنة فيها واما قول الشارح فيما سبق من ان تربية المخاطب نظرية لنشاطه فبالنظر الى الاعم الاغلب
قوله هل يزجركم البيت اوله ابني كنانة ان حشو كنانتي نبل بها نبل الرجال هلوك هل يزجركم
في الكنانة هي التي يوضع فيها النشاب [illegible] يشدها الانسان على وسطه والنبل الاول السهام والثاني جمع
جمع من النبل والنبالة بمعنى الفضل وقد نبل بالضم فهو نبيل والجمع نبل والهلوك مصدر هلك كالدخول بمعنى الفاعل
والالوكة بفتح الهمزة الرسالة **قوله** وزهق الباطل اي ذهب يقال زهقت نفسه اي ذهبت وخرجت
قوله صرف الله قلوبهم الاية واردة في حق المنافقين وقد كانوا انصرفوا انه قلوبهم عن الايمان فالمراد بقوله صرف الله قلوبهم
تثبيتهما على الصرف ومثله شائع فلا تحصيل للحاصل **قوله** قصم الفقر القصم بالقاف كسر الشيء حتى يبين والفصم
بالفاء كسره من غير ان يبين **قوله** متى كان الخيام البيت المراد اظهار التحسر على فوت ذلك اليوم وانقضائه
تصيقل اي تحلى والمراد بالعارض الاسنان بعد الثنايا والثنايا ليست من العارض قاله ابو نصر وقال
ابن السكيت العارض الناب والضرس الذي يليه وقال بعضهم العارض ما بين الثنية الى الضرس **قوله**
والثاني ان يذكر له الفرق بين المعنيين ان يكون المذكور جملة مستقلة ليس بشرط في الثاني بخلاف الاول

وان اراد



وان اذا لم توهم نشاء كلام سابق شرط في الثاني دون الاول قوله فلا اصرمه بيدوا البيت
صرمت الشيء صرما اذا قطعته وصرمت الرجل اذا قطعت كلامه والاسم الصرم بالضم ايضا قوله
اي تجديدا واحدا ثانيا قد سبق ان النظر اذا كانت بمعونة اللام تكون بمعنى الاحداث واذا كانت
ناقصة يكون المعنى التجديد وفيما ذكره الشارح تخليط بين قوله للاصغا انه يتعلق بالايقاظ
على تشبيهه الاصغا بما يم لنا واثبات الايقاظ له استعارة مكنية وتخييلية ويجوز ان يكون
على حذف المضاف اي لصاحب الاصغاء ويجوز ان يكون اللام لام لاجل اي الايقاظ للسامع لاجل
الاصغا اليه ثم من الفايدة العامة التي لمطلق الالتفات سواء كان على مذهب السكاكي والجمهور لا ينطلق
على مادة يكون السامع فيها حضرت الباري جل وعلا لتعاليه عن النشاط والايقاظ والاصغاء فلو ذكر نشاء
ما في حقه تعالى يصح لكان انسب وقد علم مما سبق المراد ان الكلام الالتفاتي ايما وقع صالح لان يقصد به
الفايدة بالنظر اليه نفسه مع قطع النظر عن الموانع الخارجية فليفهم قوله وقد يختص مواقعه على راي الجمهور
لانه متعدد وقد التحقيق والباقي بلطايف داخلة على المقصور قوله على طريق الاتساع بمعنى ان يجري الظرف
مجرى المفعول به كقوله ويوما شهدناه سليما وعامرا وفي شرح الكشاف للقطب ليت شعري لم لم يجعل هذه
الاضافة حقيقية بمعنى في كضرب اليوم قلت لا يحصل غرض المبالغة لان قولك فلان مالك الدهر وصاحب
الزمان ابلغ من قولك مالك في الدهر وصاحب في الزمان وبهذا ظهر قوله والمفعول محذوف لالة على
التعميم قيل عليه لو قيل مالك الامر كله لحصل الدلالة على العموم اجيب بانه مستند باحتمال حمل الامر على المفهوم المعهود
والتاكيد لكل بالنسبة الى ذلك المعهود على ان فيه فوت الاختصار المطلوب قوله بانواع النعم الدنيوية والاخروية
قوله والظاهر انه حمل الرحمن على المنعم بالنعم الدنيوية والرحيم على المنعم بالنعم الاخروية ووجه ان الرحمن ابلغ من
الرحيم لما يفيد من زيادة البنا كقطع وقطع فاعتبر الابلغية باعتبار الكمية كما قيل يا رحمن الدنيا ولانه يعم المؤمن
والكافر ورحيم الاخرة لانه يختص المؤمن وقد يلاحظ الابلغية باعتبار الكيفية فيحمل الرحمن على المنعم بالنعم الاخروية

على تضمينه معنى الحث التخصيص

زنة الجمهور



لانها كل حسام واما النعم الدنيوية فحقيرة بالنسبة اليهما قوله اي ذلك الغير الظاهر ان يقال
اي خلاف مراده انه الغير يعني انه غير ما اراده قوله كقول القبعثري الشاعر اصل القضية انه القبعثري
كان جالسا في بستان مع جماعة من الاذكياء وكان الاوان اوان الحصرم فذكر الحجاج فقال اللهم سود
وجهه واقطع عنقه واسقني من دمه فاخبر الحجاج بذلك فاحضر القبعثري وهدده فقال القبعثري
اردت بذلك الحصرم ثم قال الحجاج لاحملنك الى آخر القصة فانظر الى ذكاوة القبعثري فقد
سحر الحجاج بهذا الاسلوب حتى تجاوز عن جريمته واحسن اليه على ما حكي فان قلت كان المناسب لغرض
الحجاج ان يقول لاحملن الادهم عليك لان القيد يوضع على الرجل لا بالعكس قلت هذا الاستعمال والتقييد به
بهذا من وضع يقال حمل على الادهم اي قيد ولو سلم فليكن من قبيل القلب كما ستعرفه او تشبيه القيد بالمركب
على طريقة الاستعارة قوله من الاصفاد وهو من الاصفاد الصفد بالتحريك وهو العطا قوله من
صفده اي قيده وهو من الصفاد بالكسر وهو ما يوثق به قوله الاولى بحاله اما لعدم اهلية الجواب
ما سألوا او لعدم الفائدة فيه بالنسبة قوله سالوا عن السبب روي في الكشاف وغيره ان السائلين اثنان
وهما معاذ بن جبل وثعلبة بن غنم الانصاري والاثنان اقل ما يطلق عليه الجمع عند جماعة منهم الزمخشري
فلذا قال سالوا بلفظ الجمع قوله حيث قالوا ما بال الهلال الخ دلالة هذا القول على انه سؤال عن
السبب دون الحكم خفي جدا كما اشار اليه في شرح الكشاف قوله فاجيبوا ببيان الغرض اطلاق
الغرض على حكمه تعالى على سبيل التشبيه والمجاز باعتبار كونها على طريق الفعل والا فافعال الله تعالى
ليست معللة بالاغراض عندنا قوله والصواب فنفخ واما الآية التي وقع فيها فصعق فلم يذكر
فيها اليوم بل نظم تلك ونفخ في الصور فصعق وقد يقال مراده مجرد التمثيل لا على انه من القرآن ولذا لم
يقل نحو قوله تعالى قوله كقولك ان الدنيا لو اتيته اي الجزاء الحاصل لم يكن معنى لو اتيته ليقع قبل
هذا غير مستقيم لان اللام تخص المضارع بالحال والمفروض هنا كونه للاستقبال والجواب بعد تسليم ان اللام تخص

المذكور هو مذهب ما ذكر في كتب النحو من ان اللام ربما يكون لمجرد التاكيد كما في قوله تعالى وان ربك ليحكم بينهم

قوله قلت نعم ولكن مبناهما في الدلالة على كون الوصف الخ كانت عبارة الجواب في اصل النسخة هكذا وانما توجه عليه النظر المشار اليه بقوله والكلام بعد محل نظر بان يقال لما سلم مجيئهما بمعنى الاستقبال بقوله نعم

التفاوت بينهما وبين الفعل في الدلالة على كون الوصف وثابتة لا يكون التغيير بين المستقبل بلفظهما

من خلاف مقتضى الظاهر كما لا يخفى بدلها بقوله قلت لا خلاف في ان اسم الفاعل الخ اعترض ولا على النسخة

المتغير اليها بانها تستوي بكون كل من اسم الفاعل والمفعول موضوعا لزمان الحال فيلزم بطلان تعبير نفي الاسم

الفعل طردا وعكسا واجيب تارة بان كثرة الاستعمال جارية مجرى الوضع فجامع النادر في غير البناء على والاسم

الحقيقة وعن غيره بالمجاز بجوز واخرى بان زمان الحال معتبر على التقييد لموضوع له على الجزء

ولا يخفى ما فيهما من التكلف وقد يقال اعتبار زمان الحال بالنسبة الى الاستعمال الطاري على اصل الوضع

لا اليه نفسه لكن بعض ائمة الاصول صرحوا بان اسم الفاعل مثلا فيما مضى وانقضى وفيما لم يقع بعد

مجاز لغوي وهذا يشعر باعتبار زمان الحال في اصل الوضع ولا مخلص عنه الا بارتكاب اعتباره بالتقييد

والقول بان لا فرق بين مذهب اهل العربية والاصول وثانيا بانه قد صرح صاحب المفتاح بكون الاخراج لا على مقتضى

الظاهر من قبيل الكناية على ما سبق فكيف يصح قوله اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع مجاز والمجاز قسيم للكناية

اجيب بعد تسليم حصره فيهما بان المقصود مجرد بيان كون ما لم يقع غير موضوع له وصورهما فيما اريد بهما

مجازا فظهر منه الحال في الذي اريد بهما مجازا فظهر منه الحال في الذي اريد بهما كناية لتشارك المعنى المجازي

والكنائي في كونهما غير موضوع له ويبقى ههنا تامل وهو ان غاية ما لزم من جواب الشارح كون اسم الفاعل

والمفعول مجازا في المستقبل ولو ثبت بهذا القدر كون الامثلة المذكورة من خلاف مقتضى الظاهر على المعنى

المصطلح عندهم لكان كل مجاز كذلك وليس بظاهر قوله وكذا الماضي عند الاكثرين واليه ذهب الشافعية

واختاره عبد القاهر وابو هاشم وقيل مجاز واليه ذهب الحنفية وقيل اذا كان الفعل مما لم يمكن بقاؤه كالتحرك

حيث ... الظاهر ان المراد انا اسم الفاعل والمفعول ... الماضي ايضا عند الاكثرين ...



المتكلم ونحو ذلك تحقيقه والانجاز قوله القلب من قلبت الخبز ان جعلت ظاهره
باطنا وباطنه قوله ما هو في موقع المبتدا نكرة سوا كانت محضا او مخصصه فان كون المبتدا
نكرة محضة سوا كان قبل دخول النواسخ او بعده مع ان كون الخبر معرفة لم يات في الجملة الخبرية في
كلام العرب واما في الجملة الاستفهامية فقد جوزه سيبويه حيث زعم ان من في من ابوك وكم
في كم مالك مبتدا ما بعدهما خبرهما وان كان الامر عند غيره بالعكس وما زعم الشارح في شرحه
للمفتاح من انهم اتفقوا على ان من في من ابوك خبر مبتدا وابوك خبره سهو بين فان قلت قد
ورد ذلك في الخبر ايضا نحو قوله تعالى ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة ونحو قولك مررت
برجل افضل منه ابوه قال سيبويه على ان افضل مبتدا وابوه خبر قلت لنا ان نجعلها ايضا من باب
القلب في الكلام فيما هو جائز على الاصل بقي ههنا بحث وهو انه اذا جوز كون المبتدا نكرة في الجملة الاستفهامية
على ما صرح الشارح في شرح المفتاح وفي بحث تنكير المسند من هذا الكتاب على ما سياتي لم يوجد داع من جهة
اللفظ الى اعتبار القلب في قوله ظبي كان امك لكونه جملة استفهامية مع انه صرح بخلافه اللهم الا ان يقال
المراد انه واقع في الجملة الاستفهامية في الجملة وهو في جملة يكون المبتدا نفس الاسم المتضمن للاستفهام لا في كل جملة
استفهامية فتدبر قوله قفي قبل التفرق البيت للقطامي عمرو بن سليم التغلبي من قصيدة يمدح بها زفر
بن الحارث الكلابي وقد كان اسيرا له فاطلقه فاعطاه ماله وزاده مائة من الابل والالف في ضباعا للاطلاق
وهو مرخم ضباعة اسم بنت صغيرة للممدوح وقوله الوداعا بتقدير مضاف موقفا الوداع في الصحاح التوديع
عند الرحيل والاسم الوداع بالفتح والمراد الدعا بان لا يكون وداع وفراق قوله لان المعروض عليها ههنا
انما قال ههنا اشارة الى ان المعروض قد لا يكون ذا ادراك وذلك اذا كان المراد بالعرض المعنى المجازي اعني
مجرد الاتيان بالمعروض الى المعروض اليه لا معناه الحقيقي واعلم ان كون عرضت الناقة على الحوض من قبيل القلب قول
جماعة منهم الجوهري والكسائي والزمخشري وفي كتاب التوسعة ليعقوب بن اسحق السكيت انه عكس المثال المذكور



وهو عرضت الحوض على الناقة وهو مقلوب وقال آخر وقال الاخر لا قلب في واحد منهما واختاره ابو حيان

قوله فانك لا تبالي بعد حول البيت الحول السنة ويؤيده انه روي اوله فانك لا يضرك بعد عام وقيل حول

اسم رجل نسابة كان يقول لمن هجاه فانك لا تبالي بعد موت حول ما ادعيت لمنتسبك من شريف او وضيع لان

هذا هو الذي كان يمنع الادعيا ما يدعونه وقد ذهب فادعي ما شئت وفي حواشي المفصل الزمخشري للطي مثل في

الضعيف والجبان مثل في القوة ويدل على ضعف ما في الحواشي ما بعد هذا البيت وهو لقد لحق الا سافل

بالاعالي ه وماج اللوم واختلط ه وعاد العبد مثل ابي قبيس ه وسيق مع المعلهجة العشار ه ماج اللوم ا

استعارة من قولهم ماج البحر يموج موجا اذا اضطربت امواجه والنجار بكسر النون وتخفيف الجيم الاصل وعاد

بمعنى صار وابا قبيس قيل اراد به ابا قابوس والنعمان بن منذر ملك العرب لكن صغر المضاف اليه تصغير

الترخيم وقيل اراد الجبل الذي بمكة شرفها الله تعالى والمعلهجة تانيث المعلهج وهو الهجين من الرجال والهجين لئيم لون جل

الهجين اي ابوه حر وامه ام ولد وبرذون هجين اي من غير عتيق والعشار بكسر العين المهملة جمع عشراء بضم العين و المد

وهي الناقة التي اتت عليها عشرة اشهر من يوم ارسل فيها الفحل وكذا حاصل المعنى ظ قوله لان اسم كان ضمير و الضمير

معرفة قد سبق تحقيق ان الضمير معرفة وان كان عايدا الى النكرة ولذا يجري عليه احكام المعارف ويقال في تفسير

الضمير العايد الى شيء ما في قولك اعطي شيئا ما ذلك الشيء لا شيئا قوله والخبر معرفة فان قلت الخبر هو الجملة لا امك

والجملة لا تكون معرفة قلت كان امك ليس بجملة اذ لا ضمير في كان على هذا التقدير لانه مفسر كان المقدر ولا ضمير

فيه وكذا في مفسره لان مفسر المحذوف يجب ان يكون مثله من غير زيادة عليه فالخبر ليس الا امك وهي معرفة قوله و المعنى

اظبيا كان امك حق العبارة ان يقال كانت امك لان الفعل مسند الى مؤنث حقيقي من الآدميين بلا فصل لكنه

نظر الى تقدم الخبر المذكور فجعله كالضمير الواقع بين المذكر والمؤنث لذات واحدة فيجوز تانيثه وتذكيره ثم اختار ما

ما وافق نظم البيت قوله وفي التنزيل كقوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا اذ المعنى جاءها باسنا فاهلكناها

لان الباس يكون سببا للاهلاك فمتقدم عليه لكنه قلب الكلام مبالغة في تعلق الاهلاك بهم حتى انهم هلكوا قبل مجي الباس



اي العذاب الاليم قوله غير نفس القلب عن نفس القلب لطيفة مقبول مع كونه خلاف مقتضى الظاهر وهو غير مقبول

الا بنكتة باعتبار ما يلزم من الملاحة ايضا وقع قوله يصف ناقة وقيل يصف جفنة مملوة بالثريد المدهن كذا

في شرح الايضاح للاقرابي وهو غلط فاحش نشأ من تصحيف السمن بكسر السين وفتح الميم بالسمن بفتح السين وسكون

الميم فان بعضا من ابيات القصيدة صريح في انه يصف ناقة كما قال فلما ان تضيفت بسنان عنها

وصارت حقة تعلو الجذاعا عرفنا ما ترى الناس فيها فابقينا عليها ان تباعا وقلنا حملوا

شيئا بثنيها لكي تزداد للسفر اطلاعا فلما ان جرى البيت قوله كما طينت وفي الصحاح بطنت بدل

طينت والمعنى ايضا واضح لكن يخرج البيت عن باب القلب لان القصر بطانة السياع لا بالعكس قوله اي

الطين المخلوط بالتبن كذا في الصحاح وفي الاساس السياع بالكسر ما يطين به ويقال له بالفارسية كاه كل

وبالفتح التطيين وفي الديوان السياع بالكسر ما يطين به والتطيين ايضا قوله ولقائل ان يقول انه

متضمن لهذا الايهام مسلم لكنه لا لطف في هذه المبالغة في هذه المبالغة في المشبه هو به اذ ليس المقصود

من التطيين التكثير فانه بالتكثير يكون مستقبحا بل التمليس ورفع الخشونات فالحق ان هذه المبالغة

باردة وان البيت محمول على تطيين التطيين بمعنى التطلي لا الالصاق والمعنى كما الصقت السياع بالفدن

على طريق التطيين فلا قلب اصلا قوله على انه حال من الضمير في انصرفت لكون الاضافة فيها لفظية فلا

يتعرف المضاف بها قوله اقدام غزو اي مجرب دخل غزو بالكسر اي غير مجرب والمجرب مثل المجرس والمضرس

الذي قد جربته الامور واحكمته فان كسرت الراء جعلته فاعلا الا ان العرب تكلمت بالفتح قوله لان ما قبله

من الابيات يدل عليه اي البيت لقطري بن الفجاءة وما قبله لا يركنن احد الى الاحجام يوم الوغا

متخوفا لحمام ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي حتى خضبت بما تحدر من دمي

قوله اكناف سرجي او عنان لجامي ثم انصرفت البيت الركون الميل والاحجام بالجيم قبل الحاء المهملة

وبالعكس التأخر عن الحرب والوغا الحرب والحمام بالكسر الموت واراني صيغة المتكلم من الرؤية والدريئة على فعيلة

الصحيفة



بمعنى م

الصحيفة حلقة يتعلم عليها الطعن قال الاصمعي هي مهموزة من غراسم الجانب بقرينة دخول من عليها ومن
بمعنى اعني الداخلة على عن زائدة عند ابن مالك ولابتداء الغاية عند غيره قالوا فاذا قيل قعدت عن
يمينه والمعنى في جانب يمينه وذلك محتمل للملاصقة وبخلافها فاذا جيئت عن تعين كون القعود ملا
لاول الناحية وهي في البيت متعلقة بفعل دل عليه الكلام اي اياها في الرمح من جانب اليمين ولم يتعرض لليسار
والظهر تعويلا على العلم به بالمقايسة وا وفي قوله او عنان لجام في بمعنى الواو قوله يصلح مرتبة على انه لم ا
بمعنى لم اخرج فيه نظر اذ لا يتعين كون قد اجيبت بمعنى خرجت حتى يصلح قرينة لما ذكر بل الظاهر ان يكو
بمعنى الغيب على ما صرح به في الجواب المرضي المنقول عن الامام المرزوقي المعنى وقد نلت من الاعداء ما ارد
ولم ينالوا مني ما ارادوا وحذف المفعول قصدا الى التعميم نعم كان الانسب ح ان يقال ولم يصب الا انه يكو
من قبيل الاسناد المجازي فليفهم قوله والجواب المرضي ما اشار اليه المرزوقي الخ فان قلت يلوح من فحوى
الكلام ان يكون الجواب الذي اشار اليه في اثناء البحث غير مرضي مع انه لا يلزم منه الفصل بين الحال وذيها فا
في ذلك قلنا السر فيه هو انه اذا جعل صدع البصيرة قادح الاقدام حال كونه مجروحا وصير القائم اياه
فلعله صار كذلك بعد الجراحة وبعد اللقاء بسبب كونه مجروحا فيكون الكلام قاصرا عن افادة المقصود
واذا جعل حالا من الضمير في انصرفت يكون الكلام خلوا عن هذه القصور فلذا اختار جواب المرزوقي
لكن لا يخفى ما فيه من التعسف لان كونه بصيرة التي كان عليها انما يناسب وصفها بالقروح لا بالحداثة
وهذا هو ظاهر والاحسن في الجواب على ما هو الملائم لقوله اقدام غر وراي مجرب بالاضافة في كليهما
اي يقال وصف الاقدام بالقروح اشارة الى انه اقدام ما كان له حال كونه غرا ووصف بصيرة بالحداثة
اشارة الى ان رايه وبصيرته تام حديث له وحصل بعد التجربة لا ما كان له قبل تدرب الامور والتمرن عليها
قوله اي قول صابي بن حارث البرجمي قال الفاضل المحشي يقال ضبأت في الارض ضبأ وضبوءا اذا
اختبأت فيها وقد يرد امثال هذا التركيب بان المناسب اما بقي او اي اختبأت بدل اذا وقد

الباب الثالث
بحث احوال المسند

ما ذكرناه لكن الاتباع اذا لم يقرأ صبابتُ مثلا على صيغة المتكلم فتامل قوله ومن يك امسى بالمدينة رحله فليمس
فاني لا امسى للغريب البيت من شرطية حذف جزاءه واقيم عوضه مقامه اي من يك امسى بالمدينة فليمس الحاصل
فاني لا امسى لانى غريب والغريب عازم على الارتحال ويك اصله يكون حذف الواو لاجتماع الساكنين
من سقوط حركة النون غير الشرطية وحذف النون ايضا تخفيفا لكثرة الاستعمال بهذه الكلمة وقيل تشبيها
بالتنوين وفاعل امسى اما ضمير راجع الى من والجملة الاسمية اعني رحله بالمدينة حال منه او لفظة رحله
بالمدينة متعلق بامسى قوله لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر هذا عند البصريين لان
العامل في خبر المبتدا عندهم هو الابتداء وفي خبر ان ان فلو عطف قبل مضى الخبر على محل اسم ان والمعطوف
والمعطوف عليه يقع بالابتداء ويلزم اجتماع المؤثرين على اثر واحد وهو رفع الخبر واما عند الكوفيين فالعامل
في خبر ان هو المبتداء الذي كان قبل عاملا قبل دخولها فلا يلزم في العطف السابق المحذور المذكور قوله
احدهما العطف على محل اسم ان هذا عند بعض النحاة وعند بعضهم ومنهم صاحب الكشاف والمعطوف عليه
في مثل هذا محل ان واسمها استدل الفريق الاول بان الاسم هو الذي كان مرفوعا لكن محلا واستدل
الفريق الثاني بان اسمها وحده لو كان مرفوع المحل لكان وحده مبتداء وليس بمبتداء لعدم تجرده عن
العوامل اللفظية وفيه نظر لانه باعتبار المرفوع مجرد لان ان باعتباره كالعدم كذا في شرح اللب للنقره كاري
قوله ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين فيه بحث لان الخبر المقدر لما عطف على خبر ان يلزم كونه خبر ان
ضرورة افادة العطف التشريك في حكم الاعراب كما صرح به في مباحث الفصل والوصل فيلزم كونه مرتفعا بها
والمفروض انه خبر للمبتدا اعني المعطوف على محل اسم ان فالمحذور باق بحاله وغاية ما يتوهم ان المعطوف على خبر ان
في التصوير المذكور معطوف عليه باعتبار محله وهو الرفع ايضا الا ان الرفعين مختلفان بالاعتبار كالضم
في فلان مفردا ومجموعا فيكون المعطوف خبر المبتداء لا خبر الان ويؤيده انه لو لم يحمل على هذا يلزم العطف على معمولي
عاملين مختلفين قوله والمحذوف خبر لا خبر ان لان قوله لغريب لا يجوز ان يكون خبر المبتدا ولا يدخل
اللام

قوله الم

اللام على خبر الا انه يرى اللام زايدة كما في قوله تعالى ان هذان لساحران الا ان الحق ان زيادة اللام

في الخبر يختص بالشعر صرح به في مغني البيت او يجعل من قبيل ام الحليس لعجوز شهربه اعني تقدير

المبتدا ويرى المعنى لهو غريب فيكون في المعنى داخلة على المبتدا لكن كل منهما خلاف الظاهر فلا يرتكب بلا

ضرورة قوله وهذا الوجه هو الذي قطع به صاحب الكشاف اي الوجه الثاني من وجهي ارتفاع قيل

هو الذي قطع به في الاية وجاز غير الوجهين المذكورين في ارتفاع قيام وهو ان يكون الخبر المذكور

للصابئون وخبر ان محذوف مقدر قبل الصابئون وانما حذف لدلالة خبر الصابئون عليه وربما رجح هذا

على ما قطع به صاحب الكشاف بان فيه مخالفة امر واحد وهو حذف الخبر وفي ذلك الوجه مخالفة امرين حذف

ونقيض الوضع وبان مذهب سيبويه في قولك زيد وعمرو قائم ان الخبر للثاني وخبر الاول محذوف

ويمكن ان يعارض الوجه الاول بالترجيح بان في تغيير الوضع نكتة شريفة فيرجح اختيار جانب البلاغة قوله

مع كونهم ابين المذكورين ضلالا الخ الصابئون على القراءة بالهمز وبدونه على الاعلال اي الخارجون من

صباء اذا خرج وهم قوم خرجوا من دين اليهودية والنصرانية وعبدوا الملائكة فهم مشركون ولذلك

كانوا ابين المذكورين ضلالا وفيها اقوال اخر واعلم ان المراد بمن آمن من صح منهم الايمان فلا يرد ان المذكور

في صدر الاية الذين امنوا وكيف يصح ان يقال من آمن منهم لان المراد بما في صدر المنافقون وقيل

المراد بالمذكور في الصدر والمذكور لصدر المومن على التحقيق وبمن امن وثبت على الايمان ومات عليه والخبر

المحذوف للصابئون كذلك هو المراد بالتنبيه في قوله فايدة تقديم الصابئون التنبيه من اول

الوهلة قوله وخبر الاول محذوف مبني على ان تقدير المومنون خلاف الظاهر ولا يجوز كونه خبرا

للاول بل للمجموع من غير مصير الى حذف الخبر بتقدير الموصوف اي قوم راض كما صرح به في شرح المفتاح

في قوله وقيل ما ماثم وقد تكلف بعضهم في البيت فزعم ان نحن للمعظم نفسه وان راض خبره وفيه نظر اذ لا

يحفظ مثل نحن عرو قائم بل يجب في الخبر المطابقة نحو ونحن نحيي ونميت ونحن الوارثون واما قول الشاعر



والمسجدان وبيت الحي عامر لنا وزمزم والاركان والستر فمحمول على الحذف والاصل

عامرة فحذف الواو واجتزئ عنها بالضم كقوله اذا ما حاضروا من سواهم والا يا لونهم احد ضرارا

قوله وكذا قوله رماني بامر البيت لابن احمر وقيل للازرق بن طرفة الباهلي اوله دعاني لصا من

لصوص وما دعا بها والذي بيني وبين رجاله رماني بامر البيت لابن احمر وقيل للازرق بن طرفة

الباهلي تنازع هو ومع قشيري في طوى عند الحاكم فقال القشيري هو لص ابن لص ليغري عليه الحاكم فقال قصيدة

منها البيتان ويروى من حول الجرى رماني ويروى ومن جال الطوى رماني والجال والجول

ناحية البئر من اسفلها الى اعلاها وقيل معنى البيت على هذين الروايتين رماني بامر رجع عليه

مكروهه فكانه رماني من قعر البئر فرجعت رميته عليه واهلكته ويحتمل ان يريد بالطوى ما طوى في قلب

من الحقد قوله وخبر كنت محذوف واعترض عليه ابن الحاجب في ايضاح المفصل بان فعيلا او فعولا

صالحان للتعدد فلا حاجة الى اعتبار الحذف وجواب ابي سعيد بان ذلك ليس بمطرد واذ لا يقال رجال

كريم ولا يفيد ههنا لان التزام المشاكلة اللفظية بين الصفة والموصوف لا يستلزم التزامها في جميع المواضع

ويمكن ان يوجه قول ابن الحاجب بما صرح به ابن هشام في الباب الخامس من مغني اللبيب من انه لا يحذف خبر كان

وقد يجاب عن الاعتراض بمنع وصف التثنية بفعيل وحمل عليهما وان جاز ذلك في الجمع فيقال هؤلاء غريب ولا

يقال هذان غريب والوجه الفارق ان الجمع يؤول بالمفرد فيوصف المفرد بالمفرد ويحمل عليه اي جمع غريب ولا

يؤول المثنى حتى يجوز ذلك وضعفه ظاهر اذ لا مانع من التاويل بالمثنى فتامل قوله فهو عنده اي الكلام عند

من جعل بريا خبر الوالدي وجعل خبر كان محذوفا قوله فيا قبر معن البيت واربت اي سررت والمترع المملي

من قولهم ترع الاناء بالكسر يترع ترعا اي امتلأ واترعته انا ومعن بن زائدة ممدوحا للشعراء في زمانه حتى

حكى محمد بن ابي بكر الرازي ان شاعرا احضر باب معن الشيباني كان من اجواد العرب ولم يتفق له اليه وسيلة

وكان شديد الحجاب فكتب على خشبة ايا جود معن ناج معنا بحاجتي فليس الى معن سواك شفيع

[illegible]

والقاه



ترك المسند

والقاه في الماء الذي يجري الى داره فلما ابصرها معن واخذها وقرا البيت الذي عليها استحضر الشاعر واعطاه مائة الف درهم ووضع الخشبة تحت بساطه وكان كل يوم يخرج الخشبة من تحت البساط ويقرا البيت ويعطيه مائة الف درهم حتى استكمل الشاعر اربعمائة الف درهم في اربعة ايام وذهب في اليوم الخامس فلما طلبه معن لم يجده فقال كان حقا علي ان اعطيه كل يوم مائة الف درهم حتى لا يبقى في الخزانة شيء قوله كقولنا كان زيد قائم وعمرو قاعد قال الشريف في بحث الحالة المقتضية لترك المسند من شرح المفتاح في عطف مفردين جملة على مفردي جملة اخرى كما في قولك كان زيد قائما وعمرو قاعدا دقة فليتامل يريد ان في هذا العطف اشتباها يحتاج دفعها الى دقة لان عطف عمرو على زيد يوهم كونه مسندا اليه القائم وعطف قاعدا على قائما كونه مسندا الى زيد وتلك الدقة ان يعتبر في عطف عمرو مجرد كونه مسندا اليه القائم وعطف قاعدا على قائما كونه مسندا الى زيد وتلك الدقة ان يعتبر في عطف عمرو مجرد كونه مشاركا لزيد في كونه اسم كان وفي عطف قاعدا مجرد كونه مشاركا لقائما في كونه خبر كان فليس عطف احدهما وحده مقصودا بل ماخوذا مع عطف صاحبه ليرتبط احدهما بالاخر والارتباط الذي بين المعطوف والمعطوف عليهما ولو حمل العطف ههنا على تقدير العامل دون الاستصحاب لكان الامر اظهر كذا حققه في حواشي شرح المفتاح بقي في تمثيله بصورة المسئلة التي ذكرها بالمثال المذكور بحث اذ لو قدر بعد حرف العطف كلمة كان عاملة في عمرو الرفع وفي قاعد النصب يكون الامر من باب عطف الجملة على الجملة وان لم يقدر يكون من عطف المفرد لكنه لا يكون مثالا للمسئلة اذ ليس فيه جملتان عطف المفردان من احديهما على المفردين من الاخرى بل جملة واحدة عطف بعض مفرداتها على البعض الا ان يحمل على التنظير والتمثيل بمطلق عطف المفردين على المفردين وان لم يكن المفردين من جملتين قوله وقولك زيد منطلق وعمرو وجوز الشارح في شرح المفتاح بعد تقدير المسند ان يكون من عطف الجملة على الجملة وان يكون من عطف المفردات ولا يخفى ان الثاني لا يتاتى على مذهب سيبويه لان العامل في المبتدا الابتداء وفي الخبر هو المبتدا عنده فح يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين في خصوص الجواز قوله والفاء في فلذا قيل للتشبيه عن الزبادي انها جواب شرط محذوف عن المازني انها زائدة ولا يرد عليه عدم جواز حذفها



لان جواز الحذف ليس من لوازم الزوايد صرح به ابن هشام في مغني اللبيب قوله في يكون مفعولا

به لا ظرفا هذا مبني على ما ذهب اليه بعض النحاة من عدم لزوم الظرفية لاذا واما ما عليه الجمهور

من ان اذا الظرفية غير متصرفة على الصحيح فهو ظرف للمقدر لا مفعول به قوله في لا يكون مضافا الى الجملة

لئلا يلزم اعمال جزء المضاف اليه في المضاف لكنه لا يطرد في نحو خرجت فاذا زيد بالباب هذا الكلام

مشعر بان الوجهين الاولين من الاعراب مطردان وهذا يستقيم في المثال المذكور واما اذا صدر بان فلا

اذ لا يجوزون في قولهم خرجت فاذا ان زيدا بالباب بكسر ان كون الجزء عاملا لان ان لا يعمل ما بعدها

فيما قبلها ولا معنى لتقديره مقدما كما لا يخفى ثم انه قد يعترض على عدم الاطراد الذي ذكره بجواز كون

بالباب بدلا اعني بدل الكل من الكل وقد يجاب بان الفصل بين البدل والمبدل منه بالمبتدا غير جايز

والمصير الى الاضمار والتفسير خلاف الظاهر هذا وقد يجوز ان يكون بالباب حالا او خبرا بعد خبر واعلم ان

ما ذكره المبرد مذهب السيرافي ومن تبعه ايضا وقال الزجاج ان اذا المفاجاة ظرف زمان فعلى هذا يجوز

ان يكون اذا في قولهم فاذا زيد خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اي فاذا حصول زيد لان ظرف الزمان

لا يكون خبرا عن الجثة قوله وان السفر اذا مضوا مهلا روي مثلا مكان مهلا اي ان فيهم مثلا هو اعتبارا

لمن بقي ويروى ان في كتاب سيبويه ان في السفر ما مضوا مهلا على ان ما مصدرية اي مضيهم وقولهم اذ

مضوا يجوز ان يكون حالا من الضمير في الظرف اي حال مضيهم وقيل منصوب بفعل مقدر محذوف تقديره

اعني وقت مضيهم ويجوز ان يكون تعليلية اي ان فيهم مثلا لانهم مضوا مضيا لا رجوع لهم ولك ان تقول

انه ظرف مقدم لمهلا ان جوز تقديم معمول المصدر عليه اذا كان ظرفا وان لم يجوز فهو ظرف لمقدر يفسره المذكور

يعني ان في المسافرين بعدا في زمان مضيهم وطولا ولك ان تقول انه يجعله خبرا بعد خبر وفيه وجهان اخران

ذكرهما الشريف قوله اي بعدا وقيل المهلة الكثيرة قوله لا رجوع لهم عدم الرجوع مستفاد من المهل

بقرينة المقام قوله لم يحسن او لم يجز قيل عدم الحسن على تقدير وجود القرينة وعدم الجواز على تقدير

انتفائها



قوله المسند

انتفائهما وفيه نظر والظاهر ان كلمة او للتخيير في التعبير لان ما لم يحسن في عرف البلغاء لم يجز عندهم
قوله لانها الحاضنة اي الحافظة من حضن الطاير بيضته اذا ضمه الى نفسه تحت جناحه قوله تقديره
لو تملكون تملكون وقيل فيه جمع بين المفسر والمفسر وهو غير جائز فالصواب ان نقول تقديره لو تملكون اجيب بانه
مبني على قانون تقدير صاحب المفتاح حيث جعل الفعل الثاني في مثله تاكيد فقال على تقدير لو تملكون تملكون
لفايدة التاكيد ثم حذف الاول اختصارا ورد بان قوله اذ المقصود من الاتيان بهذا الطريق تفسير المقدر يابى
من الجواب اللهم الا ان يكون اول الكلام مبنيا على تقدير السكاكي ولما كان غير مرضي عنده عدل في آخر الكلام الى
ما هو مختار عنده من كون الثاني مفسرا فتامل قوله فيدل لا له على الاختصاص وان الناس هم المختصون
بالشح المتبالغ فيه بحث وهو انه بروز قوله تعالى انتم تملكون في صورة المبتدا والخبر على قياس انا عرفت انما يفيده
اختصاص الملك بالمخاطبين واما اختصاصهم بالشح المتبالغ المستفاد من قوله تعالى لامسكتم خشية الانفاق فـ
فلا يفيده البروز المذكور قطعا كما لا يخفى على المنصف نعم لو اعتبر الشرط في يملكون فقط لا مع لو انتم بان يكون
التقدير انتم لو تملكون لظهر الاختصاص بالشح وغاية ما يقال ان الباء في بالشح داخلة على المقصور عليه لا على
المقصور وقوله وان الناس آه ليس تفسيرا لقوله على الاختصاص فحاصل معنى الآية والله اعلم انه لو كان ملك
الخزائن لكم مخصوصا بكم لامسكتم خشية الانفاق ولا شك انه يدل على كونهم متبالغين في الشح مقصورين عليه
لا يتعدونه الى خلافه وانه لم يدل على ان الشح المتبالغ مقصور عليهم اذ لا دلالة في الآية الكريمة على ان غيرهم ليس
بهذه الحيثية حتى يفهم ذلك فليتامل قوله ورجح حذف المسند اليه فيه بحث وهو ان الوجوه المذكورة
لترجيح حذف المسند اليه على حذف المسند اكثرها انما يتاتى بالنظر الى المسند المخصوص اعني جملة اذ لو جعل المسند
المحذوف حاصل لي لم يتات الا الوجه الاول والسادس وقد يرجح حذف المسند بان المسند اليه اقوى ركن
في الكلام واعظمه والاحتياج اليه اقوى من الاحتياج الى ساير الاجزاء ولا كذلك المسند فانه كالركن الزائد
بالنسبة اليه وحذف ما هو كالزايد اولى وارجح ويعارض بان المسند محط الفايدة فلا يناسبه الحذف قوله

وحمله على حذف المبتدا موافق له اما بحسب المعنى فلما ذكره الفاضل المحشى واما بحسب اللفظ فلان الصريح في
كل منهما انه محكوم به قوله والقرينة ههنا هو انه اذا اصاب الانسان مكروه الخ قيل هذا معارض بانه كثيرا
ما يقول الانسان اذا سئل عنه عند اصابة المكروه ما امرك في هذا امري صبر جميل واذا احتمل الامران فلا
يصح احدهما قرينة قوله على وجه يكون المبتدا معرفة اولى قيل هذا معارض بان الاصل في الخبر التنكير
المحض بحمل الكلام على وجه يكون الخبر نكرة مخصصة بان يكون المقدر فصبر جميل احمل اولى اللهم الا ان
يمنع كون اصل الخبر التنكير المحض قوله وليس المعنى على هذا بل على انه اجمل في الجزع عدم الصبر وهو الجزع
وبث الشكوى بالطريق الاولى وسلوك طريق البرهان في ذا البلاغة واما ثانيا فلان مثل هذا الحذو
لازم في تقدير المبتدا لان المقصود من الكلام القيد الزايد سواء كان في الاثبات او النفي والقيد ناظر الى نفي
ما يقابله فيفهم من قوله امري صبر جميل ان امري ليس بصبر غير جميل وليس المعنى على ذلك بل على ان امري ليس الجزع
وبث الشكوى على انه فسر الصبر الجميل فيما سبق بانه لا شكوى فيه الى الخلق فيكون معنى قولنا صبر جميل اجمل
ان الصبر الذي لا شكوى فيه الى الخلق اجمل ولا شك ان المفهوم منه انه اجمل من الجزع وبث الشكوى بل الظاهر ح
يجعل ان يجعل جميل في صبر جميل صفة مادحة لا مخصصة واما ثالثا فلان المفهوم من قوله اجمل من الجزع وجود
الجمال في الجزع ولا يجوز التجريد عن معنى التفضيل لمكان الاقتران بمن اللهم الا ان يحمل جماله على ما قصد من قبيل الصدور
قوله ولنا اولى في الوجود المقيد ثلثه فان قلت المتبادر فيما اجتمع النفي والقيد رجوع النفي الى القيد مع ثبوت
الاصل فيكون النفي هو القول بتثليث الآلهة لا القول بالآلهة مطلقا فينافي التوحيد قلت ما بعد الاية اعني
قوله تعالى انما هو اله واحد قرينة واضحة على ان المراد نفي القيد والمقيد معا قوله كقولك زيد
عندك ام عمرو قال الشارح في شرح المفتاح لقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون ام عمرو في هذا المثال معطوف
على زيد عطف مفرد على مفرد للمشاركة في المسند المذكور كما في قام زيد وعمرو من غير ان يحمل على ترك المسند بناء
على الغرض المذكور واجاب الشريف بان الظرف في المثال المذكور مشتغل بضمير زيد فلا يصح خبرا عن عمرو كما لا يصح

الشكوى



يصح في ذلك زيد قام وعمرو بخلاف قام فيما ذكره المعترض في المثال فانه دال على مطلق القيام ليس

فيما يقتضي ربطه بزيد فقط ونحو ذلك فقد جوز ان تقدير الكلام هكذا زيد حصل او حاصل

في الدار وعمرو فيلزم ان يجوز قاما وعمرو وفساده بين ولما كان صورة الظرف غير متعين بجعله خبرا

عن الواحد والمتعدد اشتبه الحال على المعترض هذا حاصل ما ذكره في شرح المفتاح وحواشيه وفيه بحث ظاهر

لان عمروا اذا جعل معطوفا على زيد في قولك ازيد عندك ام عمرو وجعل الظرف خبرا لم يحتمل الظرف المذكور

ضمير زيد بخصوصه بل يحتمل ضميرا يعود الى كل واحد من زيد وعمرو من حيث هو احد المذكورين كما في قولك

ازيدا وعمرو قام وقياسه على زيد قام وعمرو ليس بصحيح لان المعطوف بالواو والكلام انما هو في العطف بام

التي هي لاحد الشيئين او الاشياء وقد اشار في الحواشي الى دفع هذا البحث حيث قال ولو قيل زيد وعمرو في

الدار جاز ان يكون في الدار خبرا عنهما بتاويل احدهما وكذا اذا قدم في الدار واما مع توسيطه فلا لامتناع

ذلك لكن صرح ابن هشام في مغني اللبيب بان الخبر في نحو زيد في الدار وعمرو لهما معا وقال فان قيل لو

صح ما ذكره ليصح زيد قايمان وعمرو بتقدير زيد وعمرو قايمان قلت ان سلم منعه فلقبح اللفظ وهو منتف

فيما نحن بصدده ولكن يشهد للجواز قوله ولست مقرا للرجال ظلامة * ابى ذلك عمي الاكرمان

وخاليا انتهى قوله جملتان مشتركتان ليس قوله مشتركتان قيدا احترازيا اذ لو لم يوجد الاشتراك

كما في قوله اقام زيد ام عمرو وامثاله كان ايضا منقطعة عند جميع متاخري النحاة الا ابن الحاجب والاندلسي كما

صرح به الفاضل المحشي وانما تعرض للاشتراك لان المثال كذلك ثم ظاهر كلام الشارح يشير الى ان قولك

ام عندك عمرو انما كانت منقطعة لوجود الاشتراك بين الجملتين في احد الجزئين وقدرة المتكلم على

ايقاع مفرد بعد ام وعدمه والحق ان الانقطاع لوجود الاختلاف بين الجملتين بتقديم الخبر في احدهما

وتاخيره في الاخرى مع امكان الاتفاق كما اشار اليه الفاضل المحشي فان دليل الانقطاع وتوجيه كلام وما

الشارح ان الدليل الذي ذكره يرجح الانقطاع من حيث هو وعند انضمام الاختلاف صار الانقطاع محتما



بد فما مل **قوله** ام منقطعة لا متصلة المتصلة للسوال عن تعيين ما علم ثبوته على الابهام ويلزمها الاستفهام

وان يكون احد المستويين في علم المستفهم يليها والاخرى الهمزة والمنقطعة قد يكون بمعنى بل والهمزة

للاضراب عن كلام سابق استفهاما كان او خبرا والاستفهام عن كلام لاحق وقد يكون ام للاضراب المحض سوا

دخلت على حرف الاستفهام نحو ام هل يستوي الظلمات والنور ام لا فان الفرا يقولون هلك جملا حق ام انت

رجل ظالم يريدون بل انت وعند البعض لا يسمى ام ح منقطعة ولا متصلة ثم ان يكون ام منقطعة من صورة خلتين

الاختلاف بين الجملتين اسمية وفعلية حقيقة او بتقديم الجزء الاختلاف فيه اذ ليست هي والهمزة ذا

على التساوي بين وهذا ظ ونص صاحب الكشاف على ان ام في قوله تعالى افلا تبصرون ام انا خير متصلة

لا يقدح فيما ذكرنا لان المعادلة ليست الا باعتبار اقامة المسبب مقام السبب لانهم اذا قالوا انت خير لم

كانوا عنده بصراء فقوله ام انا خير مؤول بقولك ام تبصرون فلا اختلاف في الحقيقة حتى لو اول

بقوله ام انتم بصراء كانت منقطعة كما صرح به سيبويه في الكتاب واما في الصور فالاولى ان يكون

منقطعة كما ذكره بقوله لانك تقدر الخ فتدبر **قوله** لان هذا الكلام عند تقدير ثبوت ما فرض

الخ قيل لا حاجة الى هذا التوجيه لان القرينة هي السوال وهي متحققة مذكورة في الاية وان كان وصف ذات م

السوالية مفروضا والمتبادر من قول المص سوا تحقق وان كان هناك سائلا صدر عنه السوال وتحقق

منه الا ان يترك الصير الى المتبادر والنظر الى ما يقتضيه المعنى احسن وذلك بان يحمل تحقق السوال

على تحقق ذاته في الكلام والذكر فيه سوا تحقق وصف سواليته ام لا هذا خلاصة ما ذكره الفاضل

المحشي وفيه بحث لان هذا التوجيه لا يناسب كلام المص فانه جعل القرينة وقوع الكلام جوابا لسوال محقق

فاعتبر اتصاف الجواب بالجوابية ويلزمه اعتبار اتصاف السوال بالسوالية فالمراد بتحقق السوال تحقق

السوالية فالتوجيه هو ما ذكره الشارح على ان الظاهر ان الاية حكاية لما يصدر عن الكفار عند سوال النبي

صلى الله عليه وآله فتقدير الكلام لو سالتهم قائلا كذا يقولون كذا فالحذف في الاية التي وردت بطريق الحكاية



ترك المسند

الحكاية للحذف في المحكي لكونه جوابا للسؤال فكونه جوابا للسؤال بالنظر الى المحكي فلا بد من تقدير ثبوت
الشرط والجزاء فليتامل قوله ولا القرينة فعلية لان القرينة في الحقيقة جملة خلق السموات والارض لانه
المشتمل على المسند فهو المصدر الذي يدل على وجوده في الجواب وقولهم السؤال قرينة انما هو باعتبار جزئيته
الذي هو خلق السموات والارض وقد يقال حذف مسند المسند اكثر من حذف المسند الفاعل فالحمل عليه اولى
قوله كقولنا الله خلقها يؤدي هذا المعنى فقيل بل يؤدي به ايضا قولنا انه خالقها ولا ينافي الجواب عنه عنهما في
بانه بالحمل على جملتين لان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة ويمكن ان يقال بعد تسليم ان الجواب مع النظر هو
حكم الجملة في الاشتمال على الزيادة على ان القرينة تفيد ترجيح تقدير الفعل على تقدير اسم الفاعل وانما
المقصود من الجواب المذكور تقدير ترجيح فعل الفاعل على تقدير خبر المبتدا قوله لظهور ان السؤال تعليل
تعليل للنفي المستفاد من كلمة الحصر في انما يدل اي لا يدل على ان تقدير الفعل مقدما اولى لظهور ان السؤال
الخ ومن ثمة قيل الى قوله لتطابق السؤال قال الفاضل المحشي المطابقة حاصلة معنى على تقدير الجملة على حذف الاصل
الفعل والمسند الى الفاعل المذكور لان السؤال وهو من خلق وان كان اسمية فهو صورة فهو فعلية معنى اذ
في من قام اقام زيد ام عمرو ام خالد لكون الاستفهام بالفعل ولهذا انما وضع كلمة من الدالة على تلك
المفصلة اجمالا للاختصار وفيه بحث لما تقرر في باب الانشاء من ان المسئول عنه بالهمزة ما يليها فلو
كان التقدير اقام زيد الخ لكان الشك في الفعل وليس كذلك بل في الفاعل فوجب ان يقدر ازيد قام ام
عمرو فالسؤال اسمية لفظا ومعنى ثم انه منقوض بما اطبقوا عليه من ان ماذا صنعت اذا جعل جملة اسمية
يجاب بالاسمية المبتدء وما ذكروه في شرح المفتاح من ان الاعتبار المذكور في من قام لا ياتي فيما ذا صنعت
وبينه في الحواشي ان الفعل هنا مسند الى المخاطب فليس في ماذا صنعت معنى الفاعلية بخلاف من في من قام
واذا اعناه الجاب عنه بقوله عناه كذا محل بحث لان ما ذكره في من قام من ان الاستفهام بالفعل اولى لا يختص
صورة الفاعلية فان قولك من ضربته تقديره اضربت زيدا ام عمرا وبالجملة الفرق بين ماذا صنعت على تقدير



كونه جملة اسمية وماذا اعناه حتى يجاب بالاسمية في الاول والفعلية في الثاني بحكم والا فلا بد من الفرق
فليتأمل قوله والجواب ان حمل الكلام الاولى انه جواب عن المعارضة المذكورة بقوله ومن ثم قيل الا عن النظر
اذ هو اثبات المدعى جمهور النحاة بدليل آخر لا تصحيح للدليل السابق المنظور فيه وهو ظاهر قوله وانه الواقع
عند عدم الحذف جملة فعلية عوض بانه كما جاء جملة فعلية كذلك جاء جملة اسمية كقوله تعالى قل من ينجيكم
من ظلمات البر والبحر قل الله ينجيكم اجاب عنه الفاضل المحشي بان فيه ما نحن فيه تقديم الفعل وهو قصد التخصيص
وهذا التخصيص لجواب انما يتاتى على مذهب صاحب الكشاف ومن معه واما على مذهب السكاكي فلا اذ
لا نقول لوجود التخصيص في امثال الصورة المذكورة كما تقدم قوله في مرثية يزيد الخ المرثية على
وزن مجدة مصدر رثاه وتشديد الياء خطاء ثم المذكور في شرح المفتاح للعلامة ان البيت لحارث
بن ضرار النهشلي وفي شرح الرضي انه لحارث بن نهيك والله اعلم قال بعض المتاخرين يحتمل ان لا يكون
البيت من الحذف بالكلية بان يكون فيه يزيد منادى اي ليبكي يا يزيد لفقدك ويكون ضارع هو الفاعل
انه كانت الرواية بفتح يا ليبك والنائب عن الفاعل ان كانت الرواية بضمها وفيه بحث اذ لا يحتاج
مع فتح الباء من ليبك الى ان يثبت الرواية بضم يزيد في هذه الحالة فيكون منادى والا فالمعروف في بناء ليبك
الفاعل فتح يزيد على انه مفعول فيكون ذلك مرجحا لكونه في رواية الرفع نائبا عن الفاعل لا منادى قوله
اي يبكيه ضارع وقيل ليبكيه ومنه الابق بالمعنى وما ذكره الشارح انسب بالسؤال المقدر قوله وان
لم يعتمد على شيء لان الجار والمجرور فان قلت بل قد اعتمد على الموصوف المقدر اي ضارع على تقدير اشتراط
الاعتماد في تعلق الجار بلا محذور ايضا قلت ان كفى في عمله الاعتماد على موصوف مقدر لا يتصور الا الغاء
لعدم الاعتماد لتصريح الشارح في شرح الكشاف بان ذكر الموصوف مع اسم الفاعل يلزم لفظا او تقديرا
تعيينا للذات التي قامت بها المعنى وهو مخالف لتصريحهم اللهم الا ان يقال الاعتماد على موصوف مقدر انما
يكفي لعمله اذا قوي المقتضي لتقديره كما في يا طالعا جبلا و يا راكبا فرسا لانضمام اقتضاء حرف النداء الى

ترك المسند

ليس بعود اقتضاء نفس الاسم الفاعل لكن بابي اعتبار مثل هذا المقتضى في كل موضع محل نظر قوله ليس بعود

ليس بعوى اقتضاء نفس الاسم الفاعل لكن بابي اعتبار مثل هذا المقتضي في كل موضع محل نظر قوله

زجهة المعنى لان مطلق الحضوع ليس سببا للبكاء بل هي بوصف المعلومية فافهم قوله اي يبكي لاجل

اهلاك المنايا يزيد فيه بحث وهو انه قد سبق ان ارادة الواحد من الجمع المحلى باللام لا يجوز فكيف يصح قوله

لاجل اهلاك المنايا ولاهلاك الشخص الواحد الامنية واحدة والجواب ان المراد بالمنايا اسباب الموت اطلاق

لاسم المسبب على السبب ولا يخفى كرتها قوله وفصله الخ ايماء الى ان المقتضي للحذف بعد بيان المجوز

وهو القرينة قوله فعلم ان هناك باكيا هكذا في اكثر النسخ وانت خبير بانه لا يجوز الفاء في جواب لما الا عند

ابن مالك اذا كان جملة اسمية والجمهور منعوا وقوعها جواب لما فالوجه ان الجواب محذوف والتقدير لزم الاجمال

فعلم ان هناك باكيا وعلى هذا قوله فقد اسند الى مفصل فان قلت قولك ليبك مجرد عن المسند اليه يدل على

الموضوع غير معين سواء كان معلوما او مجهولا فيحصل تكرار الاسناد في صورة البناء للفاعل ونصب يزيد

قلت العدم مما يفهم من الجمل المستقلة والكلام المسند كما لا يخفى قوله وباشتماله على ايهام الجمع بين المتنافيين قضية

فان قلت ذلك الايهام موجود في صورة الحذف لان بناء الفعل للمفعول مشعر بان الاهتمام به لا بالفاعل

وذكر الفاعل بعده هادم لهذا الغرض قلت ذكر الفاعل في جملة اخرى انما هو بسبب سؤال ناش من الكلام السابق

فالمفهوم من بناء الفعل للمفعول ان ذكر الفاعل في الجملة الاولى ليس بمقصود وحصوله للاهتمام في

الجملة الثانية لا يهدم الغرض المذكور نعم يمكن ان يقال في بناء المفعول ايهام الجمع بين المتنافيين حيث دل

اول الكلام على عموم الامر واخره اعني ضارع على خصوصه فافهم قوله نحو قوله تعالى ولئن سالتهم من

خلق السموت والارض الخ فان قلت وقوع الكلام جوابا بالسؤال المحقق قرينة على حذف المسند والمطلب

بهذا الكلام وبما حذف فيه المسند من قوله تعالى ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن امر واحد

فالذكر في احدهما لضعف التعويل على القرينة وعدمه في الاخر مع اتحادهما واتحاد المخاطب لا وجه له فالصواب

ان الذكر ههنا لزيادة تقرير المسند قلت لما اختلف تعدد المخاطب باختلاف العوارض والاحوال لوحظ



هذا الوجه في بعض المواضع ولو حفظ المسند مع اتحاد المخاطب والقرينة جريًا على سنن البلغاء في

تفننهم **قوله** ومنه قوله تعالى بل فعله كبيرهم وههنا بحث وهو ان ما ذكر من التعريض يكون سببا

لذكر السوال لا لمسند لكون السوال ههنا اسمية لفظًا و معنى والجواب فعلية محضة فالسر في عدم رعاية

التطابق التي اوجبوها فيما اذا صنعت وامثاله ويمكن ان يوجه الشرح ههنا بايهام ان الفعل

المذكور مستلذ عند المتكلم كما مر في وجوه تقديم المسند **قوله** وحصول التعجب بدون الذكر اراد انما حصول

قصد التعجب من التركيب بطريق كونه خاصة له على معنى ان يستفيد المخاطب ذلك منه ثم الذي اشار الى دفع

ما اورده المص في الايضاح من ان التعجب يحصل بقيام القرينة فلا حاجة الى الذكر وحاصل الدفع ان مفهوم المسند

كما ومن الاسد مثلا اذا كان مقتضيا للتعجب من المسند اليه وكان هناك قرينة دالة على المسند فان لم يذكر فهم اسناده

الى المسند اليه واما قصد التعجب منه فلا واذا ذكر مع كونه مستغنى عنه في الظاهر فلا بد من نكتة وحيث كان قصد

التعجب منه مناسبا حمل عليه وقد يدفع الايراد بان عبارة المفتاح هكذا وقصد التعجب من المسند اليه بذكره

ومراده ان التعجب الحاصل بالذكر مع وجود القرائن اقوى من التعجب الحاصل بمجرد تحقق القرائن فاذا قصد هذا

التعجب فلا بد من ذكره فقد يوجه ما ذكره المص على تقدير تسليمه وارد عليه في ساير اسباب ذكر المسند لان جميعها

مشروطة بدون القرينة فيحصل الاغراض مع القرينة والحوالة غلط فان التعريض والغباوة والساير والاستلذاذ

وبسط الكلام كيف يحصل بشيء منها من القرائن وكذا الكلام في غيره **قوله** فلكونه غير سببي مع عدم افاده

تقوي الحكم اعترض عليه بان الجملة الواقعة خبر ضمير الشان نحو قوله تعالى قل هو الله احد غير سببي ولا يفيد تقوي

الحكم فيدخل في ضابطة الافراد مع كونه جملة واجيب بانه مفرد معنى لكونه عبارة عن المبتدا ولهذا لا يحتاج الى

ضمير كما سبق وان كان جملة صورة وقد اشار الشارح في المختصر الى جواب آخر حيث قال المراد ان افراد المسند

يكون لاجل هذا المعنى ولا يلزم منه تحقيق الافراد في جميع الصور بتحقق هذا المعنى وفيه تامل **قوله** اذ لو كان

سببيا فهو جملة قطعا لا يرد عليه نحو زيد قائم ابوه بناء على ان المسند ههنا سببي مع انه ليس بجملة لما

بحث افراد المسند

قرائن



افاد المسند

فانه ليس ببعد ودون المسند السببي وان كان القياس يقتضي ذلك وذلك محافظة على الضبط في اقتضاء سبب المسند كونه جملة قوله بالطريق المخصوص وهو تكرر الاسناد مع وحدة الفعل قوله يشمل صورة التخصيص اي يشمل الاحتراز والاخراج تلك الصورة وارجاع الضمير الى ما ليس بمذكور صريحا بقرينة المقام ليس ببعيد في توجيه الكلام واما قوله فعدم افادة التقوي اعم من عدم قصد التقوي فمعناه على ما نقل من الشارح المحقق انه شامل لما فيه نفي القصد الى التقوي ونفي افادة التقوي بدون القصد ايضا بخلاف عدم قصد التقوي فانه لا يدل على نفي التقوي بدون القصد والحاصل ان العموم ليس بحسب الصدق على الافراد بل من جهة التعلق والاحاطة حيث اضيف النفي الى الامرين والعموم بهذا المعنى يستلزم الخصوص بسبب الصدق وكذا الحكم في كل ما هو نقيض الاعم فانه اشمل من نقيض الاخص بالمعنى المذكور وان كان اخص منه بحسب الصدق ومع ظهور هذا التوجيه لا وجه لحكم الفاضل المحشي بكونه سهوا من طغيان القلم قوله واجيب لصاحب المفتاح هذا الجواب ضعيف كما اعترف به نفسه ولو قيل مراد السكاكي لم يكن التقوي مقصودا مطلقا اي لا في هذا المقام ولا في غيره لاندفع الاعتراض لكنه بعيد والاولى ان كلام المفتاح محمول على حذف المضاف اي لم يكن القصد من نوع نفس التركيب فلا محذور اصلا قوله محكوما به بالثبوت قال الفاضل المحشي هذا اعني قوله بالثبوت بدل الاشتمال بتكرير العامل والظاهر ان المحكوم به لفظ مركب وقع في الاصطلاح بمعنى المحمول وقوله بالثبوت بيان طريق المحمول اليه اعني كونه محكوما به كما نقول القائم محمول بطريق الثبوت قوله فظاهر انه لم يحكم بثبوت منطلق وانطلق لزيد فان قلت اذا لم يحكم بها بالثبوت لم فكيف يكون مسندا سببيا وقد فسر الاسناد بالحكم بثبوت الشيء للشيء او نفيه عنه قلت المراد بالثبوت المذكور في تعريف الاسناد اعم من الثبوت التحقيقي والتعليقي والمعتبر في تعريف الفصل المحكوم باتغاير ههنا هو الثبوت التحقيقي ونفي الخاص لا يدل على نفي العام فلا محذور قوله فلو اراد بالثبوت ههنا الثبوت بالفعل حقيقة لانتقض الخ قيد بالفعل لا طائل تحته فليفهم قوله واذا كان المجموع فعليا بطل الخ اجاب الفاضل المحشي بان معنى

هذا الوجه في بعض المواضع ولوحظ المسند مع اتحاد المخاطب والقرينة جريا على سنن البلغاء في
تفننهم **قوله** ومنه قوله تعالى بل فعله كبيرهم وههنا بحث وهو ان ما ذكره من التعريض يكون سببا
لذكر المسند لكون السؤال ههنا اسمية لفظا او معنى والجواب فعلية محضة فالسر في عدم رعاية
التطابق التي اوجبوها فيما اذا صنعت وامثاله ويمكن ان يوجه الشرح ههنا بهام ان الفعل
المذكور مستلذ عند المتكلم كما مر في وجوه تقديم المسند **قوله** وحصول التعجب بدون الذكر اراد لما حصول
قصد التعجب من التركيب بطريق كونه خاصة له على معنى ان يستفيد المخاطب ذلك منه ثم انه اشارة الى دفع
ما اورده المص في الايضاح من ان التعجب يحصل بقيام القرينة فلا حاجة الى الذكر وحاصل الدفع ان مفهوم المسند
كما او من الاسد مثلا اذا كان مقتضيا للتعجب من المسند اليه وكان هناك قرينة دالة على المسند فان لم يذكر فهم اسناده
الى المسند اليه واما قصد التعجب منه فلا واذا ذكر مع كونه مستغنى عنه في الظاهر فلا بد من نكتة وحيث كان قصد
التعجب منه مناسبا حمل عليه وقد يدفع الايراد بان عبارة المفتاح هكذا وقصد التعجب من المسند اليه بذكره
ومراده ان التعجب الحاصل بالذكر مع وجود القرائن اقوى من التعجب الحاصل بمجرد تحقق القرائن فاذا قصد هذا
التعجب فلا بد من ذكره فدقيق ما ذكره المص على تقدير تسليمه وارد عليه في سائر اسباب ذكر المسند لان جميعها
مشروطة بدون القرينة فيحصل الاغراض بالقرينة والحق انه غلط فان التعريض بغباوة السامع والاستلذاذ
وبسط الكلام كيف يحصل بشيء منها من القرائن وكذا الكلام في غيره **قوله** فلكونه غير سببي مع عدم افادة
تقوي الحكم اعترض عليه بان الجملة الواقعة خبر ضمير الشان نحو قوله تعالى قل هو الله احد غير سببي ولا يفيد تقوي
الحكم فيدخل في ضابطة الافراد مع كونه جملة واجيب بانه مفرد معنى لكونه عبارة عن المبتدا ولهذا لا يحتاج الى
ضمير كما سبق وان كان جملة صورة وقد اشار الشارح في المختصر الى جواب آخر حيث قال المراد ان افراد المسند
يكون لاجل هذا المعنى ولا يلزم منه تحقيق الافراد في جميع الصور تحقق هذا المعنى وفيه تامل **قوله** اذ لو كان سببيا
سببيا فهو جملة قطعا لا يرد عليه نحو زيد قائم ابوه بناء على ان المسند ههنا سببي مع انه ليس بجملة لما

بحث افراد المسند

قرائن



هذا الوجه في بعض المواضع ولوحظ المسند مع اتحاد المخاطب والقرينة جريا على سنن البلغاء في
تفننهم **قوله** ومنه قوله تعالى بل فعله كبيرهم وههنا بحث وهو ان ما ذكره من التعريض يكون سببا
لذكر المسند لكون السوال ههنا اسمية لفظا ومعنى والجواب فعلية محضة فالسر في عدم رعاية
التطابق التي اوجبوا رعايتها فيما اذا صنعت وامثاله ويمكن ان يوجه الشرح ههنا بايهام ان الفعل
المذكور مستلذ عند المتكلم كما مر في وجوه تقديم المسند **قوله** وحصول التعجب بدون الذكر اراد الا حصول
قصد التعجب من التركيب بطريق كونه خاصته له على معنى ان يستفيد المخاطب ذلك منه ثم انه اشارة الى دفع
ما اورده المص في الايضاح من ان التعجب يحصل بقيام القرينة فلا حاجة الى الذكر وحاصل الدفع ان مفهوم المسند
كعاقر الاسد مثلا اذا كان مقتضيا للتعجب من المسند اليه وكان هناك قرينة دالة على المسند فان لم يذكر فهم اسناده
الى المسند اليه واما قصد التعجب منه فلا واذا ذكر مع كونه مستغنى عنه في الظاهر فلا بد من نكتة وحيث كان قصد
التعجب منه مناسبا حمل عليه وقد يدفع الايراد بان عبارة المفتاح هكذا وقصد التعجب من المسند اليه بذكره
ومراده ان التعجب الحاصل بالذكر مع وجود القراين اقوى من التعجب الحاصل بمجرد تحقق القراين فاذا قصد هذا
التعجب فلا بد من ذكره وقد يقال ما ذكره المص على تقدير تسليمه وارد عليه في ساير اسباب ذكر المسند لان جميعها
مشروطة بدون القرينة فيحصل الاغراض بالقرينة والحق انه غلط فان التعريض بغباوة السامع والاستلذاذ
وبسط الكلام كيف يحصل بشيء من القراين وكذا الكلام في غيره **قوله** فلكونه غير سببي مع عدم افادة
تقوي الحكم اعترض عليه بان الجملة الواقعة خبر ضمير الشان نحو قوله تعالى قل هو الله احد غير سببي ولا يفيد تقوي
الحكم فيدخل في ضابطة الافراد مع كونه جملة واجيب بانه مفرد معنى لكونه عبارة عن المبتدا ولهذا لا يحتاج الى
ضمير كما سبق وان كان جملة صورة وقد اشار الشارح في المختصر الى جواب آخر حيث قال المراد ان افراد المسند
يكون لاجل هذا المعنى ولا يلزم منه تحقيق الافراد في جميع الصور بتحقق هذا المعنى وفيه تامل **قوله** اذ لو كان سببيا
سببيا فهو جملة قطعا لا يرد عليه نحو زيد قام ابوه بناء على انه المسند ههنا سببي مع انه ليس بجملة لما

بحث افراد المسند

قرائن



افراد المسند

فانه ليس ببعد ورد من المسند السببي وان كان القياس يقتضي ذلك وذلك محافظة على الضبط في اقتضاء سبب المسند كونه جملة **قوله** بالطريق المخصوص وهو تكرر الاسناد مع وحدة الفعل **قوله** يشمل صورة التخصيص اي يشمل الاحتراز والاخراج تلك الصورة وارجاع الضمير الى ما ليس بمذكور صريحا بقرينة المقام ليس ببعيد في توجيه الكلام واما قوله فعدم افادة التقوي اعم من عدم قصد التقوي فمعناه على ما نقل من الشارح المحقق انه شمل الا فيه نفي القصد الى التقوي ونفي افادة التقوي بدون القصد ايضا بخلاف عدم قصد التقوي فانه لا يدل على نفي التقوي بدون القصد والحاصل ان العموم ليس بحسب الصدق على الافراد بل من جهة التعلق والاحاطة حيث اضيف النفي الى الامرين والعموم بهذا المعنى يستلزم الخصوص بسبب الصدق وكذا الحكم في كل ما هو نقيض الاعم فانه اشمل من نقيض الاخص بالمعنى المذكور وان كان اخص منه بحسب الصدق ومع ظهور هذا التوجيه لا وجه لحكم الفاضل المحشي بكونه سهوا من طغيان القلم **قوله** واجيب لصاحب المفتاح هذا الجواب ضعيف كما اعترف به نفسه ولو قيل مراد السكاكي لم يكن التقوي مقصودا مطلقا اي لا في هذا المقام ولا في غيره لاندفع الاعتراض لكنه بعيد والاقرب ان كلام المفتاح محمول على حذف المضاف اي لم يكن القصد من نوع نفس التركيب فلا محذور اصلا **قوله** محكوما به بالثبوت قال الفاضل المحشي هذا اعني قوله بالثبوت بدل الاشتمال بتكرير العامل والظاهر ان المحكوم به لفظ مركب وقع في الاصطلاح بمعنى المحمول وقوله بالثبوت بيان طريق المحمول اليه اعني كونه محكوما به كما تقول القائم محمول بطريق الثبوت **قوله** فظاهر انه لم يحكم بثبوت منطلق وانطلق لزيد فان قلت اذا لم يحكم له بالثبوت لم فكيف يكون مسندا سببيا وقد فسر الاسناد بالحكم بثبوت الشي للشي او نفيه عنه قلت المراد بالثبوت المذكور في تعريف الاسناد اعم من الثبوت التحقيقي والتعليقي والمعتبر في تعريف الفعلي المحكوم بانتفائه هنا هو الثبوت التحقيقي ونفي الخاص لا يدل على نفي العام فلا محذور **قوله** فلو اراد بالثبوت ههنا الثبوت بالفعل حقيقة لانتقض الخ قيد بالفعل لا طائل تحته فليفهم **قوله** واذا كان المجموع فعليا بطل الخ اجاب الفاضل المحشي بان معنى

منطلق

التعريف مسند بكون كذا والمجموع المركب من الاب والانطلاق والنسبة الحكمية في زيد ابوه

ليس مسنداً حقيقة بل المسند الحقيقي هو الانطلاق في نفسه نظراً الى الاب ومع تقييده به نظراً

الى زيد ولهذا يقولون زيد انطلق ابوه يريد منطلق الاب واما جعل الجملة خبراً فمن الايساعات التي لا

يلتبس معانيها ورد بان الكلام السكاكي في ضابطة افراد المسند وجمليته فهو قايل بانه اذا كان

في الكلام مسند سببي فمسند ذلك الكلام جملة فيكون الجملة في زيد ابوه منطلق مسنداً الى زيد عنده

فيصدق عليه تعريف الفعل مع جملته فيبطل قاعدة افراد المسند والحاصل ان ما ذكره المجيب اعتبار

لجانب المعنى مع قطع النظر عن الالفاظ وما ذكره الشارح بل جميع اهل العربية حيث اجمعوا على ان المسند

في زيد قام وامثاله هو الجملة رعاية لجانب اللفظ مع ان فيه رعاية لجانب المعنى ايضاً في الجملة كما هو المناسب

للفن حيث يبحث فيه عن خواص الالفاظ ولا انقطع النظر عن جانب المعنى وغاية ما يقال انه لا نزاع في ان

الجملة مسند بناء على الظاهر المتوسع **قوله** ثم استدل على ان المسند الخ هذا امر عجيب اذ بعد القول بان

المسند هو منطلق بدون ابوه والاستدلال عليه كيف يحكم بفعلية المسند مع انه لم يحكم بثبوت منطلق لزيد

بالمعنى المعتبر في الفعل بل الاسم **قوله** وهذا خبط لانه اللازم مما ذكره الخ اجيب بان حاصل استدلال

ذلك الفاضل هو انهم لما اتفقوا على اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة فتعين ان الفاعل في هذا الباب بمنزلة

العدم وكان المسند هو اسم الفاعل فقط وبهذا ظهر انطباق دليله على المدعى وان نحو زيد منطلق ابوه لا

يكون واسطة بين المسند السببي والفعلي بل مندرج في الثاني وليس بشيء لما سبق تحقيقه من ان اسم الفاعل

مع فاعله انما يكون عندهم جملة لعدم اشتماله على نسبة اصلية وهذا لا يقتضي ان يجعل فاعله في حكم العدم

وانما ذلك لو لم يعتبر اشتماله على النسبة اصلاً وليس كذلك كما لا يخفى **قوله** يقع الجملة عبارة المصنف اوضح لدخول

زيد منطلق ابوه في ضابطة الافراد في عبارة المصنف دون عبارة المفتاح **قوله** وقال اذا التقدير استقر فيهما او

حصل رد عليه بان المسند فعل سواء قدر الظرف بالفعل او باسم الفاعل فما معنى التعليل بتقدير الفعل

وايضا

افراد المسند

وايضا قد ذكروا ان الخبر اذا كان فعلا للمبتدا مثل زيد قام لم يصح تقديمه والجواب عن الاول ان ليس المراد انه لو قدر باسم الفاعل لم يكن مسندا فعليا بل لما كان المعتبر في المسند الفعلي هو الثبوت الحقيقي و انتفاء ولم يكن ذلك ظاهرا في قولك في الدار زيد اذا قدر بما يكون ثبوت المسند اليه شي حقيقيا الا انه قدر و بما هو المختار وعن الثاني بان سبب عدم الجواز الالتباس بالفاعل ولا التباس هيهنا لان الظرف عن معتمد فلا يجوز اعماله على المختار قوله كان المسند في الثاني جملة ويحصل التقوي ان قلت ما هو في عدم افادة زيد قام للتقوي حاصل في زيد في الدار لعدم التفاوت في الغيبة والخطاب والتكلم مثل هو في الدار وانت في الدار وانا في الدار قلت التفاوت في التقدير حاصل اذ التقدير حصل وحصلت بالفتح و بالضم وهذا كاف في الافادة قوله لم يصح التركيب لان مستقر ان جعل مبتداء يلزم وقوع المبتدا نكرة مع انتفاء الخبر وان جعل خبرا يلزم تحقق الخبر بلا مبتدا وليس هيهنا شي مقدر وانما قال حتى يكون خالد مرفوعا به لانه مذهب الكوفيين الذي بني هذا الكلام عليه قوله وجميع ذلك خبط لابتنائه على ان هذه الامثلة امثلة لافراد المسند قوله لم يفسر لاسكاله وتعرض ضبطه اراد بالتفسير التفسير المتعارف وهو ذكر مركب تقييدي دال على ماهية المعرف والا فقد تقرر في المعقول ان يجوز زيد ابو منطلق تعريف بالمماثلة في التحقيق قوله ويمكن ان يفسر بانه جملة علقت الخ رد عليه الفاضل المحشي بان هذا التعريف يقتضي ان يعرف اولا كون المسند جملة حتى يعرف كونه سببيا مع ان جعل السببية احد ضابطي معرفة كون المسند جملة يقتضي ان يعرف اولا كون المسند سببيا حتى يتوصل الى معرفة كون المسند في الكلام جملة فلا طائل تحت هذا التفسير واجاب عنه بعض الافاضل ان الغرض بيان مقتضيات افراد المسند وحاصله فيكون المعنى على انه اذا قصد جعل المسند سببيا او قصد تقوي الحكم يوتي بالمسند جملة والا فيوتي به مفردا فذكر الجملة في تفسير المسند السببي الذي قصده حاله مقتضية لايراد المسند جملة لا يودي الى محذور اصلا وفيه ان قولك المقتضي لجملته المسند كون المسند جملة علقت على ما هو ما آل المعنى لا يخلو عن سماجة قوله هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم المترتب عليه



ان رجع الضمير الى كون المسند سببيا فظاهر وان رجع الى نفس الحكم يحتاج الى تقدير اي ذو وان يكون كذا

اذ قوله مع الحكم عليه مبني على ان كل جزء من اجزاء الكلام عمدة كان او فضلة محكوم عليه ضمنا بما يوليه فالمسند

مثلا محكوم عليه بانه ثابت للمسند اليه والمفعول بانه واقع عليه الفعل واعلم ان بعض الامثلة التي اندرجت في تفسير

الشارح للسببي خارج عن تعريف السكاكي له مثل زيد مررت به وما بعده اذ ليس ما بعد الفعل اعني فاعله

متعلق بما قبله بسبب ما فيخرج هذه الامثلة عن ضابطة الجملة مع كون المسند فيها جملة وقد يجاب بالتزام

التقوي بناء على ان الضمير مطلقا يصرف الخبر الى المبتدا ثانيا فيكتسي الجملة الحكم قوة على ما سيجي وانت

تعلم ان كون المسند الى زيد جملة في هذه الصور لم ينشأ من قصد التقوي حتى اذا لم يقصد كان ايضا مسندا

الى زيد ولكن يكون مفردا كما في انا عرفت كذا ذكره الفاضل المحشي في شرح المفتاح قوله او يكون المسند

فعلا الخ قيل اما بحسب الظاهر او بحسب الحقيقة والحال ان ينا ول زيد طاب ابوه ذا ال ذا المال زيد طاب ابوه وانما

صير الى ذلك لان الفرق بين المسندين بجعل احدهما سببا دون الآخر بحكم ورد بمنع الحكم للفرق بين طيب اب

زيد وطيب نفسه وان كان مستفادا من جهة ابيه فان قلت يفهم من التفسير ان المسند في زيد طاب نفسه بفي

المسند السببي مع انه في زيد طاب فعلي والفرق تحكم لان المسند اليه الفعلي في كل من المثالين نفس

زيد في المال اجيب بان الضمير لاحضار الشيء السابق فالاسناد الى ذلك الحاضر واما النفس فليس من تلك

المثابة فتامل قال الفاضل المحشي وانما عرف كل قسم على حدة الخ اعترض عليه بانه لو بدل البنا بالاسناد وفهم

يكونه جملة على نحو ما مر في تعريف الفعلي لم يحتج الى ذلك التفصيل والجواب انه كان يرد عليه ما اورده المحشي

على تعريف الشارح نعم يرد عليه انه لو بدل البناء بالاسناد بالاصالة يخرج عنه منطلق ابوه لان الاسناد

الاصلي للجزء هو الفعل واما المشتقات فاسنادها بالتبع ويرد ايضا يرد على قوله ولو قيد المسند

يكون انه لا محذور في خروج نحو ابوه منطلق لان المراد بيان المقتضي لا حصر في المذكور ولذا يقال لهم

في الكتب يزيدون في المقتضيات وينقصون قوله متعلقا بما قبله بسبب ما اعلم ان التعلق قد يكون

باضافة

الحكم



افراد المسند

باضافته الى ضميره كقولك زيد انطلق ابوه وقد يكون باضافته الى ضمير ما اضيف الى ضميره فيدخل
نحو زيد اخوه ضرب غلامه لكن يلزم ان يكون ضرب مسندا سببيا بالنسبة الى زيد واخوه معا قوله فالاولى
نحو زيد ابوه منطلق اورد عليه ان المسند في مثل زيد اخوه عمرو يشكل جعله سببيا اذ لا معنى
ذلك الجامد بالمبتدا لتعليق اثبات اجيب بانه ما دل على مسمى بعمرو فيظهر صحة تعليقه بزيد اذ كما يصح
منطلق الاب ومنطلق ابوه يصح زيد مسمى الاخ بعمرو او مسمى اخوه بعمرو قوله ولا يخفى انه سهو والا
المناسب الخ قال الفاضل المحشي وايضا لا احتياج في ضابطة افراد المسند الى حد ثالث يخرج به نحو انطلق
ابوه لان المسند ههنا ليس فعليا كما حققه وليس المقصود من نفس التركيب تقوي الحكم فلا بد من اخراجه بقيد
اخر ويرد على ظاهره ان المسند اذا لم يكن فعليا فقد خرج عن ضابطة افراد المسند بقوله فعليا فاي حاجة
لاخراجه الى قيد آخر وغاية ما يقال في الجواب ان السلب في قوله متوجه الى القيد اعني كما حققه فبقيد
الاصل اعني فعلية يعني ان انتفاء الفعلية عن المسند المذكور انما يصح على ما حققه واما على زعم
المتوهم فهو فعلي لانه يشترط في المسند السببي بانتسابه الى شيء على وجه البناء اعني تقديم المبني عليه فالمبني
عليه فالفعلي الذي يقابله ما ليس كذلك وهذا السلب يصدق بالانتساب الى على وجه البنا فيدخل الم
المذكور في ضابطة الافراد على زعمه ويحتاج الى قيد اخر يخرجه قوله ويمكن انه نون في قوله هو ان يكون
محذوفا وهو الزمان هذا على ما ذهب اليه بعض النحاة في مثل اتيك خفوق النجم من تقدير الوقت واما على
من يجعل المصدر بمعنى الوقت فلا حذف وكلا المذهبين مذكور في كتب النحو هذا وقد يقدر لفظ في قوله ان
يكون بناء على كثرة حذف الجار من ان وان قوله فالمعنى ان المسند السببي يكون اذا كان لما قد ظرف فالز
المضاف الى ما بعده قد دله عاملا ضرورة وقلبت المضارع ماضيا حيث لم يقل اذا يكون بناء على ان
بعد اذا هو الماضي والمضارع قليل ثم هذا المعنى على تقدير مرجع الضمير الى المسند وقوله او وقت كونه
لخ على تقدير مرجعه الى قوله اذا كان المسند سببيا واعلم انه منشاء استبعاد الشريف هذا التوجيه هو ان

ليس بمذكور في الكلام وان المضارع معه قليل جدا وهذا المقدر المحذوف عدل من يكون الى كان فلا
يرد عليه انه اختيار تاويل يلزم حينئذ هذا التاويل في حق قول السكاكي واما الحالة التي يقتضي طي ذكر المسند
الیه فهي اذا كان السامع لك كما توجه قوله وهو الزمان الذي قبل زمان تكلمك كان الاسناد المحقق
نقول لو قراء لفظ قبل بضم اللام لم يرد عليه انه لفظ ظرف زمان فيلزم اما كون الشيء ظرفا لنفسه او ثبوت
زمان اخر للزمان وهذا انما يلزم لو لم يكن قبل لازم الظرفية وقد ذكر الفاضل الرضي في بحث المفعول فيه ان قبل
وبعد من الظروف الغير المتصرفة ثم انه يعود المهروب عنه في قوله وجوده بعد بيد الزمان سواء حمل مترقب
على الاستقبال والحال اذ لا وجه هنا للتوجيه الذي ذكر في قوله الا لكان المناسب ان يطرح مترقب
وجوده ويقال الذي بعد هذا الزمان وينبغي ان يعلم انه لو حمل الترقب على الاستقبال يلزم محذور آخر
لان كون الترقب في الاستقبال يقتضي عدم حصول الزمان المستقبل بعد زمان التكلم اذ لا وجود للمترقب
حال الترقب فيلزم خروج الزمان الذي يحصل عقيب التكلم من اقسام الزمان كما لا يخفى على المتامل وقوله
وجوده بعد هذا الزمان يقتضي حصوله بعده فيلزم اجتماع النقيضين على تقدير اتحاد الزمانين وخروج الزمان
الذي يحصل عقيب الحال على تقدير اتحاد الزمانين وخروج الزمان الذي يحصل عقيب الحال عن اقسام الزمان
على تقدير تغايرهما كما لا يخفى على المتامل ثم ان ما ذكرته من التقرير وهو ايراد المحذور بالنظر الى قوله وجوده بعد هذا الزمان
هو الظاهر واما تقرير الفاضل المحشي حيث قال وكذلك قوله دال على زمان مستقبل فيلزم ان يترقب
كون وجود المستقبل في المستقبل ويلزم احد المحذورين فيرد عليه ان كون الترقب في المستقبل لا يستلزم
كون المترقب فيه حتى يلزم احد المحذورين قال الشارح في شرح المفتاح هذا التدقيق فلينتفي لا بالنظر الى العرف
واللغة على انه يجوز ان هذه الظرفية بطريق اشتمال الكل على الجزء بمعنى ان كل زمان هو جزء من اجزاء الزمان
الذي قبل زمانك ماض وقد يقال التغاير الاعتباري كاف للظرفية في الجملة قوله والحال هو اجزاء من اواخر
الماضي واوائل المستقبل الخ تعيين مقدار الحال مفوض الى العرف بحسب الافعال ولا يتعين له مقدار مخصوص

بحث كون المسند فعلا



كان زيد

كون المسند فعلا

فانه يبقى زيد يأكل ويمشي ويحج ويكتب ويقرأ القرآن ويعد كل ذلك حالا ولا شك في اختلاف
تقادير ازمنتها وهذا المذكور على مذهب المتكلمين القائلين بان الزمان موهوم محض لا وجود له واما
عند الحكماء القائلين بان الزمان موجود متصل فالحال عندهم هو الآن عرض حال الاجزاء منه فالآن بحسب مقالاتهم
مقالاتهم عرض موجود حال في زمان موجود ثم ان ما ذكره الشارح من تفسير الحال لا يستقيم في ابتداء
الزمان وانتهائه ولا بالنسبة الى الامور الآنية الا ان يقال الوقوع في الاجزاء المذكورة ولو في واحد منها
وقوع في الحال قوله بخلاف الاسم نحو زيد قايم فيه انه مخالف لما اسلفه في تعداد امثلة خلاف مقتضى الظاهر
من ان اسم الفاعل والمفعول حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال اللهم الا ان يعبر التغليب بالنسبة الى زمان
الحال مع حكمهم قوله مع افادة التجدد الذي هو من لوازم الزمان لان المراد من التجدد الحصول بعد ان لم يكن
ثم افادة التجدد لازمة لدخول الزمان في مفهوم الفعل اذ لم يقصد بذلك مجرد اقتران الحدث بالزمان بل
حدوثه فيه فذكر افادة التجدد تحقيقا للمقام لا تقييد للاحتراز كذا في شرح المفتاح للشريف قوله
يقتضي تجدد الكل وحدوثه ورد عليه الفاضل المحشي بان هذا انما يدل على تجدد المجموع المركب من الحدث والزمان
وانما المقصود تجدد الحدث المقارن للزمان واجاب عنه بعض الافاضل بان المدلول عليه هو المقصود لان
الكلام في الحال المقتضية لكون المسند فعلا لا حدثا مقارنا للزمان وفيه انه لم يطرد بالمسند في قولهم لتقييد
المسند على ما هو المسند حقيقة اعني الحدث على ما اشار اليه الفاضل المحشي في البيان لم يكن لفظ التقييد في محله
لان احد الازمنة جزء مدلول الفعل لا قيد على ان يجعل الغرض افادة انضمام الزمان على ما هو المآل بمعزل عن
التحقيق كيف وقول الشارح اي يتغير الوجوه ويتاملها يحدث منه ذلك شيئا فشيئا ويصدر منه نظر
لحظة فلحظة يدل على ان المراد افادة التجدد للحدث فتامل قوله او كلما وردت عكاظ الهمزة للتقرير او
قدر ان قدر المعطوف عليه استحضروني وللانكار ان قدر ولم يعرفوا والعامل في كلما على الوجهين بعثوا قوله
شيئا فشيئا مشعر بان المراد بالتجدد فيما سبق التقضي والحق انه خارج عن مفهوم الفعل وضعا وانما يفهم خصوصية

ولعلك اذا تاملت فيما
بعض ما اسلفته هنا لك
تطلع على ما [illegible]



الحدوث او المقام نعم قد يقصد من المضارع الاستمرار التجددي بحسب المقام كما سينقله عن الشيخ ويمكن ان
يقال غرض الشارح بيان المراد من البيت بحسب افادة المقام والتجدد المطلق الذي هو مدلول الفعل
وضعا وهو المقصود بالبيان يفهم في ضمن النقيض فلا اعتبار **قوله** اني على كل قبيلة الخ وقيل وانما بعثوا
اليه لانه لا يتم لهم اظهار مفاخرهم الا بحضرته لانه الرئيس على كل شريف والقاضي على كل محل منيف فلا فادة
عدمها الاظهر ان يقول فلافادة مطلق الثبوت حتى لا يكون الكلام خاليا عن افادة المدلول الوضعي
للاسم صريحا فان الاسم لا يفيد عدم التقييد وعدم افادة التجدد بل هما العدم ما يدل عليهما فتامل **قوله**
لا بالالف الدرهم المضروب الخ من ابيات الحماسة قائلها جوير بن النظر اول افاد اجمعت يوما ودرهما
ظلت الى طرف الخرات تستبق وفي قوله لكن يمر عليها الخ تكميل حسن اذ قوله لا بالالف الخ ربما يتوهم
انه لا يحصل له جنس الدراهم فازاله **قوله** ترجيه الترجية دفع الشيء بالرفق كما يرجي البقرة ولدها **قوله** اشار
الى انه مستثنى من هذا الحكم فان قلت ظ الاستثناء مقتضى الاندراج وذلك بان يوخذ التقييد اعم من الظاهري
والحقيقي فاذكره الشارح جواب تسليمي والملايم لكلام المص ان يق لا نم ان الاندراج والاستثناء فان المتبادر
من التقييد كون التقييد فضلة غير محتاج اليه في تحصيل اصل الجملة وهو مفقود في باب الافعال الناقصة
بالنسبة الى اخبارها قلت الظاهر ان مراده بهذا الحكم تقييد الفعل بنحو المفعول وبالاستثناء عدم الدخول
فان الملايمة على هذا ظاهرة **قوله** ليتعين الفاعل على صيغة اطلاق الفاعل على اسم كان اما على سبيل التشبيه
او تفسير الفاعل بما اسند اليه الفعل المعلوم او شبهه **قوله** غير مصدر ذلك الفعل قال الفاضل المحشي
زاد الشرح هذا القيد تبعا للغير ولا حاجة اليه لان المتبادر من ذلك موضوع للتقرير ان التقدير تمام
الموضوع لم يدل على خروج الصفة المذكورة وهذا انما هو في الافعال الناقصة لا التامة لدخول الصفة
في مفهومها وفيه نظر اما اولا فلان الشارح لم يزد هذا القيد على التعريف المشهور بل اورده في تفسير قيد في التعريف
المشهور بيانا لما هو المراد في الواقع ويمكن ان يجاب عنه بانه لو حمل على ذلك لزم تفسير اللفظ بما لا دلالة عليه ومثله

غير



غير معقول سيما في التعريفات فلا بد ان يحمل على الزيادة ليخرج الافعال التامة واما ثانيا فلان اللام

في قوله لتقرير الفاعل على صفة للغاية لا صلة للوضع كما زعم المحشي يدل عليها قول الشارح على انها اعني

تلك الصفة متصفة بمعاني تلك الافعال فان الصفة المشار اليها انما تتصف بالكون وهو غير التقدير

وايضا قد اعترف المحشي صريحا بان لكان دلالة على الاستمرار ولصار على الانتقال والتقرير المذكور لا يشتمل على

الانتقال ولا على الاستمرار فكيف يكون مجرده معنى الافعال الناقصة كيف ولو حمل الكلام على المتبادر الذي ادعاه

لم ينطبق التعريف على الناقصة من وجه آخر اذ الزمان داخل في مفهومها فلا يكون التقرير تمام الموضوع له

هذا ثم غرض الشارح من ذكر الوجه اثبات كون كان مثلا قيدا بالنظر الى كل واحد من جزئي معناه اعني الزمان

على ما في الوجه الاول والكون المطلق على ما في الثاني فلا وجه لحمل الحكم بالاستغناء عن الثاني كما لا يخفى

قوله وهذا معنى قولهم كان انما يكون ما ذكر معنى هذا القول اذا جعلت اضافة الحكم الى المعنى بيانية واما اذا

لم يجعل كذلك كما يدل عليه قوله فان المعنى كان فلا يكون كذلك لان اعتبر فيما سبق انضياف جزئها لا بحكم معناها اللهم الا

ان يحمل على حذف المضاف وهو الحكم قوله او عدم ارادة ان يطلع السامع الى قوله المراد بالسامع هنا

المخاطب بقرينة قوله او غيره من الحاضرين فتامل قوله اكرمك ان تكرمني اكرمك جزاء الشرط عند الكوفيين والا

لوقع الطلاق بقوله انت طالق ان دخلت الدار سواء دخلتها ام لا ودال على الجزاء عند البصريين ولنفس

كما سنبين الآن فيه ثبوت الصدارة لظروف الشرط ولا يلزم المحذور السابق اذ لا نزاع في الارتباط

المعنوي ثم ان بعض النحاة بل جمهورهم شرطوا كون الشرط ماضيا اذا تقدم عليه ما هو جزاء في المعنى واختار بعضهم

عدم الاشتراط فهذا المثال مبني عليه قوله فالجزاء ان كان جزاء فالجملة خبرية قيل عليه ان الجزاء في قولك ان جئتك

تضربني جزاء مع ان الجملة انشائية ورد بان حرف الاستفهام داخلة في المعنى على الجزاء كما صرح به الرضي فليس بخبر

قوله في نفسها للصدق والكذب اشار بتعقيبه بقوله في نفسها الى ان الاحتمال يجب ان يقطع فيه النظر

عن خصوصية المتكلم والخبر ايضا قوله بناء على انه يجب تقييد المسند الخبري ولا يجوز ان يكون بملاحظة

تقييد المسند بالشرط

التاويل علي ان يكون معنى قولك ان جاءك زيد فاكرمه اي ان جاءك فانت مامور باكرامه لان ذلك التاويل انما يصار اليه عند اعتبار التعليق واما عند عدمه كما هو مذهب السكاكي فلا اذ لا ضرورة داعية اليه

قوله لان الحرف قد اخرجه الي الانشاء محمول علي حذف المضاف بقرينة السوق كما في اي الي حكم الانشاء وهو ما يغير معنى الكلام واحدث معنى فيه يطرق اليه عدم احتمال الصدق والكذب فلا يرد ان نفس الشرط بدون الجزاء ليس كلاما فضلا عن كونه انشاء قوله ولهذا لا يتقدم ما في حيزه عليه لانها غيرت معنى الجملة كالاستفهام واحدثت فيه معنى الشرط وقد تقرر في علم النحو ان كلما يغير معنى الجملة وكان حرفا فرتبته الصدر ليعلم من اول الامر ان الكلام من اي نوع من انواعه قوله فتعسف هذه الجملة كلام المفتاح علي ما عليه اكثر لتخليط الاصطلاح فقول المشايخ وتخليط له في موقع البيان لوجه التعسف قوله في انها قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب اي لتصديق النسبة الحكمية الايجابية وهو معنى الايجاب وتكذيب النسبة الايجابية وهو معنى السلب والحاصل انه موضوع للايقاع والانتزاع ويحتمل ان يكون المراد بمحتمل التصديق والتكذيب في قوله قولهم الخبر ما يحتمل الصدق والكذب قوله عدم الجزم بوقوع الشرط واما قولهم ان مات زيد فعل كذا مع ان الموت مجزوم الوقوع فقد وجهه الزمخشري بان وقت الموت لما كان غير معلوم استحسن دخول ان عليها قوله اي علي ضرب من التاويل مثل سوق المعلوم مساق المشكوك لنكتة تقتضيه كون المخاطب غير جازم فان ان قد تستعمل في شك المخاطب كما تستعمل اما التفصيل المجمل الواقع في ذهنه او غير ذلك كالتجاهل قوله واصل اذا الخ قيل المراد بالجزم معناه الحقيقي واما المظنونات فانما تستعمل اذ في افهامها باعتبار خطائي قوله فليتامل ليطلع علي الفرق بينهما من ان عدم الجزم بلا وقوع الشرط في ان لوجود الشك وفي اذا لوجود الجزم بوقوعه قوله فتنبه في المثال حيث قال ام لا قوله لنكتة وهي تنزيل المخاطب منزلة الجاهل لعدم جريه علي موجب من مراعاة حقه ولا ان هو لو وقوع الشرط يمكن ان يوجه بان يحمل علي حذف المضاف اي بوقوع نقيض الشرط بقرينة المقام قوله فاذا جاءتهم الحسنة الاية اورد انه من كلام الله تعالي تحقيقا وتوضيحا لاستعمال اذا وان في المقطوع

وان حمل



تقييد المسند اليه

وان حل في المحتمل والمراد القطع والاحتمال بالنظر الى علم الله تعالى ليس الا العلم بالوقوع واللاوقوع

قوله وان تصبهم حسنة ولئن اصابكم فضل من الله المراد بالحسنة في الاية الاولى الخصب والرخا

لان الاية نزلت في اليهود حين تشاءموا برسول الله صلعم فقالوا منذ دخل المدينة نقصت ثمارنا وغلت اسعارنا

فرد الله عليهم مقابلة بقوله قل كل من عند الله وبالفضل في الاية الثانية الفتح والغنيمة يدل على ذلك انه وقع في

قوله فان اصابكم مصيبة اي قتل وهزيمة بشهادة ما قبلها اعني يا ايها الذين امنوا خذوا حذركم

فانفروا ثبات او انفروا جميعا وان منكم لمن ليبطئن الاية وانما استعمل الماضي في ولئن اصابكم فضل لان الشرط

مع اللام الموطئة يلزم الماضي لفظا لان الجواب لما كان للقسم لتقدمه الدال على الاهتمام به قصدا ان يكون

حرف الشرط عاملا لفظا ايضا الله تعالى ذو الفضل العظيم فهناك شائبة تحقق للنوع الذي يراد بقوله

فضل من الله واما التنكير فللتعظيم او نحوه كما اشار اليه الفاضل المحشي وبهذا يظهر اندفاع بحث الشارح

وانه ليس مما يحتاج في دفعه الى تكلف كما يشعر به قوله اللهم الخ وبالفضل في الاية الثانية الفتح والغنيمة كما

بين في التفاسير قوله اذ لم يتقدم ذكر الحد لا تحقيقا ولا تقديرا ليس بشئ لان ما قبل الاية ولقد

اخذنا ال فرعون بالسنين قرينة لما ذكر فيكون عهدا خارجيا تقديريا كما اشار اليه الفاضل المحشي

فيما سياتي وقد يقال يكفي في العهد كون المعهود مشهورا بينهم متداولا لديهم بحيث لا يلتفت ذهنهم الى

الغير كما في قولهم ادخل السوق اذا لم يكن في البلد الا سوق واحد وبهذا الاعتبار جاء في الحسنة اذ النعم

ثابت بالنسبة الى الخصب والرخاء وفيه ان هذا التعاهد انما هو بالنسبة الى قوم موسى عم لا المخاطبين بالاية

وهو المعتبر في العهد الخارجي قوله كثرة وقوع واتساعا الظاهر المناسب لقوله فيما سبق لكثرته واتساعه

ان يكون كثرة وقوعه مفعولا له اي قطع بحصولها الكثرة وقوعها واتساعها فان قلت ليس كثرة الوقوع

فعلا للقاطع فكيف ينتصب بحذف اللام قلنا جاز ذلك بتاويل الاستكثار فان كثرة الوقوع يستلزم

الاستكثار عرفا على ان الفاضل الرضي لم يشترط ذلك قوله وبهذا ظهر فساد ما قيل الى بما ذكر من

المناسب لعبارة الكشاف التي مر ذكرها ان يكون



بطلان ارادة العهد على مذهب الجمهور ظهر فساد ما ذكره الترمذي فان قوله حقهما ان يسلك فيهما ذليل

ظاهر على انه حمل العهد على مذهب الجمهور قوله جعل مع السيئة القليلة غير قطعية الحصول لا يخفى

ان قلة السيئة مستفادة من تنكيرها وان القلة المستفادة من التنكير انما هي قلتها بحسب فيها الا قلتها

باعتبار وقوعها فان القلة بالمعنى الاول قد يجامع دوام الوقوع ثم لا يخفى ان العلم بالمعنى المذكور يؤكد

الوقوع اذ الظاهر ان لا يخبر احد عن سيئة ما في ايراد ان الدالة على عدم قطعية الحصول مزيد لانه يجعل فضل

الله تعالى بلا شبهة قوله وان اراد العهد على مذهبه بناء على ان الحسنة المطلقة في الظاهر من كلام الشارح المخاطب

اعتبار المعهودية بالنسبة الى قوم موسى عليه السلم لكن فيه نظر لان هذا الاعتبار عند السكاكي بالنسبة الى المخاطبين

والمخاطب هنا غير قوم موسى ع وبالجملة لام العهد انما يدل على علم المخاطب بالمعنى وقوم موسى عليهم السلم ليسوا المخاطبين

فلا يكفي علمهم بالحسنة في العهد وهذا الاعتراض وارد على العلامة ايضا فتامل قوله وبهذا يبطل ما ذكره الشارح

العلامة اي بما ذكر من ان المقدر ان المراد الحسنة المطلقة اذ بطلان ارادة العهد على مذهب الجمهور وانما نظم

بطلان كلام العلامة في سلك بطلان كلام الترمذي مع ان وجه الفساد فيهما واحد لان كلام العلامة طويل الذيل

فلو قدم على الشق الثاني من الترديد لتباعد احد الشقين عن الآخر وفي اختيار لفظ هذا دون ذلك

اشارة الى شوبه المشار اليه وانه مما يقتضي التوجيه اليه وحضوره لدي الناظر لكونه متحفيا بالابطال على توجيه هذا

الفاضل ايضا على انه لك ان تجعل هذه الاشارة الى مجموع ما سبق من ردي الشقين الا انه يبطل به هذا انما هو

باعتبار الشق الاول والدليل عليه ان العلامة وكذا الترمذي حمل العهد على مذهب الجمهور وتعريف الجنس

على تعريف جنس الحسنة مطلقا وان الشارح حمل كلامه على ظاهره لمن تامل في كلامهما ادنى تامل قوله هذه العظائم

من الحسنات الجمع باعتبار جزئيات الخصب قوله فيكون اسوء ايراد الاسوئية على ان في الحمل على الجنس لزوم

ترك التنكير على المعهود وغيره اذ لا شك انه اسوء من تركه على المعهود فقط قوله واما من حيث فهم يرد عليه ان

مراد العلامة من ان المعهود عندهم قد اعتبر فيه كثرة الدور فيما بينهم وحضوره لديهم فيكون واقعا موجودا في الخلا

الجنس



تقييد المسند بالشرط

الجنس اذ ليس فيه ذلك الاعتبار فلم يدل على الوقوع دلالة المعهود عليه ومعنى قوله من حيث هو اي مع قطع النظر عن الاعتبار المذكور لا ما فهمه الشارح عن الجنس من حيث هو لا في ضمن الانواع ولا في ضمن الافراد **قوله** ويمكن الجواب بان معنى كونها معهودة اورد عليه الفاضل المحشي ان الحسنة اذا اريد بها مطلق الخصب من الرخاء لم يمكن ان يكون تعريفها بهذا المعنى تعريف جنس ضرورة كونها من افراد جنس الحسنة وقد جوز السكاكي فلا يمكن حمل كلامه على ذلك واجيب بانه يراد بالحسنة مجردة عن اللام الخصب بمجاز القائم القرينة ثم يعتبر دخول اللام عليها فكان اللام قد دخلت على الخصب ابتداء في ان يراد تعريف جنسه وان يراد تنزيل حقيقته منزلة المعهود الحاضر كما هو مذهب السكاكي في العهد وان يريد بها مطلق الخصب يكون في تعريفها تعريف جنس ورد بان قول الشارح معنى كونها معهودة انها عبارة عن حصة معينة صريح في حمل العهد على مذهب الجمهور فيجب ان يراد بالحسنة منكرة مطلقها حتى يصح حمل المعرف على العهد الجمهوري وقد يتكلف في الجواب عن الايراد بان الاطلاق المذكور في عبارته اعم من اطلاق الجنس واطلاق النوع فاذا حمل تعريف الجنس على الجنس بحمل الحسنة المطلقة على اطلاق الجنس فالمراد بالجنس ح اعم وما ذكره الشارح من معنى الاطلاق على الاطلاق تقدير ارادة العهد بقرينة سياق الكلام فلا محذور فليتامل **قوله** ولهذا نكرت ليدل تنكيرها على تقليلها ان اراد تقليل المشبه باعتبار نفسها بمعنى ان يكون شيئا يسيرا ففيه انه لا يكون ح قوله ولهذا نكرت في حيزه لان ندرة الوقوع لا يكون باعثة ولتنكيرها المقيده تقليلها في حد ذاتها وان اراد تقليلها بحسب وقوعها ففيه ان التنكير لا يدل عليه اللهم الا ان يحمل على الوقوع المخصوص المعين كما اشار اليه فيما سبق **قوله** فاذا مس الناس ضر دعانا هكذا في اكثر النسخ ونظم التنزيل واذا مس الانسان ضر دعانا فالفا ولفظ الناس سهو وفي بعض النسخ الانسان بدل الناس فيندفع الثاني **قوله** فالنظر الى لفظ المس فان الفاضل المحشي منه امنافيا لما سلف في بحث تنكير المسند اليه من انه لا دلالة للفظ المس على التقليل بدليل قوله تعالى لمسكم فيما افضتم عذاب عظيم واجيب بان المذكور هنا مذكور منقول عن الايضاح وسكت عن اعادة

النوع



المنع اكتفاء بما سبق وبان المنفي فيما سبق ولا دلالة للفظ المس على ترجيح ارادة شيء من العذاب
في قوله تعالى اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن لانه فضل الابناء على القلة والاظهر هو الجواب الاول
اذ الابناء من القلة اذا كان مسلما بنفسه دلالة نفس هذا اللفظ على الترجيح فليتامل قوله فلان
الضمير في مسه للانسان المعرض المتكبر اي الى الانسان المقيد من حيث هو مقيد كما صرح به في شرحه
للمفتاح والدليل على ان الضمير راجع اليه لا الى المطلق باعتبار ان من مسه الشر بجنسه مقطوع به لان فيهم
العاصي ان امد تعاد كر قبل هذه الآية لا يسأم الانسان من دعاء الخير وان مسه الشر فيؤس قنوط فقد
اوهم ذلك لفظ ان مع ان الضمير هناك راجع الى مطلق الانسان فلو كان الضمير في الآية التي في كلامنا فيها
راجع الى مطلق الانسان ايضا لم يظهر نكتة في العدول الى ذا ثم ان الانسان اذا لوحظ بالانسانية لم
يكن مساس الشر اياه مقطوعا به وانما ذكر القطع بلاحظ امر آخر كما لا يخفى قوله ونا بجانبه يقال نأى بجانبه
اي بنفسه كان الجانب مجاز عن النفس والمعنى ابعد لنفسه وذهب بها عن محلها ومقامها تكبرا وتعظما قوله كقولك
لمن يكذبك ذكر ابو الحسن بن كيسان في تصريفه انك صدقت فلانا اذا قلت له صدقت وكذبته اذا قلت
له كذبت ولا يخفى انه لا يستلزم جزم القايل بكون فلان كاذبا حتى يرد على المصنف ان التكذيب تصريح بان المخاطب
جازم بلا وقوع الشرط فلا يكون من مواقع ان على انه قد يقال يجوز ان يكون للتكذيب كناية عن عدم التصديق
لانه لازم للتكذيب وقد يقال لما كان المتكلم جازما بالوقوع والمخاطب باللاوقوع تعارض الرجحانان
فتساقطا فبقي التساوي ولا يخفى ان وجه آخر مغاير لعدم الجزم من المخاطب فتامل قوله كقولك لمن
يؤذي اباه الخ لان تعتبر في هذه الصورة بتنزيل المتكلم نفسه منزلة الشاك لان فعل من ايذاء اباه كانه اوقعه
في الشك وفي هذا الاعتبار ملاحظة حال المتكلم كما هو الاصل في ان قوله افنضرب عنكم قوله اي انهملكم فنضرب عنكم
الذكر صفحا واعلم ان همزة الاستفهام اذا كان في جملة معطوفة بالواو والفاء وثم نحو اولم يسيروا ولهم
افنضرب عنكم الذكر صفحا اثم اذا ما وقع ونظايرها فسيبويه والجمهور على ان الهمزة من الجملة المعطوفة قدمت
علي



تقييد المسند بالشرط

على العاطف ابتنيها على اصالتها في التصدر واخواتها متاخرة عن العاطف كما هو القياس نحو
فاين تذهبون فانا تؤفكون فهل يهلك الا القوم الفاسقون وخالفهم في ذلك جماعة اولهم الزمخشري
فزعموا ان الهمزة في الصورة المذكورة في موضعها الاصلي والجملة معطوفة على جملة مقدرة بينها وبين
العاطف فقول الشارح انهلكم فنضرب عنكم الذكر اشارة الى هذا المذهب ويؤيد قول الجمهور
ان الامر لو كان كما قال الزمخشري ومتابعوه لجاز وقوعها في اول الكلام قبل ان يتقدمها ما يكون
معطوفا عليه ولم يجئ ذلك في الاستعمال بل لا بد ان يكون مبنيا على كلام متقدم ثم ان الزمخشري جزم بما
تقوله الجماعة في مواضع فقال في قوله تعالى افامن اهل القرى انه عطف على فاخذناهم بغتة وفي قوله تعالى
انا لمبعوثون او اباؤنا الاولون فيمن قرا بفتح الواو ان اباؤنا عطف على الضمير في مبعوثون لفصل البقابا
عنهما بهمزة الاستفهام قوله فمن قرا بالكسر واما من قرا بالكسر فالفتح على حذف اللام فلا يكون مما نحن فيه
فان قلت هذا الشرط فاين جزاؤه قلت الجملة الشرطية وقعت حالا فاستغنى عن الجزاء لتجردها
عن معنى الشرط وقيل ما قبلها دليل الجزاء قوله والاعراض اشارة الى تجويز كون صفحا مفعولا له
فان قلت الضرب بمعنى الصرف فعل الله والصفح بمعنى الاعراض فعل هؤلاء فلا يتحد الفاعل فلا يجوز حذف
اللام على المشهور قلت المعنى والله اعلم اعتبار الاعراض منكم فينطبق على المشهور قوله اي المحال في
هذا المقام كيف يمكن ان يق ان الاسراف واقع في نفسه ومحال بحسب النظر الى الآيات القاطعة فرعي
حاله في نفسه وحاله بالنظر الى الآيات تجعل في مرتبة الشك والامكان الصرف قوله ومنه قوله
تعالى قل ان كان للرحمن ولد اي ان ثبت وصح برهان يقيني وحجة واضحة ان يكون له ولد فانا
اول من يعظم ذلك واسبقكم الى طاعته والانقياد له كما يعظم الرجل ولد الملك لتعظيم ابيه قوله اي يحتمل
ان يكون للتوبيخ الظاهر ان المخاطب بالآية جميع من لم يؤمن وفيهم غير المرتاب فالاحسن في التوبيخ
ان يعتبر او لا تغليب المرتاب على غيره قوله لان الحديث المطلق الذي هو مدلول الخ كان هذا الدليل



لا يجري في غير كان لانه لا انه صار على الانتقال الذي لا يستفاد من خبره كذلك المدعي مخصوص بما
صرح به الرضي لكن بما يدعي انه لا يجري في كان ايضا لانه كما اعتبر الانتقال في صار اعتبر الاستمرار
في كان وهو غير مستفاد من خبره قطعا فتامل قوله ولا محيص عن هذا الاشكال اي لا مخلص عن هذا
الاشكال الوارد على اعتبار التغليب الا ما ذكر فلا يرد منع الحصر بما اشار اليه سابقا من انه فاعرض عن
الاية بوجه آخر قوله ويكون معنى الكلام يعني يمكن تطبيق ما ذكره المصنف ههنا على التوجيه المذكور
بتكلف وملخص ما ذكره تغليب مشكوك الارتياب على مقطوعه لكن فيه بحث لانه كان فيهم من ينكر عنادا
والظاهر تناول الخطاب اياهم ايضا فلا معنى للاقتصار على تغليب مشكوك الارتياب على مقطوعه
بل الصواب تغليب المشكوكين على المتيقنين المعاندين ثم تغليب الكل على المنكرين قوله وكانت من
القانتين الظاهر ان المراد بالقانتين جميع اهل القنوت من الذكور والاناث كما هو الظاهر ففيه تغليب
احد الجنسين على الآخر ونكتة التغليب التي ذكرها الفاضل المحشي لا تختص بمريم ع بل يعم جميع القانتات
وان اريد الذكور فقط فالامر ظاهر وفي الآية وجه آخر غير التغليب وهو ان يقدر موصوف عام للذكور والاناث
يذكر اللفظ كالجمع والفوج قوله بل لابتداء الغاية فلا يتعين التغليب ح اذ لا دليل على امهاتها
قوله لان الغرض مدحها بانها صدقت يعني ان الغرض مدحها بالحسب لا بالنسب قوله كالعمرين قيل
المراد عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فلا يكون تغليب ويرده بانه قيل لعثمان نسالك سيرة العمرين نعم قال
قتادة اعتق العمران فمن بينهما من الخلفاء امهات الاولاد وهذا المراد به عمرو وعمر قوله والقمرين للشمس
والقمر وعليه قول المتنبي واستقبلت قمر السماء بوجهها فارتني القمرين في وقت معا اراد الشمس وهو
وجهها وقمر السماء يعني ان وجهها لصفائه وشدة صفائه انطبعت صورة القمر فيه لما استقبلته كما تنطبع
الصورة في المرآة فرأى العاشق برؤيته وجهها الشمس والقمر في آن واحد وقال التبريزي يجوز انه اراد
وقمرا لانه لا يجتمع قمران في ليلة وكما لا يجتمع الشمس والقمر انتهى وما ذكرناه امدح وايضا القمران في العرف
الشمس

تقييد المسند بالشرط

الشمس والقمر **قوله** فانه يغلب على المونث اي وان كان اثقل وجه كون القمر اثقل من الشمس تحرك

وسطه **قوله** ولا يخفى عليك ان ابوين وقرين وفي بعض النسخ ابوان وقران فالاول محمول على الحكاية في

قوله ومنه ابوان والثاني على الازدواج **قوله** ولو سلم فليكن مجازا وايضا جاز ان يجعل احدهما مسمى

باسم الاخر ادعاء ثم يول الاسم بمعنى المسمى ليحصل مفهوم بتنا ولهما فيستثنى باعتباره فيكون معنى الا بوين

المسميين بالاب كما في العلم وقد رد بعضهم هذا الثاني وفي العلم بانه قليل بخلاف تثنيته وجمعه فالاولى

ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي في تثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم

بخلاف اسماء الاجناس **قوله** وجميع باب التغليب من باب المجاز قال في شرحه للمفتاح واما بيان مجاز

التغليب والعلاقة فيه وانه من اي نوع من انواعه فلم ار احدا حام حوله وههنا اشكال وهو ان التغليب مطلقا

من باب المجاز كما صرح به ولا يخفى ان فيه جمعا من الحقيقة والمجاز لانه الكل معنى مجازي اذا اللفظ لم يوضع

له لانا نقول فيلزم ان لا يوجد الجمع اصلا لجريان هذه العلة في كل جمع والجواب ان ما اشار اليه الفاضل

المحشي في حاشية الكشاف وهو ان الجمع الممتنع انما يلزم اذا كان كل واحد منهما بنفسه مرادا بالفظ و ههنا

اريد به معنى واحد تركب من المعنى الحقيقي والمجازي ولم يستعمل اللفظ في واحد منهما بل في المجموع مجازا ولا يلزم

جريان ذلك في جميع المعاني الحقيقية والمجازية لجواز ان لا يكون بينها ارتباط لجعلهما معنى واحدا عرفا يقصد

اليه بارادة واحدة في استعمال الالفاظ **قوله** او لتعودن في ملتنا يمكن ان يكون عاد بمعنى صار

فلا يكون من الاية تغليب وليلائمه قوله بعد اذ نجانا الله منها لان النجاة عن الشر لا يستدعي سابقة الحصول

فيه كما اشار اليه الشارح في شرحه للمفتاح واما ما ذكره صاحب الفوائد من ان عاد لو كان بمعنى صار لقيل

لتعودن الى ملتنا لان عاد يتعدى بالى لا بفي فجوابه ان عاد اذا كان بمعنى صار لم يكن من صلته بل يكون

خبر العائد **قوله** وقد يقال يجوز ان يكون معتقد الكفار ان شعيبا عم كان منهم لسكوته عن باطلهم قبل

البعثة فلا تغليب في لتعودن من هذا الوجه وهذا مبني على ان اعتبار الخواص والمزايا في مثل هذا في الحكي والط

اعتبار في الحكاية فتامل قوله انا وانت فعلنا وانا وزيد ضربنا اعترض عليه بان جميع باب

التغليب مجاز كما سبق وكون فعلنا وضربنا مجازا في هذا المعنى ثم لان هذا اسم للمتكلم مع الغير كما هو وضعه

والجواب انه لما اعتبر اولا عن زيد في قولك ضربنا بطريق المجاز نعم لو لم يعبر عنه اولا بطريق الغيبة بل

قيل ابتداء ضربنا مرادا به المتكلم مع غيره لم يكن مجازا والفرق ظاهر وكذا القياس في انا وانت فعلنا

قوله فيمن قراء بتاء الخطاب واما على قراءة الغيبة فلا يحمل على تغليب غيرهم عليهم اذ لم يعهد في كلام البلغاء

تغليب الغايب وان كان اكثر على المخاطب لا تغليب احدهما على المتكلم قوله من العقلاء وغيرهم الظاهر بالنظر

الى المقام حيث سيقت الآية لبيان احاطة علمه تعالى بكل شي ان يعم لفظ غيرهم لغير المميزين من العجم واما بان

يحمل من في قوله من سواه على الاستعمال المتبادر كما في قوله تعالى ومنهم من يمشي على اربع واما بحمله على التغليب

قوله اذ لا معنى لقوله اعبدوا لعلكم تتقون اي لا وجه لتعلق قوله لعلكم تتقون بقوله اعبدوا اما لفظا

فلما ذكره الشارح في شرح الكشاف ردا على تجويز القاضي كونه حالا من ضمير اعبدوا على معنى اعبدوا ربكم

راجين ان تنخرطوا في سلك المتقين الفائزين بالهدى ثم ان قوله الذي جعل لكم فراشا موصول

بربكم صفة له او مدحا منصوبا او مرفوعا فيكون بمنزلة اعبدوا ربكم الخالق راجين منه التقوى

الرازق فتوسط الحال ظرفا على اعبدوا ربكم بين صفتي المفعول كالتوسط بين العصا ولحائها

مع ان فيه تعليقا لغير الاقرب بالابعد واما معنى فلان البلاغة القرآنية تقتضي والله اعلم ان تعبير من

الاول غاية عبادتهم ما هو لذة لهم اعني الثواب لا ما يشق عليهم وهو التقوى الذي وان كان مفضيا الى

الثواب على ان التقوى عبارة عن الاتيان بجميع المامورات والانتهاء عن جميع المنهيات وهو عين العبادة

فلو تعلق لعلكم تتقون باعبدوا صار المعنى اعبدوا لعلكم تعبدون وهو غير صحيح كذا ذكره الاسفرايني

فالوجه ان يتعلق بخلقكم ويكون لعل مستعارا للارادة اعني مجرد الطلب فلا يرد ان هذا يستلزم اتصافهم

بالتقوى البتة لامتناع تخلف المراد عن الارادة قوله ففي لفظ كم تغليبان قيل عليه يلزم اجتماع المجاز في

في كلمة



تقييد المسند بالشرط

في كلمة واحدة وهو ممتنع اتفاقاً والجواب ان اللازم اجتماع جهتي مجاز في لفظ واحد لا ارادة معنيين
مجازيين منه والمحذور هو الثاني دون الاول قوله فالخطاب مختص بهم استدل عليه بانه لو كان المخاطب
بالبث والتكثير عاما للانعام ايضا لزم مشاركتها الانسان في نعمة البث والتكثير فلا يناسب الامتنان
على الانسان كما لا يخفى وفيه نظر لان مشاركة الانعام للانسان في نعمة البث والتكثير فلا يناسب الامتنان
ثابت في نفس الامر فلو صح ما ذكره لم يناسب اصل الامتنان سواء جعل الامتنان الخطاب عاما او خاصا
لما كان تكثير الانعام لمنفعة الانسان كما يدل عليه سوق الآية حيث عطف قوله ومن الانعام على قوله من انفسكم
المقيد بقيد متقدم اعني لكم وقد تقرر ان القيد المتقدم على المعطوف عليه معتبر في المعطوف كان الامتنان محلا
في موقعه ولا يتفاوت ذلك بعموم الخطاب وخصوصه اذ ليس سوق الآية الامتنان على الانسان لجعله
الخطاب حتى يفوت بمشاركة الانعام اياه في محلية الخطاب حسن ذلك الامتنان كما لا يخفى فتامل
لكم فيها دفء في الصحاح نتاج الابل والبانها وما ينتفع به منها لكن المراد ههنا مطلق النتاج وما
ينتفع به منها اذ المذكور هو الانعام اذ المذكور هو الانعام بوصف الاطلاق قوله انسب بنظم الكلام مما
قدروه لانه يجيء بعد هذه الآية والانعام خلقها لكم فالمناسب بهذه الآية ان يكون قوله تعالى ومن الانعام
معطوفا على من انفسكم ويكون المخاطب في يذرؤكم الانسان فقط ويكون التقدير وجعل لكم من الانعام
ازواجا فلا يكون الآية من قبيل التغليب قوله متعلق بعزم صح على ان يكون ظرفا لغوا له لكونه عبارة عن
حصول الشرط كما يجعل الضمير الراجع الى ما يصلح للعمل عاملا في الظروف بحمل الحالية عنه والوصفية له بتقدير المتعلق
نكرة او معرفة هذا وكانه لم يوجه تعلقه بالامر لزوم الفصل بين الموصوف وصفته بلا ضرورة قوله
وايضا اذا اعتبر الحصول الاستقبالي في المعلق دون المعلق عليه يلزم تعليق الآتي بالحال وهو محال عقلا
قوله ولا يجوز ان يتعلق بتعليق امر لا خفاء ان التعليق انما يتم بامرين مبتداء ومتعلق لان معناه جعل الشيء
متعلقا بغيره فقوله في الاستقبال لا يجوز ان يتعلق بجزئيه الاول اعني الجعل لانه في الحال لكن لا مانع من تعلقه بجزئيه

تقييد المسند بالشرط

في كلمة واحدة وهو ممتنع اتفاقاً والجواب ان اللازم اجتماع حقيقتي مجاز في لفظ واحد لارادة معنيين المخاطب

مجازيين منه والمحذور هو الثاني دون الاول **قوله** فالخطاب مختص بهم استدل عليه بانه لو كان

بالبث والتكثير عاما للانعام ايضا لزم مشاركتها الانسان في نعمة البث والتكثير فلا يناسب الامتنان

على الانسان كما لا يخفى وفيه نظر لان مشاركة الانعام للانسان في نعمة البث والتكثير فلا يناسب الامتنان

ثابت في نفس الامر فلو صح ما ذكره لم يناسب اصل الامتنان سواء جعل الامتنان الخطاب عاما او خاصا لم

لما كان تكثير الانعام لمنفعة الانسان كما يدل عليه سوق الآية حيث عطف قوله ومن الانعام على قوله من انفسكم

المقيد بقيد متقدم اعني لكم وقد تقرر ان القيد المتقدم على المعطوف عليه معتبر في المعطوف كان الامتنان

في موقعه ولا يتفاوت ذلك بعموم الخطاب وخصوصه اذ ليس سوق الآية الامتنان على الانسان لجعله محلا

الخطاب حتى يفوت بمشاركة الانعام اياه في محلية الخطاب حسن ذلك الامتنان كما لا يخفى فتامل

لكم فيها دفء في الصحاح نتاج الابل والبانها وما ينتفع به منها لكن المراد ههنا مطلق النتاج وما

ينتفع به منها اذ المذكور هو الانعام اذ المذكور هو الانعام بوصف الاطلاق **قوله** انسب بنظم الكلام مما

قدره لانه يجيء بعد هذه الآية والانعام خلقها لكم فالمناسب بهذه الآية ان يكون قوله تعالى ومن الانعام

معطوفا على من انفسكم ويكون المخاطب في يذرؤكم الانسان فقط ويكون التقدير وجعل لكم من الانعام

ازواجا فلا يكون الآية من قبيل التغليب **قوله** متعلق بغيره صح على ان يكون ظرفا لغواً لكونه عبارة عن

حصول الشرط كما يجعل الضمير الراجع الى ما يصلح للعمل عاملا في الظروف ويجعل الحالية عنه والوصفية له بتقدير المتعلق

نكرة او معرفة هذا وكانه لم يوجه تعلقه بالامر لزوم الفصل بين الموصوف وصفته بالاجنبي بلا ضرورة **قوله**

وايضا اذا اعتبر الحصول الاستقبالي في المعلق دون المعلق عليه يلزم تعليق الآتي بالحال وهو محال عقلا

قوله ولا يجوز ان يتعلق بتعليق امر آخر قبل التعليق لانه تم بامرين مبتدأ ومتعلق لان معناه جعل الشيء

متعلقا بغيره فقوله في الاستقبال لا يجوز ان يتعلق بجزئيه الاول اعني الجعل لانه في الحال لكن لا مانع من تعلقه بجزئيه



الثاني اعني التعلق قوله لانه مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته فيه بحث لان بعض الاسمية يدل
على التجدد لا الثبوت وهي التي خبرها فعلية نحو زيد يقوم كما صرح به في اواخر هذا الباب فالتعليل قاصر عن المرام
قوله لانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبيا لان فرض الصدق اي التحقق في الاستقبال لا يتصور
في الانشاء ولقائل ان يقول فح يلزم وقوع الصدق في المركب الغير التام لان اداة الشرط اخرجته عن كونه
كلاما وهو خلاف المذهب اللهم الا ان يقال المراد كونه للدلالة كذلك باعتبار الاصل وما كان عليه كذا قال
العصامي قوله ان جعلت كلمتا ما واذ منهما ظاهره يقتضي جواز كون الشرط جملة اسمية وقد تقرر في
النحو امتناعه وصرح به في شرح المفتاح فيمكن ان يكون مبنيا على ما ذكره الاخفش ووافقه ابن مالك في
شرح التسهيل من جواز وقوع الاسمية شرطا لاذا وان لم يجز لان ويمكن ان يكون المراد باحديهما هي الجزا
بخصوصه قوله فاعتد باكرامي اسس هو بصيغة الامر على ما جوزه الشارح من جواز كون الجزا
طلبيا بلا تاويل واما على ما اختاره الفاضل المحشي فهو بصيغة المضارع المتكلم واما ما ذكره في شرح المفتاح
زانه على صيغة الامر فيكون طلب الاعتداد باكرام المتكلم معلقا بحصول اعتداد المخاطب باكرامه فلا حاجة في
الانشائية الواقعة جزاء الى ان يؤول الخبرية فهو مبني على ما ذهب اليه السكاكي من كون الجزا كلاما مستقلا وكون
الشرط قيدا له وقوله فيكون طلب الاعتداد في بيان ما هو المفهوم من الجملة الشرطية نظرا الى الظاهر والا فلا
تعليق حقيقة على اصل السكاكي فلا مخالفة بين كلامي الشريف كما ظن قوله وتاويل الجزا الطلبي وجه ذكره هذا
الكلام في هذا الموضع مع ان المناسب ذكره بعد قوله ويجب ان يؤتيه الخ انه لما ذكر هنا جواز مخالفة الظاهر
لنكتة اشار الى رد من جعل وقوع الطلبي جزاء من هذا القبيل وفيه بحث لان ما ذكره ههنا مخالف لما ذكره في شرح
الكشاف في قوله تعالى سياق تفسير قوله تعالى فتلقى آدم من ربه كلمات من ان وقوع الجملة الاستفهامية جزاء
الشرط محل بحث اللهم الا ان يفرق بين الامر والاستفهام قوله كما في قول ابي العلا فيا وطني البيت من
قصيدة مطلعها مغاني اللوى من شخصك اليوم اطلال وفي النوم مغنى من خيالك محلال وبعد البيت
المذكور



نقيض المسند بالشرط

قوله اشتغال يوم القيمة لي بمهمات و[عني] زارا تلك في الحشر فان استطع المذكور في الشرح
فلنتنعم دال على الجزاء وهو محذوف اي لم يبق خاليا ولا شقاهد من نعم بالضم او نغم بالكسر كعلم
اي صار لينا والبال القلب قوله اي على اظهار الرغبة في حقه تعالى مجاز لان لازم معنى اظهار الرضى
وقيل المراد اظهار كون الشيء مرغوبا فيه في نفس الامر لا اظهار الرغبة القائمة بنفس المتكلم قوله الاول لان
التعليق المتعلق له عدم الاقتضاء بطريق القطع مسلم لكن لا شك ان المتبادر في اللغة من مثل
قولك ان ضربت ضربت هو الربط في جانبي الوجود والعدم قوله او لان الآية نزلت له وحاصله
ان في التقييد تنبيها على تحقق الارادة في هذه الحالة فعلى هذا التوجيه لا تكون الآية خارجة عن
الحاصل في معرض الحاصل لكن المنظور اليه دفع الاشكال عن الآية الكريمة فان قلت قد تقرر في الاصول
ان العبرة بعموم اللفظ لا لخصوص السبب وقد اعتبر في هذا الجواب خصوصية قلت العموم بالنظر الى ما
استفيد من اللفظ صريحا باق على حاله ولم تخصص بخصوص السبب هو المراد مما تقرر في الاصول نعم
لم يثبت مفهوم المخالفة لظهور فائدة اخرى للشرط على ان الشايع شافعي يعتبر خصوص السبب فلا يرد عليه السوال
فتامل قوله او للتعريض قيل في سلوك طريق التعريض فائدتان الاولى هي تعظيم مرتبته عند الله تعالى اعني
النبي صلى الله عليه وآله اذا كان الاشراك محبطا للعمل فما حال غيره والثانية اذلال المشركين حيث لم يجعلوا
في مرتبة الخطاب واعترض على الفائدة الاولى بان المشركين لا يعتقدون نبوة محمد ص فلا يتضح تلك الفائدة
والجواب ان الفائدة لنا لا للكفار على ان المشركين قائلون بنبوة غير محمد ص من الذين من قبله قوله بان ينسب
الفعل الى احد والمراد غيره لا بد ان يكون تلك النسبة على وجه يفهم منه ما قصد والا فقولك جاء زيد مريدا
انه ليس من التعريض في شيء قوله فالخطاب لمحمد عليه السلام قيل عليه سوق الآية يدل على عموم الخطاب لان الوحي
اليه عليه السلم والى الذين من قبله هو هذا بعينه اعني لئن اشركت فالظاهر ان يكون الخطاب له وللذين من قبله والجواب
ان افراد الخطاب باعتبار كل واحد فيصح ان يكون الخطاب له عليه السلم ولكان نقول الوحي الى الذين من قبله هذا الكلام

تقييد المسند بالشرط

المذكور في الشرح فان استطع في الحشر آتيك زائرا وهيهات لي يوم القيمة اشغال قوله

فلنعم دال على الجزاء وهو محذوف اي لم يبق خاليا واشتقاقه من نغم بالضم او نغم بالكسر كعلم

اي صار بينا والبال القلب قوله اي على اظهار الرغبة في حقه تعالى مجاز لان لازمه اعني اظهار الت

وقيل المراد اظهار كون الشيء مرغوبا فيه في نفس الامر لا اظهار الرغبة القايمة بنفس المتكلم قوله الاول لانم

التعليق التحقيقي آه عدم الاقتضاء بطريق القطع مسلم لكن لا شك ان المتبادر في اللغة من مثل

قولك ان ضربت ضربت هو الربط في جانبي الوجود والعدم قوله او لان الآية نزلت آه وحاصله

ان في التقييد تنبيها على تحقق الارادة في هذه الحالة فعلى هذا التوجيه لا تكون الآية من ابراز غير

الحاصل في معرض الحاصل لكن المنظور اليه دفع الاشكال عن الآية الكريمة فان قلت قد تقرر في الاصول

ان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب وقد اعتبر في هذا الجواب خصوصيته قلت العموم بالنظر الى ما

استفيد من اللفظ صريحا باق على حاله ولم يتخصص بخصوص السبب هو المراد مما تقرر في الاصول نعم

لم يثبت مفهوم المخالفة لظهور فايدة اخرى للشرط على ان الشافعي يعتبر خصوص السبب فلا يرد عليه السوال

فتامل قوله او للتعريض قيل في سلوك طريق التعريض فايدتان الاولى التعظيم مرتبة عند الله تعالى اعني

النبي صلى الله عليه وآله اذا كان الاشراك محبطا العمل فما حال غيره والثانية اذلال المشركين حيث لم يجعلوا

في مرتبة الخطاب واعترض على الفايدة الاولى بان المشركين لا يعتقدون نبوة محمد ص فلا يتضح تلك الفا

والجواب ان الفايدة لنا لا للكفار على ان المشركين قايلون بنبوة غير محمد ص من الذين من قبله قوله بان ينسب

الفعل الى احد والمراد غيره لا بد ان يكون تلك النسبة على وجه يفهم منه ما قصد والا فقولك جاء زيد مريدا

انه ليس من التعريض في شيء قوله فالخطاب لمحمد عليه السلام قيل عليه سوق الآية يدل على عموم الخطاب لان الوحي

اليه عليه السلم والى الذين من قبله هو هذا بعينه اعني لئن اشركت فالظاهر ان يكون الخطاب له وللذين من قبله والجواب

ان افراد الخطاب باعتبار كل واحد فيصح ان يكون الخطاب له عليه السلم ولكن تقول الوحي الى الذين من قبله هذا الكلا

لكن بعبارة تليق بهم فكان التقدير لئن اشركت ليحبطن عملك ولئن اشركتم ليحبطن عملكم والله اعلم
ولا يخفى انه لا معنى للتعريض بمن لم يصدر منهم الاشراك رد لما ذهب الخلخالي من ان التعريض عام لمن صدر منهم
الاشراك في الماضي وغيره وذا يحصل بصيغة المضارع اعني لئن يشرك ووجه الرد ان من لم يصدر منهم الاشراك
لم يتحقق التعريض بالوجه المذكور فلا وجه للتعميم ولا طائل تحته قوله وان ذكر المضارع لا يفيد التعريض
لان استفادة التعريض في صورة الماضي بسبب ان الفعل الواقع في الشرط لما ذكر بلفظ الماضي الدال على وقوع
مدلوله بحسب الوضع مع القطع بانه لا يقع ممن اسند اليه طلب له وجه وناسب ان يكون هو التعريض بخلاف ما اذا ذكر بلفظ
المضارع على ما هو الاصل في الشرط كذا في شرحه للمفتاح فان قلت ان يدخل على المشكوك كما سبق واشراك الانبياء
مجزوم اللاوقوع فهذا الصحيح باعث لطلب النكتة قلت الجزم بوقوع نقيض الشرط ههنا وان كان باعثا لطلب النكتة
مشكوك الوقوع في استعمال ان لكن التعريض لا يصلح نكتة له وانما يصلح لو كان الاشراك بالنسبة الى من عرض
به يكون الاشراك فيه مشكوك وليس كذلك لما تحقق من ان التعريض بمن صدر منهم الاشراك فتامل
قوله من الخفاء والضعف اي عند المص اما الخفاء فظاهر واما الضعف فاما لما توهم من ان ذلك التعريض
يحصل من صيغة المضارع وقد عرفت اندفاعه عن الشارح واما لما ذكره المرزوقي من ان اللام الموطئة توجب
كون الشرط ماضيا لما تقرر في النحو من ان الجواب لما كان للقسم لتقدمه الدال على الاهتمام به قصدا ان لا يكون
حرف الشرط عاملا لفظا فلا مدخل للتعريض لكون الشرط ماضيا وهذا ايضا مدفوع بما ذكره اما اولا فلانه لا
ينافي بين المقتضيات فجاز تعددها لمعانيه وقد يقال القصد من الاتيان باللام والتزام المضي في الشرط
هو التعريض قوله على وجه يعني قيل هذا اشارة الى انه يقدر في تعين على وجه لان الوجه الاول تعين
بترك التصريح والوجه المعين هو نسبة الحكم الى نفسه لا بترك التصريح بنسبته اليهم فتامل قوله ويسمى ايضا
الاستدراج يقال استدرجه الى كذا اي قربه منه على تدريج قوله اي تمنوا ان يرتدوا عن دينكم اشارة الى
ان لو ههنا حرف مصدري يجعل ما بعدها في تاويل المصدر بمنزلة ان الا انها لا تنصب ولكثرة وقوعها بعد ود
يود

تعليق المسند بالشرط

يود واكثر النحاة لا يثبتونها فان قلت كيف يصح القول بمصدريتها وقد دخلت على ان في قوله تعالى تود لو ان بينها وبينه امدا بعيدا قلت الفعل بعدها مقدر تقديره تود لو ثبت بينها وبينه قوله وثانيهما وهو المذكور في المفتاح يرد عليه انه مخالف لما ذهب اليه في شرح المفتاح من اتحاد كلام الشيخين حيث قال هناك بعد تقرير كلام وهذا حاصل ما قال في الكشاف ويمكن ان يقال الحكم بالاتحاد والاختلاف بين الكلامين بالنظر الى التقريرين فانه لو قال مودي ما في الكشاف ان النكتة هي الدلالة على ان ودادتهم كفر المؤمنين سابق على ما سواه من اظهار العداوة وبسط الايدي وغيرها سبقا زمانيا ومودي ما في المفتاح ان لزوم ودادتهم كفرهم اوضح واقوى فعبر عنه بلفظ الماضي الدال على التحقق والثبوت كان الكلامان متغايرين ولو قيل المراد بالقبلية في تقرير الكشاف القبلية الترتيبية يعني ان لزوم الودادة المذكورة بحيث لا يبلغ لزوم الاولين مرتبته ويكون قبلهما كانا متحدين هذا لكن الظاهر هو التغاير قوله لانها اوضح اللزوم بالنسبة اليهما فان قيل الماضي يدل على تحقق مدلوله لا على تحقق لزومه لغيره فكيف يدل اخبار الماضي على تحقق اللزوم ووضوحه قلنا الماضي اذا وقع جزاء دل على تحقق مدلوله على تقدير وقوع الشرط وهو معنى تحقق لزومه له قوله فانه يجوز انتفاؤهما الذي الخ اعترض عليه بان لا يجوز انتفاء شيء منهما قطعا والا لزم الكذب في خبره تعالى اذ ليس الكلام في الخبر المطلق بل في خبره تعالى فالملازمتان واضحتا اللزوم والجواب ان الكلام في ترجيح احد الاحتمالين على الاخر بالنظر الى مقتضى العبارة فلا محذور قوله اذا ملكت فاسجح الاسجاح بالجيم والحاء المهملة حسن العفو قوله واما انتفاء ودادة كفرهم جواب عما يقال ان في هذا اللزوم شبهة ايضا لجواز انتفاء الودادة المذكورة باسلام المشركين فلا وجه للعدول الى الماضي قوله ليكون مجموع الجمل الثلاث لازما واحدا لم يصح ما في المفتاح لابتنائه على كون الجزء الثالث لازما للشرط الاول بلا واسطة اذ لو كان لزومه له بواسطة الاولين وكان في لزومهما شبهة لم يكن الثالث اوضح اللزوم بالنسبة اليهما واما قوله ليكون مجموع الجمل للتشريح فبالنظر الى ان الجزئين الاخيرين اذا كانا لازمين للاول ولا كانا تابعين له فرجع حاصل مجموع ثلث الجمل الى لازم واحد

يكون كل واحد منهما مستقلا والحاصل ان صحة كلام المفتاح مبني على اثبات الملزومات المتعددة

بالنسبة الى الملزوم الاول اعني الشرط حتى يتصور كون بعضها اوضح بالنسبة الى بعض وغاية ما يوجه

به كلام المفتاح انه يمكن ان يكون مراده ان الظفر يلزمه العداوة بلا واسطة لزوما ضعيفا ويلزمه البسط بواسطة

العداوة لزوما ضعيفا ايضا بمعنى انه غير قطع عند تحقق الظفر والعداوة والبسط يلزمه الودادة بواسطة

البسط لكن لزوما قويا بمعنى انه قطع عند تحقق الظفر والعداوة والبسط فليتامل **قوله** وان كان من

الضرب الاول لم يكن في تقييد ودادة الكفر الخ اشار الفاضل المحشي الى ان مثل الازم على تقدير كونه من

الضرب الثاني ايضا لان تقييد ودادة الكفر بالشرط المقدر خال عن الفائدة لانها حاصلة بسطوا اليهم

ايديهم او لم يبسطوا ويمكن ان يجاب بان ترتب الودادة المصادقة بعد بسط الايدي والالسن لظهور ان

بسط الايدي والالسن يحمل على المحاربة والقتال عادة فيودون حينئذ ارتدادهم الى دينهم ليرتفع القتال

والمحاربة وهذا القدر يكفي التقييد المذكور في الخطابيات **قوله** لا يقال ان الاية الخ حاصله انه لا احتياج

الى حمل الاية على خلاف الظاهر بل المراد نفس العداوة والودادة فرضا في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط فرضا

نصب على المصدرية اي حصولا فرضيا او الحال من الحصول وقوله في الماضي ظرف للمعنى المندرج في مفهوم لفظ

الشرط اعني حصول مضمون الشرط ولا يصح جعله ظرفا للتعليق المندرج في مفهوم لفظ الشرط ايضا لانه حاصل

في الحال ولا وجه لجعله ظرفا لحصول مضمون الجزاء لان المقصود تقييد الموقوف عليه بالماضي فيفهم منه كون الموقوف

مقيدا ايضا دون العكس وقوله مع القطع حال من الشرط او مصدره والمراد من الشرط الثاني المعلق به كما يجي

في المثال المذكور لا التعليق كما في الاول ولهذا اتى بالظاهر **قوله** فيلزم انتفاء الجزاء فيه بحث وهو انه

اشار في اول الاجوبة عن الاعتراض المورد على قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا

الى ان التعليق بالشرط لا يقتضي انتفاء المعلق عند انتفائه وبسط في بعض البسط تاييدا له فما معنى تفريع

انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط ههنا الا ان يحمل احد كلاميه على انه نقل لكلام القوم بحكم والاقرب انه نقل

الربط

بحث لعل الشرطية

لو الشرطية

الربط وجوداً وعدماً معتبرة في معنى لو بحسب اللغة وان لم يعتبر في مطلق الشرط فالمراد بالتعليق ههنا

التعليق المخصوص اعني التعليق بطريق التوقف **قوله** مع وضوح فساد كل منهما اما فساد جعل المعلق

نفس الجزا او المعلق عليه امتناع الشرط فلانه يلزم منه ان يتحقق الجزا في مثل لو جئتني لاكرمتك مع انه غير متحقق

واما فساد عكسه فلانه يلزم ان لا يتحقق الاكرام فيه على تقدير المجي وبالجملة الصواب تعليق الممتنع بالممتنع

او تعليق الامتناع بالامتناع على ما ذكره ولا يجوز جعل ما مصدرية في الموضعين ليكون تعليق الامتناع بالامتناع

لان ما المصدرية حرف عند الجمهور ومنهم السكاكي ولم يوجد في كلام العرب رجوع الضمير الى الحرف وبتمامها

بالاسم وقد ارجع اليها فيما نحن فيه ويثبت بقول من مجي مخاطبك **قوله** لان تعليق الحكم لخ المراد بالحكم

ما يدل على النسبة وهو هذا التعليق المذكور في عبارة المفتاح والوصف هو الممتنع المدلول عليه بما امتنع

قوله وهذا معنى تعليق امتناعه لانا اذا قلت اكرم العالم فحقيقته رجوع الاكرام الى علم العالم وان جعل المكرم

بحسب الظاهر ذاته نسبت عليه فكذا المعلق بالحقيقة فيما نحن فيه نفس الامتناع وان كان بحسب الظاهر ذات

الممتنع بسبب امتناعه **قوله** فهو لتعليق الامتناع بالامتناع القطعي قيل لم يرد به كون الامتناعين في طرفي

الشرطية لان المعتبر في طرفها الامتناع بل اراد ان لو لافادة التعليق اي الربط جزما بين الامتناعين وهذا

صادق على تقدير لزوم القطع بامتناع الجزا الامتناع الجزا الشرط للتعليق الشرطي الذي هو مفهوم لو فاندفع

اعتراض الفاضل المحشي وهذا وان كان تعسفاً اذ المتبادر بيان مفهوم لو صريحاً الا ان بعض الشراح وان

ذهب اليه وانت خبير بان قول المحشي فالاولى اشارة الى احتمال التوجيه **قوله** والمآل واحد فان قلت كلام

السكاكي على توجيه الشارح يقتضي صحة قولنا ان وجد الجدار وجد البيت ضرورة ان امتناع وجود البيت

مرتبط بامتناع وجود الجدار ولا يصح تقدير تعليق الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء فكيف يصح

وحده والمآل قلت التعليق في عبارة السكاكي بمعنى الربط وجوداً او عدماً على ما تحققته فلا صحة عنده

للمثال المذكور قطعاً فتامل **قوله** والسبب قد يكون اعم من المسبب هكذا وقع في العبارة في اكثر النسخ



ولكن المذكور في نسخ شرح الرضي نقلا عن ابن الحاجب والمسبب قد يكون اعم من السبب وهو الصواب
فتامل قوله اما الاول فلان الشرط عندهم اعم من ان يكون سببا والجواب انه لا حاجة للشيخ ابن الحاجب
في اتمام اعتراضه على الجمهور الى ظاهر دعوى انحصار الشرط في السبب بل يكفيه ان الشرط قد يكون سببا للجزاء
واعم والسبب الاعم لا يترتب على انتفائه انتفاء السبب فلا يكون دعوى الكلية على ما هو المشهور بين الجمهور
صادقة فمراده ان الاول سبب في بعض الصور والمناقشة في ظاهر العبارة ليست من دأب ذات المحققين
قوله وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس الخ اجاب عنه السيد عبد الله بانه ما قاله النحاة
في الشرط انما هو بحسب اللغة لا بحسب حكم العقل فحينئذ يلزم عليهم الاعتراض بان انتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء
اللازم لجواز عمومه فانك اذا قلت ان قام زيد قام عمرو فهو دال بحسب عرف اللغة على انه ان لم يقم زيد لم
يقم عمرو لان الاصل فيما علق على شيء ان لا يكون معلقا على غيره ولهذا فهم عدم جواز القصر في السفر عند
عدم الخوف من قوله تعالى ليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة ان خفتم فعلى هذا اذا قلت لو جئتني اكرمتك
فقد دلت لو على ان المجي مستلزم للاكرام وعلى انه ممتنع فيفهم منه ان الاكرام ايضا ممتنع ونقض الجواب ممتنع
بقولك مثلا ان كان هذا انسانا كان حيوانا فانه لا يصح ان يحمل هذا على انه اذا لم يكن انسانا
لم يكن حيوانا اللهم الا ان يكون المثال المذكور ونظائره واردة على قاعدة المعقول غير صحيحة بحسب
اللغة قوله بل انتفاء مضمون الشرط انتقض بقولك لو كان هذا انسانا كان حيوانا لا محالة اذ ليس
ما انتفاء الحيوانية في الواقع لانتفاء الانسانية بخصوصها وبالجملة هذا لا يتم في صورة كون الشرط معلولا
والجزاء علة نحو لو اضاء العالم لطلعت الشمس وكذا في صورة كونه علة خاصة يمكن ان يوجد المعلول
باخرى نحو لو اضاء الدار لطلعت الشمس فان عدم العلة المعينة ليست علة لعدم المعلول اللهم الا
الا ان يصار الى ما اشرنا اليه من ان امثال هذه الامثلة واردة على قاعدة ارباب المعقول قوله
ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم البيت من قصيدة مطلعها لقد آن يثني الجموح لجام

وان



لو الشرطية

وان يملك الصعب الابي زمامه و بعده انوعدنا بالروم ناس والمامهم البخت والبيض الرقاق سوام

قوله كغزهم خبر كان وقوله دعاءا عطف بيان للكاف كذا ذكره صدر الافاضل ومعنى البيت يحتمل ان

يكون لو دامت الدولات كان جميع السلاطين دعاءا للدول والاقرب ان معناه لو دامت دولات

الذين يرغبون عن طاعة الممدوح لكانوا منخرطين في سلك رغبته لكن لما تعذر دوا واعصوه فاستاصلهم

قوله لا ينتج شيئا على ما تقرر في المنطق وههنا قد انتج حيث جعل انتفاء دوام الدولات علة كونهم

رغبة فعلم ان ليس المراد ههنا الاستدلال بانتفاء الاول على انتفاء الثاني قوله للدلالة على ان العلم

بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول سوق الكلام يقتضي ان يقول او على ان العلم بوجود الاول

علة للعلم بوجود الثاني لان استثناء نقيض الثاني كما ينتج نقيض المقدم كذلك استثناء عين المقدم

ينتج عين الثاني وانما لم يتعرض لهذا لان مذا الغرض تعيين العلة والمعلول في صورة الانتفاء فانه

المتنازع فيه على ما سبق قوله لكن قد استعمل على قاعدتهم لا وجه لحمل الاية على مقتضى اوضاعهم

من حيث هي كذلك بل من حيث انه استعمال مجازي بالنسبة الى اهل اللغة فيه المحذور من حمل الاية

على هذا اذ لا بعد في وقوع الاستعمالات المجازية بالنسبة الى اهل اللغة في القرآن وقد يقال تخصيص

المعنى الثاني بارباب المعقول لكون اصطلاحهم مقصورا عليه لا لنفي كونه معنى لو عند غيرهم وصح لا ينافي

ورود الاية على وضع اهل اللغة حقيقة ايضا قوله وكم من عايب قولا صحيحا صدر بيت عجزه وافته

من الفهم السقيم الظاهر ان كم خبرية ويحتمل الاستفهامية وقولا مفعول لعايب لاعتماده على حرف

الجر عند الامام المرزوقي وعلى الموصوف المقدر عند جمهور النحاة وقد سبق تفصيل متعلق هذا المقام

في اوايل احوال المسند فلنذكر قوله في نحو قوله عم وقع في عبارة ابن الحاجب في شرح المفصل ان ذلك

في الحديث وظاهره انه عن النبي صم وقال القاضي بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص لم ار هذا الكلام في شيء

من كتب الحديث لا مرفوعا ولا موقوفا لا عن النبي صم ولا عن عمر مع شدة التفحص وقال الدماميني سالت عن ذلك



بعض حفاظ العصر فاخبرني انه بحث عن ذلك فلم يقف عليه نعم ذكر في الحلية لابي نعيم الحافظ مرفوعا

عن طريق عمر بن الخطاب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول ان سالما لشديد الحب لله عز وجل

لو كان لا يخاف الله ما عصاه **قوله** لانه الغرض مدح صهيب لان ترتب العصيان على الخوف غير معقول انما

المعقول ترتب عدم العصيان عليه **قوله** ما نفدت كلمات الله اي كلمات العلم والحكمة والمراد معلومات

الله وهي غير متناهية بالاتفاق كذا ذكره الزمخشري **قوله** موجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق الاولى

وقد تستعمل لو لتقرير الجواب على كل حال من غير تعرض للا ولو يرنحو لو ردوا لعادوا لما نهوا عنه فهذا وامثاله

تعرف ثبوته لعلة اخرى مستمرة على التقديرين والمقصود في هذا تحقيق ثبوت الثاني واما الامتناع في الاول

فلازم وان كان حاصلا لكنه ليس بمقصود **قوله** وقد تستعمل لو لتقرير الجواب على كل حال من غير تعرض بهذا المعنى

لولا ايضا نحو لولا اكرامك لج فان قلت ظاهر ان لولا في قوله ع لولا ان اشق على امتي لامرتهم بالسواك عند

كل صلوة ليس بهذا المعنى ولا بالمعنى المذكور من قبل في قوله لولا علي لهلك عمر اعني ربط امتناع الثاني لوجود

الاول والا لانعكس معناهما اذ الممتنع المشقة والموجود الامر فما معناها قلت التقدير لولا مخافة ان

اشق على امتي لامرتهم امر ايجاب فهو لربط امتناع الثاني بوجود الاول ومن مشكلات لولا ايضا ما في قوله

تعالى ولولا فضل الله عليكم ورحمته لهمت طائفة منهم ان يضلوك وذلك لان القاعدة ان يكون جوابها ممتنع

فيقتضي ان ينتفي الهم بوجود الفضل وقد هموا والجواب ان المعنى لولا فضل الله عليك ورحمته لاضلوك

اذ هموا وانت غير مطلع على حقيقة الحال فافهم **قوله** وليس كل ما له دخل في لزوم شيء الخ يعني ان الارتباط

بالشرط وان كان له دخل في لزوم الجزاء لكن لا يلزم ان يكون ملاحظا للعقل قبل الجزاء حال الحكم بلزومه للشرط

قوله من نفس الاكرام يصح قولك لو دخلت الدار لادعوك ممن قد دعاه في عمرو من البين انه ليس كذلك وان

كان الاكرام المخصوص فعدم تم الكلام لان نوع الاكرام منحصر في شخص مخصوص مرتبط بالمجيء ولا يلزم التكرار لان المراد

مراد القائل الاكرام المخصوص الذي يلزمه الارتباط ولذا عبر عنه بالمرتبط ولا يلزم من التعبير عنه ارتباطه لان التعيين

يجوز



لو التاءاتبه

يجوز ان يكون بجهات اخر مثل الكون في اليوم ونحوه فتامل قوله وزعم ابن الحاجب لخ النفرقة مثبت

المذكورة على تقدير صحته مثبتة على عدم اعتبار النفي الضمني والا فالمثبت منفي ضمناً والمنفي العموم

ضمناً فتامل قوله بخلاف النفي فانه يفيد العموم فيه بحث اذ قد يكون الجزاء نفي الكلي لا نفي الكل فلا يفيد ثنا

فتدبر قوله فتناقض اي يقع التناقض اذ لو قدر انتفاء عدم العصيان بعومه لكان العصيان ثا

على كل تقدير وقرينة المدح تدل على انه غير ثابت فيناقض المعنى الذي يفهم من القرينة المعنى الذي فهم طلاق

نظر الى جواب لو قوله وان لم يعتبر الاخرى على اطلاقه لخ فلا اشرنا الى انه لا يلزم من عدم الارتباط الا فليعتبر

لجواز ان يخص بجهات اخرى الا انه مناقشة لا تضر لانه يمكن ان يقرر هكذا ان اعتبر الخصوص في المثبت

في النفي وقد يقال مراد ابن الحاجب ان الارتباط الحاصل قرينة على ان المطلق في المثبت انما يتحقق في ضمن

فرد فبالحقيقة هو الجزاء فانتفاء فرد لا ينافي ثبوت فرد وقع واما النفي فالجزاء فيه عدم شيء وعدم الشيء من حيث

انه عدم مضاف الى شيء مخصوص في محل مخصوص وزمان مخصوص لا تعدد افراده النفي هذا لا يسلم فتامل

قوله فاستحالة النتيجة ممنوع اي استحالتها على تقدير وقوع المقدم واما قوله والمحال جاز ان يستلزم المحال

فبالنظر الى استحالته في نفسه فلا تدافع بينهما قوله وهذا غلط يمكن ان يدعي ان لفظ هذا اشارة الى السؤال

السابق لا الى الجواب فهذا تغليط السؤال وتصويب الجواب فح لا يرد تشنيع الفاضل المحشي وهذا التوجيه

وان كان فيه نوع بعد بالنظر الى سياق الكلام لكن التزامه اهون من التزام فساده قوله واردة على قاعدة

اللغة ويجوز ان تستعمل على طريقة قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اشارة الى انه لا حجر فيهم بل اسرار

قوله كلاما آخر على طريقة لو لم يخف الله لم يعصه اعترض عليه بان المراد من الاستماع ان كان مطلقه ففيه يشترك

الكافر والمؤمن فيلزم ان يكون في الكافر خير ان كان استماع اجابة لا يتصور التولي على فرضه فلا يكون من

قبيل لو لم يخف الله لم يعصه اجيب بان المراد الاسماع حقيقة فيجوز ان يوجد التولي من الجماعة المذكورين

اعني بني عبد الدار بن قصي عنادة ومكابرة قوله واقول يجوز ان يكون التولي رد بان انتفاء التولي لا انتفاء



سببه لا مدخل له في ذمهم بل المعتد له كون استماعهم سببا لتوليهم كما ان المعتد له في قولك لا خير في
فلان لو كان به قوة لقتل المسلمين كون قوته لقتل المسلمين لا انتفاء لانتفائها وحمل كلام الحكيم تعالى سببًا م
وتقدس على معنى لا يكون لبعض مشتمله الذي هو المتبادر بكونه مطمح النظر في لو دخل فيما سبق له الكلام
مع وضوح الوجه الصحيح المعتمد لا يليق الا لانكار على ما سبق الكلام للانكار عليهم لا سيما من له ذوق في
صناعة البلاغة هذا حاصل ما ذكره الفاضل المحشي ويمكن ان يجاب بان بيان كون المسبب انتفاء التولي
عدم الاسماع له مدخل في الذم باعتبار دلالته على ان عدم توليهم ليس من صلاحهم بل هو في الدرجة
القصوى من الفساد لانهم بحيث لو سمعوا لتولوا وانما لم يتولوا لعدم سماعهم فليتامل قوله يعني
لو جعلنا الرسول ملكا لكان في صورة رجل والحكمة في ذلك والله اعلم ان الجنس الى الجنس اميل وان
البشر لا يطيق رؤية الملك وذكر الامام في تفسيره الكبير من جملة وجوه الحكمة ان النبوة فضل من الله
فيختص بها من يشاء سواء كان متحملها بشرا او ملكا وفيه بحث ظاهر اذ لا يظهر كونه حكمة لما ذكر وقد
توجه بان هذا المصور الذي قدر كونه نبيا لما اشتمل على جنبتي البشرية صورة والملكية حقيقة لانه بدل
منه لم يبعد ان يكون دليلا على ان النبوة فضل من الله يختص به من يشاء من عباده سواء كان ملكا كهذا
المصور ايضا فانه بشر الان ولا يخفى انه تعسف وقد ذكر من جملة وجوهها ان طاعة الملايكة قوية
فيستحقرون طاعة البشر وربما لا يعذرونهم في الاقدام على المعاصي وفيه ايضا بحث ظاهر لانه
انما يتم اذا بدل حقيقة الملك المقدر نزوله بحقيقة البشر وهو مع كونه من انقلاب الحقايق
خلاف ما يفهم من كتب التفاسير فان المفهوم منها تبدل صورته بصورة البشر لا حقيقته بحقيقته
فليتامل قوله ويحتمل ان يكون الخ لا يخفى على المنصف ان سياق الاية لا يلايم هذا المعنى قوله نحو اطلبوا
العلم ولو بالصين لا يخفى ان الظاهر من قول المص فيلزم عدم الثبوت والمضي في جملتيها لزومهما
في استعمالها على قاعدة اللغة وهي انتفاء جملتيها لزومهما في استعمالها على قاعدة اللغة هي لانه المذكور
في الملك



النفي ومن الامثلة التي ذكرنا لاستعمالها في الاستقبال على سبيل الندرة واردفه على استعمال

آخر فظاهرها لايناسب المقام وكان الشارح اشار بايرادها الى ان جميع الاستقبالات السابقة

في الماضي قوله فيما مضى وقتا فوقتا اشار بقوله فيما مضى الى ان لو على معناها وان المضارع الواقع

موقع الماضي افاد الاستمرار فيما مضى وبقوله وقتا فوقتا الى ان الانتفاء ملاحظة بحسب اوقات

الوجود فان الطاعة لو وجدت والعرف وقتا فوقتا فيلاحظ انتفاؤها كذلك فيكون المضارع المنفي

كالمثبت في ان الاستمرار المستفاد منه تجددي لا ثبوتي بدليل قوله في كثير من الامر يقال يجب

المفهوم من هذا القيد ان مراده بهم اطاعة الرسول اياهم في كثير من الامر لا كله فكيف يستدل به على ان مرادهم

انه كلما عن لهم راي في امر كان معمولا لانا نقول المفهوم من الآية الكريمة انتفاء الاطاعة في كثير من الامور كي

لا يقعوا في الهلاك واذ ليس في الآية تعيين ذلك الكثير فلو لم يكن مرادهم الاطاعة في الجميع لم يكن الا ابد

ردا لهم لان السلب الكلي لاينافي الايجاب الجزئي فتامل قوله وتجدده وقتا بعد وقت قد يقال هذا

الاستمرار ابلغ من الدوام الذي تعطيه الجملة الاسمية لان النفس اذا اعتادت الشيء الفته ولا تحب مفارقته

قوله فهذا مخالف لما في المفتاح اي فيما ذكره صاحب المفتاح غير موجه بحسب المعنى فلا ضير في مخالفته وذلك

لان امتناع عنتهم ليس باستمرار امتناعه عن طاعتهم حتى لو لم يستمر على طاعتهم في بعض الامور

لو قعوا في العنت وانما وقوعهم فيه اذا استمر على النبي عم على ما يحبون كما هو في ارادتهم

الوقوع بامتناع الاستمرار وانت خبير بان انتفاء الوقوع لامتناع الاستمرار لا يقدح في امتناعه باستمرار

الامتناع ايضا لجواز تعدد الاسباب فتامل قوله على ابلغ وجه واكده لانهم ادعوا احداث الايمان

فنفاه نفيا موكدا ففيه تاكيد النفي ولو حمل قوله وما هم بمؤمنين على نفي الاستمرار والثبوت لما كان كذلك

لانهم ما ادعوا استمرار الايمان بل حدوثه قوله وجواب لو محذوف اي لرايت امرا فضيعا لا يخفى

الاولى ان يقدر الجزاء مستقبلا مناسبا للشرط اي لترى والنكتة التنزيل والاستحضار المذكوران قوله

اللهم الا ان يجعل استمرار الاستطاعة ... مقابلا للاطاعة في قليل من الامر ... وعدم قبولهم كلا عنهم على الباقي ...



لانه كلام من لا خلاف في اخباره لم يبعد ان في العدول الى المضارع تنبيها على ان لفظ المستقبل
عمن لا خلاف في اخباره بمنزلة الماضي محقق معناه وايضا لما كانت تلك الامور راهنة تاويله المعلوم
مستقبلة تحقيقا وعلى الجانبان معا فاتى بلو وصيغة المضارع قوله وان جعل الخطاب للنبي
ولو للتمني فلا يبعد استشهادا غرض الشارح نفي الاستشهاد اذ جعل لو للتمني ولا مدخل في ذلك لخصوص
الخطاب بل انما تعرض لبيانه لما في الواقع من ان الحق كون المخاطب خاصا عند جعل لو للتمني لان التمني ههنا
للمخاطب قطعا لاستحالته من المتكلم كانه قال ليتك ترى والتمني للرسول عليه السلام كما كان الترجي له عم في
يهتدون لانه يخرج منهم الغصص فجعل الله تمني ان راهم على تلك الصفة الفظيعة ليشمت
بهم ثم الحق ان الاية تمثيل للاستشهاد فان احتمال كون لو للتمني يرفع الاستشهاد فتامل قوله
بعد رب المكفوفة بما ذهب البصريون الى انها حرف والكوفيون والاخفش الى انها اسم فمحل مرفوع محلا بالابتداء
ولا خبر له وقيل لا محل لها من الاعراب اذ لا عامل لها لانها ضارعت النفي والنفي لا يعمل فيه عامل قوله في
احد قولي البصريين والقول الاخر لهم ما ذكره ابو علي في غير الايضاح او ما ذكره بقوله واما جعل ما نكرة الخ
قوله فلا يخفى ما فيه من التعسف ونبو النظم اما الاول فلان فيه تقديرا بلا ضرورة داعية اليه واما
الثاني فلفوات حسن ارتباط قوله لو كانوا مسلمين بما قبله كما لا يخفى قوله ويجوز ان يكون مستعارا
للتكثير قلة الودادة نظرا الى غلبة الدهشة عليهم والكثرة المستفادة في هذا التوجيه كثرة الودادة
في نفسها فلكل وجه ولا تنافي بينهما هذا وفي ابقاء رب على التوجيه الذي ذكره الشارح نكتة
وهي الايماء الى ان مقتضى العقل ان يحترز الشخص عن كل ما فيه سوء عاقبة ووبال وان كان نادرا فكانه
ادعى انه يكفي في مقام الردع عن الكفر والتحريض على الاسلام ان الكفار يتمنون في العمر احيانا كونهم مسلمين
لاوامره تعالى منتهين عن نواهيه عز وجل حين عاينوا فوائد الاسلام من النعيم المقيم وشاهدوا مضرة الكفر
من الدخول في دركات الجحيم قوله كما قال الله تعالى فتثير سحابا بالجمع والله اعلم ان يكون التعبير بالمضارع لكون
السحاب



السحاب مستقبلة بالنسبة الى زمان ارسال الرياح وان كانت ماضية بالنسبة الى زمان تكلمنا كما اشار

الى مثله المحشي في بحث الفصل والوصل قوله اي جعل الجملة الثانية اسمية كقوله تعالى ولو انهم امنوا الآية

مبني على ان الجملة الاسمية جواب لو وليس كما ينبغي اما لفظا فلاطباق محقق النحاة على انه لا يكون الا فعلية ماضية

معنى فقط نحو لو لم يخف الله لم يعصه ولفظا ايضا واما معنى فلان خيرية المثوبة لا تتقيد بايمانهم

وانتفائهم ولا ينبغي بانتفائهما فالحق اذا لم يجعل لو للتمني ان الجواب محذوف وهو لاثيبوا ثم ابتداء بالجملة

الاسمية على انها جواب لقسم مقدر قوله دلالة على ثبات المثوبة واستقرارها فيه بحث لان الاسمية انما

تدل على ثبات مدلولها وهو كون المثوبة خيرا لا على ثبات المثوبة وما ذكره انما يتم لو قيل لمثوبة لهم وقد

يتكلف ويقال الاصل في الاية الكريمة لاثيبوا مثوبة فالجواب ماضوية تقديرا ثم عدل الى مثوبة لهم لدلالة

على ثبات المثوبة لهم واستقرارها على تقدير الايمان والتقوى ثم الى مثوبة من عند الله خير تحسيرا لهم على حرمانهم

الخير وترغيبا لهم سوالهم في الايمان والتقوى فاندفع الاعتراضات الثلثة قوله لانه ظاهر علة لعدم

التعرض لما ذكر واما عدم التعرض للعدول عن الماضي الى المضارع في الجزاء فلعله لعدم وجدان مثاله في الجواب

في كلامهم او للاكتفاء بانفهام نكتته مما ذكر في جانب الشرط قوله واما الجملة الاولى فلا يقع الا فعلية

واما قول المتنبي ولو قلم القيت في شق راسه من السقم ما غيرت من خط كاتب فقيل لحن لانه لا يمكن

ان يقال ولو القي قلم ورده ابن هشام بان الرفع بتقدير فعل دل عليه المعنى اي ولو حصل قلم او لو لابس قلم لو لبس

قلم وقد يروى قلم بالنصب فالامر ظاهر اذ التقدير ح لو لابست قلما انتهى وقال الرضي ان شرط لو جا اسمية في

الضرورة قال لو بغير الماء حلقي شرق واعلم ان تقدير الفعل في مثل قوله تعالى ولو انهم امنوا اي ولو تحقق

انهم امنوا الوجهين احدهما ما ذكر في الشرح من ان الجملة الاولى لا تقع الا فعلية والثاني ان الشرط جملة وان

المفتوحة مع اسمها وخبرها وتاويلهما في تاويل المفرد فلا رادة عدم الحصر والعهد فيه بحث اذ قد سبق في بحث

تعقيب المسند اليه بضمير الفصل ان لا قصد للحصر والعهد في قولك هو البطل المحامي مع وجود تعريف المسند ومثله



رايت بكاؤل الحسن الجميلا على ما سيأتي فالاولى ان يراد به جميع امثاله نحو ما زيد شيئا اي من ملحق
بالمعلومات فليس شيئا حصر افضلا عن العظيم قوله يكون مزاجها عسل وماء المصراع لحسان بن ثابت
من قصيدة يمدح بها النبي ع ويهجو ابا سفيان وصدره كان سبيئة من بيت راس ويروي كان سلافة
وبيت راس قرية بني عنزم ورملة اشتهرت بجودة الخمر يقال بها مولد الشافعي والسبيئة بالهمزة الخمر
المشتراة للشرب واما المحمول من بلد الى بلد فهي سبيئة بالياء لا غير على ما صرح به الجوهري وتبعه الشارح في
شرح المفتاح ووقع في القاموس ان الجوهري وهم في ذلك هذا والرواية في البيت الهمزة والسلافة
ما سال من عصير العنب قبل ان يعصر ويسمى الخمر سلافة المزاج وقد روي البيت برفع الماء ونصب العسل
على الاصل فارتفاع ماء بتقدير خالطها ماء ويروي برفعهن على اضمار الشان واما قول ابن اسد ان كان
زائدة فخطاء اذ لا يراد بلفظ المضارع بقياس ولا ضرورة يدعوا الى ذلك ههنا ثم خبر كان قوله بعد البيت
المذكور على انيابها او طعم غض من التفاح عصره اجتناء شبه ريقها بالخمر من حيث يعسل وماء
او طعم تفاح طري من التفاح كسره اجتناء من الشجر كالنحر ولطافة قوله لانهم يجوزون
كون المبتدا نكرة اسم استفهام قد سبق منا في اواخر الباب الاول في بحث القلب تفصيل متعلق بهذا
المقام فليتذكر قوله لاستلزام الحكم على الشئ العلم به ان قلت الحكم على الشئ كما يستلزم العلم بالمحكوم عليه
فلو تم الدليل المذكور لزم كون المسند ايضا معرفة قلت الظاهر ان ذلك البعض لا يدعي في هذا الدليل
وجوب تعريف المسند اليه بل اصالته ورجحانه بناء على وجوب العلم به وكون المعارف بالمعلومية
اقرب وبملاحظة اصالة التنكير في جانب المسند ولزوم مخالفة الاصليين في تعكيسهما يثبت
مدعاه على ان عمدة الدليل المذكور على اصالة تعريف المسند اليه في جانب المسند معارض بما هو قوي منه
وهو لزوم انتفاء الفائدة في الاخبار بالمعرفة على ان عمدة فلا ورود لما ذكر قوله الثاني ان العلم بحكم
من احكام الشئ لا قبل الظاهر ان يريد العلم بالحكم عليه وجواز حكمه لان علم ذات الحكم لا يستلزم الجواز المذكور

في العلم

ثم العلم المذكور يستلزم الحكم على ماله الحكم بالفعل اي يتضمن الا انه اكتفى بالجواز لكفايته في المقصود

بقي ههنا ابحاث الاول انه لو صح الدليل الثاني لاستلزم وجوب كون الفاعل معرفة ايضا الثاني انه

يستلزم وجوب تعريف المسند اليه لو كان المسند نكرة نفسه لان الحكم يستدعي العلم بالطرفين على

السواء ولا ينافي الاعتذار المذكور ههنا كما لا يخفى الثالث انه يستلزم وجوب تعريف المسند اليه ان

كان المسند نكرة الرابع انه لو صح لكفى ان يقال المخبر عالم بالمخبر عنه لامتناع الخبر عن المجهول المطلق فلا حاجة

الى توسط الاحتياج بمعلومية المخبر عنه الخامس انه اذا حمل الجواز على عدم الامتناع مطلقا الا لذات

ولا لامر الغير يندفع قوله على انه قوله جواز الحكم الخ قوله في الفعل ايضا ممنوع لان قولك جائني زيد راكبا يحكم

بان المحمل للكون على حالة الركوب وغيره انما هو المجي المستفاد من جائني وهو اسم لا جائني وكذا المحمل في طاب

زيد لانه يكون من جهة النفس وغيره انما هو الطيب المستفاد من طاب لا مجرد طاب فلا يكون الممنوع من الحقيقة

الا للاسم ولا يكون التعليل وممنوع قد نظرا لا التقييد للفعل بالحال وغيره انما هو باعتبار ما فيه من الحدث فكما

صح تقييده باعتبار جزء معناه كذلك يصح تخصيصه بمعنى نقيض الممنوع بذلك الاعتبار فلا فرق بينهما من

هذا الوجه فليفهم قوله فقوله باخر اشارة لا يخفى ان مجرد التغاير لا يكفي في الافادة لوجوده مع عدمها

في الحيوان الناطق حيوان بل لا بد من عدم اشتمال المحكوم عليه على المحكوم به وان اريد الاخير جزءا وكالزم الافادة

عدم افادة قولنا الناطق حيوان بل لا بد من عدم اشتمال المحكوم ناطق ثم التغاير في المفهوم شرط

ويشترط في الصحة اتحاد الطرفين في الوجود الخارجي او في الذات فلا يرد على قوله ليكون الكلام مفيدا

النقض بقولك الحجر حجر لان الافادة بعد الصحة قوله انا ابو النجم وشعري شعري لله دري ما احسن صدري

تنام عيني وفوادي يسري مع العفاريت بارض قفري نقل عن الشارح ان اباها شباع فتحة النون ليكون

مصرعا واحسن من الاحساس والعفاريت جمع عفريت وهو الخبيث من الجن والمراد ههنا الخيالات

الفاسدة قوله قول ابي فراس فان يكونوا ابراء من جنايته ابو فراس كنية الفرزدق والبراء بالكسر والبراء على



انه جمع بري مثل كرام وكريم او بفتحهما على انه مصدر في الاصل ولهذا لا يثنى ولا يجمع او بضمها
على ابدال الضم من الكسر كرجال ورباب على ما ذكره صاحب الكشاف في سورة الممتحنة ثم لا يخفى انه يجوز ان
يجعل البيت من قبيل هو البطل المحامي ومما ينبغي ان يعلم ان الجزاء في البيت محذوف وعلته قايمة مقامه
والمعنى فان يكون براء من جنايته في زعمكم فقد كذبتم لان من رضي بالجاني هو الجاني قوله والمذكور في بعض
الكتب فتعريف المسند بالاضافة يقتضي معلومية المسند بطريق طرقه وان اراد المعهودية في الحكم المذكور
لا يختص بالاضافة بل يعمها والتعريف باللام وبالموصول ايضا لكن قوله بامر معلوم الخ هذا نقل بالمعنى اذ ليس
نظم الكلام في هذا الكتاب والايضاح على هذا الاسلوب قوله فلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع وما
في الايضاح الى هذا الاستعمال قد ارتفع بهذا الوجه المخالفة بين الايضاح والتلخيص لكن بقي البحث في المخالفة
بين كلامي الايضاح فانه قال اولا واما تعريفه فيفيد لافادة السامع اما حكما على امر معلوم له بطريق من طرق
التعريف بامر آخر معلوم له كذلك واما لازم حكم بين امرين كذلك ثم قال تفسير هذا انه قد يكون للشيء صفتان
من صفات التعريف وسرد الكلام الى ان قال كما اذا كان للسامع اخ يسمى زيدا وهو يعرفه بعينه واسمه
لكن لا يعرف انه اخوه فيقول له زيد اخوك سواء عرف ان له اخا او لم يعرف ان زيدا اخوه وهذا يقتضي او لم يعرف
ان له اخا اصلا فقد صرح اولا بمعلومية الطرفين مطلقا سواء كان تعريف المسند بالاضافة او غيرها وحكم
اخرا بان المسند اذا كان معرفا بالاضافة لم يجب كونه معلوما للسامع والجمع بين الكلامين في انفسهما وان
امكن بما اشار اليه الشارح من ان الاول ناظر الى ما يقتضيه الاضافة بحسب اصل وضعها والثاني الى ناظري
عليها في الاستعمال لكن يرد عليه انه ذكر الكلام الثاني تفسيرا للاول فالتفسير لا يطابق المفسر لما تحقق من ان
المفسر يدل على ان الجزء في الصورة المذكورة معلوم كذلك والتفسير يؤذن بخلافه على ان قول الشارح فلفظ
الكتاب ناظر الى اصل الوضع مبني على ان المراد بالمعلوم المعهود والمعهودية حاصلة من اصل وضع الاضافة
وقد تقرر عندهم ان المضاف الى المعرفة وذوي اللام والموصول سواء في الاقسام فكلامه يشعر بان لام الحقيقة
ليست



ليست من المصنوعات الاصلية بل من الظاهر بحسب الاستعمال وظاهر كلمات القوم لا يساعده فالصواب ان يصار الى ما ذكره الفاضل المحشي في وجه التعليق وحاصله ان المراد ما يعم المعهود وغيره ولا منافاة بين ان يكون المسند في قولك زيد اخوك معلوما للمخاطب بطريق من طرق التعريف وبين ان لا يعرف ان له اخا اصلا لما ذكره **قوله** صفتان من صفات التعريف الاضافة لادنى ملابسة اي صفتان معلومتان بطريق من طرق التعريف ككون الانسان مسمى بزيد وكونه اخا عمرو وكونه مشارا اليه وامثالها **قوله** وايهما كان بحيث يجعل له اراد بيان نكتة التاخير على وجه الاستقلال اهتماما والا فبيان سبب التقديم احدهما على الاخر المستفاد من قوله فايهما كان يعرف السامع له يتضمن بيان سبب تاخير الآخر **قوله** واذا عرفت اخا له ولا يعرف على التعيين الى قوله ولا يصح زيد اخوك عدم صحة زيد اخوك ليس بمجرد ان السامع عارف بان له اخا وان لم يعرف على التعيين فيجب ان يقدم اللفظ الدال عليه كيف وقد صرح في الايضاح انك تقول زيد اخوك عرفت ان له اخا كما نقل الفاضل المحشي بل لان مراد المتكلم من هذا التصوير تعيين الاخ عند السامع وهذا يقتضي موضعية ذلك التعيين ومحمولية ما به كزيد كما ان مراده في لزيد اخوك ان تعرف ان زيدا اخوه وهذا يقتضي حمل اخوك على زيد والحاصل انه اذا عرفت ان له اخا يجوز تقديم اخوك وتاخيره بحسب الاعتبارين وبهذا التقرير سقط ما يقال كانه عليهم من قول المص في الايضاح سواء عرف ان له اخا انه يقال زيد اخوك في صورة معرفة السامع ان له اخا مع انه قال وان عرف ان له اخا في الجملة واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد وهل هذا الا تناقض **قوله** ولهذا قيل في بيت النبيه التبيغط لحوص بجاله قيل المثال من باب القلب قيل الموخر مبتدا اخبره قدم عليه لكن الخبر المعرف اعتمادا على قرينة المقام **قوله** محل نظر لان قوله ولا اذا بلغك ان انسانا من اهل البلد ما تاب يدل على انه عرف ان انسانا تاب فلا بد من ان تقدم اللفظ الدال عليه ويقول التائب زيد على ما تقتضيه القاعدة السابقة المقررة من اخوك زيد والجواب عن طرف الزمخشري ان في هذا تعيين الانسان بكونه من بلدك اشارة لطيفة الى ان غرضه ان ذلك الانسان ممن يعرفهم باشخاصهم واعيانهم واسمائهم بعد ذلك

لان الاصل والعارض بحسب الاستعمال ان الطريق ما يعم الطريق من طرق التعريف

بحيث



استوى المسند والمسند اليه في المثال المذكور اعني زيد الثابت في المعلومية بطريق طرق التعريف

وليس مقصود المستخبر الا العلم بالانتساب فلك ان تسئل ان اي شخص من تلك الاشخاص ثبت له هذه

كور

النوبة المعهودة وان تسأل ان الثابت المعهود هل هو زيد او عمرو ثم اذا اعتبر من السؤال المذ

جعل

اعني من هو مبتدأ والضمير الراجع الى الثابت اعني هو خبرا له على ما هو المشهور وهو مذهب سيبويه و

زيد الجواب زيد الثابت ليلايم مقصوده الذي هو ايراد النظر لقوله تعالى اوليك هم المفلحون قوله

خلت

على طريقة انت الرجل كل الرجل قيل حق العبارة ان يقول كل رجل اذ قد تقرر ان كلمة كل اذا دا

على المعرف باللام يكون لاحاطة الاجزاء كما تقول كل الرمان ماكول والمراد ههنا الافراد اي كل فر

من افراد الرجل وايضا اللام تفيد الكلية فلا حاجة الى الجمع بينهما والجواب انا نمنع كلية هذا الحكم كيف قد

ق

قال غلبت كلمة كل الطعام كان حلا لبني اسرائيل والمراد جزئيات الاجزاء وقد قال عليه السلام كل الطلاق

ل

واقع الطلاق الا طلاق المعتوه ثم اذا دخلت كل على ما فيه الالف واللام واريد الحكم على كل فرد فهل يقال

حرف التعريف يفيد العموم وكل تاكيد له او انها لبيان الحقيقة حتى يكون تاسيسا كلا الامرين يحتمل فيه

ههنا ابحاث الاول انه على تقدير ابتناء القصر على الاتحاد لم يصح ان يقال الكاتب الحيوان ان

يراد قصر الكتابة على الحيوان لانه يستلزم ان يكون كل حيوان كاتبا الثاني ما ذكره في بيان الحصر لو تم

لدل على وجوب الحصر في كل معرف بلام الجنس ان قوله والثاني قد يفيد جزئية الحكم الثالث انهم صرحوا

ذكرى

ان المصادر موضوعة للماهيات من حيث هي ولذا لا يثنى ولا يجمع خصوصا مثل رجعى وبشرى وذكرى

ونظايرها فينبغي ان يفيد حملها على موضوعاتها حصرها عليها ولم يقل به احد ولك ان تجعل وجه

النظر هذه الوجوه الرابع ان ما ذكره الشريف من ان المحمول في صورة كونه منكرا لا يجوز بالانسان لو كان ما

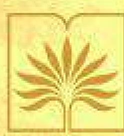
ع

صدق عليه المفرد كانه عين زيد لم يكن حمل حقيقة ليس بظاهر لان تغاير وصفي الموضوع ووصفي الموضو

كونه

والمحمول كاف في حقيقة الحمل عند اصحاب الفن فتامل قوله اما لحاضا واما عشارا النحاض

من النوق ولا واحد لها من لفظها والعشار بالكسر جمع عشراء وهي الناقة التي اتت عليها من يوم



ارسل فيها النحل عشرة اشهر وبزول عنها اسم المخاض ثم لا يزال ذلك اسمها حتى يضع وبما بعد ما

يصنع ايضا قوله ليس معناه انك الكامل في المحبوبية لان الفرق بين المعنيين ان في الاول ادعاء قصر

صفة المحبوبية على المخاطب قصرا حقيقيا اوادعائيا كما في الثاني وقصر صفة المحبة على فرد كل

كامل منها وهو محبوبية المتكلم قصرا حقيقيا اوادعائيا ايضا لا يقال في المعنى الاول قصر جنس المحبة على

المخاطب حيث صرح بان المعنى الاول الكامل في المحبوبية وليس فيه قصر المحبوبية المطلقة لانا نقول

هذا الذي صرح به حال المعنى في قصر الجنس ادعاء كما اشار اليه المص فيما سبق بقوله او مبالغة لكماله فيه هذا

ثم لا يخفى ان المثال المذكور يمكن ان يكون يجعل من قبيل و ذلك العبد يعني ان اتصافك بالمحبوبية

امر ظاهر لا يشك فيه قوله كما في قولنا انت المظلوم لا يخفى ان جواز كون هذا الثاني من قبيل انت الشجاع لكن

الشايع في الاستعمال والمعتبر عندهم هو ما ذكره الشيخ قوله اذا قبح البكاء على قتيل البيت اوله الا

يا صحروان ابكيت عيني فقد اضحكتني دهرا طويلا بكيتك في نساء معولات وكنت

احق من ابدى العويلا دفعت بك الجليل وانت حي فمن ذا يدفع الخطب الجليلا اذا قبح البكاء البيت

قوله لان القصر عدم التقابل الملحوظ تقابل العدم والملكة اي عدم القصر عما من شانه ذلك فلا يرد ان

فيما ذكره ارتفاع النقيضين واعترض عليه الشريف بان نوع هذا التكلف مستدرك في البيان قطعا

ويمكن ان يجاب بانه فيه تحقيق اعتبار العموم لانه اذا وجب فيما من شانه ان يقصر كان وجوبه فيما قصر بالفعل

اولى وفيه بحث وهو ان المعهود يجوز ان يكون كليا كما اذا قلت الحيوان ناطق فان اللام فيه للعهد

بعض من مطلق الحيوان وهو المدرك الكليات نعم فيه شايبة الجنسية لكن لاهم لام العهد عند ارباب الفن

فيكون القصر في مثل هذا المعهود قوله ورد بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم قبل المنطلق

المعنى صار كالاسم في دلالته على الشخص والذات وزيد بالمعنى المذكور صار كالصفة في دلالته على معنى

قايم بالغير فالمبتدا هو الاسم او ما في تاويله وهذا هو المراد القايل المذكور لامتناع كون المنطلق ونحوه

مبتداء وامتناع كون زيد ونحوه خبرا مطلقا فالتحقيق ان النزاع لفظي قوله وانما المجهول عنده اتصافه

بكونه صاحبها اسم زيد فيه بحث اذ قد يعلم الاتصاف بكونه صاحب هذا الاسم فلا يحتاج الى هذا التاويل

المنفيين ل خ
جنس نسخ
دون الثاني بل المتكلم
مسلم فيه ان المحبوبية موجودة
في غير المخاطب لكن يدعي ان الكامل
المحبات في جنب محبته كلا
محبته وكم بين المعنيين ح

المنطلق ل



ان قلت المراد اتصاف المنطلق قلت قد لا يعرف المنطلق المعهود بان يسمع ان شخصا ما في اهل بلدة

انطلق فاشتبه عليه انه اي من الاعيان قوله لان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا البتة فيه بحث لان

الحمل في غيرها يكون مفهوم امرا عدميا معتبرا باتحاد المتغايرين وهنا بحسب الوجود الخارجي بحيث

يصدق هذا التعريف ينبغي ان يصح حمله ولا شك ان التغاير والاتحاد في الجانبين فكما يصح زيد ناطق فليصح الناطق

زيد بلا تأويل الهم الا ان يقال ما ذكره الشارح اضافية للحمل فهو تفسير بالاعم لا بالمساوي فان قلت لا شك

ان المراد بالناطق ذاته لكونه موضوعا فيكون حمل زيد عليه بلا تأويل الهم الا ان يقال ما ذكره

حمل الشيء على نفسه وهو ليس بمفيد قلت لم لا يكفي التغاير باعتبار الوصف العنواني على ان عدم الصحة غير

عدم الافادة قوله وعدم والانشاء ايضا ثبوتها النفسية فلا يكون ثابتا للغير فيه بحث اما اولا فلان مدلول

الكلام الطلبي هو الطلب الثابت في نفسه لا المطلوب الذي هو ليس واصلا معه واما ثانيا فلان الاخبار الواردة

على المستقبل غير ثابتة اتفاقا مع ثبوتها لغيرها على معنى اتصاف الغير بها ويمكن ان يراد بعدم بان يقال المراد

ثبوت الانشاء في نفسه انه مع قطع النظر عن اللفظ ليس بثابت لانه ايجاد معنى بلفظ يقارنه فلا يمكن

ان يخبر عنه بثبوته للمبتدا لانه يقتضي الثبوت قبل الاخبار فتامل قوله لا ما يحتمل الصدق والكذب

للاتفاق على ان اصل الافراد واحتمال الصدق والكذب انما هو من صفات الجملة قوله انما هو في الخبر

والعضد اي في الكلام الخبري والقضية الموجبة قوله الا ترى ان الظرف في نحو اين زيد واني

لك هذا ومتى القتال هذه الامثلة ونظائرها ليست مما النزاع فيه اي مما الخبر فيه انشاء لان الاستفهام

في الحقيقة داخل على النسبة بين المبتدا المذكور والخبر المقدر لا على الخبر وحده قوله وكذا في

قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم حكم الفاضل المحشي بوجوب تقدير القول في الانشائية الواقعة خبرا للمبتدا لكن

فيه بحث لان الظاهر ان قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم انشاء للدعاء على المخاطبين لا اخبار عن استحقاقهم

اياه وكذا قولك نعم الرجل زيد انشاء للمدح لا اخبار عن استحقاقه للمدح وقد عرفت سبق منا في بحث



وهو حبيبي ونعم الوكيل بحث اخر فليتذكر قوله وزيد كالاسد وليس المراد التشبيه والا
احتمل الصدق والكذب بل الشك مبالغة في شجاعته بل نقول المراد منه انشاء التشبيه لا الاخبار عن
شبهه اياه فلا يحتملهما على هذا التقدير ايضا فليفهم قوله بحال ما هو الخ الباء اما زائدة او الى صف
المصدر والاول اولى لان الخبر ليس بمصدر ومقتضاه ان لا يكون الوصف مصدرا ايضا على ما لا
يخفى قوله فاذا جاء بعده انما بعده لان الاصل البعدية ويمكن ان التقدير في مثل في الدار
رجل على ما لا يخفى قوله لضمير المعتد به بحج غلامه مثل قولنا زيد ضرب ذلك الا ان يقال
الا ان يقال المراد الضمير وما يودي مؤداه قوله فعلى هذا يختص التقوي الخ سياق الكلام
يدل على ان المعنى فعلى ما ذكره صاحب المفتاح لكن يرد عليه ان تخصيص الضمير المذكور في التعليل
بما يستند اليه الفعل تقييد بلا دليل فان المذكور فيه هو الضمير مطلقا ولا دليل في الكلام على ذلك
التقييد كيف وقول السكاكي في زيدا عرفت ان الرفع يفيد تحقيق انك عرفت زيدا يدل على ان ما
ذكره في تعليل التقوي محمول على اطلاقه فنقول في المثال المذكور زيد صرف الى نفسه ما بعده وهو وقوع
الضرب عليه ثم لما تضمن الجزاء ايقاع الضرب على ضميره تحقق تكرر انتساب الحكم الوقوع اليه وتقوي
وقس على ذلك نظايره وبالجملة ان خص السكاكي الضمير المذكور في التعليل بما يستند اليه الفعل اولا
كان تقييدا بلا دليل وان لم يقيد والتزم وجود التقوي في مثل زيد ابوه منطلق ورد عليه انه
جعل المسند السببي قسما مما يراد به التقوي فافهم قوله كما سبقت الاشارة يعني في شرح قوله
والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق قوله وهو ان الاسم لا يؤتى به معرى الخ لا يخفى ان الحكم
بعد التوطيه والتمهيد يعم مثل ان زيدا قايم وما زيد بقايم وكان زيد قايما وامثالها ولعل غرض
الشيخ ليس يختص في المجرد عن العوامل اللفظية لكن يلزم ان لا يوجد التقوي عنده في مثل في الدار
رجل قوله قلت هو داخل في التقوي فيه بحث اما اولا فلان اللام في قوله فللتقوي للغرض كما

يرشد كما اليه تفصيل الباعث بكون الخبر جملة وقد سبق ان لا قصد للتقوي في صورة التخصيص

اللهم الا ان يقال بالقصد النسبي وهو خلاف ما قال فيما سبق به واما ثانيا فلانه لا احتمال للتقوي

في رجل جاءني عند المص كما صرح به الشارح في مباحث تقديم المسند اليه اللهم الا ان يحمل ما سبق على انه

سهو في نقل كلام الشيخ لا انه مذهب المص نفسه **قوله** وبعد تسليم العرفان لا حاجة الى التاكيد جواب

ان العرفان المسلم هو المطلق والمؤكد لو كان هو العرفان المضاف الى المتكلم او عزم **قوله** لما مر اي

بقصد الدوام والثبات في الاسمية والتجدد والحدوث في الفعلية والاعتبارات المختلفة

الحاصلة من ادوات الشرط في الشرطية **قوله** لان الاصل في التعليق هو الفعل وذلك لان العامل

انما يعمل لافتقاره الى عمله والفعل اشد افتقارا لانه حدث يقتضي صاحبا ومحلا وزمانا وعلة فيكون

افتقاره من جهة الاحداث ومن جهة المحقق ليس في الاسم الا الثاني ورد جماعة منهم ابن مالك

على من قدم الفعل بنحو قوله تعالى اذا لهم مكر وقولك اما في الدار فزيد لان اذا الفجائية لا يليها

الفعل واما لا يقع بعدها فعل الا مقرونا بحرف الشرط نحو فاما ان كان من المقربين فاجاب عنه ابن

هشام بان الفعل يقدر مؤخرا **قوله** ولانه قد ثبت تعلقها الضمير في تعلقها راجع الى الظروف

المعلومة بقرينة ذكر الظرفية وسياق الذي اليه من لفظ التعلق اسنادا قاطعا ويرد على الدليل المذكور

ان الظرف الواقع صلة واقع موقعا لا يغني عنه المفرد بل اذا وقع فيه مفرد فمأول بالجملة والظرف في الخبر

واقع موقعا هو للمفرد بالاصالة واذا وقعت فيه جملة تأول بالمفرد فلا يصح ان يعامل احدهما معاملة

الآخر **قوله** وكان ينبغي ان يقول والظرف مقدر بالفعل لما عرفت بصحة المعنى على هذا القول

فليجعل ضمير هي في عبارة الايضاح ايضا ما يوجب ارجاعه الى الظرفية المذكورة بطريقة الاستخدام

قوله لا فيها غول في الصحاح غاله الشيء واغتاله اذا اخذه من حيث لم يدر وقوله تعالى لا فيها غول ولا

هم عنها ينزفون اي ليس فيها غائلة الصداع لانه قال في موضع آخر لا يصدعون عنها وقال ابو عبيدة

الغول



جمهور

العقول ان يقال عقولهم **قوله** اي بخلاف جمهور الرشاقة فيه بحث لان هذا مناقض لما صرح به في

بحث المساواة ردا على من زعم ان تقديم الخبر على المبتدا المنكر في مثل في الدار رجل لحصول الاختصاص

الناعت فمراده ان معنى قام زيدان الثابت له القيام دون القعود فعلى هذا يندفع عن العلامة الخبط الثاني

الذي ذكره الفاضل المحشي فتامل **قوله** لتوهم انه نعت له لا خبر اي توهما قويا لتعاضد الامر

في ذلك استدعاء المنكر في مقام الابتداء الوصف وصلاحية الظرف له فلا يرد جواز زيد القائم

ونحوه مع وجود الالتباس بالنعت على ان المدعي لتقديم فيما حصل به رفع الالتباس فلا يرد جواز

ما ذكره لتحقق التباس المبتداء بالخبر على تقدير تقديم الخبر ثم كون ؟ قوله لا منتهى لكبارها صفة

لهم يقدح فيما حصل به رفع الالتباس فلا يرد جواز ما ذكره لان احتمال الوصفية بعد وصف آخر

يكفي لما ذكره ولتقديم الظرف في البيت احتمال اخر وهو الاهتمام لكن لا يضر في التمثيل فافهم **قوله**

لجواز ان يكون قائم مبتداء ورجل بدلا منه اي ويكون الخبر محذوفا نحو في الدار ونحوه ولا يجوز ان

يكون رجل فاعلا له لان الاعتماد شرط لعمل الرفع والنصب عند محققي النحاة ولذا ذكر في اللب في تعريف

المبتدا او مسند نعت رافع ظاهر بعد همزة الاستفهام او ماء النافية فليرجع الى شرحه لا يقال قائم لا

يصح للابتداء لكونه نكرة محضة والبدل ليس من المخصصات الا انا نقول بعد التنزل عما ذكره ابن برهان

يقدر الخبر مقدما نحو عندي او في الدار قايم رجل او يحمل تنوين قايم على الافراد او النوعية فيحصل التخصيص

كما في شر اهر ذا ناب على انه قد جوز جمهور النحاة الابتدا بالنكرة اذا كانت موصوفة او خلفا

عن موصوف كما قالوا في قولهم ضعيف عاذ بقرملة اي رجل ضعيف فيمكن ان يجعل المثال من هذا القبيل

اي شخص قائم رجل فتامل **قوله** ولانهم اتسعوا معطوف بحسب المعنى على قوله فانه يتعلق **قوله**

فلا يجب التقديم كقوله تعالى واجل مسمى عنده الا ان الاستعمال تقديم الظرف على النكرة الموصوفة الاكثر في م

يقال عندي ثوب جيد ولي عبد كيس ذلك وذلك لانه لو اخر لاحتمل ان يكون وصفا آخر وانما لم يقدم

الاستفهام

في الآية الكريمة لان المعنى واي اجل سمّي عمله تحقيقا لشأن المساعدة فقد تضمن معنى الا لشرط المقتضي للصداقة قوله ضرورة ان التخصيص لا يحصل الا بعد حصول الحكم قد يتكلف في الجواب عن الايراد بان التخصيص بسبب تقديم الحكم اي المحكوم عليه امر اعتباري اعتبره المتكلم في ذمته المتكلم وجعل تقديمه في الذكر دليلا عليه بحيث يعرف السامع ان حكمه بالجزء على مخصوص وليس المراد بيان ان المتكلم حكم اولا على غير مخصوص ثم يتقدم الحكم عليه تخصيص المحكوم عليه فتدبر قوله على تضمين يشرق معنى فعل متعد وعلى كونه متعديا بنفسه على ما في الكشاف فيهما نكتة ينبغي ان يتنبه لها وهي ان اللفظ

التضمين

في صورة التضمين مستعمل في معناه الحقيقي والمعنى المراد بلفظ اخر محذوف دل عليه بذكر ما هو من متعلقاته لئلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فتارة يجعل المذكور اصلا والمحذوف وتارة يعكس فان قلت اذا كان المعنى الاخر مدلولا عليه بلفظ محذوف لم يكن في حيز المذكور فكيف قيل انه متضمن اياه قلنا لما كان مناسبا للمعنى المذكور بمعونة ذكر صلته قرينة على اعتباره جعل كانه جعل في ضمنه قوله وهو ان اما وجه السهو في التوجيه الاول فهو ان الغرض اضاءة الدنيا بسبب هذه الثلثة اذ فيه المبالغة المناسبة للمدح وعلى ما صحح التوجيه الاول لا يفهم هذا المعنى كما لا يخفى واما وجهه في الثاني فلان اشرق يجي متعديا بنفسه كما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واشرقت الارض بنور ربها فعلى هذا التقدير صحة المعنى لا احتياج الى التضمين على ان المعنى في الوجه المختار انهم انفسهم ذووا اشراق والدنيا مشرقة ببهجتهم وانعكاس

متعلون

اشعتهم سواء قصدوا اشراقها ام لا وعلى هذا الوجه انهم منقلبون على اشراقها وانارتها والاول اقوى قال الشريف في شرح المفتاح قد يقال الاولى ان يجعل ثلثة مبتداء وخبره محذوف اي لنا ثلثة موصوفة بكذا فيكون شمس الضحى وما عطف عليهم بدلا او بيانا ويكون المثال خارجا عما نحن فيه ولا يبعد ان يقال فيه ضعفا لتبادر الذهن الى ان يكون الغرض الاصلي مدح الشاعر نفسه كما لا يخفى لانه كلام يغفر عن ضبط واشكال وذلك لانه قال لي افتر فلان ضاحكا اي ابدى اسنانه وكانه

تعزيم

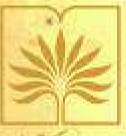


تعقد به بعين لتضمنه معنى الكشف هذا وقد بقي ههنا بحث وهو انه لا اختلال ولا اشكال في
اصل رده على السكاكي وانما الاشكال فيما تضمنه تفصيله وهذا الذي ذكره الشارح انما ينتهض
وجها لعدم ايراد المص قول السكاكي بتمامه لا لعدم عده قصد افادة التجدد من مقتضيات تقديم
المسند والاظهر ان ترك المص لذلك لظهوره فافهم قوله خارجة بقوله في الدرجة قال الفاضل
المحشي اذا كان الاسناد الاول في هذه الامثلة هو اسناد الفعل الى المبتدا كان الاسناد من الدرجة
الاولى فكيف يتصور خروج هذه الامثلة بهذا القيد بل يجب ان يكون داخلة فيه واردة نقضا على
ما ذكره من القاعدة القايلة ان الفعل يقدم البتة على ما اسند اليه في الدرجة الاولى حتى لا تقدم ما اسند اليه
الفعل وفيه بحث ظاهر وهو ان القاعدة ليست ما ذكره بل ان الجملة اذا قصد بها التجدد يجعل مسندها
فعلا ويقدم البتة على ما اسند اليه في الدرجة الاولى حتى اذا قدم ما اسند اليه الفعل في الدرجة الاولى
على الفعل كما في هذه الامثلة لا يفيد تلك الجملة التجدد فيخرج الامثلة بهذا القيد وقد يقال في توجيه
كلام الشريف قول السكاكي ويقدم البتة على ما اسند اليه في الدرجة الاولى والحاصل ان ضابطة كون
المراد من الجملة افادة التجدد دون الثبوت جعل المسند فعلا يقدم البتة على ما يسند اليه في الدرجة
على الاطلاق وقوله ويقدم البتة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى بيان حال جعل المسند فعلا لقرينة
قوله البتة على ما يشهد به الذوق السليم والطبع المستقيم فلا اعتماد على كلام السيد الشريف وانت خبير
بان عبارة السكاكي ليست نصا فيها حتى يرد اعتراض الشريف اذ يجوز ان يكون معنى البتة وجوب تقديم
الفعل على ما يسند اليه في الدرجة الاولى وقت ارادة التجدد لا مطلقا والحق ان كلام الشيخ الشريف
ههنا محل نظر وان اسناد السكاكي الاحتراز المذكور الى قوله في الدرجة الاولى من قبيل اسناد الشي الى
الجزء الاخير من سببه وان كان المحترز به مجموع قوله ويقدم على ما يسند اليه في الدرجة الاولى فتامل
قوله ولا طيف خيال بالنصب معطوف على الضمير المنصوب في لم يرم وطيف الخيال مجيئه في النوم و المقصود



ان المعترض لم يرد مقصود السكاكي بعينه ولا الصورة الحاكية له قوله فالقول بان كل
جملة اسمية تفيد ويتم القول بما ذكروان لم يكن مصرحا في شرح المشايخ الا انه لما ذكر ان كلا من الامثلة
الثلثة اعني انا عرفت وانت عرفت وزيد عرفت يفيد الثبوت وما ذلك الا لكونها اسمية لزم منه ان
كل اسمية تفيده قوله بل انما يكون اذا كان لم يكن الخبر جملة فعلية يريد ان ذلك الحكم الكلي انما يصدق
اذا كان الموضوع مقيدا بما ذكره اي بعدم كون الخبر جملة فعلية يريد ان ذلك الحكم الكلي انما يصدق
اذا كان الموضوع مقيدا بما ذكره اي بعدم كون الخبر جملة فعلية واما اذا كان كذلك فهي تفيد التجدد
الا ان تنضم قرينة على الثبوت كالعدول عن النصب فافهم قوله مما لا يخفى بطلانه لان المسند
اليه واحد بالذات ونسبة المسند الواحد الى شيء واحد لا يكون بالثبوت والتجدد معا هذا
ظاهر وما قيل من انه ان اعتبر ثبوت حقيقة العرفان فهو ثابت وان اعتبر ثبوت افراده فهو متجدد
فلا بطلان فكيف عدم خفائه مما لا يلتفت لان اعتبار حقيقته في احد الاسنادين وافراده في
الآخر تحكم مع انه مخالف لاطلاق الحكم بافادة التجدد بطريق التمثيل في المثالين قوله كالمجرور في
قولنا دخلت على زيد فقام فان زيدا ليس بمسند اليه اصطلاحا لانعدام المرفع فيه لفظا ومحلا مع
لزوم احدهما فيه قوله ليس الا بين المبتدا والخبر وبين الفاعل وعامله واسناد جملة عرفت مثلا
الى انا من الاول واسناد عرف الى الضمير المتصل من الثاني واما اسناد مجرد عرف الى الضمير المنفصل
المقدم اعني انا فليس شيئا من القسمين قوله فلابد ههنا من زيادة اعتبار وما يعني ان الشارح
لم يتعرض لذلك لاعتبار الزائد وحاصل هذا الاعتراض ان ظاهر كلامه غير واف بالمقصود
قوله لا يخ عن اعتراف بذلك حيث قال انما يدل على ولو بتاسناد الفعل الى الضمير قوله
واحترز بقوله في الدرجة الاولى عن زيد عرف حاصله اي الاحتراز عن الخروج لا الدخول يعني انه لو
قال ولعدم البناء على ما يسند اليه بلا تقييد بقوله في الدرجة الاولى لورد عليه نحو زيد عرف فانه مقيد

التجدد



للتجدد مع انه خرج عن الضابط لانه لم يتقدم على ما اسند اليه وهو زيد فلما قال في الدرجة الاولى
علم من هذا التقييد ان افادة التجدد انما يقتضى وجوب تقديم المسند الذي هو الفعل على ما يسند
اليه في الدرجة الاولى علم من هذا التقييد لا على ما يسند اليه مطلقا وهو موجود في نحو زيد عرف
قوله لان كل فعل مسند اليه الخ واما الافعال المكفوفة فربما مثل فلما يكون فاعلم لم يلتفت اليهما
لانهما قلما تكون قوله واما ما يقال الخ يعني ان المص لو قال جميع ما ذكر في هذا الباب والذي قبله
غير مختص بالبابين لزم جميع ما ذكر فيهما يعني كل واحد واحد جاريا في كل واحد واحد مما يصدق
عليه انه غير هذا الباب والدليل ان مراد القايل هذا انه مثل عدم جريان الجميع في غير البابين لقوله كالتعريف
في الحال والتمييز وان التعريف يجري في غير المفعول وهو غير هذين البابين وكذا الحال والتمييز
فعلم ان الجريان في غير هذين البابين عند هذا القايل انه يجري في كل واحد واحد من غير هذين البابين
عند هذا القايل انه يجري في كل واحد واحد فيرد عليه رد الشارح قوله في احوال متعلقات
الفعل المحققون على كسر اللام في المتعلق وان صح الفتح ايضا والمراد بها معمولات الفعل والمتعارف ان
متعلق بالكسر والعامل متعلق بالفتح وسر ان التعلق هو التشبث والمتشبث بالكسر هو المعمول الضعيف
وبالفتح هو العامل القوي قوله قد سبقت اشارة اجمالية يعني في التنبيه السابق لقوله كثير مما ذكر غير
مختص بهما الخ قوله واراد بالاحوال بعضها بقرينة المقام وان كان الجمع المضاف ظاهرا في العموم
الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل الظاهر ان الظرف معمول المضاف مقدر اي ذكر الفعل مع المفعول
كذكره مع الفاعل وادخل ههنا كلمة مع على التابعين اعني المفعول والفاعل الذين كل منهما قيد للفعل
مريدا بها مجرد المصاحبة فانها قد تستعمل في هذا المعنى كما شرح به الشريف في حواشي المفتاح وان كان الشايع
حق دخولها على المتبوع رعاية لامر خطابي وهو ان الكلام في متعلقات الفعل من حيث هي مضافة اليه و
المضاف اليه ان يقدم في الذكر التفصيلي ثم جرى على الاستعمال الشايع في دخولها على المتبوع قوله

ان يكون م

احوال متعلقات الفعل

اذ المراد



لبني

والوجه هو الاول وان كان الثاني فيه رعاية امر لفظي مفيض لوضوح الفهم وهو ارتفاع الاو

ز الضماير الاربعة الى شيء واحد وكذا التناسبي و وجه الوجاهة التي احال بها على التامل ما

لا

فضله الفاضل المحشي عن ان القايل ان يقول لا نم ان قوله فيما بعد واذا لم يذكر متعلق بمفعول لم

يجوز ان يتعلق الفعل كما هو المناسب لقوله الفعل مع المفعول ويكون النفي متوجها الى القيد

اي اذا لم يذكر الفعل مع المفعول بل ذكر وحده وللمجيب ان يرجح تعلقه بالمفعول بقول المص في

الايضاح الذي هو كالشرح لهذا الكتاب بعد قوله هنا كحال الفعل مع المفعول كحاله مع الفاعل

واذا تقرر هذا فنقول الفعل المتعدي اذا اسند الى فاعله ولم يذكر له مفعول وبان مطمح

النظر والمقصود بالبيان فيما نحن فيه عدم ذكر المفعول مع الفعل والتعلق بالمفعول صريح

فيه على ان فيما ذكره القايل مخالفة لاستعمال الشايع اعني دخول مع على المتبوع في مواضع وفيما

ذكره الشارح والمحشي مخالفة في موضع واحد لكنه خطابية تفيضية كما نبهنا عليه **قوله**

تلبس

اي تلبس الفعل بكل منهما في العبارة مسامحة اذ ليس الغرض من ذكر كل منهما مع الفعل افادة

لعلم

الفعل بكل منهما فالاظهر ان نقول اي تلبس الفعل بما ذكر معه والمقصود واضح **قوله** ومن هذا يعلم

نقلا

له اي مما ذكره نقلا عن الايضاح من ان تلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه وان لم يصرح بكونه

عنه وكان الاولى تصريحه به لان تصريحه في الايضاح بجهة التلبس في المفعول هو الحجة في صحة

الكلام

حمل المفعول في كلام المص نفسه على المفعول به **قوله** مطلقا اي من غير اعتبار عموم في الفعل في هذا

ذكره المص في الايضاح وفيه حزازة لان سلب اعتبار عموم الفعل لا دخل له في ترتيب الجزاء المذكور اعني

التنزيل منزلة اللازم لجواز ان يقصد التعميم المذكور وينزل الفعل مع ذلك منزلة اللازم كما لا يخفى

تامل **قوله** ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير كانه مبني على ان التخصيص بالذكر عرفا

او

واستعمالا يدل على نفي الحكم عما عداه كما قالوا ان التخصيص بالذكر في الروايات يدل على نفيه عما عد

ف

ه بلا خلاف



بلا خلاف لكنه تعسف مستغن عن اعتباره في تعيين المفعول اذ لو اريد التخصيص لقيل الدنانير
تعطى بتقديم المفعول ويمكن ان يجعل قوله غير الدنانير صفة للاعطاء على حذف المضاف اي غير اعطاء
الدنانير والتجريد باعتبار ان الاعطاء المثبت اعطاء مجهول المتعلق فيكون مغايرا للاعطاء معنى
متعلقة بالدنانير فيؤول المعنى الى ما اشار اليه الفاضل المحشي فتامل قوله لا مع نفي ان يوجد منه اعطاء
يدل على ان قوله هو يعطي كلام مع من نفى الاعطاء ان قلت فيكون ملقى الى المنكر فاين التاكيد قلت
اسمية الجملة موكدة ان قلت لم يكن لم يجوز القاء الاسمية الى خالي الذهن قلت قد سبق جوابه في الباب الاول
اما ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص جعل المطلق كناية عن المقيد مع انها الانتقال
من الملزوم الى اللازم بناء على ان مطلق اللزوم ولو بحسب الادعاء كاف فيهما كما سيجيء تفصيله في البيان
انشاء الله تعالى قوله المؤمن غر كريم الغر بالكسر الذي ينخدع لبلاهته لقلة تجاربه والخب بفتح
الخاء وكسرها هو الرجل الخداع الجربز تقول منه خببت يا رجل تخب خبا لكن الرواية بالفتح لئلا
يشتبه بالمصدر الذي هو بالكسر لا غير قوله لعله ايهام اي القصد الى ايهام الايهام ايماء الى جواز
وجود مرجح الحمل على البعض في الواقع وان تساوى الكل في تحقق الحقيقة وصحة الحمل عليه قوله افاد
اي المقام الخطابي والفصل المذكور ذلك اي كون الغرض ثبوته لفاعله الخ فيه بحث من وجهين الاول
ان الظاهر كون المفاد نفس الثبوت لا كون الغرض ذلك الثاني ان اثر المقام الخطابي افادة مجرد
التعميم واما الفعل لا دخل له في افادة الجزء الاول وكل من الامرين بين اذ المقصود افادة التركيب
ذلك بواسطة المقام الخطابي وما ذكره من كون الغرض كذا من مستتبعات التركيب التي تفيدها
وان لم يستعمل فيها وبهذا يتبين سقوط الثاني ايضا فافهم قوله مصدر هذا الفعل معرف بلام
الحقيقة لان المقصود نفس الحقيقة وفي المنكر دلالة على الفرد وبهذا يظهر ان المصادر العارية
عن اللام لا تدل على الفردية ولو تنكر كرجعى وذكرى يمكن ان يحمل في المقام الخطابي على الاستغراق
لانه بمنزلة المعرف بلام الحقيقة وقد يقال الظاهر ان مدلول الفعل والمصدر نفس الحقيقة فيمكن اعتبار



الاستغراق بمعونة المقام الخطابي من غير حاجة الى ضم التعريف **قوله** لا يقال ان افادة التعميم

الخ قد يجاب عنه بان المراد ان المقام اذا كان خطابياً يراد في صورة التنكير بل نفس الحقيقة لكن

لا من حيث انها معتبرة بنفسها بل لان يتوسل بها الى التعميم وهذا الاعتبار ليس باعتبار حقيقة الفعل

في ضمن جميع افراده الذي عبر عنه الشارح بقيد الاطلاق اذ فرق بين ان يقصد الحقيقة في ضمن الافراد

وبين ان يقصد من حيث هي المتوسل بها الى افادة التعميم كما يرشد فان الثاني ابلغ **قوله** معتبر في الغرض

والمقصود من نفس الكلام وان كان داخلا في المقصود من الكلام مع المقام فلا يرد اعتراض الفاضل

المحشي وانت خبير بان ما ذكره عليه وقع اللام من الكلام مما لا يرتضيه اولو الاحلام **قوله**

لان ما ذكره من الحصرين مما لا يشهد به نقل ولا عقل نقل عن الشارح انه قال اعلم ان المراد وعقلا او نقلا هو

اجتماع الحصرين في مثل فلان يعطي على ما زعم الشارح العلامة اما الحصر الاول فقد حققناه على وجه يصح

عند صاحب المفتاح ايضا واما الحصر الثاني بناء على التقديم فلا يصلح شرحا لكلام السكاكي على ما

عرف من مذهبه انتهى كلامه واراد بقوله واما الحصر الثاني بناء على التقديم فلا يصح الخ انه لا فائدة التقديم

للحصر عند السكاكي انما هو اذا كان المقدم مضمرا او مظهرا منكرا كما سبق وفلان ليس منهما بل هو معرفة لكونه

علم جنس كما صرح به في شرح اللب السيد وغيره فالحصر الاول ليس عند السكاكي باعتبار تقديم المسند اليه

بل باعتبار عموم الاعطاء المستفاد من المسند المحمول في المقام الخطابي على الاستغراق وهو الذي اراده بقوله

واما الحصر الاول فقد حققناه على وجه يصح عند صاحب المفتاح **قوله** فيلزم ان لا يكون غيره موجدا للاعطاء

والا لخرج ذلك الفرد من الاعطاء عن كونه موجدا لفلان مع ان المفروض يوجد كل اعطاء **قوله** اما الخ

لا يوجد الا الاعطاء فيما لا سعة بهذه العبارة اجاب الفاضل الرومي بانه يمكن ان يحصل الحصر من المقام وفرض

الكلام في صورة تدل قراين المقام له والوقوع في جواب السؤال الحمل عليه فاذا ظهر خطاء من صنف في

مسئلة دقيقة وقلنا هو رجل نحوي يفهم منه انه لا يعلم غير النحو مما له دخل في تحقيق الدقايق او مسئلة

عن شانه



غشان فلان و عما يشتغل به فرد فاين الافعال وقلت يعطي و يكتب و غير ذلك فهم انه مقصود
على ايجاد ما ذكرت في جوابه و رد بان ذلك لا يصح مطلقا و لا قرينة ههنا على القصد فلا يصح فتامل
قوله فان هذا المقام مما وقع فيه لبعضهم خبط عظيم اراد بالبعض الخلخالي فانه سلك مسلك الشارح العلامة
قوله ان يرى مبصر ويسمع داع هذا بحسب الحقيقة سبب الحزن والغضب الكامل لكن جعل جزاء عنهما
تنبيها على كمالهما في السببية فكانه نزع عن السببية وصار عين المسبب قوله بل لا يبصر الا في الا آثاره الخ ذ
الترقي ان الرائي لو ابصر غير آثاره لم يكن ابصار آثاره لازما لمطلق الرؤية كما هو المدعى لتحققها بدونه
بتلك الصورة قوله فالفرق بين تعميم آه جواب عما توهمه الخلخالي من ان تعميم افراد الفعل يستلزم
تعميم المفعول فلا معنى لتجويز ارادة تعميم الفعل من غير اعتبار تعميم المفعول قوله وهما وان فرض
الخ يجوز ان يكون الجملة الشرطية خبر المبتداء والواو زائدة بينهما لتاكيد اللصوق ويجوز ان يكون الخبر
قوله فلا تلازم والفاء زايدة في الجزاء على ما يراه الاخفش والشرط على هذا لا يحتاج الى الجزاء كما مر وفي قوله
وان فرض تلازمهما اشارة الى منع التلازم في الواقع لجواز ان يتحقق تعميم افراد الفعل بدون تعميم المفعول بان
يفعل كل افراد الاعطاء في حق شخص معين فلا تلازم بين التعميمين لا في الوجود ولا في الاعتبار قوله
فلا بد من ذكر المفعول الخ مبني على ان المستحسن عند البلغاء في حكم الواجب عندهم والا فاذا تعلق الحذف
اذا نكته وقامت قرينة قوية على تعيين المفعول جاز الحذف كما اشار اليه الشيخ في دلايل الاعجاز بقوله
كان تعلق المشية بمفعول غريبا غير مستحسن قوله على ما سبق الى الوهم الخ على هذا الوهم ينبغي ان يحمل
في تفكر او الفعل المتنازع فيه اعني ابكي لا لانهما اعني بكيت لان الغرابة في تعلق المشية ببكاء التفكر و منشاها
تعلق البكاء بالتفكر فلما جعل الغرابة سببا لذكر مفعول المشية ناسب ان يدعي استفادة ما هو منشاء للغرابة
مما ذكر قوله بكاء مطلقا يحتمل انه توهم ان المراد ان ابكي مشيا فحذف المفعول للاختصار فلا يكون البكاء الذي
اراد ايقاع المشية بكاء مطلقا قوله وهو مجاز عن تمكينهم واقدارهم بدليل قوله تعالى ان الله لا يامر بالفحشاء



والشكر قبل الحرمة او امرناهم بالطاعة على لسان رسول الله بعثنا اليهم فلم يميلوا ويحتمل ان لا يكون
له مفعول منوي كقولهم امرته فعصاني وفيه وجوه اخر مذكورة في تفسير القاضي وغيره قوله
متعلق بقوله يوهم انما لم يجعله متعلقا بالرفع لدلالة قوله اذ لو ذكر الحجم لربما توهم قبل ذكر ما بعده
على تعلقه بالتوهم ولان التعلق بالرفع توهم ان يكون في الانتهاء حاصلا كما ان التعلق بالتوهم يدل
على ان التوهم في الانتهاء اعني ذكر الى العظم غير متحقق مع ان النكتة هو الرفع المطلق اعني ابتداء
وبقاء على ان نفس الرفع يشعر بالابتدائية لان الظاهر انما يكون في ثاني الحال من الرفع وان جاز
استعمال احدهما في مقام الآخر مسامحة وقد اشار ايضا الى جواز التعلق بالرفع في الجملة بقوله وتصور
في نفسه من اول الامر قوله وكم زدت قد يروى بصيغة الخطاب فالمعنى ظ وقد يروى بصيغة
المتكلم فحينئذ يصف نفسه بالتثبت على المحن والرزايا ويفتخر بحسن صبره على الوقايع والبلايا
قوله حران انما قال بلفظ الجمع وان كان راجعا الى السورة لان لكل يوم منها سورة قوله بحذف المفعول
اعني الحجم اذ لو ذكر الخ قال قلت هذا التوهم يندفع بذكر المفعول بعد قوله الى العظم فلا الجاء الى
الحذف قلت من حق المفعول بلا واسطة التقدم على المفعول بواسطة وقد عرفت ما فيه مع ان
ذكر الحجم ذا العول طايل تحته على انه لا يلزم الاطراد ولا الانعكاس في المقتضيات هذا وقد بقي
البيت من قبيل التنزيل الحذف كما يتبادر اليه الذوق السليم من قولهم بلغ السكين العظم قوله
على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه سواء كان الفعل المقصود ايقاعه عين الفعل المحذوف
مفعوله كما في قولك زيد ضربته زيد وضرب عمرا او غيره كما في قول البحتري فان قلت حذف
المفعول يسوق الكلام على خلاف مقتضى الظاهر واذا سبق عليه فيذكر المظهر مقام المظهر ثانيا
تحصل تلك النكتة ولا يحتاج الى حذف المفعول او لا قلت الحذف يهون لكثرته في المفعول
الذي هو فضلة قوله وعكس ذو الرمة الرمد بضم الراء القطعة من الحبل البالية والجمع رمم ورمام و

لعب

لقب الشاعر واسمه غيلان والبيت في قصيدة في بلال بن برده بن ابي موسي بن الاشعري

يصف الشاعر نفسه بعلو الهمة وقلة الحرص والطمع من الناس وبعده ولكن الكرام لهم ثنائي

ولا اخزي اذا ما قيل فالا ان يكون اصاب مالا اي وقت ان يكون ولان يكون وانما قال يكون بلفظ

المضارع لتصور حال اصابته للمال واستحضارها قوله لكن التامل الذوقي يشهد الخ تؤيد

ذلك ذكر المفعول في قرينته اعني ويهدي من يشاء الي صراط مستقيم فان المتبادر الي الذوق

ان المقصود تفهيم الدعوة للكل وتخصيص الهداية وهذا التعميم انما يظهر ظهورا تاما بتقدير

المفعول العام لا بالتنزيل كما لا يخفي قوله وههنا بحث الخ يندفع هذا البحث بما سبق في حذف

مفعول الانعام حيث ذكر ان الحذف ليذهب نفس السامع كل مذهب وقد وقع التصريح بها في شرح

المفتاح بما فصله الفاضل المحشي فالمراد بعدم تمييز احد الوجهين عن الاخر الذي ذكره الفاضل ذلك

المحشي عدمه في هذا الشرح هذا وقد يورد علي الفاضل المحشي ان ما ذكره نصرة المص لا يناسب

تمثيله بقوله واسد يدعوا الي دار السلام لان عموم المقدر فيه يفهم من قرينة عقلية هي حكم العقل

بان دعوة الله تعالي غير مختص ببعض المكلفين اللهم الا ان يمنع حصر الانفهام في كونه من تلك القرينة

فتامل قوله ولا حاجة اليه فيه بحث لجواز ان يكون المراد عند قيام قرينة غير الحذف علي عموم المقدر

فيحصل التعميم منه عموم المقدر المدلول عليه بقرينة غير الحذف فيكون الحذف لمجرد الاختصار والقرينة

علي ارادة هذا المعني ذكره عقيب قوله واما التعميم مع الاختصار وعدم دلالة لفظ الكتاب علي

ما ذكره نصاص مجا لا يقدح قوله وقد عرضت هذا البحث اشارة الي الاشكال المذكور بقوله

وههنا بحث آخر عن قوله واما لمجرد الاختصار مع امثلته لشدة اتصال هذا القول بالبحث السابق

كما يدل عليه سوق الكلام اذ لو كان الدعا بمعني الندا المتعدي الي مفعول الخ انه موهم من الكشاف ان

الدعا المتعدي الي مفعول واحد قد يكون بمعني الذكر حيث قال في تفسير الآية سموا بهذا او اذكروا



اما هذا واما هذا ويؤيده ما نقل في سبب نزول الآية وهو ان اهل الكتاب قالوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم

انك تقل ذكر الرحمن وقد اكثر الله في التوراة هذا الاسم فنزلت قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن اياما

تدعوا فله الاسماء الحسنى فلا يلزم الترك ولا عطف الشيء على نفسه ويصح اطلاق اياما لو جعل الدعا

بمعنى الندا لكان كما ذكره على انه قد يجعل لفظا او للتخيير يعني ان يدعوه بهذا الاسم تارة وبذلك

اخرى كذا في شرح المفتاح واعلم ان جعل الدعا بمعنى التسمية المتعدية الى مفعولين يناسب ما

روي عن ابن عباس في سبب نزول الآية وهو ان ابا جهل لعنه الله سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يا الله يا

رحمن فقال انه نهانا ان نعبد الهين وهو يدعو الها اخر فانه حمل الاسمين على المسميين فرد بان

المراد الاسم لا المسمى وجعله بمعنى التسمية المتعدية الى مفعولين يناسب ما مر في سبب النزول وكلا السببين

مذكوران في الكشاف قوله وان صح بالواو باعتبار الصفات الخ ان قلت لم جاز تعاطف

الصفات بالواو ولم يجز عطف الصفة على الموصوف مع ان الاتحاد بحسب الذات والتغاير بحسب المفهوم

جار في الموضعين قلت انما جاز تعاطف الصفات لما انه لم يقصد بشيء منها الذات التي هي جهة

الاتحاد بل المفهومات المتغايرة بخلاف الموصوف والصفة فان ما به الاتحاد مراد بالاول

القرم السيد والهمام كبير الهمة والليث الاسد والكتيبة العسكر والمزدحم موضع القتال

قوله ولما ورد ماء مدين الآية ضمير ورد راجع الى موسى عليه السلام ومدين قرية شعيب عليه السلام والامرأتان

بنتاه عليه السلام والذود الطرد قوله حتى لو كانتا تذودان غنمهما الخ للشيخين ان يقول الترحم

باعتبار ان السقي من الامة لاجل انفسهم والذود من المرأتين لاجل انفسهما بل لا مدخل لهذا الاعتبار في

خصوصية المسقي وتنزيل الفعل منزلة اللازم بالنسبة الى المفعول الصريح لا يعني لا ينافي

عدم التنزيل باعتبار المفعول بالواسطة فلا فساد في المعنى على رأيهما كما زعمه الفاضل المحشي

ونظير هذا ما ذكره الفاضل في قوله تعالى اقرأ باسم ربك الاعلى علي ما سمي واجابه جلال الدين الاسفرايني

فيه



في شرح الايضاح بان الموضع كان يجتمع الناس للسبع ومجرد عدم اشتغالها بالسبق واشتغال
الناس به مع ذكر ضعفا بيهما كاف في ايجاب الترحم وفيه ما فيه **قوله** فكان على المص ان يذكر بل كان
الاحسن اذ يقول لا حكم الشيخ اولا بوجوب بل كان الاحسن ان يقول ذكر قصر الافراد ثم اضرب
على وجه الترقي مدعيا احسنية العبارة الثانية اعني لافادة الاختصاص لاشتماله على قصر التعيين
ايضا وقصر الانشاءات فاجاب الشريف اولا عن دعوى وجوب ذكر قصر الافراد وثانيا عن
دعوى احسنية ادراج قصر الانشاءات وهذا الكلام جزل لا غبار عليه ثم الواقع في اكثر النسخ ليدخل
فيه القصر بانواعها الثلثة وكانه باعث الضمير باعتبارنا ويل القصر بالحقيقة القصرية **قوله** لا يخ عن
تكلف ويمكن ان يقال ان الانشاءات مستلزم لنسبا خبرية فالخطاء في اعتقاد المخاطب بالنسبة
الى تلك اللوازم فيعتبر مثلا ان المخاطب يعتقد ان المتكلم طالب لاكرام عمرو وآمر بها وبمجموع الاكرام
زيد وعمرو فيقول المتكلم زيدا اكرم ردا لخطاء المخاطب **قوله** ومعلوم ان القصر الا تاكيدا ليس م
على تاكيد سيجي تفصيله في مباحث القصر في تحقيق المناسبة التي ابتداؤها على سبيل النفي
بين انما والقصر **قوله** فيتقوى بازدياد التاكيد اعترض عليه بان ذكر الفعل في مثل هذا يكون
لمجرد التفسير للمحذوف دون التاكيد والتقرير ولهذا لا يجوز الجمع بينهما والجواب ان المقدر
الباقي اثره في حكم الملفوظ فهناك تكرر ضمني يفيد تاكيدا ولا ينافيه امتناع اجتماع المفسر
والمفسر صريحا **قوله** انه من باب زيدا ضربته يريد انه من باب الاضمار على شريطة التفسير وفيه
بحث لما تقرر عندهم ان ما لا يعمل فيما قبله لا يفسر عاملا فيه والفعل المشغول بالضمير ههنا
لا يصح ناصبا للاسم السابق على تقدير التسليط لامتناع توسط الفا بين المفعول والفعل
اللهم الا ان يحمل على انه مثله في كون الاسم منصوبا بفعل مضمر يدل عليه المذكور كما في باب الاضمار
والتفسير والجواب انه منقوض بمثل وربك فكبر وهو كثير في الكلام من غير خلاف في انه المنصوب

مفعول الفعل وسر ان الفا في الحقيقة داخلة في الاسم اي مهما يكن من شي فزيد كبر واما دخلت
الى الفعل ليقع الاسم في موضع الشرط كما في اما زيدا فاضرب كذا في شرح الكشاف للشارح ويمكن ان يقال
اما مقدر والفاء فاء جواب لها اذ تكرر قد تقرر ان حذفها مطرد اذا كان بعدها امر او نهي
وان لاما خاصية جواز تقديم ما بعد فائها فليفهم قوله وقد صرح في المفتاح بان الفا للعطف
على المحذوف على تقدير كون الفا للعطف لا يظهر كون اياي فارهبون اوكد في افادة الاختصاص
من اياك نعبد وان جعل المفسر متعلقا بالضمير على وجه الاختصاص تعلق المفسر بالظاهر على ذلك
الوجه كما ذكره الفاضل المحشي لان العطف مقتض للتغاير الشخصي والاختصاص في شخص لا يقتضي
قوة الاختصاص في شخص اخر اللهم الا ان لا يعتبر خصوصية الشخصين في الاختصاص المذكور
لان المعنى ارضي واسعة فان لم يخلصوا العبادة لي فيه بحث لم يذكره الشارح وهو انه يلزم فيه
عطف الانشاء على الاخبار وقد صرح في بحث تقييد الفعل بالشرط والجزاء في جوابه عن بعض
الافاضل بعد تسليم ان الفا للعطف ان قوله ارضي واسعة في معنى الانشاء وهو هاجروا فيستقيم
العطف بلا تكلف على انه قد سبق ان الشارح يجوزه واقيم مقامه يلزم القيام وهو زيد ان قلت
هذا مناف لما تقدم في شرح ديباجة الكتاب من ان اما قامت مقام مهما يكن من شي وقد علم من
تقريره ههنا ان اما لم تقع الا موقع اداة الشرط وعلم من تقريره في صدر الكتاب انها واقعة موقعهما
جميعا قلت هذا مبني على المذهبين كما فصل ابن الحاجب في الايضاح قوله ولذا يقدم على
الفا اخر الجزاء المفعول والظرف الخ هذا التقديم انما يجوز اذا كان المقدم هو الفاصل بين حرفي الجزاء لانه
يتعلق بتقديمه اغراض واما اذا كان فاصل آخر فلا ايضا فلا فامتنع اما زيد طعامك فاكل وان جاز
اما طعامك فزيد اكل كما صرح به الرضي وغيره وبهذا يظهر ان ما اشار اليه صاحب الكشاف في عمل الفا
وصاحب المدارك في قوله تعالى واما الانسان اذا ما ابتليه ربه فاكرمه ونعمه فيقول ربي اكرمن من ان الظرف
متعلق



متعلق بنفق لمحل بحث واشكال اذ يلزم الفصل بالمبتدا ومعمول الفعل فالصواب والله اعلم
ان يجعل متعلقاً بمقدر فان شان الانسان اذا ما ابتليه بتد فيكون الظرفية في تتمة الجزا الواحد
الفصول ولا يعدا مراً بابنا كما في قولك اما احسان زيد للفقرا فحسن قوله ويظهر لك من هذا مانعا
التحقيق ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص اي ليس الغرض الاصلي في هذا النوع هو التخصيص وان افاده
في بعض المواضع والغرض من هذا الكلام رد قول المص واما نحو واما ثمود فهديناهم فلا يفيد الا
التخصيص قوله لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة فيه بحث لان هذا مبني على
كون القصر في كل واحد من المثالين المذكورين اضافيا بيانا لما خصص به كل واحد من الجانبين بالقياس
الى الآخر لان كون القصر مبنيا على حال السامع انما هو في الاضافي كما صرح به فلا يكون هذا التعليل تاما
للحقيقي اللهم الا ان يدعي انه لا يجي تقديم معمولات الفعل عليه رد الخطاء وان احتمل بناؤه على الاكثر
بمجرد الاهتمام اراد بهذا الاهتمام كون المقدم نصب عين المتكلم في نفسه فان مطلق الاهتمام ينصرف
اليه كما يقال ذكر الله اهم لا سيما وقد قوبل ههنا بالتبرك والاستلذاذ وغيرهما واما الاهتمام الذي
لم يرتض الشيخ الاقتصار على ذكره في بيان وجه التقديم كما سيجي فانما هو بالمعنى الاعم بدليل ذكره فيما
لا يكون المقدم في نفسه نصب العين قوله وان عليكم لحافظين ان جعل عليكم صلة لحافظين فالتمثيل
ظاهر الا انه ينبغي ان يلاحظ مذكور فيحتاج الى تقديره وان جعل خبرا فالاظهر ان يحمل على التنظير دون
التمثيل لان الكلام ههنا في احوال متعلقات الفعل وان كان تقديم ما حقه التاخير مطلقا قد يفيد التخصيص
قوله مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص نفي الحسن لا يقتضي نفي الصحة ولهذا حمل صاحب الكشاف والقاضي
قوله تعالى ثم الجحيم صلوه على التخصيص اي لا يصلوه الا الجحيم ويمكن حمل الآية الاولى ايضا على التخصيص
ادعاء مبالغة لتنزيل ظلم غيرهم بالنسبة الى ظلمهم انفسهم بمنزلة العدم قوله لمراعاة حسن النظم السجعي
الصواب بتبديل لفظ السجعي الفاصلي رعاية للادب قوله استشهد بما ذكره ائمة التفسير

الظاهر من عبارة المصنف ما ذكره تفريع للاستشهاد والا لكان الانسب ان يقول كما قال ولهذا قال
ائمة التفسير يحفظ قوله اهتماما بالمقدم سواء كان ذلك من جهة الاختصاص او من غيره ولا ينافي
هذا المعنى قوله وراء التخصيص كما لا يخفى فينطبق الدليل اعني قوله لانهم يقدمون الخ على المدعى قوله
وفيه نظر وجهه على ما نقل عنه الخ واشار اليه فيما سبق انا لا نم ان القول بالتقديم رعاية للقافية
او الفاصلة خطاء قوله ليفيد مع الاختصاص الاهتمام ولانه لو قدر مقدما لعاد الى موضعه
بالبعض لان الخلاف ينبئ عن عدم الاعتداد بشانه والتقديم ينبئ عنه فالجمع بينهما كالجمع بين
النصب والنون قوله لانها اول سورة نزلت قال الزهري اول ما نزلت اقرأ الى قوله ما لم يعلم
وقيل اول سورة نزلت هي المدثر وقيل هي الفاتحة واهل الحديث وفقوا بان اقرأ اول ما نزل
مطلقا والمدثر اول ما نزل بعد بداء الوحي من الآيات والفاتحة اول ما نزلت مطلقا من السور قوله فكان الامر بالقراءة اهم دون
تخصيصها المتوقف على العلم باصلها وايضا المخاطب به هو النبي عم كما هو الظاهر ولا يتصور تجويز
القراءة بغير اسمه تعالى حتى يقصد احد وجوه القصر كذا في شرح المفتاح للسيد ومنها ما يظهر اذا
جعل باسم الله حالا اي متبركا باسم الله اذ لا يتصور منع التبرك بغير اسم الله تعالى واما اذا جعل مفعولا
كما توهمه الشارح من ظاهر عبارة المفتاح فلانه يتصور منعه ان يكون مقروءه اسم الله وغيره على ان فيه
بحثا لانك قد تحققت ان اعتبار حال السامع انما هو في القصر الاضافي فليحمل القصر على الحقيقي
بلا محذور اللهم الا ان يتعين الاحتمال الذي اشرت اليه من عدم مجيء تقديم متعلقات الفعل الا للاضافي
قوله وهو مبني على ان تعلق باسم ربك الخ لا شك ان ادخال الباء على ما هو مفعول بلا واسطة دال
على التكرير والدوام المراد ولا يحسن تخريج التنزيل على ذلك فالوجه ههنا ما ذكره الفاضل المحشي
وان كان فيه صرف عبارة المفتاح عن ظاهرها في موضع لان صرف عبارة السكاكي عن ظاهرها صرفا يسيرا
باقتضاء المقام احسن من ارتكاب تخريج الآية على المراد فان المحققين من النحاة منعوه وقد اشار اليه ههنا ام

في الباب الخامس من مغني اللبيب وفي مواضع اخر قوله والباء للاستعانة او الملابسة رجح
الثاني بكونه اكثر في الكلام من باء الاستعانة ولان في الاول جعل اسم الله بمنزلة الآلة التي لا تكون مقصودة
بالذات ففيه ترك للتأديب قوله اي قراءتها القرآن قد يقال السورة لما كانت اول ما نزلت لم يناسب
هذا المفعول الذي قدره اللهم الا ان يصار الى الروايتين الاخيرتين في اول النازل وانت خبير بان الجمهور
على جواز تاخير البيان عن وقت الخطاب في ان لم يجز تاخيره عن وقت الحاجة الا عند القائلين بجواز
تكليف المحال فلا اعتبار في التقدير المذكور فتامل قوله ولا يبعد على المذهب الصحيح اه اراد به مذهب
الشافعي فان الشارح شافعي المذهب ثم هذا التوجيه انما يقرب اذا لم يكن التخصيص نائيا عن المقام
بان يحمل على الحقيقي على ما ذكرته والا فان حمل التقديم على التخصيص الاضافي فقد عرفت ما فيه وان
حمل على مجرد الاهتمام فهو وان صح الا انه موهم لما هو ناب عن المقام ففيما ذكره الشارح تضعيف للفساد
فضلا عن عدم الاستبعاد قوله كالفاعل من نحو ضرب زيد عمرا احترازا عن نحو ضرب غلامه زيدا
فان في هذا مقتضيا للعدول من ذلك الاصل قوله والمفعول فضلة يستغني عنه اي قد يستغني
عنه الفعل من حيث هو فعل وان كان الفعل المتعدي يحتاج اليه تعقلا ووجودا كاحتياجه الى
الفاعل بخلاف الفاعل وهذا القدر يكفي في تقديم الفاعل على المفعول مطلقا قوله فقيل
الاصل تقديم المفعول المطلق لانه جزء مدلول الفعل ثم المفعول به لانه طلب الفعل المتعدي له اشد
من طلبه لغيره ووجه تقديم ما هو مفعول بلا واسطة على ما مفعول بها ثم المفعول فيه الزمان لدلالة الفعل
عليه بصيغته ثم المكان لان الاحتياج اليه اشد بخلاف العلة والمصاحبة كذا قيل ثم المفعول له لان الفعل
الذي لا علة له ولا غرض منه قليل بخلاف المصاحبة وقيل تقديم المفعول به على المفعول المطلق اولى
فكانه نظر الى قلة الفائدة في المفعول المطلق واعلم ان ما ذكره الشارح ههنا من عدد المفاعيل على مذهب
الجمهور ولهذا لذا اورد المفعول معه والمفعول له مع ان الزجاج اسقطهما واسقط المفعول معه



ابن السكو

ان السر في اثبته كما بين في كتب النحو **قوله** الاصل تقديم النعت لانه مع المنعوت كشي واحد
فيكون بمنزلة الجزء ثم التأكيد لكونه ادخل في التابعية من البدل اذ هو مقصود بالنسبة دون متبوعه
فانه في حكم التنحي والمضروب عنه وهذا صرح صاحب المفتاح اولا بان البدل ليس موضوعا للعطف
لفقدان شرط العطف حكما وهو تقديم المعطوف عليه بهذا تبين ما ذكره الشارح والشريف في
توجيه قوله ثانيا ليس لهذه الانواع الاربعة يعني البدل والوصف والبيان والتأكيد موضوعا
للعطف بالواو من ان التقييد بالواو بناء على ان بعض الانواع الاربعة صالح للعطف باي على رايه
ومثل نحو اعجبني زيد حسنه او بل حسنه محل بحث واشكال لان ما ذكره السكاكي من فقد شرط العطف
حكما وكون تقدير سلب زيد ثوبه على تقدير العطف سلب زيد وثوبه قائم في العطف ببل واي فالظاهر
ان شيئا من الانواع الاربعة ليس محلا للعطف مطلقا فان قلت مراده الصلوح بحسب بادي اصل المعنى
قلت ان صح فانما يصح في اي دون بل لتغير المعنى عند اظهارها فالصواب الاقتصار على ان التقييد بالواو
بناء على انه المقصود بالبحث هنا وانما دخل او في قوله او البيان تنبيها على ان عطف البيان نوع مع البدل
من واد واحد حتى ان بعض النحاة لم يميزه من بدل الكل فان قلت لما اعتبرهما من واد واحد لم يبق
شي من التوابع حتى يقدم احدهما عليه فكيف يصح تقديم احدهما على ما هو مآل المعنى قلت بل بقي العطف
بالحروف المتاخر عن الكل نعم يرد ما ذكرته في قوله ثم المفعول معه فافهم **قوله** فمراد المصنف الاهمية
بهذا لا يخ فيه نظر لانه قد عطف عليه بالواو قوله او لان في التاخير اخلالا ببيان المعنى او بالتناسب وهذا
العطف ينافي تلك الارادة الا ان يتبين فائدة يعتد بها في الافراد بالذكر **قوله** ليوهم انه
من صلة نكتة يمكن ان يقال تقديم الصفة الثانية لانها اهم والفائدة فيها اكثر لان ايمانه مع كونه
من آل فرعون مستبعد فافادته اهم **قوله** وجعل السكاكي التقديم للعناية مطلقا آخر عبارة
السكاكي هكذا والعناية التامة بتقديم ما قدم والاهتمام بشانه نوعان احدهما ان يكون الحق فالتقديم

الى

الى قسمين في عبارة نفس العنابر الا ان انقسامها الى القسمين يستتبع انقسام التقديم الا حلها

فلهذا قال الشارح وجعل السكاكي التقديم للعناية ثم ان في قوله احدهما ان يكون اصل الكلام

في مسامحة لان ما ذكر سبب للعناية والتقديم لا قسم منها فقد يقدر اللام اي احدهما لان يكون وقد

يحمل على المبالغة في اقتضائه للتقديم وبهذا لا يدفع الشارح فان قلت ما فائدة تقييد المبتداء وذي

الحال بالمعرف باللام قلت الاحتراز عن المنكر المحض وذلك لان التمثيل لمجموع قوله الاصل هو التقديم

ولا مقتضى للعدول عنه كما يدل عليه النظر في المفتاح فلو كانا نكرتين محضتين يوجد المقتضى العدول

عن التقديم وان كان اصلهما التقديم ايضا كما في قولك في الدار رجل وجاءني راكبا رجل واما لم يتعرض للنكرة

المخصصة لان التخصيص يجعلها في حكم المعرف قوله نصب عليك بضم النون وفتحها اي منصوبا

قدامها من نصب الشيء اقمته وجعلته محاذاة عيني بحيث لا يغيب عنها كما في انظر اليه دائما قوله

لمن قال لك ما الذي تمنى الا ولجان لا يذكر الموصول ويقال ما تمنى حتى يكون ما مفعول يتمنى

فيكون السؤال جملة فعلية مطابقة للجواب بالفعلية على ما صرح به سيبويه في ماذا صنعت او على

تقدير الموصول يتعين كون ما مبتداء لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول كما مر منا في الاصول

جمعا قوله وتقديم المفعول الثاني على الاول في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الاية ان مبني على

قيد مفعول بواسطة اعني شركاء وانتصاب الجن بفعل مضمر دل عليه السوال المقدر وهو من جعلوا

شركاء وهذا مختار السكاكي والقول المنصور على ما حقق في شرح المفتاح وذهب جماعة منهم صاحب

الكشاف الى ان الجن مفعول اول لجعلوا وشركاء مفعوله الثاني ولله ظرف لغو متعلق بشركاء فيجوز

التمثيل بالاية على راي هولاء ايضا باعتبار ان الظرف متعلق بشركاء وقدم عليه فان قلت بل يجوز على

تقدير ان يجعل مفعولا ثانيا ان يعلل تقديمه على المفعول الاول اعني شركاء بان الاول يستحق التاخير

قلت جوزه الشريف وكذا الشارح في شرح المفتاح وجعلاه من قبيل في الدار رجل لكن القايل ان



المبتدا ايضا

يقول لم لا يجوز ان يكون تقديم الفعل مخصصا كما ان تقديم الخبر مخصص على ان اعتبار
والخبرية يبطل في الحال ولذلك قيل قد يقع النكرة المخصصة اسمان كما سبق اشارة الشارح اليه في ذلك
في قوله ان سواء ونشوة البيت **قوله** بتقديم الحال اعني من قومه على الوصف اعني الذين كفروا
فان قلت يحتمل ان يجعل قوله من قومه وصفا ايضا اما بتقدير متعلقه معرفة بان يجعل للثبوت
لا للحدوث ويكون اللام داخلة عليه حرف تعريف لا اسم موصول لئلا يلزم حذف الموصول مع
بعض صلته على ما مر تشارة الى مثله او يجعل اللام في الملاء للعهد الذهني فلا حاجة الى
تقدير المتعلق معرفة لا يقال لو اعتبر الملاء في حكم النكرة لم يقع الذين كفروا صفة له لانا نقول
مع اذلم محط من التعريف فكما يجوز ان يعامل معاملة النكرة يجوز ان يعامل معاملة المعرفة
على انه قد سبق ان الموصول قد لا يعتبر فيه التوقيت ايضا فيقع صفة للنكرة قلت هذا الاحتمال
لا يضر بالنظر الى اصل المقصود اذ لا شك ان المقصود الاصلي هو الوصف بالكفر كما في الآية الاولى فتقديم الوصف
الآخر ههنا العارض واما الحكم بان قوله من قومه حال فبالنظر الظاهر الذي لا يعدل عنه بلا ضرورة **قوله** اليه
مسبوق للانكار التي يجيء الفرق بينه وبين الانكار الابطالي ان التي يجيء يقتضي ان ما بعده واقع وان فاعله
يلوم على ذلك والابطالي يقتضي انه غير واقع وان مدعيه كاذب نحو افاصفيكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة
كذا ذكر في مغني اللبيب **قوله** فيمتنع تعلق جعلوا الخ قد يمنع تعلق الانكار باحدهما باعتبار الآخر
لا ينافي ان لا يلاحظ احد التعليقين اصلا ومهما وان شئت فتامل في قولك اعطيت دينارا سائلا
فان في عطاء الدينار زيادة مباهاة يقتضي تقديمه وان كان لخصوصية المفعول الاول دخل في
تلك المباهاة والحاكم هو الذوق **قوله** والجواب انه ليس في كلامه رد بعض شراح الايضاح بان مفعولي
جعلوا يجب ان يكونا حاضرين في الذهن وقت الانكار لتوقفه عليهما فيكون كل واحد نصب العين في ذلك
الوقت واذا كان كل واحد منهما نصب العين في ذلك الوقت لم يصح كون احدهما نصب العين علة
لتقديمه كما فعله صاحب المفتاح لان علة تقديم المقدم يجب ان يكون مختصة به ونصب العين مشتركة

بينهما



بينهما كما تحققت واحول جعل السكاكي سبب التقديم كون نفسه نصب العين وكون كل واحد
من مفعولي جعل حاضرا في الذهن وقت الانكار لا يقتضي كون كل واحد منهما في نفسه نصب العين
غاية ما في الباب ان يكون كل منهما نصب العين باعتبار تعلق الانكار وهذا لا ينافي كون المقدم منفردا
بكونه نصب العين باعتبار آخر مقتضيا التقديم والسكاكي قد صرح بهذا القيد اعني بنفسه والمعترض
غفل عنه او عن فايدته فان قلت الاهتمام الناشي عن كون احد المفعولين نصب العين في نفسه لا يقتضي
التقديم على مجرد المفعول بل على جميع اجزاء الكلام وانما المقتضي له الاهتمام الناشي باعتبار تعلق
الفعل به وقد عرفت انتفاءه قلت لا حجر في التصرفات العقلية الذوقية فليعتبر في تاخر المفعول
الثاني عن العامل لعدم مرتبة العامل ولينظر في تقديمه على المفعول الاول كونه في نفسه نصب العين فلا
محذور اصلا قوله وجواب المنع فان الاحتراز المذكور ربح فيه مناقشة وهي ان الاحتراز المذكور
كما تعلق بالمقدم تعلق بالمؤخر فيوجب كونهما نصب العين فيلزم ان يقدم ما اخر عن الدنيا في الاية الاولى
وموسى في الاية الثانية لان الاحتراز لو جعل كون احدهما وكذا تاخر الآخر نصب العين لانا نقول اذا
ان نصب العين يكون مقدما يلزم ان يكون تقديم احدهما وكذا تاخر الاخر متقدما وليس كذلك ولك
ان تقول لو جعل التقديم هو كون الشي نصب العين من جهة التقديم فتامل قوله وان كان مناقشة
في المثال لكنه حق تدفع المناقشة بان صاحب المفتاح لم يدع ان مفهوم منه انهما ما صحيحا بل قال
ليوهم ان من صلة الدنيا لدفع مثل هذا التوهم صحيح وانت خبير بان عبارة المفتاح آب عن هذا
حيث قال لا احتمل ان يكون من صلة الدنيا واشتبه الامر في القايلين اهم من قومه ام لا كيف ومثل
هذا الاحتمال البعيد المضمحل بادني تامل لا يكون سببا لاشتباه الامر على من له ادنى استعداد لان
يخاطب بكلام الله تعالى وبالجملة القرينة الدالة على ان من قومه ليس صلة للدنيا اقوى من كثير من القرائن
الحالية المصححة للاستعمالات المجازية قوله وقد يجاب بانه بتنبيه اشار بلفظ قد الى ضعفه

لانه مبني على ان يكون الكلام في تقديم بعض المعمولات على البعض فقط وليس كذلك وبالجملة لا يقطع عرق الاعتراض لانه انما يكون جوابا عن قوله وجه تخصيص التمني دون ساير الامثلة من تقديم المبتدا على الخبر وذي الحال على الحال ونظايرهما الباب الخامس القصر يقال قصرت اللقحة بكسر اللام والفتح بفتحهما اي الناقة الحلوب قوله وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق معهود اما على الاطلاق او على سبيل الاضافة الى معين صرح به الشريف في شرح المفتاح فكلا معنى القصر حقيقة اصطلاحا اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر اذ الحقيقي ههنا مقابل الاضافي كما صرح به فيتناول التعريف القصر الحقيقي الادعائي وقد فسرها بوجه اخرجه ظاهرا او كانه نظر الى ان الحقيقي هو الاصل والمواد به السؤول والمحقق قيل لانه تخصيص الشيء بالشيء ما بنفيه عن جميع ما عداه او عن بعضه وقد يقال قوله بحسب الحقيقة ونفس الامر اعم مما هو كذلك حقيقة وادعاء فيتناول التعريف القصر الحقيقي الادعائي ولا يخفى انه خلاف المتبادر ثم انه اعتبر الحقيقي مقابلا للاضافي دون المجازي مع ان اطلاق التخصيص على الاضافي مجاز بحسب اللغة كما فصله الفاضل المحشي لان الاضافي قصر حقيقة بحسب الاصطلاح كما اعترف به هذا الفاضل المحشي لان الاضافي قصر حقيقة بحسب الاصطلاح كما اعترف به هذا الفاضل في شرح المفتاح وحمل تقسيم الشارح على اعتبار اللغة غير مقبول مع ان المتعارف اطلاق الاضافي على قسيمه دون المجازي ثم ان ارباب الادب استعملوا الاضافي في المقيد بالقصر والحصر والتخصيص في مقابل الحقيقي وان اهل الميزان استعملوا الاضافي في المقيد الخاص في مقابلة المطلقة ولا مشاحة في الاصطلاح فان قلت الحقيقة الاصطلاحية في المعنيين على ما فهم من شرح المفتاح لفظ القرينة لا لفظ التخصيص كلام الشريف في اطلاق التخصيص الاضافي قلت لا يضر التفرقة قوله انما سمي قصرا او تخصيصا قوله لعله جد وحد اي لعله حد والنص فانه ساق الكلام على وجه دخل فيه القسمان فالتصريح بالتقسيم قليل الفايدة وقد يقال كيف يكون قليل الجدوى

في جوابه

فتامل قوله والاول انسب لا اعتبار المعنى الثاني في مثل ما زيد الا يقوم او قائم وغير

ذلك من صيغ الافعال يحتاج الى ان يقال تقديره الا قائما وان المقصور عليه مفهوم القائم

لا نفس القائم والاظهر لا يخفى انه تكلف قوله فمن قصر الموصوف على الصفة مبني على ان التأويل

في جانب المقصور عليه ههنا كما هو الظاهر لكونه خبرا وقد يعكس ويعتبر التاويل في جانب المقصور

على معنى قصر الحصول على زيد والكون زيدا على اصكك والبابية على الساج فح يكون من قصر الصفة

على الموصوف لكنه لا يخفى تكلف بتعذر احاطة المتكلم بها الا الكثرة حتى يتوجه عليه امكان الاحاطة

الاجمالية وكيفياتها في القصر كما في ليس في الدار الا زيد بل لان الصفات امور خفية خصوصا

النفسية فلا يقع من العاقل المتحري للصدق اثبات واحدة ونفي ما سواها مطلقا واما في ليس

في الدار الا زيد فالحس حاكم قوله الا ان يراد الصفات الوجودية فيه بحث لان الامن لصفات

الوجودية ما يستلزم احدهما نقيض احدهما عين الاخرى كحركة جسم وسكونه فيلزم ذلك

المحال قطعا فليتامل قوله نحو ما في الدار الا زيد الخ فيه بحث لان قصر الكون في الدار على زيد

انما يكون بالنسبة الى باقي افراد الانسان ضرورة تحقق الهواء والاسطوانة فيه فيؤل الى القصر

الغير الحقيقي فالظاهر في التمثيل ان يقال لا واجب بالذات الظاهر الا الله فان التقدير في

المثال المذكور ما في الدار انسان الا زيد لان المقدر في الاستثناء المفرغ من جنس المستثنى منه

ويكفي في كون هذا القصر حقيقيا انتفاء الكون في الدار عن جميع ما سوى زيد من افراد الانسان قلنا

ح يتحقق قصر الموصوف على الصفة قصرا حقيقيا في مثل ما هذا الثوب الا اسود اذ التقدير ما

هذا الثوب ملونا الا اسود فيكفي في كون القصر حقيقيا انتفاء ساير انواع اللون عن هذا الثوب

وللتعذر فيه مع انه قد ادعى سابقا افضاء هذا النوع من القصر الى المحال قوله اي بالثاني راجع

الضمير الى الحقيقي مطلقا كما ذكره الفاضل المحشي بل الى مطلق القصر ايضا واشمل اذ لا مانع من اعتبار



القصر الادعائي في الاضافي اللهم الا ان يقال لم يقع مثله في كلام البلغاء وان جاز وافاد

مطلقا قوله متجاوزا صفة اشارة الى ان دون وقع حالا وذو الحال اما المفعول المذكور عقلا

وهو الامر واما الفاعل وهو المخصص فانه مراد بحسب المعنى فهو في قوة الملفوظ واما مكانها فقيل

حال ومعناه حال كونها مكان اخرى وفي شرح المفتاح للشريف انه منصوب على الظرف اي بصفة

واقعة في مكان صفة اخرى واحدة كانت او اكثر قوله ادنى مكان من الشيء الجار متعلق بادنى

باعتبار اصل المعنى كما يقال دنى منه وقرب منه لا باعتبار المعنى التفضيلي فلا يلزم استعمال افعل

التفضيل بالاضافة ومن قوله لقائل ان يقول ان قوله الخ يمكن ان يجاب بان المراد هو الشق الثاني

ولما كان الحقيقي معلوما قبله اراد ههنا ما لا يكون على الوجه المعتبر في الحقيقي اعتمادا على ما ذكره

قبله كان يراد به اعم من الواحد والاثنين والجمع لكن لا الى ما لا نهاية له حتى لا يتناول الحقيقي وان لم

يكن المقصود التعريف كما سيذكره الشارح الآن لم يبال هذا القدر من صرف الكلام عن الظاهر

قوله فان قلت تخصيص امر بصفة الخ حاصل هذا الجواب كما حققه الشريف ان التخصيص بالمعنى الذي

ذكرتموه غير واقع لابتنائه على ما لا يوجد اصلا وفيه بحث لان المعتبر في التعريف المنع عن جميع الاغيار

الواقعة وغير الواقعة ولذلك لا يكون الجنس تعريفا للنوع المنحصر في الجنس فيه اللهم الا ان يقال تلك

قاعدة المعقولات لا يلزم توافق القاعدتين هذا ولك ان تقرر هذا الجواب توجيها يندفع عنه قوله

قلت هذا الاقتضاء آه وذلك بان يقول قول المص ومكانها بعد قوله دون صفة اخرى يدل على اعتقاد

المخاطب عكس الحكم او تجويزه الامرين كما سيصرح به الشارح في النظر الاتي في الصفحة الثانية فمعنى دون

اخرى بهذه القرينة هو التجاوز بحسب اعتقاد المخاطب ايضا فقد خرج القصر الحقيقي لا لعدم وجود التخصيص

فيه مطلقا بل لعدم التخصيص المستفاد من دون اخرى ومكانها وبهذا الوجه اندفع قول الشارح

قلت هذا الاقتضاء آه وكذا قوله ويمكن ان يجاب ولا يرد على هذا بحث المحشي ان قلت فلو مستفيد الفاضل

ملاحظه



ملاحظة حال المخاطب مما ذكر للنفي قوله بعد ذلك والمخاطب بالاول قلت يمكن ان يجعل تصريحا

لما ذلك والمستفاد الضمني يعني انه يقال القصر الحقيقي الادعائي داخل في الا حال المخاطب فيعتبر فيه ضمناً

كما سنشير قوله قلت هذا الاقتضاء مختصر آه قوله ومما ينبغي ان يعلم انه لا ينحصر القصر الا

فيما ذكر من ان السامع يعتقد كذا او يتردد فيه بل ربما اعتقد المتكلم ان السامع يعتقد انه اعتقد

على خلاف ما هو عليه من انه يجهل لشعور التحصيل او تردد في امره فيلقى اليه ان الاشاعر بناء على ظنه

خطاء او صوابا ومنه قوله تعالى لا تكذبون كما سيشير اليه الفاضل المحشي الا ان هذا التقسيم

لقلته لم يتعرض له قوله وهذا التقسيم لا يجري لعل المدعي عدم جريانه فيه على الاطلاق

وبالكلية اي في جميع اقسامه والا فالدليل المذكور اعني قوله انه العاقل لا يعتقد لا يدل على

عدم جريانه في القصر الحقيقي الادعائي اذ يمكن ادعاء الاعتقاد المذكور فيجري الاقسام المذكورة

قوله بين ذلك اي بين الاتصاف بجميع الصفات غير صفة واحدة وبين الاتصاف بتلك الصفة

الواحدة قوله والمخاطب بالاول لعله كون المخاطب كذلك ليس بمعتبر في مفهوم القصر بل هو شرط

الاستعمال بحسب الغالب قوله ولفظ الايضاح صريح في ذلك حيث قال والمخاطب بالثاني اما

من يعتقد العكس او من يساوي عنده الامران ولولا عبارة الايضاح لامكن توجيه عبارة

التلخيص بان قوله او تساويا معطوف على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل المخاطب في القسمين

من اعتقد الامرين كذلك او تساويا عنده قوله ويسمى قصر تعيين فان قلت اذا اعتقد

المخاطب ان زيدا قائم وان له وصفا آخر اما الكتابة او الشعر من غير تعيين احدهما فقلت

له ما زيد الا كاتب فقد اجتمع فيه احد المتساويين وقطع الشركة ايضا فمن اي اقسام القصر هذا

قلت الظاهر انه قصر التعيين اذ لو لوحظ فيه نفي الشركة ينبغي ان يقال ما زيد الا كاتب او شاعر

لان اعتقاد المخاطب هو الشركة بين القيام واحد الوصفين لا بعينه وبين وصف منهما معين



قوله وهذا ظاهر لا مدفع له وقد يعتذر عنه بانه لما كان معنى التساوي المعتبر في قصر
التعيين تجويز احد الامرين لا تجويزهما الامرين معًا كان المناسب ادراج قصر التعيين
فيما يندرج فيه قصر القلب لان فيه قلب حكم المخاطب احد الامرين وهو ما استعمل فيه لكن
الا فيما يندرج فيه قصر الافراد الذي يخاطب به من يعتقد الشركة وهو ما استعمل فيه لفظ دون
لان المناسب اعتقاد الشركة تجويز الامرين وهو ههنا مفقود لا تجويز احدهما الذي هو
الموجود فليتامل قوله وغاية ما يمكن له قد اشرنا فيما سبق الى انه يمكن توجيه عبارة
التلخيص بما يفيد هذا المعنى بتوجيه آخر ايضا لكن عبارة الايضاح آبية عن كلا التوجيهين
كما سبق الا ان يعتبر مثل هذا الخلل في عبارته ايضا فتامل وقد يقال ايضا لما كان اعتبار المكانية
في قصر التعيين خفيًا واعتبار امر دون آخر فيه ليس مذكورا في كتب القوم خص البيان باد خال
قصر التعيين في القسم المشتمل على الكناية واضرب عن ذكر الثاني اعتمادا على الوضوح قوله
وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادًا من هذا الشرط علم ان شرط قصر الصفة على الموصوف
افرادًا عدم تنافيهما في الاتصاف فيه اذ لو كان الوصف مما لا يصح فيه ما مجتمعين لم يناسب اعتقاد المخاطب
ثبوته لموصوفين ولهذا تركه لم يتعرض له قوله وقلبا تحقق تنافيهما هذا من قبيل العطف
على معمولي عاملين مختلفين مع عدم تقدم المجرور والاخفش يجوزه مطلقًا قوله وايضا يخرج
له قيل اشتراط تنافي الوصفين في قصر القلب انما هو اكثري لا كلي قوله ليكون اثباتها له معناه ان
الاصل ذلك لان الاستقراء الصحيح يشهد بوقوعه في الوصفين في قصر القلب انما هو اكثري في المتنافيين
اكثر وقيل ايضا انما يشترط التنافي ليمكن الاستدلال باحد جزئي القصر وهو مجرد الاثبات
مع قطع النظر عن جزئه الآخر وهو النفي على انتفاء الصفة الاخرى خصوصًا اذا كان القصر بطريق
التقديم نحو قولهم تميمي انا فان النفي فيه خفي والاثبات صريح فشرط التنافي ليثبت القصر في
جميع



في جميع المواضع وهو انتفاء الاخرى بطريق اصرح واوكد فان قيل فما فائدة الجزء الاخر للقصر

مع حصول القصر من مجرد الاثبات اجيب بانه للتنبيه على رد خطاء المخاطب كل ذلك تعسف

كما لا يخفى قوله بل بابا ه لفظ الايضاح حيث قال في الشرط الاول ليتصور اعتقاد المخاطب

اجتماعهما وفي الثاني ليكون اثباتهما مشعرا بانتفائهما غيرها فقد اطلق الشرط في الموضعين وسياق

الكلام على وتيرة واحدة فحمل احدهما على شرط الصحة والاخر على شرط الحسن تعسف قوله ان لا يجمع

فيه الوصفان اي في نفس الامر لا بان يعتقد عدم جواز اجتماعهما كما يتبادر من الشارح في الاعتقاد

اذ لا وجه لهذا الشرط اصلا وبهذا يظهر صحة قوله لانه قد علم الخ ويندفع التضعيف بان اعتقاد العكس

لا يستلزم اعتقاد التنافي قوله وتعريف المسند انما خص تعريف المسند بالذكر لخصوصيته مع ان تعريف

المسند اليه ايضا يفيد هذا القصر توطئة لقوله مع التعريف لهما فيما سبق لان المص لم يذكر فيما سبق افادة

تعريف المسند اليه للقصر بل ذكره الشارح فلا يصح ان يقال انما ترك المص ذكره ههنا لتعرضه فيما سبق فكانه سهى قوله

حصول القصر بحسب الاصطلاح الخ هذا الكلام مرتبط بقوله والمذكور اربعة والمراد ان الاقتصار

على تلك الاربعة في الذكر اما لان الكلام في القصر الاصطلاحي وهو عبارة عن تخصيص يكون بطريق

من هذه الاربعة لا غير واما لانها طرق عامة له قوله لكنهما يعمان غير المسند اليه والمسند كالطرق

المذكورة ههنا وعلى هذا كان الانسب ان يورد المثال الخارج عن باب المسند اليه والمسند ليظهر عمومها

على ان عموم طريق عموم التقديم كان قد علم من الباب الرابع فهو لا يصلح نكتة لاعادة ذكره والاولى

ان يقال ذكره تمهيد لبيان احكام لغير مذكورة فيما سبق ثم الظاهر في العبارة ان يقال كالطرق الباقي

المذكورين ههنا قوله منها العطف قدم على الطرق الثلثة الباقية لان النفي والاثبات

فيه اصرح بخلاف غيره فان النفي هناك ضمني ثم النفي والاستثناء اصرح من انما واخر التقديم عن

الكل لان دلالته على القصر ذوقية لا وضعية ههنا بحث وهو انه قال في مغني اللبيب قد يمتنع العطف



على اللفظ وعلى المحل جميعا نحو ما زيد قايما لكن او بل قاعد لان في العطف على اللفظ اعمال
ما في الموجب وفي العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ قال والصواب الرفع
على اضمار مبتدا وقيل بل في مثله ليست بعاطفة وانما هي حرف ابتداء فلا معنى جعل ما زيد كاتبا بل شاعر
من قبيل القصر بالعطف اذ لا عطف فيه لا على اللفظ ولا على المحل بناء ويمكن ان يدفع بعد التنزل
عن اعتبار عطف الجملة بالتزام العطف على المحل وزوال الابتداء بدخول الناسخ لا يضر عند بعض
البصريين ولهذا جوزوا العطف على محل اسم ان بعد مضي الخبر كما سبق في اوايل احوال المسند والمسند اليه
ايضا مفصلة في مغني اللبيب **قوله** وقلبا زيد قايم لا قاعد اقتصاره على القصرين ربما توهم عدم
جريان طريق العطف في قصر التعيين لكن المفهوم من دلايل الاعجاز جريانه فيه فالاقتصار لما سبق
به الشارح **قوله** فلطريق القصر دلالة على هذا المعنى فيمنع الجواز ان يستعمل الطريق لقصر التعيين
ولا اعتقاد عكسه والله الا ان يقال طريق القصر يدل على ان المخاطب يعتقد ثبوت المنفي ويجوز
وبالقرينة يتعين حاله **قوله** وقد اجمع النحاة الخ كانه يريد اجماع اكثرهم والا فابن عصفور على ان الخبر
المقدم اذا كان ظرفا لا يبطل عملها وقال ابو علي ان قوما جوزوا اعمالها اذا تقدم ظرفا كان او غير
قوله اما لان اصلها العمل واما ليوافق اللغة العاملة يعني انه لما امتنع تقديم خبرها على اسمها
عند العمل بناء على ضعفها كما تقرر في كتب النحو امتنع التقديم اذا لم يعمل ايضا اما عند الحجازيين فلان
اصلها العمل وان جاز الا يعمل لمانع مثل الفصل بان وغيرها فاجري حكمها في جميع مواردها على ما هو
حكمها في اصلها طردا للباب واما عند بني تميم فلانها وان كانت غير عاملة الا انه قصد موافقتها للغة
القايلة بمنع التقديم كما منع في تلك اللغة **قوله** فانه مثالا واحدا يصلح لها قد اشرنا فيما سبق الى
ان القياس يقتضي اشتراط الشرطين في قصر الصفة افرادا وقلنا الا ان عدم الاشتراط للندرة **قوله**
كقولك في قصرها افرادا ما زيد الا شاعر اعلم ان الشيخ قده صرح في موضع من دلايل الاعجاز ان قولك ما زيد

الا قايم



الاقسام لقصر القلب لا لقصر الافراد وقد يهنا توهم بعضهم ان النفي والاثبات مطلقاً مخصوص عنده بقصر القلب وليس الامر كما توهم بل صرح الشيخ قبيل ذلك الكلام بجريته لكل من القصرين واما نفيه لقصر الافراد في المثال المذكور فمن خصوصية ذلك المثال وسره ان الشيخ قد عرفت ما يأتي في القيام من الاوصاف مثل الاضطجاع والاتكاء ونحوهما لا مثل السواد والكتابة ونحوهما فلم يتحقق شرط قصر الافراد وهو عدم تنافي الوصفين والى هذا الذي ذكرنا اشار الشيخ في ذلك الكتاب ايضا كما لا يخفى على الناظر فيه

قوله ومنها انما الموجب للحصر في بالكسر قايم في انما بالفتح فمن قال سبب افادة انما الحصر تضمنها معنى ما والا قال بذلك في انما لوجود هذا السبب فيها ومن قال ان السبب اجتماع حرفي التأكيد قال به في انما ايضا لذلك ومن هنا صرح الزمخشري ان انما بالفتح تفيد الحصر كانما وقد اجتمع في قوله تعالى قل انما انا بشر مثلكم يوحي الي انما الهكم اله واحد فالاولى لقصر الصفة على الموصوف والثانية بالعكس وقول ابي حيان هذا شيء انفرد به الزمخشري مردود بما ذكرنا وقوله ان دعوى الحصر ههنا باطلة لاقتضائها انه لم يوح اليه غير التوحيد مردود ايضا بانه حصر اضافي او خطاب النبي عم للمشركين فالمعنى ما اوحي الي في امر الربوبية الا التوحيد لا الاشراك قوله دون الافراد ذكره تنبيهاً على ان المراد نفي دلالته عند على قصر الافراد لا نفي دلالته على قصر التعيين قوله وذلك لان ان لا يدخل الا على الاسم ان قلت ما مع الكافة حرف فكيف دخل ان عليها على المذهب الصحيح قلت هي زائدة فانه ان في الحقيقة الاعلى ما بعدها بخلاف النافية قال الفاضل المحشي وايضا يلزم تجويز اعمال ان اذ المكفوف عن العمل فان قيل الفصل مانع من اعمالها قلنا ان صح ذلك فالمانع من اعمال حرف النفي فيجوز انما زيد قائما على لغة غير بني تميم وفي بعض النسخ على لغة بني تميم وهو سهو من القلم فان الا عمل لغة اهل الحجاز بلا خلاف وقد يقال عليه المانع من عملها انه ليس يداخل على المذكور في المعنى ولا يخفى ان هذا بعينه ما ذكره المحشي بقوله وبه يندفع هذا بانتقاض النفي بمعنى الانفصال قوله وجزم مبينا

خل تحقق شرط قصر الافراد



اليه حرم

للفاعل الظاهر ان مبيناً حال من المعطوف على خبر المبتدا ويجوز تقدير كون مضاف الى حرم

ليكون هذا خبر قوله اذ لو كانت موصولة لنفي ان بلا خبر آه واما المصير الى حذف كما في

لوصو
ان محلا وحذف ضمير المفعول العايد الى الموصول وجعل انتصاب الميتة بتقدير اعني او على البدلية

من اسم ان اي الذي حرم الله عليكم الميتة ثابت فتعسف لا يصار اليه مع وضوح الوجه الصحيح قوله

ضمير
لان ما فيهما موصولة الخ واما جعله من قبيل انا تميمي انا بان يجعل جملة حرم خبراً مقدماً باعتبار

محذوف عايداً الى المبتدا المقدم رتبة ففيه تكلف مستغنى عنه لوضوح الوجه الصحيح قوله

نحو المنطلق زيد و زيد المنطلق ذكر المثال الثاني استطرادي والمقصود هو الاول فان المنطلق

زيد والذي انطلق زيد واحد في المآل قوله لكنا نقول جعلها موصولة الخ اتبع في هذا القول

ابا علي الفارسي لكن رسم كتابة ما الموصولة الانفصال ولهذا اختار الشارح في شرح الكشاف كون

ما في الآية كافة وانت خبير بان رسم القرآن لا يجري على القياس المقرر في الكتابة بل سنة تتبع وكم فيه

في
من اشياء خارجة عن قياس الخط المصطلح كما اشار اليه القاضي في تفسير اواخر آل عمران ثم ان وجه الموصولية

معنى
قوي فالحمل عليه اولى قوله ولقول النحاة انما لاثبات الخ لا يخفى ان قول النحاة انما يدل على وجود معنى

القصر في انما لا خصوص تضمنها معنى ما والا وكذا المناسبة التي سينقلها الشارح عن علي بن عيسى

بن الربعي وانما هي مناسبة افادتها القصر لا تضمنها خصوص ذلك المعنا اللهم الا ان يقال تضمنها

ذلك
انما هو لتضمنها معنى ما ولا فايدل على وجود الاول ويدل على وجود الثاني وكذا ما هو مناسب لذ

مناسب لهذا فتامل قوله ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح ح هذا مبني

مبني
على ما ذهب اليه ابن مالك من ان الضرورة الشعرية عبارة عما لا مندوحة للشاعر عنه ورده الدماميني

التعبير
في شرح مغني اللبيب بان هذا يقتضي عدم تحقق الضرورة دايما او غالبا لان الشعراء قادرون على

التراكيب والاتيان بالاساليب المختلفة فلا يتحقق تركيب معين لا مندوحة لهم عنه ثم قال والمختار في تفسير

الضرورة



الضرورة عندهم ان يوتى بما لم يرد الا في الشعر سواء كان الشاعر عنه مندوحة ام لا قوله

على ان انا تأكيد فان قلت كيف يجوز عطف ومثلي على المستتر في اذا ما وقع مع انه لا يصح اذ وقع

مثلي قلت كما يجوز عطف زوجك على ضمير المخاطب في قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة

مع انه لا يصح اسكن زوجك وخلاصته ان يغتفر في البواقي ما لا يغتفر في الاوايل وان شئت فاعتبر

قولهم ضربتني هند وزيد مع عدم جواز ضربتني زيد على ان الحذف الفعل وجعل العطف في مثله

من قبيل عطف الجملة بان يقدر او يدافع مثلي مشاعا قوله لان قوله الا الزايد يعني انه زيد على

كون المتكلم مخبرا عنه في هذا الكلام فلو جعل ما موصولة كما ذكر كان مخبرا به فلا يستحسن قوله في

العدول عن لفظ من الى لفظ ما قد يوجه ذلك العدول بان المراد الوصف اي ان قويا يدافع

انا كما اشار اليه صاحب الكشاف في ما آت سورة الكافرين وغيرها قوله قلنا لا نم ان الفعل غايب

لما كان في الجواب المنفي نوع بعد اهمله في شرح المفتاح وقد يجاب ايضا بان ضمير الفاعل لما كان منفصلا

مع ان الاصل الاتصال اعطي حكم الاسماء الظاهرة فاسند اليه الفعل الغايب وبان مجموع الا انا متضمن

معنى لا غير فجوز اسناد يدافع اليه كانه قيل ما يدافع غيري ولا يخفى بعدهما ايضا قوله باعمال الصفة

الواقعة بعده اذ لا احتمال اعتماده على شي سوى النفي قوله عن علي بن موسى الربعي هو من اكابر نحاة

بغداد منسوب الى قبيلة ربيعة كحنفي في حنيفة قوله وذلك لان قولك زيد جاء لا عمرو ا

لخ فان قلت ما ذكر من الاهانات الصريح والضمني انما يظهر في صورة العطف دون قولك ما شاعر

الا زيد وتميمي انا قلت يكفي المناسبة بعض الصور قوله اي تقديم ما حقه التاخير سوا بقي بعد

التقديم على حاله كما في زيدا ضربت ولا كما في انا كفيتك مهمك كذا في شرحه للمفتاح وهذا على قانون السكاكي

حيث يعتبر في التخصيص كون انا كفيتك في الاصل تاكيدا كما سبق تحقيقه الا انه غير ظاهر على راي المص فان

تقديم المسند اليه يفيد القصر عنده وان كان من قبيل الفعل فتقييد التقديم بكون ما حقه التاخير غير مناسب



بهمنا الا ان يبني على الاعم الاغلب **قوله** يجب ان يكون حاكما مستويا الخ قد سبق منا اشارة الى ان هذا

الوجوب بالنظر الى الاعم الاغلب وان كان في القصر الاضافي قال الشارح في شرح المفتاح هذا اللزوم

في كثير من الصور انما هو بطريق الفرض والتقدير بمعنى ان المتكلم لو كان ممن يجوز عليه الخطا لكان كذلك لا بطريق

التحقيق لامتناعه في مثل اياك نعبد واياك نستعين وفيه نظر لان المثال المذكور من قبيل القصر الحقيقي

لا يعتبر فيه حال المخاطب فالاولى في التمثيل قوله تعالى حكاية عن عيسى عم ما قلت لهم الا ما امرتني

به فانه قصر قلب اضافي **قوله** والخطاء يجوز كل منهما على التساوي قال الفاضل ان كان

التجويز عبارة عن تردده وتشككه فيهما فذلك ليس حكما حتى يوصف بالصواب والخطاء

بل الخطاء الشك منافي الحكم لانه يقتضي رجحان احد الطرفين المنافي للشك وفيه بحث لان

ما نحن فيه على الامور العرفية والصواب والخطاء لا يختصان الحكم في العرف بل قد يوصف

بهما الافعال فيقال الاساءة الى غير محسن اليك خطاء والاحسان الى المحتاج صواب ومنه

قولهم في الكتب الصواب في العبارة ان يقال كذا حيث الحكم وقد صرح في بعض كتب الاصول

في مباحث بل بان الانشاء يتصف بالخطاء مع انه لا حكم في الانشاء بالمعنى المعتبر هنا فالاولى

ان يقال في رد هذا الشق نفس التردد عند عدم التحصل الدليل المعين لاحد الطرفين فعل الاولى

بالخطاء بل لا بد ان يقال الخطاء الخ وصدد التردد **قوله** زيد يعلم النحو لا غير حكي صاحب القاموس

عن السيرافي ان الحذف انما يستعمل اذا كان الا وغير بعد ليس ولو كان مكانها غيرها من الفاظ الجحود لم

يجز الحذف لا يتجاوز ذلك مورد السماع وتبعه في ذلك ابن هشام وحكم في مغني اللبيب بان

قولهم لا غير لحن والمختار انه لم يجوز فقد حكي ابن الحاجب لا غير وتبعه على ذلك شارحو كلامه وفي

المفصل حكاية لا غير وليس غير وانشد الامام جمال الدين بن مالك في باب القسم من شرح التسهيل مستشهدا

على جوابه جوابا به تحوا عند جوابها فنعن عملا اسلفت لا غير تسال وهو ثقة لا يستشهد الا

بما

المحشي م

جوابا به تحوا عند فوجها فنعن عملا اسلفت لا غير تسال



الا بشاعر عن بني تامل قوله والمسطور في كلام بعض النحاة الخ ايراد على المص حيث عدها
من طرق العطف والمراد ببعض النحاة هو الفاضل الرضي قوله واجيب بان ترك النص الخ لا يخفي
ما في هذا الجواب من التكلف وصرف الكلام عن المتبادر لان السابق الى الفهم من اقتضاء كراهية
الاطناب ترك النص على المثبت والمنفي في طريق العطف كون العطف موجودا والاصل موجبا
متروكا لكنه اهون من حمل كلام السكاكي على الفساد فان قلت اي حاجة الى هذا التكلف فليجعل ايراد حمل
هذا المثال المذكور كلام اشارة الى تعميم الحكم ظ بانه قد ترك النص عليهما في طريق النفي والاستثناء ايضا
كراهية الاطناب وله نظاير كثيرة في المفتاح قلت الكلام في طريق العطف لا غير بقرينة المقابلة
للطرق الثلثة الاخيرة واعلم ان كلمة غير في ليس غير في محل النصب عند المبرد على انه خبر ليس واسمه
مضمر لا يظهر وتقديره ليس معلومه غير النحو وفي موضع الرفع عند الزجاج بانه اسم ليس وخبره محذوف
والتقدير ليس غير النحو معلومه قوله وفي الثلثة الباقية النص على المثبت فقط يعني ان الاصل
فيها والكثير الراجح هذا وكما يجوز ترك الاصل الاول كراهية الاطناب كما سبق يترك هذا ايضا في مثل
ما زيدا ضربت وانما انا قلت اذ المقصود به قصر الفعل على غير المذكور كما هو الحق فيكون النص
بما ينفى لا بما يثبت قوله لان الحكم مختص بلا دون بل فيه مسامحة لان المقصود ان الحكم لا يجري
في بل لا انه غير مختص بها كما لا تشعر به العبارة قوله لانها موضوعة لان ينفى بها ما اوجبته للمتبوع
فان قلت هذا الموضوع له لا يتاتى في نحو قولك زيد قايم لا قاعد لان المثبت هو القيام والمنفي هو
القعود فلم يتحد مورد الايجاب والسلب على ما يقتضيه وضع لا العاطفة فكان هذا الاستعمال على
خلاف الوضع مع شيوعه قلت بل هو وارد على الوضع والمثبت في المثال المذكور للمتبوع اعني قائم
هو الاسناد الى زيد وهو المنفي عن قاعد قوله وكان الاحسن ان يصرح الخ اذ لو قلت ليس في الدار
غير زيد يتبادر منه ان ليس فيها ما يجانسه غيره فيقول المص يعبر بها بناء على تبادر كلمات النفي لكن

الاحسن هو التصريح فافهم فهذا وجه غير ما ذكره الشريف قوله فقوله بغيرها اي يعني الي ضمير غيرها ليس راجعا الي العاطفة المخصوصة التي اورد بها في كلامك ونفيت بها شيئا ومعلوم انه لا يمكن نفي الشي بهذه المخصوصة قبل ايرادها على ان يكون الثاني تاكيدا فيه نظر لان اذا كان تاكيدا لم يكن الكلام فيه اللهم الا ان يقال انه تاكيد للثاني وعطف على الاول قوله احسن بين الفاضل المحشي وجه الاحسنية وظهر بما ذكره ضعف قول الشارح في هذا المقام من هذا المقام من شرح المفتاح من ان قوله هو يا تيني لا عمرو فيه احتمال التخصيص والتقوي على السواء قوله اي انما هو بكسر الهمزة والحق به انما بفتحها قوله فيقال انما انا تميمي لا قيسي فان قلت عند اجتماع الطريقين او الاكثر الي بها ينسب افادة القصر قلت الي الاسبق والاقوي ففي مثل انما جائني زيد لا عمرو الي انما والعاطفة موكدة لذلك القصر وفي مثل زيدا ضربت لا عمرو الي التقديم وفي مثل انما زيدا ضربت وانما تميمي انا الي التقديم حتى يكون زيدا هو المقصور عليه وتميمي لان التقديم اقوى كذا في شرح المفتاح وحكم الشريف ان القصر في انما تميمي انا مستفاد من انما ووافق الشارح في الباقي وان شئت فارجع الي شرح المفتاح قوله غير مصرح فان قلت كيف جاز قولك ما جاء في زيد ولا عمرو مع تقديم النفي المصرح به قلت الكلام في لا العاطفة ولا فيها ذكر من امثال من حرف الصلة ان حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض قوله ويمتنع انما من اهله الا اسد وانما احد الا هو يقول ذلك قد وجد في اكثر النسخ حرف الاستثناء في الموضعين اعني الا اسد والا هو وقد خط عليهما في النسخة المصححة من نسخة الشارح وهو الوجه المناسب للسياق اذ لا يخفي ان معنى النفي الا ثبات مستفاد من انما فالا مستدرك قطعا الا ان يقال جي بها على سبيل التاكيد ان كان الاستعمال لا يا باه على ان فيه منافشة ظاهرة وهي انه لو وقع الا مصرحا بها لم يجعل النفي في حكم المصرح به في حكم قولنا الي زيد الا القيام لا القعود حتى امتنع كما سيأتي الآن قوله ثم ظاهر كلامه يقتضي جواز لا انما قال ظاهر كلامهم

فيجوز انما زيد القيام لا القعود



كلامهم لجواز ان يكون المراد بالنفي النفي حقيقة او تأويلاً قوله لعدم الفائدة في ذلك عند

الاختصاص منع ذلك بان الاختصاص لو وقع لا يستلزم العلم به فيجوز ان يكون المخاطب جاهلاً او منكراً

او يحصل الفائدة لذلك غاية ما يقال لا نسلّم ان اصل الدليل الاستعمال وما ذكرنا مناسبة فيه

ان يقال اذا كان الوصف مختصاً بالموصوف في نفسه وانضم اليه بيان ذلك الاختصاص فلفظ

قوي في الدلالة عليه كان غاية في افادة الاختصاص فلا فائدة في تصريح النفي لا العاطف واما

اذا انتفى احد الامرين ففيه فائدة فالفرق ظ فتأمل قوله الا من يسمع ويعقل فيه اشارة الى

ان المراد بالسماع في الآية مقروناً بتعقل المسموع فان قلت اذا كان بهذا الحكم معلوماً لكل احد فما الفائدة

في الفاء الجزء والقصر الذي يقتضي كون حكم المخاطب مشوباً بالخطأ وبالجملة الاشكال الذي يورده الشارح

على ما نقله المصنف في دلايل الاعجاز وارد ههنا قلت اما القصر الحقيقي لا يقتضي ما ذكروا اما نفس الالقاء

فلعله بطريق التنزيل لاعتبارات خطابية وحمل انما في جميع موارده على التنزيل بعيد كما العهد ولذا اول كلام

الشيخ بوجه آخر قوله فكان دلالة على القصر ضعف فرّ انما اعترض عليه بانه مناقض لما ذكره في شرح

المفتاح فان دلالة انما حيث حكم بان المقيد لم في قولنا انما زيداً ضربت هو التقديم على ما ذكرناه نقلنا

الفاء وقد يلفق بين كلاميه بان في كل منهما ضعفاً من وجه وقوة من وجه آخر فالقوة في انما باعتبار ان دلالة

على القصر بحسب الوضع بخلاف التقديم وفي التقديم باعتبار ان القصر يفهم منه بالذوق السليم وهو ادخل

في العبارة او لعدم احتياجه الى التاويل بخلاف انما وانت خبير بان كلامنا اذا اشتمل على قوة وضعف

لم يثبت بما ذكره ما ادعاه اعني تعيين اسناد القصر في انما زيداً ضربت الى التقديم فان قلت قوة

التقديم باعتبارين كما اشرنا اليه فيصح وجهاً لترجيح اسناده اليه قلت غاية ما ذكره اسنادهم ولم

يذكروا بهذا الشرط ان جعل الاسناد الى الذوق السليم سبباً للقوة تارة والاسناد الى الوضع سبباً

اخرى لا يخلو عن تعسّف فتأمل قوله وما انت بمسيطر في الصحاح المسيطر المصيطر والمسلط على الشيء



ليشترف عليه ويتعهد احواله ويكتب عمله واصله في السطر **قوله** وفيه بحث لان الكلام في النفي بلاء العاطفة الخ وقد يجاب عنه بان الشيخ فصل الكلام اولا في النفي بلاء العاطفة ثم عمم ولذا قال ثم ان النفي فيما نحن فيه النفي حيث ذكر الاسم الظاهر ولم يقل ثم انه مع تقدم ذكر النفي بماء العاطفة كما يدل عليه النظر في دلايل الاعجاز **قوله** مما يجهله المخاطب وينكره ان قلت جهل المخاطب مما لا بد منه في جميع الطرق فلا وجه لتخصيص الوجه الرابع بالطريق الثاني قلت يدفعه قيد الانكار لان المراد به الانكار التام والاحتراز كما يظهر من تحقيقه كلام الشيخ **قوله** فكان مراد الشيخ انه يجب من نظر في دلايل الاعجاز يظهر له ان مراده ما يستفاد من ظاهر كلامه وان تطبيق كلامه على ما ذكره الشارح لا يكاد يصح **قوله** او قلبا نحو ان انتم الا بشر مثلنا يمكن جعله قصر افراد كما لا يخفى وقصر تعيين بناء على ادعاء ان شان العاقل التردد الا ان الاول اظهر **قوله** ولا منكرين لذلك ينبغي ان يراد قيدا آخر وهو والمتكلمون كانوا عالمين بعدم جهل المخاطب لان اعتبار التنزيل انما يصح بعد علمهم بذلك **قوله** واما اثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم يعني ليس المراد بالجملة القصرية قصر انفسهم على البشرية بل انما اثبتها مبينا بطريق القصر وصورته قصدا الى مجرد الموافقة الصورية مع كلام الخصم هذا ويمكن اجراء القصر على ظاهره بان يقال قصر الكفرة الرسل على البشرية بالنظر الى الملايكة وحاصل كلامهم انكم مقصورون على البشرية لا تتعدونها الى الملايكة فلستم رسلا لان الملايكة لازمة للرسالة كما يدل عليه قولهم لولا انزل عليه ملك وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم والرسل عليهم السلام سلموا كونهم مقصورين على البشرية لا يتعدونها الى الملايكة لكنهم منعوا لزوم الملايكة للرسالة حيث قالوا ولكن الله يمن على من يشاء من عباده فتامل **قوله** والاول وفق لجواب المثنى حيث قال لا نسلم انتفاء الرسالة فان المناسب للحمقة الثاني ان تقول يقال لا لان المخاطبين ينكرون ذلك **قوله** ان انتم الا بشر مثلنا لفظان ههنا وفي قوله فقوله ان انتم الا بشر وقصر فليس سهو من قلم الناسخ فان نظم الاية في سورة يس

ما انتم



ما انتم لالان انتم على ان قطعهم الى قوله بل غايته امرهم ان يكونوا مترددين قيل يقال فلان متردد بين الصدق والكذب عندي اي انا متردد في صدقه وكذبه وهذا الاستعمال الكثر فان يجيء فمعنى كلام الشارح ان غايته امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب عند انفسهم كالتردد بينهما عند السامعين الذي هو ظاهر حال المدعي فعلى هذا لا يرد عليه ما اورده الفاضل المحشي من لزوم ركاكة المعنى الا ان اخذ هذا المعنى من العبارة المذكورة مما فيه كما هو ظاهر كالتكلف فلينا

قوله والاولى بناء على ما ذكرنا المراد بما ذكره الاشكال الذي اورده على ظاهر ما يستفاد من ظاهر كلام الشيخ ثم توجيه مراده وانما قال والاولى لاحتمال ان يكون المراد بقوله يعلم ذلك ويقربه بعلمه ويقربه باديه في تنبيه قوله مشاركة رابعة في وجوب كون حكم المخاطب مشوبا بصواب وخطاء قوله كاشتراك الاخيرين في صحة الجامعة وكاشتراك الاولين في عدمها قوله انه يعقل منها الحكمان معا لاخفاء ان هذه المزية تثبت للتقديم ايضا وانه لو ثبت بما ذكر مرتبتها لثبت مرتبتها على النفي والاستثناء المطلق لان العلة المذكورة مشتركة بينه وبين العطف واحسن مواقعها الخ قيل وجه الاحسنية ان انما تستعمل في حكم معلوم بعلمه المخاطب ويقربه على ما فهم من ظاهر كلام الشيخ فلا فايدة اذا في القصر بالنسبة الى مدلول الجملة والمعنى التعريضي فايدة جديدة فتحسن موقع الكلام بمكانه حسنا لا يوجد بدونه قوله ثم قال الشيخ اعلم انك اذا استقريت الخ مفعول استقريت محذوف اي اذا استقريت مواقع انما وضمير وجدتها راجع الى انما واقوى مبتدا وخبره اذا كان والجملة مفعول ثان لوجدت وما في الموضع مصدرية وكان تامة ومعنى اعلق اشد تعلقا بالقلب ويجوز ان يكون اقوى وما عطف عليه بدلا من المفعول الاول والمفعول الثاني الظرف والمعنى على الاول لو وجدت انما متصفا بان اقوى احوالها اذا اريد بالكلام بعدها التعريض على الثاني وجدت اقوى احوالها حاصلا اذا اريد به التعريض قوله سوى المفعول معنا انا استثناه لان المفعول معه



لا يجي بعد الا لا يبق لا تمشي الا و زيدا قال الفاضل الرضي و لعل ذلك لان ما بعد الا كانه منفصل
مما قبله لمخالفته له و نفيا و اثباتا فالا موذن من حيث المعنى بنوع انفصال و كذا الواو فاستهجن
عمل الفعل مع حرف موذن بالفصل و لذا لم يقع من التوابع بعد الا عطف النسق فلا يقال ما قام
زيد الا عمرو كما يقع الصفة و اما وقوع الحال بعدها في نحو ما جاءني زيد الا و غلامه راكب فلعدم ظهور
عمل الفعل لفظا فيما بعد الواو بل هو مقدر انتهى كلامه هذا و لك ان تقول في الفرق بين قولنا ما
جاءني زيد الا مع عمرو و بين قولنا ما جاءني زيد الا و عمرو حيث جاز الاول دون الثاني ان الواو في
المفعول معه لما دل الا على ملاحظة اشتراك الشيئين في الفعل و ليس معنى ما مستقلا بالمفهومية فلا
يصح القصر لان المقصور عليه يجب ان يكون معنى مستقلا بالمفهوم بخلاف مع فانه اسم مستقل بالمفهومية معناه
فافهم قوله ومنه قول الشاعر لا اشتهي الى آخره اي من قبيل تقديمهما محالهما الا انه من قبيل القصر
الفاعل على المفعول و على العكس و انتصاب باب على انه مفعول لا اشتهي لا على انه مفعول كما ذكر لان
لا دفاع الحاجب بدفعه فافهم قوله كان لم يمت حي سواك البيت للاشجع السلمي من قصيدة
اولها مضى ابن سعيد حين لم يبق مشرف ولا مغرب الا له فيه مادح وبعده وما كنت
ادري ما فواضل كفه على الناس حتى غيبته الصفائح فاصبح في لحد من الارض ميتا وكان
به حيا تضيق الصحاصح سابكيك ما فاضت دموعي فان تغض فحسبك مني ما تجن
الجوانح وما انا من رزء و ان جل جازع ولا بسرور بعد موتك فارح كانه لم يمت حي سواك
و لم تقم على احد الا عليك النوائح لئن حسنت فيك المراثي و ذكرها لقد حسنت من قبل
فيك المدائح الصفائح الاحجار العراض التي سقف بها قبر و الصحاصح جمع صحصح و هو المكان
المستوي و كذا الصحاح و الصحصحان و الجوانح الاضلاع التي تحت الترائب و هي مما يلي الصدر
كالضلوع مما يلي الظهر واحدها جانحة و الرزء المصيبة قوله لا استلزامه قصر الصفة قبل تمامها

الاقرب

الاقرب ان يحمل على حذف مضاف اي لايهام استلزامه والا فلا استلزام في نفس الامر لان الكلام

انما يتم بالجزء **قوله** واعلم ان تقديمهما بحالهما مما منعه بعض النحاة هم الاكثرون واختاره ابن الحاجب

حيث قال لا يستقيم ما ضرب الا عمرو زيد ولا ما ضرب الا زيد عمروً الا اذا نجوز بتعدد الا مستثنا

المفرغ حتى يكون التقدير ما ضرب احد احدا الا زيد عمروا وكان القصر فيهما جميعا والكلام فيما اذا

كان القصر في احدهما فقط وان لم يجوز لزم فيما ضرب الا عمرو زيد بقاء الفعل بلا فاعل لان زيد

مرفوع بمضمر بناء على ما صرح به المحققون من النحاة من انه لا يمتنع ان يعمل ما قبلها فيما بعد المستثنى

بها كما يمتنع ان يعمل ما بعدها فيما قبلها وفيما ضرب الا زيد عمروا ان يكون عمروا منصوبا بالمضمر لما تحققت

ويصير الكلام جملتين ولا يكون من تقديم الفاعل على المفعول في شي واجاب الشارح في شرح المفتاح

عن الاول بان الفاعل مضمر قبل الذكر كما في ضربني واكرمت زيدا باعمال الثاني او ضمير عايد الى مصدر

الفعل وعن الثاني بان المفعول في نية التقديم فلا يصير الكلام جملتين واعلم ان نسخ الشرح ههنا مختلفة

وقد ذكر في بعضها الدليل الذي نقلته من ابن الحاجب مع تفصيل كما يدل عليه النظر في النسخ **قوله**

الظرف في قوله المحبوح اي هذا التوجيه هو ان الظرف في الآية معمول ابتغت فيكون من جملة الصلة و

المقصود هي الارذال هي الاتباع المتعلق ببادي الراي فقد قدم المقصور عليه على المقصور

اي ذكر قبل تمام المقصور الذي هو الاتباع المقيد وكذا القياس في ساير الامثلة كما مر **قوله**

اي لا اشتهي هاب الامير لا يخفى ان المناسب لتقدير قامت في البيت الثاني ان يقدر ههنا تشتهي

بدون لا وكذا وقع في شرح المفتاح وان كان لتقدير لا اشتهي ايضا وجه ظاهر للتامل **قوله**

والنوائح في البيت الثاني قد وقع في بعض النسخ بعد قوله اي قامت النوائح هكذا وفيه بحث لان

الفعل الاول يبقى بلا فاعل واعتبار المضمر لا يخلو عن تعسف نعم يصح هذا فيما اذا قدم المرفوع واخر المنصوب

في من هذا قيل ان عمروا في قولنا ما ضرب الا زيد عمروا منصوب بمضمر كانه قيل **قوله** فوقع الفعل فيه



اشارة الى ان المفرغ في الحقيقة هو العامل وتسمية الاستثناء به مجاز ثم الاولى ان يقول ففرغ

العامل ليكون **قوله** ولئلا يلزم التخصيص من غير مخصص هذا ايضا دليل على وجوب تقدير

المستثنى عاما وحصوله ان الا انما يدل على مخرج منه مطلقا والنسبة الى جميع الخواص على السوية

فلو قدر خاص دون خاص لزم التخصيص بلا مخصص فلهذا اندفع ما يقال لما كان تقدير المستثنى

منه لضرورة اقتضاء المستثنى مخرجا منه وقد تقرر ان ما يثبت بالضرورة يتقدر بقدرها تلك

الضرورة تندفع بتقدير خاص لم يحتج الى تقدير العام ولذلك بزاماها اي ولاستلزام الا العموم

في المستثنى منه المقدر كذا في شروح المفتاح وهو المستفاد منه والتحقيق ان منشأ الحكم بان تانيث

الضمير بالنظر الى الظاهر مجموع الاحكام الثلثة فكلام المفتاح وشرحه لا يخلو عن تعسف وههنا

بحث وهو ان تانيث الفعل في الاثنين وفي البيت لا يتعين ان يكون بالنظر الى الظاهر لجواز ان

يكون مقدر المستثنى منه في الشكل مؤنثا بان يقدر في الآية الاولى فعلة وفي الثانية اشياء وفي البيت

اعضاء فليتامل **قوله** وفي بيت ذي الرمة وما بقيت الخ صدر بيت ذي الرمة على ما في شروح

المفتاح طوى النحز والاجراز ما في غروضها يصف النوق الهزال من السير والحط وطوى اي اضمر

والهزل والنحز بالنون والحاء المهملة والزاء المعجمة الضرب بالاعقاب والحث على السير والاجراز

بالجيم والراء المهملة والزاء المعجمة الدخول في الارض الجرز وهي الارض التي لا نبات فيها وقد يجيء الاجراز

على انه جمع جرز وهي السنة المجدبة والعرض بالعين والضاد المعجمتين على وزن الفلس للرحل كالحزام

للسرج والضلوع الجراشع الاضلاع العظيمة القوية والجراشع من الابل هو العظم القوي **قوله**

ومنه اشكال اجيب بانه يسمي علامات التانيث ضمائر على سبيل المجاز من باب اطلاق احد المتجاورين

على الاخر اعتمادا على ما في فهم السامع **قوله** فكيف يسند الفعل المنفي في هذا الكلام وارد في البدل على

زعم وجه الجواز انتقاض النفي بالا في الفاعل كذلك **قوله** فعلى مذهبه يكون هذا لخ وللشريف هذا

التوجيه



التوجيه في شرح المفتاح بان قول السكاكي بالنظر الى ظاهر اللفظ يأبى عنه اذ على تقدير الابدال
لا يكون الفعل في الظاهر مسندا الى المونث المذكور بعده فكيف يؤنث بالنظر اليه وقد تكلف بعضهم
في دفعه بان معنى الكلام ان تانيث الضمير العايد الى ذلك العام بالنظر الى ظاهر اللفظ المذكور بعده
كانه المسند اليه ظاهرا والابدال غير مبني على الظاهر قال فقوله بالنظر الى ظاهر اللفظ باظهر فخام
الظاهر معقولا مناف واعلم ان هذا البدل في باب الاستثناء يخالف ساير الابدال من وجهين
الاول عدم احتياجه الى الضمير العايد الى المبدل منه مع وجوبه في بدل البعض وانما لم يحتج لان الا
المتصل يفيد ان المستثنى جزء من المستثنى منه فيكون الاتصال قايما مقام الاتصال بالضمير والثاني
مخالفته للمبدل منه في الايجاب والسلب مع وجوب الاتفاق في غير باب الاستثناء قوله كاينا
على حال من الاحوال ظاهره يدل على ان المثال من قبيل القصر الحقيقي وبهذا استشكل بانه يؤدي الى
المحال فاجيب قوله واجيب بانه من باب التأكيد والمبالغة بجعل ما سوى الركوب في حكم العدم
قوله بل المراد اخص فرد لذلك اي من كون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى والحاصل انه
لا بد مع ذلك من مناسبة مخصوصة يقتضي المقام رعايتها فلا يقدر في ما جاني الا زيد شيء ولا جسم ولا
ولا حيوان بل يقدر احد وفي ما كسوته الا جبة يقدر كسوة وملبس وفي ما صليت الا في المسجد
يقدر في مكان وموضع وعلى هذا القياس وقد يناقش في هذا بناء على ان التقدير للضرورة
كما عرفت بان الضرورة اذا اندفعت بالبعيد فلا حاجة الى تقدير القريب فان فيه زيادة على قدر الحاجة
ولك ان تقول هذا انما يرد اذا كان في تقدير الخاص زيادة تقدير بحسب اللفظ وليس كذلك مع ان
المقام شاهد صدق عند من له ادنى ذوق على تقدير المناسب فتامل قوله وفي الحديث ما ايس
الشيطان من بني آدم الا اتاهم من قبل النساء وفي الحديث اشكال مشهور من جهة دلالته على انه
لا يياس الا في حال اتيانه من قبل النساء والقصد العكس وهو انه لا ييأس الا في تلك الحالة



واورد الشارح الحديث واشار الى جواب الاشكال كما نري قوله هذا ويمكن ان يراد بالحديث

النبوي ان ياس الشيطان لا يوجد الا مع الاياس من قبلهن يعني ان الشيطان يعتمد عليهن اشد

اعتمادا حتى لا يقنط كليا قبل ان ياتي الى جهتهن فاذا اتاهن ولم يقدر على الاضلال من جهتهن

ايضا بعصمة الله سبحانه حصل له القنوط الكلي وعلى هذا لا حاجة الى جعل الحال حالا مقدرة ولا الى

تقييد الجهة بغير جهة النساء قوله وذلك لانه قصد لزوم تعقيبه اشارة الى وجه وقوع

هذه الحال ماضيا مجردا عن تقدير الواو وحاصله ان النفي والاستثناء لما دل على لزوم الثاني للاول

كالشرط استعمل فيه واريد كلما ايس من جميع جهات اتيانهم اتاهم من قبل النساء قوله الا على تاويل

العزم قيل عليه هذا التاويل انما يحتاج اليه لو اعتبر مقارنة حدوث مضمون العامل لمضمون الحال

واما اذا اعتبر مقارنة حدوثه او بقاؤه فلا لان الياس باق وقت اتيانه من قبل النساء وان كان

حدوثه سابقا عليه وقد يقال انه يجوز ان يراد بالياس في الحديث الشريف قربه كما اريد بالموتى

في قوله عم لقنوا موتاكم الذين قربوا من الموت فالمعنى ما قرب ياس الشيطان من بني آدم الا حال اتيانه

اياهم من قبل النساء فانه اذا اتاهم من قبلهن علم انه فرغ من جميع الضلال وما انتفع بشي منها وما اسباب

رجاؤه الا في هذا الواحد فان لم ينتفع به ايضا انقطع رجاؤه بالكلية وحصل تمام الياس منهم

كالاخبار فانه ايضا قد يطلق على نفس الكلام على ما صرح به في التلويح وقد يطلق على فعل

المتكلم وهو اللفظ قوله والمراد ههنا هو الثاني لقائل ان يقول قد تقدم في بيان حصر الفن

الاول في ثمانية ابواب ان الانشاء باب ثامن من تلك الابواب وقد جعل هنا عبارة عن نفس الكلام

فالمناسب ان يراد بالانشاء ههنا ايضا نفس الكلام وكذا باقسامه التي هي التمني وغيره بان يرجع الي

ضميرها في قوله واللفظ الموضوع له الى المعنى المصدري على طريقة الاستخدام قوله واراد بها معانيها

المصدرية يعني القاء الكلام المشتمل على الاستفهام وهكذا قوله لظهور ان ليت مثلا موضوعة لـ

لايخفى



لا يخفى ان التعليل ليس للنفي فقط اعني قوله لا الكلام المشتمل عليها ولا يكفي ان يقال لظهور ان ليس

ليست موضوعا للكلام الذي فيه التمني بل هو للمثبت والمنفي جميعا اعني قوله وارد بها معا

المصدر يتم مع قوله لا الكلام ومحصل الاستدلال ان قول المص فاللفظ الموضوع له آه لا يصح

حمل الانشاء على الكلام اصلا ويصح اذا حمل على الالقاء الذي هو من جزئيات الافادة او ملزوم له

ولا انحصار الافادة بذلك ونحن بان يحمل اللام على العابر هذا وقد عرفت هناك وجه الصحة ايضا وهو

الحمل على الاستخدام قوله فالانشاء ان كان طلبا قد سبق ان المراد بالانشاء القاء الكلام الا

والظاهر ان الالقاء ليس نفس الطلب فاما ان يكون المراد بالانشاء القاء كلام يدل على الطلب واما ان

يقال الطلب لكلامي لازم للالقاء المذكور فلذا جعل قسما منه ففي العبارة مسامحة لا تشتبه او يقال

بالطلب معناه الاصطلاحي اعني القاء الكلام المخصوص لا اللغوي الذي هو فعل الطلب قوله وهي

ما ذكره المص خمسة منهم من يجعل الترجي قسما سادسا ومنهم من اخرج التمني والنداء من اقسام الطلب بناء على

ان العاقل لا يطلب ما يعلم استحالته فالتمني ليس طلبا ولا يستلزمه وان طلب الاقبال الخارج عن مفهوم

النداء الذي هو صوت يهتف به الرجل وان كان يلزمه قوله والاول ان كان المط به حصول امر

في ذهن الطالب فهو الاستفهام لا يخفى ان المراد ان كان طلبا يكون المط به الخ على ما يدل عليه جعله من

اقسام الطلب فلا ينتقض بمجموع علمني وفهمني ولا بمجرد علم وفهم اذ المطلوب بهما حصول امر في

الذهن مطلقا لا في ذهن الطالب وبالجملة لو اعتبر التقييد بالمفعول المخصوص خرجا بقيد الطلب

اذ لا دخل للقيد فيه وان لم يعتبر خرجا بقوله في ذهن الطالب اما ما ذكره الفاضل المحشي من ان الاولى ان

ان كان المطلوب مطلوبا من حيث حصوله في ذهن الطالب فهو الاستفهام الخ ففيه نظر لان الانتقاض

وان كان مندفعا ايضا على ما فصله في شرح المفتاح الا انه ينتقض تعريفا الامر لان المط بعلمني على هذا

الجواب حصول امر في الذهن لا في الخارج اللهم الا ان يقال المقصود بما ذكره تصحيح تعريف الاستفهام من تصحيح



تعريف الاقسام امر آخر فلذا ان يجيب في تعريف الامر بالجواب الآخر ويكون مراده ايجاب تغيير سياق
كلام رح بانه يقال يدل قوله وان كان المط حصول امر في الخارج والا اي لم يكن المط به مطلوبا
من حيث حصوله في ذهن الطالب تامل **قوله** وان كان المط به حصول امر في الخارج اي في خارج
ذهن الطالب فلا ينتقض بمثل اعلم وافهم فان المط بهما وان كان حصول امر في ذهن المخاطب لكنه خارج
عن ذهن الطالب بقي فيه بحث وهو ان المط في النهي وكذا في بعض الاوامر هو نفس الامر الخارجي لا حصوله
سواء اخذ الحصول بمعنى الحصول في نفسه او بمعنى بعينه والحصول بعزم لان الحصول للعزم في الخارج
وان لم يقتض حصول الحاصل فيه لجواز ثبوت العدميات لموصوفاتها في الخارج كما في زيد اعمى لكنه يقتضي
حصول الموصوف فيه ويمكن ان يجاب بان المطلوب في النهي مثلا حصول انتفاء الفعل عن المطلوب عنه
اعني المخاطب في الخارج ولا شك انه موجود فليتامل **قوله** فان كان الامر انتفاء فعل فهو النهي هذا على
مذهب من يجعل العدم مقدورا مطلوبا واما على مذهب من لم يجعله كذلك فالمط بالنهي عنده امر وجودي
وهو كف النفس **قوله** والا فهو امر فيه بحث لان الدعاء والالتماس من اقسام الطلب حقيقة والمطلوب بهما
حصول امر في الخارج وليس فيهما احدي حروف النداء مع انهما ليسا من اقسام الامر حقيقة عند المص كما
يجيء وان كان امرا عند النحاة **قوله** منها التمني قدمه لعمومه وجريانه في الممكن والممتنع وعقبه بالاستفهام
لكثرة مباحثه ثم بالامر لاقتضائه الوجود ثم بالنهي لمناسبته في الاحكام **قوله** وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة
قيل ينبغي ان يقيد المحبة بالمجردة اي عن الطمع احترازا عن الاوامر والنواهي والنداءات التي وجدت المحبة فيها
وقيل قيد المحبة لمراده يكفي في اندفاع النقض **قوله** واللفظ الموضوع له ليت قد تحققت ان اللام
للغاية لا صلة الوضع قال ما وضع له ليت الهيئة الجزئية المتعلقة بالنسبة الجزئية من حيث تعلقها بها وتلك
الهيئة ملحوظة لا قصدا وبالذات بل من حيث كونها حالة متعلقة بتلك النسبة فلذا صارت كلمة ليت حرفا
لا اسما هذا على قانون تقرير الفاضل المحشي لكن فيه بحث وهو انه لا بد في الانشاء من ان لا يتخلف مدلوله عن لفظه ومن

همزا



هذا قبل الانشاء اتحاد معنى بلفظ يقارنه وظاهر ان التلفظ بثبت زيد قايم لا يجب كونه ذا ايهة
مذكورة واما اذا كان الموضوع له نفس الطلب الظاهر فلا يرد شي لعدم التخلف فتدبر قوله وطامعيه
هو بتخفيف اليا على وزن كراهيه مصدر بمعنى الطمع فيه طمعا وطماعة وطماعية فهو طمع وطمع بكسر الميم وضمها
قوله والا لصار ترجيا وتستعمل فيه لعل او عسى ان كان فيه توقع تستعمل فيه لعل وان كان فيه طمع تستعمل
فيه عسى والفرق بين التوقع والطمع ان الاول ابلغ من الثاني ولهذا اخر الطماعية عن التوقع وفيه بحث
لانه انما يصير ترجيا لو لم يتحقق فيه الطلب في الطلب الترجي كما سيصرح به نعم يصير طلبا مقرونا بطماعية
وليس ذلك مرجيا قوله لو ياتيني فتحدثني بالنصب والتقدير ليت اتيانا منك فتحدثني شناولا
يحتاج لو ح الى الجزاء لخروجه عن معنى التعليق ولو رفع الفعل خرج المثال عن الباب وح يقدر
الجزاء لبقا لو على معناها قوله وكما يفرض بلو هذا بيان للمناسبة بين لو وليت حتى يظهر جواز استعمال
الاول في موضع الثاني قوله بعد فعل فيه التمني وقد يجي بخلاف ذلك كقول امرؤ القيس تجاوزت احراشا
عليها ومعشر على حراصا لو يسرون مقتلي قوله وكثيرا ما يستغني الى اخره اي يستغنى بها عن ذكر
فعل التمني وان كان مقدرا ويدل عليه قوله اي اود لو كان قوله بقلب الهاء همزة فيه ضعف لان
عادة العرب ان تبدل الهاء اخف من الاثقل وههنا يلزم ان يكون الامر بالعكس قوله مركبتين مع ما
ولا المزيدتين اعترض عليه بان هذه الحروف انما اخذت من هل ولو قبل التركيب لا في حال التركيب اذ لا فرق
عند التركيب فيرجع المعنى على ما يقتضيه قوله مركبتين الى ان هلا ولولا ماخوذة من هل او لو لا ولا
فسا ده اجيب بان قوله مركبتين حال مقدرة لا محققة حتى يرد الاشكال والمعنى انها ماخوذة من هل ولو
حال كونهما مقدرين في التركيب مع ما ولا المزيدتين قوله لتضمنها معنى التمني فيلزم المضي للمضمر وهذا المعنى
اعني اللزوم هو المقصود بالتركيب لا اصل التمني موجود في هل ولو قبل التركيب والحاصل ان هل ولو اذا
كانتا مقرونتين يفيدان لمجرد معنى التمني على سبيل الجواز واذا ركبتا مع ما ولا لزمتا معنى التمني للافادة

يحتاج ← يجب ان

يسرون ← يريدون



طب

بل ليتولد منه الندم في الماضي والتخصيص في المستقبل قوله على ما كان يجب ان يفعله المخا

اي من حيث تركه ولو كان كما قال على معنى انه كان يجب ان يكون بيانا للوم لكان اظهر قوله اي

يكون كل منهما وفي بعض النسخ كل منهما بتثنية الضمير باعتبار النوعين اعني هل المركبة ولو المركبة قوله

وقد يتمنى بلعل اما قال قد يتمنى نظرا الى ما يتولد والا فالمقام مقام الترجي على ما يشعر به قوله لبعد المرجو

عن الحصول قوله والاستفهام ارتقاب المكروه او عدي الاشفاق لمن يكون بمعنى الخوف واذا

عدي بعلى يكون بمعنى العطف قوله وبهذا يظهر ان الترجي ليس بطلب اي بدخول الاشفاق في الترجي

ووجه الظهور ان العاقل لا يطلب ما يكرهه قوله لم يقبح ازيد قام كما قبح هل زيد قام وقيد بعض شراح

الايضاح قبح المثال بما اذا قصد به التخصيص فانه قد يأتي لذلك عند الشيخ عبد القاهر

والمص واما قدمه به دفعا لما سيشير اليه الشارح من انه يجوز ان يكون تقديم زيد للاهتمام وهل

لطلب التصديق وفيه نظر لان المثال ح يكون ممتنعا لا قبيحا كما سيجي تحقيق الكلام فيه قوله وبهذا

ظاهر في عمرا عرفت واما في ازيد قام فلا لان فيه بحثا وهو ان تقديم المرفوع كما سيجي للتخصيص والاهتمام

كذلك تقديم المنصوب فالقول بان ما ذكره في تقديم المنصوب ظاهر دون تقديم المرفوع تحكم فان قلت

الاختصاص في تقديم المفعول ظاهر غالبا دون تقديم المرفوع قلت سيمنع الشارح كون علة الاختصاص

علة لقبح مثل هل عمرا عرفت اللهم الا ان يقال قوة الدلالة على الاختصاص في تقديم المنصوب بحيث

يجعل الاهتمام غير محتمل فالوجه في القبح دون الامتناع ان يحمل على الاضمار والتفسير كما سيجي قوله

لانه عن تعسف وجه التعسف ان معنى كون السؤال عما يلي الهمزة كونه متعلقا به على وجه لا يتعلق بغيره

كذلك فان السؤال في انت ضربت زيدا متعلقا بالفاعل على معنى ان الضرب المتعلق بزيد هل صدر

عنك ام لا وقولك اضربت زيدا متعلقا بالفاعل على ان المعنى على طلب التصديق ليس كذلك لان

السؤال كما يتعلق بالضرب يتعلق بزيد لان المعنى هل تعلق الضرب بزيد او هل صار زيد متعلقا

للضرب



للضرب قوله ومما يؤيد ذلك اي كون المسئول عنه بالهمزة مايليها قوله وهل لطلب التصديق
اي لطلب اصل التصديق والا فالهمزة ايضا لطلب التصديق في التحقيق كما حققه الفاضل المحشي والحاصل
انهم اطلقوا التصور على ما يعم نوعا من التصديق والتصديق على سائره فمعنى قولهم ان هل لطلب التصديق
انه لطلب نوع منه غير النوع المخصوص فتأمل قوله امتنع هل زيد قام ام عمرو وقد سبق منا في اول
ابحاث الاسناد الخبري ان ابن مالك استشهد بقوله عليه السلام هل تزوجت بكرا ام ثيبا على ان تقع هل
موقع الهمزة فينوب انها معادل واشرنا هناك الى الجواب بجواز كون ام في الحديث النبوي منقطعة والمعنى
بل تزوجت ثيبا قوله لان التقديم يستدعي الخ فيه بحث لانا نمنع الاستدعاء كليا بناء على احتمال
الاهتمام في الواقع فان قلت الاهتمام قليل بعيد فكانه غير محتمل قلنا لا وجه للتقبيح في الحمل على الاضمار
والتفسير سوى البعد والقلة فيلزمه وجه قبح وجه الجيب المبني على ما زعمه فيما سيأتي ولا قائل به فليفهم
قوله وفيه نظر لانه لا وجه لقبح الخ اي لا وجه على التعليل المذكور فلا يرد جواز كون وجه التقبيح كونها
بمعنى قد على ما يجيء والجواب عن النظر ان وجه التقبيح على ما ذكره هذا القائل هو لزوم تحصيل الحاصل بناء
على اختصاص هل لطلب التصديق واستدعاء التقديم حصول اصل التصديق بنفس الفعل على ما هو الغالب
من التقديم للاختصاص المفيد لذلك ولا يلزم من هذا التقبيح وجه الجيب المبني على قصد الاهتمام لعدم حصول
سبب القبح المذكور فيه وهو لزوم تحصيل الحاصل بالنظر الى الغالب ويدل على عدم اتجاه هذا النظر انه رد
هذا الوجه في شرح المفتاح ولم يتعرض لهذا النظر حيث قال وانما لم يمتنع هل زيدا عرفت لاحتمال ان يكون
زيدا مفعولا لمحذوف مقدم وانما لم يكن الفعل بعده مشغولا بضميره او يكون مفعولا للمذكور مقدما
لكن لا للتخصيص بل لغرض آخر لكن ذلك قليل بعيد فقبح ولم يمتنع فعلم مما ذكرنا ان يكون معنى قول المصنف
لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل انه يستدعي ذلك بالنظر الى الاعم الاغلب فلا يرد عليه احتمال
كون التقديم لمجرد الاهتمام كيف لو لم يوجد احتمال غير التخصيص لكان المثال المذكور ممتنعا لا قبيحا قوله



لاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف لكنه لمجرد مستفتي قوله وههنا نظر لجواز ان يكون قبح

الخ اي كونها بمعنى منه في الاصل كما يجيء الآن وهذا النظر انما يرد اذا لم يكن علة القبح منحصرة عند السكاكي

فيما ذكره وظاهر عبارته يفيد الانحصار حيث قال ولاختصاصه بالتصديق قبح هل زيدا عرفت

الا ان يتم تقديم قوله لاختصاصه لا للاختصاص بل لغرض آخر قوله اهل عرفت الدار بالغريين الغريان

بفتح الغين المعجمة وتشديد الراء المكسورة والياء وهما منارا مالك وعقيل نديمي جذيمة الابرش

قوله وحث الى الالف المألوف حنث بالتخفيف بمعنى ثالث وعطف عرج حتى يحنوا حنق او

بالتشديد بمعنى اشتاق من حن يحن حنينا قوله ايضرب زيدا وهو اخوك المراد من الاخوة الصداقة

والتآخي لا الاخوة الحقيقية والا لكانت الجملة الاسمية حالا مؤكدة فلم يجز دخول الواو عليها كما تقرر

في النحو قال الحماسي قوله قال الحماسي ساغسل البيت القضا اصله الحكم والايجاب ثم يستعمل في كمال الصنع

والفراغ من الشيء وقضاء روي بالرفع والنصب فاذا رفعته يكون فاعلا لجالبا ومفعوله ما كان

جالبا ويكون القضا بمعنى الحكم والتقدير والمعنى ساغسل العار عن نفسي باستعمال السيف في الاعداء

في حال جلب حكم الله على الشيء الذي يجلبه واذا نصبته يكون مفعولا لجالبا وفاعله ما كان جالبا ويكون

المراد بالقضا الموت المحتوم والقدر المقدور والمعنى جالبا للموت على جالبه وبعد البيت المذكور

واذهل عن داري واجعل هدمها لعرضي من باقي المذمة حاجبا ويصغر في عيني تلادي اذا انثنت

يميني بادراك الذي كنت طالبا يريد اني اترك داري واجعل خرابها وقاية لعرضي ويخف

على قلبي تركها خوفا من لحوق العار ويقل في عيني انفاق تلادي اي مالي القديم عند انصراف

يميني جائزة للمط قوله لما سنذكره في بحث الحال من ان الحال الذي نحن فيه والحال الذي ينافي

الاستقبال وان تنافيا حقيقة الا انهم استبشعوا علم الاستقبال في صدر الجملة الحالية للتنافي

بحسب الظاهر في الجملة ولو بحسب اللفظ قوله وهو ينادي على خطائه لانه يدل على وجوب

تجرد



بتجريد الجملة الحالية لا على تجريد الفعل المقيد بالحال **قوله** كان لها مزيد اختصاص بها قال فمزيد

اختصاص لان للاستفهام مطلقاً نوع اختصاص بالفعل كما عرفت في النحو **قوله** ما موصولة ويجوز

ان يكون موصوفة والجملة صفة **قوله** اذ المضارع لا يكون فعلاً الا فيه بحث لان غاية ما علم ان هل اذا دخلت

على المضارع تخصصه بالاستقبال ولا يلزم منه مزيد اختصاصها بالمضارع ولا يكون دخولها عليها

اكثر من دخولها على الاسماء وغيرها حتى يتم ما ذكره ونظير هذا ان قد تقرب الماضي من الحال ولا يلزم منه

كون دخولها على الماضي اكثر من دخولها على المضارع وغاية ما يمكن ان يقال مراده ان الواضع وضعها

للاستفهام عن غير الحاصل بغرض تخصيص المضارع بالاستقبال فلها بالنسبة الى هذا الغرض مزيد خصوصية

بالفعل والكلام بعد محل تامل فتامل **قوله** والنفي والاثبات انما يتوجهان الى الصفات التي هي مدلولات

الافعال لا الى الذوات قد اشار الفاضل المحشي الى تحقيق هذا الكلام بان المراد بالذوات ما يستقل بالمفهومية

وبالصفات مقابلها وهي النسب الحكمية وبسط فيه بعض البسط الى ان قال الافعال تتضمن نسباً حكمية يصلح

ان يتوارد عليها النفي والاثبات ولها انتساب الى الازمنة والاحوال الاختصاص ببعضها وضعاً

بخلاف المشتقات فان نسبتها تقييدية لا تصلح لذلك لكن فيه بحث لان توجه الاثبات والنفي الى النسب

الحكمية الصالحة لذلك انما يدل على مزيد اختصاصها بالفعل بالنظر الى المشتقات لا بالنظر الى الجمل

الاسمية المشتملة على تلك النسب تامل **قوله** ادل على طلب الشكر اي طلب حصوله في الخارج ولانه

المراد دون حقيقة الاستفهام لامتناعها من علام الغيوب **قوله** وفي هل انتم تشكرون لا نها دالة

على الفعل تقديراً الخ لا يقال قد سبق في اوائل احوال المسند اليه ان نحو قوله تعالى لو انتم تملكون خزائن

رحمة ربي في صورة الجملة الاسمية افاد الاختصاص كما تفيده الجملة الاسمية حقيقة فلم لا يكون نحو

فهل انتم شاكرون في تلك الصورة وان لم يكن اياها حقيقة مفيداً للابراز ما يتجدد في معرض الثابت



لانا نقول حقيقة الجملة الاسمية فيما نحن فيه اعني فهل انتم شاكرون لا يفيد الثبوت بل التجدد لكون
خبرها فعلية فكذا ما هو في صورتها فظهر الفرق على انه لا شك انما هو بحسب الصورة فقط
طلب
والحقيقة متعادل على المط تماما هي بحسب الصورة فقط فليت ان فهل انتم شاكرون انه دل على
الشكر فهل انتم تشكرون وهو المدعي يبقى ههنا بحث آخر وهو ان انتم شاكرون انتم تشكرون يفيد الاستمرار
يفيد الاستمرار التجددي والبرهن في صورة المبتدا والخبر ولكونه ايا ما في الحقيقة على راي والاستمرار
التجددي انسب بالمقام من الاستمرار الثبوتي لدلالته على طلب استمرار الشكر على سبيل التجدد والاشق
على النفس المستدعي لزيادة الثواب كما مرت الاشارة في قوله تعالى الله يستهزئ بهم ثم توجه العدول
الى ما يفيد في العموم الاستمرار الثبوتي ولعل ان نقول ما ذكر في النظم ادل على كمال عنايته تعالى بعباده
حيث رضي منهم بما هو هون عليهم والله اعلم قوله كقولنا هل الحركة موجودة لا يخفى ان الوجود اذا
كان محمولا كان النسبة الرابطة وجوده للموضوع بمعنى اتصاف الموضوع به فهنا ايضا يطلب شيئا لكن
لما كان المحمول والرابط شيئا واحدا بالنظر الى الظاهر عد قولنا الحركة موجودة بسيطا بالنسبة الى قولنا
الحركة دائمة قوله وجود شيء لشيء اراد بالشيء الاول غير الوجود بقرينة المقابلة والا فالمط بهل البسيط
ايضا وجود شيء هو الوجود لشيء واعلم ان المفهوم من تحقيق الفاضل المحشي ان لا يسئل بهل المركبة من الاحوال
التي تعرض الماهية من حيث هي موجودة كانت في الخارج او معدومة ولعل في الذي بحثنا فيه قوله فان وضعه صح
المط وجود الدوام للحركة وفي بعض النسخ او لا وجوده لها فعلى النسخة الاولى يكون بيانا لحال المثال
المذكور في المتن وعلى الثانية لها ولما ضم اليه بقوله او لا دائمة قوله طالبا ان يشرح هذا الاسم هكذا وقعت
العبارة في النسخة التي رايناها والانسب بقولنا ان يقال طالبين وبعد ارادة طالبا كل منا او حمل ضمير الجمع على
الواحد المعظم وهذا وان كان شائعا في الكلام الا انه ينبو عنه المقام قوله اي حقيقتها التي هو بها هو شائع

الى ان



البيان المراد بالمهية ههنا هو الحقيقة اعني ما به الشيء هو هو باعتبار التحقق لا المعنى المشهور الذي لم يعتبر فيه التحقق بقرينة حكمه بتقدم هل البسيط عليه **قوله** يعني ان مقتضى الترتيب الطبيعي ان يطلب اولا شرح الاسم بحسب الاصطلاح تمام مهية الاسم حتى يقع في جواب الحد التام ولا شبهة في ان طلب التصديق بالوجود غير موقوف على تقديره بالوجه المذكور وعلى وعلى تقدير ان يراد به الاعم من المعنى الاصطلاحي لم يكن بد من ان يكون المقدم نوع خصوص لمفهوم الاسم ويجوز ان يعلم ان لهذا اللفظ مفهوما وقبل ان يتصور ذلك المفهوم بخصوصه يسال عن ذلك المفهوم اهو موجود ام لا ثم بعد العلم بوجوده يتصور بخصوصه وبالجملة لا بد من تصور المفهوم قد يطلبه بما الشارحة للاسم على وجه ما فلم لا يكفي هذا التصور في طلب وجوده لا يقال ما ذكره من الاقتضاء بناء على ما هو الاولى لانا نقول قد صرح الفاضل المحشي بان هذا الترتيب واجب قطعا في نفس الامر لا باعتبار انه الاولى وواجب في نظر البلغاء اذ قد جعله مقابلا لما هو الاولى فتامل **قوله** ولا مهية له ولا حقيقة كان اللاحق عطف تفسيري لسابقه **قوله** والمعدوم لا هوية له اي لا وجود فان الهوية كما يطلق على الحقيقة الجزئية يطلق على نفس الوجود الخارجي وخلاصة الكلام ان المهية المرادة ههنا ما به الشيء بالمعنى المتعارف اعني الوجود هو هو والمعدوم لا وجود له فلا مهية ايضا بالمعنى المراد ههنا **قوله** صارت تلك الحدود بعينها حدودا بحسب الذات والحقيقة اما اذا تصور الواضع حقيقة الشيء وعين الاسم بازائها فظاهر واما اذا تصورها ببعض عوارضها واعتباراتها ووضع الاسم بازائها فائدة التعريف انما يكون حدا اسميا بالنظر الى تلك الاعتبارات فبعد العلم بالوجود يكون حدا حقيقيا بالنظر اليها بلا اشتباه واما بالنظر الى نفس ذلك الشيء فرسم اسمي قبل العلم بالوجود ورسم حقيقي بعده فلا حاجة ههنا الى التقييد كما زعمه الفاضل المحشي هذا اذا اريد بالحد والرسم المعنى المصطلح عند ارباب العقول واما اذا اريد بالحد المعرف مطلقا

فالامر اظهر **قوله** وعن العارض المشخص لذي العلم لم يقل لذي العقل ليتناول الباري عز اسمه
نحو من ربك واعلم ان السائل بمن ونحوه مما يطلب به التصور سوى الجزء لما لم يتصور خصوصية
زيد او عمرو بمقتضى هذا السؤال كان مطلوبه اصالة التصور الخصوصية وكان التصديق بثبوت
شيء لذلك المخصوص تابعا له ولهذا حكموا بان هذه الكلمات لطلب التصور فقط واما الحكم بان الجزء في
مثل اريد في الدار ام عمرو لطلب التصور مع ان مطمح النظر فيه طلب ثبوت شيء لشيء بعينه فامر توسعي وهذا
خلاصة ما حققه الفاضل المحشي وامره بالتامل وبهذا اندفع اعتراض بعض الفضلاء بان اللازم من
تحقيقه ان من وامثاله يكون التصور ولا يلزم ان لا يكون لطلب التصديق فلا يستقيم حكمهم بانها مختصة لطلب
بطلب التصور **قوله** اي اي اجناس الاشياء نوقش في العبارة بانه لو صح ذلك لكان مطلب ما عين
مطلب اي وصح جعل الجنس جوابا في السؤال عن الفصل وهو ظاهر البطلان وقد يجاب بان السؤال باي
اجناس الاشياء عندك لازم للسؤال بما عن جنس ما يحصل عند المخاطب كان طالبا بالضرورة لتميز
هذا الجنس من بين الاجناس فلهذا صح ان يذكر الثاني يعني اللازم لبيان الاول يعني الملزوم فلا محذور **قوله**
فقد سبق المفردون الخ اما من الافراد او التفريد على الروايتين ومعناه الجاعلون انفسهم فردا ممتازا عن
غيرهم بكثرة الطاعات والاشتغال بذكر الله تعالى او الجاعلون الله تعالى فردا اي الذاكرين لا يذكر معه
غيره وانما لم يقولوا في السؤال ومن المفردون على ما هو الظاهر لان مرادهم السؤال عن حقيقة صفة
المفردين وهي ليست من ذوي العلوم قال بعض الفضلاء جوابه عم بقوله الذاكرون الى آخره من باب اسلوب
الحكيم يعني دعوى سؤالكم هذا لان معنى الافراد ظاهر ولو سألوا عن اوصاف المعروف **قوله** وفيه نظر اذ
لا نسلم الخ صلاحية النظر منع ورود من في اللغة الى السؤال عن الجنس وقد يستدل عليه بوروده فيها لذلك
في حديث الكتاب من الوادي فعلت مهنون انتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما فان الجواب دليل على
ان المسئول عنه الجنس في هذا الظاهر ان الشاعر ظنهم اناسي فسألهم عن تشخصهم فردوا عليه بانا من الجن
لا من

لا من الانس الذين ظننتنا منهم قوله ففساده يظهر من جواب موسى ع بقوله الخ فيه بحث
لاحتمال ان يكون جواب موسى ع لبيان انه لا مجانسة له تع مع غيره لانه خالق كل شيء وماديه فليس كمثله
شيء وبالجملة يجوز ان يكون الجواب من باب الاسلوب الحكيم كانه قال دع السؤال عن الجنس فانه معلوم بطلانه
لان ذاته تعالى لا تدخل تحت جنس بل اللايق بشانه ان يسال عن صفاته الكاملة قوله احد المتشاركين صيغة
التثنية اخذا بالاقل والا فقد يكون للسؤال عما يميز احد المشاركات وقوله يعمهما زيادة توكيد والا فالامر المشترك
فيه ليس الا كذلك قوله كقولنا ايهم يفعل كذا ان قلت لو قال اي هولاء يفعل كذا لكان اظهر لان المضاف
اليه فيما ذكر من المثال ضمير لا اسم اشارة قلت لم يقل اذا اضيف الى اسم الاشارة بل قال الى مشار اليه وهذه
الاضافة متحققة بحسب المعنى فيما ذكر لانهم عبارة عن الاشخاص الانسانية التي من شانها ان يشار اليها حسية
تامل قوله فجوابه متضمن للاشارة الحسية الظاهر صحة الجواب بالمعرف بلام العهد وما في حكمه من الموصول
ايضا وتعميم الاشارة الحسية بعيد قوله واذا اضيف الى كل فجوابه كلي رد عليه بانه منقوض بقولنا
اي رجل ضربك فيجاب بهذا او بزيد فالحق ان ما اضيف اليه اي يكون كليا دايما لعلة الاشتراك في امر عام
للمشاركين فصاعدا واما الجواب فقد يكون جزئيا اذا اريد بالتمييز التعيين الشخصي وقد يكون كليا
اذا لم يقصد ذلك قوله والغرض من ذلك السؤال التقريع لا حقيقة استفهام الرسول عن كمية
المعجزات لان المقام يأباه فلو ذكر مثالا كانت فيه كم على اصله نحو كم درهما لك وكم رجلا رايت لكان
اولى وانما لم يبال بايراد المجاز لانه فرع الحقيقة فالمعنى الموضوع له ملحوظ هنا ايضا قوله
كما في الخبرية الفرق بين كم الاستفهامية وكم الخبرية لعدد مبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم
واما المعدود فهو مجهول في كليهما فلهذا احتيج الى المميز المبين للمعدود ولا يحذف الا لدليل وان
الكلام مع الخبرية يحتمل الصدق والكذب بخلافه مع الاستفهامية وان المتكلم مع الخبرية لا يستدعي
من مخاطبه جوابا لانه مخبر والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه لانه مستخبر وغير ذلك مما هو مذكور في

معنى اللبيب وغيره **قوله** واقول سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة رد على ذلك البعض وهو
الفاضل الرضي وقوله بينة اما مرفوع على الخبرية مبتدأ محذوف عما قبله من النظم تاويل منه الآية واما مجرور
على انه من تتمة الآية واقول يعني اقرأ وكان الآية لوضوحها في هذا المعنى يجرد قراتها كافية وقد يجاب
عن هذا الرد بعد تسليم ان الرضي يجوز كون كم في الآية استفهامية كما جوزه الزمخشري ان مراده عدم
العثور على جره بمن اذا لم يفصل بينه وبين كم بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز
بمفعول ذلك المتعدي نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وعيون وكم اهلكنا من قرية وحال كم الاستفهامية
المجرور مميزها مع الفصل كحال كم الخبرية في جميع ما ذكرنا فقد ادرج في هذا العموم وجوب الاتيان بمن اذا فصل
بينهما بفعل متعد ثم قال وتدخل من في مميزها اما في الخبرية فكثير نحو كم من ملك في السموات وكم من قرية
واما مميز كم الاستفهامية فلا اعرفه وانت خبير بان عبارة ذلك الفاضل اعني قوله وحال كم الاستفهامية
المجرور مميزها مع الفصل لا يلائم ما ذكره من الادراج نعم لو قيل وحال كم الاستفهامية وجر مميزها على
ما فعله هذا المجيب لكان الادراج ظاهرا فتامل والحواة قوله وحال كم الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل
يؤيد الجواب بان مراده عدم العثور على جره بمن اذا لم يفصل فتامل **قوله** وايان عن الزمان المستقبل
قيل اصل ايان اي اوان فحذف احد اليائين بعد قلب الهمزة من اوان فصار ايوان فقلبت الواو ياء
وادغمت الياء في الياء فصار ايان ورد بان كسر الهمزة فيه لغة مستعملة وهو يابى ان يكون اصله ذلك لانه تثقيل
في مقام التخفيف اللهم الا ان يقال الكسر عوض عن الياء المحذوف والحق ان كون الاسم غير متصرف يابى التصرف متمكن
المذكور **قوله** مثل يسال ايان يوم القيمة المضاف محذوف اي وقوع يوم القيمة فلا يلزم وقوع ظرف الزمان
خبرا عن غير الحدث **قوله** بعد ان يكون الماتي موضع الحرث وهو القبل دون الدبر في الآية رد على اليهود
حيث كانوا يزعمون انه من جامع امراته من دبرها في قبلها كان الولد احول **قوله** وبعضها مختص
بطلب التصور كساير الاستفهامية فان قلت قد صرح ابن هشام بان ام من كلمات الاستفهام وصرح بعض

النحاة



كونه

النحاة بان ام المنقطعة لطلب التصديق فاوجه ذلك قلت مراد الشارح تفصيل الكلمات المذ

المذكورة ههنا فلهذا قال فظهر ان كلمات الاستفهام الخ اي ظهر مما ذكر في اول الباب الي ههنا

وام لم يذكر ههنا لما انها مسكوت عنها بناء علي ان كون ام من كلمات الاستفهام محل نظر اما المتصلة

فلان مدخولها معطوف علي مدخول الهمزة فتجعلت مشاركة لما قبلها في كونه مستفهما عنه بقضية

العطف كما في ازيد قايم او عمرو واما المنقطعة فلان ان الاستفهام جزء معناها ولا احد معنييها

بل المقيد له الهمزة المقدرة **قوله** ولهذا ان يقع بعدام ساير كلمات الاستفهام سوي الهمزة

اي لعراقة الهمزة في الاستفهام لم يجز وقوعها بعدها لاقتضائها كمال التصدير كما صرح به في مغني

اللبيب ولهذا اذا وقعت في جملة معطوفة بالواو وبالفاء او بثم قدمت على العاطف كما هو

تحقيقه **قوله** ام كيف ينفع ما يعطي العلوق به راضي رئمان انف اذا ما ضن باللبن هذا البيت ينشد

لمن يعد بالجميل ولا يفعله لانطواء قلبه علي ضده وقد انشده الكسائي في مجلس الرشيد بحضرة الاصمعي

فرفع رئمان فرد عليه الاصمعي وقال انها النصب فقال الكسائي اسكت في ما انت وهذا يجوز الرفع و النصب

والجر فسكت ووجهه ان الرفع علي الابدال من ما والنصب بيعطي والخفض علي الابدال من الهاء وصوب ابن

الشجري انكار الاصمعي قال لان رئمانها للبو بانفها هو عطيتها اياه اعطاها اياها العطية لها عنهم فاذا رفع لم

يبق لها عطية في البيت لان في رفعه اخلاء من مفعول لفظا او تقديرا وفيما ذكره ابن الشجري نظر لجواز

ان يقال من طرف الكسائي الباء في به زائدة في المفعول والتقدير ما يعطيه العلوق او يتضمن يعطي

يعطي معني يجود وح يكون العطية نفس الرئمان كما في صورة النصب او يقال نزل يعطي منزلة

اللازم كما في يجرح في عراقيبها نصلي **قوله** وام ههنا بمعني بل وليست منقطعة وليست متصلة منقطعة

و لامنقطعة كما صرح به في حاشية الكشاف **قوله** فلا وجه لوقوع بالاستفهامية بعد ما قد يجاب

بان الثانية تاكيد للاولي اشار اليه ابن هشام في المغني **قوله** مما لم يحصل حصوله قد تصدي الفاضل



المحشي لذكر ما يتضح به وجه المجاز في الكل لكن فيه بحث لانه لم يرد على ان يبين اللزوم بين المعنى
الحقيقي والمجازي ولا يخفى على العارف بقانون المجاز انه لا يكفي تعيين العلاقة في البعض لان مطلق
اللزوم معتبر في جميع انواعه فالحق ان العلاقة في البعض علاقة السببية ففي الاستبطاء مثلا
استعمل ما وضع للمسبب في السبب بوسايط وفي التنبيه على الضلال بالعكس كل ذلك ظاهر بالتامل
الصادق فيما ذكره ذلك الفاضل في تحقيق اللزوم واما ما ذكره في صورة التعجب حيث قال الاستفهام
عن سبب عدم رؤية الهدهد يستلزم الجهل به المناسب للتعجب عن السبب ففيه خفاء لان الاستفهام عن
السبب مسبب عن الجهل به والجهل به ليس بمسبب عن التعجب بل الظاهر عكسه فليس هنا استعمال ما وضع
للمسبب في السبب ولا عكسه بل التركيب مركب على ان الاظهر في بيان اللزوم ههنا ان يقال لما كان
عدم رؤية الهدهد امرا غريبا وكان الاستفهام عن سببه يستلزم العلم بوقوعه والجهل بسببه
وادراك الغريب مع الجهل بالسبب يستلزم التعجب لزمه التعجب لكن هذا ايضا لا يفيد خصوصية
العلاقة قوله الام وفيم سعلسا نكات لحرف لفظة م في قوله الام محققة فرماء الاستفهامية
فانه يجب حذفها اذا جرت وابقاء الفتحة دليل عليها فرق بين الاستفهام والخبر وبها اتبعة
الفتحة الالف في الحذف وبسكون الميم وذلك مخصوص بالشعر وقد صرح صاحب الكشاف في سورة
الاعراف حيث تكلم على قوله قال فبما اغويتني لاقعدن لهم صراطك المستقيم ان اثبات الالف
اذا دخل عليها حرف الجر قليل شاذ ورد بذلك حمل ما في الاية المذكورة على الاستفهامية كما يقتضيه
سياق كلامه وهذا هو القول الحق اذ لا يجوز حمل القراءة المتواترة على الوجه الشاذ النادر بلا
ضرورة لكنه جوز في سورة يس حيث تكلم على قوله تعالى بما غفر لي ان يكون ما استفهامية وقال
الا ان قولك بم غفر لي بطرح الالف اجود وان كان اثباتها جائزا فالتعارض بين كلاميه
ظاهر مكشوف على الوجه ما في سورة الاعراف قوله والتعجب ما لي لا ارى الهدهد وانما حمل على
التعجب



التعجب وقد تقرر ان الحمل على المجاز فيما يتعذر فيه الحمل على الحقيقة بناءً على انه للمعنى الاستفهام
العاقل عن حال نفسه قوله وهو الذي يقصده المصنف يدل على ذلك لفظ بل اذ لو حمل على المعنى الاول
لقال بالايلاء المقرر قوله واجيب عنه بانه يدل عليه ما قبل الآية الخ رد بعض شراح الايضاح بانه لا دلالة
لشيء مما ذكر على علمهم قطعاً ويقيناً كيف وقولهم نحكا عنهم من فعل هذا بآلهتنا صريح في السؤال عن الكاسر
حتى قيل لهم سمعنا فتى يذكرهم والسؤال عن الكاسر حتى قيل لهم سمعنا فتى يذكرهم والسؤال عن الكاسر دليل على
عدم العلم وانت خبير بان كون قولهم من فعل هذا بآلهتنا سؤالاً عن الكاسر لا يفيد عدم علمهم وقت قولهم
اانت فعلت الخ لان هذا القول بعد ما قال بعضهم سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم والظاهر تحقق
العلم بعد ما سمعوا هذا مع ما صدر منه من الحلف على ان اهل التفسير ذكروا في قوله تعالى فاقبلوا اليه يزفون
اي يسرعون ان بعضهم قد شاهدوا انه يكسر الاصنام فاسرعوا اليه يمنعون كما ذكر الشارح قوله
والانكار بالجر عطف على التقرير وقوله كذلك حال من الانكار اي حال كون الانكار مثل التقرير في
حديث الايلاء قوله واما غيرها فانه يجيء الخ الظاهر ان فاء جواب لما محذوف مع الجواب فانه
جائز في السعة والتقدير واما غيرها فليس كالهمزة لانه وانه الخ وقد سبق في اوايل بيان شيوع مثل هذا
التركيب وفي بعض النسخ واما غيرها فانه يجيء للانكار فلا يجري فيه هذا التفصيل فلا اشكال قوله
ومن اين تدري ما الفرار من الزبد ه مصراع بيت صدره ويصبوا الى زيد الجبي وعمر ام ه وقبله
خليلي ان الحب ما يعرفانه ه فلا تنكرا ان الحنين من الوجد ه اتحن ولا انضاء بالغور حنت ه اذا ذكرت
اوطانها من نجد يحتمل ان يكون ما في يعرفانه نافية ويحتمل ان يكون موصولة والانضاء جمع نضو
وهو المهزول والغور موضع بتهامة وهو في الاصل المطمئن من الارض والنجد المرتفع منها والزبد
بالراء المهملة شجر طيب الرائحة ويصبوا اي يميل قوله اتقتلني والمشرفي مضاجعي ه المصراع صدر
بيت لامرء القيس اخره ومسنونة زرق كانياب اغوال ه المشرفي سيف قال ابو عبيدة نسبت الى



مشارف وهو قرى من ارض العرب تدنو من الريف يقال سيف مشرفي ولا يقال شارفي لان
الجمع لا ينسب اليه اذا كان على هذا الوزن كذا في الصحاح وقيل المشرفي ولا يقال مشارفي لان
الجمع لا ينسب اليه اذا كان على هذا الوزن منسوب الى مشرف منسوب الى وهو قين كان يعمل السيف على هذا
كذا في ضرام السقط المحذوة المسنونة يقال سن السيف اذا احده وصفها بالزرقة لدلالتها
على صفائها وكانها مجلوة فالمنكر هو نفس اتخاذ الآلهة فيه ايماء الى الفرق بينه وبين قوله تعالى قوله
اغير الله اتخذ وليا **قوله** واشارة الى دفع اعتراض يتوهم وهو ان المنكر اتخاذ الاصنام لا مطلق
الاتخاذ فيجب اصناما تتخذ آلهة على نمط قوله تعالى اغير الله اتخذ وتوضيح الدفع ان المنكر في
الآية الاولى احد المفعولين حتى لو اسقط ذلك المنكر صح ان يقال هم مقامه ما هو غير المنكر وح
يجب تقديم ذلك المفعول والمنكر في الآية الثانية كلا المفعولين حتى لو لم يكن مثل الاسقاط السابق
فلا يجب تقديم احدهما على الفعل ولذا لم يقل اصناما تتخذ آلهة لا الهة تتخذ اصناما تأمل **قوله**
كانه يعتقد قدرته على ذلك هذا مبني على ان قوله تعالى افانت تكره افانت تسمع لانكار القدرة على الاكراه لا لاثبات نح
والاسماع على معنى افانت تقدر على اكراه الناس افانت تقدر على اسماع الصم لا لاثبات نفس الاكراه
والاسماع كما هو المتبادر من ظاهر الاية والا فلا تقريب لجعل شغفه كاعتقاد القدرة **قوله** مراداً منه
تقوية حكم الانكار لم يقل انكار التقوية مع ان الظاهر هذا لان النفي داخل على كلام يفيد التقوي لما سبق
تحقيقه في بحث لو حيث جوز حمل قوله تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر على استمرار الامتناع مع ان الظاهر امتناع
الاستمرار **قوله** فكانه بني هذا على مذهب القوم واعتذر ايضا بانه اراد ان في الآية مانعا آخر سوى ما تقدم
وبان قوله في الفن الثالث في باب تقديم المسند واما نحو زيد عرف ورجل عرف فليسا من قبيل هو عرف
في احتمال الاعتبارين على السواء بل حق المعرف حمله على وجه تقوي الحكم وحق المنكر حمله على وجه تقوي الحكم
التخصيص يشير الى ان زيد عرف يحتمل اعتبار التخصيص مرجوحا كما اشير اليه فيما سبق **قوله** فعلم ان التقديم



الخ فيما يأتي الى ان شرط المص فيما سبق ايلاء المقرر به الهمزة ليس كما ينبغي **قوله** قل آلذكرين حرم

ام الانثيين الهمزة للانكار والمراد بالذكرين الذكر من الضأن والذكر من المعز وبالانثيين الانثيان

منهما وكانوا يحرمون ذكور الانعام تارة واناثها اخرى واولادها تارة كيف ما كانت ذكورا

او اناثا او مختلطة وكانوا يقولون قد حرمها الله فانكر ذلك عليهم والمعنى لو وجد التحريم كان المحرم اما

واما ذاك ولا حرمة في شيء منهما فلا حرمة اصلا **قوله** ما كان ينبغي ان يكون ذلك الامر الذي كان فقط

كان لصيغة الماضي تشعر بان هذا معنى الانكار التوبيخي في الماضي ولا شك ان قوله او لا ينبغي ان

يكون بمعنى الانكار التوبيخي في المستقبل كما يدل عليه قوله وذلك في المستقبل فينبغي ان يقال

التوبيخي في الحال مسكوتا عنه هنا لا على المقايسة على الماضي ويمكن ان يقال المراد بقوله كان

انه كان في الحال والماضي **قوله** افوق البدر يوضع لي مهاد مصراع بيت لابي العلاء المعري تمامه

ام الجوزاء تحت يدي وساده الاستفهام للتقرير وام منقطعة قرره اولا ادعاء وافتخارا

ان فراشه فوق البدر ثم اضرب عن ذلك وترقى الى ان جعل الجوزاء وساده لان الجوزاء في زعمهم

في الفلك الثامن والبدر في الفلك الاول **قوله** وقول الشاعر وهل تدخر الضرغام قوتا ليومه

لابي العلاء من قصيدة مطلعها يروعك في الجوزاء دون مرامه عدو ويعيب البدر عند تمامه

يقول يطلبك العدو بالمضارة والمعاداة والحال ان الجوزاء قبل مرامه لا يصل اليك الا بعد الوصول

اليه لانك قد حزته مرتبه ومن المعلوم انه لا يصل اليه الا بعد الوصول اليه فكيف يصل اليك ومثل

العدو في عيبه اياك عيبه البدر عند تمامه **قوله** والا فكل مصلحة فيه اي لو لم يكن المراد التوبيخ بل كان

الاستفهام على حقيقته لم يصح لانه سؤال عن خصوصية الوبال بقرينة على ولا بال فيه بل كل مصلحة فيه

قوله من فرعون بفتح الميم فرفع فرعون على انه مبتدا ومن الاستفهامية خبره او بالعكس على خلاف في الرأي

وليس المراد حقيقة الاستفهام اذ لا معنى له وهو ظاهر بل المراد انه لما وصف العذاب بالشدة والفضاعة



ثم ادعم تهويلاً بقوله من فرعون اي هل تعرفون من هو في فرط عتوه وشدة شكيمته فما ظنكم بعذاب
يكون المعذب به مثله **قوله** انى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه اول الآية
فارتقب يوم تاتي السماء بدخان مبين يغشى الناس هذا عذاب اليم ربنا اكشف عنا العذاب
انا مؤمنون انى لهم الذكرى الآية روي ان حذيفة قال يا رسول الله ما الدخان قال الدخان
الذي يملأ ما بين المشرق والمغرب يمكث اربعين يوماً وليلة اما المؤمن فيصيبه كهيئة الزكام
واما الكافر فهو كالسكران يخرج من منخريه واذنيه ودبره ومعنى الآية والله اعلم كيف يذكرون
ويتعظون ويوفون بما وعدوه من الايمان عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو اعظم وادخل
في وجوب الادكار من كشف الدخان وهو ما ظهر على رسول الله صلى الله عليه وآله من البينات
والكتاب المعجز وغيره فلم يذكروا واعرضوا عنه **قوله** ولا ينحصر المتولدات فيما ذكره المص بل قد
يتولد اظهار معاندة المخاطب كقوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك واظهار تفخيم الشان كقوله
تعالى عم يتساءلون وغيره **قوله** على جهة الاستعلاء واما قوله تعالى حكاية عن فرعون ماذا تامرون
فمجاز عن ماذا تشيرون وقد يقال انه اختضع فنزل نفسه منزلة الادنى قيل ينبغي ان يراد في التعريف
قيد آخر وهو طلب الفعل بالقول ليخرج طلب الفعل على جهة الاستعلاء بالاشارة فانه ليس امراً عندهم ولو
عرف الامر بانه طلب الفعل هو مدلول جوهر الصيغة التي وقع الطلب بها لم يرد شي **قوله** وفيه نظر لانه
يخرج عنه نحو الكف عن الفعل اجاب الشارح عنه في التلويح بان المراد غير كف عن الفعل الذي اشتقت
منه صيغة الاقتضاء ويرد عليه نحو الكف عن الكف اللهم الا ان يراد غير كف عن المشتق منه من حيث انه
مشتق منه ويقال ليس الدال على الكف عن الكف نفس كف بل المجموع كما ترى نظرهم **قوله** رويد بكرا
حركة الدال لالتقاء الساكنين ونصبت نصب المصادر وهو مصغر ما هو مرخم لانه تصغير الترخيم من ارود
وهو مصدر ارود ومعنى رويد عمرواً ارود عمرواً اي امهله ورويد قد يكون صفة نحو سار سيراً رويدا

وقد يكون



وقد يكون حالا نحو ساروا القوم رويدًا وقد يكون مصدرًا نحو رويد عمرو بالاضافة كقوله
عز وجل فضرب الرقاب واذا اتصل به الكاف نحو رويدك عمرًا فهو اسم فعل بمعنى مهلا لا غير
قوله ويختص بالفاعل غير المخاطب هذا الاختصاص بحسب غالب الاستعمال وقد يستعمل نادرًا
في امر المخاطب كما ذكر في كتب الصرف قوله وفيه نظر لان الامر الخ عبارة المص في الايضاح
هكذا وفيه نظر لا يخفى على المتامل وما ذكره الشارح ههنا احد اجود ما قيل في وجه النظر وما قيل
في ان الاضافة لا تدل على كون اللفظ حقيقة في الطلب المذكور لانها تصح بادنى ملابسة وانه يجوز
ان يكون الاضافة الى الامر لشهرة الصيغة فيه مع كونها حقيقة في غيرها ايضا قوله بدليل
انهم يستعملون ذلك في مقابلة الماضي والمضارع فتدبر فان الاصل والشايع في مثل هذه الاضافة
هو الاضافة الى المدلول الحقيقي كالفاظ الاستفهام وحروف الشرط وحروف النداء واسماء الاصوات
وافعال المقاربة ونحو ذلك لان الوضع اخص النسب التي بين اللفظ والمعنى ولهذا قال الفاضل الرضي
تسميتها الا واما ونظيرهما بحروف التنبيه اولى من تسميتها بحروف الاستفهام لاقتضائهما صدر الكلام
وما ذكره الشارح من الاحتمال بعيد اذ المتبادر من لفظ الامر ههنا هو المعنى اللغوي الذي هو الحقيقة الاصلية
وهذا القدر كاف في الامداد على ان كون اضافة اللام بيانية مستبعد جدا قوله وقد يستعمل لغيره
كالاباحة الى آخره عدم عد المص الندب من الاغيار يشعر بان الطلب على جهة الاستعلاء شامل الندب
عنده وان الاظهر عنده كون الصيغة موضوعة للقدر المشترك بين الوجوب والندب وان كان مخالفا
لراي الجمهور من حيث كونها موضوعة للوجوب فقط عندهم فلا يرد اعتراض الفاضل المحشي على الشارح
حيث اعتبر القدر المشترك بين الوجوب والندب الطلب على سبيل الاستعلاء ولا مطلق الطلب ودلالة
كلام المفتاح على نفي الاشتراك لا يصير حجة عليه على ان السكاكي من علماء المعاني لا الاصول وكلام الشارح مسوق
لبيان اقوالهم قوله لانه ابلاغ مع تخويف قيل الاظهر ان يقال تخويف مع ابلاغ قوله نحو فاتوا بسورة



من مثله صدر الآية وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله المراد من الامر التعجيز

لا الطلب اللاتيان بسورة من مثله لكونه محالاً وقوله من مثله متعلق بقوله فأتوا والضمير المجرور لعبدنا

لا للموصول نحو ما نزلنا لانه يفضي الى ثبوت مثل هذا القرآن في البلاغة وعلو الطبقة بشهادة

الذوق اذ التعجيز انما يكون عن المأتي به فكأن مثل هذا القرآن ثابت لكنهم عجزوا عن ان يأتوا منه

بسورة او رده والضمير لعبدنا او للموصول ولا يلزم المحذور السابق على هذا التقدير لان المعجوز

عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف واما التعجيز باعتبار انتفاء المأتي منه فاحتمال

عقلي لا يسبق الى الفهم ولا منشأ له في استعمال البلغاء فلا اعتداد به قوله خاسئين في الصحاح

خسأت الكلب خساءً طردته وخسأ الكلب نفسه يتعدى ولا يتعدى قوله والتمني نحو قول امرء

القيس عد التمني من القسم الاول المعتبر فيه انتفاء الطلب مع انه من اقسام الطلب كما مر بناءً على

ان الطلب الصحيح المنفي في القسم الاول هو طلب من المخاطب يرشد اليه انه قال ههنا فليس الغرض طلب

الانجلاء لانه لا يقدر على ذلك وقال في التسخير والاهانة ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة او حجارة

لعدم قدرتهم على ذلك فلا حاجة الى ما ذكره الفاضل المحشي في الجواب عن اعتبار امكان المط تأويله

قوله من تباريح الجوى ولواعج الاستيناف تباريح الشوق توهجه والجوى الحرقة وشدة الوجد

عن عشق وحزن واللواعج جمع لاعجة يقال لعجه الضرب اي آلمه واحرق جلده ويقال هوى لاعج لحرقة

الفؤاد من الحب قوله حقه العوز المراد من الفوز وجوب تعجيل المأمور به في اول اوقات الامكان

ومن التراخي جواز تأخيره عنه لا وجوبه حتى لو اتى به فيه لا يعتد به اذ لا قائل به فالتقابل باعتبار

القيدين جميعاً قوله والتكرار الفرق بين الامر والنهي في ذلك ان الامر يدل على طلب الماهية مطلقاً

كما هو مذهب الجمهور وماهية الفعل يتحقق بمرة واحدة والمقصود بالنهي انتفاء ماهية الفعل المتبادر

من ذلك انتفاؤها في جميع الاوقات قوله وان كان راجعاً الى اتصال الواقع فالانسب لا استمرار

المراد منه



المراد منه الاستمرار مواظبة المخاطب على الفعل والترك ما دامت قدرته موجودة واتصال الواقع اعم منه فلا يكون فحوى الكلام بانها اذ افاد استمرارا فلا لابسه الاستمرار حتى يكون تكرارا كما ظنه الكاتبي في شرحه تامل قوله كف النفس عن الفعل انما ذهبوا الى هذا لان عدم الفعل مستمر من الازل فلا يكون مقدورا للمخاطب فكيف يتصور طلبه منه اجاب الفرقة الثانية بان هذا العدم المستمر وان لم يكن مقدورا باعتبار تحصيله لكنه مقدورا باعتبار ابقاء على ما كان بان يستقبل بالفعل وباعتبار ازالته عما كان عليه بان يستقبل ويزيل استمراره قوله اللهم لا تشمت بي عداي الشماتة الفرح ببلية العدو ويقال شمت به بالكسر فيشمت شماتة وصاب فلان بلية السوء اي بلية تشمت المشؤ قوله لطلب الدوام والثبات لعله اراد بالدوام ابقاء الفعل الصادر مرة وباستمراره حدوث الفعل مرة بعد اخرى فبينهما فرق وهذا ينتظم هذا الاستعمال في قاعدة الاستمرار السالفة ثم ان حمل الامر في الآية على طلب الثبات انما يحتاج اليه اذا اريد بالصراط المستقيم ملة الاسلام واما حقيقته قوله والطلب لا ينفك عن سبب حاصل هذا البيت منع السببية والمسببية بحسب مطلق الطلب بل بحسب خصوصيات الطلب المتعلقة بامور مخصوصة فيفهم منه سببية ذلك الامر المخصوص وبهذا التوجيه يندفع اعتراض الفاضل المحشي فليتامل قوله لان العلة الغائية الخ فيه بحث لان العلة الغائية ههنا عبارة عن السبب الحامل فلا يلزم ان يكون لوجوده معلولة لان السبب الحامل نوعان احدهما غاية يقصد حصولها نحو ضربت تاديبا وثانيهما ما هو سبب لوجود شيء نحو قعدت عن الحرب جبنا قوله مفهوما من ذكر الطلب لا يخفى ان المفهوم من ذكر الطلب وجود السبب الحامل واما كونه سببا في ذلك الطلب الخارجي فليس مفهوما منه نفسه بل من مقدمة اجنبية قوله لان العلة الغائية الخ لكن هذه المقدمة مشهورة مقررة فكلما ذكر الطلب فهم ذلك المراد بالسبب في قوله ودل عليه ذكر المسبب هو الاشياء المجزومة بعد الاربعة و بضمير يصلح راجع الى المسبب وضمير عليه الى الطلب قوله واما قوله تعالى قل لعبادي الذين الخ جواب سوال مقدر وهو ان اقامة



الصلوة لا تكون مسببة عن القول اذ كثيرا ما يكون متخلفا عنه فالمذكور بعد الامر على تقديره

لا يصلح جزاء له فكيف الجزم فذهب الفراء في الآية الى ان الجزم باضمار اللام الجازمة والتقدير

قل للذين آمنوا ليقيموا الصلوة ورد بان اضمار الجازم في الافعال كاضمار الجار في الاسماء وهو

ضعيف لا يحمل عليه نظم القرآن وان وقع في الاشعار نحو محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما

خفت من امر تبالا وقد يجاب ايضا بان الجزم على تشبيهه بالجواب كما قيل في قوله تعالى

كن فيكون بالنصب قوله عرض النزول وقيل عرض محبة النزول كما يدل عليه كلام السكاكي

قال اذا قلت لمن تراه لا ينزل بنا فتصيب خيرا امتنع ان يكون الطلب بالاستفهام التصديق

بحال نزول صاحبك لكونه حاصلا بوجه يعرف بقرينة الحال الى نحو الا تحب النزول محبتنا

اياه قوله يجب ان يكون من جنسها الظاهر ان الجنسية تعم المجانسة في النفي والاثبات وفي خصوصية

الفعل وان خلاف الكسائي انما هو في وجوب الاول فتقدير صاحب الكشاف في قوله تعالى واتقوا

فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة على تقدير كون لا تصيبن جواب الامر ان اصابتكم

لا تصيبن الظالمين خاصة مخالف لمذهب القوم بل التقدير على الجواب ان تتقوها لا تصيب

الظالم خاصة وليس بمستقيم قوله فانه لا يحسن الا بالواو والحاليه نقضه بعض اصحاب الحواشي

لقول ابي تمام احاولت ارشادي فعقلي مرشدي ام استمت تاديبي فدهري مؤدبي و جوابه

ان مراد الشارح عدم حسن قولنا انضرب زيدا فهو اخوك لان يكون الفاء تعليلا للنفي الضمني و

لشاهد بذلك وهو الذوق السليم كما اشار اليه الشريف في شرح المفتاح ولا نقض بذلك بقول ابي تمام

لجواز ان يكون الفاء فيه تعليلا للمقدر اي لا حاجة الى ارشادك لان عقلي مرشدي كما ذكروا مثله

في قوله تعالى افمن زين له سوء عمله فرآه حسنا فان الله يضل من يشاء حيث قالوا الجملة في التقدير

لاحد وي الخبر وقوله فان الله يضل من يشاء تعليل لهذا المقدر مثلا وقد علله الشريف في شرح المفتاح

عدم



عدم جواز كون الفاء في قوله تعالى ام اتخذوا من دونه اولياء فالله هو الولي تعليلا للنفي الضمني

لان قوله تعالى فالله هو الولي ليس بمعنى المضي فلا يصح ان يعلل به ما هو ماض وفيه بحث انه يكفي في صحة التعليل

استفادة الدوام من الجملة الاسمية التي صح بانضمام سببه بمعونة المقام لشموله الماضي على ان القرينة قائمة

بان مصب الانكار نفس اتخاذ غيره اولياء من غير تقييد بالزمان فتدبر قوله واما والهمزة للتقريب

ونقل ابن الخباز عن شيخه انه للمتوسط وان الذي للتقريب يا وهذا خرق لاجماع النحاة وهل يعتبر اجماعهم

وهل يعتبر اجماعهم في الامور اللغوية تردد بعض العلماء فيه قوله امكان نعمان الاراك بفتح النون واد في

طريق الطايف يخرج الى عرفات والاراك جمع اراكة وهي شجرة طيبة الرائحة يتخذ منه السواك والربع قوله

واما يا فقيل القول الاول قول ابن الحاجب والثاني قول الزمخشري فالاول اقرب لاستعمالها في القريب

والبعيد على السواء ودعوى المجاز في احدهما خلاف الاصل فان قلت لم يذكر الشارح ما هو موضوع

لندا المتوسط وكذا اكثر النحاة فكانه لم يوضع له حرف فزعم بعض النحاة انه معنى ظاهر تمس الحاجة الى التعبير

عنه قلت بعد التسليم ان ليس المراد بالبعيد خلاف القريب بالمعنى الظاهر قد يستغنى عن الوضع له خاصة بالمجاز ونحوه

لحصول الروائح والطعوم التي اكتفى في التعبير عنها بالاضافة كرائحة المسك قوله واما الاستقصار

الداعي نفسه واستبعاده عن مرتبة المدعو نحو يا الله هذا كلام الكشاف وفيه بحث لان الداعي ربما يقول في

دعائه يا الله قريبا غير بعيد وربما يقول يا من هو اقرب اليّ من حبل الوريد فلا يحسن فيه الاعتبار المذكور

فالظاهر هنا قول ابن الحاجب على ما اشرنا اليه قوله لكن مجموعه في محل النصب على الحال رد على ابن سعيد

السيرافي حيث قال يا ايها الرجل مبتدا خبره محذوف اي مراد وبالعكس اي المراد الرجل قوله اقوى

الناس لي الكريم قوى وهي الضيافة قوله انا معاشر الانبياء اشارة الى قوله عليه السلام انا معاشر الانبياء

فينا بكاء اي قلة كلام والى قوله عليه السلام انا معاشر الانبياء لا نورث ما تركنا صدقة قوله بكشف الضباب

الضباب بالفتح جمع ضبابة وهي سحابة تغشي الارض كالدخان يقول منه اضب يومنا قوله قال ابن الحاجب



المعرف ليس منقولا الخ قال الفاضل الرضي الاولى ان نقول الجميع منقول عن الندا وانتصابه انتصاب المنادي وهو اجري لباب الاختصاص مجرى واحدا ثم نقول لكن جوز النصب دخول اللام في نحو نحن العرب لانه ليس بمنادى حقيقة ولانه لا يظهر في باب الاختصاص حرف الندا المكروه معه مع اللام قوله في نحو قوله انا بني نهشل البيت لسامة بن حزن النهشلي من قصيدة اولها انا محيوك يا سلمى فحيينا ٭ وان سقيت كرام الناس فاسقينا ٭ وان دعوت الى جلى ومكرمة يوما سراة كرام الناس فادعينا ٭ انا بني نهشل لا ندعي لاب عنه ٭ ولا هو بالابناء يشرينا يقول انا مسلمون عليك ايها الاميرة المرأة فعاملينا بمثله وان سقيت الكرام وخدمتهم فاجرينا مجراهم فانا منهم وجلى تانيث الاجل وسراة كل ظهره ووسطه والجمع سراوات وسراة الناس خيارهم وادعى فلان عن بني فلان اي عدل نسبته منهم وادعى فيهم اذا انتسب اليهم والشرا يجي بمعنى البيع وبمعنى الشراء وهو من الاضداد والمراد هنا البيع قوله ومما يستعمل فيه صيغة الندا الا نحو يا الله من الم الفراق قوله ومنها التعجب نحو يا للماء وقد تقرر في كتب النحو ان اللام الجارة الداخلة على المستغاث به والمتعجب منه المناسب معناها وهو الاختصاص باعتبار ان المستغاث به والمتعجب منه مخصوصا من بين امثالهما بالدعاء وبالاستحضار لتعديتها على الفعل عند سيبويه لسبب ضعفه بالاضمار وحذف الندا القائم مقامه وعند المبرد حقها ان تكون مفتوحة فرقا بين المستغاث به والمستغاث له وبين المتعجب منه والمتعجب له اذ قد يلي حرف الندا المستغاث له على حذف المنادي نحو يا للمظلوم بكسر اللام الداخلة على المظهر ليوافق عملها وان كان ناصلها ما هو على حرف واحد البناء على الفتح تحقيقا وانما لم يعكس لان المدعو منادي واقع موقع الضمير فليفهم قوله يا ناوجيد البيت لابي العلا المعري من قصيدة كتبها الى ابي حامد الاسفرايني عند كونه ببغداد مطلعها الا وضع الرحل الا بعد انضاء فكيف شاهدت اخفائه وانما هي الانضاء المسير السريع فكيف شاهدت خطابا لما قد تشكوا من فتورها والاخفاء بالخاء المهملة والفا من الحفا



من الجفا مقصورا ويقال للذي رقت قدمه وحافره من كثرة المشي هو حفي من الجفا واحفاه عزم
والازماع على الشيء العزم عليه وجديا من الجد والافادة على وزن القناة والثاني بها والاحلاس
جمع حلس وهو كساء يطرح على ظهر البعير والانساع جمع نسع بكسر النون وهو ما ينسج عريضا للتصدير للرحل
اي الحزام في صدر البعير قوله يا عين بكي عند كل صباح جودي باربعة على الجراح قد
كنت لي جبلا الوذ بظله فتركتني اضحي باجرد ضاحي قوله يا عين بكسر النون وحذف الياء لوقوعها في
موقع ما يحذف في النداء وهو التنوين لان الكسر يدل عليه وهذا باب الحذف في الايجاز كذا ذكره المرزوقي
وقوله بكي اما بمعنى اكثري البكاء واما بمعنى كرري فان تكرير العين اذا لم يكن للتعدية يجيء لهما كليهما وقيد
البكاء وقت الصباح اما لانه يريد اجعلي مبتدا نهارك كذلك او لان هذا الوقت كان وقت الكاين بالاعداء
وشن الغارات على الميادين وقوله جودي باربعة قبايل الراس وجوانبه والدمع يخرج من الشؤون
وهي مواصل قبايل الراس وملتقاها جمع شان اي جودي بدمعك كله وقوله قد كنت استعان من الاحباب
الى خطاب الجراح على عادتهم في خطاب الموتى والاجرد الاملس الضاحي البارز قوله اي ينسب الى الكذب
اشارة الى ان يكذب في عبارة المتن على صيغة المجهول من باب التفعيل قوله ويحتمل ان يجعل كناية
في البعض كما في المثال الثالث فان حصول النظر من العبد عن المولى في المستقبل لازم لطلبه فعبر باللازم عن
الملزوم كما هو طريق الكناية وانت خبير بان كون طريق الكناية الانتقال من اللازم الى الملزوم مذهب السكاكي
واما عند المص فالكناية كالمجاز انتقال من الملزوم الى اللازم والفرق بتحقق القرينة المانعة عن ارادة الموضوع
له في المجاز دونها فيفي اختصاصها الكناية بالبعض تامل قوله ونحو ذلك من الاعتبارات كان يقصد
في قولهم وفقك الله للتقوى بدل قولهم اللهم وفقه للتقوى للاحتراز عن نسبة المخاطب الى ما يكره من عدم اتصافه
بها بالتقوى بها النظر الى ظاهر اللفظ او ادخال السرور في قلبه في قولك اعطاك زيد مقام ليعطيك حتى عرض لدى مما
يهتدي اليه المتامل من الاعتبارات قوله الانشا كالخبر في كثير مما ذكر قبل انما قال في كثير لانه قد لا يكون

من الحفا مقصورًا ويقال للذي رقّت قدمه وحافٍ من كثرة المشي هو حفي من الحفا واحفاه عزم

والازماع على الشي العزم عليه وجديًا من الجد والافادة على وزن الفِنَاءِ والثاني بها والاحلاس

جمع حلس وهو كساء يطرح على ظهر البعير والانساع جمع نسع بكسر النون وهو ما ينسج عريضًا للتصدير والحزام

اي الحزام في صدر البعير **قوله** يا عين بكي عند كل صباح جودي باربعة على الجراح قد كنت لي جبلا الوذ بظله فتركتني اضحي باجرد ضاحي

ثم بعده

قوله يا عين بكسر النون وحذف الياء لوقوعها في

موقع ما يحذف في النداء وهو التنوين لان الكسر يدل عليه وباب النداء باب الحذف والايجاز كذا ذكره المرزوقي

وقوله بكي ما بمعني اكثري البكا واما بمعني كرريه فان تكرير العين اذا لم يكن للتعدية يجي لتكثير كما كليهما وقيد

البكا وقت الصباح اما لانه يريد اجعلي مبتدا نهارك كذلك اولان هذا الوقت كان وقت الكآبة بالاعداء

وشن الغارات على المبادرين وقوله جودي باربعة قبايل الراس وجوانبه والدمع يخرج من الشؤون

وهو مواصل قبايل الراس وملتقاها جمع شان اي جودي بدموعك كله وقوله قد كنت استعارة من الاحباب

الى خطاب الجراح على عادتهم في خطاب الموتى والاجرد الاملس الضاحي البارز **قوله** اي ينسب الى الكذب

اشارة الى ان يكذب في عبارة المتن على صيغة المجهول من باب التفعيل **قوله** ويحتمل ان يجعل كناية

في البعض كما في المثال الثالث فان حصول النظر من العبد عن المولى في المستقبل لازم لطلبه فعبر باللازم عن

الملزوم كما هو طريق الكناية وانت خبير بان كون طريق الكناية الانتقال من اللازم الى الملزوم مذهب السكاكي

واما عند المص فالكناية كالمجاز انتقال من الملزوم الى اللازم والفرق بتحقق القرينة المانعة عن ارادة الموضوع

له في المجاز دونها فنفي اختصاصها الكناية بالبعض تامل **قوله** ونحو ذلك من الاعتبارات كان يقصد

في قولهم وفقك الله للتقوى بدل قولهم اللهم وفقه للتقوى للاحتراز عن نسبة المخاطب الى ما يكره من عدم التقوى

بها لنظر الى ظاهر اللفظ او ادخال السرور في قلبه في قولك اعطاك زيد مقام ليعطيني عرض لك مما

يهتدي اليه بالتامل في الاعتبارات **قوله** الانشا كالخبر في كثير مما ذكر قبل انما قال في كثير لانه قد لا يكون



فلا يرد النقض بالجمل الواقعة خبرا عن ضمير الشأن ولا بالجملة الخالية عن الضمير كقولك اتيت وقاد م اذ

قد تقرر ان الاصل في كل من الخبر والحال والافراد قوله مقبولا بالواو ونحوه اي نحو الواو مما يكون مدلوله

الجمع المطلق كالفا صلة بمعنى الواو والواصلة وثم الداخلين على الجملة كما نقلنا عن الامام المرزوقي و

من حروف العطف المنسلخة عن معناها المستعملة في مجرد التشريك مجازا فسقط بهذا ما اورد

التحرير بقوله وهذا فاسد قوله لما بين الكتابة والشعر من التناسب باعتبار ان كلا منهما مشتملا

على التاليف كما ذكرنا في اوايل الكتاب قوله لان كلا من الفاء وثم وحتى يشعر بوقوع حتى في عطف الجمل

كما يشعر به قول السكاكي في بحث العطف ولابد في حتى من التدريج كما ينبئ عنه قوله وكنت امرا

من جند ابليس فارتمى بي الحال حتى صار ابليس من جندي وسيصرح الان في التفصيل الاتي بان

حتى لا تقع في عطف الجمل الا ان يحمل على اختلاف القولين لكن المختار على ما قيل ماذكره في التفصيل لان شرط

المفرد العطف بحتى في كتب النحو لا يتحقق في الجمل قوله بخلاف الواو لا حاصل الفرق ان كل حرف من

حروف العطف سوا الواو معنا معينا مقصودا في نفسه يستدعي ذلك المعنى مبنيا في الجمل مخصوصا

يستمد ذلك المبني على فائدة العطف وكونه مقبولا لعدم توقف القبول على امر غير محصل بينها

واما الواو فانما تدل على معنى مبهم غير محصل هو مطلق الجمع في معنى من المعاني على احتمال المقارنة من

التعقيب والمهلة والجمل المشاركة في التحقق مما لا يكاد يحصى واكثرها غير مناسبة بحيث اذا تعاطفت

عدت من قبيل الهزل واودعت مكتب المضاحك فلابد بين المتعاطفين مما من خصوصية تجامعة

قوله ولهذا عيب على ابي تمام قوله لا هو والذي هو عالم ان النوى صبر الصبر بكسر الباء الدواء

المر المعروف ولا يسكن الباء الا في ضرورة الشعر واعتذر عن العيب بان كرم ابي الحسين سبب مرارة

رفع النوى فكانه قال والذي هو عالم بمرارة النوى ورافعها وبان كرم ابي الحسين حلو والنوى مر

فبينهما مقابلة ولا يخفى انه تعسف والاقرب ان يوجه الجامع بينهما بما يكون خيالية بان يكون ابو تمام



بعضهم

كما تجري في احواله فان مسند الانشاء لا يكون الا مفردا بخلاف مسند الخبر اذ قد يكون جملة وهو انما تم في

مسند الامر والنهي والمسند في التمني مثلا فهو قد يكون جملة **قوله** لانه الاصل والوصل طار عليه لان مدار

الفصل على جهتين الاتحاد والمباينة ومدار الوصل على جهة واحدة وهي التوسط ولا يقدح في الدراية

التخلف على سبيل الندرة كالوصل لدفع الايهام مع المباينة والفصل للاحتياط مع التوسط **قوله**

لان الكلام ما تضمن الاسناد الاصلي قيل ظاهره يخالف لما ذكره ابن الحاجب من ان الكلام ما تضمن كلمتين

بالاسناد حيث لم يقيد بكونه مقصودا اصليا وانت خبير بان تفسير الاسناد تفسير بما يخص الكلام بالمعنى

الخاص على انه يحتمل ان يكون ابن الحاجب ساق الكلام على الترادف كما هو مذهب النحاة ودل عليه ظاهر قول

صاحب المفصل وسمي الجملة وبيان الشارح على الاصطلاح المشهور ثم المراد بالاسناد الاصلي ما لا يكون

بمشابهة فيخرج اسناد المصدر الى فاعله لانه انما يعمل لمشابهة الفعل باعتبار انه يقدر بان مع الفعل

ولهذا لا يتقدم معموله عليه ولا يعمل المصدر المصغر والموصوف والمقترن بالحال والمعرف باللام على الاكثر كما

فصل في شرح اللب وكذا خرج اسناد الصفة المشبهة لانها انما تعمل لمشابهة اسم الفاعل الجاري على الفعل هذا

كما فصل في كتب النحو وانما اشرنا الى ذلك مخافة تذكرا **قوله** فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها

ان الصفات المسندة الى فاعلها ليست كلاما لما عرفت بيان الاسناد الاصلي من عدم اشتمالها عليه فلا

قائم الزيدان لان اسناد الصفة فيها باعتبار تاويلها بالفعل كما ذكره الفاضل المحشي لكن في كونها جملة

باعتبار المذكور وعدمه كون المصدر من صلة جملة اصلا مع انه ايضا يأول مع الفعل وفاعل اللهم الا ان

يقال فرق بين التاويل بالفعل كما في الصفة وبين ما في حكمه ومقدرا كما في المصدر الا ان قولهم بامتناع تقديم معمول

المصدر عليه مطلقا لكونه سا ولا بان والفعل يقدح في هذا التوجيه **قوله** فانه اذا قصد تشريكه الخ واما

اذا لم يقصد التشريك فلا يعطف وان وجد التشريك في نفس الامر كما في الخبر بعد الخبر والصفة بعد الصفة ونحوها

قوله الا وهي واقعة موقع المفرد اي واقعة موقعا يكون الاصل موقع المفرد فيستوي ان لم يكن هذه الجملة تاويل المفرد

فلا يرد

الباب السابع الفصل والوصل

مراده من حيث انها مسندة الى فاعلها

وكذا خرج اسناد اسم الفاعل والمفعول لانه عمل ايضا لمشابهة الفعل ولهذا لم يعمل الا ان يكون بمعنى الحال او الاستقبال ولم يعتمد ... بمشابهته



فلا يرد النقض بالجمل الواقعة خبرا عن ضمير الشأن ولا بالجملة الخالية عن الضمير كقولك اتيت وقادم اذ
قد تقرر ان الاصل في كل من الخبر والحال والافراد **قوله** معقولا بالواو ونحوه اي نحو الواو مما يكون مدلوله غيرها
الجمع المطلق كالفاء فانها بمعنى الواو الواصلة وثم الداخلة على الجملة كما نقلنا عن الامام المرزوقي وفي
من حروف العطف المنسلخة عن معناها المستعملة في مجرد التشريك مجازا فسقط بهذا ما اورده
النحرير بقوله وهذا فاسد **قوله** لما بين الكتابة والشعر من التناسب باعتبار ان كلا منهما مشتملا
على التأليف كما ذكرنا في اوائل الكتاب **قوله** لان كلا من الفاء وثم وحتى يشعر بوقوع حتى في عطف الجمل
كما يشعر به قول السكاكي في بحث العطف ولا بد في حتى من التدريج كما ينبئ عنه قوله وكنت امرأ
من جند ابليس فارتمى بي الحال حتى صار ابليس من جندي وسيصرح الآن في التفصيل الآتي بان
حتى لا تقع في عطف الجمل الا ان يحمل على اختلاف القولين لكن المختار على ما قيل ما ذكر في التفصيل لان شرط
المفرد العطف بحتى في كتب النحو لا يتحقق في الجمل **قوله** بخلاف الواو لخ حاصل الفرق ان كل حرف من
حروف العطف سوى الواو معنى معينا مقصودا في نفسه يستدعي ذلك المعنى مبنيا في الجمل مخصوصا
يشتمل ذلك المبني على فائدة العطف وكونه مقبولا لعدم توقف القبول على امر غير محصل بينهما
واما الواو فانها تدل على معنى مبهم غير محصل هو مطلق الجمع في معنى من المعاني على احتمال المقارنة من
التعقيب والمهلة والجمل المشاركة في التحقق مما لا يكاد يحصى واكثرها غير مناسبة بحيث اذا تعاطفت
عدت من قبيل الهزل واودعت في كتب المضاحك فلا بد بين المتعاطفين بها من خصوصية جامعة
قوله ولهذا عيب على ابي تمام قوله لا والذي هو عالم ان النوى صبر الصبر بكسر الباء والدواء
المر المعروف ولا يسكن الباء الا في ضرورة الشعر واعتذر عن العيب بان كرم ابي الحسين سبب مرارة
رفع النوى فكانه قال والذي هو عالم بمرارة النوى ورافعها وبان كرم ابي الحسين حلو والنوى مر
فبينهما مقابلة ولا يخفى انه تعسف والاقرب ان يوجه الجامع بينهما بما يكون خياليا بان يكون ابو تمام

من كان في خياله هذا لان الامر ان مرات النوبة وكرم ابي الحسين وتوضيحه ان من عادة القدماء من شعراء العرب الاقتضاب وهو الانتقال ابتداء منه من الكلام من غير تشبيب وغيره الى المقصود اعني المدح بلا ملايمة كان عادة متاخريهم التخلص وهو الانتقال مع رعاية الملايمة كما يجي في البديع ان شاء الله تعالى فابو تمام لما اراد اختيار هذه الطريقة عطف كرم ابي الحسين على مرات النوبة لتقاربهما في خيالهم قوله زعمت هواك عفى الغداة الخ هواك وعفا مفعولا زعمت والغداة ظرف وقد لحقها اي اندرس ايذان بقرب الاندراس وضمير عنها للديار وهو حال من طلال وقدم عليه على نمط لمية موحشا طلل قديم وطلل فاعل عفى الثاني واللوي اسم موضع والبا بمعنى في ورسوم عطف على الطلال وسنن جمع سنن وهي الطريق ولا غدت الى لا صادرت وقوله على الف اي مالوف متعلق بحوم اي يطوف ويدور وهو خبر غدت قوله لانه بيان لانا معكم اراد بالبيان المعنى اللغوي وهو الايضاح وهو موجود في انا نحن مستهزءون سواء حمل على التاكيد او الاستيناف والبدل كما فصله الفاضل المحشي اما على الاول فظاهر واما على الثالث فلما بين في احوال المسند في بحث الابدال منه فظهر ان الشارح ذكر البيان لعمومه فان قلت البيان يجب ان يكون اوضح من المبين وذا انما يكون بعد الابهام ولا ابهام في انا معكم قلت فيه ايضاح بالنسبة الى الابهام التقديري بناء على احتمال ان يتوهم ان معناه انا معكم ظاهرا كما ذكر مثل ذلك في قوله تعالى الا بعدا لعاد قوم هود قوله على معنى عاطف سوى الواو واما العطف بالواو في الجمل التي لا محل لها من الاعراب فاما لدفع توهم الاضطراب من الجملة الاولى الى الثانية والقصد الى اجتماع مضموني الجملتين في التحقيق بيان م
بحسب نفس الامر تقوية للدلالة العقلية بالوضعية اذ بدون العطف توجد الدلالة على تحقق مضمونهما عقلا وان لم يتضمن القصد اليه بيانه قوله واو واما الخ لا فرق او واما الا بحسب اللفظ ويشترط في اما ان يتقدم قبل ما عطف بها عليها اما الاخرى ولا خلاف في ان اما الاولى ليست عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول وبين احد معمولي العامل ونقل ابن عصفور الاجماع على ان اما الثانية غير عاطفة ايضا

لملازمتها



لما انه منها غالبا الواو في العاطفة مع انه لا يدخل عاطف على عاطف والصحيح ان الاجماع بل الاكثر على
انها عاطفة وفي ايضاح المفصل ان العاطف في مثل جاءني اما زيد واما عمرو هو مجموع الواو واما حيث
قال لا يبعد ان يكون صورة الحرف مستقلة حرفا في موضع وبعض حرف في اخر كما في ايا وزعم بعضهم
ان اما عطف الاسم على الاسم والواو عطف اما على اما وعطف الحرف على الحرف غريب واما الفرق بين
او وام فعنوان وضع ام للعلم باحد الامرين واو ليست كذلك فانك في ازيد عندك ام عمرو عالم باحد مما
عنده مستفهم عن التعيين ولهذا يكون الجواب بالتعيين ولا يستقيم فيه نعم وفي ازيد عندك
او عمرو مستفهم عن احدهما عنده ام لا ولذا كان جوابه بنعم او لا مستقيما قوله وقوله مائة الف
او يزيدون اختلف النحاة في هذه الآية فالفراء على ان او بمعنى بل كما ذكره وقال بعض الكوفيين بمعنى
الواو ونقل ابن الشجري عن سيبويه انها للتخيير اي اذا رآهم الرائي تخير ان يقول هم مائة الف
او يقول هم اكثر ورده ابن هشام بانه لا يصح التخيير بين الشيئين الواقع احدهما وفيه بحث اذ محصل
ما نقل عن سيبويه انه يجوز ان يكون عددهم في نفس الامر شيئا من القسمين بل يكون عددا كثيرا جدا
بحيث اذا رآهم الرائي كان له ان يقول هم مائة الف وكان له ان يقول هم ازيد ولا كذب في شيء منهما
اذ ليس المقصود بيان كمية العدد بحيث لا يزيد ولا ينقص وانما المراد المبالغة قوله وحكم لكن قد
عرفت فيما سبق في بحث العطف على المسند اليه قوله وقد يفيد كون المذكور بعدها الخ قال الفاضل الرضي
بعد ذكر هذا الكلام قد يجيء الفاء العاطفة للعطف بمعنى الى على ما حكاه الزجاج من ان تقول العرب مطرنا
ما بين زبالة فالثعلبية بمعنى ما بين زبالة الى الثعلبية قوله قوله فنحو نادى نوح ربه الخ قال وفي الآية
وجه آخر وهو انه اريد بالنداء ارادة النداء قوله فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون بياتا حال
والبيات مصدر البيتوتة والقائلون من القيلولة وهي النوم في الظهيرة يقال فلان يقيل قيلا وقيلولة
ومقيلا والجملة ايضا حال معطوفة على بيات كانه قيل فجاءهم بأسنا بائتين او قائلين وانما خص هذا



الوقتين لانهما وقت الغفلة والراحة فيكون نزول العذاب اشد واقطع قوله فان الاخضرار يتبدل

عقيب نزول المطر فان قلت الاخضرار لا يتبدل عقيب نزول المطر قلت ذكر الشارح في بحث الا ستغارة

ان الفاء موضوعة لما يعد في العادة مرتبا غير متراخ قال وهذا يختلف باختلاف العادات فقد يقصر

الزمان والعادة تقتضي اعتبار المهلة وقد يكون العكس كالآية في قبيل الثاني قوله ثم انشأناه خلقا

آخر المراد بالخلق الآخر نفخ الروح في الجسم فكانه استبعد مرتبة هذا الطور الذي فيه كمال الانسان من الاطوار

المتقدمة قوله ثم الذين كفروا بربهم يعدلون جوز صاحب الكشاف عطفه على جملة الحمد لله على معنى

ان الله حقيق بالحمد على ما خلق لانه ما خلقه الا نعمة ثم الذين كفروا بربهم يعدلون وعلى جملة خلق السموات

على معنى انه خلق ما لا يقدر عليه سواه ثم هم يعدلون به ما لا يقدر على شيء منه والظاهر ان يعدلون على الوجه

الاول من العدول وبربهم صلة كفروا وعلى الثاني من العدل بمعنى التسوية وتقديم الصلة للاهتمام ووجه

التخصيص رعاية المناسبة بين المعطوفين ثم للاستبعاد وبينه وبين المعطوف بها كما لا يخفى وانما لم يحمل

على التراخي لعدم مطابقة المقام اما على الوجه الاول فلان استحقاقه للحمد امر مستمر يوجد قبل المعطوف وبعده

ومعه فليس المعطوف هنا متراخيا بالزمان عن المعطوف عليه ولو سلم فلا فائدة معتدا بها في الحمل على ذلك واما

على الثاني فلانه من قبيل توضيح الواضح مما لا حاجة اليه قوله فلا اقتحم العقبة اعترض عليه بان لا اذا دخل

على الماضي لا مكررا نحو فلا صدق ولا صلى ولا تكرير في الآية اجاب الشيخ ابو علي الفارسي بان لا ههنا

بمعنى لم فالتكرير غير واجب كما في لم يجتمع لم وآخرون بان لا ههنا مكررة تقديرا لانه قال الله تعالى وما

ادريك ما العقبة فك رقبة او اطعام في يوم ذي مسغبة ففسرها بفك الرقبة وبالاطعام فالمعنى فلا

اقتحم العقبة ولا فك الرقبة ولا اطعم مسكينا ووجه بعد المنزلة بين الايمان وفك الرقبة ظ فالايمان

هو السابق المقدم على غيره ولا يثبت عمل صالح الا به قوله لمجرد الترتيب اي بيان الترتيب الرتبي بين

المعطوف والمعطوف عليه بان يكون احدهما مقدما على الآخر في الرتبة ومثل بمثال ليعلم ان التدرج

اي الدخول في درجة الارتقا اماز الادني الي الاسفل كما في البيت فان سيادة نفسه مقدم علي سيادة

ابيه وسيادة ابيه مقدم علي سيادة جده او بالعكس نحو ما في الآية فاذا اقبل او لا ما ادريك فهم منه

اعتبار واهتمام فاذا اقبل ثانيا ما ادريك فهم منه زيادة اعتبار فافهم من التعجب والعظم بما ذكرا ولا

موخرا بالرتبة والاعتبار عما يفهم مما ذكر ثانيا فليفهم **قوله** ان من ساد ثم ساد ابوه البيت اجاب ابن

عصفور ان ثم علي ظاهره والبيت من قبيل الادعاء الترتيب في السببية بان يدعي ان الجد اتاه السودد

من قبل الاب والاب اتاه ذلك من قبل الابن كما قال ابن الرومي قالوا ابو الصقر من شيبان قلت لهم

كلا لعمري ولكن منه شيبان كم من اب قد علا بابن له شرف كما علا برسول الله عدنان وقد يرد

عليه بان قول الشاعر قبل ذلك تصريح بما ينافي هذا المعني وذلك لان مضمون علي ما اجاب به من

ان سودد الاب سابق علي سودد الجد كما ان سودد الابن سابق علي سودد الاب وقوله وقبل ذلك

تصريح بان سودد الجد مقدم علي سودد الاب وهذا ظ سواجعل من قبل ذلك متعلقا بساد او حالا

من جده قدمت عليه اما الاول فاظهر واما علي الثاني فلانه اذا جعل قبل حالا من جده وجب ان يتصف

الجد بالقبلية وقت اتصافه بالسيادة لان مبني الحال علي كونه قاعلا وكون فاعلا فلا يكون فاعلا والجد لا

بالقبلية الاقبل ان يجامعه الاب في الوجود اذ لو جامعه لزال القبلية الي المعية وقد يجاب عن ذلك بان دعوي الشا

ان سيادة الاب لما حصلت عند سيادة الابن امتدت واسندت الي اول وجود الجد فزيادة الاب مرتبة

علي سيادة الابن باعتبار حصولها وسابقة عليها باعتبار امتدادها واشتهارها الي اول وجود الجد

فلا يكون قول الشاعر قبل ذلك مخالفا للمعني الذي قاله ابن عصفور فتامل **قوله** وهذا انما يظهر فيه نظر

لان مجرد الاشتراك قد يتحقق فيما لا يكون له حكم اعرابي كما اذا عطف شي علي جزاء الشرط في مثل ذلك الشاذ اذا يجانس

الحسن يدعي جندب فانه يفيد تشريك الثاني للاول في الجزائية مع ان الجزاء لا محل له من الاعراب **قوله** احتمل

ان يكون قولك نصره قبل هذا انما يصح اذا لم يكن الجملة الاولي لازمة للثانية اذ لم يوجد دليل آخر علي عدم ارادة



الرجوع اذ لو وجد لم يلزم العطف كما في قولنا لا اله الا الله محمد رسول الله وقد يقال المراد بالابطال بحيث
ليس الا جعله في حكم المسكوت عنه واللازم لا ينافيه قوله مسكب فيه العبرات كناية عن الاشكال
اذا لم يعرف الطالب يبكي العجز قوله وهوان خذلهم خذله لم خذلانا اذ ترك عونه ونصرته وخذله
عن اصحابه تخلف بلاه حملهم على خذلانه والتسويل التزيين يقال سولت له نفسه امرا اي زينته له وسنذكر ها
حال من الفاعل في خذلهم يقال درجته الى كذا واستدرجه اي ادناه منه على التدريج وفي الكلام ايماء الى ان
حقيقة الاستهزاء لا يتصور منه تعالى لانه عبث وجهل قوله وبعد تسليم ان العامل في اذا الشرطية
هو الجزء فلا نم ان المشهور ان اذا الشرطية مضافة الى شرطها فالعامل فيها هو الجزا فلا نم ان المشهور فالعامل فيها
هو الجزا وجوز بعضهم كالشيخ ابن الحاجب عدم اضافته كمتى فيصح ان يعمل شرطها فيها كما عمل في متى اتفاقا فان
جعل اذا في قولنا اذا خلوت قرات القرآن منا لا ظرفية مجردة كانت او مضافة الى ما بعدها او معمولة
لقرات فيكون الحصر مستفادا من التقديم وحده وان جعلت شرطية معمولة الجزا اعني قرات كما هو المشهور
كان الحصر مستفادا من التعليق بالشرط كما في قولك ان خلوت قرات وجاز ان يعتبر التقديم عونا للتعليق
في افادة الحصر باعتبار انه الشرط معمول الجزا وحق المعمول التاخير وهذا لا ينافي التزامهم لتقديم الشرط لاجل
نكتة اخرى وان جعلت معمولة الشرط كما ذهب اليه جمع كان التعلق مستقلا بافادته اذ لم يوجد معمول الجزا
مقدما عليه حتى يستفاد حصر الجزا فيها قوله ولو سلم يعني كما انه لو سلم ان مثل هذا التقديم لم يفد الاختصاص
فلا نم ان هذا التقديم حاصل فيما نحن فيه لان العطف على مبتداه قوله اذا الشرطية اشارة الى دفع ما
ذكره اولا وقوله والشك اشارة الى دفع ما ذكره ثانيا وقوله ثم التقييد اشارة الى دفع ما ذكره ثالثا قوله
سواء جعل باعتبار مفهوم الشرط يعني كون اذا للشرط لا يضر بالنظر الى المقصود الاصلي وهو حصول الاختصاص
المانع من العطف واما قوله فيما سبق كما مر من ان تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فبالنظر
الى نظائره الغالبة من كونها ظرفية قوله نعم انه ليس بقطعي قد سبق منا في اوايل الكتاب ان الشارح ذكر في
شرح



شرح الكشاف في قوله تعالى ما على الذين يتقون من حسابهم من شيء الآية ان القاعدة كلية بحكم الاستعمال لا
يجوز الاستعمال بخلافه وان الشيخ ايضا يثبت القول بذلك في دلايل الاعجاز **قوله** فهو على ضربين قيل
ههنا ضرب ثالث وهو ان يكون الاول موقوفا على الثاني نحو ان عاد ابي من السفر صليت في توصيته ووقوع
مثله في كلام البلغاء ثم **قوله** فلم لا يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ بهم من هذا القبيل فيه بحث لان الظا[هر]
ان المقيد بالمقيد بالشي مقيد بذلك الشي فيلزم ان يقيد الاستهزاء المقيد بالقول المقيد بالخلو بذلك الخلو
فالمحذور بحاله **قوله** لا على اخبارهم عن انفسهم بانا مستهزئون بدليل الخ فيه بحث لانا لا نسلم ان الجزاء ههنا
ليس مرتبا على مجرد الاخبار بكونهم معهم لان الاخبار المذكور ههنا اخبار صادر عن صميم القلب بدليل ما
ذكره صاحب الكشاف في التاكيد في قوله تعالى انا معكم حيث قال واما مخاطبة اخوانهم في الاخبار عن انفسهم
بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط وهو رايج عنهم متقبل منهم وكان مظنة
للتحقيق ولا يخفى ان الاستهزاء يترتب على هذا المذكور فان قلت مراد الشيخ انه لو عطف الله يستهزئ
بهم وجعل من الضرب الثاني لتوهم ترتب الجزاء على مجرد القول والاخبار بكونهم معهم ففصل لئلا يتوهم خلاف
الواقع قلت هذا انما يتوهمه ذو نظر قاصر غافل عن فايدة التاكيد في انا معكم ودفع توهم لا يكون مقتضيا
للفصل على وجه الوجوب فالوجه ما اشرنا اليه **قوله** فان كان بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام او كمال
الاتصال فيه بحث وهو انه يمكن اعتبار الايهام مع كمال الاتصال كما يمكن اعتباره مع كمال الانقطاع و[illegible]
ح هو العطف لنصه فلم لم يعتبر ولم يتعرض له ولم يجعل الاقسام سبعة مثلا اذا سالت هل شرب خمرا فقلت
لا تركت شربه تاكيدا للنفي السابق ولو لم يوت بالواو لتوهم تعلق النفي بالترك كما في قولك لا فايدك
الله ويمكن ان يجاب عنه بانه لم يعتبر ههنا رفع الايهام كما اعتبر في كمال الانقطاع اذ لا يتصور عطف احد
احد المتحدين على الآخر حتى يعطف لرفع الايهام فليتامل **قوله** اما في الاول والثالث فلعدم المناسبة
اي مع عدم الايهام وانما ترك لدلالة المسوق عليه والا فعدم المناسبة ايضا موجود في الخامس وجوب



الوصل قوله فلعدم المغايرة المفتقرة الى الربط فيه بحث وهو ان هذا المعنى ما يعم الجملة والمفرد فيلزم

ان لا يصح او لا يحسن العطف التفسيري بالواو في المفرد مع انه شايع حسن اللهم الا ان يقال حسنه عند البلغاء

وشيوعه في عبارة المصنفين لا في كلامهم قوله وكل حتف امرء يجري بمقدار اه خال الكلام على الحتف

انما هي باعتبار الاسباب من كونه بالمرض او بالسيف والرمح وغيرها والا فالحتف المضاف الى امرء ما او احد

وانما لم يقل الحتف كل امرء مع بقاء الوزن لان ما ذكره هو المناسب لمقام الحرب حيث يأتي فيه اسباب الموت

من السيف والرمح ونحوهما من كل جانب ان قلت فقول الشارح ان كل يجري بمقدار اه لا يلايم غرض الشاعر وان

كان مطابقا للواقع قلت مراد الشارح الاشارة الى وجوب اعتبار العموم في المضاف اليه اعني امرء كما اعتبر

في جانب المضاف ايضا وهو الحتف لان المعنى على دخول الشاعر وغيره من اهل السفينة فيه وقد تقرر فيما سبق

ان المنكر في الاثبات قد يعم بواسطة المقام وانما لم يتعرض في بيان حاصل المعنى للعموم المعتبر في المضاف

لظهوره فقول الشارح لا يلايم غرض الشاعر جدا قوله اي حبستها بالمرساة آلة الارساء وهي

الحديدة التي تلقى في البحر لتقف السفينة يقال لها بالفارسية لنكر قوله والضمير للحرب فانها مؤنث سماعي

يقال وقعت بينهم حرب عظيم قال الخليل تصغيرها حريب بلا هاء رواية عن العرب قال المبرد

الحرب قد تذكر وقيل الضمير للكتيبة وهي الجيش وقيل الضمير للسفينة والمعنى قال مقدم القوم للملاحين

ارسوها السفينة في البحر كما يكون نعالجها وناخذها وما فيها من الاموال والاوجه ما ذكرنا وهو الارجاع

الى الحرب لان المصراع الثاني يلايمه اشد ملايمة واما على القولين الاخرين فيحتاج الى تكلف وهو

انهم عملوا في خروجها من السفينة لخوفهم من الغرق والهلاك فلم يقيموا ولم يتوقفوا لمعالجة السفينة

ولا للاشتغال بشرب الخمر قوله لان الغرض تقليل الامراء فيه بحث لان المراد ليست علة خارجية

للمنافي الا يرى ان الاسلام علة خارجية لدخول الجنة والدخول غاية له فالاولى ان يقال لو جزم لكان

المعنى على التعليق اي ان يقيموا نزولها والمراد ليس الا التجزي اي قيموا السفينة البتة لاجل تحصيل هذا

المهم



المص فليتأمل قوله قلت لما ذكر انه قد يكون له قال ابن هشام في المغني اللبيب لا حاجة الى هذا
الجواب لانه كلا من الجملتين على الانفراد لا محل لها من الاعراب اما في كلام الحاكي فلانها جزء من المحكي اذ المحكي
انما هو مجموع الجملتين وذو المحل هو المحكي لا جزؤه واما في الكلام المحكي عنه فظاهر وكان هذا مما يمكن ان يصار
اليه ههنا لولا عد المص فيما سبق قوله تعالى انا معكم مما له محل من الاعراب واعلم ان مراد الشارح في هذا المقام
والله اعلم ليس الا ان يقول ههنا امران الاول كمال الانقطاع والثاني وجوب الفصل فيما لا محل له من
الاعراب وكمال الانقطاع فقول الفاضل المحشي ولا لكمال الانقطاع كما توهمه الشارح توهم محض اذ ليس
في كلامه ما يفيده قطعا بل ما اشرنا اليه من ان تمثيل المص لمجرد كمال الانقطاع لا لترك العطف لاجله ولو كان
فيما لا محل له من الاعراب واما قول الشارح فيما سبق لما كان ادرج الانشاء لفظا ومعنى له لتحقق منه بوجود فتخصيص 2
الفصل في المحكي لا توضيح لمثال المص ومراده وسياق كلامه يكاد ينادي عليه لمن كان له سمع وبهذا التوجيه
اندفع الاعتراض الاول ايضا من اعتراضات ذلك الفاضل قوله او لانه لا جامع بينهما هذا على
تقدير اتفاق الجملتين في الخبرية والانشائية لان عدم الجامع بينهما انما يعد سببا للانقطاع على تقدير عدم
الاتفاق والا فالاختلاف سبب مستقل لكمال الانقطاع بحيث اذا اجتمع مع عدم الجامع لم يعتد به ولا يقال
اجتمع هناك للانقطاع سببان قوله موكدة للاولى او بدلا عنها او بيانا لها قيل اراد بكل واحد من هذه
الامور ما يفيد فائدة ذلك الواحد كما يظهر من التقرير في موضع كل منها لا معناه الاصطلاحي لان كل واحد
منها من التوابع والتابع هو الثاني باعراب سابقه فلا بد ان يكون للمتبوع اعراب لفظي وتقديري او محلي
ان الكلام يشمل الكلام مع الجملة التي لا محل لها منه وذلك ان نقول المراد من قولهم هو الثاني باعراب سابقه نفيا واثباتا
وان كان خلاف الظاهر والحق ان كون التوابع على ما يتلوا السابق في احوال الآخر على الاكثر فالتقييد بذلك
بناء على الغالب صرح به في اللب وشرحه للسيد ويؤيده ان الدماميني صرح في شرح المغني بان قوله تعالى امدكم
بانعام وبنين بدل اصطلاحي من قوله تعالى امدكم بما تعلمون مع انه لا محل له من الاعراب كما سيحققه قوله واما



النعت فلا لم يتميز عن عطف البيان واما عن التاكيد وعن البدل فيتميز بان المقصود من التاكيد التقرير ودفع توهم غلط او تجوز ومن البدل توفية المراد كما سياتي واستيناف القصد الى الجملة الثانية وليس بشيء من ذلك بمقصود في النعت وهو ظاهر قوله وهذا المعنى مما لا تحقق له في الجمل قال الفاضل المحشي ان كون التابع دالا على بعض احوال المتبوع مما لا يتحقق في الجمل الا كان الجمل محكوما عليها به لكن الجمل من حيث هي لا يصح له هذا كلامه والمتبادر من عبارته ان الضمير به راجع الى كون التابع والا فحاصل كلامه ان الجملة الثانية لا يجري مجرى النعت والا يلزم ان يكون محكوما عليها وبكونها دالة على بعض الاحوال متبوعها مع انه بط لان المحكوم عليه حقيقة يجب ان يكون مفهوما مستقلا محكوما ملحوظا في نفسه اصالة والجملة بخلاف ذلك وفيه نظر اما اولا فلان هذا التعليل منقوض بوقوع الجمل بدلا او عطف بيان مثلا نقول لو كانت الجملة عطف بيان لزم ان يكون عليها بكونها دالة على نفس المتبوع وهكذا نقول في البدل واما ثانيا فلان الحذو ولزوم صحة الاخبار عن معنى الجملة معبرا بمجرد لفظها على قياس ما قيل الفعل لا يخبر عنه ولزومها مم واما ثالثا فلان هذا البيان على عدم جواز كون الجملة صفة للمفرد وقد صرحوا بجواز توصيف النكرة بالجملة وان لم يجز توصيف المعرفة بها ونقل عن بعض الافاضل ان الضمير به راجع الى بعض احوال المتبوع والمعنى لو جعلت الجملة الثانية بمنزلة النعت من الجملة الاولى لزم ان تدل الثانية على بعض احوال الاولى فيلزم ان يكون الاول محكوما عليها بالثانية كما يجوز حمل بعض احوال الشيء عليه ويرد عليه ايضا بالوجه الثاني والاظهر في عدم وقوع الجملة نعتا للجملة ما ذكر في شرح الفوايد الغياثية وذكره الشريف ايضا في شرح المفتاح وغيره من ان المنعوت يجب ان يكون ذاتا اي مفهوما مستقلا ملحوظا في نفسه والجملة ليست كذلك كما يشهد به الوجدان ولكن هذا ايضا لا يخلو عن اشكال اذ قد سبق ان ليس المراد بالنعت والبدل وغيرهما معانيها الاصطلاحية بل المراد كون الجملة شبيهة بالنعت ونحوه ولا مانع في ان تصور الذوق السليم بين الجملتين تصورات مختلفة حسب اقتضاءات مقامية ينشأ عنها



عنها اعتبارات متقاوتة فتارة تصير الجملة بمنزلة الصفة للاولى وتارة بمنزلة عطف البيان و هكذا

وقد ذكر الشيخ في مواضع من دلائل الاعجاز الاشارة الى هذا من جملتها انه قال في موضع ومن اللطيف في

ذلك قوله تعالى ما هذا بشرا ان هذا الا ملك كريم وذلك ان قوله ان هذا الا ملك كريم مشارك لقوله تعالى

ما هذا بشرا وداخل في ضمنه من ثلثة اوجه وجهان فيهما تشبيه بالتاكيد ووجه فيه تشبيه بالصفة ثم قال

بعد ذكر وجهي الشبه بالتاكيد واما الوجه الثالث الذي هو فيه تشبيه بالصفة فهو انه اذا نفي ان يكون بشرا

فقد اثبت له جنس سواه اذ من المحال ان يخرج من جنس البشر ويدخل في جنس اخر اذا كان الامر كذلك كان اثباته

ملكا تبيينا وتعيينا لذلك الجنس الذي اريد ادخاله فيه ثم اوضح ذلك بنوع بسط كيف ولو حمل على المعنى

الاصطلاحي لم يجز ان يكون جملة عطف بيان لجملة اذ قد ذكر ابن هشام في مغني اللبيب ان ما لا يعطف لا يعطف

عليه عطف بيان لان عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات وايده بنقل عن ابن مالك

ومحمد بن السيد فليرجع قوله ان يكون الم جملة مستقلة او طايفة من حروف المعجم المستقلة الاول على تقدير

ان يكون الم اسم السورة او القرآن والثاني ان يعد ربا لمولف من هذه الحروف ثم ان في هذه العبارة مسامحة

لان كون الم طايفة من حروف المعجم مستقلة لا تقابل كونه جملة مستقلة اذ على كل من التقديرين اما مبتدا او محذوف

الخبر او بالعكس فالتقدير على الاول الم هذه وعلى الثاني هذه الم ثم المعجم اسم مفعول صفة محذوف اي حروف الخط

الذي وقع عليها التعجيم والاعجام وهو النقط ومصدر كالاعجام وعليها فاطلاق حروف المعجم على كل من باب

التغليب وجوز الشارح في شرح الكشاف ان يكون معنى الاعجام ازالة العجمة بالنقط وهذا انما يتم اذا جعل كون

الهمزة للسلب مقيسا او مسموعا في هذه الكلمة قوله وههنا وجوه اخر خارجة عن المقصود مثل ان لا ريب

خبر الم او ذلك الكتاب واعتراضا او حالا او غير ذلك مما هو مذكور في الكشاف وتفسير القاضي وغيرهما قوله

وانه الذي يستاهل في الصحاح يقال فلان اهل لكذا ولا يقال مستاهل والعامة تقول لكن العلامة الزمخشري قد صحح

العبارة في الاساس قوله ما يرمي به جزافا الجزاف بالكسر مصدر جازف مجازفة اي اخذ بغير تقدير ومعرفة



بالكيد فارسي معرب كزاف والجاز فة الكلام من غير جزم وتيقظ ونصبه على المصدرية اي يرمي بذرمي

جزافاي رميا بطريق الجزاف **قوله** فوزانه وزان نفسه الوزان مصدر وقولك وازان الشي الشي

اي ساواه في الوزن وقد يطلق على النظر باعتبار كون المصدر بمعنى الفاعل وقد يطلق على مرتبة

الشي اذا كان مساويا لمرتبة شي آخر في امر من الامور وهو المراد ههنا **قوله** اي هو هذا اشارة الى

ان هذا خبر مبتداء محذوف وانما لم يجعله مبتدا محذوف الخبر على تقدير فيه هدى لفوات المبالغة

المطلوبة **قوله** فوزانه وزان زيد الثاني اعترض عليه الفاضل المحشي ان الانسب عطف هدى للمتقين

على لاريب فيه لاشتراكهما في التاكيد بذلك الكتاب ثم اجاب عنه بجواب حسن بتعين فيه وجه عدم

العطف في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون مع اتحاد كلهم واجمعون في التاكيد للملائكة فتامل

قوله ولكن ذكر الشيخ يعني ان كلام الشيخ يدل على ان لاريب فيه بمنزلة التاكيد اللفظي فيكون مخالفا لما

عليه القوم ومن تبعه من كونه بمنزلة التاكيد المعنوي **قوله** اي القسم الثاني من كمال الاتصال ان يكون الخ قال

في شرح الفوائد الغياثية في كون الفصل في البدل من باب الاتحاد نظر لانه ليس للاتحاد بل لانه في حكم الجملة العارية

عن المعطوف عليه اللهم الا ان يقال ذلك الحكم اي كون البدل منه في حكم المطرح وفي المفردات والتوابع الحقيقية

بخلاف هذه لانها كالتوابع انتهى كلامه **قوله** لانه لا يتميز عن التاكيد الخ واما عن عطف البيان فيتميز بان البدل

لتوفيه تمام المراد وعطف البيان للايضاح وازالة الخفا **قوله** وهذا المعنى مما لا تحقيق له في الجمل

لا سيما الاسماء التي لا محل لها من الاعراب فانه لا يجري شيء من التمييز بينهما اي التمييز بمجموع الامرين المذكورين

لا يجري في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الاعراب فانه لا يجري فيه التمييز بشي منهما وقد اشار الفاضل الى تحقيقه

فلا يرد ما يقال من ان هذا الكلام يدل على عدم الفرق وسلم على انه عدم تحقق كون الثاني مقصودا بالنسبة

بعم جميع الجمل سواء كان ذات محل ام لا مع انه اذا قلت ضربت رجلا ضربنا اخوك ضربه زيد كاهو فيه القصد النسبة

اليه ليس بمعنى بدل الكل بلا مزية وفي شرح الفوائد الغياثية ما يدل على جواز جعل الجملة من الجملة بدل الكل من الكل

مما

ممنوع عن التأكيد باعتبار الثاني حيث قال فيه نحو قولنا قنعنا بالاسودين قنعنا بالماء والتمر ان
كان المقصود ذكر الجملة الثانية وذكر الاولى توطية له كانت الجملة الثانية بدل الاشتمال من الاولى بدل الكل من الكل
وان كان المقص ذكر الاولى وذكر الثانية لبيانها كانت الجملة الثانية عطف بيان للاولى او تاكيدا لها تعلمون
قوله نحو امدكم بانعام وبنين فان قلت الكلام في الجملة التي لا محل لها من الاعراب وقوله تعالى امدكم بما الاولى
في محل النصب لانه اول الكلام الآية واتقوا الذي امدكم بما تعلمون قلت لو سلم الكلام في ذلك فلا نسلم ان الجملة القضية
ههنا مما له محل من الاعراب فان الاعراب لمجموع الموصول والصلة على ما اشار اليه الشريف في اواخر الحالة
لتقديم المسند من شرح المفتاح لا للموصول وحده والصلة لا محل لها من الاعراب كما ذكره ابن هشام في الباب
الثاني من كتاب المغني قوله فدلالته عليه بالالتزام دون المطابقة قال الفاضل المحشي ويمكن ان يجاب عنه الامر
بانه مبني على مذهب من لا يفرق بين الطلب والارادة فيقول طلب الفعل من الغير هو ارادته منه فيكون مدلول لول
هو الارادة ومدلول النهي هو الكراهة وفيه بحث لان مقتضى عدم الفرق بين الطلب والارادة كون مدلول لكراهية
النهي الذي هو من اقسام الطلب بلا خلاف واما ارادة الكف او ارادة عدم الفعل واياما كان فلا وارادته
لا انه مدلول النهي لا نفسه اللهم الا ان يراد مراده ان ذلك مبني على من لا يفرق بين طلب الفعل من الغير من
منه لا بين الطلب والارادة مطلقا فحاصل كلامه ان من يقول طلب الفعل من الغير ارادته منه يقول طلب الكف لا
الغير كراهة الفعل منه فتامل قوله والتاكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى فيه بحث لان هذا الشرح لا استفادة
يطابق المشروح اذ المفهوم من هذا الكلام ان يكون التاكيد بالنون سببا لاصل الدلالة على ان يكون مع
الكمال في لا تقيمن بالنون والمفهوم من قول المص لا تقيمن وفي بادية المراد دلالته عليه بالمطابقة اصل
التاكيد ان يكون التاكيد سببا لوصف الدلالة اذ الظاهر ان التاكيد كالمطابقة وجه كونه اوفى لا وجه
الدلالة اللهم الا ان يقال مراد الشارح من الكمال في قوله والتاكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى الكمال البالغ
لان درجات الكمال متفاوتة ودلالته على الكمال البالغ يعني وجه كونه اوفى بادية اصل الكمال قوله



وقريب من هذا ما يقال لكن لا يخفى ان التاكيد والمطابقة في هذا الوجه القريب وجه كون اللفظ

اوفى ببيان المراد بخلاف ظاهر الوجه الاول فالقريب اقرب بغرض المص وتقريبه ثم انه بين قدس الفاضل

المحشي وجه التقريب بان اللفظ اذا فهم منه قصدًا او صريحًا غير الموضوع له فاما الكونه حقيقة فيه او

مجازًا مشهورًا فان لم يصل الى حد الحقيقة لكن فيه نظر لان القصد يحصل باستعمال اللفظ في المعنى

فاذا استعمل اللفظ في غير الموضوع له وكانت القرينة في غاية الوضوح حصلت الصراحة ايضا وان لم

يكن اللفظ حقيقة ولا مجازًا مشهورًا فالاولى ان لا يقتصر على الامرين المذكورين بل يقال فهم غير الموضوع

له قصدًا صريحًا اما لاحد الامرين المذكورين او لكون القرينة في غاية الوضوح **قوله** يمكن ان يقال

انه مبني على ان الامر بالشي يتضمن النهي عن ضده بمعنى انه جزؤه كما ذهب اليه جمع وقد صرح بهذا الشريف

في شرح المفتاح فلا يرد عليه ما اورده البعض من ان معنى تضمن الامر بالشي النهي عن ضده اقتضاؤه واستلزامه

عقلًا لا ان هذا النهي جزء ذلك الامر نعم يرد على هذا التوجيه ان مقتضاه انما هو دلالة على اجراء

اظهار الكراهة ضمنًا وهو ليس بمقصود بل المقصود دلالته على كمال ذلك الاظهار والفرق ظاهر واضح

واعلم ان مجرد كون الامر بالشي متضمنًا للنهي عن ضده لا يكفي في كون التضمن المذكور اصطلاحًا بل هو موقوف

ايضا على ان مدلول النهي هو نفس الكراهة وهو ظاهر ثم ان قوله وهو ظاهر كراهة اقامته لا يوافق المراد لما

عرفت الا ان يحمل على حذف المضاف اي وهو كمال اظهار الخ وفيه ان السوق لا يلايمه فتامل **قوله** وان

حسنها في اعجبني الدار حسنها يريد به انه في حكم بدل الاشتمال وهذا ظاهر على توجيه المص واما على قول من

يقول الامر بالشي يتضمن النهي عن ضده بالمعنى المتبادر فهو في حكم بدل البعض من الكل **قوله** لان عدم

الاقامة مغاير للامر حاصله انه لا يخفى المغايرة ذاتًا او مفهومًا والذات وان لم يتحقق في الجملة الا انه اعتبر

المعنى فنزل منزلتها فلا يرد ان المغايرة بحسب المفهوم لا ينافي كون الثاني بدل الكل من الكل بل هي شرط **قوله**

لكنها لغير الواقع لم يورد لغير الواقع مثالًا ومثاله قوله تعالى بل قالوا مثل ما قال الاولون قالوا اذا متنا وكنا

ترابا وعظاما



تراباً وعظاماً انا لمبعوثون قال الكلام الاول غير وافٍ بالمقصود قوله من المقصود لانه دال بالقرينة

المتأخرة اعني قوله والاكل في الشر والجزم مسلماً قوله قوله فوسوس اليه الشيطان الآية عدي الوسوسة بالى

لتضمنه معنى الانهاء والالقاء واضاف الشجرة الى الخلد مبادعاً ان الاكل منها سبب خلود الآكل او معنى ملك

لا يبلى لا يتطرق اليه نقصان فضلاً عن الزوال قوله اقسم بالله ابو حفص عمر قصته على ما ذكره العلامة

في الفائق ان اعرابياً اتى الى عمر بن الخطاب فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه

كاذباً فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو

حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر

له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء

فحمله على بعير وزوده وكساه وفي بعض الروايات ما ان بها من مكان فامسها الدبر جراحة الظهر والعجف

الهزال والنقبة بالضم اول ما يبدو من الجرب قطعاً متفرقة قوله لانا اذا قطعنا النظر عن

الفاعل الخ وفيه بحث وهو انه لم لا يجوز ان يكون الوسوسة لآدم ع بقول مخصوص وهو الفعل

المقيد بالمفعول مع قطع النظر عن الفاعل فان قلت المفسر عام قلت المفسر بعد اعتبار العامل في

وسوسة الشيطان لآدم ع خاص ايضاً فتأمل قوله يسومكم سوء العذاب يقال سامه خسفاً اي اولاه

اياه واورده عليه قوله فحيث طرح الواو الخ هذا ظاهر لكن بقي الكلام في وجه تخصيص الآية الاولى

بترك الواو والثانية بايراده ويمكن ان يقال وجه التخصيص ان تقدمها في سورة ابراهيم ع قوله تعالى

وذكرهم بايام الله اي بنعمائه وبلائه فيناسب العطف على سوم العذاب ليدل على انه نوع آخر

ويكون فيه تعداد انواع النعم والمحن التي اشير اليها بقوله تعالى وذكرهم بايام الله ولا كذلك السياق في

في سورة البقرة كما لا يخفى ولك ان تقول ان آية البقرة من كلامه تعالى لهم فلم تعد المحن وآية ابراهيم من كلام

موسى ع فعددها ويحتمل انه لما تعدد هنا ذكر النعم جعل يذبحون بياناً ليسومون وفي ابراهيم

عطف ليحصل نوع من تعديد النعم ليناسب قوله تعالى اذكروا نعمة الله عليكم فتامل **قوله** فان بين

عذاب اليوم الاكبر وفي الآية وجه آخر وهو جعل الى سرمر جعلها صفة اليوم لتقرير العايد اي فيه **قوله**

وشبه هذا بكمال الانقطاع على انه يشتمل على مانع من العطف ينبغي ان يراد ويقال مع المغايرة الكلية والا

فالمانع من العطف موجود في كمال الاتصال ايضا **قوله** ويسمى الفصل لذلك قطعا اما لكونه

قاطعا للوهم ولان كل فصل قطع فيكون من تسمية المقيد باسم المطلق **قوله** اراها في الطلال

تهيم قال الفاضل الكاشي اراها فعل مجهول من اري يري لكنه يستعمل بمعنى الفعل المعروف حقيقة

ذلك ان رأى بمعنى ظن متعد الى مفعولين فاذا اري يصير متعديا الى ثلاثة مفاعيل ويكون معنى زيدا

أرى خالدا عمروا فاضلا ان زيدا جعل خالدا ظانا عمروا فاضلا ويلزم هذا المعنى ظن زيد عمروا

فاضلا فهم كما ترى استعملوا اري في معنى لازمه يقام هام على وجهه يهيم هيما وهيمانا ذهب من العشق

وغيره **قوله** فان كان بين الجملتين مناسبة ظاهره فيه بحث لان هذا يناقض ما ذكره سابقا عقيب

ذكر الاقسام الستة بقوله اما في الاول والثالث فلعدم المناسبة فان ذلك تصريح بان الجملتين في شبه

كمال الانقطاع ليس بينهما مناسبة وما ذكره ههنا صريح في خلافه نعم لو قال هناك اما في الاول فلعدم

المناسبة واما في الثالث فلمشابهته الاول في اشتماله على المانع من المغايرة التامة لم يرد هذا لا يقال مراده

هناك بعدم المناسبة عدم الوجه للعطف لتحقق المانع سواء كان المانع خارجيا ام لا لانا نقول اذا كان هناك مراده

بعدم المناسبة عدم الوجه للعطف لتحقق المانع قلنا المانع كما عرفت موجود في الثاني والرابع ايضا

فلا وجه لجعلهما قسيما للاول والثالث **قوله** لئلا يتوهم انه عطف على قوله ابكي فيه بحث لان في قطع احتمال

كون المقطوع خبرا بعد خبر احتمال كونه تاكيدا لما قبله وبيانا له او بدلا منه ففي كل من الفصل والوصل

ابهام بخلاف المقصود فلا يتجه تعليل الفصل بايهام الوصل خلافه ويمكن ان يقال الامر عند الفصل

موكول الى العقل والعقل يدفع الاحتمال المذكور بالتامل في السياق وايضا الاستئناف اظهر في الحد لانها

مستقلة



مستقلة بشأنها واما عند الوصل فالعبرة باللفظ والعطف على القريب كالنص في المقام وفاحتمال

خلاف المقصود في العطف اقرب منه في تركه فلذا اختير الفصل قوله لا للوجوب كما زعم السكاكي

وجه الفاضل المحشي زعم السكاكي وبني وجه عدم ذلك البنيان الا ان كل كلمة الى آخره ان عدم عطف الله

يستهزئ بهم ويمدهم على قالوا مع انه اذا وجدت قرينة على عدم الاشتراك في القيد جاز اعتبار العطف على

الجزء المقيد بدون لزوم الاشتراك بين المعطوفين في القيد السابق لعدم ظهور قرينة على ان المعطوف عليه

نفس المقيد اعني قالوا بدون الاشتراك في القيد وهو الخلو وظهورها في قوله اذا جاء اجلهم لا يستأخرون

ساعة ولا يستقدمون وانت خبير بان عدم الاعتماد على القرينة الضعيفة عين الاحتياط فلا يدل ما ذكر

على وجوب الفصل قوله لانا نقول الاول ممنوع فان عطف الشرطية فيما رعاية المناسبة واجبة في الكلام

البليغ فلا يجوز عطف الجملة الاسمية على الجملة الشرطية لتحقق المنافاة بينهما دائما من حيث لزوم الشك للشرطية

ولزوم عدم الشك للاسمية وكذا لزوم القطع للاسمية ولزوم عدم القطع للشرطية وجواز عطف الاسمية

على الفعلية وبالعكس لتحقق اصل المناسبة بينهما من حيث ان كلا منهما جملة مقطوع بها فاما ما اورده من المثالين

ظاهر فلا يدل على مدعاه لان الاول محمول على تقدير المبتدا والشرط خبره فلا يكون المعطوف شرطا واما الثاني فالجواز

ان يعطف ولا يستقدمون على لا يستأخرون مع الشرطية باعتبار اشتراك القيد في المعنى اعني اذا جاء اجلهم

بناء على ان معنى قوله تعالى لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون لا يستطيعون تغييرا على نمط قوله تعالى

ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين وقوله كلمة فايرد على سواد ولا بياض قوله بدليل انه علل متعلق

بقوله لظهور المناسبة فان قلت لا تقريب لهذا الاستدلال فانه انما يشعر بوجود الجامع بين جملة الله

يستهزئ بهم وبين الجملة الشرطية قلت الجملتان من اجزاء الشرطية فالجملتان فالجامع فيهما جامع فيهما فافهم

قوله فيكون جوابا لسؤال اقتضته الاولى صرح الشيخ في دلائل الاعجاز بوجوب القطع في هذه الصورة وفي

المفهوم من شروح المفتاح وانما الخلاف في سبب القطع فمنهم من يقول السبب هو كمال الانقطاع لاختلافهما

طلبا وخبرًا ومنهم من جعله كمال الاتصال وهو ارتباط اللاحق بالسابق ارتباطًا ذاتيا ومنهم من يعلله
بان حقهما ان يكونا كلامي شخصين فلا مجال للعطف لتلقين منا وربما يقال الوجه بالواو لفهم انه من
جملة السؤال وعلى كل وجه فهو منقوض بوصل قوله تعالى وما كان ابراهيم لابيه الآية فان صدر الآية وهو قوله
تعالى ما كان للنبي والذين امنوا ان يستغفروا للمشركين ولو كانوا اولى قربى من بعد ما تبين لهم انهم اصحاب الجحيم
مقتض للسؤال فوقع قوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم لابيه الآية جوابا له وهذا ظاهر اللهم الا ان يقال الواو
استينافية لا عاطفة فلا اشكال وقد يجاب بان المعتبر في صورة الاستيناف التردد في حال المسؤول عنه
بان حاله كذا ام لا والغرض من السؤال المعتبر في الآية الكريمة ونظايرها النقض فليس من صور الاستيناف
والفرق واضح فان المطلوب في الاول بيان ما اجمل فيعتبر كمال الاتصال الموجب للفصل وفي الثاني
رفع ما اورد فكان كل واحد منهما يؤدي اليه الغرض من السؤال والجواب في طرف فكان المقام مقام وصل و
يقتضي المناسبة من وجه والمغايرة من وجه آخر وفيه ان لمبدء الوضع وهي الوجوه الثلثة التي ذكرت فيما
سبق جارية في هذه الصورة فالوجه فيها ايضا القطع اللهم الا ان يقال لم يقدم السؤال في الآية الكريمة لاستبعاد
حصوله في الاذهان واغناء الجواب عن البيان ومع لم يعتبر الاتصال بين الجملتين بل يلاحظ كانه بيان
آخر لكنه مناسب بالجملة الاولى فكان المقام بهذا الاعتبار مقام وصل وفيه ايضا تعسف لا يخفى
اذ لا يلايم هذا الاستبعاد ذكر الجواب **قوله** وغير ذلك كالقاء مثل المجيء مثل تنبيه المتكلم على
كمال فطانته وادراكه ان الكلام السابق مقتض للسؤال وعلى بلادة السامع وعدم تنبيهه لذلك
الا بعد ايراد الجواب وفيه بحث لان التنبيه لكون الكلام السابق مقتضيا للسؤال اذا كان لكمال الفطانة
كما يدل عليه كلامه فلا يكون عدم التنبيه له لبلادة فلا يصلح لاعتبار الثاني اللهم الا ان يجعل الاضافة
في كمال فطانته بيانية ويراد بالبلادة عدم كمال الفطانة **قوله** اي ما بالك عليلا قال في الصحاح
ما بالك اي ما حالك والسؤال عن الحال بعد العلم بكونه ايضا لفهم الحكم عن سببه حرارة تشتعل بقلبك

ام رطوبة

ام رطوبة بقلبك حال كونك عليلاً قوله لانها ابعد اسباب المرض اي سبب بعيد بحسب
الوقوع لا انه سبب السبب قوله وعدم التاكيد ايضا مشعر بذلك هذا اذا جري الكلام على
مقتضى الظاهر واما اذا حمل على خلافه فيمكن ان يكون السؤال عن سبب خاص وترك التاكيد بناء
على ادعاء ان يكون سبب علة الفاسق سهرا وحزنا امر متعين لا ينبغي ان ينكره العاقل او يشك فيه
قوله فان التاكيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص وهذا ايضا مبني على ان سوق الكلام مساق
مقتضى الظاهر المتبادر والا فللتاكيد معان غير رفع الشك ورد الانكار كما سبق وليس فلا يدل على انحصاره
فيهما حتى يقال لو كان السؤال عن السبب المطلق لكان سؤالا عن تصوره الذي لا يتصور فيه شك وتردد
حتى يؤكد في الجواب قوله وهذا ابلغ الوصلين فان قلت انما نوقش فيه بان كلا منهما متعلق بالاقسام
بالمقام وكل منهما ابلغ في مقام من الاخيرين مثلا اذا اقتضى المقام الوصل الظاهر يكون قولك في العيادة
قوله ابلغ من قولك العبادة حق له فكيف حكم على انه ابلغ الوصفين على الاطلاق والجواب ان مراده انه اذا المقام
اذا اقتضى مطلق الوصل فهذا التركيب ابلغ لما فيه من تقليل اللفظ وتكثير المعنى قوله نحو قالوا سلاماً
قال سلام يحتمل ان يكون مقاد لهم في لغتهم يعبر فيها مثل ما يعبر في اللغة العربية ويحتمل ان يكون بها لانهم كانوا
علماء قبل علمهم باللغة العربية ثم شيوع هذه اللغة انما كان من اسمعيل قوله زعم العواذل البيت فان
الزعم اكثر ما يستعمل في الباطل ولهذا قيل انه مطية الكذب فلا يناسب المقام ولو بدل زعم بعلم لكان احسن
قوله جمع عاذلة اي ليس جمع عاذل لان فاعل صفة لا يجمع على فواعل وتقدم فيه الكلام في شرح الديباجة فليتذكر
واما كون عاذل صفة جماعة فمبني على الظاهر الذي لا يعدل عنه الا لصارف اذ القول بانه يجوز ان يكون جمع عاذلة
بمعنى رجل عاذل لم على ان التاكيد للمبالغة لا يلتفت اليه لانه ليس بقياسي قوله اي ادفع عنه الاستيناف
يشير الى ان المقدر في كلام المصنف استيناف مسند الى مصدر مع بالتاويل المشهور كما في قوله وقد حيل بين
العير والنزوان ولو انه مقول لحو مسند الى الظرف بعده كما يشعر به قوله كما اذا عقبت المستانف عنه لخ والو جهات

مطرد ان في مثله **قوله** اي اعادة ذكر ذلك الشيء الخ الاظهر ان يقال قوله باعادة صفته من باب المشاكلة

قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا على ما يجيء في البديع ان شاء الله تعالى

والمراد بذكر الصفة وقد يقال المراد بالاسم العلم وهو موضوع للذات مع جميع المشخصات فاذا ذكر اولا

كانت الصفة مذكورة بالتبع فاذا ذكرت بعده وجدت الاعادة وحدثت الدلالة **قوله** قلت انه اذا

بنت لشيء حكم اورد عليه الفاضل المحشي ان سؤال المخاطب عن وجه احسانه مالا وجه له اذ هو عالم بالاسباب

الحاملة على افعاله الاختيارية ثم بحث ببيني ما هو الصواب بتفصيل **قوله** فان قلت ليس في كلام الشارح

ما يدل على ان السؤال المقدر من جانب المخاطب حتى يرد ما ذكره بل قوله لماذا احسن بصيغة الماضي دون

لما احسنت يدل على ان السائل غير المخاطب قلت قول المتكلم في الجواب صديقك بالخطاب يدل على

ان اعتبار السؤال من المخاطب فالحمل على خلافه تعسف ظاهر فان قلت رد الفاضل المحشي انما يتوجه

لو كان كلام الشارح في المثال المخصوص السابق وليس ذلك بمتعين بل ظاهر قوله فان قلت ان كان

السؤال في الاستيناف عن السبب على الخ يدل على ان كلامه ما ليس في خصوص المثال ولذا لم يقل

فان قلت لكان السؤال فيما سبق من المثال فيمكن ان يتصور المثال السؤال والجواب في مثال يمكن ان تقدير

فيه السؤال عن السبب مثل لن يكون حسن زيد الى عمرو صديقك القديم اهل له ثم انه لم يرد ان يقدر السؤال

عن السبب واجب في كل مثال كيف وقد سبق منه تجويز تقدير السؤال عن الاستحقاق فمقصوده الاشارة

الى الجواب بالنسبة الى تقدير واحد فيما يمكن ذلك التقدير وحاله الجواب بالنسبة الى تقدير آخر الى

المقايسة قلت هذا لا يفيد لان قوله والسؤال المقدر فيهما لماذا احسن نص في جواز اعتبار السؤال

عن السبب فقوله فان قلت اذا كان السؤال في الاستيناف وان لم يكن مخصوصا بالمثال السابق

لكنه يتناوله قطعا فيرد اعتراضه اللهم الا ان يقال لفظا او في قول الشارح او بل هو حقيق للاضراب

بمعنى بل ومعنى الاضراب ابطال تقدير السؤال المذكور ردا على من زعم ان المقدر هو واعلم ان ايراد المحشي

مبني



مبني على ان احسنت في المثال على صيغة الخطاب كما نص عليه الشارح واما اذا كان على صيغة
الحكاية فلا يخفى ان صداقة المخاطب قد يكون سببا لاحسان المتكلم فلا يرد كما لا يخفى على الفطن
بقي في كلام الشريف بحثان الاول ان قوله نعم يتصور ذلك اذا قيل واراد ان يفحص عن انه هل يعرف ذلك
ام لا لكنهما عما نحن فيه على مراحل منع لان الاصل اعني قوله احسنت بطريق الخطاب ليس الا لافادة لازم
فائدة الخبر وحقيقة الكلام اني اعلم احسانك الى زيد ولا يخفى ان الانسب ان يقدر السؤال في الجواب
مناسبا للاصل فلو قيل معنى السؤال المقدر هل يعلم لماذا احسنت اليه وفي معنى الجواب اعلم انه مستحق للصداقة
القديمة لم يكن بعيدا بمرحلة فضلا عن مراحل والثاني ان السؤال اذا كان هل هو حقيق بالاحسان استحسن
التاكيد في الجواب لكونه جملة ملقاة الى السائل المتردد وذكر موجب الاستحقاق المغني عن الاستحقاق مقتضي
التاكيد انما هو في القسم الثاني والاول والاولى خال عنه فيكون المثال الاول مستقيما وهذا هو الذي حمل الشارح
على تقدير السؤال عن السبب فقوله السؤال في المقدر لماذا احسن او هل هو حقيق بالاحسان لف ونشر
مرتب تامل قوله وليس يجري في سائر صور الاستيناف فتامل اي ليس يجري كون الجواب باحد
الامرين اعني اعادة الاسم تارة واعادة الصفة اخرى في جميع صور الاستيناف بل يجوز ان يقع جوابا عن
السؤال عن السبب وعن غيره بدون اعادة اسم او صفة وانما امر بالتامل لئلا يتوهم من قوله منه ما ياتي باعادة الاسم
ومنه ما يبني على الصفة الحصر فان المفيد لذلك ما واما دون منه ومنه قوله بالغدو والاصال الغدو
في الاصل نقيض الرواح والمراد ههنا الغدوات فعبر بالفعل عن الوقت كما يقال اتيتك طلوع الشمس اي وقت
طلوعها وان لم يجمع باعتبار لان المصدر لا يثنى ولا يجمع والآصال الغدو في الاصل نقيض الرواح جمع اصيل
وهو الوقت بعد العصر الى المغرب وقد يجمع على اصائل مثل بعير وبعران قوله كانه قيل من نسخه آه الشيخ
صرح في دلائل الاعجاز بان السؤال المشتمل على الفعل اذا كان مقدرا لا يجوز حذف الفعل في جملة الجواب فيه
ان قلت فما قوله في الآية قلت له ان يقدر من المسبحون له فقيل رجال اي هم رجال فقصد الاستيناف



هو الاسم لا الفعل **قوله** لهم الف وليس لكم الا الف مصدر الفه يالفه اي سكن اليه واجبه والالاف

مصدر آلف يوالف والايلاف مصدر آلفه يولفه **قوله** فحذف هذا الاستيناف الخ قيل يجوز ان يكون

الاستيناف في هذا البيت مذكورا لا محذوفا ووجهه انه لما رجع قال زعمتم حرك السامعين ان يسالوا

ويقولوا او لم ينكر ذلك فاجاب بقوله لهم الف الخ فالدليل على انكار المتكلم ذلك لفظ زعمتم

لان استعمال الزعم في الكذب اكثر **قوله** موكدا للجواب وبيانا له لان المراد بكذبهم انهم مخالفون لهم

في مقتضى الاخوة فحاصل معنى قوله لكم الف وليس لهم الا الف معنى قوله كذبتم **قوله** ولدفع هذا الوهم حكي

بالواو العاطفة يحكى عن الصاحب بن عباد انه قال هذه الواو احسن من واوات الاصداغ على خدود المرد

الملاح **قوله** وقد توهم بعضهم توهما لزوره في وجه كونه خبطا انه يحتاج كما اعترف به نفسه الى

ان يقدر اصل الكلام هكذا واما الوصل فاما لدفع الايهام واما للتوسط ففيه تقدير محذوف ليس لحذفه

نظير بلا ضرورة داعية اليه **قوله** لان لا يعبدون اخبار في معنى الانشاء اي لا تعبدوا لان اخذ الميثاق

يقتضي الامر والنهي والمعنى على تقدير القول اي قائلين لا تعبدوا وقيل اخذ الميثاق في قوة القسم ولا

يعبدوا جوابا له فلا حاجة الى تقدير القول وقيل لا تعبدون مقدر بان المصدرية بدلا عن الميثاق

فلما حذف ان عاد الفعل الى الرفع فعلى هذا يكون قولوا اصلا ولا يكون الاية مما نحن فيه بل يكون من عطف

المفرد على المفرد لان الامر ح مؤول بالمصدر معطوف على خبر مؤول به **قوله** لانه بمعنى امنوا لان تؤمنوا

ارشاد الى التجارة المنجية لعلمهم بها والمتعارف في التعليم هو الامر والنهي دون الخبر **قوله** الا عند التصريح

بالندا فيه بحث لان هذا التصريح في مثله انما يلزم اذا لم يوجد قرينة واضحة على تغاير المخاطبين اذ لو حذف

لحسن العطف بلا تصريح بحرف الندا كما في قوله تعالى يوسف اعرض عن هذا واستغفري لذنبك ولا يخفى ان افراد

احد الفعلين وجمع الاخر في الاية قرينة على اختلاف المخاطب فلا لبس **قوله** فلا يصح عطف بشر وعليه اجاب

صاحب كشف الكشاف بانه لا مانع للعطف على جواب السوال بما لا يكون جوابا اذا ناسبه فيكون جوابا وزيادة

وكان



وكانهم قالوا الينا يا رب فقيل لو آمنوا يكن لكم كذا وكذا وبشرهم يا محمد بنبوته لهم وقد يجاب ايضا
بان خطاب يا ايها الذين آمنوا للنبي عم والمؤمنين والتجارة المذكورة عامة ايضا لكنها في شانه ع نوع
التنبيه وفي شانهم عدم نوع الايمان المذكور فيجوز ان يقع يؤمنون مع تبشر بيانا لكلا نوعيها فتدبر
قوله وليس المعتد بالعطف هو الامر آه اراد انه ليس المعتد بالعطف الامر من حيث هو امر اي الجملة
الانشائية النحوية من حيث خصوصها بل الجملة من حيث انها وصف ثواب المؤمنين واراد بالجملة في قوله
المعتد في العطف هو جملة وصف ما اريد بها في قوله وبالجملة وقوله وجملة الامر وامثالها وهو الامر الاجمالي
اي الحاصل كما يشير اليه قوله بل يوجد عطف الحاصل من المضمون الخ والمعنى المعتد في العطف حاصل
الكلام الذي هو وصف ثواب المؤمنين المنظور في العطف لا لخصوصية الجملة الامرية من حيث
هي كذلك حتى يطلب لها مشاكل واما قول صاحب الكشاف في ذلك ان يقول فكذلك هو معطوف على فاتقوا
كذلك كما توهمه الفاضل المحشي وبهذا التوجيه تبين ان لا اعتبار على كلام الشارح واندفاع اعتراض الفاضل
المحشي واما اعتبار عطف القصة على القصة على الوجه الذي ذكره هذا الفاضل فهو ما افاده الشارح
ايضا في شرح الكشاف لكنه لا يخلو عن تعسف لان الانسب بالتصريح بتلك الجملة لانها مناط الجواز
وهذا غير خفي على من له تدرب في دريتها باساليب الكلام فما ذكره الشارح في هذا الكتاب توجيه آخر لكلام
الكشاف غير ما ذكره في شرح الكشاف قوله لكن من شرط اتفاق الجملتين الخ قال ابن هشام في مغني اللبيب
عطف الانشاء على الاخبار وبالعكس منعه البيانيون وابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن
عصفور في شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين واجازه الصفار وجماعة مستدلين بقوله تعالى وبشر الذين آمنوا في
سورة الصف قال ابو حيان واجاز سيبويه جاءني زيد ومن عمرو العاقلان على ان يكون العاقلان خبرا لمحذوف
ثم اورد عدة ابيات مستشهدا على جوازه فيما لا محل له من الاعراب واجاب عن الكل فعلم ان الفاضل المحشي اراد بالاشتراط
اتفاق الجملتين خبرا وانشاء في عطف الجمل التي لا محل لها من الاعراب فيما لا نزاع فيه محل نظر اللهم الا ان يقال

لا نزاع فيه بين المحققين من علماء البيان وافاده ما نقله ابو حيان عن سيبويه فقد صرح ابن هشام

بانه غلط عليه وانما قال سيبويه واعلم انه لا يجوز من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت او نصبت

لانك لا تثني الا على من اثبته وعلمته ولا يجوز ان تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة وقال

الصفار لما منع سيبويه من جهة النعت علم ان زوال النعت يصححها فتصرف ابو حيان في كلام الصفار

وتوهم فيه ولا حجة فيما ذكره الصفار اذ قد يكون للشيء مانعان ويقتصر على ذكر احدهما لانه الذي

اقتضاه المقام واعلم ان الشيخ بهاء الدين السبكي حاول في كلامه التوفيق بين كلام النحاة وكلام البيانيين

في هذه المسئلة بما حاصله ان اهل هذا الفن يعني اهل البيان متفقون على منعه وظاهر كثير من النحاة

جوازه ولا خلاف بين الفريقين لان عند من جوزه يجوز لغة لا يجوز بلاغة فافهم قوله فكانه امر النبي

ع بان يؤدي معنى هذا الكلام في لفظ كانه انما جاء الى توجيه آخر وهو ان يقال امر النبي ع ان يلقي الكلام على

سبيل الحكاية اي قل لهم قولي هذا بعينه على طريقة قراءة من قرأ قل للذين كفروا ان ينتهوا الآية بياء الغيبة

كما صرح به صاحب المفتاح في بحث الايجاز وذكره الفاضل الترمذي في شرحه قوله من القوي المدركة

العقل اراد بالقوي المدركة التي يكمل بها الادراك سواء كانت مذكورة او معينة في الادراك قوله وفي

الحاكم بين المحسوسات الظاهرة كالحكم بان هذا الاصفر هو هذا الحلو فيه بحث لان النسبة بين الطرفين في

في المثال المذكور معنى جزئي مدرك بالقوة الوهمية عند المثبتين للقوي الباطنة والطرفان محسوسان

مدركان بالحس المشترك والحاكم عندهم لا بد ان يدرك الطرفين والنسبة حتى يمكن من الحكم وبهذا اثبتوا الحس

المشترك فلا يجوز ان يكون الحكم في المثال المذكور للحس المشترك فان قلت الحاكم هو النفس لكن يمتنع ارتسام صور

المحسوسات فيها فوجب ان يكون هناك قوة ترتسم فيها صورها كلها فان الحس المشترك في المثال المذكور آلة للنفس في

الحكم باعتبار الطرفين والوهم آلة لها باعتبار النسبة فلما ان نسبة الحكم الى كل من القوتين مجاز باعتبار كونها آلة

للحكم قلت فالمحصور عند الحاكم لا يجب ان يكون بالاجتماع في قوة واحدة لم لا يجوز ان يكفيه الارتسام في الآت متعددة

متعددة كالحواس الظاهرة فلا يثبت الحس المشترك بالدليل المشار اليه على ان الاقرب ان الحكم في المثال

المذكور للوهم لا للحس المشترك لان القوى الباطنة عند مثبتها كالمرايا المتقابلة تنعكس الى كل منها

ما ارتسم في الاخرى والوهمية هي سلطان تلك القوى فلها تصرف في مدركاتها بل لها تسلط على

مدركات العاقلة فتنازعها فيها ويحكم عليها بخلاف احكامها **قوله** فاذا استعملها بواسطة القوة

الوهمية فيها المتخيلة اي ان استعملها النفس في المحسوسات بواسطة القوة الوهمية والصور

المحسوسة ليست مدركة للوهم قلت لما نبهنا عليه انفا من ان القوى الباطنة كالمرايا المتقابلة

فلا تغفل **قوله** وان استعملها بواسطة القوة العاقلة اشار الى مغايرة العقل للنفس الناطقة

فان النفس الناطقة جوهر موجود في المجنون والعقل عرض مفقود فيه وبعضهم يزعم الاتحاد بينهما

كما بين في موضعه **قوله** مثل الاتحاد في المخبر عنه اي التمثيل في المخبر عنه والخبر بالمسند والمسند اليه

بناء على انه في قانون الخبر **قوله** وكذا الحكم بان هذا اللون غير هذا الطعم مخالفا لما سبق من ان الحاكم

هو الحس الا ان يريد مما سبق ان الحاكم هو العقل بواسطة الحس المشترك كما اشرت اليه مع ما له وعليه

قوله وفيه نظر لان التضايف الخ يمكن ان يقال مراد الشارح العلامة ان الاقلية والاكثرية قد يكونان

محسوسين وذلك عند كونهما عرضهما محسوسين لا على انهما المحسوسان بالذات بل بمعنى

انهما من المحسوسات بالعرض كالحركات وامثالها بناء على ان العقل يحكم بمجرد الاحساس بثلثة من الامور المحسوسة

مثلا انها اكثر من اثنين في ضمنها وهذا بخلاف شيء من الامور المحسوس عليه فاعلية الشيء فانه يدرك بمجرد الاحساس

قوله او وهمي بان يكون بين تصوريهما شبه تماثل قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح لما كان العقل

يميز بين الاشياء الملتبسة وينسبه الى الامور الصحيحة المطابقة للواقع وكان كل واحد من الاتحاد والتماثل

والتضايف سببا في نفسه للاجتماع نسب الجمع بها الى العقل ولما كان الوهم مما يشتبه عليه الامر بما يلزم سببه الجمع

وكان شبه التماثل والتضاد وشبهه مناسبة لتلك الاسباب المقتضية في نفسها للاجتماع نسب

لمعقولات
بها الى الوهم ولما كان الخيال محلاً لتقارن صور المحسوسات التي منها ينتزع صور الموهومات وا
مع
بسبب الجمع سبب تقارن الصور كلية كانت او جزئية محسوسا او موهومة الى الخيال والضابط في الجا
امر
ان الجمع اما سبب التقارن في خزانة الصور او لا فالاول هو الخيالي والثاني اما ان يكون بواسطة
هما
يناسب الجمع ويقتضيه بحسب نفس الامر فهو العقلي والا فهو الوهمي قوله نوع واحد زيد في احد
عارض اراد به الصفرة والسواد فكان الوهم يدعي ان الصفرة بياض زيد فيه شي يسير لما يخرجه عن
عارض
حقيقته وكذا السواد خضرة زيد فيه شي يسير قوله ويتوهم ان هذه الثلثة نوع واحد في عارض
في
به الصفرة بسبب اشتراكها في اشراق الدنيا بهجا بها اشراقا حسيا بالاول والثالث وعقليا بالثاني
لافاضة انوار العدل والاحسان قوله او تضاد وهو التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان على
محل واحد المتضاد بين بينهما غاية الخلاف فخرج بقوله وجوديين تقابل السلب والايجاب وتقابل العدم
والملكة ودخل بقوله على محل واحد المتضادين الجواهر اعني الصور النوعية ولم يثبت التضاد بينهما
في
اعتبار الوضع بدل المحل وبما ذكرنا ظهر ان المراد بالتعاقب على المحل المتعاقب باعتبار الحلول الا باعتبار الصدق
مثلاً
وقوله بينهما غاية الخلاف تخصيص للتعريف بالتضاد الحقيقي فعلى هذا يكون التقابل بين السواد والحمرة
الحمرة
قسما ثالثا من مطلق التقابل بل يسمى بالتعاند وقد لا يعتبر هذا القيد فيشمل التضاد تقابل السواد و
عليه
ويسمى تضادا مشهوريا وينحصر التقابل في الاربعة بقي ههنا بحث وهو ان تعريف التضاد الحقيقي الدال
الخلاف
غاية الخلاف لا يناسب المقام لان السكاكي اورد الحلاوة والحموضة من امثلة التضاد وليس بينهما غاية
احدا
بل غاية الخلاف انما هي بين الحلاوة والمرارة وقد صرحوا بان ضد الواحد اذا كان حقيقيا لا يكون الا و
ثم يشعر بان مراد السكاكي هو التضاد الحقيقي انه لم يجعل البياض والصفرة متضادين بل عدهما من قبيل
شبه التماثل ولعل هذا هو الباعث نفسه على اعتبار غاية الخلاف في تعريف المتضادين لا يتمكن من الجواب الاول
عن الاعتراض على السكاكي الاول والثاني من شبه التضاد لا نفسكم احد الفاضل المحشي قوله لكنهما لا يتواردان ان
محل

بهجا بهما

م اذ لا يخفى على المصنف ان تعاند من الحلاوة والحموضة ليس من تعاند الحلاوة والمرارة م

على المحل لكونهما من الاجسام دون الاعراض ظاهر هذا الكلام يدل على ان التوارد على المحل انما هو في الاعراض وفيه
نظر لما عرفت ان المحل اعم من الموضوع والمختص بالاعراض هو الثاني لا الاول فتأمل قوله ولذلك اختلف
الصور الخ اي باختلاف اسباب التقارن وقوله ترتباً اي اجتماعاً على هيئة مخصوصة تمييز من نسبة
اختلف الى فاعله وقوله فكم من صور لا انفكاك اشارة الى اختلاف الصور في الترتب وقوله وكم من
صور لا تغيبنا اشارة الى اختلاف الصور في الوضوح والخفا واختلاف الصور ترتباً وان كان
يتضمن اختلافها وضوحاً لكنه قصد التنبيه عليه اصالة قوله وظاهر انه لا يمكن جعله صورة
مرتسمة في الخيال قيل هذا انما يتم اذا لم يجعل تقارن الصور بمعنى الصور المتقارنة ولا يخفى انه تعسف
لا تساعده عبارة السكاكي فان عبارته هكذا والخيالي هو ان يكون بين تصوريهما تقارن
في الخيال قوله للقطع بامتناع العطف في نحو هزم الامير الجند الخ رد عليه الشريف هنا وفي المفتاح
بقوله قلت لا نسلم ذلك الامتناع مطلقاً فانه اذا قصد بيان الامور الواقعة يوم الجمعة جاز العطف
لان الغرض الاصلي هو هذا القيد فاذا قصد بيان وقوع تلك الامور في الواقع وجعل يوم الجمعة ظرفه قيداً لها بعلم لم يجز
العطف لا لانه ليس جامعاً بل لانه جامع غير ملتفت اليه كما صرح في حقي ضنين قلت فعلى هذا يكون حالة
ثالثة مقتضية لكمال الانقطاع وهي ان لا يلتفت لوجود الجامع ولم يتعرض له السكاكي وغيره اللهم
الا ان يتعسف ويقال مراده بعدم الجامع المذكور في الحالة المقتضية لكمال الانقطاع عدم الجامع
الملتفت اليه سواء كان هذا العدم بانتفاء اصل الجامع او بانتفاء الالتفات فافهم قوله ونحو
الشمس والعنب ذبحانه ومرارة الارنب محدثة هذا نقله بالمعنى وعبارة السكاكي هكذا وحرارة الشمس
ومرارة الارنب وسورة الاخلاص والرجل الطويل من الضفدع ودين المجوسي والعنب ذبحانه
كلها محدثة فلفظ كلها دليل قطعي على ان المثال من قبيل عطف المفرد واما المثال على الوجه المذكور الذي
اورده الشارح والمحشي فليس يتعين كونه من عطف المفرد لاحتمال كونه من عطف الجمل بحذف الخبر في الاولى



فظهر ان جزم المحشي بكون المثال من قبيل عطف المفرد على المفرد بالنظر الى اعتبار السكاكي **قوله** ففوض البحث

الى ما قبل هذا الكلام وما بعده قد بين الفاضل المحشي ما قبل الكلام وما بعده ثم اورد بحثاً في كل منهما لكن في

الاول بحث لان التاخر الذكري لا يمنع التقدم بحسب الاعتبار وهو كاف فانك اذا اردت تعداد الامور

الحادثة والحكم عليها بالحدوث فالظاهر انه يكفي في صحة العطف انه يجمعها صفة الحدوث فالاولى ان

يجاب ههنا ايضا بان الجامع غير منحصر في اليد **قوله** والمص لما اعتقد ان كلامه صريح حيث قال في الايضاح

واما ما يشعر به كلام ظاهر كلام السكاكي في مواضع من كتابه انه يكفي ان يكون الجامع باعتبار المخبر عنه او الخبر او

قيد من قيودهما فهو منقوض بنحو ما مر يعني زيد شاعر وعمرو كاتب لانه غير صحيح كما عرفت وبنحو قولك قول

هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبي فيه ولعله سهو فانه صرح في مواضع اخر منه بامتناع عطف

القائل خفي ضيق على خاتمي ضيق مع اتحادهما في الخبر **قوله** فظهر الفساد في قوله الوهمي الخ يريد ان المص لما

ذكر مكان الجامع بين الشيئين واقام قوله واتحاد في التصور مقام قوله اتحاد في تصور مثل الاتحاد ظهر

انه اراد بالتصور الذي عبر فيه الاتحاد المعنى المتعارف وهو العلم فظهر الفساد في القولين المذكورين

وهذا الفساد انما يكون لزم من تغييره ولا يرد على نفس عبارة السكاكي لانه مثل الاتحاد في تصور بالاتحاد

بالمخبر عنه وفي الخبر وفي قيد من قيودهما فعلم ان مراده بتصورهما في قوله الوهمي ان يكون بين تصوريهما

والخيالي ان يكون بين تصوريهما متصوراتهما على قياس ما سبق **قوله** فهو غلط لانه قدر من هذا الكلام

فيه بحث لان المص بعد ما حمل في الايضاح كلام السكاكي على السهو وفرغ منه قال ثم قال الجامع بين الشيئين

عقلي ووهمي وخيالي اما العقلي فهو ان يكون بينهما اتحاد في التصور الى اخر ما ذكره فلا يتعين ان قصد

بهذا الكلام اصطلاح كلام السكاكي بل يجوز انه يريد نقل كلامه بعبارة احضر فلا يبعد ان يراد بالشيئين

الجملتين وبالتصور المعلوم التصوري ويقصد فيه بذكره معرفا الى جنس المعلوم التصوري لتناول

لكل متصور سواء كان مخبرا عنه او خبرا او قيدا من قيودهما كيف ولو لم يحمل عليه لم يصح قوله قال السكاكي الجامع

بين



بين الشيئين الخ ولهذا قال جمال الدين في شرحه المراد بالشيئين الجملتان لانه بصدد بيان الجامع

بين الجملتين وبعطف احدهما على الاخرى ولانه قد صرح السكاكي بلفظ الجملتين فوجب حمل كلام المؤلف

عليه الا انه يبعد النقل قوله ولعمري انه كلام في غاية السقوط اما اذا حمل على مذهب البصريين فلا يمتنع

تقديم الفاعل حال كونه فاعلا باتفاقهم واما اذا حمل على مذهب الكوفيين فلان توجيه عبارة صدرك

عن السكاكي بمذهب ضعيف لا نقول به مع الغنا عنه بوجه حسن في غاية السقوط عند ارباب هذا الفن

لانه ما يستقبحونه في حيز الامتناع هذا غاية توجيهه وانت خبير بان احتمال التركيب للوجهين ولو عند

البعض يكفي في الفصل قوله ولا يحصل التناسب بان يؤتى بالثانية فعلية صرفة نحو زيد قام وقعد عمرو

والانسب بسياق الكلام ان يقول اسمية صرفة نحو زيد قائم وعمرو قاعد وهو ظ قوله وهذا مبني على ما ذكر

السيرافي ومن تبعه والظاهر ان الامر بالعكس اعني ان ما ذكره السيرافي مبني على هذا المذكور قوله

والذي يشعر به كلام بعض المحققين اراد به ابن الحاجب حيث قال في ايضاح المفصل واما الموضع

الذي يستوي فيه الامران بان يكون الجملة الاولى ذات وجهين مشتملة على جملة اسمية وجملة فعلية

فيكون الرفع على تاويل الاسمية والنصب على تاويل الفعلية وفي هذه العبارة تكلف لان احدهما في معنى الاشتمال

على جملة اسمية لان المشتمل غير المشتمل عليه والثاني في معنى التاويل بالاسمية فان الاسمية صريحة لا حاجة فيها الى

التاويل اللهم الا ان يقال مبني على المشاكلة قوله تذنيب قيل الفرق بين التذنيب والتنبيه مع اشتراكهما

في ان كلا منهما يتعلق بالمباحث المتقدمة ان ما ذكر في حيز التنبيه بحيث لو تامل المتامل في المباحث المتقدمة

لفهمه منها بخلاف التذنيب قوله وهو جعل الشي ذنابة في الصحاح الذناب بالكسر عقب كل شي وذنابة

الوادي الموضع الذي ينتهي اليه سيله وكذا الذنابة بالضم والذنابى التابع قوله فيكون مغنيا عن

تكلف تعلق آخر بالكسر اي شي آخر مفيد للتعلق ان قلت فاي حاجة الى الضمير قلت هي الضمير ليس للربط

بل لضرورة كون الحال مفردا مشتقا قوله يثبت الحال المعنى لذي الحال اما بحمله في قولك اتيتك وحبشي.



قادم فهي حال وبيان للازم المفاعل وهو برهان الاثبات فكانها بيان للفاعل **قوله** لا حالا لان

المقصود من الحال المنتقلة بيان ان الفعل صدر من الفاعل او وقع من المفعول مقيدا بتلك الصفة والهيئة و التقييد

انما يفيد اذا كان بالصفات المتجددة المتغيرة المتبدلة لان كون الفعل صادرا او واقعا على الهيئات والصفات

اللازمة امر معلوم **قوله** فلما صرح الشر فامسى وهو عريان لم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا و البيت

لسهل بن شيبان من قصيدة مطلعها صفحنا عن بني ذهل وقلنا القوم اخوان عسى الايام ان يرجعن

قوما كالذي كانوا صفحت عنا اي عفونا عن جرمه وصرح الشر اي ظهر وانكشف ودناهم اي جازيناهم

قوله تشبيها بالحال وجه الشبه كونهما حكما لصاحبهما **قوله** تكون نكرة مخصوصة يريد ان ذا الحال

الذي يتقدم عليه الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة يريد ان ذا الحال الذي يتقدم عليه الحال كما

يكون معرفة وذو الحال ههنا اعني قرية بسبب وقوعها في سياق النفي تخصص لانه في حكم الموصوف في المعنى

على قرية من القرى ولذا لم يجب تقديم الحال عليه كذا في شرح المفتاح ورد هذا التوجيه بانه لا ينافي

في قوله سبعة وثامنهم كلبهم كما يشهد به اخواه اعني ثلثة رابعهم كلبهم وخمسة سادسهم كلبهم اذ لو حمل على

الحال لخرج عن النظم عن الانتظام ولا شك ان معنى الجمع يناسب معنى للموصوف وباب المجاز واسع مفتوح

فليحمل الواو عليه تأكيدا للصوق المذكور فيكون هذا الواو ايضا فرعا للعاطفة كالتي بمعنى والحال بعد

والاعتراضية وههنا بحث وهو ان المذكور في كتب النحو انه وجوب تقديم الحال على صاحبها عند تمحض

تنكيره بناء على انها لو تأخرت لالتبست بالصفة في حال النصب نحو قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قد

في حال الرفع والجر وان لم يلتبس طردا للباب وهذا الالتباس جار فيما اذا كان ذو الحال نكرة مخصوصة بوصف

لجواز الصفة بعد الصفة فيلزم ان يجب تقديمها عليه ايضا والا فالفرق نعم الواو يرفع التباس الحال با

ولهذا لم يقدم على ذيها في الاية الا ان الكلام في بنا عدم التقديم على كون ذي الحال في حكم الموصوف ولك

ان تفرق بان الالتباس فيما اذا كان ذو الحال نكرة محضة اشد لان الحال تبين الهيئة والوصف يبين الذات



تمسك الفريق الاول بان المضارع يطلق عليهما كما يطلق الاسماء المشتركة على معانيها وبانه وضع الاستقبال
للاخبار عن حدث ماض لفظ الماضي وعن حدث حاضر لفظ المضارع فلو لم يكن مشتركا بين الحال والا
لزم ان يكون ما هو من اهمات المقاصد لم يوضع له لفظ فيلزم القول بالاشتراك وتمسك الفريق الثاني
بان المتبادر منه الحال وفهم الاستقبال يحتاج الى قرينة وبان المناسب ان يكون للحال حقيقة كالماضي
نحو ضرب وللمستقبل نحو سيضرب وتمسك الثالث بان وجود الحال خفي حتى ذهب كثير من الحكماء الى انه عدم وجود
والعفو للمتقدم كما لا يخفى قوله وههنا نظر الى آخره جواب النظر ما حققه الفاضل المحشي في وجه
وجوب تصدير الماضي الواقع حالا بقد قوله واصل وجه الضك الضرب قال السكاكي وضكت وجهها
اي ضربت قوله فلما خشيت اظافيرهم والاظافير جمع اظفار وهي جمع ظفر ويراد به الشوكة والقوة
وقيل المراد بالاظافير الاسلحة ومالك اسم رجل قال تغلب الرواة كلهم على ارهنهم ماضيا على ان ارهنه
بمعنى رهنته الا الاصمعي فانه رواه وارهنهم على انه مضارع وحاصل معنى البيت لما خشيت منهم ان يضربو
وخلصت وجعلت مالكا رهونا عندهم ومضيت اليهم قوله ومنه قوله تعالى لم تؤذونني الاية في شرح
اللبيب للسيد عبد الله وجوب الاقتصار على الضمير في المضارع المثبت اذا لم يكن مصدرا بقد
واما اذا كان مصدرا بقد فدخلها الواو وقوله تعالى تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله وما ذكره الشارح اظهر
قوله ومعناها ان نفرض ان ما كان في الزمان الماضي الخ وانما يفعل هذا في الفعل الماضي المستغرب كانه يحضر
للمخاطب ويصور ليتعجب منه كما تقول رايت الاسد فآخذ السيف فاقتله ثم انه قوله فيعبر عنه بلفظ المضارع
بالنظر الى الحال الذي وقع الكلام فيه لا ان مطلق حكاية الحال الماضية بهذا اذ قد يكون التعبير عن الماضي
بلفظ اسم الفاعل من قبيل الحكاية كما صرحوا به في قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ولذا عمل باسط
في المفعول مع انه يشترط في عمل اسم الفاعل كونه بمعنى الحال والاستقبال وبالجملة ليس معنى حكاية الحال الماضية
ان اللفظ الذي في ذلك الزمان يحكى الآن على ما يلفظ به كما في قولهم دعني من تمرتان نعم لا ما ذكره الفاضل المحشي



في حواشي شرح المفتاح المعصم حكاية لمعنى هذا وذكر الاندلسي ان معنى حكاية الحال الماضية ان تقدر نفسك

كائنا موجودا في ذلك الزمان وتقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن لكن ما ذكره الشارح ماخوذ

من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى حكاية الحال ان تقدر ان ذلك الماضي واقع في حال التكلم كما في قوله

تعالى فلم تقتلون انبياء الله من قبل واستحسنه الفاضل الرضي **قوله** دون النهي لثبوت النون التي

هي علامة الرفع فيكون اخبارا قال الشيخ ابو البقا في القراة بالتخفيف وجهان احدهما انه نهي ايضا

الرفع

وحذف النون الاولى من الثقيلة تخفيفا ولم تحذف الثانية لانها لو حذفها لحذفها متحركة فاحتاج الى

تحريك الساكنة وحذف الساكنة اقل تغييرا الثاني ان الفعل معرب مرفوع وفيه وجهان احدهما انه خبر في

معنى النهي كما في قوله تعالى لا تعبدون الا الله والثاني هو في موضع الحال والتقدير فاستقيما غير متبعين

هذا ويجوز ان يكون لا تتبعان نهيا لحقته نون التاكيد الخفيفة على ما ذهب اليه يونس فكسرت لالتقاء الساكنين

في ايضا تتبعان انثناء ويجوز العطف فظهر ان الآية لا تصلح للاستشهاد بل للتمثيل **قوله** والمعنى

ما صح تصنع حال كونها الخ اشارة الى ان العامل في الحال ما في اللام من معنى الفعل **قوله** خلوها عن حرف

الاستقبال كالسين ولمن قد يوجه كلام القوم في هذا المقام بان عامل الحال قد يكون مقترنا بزمان التكلم

فيجب التجريد هناك عن حرف الاستقبال وفي ما عداه طردا للباب فلا حاجة الى التوجيه المستبشع الذي

ذكره الشارح **قوله** لتنافي الحال والاستقبال في الجملة فيه بحث وهو ان التنافي في الجملة كما

هو ثابت بين الحال والاستقبال على ما زعمه كذلك ثابت بين الماضي والحال فلم يستبشعوا تصدير الجملة

الحالية بعلم المضي مثل لم ولما فلا بد من بيان الفرق فان قلت منافاة المضارع المصدر بعلم المضي من

جهة المضي الاستقبال من جهتين صيغة الاستقبال وعلامته ومنافاة المضارع المصدر بعلم المضي من جهة

المضي وليس الا قلت هذا انما يتم لو كانت صيغة المضارع حقيقة في الاستقبال مجازا في الحال وقد ذكر

صيغة م الشارح انه مشترك بينهما او حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال كيف ولو ثبت التنافي بين نفس المضارع

والحال لا التزموا في المضارع الواقع حالا ما يقربه الى الحال كما التزموا في الماضي الواقع حالا لفظ قد بل الحوا

ما يسمو عليك في وجه دلالة الماضي على المقارنة فان لما الاستغراق الازمنة وغيرها لانتفاء متقدم لكن الاصل

استمرار ذلك الانتفاء فيحصل المقارنة للحال ولا منافاة بهذا الاعتبار فافهم **قوله** افادوا مزدني البيت

قبله بها في مصعب وبنو خبيب فاين احبهم عنهم لا احيد ١ه بها في مصعب بنوا بنيه اي طلبني مصعب ابن الزبير

واخوته والاستفهام في اين احيد اي احيد واعرض للانكار ولا احيد تاكيد له وافادوا مزدني الامراي

مكنته من العود والمفعول في البيت محذوف والمعنى مكنوا اولى القتل مزدني وينهنهني من نهنهة

الرجوع عن الشيء فنهنهته اي كففته وزجرته فكف وانزجر والاصل في نهنه نهه بثلاث هاآت

وانما ابدلوا من الهاء الوسطى نونا للفرق بين فعلل وفعل وانما زادوا النون من بين ساير الحروف لان في

الكلمة **قوله** ان كان تامة ذكر صاحب الكشف في قوله تعالى وان كان ذو عسرة الاية ان كان التامة حق

ان تدخل على الاحداث والحق انها تدخل الذوات اذا وجد فيه وههنا نكتة شريفة كما بينه الفاضل المحشي

وكذا في شرح اللب للسيد وغيره وان كان في تامة ايضا **قوله** ولا يبعد جعلهما ناقصة وجعل الواو مزيدة

خلاف الاصل فلا يصار اليه الا لضرورة ولا ضرورة في البيت اللهم الا ان يثبت وجوب دخول كان التامة

على الاحداث وقد مر ما عدمه **قوله** انى يكون لي غلام وقد بلغني الكبر فان قلت الكلام في الحال المنتقلة

على ما سبق والكبر بعد حلوله غير منتقل فكيف اورده ههنا قلت الحال بلوغ الكبر والبلوغ مما يتحقق

ويضمحل **قوله** ولم يمسسني بشر فان قلت لم ينتقل عدم امساس البشر اياها فكيف عد من الاحوال

المنتقلة قلت ليس في اللفظ دلالة على عدم انتقاله قولك زيد ابوك عطوفا وهذا القدر يكفي

في عده من الاحوال المنتقلة **قوله** شرط في الماضي المثبت ان يكون مع قد ظاهره كلامه مشعر بانه عام لكن

مذهب البصريين ان قد يجب في الماضي المثبت الواقع حالا اذا لم يكن الواو وقد كذا ذكره الحديثي واعلم

ان وجوب قد في الماضي المثبت الواقع حالا اذا لم يكن بعد الا والا فالاكتفا بالضمير حده من دون قد



خل
الواو اكثر نحو ما هيئته الا اكرمني لانه بنا وبل اكرمها لان الاغلب في الا ان تدخل على الاسم ولفظ قد لابد جاؤكم

وقد سبق في اخر باب الخامس من الخلاصة الشرح تنبيه من الكلام فليتذكر **قوله** او مقدرة كما في قوله تعالى او كانت

حصرت صدورهم ورد بان الموصوف المذكور اذا قد يكون حالا موطئة وصفة الموطئة اذا

ماضيا يصدر بقد لا سيما اذا احذف فانه يكون في صورة الحال القائم مقامه **قوله** لانه تقرب الماضي

من الحال فيه بحث لان قد تقيد المقاربة بالياء لا المقارنة بالنون والمطبق في الحال هو الثاني لا الاول قد

اشار الحديثي الى دفعه حيث قال المقاربة بمنزلة المقارنة فان القريب من الشيء في حكمه ولذا اطلق الآن على

الزمان القريب من الحال وفي بعض النسخ شرح اللب للسيد ولفظ قد تقرب الماضي من ذلك الزمان فتكون

المقاربة بمنزلة المقارنة والكلام بعد لا يخلو عن شوب لان الظاهر ان المعتبر في الحال حقيقة المقارنة لا ما

هو في حكمه ولذا قال الفاضل الجلبي اذا قلت جاء زيد راكبا كان المفهوم كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجي

متقدما عليه فلا يحصل مقارنة الحال لعاملها واذا دخلت عليه قد يقرب من المجي ويفهم المقاربة بينهما وكان ابتداء

الركوب كان متقدما على المجي لكن قاربه كيف ولو كفى المقاربة في الحال لصح في مثل قولك جاءني زيد راكبا امس

قد اصلا لان المفهوم منه على تقدير التسليم مجرد كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجي متقدما عليه لا كونه بعيدا

منه فيفهم المقاربة من جعله قيدا للعامل ولا فرق في ذلك بين وجود قد وعدمها كما ذهب اليه الكوفيون

نعم لو اطرد الاستعمال لم يوجد فعل ماض مثبت وقع حالا بدون قد لامكن ابداء المناسبة بان المقاربة

في جاءني زيد قد ركب يفهم من قد وجعل الحال قيدا للعامل وفي جاءني زيد ركب من الثاني لا غير فوقع

الدلالة عليها كما في وقوعه بدون ذكر قد كثيرا في الكلام فاي حاجة الى التقدير فتامل **قوله** قول ابي العلا

المعري اصدقه في مرية البيت من قصيدة يودع فيها بغداد ومطلعها نبي من الغربان ليس بذي

شرع يخبرنا ان الشعوب الى صدع اراد بالنبي المخبر والغربان جمع غراب والشرع الطريق المستقيم

في التخبير الاخبار والشعوب جمع شعب وهو الجمع والصدع الشق والمراد التفريق وهذا مبني على عادة العرب

من ال



منه التطير بالغربان وفي المثل اشأم من غراب البين اصدق قه في هريرة اي اصدق هذا النبي في حال كوني في شك مما اخبر به لاستيلاء خوف الفراق علي الخ مع ان خبره غير حقيق بالتصديق ويمكن ان يقال الصدق استفهام انكاري علي حذف الهمزة والاخفش يقيسه عند امن اللبس في الاخبار والاول الظهر والمراد بالايات التسع ما اشير اليه في قوله تعالي في تسع آيات الي فرعون وملائه وهي اليد والعصا والطوفان و الجراد والقمل والضفادع والدم والطمس وهي انقلاب اموالهم الي الحجارة بدعاء موسي عليه السلم ربنا اطمس علي اموالهم والجذب في بواديهم واما الايتان الاخريان وهما الفلق والنقصان في مزارعهم فالاولي لم يبعث بها موسي الي فرعون والثانية من قبيل الجذب في المزارع وبهذا اندفع اعتراض الكشاف علي الآية السابقة بان الايات احدعشر قوله فيحصل به الدلالة عليهما فيه نظر اذ قد سبق ان المعتبر الدلالة المطابقية وهذا قبيل المنفي من المضارع لا يدل علي الحصول وتحققها فيما نحن فيه تم قوله واستمرار الفعل اصعب بيان سر انتفاء العكس يعني قصد الاستغراق في الاثبات والاكتفاء في النفي بالانتفاء بالجملة قوله فكان نفي النفي اثباتا مثل ما زال وما انفك ونحوه لان الحقا ان الافعال الدالة علي النفي مثل زال وانفك ونحوها تدل بحسب الوضع علي العدد واصل التحقق كالافعال الدالة علي الاثبات مثل وجد وتحقق ولهذا كان ما زال ونحوه اثباتا دائما لا اثباتا في الجملة فالمبادر من كلام الفاضل المحشي ان كون زال بمنزلة الاثبات بعد ورود النفي عليه علي انه قد يعترض علي الجواب الذي ذكره ذلك الفاضل بانه لا اثبات علي عمومه واطلاقه لانك اذا قلت في جواب ما زال زيد غنيا لا ردا علي من يدعي دوام الغنا لا يكون النفي المورد عليه بمنزلة الاثبات وان امكن ان يدفع بان ما ذكر في الحقيقة من قبيل ورود النفي علي الاثبات فتامل قوله وقد عرفت ما فيه من ان المطرد الحال مقارنة بحصول مضمونها الحصول مضمون العامل لو كان بالاستقبال لا بزمان التكلم واللازم من الاستمرار المذكور هو المقارنة بزمان التكلم فاين هذا من ذاك قوله فيمن رفع فوع وعوده علي الابتدا الرفع رواية سيبويه وقد نص عليه الشيخ عبد القاهر ايضا فاعتراض الفاضل الزهري علي السكاكي بان رواية الرفع ليس بثبت وانه مخالف



لنص المحول بعزل عن القبول وفي شرح المفتاح قد يرد يعود على بدئه اي ذهب في طريقه الذي جاء

منه وان يكون على المفعول له فانه رجع قد يجي متعديا كما في قوله تعالى فان رجعك الله الى طائفة منهم وذكر

ابن الانباري في الاسرار ان عوده من المصادر التي اقيمت مقام الحال نحو ارسلها العراك وفعلته جهدك

وطاقتك لعدم دلالتها على عدم الثبوت اذا انتفى الدلالة كانت مخالفة للحال المفرده من جهة

الحيثية مع ظهور الاستيناف فكان دخول الواو اولى **قوله** مع ظهور الاستيناف على الايضاح

ظهور الاستيناف في الاسمية باستقلالها بالفائدة وههنا بحث وهو ان الاستدلال على الاولوية

دخول الواو على الجملة الاسمية من كل واحد من عدم دلالتها على عدم الثبوت وظهور الاستيناف

او لمجموعها لا سبيل الى الاول اذ كل من التعليلين بطرح اما الاول فلانه احد شقي الدليل الذي ذكر على جواز

الامرين في مقابلة الشق الآخر وهو دلالتها فكيف يستدل على اولوية دخول الواو مع وجود معارضه

واما الثاني فلان ظهور الاستيناف في الاسمية كظهورها في الفعلية لاشتراك الدليل وهو الاستقلال

بالفائدة اللهم الا ان يثبت انه في الاسمية اظهر منه في الفعل ولا سبيل الى الثاني ايضا والا لكان يجي المضارع

المنفي وكذا الماضي مثبتا ومنفيا بالواو اولى لتحقق ظهور الاستيناف مع وجود حيثية مخالفتها

للحال المفرده كما مر **قوله** اي وانتم من اهل العلم والمعرفة ما بينهما الاول على تنزيل المتعدي منزلة اللازم

والثاني على حذف المفعول وقوله حتى ذهب من ذهب في المغني على قوله وان دخولها اولى وفيه خلاف ابن مالك فعنده

الاكتفاء بالضمير اقيس من الاكتفاء بالواو ولشبهها بالخبر والنعت وورده في كلام رب العزة كثير اهبطوا

بعضكم لبعض عدو والله يحكم لا معقب لحكمه وفي النظم قوله ما بال عينيك دمعها لا يرقى وحكى عن سيبويه

الاستغناء عن الواو بنية الضمير اذا كان معلوما نحو بع السمن منوان بدرهم اي منه **قوله** حتى يدخل في صلة العامل

المراد من الدخول في صلة العامل ان يجعل قيدا من قيوده تابعا له في الاثبات وعدم جعله اثباتا مستقلا

والمراد من الاستيناف اللغوي الذي ذكر عكسه **قوله** قريب مما في المغني من قولك وجدته حاضرا اي اخرم يريد انه



انه مجموع الجملة في البيت لا يظهر تاويله بالمفرد لعدم انسياق الذهن الى ذلك كما يشهد به الذوق السليم لكن

سبب تقديم الخبر على المبتدا الذي هو فاعل في المعنى صار كانه مسند الى الظاهر ومفرد في التقدير هذا تمام التوجيه

الذي ذكره الشيخ اما بجناحي البلادة اجعل الوجدان بمعنى الاصابة والنيل متعديان الى مفعول واحد كما يناسبه عدم

جزالة المعنى اما اذا اجعل من افعال القلوب والمعنى وجدته متصفا بمضمون الجملة فلا وقد يجوز ان يكون الجود والكرم

فاعلا لحاضرة ولحوق الالف لبيان حال الفاعل وقد علم في الظاهر لاعتماده على ذي الحال فلا حاجة الى تكلف

وهذا وجه وجيه اذ اجعل لحوق الالف في مثله مقبسا او مسموعا فيه **قوله** والذي يلوح منه كانه اعراض

على المهم كما اشار اليه الفاضل المحشي هذا والذي نقله الشارح عن الشيخ ثانيا بقوله وقال في موضع آخر انك لذا

قلت لي يلوح منه ان امر الاولوية بالعكس الذي يلوح منه ان امر الاولوية بالعكس والذي يلوح من مجموع كلام

الشيخ ان يحمل قوله بمنزلته في الموضعين على التناسب والتشابه **قوله** حذفت الواو اي واو الحال كما يدل عليه

سياق كلام الكشاف في الآية المذكورة في كلام الشارح فانه اورد كلام الكشاف دليلا على ان تجرد الجملة

الاسمية عن واو الحال لضرب من التاويل والتشبيه بالمفرد **قوله** والذي بين ذلك اي كون جاءني زيد وهو فارس

جيدا **قوله** اذا انكرتني بلدة الخ على حذف مضاف اي اهل بلدة او على الاسناد المجازي وانكر ونكر بكسر العين

واستنكر كلها بمعنى واحد يقال نكرت الرجل نكرا ونكورا اذا استكرهته والبازي بسكون الياء طائر معروف

وجمعه بزاة والباز لغة في البازي وجمعه ابواز وبيزان **قوله** وان امرء اسرى اليك ودونه موضع الا ستشهاد

قوله ودونه والاسرا السير بالليل لا في بعضه كما ظن يقال اسرى بنفسه واسراه غيره يتعدى ولا يتعدى واسرى به كما

يقال اخذت الخطام واخذت بالخطام والموماة واحدة الموامي وهي المفازة قال ابن السراج الموماة اصله

موموة على فعللة وهو مضاعف قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وذكر صدر الافاضل في ضرام السقط

ان سقط تسمية المفازة بالموماة بناء على انه لما فيها من المخاوف والمهالك يوهي بعض سالكيها الى البعض

ولا يقدر على رفع صوته حذرا عن لحوق الهلاك بهم والبيدا المفازة من باد يبيد اي هلك وتسميتها



بالمفازة من ذباب تنبيه العطشان بالمحل واللديغ سليم للتفاؤل والسملق القاع الصفصف وهي المستوية

من الارض لا نبات فيها وجمعه السمالق والسلق بمعناه وجمعه السلقان كخلق وخلقان قوله فالواجب

ان يذكر مناسبة تقتضي الافراد في الحال على تقدير الخصوص دون الجزء والنعت كما يدل عليه قول الشيخ

ان يقدر وفيه بحث لان هذا انما يرد اذا جعل خصوصا احترازا عن الجزء والنعت واما اذا جعل خصوصها

احترازا عن الظرف الواقع صلة للموصول كما هو المشهور فلا تأمل قوله والحق على كتفه سيف الى آخره لا يخفى

عليك ان هذا ليس توجيها لكلام الشيخ فانه لم يتبين منه وجه اختيار الافراد في الحال على الخصوص بل هو بيان

للمقام بوجه لا يرد عليه شيء قوله فعل عسى ان ينصرني لكأنه يخاطب امراة عذلته على عنايه بشأن بنيه

يقال قعد حوله واحواله وحواله وحواليه ولا تقل حواليه بكسر اللام كذا في الصحاح قوله برد اي تعظيم وتبجيل

اي يشتمل عليك التعظيم والتبجيل اشتمال البرد على صاحبه قوله وقال بعضهم هو الاندلسي نقل عنه الفاضل

الرضي قوله نصف النهار الماء غامره ورفيقه بالغيب لا يدري البيت للمسيب بن عامر يصف

غواصا طال مكثه في الماء وقد انشده ابن السكيت في كتابه المسمى باصلاح المنطق والنهار يروى بالنصب

على انه ظرف نصف من قولك نصفت الشيء اي بلغت نصفه ففاعل نصف ضمير مستتر فيه عائد الى الغائص على

هذا فلا يكون في البيت شاهد على حذف واو الحال اذ الجملة الحالية مشتملة على ضمير ذي الحال وهو كاف في

الربط وقد يروى بالرفع من نصف الشيء بمعنى انتصف فالجملة الحالية خالية عن الضمير فيحتاج اما الى تقدير

الواو والى ضمير يعود الى النهار اي غامره فيه فليس فيه شاهد على جواز حذف الواو الحالية على هذا التقدير

ايضا كما يشعر به كلام الفاضل المحشي في شرح المفتاح نعم الارجح تقدير الواو لكونه واردة على الاصل.

بحث الايجاز والاطناب

الباب الثامن الايجاز والاطناب والمساواة قدم الايجاز لتنبيههما على انه بسبب التقديم

في الكلام وارد فيه بالاطناب لكونه مقابلا له قوله اما الايجاز والاطناب لم يتعرض للمساواة مع انها تسمية

ايضا لانه لا فضيلة للكلام الاوساط فيما يصدر من البليغ مساويا له لا يكون فيه نكتة يعتد بها كذا في شرح التلخيص

للشارح وفيه بحث لان عدم الاعتداد انما يكون اذا كان قصد البليغ التجريد عن النكت وليس بمتعين

لجواز ان يكون في المقام مقتضى وخصوصيات لا يراعيها غير البليغ واما البليغ فمن حقه ان يراعيها اقول

الهام مع لفظها مطابقين ويؤيده ما اشار اليه من كونه جواز كون الموجز اقل بالنسبة الى مقتضى المقام

للمتعارف للاوساط مع بلاغته اللهم الا ان يقال المراد انه ليس بايجاز من حيث انه مساو للمتعارف فهم انه

قلت فكذا في الايجاز والاطناب اذ ليس بلاغة الموجز مثلا من حيث انه اقل من متعارف الاوساط بل من

حيث اشتماله على خواص قلت كونه اقل من متعارفهم يشعر بوجود خواص بخلاف المساواه فتامل قوله

الى كلام ازيد منه يشير الى انه لا يقدح في كون الكلام موجزا كونه زايدا على كلام آخر وكذا الكلام في كونه

وقد يجعلان نحو قيل الشتاء ابرد من الصيف والعسل احلى من الخل قوله ولا عي ولا فهاهة كلاهما

بمعنى واحد في الصحاح العي خلاف البيان وقد عي في منطقه دعي ايضا فهو عي وعي على فعل وفي المثل

من باقل والفهاهة العي ورجل فهه وامراة فهة قوله عن حكم النعيق النعيق صوت الراعي في غنمه

وقد نعق الراعي بغنمه بالكسر نعيقا ونعاقا ونعقانا اى صاح بها وزجرها وحكى ابن كيسان نعق الغراب

بعين غير معجمة قوله من عبارة المتعارف اي من عبارة الكلام المتعارف كله وكلما انه والاضافة بيانيه

قوله والاطناب اداوه باكثر منها الاطناب على اصطلاح السكاكي يعم المساواه كما سيجي وهذا التفسير

يلايمه اللهم الا ان يقال هذا على اصطلاح آخر قوله اي الى كون العبارة اي كون عبارة المتعارف اكثر

يقل اي الى كونه اقل من عبارة المعارف مع انه المذكور فيما سبق لان هذا صريح معنى الاختصار فلا وجه للعوايد

الاختصار اليه واما حديث السبق فهين لان هذا المعنى ايضا قد سبق ضمنا وهذا الكلام في قوله واخرى

الى كون الكلام خليقا بالبسط مما ذكرنا فتفهم قوله وليس المراد ردا على الخلخالي ووجه الرد انه لا معنى لان

يقال مرجع كون هذا الكلام موجزا ان الكلام خليق بالبسط من متعارف الاوساط الا ان يلاحظ

هذا الكلام على متعارفهم فيئول بعد هذا التكليف الى ما ذكره الشارح واما ما ذكره في وجه الرد من لزوم

التكرار بلا فايدة لان هذا هو المعني الاول بعينه فلا وجه لهذا الثاني يشمل لما كان مساويا للمتعارف
الاوساط لكن يكون الكلام خليفا بالبسط عن هذا المتعارف لكنه ايجازا بالنسبة الي ما يقتضيه المقام فان
قلت اذا كان المقام خليفا بالبسط كان هذا المختصر الذي ذكر غير مطابق فلا يكون بليغا قلت مقتضي
الظاهر البسط لكن عدل عنه لغرض كالتنبيه علي قصور العبارة عن وصف اعراض الشباب وايام المشيب
قوله فعلم ان الايجاز الخ هذا مبني علي ما ذكره الترمذي وغيره فانه لا فرق بين الايجاز والاختصار عند
السكاكي فهو يستعمل للايجاز تارة والاختصار اخري وقوله فيما سياتي نعم لو قيل الايجاز اخص الخ بيان لما
مال اليه الشارح نفسه قوله بحذف حرف النداء وياء الاضافة فظاهر كلامه يشعر بان حذف كل منهما يفيد
كونه اقل من عبارة المفتاح فاما ان يكون الاوساط عبارتان او براد ان وجه الاقلية هو حذف مجموع الامرين لا كل
كل منهما بالاستقلال قوله اذا قال الخميس نعم صدره لا يبعد اسرا لتلبب في الغارات اللبيب
العنتر والتهيؤ والخميس الجيش الذي له خمسة اركان قدام وخلف ويمين ويسار وقلب والمعني
لا يبعد التشمر للنهب والاخذ اذا قال اهل الجيش بعضهم لبعض هذه نعم فاغيروا قوله والنسبة بين
الاطناب مباينة ايضا عموم من وجه وقد بين الفاضل المحشي مادة الاجتماع ومادتي الافتراق الا ان اعتبار المناسبة
الحقيقية في الصورتين اللتين ذكرهما مما ليس بضروري في اداء المقصود وانما اعتبره ليبين الفرق في صورة
بلاغة الكلام قوله وجوابه ان المراد بعدم تيسر الحقيقة نوقش بان قول السكاكي فلكونهما متبتين لا يتيسر
الكلام فيهما يدل علي انه يستدل علي معناه مطلق النسبة لا يقتضي ذلك كما ذكر قوله اي الحارث بن حلزة
اليشكري الحلزة بكسر الحاء المهملة وتشديد الكلام وكسرها والزاي المعجمة المفتوحة قوله فيه نظر لانه قد اشتهر
الخ قيل هذا النظر لا يدفع الاختلال المذكور لان غاية ما فهم منه ان يكون العيش في ضلال النوكي كناية عن العيش
الناعم والعيش الناعم كناية عن عيش العقلاء فيكون معناه العيش الناعم خير من العيش الشاق وليس هذا والعيش
منها مقصود والشاعر بل مقصوده ان العيش الناعم وان كان مع رذيلة الجهل والحماقة خير عندي من العيش الشاق
ولو كان

ولو كان مع فضيلة العلم والعقل ولا خفاء ان عبارته قاصرة عن ادائها المعنى فتأمل **قوله** وينبه
على ذلك بلفظ الضلال لانه يشعر بحسب العرف بان النوك شيء يحيط بالنوكى الى ظلاله ويطيب حال النوكى اليه وهذا
ظاهر **قوله** ونحوه قول عدي بن الابرش الابرش في الاصل نكتة من شعر الفرس يخالف ساير لونه والابرش
اسم رجل كان به برص فكنوا به عنه **قوله** يذكر غدر الزباء بجذيمة الابرش الزباء اسم ملكة وجذيمة
اسم ملك كان قد قتل اباها وقيل زوجها واستولى على مملكته وبعد رجوعه استولت الزباء على مملكة
المقتول فارسلت الى جذيمة اني رغبت فيك واردت ان تتزوجني فتنضم ملكي الى ملكك فسر
بذلك وشاور اهل الراي من ثقاته وهو يومئذ ببقة من شاطي الفرات فاجمعوا على انه مصلحة انه يسير اليها
وخالفهم قصير بن سعد وقال المصلحة ان تكتب اليها وتطلبها فخالفه وسار اليها واستخلف على ملكه
عمرو بن عدي فلما قرب قال لقصير ما الراي قال ببقة خلفت الراي ثم ادخل بعد اللتيا والتي فامرت
به فاقعد على نطع وجيء بطشت من ذهب وشد عضداه بالادم كما يفعله الفصاد وقطعت راهشاه
فلما ضعفت يداه من سيلان الدم سقطتا فقطر بعض الدم خارج الطشت فقالوا لا تضيعوا دم
ملك فقال جذيمة دعوا دما ضيعه اهله فيا لها قصة في شرحها طول **قوله** كذبا ومينا زعم بعضهم
ان الرواية كذبا مبينا فلا تطويل ولا فائدة في الجمع بينهما وفيه نظر لان منه عطف احد المترادفين على
الاخر وفايدته تقرير المعنى في الاذهان كالتوكيد ولا يخفى انه مناسب للمقام فلا اخلال بالبلاغة **قوله**
هي اسم للمنية من الشعب وهي التفرقة سميت المنية شعوب لانها تفرق وهي معرفة لا يدخلها الالف واللام **قوله**
من شانها الاهلاك قلت لا يلزم من انتفاء الاهلاك عن شيء بالفعل ان لا يكون من شانه الاهلاك **قوله**
وهذا بعينه معنى الاهلاك والشجاعة لا يخفى ان بذل النفس اعم من الشجاعة لان من يختار هلاكه في رضى محبوبه
لا يعد شجاعا في العرف بل من ثبت جبنه بالدلائل القاطعة قد يختار هلاكه جبنا ووهما ولو سلم الاتحاد فهو انما يرد
اذا كان غرض القايل تصحيح كلام ابي الطيب بالكلية واما اذا كان مقصوده اخراجه عن رتبة الحشو المفسد فلا



اذ غاية ما يلزم من كلام الشارح كونه من التطويل قوله واعلم علم اليوم البيت من قصيدة مطلعها
امن ام اوفي دمنة لم تكلم قوله بحومانة الدراج فالمتثلم قوله وبعد ودار لها بالرقمتين كانها مراجع
وشم في نواشر معصم قد مر شرح المطلع في شرح الديباجة والرقمتان جانب الوادي والمراجع جمع مرجع
والوشم من وشم اليد اذا غرزها بالابرة ثم ذر عليه النؤور وهو النيلج والمعصم موضع السوار من اليد
ونواشر المعصم عروقه الواحد ناشرة وقوله علم اليوم اما ان يجعل نصبا على المصدر اي اعلم علما
متعلقا بهذا اليوم او يجعل مفعولا به بان يقال اعلم بمعنى احفظ وقوله عمي صفة مشبهة يقال رجل
عمي القلب اي جاهل قوله فمعناه ان قوله لا يعضده برهان يريد ان قوله # بافواههم لتادية اصل
المعنى لا للتاكيد وهو ظاهر قوله قدمها لانها الاصل والمقيس عليه قيل الاولى ان نذكر وجه تقديمها
في الضبط الاجمالي السابق اعني قوله والاقرب ان يقال فاجابه المقتضى لسان فائدة العدول عن اسلوب
فهو قوله في باب الايجاز والاطناب والمساواة واما التقديم فيما نحن فيه ففرع التقديم في الضبط
الاجمالي قوله ولا يحيق المكر السيء الا باهله حاق به الشيء اي احاط به ووصف المكر بالسيء ايماء الى ان بعض
المكر ليس سيئا كما في قوله تعالى ومكروا ومكر الله لان مكر الله جزاء السيء ليس سيئا قوله عنك واسع المشهور
ان اسم المكان لا يعمل الا في الظروف ولا في غيرها فالظرف متعلق بالجزاء اعني واسع على تضمينه معنى البعد وجوز
البعض عمله في الظرف بناء على التوسع فهنا يجاز عليه ان يتعلق بالمنتأى قوله اعتبار ذلك الامر لفظي
لح فان قلت لو سلم ذلك في الاية فلا نسلم في البيت اذ الشرط يفتقر الى الجزاء البتة فان كان مذكورا والا
فمحذوف فيجب تقديره اذ لولاه لاختل اصل المعنى فتقديره ليس لامر نحوي لفظي بل لتادية اصل المراد قلت
معنى الجزاء يفهم من المصراع الاول بلا احتياج الى تقديره بحسب تاديته اصل المراد قوله ناقصا عن اصل المراد
ممنوع هنا المنع مبني على جعل السؤال المذكور معارضة كما هو الظاهر من تقرير الشارح واما اذا جعل منعا
وسندا فلا وجه له قوله حتى لو ذكر لكان تطويلا لان الاحسن ان يقول حشوا لان الزائد متعين قوله



اذ غاية ما يلزم من كلام الشارح كونه من التطويل قوله واعلم علم اليوم البيت من قصيدة مطلعها

امن ام اوفى دمنة لم تكلم ۵ بحومانة الدراج فالمتثلم ۵ وبعده ودار لها بالرقمتين كانها ۵ مراجع

وشم في نواشر معصم قد مر شرح المطلع في شرح الديباجة والرقمة جانب الوادي والمراجع جمع مرجع

والوشم من وشم اليد اذا غرزها بالابرة ثم ذر عليه النؤور وهو النيلج والمعصم موضع السوار من اليد

ونواشر المعصم عروقه الواحد ناشرة وقوله علم اليوم اما ان يجعل نصبا على المصدر اي اعلم علما

متعلقا بهذا اليوم او يجعل مفعولا به بان يقال اعلم بمعنى احفظ وقوله عمي صفة مشبهة يقال رجل

عمي القلب اي جاهل قوله فمعناه ان قوله لا يعضده برهان يريد ان قوله بافواههم للتادية اصل

المعنى لا للتاكيد وهو ظاهر قوله قدمها لانها الاصل والمقيس عليه قيل الاولى ان نذكر وجه تقديمها

في الضبط الاجمالي السابق اعني قوله والاقرب ان يقال فاجابه المقتضي لبيان فائدة العدول عن اسلوب

فهو قوله في باب الايجاز والاطناب والمساواة واما التقديم فيما نحن فيه ففرع التقديم في الضبط

الاجمالي قوله ولا يحيق المكر السيء الا باهله حاق به الشيء احاط به ووصف المكر بالسيء ايماء الى ان بعض

المكر ليس سيئا كما في قوله تعالى ومكروا ومكر الله لان مكر الله جزاء السيء ليس سيئا قوله عنك واسع المشهور

ان اسم المكان لا يعمل الا في الظروف ولا في غيرها فالظرف متعلق بالجزاء اعني واسع على تضمينه معنى البعد وجوز

البعض عمله في الظرف بناء على التوسع فيها فجاز عليه ان يتعلق بالمسماء قوله اعتبار ذلك الامر لفظي

فان قلت لو سلم ذلك في الآية فلا نسلم في البيت اذ الشرط يفتقر الى الجزاء البتة فان كان مذكورا والا

فمحذوف يجب تقديمه اذ لولاه لاختل اصل المعنى فتقديره ليس لامر نحوي لفظي بل للتادية اصل المراد قلت

معنى الجزاء يفهم من المصراع الاول بلا احتياج الى تقديره بحسب تادية اصل المراد قوله ناقصا عن اصل المراد

ممنوع هذا المنع مبني على جعل السؤال المذكور معارضة كما هو الظاهر من تقرير الشارح واما اذا جعل منعا

وسندا فلا وجه له قوله حتى لو ذكر لكان تطويلا لان الاحسن ان يقول حشوا لان الزائد متعين قوله

اي رجحان قوله ولكم في القصاص حيوة له الاحسن ان يقول اي رجحان في القصاص حيوة كما لا يخفى

قوله او المعتبر الحروف الملفوظة وهذا لم يعتبر الالف في القصاص والياء في في مع انهما موجودان في الكتابة

قوله والنص على المطلوب يعارضه كون سلوك طريق البرهان فنا من البلاغة قوله او النوع غير جهة التعظيم

وان كانت الحيوة العظيمة وان كانت الحيوة العظيمة نوعا ولذا ذكرنا قوله فان قيل في هذا التكرار

رد العجز على الصدر اجيب عنه بان المعتبر في مطلق رد العجز على الصدر او فيما هو من المحسنات منه ما يكون

في الكلام الذي يكون ما في الوسط اكثر من العجز والصدر كما يشهد به التتبع وههنا الحسن في البين الاكثر

واصح قوله قلنا حسنه ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر ولا يخفى ركاكته واجيب

بان المراد بالاحوال المعنى الاصطلاحي وبالثاني اللغوي قوله ورجح ايضا بما يفيد من الغرابة معارض

قولهم ايضا مشتمل على نوع غرابة حيث جعل الشيء نافيا لنفسه بحسب الظاهر كما سيشير اليه الشارح قوله

وبسلامته عن توالي الاسباب الحقيقية اي ان لا يجتمع حرفان ثانيهما ساكن نحو قل وقم قوله في موضع

واحد وهو لام القتل الاول والثاني قوله وفيه نظر لان تقديم الخبر قد سبق منافيا واخر احوال المسند

جواب هذا النظر بان ... حمل هذا التنوين حيوة على التنويع اوجب نوع تخصيص صح به ان يقع

مبتدأ فيفيد تقديم ما حقه التاخير المفيد للتخصيص بخلاف قولك في الدار رجل حتى لو حمل تنوينه ايضا على

التنويع افاد الاختصاص فتذكر قوله وقيل ان الصفة اذا كانت جملة الخ قايله الفاضل الرضي و في

غيره ما ذكر كقوله مالك عندي غير سهم وحجر ه وغير كبداء شديد الوتر ه ترمي بكفي كان من ارمي

البشر اي بكفي رجل والكبداء قوس يملاء مقبضها الكف وقوله ترمي صفة كبداء قوله نبئت اخوالي

اخوالي بني يزيد ه الخ نبئت من التنبئة لتعدي الى ثلاث مفاعيل مفعوله ضمير المتكلم اقيم مقام فاعله

واخوالي مفعوله الثاني وبنو يزيد بدل من اخوالي او عطف بيان له او صفة ويزيد محكي بالضمير عن

يزيد في قوله المال يزيد لا يزيد المال فلا يتغير في المواضع الثلثة وهم فديد اي صياح في موضع المفرد اي

فاده ای مفعول ثالث لينبئت وقوله ظلماً مفعول له والعامل فيه معنى قوله فنديا اي يصيحون لينبئت
لاجل الظلم وعلينا متعلق بظلماً او بفريد على تضمنه معنى الجور ويجوز ان يكون ظلماً مفعولاً ثانياً لينبئت بتقدير
بمعنى ظالمين وما بعده كالتفسير له **قوله** كما مر في آخر باب الانشاء اراد به قوله ومنه الاربعة يجوز
الشرط بعدها ويجوز في غيرها بقرينة **قوله** وكذا اذا قال المبح بحائين مهملين الذي في صوته
البحه وهي حالة مشعرة بكبر السن وعدم القوة وقيل هو بتقديم الجيم على الحاء المهملة بمعنى الفرح
يقال بجح بالشيء بالكسر بجح بالفتح وهو لغة ضعيفة وبجحته تبجيحاً فتبجح اي فرحته ففرح وعلى كلا الوجهين
ينبغي ان يجعل اي بمعنى الماضي كما في قوله تعالى حتى بلغ بين السدين **قوله** ومنه قوله تعالى حتى اذا جاؤها
وفتحت ابوابها فصلها عما قبلها لان بعض النحاة جوز كون فتحت ابوابها جزاء الشرط والواو زائدة للتأكيد
اللصوق كما مر نظيره **قوله** نحو جاءني زيد ليس الا التقدير في المثال الاول ليس الجائي الا زيد وفي الثالث
والرابع يا رب ويا غلام وفي الخامس لنغذ بن هذيل قوله تعالى الم تر الى قوله فصب عليهم ربك سوط عذاب
وفي السادس كان ما كان ومعنى تله للجبين صرعه على شقه فوقع احد جنبيه على الارض والجبين ما عن يمين
الجبهة وشمالها والتقدير في المثال الثاني وهو عجز بيت للفرزدق صدره يا من رأى عارضاً اسر به
واختلفوا فذهب المبرد ومن تبعه الى ان المحذوف هو المضاف اليه للاول والتقدير بين ذراعي الاسد حذف
اكتفاء بدلالة ما اضيف اليه الجبهة عليه وذهب سيبويه الى ان من الثاني هو الاسد المذكور في الآخر هو ما اضيف
اليه ذراعي آخر ليكون كالعوض عن المضاف اليه الثاني لو قدم اخر وقيل بين ذراعي الاسد وجبهته لم يكن الثاني مضافاً
اليه ولا ما يقوم مقامه والمختار مذهب المبرد لان مذهب سيبويه يشتمل على كثرة الاعتبار مع انه عدم الاضطراد
والعارض السحاب يعرض في الافق واسر فعل مضارع مبني للمفعول اي اجعل فرحاً مسروراً والذراعان
كوكبان نيران ينزلها القمر وجبهة الاسد اربعة انجم ينزلها القمر ايضاً والمنادى محذوف اي يا قوم ومن استفهامية
ويحتمل ان يكون موصولة وهي المنادى فلا حذف **قوله** واما جملة اراد بها الكلام التام الذي يكون جزءاً من
كلام



كلام آخر ولهذا لم يعد كل من الشرط والجزا جملة **قوله** فان ضربت فقد انفجرت قال ابن هشام في
مغني اللبيب جوز الزمخشري ومن تبعه ان يكون فاء فانفجرت فاء الجواب اي فان ضربت فقد انفجرت
ويرد ان ذلك يقتضي تقديم الانفجار على الضرب مثل قوله تعالى فان يسرق فقد سرق اخ له من قبل الا ان يقال
ان المراد فقد حكمنا بترتب الانفجار على ضربك انتهى كلامه وفيه بحث لان ما ذكره في الاستثنا لا يفيد في دفع
الاعتراض شيا من جهة انه مبني على ان الماضي بقد محقق معين فلا ان يكون جوابا للشرط مستقبل ويمكن
ان يجاب عن اصل السوال بان صرف الشرط في ان ضربت خلصت الماضي الداخل عليه قد التحقيقيه للاستقبال
وفايدة قد فيه هو تحقيق ترتب الانفجار على الضرب نعم يحتاج الى التاويل في قوله تعالى ان يسرق فقد سرق
اخ له من قبل لا لمجرد وقوع الجزاء ماضيا بقد بل لان السرقة المنسوبة الى الاخ كانت متقدمة في نفس الامر على
السرقة المنسوبة الى يوسف عليه السلام كما يدل عليه لفظة من قبل على ان لنا ان نقدر حكمنا قبل قد والمعنى ان
ضربت تحكمنا بانه قد انفجرت وكذا في الاية الثانية فلا يلزم وقوع الجزاء فعلا ماضيا بعد قد فتدبر **قوله**
وظاهر كلام الكشاف فان عبارة الكشاف في سورة البقرة هكذا الفاء يعني في فانفجرت متعلقة بمحذوف
اي فضرب فانفجرت او ان ضربت فقد انفجرت كما ذكرنا في قوله تعالى فتاب عليكم وهي على هذا فاء فصيحة
فيفهم من ظاهر قوله او ان اشارة الى التقدير الثاني الاقرب وليس بمتعين لجواز ان يكون اشارة الى تعلقها
بمحذوف وذكر صاحب المفتاح ان الفاء في فانفجرت فاء فصيحة ثم قدر فضرب فانفجرت ولم يتعرض
للتقدير الآخر فيفهم من ظاهره ان كون الفاء فصيحة انما هو على عكس ما يستفاد من ظاهر كلام الكشاف
والصواب خلافه لان العلم عندهم في الفصيحة البيت المذكور في الشرح اعني قوله قالوا خراسان الخ وهو بتقدير
الشرط وفاقا وانما اقتصر السكاكي على اختيار العطف لقلة التقدير فيه ولان الفاء الجزائية لا تدخل
على الماضي المتصرف الا مع لفظة قد واضمارها ضعيف واعلم ان المختار في وجه تسمية هذه الفاء فصيحة كونها
منبئة عن ذلك المحذوف بحيث لو ذكر لم يكن بذلك الحسن مع ان حسن موقعها ذوقي لا يمكن التعبير عنه



قوله قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا الخ البيت للعباس بن الاحنف وكان الرشيد بالغزو فلما خرج
الى خراسان استصحبه معه وطال مقامه بها ثم خرج الى ارمينية ومعه العباس واشتاق الى بغداد فعارضه
في طريقه وانشده قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا ما اقدر الله ان يدني
على شحط سكان دجلة من سكان جيحانا متى يكون الذي ارجو وآمله اما الذي كنت اخشاه فقد
كانا عين الزمان اصابتنا فلا نظرت وعذبت بصنوف الهجر الوانا ويروى بدله لقلبنا الهائم
المكسور احيانا فقال الرشيد قد اشتقت يا عباس واذنت له بالعود وامر له بثلثين الف درهم
القفول الرجوع وقوله ما اقدر الله تعجب في كمال قدرته تعالى ويدني من الادناء لا الدنو وهو القرب واثبت الياء
ساكنة مع تقدير النصب ضرورة وهو قليل والشحط بالشين المعجمة والمهملة المفتوحتين البعد واصله ساكن
لانه مصدر شحط يشحط بفتح العين فيهما لكنها حركت للضرورة او يكون الشحط بالتسكين مصدرا وبالتحريك
اسما قوله ومنه بيت السقط طرب لضوء البارق المتعالي الخ الضمير في طرب راجع الى الابل
والباقي ببغداد بمعنى في متعلقة به وبغداذ بالدال المهملة والذال وبالنون ايضا كذا في الصحاح
وكان الاصمعي يسميها دار السلام وينهى عن ان يقال بغداد لانه سمع في الحديث ان بغ اسم صنم وداد بالفارسية
عطية فكان معناه عطية الصنم الوهن نحو من نصف الليل وانتصابه على الظرفية وما في الموضعين للتعجب وانما
فصل البيت بقوله ومنه ولم يقل ونحوه لاحتمال ان يكون المعاني المذكورة بمعنى ما بي وما لي فح لا يكون البيت
من ايجاز الحذف في شيء قوله فان العقل دل على ان الاحكام الشرعية آه المسئلة الاصولية مذكورة في كتب
الاصول وما ذكره الشارح مذهب المعتزلة والعراقيين من اهل السنة واما على مذهب جمهور اهل السنة فتعلقها
بالاعيان حقيقة يراد به تحريم العين كالخمر والخنزير ونحوهما قوله قد شغفها حبا الشغاف غلاف
القلب وهو جلدة دونه كالحجاب يقال شغفه الحب اي بلغ شغافه قوله والعادة دلت على الثاني فان
قلت الموافق لغرض زليخا تقدير الحبلا غير لانهن لما لمن زليخا وكانت مفتونة من العشق مغلوبة الهوا ارادت

ان تظهر



ان تظهر لهن ان لومهن اياها لم يقع موقعه لانه مخالف للعادة فكانها قالت فذلكن الذي لمتنني
في حبه لوما مخالفا للعادة قلت لا شك ان المقدر يجب ان يكون ما وقع في اللوم في نفس الامر والا لكان
كذبا والعادة تدل على ان لوم النسوة انما كان في المراودة لا في نفس الحب الذي لا اختيار فيه وانما ذكر
الحب حيث قلن امراة العزيز تراود فتاها عن نفسه قد شغفها حبا انا لنراها في ضلال مبين لا
اللوم على نفي الحب ثم لا جواز لتقدير في حبه بناء على ما تقتضيه العادة ثم انهن ما لمنها فيه في نفس الامر
قوله اي مكانا يصلح للقتال يعني انكم قائلون في موضع لا يصلح للقتال ويخفى عليكم منه ويدل على
انهم اشاروا على رسول الله صلعم ان لا يخرج من المدينة وان يحرم القتال فيها والقصة في غزوة احد مشهورة
قوله كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين هذا دعاء الجاهلية حيث يحترزون بالبنين عن البنات
وقد ورد النهي عنه قوله او مقارنة المخاطب بالاعراس وتلبسه به دل على ذلك هكذا في بعض
النسخ وهو المناسب للسياق ولم يوجد في اكثرها فكانه ترك اكتفاء بقوله سابقا او المخاطب بالفعل
قوله رفات الثوب ارفوه اذا اصلحت ما وهي منه وقد اشار في مفتاح الباب الثالث الى ان القطب رد في
شرح الكشاف مثال هذا التركيب بان المناسب ان يق مثلا نقول مثلا رفات الثوب بدل يق او نق
اي اصلحته بدل اذا اصلحت واشار هنالك الى ان ما ذكره ... انما يرد اذا قرئ الفعل بعد يقال على
صيغة الحكاية واما اذا قرئ على صيغة الخطاب فلا لكن هذا الجواب لا يتاتى فيما نحن فيه الا بتعسف
لان المناسب لرفات على صيغة الخطاب ترفاه لا ارفاه وهو ظاهر قوله ومما يواخي ذلك ما في قوله
تعالى هل ينظرون الا ان ياتيهم الله وجه المواخاة ان في كليهما حصول شيء عقيب ما ياباه وهو اقوى
تاثيرا في النفس فان اللذة عقيب الالم اكمل واقوى فكانها لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص عن
الالم فكذا اتيان العذاب في مظنة الرحمة فان فيه للمتمنى الم العذاب والم الياس من الرحمة والظلل جمع
ظلة كقلة وقلل وهي ما اظلك قال القاضي في تفسيره هل ينظرون استفهام في معنى النفي ولذلك جاء بعده



الان يا تيهم اساي يا تيهم امرؤا وبا يا نه كقوله تعالى او ياتي امر ربك فجاءهم باسنا او ياتيهم الله

بباسه فحذف الباء للدلالة عليه بقوله فان الله عزيز حكيم وصوابه فان علموا ان الله عزيز وقد وقع في هذا

السهو اتباعا لصاحب الكشاف والعجب انه اورد الاية الكريمة في المتن قبل هذا باسطر بل على ما هي عليه فكيف

غفل عنه ههنا قوله لان السراذا جاء من حيث انه لا يحتسب كان اسر وفي بعض النسخ كان اتم من الغم

والاول انسب بقوله في جانب الخبر كان اشد لما بين اللفظين من التجنيس الخطي قوله ويحتمل ان يكون

الاغراض الثلثة آه يعني ان هذا التركيب من شانه ان يفيد الاغراض الثلثة وان امتنع اعتبارها في بعض

المواضع كما في الاية فان المخاطب هو الله تعالى فلا يتصور فيه الغرضان الاخران وتحقيقه ان القران نزل

على اسلوب العرب فلا بد ان يكون في نفسه بحيث يفيد ما لو خوطب به بليغ من الافادة مع قطع النظر عن

خصوصية المخاطب وعدم مثله غير مرة قوله كقوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامران دابر هؤلاء مقطوع

مصبحين في الكشاف عدي قضينا بالى لانه ضمن معنى اوحينا كانه قيل واوحينا اليه مقضيا مبتوتا

وفسر ذلك الامر بقوله ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وفي ابهامه وتفسيره تفخيم ذلك الامر وتعظيم له وهذا

ودابر القوم اخرهم مصبحين اي دخولهم في الصباح والمراد انقلاع نسلهم من هلاكهم بالمرة قوله اي

الايضاح بعد الابهام لم يقل اي من الاطناب لا ايضاح بعد الابهام مع انه الانسب بالسياق اختصارا

قوله وقيل الاجمال والتفصيل اشار بلفظ قيل الى انه لا يخ عن ضعف لان الاجمال والتفصيل عيني الابهام

والايضاح فهذا التفسير لا يلائم قول المص سوا ما ذكره ولك ان تقول المراد بقوله سوا ما ذكر من الايضاح بعد

الابهام الامور الثلثة المذكورة والايضاح بعد الابهام باعتبار ما فيه من الغرابة المستطرفة غيرها باعتبار

الثلثة المذكورة فلا محذور قوله يشيب ابن آدم لم يقل نحو قوله لان متن الحديث على ما ذكر في جامع

الاصول وغيره يهرم ابن آدم ويشب فيه اثنتان الحرص على المال والحرص على العمر وفي رواية يكبر ابن آدم ويكبر

معه اثنتان حب المال وطول العمر فكان قوله في الايضاح كما جاء في الحديث يشيب ابن ادم آه بناء على انه

بقل بالمعنى

ينقل بالمعنى وقوله يشب بالكسر من شب الغلام قوله بمنزلة لف القطن بعد الندف فان قلت التعبير

عن المعنى الواحد بالمثنى بمنزلة اللف بالسين متعاطفين بمنزلة الندف فكان الاظهر ان يقول بمنزلة ندف

القطن بعد اللف قلت لا شك ان اللف المقصود في القطن متاخر عن ندفه ثم ان المثنى بعمومه بحسب

مفهومه وشموله بمنزلة المذوف وتفسير المراد منه بالاسمين المتعاطفين بمنزلة اللف فيكون التي

بمنزلة اللف في قبل اللف بعد الندف ولا حاجة الى اعتبار التغلب وغيره قوله وهي صلاة العصر على قول

الاكثرين اختلف السلف وذهب الى كل صلاة سوى صلاة العشاء طائفة منهم ولم ينقل عن احد من السلف

انها صلاة العشاء وذكر بعض المتاخرين انها هي صلاتين لا يقصران وقال بعضهم هي احدى الصلوات

الخمس لا بعينها ابهمها الله تحريضا للعباد على المحافظة على اداء جميعها كما قيل في ليلة القدر وساعة

الجمعة قوله لان المصابرة باب من الصبر المصابرة في مقابلة العدو قوله والايقاظ عن سنة

الغفلة مجرور معطوف على التنبيه قال صاحب الكشاف في تكرير الندا زيادة تنبيههم وايقاظ

عن سنة الغفلة وفيهم ان قومه وعشيرته وهم فيما يوطيهم ويعلم وجه خلاصهم ونصحهم عليه واجب فهو بحزن

لهم ويتلطف بهم ويستدعي بذلك ان لا يتهموه فان سرورهم سروره وغمهم غمه وينزلون على

نصيحته كما كرر ابراهيم في نصيحة ابيه يا ابت وكما في قول الشاعر لقد علم الحي اليمانون انه البيت

لسحبان بن زفر بن اياس بن عبد شمس وهو الذي يضرب به المثل في الفصاحة دخل على معوية

وعنده خطباء الافاق فلما راوه خرجوا من عنده لعلمهم بقصورهم عنه فقال لقد علم الحي اليمانون

فقال معوية اخطب فقال انظروا الى عصا يقوم اودي فقالوا وما تصنع بها وانت بحضرة

امير المؤمنين فقال ما صنع بها موسى عم وهو يخاطب ربه فاخذها وتكلم من الظهر الى ان قرب فوت وقت

صلاة العصر فما تنحنح ولا توقف ولا ابتدا في معنى فخرج منه وقد بقيت عليه بقية فيه ولا مال عن

الحسن الذي هو فيه فقال معوية انت اخطب العرب وهذا بل اخطب الجن والانس فقال العرب وحدها



بل اخطب الجن والانس فقال انت كذلك الحي القبيلة واليمانون جمع يمني كما سبق في تعريف المسند فلا
اليه بالاضافة قوله وبه تبين بطلان ما قيل آه وجه التبيين ان عيون الضبا خال حيا بها سود
تشبيه الخرز اليماني الذي فيه سواد وبياض قيل المراد بالخال الشامة فانها تغر لون الثغر وح يكون
قولهم لم يهم بتقبيله خال من باب التذييل لا الايغال لدفع توهم خلاف المقصود وفي خرام السقط
الخال هو المختار وعني به ههنا الملك المتكبر وحقيقته ان الخال يعني الكبر يقال رجل ذو خال اي ذو
كبر فاطلق على المتكبر مبالغة كقولهم رجل عدل شبه فاها مرة بالخاتم لكن الخاتم انما يكون شيئا
لا يشابه الثغر فتلا في ذلك بان جعل الخاتم من الدرثم الكاس في الغالب تكون مبتذلة بحيث يكرع
فيها اهل المجلس كل احد حتى كانها يقبلها فتدارك ذلك بوصف الفم بانه لم يقبله ملك عظيم الشان
فكيف غيره قوله دفع ذلك بان وصفه بانه لم يقبله ملك كبير فان قلت اذا كان المقصود دفع
توهم غير المقصود كان البيت من قبيل التكميل فلا معنى لايراده في الايغال قلت ان بين الايغال
والتكميل عموما من وجه فان الايغال اعم باعتبار الفايدة لجواز ان تكون الفايدة فيه غير دفع توهم
خلاف المقصود واخص باعتبار الوقوع لوجوب كونه في آخر الكلام وليس هذه الاقسام اقساما متباينة
فان الشارح صرح بان بين التذييل والايغال عموما من وجه فلا محذور في ايراد ما هو من قبيل التكميل
في الايغال قوله وهل يجازي ذلك الجزاء المخصوص اراد بالجزاء المخصوص ارسال سيل العرم
عليهم وفي ذكر الكفور دون الكافر ايذانا بان ذلك الجزاء المخصوص لمن بالغ في العناد والكفر قوله
واحترز به عن الوجه الاخر آه وجه ثالث وهو ان يراد بالكفور في قوله تعالى وهل يجازي الا
الكفور العامل لكنه عبر عنه بالكفور ليشاكل قوله بما كفروا لفظا وعلى هذا الوجه تكون الآية من الضرب الثاني
قوله فكل منهما تذييل على ما قبله الاستناد من هذا الكلام ان قوله كل نفس ذائقة الموت تاكيد
لتاكيد وتذييل التذييل ويحتمل ان يقدر كلاهما تذييلا لقوله وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد قوله



واو لا قوله ايضا لتوهم الخ قيل القول بان ايضا تبنيه على ان التقسيم لمطلق التذييل تحكم لا دليل عليه ولا يناسبه الذوق السليم اذ لو رجع ضميره الى الضرب الثاني لكان المعنى الضرب الثاني ينقسم الى قسمين على ان مطلق التذييل ينقسم الى قسمين وهذا معنى صحيح بل لا يبعد ان يقال لفظ ايضا بعد ذكر الضمير يدل ان التقسيم للضرب الثاني والا لوجب ان يقدم على الضمير كما لا يخفى على الذوق السليم قوله ولست بمستبق الخ عن عمر بن الخطاب انه قال لجماعة شعرا ايكم القايل ولست بمستبق الخ قالوا هو النابغة قال هو اشعر الشعراء قوله او عن ضمير المخاطب في البيت لا وجه لتخصيص الضمير في ليست بكونه ذا حال لجواز ان يكون لا تلم حالا عن الضمير في مستبق المهم الا ان يبنى الكلام على الاتحاد والتباين في الضميرين قوله يعني انك لا تقدر على استبقاء مودة اخ يشير الى ان قوله اخا على حذف المضاف واقامة المضاف مقامه واعرابه كما في قوله تعالى واسئل القرية والتقدير ولست بمستبق مودة اخ قوله لان نزول المطر قد يكون سببا آه فيه بحث اذ لا يكفي في ايهام خلاف المفهوم مجرد الاحتمال بحسب نفس الامر كما يشهد به الانصاف والا لزم ان يكون اكثر الوصف التتميم داخلا في التكميل بل لا بد من نوع سبق الى الذهن ولا سبق من السقي اما الاصلاح لشيوع الاستعمال فيه وكثرة وقوعه على وجه الاصلاح وانما يأتي البلغاء يكتفون في مقام الدعا بذكر السقي فلو البيت من قبيل التكميل محل تامل فان قلت تبا در كونه سببا لخراب الديار ههنا ليس بمجرد ذكر السقي بل باعتبار دوام المطر فان الدوام معتبر في مفهوم الديمة قال في الصحاح الديمة المطر الدايم الذي ليس فيه رعد ولا برق قلت تقدم قوله غير مفسدها على قوله ديمة تهمي يدفع هذا التوجيه كما لا يخفى قوله ولذا عدي الذل بعلى والا فهو يتعدى باللام يقال ذل له قوله ويجوز ان يكون التعدية بعلى آه الفرق بينهما ايضا ويليق ان الاول باعتبار التضمين والثاني باعتبار ان التذلل لكونه من العالي الى السافل يدل على حصول معنى العلو في المذلل فلا حاجة الى التضمين كذا في شرح الايضاح قوله



وفيه نظر لانا لا نسلم آه قال بعض الفضلاء الانصاف ان هذا النظر غير وارد ولا نه اذا وصف احد من الملوك بانه ليس بحليم يتبادر منه المهابة البتة وفيه نظر لان مهابة الملوك انما تتبادر عند وصفهم بعدم الحلم بالنسبة الى الرعايا واما بالنسبة الى اعدائهم وهم الملوك فغير مسلم كما يشهد به الذوق السليم وبهذا يندفع ما قيل بصرح المص ما قاله الشارح باعتبار ان برهان العقل والظن يكفي في مقام الخطابة والاقناع فتامل قوله فيتبع ذلك الوهم بقوله مع الحلم آه قد يناقش فيه ان ادخال البشاشة والتواضع بين مهابة الشخص ولو كان جبارا استعنتا مع ان مع لا يدل مطلقا على الحكم بوجود حالة المهابة اذ يحتمل ان يكون معناه مهيب في عين العدو وغير حليم في وقت مصادفته اياهم مع انه ليس حلما وتواضعا مع الاحبا وجوابه ظ فان ما ذكره الشارح امر خطابي ادعائي واذهاب البشاشة مهابة الشخص باعتبار الغالب والاقرب ذي سلطان ينبسط مع من يخاطبه ويتلطف به ومع هذا لا يرفع المخاطب راسه من مهابته وهذا مما لا يخفى على المنصف وعدم دلالة مع بطريق القطع على ما ذكر لا يضر لجواز حمله عليه كما في في مثل هذا المقام نعم اعتبار البشاشة وطلاقة الوجه بالنسبة الى الاعداء كما يقتضيه كلام الشارح لا يخ عن ركاكة قوله قوله بفضلة التنكير اراد بالتكثير لفضلة نحو المفعول والحال ونحوهما مما ليس بجملة مستقلة ولا ركن كلام لا مايتم به اصل المعنى بدونه كما يدل عليه الامثلة التي ذكرها المص في الايضاح قوله اولتقليل المدة في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا الآية هذا ماخوذ من كلام الكشاف واعترض عليه بان البعضية المستفادة من التنكير هي البعضية في الافراد لا البعضية في الاجزاء فكيف يستفاد من قوله ليلا ان الاسرا كان في بعض من اجزاء الليل اجاب صاحب الكشاف بان ما ذكر ماخوذ من قولهم سرت ليلا وسرت الليل فالثاني يقتضي الاستيعاب والاول يصح على التقدير بين لانه يصير محدودا بدخول حرف التعريف عليه والليل وان كان موضوعا لجميع الزمان المعلوم الا انه منكر يقع على البعض والكل فيحمل على المتعارف لان الاسرا في الغالب يكون الا في بعضه وقد يجاب عنه ايضا بما



ذكره الامام المرزوقي في انه يجوز ان يراد بذكر ليل منكراً توسط الليل والدخول في معظمه
يقال جاء فلان ليلاً او بليل اي في معظم ظلمته فيستفاد البعضية بهذا الوجه فلا اشكال والاوضح
ان يقال اذا حمل التنوين على التقليل يكون الكلام في قوة اسرى بعبده ليلاً قليلاً و يستفاد منه القلة
بحسب الاجزاء على ما يشهد به موارد الاستعمال التي هي مناط بحث هو انه يبين ما ذكر ان المقصود بيان
وقوع المذكور في بعض الليلة فانه ادل على كمال قدرته تعالى ولو اكتفى بذكر الاسرا لتوهم خلاف المقصود
فلا يكون من قبيل التتميم اللهم الا ان يقال لا بد في الايهام من التبادر الى الذهن في الجملة كما ذكرنا فيما سبق و الاسرا
المطلق لا يتبادر منه وقوعه في جميع الليل فليتامل قوله ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان
الترجمان على وزن غفران ويقال ترجمان بضم الجيم وكذا بضم التاء وبضم الجيم يقال ترجم كلامه اي فسر كلامه
بلسان آخر كذا في الصحاح ومعنى البيت ان ثمانين سنة التي انتهى اليها سني حدثت في سمعي ثقلاً يخفى معه عليه
الكلام فيحتاج الى مترجم يبلغه اياه ويكرر عليه من قريب ولما احتاج في ادراك المسموع الى ان يعاد له بصوت
جهير جعل الاعادة بمنزلة التعبير بلسان آخر فاطلق عليه الترجمان وقيل الدعاء للممدوح ببلوغ الثمانين فيه تاكيد
لتحقيق مقالة الشاعر لانه اذا بلغ الثمانين صدق في احتياج سمعه الى ترجمان واعترض عليه بانه موهم للدعا
عليه بالصبر الى ضعف سمعه واحتياجه الى ترجمان قوله الا هل اتاها والحوادث جمة بان امرء
القيس ابن تملك بيقرا الضمير في اتاها راجع الى ام امرئ القيس وتملك اسمها وبيقر فعل ماض بمعنى اقام
في الحضر والالف للاشباع والباقي بان زائدة قوله والفرق دقيق اشار اليه صاحب الكشاف وقال ابن مالك
في شرح التسهيل وتميز الاعتراضية عن الحالية امتناع قيام المفرد مقامها واقترانها بالفاء دون السين ولن
وحرف تنفيس وجواز كونها طلبية والحالية تخالف الاعتراضية بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت وقد سبق
انه يمتنع في الحالية هذه هي الفروق اللفظية واما الفرق المعنوي فهو ما اشار اليه صاحب الكشاف من ان الحالية
قيد لعامل الحال ووصف في المعنى بخلاف الاعتراضية فان لها تعلقاً بالمعنى لكن ليست بهذه المثابة قوله

وضمير الشان محذوف هذا على مذهب الجمهور ويجوز ان يكون المحذوف ضمير المخاطب المأمور
بالعلم اي انك سوف يأتيك كل ما قدر لك كما جوزه سيبويه وجماعة في قوله تعالى قد صدقت
الرؤيا **قوله** فقوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض باكثر من جملة واحدة اي اعترض
الشيخ بهاء الدين السبكي بان المراد بقولنا اكثر من جملة واحدة ان لا يكون احدى الجملتين معمولة لما في الاخرى
والا فهي في حكم جملة واحدة وقوله يحب التوابين خبر ان وقوله يحب المتطهرين معطوف على الخبر فلا يكون
مع ما قبلها جملتين معترضتين ولك ان تقول عطف الثانية على خبر ان ليس بمتعين لجواز كونها خبر
مبتدا محذوف والجملة معطوفة على الجملة الاولى السابقة فيحتمل ان يكون التمثيل وقع على هذا الوجه
المحتمل والآية مثال لا دليل **قوله** وخفوق قلب الخ الخفوق والخفقان اضطراب القلب وهو مرفوع
معطوف على فاعل فعل في البيت السابق واللهيب ما التهب من النار والمراد تلهب ما في قلبه من حرارة الوجد
وشدة الاشتياق **قوله** وما مات منا سيد الخ البيت لعبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي وقيل للسموأل
بن عاديا اليهودي مطلع القصيدة اذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه * فكل رداء يرتديه جميل
وبعده وان هو لم يحمل على النفس ضيمها * فليس الى حسن الثناء سبيل * تعيرنا انا قليل عديدنا
فقلت لها ان الكرام قليل * وما ضرنا انا قليل وجارنا * عزيز وجار الاكثرين ذليل * لنا جبل يحتله
من نجيره * منيع يرد الطرف وهو كليل * رسى اصله تحت الثرى وسما به * الى النجم فرع لا ينال طويل * قال
ابو زيد طل دمه واطله الله واهدره الله ولا يقال طل دمه بالفتح وابو عبيدة والكسائي يقولانه وحاصل
معنى البيت لم يمت منا رئيس الا بالحرب ولا طل دم منهم قتيل منا اي موضع كان وعلى يد من اتفق والغرض
التفاخر بالشجاعة ومعنى يحتله يحله وينزل فيه ويجيره اي يدخل في جوارنا وحفظنا منيع اي ممتنع على طالبه
لاستحكامه ويرد الطرف اي هو مشرف عال بحيث يكل طرف الناظر اليه وسوق الابيات تدل على ان المراد
من الجبل جبل العز والسمو كما ذكره المرزوقي في شرح الحماسة لا الجبل الحقيقي كما ذكره شارحو المفتاح فليتأمل



فيشمل بعض صور التتميم والتكميل وكذلك بعض صور التذييل لكن لما كان هذا التفسير

شاملا له ايضا وكان الغرض ههنا ذكر ما يخص تفسير البعض لم يتعرض له قوله تقدير

كلامه على ما ذكرنا ظاهر حيث اقتصر على قوله وهو ما يكون واقعا في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين

معنى ولم يرد قوله ولا محل له من الاعراب جملة كان او اكثر كما زاد المص فورد عليه الاشكال قوله

فهولان ما هو اقل من جملة آه قد يتكلف ويقال قوله جملة كانت او اقل او اكثر ترديد لما كان واقعا

في احد الموقعين بعد اشتراطهما وقع اذا كان جملة بما لا محل له من الاعراب وليس ترديدا لما لا محل له من الاعراب

فالمعنى فيشمل من التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين سواء كان جملة او اقل او اكثر والحاصل ان قوله جملة

حال من ضمير وخبر كان محذوف ان جوز حذفه وان لم يجوز يجعل منه اخبر كان ويقدر جملة اخرى حالا مما

ذكروا التقدير ولا محل له من الاعراب حال كونه جملة كان الواقع اولا ولا يخفى ما فيه من التعسف قوله

لان ايمانهم لم ينكره من اثبتهم وايضا تسبيحهم وحمدهم المستفاد ان من قوله تعالى يسبحون بحمد ربهم يدل لان

على ايمانهم به تعالى قوله حسن ذكره اظهار شرف الايمان باعتبار ان الله تعالى لما ذكر من الوصف

في شانهم مدحا لهم تبين ان هذا وصف عظيم شريف بحيث يمدح به حملة العرش ومن حوله وهذا

ابلغ ترغيب منه ويحتمل ان يكون قوله تعالى يؤمنون به ايغالا على مذهب من لم يشترط فيه انت كما تم

قوله وفيه نظر لان هذا داخل في التتميم آه اجيب بان مراد المص ان هذا الكلام قد يقال في تعظيم شان

فعند عظم المنظور يقال رايته بعيني وعند عظم القول يقال قاله بفمه وهذا لا يمنع ان يكون للتاكيد

بحسب اقتضاء المقام وفيه ما فيه قوله ولست بنظار الى جانب الغنى آه وبعده واني لصبار على ما ينوبني

وحسبك ان الله اثنى على الصبر قوله قول الحماسي وتنكر ان شئنا آه هذا البيت من ابيات قصيدة اذا

المرء لم يدنس من اللوم عرضه وقبله ونحن كماء المزن ما في نصابنا جهام ولا فينا يعد بخيل اذا سيد

منا مضى قام سيد قوال بما قال الكرام فعول الجهام السحاب لا ماء فيه تم الكلام في فن البيان

والحمد لله رب العالمين

بلغ قبالا ... [illegible]



بسم الله الرحمن الرحيم

الفن الثاني علم البيان قد اشير في الفن الاول الى ان المراد من الفن الاول المعاني لا الالفاظ والمضاف محذوف من الاول والثاني فليتذكر قوله وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد الخ اورد على هذا التعريف انه يقتضي ان يتمكن كل من عرف علم البيان من ايراد اي معنى كان في طرق مختلفة في وضوح الدلالة مع انه يمتنع فيما ليس له لازم بين بالمعنى الاخص وله لازم واحد فقط والجواب ان منشأ هذا الايراد ان يراد باللازم ما يمتنع انفكاكه تصورا على ما هو اصطلاح المعقول وستعرف ان المراد اعم من ذلك ووجود ما ليس له لوازم بالمعنى الاعم ممنوع فليس المراد علم بالقواعد اي ليس المراد بالعلم الادراك لاحتياجه الى التقدير المتعلق الى ضرورة داعية الى التقدير وليس لك ان ترجح هذا التقدير بناء على ان الادراك هو المعنى الحقيقي الاصلي للعلم لانه في المعاني الاخر اما حقيقة عرفا او اصطلاحا او مجاز مشهور وكل هذا انه لم يرجح عند اهل الفن على الحقيقة اللغوية فلا اقل من ان لا يرجح عليه ثم ان خروج علم ارباب السليقة على تقدير حمل العلم على الا[illegible] والقواعد او الادراك المتعلق بها ظ لانهم لا يعلمون القواعد متصلة وان كان يعتبرون مقتضياتها في الموارد بسليقتهم واما على تقدير حمله على الملكة فلان الملكة على ما سبق من التصريح الشارح انما يحصل من ادراك القواعد بسليقتهم واما على تقديره وممارستها الا ان خروج علم الله تعالى وعلم جبرئيل من التعريف على تقدير حمل العلم

على الادراك



على الادراك او الاصول غير ظ فتامل قوله واراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم ح قال الفاضل
المحشي في شرح المفتاح يريد بالمعنى الواحد معنى واحدا مركبا روعي فيه مطابقة مقتضى الحال اما
باعتبار التركيب فلما عرفت من انه لم يجوز واكون الالفاظ المفردة مفيدة للسامع معانيها الافرادية حذرا
من لزوم الدور كما هو المشهور واما اعتبار رعاية المطابقة فلما مر من ان البيان شعبة من علم المعاني لانه
باحث على وجه كلي عن كيفية افادة التراكيب بخواصها التي يجب في علم المعاني عن علم المعاني افادتها
اياها انتهى كلامه وفيه بحث لان لزوم الدور على مدعى السكاكي انما هو في افادة المعاني الحقيقية
الوضعية والمراد بالمعنى ما هو اعم من الحقيقي والمجازي وايضا انما هو في الموضوعات الشخصية والمراد
بالمعنى لا النوعية والالفاظ المركبات موضوعة نوعا ايضا قوله على ايراد كل معنى واحد يدخل في قصد
المتكلم قيل الظاهر يقول على معرفة ايراد لان الايراد انما وقع في التعريف فاعل يعرف وانت خبير بان
ما ذكره الشارح تفسير باللازم لان معرفة الايراد يستلزم الاقتدار عليه فان قلت المعاني التي يقصد اليها
غير متناهية عرفا وان تناهى عقلا وكان الاحاطة بما لا يتناهى عقلا محال كذلك الاحاطة بما لا يتناهى
عرفا فكيف يقتدر بعلم البيان على احاطتها قلت لا استحالة في الاحاطة بما لا يتناهى اجمالا كما في
سائر العلوم قوله ايراد معنى قولنا زيد جواد ايه لا وحده بل مع كل ما لا يلاحظ ولا يقصد اليه كيلا
يخرج باستغراق المعنى فتامل قوله لم يكن عالما بعلم البيان قيل سياق كلامه يدل على ان من كان
له هذه الملكة لو عرف الايراد المذكور كان عالما بالبيان مع انه ليس كذلك اذ ليس الايراد المذكور علم البيان
حتى يكون العارف به عالما بعلم البيان قوله لان كل واضح هو خفي بالنسبة الى ما هو اوضح فان قلت
من قدر على ايراد المعنى الواحد بطريق في نهاية الوضوح وبطريق آخر في نهاية الخفاء عالم بالبيان مع صدق عدم
التعريف عليه اذ لا وضوح في نهاية مراتب الخفاء ولا خفاء في نهاية مراتب الوضوح قلت المقدرة على ما
ذكر بدون القدرة على الايراد بطريق متوسط بين النهايتين غير مسلم فلا اشكال ولو سلم فلا نسلم ان لا



العقلية

وضوح في نهاية مراتب الخفاء ولاخفاء في نهاية مراتب الخفاء الوضوح لان اصل الدلالة العقلية لا تخلو عن وضوح ما وكذا الى آخره عن خفاء ما للاحتياج الى سماع اللفظ والعلم بالوضع النوعي

قوله ان بعضها واضح الدلالة قيل الوضوح صفة المدلول وصفة الدلالة تبعا وقيل صفة لهما لاختلافهما بالظهور في نفسها على حسب تفاوت اسبابها في القوة قوله فلا حاجة الى ذكر الخفاء بل لا وجه له لان الخفاء من حيث انه خفاء لا يدخل تحت القصد والارادة اولا وبالذات قوله يخرج ملكة الاقتدار على التعبير الخ اي يخرج الملكة المذكورة عن كونها مشمولة بعلم البيان وخارجا من مسماه والا فالملكة بالنسبة الى معنى واحد لا يصدق عليه الحد بطريق الاستقلال اصلا لان المراد بالمعنى جميع المعاني الداخلة تحت القصد والارادة من جملتها المعاني التركيبية قوله اولى من تعريفه بمعرفة ايراد المعنى الواحد لان البيان ليس نفس معرفة ايراد المعنى المذكور بل ما يعرف به ايراده ووجه صحة ذلك التعريف انه محمول على التجوز بذكر المسبب وهي المعرفة وارادة السبب وهو الاصول والقواعد والملكة المسببة من تلك الاصول وتعريف المصنف خال عن هذا التجوز فلذا حكم عليه بالاولوية قوله ودلالة الاثر على المؤثر اقتصار في تمثيل الدلالة الغير اللفظية على نوعين من امثلتها اشارة الى انحصارها في الوضعية والعقلية كما دل عليه كلام الفاضل المحشي في حاشية شرح المطالع وغيره من المحققين وجود الدلالة على الطبيعية في غير اللفظية ايضا فان اخذ السمع للنغمات الطيبة في الرقص على اوزانها يدل على تاثر تلك النغمات في نفسه لتلك الرقص وعلى ان طبعه يقتضي ان يحرك تلك الحركات اذا ما ترتب الاحوال و ملازمة الاصوات وقس على ذلك عروض بعض الاوضاع بوجه الالم وحاجة عند شدة البدن اما يكون للوضع مدخل فيها اولا وقد يجتمع الدلالة الوضعية والعقلية في لفظ واحد بالنسبة الى مدلول واحد لكنه باعتبارين مثل قول القائل من وراء الجدار انا حي قوله بحسب مقتضى الطبع الى طبع اللافظ و اللفظ والسامع كما حققه الفاضل المحشي في حاشية شرح المطالع قوله كدلالة اح على الوجع قيل الوضح نفخ

والحق رجوعها الى الاستاد المحقق في شرح المطالع

الهمزة

فهم المعنى من اللفظ لكن قد سبق من الشارح والمحشي بوجه فلا وجه للاعادة قوله وانه اذا قصد

الى قوله تضمنا او التزاما قال الفاضل المحشي هذا باطل وبين وجه البطلان ببسط وتفصيل لكن

فيما ذكره بحث من وجوه الاول ان التضمن لما كان فهم الجزء في ضمن الكل لم يكن الفهم الثاني وهو فهمه متلفتا

ومحظورا بالبال قصدا بواسطة القرينة الدالة على انه المراد تضمنا اذ ليس في ضمن الكل وهو ظ

فيلزم القول بانه مطابقة فان قلت يلزم ح ان يتعدد الدلالة مطابقة وتضمنا فلا يصح قول الشارح

لا تضمنا قلت مراده بقوله صارت الدلالة مطابقة لا تضمنا ان الدلالة عليه من حيث انه مقصو

صارت كذلك كما يدل عليه السياق او اراد بقوله لا تضمنا فقط وكذا القول في الالتزام وبالجملة لا شك

ان في كون الفهم الثاني دلالة وان كان بواسطة القرينة لان اهل العربية لا يشترطون في الدلالة الكلية

واذ ليس تضمنا كما ذكره ولا التزاما اذ ليس الملزوم خارجا عن الموضوع له تعين كونه مطابقة الثاني

ان ما ذكره من ان القرينة في مثل هذا المجاز لا تعلق لها بالفهم بل بالارادة ينافي ما اشتهر بينهم في الفرق

الفرق بين المجاز والمشترك من ان القرينة في المشترك لدفع مزاحمة الغير وفي المجاز لفهم المعنى المجازي

حتى انهم اخرجوا المجاز عن ان يكون موضوعا بازاء المعنى المجازي حتى انهم اخرجوا المجاز عن ان يكون موضوعا

بازاء المعنى المجازي بان اعتبروا في تعريف الوضع قيد بنفسه ادخلوا المشترك وقالوا الفهم في المجاز بواسطة

القرينة لا بنفسه بخلاف المشترك على ما يجيء في بحث الحقيقة والمجاز الثالث ان قوله ما ذكره الشارح من صيرورة

الدلالة على الجزء او اللازم مطابقة لا تضمنا والتزاما مبني على مقدمتين احديهما ان اللفظ اذا دل على

معنى بالمطابقة التي هي اقوى لم يدل عليه في تلك الحال باحدي الباقيتين محل نظر لان سياق الكلام يدل

على ان نفي التضمن لعدم انفهام الجزء في ضمن الكل لانه لما لم يفرق بين الفهم والقصد وكان القصد لا في

ضمنه كان الفهم ايضا لا في ضمنه فبالضرورة لا يكون تضمنا نعم عدم التفرقة باطل كما حققه الفاضل المحشي

فكون المقدمة الثانية مبنيا على ما ذكره عليه ما بين المقدمتين في نفس الامر في نفس كلام القوم لا على ما ذكره الشارح



ثم اللهم الا ان يقال مراد المحشي ان مبنى ما ذكره على ما بنى المقدمتين في نفس الامر في كلام القوم ايضاً

لا على ما ذكره الشارح نفسه قوله لا يظهر انها مطابقة ام تضمن قال الفاضل المحشي قد بينا انها مطابقة

ولا يجوز ان يكون تضمنا فينتقض بها حد التضمن وكذا الكلام في الالتزام والظاهر انه اعتراض على الشارح ففيه

بحث اما اولا فلان القائل صرح بان حقيقة الدلالة الالتزامية الدلالة على اللازم المراد وقد حكم ايضاً تمام

باستلزامهما المطابقة فمقتضى التصريح الاول كون الدلالة على الجزء المراد تضمنا وعلى اللازم المراد التزاماً

ومقتضى الحكم الثاني كونهما مطابقة فلا وجه لتثبيت القول بنفي الدلالتين متمسكا بالثاني وبالجملة لما جعل

المجيب المذكور الارادة مدار الدلالة لم يتصور ان يعين احدهما في الصورة المذكورة ولهذا قال الشارح

لا يظهر انها مطابقة ام تضمن وهذا ظاهر جداً واما ثانياً فلان تعيين كون الدلالة فيما ذكره من الصورتين

مطابقة كان مبنياً على استلزام التضمن والالتزام اياها كما صرح به فيما سبق حيث قال لا تضمنا ولا

التزاما لاستلزامهما الدلالة المطابقة على الكل والملزوم وقد انتفت لانتفاء الارادة وقول الشارح لا

يظهر انها مطابقة ام تضمن مبني على تسليم جميع ما ذكره من توقف الدلالة على الارادة وما يلزمه من امتناع

اجتماعهما وبالجملة الكلام ههنا مبني على التنزل فلا وجه للاعتراض قوله وغير ذلك مما يجري مجرى

عرف خاص كما بين النحو والجود في مقام التمليح والتحكم قوله وكلام ابن الحاجب في اصوله مشعر بصحة عبارته

هكذا ودلالة اللفظية في كمال معناه دلالة المطابقة وفي جزئه الدلالة التضمنية وغير اللفظية التزام وقيل

اذا كان ذهنيا قوله يخرج كثير من المعاني المجازات والكنايات اي جواب انه من اشتراط الكلية في الدلالة

لم يجعل تلك المجازات والكنايات دالة على تلك المعاني بل الدال عليها عند هو المجموع المركب منها ومن

قرائنها الحالية او المقالية نعم من لم يشترط ذلك جعل الدال نفس تلك المجازات والكنايات كذا ذكره

الفاضل المحشي واعترض عليه المعترض بان الدال على المعنى المجازي ان كان هو المجموع المركب من اللفظ والقرينة

لم يكن المجاز في دار اسدا في الحمام مجازا في المفرد بل لم يوجد مجاز فيه وهو خلاف ما مر جوابه اجيب

عنه



عند بان المجاز هو اللفظ المستعمل في غير المعنى الموضوع له ولا شك ان المستعمل في المثال المذكور في المعنى
استعمال
المجازي الذي هو الرجل الشجاع انما هو لفظ الاسد ولا دخل للقرينة اعني لفظ في الحمام في ذلك الا
وانما هو لاجل فهم المعنى المجازي منه والحاصل انه لا يلزم من كون القرينة جزء من الدال على المعنى المجازي منه
والحاصل انه لا يلزم من كون القرينة جزء من الدال على المعنى المجازي ان يكون المجاز فيه ... هو المجموع
المركب لجواز ان يكون المستعمل في المعنى المجازي هو اللفظ المستعار ومن القرينة فيكون المجاز مفردا وان
كان مجموع الدال مركبا على انه لو سلم ما ذكره في امثال اسد في الحمام فلا نسلم انه يلزم ان لا يوجد مجاز في المفرد
وانما يتم ما ذكر في القرائن اللفظية لا العقلية وان جعلت القرينة العقلية في حكم لفظ تقديري اذ يقال
المجموع المركب من اللفظ والقرينة العقلية ليس بلفظ والمجاز هو اللفظ فلا يكون المركب مجازا فضلا عن ان
يكون مجازا في المفرد فصح لزوم ان لا يوجد مجاز في المفرد فلما قد سبق ان اللفظ اذا استعمل في جزء الموضوع
له لم يكن للقرينة تعلق لفهم المعنى المجازي بل بالارادة فاللفظ في مثله مجاز مفرد فلا يلزم انتفاء المجاز في المفرد
مطلقا فتدبر قوله بل لم يكن دلالة الا التزام كذا رده الفاضل المحشي بان لازم الشي وان كان لازما
لذلك الشي لكن دلالة اللفظ على لازمه اظهر من دلالته على لازم لازمه وقد حققه بما لا مزيد عليه لكن فيه
بحث لانه انما يتم اذا كان لازم لازمه وقد حققه بما لا مزيد عليه لكن فيه بحث لانه انما يتم اذا كان لازم
لازم الشي لازما له كما صرح به وليس ملازم سواء كان اللزوم بمعنى الاعم او الاخص اما في الاول
فظاهر وكفاية تصور ج او تصور ب في الجزم باللزوم بينهما وكفاية تصور ب وتصور ج في الجزم
باللزوم بين ب وج لا يستلزم كفاية تصور ا وتصور ج في الجزم باللزوم بينهما بل يحتاج في هذا الجزم الى
اعتبار لزوم ب لالف ولزوم ج لب واما في الثاني فلان تصور الشي انما يستلزم تصور لازمه تبعا غير
ملتفت اليه قصدا والمستلزم لتصور اللازم الثاني تصور اللازم الاول مقصودا وملحوظا في نفسه اللهم الا ان
يثبت ان لازم يستلزم تصوره ولو تبعا غير ملتفت اليه قصدا تصور لازمه في بعض المواد وان لم يكن كليا فتأمل



قوله لا ينافي بالوضعية فان قلت التفسير اوضح دلالة على المقصود من المفسر مع اشتراكهما
في الدلالة الوضعية قلت التفسير والمفسر انما يكونان يختلف ان يكون احدهما والا على الهيئة التفصيلية
والآخر على الاجمالية فالاختلاف فيه راجع الى نفس المدلول لا الى الدلالة قوله والا لم يكن كل واحد
دلالة الخ لا شك ان الوضوح والخفا معتبران بالنسبة الى السامع وكذا الدلالة المرادة ههنا
اعني الارشاد يعتبر بالنسبة اليه فلا بد ان يقال الدلالة معتبرة بالنسبة اليه فلا بد ان يقال الا انه
الى نفس الامر لا بالنسبة الى السامع فلا يلزم من انتفاء علمه بالوضع انتفاء الدلالة قوله مقام كل كلمة
منها اي من كلمات كلام السابق قوله ما يرادف فيها اي يرادف تلك الكلمة لا كل كلمة اذ ليس لنا ما يرادف
كل كلمة قوله ويحتمل ان يكون بعض منها والا فان قلت قوله ويحتمل معطوف على قوله لا يكون وهو مقيد
بقيد متقدم عليه اعني قوله على التقديرين مع انه لا دلالة تبقى منها على التقديرين وهو ان لا يكون عالما
بوضع شي منها قلت قوله ويحتمل معطوف على مجموع القيد والمقيد والحاصل انه لوحظ التقييد اولا
ثم العطف فيكون القيد جزءا من اجزاء المعطوف عليه لا من احكامه حتى لا يلزم اشتراك المعطوف
فيه وانما يلزم لو كان المعطوف عليه مقيدا بقيد سابق والفرق ظ فافهم قوله وقريب منه ما يقال
الخ الفرق بين الجوابين ان المعتبر في الاول التغاير بحسب الاطلاق والتقييد وفي الثاني التغاير بحسب الزمان قوله
وقلة تكرر اللفظ على الحس لما في على العقل فان قلت الكلام في ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة وانتفاء
الاختلاف فيها بالوضوح والخفا بالنسبة الى معنى وضعي فلا مدخل لقلة تكرر المعنى على العقل ولا وجه لذكره
قلت نعم المدعى ذلك لكن الدليل السابق كان عاما فانه كما يدل على انتفاء الاختلاف بالوضوح بالنسبة
الى مدلول واحد وضعي كذلك يدل على انتفائه بالنسبة الى مدلولين وضعيين اعني ان يكون دلالة
اللفظ على معناه الوضعي اوضح من دلالة لفظ آخر على مدلول آخر وضعي له والسؤال على الدليل على انه يمكن
ان يراد بقلة تكرر المعنى على العقل قلة تكرر معنى اللفظ من حيث انه معنى له فلو كان الكلام في الدالين على معنى

واحد

اسماع

بعد اصلا كون
بعض والا على
التقديرين
مع

اصدم



واحد وضعي لكان ذكر فلا تكرار المعنى على العقل ايضا في عين قوله فيمكن تادية ذلك

المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة الخ فيه مناقشة وهي ان دلالة الالتزام دلالة اللفظ

الموضوع للملزوم على اللازم ولا دلالة للازم من حيث انه لازم على الملزوم فتادية الملزوم

بالالفاظ موضوعة لتلك اللوازم المختلفة المراتب ليست بطريق الدلالة الالتزامية اللهم الا ان يراد

باللزوم التبعية وبالملزوم المستتبع وباللازم التابع ويلاحظ في كل منهما اللزوم وتبعية المعنى

المعتبر في دلالة الالتزام عند اهل هذا الفن فتامل قوله مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب

الفصيل ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ومنه الى كثرة الطبائخ ومنه

كثرة الاكلة ومنها الى كثرة الضيفان ومنه الى المقصود اعني الجود وينتقل من جبن الكلب الى

ضربه ومنه الى كثرة الواردين ومنه الى كثرة الضيفان ومنه الى المقصود وينتقل من هزال

الى نحر امه قلة لبن امه ومنه الى كثرة حلبها ومنه الى كثرة الاكلة ومنه الى كثرة الضيفان ومنه

الى المقصود او ينتقل من هزال الفصيل الى نحر امه لاجل الضيف ومنه الى مقصود كما يدل عليه قول

ابن شبرمة لا امتع العوذ بالفصال ولا ابتاع الا قريبة الاجل قوله فان قيل ينبغي ان يكون الامر

بالعكس قد فهم من الكلام السابق ان دلالة الكل على جزئه اوضح من دلالته على جزء الجزء فالعكس

المذكور بالنسبة الى هذا المفهوم الضمني لا بالنسبة الى ما ذكر في الكلام صريحا من ان دلالة الحيوان

على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه كما وهم فيه بعض المحشين فان نسبة جزء الجزء الى عين الجزء

كنسبة الجزء الى الكل فغاية الامران يتحدا في مرتبة الوضوح لا ان يكون دلالة الكل على جزئه اوضح

من دلالة الجزء على جزء جزئه والى هذا المعنى يشير كلام الفاضل المحشي في حاشيته فتامل قوله قلت

الامر كذلك لكن القوم صرحوا الى قوله فكانهم بنوا ذلك رد الفاضل المحشي هذا الجواب ثم اجاب بجواب

مطابق للقواعد لكن في كلامه بحث لان الاول لقائل ان يقول يجوز ان يكون مراد الشارح بالقوم اهل البيان



لف
لا الميزانيين وما ذكره الشريف بناءً على ما ذهب اليه الميزانيون في هذا المقام غاية الامر يجب
وجه
الاصطلاحيين ولا باس بوجود ابيان ما ذكره اصطلاح جديد ولا نقل عليه من اهل البيان فلا
الثاني
لحمل الكلام عليه مع ان الاستشهاد بقول الرئيس في الشفا مما يصرح بان المراد من القوم المنطقيون
اما ذكره في الجواب المطابق لقواعد القوم من ان الاختلاف الذي يوجد في التضمن ليس باعتبار فهم
الجزء مما لا حاجة اليه في بيان تحقق الاختلاف في دلالة التضمن وضوحًا وخفاءً اذ قد سبق
خطات
منه في بيان تأتي الوضوح والخفا في دلالة الالتزام على ما ذهب اليه ارباب المعقول ان ترتب الملا
اولا بالذات يفيد تفاوت الترتيب في الوضوح فالدالة على جزء الجزء اوضح من الدالة على الجزء
اللهم الا ان يريد ان الاختلاف المعتبر فيما بين القوم الماخوذ في التضمن ليس باعتبار فهم الجزء في
كره
ارادة الكل كما فصله الا انه يلزم مما ذكره ان يلتفت الذهن عند ارادة الكل كما فصله الا انه يلزم مما ذكره
الصحيح
ان يلتفت الذهن عند ارادة الجزء الى جميع الاجزاء واحدًا بعد واحد وفيه منع سنده الوجدان
السليم قوله ومعنى النوع بالبال الخ اي الواو للحال الحال ان معنى النوع بالبال يعني بالاجمال
لا بالتفصيل والا لحصوله بالبال مفصلا بدون حصول الجنس محال والى هذا اشار بقوله ولم
يراع النسبة بينهما في منع الحال اي نسبة انه جنس لجزء من حقيقته والمراد عدم اعتبار التفصيل
ان
قوله وهو بعد موضع نظر وجوه النظر قد اورده الفاضل المحشي على الوجه الذي نقل من الشارح الا
في
اختلا
في الالحاقات التي اورده من عنده ابحاثا الاول ان قوله في توجيه مراد الشارح اقول في هو يتصور
له
في المطابقة الى قوله اذ لا اشعار في التعريف بهذا القيد يدل على ان الاختلاف المذكور ليس بحسب نفس الدلالة
وليس مراد الشارح ما ذكره بل لان اختلاف الدلالة بالنظر الى اختلاف العلم بالوضع خلاف النظر
الى نفس الدلالة المطابقة لان معنى الاختلاف بالنظر البيان تختلف بسبب الدلالة فتختلف الدلالة
الظن
ايضا بحسبه كاللزوم في الالتزام كيف ولو كان مراد الشارح ما افاده لما احتاج الى اعتبار كفاية
في الا



في الوضع اذ يتبين التفاوت سابقا على الوجه يوجد في العلم الجازم الثاني ان قوله وربما يقال
لا يتصور في المطابقة اختلاف وضوحا وخفاء الا بحسب الاختلاف في العلم بالوضع بجهة عليه منع
الحصر اذ يجوز ان يكون الاختلاف في العلم بالوضع بجهة عليه منهم بحسب كثرة المناسبة ونحوها كما
سبق من الشارح اشارة اليه فان قلت هذا راجع الى تذكر الوضع فيؤول الى العلم بالوضع قلنا هذا
الاعتبار مما يمكن ضبطه بالنسبة الى ارباب العلوم والصناعات واصحاب العرف الخاص واللغة
الخاصة فعدم الانضباط غير مسلم وبالجملة غاية الامر عدم انضباط خصوصيات مراتب العلم وهي لا
يستلزم هجر المطابقة اذ يمكن الاطلاع على مراتب العلم من اليقين وما يحكي لظن الجلي وما دونه لا
المقامات وان لم يحفظ قدر ما يوجد من الكيفية بعينها الثالث ان معنى قوله وربما يقال الخ
ذلك في بيان عدم تأتي الايراد المذكور في الدلالات الوضعية الا في رفع المناقشة المذكورة فيما
نقل عن الشارح بقوله اما اولا فكما ظن اذ قد صرح في هذا القول بان الاختلاف المذكور بحسب الاختلاف
في العلم بالوضع فلا يدفع المناقشة المذكورة الا بتكلف الرابع ان قوله نعم اذا كان اللفظ مشتركا الخ يخالف
ما ذكره في شرح المفتاح من ان لا تفاوت هناك في نفس الدلالة بل هناك تزاحم يحتاج في دفعه الى مرتبة
وجوابه ان معنى ما ذكره في شرح المفتاح انه لا تفاوت في نفس الدلالة كما صرح به وما ذكره ههنا انه لا
تفاوت في الدلالة لم يكن في التعريف اشعار بذلك القدح وجود التفاوت في المشترك بالنظر الى نفس م
القرائن الخامس ان قوله وايضا لو سلم ما ذكره لدل الخ قد اجاب عنه في شرح المفتاح بان التراكيب التي يدل
على معانيها الوضعية فقط بمنزلة اصوات الحيوانات فلا اعتداد بالوضعية لا وحدها ولا مع غيرها
قوله ثم ظاهر الكلام يدل الخ انما قال ظاهر هذا الكلام لانه بصدد بيان حال المجاز مطلقا فيستفاد من سياق
الكلام انه لا بد في كل مجاز من ان يذكر الملزوم ويراد اللازم وليس عبارته في هذا الآن قوله اللفظ المراد به
لازم ما وضع له الخ يقتضي مجازية هذا اللفظ لا اللفظية المذكورة في كل مجاز قوله وهذا لا يصح ظاهرا



وانما قال ظ لان علامة اللزوم وان كانت يذكر في بعض اقسام المجاز الا ان مرجع جميع العلاقات
هو اللزوم وهو الحق **قوله** هذا الكلام الخ اي قوله وانت خبير بما فيه من الاضطراب قد بين الفاضل
المحشي وجه الاضطراب الا ان في كلامه نكتة ينبغي ان ينبه لها وهي ان قوله وله مراتب في الوضوح والخفاء
مع ان دلالته مطابقة لا يصح توجيه الكلام بناء على ما اختاره الشارح في شرح المفتاح حيث قال وما
يقال من ان المقصود في التشبيهات وضعيه لا انه مختاره وقد رده في شرح المفتاح حيث وما
يقال من ان المعنى في التشبيهات هو المعاني الوضعية فقط ليس بشيء فان قولك وجه كالبدر مثلا اثر نفي
ما هو مفهومه وضعا بل يريد ان ذلك الوجه في غاية الحسن ونهاية اللطافة لكن هذا المعنى لا ينافي
ارادة المفهوم الوضعي وقد اشار اليه ههنا بما نقله من كلام كمال الدين ميثم البحراني وعنونه
بالفايدة فلا ينبغي ان يتوهم المخالفة بين كلاميه في كتابيه ولا يعترض عليه بان الفايدة التي نقلها
عن بعض الافاضل يفيد فساد ما ذكره اولا كما وهم فيه البعض بقي في وجه الضبط الذي ذكره بحث
وهو ان المعنى المراد في التشبيه على ما ذكره اعني كون الوجه في غاية الحسن ليس مشابها للمعنى الوضعي
لانما التشابه بين الوجه والبدر فكيف يجعل كون العلاقة مشابهة مقسمة للتشبيه والاستعارة وجوابه
ما ذكره نفسه في حواشي شرح المفتاح من ان ارادة هذا المعنى متفرعة من تلك المشابهة **قوله** فظهر هذا
التفسير شامل نحو قولنا الخ قيل ليس مراده ثمة الاعتراض على تعريف التشبيه اللغوي بشموله الامثلة المذكورة
كما يدل عليه كلام الفاضل المحشي فيما يستفاد من ظاهره دخولها في تعريف التشبيه اللغوي ليس بمحذور
بل يلتزم وانما مراده التوطية للاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحي الذي يستفيد من كلام
المص كما يشير اليه بقوله وينبغي ان يراد الخ ثم ورود الاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحي
يتوقف على ان هذه الامثلة ليست منه وان قصد بها المشاركة التي هي لازم معناها وقد يمنع ذلك
بناء على انهم عدوا قوله تعالى اتخذ الهه هواه من قبيل التشبيه وكذا قول ابي الطيب فان تفق الانام



وانت منهم **قوله** فان المسك بعض دم الغزال وتسمية امثالها تشبيهها ضمنيا فالظاهر منه

ان مثل قائل زيد عمرو اذا قصد به التشبيه الاصطلاحي الضمني **قوله** وينبغي ان يزاد فيه قولنا

بالكاف ونحوه ولا يخفى ان هذه الزيادة تغني عن قيد لا على وجه الاستعارة الخ فتامل **قوله**

لان الاستعارة انما يطلق حيث يطوي ذكر المستعار له بالكلية مرادا به بذكر المستعار له هنا ذكر على

وجه ينبئ عن التشبيه لا مطلقا كما مر اليه الاشارة في اواخر احوال الاسناد الخبري **قوله** صالحا لان يراد المنقول

عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال او نحوي الكلام اراد به لا دلالة الحال القرينة الحالية وبنحوي الكلام القرينة

المقالية ثم الكلام مبني على ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به حتى كانه فرد افراده ويصلح لفظه كما يصلح لارادة

الحقيقة واشتراط نفي القرينة انما هو لصحة ايراد المعنى الحقيقي فلا يرد ان كون اللفظ صالحا لا

المنقول اليه وهو المعنى المجازي على تقدير انتفاء القرينة غير مستقيم اذ المجاز مشروط بالقرينة المانعة وقد

يجاب ايضا بان عدم القرينة توجب عدم الارادة لا عدم احتمال الارادة وصلاحيتها اذ قد تقرر

ان كل حقيقة يحتمل المجاز وان كان احتمالا مرجوحا غير ناش عن دليل وهذا لا ينافي افادة الحقيقة

القطع بحسب الظاهر كما تقرر في الاصول وقال الفاضل المحشي في حواشي الكشاف والظاهر ان الخلو صاحب

شرط ارادة المتكلم لمنقول اليه وعدم الدلالة شرط ارادة المنقول عنه ولو قدم المنقول اليه في الذكر لا

كل مشروط بشرط انتهى **قوله** واطلاق لفظ الاركان على الاربعة يعني مع خروجها عن التشبيه المصطلح

الذي هو نفس الدلالة فان قلت في التعريف امور ماخوذة غير الاربعة قلت الكلام في المقصود

بالبحث لا في كل ما اخذ في التعريف **قوله** لكنه قد اشتهر في العرف ان يقال في ابصرت الورد وشممت

العنبر الخ فيه بحث اذ لا يخفى ان ليس المراد بتشبيه النكهة التي هي رائحة الفم بنفس العنبر الذي هو مشموم

عرفي بل برائحته فلا يكفي التشبيه في العرف في رفع التسامح بالكلية عن هذا المثال يقال شممت بالكسر اسم بالفتح

الظاهر اشم بالضم **قوله** لانه عدم الحيوة عما من شانه انما لم يقل عدم الحيوة عند ما اتصف بها مع انه



والمشهود في عامة الكتب لا استفاضه بقوله تعالى وكنتم امواتا فاحياكم والاصل الحقيقة واما استفاض
المفسرين بقوله تعالى لنحيي به بلدة ميتا فجوابه المصير الى المجاز المصير باتفاق اهل اللغة قوله
واذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به يكون جعلا للفرع اصلا والاصل فرعا وهو غير جائز وقد
يقال ليس كل محسوس اصلا لكل معقول فيجوز ان يكون بعض المعقول اوضح واقوى عند العقل بواسطة
كمال وضوح اصله الذي هو محسوس مخصوص فيشبه به محسوس آخر ليس باصل له ولا بواضح في وضوحه
بذلك المعقول وجوابه ان وضوح المعقول في معقول كان لا يبلغ درجة المحسوس في محسوس كان فضلا
عن ان يكون اقوى منه فلا يصح تشبيه المحسوس بالمعقول الا بطريق الادعاء والتنزيل وهذا ظاهر عند المصـ فتامل
فدخل فيه الخيالي يمكن ان يقال انما جعلوا الخياليات من قبيل الخيال لا من الحسيات لانهما يشتركان
في ادراك الصور غير ان الحس يدركها بحضور المادة والخيال بدونها قوله وهو المعدوم الذي
فرض مجتمعا الخ انما سمي هذا النوع بالخيالي لاجتماعه من صورة محفوظة في الخيال الذي هو خزانة الحس
المشترك الذي يتأدى اليه جميع المدركات الحسية قوله ولكنه بحيث لو ادرك لكان مدركا بها زهر
اعترض عليه مولانا حيدر بان المراد بالادراك المذكور في الشرط ان كان عقليا مطلق الادراك والملازمة
ممنوع لان المحسوس لا يدرك اذا كان عقليا بدون الحواس يحد الشرط والجزاء وجوابه ان المراد منه الادراك هو
والادراك بنفسه لا بصورته فلا اعتبار قوله بخلاف اللذة والالم العقليين فحصل الفرق بين اللذة العقلية
والحسية ان الحسية ما يكون مع المدرك بالكسر من الحواس والمدرك مما يتعلق بالحواس واما العقلية
فهي ما يكون فيه المذكور فيه العقل والمدرك من العقليات كالادراكات وقس على هذا الفرق بين الالم
قوله وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك تحقيق
هذا التعريف ذكرته في حواشي المواقف فليطلب ثمة واعلم ان المصـ لما اقتفى اثر السكاكي في التقسيم وايراد
الامثلة على اصل ايراد الفلاسفة عرف الشارح الامثلة على ما عرفوها بعينه في ايراد امثال هذه التحقيقات

علم



وهو الحرارة او البرودة او الكيفية المتوسطة بينهما وفي قابل وهو التكثيف واللطيف والمتوسط
بينهما واذا ضرب اقسام الفاعل في اقسام القابل حصل اقسام تسعة ينقسم الطعوم بحسبها فالحرارة
ان فعلت في اللطيف حدثت الملوحة والبرودة ان فعلت في اللطيف حدثت الحموضة وفي الكثيف
حدثت العفوصة وفي المعتدل حدثت القبض والكيفية المتوسطة بين الحرارة والبرودة ان فعلت
في اللطيف حدثت الدسومة وفي الكثيف حدثت المادة وفي المعتدل حدثت التفاهة هذا خلاصة
ماذكر والحق ان مباحث الطعوم دعاوي خالية عن الدلايل كيف والافيون مر بارد والعسل حلو حار
والزيت دسم حار والوجوه الاخر لايحتمل الطعام ذكرها قوله والعفوصة والفرق بينهما ان العفوصة
يقبض ظاهر اللسان وحده والقبض يقبض ظاهره وباطنه فالاختلاف بينهما بالشدة والضعف ولهذا
اعترض عليه بان الاختلاف بينهما ان لم يقتضي الاختلاف النوعي فالانواع غير منحصرة في التسعة وان لم
فلا معنى لعدهما نوعين قوله والتفاهة قد يقال التفاهة لعدم الطعم وتسمى حقيقية وقد يقال لكون
الجسم بحيث لايحس طعمه لكثافة اجزائه فلا يتحلل منهما مايخالط الرطوبة اللعابية فاذا احتال في تحليله
احس منه الطعم والمعدود من الطعوم هو الثاني على ماعليه المختار قوله من شانها تفريق المختلفات
وجمع المتشاكلات اما انها تفرق المختلفات فلان فيها قوة مصعدة فاذا اثرت في جسم مركب من اجزاء
مختلفة باللطافة والكثافة ولم يمكن الالتيام بين بسايطها شديدا في الغاية ينفصل اللطيف منه
فيتبادر الى الصعود الالطف فالالطف دون الكثيف فيلزم بسببه تفريق المختلفات واما انها
تجمع المتشاكلات فمعنى كونها معدلة وذلك لان الاجزاء بعد تفريقها تجتمع بالطبع فان الجنسية علة
للضم والحرارة معدة لذلك الاجتماع فنسب اليها كما نسب الافعال الى معداتها والبرودة كيفية
من شانها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات وذكر الشيخ في الشفاء ان البرودة تجمع بين المتشاكلات
وهذا هو الظاهر فتامل قوله وكون هذه الاربعة من المحسوسات مذهب بعض الحكماء واما عند غيرهم



فالملامسة استواء وضع الاجزاء والخشونة عدمه فليستا الا من الاعراض النسبية والصلابة هي
الاستعداد الشديد نحو الانفعال فهي من الكيفيات الاستعدادية واللين عدم الصلابة عما من
شانه ذلك قوله كالبلة والجفاف قال الفاضل المحشي الفاضل البلة هي الرطوبة الجارية على سطوح
الاجسام والجفاف يقابلها وفيه نظر لانه صرح في حواشي التجريد بان البلة بمعنى الرطوبة على السطوح والجسم
المتلجوم فلا يصح عدها من الكيفيات والجواب بان البلة وكذا الرطوبة قد يطلق على الكيفية المقتضية
بسهولة الالتصاق ايضا وهذا هو المراد مما ذكره ههنا والمذكور في تلك الحواشي معنى اخر يرده تصريحه
في حواشي الطوالع بان الوصف بالجريان يمتنع الحمل على الكلية قوله واللطافة والكثافة المشهور
ان اللطافة التي تعد من الملموسات بمعنى رقة القوام والكثافة التي يعد منها ما يقابل المعنى المذكور وقال
بعضهم اللطافة بهذا المعنى غير الرطوبة وكذا الكثافة غير اليبوسة قوله على استعمال الموضوعات
ما اراد بالموضوعات الالات يتصرف بها سواء كان خارجية كما في الخياط او ذهنية كما في الاستدلال قوله
وهو حركة للنفس مبدأها ارادة الانتقام هذا بظاهره لا يلايم قوله في تقسيم الحلم لا يحركها الغضب فانه يدل
على ان الغضب محرك للنفس لا نفس حركتها فاما ان يكون ان يبني تفسير الغضب على التسامح والمراد
انه حالة توجب حركة مبدأ تلك الحالة ارادة الانتقام او يراد بقوله لا يحركها الغضب لا يحركها اسباب
الغضب وقد يقال على تقدير كون الغضب نفس الحركة المراد الحلم اطمينان للنفس بحيث اذا حصلت
فيها حركة هي الغضب لا يجعلها محركة بحركة اخرى كالصورة الوهمية الشبيهة بالمحلب المفهوم من كلامه انه حمل الاعتباري
الواقع في المفتاح على الاعتباري النسبي فيكون تقديره قوله وبين اعتباري ونسبي وبين اعتباري محض
واعتباري نسبي وقال الفاضل المحشي في شرح المفتاح لما كان اكثر الاوصاف الاعتبارية نسبية لان
النسبة والاضافة بالكلية سرها لا وجود لها في الخارج عندهم عطف النسبي على الاعتباري عطفا قريبا
من العطف التفسيري قوله كاتصاف الشي بكونه مطلوبا لوجوداوا العدم مثال للنسبة فان مطلوبية
المطلوب



المطلوب ليس وصفا متقررا في ذات المطلوب بل هي وصف اعتبره العقل بالنسبة الى الطلب
القايم بالنفس قوله او كاتصاف بشي تصوري وهي محض مثال للاعتبار المحض وفي هذا
التمثيل تنبيه على ان العقلي في وجه الشبه يتناول الوهمي كما يتناوله في الطرفين قوله وبهذا المشعر
لفظ المفتاح اه اي بعموم ما هو بمنزلة الواحد الحقيقة الملتئمة من امور مختلفة وللهيئة المنتزعة
عن عدة امور يشعر لفظ المفتاح حيث قال وجه الشبه اما ان يكون امرا واحدا او غير واحد وغير
الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما ان يكون حقيقة ملتئمة واما اوصافا اه قوله وفيه
نظر كما ستعرفه اي في هذا التقسيم المستفاد من المفتاح ووجه النظر ما ذكره في بيان قوله والمركب الحسي
وحاصله ان الحقيقة الملتئمة كالانسان مثلا من قبيل الواحد دون المنزل منزلته وجوابه ان المراد من
الحقيقة الملتئمة حقيقة المطلوب في ملتئمة من كثرة اليها ما يجب اعتبار التكلم انضمام بعضها مجموعها وقصده الى
هيئة بصيرتك الكثرة بالاخر كشي واحد وقد صرح بهذا المعنى في الوصف حيث قال واما اوصافا اعتقوا
من مجموعها الى هيئة واحدة قوله والمتعدد الذي يتركب عنه ما هو بمنزلة الواحد ايضا اما حسي وعقلي
او مختلف الذي يقتضيه النظر الصايب انه لا مجال التركيب الحقيقي من الحسي والعقلي ثم قد بني الامر على المسامحة
وبعد الانسان في العرف مركبا من نفس مجردة وبدن مادي فالاختلاف المذكور انما هو في المركب الاعتباري
دون الحقيقي بالمعنى الذي توهمه الشارح قوله والحسي طرفاه حسيان لا غير وهذا الحكم اعني وجوب حسية
الطرفين جار في وجه الشبه المركب من الحسي والعقلي وان لم يندرج في قوله الحسي طرفاه حسيان اما الجزءان
فلان تحقق وجه المشترك في الطرفين يستدعي تحقق كل من جزئيه فيهما والحسي لا يتحقق في العقلي ولا يقوم
به واما عدم الاندراج فلان وجه الشبه هو المركب وجزء وجه الشبه ليس به فلا يصدق على الجزء في وجه
الشبه ولا على المحسوس لانه وجه شبه عقلي فان المجموع المركب من المحسوس والمعقول من حيث انه مركب والمجموع
لا يكون الا معقولا قوله سواء كان بتمامه حسيا او متعددا مختلفا فيعني قوله والحسي ان في وجه الشبه



الحسي سواء كان معتبرًا كلا او جزءًا فيدخل فيه اجزاء المتعدد واما جزء المركب فليس بوجه الشبه فلا

يدخل فيه فافهم قوله الا حسيًا او قائمًا اي لا المعاني ولا المجردات فالحصر اضافي فلا نقض بالجوهر الفرد

وكذلك التشبيه بالوجه العقلي وقوله بالوجه الحسي في موضع الحال والقائم مقامها اعم اي التشبيه كائنًا بالوجه

العقلي اعم منه كائنًا بالوجه الحسي قوله تقرير السؤال بقياس مفصول النتائج مركب من قياسين

او لهما من الشكل الاول مؤلف من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية وثانيهما من الشكل الثاني يركب من

موجبة كلية صغرى اي هي نتيجة القياس الاول وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة كلية هي المطلوب وهو ان لا

يكون شيء من وجه الشبه بحسي قوله يابى ان يكون هو غير عقلي اظهار الضمير اعني هو لدفع رجوعه الى التحقيق

قوله لكن وجوب كون طرفي الحسي حسيين يسقط اثني عشر قسمًا فيكون وجه الشبه واحدًا حسيًا يسقط

ثلثة وهي كون الطرفين عقليين وكون المشبه به عقليًا والمشبه حسيًا وعكسه مركبًا حسيًا يسقط ثلاثة

اخرى وبكونه المتعدد حسيًا يسقط ثلاثة اخرى وبكونه مختلفًا ثلثة اخرى قوله وفيه تسامح لان الخفاء ليس

بمسموع بل المسموع هو وجوابه ان المراد بالخفاء ههنا ما يقابل الجهر فيكون مسموعًا مثله فلا فرق نعم التسامح موجود في

طيب الرائحة ولذة الطعم لان المشموم هو الرائحة لا طيبها والمذوق هو الطعم لا لذته قوله والجرع على وزن

الجرعة بوقد يترك همزته ويقال جرع مثل كرم كما يقال المراة مرء قوله ويقال اجر الرجل في بعض النسخ

بلا واو والصواب بالواو والايقال وجزؤه ليظهر الارتباط قوله مختصة بذوات الانفس الناطقة

بقرينة اخر كلامه والا فالاسد نفس حيوانية قوله واذا قلت للرجل القليل المعاني بالغين المعجمة جمع معنى

على انه مصدر ميمي بمعنى الغنا بالفتح وهو النفع بما قوله فبالعلم توصل الحق لخ اندفع بهذا ما قيل الظاهر ان العلم | فانك بالعلم تفصل الامم

ليس بنفسه هي الايصال فالمناسب ان يفسر الهداية فيما مر بالدلالة على ما يوصل لكنه فسر بالدلالة الموصلة

مبالغةً في مدح شان العلم ووجه الاندفاع ان العلم ليس بنفسه هي الايصال الى العمل مثلا لكنه ضروري

الايصال الى العمل مثلا لكنه الحق والفرق بينه وبين الباطل والالم يكن علما فافهم قوله وفي وجدتم بعض

الاسلم



الامثلة تسامح آه جوابه ان لم يقصد في شيء من تلك الامثلة الماهية منتزعة من عدة معان حتى ينافي

الوحدة بالمعنى المراد ههنا بل قصد في كل منها الى معنى واحد لكنه قيد بمعنى آخر جعل باعتباره تمثيلا وكم

بين التقييد والتركيب قوله وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة فقد تقدم منا في اول الفن الاول

انه يجوز ان يراد بالعلم المتعلق بالجميع الاصول والقواعد ولا يجوز ارادة الادراك فليتذكر قوله

ويقرب منه ما يقال ان المراد بالعلم هو العقل لان العقل آلة الادراك كما ان الملكة كذلك قوله بمعنى

ان لا يكون الخ قيل عليه كون عدم الشيء منتزعا من عدة اشياء وهي مادة له واخراء الايتيان في انتزاعه من عدم

عدة اشياء وهي طرفاه وهو مرفوع بما نبهه الفاضل المحشي في بحث الاستعارة التمثيلية ويستدل عليه

من ان الانتزاع من عدة اشياء مطلقا يستلزم تركيب المنتزع وان الشارح صرح بذلك قوله محل

نظر هذا هو النظر الذي اشار اليه في مفتح سيم وجه التشبيه الى الواحد وغيره بقوله وفيه نظر سنعرفه وقد اشرنا

الى جوابه هناك والحاصل ان الهيئة المركبة قسمان قسم ينتزع من الاشياء المختلفة وقسم ينتزع من الاوصاف

المختلفة لشيء واحد كما ذكره الشارح فاشار صاحب المفتاح الى الاول بقوله اما حقيقة ملتئمة والى الثاني

اشار بقوله واما اوصافا الخ ولا فساد فيه فليفهم قوله اجنحة بين الجلاح لفظ اجنحة بجاء مهملة

مفتوحة ونون بينهما ياء ساكنة والجلاح بجيم مضمومة ولام مشددة وحاء مهملة قوله وقد لاح

في الصبح الثريا كما ترى ليس للتشبيه بل لمجرد التقييد والمراد ان اتصاف الثريا بمشابهة العنقود

امر جلي لا خفاء فيه ولو كان قوله كما ترى متاخرا عن قوله كعنقود ملاحية لكان اظهر في افادة هذا المعنى

وفي اعراب كما ترى وجوه منها انه خبر مبتدا اي هذا التشبيه ظاهر ظهور المحسوس المشاهد لا خفاء فيه

ومنها انه حال من الثريا او صفة بجعله في حكم المنكر او بجعل الصفة في حكم المعرف الثريا كالثريا الذي ترى

كونه على ذلك الوصف وانها في موضع المصدر اي ظهر ظهورا مثل ما تراه قوله وقد جاء تحريك

اللام كما في هذا البيت قال ابن البنيه في ادب الكاتب لا اعلم اهو لغة ام ضرورة وقال الشارح الدينوري



ليس بفصيح بصحيح **قوله** اي بفتح نور من النور بفتح النون الزهر **قوله** فكانه اراد بمقدار مخصوص

مجموع مقدار الثريا الا ما ذكره الشيخ ليلا يلغوا ذكرا لكمية واراد بمجموع مقدار الثريا والعنقود مجموع

مقدار الثريا من طوله وعرضه ومجموع مقدار العنقود فيجي ان المفرد قد يكون مقيدا الخ رفع لما يتوهم

من ان المشبه به وهو عنقود ملاحية حتى كان كذا مركب لا مفرد **قوله** كان مثار النقع الخ المثار

بضم الميم معقول لعل اضافته الى النقع من اضافة الصفة الى الموصوف اي النقع المثار **قوله** فقد اخل

بكثير من اللطايف ما سنذكره من المعاني وبين اخلال الماضي بها ان تلك المعاني انما يفهم اذا جعل المشبه

به الليل المقارن بتهاوي حال كونه مقارنا له وهذه المقارنة انما يستفاد من صيغة المضارع الدالة

على الحال واما جعله ماضيا فالمساع ديد هو التشبيه بليل تهاوي كواكبه في الزمان الماضي بالنسبة

الى حال اعتبار التشبيه وبهذا ظهر ان تفسير الفاضل المحشي في شرح المفتاح تهاوي كواكبه

بقوله اي تساقطت ليس كما ينبغي فانه يشير الى جعل تهاوي ماضيا كما لا يخفى **قوله** بفتح الهاء وكسر

الواو وتشديد الياء واما بضم الهاء فهو بمعنى الصعود **قوله** من جوانب قيل قوله من جوانب متعلق

بكل واحد من الليل والنقع ولو قال تشبيه النقع الذي هو من جانب بالليل الذي هو من جانب لكان اظهر

وانت خبير بان قوله من جانب متعلق بقوله تشبيه اي ليس مقصود الشاعر اعتبار هذا التشبيه في جانب واعتبار

ذلك التشبيه من جانب وليس المراد من جانب المشبه والمشبه به فتامل **قوله** في حكم الصلة للمصدر الخ

لفظ الحكم ولم يقل صلة مصدر اشارة الى ان صريح الصلة لاسم المفعول ولكنها صفة للفعل الحقيقي

الذي هو في ضمنه اعني المصدر حكما **قوله** فهو لهم بفتح الخ العجاجة النقع وسل السيف اي جرد والاغماد

جمع غمد وهو غلاف السيف وترسب من رسب الشيء في الماء رسوبا اي سفل وجعله من رسب السيف اي

مضى في الضريبة لا يلايم قوله تعلو وقوله والارتفاع والانخفاض وفي بعض النسخ ترسوا من رست اقدامهم

في الحرب اي ثبت والاول اظهر واجتدام الحرب اشتدادها يقال اجتدم النار بمعنى التهب واجتدم صدره فلانا

غيظا



جهة

غيظاً ويوم محتدم شديد الحرب **قوله** بل هو مما يتعلق به معنى الاثارة اي تعلق المقارنة والمصا

لانه ينسحب عليه حكم الاثارة كما ينسحب على بكر في المثال المذكور حكم الضرب **قوله** ما يجي في الهيئات

ظ من هذه العبارة يفيد ان وجه الشبه يجي في الهيئة لا انه نفسها مع انه المراد كما صرح به الشارح ودل عليه

بيان المص الموصول في الموضعين بالهيئة فلا بد ان يقال هذا من قبيل اعتبار العام في الخاص كما يقال

ن

الحيوان يجي في الانسان اي يتحقق فيه وهذا التكليف انما لزم من تفسير عبارة الشيخ فاما تقديرنا

حال التشبيه فضمير يجي فيها عائد الى التشبيه لا الى وجهه فيفهم منها لا الى وجهه فيفهم منها كون الهيئة

وجه التشبيه بلا احتياج الى تعسف **قوله** احدهما ان يقرن بالحركة غيرها عائد في التركيب احتاج الى

لحركة

التقدير اذ لا عائد في الجملة الخبرية الى المبتدا اعني احدهما بلا عائد فلا بد ان يقدر لفظ فيها اي ان يقرنه با

نعم

غيرها فيها او يجعل اللام في بالحركة عوض المضاف اليه اي بحركتها فيحصل الربط بلا احتياج الى تقدير فيه

يحتاج الى ان يجعل الاضافة لا دني التلبس وهذا ايضا انما يلزم في تعبير عبارة الشيخ لان ضمير يقرنه فيهما

عائد الى المبتدا بلا احتياج الى تكلف تقدير الرابطة لكن لا بد ان يقدر المصدر الغير الصريح المتولد من ان

المصدرية مع الفعل في قول الشيخ ان يقرن بغيرها اسم الفاعل ليصح حمله على المبتدا الذي هو عبارة

عن وجه الشبه وان يقدر مضافاً في عبارة المص اي ذو ان يقرن على ان الاضافة لا دني التلبس

لكنه لزم التاويل في الموضعين انما هو اذا جعلنا **قوله** على وجهين بمعنى انه على نوعين وان كلا

منهما هو قسم من الهيئة نفسها واما اذا قلنا معناه انه يشتمل على صفتين فلا لزوم ان كلا من الاقتران

والتجرد كما في عبارة الشيخ وكذا اقتران الغير بحركتها ومجرد حركتها كما في عبارة المص صفة **قوله**

للهيئة فلا حاجة ح الى اعتبار الرابطة في كلام المص ايضا اعلم ان مما يزداد به التشبيه وقد وهم ان

لزم

يجي في الهيئات لفظ ما يقال في قوله مما يزداد به التشبيه ليس عبارة عن وجه الشبه حتى يلزم فيه ما

في عبارة المص بل هو عبارة عن الاحوال التي يزداد بها التشبيه وقت من الحال وبني المجي المذكور



قوله ان بجرد هيئة الحركة اعادة لفظ الهيئة اغنى عن ذكر ضمير عايد الى المبتدا لاتحادها مع المبتدا
قوله والشمس كالمراة في كف الاشل لم يرد بالاشل المفلوج بل المرتعش في كفه يؤدي المراة الهيئة المقصودة
قوله مع تموج الاشراق من وضع الظاهر موضع الضمير اذ مقتضى الظاهر ان تقول مع تموجه تموجا حاصلا
في الحركة اي كائنة زمان تموجه **قوله** يقال بدا له اذا نشأ له ومصدره مهموز يقال بدا له بدا وقوله في المعنى
ظهر له راي غير الاول اشارة الى ان فاعل بدا ضمير راجع الى الراي المعلوم بدلالة المقام **قوله** فان الشمس
اذا احد الانسان النظر اليها ليعلم جرمها آه تعليل بمعنى الكلام اي شبه الشمس بالمراة فيما ذكر من الهيئة
لان الشمس اذا احد الانسان النظر اليها ليعلم جرمها آه **قوله** بحذف الهمزة اي فاذا اقلبت الهمزة
ياء ثم فعل بها ما فعل بقاض **قوله** فانطباقا وانفتاحا الفا للتشبيه كانه جواب السائل عن وجه
الشبه بين البرق والمصحف وقيل بمعنى ان للتعليل كما صرح به الشيخ في دلايل الاعجاز ثم الانطباق
والانفتاح الحقيقي للسحاب الذي يخرج منه البرق لانه ينفتح فيخرق البرق ثم ينطبق فيلتئم اجزايه لعل
انفتاح البرق ظهوره من خلال السحاب منتشر ضوءه وانطباقه انضمام اجزايه بحيث يضمحل عن
الابصار بالكلية **قوله** ومن لطايف ذلك قول الشاعر في صفة الرياض حفت بسرو آه ضمير حفت
اي احيطت الى الرياض والسرو شجر معروف واحده سروة والقيان جمع القينة وهي الجارية مغنية
كانت ام لا وبعض الناس يطلق القينة المغنية وليس كذلك وقوله وتلحفت اي تلطفت حال من
القيان وصفه ان جعل اللام فيه للعهد الذهني وفي ايثار تلحفت على تلبست ايما الى احضار صور
السرو بتمامه فان الملحافة ما يستر المراة من راسها الى قدمها وحصر الحرير من اضافة الصفة الى المو
نصبه بحذف الجار وايصال الفعل اي بحصر الحرير وقوله على قوام في موضع الحال من ضمير تلحفت
وقوام الرجل بفتح القاف قامته وحسن طوله والفا في فكانها للتعقيب والترتيب بمعنى انه حصل
تشبيه السرو بالقيان فتبعه التشبيه الثاني والواو في والريح جاء يميلها للحال وتذكير جاء مع ان الريح

مونث



مؤنث سماعي قال اسد ريح فيها عذاب اليم تدمر كل شيء بامر ربها على تا ويلها بالمذكر كالهوي

التهاوات وبينهما حال من ضمير جاء او خرجا اي بتضمنه معنى الصيرورة و الحنجل بفتح الجيم مصدر

بالكسر فهو صفة مشبهة لا يناسب المقام والمعتدل وان كان يكسر الدال الا ان حركة ما قبل حرف

الروي لا يلزم رعايتها ومن وجوه لطائفه ما فيه من التفصيل الدقيق و ذلك لان راعى الحركتين

حركة التهيؤ للدنو والعناق وحركة الرجوع الى اصل الافتراق وادى الى ما يكون في الثانية من شدة

زايدة تاديه لطيفة لان حركة الشجرة المعتدلة في حال رجوعها الى اعتدالها اسرع لا محالة من حركتها

في حال خروجها عن مكانها من الاعتدال وكذلك حركة من يدركه الخجل فيرتدع اسرع من حركة متقدم

من يهم بالدنو لان ازعاج الخوف ابدا اقوى من ازعاج الرجاء كذا في الايضاح قوله من جدل الانسان اشارة

الى رفع التناقض الظاهري بين قوله يجد ولم وبين قوله يجدل قوله قول الشاعر في صفة مصلوب

كانه عاشق البيت للاخطل والصفحة الجانب والمراد بها اليد وقيل الخد وقيل العنق وهو المناسب

للصلوب والنعاس وهو ما يتقدم النوم من الفتور فان النوم ريح يقوم من اغشية الدماغ فاذا

وصلت الى العين فترت واذا وصلت الى القلب نام والتلوي والاسترخا والبطو والتمطي والتمدد

والتمدد في تشبيه المصلوب الذي لا اثر للجبوع فيه بالمحب الذي يرحل حبيبه فهو يمد صفحته

لاجل توديعه لطايفه لا يماثدا الى ان المحب في هذه حالة في حكم الاموات بل ان مواقع الحبوع فيه

اكثر حيث جعله مشبها به قوله ثم لم يحملوها اي لم يعملوا بما فيه فذكر العمل بلفظ الحمل على طريق المشاكلة

او لانهم لما لم يعلق بها كانهم لم يحملوها جعل حملهم كلا حمل لعدم علمهم قوله وان الحمار جاهل بما

فيها وكذا في جانب المشبه به اراد بحمل الحمار عدم انتفاعه لان الجهل في جانب المشبه ايضا وبهذا

يندفع ما يقال ان الذين حملوا التورية عالمون بما فيها فكيف يستقيم قوله وكذا في جانب

المشبه وقد يجاب ايضا بان المراد بقوله وكذا في جانب المشبه انما ذاد وعيث فيه امور تلمتها سبب



من الامور لا انها عينها واجيب ايضا بانه لا يلزم وجود وجه الشبه في الطرفين تحقيقا بل يجوز

التنزيل والتمثيل فالحال ههنا بالتشبيه الى الحمرة والحمرة نظرا الى الذين حملوا التورية كذلك فلا اشكال

قوله يقال ابرق القوم الخ ذكر جمال الدين في شرح الايضاح انه يقال ابرق القوم قوما اي اظهرهم

برقا فان اراد استعمال هذا بلا طريقة الحذف والايصال فلا بد من النقل عن الثقات وان اراد الاستعمال

بتلك الطريقة عاد الى ما ذكره الشارح فلا نزاع فيه فلا راوها اقشعت الريح السحاب فاقشعت

اي صار ذات قشع كما يقال كبه فاكب والهمزة ههنا للصيرورة لا للمطاوعة اذ لم يجي فعل مطاوعا

لفعل بل مطاوع قشع وكب كما صرح الزمخشري في تفسير سورة الملك قوله بزيادة ترح الترح

ضد الفرح قوله فالبا في قوله باتصال ليست البا التي تدخل على المشبه به اي ليست الباء صلة

للتشبيه بل الة كما في كتبت بالقلم قوله فان قيل هذا يقتضي حاصل السوال ان يلزم مما ذكره في البيت ان

يكون بعض التشبيهات المحتملة التي من قبيل المتعدد تشبيها مركبا ليس كذلك وحاصل الجواب منع اللزوم

وابدا الفرق بين التشبيه المذكور في البيت وبين التشبيه المتعدد في المثال المذكور على سبيل التوضيح واراد

بالواحد في قوله تشبيها واحدا ما يقابل المتعدد فيصدق على ما هو بمنزلة الواحد زيد يصفو او يكدر اراد

الجمع بين الصفتين واما ان احدهما لا يدوم على ما ذكره في السوال فانما يستفاد من الثاني في بين الصفتين

لا من نفس الكلام وبهذا التقرير يندفع اعتراض جمال الدين في شرح الايضاح بانه لما اعتبر في قولنا يصفو

ويكدر على عدم دوام احدى الصفتين ومعناه ان زيدا ينتقل من احدهما الى الاخرى كان ذلك زائدا

على الجمع بينهما لان الانتقال من احدهما الى الاخرى امر وراء ثبوتهما قوله ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو

ليس من التشبيه المصطلح قال جمال الدين في شرح بعض الايضاح بعدم نقل كلام الشارح والجواب عنه

انه حقيقة التشبيه حاصل فيها وان لم يسم في الاصطلاح تشبيها والمؤلف يريد بالتمثيل في حقيقة

التشبيه فلا يضر ما ذكره وفيه نظر اذ ليس غرض الشارح الا التشبيه على ان هذا المثال ليس للتشبيه المصطلح واذا

٤



واذا اسلم المجيب فمرحبا بالوفاق وليت شعري ان اي مقدمة من مقدماته صارت مندفعة بهذا
الجواب **قوله** احدهما انه لا يجب فيها ترتيب اللف في كلامه وجوب الترتيب في كل تشبيه وجهه
مركب وفيه تردد ويمكن ان يقال حاصل الفرق الاول ان التشبيه المتعدد لا يجب فيه ترتيب اللف في كلامه
اصلا وفي المركب قد يجب فيكون هذا الفرق بالنظر الى بعض المواد والله اعلم **قوله** واذا قلنا زيد
كالاسد والبحر والسيف لم يذكر وجه التشبيه في المثال مع انه مذكور في الايضاح وهو الباس في الاول
والجود في الثاني والمضاء في الثالث لظهوره **قوله** اي نزو الذكر على الانثى قيل ان الغراب
يخص وقيل ليس له الا المطاعمة وفي كلام على السلم ان صح ما نقل انه لا سفاد في الطاووس فليس اغرب
من مطاعمة الغراب **قوله** من نزلة التضاد لاشتراك الضدين فيه خلاصة الكلام ان تشبيه الجبان
بالاسد يوخذ من تضاد وصفيهما اعني الجبن والشجاعة لان هذين الوصفين يشتركان في ان كلا
منهما ضد للاخر فهذه المناسبة تدل على ان هذين الوصفين متحدان فتشبيه احد موصوفيهما بالاخر حتى
يزداد تمليحا فقوله ثم نزل منزلة التناسب اشارة الى جعل احد الوصفين عين الآخر حتى يحصل هناك معنى
واحد مشترك بين الوصفين وقوله لاشتراك الضدين فيه توطئة لهذا التنزيل ولفظ ثم للتراخي في الرتبة
قوله بواسطة تمليح او تهكم التهكم يكون بملاحظة جانب المشبه بخلاف التمليح كذا في شرح المفتاح فالحمل
التمليح بالنظر الى حال السامع مطلقا والتهكم بالنظر الى حال المشبه بخصوصه فليتدبر **قوله** وان
قوله حاتم مثال التمليح دون التهكم ليس في شرح العلامة سوى انه رد على من جوز كون المشبه بالاسد
للتمليح وليس فيه تصريح بان مثال ما هو حاتم انما هو للتمليح فقط الا ان السكاكي لما اورد مثالين بعد
ذكر ان التشبيه وقد ينتزع من نفس التضاد بواسطة تمليح او تهكم وهما ما اشبهه بالاسد للجبان وان
حاتم ثاني للبخيل ورد العلامة على تجويز كون المثال الاول للتمليح فهم منه كون المثال الثاني له ان قلت
فان لم يفهم منه نفيه كون المثال الثاني للتهكم كون المثال الثاني للتمليح فما معنى لقوله لا التهكم قلت معناه



لا للتهكم فقط كما في المثال الاول **قوله** قال الامام المرزوقي آه في نقل مقالتنا اشارة الي

ان قوله المص بواسطة علمها او تهكم بلفظا ويليه لامتناع الجمع لجواز الجمع مثل الافراد **قوله**

انا ابي من ابي انس وعيد البيت لشقيق ابن سليك الاسدي سل علي وزن المجهول اي ذابح والغبطة

الغضب الكامن وفي بعض النسخ تفسير الضحاك فسبك علي وزن المعلوم بمعني والضحاك

اسم ابي انس كذا ذكره الامام المرزوقي وقيل الضحاك ملك من ملوك الماضيه قتله افريدون اطلق

علي ابي انس تمليحا وهزوا **قوله** وكان للتشبيه اي لانشاء التشبيه اسمها بجزها لا الخبر في

المعني هو المشبه اي لان الجزء الواقع موقع المشبه به متحد في الواقع بالاسم الواقع موقع المشبه فلا

معني للتشبه للزوم تشبيه الشيء بنفسه **قوله** والحق انه قد يستعمل عند الظن الخ وقال الكوفيون

والزجاج كان يجي للتحقيق ايضا وانشدوا عليه فاصبح بطن مكة مقشعرا كان الارض ليس بها هشام

اي لان الارض ولا يجوز ان يكون تشبيها لانه ليس في الارض حقيقة والتعليل انما جاء باعتبار انها

جواب عن سوآل عن العلة مقدروا اجيب بان المراد بالظرفية الكون في بطنها لا الكون في ظهرها والمعني

انه كان ينبغي ان لا يقشعر بطن مكة مع دفن هشام فيه لانه بها كالغيث وبانه يحتمل ان هشام قد خلق من

يسد مسده فكانه لم يمت **قوله** اي بالكاف ونحوها يريد ان الكلام علي طريق الكناية كما يقرب في قولك

مثلك لا يبخل الا ان في الكلام مقدرا **قوله** اي حاله وقصته العجيبة الشان المثل في الاصل بمعني المثل

وهو النظير وكذا المثل كشبه وشبيه ثم نقل الي قول السائر الممثل مضربه بمورده ثم استعير للقصة اي الحال

والصفة اذا كان لها شان وفيها غرابة وانما صح هذه الاستعارة لانهم لم يضربوا امثالا ولا داوا اهلا

للتسيير الا قولا فيه غرابة من بعض الوجوه او كصيب من السماء قيل من صاب يصوب اي نزل ويطلق علي

المطر وعلي السحاب ايضا **قوله** ولا بمفرد آخر يستحل التقدير مثل ان يقدر كمثل واما تقدير كنبات ما

فلا يصح اصلا لان المثل بمعني الصفة وصفة الحيوة الدنيا لا يشبه بذات النبات **قوله** من انصاري الي



الله الانصاري الانصار جمع النصير بمعنى الناصر كشريف واشراف وجمع الناصر نصر كصاحب

وصحب وعلى قياس راكب وركب وجمع صحب اصحاب كفرخ وافراخ قال الفاضل المحشي في شرح

المفتاح معنى من انصاري الى الله جندي متوجها الى نصرة الله فالاضافة في انصاري من اضافة

احد المتشاركين الى الآخر كانه قيل من الانصار الذين يختصون بي ويكونون لي في نصرة الله ولو كان

معناه من ينصرني مع الله لم يطابقه الجواب اعني قولهم نحن انصار الله ولو كان معناه من ينصرني

مع الله لم يطابقه الجواب اعني قولهم نحن انصار الله اي نحن الذين ينصرون الله اللهم الا ان يقدر مضاف

اي نحن انصار نبي الله انتهى كلامه قلت فان قلت يجوز ان يجعل قولهم نحن انصار الله من اضافة المتشاركين

في النصرة الى الآخر ومعناه نحن جند الله ننصرك معه فان ترجح التوجيه في الاضافة الاولى واي

وجه للحصر في قوله اللهم الا ان يقدر مضاف قلت اما وجه الترجيح فهو انما ذكرناه يقتضي صرف الكلام

عن ظاهره في موضعين الاول في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا كونوا انصار الله حتى يلايم التشبيه

المقصود من سوق الآية الكريمة مع انه صرف قبل الضرورة والثاني في قوله تعالى نحن انصار الله وفيما

ذكره ذلك الفاضل صرف واحد بعد الضرورة الداعية واما وجه الحصر فهو الحمل على الاضافي اعني

التشبيه الى بقاء الكلام على ظاهره وعدم تاويله بوجه ما فتامل قوله والزمان مقدرا اي اينك

خفوق النجم هذا مذهب جمهور النحاة وعند ابي علي الفارسي ان المصادر تقع في الازمان فيجعل لسعة

الكلام زمانا على طريق حذف المضاف والخفوق الغيبوبة قوله بان الآية لا يكون نظيرا اذ المشبه

به ح يكون مذكورا لا مقدرا قوله ويستلزمه قولهم نحن انصار الله المراد بالاستلزام الانتقال

من ذلك القول الى ذلك الكون لا الاستلزام العقلي قوله اذ حواري الرجل صفوته وخلصائه الحواري

من الحور وهو البياض الخالص وقيل كان اصحاب عيسى عم انصاريين يحورون الثياب اي يبيضونها ويقال هو

خلصاني اي خالصتي يستوي فيه الواحد والجمع والخلص كالخدن مثل الخلصان قوله واضرب



لهم مثل الحيوة الدنيا الآية اي بين لهم وصف ما يشبه الحيوة الدنيا في زينتها وسرعة
زوالها او صفتها الغريبة **قوله** فلا ينبغي ان يعرج اليه يقال فلان عرج على المنزل تعريجا اذا
جلس مطمئنة عينه والتعريج على الشيء الاقامة عليه قال صاحب الكشاف لولا طلب تعريب الضمير قوله
مرجعا الى آخر فيه بحث وهو ان الصورة المنتزعة عن ذوي الصيب مع ما بعده لا تصلح مشبها
بها بل هو المشبه الصورة المنتزعة عن ذوي الصيب معه فتقدير ذوي ضروري ويمكن دفعه
فتدبر **قوله** وما هو بين في هذا قول الجيداي في ان ما يلي الكاف ليس بمشبه به وانما كان بينا في هذا
المعنى لان تشبيه الناس بالديار مما لا يصح اصلا بخلاف تشبيه الحيوة بالماء وايضا ربما يقدر
هناك مضاف اي كمثل ماء بقرينة ذكره في المشبه والواو في قوله واهلها بها حالية واهلها مبتدا
وبها خبره ويوم خلوها ظرف لهذا الخبر وبلاقع خبر مبتداء محذوف اي وهي بلاقع والبلاقع جمع
بلقع او بلقعة وهي الارض القفراء التي لا شيء بها وفي الحديث اليمين الفاجرة تذر الديار بلاقع وغدوا
ظرف لبلاقع لما فيها من معنى الفعل ولا يجوز ان يكون خبرا له لامتناع الخبر بالظرف عن الحدث وهذه
الجملة الثانية ايضا حال عن الديار والعامل فيهما معنى التشبيه اي يشبهون الديار حال كونها كذا وبعد
البيت المذكور وما المال والاهلون الا ودايع + ولا بد يوما ان ترد الودايع ه وما القوم الا كالشهاب
وضوءه يحول رمادا بعد ما هو ساطع **قوله** وفي كون الفعل مبنيا على التشبيه المشبه لان
كون زيد والاسد منصوبين لا يوجب الحكم كما في علمت زيدا اسدا فتامل **قوله** ولو قيل انه ينبي عن حالة
التشبيه من القرب والبعد كان اصوب فان قلت فليحمل كلام المص على حذف المضاف اي ينبي عن حالة
قلت لا يتم التقريب ح بل يكون المناسب ح ان يذكر هذا الكلام في بحث احوال التشبيه فتامل **قوله** والغرض
منه في الاغلب يعود الى المشبه لما كان التشبيه بمنزلة القياس في ابتناء شيء على آخر كان الوجه ان يكون الغرض
منه عايدا الى المشبه الذي هو كالمقيس كما كان عود ما اليه اغلب واكثر وايضا المشبه محكوم عليه وسوق الكلام

في كلامهم



في كل حكم لبيان امر المحكوم عليه قوله فلا استبعاد في ذلك لان المسك بعض دم الغزال فيه
اشارة الي ان جواب الشرط محذوف اقيم سببه مقامه قوله او مقدرها اي اذا علم مقدار حال
المشبه به وانما ترك لظهوره بما ذكره اولا قوله مرفوع معطوف علي بيان امكانه لا مجرور معطوف
علي نفس امكانه اذ لا معني له قوله ويقوم شانه الضمير في شانه راجع الي المشبه والشان بمعني الحال فهو
تقويم شانه بمعني حاله قوله ثم لا يحصل من سعيه علي طائل الطائل الفائدة يقال هذا امر لا طائل فيه اي لا غنا
ولا مزية وعلي يحتمل ان يكون زائدة في قوله ان الكريم وابيك انه يعتمد ان لم يجد يوما علي من يتكل فلا بل
فاعل يحصل ويحتمل ان لا يكون زائدة ففاعل يحصل ضمير راجع الي الوصل كما الظاهر ويضمن معني يحصل
معني يطلع قوله لتقدم الحسيات وفرط الف النفس بها لان النفس في المبدا الفطرة خالية عن العلوم
ثم بعد احساسها بالجزئيات بواسطة الالات وتنبهها لما بينها من المشاركات والمباينات اجمالا يحصل
لها علوم كلية هي العقليات قوله ما يجدي في قوله ويوم كظل الرمح الخ البيت لشبرمة بن الطفيل
او لابن الطثرية وبعده لدن غدوة حتي اروح وصحبتي عصاة علي الناهين شم المناخر كان ابارِيق
الشمول عشية اوز باعلي الطف عوج الحناجر المراد بدم الزق الخمر وعنا طال منه اي مما ولدم الزق
صاد رعنا او لغو متعلق بقصر والمزاهر جمع مزهر وهو العود الذي يضرب به ويقال لمن يا لقادسية
چارپا رمع واصطكا كما ضرب بعضها ببعض وفي الصحاح اصطباق بدل اصطكاك وهو الضرب الذي
يسمع له صوت والغدوة ما بين الصلوة الغداة او طلوع الشمس فاذا لم ينون يكون معرفة بكسحرو اذا نون
يكون نكرة والرواح نقيض الغدو والصحبة بهنا جمع صاحب مثل فرهة وفاره والشم جمع اشم من الشمم الانف
وشمم وهو ارتفاع في قصبة الانف مع استواء اعلاه والمناخر جمع منخر وهو في الاصل ثقب الانف كناية
عن الرفعة والرياسة والشمول علي وزن القبول الخمر الاوز بكسر الهمزة وفتح الواو وتشديد الزاء المعجمة
البط وقد جمعوه بالواو والنون وقالوا اوزون والطف اسم موضع بناحية الكوفة والعوج جمع

اعوج والحناجر جمع حنجرة وهي الحلقوم ومنها الجهول ليشما واني لحمود وقد فرعت وامتلت

بطيور ما اجتمعت عشية باعلى الطف معوجة الحناجر **قوله** ظللنا عند ابي نعيم ظللنا بمعنى

دخلنا في النهار والسالفة ناحية مقدم العنق **قوله** فرانشاد قول ادهم الي عينيه عزمه البيت

لسعد بن ناشب ومطلع القصيدة قد سبق وهو قوله ساغسل عني العار بالسيف جالبا

على قضاء الله ما كان جالبا وبعده ولم يستشر في رايه غير نفسه ولم يرض الا قائم السيف صاحبا

المراد بالعزم المعزوم عليه ونكب بمعنى تنكب اي احرف وانتصاب جانبا اما على الظرف اي جانبا او

او على الحالية اي مجتنبا **قوله** اعرف واشهر لا على الاطلاق بل يكفي ان يكون كذلك بالنسبة الى السامع

فان الامر متفاوت بحسب الرسوم والعادات اذ قلما يوجد وصف يعم امر اشتهاره كل الناس **قوله**

نفلا لامتناع وقوع المشبه به وقوله نفلا مفعول له للتشبيه لحم ولا انه وقوله لامتناع مفعوله

مفعول به **قوله** لنقلا واللام وغاية وليستطرف تعليل النقل الامتناع **قوله** عند حضور

المشبه فيه بحث لان الاستطراف الناشي من ندرة حضور المشبه به مع المشبه كما في حديث التفنيح

لا نقل فيه بصورة النادر الى كثرة الوقوع اصلا لانه لا يحصل الا عند الاجتماع فلا وجه لذكره **قوله**

اي سيتطرف استطراف النادر رده الفاضل المحشي في شرح المفتاح بانه ليس بحسب لفظ المفتاح

في قوله وهذا ليستطرف تقييد بكونه لنقل الامتناع بل هو مطلق لفظا فالمتعين استطراف الندرة بانه مثل

لما ذكر من الاستطراف لاي من متابعة وفيه نظر لان العلامة يحتمل ان يعتبر لفظ المثل مقحما ويجعل الاشارة

الى نفس ليستطرف واما التفصيل الذي ذكره فالامر **قوله** قيل معناه بمثل ما ذكر من تعريف المجهول فيه

حذف مضاف اي فرامتناع تعريف المجهول ولفظ المثل في هذا التوجيه باستلزامه ان يكون المشبه به

منهمة بلا شبهة كما صرح به الشريف في شرح المفتاح ورد هذا التوجيه باستلزامه ان يكون المشبه به في التشبيه

الاستطرافي اما اعرف بوجه الشبه او قوي فيه وكيف يلزم ذلك مع ان المشبه به كلما كان اندر حضورا في

الذهن



الذي كان الاستطراف اقوى وبالجملة معلوم ان النحو المذكور ليس اعرف بالهيئة المشتركة ولا اقوى

فيها ان الفحم الذي فيه جمر موقد وانت خبير بان اللزوم المذكور لا يختلف باختلاف التفسيرين

قوله لشك ما ذكر لان قوله او معرض الاستطراف داخلا في خبر قوله لم يصح الواقع جزء الانتفاء كونه المشبه به

اعرف واخص واقوى كذا ذكره الفاضل المحشي في شرح المفتاح **قوله** وح لا يبعد ان يكون الخ يعني لما لم يكن

قول السكاكي ان حق المشبه به ان يكون اعرف بجهة التشبيه واقوى حالا معها كليا لانه لا يكون الا فيما

يكون التشبيه لزيادة التقرير لا يبعد ان يكون مراد السكاكي الخ يعني هنا شيء هو ان المفهوم المتبادر من قوله

نعم لا بد فيما يكون للتزيين او التشويه والاستطراف ان يكون المشبه به اتم في الاستحسان او الاستقباح مع

مع قوله ولا يبعد الخ ان يكون المراد بجهة التشبيه وفي الغرض منه هي الاستحسان مثلا مع ان الغرض نفس

التزيين مثلا والفرق ظاهر فتامل **قوله** وجه مجدور مسلح جامع الخ المجدور ما عليه اثار الجدري

والمسلحة البراز نقرتها اي نقبتها المنقار والديكة بكسر الدال وفتح الياء جمع ديك وفي لفظ قد اشعار

بان اثر النقرات والمسلحة بعد انه يزول بالزمان وانما شعر بحمله على التغزيب **قوله** ولازورد دية او اللو

بمعنى رتب للازورد بالزاي المعجمة الحاصلة لان اليجاشريت صور الشيء لا يستعمل في كلام العرب **قوله**

يجوز ان يرد بها الخ ويحتمل ان يبقى اليواقيت على حقيقتها وح تكون الاضافة بيانية لا بمعنى اللام كما في الاول

قوله ضعضع بها اي ضعف تلك المقامات زجاجها وانحنت بسبب ثقلها فالضمير للازوردية **قوله** حملها

لمشاهد عناق العناق بكسر العين المهملة مصدر بمعنى المعانقة **قوله** غض برق الغض الطري وبرق

بالقاء فرتيف لونه اي برق وتلالا قال الشاعر بربك هل ضممت اليك ريا قبيل الصبح او قبلت فاها

وهل رفت عليك قرون ريا **ه** رفيف الاقحوانة في نداها **ه** كان ميل النفوس الخ فيه وضع الظاهر

موضع المضمر اذ الظاهر ان يقال بضم راجع الى الطبايع **قوله** كتشبيه الجابع الخ حكي ان قاضي سجستان

دخل على صاحب بن عباد فوجد الصاحب منقبضا فاخذ يمدحه حتى قال وعالم يعرف بالسري واشار الى ندمايه



بالذي سموه فاستطرف كل منهم حتى ابى النوس ابى شريف في النواسي فقال تمني ابى النفس من العجز

فامر الصاحب بان يقدم له ما ابى **قوله** وهذا الكلام محل نظر بما يكلف ويتكلف والمراد بالناقص الناقص

في الجملة ولو في الاعرفية والابينة وجه لا الناقص في الشبه فقط نعم يرد ان يقال بيان الاهتمام عرض عايد

الى المشبه به ولا حاجة الى ادعاء الكمال قطعا ولا يلزم الكمال حقيقة وهو ظ **قوله** من مثل ما في الكاس

عيني تسكب فان قلت قوله من مثل يدل على التشبيه وقوله تشابه على التشابه فبينهما تناقض قلت

لم يقصد بقوله من مثل التشبيه المقابل للتشابه كما لا يخفى على المتامل **قوله** ام من عبرتي اي قيل

تقرر عندهم ان العطف بام يقتضي العلم بثبوت احد المستويين وان يطلب التعيين فرهب **قوله**

والله ما ادري اي على البيت السابق يقتضي ان يكون المطلوب تعيين ان الميل واما الخمر او العبرة او

تعين ان المشروب اما من العبرة او الخمر لفظ البيت لا يفيده فالوجه ان يؤول المصراع الاول باء من الخمر التي

اسبلت بها جفوني ام من عبرتي اشرب او المصراع الثاني ام اسبلت بعبرتي التي اشرب والاقرب

ان المعادلة باعتبار اقامة الملزوم مقام اللازم لان المشروب ان كان عبرة كان مثل سد ابصابين نظيره

قوله تعالى افلا تبصرون ام انا خير فالاصل ام تبصرون فاقيم السبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا انت

خير كانوا عنده بصراصح به سيبويه **قوله** يوجب جعل العرة مشبها والصبح مشبها به قال بعض الافاضل

الظاهر ان مراده كما يدل عليه ما نقله من كلام الشيخ انه يجب جعل العرة مشبها والصبح مشبها به من غير ان يجوز العكس

كما قال الشيخ فمن اريد شيء من ذلك لم يستقم اي العكس بقرينة ذكره عقيب قوله فان العكس يستقيم في التشبيه

الاثري الى قول الشارح لانه اريد من ذلك فان قلت كيف ذلك وقد يجوز العكس ايضا ان قصد المبالغة في ايهام

الابينية قلت مراده لا يستقيم العكس على الحقيقة وارادة الحاق الناقص بالكامل حقيقة لا ادعاء فان

اريد المبالغة وايهام الابينية والحاق الناقص بالكامل ادعى يعني العكس ولا يستقيم الاصل فتنبه لذلك فانه قد

وقع للشريف ههنا ذهول تنبي وقد توجه حمل الشريف كلام الشارح على ما ذكره بان مساق كلامه على الاشارة

الى حكمي



الي حكمي التشابه التشابه والتشبيه المقابل له مطلقاً فالمناسب ان يعرض لنوعي التشبيه

لان مدار الفرق بين التشابه والتشبيه هو ان المبالغة في وصف مقصود في الثاني دون الاول فليس

مقتضي التشابه معني المشبه والمشبه به بخلاف التشبيه فلما قصدت المبالغة فيه حقيقة او ادعاء لزم

تعينهما ضرورة وانت خبير بان نقل كلام الشيخ يويد ما ذكره ذلك الفاضل قوله قال الشيخ في اسرار البلاغة

جملة هذا القول انما يوجد في بعض النسخ ذلك وانما لم يذكر الشيخ عدم القصد الي بيان الاهتمام مع انه

من ما يوني فيه بالتشبيه لانه اقل الاعراض المذكورة وجوداً كما اشار الي ذلك في المفتاح بقوله

وربما كان القصد آه قوله او جمع وصفين قيل الظاهر انه عطف علي الصورة وقوله علي وجه يتعلق بالجمع

السابق ويحتمل ان يكون معطوفاً علي الجمع السابق ويكون اشارة الي الحكم بالتشابه بين الهيئتين وقيل

الجمع الاول ما هو حسن يعني ترك التشبيه الي الحكم بالتشابه والثاني الي ما هو غير الاحسن فقوله علي

وجه متعلق بالجمع الثاني والظاهر ان في الاصل حال من ضمير جهة الراجع علي الوجه قوله فانا لعكس

يستقيم في التشبيه الواقع في باب التشابه من غير ان يعد تشبيهها مقلوباً والظاهر ان التعليل المذكور

لما يفهم من الشرطية المذكورة يعني ان الاقتصار علي الجمع المذكور اذا لم يقصد المبالغة والحاق الناقص

بالكامل اذ لو اريد شيء من ذلك لم يقتصر علي الحكم بالتشابه لتنافي لازميهما لان الثاني يقتضي جواز

العكس من غير ان يعد تشبيهها مقلوباً والاول يقتضي عدم الجواز بقي فيه بحث وهو انه لا قصد الي

المبالغة في بيان الامكان والحال والمقابل في التزيين والتشويه ايضاً من استقامة العكس قوله

فان المشبه هو الشمس غير مقيد فان قلت المشبه هو الشمس لا مطلقاً بل حال حركاتها فيكون مقيداً قلت

الحركة انما يلاحظ في وجه التشبيه فلا يعتبر قيد المشبه فتدبر قوله هو تلفه متفرقة في اديم آه الموتلفه

المثلا الا واديم السماء ووجهها ورقيتها الصافية نصب علي المصدرية قوله والمشتري قد لاح

جملة اسمية وقعت حالاً والمجيء لعامل معني كان وفي شانه الرفعة اي محل علي الرفعة من قبيل جد جده

حال من المستتر في قدامه الراجع الى المشتري او خبر بعد خبر والمراد رفعته في المنظر بان يكون
امثالاً في النصف الشرقي ويكون المريخ اقرب الى المشرق والا فالمريخ في الفلك السادس و المشتري
في الخامس وافدا سرجت صفة المنصرف قال الفراء تسكين الميم في شعره وشعر من كلام المولدين والا صل
الفتح قوله فانه لو قيل المريخ الخ يعني ان تشبيه المشتري بالشمعة المسرجة وان صح باعتبار الهيئة النا شئة
من حصول شيء احمر اللون خلف شيء ابيض اللون مثلا لا بينهما مسافة فرسا الا ان تشبيه المريخ بالمنصرف عن
وعدم لانفح قوله قوله وهو قول الفحل والمذهب الجزل اراد بالفحل القوي وبالجزل القديم لانه في اللغة
بمعنى غير الركيك قوله وكذا تشبيه الشاة بالجبلى ولم يقل الجبلية لان التاء في الشاة للوحدة
لا للتانيث والتانيث والتذكير انما يستفاد من الصفة قوله وتبر الربى والربى جمع ربوة
وهي ما ارتفع من الارض والظاهر من قوله فنفضت باحضرارها انه اراد الزهر على النبات اما مجا زا
مرسلا او استعارة قوله ولا يخلو هذا عن تسامح لان قوله مقر يتقيد بدليل مقر كما صرح به ففيه
تعدد وشائبة تركيب قد يجاب عنه بان الوصف والاضافة لا يمنع الافراد كما سبق ان المراد بالتركيب
هو الهيئة الحاصلة من عدة اشياء والمشبه به ههنا لا يتعين ان يكون كذلك قوله وايضا
تقسيم آخر للتشبيه لم يعد تشبيه المتعدد بالمتعدد قسما مقابلا للاقسام السابقة بان يقال واما
تشبيه متعدد بمتعدد لا انه تشبيه المفرد بالمفرد حقيقة فلا معنى لجعله قسيما له قوله رطبا بعضها
ويابسا بعضها لا يخفى ان رطبا ويابسا حالان من قلوب الطير والعامل معنى التشبيه المستفاد من كان
فالحق ان الحال يكون يجب ان يكون مطابقة لصاحبها في التذكير والتانيث وقد انعدمت ههنا
حيث لم يقل رطبة ويابسة فاشار اليه بقوله رطبا بعضها ويابسا بعضها الى رفعه فلكن ظاهره يقتضي
لزوم حذف الفاعل وابقاء رافعه ولا يجوزه البصريون ولا بعض الكوفيين اللهم الا ان يريد ان تفصيل
الحال لفظا يستدعي تفصيل صاحبها يعني وهو يجوز ترك تانيثها فان الرطوبة بالنسبة الى بعض
واليبو



والميسوسه بالنسبة الى آخر والاظهر ان يقال التقدير قسما رطبا وقسما يابسا **قوله** اي قول المرقش
سدوس
المرقش الاكبر الزبيبي والمحسنين ويقال انه سمي مرقشا لهذا الشعر واسمه عوف بن سعد من بني

واما المرقش الاصغر من بني سعد **قوله** فتشبيه التسوية يسمي به لان المتكلم فهو شيء بين شيئين او

اكثر في التشبيه **قوله** فتشبيه الجمع يسمى به لان المتكلم جمع شيئين فصاعدا في المشبه به **قوله** اغيد
سنان
مجدول مكان الوشاح العيد المنقوم يقال المراه غيدا وغاده ايضا اي ناعمه لينه العيد والاغيد الو

المائل العنق والوشاح ينسج من اديم عريضا يرصع بالجواهر تشده المراه بين عاتقيها وكشحيها ويقال وشاح

ووشاح واشاح بالضم والكسر واراد بمكان الوشاح الصدر وقيل الخاصرة كانما تبسم عن لولو ومضمن

تبسم معنى تكشف فعداه بعن **قوله** يفتر عن لولو رطب افتر عن اسنانه اذا تبسم بحيث يظهر اسنانه
الماء
واللولو الرطب الجيد المستخرج عن الصدف والطلع من الكم وهو نور البيض ينشق عن الكفرا وحبب

النفاخات التي تعلوه **قوله** اتتني بالامس لهيا نزلة عللته بالشيء لهيا اما به كما يقال الصبي لشيء من يعلل

الطعام والروح بالفتح نسيم الريح والروح الراحه وبرد الشباب بضم الباء وقيل الجبين الماء بمعنى
الشباب
اي الشباب المشبه بالبرد وهو الثوب في الطراوه والنظارة وقيل هو بفتح الباء بمعنى النوم فان نوم

اطيب من نوم الشيوخ والاول اظهر والامان الامن وفي بعض النسخ الافان جمع افينه فناء الدار وهو

ما امتد من جوانبها والاول انسب بالاماني وهو جمع امنيه وعهد الصبا زمانه والزمان جمع دن وصفوها

خالصا والفتيان جمع فتيه وفي الامر كما سبق **قوله** غير حقيقي اي غير متحقق حسا والا عقلا **قوله** ولا

يقال انه فيه تمثيلا فقد اكتفى الشيخ في التمثيل بان لا يكون الوصف متحققا حسا ففي التمثيل اربعة مذاهب
الشرح
وما ذكره الزمخشري اعم من الكل **قوله** فمنه ما هو ظاهر وجهه قوله ظاهر هو المتن وقوله وجهه من

ولم يرد ان فاعل ظ محذوف اذ قد سبق في بيت امرء القيس كان قلوب الطير ان البصريين و بعض

الكوفيين لا يجوزون بل مراده ان اسناد الظهور الى الوجه مجازي وانما المراد ظهور وجهه فاهذا ذكرنا



المعنى لا توجيه التركيب فتدبر قوله مصمتة الجوانب المصمتة التي لا جوف له قوله بينهما الكلمة

قال صاحب الكشاف ان جعل ما بعده من الاسماء القابا كان قوله الكلمة تغليبا وان كان صفات

فلا اشكال وفيه نظر لان كونها القابا لا ينافي اتصافهم بالكمال حتى يحمل الكلام على التغليب ولعله اراد

احتمال التغليب وان كان ظاهر عبارته يأباه قوله ونقل بعضهم ان كلام ابن الحاجب في الامالي صريح

في انها القاب قوله وهم ربيع الكامل آه قيد المشايخ الكامل والوهاب بالرفع على انهما صفتان

لما سبقهما والحفاظ والفوارس بالجر على الاضافة لانهما لا يصلحان للوصفية لعدم جواز حملهما على

سابقيهما قوله تكلم ان كنت اعلم تكلم على صيغة الحكاية والشكل فقدان المراد ولذا قوله ايهن

المجمل فان قلت ذكر الوصف وعدمه يشمل المجمل والمفصل فلا وجه لتخصيصه بالمجمل قلنا بل له وجه اذ لا يذكر

الوصف المذكور في المفصل لان المراد به هو الوصف المشعر بوجه الشبه على ما صرح به ويشعر بذلك ايضا

ذكر الطرفين المشعر باعتبار الحيثية فكانه قيل وصف احد طرفي التشبيه من حيث هو كذلك والمفصل ما

ذكر فيه وجه التشبيه فلو ذكر الوصف فيه يلزم توهم التكرار وهو مستقبح في نظر البلغاء قوله لان الفاصل

لا يشعر بالشجاعة اي لا يدل عليها بخصوصها اذ لا دلالة للعام على الخاص قوله فان وصف الحلقة

بكونها مفرغة الظاهر ان فيه تسامحا فان الوصف المشعر بوجه الشبه هو قوله لا يدري اين طرفاها

او لا دخل في ذلك للفرغة بل هي قيد للمشبه به لا يصح التشبيه وايضا ليس المشبه به هو الحلقة المفرغة

كما لا يخفى فتدبر قوله سيصبح العيس بي والليل عند فتى العيس بالسين المهملة فاعل يصبح والليل

معطوف عليه والباء في بي للتعدية ومعنى اصباح العيس والليل عند الفتى ايصالهما اياه اليه وقت الصباح

قوله كقولك فلان كثيرا ما ديه لديه آه مساق كلامه يشعر بان قوله كثيرا ما ديه صفة لفلان وفيه نظر

لان نحو فلان معرفة لكونه علم جنس كما صرح به في شرح اللباب للسيد وغيره فكيف تقع الجملة صفة له وقد

تقرر ان الجملة لا توصف بها المعرفة اللهم الا ان يصار الى حذف الموصول اي فلان الذي كثيرا ما ديه على

ما جوز

ماجوزه الاخفش والكوفيون وتبعه ابن مالك لكن شرط في بعض كتبه كونه معطوفا على موصول
آخر ويقال العلام الاجناس علام تقديرية فيجوز ان يعامل معاملة النكرات في الموصوف فيه بالجمل
كما عومل المعرف بلام العهد الذهني كذلك قوله قال السكاكي هذا التشبيه لا يكون الخ لعل السر في
اختصاص التشبيه بذلك ان وجه التشبيه لما لم يكن امرا ظاهرا امل على مكانه بامور موجودة مشخصة
قوله فخلو وجه الشبه ههنا هو الحلاوة مثلا وهي امر حسي فيه بحث لجواز ان يريد الحلاوة الكلية لا الجزئية
قوله وفساده بين لان جعلهم لا يمكن ان يقال في قول الشارح العلامة هو الحلاوة مثلا بايراد لفظ مثلا
دفع لهذا التوهم لان غرضه ان الباعث لامثال هذا التشبيه وقولهم الخد بشبه الورد في الحمرة المحسوسة
من الامثال فتامل قوله والذي يخطر بالبال في معنى كلام السكاكي اه انما قال لسبيل الاجمال انهم لم ينتهوا
التحقيق الذي ذكره فبنوا الكلام على ما هو المتعارف بين الجمهور من ان الحمرة والسواد والبياض مثلا امور
محسوسة بلا تفرقة بين ما هو المتعارف بين الجمهور ما هو جزئي محسوس وما هو كلي معقول ثم ههنا
بحث وهو ان السكاكي جزم بان التشبيه المذكور لا يكون الا حيث يكون وجه الشبه اعتباريا والحمرة
الكلية ليست باعتبارية اذ ليست هيئة غير متقررة فكيف يكون التشبيه في مثله من قبيل التشبيه
المذكور لا يقال المراد الاعتباري ما لا يكون موجودا في الخارج والحمرة الكلية كذلك اذ التحقيق عدم وجود
الكلي الطبيعي في الخارج لانا نقول فلا يكون لقول السكاكي وهذا التشبيه مما لا يكون الا حيث الخ فائدة
معتد بها لان كل وجه الشبه اعتباري اللهم الا ان يريد بقوله وهذا التشبيه لا يكون اه ان مسامحتهم بطريق
القطع لا يكون الا في ذلك فتدبر قوله ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به يعني اذا لوحظ المشبه به وفتش
عن المشبه به فانه ينتقل اليه كما اذا شبه ان هذا الشيء بما ذا يشبه قوله ولذلك قيل نظره حمقاء اذا وبما يستحسن
بها القبح ويستقبح بها الحسن قوله فلان من لم يمعن النظر ولم يمعنه يقال امعن الفرس اذا تباعد في العدو
فالامعان حقيقة مجاز في النظر الدقيق والوجه غير خفي وما انه فلا معان كثيرة والمناسب ههنا ما ذكره الجوهري انه



يقال انعم كذا اي زاد قوله مع غلبة حضور المشبه به اه اعترض عليه بانه جعل ظهور وجه المشبه علة لسهولة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيكون في المعنى علة لغلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه علة لحضور وجه المشبه فبين كلامه تدافع واجيب بان المراد بما ذكر اولا انه ينتقل من المشبه الى المشبه به من حيث انه مشبه به اي التصديق بان ذلك الشي مشبه بهذا الشي فيكون ظهور وجه المشبه علة لهذا التصديق وعلة نفس حضور المشبه به على الوجه المذكور علة لظهور وجه الشبه فلا تدافع وفيه بحث لان الظهور المذكور كما انه علة للتصديق المذكور علة لغلبة نفس حضور المشبه به اذ لا يمكن التصديق بدونه والاقرب ان يقال العلية المذكورة علة لحصول الظهور ابتداء ثم الظهور علة لغلبة الحضور بقاء كما في العقل المستفاد مع العقل بالعقل قوله وربما يقضي الرجاء هم اي يمضيه يقال قضيت الامر اي تقدمه لانه فرع الطرفين ومنهما ينتقل اليه ان قلت فلم يعللوا عدم الظهور وجه الشبه به وحضور المشبه به قلت لان المشبه به عمدة التشبيه الحاصل بين الطرفين وظهور وجه الشبه وعدمه انما يستند اليه لا الى المشبه قوله حملت لردينيا البيت قال الجوهري الاسمرون بالضم والتشديد يعني وكوكبة اعلى السنام وانضاء الردينية والرمح الرديني زعموا انه منسوب الى امراة كهمس تسمي ردينة وكان القومان القنابط والطاير انه قوله والعتاط والرمح الرديني اه ابتداء الكلام ويقال القناة الردينية وقد زعموا انه منسوب الى امراة الخ بيان معنا الرديني لمن فهم منه ان معنى الرديني يعني رمح منسوب الى الاردن فقد وهم على ما ذكرنا قوله وزعموا الى اخر كما لا يخفى على من له ذوق سليم فتامل قوله وان يعتبر الجميع كما مر في تشبيه الثريا الخ فان قلت جميع اوصاف الشي ظاهرها وباطنها لا يطلع عليه احد حتى يتاتى ان يعتبر في وجه التشبيه قلنا ليس المراد باعتبار جميع الاوصاف الملحوظ في وجه الشبه من حيث الوجود والاثبات بل يتحقق فيما اذا اعتبر تلك الاوصاف من حيث الوجود واراده بل انه غير خفي على من له ذوق في مسلكه سيما اذا لوحظ المقابلة

بقوله

عنوان لهما وعلى ... المشبه في ... حق الاعتبار ... الاعتبار في المساوات ... الحقوق ... في العكس



بقوله ان تاخذ بعضاً وتدع بعضاً قوله اعلم ان قولنا التفصيل اعتبار جميع الاوصاف الموجودة في المشبه عبارة جامعة الخ قوله التفصيل نصب على انه بدل من قولنا بدل الكل من الكل او عطف بيان وقوله عبارة جزاء ولا يجوز ان يكون التفصيل مفعلا الابتداء وعبارة خبره والجملة هي البيان لقولنا لان قوله معناه ان معك وصفين الخ لا يلايمه وهذا ظاهر فان قلت القول هو المركب والتفصيل مفرد فكيف يكون بدلا منه بدل الكل من الكل او عطف بيان ولا اتحاد في الذات قلت القول بحسب اللغة يتناول المفردات بل قيل انه يتناول المهملات ايضاً الا انه بحسب العرف العام اختص بما عداها واما التخصيص بالمركب فبحسب الاصطلاح الميزاني كما صرح به الفاضل المحشي في بحث حدود الجزء من حواشي شرح المفتاح قوله ولا منسوجة عليه العناكب قد ذكر في شرح الديباجة انه على حذف المضاف اي بيوت العناكب لان العناكب ناسجة لا منسوجة قوله ونعني بعدم الظهور آه هذا مرتبط بقوله واما بعيد غريب وهو بخلافه لعدم الظهور اي بخفاء وجهه في بادي الراي ودفع لتوهم ان هذا يورث التعقيد المخل بالفصاحة المعتبرة في البلاغة فكيف يجعل التشبيه البليغ من هذا الضرب قوله ويخرج عن الابتذال الظاهر ان اقتصاره على اخراجه عن الابتذال اي عدم اخراجه عن القرب والبعد يوده قوله فيما بعد قوله قريب متبذل لكن حديث الخفا قد اخرجه عن الابتذال الى الغرابة بمثله قريب غريب لا بعيد غريب لان اسباب البعد المذكور فيما سبق لا يوجد هنا كما لا يخفى على المتامل الا بوجه فيه ليس فيه حياء استثناء مفرغ من الحال تقديره لم يلق هذا الوجه شمس نهارنا طلب بوجه الا ملتبساً بوجه ليس فيه حياء قوله يسمي الخ العذاء العطاء معنى البيت انا السحاب اذا نظرت الى عطاء الممدوح فقاست تلك العطايا بما فيها من القطرات يعلم انها اكثر من قطراتها فيستحي لذلك وانما فصل هذا البيت بقوله ومثله قول الآخر لان التصرف في قول ابي الطيب بامر عدمي وههنا بامر وجودي قوله وهي تمر مر السحاب اي الجبال يوم القيمة قوله لنا فلتان حار وفيه هو اجره الهواجر جمع هاجرة وهي ما بين الزوال الى العصر واصائل جمع اصيل فاعل حصلت بمعنى اسلب وحصل لنا المطارح وقوله والشمس تنفس جملة حالية وتعاس الشمس



بغيرها عند قربها من الغروب كما انها تضعف بكثرة السير والمراد ان مواجر الربيع يشبه الاصائل مشتمل

في الطيب واللطافة قوله هكذا يجب ان ينقد والجيد الى الاخر لان ما ذكره معنى لطيف دال

على صنعة مراعات النظير اعني الجمع بين الذهب والفضة واما التوجيهات الاخر فلا يخفى برودتهما

اما الاول فلحملها على ما لا معنى له بحيث لا تشبيه وجه الماء بطلق الحكم الورق الساقط من الشجر ومنها ذكرها

مع الفقدان تلك الصنعة واما الثاني الذي للزوزني فلا اختصاص للورق المصفر ببرد الخريف

بالشجر الذي له اصل وعرق فلا وجه لاضافة الذهب الى الاصل ولا يخفى لطف ايراد النقد في ان قوله

نقد الذهب والجيد لانه يميز الجياد من المزيوف قوله فانه المشبه به مذكور قطعا اعترض عليه بجواز

زيد في جواب قول القائل من تشبه الاسد فانه تشبيه قطعا اذ معناه تشبه الاسد زيد فقد جاز حذف

المشبه به ولم ينحصر المراتب في الثمان انه اجاب الشريف في شرح المفتاح بانه ليس تشبيه اذ لم يقصد بيان

الفاعل اشتراكهما في امر بل قصد بيان الفاعل جوابا للسؤال ولو سلم فالكلام في تشبيهات البلغاء ولم

يرد مثله فيها او كالبرهان في الشجاعة قد سبق من الشارح ان الشجاعة عند الحكماء مختصة بذوات الا نفس

ويجب صدورها عنه وينبغي الاصول لان يبدل الشجاعة بالجراءة قوله وكان زيدا الاسد فيه مبالغة

ليست في الكاف لايهام كان بطن الاتحاد بين زيد والاسد والشك فيه فالقول بان لفظة كان افاده

الوهم لا امر التشبيه وهم قوله فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف آه لا شك ان قوله باعتبار ظرف

مستقر حال من المراتب والمعنى اعلى المراتب كائنة بهذا الاعتبار فلا حاجة الى ما يشعر به كلام الشارح

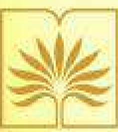
من اعتبار تعلقه بالاختلاف ولذا دل عليه سياق الكلام ولعل مراده بيان محصل المعنى لا التقدير في النظم

فتامل قوله ثم اي الاعلى بعده منه المرتبة ينبغي ان يجرد الاعلى عن معنى التفضيل وان يراد به العالي

اذ لا علو فيما بعده من المراتب الاربع كما سيتضح من تقريره قوله اما بعموم وجه الشبه من حيث الظاهر لا

بحسب الحقيقة لانه بحسبها لا يكون عاما ضرورة ان التشبيه لا يكون الا في اخص اوصاف المشبه به واشهرها

قوله



قوله والخلاف لفظي راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين اذ من المعلوم لكل عاقل
ان المراد بقولنا زيد اسد ليس اثبات الهيكل المخصوص لزيد بل اثبات مماثلته له في ضمن دعوى انه هو
فمن فسر الاستعارة باعطاء اسم المشبه به للمشبه سواء ذكر المشبه تحقيقا او تقديرا او لا ولم يذكره وفسر
التشبيه بالدلالة على مشاركة الشي لغيره مع كون اداته مذكورة جعل المثال المذكور استعارة ومن
فسر الاستعارة باعطاء اسم المشبه به للمشبه مع كون اسم المشبه مطوي الذكر تحقيقا وتقديرا او
نية وفسر التشبيه بالدلالة المذكورة مع كون الطرفين مذكورين او لم يشترط ذكر الاداة جعله تشبيها
قوله وان لم يك كذلك نحو رايت بزيد اسدا الخ اي ان لم يكن اسم المشبه به خبرا عن المشبه او في
حكم الخبر بعد ان يكونا مذكورين كما دل عليه مساق الكلام فلا يسمى استعارة بل تجريدا وهو ان ينتزع من
امر ذي صفة امر اخر مثله في تلك الصفة مبالغة في كمال تلك الصفة في موصوفها فكانه في المثال
المذكورين بلغ فلان في الاسدية مرتبة يصح معها ان ينتزع منه اسد اخر فكان هناك اسدين من كمال
الشجاعة وتسمى هذه الباء باء التجريد وكذا كلمة من وانما قيدنا بقولنا بعد ان يكونا مذكورين لانه
اذا ذكر اسم المشبه فقط كما في الاستعارة بالكناية او اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه ولا في حكم الخبر مع انه
استعارة بالاتفاق قوله على اختلاف المذهبين في الاستعارة احدهما المذهب المشهور المختار وهو
وجوب اجراء اسم المشبه به على ما يدعى استعارته بطريق وثانيهما المذهب المشار اليه بقوله ومن الناس
من ذهب وهو كفاية اجرائه بطريق اشارته له قوله وانما التشبيه مكنون في الضمير فان قلت فلم لا يكون
استعارة بالكناية عند المص مع ان التشبيه بالمضمر في النفس عنده قلت لانعدام شرطه عنده وهو الدلالة
على ذلك التشبيه المضمر بذكر ذلك لازم من لوازم المشبه به قوله وهذا بخلاف ايضا لفظا فان من
اطلاق الدلالة المذكورة في تعريف التشبيه من كونها لا على وجه التجريد والاستعارة وعن كونها على وجه
التصريح سماه تشبيها مضمرا ومن قيده لا قوله فان ابيت الا ان يطلق اي امتنعت عن جميع الامور الا عن

اطلاقه عليه قوله فلا يحسن اطلاقه عليه لان الاستعارة يقتضي تناسي التشبيه والاداة

ولو مقدرة يقتضي تذكره فيتنافيان واما نفي الحسن لا الجواز بعدم الارادة صورة وعدم لزوم

التقدير قوله بان يكون اسم المشبه به معرفة ليتحقق الفرق بين المعرفة والنكرة لكن لا ينبغي ان يقيد

المعرفة بان لا يكون موصوفا بصفة لا يلايم المشبه به فانها اذا كانت موصوفة بها لم يحسن دخول اداة

التشبيه لاشتراك المعرفة والنكرة الموصوفتين بها في علة عدم الحسن الا ان يقال لم يوجد في كلام البلغاء

معرفة مشبه بها موصوفة بصفة لا يلايم المشبه به فتامل قوله وذلك بان يكون نكرة موصوفة

بصفة لا يلايم المشبه به فهم من كلامه ان تقدير الاداة يحسن في المعرفة ولا يحسن في النكرة الموصوفة

بصفة غير ملايمة للمشبه به فهم من كلامه انه ولم يفهم حال النكرة الغير الموصوفة بها هل يحسن تقدير

اداة التشبيه فيها ام لا والتحقيق انه لا يحسن فيه ايضا والفارق بين المعرفة والنكرة بحيث يحسن

التقدير في الاولى دون الثانية ان الحق المقصود من الكلام المبالغة في التشبيه والفرد به المستفاد

من النكرة اعني اسد في زيد كالاسد فيه ولا المبالغة لان التشبيه بالجنس ابلغ من التشبيه بفرد منه لان الحقيقة

المطلقة اكمل من الحقيقة المقيدة وكلما كان المشبه اكمل في وجه الشبه كان التشبيه ابلغ وبالجملة اذا عرف الخبر

باللام ينبغي ان لا يقصد به مجرد صدقه على الموضوع والا لضاع التعريف لظهور حصوله بالنكرة حصول المقصود

ايضا كما صرح به الفاضل المحشي في بحث تعريف المسند وليس المراد ههنا الاتحاد كما في قولنا زيد القائم لظهور

التغاير فتعين الحمل على دعوى التشبيه لعدم اخلاله بالمبالغة المطلوبة واما اذا انكر فالظاهر دعوى

حمل الاسد عليه وانه فرد من افراده مندرج تحته مبالغة فلو قدر اداة التشبيه فات المبالغة

هذا اذا كان المقدر هو الكاف مثلا واما اذا كان كان مثلا فالنقصان في المبالغة الحاصلة من التشبيه

بالمفرد بحيث يرتسم بما فهم المبالغة لاشعارها بمظنة الاتحاد والشك كما عرفت ولذا يحسن فيه تقدير

كان بخلاف الكاف ونحوه كما صرح به الفاضل المحشي في شرح المفتاح قوله قال الشاعر شمس تلوح

بغير القناع

بضم القاف على انه مضارع حذف احد تائيه ولو كان ماضيا لقيل تالقت يقال تالق البرق اي لمع والواو في قوله والقراق عزو بها عاطفة الجملة الاسمية على الفعلية والمعنى اي تالق ويحتمل ان يكون التاكيد للصوف والجملة صفة شموس لا يحسن جعلها حالية كما لا يخفى على الذوق قوله والصدود الاعراض وانما ذكر الكسوف مع ان الشايع في القمر الخسوف وان جاز استعمال الكسوف فيه ايضا كما صرح به الجوهري واشار اليه صاحب الكشاف في تفسير سورة الفلق بناء على ان النور في الكسوف زايل فلا تحسن استعماله في الحبيب قوله فانه لا يحسن دخول الكاف ونحوها في شيء من هذه الامثلة الخ اذ ليس لتنابيه يسكن الارض مثلا وانما لم ينف الجواز لجواز ان لا يكون الشبه به موجودا كما في انياب الاغوال مثلا والتشبيه الدال بالامور المعدومة وان يضمن اعتبارا لطيفا الا انه خلاف الظاهر فان وجدت الاداء صريحا يلاحظ ذلك الاعتبار ويقطع النظر عن كونه خلاف الظاهر ولا يلتفت الى تضمنه الاعتبار اللطيف وهذا كما ان المجاز ابلغ من الحقيقة ومتضمن لفوايد ليست فيها الا انه اذا وجدت القرينة الصارفة يلاحظ ما تضمنه ويصار اليه والا فيترك ولا يعتبر تضمنه للفايدة قوله ما يحيل تقدير اداة التشبيه اي يمنع منعا قويا فلا ينافيه قوله فيقرب من اطلاق اسم الاستعارة بناء على ان دلالة استحالة تقدير الاداة على استحالة اطلاق التشبيه اليه ودلالة قوله فيقرب الخ على جوازه على ان الدلالة الاولى ممنوعة كما في قوله فان نفق الانام البيت ولو سلم فالاستحالة بالنظر الى اعتبار البليغ وقوله فيقرب بالنظر الى الاصطلاح قوله كقوله اسد دم الاسد الهزبر خضابه موت فريص الموت منه يرعد الهزبر الاسد القوي والفريصة اللحمة بين الجنب والكتف لا تزال ترعد من الدابة عند الفزع وجمعه فريص وفرايص ويرعد على صيغة المجهول من الارعاد يقال ارعد الرجل اذا اخذته الرعدة اي الاضطراب واعلم ان استحالة تقدير اداة التشبيه في هذا البيت انما هي باعتبار مدلول الكلام فقط بل بملاحظة الامر الواقعي وهو ان البدن لا يسكن



الارض واما قول البحتري و بدر اضاء اضاء الارض البيت فهو مثل اسد دم الاسد الهزبر

خضاب من حيث انه مع ان يكون الصفة مما يلايم المشبه به يحسن تقدير اداة التشبيه في نفس

المفهوم من الصفة اذ من المستحيل عادة انما يضئ شرقا وغربا او يكون موضع واحد غير مستضئ به

وان فرضنا انه غير البدر وهذا بخلاف بدر يسكن الارض الخ فتامل قوله لان تشبيهه

بجنس السبع المعروف الخ هذا بناء على الاغلب والا فقد مر انه يجوز الجمع بين الشيئين في التشبيه

فلا تناقض فان قلت حمل البيت على الاستعارة لا يدفع التناقض لان جعل الممدوح فردا من جنس

الاسد يدل على مماثلة المبتدا اياه والصفة المذكورة على فوقيته قلت المدعى على تقدير الاستعارة ان

الاسد نوعان متعارف وغير متعارف وان زيدا مثلا من النوع الغير المتعارف وهذا يلزم نصب القرينة

المانعة من ارادة المتعارف كما ذكر في المفتاح فالمماثلة لغير المتعارف والفوقية على المتعارف فلا تناقض

بقي فيه بحث وهو ان توهم التناقض في البيت المذكور على الاغلب انما هو اذا جعل الجملة المذكورة خبرا بعد خبر

للمبتداء المحذوف او للمذكور في الابيات المتقدمة والظاهر عندي انها صفة للاسد لان تشبيه الممدوح

بالاسد الحقيقي الذي صفته كذلك وكذا ابلغ من تشبيهه بالاسد المعروف ويؤيده تنكير الاسد الاول

وتعريف الثاني فكانه قال هو نوع من الاسد غير ما يتعارفه الناس صفته ان دم الاسد المعهود خضاب

مما ظاهر عند من له ذوق قوله ومثله قول البحتري وبدر اضاء الارض البيت غير الاسلوب حيث

قال ومثله ولم يقل وكقول البحتري نصا على مماثلته للبيت السابق لما فيهما من نوع الخفا كما تحققه

من التقدير السابق واضاء ههنا متعد وقد يجي لازما وشرقا وغربا تمييز من المفعول او حال بمعنى

جميعا كما في قوله تعالى ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا اي دايما وموضع رجله منزله قوله الى التشبيه

الساذج اي الذي لا استعارة فيه قوله موصوفا بما ليس فيه وهو تنوير المشرق والمغرب

مع اسوداد موضع الرجل منه فان القمر المعروف لا يفرق في التنوير بين موضع وموضع وقد يجعل

الصفة



الصفة المنفية عن القمر المعروف واضاءة ما سوى الرجل جميعا لا ابناء على الفرق بين التنوير والاضاءة بان الثاني انما يوجد في المضي بذاته فلا يتحقق في القمر لانه بعيد عن المتعارف بل لان المواضع التي لا يصل اليها نور القمر من الكهوف والمواضع المتغايرة اكثر فانه يخفى والاولى اظهر كما لا يخفى

قوله ان بنت من الممدوح بدرا من في قوله من المجد وجه بيانية حال من البدر وقد مر على او تجريدية والمعنى اراد المبالغة في التشبيه بالبدر الموصوف قوله فهو كقولك زيد رجل كيت وكيت وكقوله كيت وكيت كناية عن حديث دال على وصاف زيد وهو كونه فاضلا او زاهدا مثلا او فاسقا او فاجرا والثاني اقرب بحسب العرف والاستعمال قوله وكما يمتنع دخول الكاف لانه جواب عما يقال لا يجوز ان يقدر على الكاف من اداة التشبيه حتى يكون اطلاق التشبيه على الامثلة المذكورة اقرب قوله انه انما يمتنع في الجملة فيه بحث لانه ان اراد الثبوت في الجملة ما يعم الثبوت الحقيقي والوهمي فعدم ثبوت البدر الموصوف بما ذكر ممنوع وان اراد الثبوت الحقيقي فقط فاقتضاء كان وحسب ذلك الثبوت ممنوع لجواز ان يقول كان الشقيق اعلام ياقوت منشرة على رماح من زبرجد والقول بان دلالة كان وحسب على الثبوت الحقيقي معلوم من استعمال البلغاء كما اشار اليه جمال الدين في شرح الايضاح ممنوع يؤيده قول الشاعر كان محمر الشقيق البيت ولو علل الامتناع كان مثلا في نحو اسد دم الاسد الهزبر خضابه بما علل به امتناع دخول الكاف لكان اقرب لان التشبيه مطلقا اي سواء كان بالكاف او بكان او بغيرهما بما يقتضي في الاغلب النقصان او المماثلة والاوصاف الكمال فيلزم التناقض قوله او خلاف الظاهر كقولك كان زيدا اسد قيل مثل المص في الايضاح للمشكوك بقوله كان زيدا منطلق ولخلاف الظاهر بقوله كان زيدا اسد وهذا ظاهر لان الاطلاق ليس بقطعي الثبوت لزيد ولا قطعي الانتفاء عنه فيمكن الشك فيه واما الاسد فثبوته لزيد خلاف الظاهر فلا يشك فيه بل تجزم بخلافه ويحمل على التشبيه واما تمثيل الشارح ففيه خفاء واقول لعل وجه ما ذكره الشارح



من ثبوت المشكوكية في صورة المعرف ومخالفة الظاهر في صورة المنكر هو ان الظاهر في صورة المعرف دعوى التشبيه لا دعوى الاتحاد ولا الحمل كما صرح به الفاضل المحشي في بحث الاستعارة ولذا حسن تقدير اداة التشبيه كما مر وتشبيه زيد بالاسد في الشجاعة ليس فيه مخالفة الظاهر جدا على انه ان ملك التشابه مما يشك فيها واما في صورة المنكر فالظاهر دعوى حمل الاسد عليه وانه فرد من افراده ومندرج تحته مبالغة ولذا لم يحسن تقدير اداة التشبيه فيها كما صرح به هذا الفاضل في ذلك البحث فظهر انما ذكره الشارح هو التحقيق وانه لا مخالفة بينه وبين ما ذكره المص في الايضاح بل المؤدى واحد والاختلاف في التعبير قوله والنكرة فيما نحن فيه غير ثابتة اي النكرة الموصوفة بصفة غريبة غير متعارفة التي كلامنا فيه ليست ثابتة في نفس الامر فدخوله كان وجبت عليهما كالقياس على المجهول اذ قد تقرر عندهم ان المشبه كالمقيس والمشبه به كالمقيس عليه قوله وايضا هذا الفن اذا اتا ملت هذا دليل ثان على امتناع تقدير اداة التشبيه في النوع المذكور وهو ما كان المشبه به موصوفة بصفة عجيبة والفرق بين الدليلين ظاهر اذ لا حاجة لنا في هذا الدليلين الى ملاحظة لزوم القياس على المجهول او تغير صورة الكلام في تقدير اداة التشبيه بل حاصله ان الذوق السليم يشهد بان المقصود في مثله معنى لو قدر اداة التشبيه لفات ذلك المعنى والفرق بين الدليلين بان الاول لم يكن بيانا لنحو علمت والثاني متناول له غير ظاهر اذ لزوم احد الامرين جار فيه قوله اي هذا بحث الحقيقة والمجاز اشارة الى توجيه التركيب بانه حذف المبتدا وكذا المضاف الى الجزء واقيم المضاف اليه مقامه قوله وانما هو بحسب المجاز اذ به يتاتى اختلاف الطرق دون الحقيقة قوله لما بينهما من شبه وجا العدم والملكة وانما يكون بينهما حقيقة تقابل العدم والملكة لو كان المجاز عدم استعمال اللفظ فيما وضع له عما من شانه ان يستعمل فيه وليس كذلك بل هو لازم المجاز قوله فرع الدلالة على ما وضع له في الجملة انما قال في الجملة لان الفرعية ليست بين ذاتي الدليلين لاتحادهما بل بين الدلالتين فان دلالة المجاز فرع لدلالة الحقيقة

الحقيقة والمجاز

فالدال



فالدال على غيرهما وضع له فرع الدال على ما وضع له من حيث هما دالان لا مطلقا قوله المطلق

الى غيره اي ينصرف المطلق الى غير العقلي ويتبادر منه ذلك لتبادر المجاز في الاسناد من التقييد

بالعقلي وبهذا يندفع ما يقال التقييد باللغوي يوهم خروج الشرعي والعرفي والاطلاق توهم

دخول العقلي ففي كل منهما يوهم خلاف المقصود فما وجه ترجيح احدهما على الآخر على ان ايهام خروج

امرين ربما يزيد على ايهام دخول امر قوله والتاء فيها للنقل من الوصفية معنى كون التاء للنقل من

الوصفية الى الاسمية ان اللفظ اذا صار بنفسه اسما لغلبة الاستعمال بعد ما كان وصفا كانت اسميته

فرعا لوصفيته فشبها بالمؤنث لان المؤنث فرع المذكر فيجعل التاء علامة للفرعية كما جعل علامة في

رجل علامة لكثرة العلم بناء على ان كثرة الشيء فرع تحقق اصله قوله يذكر ويؤنث سوى اجرى الخ

فان قلت جاء قوله تعالى من يحيي العظام وهي رميم ورميم فعيل بمعنى فاعل لانه من رم العظم فعلى ما

ذكر يجب ان يقال رميمة فلم قيل رميم قلت قد ذكر صاحب الكشاف ان رميما ليس بصفة بل اسم

للعظام الرامة فاذن ليس فعيلا بمعنى فاعل ولا بمعنى مفعول بل هو اسم قوله وفعيلا بمعنى

مفعول انما يستوي الخ فان قلت فما الفرق بينه وبين فعيل بمعنى فاعل حيث استوى في الاول المذكر

والمؤنث اذا اجرى على موصوفه دون الثاني قلت الفرق ان الثاني اقرب الى الفعل من المفعول والفعل و

هو الاصل في الحاق فالحاق التاء بما هو اقرب الى الفعل من المفعول والفعل هو الاصل في الحاق العلامة

فالحاق التاء بما هو اقرب يجريا على الاصل ولم يلحق بما هو ابعد فرقا بينهما قوله الكلمة المستعملة

قيد بالكلمة ليخرج المعنى لانه لا يوصف بواحد من الحقيقة والمجاز حقيقة ثم الظاهر ان التعريف يصدق

على المجاز الذي وقع استعماله في الموضوع له ايضا فلا بد من قيد الحيثية او قوله حتى من حيث هي مستعملة

فيه فتامل قوله ولا يخفى ما فيه من التكلف المستغنى عنه اذ لا دليل على ان لفظ الحقيقة قبل التسمية

والنقل من الوصفية الى الاسمية مستعملة بالتاء بدون موصوفه المؤنث او بدونه مع الاستغناء عنه بالو



الذي ذكره قال الشارح ره في شرح المفتاح وانما اختار السكاكي هذا التكلف جريا على قضيته
اصل التاء بخلاف ما ذهب اليه الجمهور قوله اذ لا معنى له عند التامل بناء على ان المتبادر من استعمال
الكلمة في شيء اطلاقها وارادة ذلك الشيء منها فالمستعمل فيه نفس المعنى لا اصطلاح التخاطب وهذا
اذا جريت في على الظاهر المتبادر واما اذا جعلت في بمعنى على كما في قوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل
فلا يلزم ذلك الا انه صرف الكلام عن المتبادر قال الفاضل المحشي وايضا يلزم انتقاض التعريف
بالمجاز الذي يخرجه هذا القيد على تقدير تعلقه بالوضع يعني الانتقاض على زعم المص فانه لم يعتبر
قيد الحيثية فاعترض على تعريف السكاكي فيما سياتي بانه لم يعتبر اصطلاح التخاطب فينتقض تعريفه
بالمجاز المذكور فعلى هذا يندفع الاعتراض عنه بمنع الانتقاض بناء على اعتبار قيد الحيثية لكن يبقى الاعتراض
عليه بمنعه بناء على ان المجاز المذكور ليس بمستعمل في اصطلاح التخاطب بالمعنى الظاهر المدعى بطلانه
فيما سبق اللهم الا ان يحمل الاستعمال في اصطلاح التخاطب على معنى آخر يدخل به الحقيقة في الحد هذا وقيل
ليس المراد بكون المعنى المستعمل فيه موضوعا له في اصطلاح التخاطب حدوث الوضع في ذلك الاصطلاح
والا لزم ان لا يكون لفظ الاسد الذي وضع في اللغة وقد جرى في الاصطلاح والعرف عند ما استعمله
النحوي او غيره من اصطلاحات الخاصة حقيقة بل المراد ثبوت الوضع في ذلك الاصطلاح سواء حدث
الوضع فيه ام لا وفيه نظر لان خروج المجاز الذي احترز بهذا القيد عنه على هذا التوجيه غير ظاهر كما
لا يخفى على المتامل فالاقرب ان يقال اصطلاح التخاطب اذا استعمل النحوي للاسد فيما وضع له اصطلاح لغة
اللغة ولا شك في حدوث الوضع المذكور في هذا الاصطلاح فلا يلزم خروج امثاله عن تعريف الحقيقة
فليتامل قوله لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتاويل في ذلك التاويل كما سياتي او ادعاء
دخول المشبه في جنس المشبه به وكونه فردا من افراده بان يجعل افراد الاسد مثلا قسمين متعارفا
وهو الذي له غاية الجراءة في ذلك الهيكل المخصوص وغير متعارف وهو الذي له تلك الجراءة لكن

لا في

لا في ذلك الهيكل المخصوص **قوله** اي ليدل بنفسه اشارة الى ان قوله بنفسه متعلق بقوله الدالة
كما يدل عليه قول المص فخرج المجاز لان دلالته بقرينة لا بالنفس ولا تقدم على قوله الدالة رضا للبس
فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا اي بالوجه المذكور وهو باعتبار قيد بنفسه واما اذا اعتبر فهو وجد
في المجاز وضع نوعي بثبوت قاعدة من الواضع دالة على ان كل لفظ معين للدلالة بنفسه فهو عند القرينة
المانعة عن ارادة ذلك المعنى متعين بما لا يتعلق به ذلك المعنى تعلقا مخصوصا ودال عليه بمعنى انه مفهوم
بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع لكانت دلالته وفهمه منه عند قيام
القرينة بحالها والوضع النوعي بهذا المعنى وان اطلق عليه الوضع لكنه ليس بمعتبر في كون اللفظ حقيقة
بل الوضع النوعي المعتبر هو ما يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين الدلالة
بنفسه على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تعينه له مثل الحكم بان كل لفظ يكون على وزن فاعل فهو لذات
من يقوم به الفعل وقد صرح الشارح في التلويح باطلاق الوضع على كل من المعنيين **قوله** على معناه
الافرادي هذا المعنى الافرادي لان اشتراط الغير في الدلالة على معنى التركيبي مشترك بين الحروف والاسم
فان دلالة زيد في قولنا جاني زيد على الفاعلية بواسطة جاني **قوله** على ما اشار بعض المحققين
من النحاة الخ قوله في لفظ غيره ان قرى بالاضافة فالضمير راجع الى المعنى وان قرى بالوصف فالضمير
راجع الى ما واعلم الفاضل المحشي قد رد هذا الجواب بتفصيل الا ان ابطاله للشق الرابع حيث قال
وان اريد به تعلقه بمعنى الغير لزم ان يكون لفظ الاستفهام وما يشبهه من الالفاظ الدالة على معان في
متعلقة بمعاني الفاظ غيرها حروفا محل بحث لان الظاهر مفهوم الاستفهام مفهوم تام غير متعلق
بالغير واما المتعلق به هو جزئيات هذا المفهوم التي هي الموضوع لها بكلمات الاستفهام وعلى تقدير
تسليم تعلقه بالغير حيث انه متعلق به ودلالة لفظ الاستفهام على ذلك المفهوم ليس من حيث
ذلك التعلق فتامل **قوله** سلمنا ذلك لكن معنى الدلالة بنفسه الى آخره لا شك ان مسلمة هو الذي



منع اولاً وهو كون معنى الدلالة على معنى في غيره اشتراط ذكر المتعلق في الدلالة على المعنى الافرادي

فاذكره هنا مناقض لما ذكره في مختصره لانه بعد ما فسر الدلالة بنفسه بما ذكر يكون العلم بالتعيين

كافيا في فهم المعنى عند اطلاق اللفظ حكم بان هذا شامل للحرف ثم قال نعم لا يكون هذا شاملا لوضع الحرف

عند من يجعل معنى قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره انه مشروط في دلالته على معناه الافرادي ذكر متعلقه

فالمفهوم في كلامه ههنا شمول التعريف لوضع الحرف اذ اجعل معنى الدلالة بنفسه ما ذكره من كون

العلم بالتعيين كافيا في الفهم وان فسر الدلالة على معنى في غيره باشتراط ذكر المتعلق والمفهوم مما ذكره في

المختصر شمول التعريف لوضع الحرف على هذا التعريف قطعا وهذا يقوي اعتراض الفاضل المحشي اذ بعد اشتراط

ذكر متعلق الحرف في نفس دلالته على معناها كيف يقال العلم بتعيين من له معناها يكفي في دلالتها عليه

وهذا ظاهر اللهم الا ان يقال مراد الشارح ان معنى الحرف بعد تقييده بالمتعلق غير الحرف بازائه وذلك

التعيين كاف في الدلالة فان المتعلق بحصول المعنى لعدم حصوله في نفسه لكونه عبارة عن النسبة المخصوصة

وبالجملة ذكر المتعلق مما اعتبره الواضع فيكون ايضا من متعلقات العلم بالتعيين فلا ينافي اشتراط ذكر

المتعلق كون العلم بالتعيين كافيا والحق ان الاوضح في دفع الاعتراض ما اورده في بعض النسخ كما نقله

الشريف لكنه معنى لا يفهم من العبارة فان قيد بنفسه يدل على ان فهم المعنى لا بواسطة قرينة ولكن تقييد

القرينة بالمانعة عن ارادة المعنى الاصلي وهو المبني في دفع الاعتراض كما لا يخفى مما لا دلالة عليه وهذا

مراد الفاضل المحشي وان غفل عنه البعض ودفع الاعتراض بانا لا نسلم ان هذا معنى لا يفهم من العبارة

لان قيد بنفسه يدل على ان فهم المعنى لا بواسطة قرينة نعم قول الفاضل المحشي على انه ان اراد بالمعنى

محل بحث اذ يمكن ان لا يقال المراد بالمعنى الاصلي المعنى السابق له المرتب عليه هذا المعنى ولا ان لكل

مجاز معنى اصليا بهذا المعنى فلا محذور فتامل قوله وعدم الدلالة على احد المعنيين على

التعيين يعارض لخ الاظهر ان مراده بهذا الكلام ان الوضع هو التعيين للدلالة على معنى بنفسه

فالدلالة

فالدلالة بي مالا جله التعيين وعدم ترتب ما لاجله التعيين لعارض الاشتراك لا ينافي وجود التعيين الذي هو الوضع ويحتمل ان يكون المشترك يدل علي كل من المعنيين علي التعيين اذ تنبههان

منه غاية ما فيه ان احدهما ليس بعين الارادة لعارض الاشتراك وعدم تعين المراد بها لا مدخل له في تحقق الدلالة بنفسه وعدم تحققها قطعا قوله كالقرء مثلا مدلوله ان لا يتجاوز الطهر

الحيض الخ القرء بفتح القاف وضمها والفتح افصح وقوله ان لا يتجاوز اما بناويل مصدر بمعني الفاعل اي مدلوله غير التجاوز وهو الاحد الدائر واما بتقدير مضاف اي مدلوله ذو ان لا يتجاوز قوله

وقوله بمعني الطهر او لا بمعني الطهر الحيض الخ قد اورد الفاضل المحشي ههنا جوابا وسؤالا واوضح الفرق بين قرينتي المجاز والمشترك لكن الجواب الذي ذكره انما يحتاج اليه اذا اريد بالدلالة

الدالة علي المراد حيث انه مراد كما يفهم من كلام السكاكي والا فلازم الوضع الدلالة الصرفة والارادة امر آخر فعلي تقدير المراد الدلالة علي احد المعنيين بالتعيين محققة ورفعها المستفاد من القرينة

لا مدخل له في تحقق تلك الدلالة قطعا ثم ان اطلاق قوله واما قرينة المجاز فهي معتبرة في الدلالة علي المعني المجازي آه الخ محل بحث اذ قد مر ان اللفظ اذا استعمل في جزء معناه مجازا لم يكن للقرينة

مدخل في الدلالة بل في الارادة فيبطل اطلاق قوله وان المجاز لا يدل علي معناه المجازي بنفسه بل بالقرينة فظهر عدم ايضاح الفرق بين قرينة المشترك وقرينة هذا المجاز فليتامل قوله والتبادر

الي الفهم من دلائل الحقيقة اشار بلفظ من وضع الدلائل علي ان الدليل غير منحصر فيه فلا يرد ان المتبادر لا يتحقق بالنظر الي خصوصية شيء من المعنيين فيلزم ان لا يعلم كون اللفظ حقيقة فيهما هذا وقد

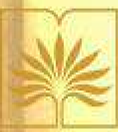
يجعل دليل الحقيقة عدم تبادر غيره والفرق ظاهر قوله وحصل من هذين الوضعين وضع آخر ضمنا فيه بحث اذ استلزام الوضعين للوضع الثالث يستلزم استلزام الاوضاع الثلثة للوضع

الرابع ويعقل المعني الرابع وهكذا فيلزم تحقق معان غير متناهية للفظ واحد وتعقلها اللهم الا ان



ثم الاستلزام الوصفين الصريحين مع الوضع الثالث الضمني للوضع الرابع الضمني فتأمل واعلم
ان المفهوم مما ذكره الفاضل المحشي ههنا حيث قال بل الواقع التردد بين المعنيين مطلقا عند
من لا يقول بعموم المشترك وان كانا متنافيين كما في المثال المذكور اعني القرء عند الكل يدل على
ان المراد بالتنافي هو التنافي بحسب المفهوم والمفهوم من التلويح وعزم كشف الاصول ان المراد
هو التنافي في الارادة بان لم يمكن الجمع بين المعنيين فيهما مثل قولك افعل مرادا به الوجوب و
الاباحة حتى لو قيل اقرءت هند بمعنى طهرت وحاضت وفي الدار الجون اي الاسود والابيض
يجوز عند القائل بالعموم فليتأمل قوله وعلى هذا لا يتوجه اعتراض المص بانا لا نم ان معناه
الحقيقة الخ اي وجه اندفاع هذا الاعتراض ما مر ان التبادر الى الفهم من امارات الحقيقة ونحوه
التبادر اليه بسبب الوضع والا فعند سماع لفظ زيد لكن يرد عليه ان ما هو من امارات الحقيقة
هو التبادر اليه بسبب الوضع والا فعند سماع لفظ زيد يتبادر حيوة لا قطعا مع انها ليست معنا
الحقيقة والتبادر فيما ذكر بسبب المزاحم لا بسبب الوضع اذ الوضع لكل من المعنيين بخصوصه لا
يستلزم الوضع لمفهوم الاحد المطلق المشترك بينهما كما حققه الفاضل المحشي وانت خبير بان في
جعل التبادر الى الفهم بسبب الوضع امارة الحقيقة شائبة الدور اذ يكون المعنى التبادر بسبب الوضع
امارة الوضع فتأمل قوله وبان قوله القرء بمعنى الطهر الخ وجه اندفاع هذا الوجه بما سبق وهو ان
هذه القرينة لدفع المزاحم لا لتحصيل اصل الدلالة قوله اي من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع
له اراد بارادة الموضوع له ارادته ولو في محل آخر باستعمال آخر والا فالكناية قد تقترن بقرينة مانعة
عن ارادة الموضوع له في خصوص المحل كقوله الرحمن على العرش استوى وقوله تعالى والسموات مطويات
بيمينه ونظائرهما وقد حققناه في مباحث اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر فلينظر فيها
لانا نقول الاولى لا يستلزم الدور وقد اشرنا فيما سبق الى انه لو اريد من غير قرينة مانعة عن ارادة المعنى

الاصلي



الاصلي السابق المتفرع عليه هذا المعنى لم يلزم الدور **قوله** والثاني يستلزم انحصار

قرينة المجاز في اللفظية وكذا يستلزم انحصار قرينة الكناية في غير اللفظية وهو ايضا ثم **قوله**

فان قيل معنى كلامه انه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية كان معنى قوله تخرج المجاز دون

الكناية على التوجيه السابق انه خرج التعيين الذي في المجاز عن تعريف الوضع دون التعيين

الذي في الكناية فانه لم يخرج وقد بين فساده فافهم وههنا انه لا يجوز ان يكون المعنى تخرج

المجاز عن تعريف الحقيقة دون الكناية **قوله** لان الكناية لم تستعمل في الموضوع له ظاهرا هنا فيما

سلف في تعريف المسند اليه بالعلمية من ان طويل النجاد مستعمل في معناه الموضوع له وقد ذكر في

التلويح ايضا وقد اشرنا هناك الى وجه التحقيق للتوفيق بان في الكناية مذهبين وان الاختلاف

في الموضعين بالنظر اليهما والى ان ميل المصنف الى المذهب المذكور ههنا ولذا لم يلتفت الشارح في توجيه ما

وقع ههنا في اكثر النسخ الى المذهب الاخر مع انه يمكن تصحيحه فتنبه لذلك **قوله** وهو ان نظر الى لفظ الايضاح

فتوهم الى الاخر لفظ الايضاح هكذا وفيما ذكره نظر لانا لا نسلم ان معناه الحقيقي ذلك وما الدليل على انه

عند الاطلاق يدل عليه ثم قوله اذا قيل القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض فهو الدال بنفسه على الطهر بالتعيين

سهو ظاهر فان القرينة كما يكون معنوية يكون لفظية وكل من قوله بمعنى الطهر وقوله لا بمعنى الحيض قرينة وقبل دلالة

اللفظ على معناه لذاته وهو ظاهر الفساد لا قتضائه ان يمتنع النقل الى المجاز وجعله علما وضعه للمتضاد

كالجون للاسود والابيض فان ما بالذات لا يزول بالغير ولا اختلاف اللغات باختلاف الامم تعين

نظرا لك البعض غير الحذاق وهو الفاضل العلامة صدر الشريعة على ان قوله وقيل دلالة اللفظ

مذكور عقيب الاعتراض فتوهم ان هذا من تتمة اعتراضه على السكاكي فاجاب بما نقله الشارح **قوله**

فقال ان مراد السكاكي بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم فيه بحث لان السكاكي اعتبر

الدلالة بنفسها في تعريف الموضع فعلى تقدير ان يراد بها ان يكون العلم بالوضع كافيا لزوم الدور كما مر



اليه الاشارة والاولى ان يقال المراد ان يكون العلم بالمعنيين كافيا قوله حفظت شيئا وغابت
عنك اشياء لعل الشيء المحفوظ لذلك البعض هو الذي ذكر من ان مراد السكاكي بالدلالة بنفسها ان
يكون العلم بالوضع كافيا بالفهم لا ان ما قيل ان دلالة الالفاظ ذاتية وانت قد نبهت على ما في
هذا المحفوظ ايضا من نوع خلل قوله والظاهر ان الوضع هو الله المخصص اما ذات اللفظ وقد
ابطل او غيره فهو الوضع ثم الواضع اما الله تعالى او غيره او المجموع بالتوزيع فالاحتمالات اربعة والقائل
بالاول هو سليمان بن عباد الصيمري وبالثاني ابو الحسن الاشعري ويسمى مذهبه مذهب التوقيف والثالث
هو ان الواضع اللغات كلها بنو ادم غيره تعالى ابو هاشم ويسمى مذهبه مذهب الاصطلاح والقائل بالمذهب
الرابع وهو ان المخصص في البعض وهو القدر الذي يقع به التنبيه على الاصطلاح هو الله تعالى والباقي من
البشر الاستاد ابو اسحق الاسفرايني قوله ويخلق الاصوات والحروف في جسم واسماء ذلك الجسم
واحدا وجماعة من الناس فيه بحث لان الكلام في الابتداء تعليم الوضع بمجرد سماع لفظ من ذلك الجسم
بدون العلم السابق بوضع ذلك اللفظ لا يفهم معناه فلا بد ان نضم اليه خلق العلم الضروري وكذا الكلام
في الوحي اذا كان قولا خفيا فلا يكون شيء من الوجهين الاولين على تقدير كون واضع جميع اللغات
هو الله تعالى مستقلا في كونه طريق التوقيف ويمكن ان يدفع بان دلالة الاصوات المخلوقة في جسم الدالة
على الوضع يجوز ان يكون بالطبع صرح به في فصول البدايع كما اذا خلق لفظ الوضع في جسم مع صوت
يدل على معناه طبعا فليتامل واعلم ان الفاضل المحشي جعل في شرح المفتاح خلق علم ضروري طريقا
مستقلا للتوقيف والالهام طريق آخر والفرق بينهما خفي اللهم الا ان يصار الى ما ذكره المشايخ من
ان الالهام هو هيئة روحانية محضة لا دخل للاستعداد فيه ويخص خلق العلم الضروري بما يكون بالاستعداد
والتوجيه قوله يوجه انه لا يختلف اللغات باختلاف الامم ويوجب ان يفهم الظاهر ان كلا منهما وجه
مستقل ففي الوجه الاول بحث لان اراد ان دلالة الالفاظ لما كانت ذاتية لم يبق وجه في كون بعض

اللغات



اللغات لغة العرب و بعضها لغة العجم اذ ليس واضع بعضها العرب و واضع بعضها العجم

فلا وجه لتخصيص التسمية فهم ثم الجواز ان يكون تخصيص النسبة باعتبار التسمية الاول وان

اراد انه لا يجوز ان يتعدد اللغات بل يجب ان يتحد الدال على المعنى الواحد فهو ايضا ممنوع لجواز

ان يتعدد الدال بحسب الذات على معنى واحد فهو ايضا ثم وان اراد معنى ثالثا فلا بد من تصويره

قوله كما ان كل واحد يفهم من كل لفظ انه له لا فظا فيه الى اشارة الجواب فيما يقال لعل هناك شرطا فقد

في حق البعض فلذلك امتنع دلالة بعض الالفاظ على معانيه في حق ذلك البعض و توجيه الجواب

انه لم يكن الدلالة على المعنى مستندة اي ذات اللفظ وحده لما دلالة على الالفاظ قوله ولا امتنع

جعل اللفظ بحسب القرينة بحيث يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي هذا كلام ذكره السكاكي و حققه

الفاضل المحشي ايضا في شرح المفتاح ولم يتعرض لابطاله حيث قال اي لكان يمنع نقل ذلك اللفظ عن مسماه

الذاتي الى معنى آخر بحيث لا يفهم منه ذلك المسمى سواء كان نقله بنصب قرينة على المعنى الثاني كما في المجاز او

بوصفه له كما في العلم المنقول وفيه بحث لان الدلالة الناشئة عن ذات اللفظ عند القائل بذلك هي فهم

المعنى منه لا فهم كونه مراد المتكلم وفهم المعنى الحقيقي ضروري في كل مجاز و لذلك قالوا ينتقل في

المجاز من الملزوم بوجه ما الى اللازم المراد فلا نسلم امكان جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث لا يدل على

المعنى الحقيقي اصلا فان قلت مناط الاستدلال دلالة اللفظ بواسطة القرينة على المعنى المجازي

لا عدم دلالته على المعنى الحقيقي ومعنى قول الشارح دون المعنى الحقيقي تجاوزا عن المعنى الحقيقي لا بمعنى

الدلالة عليه كما هو المتبادر بل بمعنى الدلالة على المعنى المجازي ايضا قلت قولا لان ما بالذات لا يزول بالغير

بدفع الحمل على هذا الوجه ولو سلم فنقول هذا ايضا لا يتم لان مدعى القائل بذلك دلالة على المعنى حقيقي لا مطلق

دلالة فتامل قوله لا نسلم ان يكون المفهوم من قولنا هو نا هل او جون اتصافه بالمتنافيين فيه بحث

لان من سمع اللفظ المشترك بين المتنافيين انتقل منه ذهنه الى ملاحظتهما مع الجزم بانهما ليسا مرادين للمتكلم



معًا وقد تحققت ان الدلالة الناشية من ذات اللفظ عند القايل بذلك هي فهم المعنى منه لا فهم
كونه مرادًا للمتكلم كيف ودلالة اللفظ المذكور على كلا المعنيين عند العلم بالوضعين ثابتة
على المذهب المختار ايضا بلا تفاوت فاين الجواب بهذا عن الجواب هناك فتدبر قوله على ما عليه ائمة
على الاشتقاق والتصريف هذا يدل على ان كلا منهما علم على حدة وهو الحق لامتياز موضوع كل منهما
عن موضوع الآخر بالحيثية المعتبرة في موضوعات العلوم فعلم التصريف يبحث عن مفردات
الالفاظ من حيث صورها وهيئاتها وعلم الاشتقاق يبحث عنها من حيث انتساب بعضها الى بعض
بالاصالة والفرعية كذا في شرح المفتاح للفاضل المحشي وفيه بحث لما اولا فلان تعريف علم الصرف في
صدر كتابه مشتمل على علم الاشتقاق قطعًا وكذا سياق كلامه فيما يليه واما اطلاق اسم العلم على جزئه
فليس بمدفوع ونظيره قوله ولما كان تمام علم النحو يعني الحد والاستدلال مع ان اسم المجموع المركب من
مباحث التصورات والتصديقات وعلم الاستدلال عنده واما ثانيًا فلانتقاضه بالكلمات
المغيرة عن اصلها بالابدال ونحوه يقال قال اصله قول فان هذا من علم الصرف مع انه فيه البحث عن
انتساب احدهما الى الآخر بالاصالة والفرعية فان دفع باشتراط ان يكون كل من الاصل والفرع مستعملًا
في الكلام ولا استعمال القول مثلا عاد النقض بمبحث الانتساب بالاصالة والفرعية بين نحو امليت
وامللت الواقع في علم الصرف فان الاصل ايضا مستعمل وعليه قوله تعالى فليملل الذي عليه الحق والمحض
ان يراد الاصالة والفرعية المخصوصتان اي التي بحسب اللفظ والمعنى ولا يوجدان بين امليت وامللت
لاتحاد معناهما بخلاف الفعل والمصدر فليتدبر قوله كالجهر والهمس والشدة والرخاوة والواسطة
بينهما وغير ذلك النفس الخارج الذي هو حروف ان كيف كله بكيفية الصوت حتى يحصل صوت قوي
كان الحرف مجهورا وان بقي بعضه بلا صوت يجري معه كان مهموسا والشدة ان ينحصر صوت الحروف عن
اسكانها في مخرجها انحصارا تاما فلا يجري والرخاوة ان يجري الصوت جريانا تاما والتوسط بينهما

ان لا يتم



ان لايتم الا بالاختصار والجري وامثلة الكل قد مر في بحث الفصاحة قوله لايهمل التناسب
بينهما فصاحة الكلمة لا يخفى عليك ان اعتبار التناسب بين اللفظ والمعنى بحسب خواص الحروف
والتركيبات ينافي في بعض الكلمات كما ذكره اعتباره في جميع كلمات لغة واحدة فالظاهر انه
متعذر فالظاهر انه باعتباره في كلمات جميع اللغات كالنزوان والجمزى النزوان ضراب الفحل
والجمزى صفة مشبهة من جمز يقال حمار جمزى اي ماطل للتشاط ومثله الحيوان والخفقان
والجولان قوله الافعال الطبيعية اللازمة وجه المناسبة ان مصدر الافعال من اقوى الافعال
لانها لا تحتاج في حصولها الى الغير كما ان الضم اقوى الحركات ولانها كالمصنوع الى صاحبها قوله
والمجاز مفعل في الاصل آه يريد انه مصدر ميمي لما بمعنى اسم الفاعل اي الجايز او المفعول اي المجوز بها
قوله وزعم المص ان الظاهر اشارة الى ان الوجه الاول غلط ولذا قال المص في الايضاح بعد نقله
وفيه نظر ولعل وجهه ان جعل المصدر بمعنى اسم الفاعل والمفعول خلاف الاصل لانه مجاز
واما المناقشة التي ذكرها الاسفرايني في صحة التجوز المذكور في المصدر الميمي فان المسموع منه في غيره
من المصادر ولا يلزم من صحته في غير الميمي صحته فيه فليس بشيء لان المعتبر في صحة التجوز وجود
العلاقة وسماع نوعها من العرب لا سماع شخصها ويتجه على التوجيه الذي ذكره وزعم انه الظاهر انه
لا يلايم ما ذكره في التسمية بالحقيقة لفوات التقابل فان التسمية بالحقيقة لما كانت باعتبار ثبوت
الكلمة في مكانها الاصلي لزم في مقابلتها ان يكون التسمية بالمجاز باعتبار تجاوزها وكان في لفظ الزعم
اشارة الى هذا وقوله واعتبار التناسب الخ كانه دفع سوال مقدر وهو انه يلزم مما ذكر ان يسمى الحقيقة
بالمجاز ايضا لانها ايضا طريق الى تصور معناها ووجه الدفع ظاهر قوله ولهذا اشترط بقاء المعنى
في الوصف دون التسمية اراد بالتسمية اطلاق الاسم عليه كما انه اراد بالوصف اطلاق الصفة
لا وضع الاسم كما يتبادر من العبارة وهذا ظاهر من سياق الكلام قوله فلا يمكن جمعها في تعريف واحد

اي بحيث يحصل معرفة تمام حقيقة كل واحد منهما بخصوصها والا فقد جمع الانسان
والفرس في تعريف الحيوان بانه الجسم الحساس المتحرك بالارادة قوله مرتجلا كان او منقولا
او غيرهما المرتجل المنقول لا لمناسبة والمنقول الاصطلاحي المنقول لمناسبة وغيرهما مما لا نقل
فيه كالمشترك قوله فلا بد من العلاقة العلاقة بالفتح علاقة البحث والخصومة ونحوهما من
المعاني وبالكسر علاقة السيف ونحوها من المحسوسات وقيل وعكسه العوج واما قوله تعالى لا ترى
فيها عوجا ولا امتا فعلى ضرب من التاويل ثم المراد من قوله فلا بد من العلاقة انه لا بد من ملاحظة
العلاقة واعتبارها وهو ظاهر قوله وقد يكون مرتجلا اي المرتجل ايضا من اقسام الحقيقة
لان استعمال الصحيح في الغير بلا علاقة دليل وضع جديد فيكون اللفظ مستعملا فيما وضع له فيكون
حقيقة كما صرح به سابقا حيث قال وبقوله في غيرما وضع له عن الحقيقة مرتجلا كان او منقولا او
غيرهما وانما جعله ههنا من اقسام المستعمل في غيرما وضع له نظرا الى الوضع الاول فانه اولى بالاعتبار
قوله والمنقول منه ما غلب الى آخره اي معنى مجازي غير فرد للموضوع له والاول بقرينة المقابلة
والا فالمفرد من حيث خصوصيته معنى مجازي للكل واطلاق الكلي عليه من حيث هو بطريق المجاز كما سيتضح
لك ان شاء الله تعالى قوله وفي اصطلاح المنقول فيه بالعكس المنقول فيه صفة للاصطلاح اي
الاصطلاح الذي وقع النقل في ذلك الاصطلاح قوله اما من حيث الفرق فهي موضوعة له ابتداء
وفي شرح المفتاح للفاضل المحشي ان الدابة بحسب العرف تطلق على النقل ايضا قوله بخلاف الحقيقة
بخلاف المجاز اراد بالحقيقة المطلقة العارية عن النقل والمجاز المطلق المستعمل في غير الموضوع له بعلاقة
ولذا جعلهما مقابلين للمنقول فانه حقيقة من وجه مجاز من وجه آخر قوله واذا استعمله المخاطب بعرف
اللغة انما قيد بهذا مع ان لفظ الاسد مما يتفاوت بحسب عرف حتى لو استعمل النحوي والمتشرع يكون
الامر عند استعمال اللغوي بناء على ان اطلاق الحقيقة اللغوية عليه انما هو بهذه الحيثية اي باعتبار ان
الخطاب

الخطاب يعرف اللغة وايضا يمكن ان يكون اضرابا عن انعقاد اصطلاح طارفيه وكون الخطا
اللغة ايضا باعتباره وان لم يتحقق بعد فتامل قوله وفعل اللفظ والحدوث اعترض عليه
بان الذي يجي للحدوث هو الفعل بالفتح لا غير والفعل بالكسر الاسم كما صرح به الشارح في غير هذا
الكتاب وصرح به الجوهري ايضا قلت انما يرد هذا لو كان المراد بالحدث مدلول مصدر فعل يفعل
وانما المراد الضرب مثلا فتدبر قوله فما ذكر بلفظ النكرة الخ كان المراد بلفظ النكرة صورة
النكرة والمراد بالنكرة في قوله وما ذكر بعد كل نكرة النكرة صورة والا فكل لفظ اتي به في صورة النكرة
معرفة حقيقة اذ المراد من اسد وصلوة وفعل ورد ابدا الفاظها وهي اعلام حقيقة عند الشارح
لكونها موضوعة الالفاظ معينة فتامل قوله والمجاز مرسل ان كانت العلاقة غير المشابهة
انما سمي مرسلا لان الارسال في اللغة الاطلاق والاستعارة مقيدة بادعاء ان المشبه من جنس
المشبه به والمرسل مطلق من هذا القيد قوله والا فاستعارة الاصوليين يطلقون الاستعارة على
كل مجاز فلا تغفل عن تخالف الاصطلاحين كي لا تقع في العبث اذا رايت مجازا مرسلا اطلق عليه
الاستعارة قوله ان يصدر منها وتصل الى المقصود بها الضمير في منها راجع الى اليد وفي بها الى
النعمة صرح به الشارح في شرح المفتاح اي الذي قصد بالنعمة وهو المنعم عليه فالقائم مقام فاعل المقصود
هو الضمير المستتر فيه الراجع الى اسم الموصول الداخل عليه قوله ومع هذا فلا بد من اشارة الى المنعم لئلا
يخل باستعمال الذي من الملزوم الى اللازم فيكون الكلام موصوفا بالتعقيد المعنوي المخل بالفصاحة
هذا وقد ذكرنا في اوايل شرح الديباجة تفصيلا متعلقا باستعمال اليد وان الايادي حقيقة
عرفية في النعم فظهر منه ان لا احتياج الى ذكر النعم فليتذكر قوله واما اليد في قوله ع تفصيل الحال في ذلك
السامع ومعنى تكافا دماؤهم تتماثل في القصاص من الكفو وهو المثل فلا فضل لشريف على وضيع والذمة
العهد ومعنى يسعى بذمتهم ادناهم ان ادناهم اي احقرهم وقيل الادنى العبد والمراة اذا اعطى امانا ليس للباقين



نقضه ووجه كون الحديث من باب التشبيه لا المجاز المرسل ظ لان العلاقة هي المشابهة واما
عدم كونه استعارة فلذكر الطرفين قوله ان في هذه التسمية مجازا مرسلا ويمكن ان يوجه ايضا
بحذف المضاف اي من وجوه المجاز المرسل وطرقه وهذا هو الظاهر من الايضاح قوله ففي العبارة
فان قلت المجاز مصدر ميمي نقل للجواز منه كان التسمية كذلك فلا تسامح قلت الموصوف
بالمرسل هو المجاز بالمعنى المصطلح ووصف المعنى المصدري به تعسف بل نفس الحمل على المعنى بطريق
الاستخدام تعسف يزيد على ارتكاب التسامح كما لا يخفى على المنصف قوله وهي الشخص الرقيب
والتاء للمبالغة في الصحاح ربات القوم رباءة وارتبأتهم رقبتهم والربيئة الطليعة والجمع الربايا
والانملة جزء من الاصابع لانملة بالفتح واحدة الانامل وهي رؤوس الاصابع قوله قولهم فلان اكل
الدم ومنه قول الشاعر مخاطبا امراته اكلت دما ان لم ارعك بضرة بعيدة مهوى القرط طيبة النشر
دعا على نفسه باكل الدم وهي الدية ان لم يتزوج عليها واخذ الدية عند العرب عار عظيم والمراد ببعيدة
مهوى القرط طويلة القد وطويلة العنق قوله وظاهره سهو لانه من تسمية الخ قد يجاب بان مراده
ان الاكل مجاز عن الاخذ فهو سبب للاكل فهو من تسمية السبب باسم المسبب واما قوله اي الدية
المسببة عن الدم فاشارة الى وجود المجاز باعتبار اخر ولا يخفى على الذوق السليم بعده وقد يقال الدم
وان كان سببا لاخذ الدية لكن اخذ الدية سبب لاكل الدم والتمثيل بهذا الاعتبار كاف فتامل قوله
لانه لا يتم بعد البلوغ لان اليتيم هو الطفل الذي لا اب له يتم يتم الصبي بالكسر يتما ويتما بالفتح والضم
مع التسكين فيهما واعلم ان اليتيم في بني آدم من قبل الاب وفي البهائم من قبل الام قوله او محله
نحو فليدع ناديه ويحتمل ان يكون الاية من قبيل المجاز بالنقصان على حذف المضاف واعطاء اعرابه
للمضاف اليه كما قيل في قوله تعالى واسئل القرية لكنه لا يضر بالتمثيل قوله قلت يعتبر في جميعها اللزوم
بوجه ما خلاصته ان ليس المراد باللزوم امتناع الانفكاك في الذهن او الخارج بل الاتصاف في الجملة لينتقل

الذهن



الذي هو سببه فاحدهما الى الآخر وهذا محقق في جميع انواع المجاز **قوله** واما في غيره فيظهر الى التغير

في غيره راجع الى الاستعارة باعتبار انها عبارة عن اللفظ **قوله** فاما ان يكون ذلك الغير مما

يتصف بالفعل آه فيه نظر لان الاتصاف بالفعل ليس بلازم في المجاز باعتبار ما يؤول بل يكفي

توهم الاتصاف كما في عصرت خمراً فارتقت في الحال فانه مجاز باعتبار ما يؤول مع عدم حصول حقيقة

الخمر للمسمى بالفعل اصلاً **قوله** في زمان سابق ولاحق اي زمان سابق على حال اعتبار الحكم وهو زمان

وقوع النسبة ولاحق بالنسبة اليها ولا يلزم فيهما اعني في المجاز باعتبار الكون والاول السبق بالنسبة

الى زمان الحكم واللحوق بالنسبة اليه المقطع بان الاسم في مثل قتلت قتيلاً وعصرت خمراً مجاز وان صار

المجاز المسمى في زمان الاخبار قتيلاً او خمراً حقيقة فان قلت قولك قولك قتلت هذا الحي امس

مجاز باعتبار ما كان مع ان حصول الحيثية للمشار اليه ليس سابقاً على زمان اعتبار الحكم اعني زمان الفعل

بل هي حاصلة اليه قلت الحكم الذي يعتبر ههنا سبق حصول الحيثية بالنسبة الى زمانه هو الحكم المدلول

عليه باسم الاشارة وهو اشارة الى هذا الحي فان المجاز في صدد هذا الحكم اذ لو قلت مشيراً الى قتيل فقلت هذا

امس لم يكن مجازاً فتامل **قوله** فان الانسان لا يوجد بدونها فان قلت هذا يدل على استلزام الكل

للجزء والمدعى عكسه فلا تقريب قلت المراد بالاستلزام المذكور الاستتباع فيتم التقريب لان عدم وجود

الانسان بدونها لا يدل على ان كل منها ملزوم للاصل ليفتقر اليه الانسان ويتبعه في الوجود هذا خلاصة

ما ذكره الفاضل المحشي وقد ذكره الشارح في التلويح ايضاً وهو مباحث وهو انه لو حمل اللزوم في قوله في جميع

ذلك يشتمل على اللزوم على التبعية يلزم ان يكون الانتقال في جميع انواع المجاز من المتبوع الى التابع كما ادعاه

السكاكي ولا يخفى ان ما ادعاه على تقدير صحته تعسف محض لا يقول به المحققون الا انه مبني على صحة

الجواب المذكور اذ لو حمل على مصطلح جمهور ارباب الفن كان المراد باستلزام الجزء الكل المعنى المصطلح

ايضاً والا لم يتم التقريب وتفريع قوله ولهذا اشترط الخ لا يتم الجواب المذكور فتامل **قوله** فانه لا يجوز

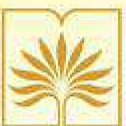


اطلاقها على الانسان اي من حيث انه انسان واما اطلاقها عليه من حيث صدور معظم الافعال منه
في موضع بنائها بسبب هذا الاعتبار فهو جائز كاطلاق الربيئة على العين ولذا جوز الزمخشري في قوله
تعالى تبت يدا ابي لهب ان يراد باليد النفس مجازا **قوله** فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد
يجوز ان يكون استعارة وان يكون مجازا مرسلا يعني ان اللفظ الواحد اذا اطلق على شيء واحد
كما اذا قلت رأيت مشفرا فيما اذا رأيت شفة انسان يجوز ان يكون ذلك الاطلاق بطريق الاستعارة
وان يكون بطريق المجاز المرسل فلا يرد ان يقال المشفر مجاز مرسل بالنسبة الى مطلق مفهوم الشفة
واستعارة بالنسبة الى خصوصية شفة الانسان ولا شك في تغاير المعنيين وتعددهما **قوله**
اي قول زهير ابن ابي سلمى بضم السين والزهير الشاعر وليس في العرب ابو سلمى غيره واسمه ربيعة
بن رياح من بني مازن **قوله** عند اصحابنا الحمل على البخيل بان يشبه الجوع في التأثير وليس قصد
للتأثير مبالغة فتشرع له صورة كالباس ويطلق عليه اسم الموضوع لما هو متحقق **قوله** من انتقاع
اللون وزهاته الهيبة الانتقاع تغير اللون من الحزن او فزع والامتقاع مثله وهو الجود والرثاثة البذاذة
يقال فلان رث الهيئة اي سيئها **قوله** فتوهم كونه تشبيها اي كونه من قبيل لجين الماء **قوله** فيعلم
منه لا يتناول قولنا الخ هذا تفريع على التعريف واشارة الى بطلان قول من قال الاستعارة اجراء
المشبه به على المشبه اطلاقا او حملا مع حذف الاداة وليس تفريع على قوله والمراد بمعناه ما عني
باللفظ حتى يتوهم ركاكته لدلالته على انه لولا ارادة ذلك المراد لتناول ذلك القول اللفظ المستعمل
فيما وضع له مع عدم التناول قطعا على كل حال **قوله** بل هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون مجازا
لا يقال المجاز مشروط بوجود القرينة المانعة عن ارادة الحقيقة ولا قرينة ههنا وما ذكره من ان الحمل قرينة
ففيه انه لا دلالة في الحمل على ذلك لجواز ان يراد الموضوع له وتقدير الاداة لانا نقول يكفي في القرينة ما
هو الظاهر ومنتهى الكلام بالتقدير مما يلتفت اليه واعلم انه ليس المراد بمعنى الشجاع صورته الذهنية من حيث

وجوده



وجودها وحصولها في الذهن اذ لا يصح تشبيهه بالاسد قطعاً مع انه متغير في الاستعارة بل الذات المشبهة بالاسد والمجاز تعلق الجار بالاسد على هذا بالاعتبار انه انما يطلق على تلك الذات ماخوذة مع ذلك الوصف فكان الوصف جزء مفهوم المجازي بقي الكلام في ان قولك زيد اسد مسوق لاثبات مشبه زيد بالاسد او لاثبات ان زيد هو تلك الذات المشبهة بالاسد فان كان الاول فهو تشبيه قطعاً ولا مجاز في الاسد كما ادعاه الفاضل المحشي وان كان الثاني فهو استعارة على ما حققه الشارح ولا فرق بين قولك زيد اسد واسد زيد وبين قولك زيد شير است وشير است زيد في احتمال الامرين فانه يحتمل ان يراد شير في الموضعين مردي بالاسد واطلق اسم الاسد على هذا المفهوم الكلي ثم استعمل في فرد منه لا بخصوصه وهو شير فقول الفاضل المحشي ولا شك ان قولك زيد اسد واسد زيد بمنزلة قولنا زيد شير است وشير است زيد فيكون مساق الكلام لاثبات منع او يحتمل انه قصد تشبيه ذات ما له الشجاعة بالاسد ويطلق اسم الاسد على هذا المفهوم الكلي ثم استعمل في فرد منه لا بخصوصه كما في قولك رايت رجلاً مع ان المراد زيد بعينه نعم يلزم ضمناً من تشبيه الذات المطلقة بالاسد تشبيه الذوات المخصوصة لكنه غير قصدي بتشبيه زيد فيكون اسد مستعملاً في معناه الحقيقي لا يشفي الغليل ثم ان في قولي فهنا ثلث مراتب الاولى دعاء المشابهة باداة التشبيه لفظاً او تقديراً نحو زيد كالاسد وزيد الاسد الى تشبيه بالاتفاق محل بحث ويستفاد منه دعوى الاتفاق على ان زيداً اسد له تشبيه وهو ثم كيف وقد مران المشبه اذا كان مذكوراً او مقدراً وكان اسم المشبه به خبراً عنه حقيقة او حكماً فعند البعض يسمى تشبيهاً وعند البعض استعارة ثم غير فرق بين المعرف والمنكر على قول الشيخ فان ابيت الا ان اطلق اسم الاستعارة على هذا القسم فاحسن دخول ادوات التشبيه فلا يحسن اطلاقه عليه وذلك بان يكون اسم المشبه به معرفة نحو زيد الاسد بفيدان المعرفة داخل في القسم المختلف فيه اللهم الا ان يكون مراد المحشي نحو الاتفاق على ان زيداً الاسد تشبيه على تقدير ان يراد منه ادعاء المشابهة بتقدير اداة التشبيه لا ببيان



زمة

حال المثال مطلقا ولا يخفى انه تعسف **قوله** او لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه اي لا ملا

بين زيد واسد ولا دلالة للاسد عليه في المثال المذكور اعني رايت اسدا يرمي ونظايره مثل

مة

رأيت اسدا في الحمام اذ لا دلالة للقرينة المذكورة على خصوصية زيد فانه فهم ما توهم من ان اللاز

المعتبرة في باب المجازي الملابسة في الجملة ولو بحسب المقامات والقرائن وهذا المعنى مما يمكن ان يوجد بين

الاسد وخصوصية زيد فلا وجه لقوله اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة **قوله** ويدل على ما ذكرنا

حقيقة

قال الفاضل المحشي ليس في تعلق الجار به دلالة على كونها استعارة بل لو جعل دليلا يمكن على كونه

الشجاعة

لكان اولى لان فهم المعنى الذي يتعلق به الجار على تقدير كونه حقيقة اظهر وفيه بحث لان وصف

في الاستعارة مثلا ملتفت اليه ابتدا ولا انتقال الى المعنى المراد الا بملاحظته بخلاف ما لو بني على حقيقته

فان ملاحظة اوصافه الخارجة فظهر ان تعلق الجار به انسب بالاستعارة وان صح على الحقيقة ايضا

وزاهدها

وهذا ظاهر جدا **قوله** كقوله اسد علي وفي الحروب نعامة المصراع لعمران بن حطان مفتي الخوارج

وتمامها فتخا تنفر من صفير الصافر الفتخا المسترخية الجناحين من الفتخ وهو اللين يقال عقاب فتخا

لانها اذا انحطت كسرت جناحيها وهذا لا يكون الا من اللين والمراد من قوله انه تنفر من صفير الصافر انه

ينزعج من مجرد الصدا وبعد البيت المذكور ه هلا برزت الى غزالة في الوغى ه بل كان قلبك في جناحي

طاير ه غزالة امراة شبيب الخارجي وكان يضرب المثل بشجاعتها نقل انه فتحت الكوفة في ثلثين فارسا

وفيها ثلثون الف مقاتل فصلت صلوة الفجر وقرات فيها سورة البقرة ثم هرب الحجاج ومن معه والوغى الحرب

قوله وكقوله الطاير الغريد بعض من بيت لابي العلا المعري في قصيدة يرثي بها الشريف الطاهر الموسوي

مطلعها اودي فليت الحادثات كفاف ه وعنبر المستاف وتمام المصراع الثاني في الشرح

والطاير الغريد عليه باسرها ه فتح السرات وساكنات ه اودي اي هلك وفاعله مال المسيف وكفاف

اسم معدول مثل قطام لكف الاذى واساف الرجل اذا ذهب ماله والاستياف الشم وبالفتح بالضم

جم فق



جمع فيها وقد مر تفسيرهما والسراة بفتح السين المهملة جبال باليمن يكون فيها منزل وعزم وبعض

الشين المعجمة جبال بالشام ولصاف جبل طي والمعنى ان كل الطيور في الحزن على الموتى مثل الا غزيرة

الباكية عليه **قوله** وان كثرت آه يكون بحيث لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه بل قد لا يصح كما

اذا اقترن به نفي جنس المشبه عن نفسه كما يقال هو اسد وليس بآدمي وفي التنزيل ما هذا بشرا ان

ان هذا الا ملك كريم اذ لا معنى لان يقال هو شبيه بالاسد وليس بآدمي فان الادمية انما ينافي

الاسدية لا كون الشي مشبها بالاسد صرح بهذا الشيخ في اواخر دلائل الاعجاز قيل وهذا دليل

لطيف على ان نحو زيد اسد استعارة لا تشبيه غفل عنه المتاخرون وفيه نظر اما اولا فلان المقصود

في المثال ونحوه بحسب الظاهر جعل زيد فردا من افراد الاسد كما هو المعنى في التشبيه البليغ وبهذا

الاعتبار صح نفي جنس الادمي عنه وهذا لا ينافي كون المثال من قبيل التشبيه في نفس الامر واما

ثانيا فلان هذا الدليل لو تم لدل على ان المثال المذكور ليس باستعارة ايضا كيف لا وقد اعترف

هذا القائل نفسه بان معيار الفرق بين الاستعارة والتشبيه هو انه ان صح حذف المشبه به واقامة

المشبه مقامه بحيث لا تفوت الا المبالغة فاستعارة والا فتشبيه ولا يخفى ان استحالة قولنا زيد

رجل شجاع وليس بآدمي اقوى من استحالة قولك هو كالاسد وليس بآدمي فتأمل **قوله** ولاحت

من بروج البدر بعدا البروج البدر هي التي يختارها في مسيره وهي اثنا عشر اولها الحمل واخرها الحوت

وبعدا نصب على التمييز والمهاجع جمع مهاة وهي البقرة الوحشية والتبرج اظهار المراة زينتها ومحاسنها

للرجال قيل معنى تبرجها اكتنانها اي محذرات لا يبرزن عن الخدور وبهذا يفارقن المها لان المها

متبرجة بخلافهن فان تبرجهن استتار وكان من قبيل قولهم تحية بينهم ضرب وجيع وفيه نظر لان

قوله ولاحت لا يلايم هذا المعنى بل الوجه ان يقال وجه كون تبرجهن اكتنانا ان الناظر لا يستطيع

اجتلاها الا انه يجر ضعفًا ويحتمل ان يكون المعنى انهن اسرعن في الاكتنان عند التبرج حتى
كان تبرجهن عين اكتنانهن قيل وههنا معنى واحد آخر وهو ان يراد بالتبرج الدخول
بالبرج كما هو المناسب للبدن والمعنى انهن اذا ازلن عن عز المرعى واستترن فكانهن دخلن في
بروج آخر ولا يخفى ما فيه من التكلف **قوله** والظاهر ان هذا من باب التشبيه الى قوله كما في قولنا
رايت اسدًا في الشجاعة فان قوله في الشجاعة يقتضي تقدير المشبه اي رايت رجلا مثل الاسد في
الشجاعة ولا يصح ان تقدر المشبه ويصار الى الاستعارة اذ لا يصح وقوع اسم المشبه موقع اسم المشبه
به فانه لو قيل رايت رجلا شجاعا في شجاعة لكان لغوا من الكلام **قوله** لان بيان الخيط الابيض
بالفجر قيل عليه هذا التبيين لا يدل على التشبيه بل على الاستعارة لانه يدل على ان المراد بالخيط الابيض
مثلا هو الفجر فيكون ذلك اللفظ مستعملا فيما شبه بمعناه وهو بيان الاستعارة وقد يتكلف في الجواب
بان ليس المراد بكونه ذا انه بمعنى انه بين اي شي اريد بهذا اللفظ بل [illegible] الخيط [illegible] بيان له باعتبار
ما يتعلق بمعنى انه بين ان الخيط الابيض وان كان في الظاهر فاعل تبيين ليس بفاعل في الحقيقة بل الفاعل
في الحقيقة الامر المتعلق بالخيط الابيض المشبه به وذلك الامر هو الفجر فيكون قوله من الفجر بيانا للخيط
الابيض في الظاهر وبيانا لذلك الامر في الحقيقة فتامل فان قيل هلا ترك البيان ولم يقتصر على الاستعارة
التي هي ابلغ وادخل في الفصاحة اجيب بان في هذه الاستعارة نوع خفاء لاحتمال توهم القصد
الى المعنى الحقيقي وان كان مرجوحا جدا فاحتيج الى زيادة بيان في حكم من الاحكام التي يحتاج
اليها كل احد **قوله** وابعد من ذلك اي من كون ما ترك فيه المشبه واتى بوجه التشبيه تشبيها
كون الايتين من قبيل التشبيه على ما ذكره صاحب الكشاف وتوجه الابعدية ان المشبه مقدر فيما
مر بخلاف الآيتين ومعنى ضرب الله مثلا وصف وبين والمثل الاول مضروب للمشرك والثاني

الفجر بيانا للخيط انه
بيان له باعتبار م

للموحد



ولما صح ان يقال لمن قال رايت اسدا واراد زيدا انه جعله اسدا فيه انه يحتمل ان يراد به انه جعله
تشبيها بالاسد مشابهة تامة فهذا قيل يخدش هذا الوجه ان قولهم جعله اسدا يجري في زيد اسد
مع انه لم يوجد فيها الادعاء المذكور ضرورة انه تشبيه وجوابه ان الادعاء المذكور ضرورة
انه تشبيه وليس بالاستعارة وجوابه ان الادعاء المذكور فيتحقق ايضا متحقق في زيد اسد
اذ ليس المعنى على تقدير اداة التشبيه كما سبق تحقيقه بل جعله فردا من افراد الاسد ادعاء اصطلاحا

نعم ليس باستعارة م

لذكر المشبه في الكلام كما سبق فان قلت ذلك الادعاء لا يتحقق في العرف اعني زيد الاسد بل
على تقدير اداة التشبيه مع انه يقال لمن قال به جعل زيدا اسد قلت ان ثبت قولهم فذلك
في الصورة المذكورة وان المعنى على تقدير الاداة فيكون المراد به انه جعله شبيها بالاسد
ولا يجري هذا في الاستعارة **قوله** قد زر ازراره على القمر قد سبق في بحث المجاز العقلي
على ان مطلق ذكر المشبه لا ينافي الاستعارة بل اذا كان على وجه ينبي عن التشبيه وان هذا البيت
من الاستعارة لا التشبيه فليتذكر **قوله** وبهذا يندفع اه اي ببيان ان القرينة مانعة عن ارادة المعنى
المتعارف يندفع الى الآخر ووجه الاندفاع ان الاصرار على دعوى الاسدية بالمعنى الغير المتعارف
ونصب القرينة لا يمنع الا عن ارادة المعنى المتعارف فلا منافاة **قوله** واما التعجب والنهي عنه
فللبناء على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة فيه بحث لان محصل ايراد السابق تسليم الادعاء
المذكور ومنع كون الاستعمال فيما وضع له وصحة التعجب وكذا النهي عنه انما يترتب على نفس الادعاء
كما يشير اليه كلام القائل نعم لا حاجة الى الاعتذار بانهما مبنيان قضاء لحق المبالغة **قوله** والاستعارة
تفارق الكذب الخ اي الكلام الذي فيه الاستعارة تفارق الكلام الكاذب فلا يرد ما يقال الاستعارة
في المفرد والكذب في الحكم فلا اشتباه بينهما حتى يحتاج الى الفرق **قوله** وزعم صاحب المفتاح الخ
اراد بالدعوى الباطلة الدعوى التي لا تطابق الواقع مع ان صاحبها يعتقد



مطابقتها اذ لا يتصور ترجيح فصاحتها قصد التأويل فضلا عن نصب القرينة المانعة عن اجراء
الكلام على ظاهره واراد بالكذب ما لا يطابق الواقع مع علم القائل بعدم مطابقته فانه ايضا
لا ينصب تلك القرينة كما ان المدعي لا ينصبها الا ان الكاذب المذكور ليس مثل ذلك المدعي ذلك كم
في التبري عن قصد التأويل لان مقصوده ترويج ما دل عليه ظاهر كلامه ولا يقدح في
مقصوده هذا قصد التأويل بل نصب القرينة فلذلك اكتفى ههنا بنفي نصب القرينة وا
قتصر في الدعوى الباطلة على ذكر التبري عن التأويل لانه اذا تبرى عن التأويل كان نصب القرينة
واقتصر في الدعوى الباطلة اشد تبريا فظهر وجه التخصيص في كل واحد من التبري ونفي نصب
القرينة كذا في شرح المفتاح للشريف وليس مراده تفسير مطلق الكذب حتى يقال انه فيما ذكر
ميلا الى مذهب الجاحظ وعدولا عن مذهب الجمهور كما توهم بل تعيين مراد السكاكي من لفظ
الكذب وحاصله انه اراد بالكذب ههنا احد قسميه اعني ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد بقرينة
انه سمى قسيمه الآخر وهو ما لا يطابق الواقع مع اعتقاد المطابقة للدعوى الباطلة قوله
ولا يكون الاستعارة علما لا خفاء في ان المراد غير علم الجنس فانه المتبادر من اطلاق العلم
وكذا مادر في البخل وسحبان في الفصاحة وباقل في الفهاهة قد سبق شرح فصاحة سحبان
وخطبته عند معوية واما مادر فانه رجل من هلال بن عامر بن صعصعة قيل سمي مادرا لانه
يسقي ابلا له من ماء حوض فلما فرغ الابل بقي في اسفل الحوض ماء قليل فسلح فيه ومدر الحوض به بخلا
من ان يسقى من حوضه واما باقل فهو اسم رجل من العرب وكان اشترى ظبيا
باحد عشر درهما فقيل له بكم اشتريته ففتح كفيه وفرق اصابعه واخرج لسانه يشير بذلك الى احد عشر
فانفلت الظبي فضرب به المثل في العي قال حميد الارقط يهجو اضيافا له اتانا وما داناه سحبان
بن وايل بيانا وعلما بالذي هو قائل فما زال عنه اللقم حتى كانه من العي لما ان تكلم باقل واعلم انه
اذا م



اذا اعتبرت تشبيههما لزيد بعمرو في الشكل والهيئة وقصد المبالغة في التشبيه وادعاء انه
عين عمرو لكمال التشبيه به فقلت رايت عمروا فالظاهر انه استعارة لكون العلاقة المشابهة ومن
هنا قيل القوم انما تعرضوا للجنس في بيان الاستعارة بناء على ان الكثير الاستعارة في الاجناس
لا الاشخاص ولهذا علل الفاضل المحشي في شرح المفتاح عدم جريان الاستعارة في الاعلام
بان مبنى الاستعارة على المبالغة في حال المشبه بدعوى انه عين المشبه به وذلك انما يحصل اذا
كان المشبه به مشتهرا بوجه الشبه ولا شك ان الاجناس مشهورة باوصاف لها حتى ان اسماءها
تنبئ عن اوصافها انباء تاما واما الاشخاص فقلما اشتهر باوصاف كذلك والقول بانه يمكن ان
يجعل لفظ عمرو موضوعا للذات مالا الشكل المخصوص فما ادعاه وان كان موضوعا للذات
معين له شكل مخصوص حتى تاتي اعتبار الجنس تعسف لا احتياج اليه لان المقصود بالعدول
على التشبيه الى الاستعارة هو المبالغة في حال المشبه اعني وجه الشبه حتى كانه يساوي المشبه به فيه
وذلك يحصل اذا جعل المشبه من افراد المشبه به داخلة في جنسه اذا كان المشبه به جنسا وجعل عينه
ان كان شخصا ولا شبهة ان ادخاله في جنسه بمنزلة الادعاء انه عينه فتامل والله الموفق قوله
فان تعافوا من عاف يعوف كعلم يعلم واصله المتعافون سقط النون بالجازم يقال عاف الرجل طعامه
وشرابه اي كرهه قوله لدلالته على ان جواب هذا الشرط محاربون ويلجاون فان قلت لم لا
يجوز ان يريد بالنيران حقيقتها بان يقصد تحويفهم بالاحراق قلت القايل يدعي الاخذ بالشريعة
وليس فيها احراق كارهي العدل والايمان واما عدم حمل النيران على الرياح فلتعاهد العرف وغلبة
الاستعمال في السيوف قوله من نصله اي من نصل سيف الممدوح ويحتمل ان يرجع الضمير الى الممدوح
والاضافة لادنى تلبس قوله على رؤوس الاقران خمس سحايب فاعل يكفي وبعد البيت المذكور يكاد
الذي منها تقبض على العدى مع السيف في ثني قنا وقواضب الثني واحد اثناء الشي اي



ضاعفه والقناجع قناه وهي القصب الرمح والقواضب القواطع **قوله** اي اناملة الخمس

يحتمل ان يريد بالانامل عيني رؤس الاصابع نفس الاصابع مجازا ويحتمل ان يريد المعنى الحقيقي

مبالغة **قوله** والمراد بارؤس الاقران جمع الكثرة بقرينة المدح ولك ان تحمله على انه جمع قلة لما فيه

من الاشارة الى قلة الكافية في الحرب وقلة امثال هذا فيها ولا يخفى ما فيه من اللطف **قوله** وهذا اولى

من قول المصنف الخ يعني قوله في الايضاح وجها ولو يراد ان المستعار منه هو الاحياء لا الاحياء كما لحيوة

دائما قال اولى ولم يحكم بان كلام المص خطاء لاحتمال ان يكون مراده ايقاع الاستعارة بين

الاحياء في الهداية والاحياء المتعدي فالمراد من الهداية في كلامه ما هو مصدر البني للمفعول وهو الاهتداء

قوله معناه كل من المرسن والطيران خصوص وصف ليس في الانف والعدو اما في المرسن

فكونه انف مرسون واما في الطيران فقطع المسافة بسرعة في الهواء **قوله** فانهم عدوا شيئا في

الاستعارة فالضمير في عدوها راجع الى وضع المرسن في موضع الانف ويجوز التاني

الجماعة وهذا انت او يكون تانيث الضمير باعتبار كون وضع المرسن موضع الانف استعارة

على الاطلاق المذكور **قوله** اي محاسن لد كالمرسن والانف فان كلا منهما عضو مخصوص هو

طريق الشم وانما الاختلاف بالاختصاص بالانسان وعدمه وحاصل ما ذكره ان اطلاق الاستعارة

على هذا القسم من المجاز المرسل على سبيل الاستعارة لان نقل الاسم من المجانس الى المجانس متشابه لنقل

الاسم من المشابه الى المشابه بناء على ان المجانسة والمشابهة من وادي واحد **قوله** وفي كون استعارة

الطيران للعدو من هذا القبيل نظر لانه اجيب بان الطيران عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع تحريك

الجناحين الاختياري في الهوي والعدو عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع التخطي على الارض

ولا يخفى ان الجواب انما يصح اذا ثبت النقل عن ائمة اللغة **قوله** وهو ضم حلق الدروع الحلق بفتح الحاء

جمع حلقة بالتسكين على غير القياس قال الاصمعي الجمع حلق بكسر الحاء كبدرة وبدر وحكى يونس عن ابي عمرو

بن العلا



بن العلاء حلقة في الواحد بالتحريك والجمع حلق وحلقات قال تفعلت كلهم بجيرة على ضعفه

قوله ان الاسد موضوع للشجاعة اي للشجاع قوله لا الرجل وحده كما عرفت انه لا ملازمة بينهما

ولا دلالة عليه قوله لا المجموع المركب منهما اعترض عليه بان القول بكون المستعار له هو القيد

لا المجموع قول يخالف قانون المجازية اذ قد تقرر ان اللزوم في المجاز انما هو بين المعنى الحقيقي

والمعنى المجازي كذلك بينه وبين القيد لا نفسه الذي استعمل اللفظ فيه وههنا اللزوم انما

هو بين المعنى الحقيقي وقيد المعنى المجازي لا نفسه واجيب بان اللزوم كما يتحقق المعنى الحقيقي

وقيد المعنى المجازي كذلك بينه وبين المقيد لانه ينتقل من المعنى الحقيقي الى الشجاعة ومنها الى الرجل

الشجاع كما حققه الفاضل المحشي فيما سبق وهذا القدر كاف في اللزوم قوله واذا احتبى قربوسه

القربوس بفتح الرا ولا يخفف الا في الشعر لان فعلولا نادر لم يات غير صعفوق وهي اسم عجمي

غير منصرف للعلمية والعجمية واما خربوب بفتح الخاء وهو نبت ينبت ذي قضيف والفصيح الضم وكذا

سحنون وهو اول الريح قوله قلت الاحسن ما ذكرناه اولا لانه ربما يقال نسبة الاحتباء الى القربوس

مما يوئيد الوجه الآخر لانه جعل القربوس كالشخص بحيث يكون الراس من سنبعانه واجرائه ولا شك

ان الاصل من الشخص جانب الظهر ثم المحتبي قد يضع الثوب في اسفل الركبتين فيمتد الى جانبهما مستعليا

فليتأمل قوله ولم ينظر الغادي الذي هو رايح النظر اذا استعمل بلا صلة فهو بمعنى الانتظار والغادي

هو السائر من الصباح الى الظهر قوله سيرا حثيثا اي مسرعا يقال ولى حثيثا اي مسرعا حريصا قوله

والتشبيه فيهما ظاهر اي وجه التشبيه قطع المسافر بسرعة ولين وسلاسة قوله فيني امرها في الهوادي

جمع ما دبر وهي العنق يقال قبلت هوادي الخيل اذا ابدت اعناقها قوله كما في قول امرء القيس

فقلت له لما تمطى بصلبه مطلع القصيده ففانبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى

بين الدخول فحومل وقيل البيت المذكور في الشرح وليل كموج البحر ارخى سدوله علي بانواع



التموم ليتمل ومقول قوله فعلت له لما تمطى قوله بعد البيت المذكور الا ايا ايها الليل

الطويل الا انجلى بصبح وما الاصباح منك بامثل السدول جمع سدل اوسديل وهو

ماء اسبل على الهودج والتمطي التمدد والباقي بصلبه للتعدية والارداف الاتباع والاعجاز جمع

عجز بفتح العين وضم الجيم وهو اخر الشي يذكر ويونث وهو للرجل والمراة جميعا والعجيزة للمراة خاصة

ثم المفهوم من تقريراته ان ناء كلمة واحدة وزنه فعل بمعنى ناء ينوء اى نهض بجهد ومشقة ويحتمل

ان يكون مقلوبا من ناء بمعنى بعد فوزنه فلع كما صرح به في الشافية والكلكل والكلكال الصدر و

ربما جاء في الشعر مشددا قوله والظ ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية حيث شبه الليل

بالانسان المتمطي في الطول واثبت لوازم المشبه للمشبه وهو الصلب والتمطي والكلكل والاعجاز

وانما قال والظ اشارة الى ما في شرح المفتاح من ان المجموع استعارة تمثيلية قوله كاليد

للشمال اشارة الى ما سياتي من قول لبيد وغداة ريح قد كشفت وقرة قد اصبحت بيد الشمال

زمامها قوله من حلي القبط الحلي بضم الحاء المهملة وكسر اللام مع الياء المشددة جمع حلى بفتح الحاء

وسكون اللام كثدي وثدي وقد يكسر حاء الجمع لمكان الياء مثل عصى والقبط اهل مصر قوله

فان كلامه في المصرحة لانه في ذكر الاقسام التي هي اقسام الاستعارة التي هي قسم من اقسام المجاز

كما دل عليه سوق كلامه من اول الباب والاستعارة التي هي من اقسام المجاز الاستعارة

المصرح بها فان الاستعارة بالكناية ليست من قسم المجاز عنده لان المذكور فيها هو المشبه

المستعمل في معناه الوضعي قوله بشواظ النار الشواظ اللهب الخالص الذي لا دخان فيه

قوله والثاني يشبه انتشار الشيب في الشعر باشتغال النار فيه بحث لان هذا الكلام من

المص لا يستقيم على قانون نفسه لكون قوله اشتعل استعارة تخييلية وهي عنده

حقيقة ولا يتحقق فيه التشبيه فكانه اعتبر الاستعارة على مذهب الزمخشري وغيره ولفظ

حقيقة

الزعم

موخر



الزعم لا يخفى عن الاشارة الى البحث المذكور ٥ وهما حسنان فان قلت كل من الكشط والكشف امر عقلي

قلت لو سلم فالمراد التهيئة المحسوسة عندهما وهما يشيران اليها قوله اي حصول امر عقيب امر دايما او غالبا

هذا الترديد لاجل بيان معنى الترتب من حيث هو لا بالنظر الى خصوص المقام ٥ ان المستعار له ظهور

النهار لا يخفى ان الانسب اظهار النهار قوله والحسيب يحمل عبارتهما على القلب لان السكاكي لا يشترط

النكتة في القلب بل يقبلها مطلقا ٥ ولعل مذهب الشيخ ايض ذلك فلا يتجه طلبهما في هذا

القلب بناء على لزومها لقبوله عند المص قوله وبالثاني الظهور ههنا بمعنى الزوال اعترض

عليه بان المستفاد منه ظهور المسلوخ من جلدته يا باه لان المسلوخ لا يزول مع ان استعمال

ظهر بمعنى زال يكون مع ان لا مع من وقد اشار الشـ الى انتفاء اندفاع الثاني بقوله فاقام من

مقام عن واما الجواب الاول فانه يقال لا نم ان المسلوخ لا يزول من جلدته بل اذ ازال

الجلد عنه فقد زال هو ايض عن الجلد قوله وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر عجز بيت من ابيات

لحماسي صدره اعيرتنا البانها ولحومها وقبله قوله اتنسى دفاعي عنك اذ انت مسلم وقد

سال من ذل عليك قراقر ونسوتكم في الروع باد وجوهها يخلن اماء والاماء حراير

الاستفهام للانكار ومسلم على صيغة المفعول اي مخلى من اسلمته اي خليت وبين من

يريد النكاية وقراقر اسم واد ذي اي مسيل الذل يخوفك فسال به عليك قراقر والروع

الخوف ويخلن اي يظن تلك النسوة اماء لكونها مكشوفات الوجوه والحال انهن

حراير في نفس الامر والاستفهام في اعيرتنا ايض للانكار اي لم تعيرنا البان الابل ولحومها

مع ان اقتناء الابل مباح والانتفاع بلحومها قوله وتلك شكاة الشكاة بفتح الشين

المعجمة الشكاية قوله وذكر العلامة يخالف كلام الشـ في ان الظلمة هي الاصل والمظروف

والنور طار عليها وظرف فان الظ على تقدير العلامة ان يكون الليل ظرفا والنهار مظروفا

بقلبهما

نفسي

بينه

وانما انشأ هذا الكلام لانه عبر العصر ونصر بنو ربيعة اولا خبر الاصبهان وذلك عن غضب عارض الجز البارع

في كلام العلامة مع



فقد يطول الزمان والعادة في مثله قيل لا يخفى انه تكلف بل تحقق ما اختار من ان
التاويل والتحقيق بلطايف وبلاغة التنزيل ان يقال اراد بالنهار مجموع مابين الطلوع و
الغروب كما هو المفهوم من الشرح والموافق لكتب اللغة فيكون الفاء للتعقيب الحقيقي
نظرا الى انتهاء النهار ويستقيم معنى المفاجات نظرا الى ابتدا ظهور النهار ولا يخفى على
المنصف ما في اعتبار المفاجات بالنظر الى ابتداء ظهور النهار من التكليف فان المفهوم
من الاية على توجيهه مفاجاة الاظلام لظهور النهار الذي هو مجموع مابين الطلوع والغروب
على ان الآية مجرد اخراج النور من الظلمة والمخصوصية النور واعتبار كونه مجموع مابين
الطلوع والغروب فلا يمكن لهما دخلا في المقصود فتامل قوله ثم لا يخفى ان اذ المفاجاة
انما يصح له قيل يمكن ان يقصد بالجملة الاسمية الدوام بمعونة المقام فيندفع
لايمة المفاجاة عن المص اذ المرتب على السلخ في الحال اصل الظلام لا دوامه والاستمرار
وفيه نظر لان لايمة المفاجاة باعتبار ان المفاجاة انما يتصور فيما لا يكون مترقبا بل
يحصل بغتة بلا ترقب كما ذكره الشريف في حواشي شرح المفتاح فحمل الجملة الاسمية على
الدوام لا يدفعها كما لا يخفى على المتامل فتامل قوله واقول تقويه لذلك آه فيه بحث لان الآية
على ما يتبادر من نظم الآية سلخ النهار بحيث يفاجاه الظلام ولا شك ان سلخه مع انبساطه
التام بحيث لا يبقى منه اثر بل ينعدم في الحال ويترتب عليه الظلام دفعة آية لكمال القدرة
آية والتقوية التي ذكرها آنفا انما يظهر لو كان الاية نفس مفاجاة الظلام فتامل قوله و
ههنا بحث له قد يقال لما كان الرقاد كثير الوقوع في الحس ويتكرر بالمشاهدة عندهم
جعل عدم ظهور الفعل الذي هو لازم اشهر واقوى ماهو في الموت وانت خبير بان
افاده كثيرة الوقوع للفوقية محل نظر وان كان افادتها الاشهرية مما لا شك فيه وقد يقال



ما ذكر

ما ذكره انما يرد لو لم يكن هذا من باب التشبيه المقلوب ولا يخفى انه لا نكته تعتد بها في اعتبار مثل المقلوب قوله وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت يمكن ان يقال البعث المطلق في صدد ذكر القيمة واحوالها انما هو البعث من الموت فيصلح لكونه قرينة للاستعارة على انه لا يبعد ان مدعى كون البعث حقيقة شرعية في البعث من الموت قوله والمعنى ابن الامر ابانه لا تمتحي اي افرق بين الحق والباطل بحيث لا يلتئم احدهما بالاخر كما لا يلتئم الزجاجة المكسورة قوله والجامع الاحاطة او اللزوم وهما عقليان فان قلت كما ان ضرب القبة على الشخص محسوس كذلك احاطة القبة به محسوس فلم عده عقليا قلت المعدود من الجامع العقلي وهو الاحاطة المعنوية المتحققة في الذات بالنسبة اليهم كما انها متحققة في القبة بالنسبة الى الشخص تحقق الاحاطة الحسية فيها ولا يخفى انها عقلية قوله وهو ما دل على نفس الذات الخ مرادهم بالذات في هذا المقام ما يستقل بالمفهومية وفي تفسير اسم الجنس اشارة الى انه لم يرد هنا ما اصطلح عليه النحاة لان ذلك شامل للصفات المشتقة واسماء الزمان والمكان والالة وما ذكره هنا لا يتناولها قوله من غير اعتبار وصف من الاوصاف اي من غير اعتبار وصف متعلق بهذا الذات فلا يتوهم ورود الاشكال بان الفعل وصفا وهو ملحوظ كيف وسياق الكلام يدل على تغاير الذات والوصف قوله وكذا اما يكون متناولا باسم الجنس كالعلم لا شبهة في ان اسم الجنس بالتفسير الذي ذكره لا يتناول العلم الشخصي اذ ليس مدلوله ذاتا صالحا لان يصدق على كثيرين والا لكان كليا وان اذا تضمن مفهومه نوع وصفية لم يصر كليا ايضا بل اشتهر ذات المشخصة بوصف من الاوصاف خارج عن مدلوله كاشتهار الاجناس باوصافها الخارجة عن مدلولاتها الاصلية لاسمائها بخلاف الاسماء المشتقة فان المعاني المصدرية المعتبرة فيهما داخلة في مفهوماتها الاصلية فلذلك كانت الاعلام ملحقة باسماء الاجناس دون الصفات والحاصل ان اسم الجنس بدلك



على ذات صالحة للموصوفية مشتهرة بمعنى يصلح ان يكون وجه الشبه فكذلك العلم اذا اشتهر بمعنى
فالاستعارة فيهما اصلية والافعال والحروف لا تصلح للموصوفية وكذا الصفات المشتقة قوله
والا فتبعية القوم انما تعرضوا الاستعارة التبعية المصرحة والظاهر تحقق الاستعارة التبعية المكنية
كما في قولك اعجبني اراقة الضارب دم زيد ولعلهم لم يتعرضوا لها لعدم وجدانهم اياها في كلام
البلغاء قوله او يكونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه انما ذكر في لفظه او اشارة الى انه الامرين من
هي التعبيرين في الدلالة على المقصود قوله انما تصلح للموصوفية الحقايق اي الامور المتقررة
التعبيرين ص
الثابتة الخ هذا التعبير ذكره العلامة في شرح المفتاح حيث قال المراد بالحقايق الذوات
الثابتة المتقررة كالجسم والبياض والطول لا غير الثابتة كمعاني الافعال فانها متجددة غير
متقررة لدخول الزمان في مفهوماتها وكالصفات فانها غير ثابتة ايضا وان كان الزمان
عارضا لها فتبعية الشارح ههنا توطئة لرد عليه على ما اشار اليه بقوله بعد تسليم صحته ووجه المنع
كما نقل عنه رحمه الله ان كلا من الحركة والزمان مع انه ليس من الامور المتقررة الثابتة يقع
موصوفا وقد صرح الشارح نفسه في شرحه للمفتاح بانه في انقطاع هذا المنع عن اصل الكلام
حيث قال بعد نقل تفسير العلامة والحق ان الحقيقة هي الماهية باعتبار تحققها وثبوتها في
نفسها من غير تعلق باعتبار المعنى ولا خفاء في ان القيام والحركة كذلك بخلاف القايم
والمتحرك واما ما ذكره الفاضل المحشي جوابا عما اشار اليه الشارح من المنع المذكور حيث قال ففيه
في دفعه المراد بالحقايق المعاني المستقلة بالمفهومية لا ما يتوهم من الامور المتقررة الثابتة
توهم ص
بحث لانه يمكن ان يقال بعد الاغماض عن ان مطمح نظره الرد على العلامة انما لم يفسر الشارح
الحقايق بما ذكره هذا الفاضل لان غرضه توجيه كلام المصنف على وجه لا ينافي ما ذكره نفسه في
الاستعارة
ايضاح الذي هو كالشرح لهذا الكتاب وكلامه هناك اب عن هذا التفسير لانها هكذا الان

تعو الدين



تعتمد التشبيه والتشبيه يعتمد كون المشبه موصوفا وانما يصلح للموصوفية الحقايق كما في قولك جسم ابيض او بياض صاف دون معاني الافعال والصفات المشتقة منهما والحروف انتهى كلامه ولا يمكن ان يراد بالحقايق ههنا ما ذكره الفاضل المحشي لعدم صحة مقابلته على هذا التفسير بالصفات وبهذا ا المحشي من البين في السياق ترويجا لكلامه حيث قال اولا بما قررناه ظهر لك ان ما بهذا اسقطها ذكره القوم من ان الاستعارة في الافعال والحروف تبعية الى ان قال وانما يصلح للمفهومية الحقايق دون معاني الحروف والافعال وثانيا وكل من الحركة والزمان حقيقة لاستقلاله بالمفهومية دون الافعال والحروف **قوله** دون معاني الافعال والصفات كانه اشار بادخال لفظ المعاني الى اندفاع البحث الذي اورده نفه في شرح المفتاح وهو ان الموصوف بالمشاركة نفس المشبه والمشبه به وهو لا يختلف باختلاف التعبير فعدم صلوح العبارة الدالة عليه للموصوفية لفظا لا يقدح في اتصافه بالمشاركة فيجوز ان يستعار الناطق لدلالته باعتبار التشبيه الدال بالناطق واتصافهما بالمشاركة وان لم يصلح لفظهما للموصوفية ووجه الاندفاع على ما ذكر في الشرح ان المعتبر في هذا المعنى مفهوم اللفظ حتى لو اذا قيل لقيت صماء عن الخبر كان المستعار منه مفهوم الصم تبعا لمفهوم الصم للذوات فيعتبر في صحة موصوفيته وعدمها اللفظ الدال عليه ادبه من الحقايق ام من التفات العقل **قوله** او عروضها فيه بحث لان العروض ان يمنع جريان التشبيه ينبغي ان لا يجري في المصادر ايضا لان عروض الزمان لها حقيقة اللهم الا ان يقال مفهوم الصفات يشتمل على النسبة بخلاف مفهوم المصادر ولم يلاحظ نسبة الضرب مثلا الى شيء لا تعرض له زمان كما لا يخفى على المتامل وهذا اعرض الزمان للصفات بخلاف المصادر او يقال المراد بعروض الزمان للصفات دلالتها عليه دلالة بحسب العرف الطاري على اصل الوضع اللغوي لا بحسب العقل فقط ولا كذلك لفظ المصدر وقد مر من الفاضل المحشي في توجيه زيادة

لـ للموصوفيه

للدلالة

لـ بعلم انهم تاليفات

له نفس

اختصاص هل بالافعال تحقيق يرشدك الى ماذكرته فارجع اليه قوله ودون الحروف وهو ظ لانها
روابط وآلات لملاحظات فلا يكون موصوفا اصلا كما حققه الفاضل المحشي وههنا بحث وهو ان
معنى الحرف لا يصلح لاعتبار العلاقة المطلقة فلا يجري فيه المجاز المرسل ايضا اصالة فلم يعتبروا تقسيم السيّد في
المرسل ايضا اللهم الا ان يقال ما وجد المجاز في الحروف بحيث لا يكون علاقة التشبيه فلذا لم يذكر
والاقسام واكتفوا بالاستعارة التبعية لكثرتها لكن هذا لا يتاتى في الافعال لكثرة المجازات المرسلة
فيها تامل قوله واما الموصوف في نحو شجاع الكامل والفياض الوهاب المبالغ والنحرير العالم المتقن
فالوصف الثاني في هذه الامثلة ابلغ وازيد في المعنى من الوصف الاول فلذلك امتنع تقديمه عليه فظن
منه ان الثاني وصف الاول ولهذا الذي ذكر من ان الصفات لا يصلح للموصوفية ظهر ضعف ما
ذكره القاضي في قوله تعالى انها بقرة لا ذلول تثير الارض ولا تسقي الحرث ان لا ذلول صفة لبقرة والفعلان
صفتا ذلول لان ذلول من صيغ الصفة وتاويل كلامه بمثل ما اوله في قولهم شجاع باسل يأباه
سياق كلامه تامل قوله نحو مقام واسع لح المراد بالنعت الذي سلف تعريفه لغير الحقايق هو
الوصف المعنوي لا النعت النحوي وانما اورد النعت النحوي ههنا وفي قوله واما الموصوف
في نحو شجاع باسل لتضمنه الوصف المعنوي قوله فيجب ان يكون الاستعارة فيها اصلية لا تبعية
فيه بحث لان غاية ما لزم ان يجوز فيه الاستعارتان اعني الاصلية والتبعية بحسب الاعتبارين
اللهم الا ان يقال تريد فيجب ان يوجد الاستعارة فيها حال كونها اصلية ايض لا تبعية
فقط قوله في التشبيه في اولين لمعنى المصدر قال الفاضل المحشي فان قلت هل يجري في
نسب افعال الاستعارة تبعا على قياس الحرف قلت لا لان مطلق النسبة لم يشتهر بمعنى
يصلح ان يجعل وجه الشبه في الاستعارة بخلاف متعلقات الحروف فانها انواع مخصوصة
لها احوال مشهورة وفيه بحث لان معنى الذي يرجع اليه معاني نسب الافعال ليس مطلق

يكثروا

باسل الخ
الباسل هو الشجاع

الذي

النسبة

النسبة بل التشبيه على جهة القيام ولها خواص واوصاف يصح بها الاستعارة فاذا اسند

المضرب لك المحرض دالة على قوة نسبته اليه وباعتبار التحريض بنسبته لك من انتسب اليه على جهة القيام | اعمو

وقلت ضرب فلان لم يبعد عن الصواب وبالجملة يمكن الاستعارة في الافعال باعتبار نسبها بان شبه

بما يرجع نسبتها اليه بنوع استلزام كمطلق الاتصاف والقيام مثلا ما يرجع اليه نسب اخرى كذلك

كمطلق الآلية مثلا يقال قتلني السوط او السيف فالتبعية في الافعال للعرض باعتبار المصدر على

ما هو المشهور فيما بينهم فتدبر فانه دقيق قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها

عنها عند تفسير معانيها الضمير في بها عايد لك ما والتانيث لكون ما عبارة عن المتعلقات في المعنى

وفي عنها راجع لك معاني وفي معانيها الى الحروف وفي قوله عند تفسير معانيها وضع الظاهر موضع الضمير اذ

الظاهر عند تفسيرها واعلم ان لفظ بها غير موجوده في عبارة المفتاح بل عبارته هكذا واعني بمتعلقات

معاني الحروف ما يعبر عنها وظاهره يفيد ان تلك المتعلقات معبر عنها لا معبر بها مع انه خلاف

الواقع فكانه اشاره هنها باقحام لفظ بها الى توجيه عبارة المفتاح بان العايد محذوف و

التقدير ما يعبر بها عنها ويحتمل ان يريد بيان حاصل المعنى لا ان في العبارة تقديرا نظرا الى

ان الالفاظ المذكوره عند التفسير كلفظ الابتداء واخواته عبارة عن تلك المتعلقات

فهي بهذا الاعتبار معبر عنها كما اشار اليه الفاضل المحشي في شرحه للمفتاح وفي عبارة المفتاح

احتمال اخر وهو ان يجعل تعبر على صيغة المعلوم ويرجع ضميره لك ما ويجعل المعبر به معبرا مجازا

لكن لا يخفى انه تكلف ظ ومخالف لنسخ الرواية قوله مثل قولن من معناه ابتداء الغاية المراد

بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ الغاية هي النهاية وليس لها ابتداء وبهذا ظهر معنى

قولهم الى لانتهاء الغاية كذا ذكره الشه في التلويح واعترض عليه بان نهاية الشي ما ينتهي به ذلك الشي والشي انما ينتهي

بضده فنهاية الشي ضده فكيف يكون جزء منه بل انما يطلق على آخر جزء منه للمجاورة بينه وبين

النهاية ولكن ان يقول غاية ما في الباب ان يكون الغاية في المسافر مجازا في المرتبتين ومثله غير

عزيز والتوجيه الخالي عن شائبة التعسف ان يقال الغاية مستعملة في معناها الحقيقي وهي جنس و

الابتداء والانتهاء فردان له فكان اضافتها اليها اضافة الفرد الى الجنس ولا محذور فيه ولا يلزم

منه انقسام الغاية وانما يلزم ان لو كان اضافتها اليه اضافة الاجزاء الى الكل **قوله** والا لما كانت

حروفا بل اسماء قال في شرحه للمفتاح وهو ضعيف اذ ربما يمنع الملازمة بانه يجوز ان يكون المعنى

الواحد مستقلا بالمفهومية بالنظر الى وضع لفظ له غير مستقل بالنظر الى وضع لفظ اخر بمعنى

ان يكون مشروطا بحكم الواضع في دلالة احد اللفظين عليه ذكر متعلق له بخلاف اللفظ الآخر مثلا

معنى الكاف الاسمية والحرفية هو المثل الا ان هذا المعنى المستقل بالمفهومية من الكاف الاسمية دون

الحرفية وهذا التضعيف يبني على مذهب الشارح وقد ابطله الفاضل المحشي وحقق معنى الحرف بوجه لا غبار ابطله

عليه فظهر به ضعف التضعيف فلينظر فيه **قوله** غير صحيح كما سنشير اليه وقد يوجه كلام المص بالمصير الى

حذف المضاف اي كمتعلق المجرور في قولنا زيد في نعم وهو التلبس المخصوص والتمثيل للمتعلق

المصطلح بالمتعلق اللغوي وتوضيحه ان مقتضى قولك زيد في نعم كون النعم ظرفا لزيد مع انه ليس كذلك

فامتنع حمل اللفظ على حقيقته فحمل على الاستعارة بان شبه ما بين زيد والنعم من التلبس المخصوص

بالظرفية فوقع التشبيه اولا في الظرفية المطلقة ثم يسري الى الظرفية المخصوصة التي هي معنى

في فاستعمل اللفظ الموضوع للمشبه به الضمني وهو الظرفية المخصوصة في المشبه اعني المشبه بزيد تلبسه

فالتلبس مستعار له والظرفية مستعار منه ولفظة في مستعار فلا خلل في هذا الكلام هذا ما قيل

ولا يخفى فساده اذ لا يلايم سياق كلام المص فانه اعتبر التشبيه في لام التعليل في نفس المجرور كما لا

يخفى قوله للدلالة بالنطق وجه الشبه الضاح المعنى وايضا له الى فهم الفاهم **قوله** باعتبار

ذكر الملزوم واراده اللازم قد اشرنا في اوايل هذا الفن الى ان اللزوم امر لازم في جميع انواع جميع

للمجاز



المجاز استعارة او مجاز امرسلا فاعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم لا يكفي في بيان العلاقة بل لابد من
بيان انها من اي نوع من انواعها قوله للعداوة اي بقصد تشبيه العداوة الخ فيه نوع تعسف
لان موجب كلام السابق ان لا يقدر تشبيه الحروف في مجروراتها وعلى هذا السياق شرح الشرح
حيث قال فيما بعد تبعا للاستعارة في المجرور ولا شك ان المجرور في الآية كونه لهم عدوا لا نفس
العداوة والمشبه على هذا كون محبا وابنا لا نفس المحبة والتبني نعم هذا يرجع بحسب المعنى الى العداوة
والتبني والمحبة لكن الاستعارة في المنطوق فالتصريح به اولى خصوصا اذا كان الكلام مما يوهم بخلاف
ماهو المراد قوله كالمحبة والتبني ونحو ذلك من الترتب على الالتقاط اراد بالمحبة محبة الملتقط وهو موسى ع
او ارادة اثرها والا فالمحبة اللقط وهو آل فرعون علة للالتقاط متقدمة عليه قوله انه شبه ترتب
العداوة والحزن على الالتقاط ترتب الملتقط الغاية عليه والجامع هو الحصول بعد الطلب النفع
ولا يخفى انه اشتهر في ترتب العلة الغاية عليه فاندفع ما قيل هذا غير واضح لاستدعاء
التشبيه الجامع ولا يظهر فيما ذكره من التشبيه قوله ومدار قرينتها في الاولين انما قال في الاولين
لما سيجئ ان قرينة التبعية في الحروف غير مضبوط قوله جمع الحق لنا في امام البيت لعبد الله بن
المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد بويع بعد خلع المعتز بالله ولقب بالمرتضى واستوزر
استاده وكان واحد عصره في الكرم والفضل وقد ادركته حرفة الادب فاضطرب امره ولم
يكن خلافة الا ثلث ساعات من النهار قوله لم تلق قوما هم شر الظرف اعني متعلق بشرا والعشية
مابين المغرب والعشا والمراد هيهنا مطلق الوقت وهي اما مضافة الى الجملة بعدها او الجملة بعدها
صفة لها بتقدير فيها فانتصابها على الوجهين بالظرفية وانتفاء التنوين على الوجه الثاني
لكونها غير منصرفة للعلمية والتانيث لانه علم جنس كما تقرر في النحو والوادي فاعل يجري على طريق
الاسناد المجازي والمراد بجريان الوادي فيها بالدم ظهور اثار وكثرة الفتن قوله وتخبرهم من قرينة

ظ ر
والتبني



الضيف قرياً وقراء اذا احسنت اليه اذا كسرت القاف قصرت واذا فتحت مددت والجامع

بين القرى والطعن ايصال الشى الى الباطن كقول الحريري واقري المسامع البيت من

قصيدة ذكرها الحريري في المقامة الثانية والثلثين مطلعها بسف لكل زمان لبوسا ولا بسبب

صرفيه موى لقولها فعند الرواة الكلام وبين السقاة ادير الكوسا وطوراً ابو عظي اسيل الدموع

وطوراً الهوى اسر النفوسا واقري المسامع البيت حرف الدهر حدثانه والنعمى بضم النون و

القصر النعمة واذا فتحت النون مددت وبوس بضم الباء مصدر قولك بئس الرجل بهما اس بؤساً وبئساً

اي اشتدت حاجته فهو بايس والمسامع جمع مسمع بكسر الميم الاولى بمعنى الاذن وان شرطية وما

زايدة وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام السابق او هو السابق نفسه على الاختلاف

البصرية والكوفية والحروف الفرس الذي تقف في اثناء الجري والشموس الذي يستصعب الركوب

عليه قوله والى الجميع الى ههنا بمعنى على كما تقيضه السوق ونظيره في مجى الى بمعنى على قوله عامر تر كمالاً

فلو ننه وعم تركي كلا او عيالا فالى قوله يقرى الرياح رياض الحزن مزهرة الحزن بلاد العرب وهو في الاصل

ما غلظ من الارض ومزهرة حال من الرياض يقال ازهر النبت اذا اظهر نوره واذا اسري ظرف

ليقري قوله فغير صحيح لان المجرور به وقيل المراد بالجميع الاكثر ذكره الشارح والفاضل المحشي في

شرحيهما للمفتاح ولا يخفى بعده وقد يوجه بان المراد من نسبة الفعل الى المجرور ارتباطه

به بحسب المعنى بحيث يكون مفعولا به لذلك الفعل اما بواسطة حرف الجر كما في الآية او

باعتبار حاصل المعنى كما في البيت فان الاجفان مفعول به ليقرى بذلك الاعتبار اذ

ليس المراد بالاجفان الحيوان كما توهم بل المراد اجفان الرياض وهي الزهر الشبيهة بها واللام

عوض عن المضاف اليه وهو الضمير الراجع الى الرياض وسريان النوم فيها واليها كما تلك الزهر و

ان ضمام اطراف النور بعضها الى بعض ويقري الرياح الرياض الايقاض فتح تلك الزهر ونشرها

واعضاء

مرفيه نعمى ولوسا



تعين

واعضاء النظارم والطراوه اياها فانه لما جعل الايقاظ مفعولا ثانيا ليقري والرياض مفعولا

اولا له وظ ان الايقاظ لا يكون الا النايم تعين ان يراد بالاجفان الساري فيها النوم اجفان

الرياض فيكون ذكر اجفان الرياض قرينة على ان يقري استعارة لمعنى يصح انتهى كلام المو

وهذا معنى صحيح واضح الا ان المفهوم من البيت قرى الايقاظ وقت النوم واجتماعهما في وقت

واحد ولا يتاتى هذا على ما ذكره اللهم الا ان يقال نزل لتقارب الزمان منزلة الاتحاد اشار اليه

ابو الفتح في المحتسب **قوله** مطلقة وهي ما لم يقرن بصفة ولا تفريع مثل الفاضل المحشي في شرح

المفتاح للاستعاره المطلقة بقوله نشبت اظفار المنية وفيه نظر لان نشبت ترشيح فانه من

نشبت الشي بالشي نشوبا اى علق فيه فهو ملايم للمستعار منه والاولى ان يقال اهلكت

بدل نشبت اللهم الا ان يجعل نشبت ترشيح التخلية على مذهب السكاكي ويصرف الاطلاق الى

تسمية

المكنية هكذا قيل والحق ان نشبت من تتمة القرينة اذ لو قلت انعدمت اظفارها لما كان الا مر

على الاستعارة واعلم ان السكاكي ذكر في لطايف يا ارض ابلعي الآية ان الخطاب في ماءك

ترشيح وليس الخطاب وصفا ولا تفريع كلام واعتبار الوصف الضمني بالمخاطبة تعسف لا يصار اليه

فكان تخصيص الصفة والتفريع بالذكر بناء على الاغلب للحصر فتامل **قوله** يعني اذ انبسم علقت

رقاب امواله في ايدي الناس حاصل المعنى ان السائلين ياخذون مال الممدوح من غير

علمه ويجيبون الى حضرته فيتبسم ولا ياخذ منهم فيملكونه فكانه قيل فاصابها بلياس الجوع فان قلت

فقد فاتت النكتة السابقة من استلزام الذوق للمس قلت لا يفوت بل يكفي فيها كونه كذلك

قوله

ولو بحسب الوضع الاصلي والاخرى مكنية وهو انه شبه فيه بحث لان الاستعارة وبالكناية

لابد ان يذكر فيها المشبه ويثبت له شي من لوازم المشبه به وهو مفقود هنا فالظ ان ههنا

اذاق تبعية تصريحية والجواب ان قد ذكر المشبه بلفظ الحقيقي وفي الآية وجه آخر ذكره الزوزني

تكن بغرم



بالفتح ما يؤديه

في شرح المفتاح حيث قال ولو قيل ان المضاف مفخم كما في قوله تعالى واما من مقام ربه لم يبعد ولا يخفى بعده قوله من طعم المسرة في الصحاح الطعم بالفتح ما يؤديه الذوق يقال طعمه مر والطعم ايضا ما يشتهى منه تقول ليس له طعم وما فلان بذي طعم اذا كان غثا والطعم بالضم الطعام قوله فلا يكون ترشيحا قيل الظاهر ان يقول فلا يكون تجريدا لان مساق الكلام على ان اداق تجريد وليس بشيء فان مساق الكلام على انه تجريد للاستعارة المصرحة لا الاستعارة وهو طعم المرة فدفع هذا التوهم وانما لا يكون ترشيحا لان قرينة الاستعارة بالكناية لا يسمى ترشيحا لان الترشيح انما يعتبر بعد تمام الاستعارة والقرينة من تتمتها قوله جاوزت اليوم بحرا زاخرا متلاطم الامواج جاوزت بالجيم المهملة من المجاوزة بمعنى المكالمة فهو قرينة ترشيح الاستعارة ولو جعلت القرينة حالية لكان جاوزت تجريدا كما ان زاخر متلاطم الامواج ترشيح يقال بحر زاخر ممتد مرتفع جدا وتلاطم الامواج ضرب بعضها بعضا قوله هذا تجريد لانه وصف آه مبني على ان قرينة الاستعارة حالية او في البيت السابق والا فشاكي السلاح قرينة الاستعارة للتجريد قوله حتى لظن المجهول اللام في لظن لام الابتداء دخلت على الماضي بتقدير قد ويروى يظن وخص هذا الظن بالمجهول مبالغة وايماء الى ان المجهول حيث يخفى عليه حاله فيظن ان له حاجة في السماء واما هو غيره فيعلم ان الله اغناه عما سواه وجعله متصفا بجميع الكمالات فلا حاجة له في شيء اصلا قوله وما ذكرناه صريح في الايضاح حيث قال واذا جاز البناء على المشبه به مع الاعتراف بالمشبه الخ قوله ويدل عليه لفظ المفتاح وهو قوله الخ اذ لو كان المراد بالاصل التشبيه لكان تقرير الكلام واذا كان مع التشبيه والاعتراف بالتشبيه ولا يخفى ركاكته قوله كقوله هي الشمس مسكنها الخ فان قلت الاستشهاد على ما ذكره بهذا البيت لا يصح لجواز ان يحمل الضمير المنفصل اعني هي على ضمير القصة قلت قوله فعز الفؤاد عزاء جميلا يدل على ان الضمير راجع الى الحبيبة وايضا

[illegible]

شرط ضمير



شرط ضمير القصر ان يكون ما بعده من النسبة المشكوكة في الجملة حتى تفيد التاكيد وكون الشمس لحقيقي في السماء جلي لكل احد **قوله** اني اراك تقدم رجلا وتاخر اخرى قال الشـ في شرح المفتاح ينبغي ان يكون المراد بالرجل الخطوة لان المتردد الذي يقدم رجلا لا يؤخر اخرى بل ذلك الرجل الاولى نعم يخطو خطوة الى قدام وخطوة الى خلف وفيه بحث اما اولا فلان المراد بالقدام قدام الشخص فيكون الخلف الواقع في مقابلته خلفه ايضا ومن البين ان هذا ليس هيئة المتردد واما ثانيا فلان اعتبار التقديم في الخطوة لا يخلو عن تكلف وتجوز لان الخطوة انما تحصيل بتقدم الرجل لانها حاصلة مقررة تقدم تارة وتاخر اخرى واما ثالثا فلان المتبادر من المثل اتحاد متعلق التقديم والتاخير كما لا يخفى على ذي انصاف وعلى ما ذكره الشـ لا يكونان واقعين على شيء واحد فالوجه ان يقال اخرى صفة تارة والمعنى تقدم رجلا تارة وتاخر تارة اخرى فيتحد متعلق التقديم والتاخير **قوله** فحصر المجاز المركب في الاستعارة وتعريفه بما ذكر عدول عن الصواب لحصر المستفاد من تعريف المبتدا باللام في قوله واما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل الخ وقد يعتذر بانهم انما لم يتعرضوا للقسم الاخر من المجاز المركب اعني ما ليس باستعارة تمثيلية لقلته وقلة لطايفه **قوله** لان الاستعارة يجب ان يكون بلفظ المشبه به هذا اولى من تعليل صاحب الكشاف عدم التغير بان الامثال السايرة لا يكون الا وفيها غرابة من بعض الوجوه نحو فقت على تلك الغرابة وحفظ الالفاظ وجنبت عن التغير وذلك لان الظاهر ان فتح التاء في قولك بالضيف ضيعت اللبن لا تغير غرابة كانت عند الكسر **قوله** بالصيف ضيعت اللبن الباء في بالضيف بمعنى في كما في قولك جلست مكان بالصيف في المسجد وقال الميداني ويروى في الصيف فكان من الباء وفي مقبول رواية ودراية **قوله** لان المثل قد ورد في امراة وهي دهوش بنت لقيط بن زرارة كانت تحت عمرو بن عدي كان شيخا فسالته الطلاق فطلقها فتزوجت عمرو بن سعد بن زرارة وكان شابا فقيرا



فلما اشتو ارسلت الى الشيخ تستدعيه لبنا فعال ذلك المثل فلما رجع الرسول واخبرها بما قال عمرو ضربت يدها على منكب زوجها وقالت هذا ومذقه خير يعني ان هذا الشاب الجميل مع اللبنى القليل المذوق اي الممزوج بالماء خير منك ومن لبنك الكثير وانما خص الصيف لان سؤالها الطلاق كان في الصيف قوله واما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة وقد يقال انما تسمى استعاره بناء على ان التشبيه والاستعاره في صفة وهي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به قوله واذا المنية انشبت اظفارها الخ اذا شرطية وانشبت مفسر لفعل مضمر دخل عليه اذا تقديره والفيت جزاء الشرط و المنية في الاصل من مني الشي اي قدر سمي الموت بها لانه مقدر قوله تجمل معاذه والتعويذ والعوذه كلها بمعنى وهي الشي الذي يعلق على حلق الصبيان صونا لهم عن العين او الجن على زعمهم بتجلدي للشامتين اي التجلد اظهار الجلاد والجراه والشماته الفرح ببلية العدو وريب الدهر حوادثه والتضعضع الحركه والاضطراب قوله ولا بقيا على ذي فضلة البقيا اسم من ابقيت على فلان اذا رحمته قوله ان قلت فماذا يقول المص آه يعني ان فيه استعاره تخييليه بدون الاستعارة بالكناية فلا يصح الحكم بانهما متلازمان بعد تسليم صحة هذا الكلام يعني انا لا نسلم صحة هذا المثال لانه مثل مخترع لم يصدر عن البلغاء وبهذا المنع المشار اليه ظهر وجه احالة السكاكي في بحث الاستعاره بالكنايه بعد ايراد قوله اثبات المنية المشبهة بالسبع وجود التخييليه بدون الكنية الى اخر الفصل حيث ذكر هناك وجودها بدون المكنية في قول ابي تمام لا تسقني ماء الملام فانني صب قد استعذبت ماء بكائي وذلك لان المثال السابق لما كان من مخترعات السكاكي نفسه لم يعتد به بخلاف ما ذكر في آخر الفصل من قول ابي تمام واندفع ايراد الفاضل المحشي هناك حيث قال بحيث هذا الوجه ان وجود التخييليه بدون المكنيه قد علم مما سبق من نحو اثبات المنية الشبيهة بالسبع فلا فائدة في هذه الحوالة قوله شاع استعمال النقض

في ابطال

مني



فی ابطال العهد من حیث تسمیتهم العهد بالحبل ومنه قول ابی الیتهان فی بیعة العقبة یا رسول الله

ان بیننا وبین القوم حبالا ونحن قاطعوها فنخشی ان الله عزک واظهرک ان ترجع الی

قومک **قوله** وان یسکتوا عن ذکر الشی المستعار ای ان یسکتوا بدل من هذا ای سکوتهم عن الشی المستعار من

اسرار البلاغة **قوله** وهذا قریب مما ذکره المص فی التخییلیة والفرق ان التخییلیة علی ما ذکره الشیخ

لا یجب ان یکون مقارنا للاستعارة بالکنایة بل یجوز ان یکون مقارنا للتشبیه ولا کذلک

علی ما ذکره المص **قوله** وغداة ریح قد کشفت وقرة الواو بمعنی رب المستعار للکثرة ومفعول

کشفت محذوف ای ازلت ودفعت برد تهاغ الناس بالاطعام والکسوة وایقاد النیران

والقرة بکسر القاف وتشدید الراء بمعنی البرد معطوف علی غداة ادریح وقد یروی بفتح القاف یقال

یوم قر ولیلة قرة ای بارده واذا ظرف لکشفت واصبحت تامر فاعلها زمامها والتانیث

باعتبار المضاف الیه والضمیر المستتر فیها العایدة الی القرة او الغداة والجملة اعنی بید الشمال

زمامها خبرها والشمال بالفتح ریح یقابل الجنوب مشهورة بشدة البرد **قوله** ای سلا من

السلو وهی زوال العشق والحزن **قوله** ولا حاجة الیه لصحة ان یقال امتنع باطله عنه

وترکه بحاله فیه بحث لان المذکور فی الصحاح وغیره من کتب اللغة ان اقصر مشروط بکون

فاعله ذا اقدرة واختیار قال فی الصحاح اقصرت عنه ای کففت ونزعت مع القدرة

علیه فان عجزت عنه قلت قصرت بلا الف والباطل لیس ذا قدرة واختیار فهذا القدر

یکفی فی الحمل علی القلب اللهم الا ان یراد انه لا حاجة الیه بطریق الوجوب بجواز ان یراد بالاقتصار

معناه المجازی وهو مطلق الامتناع **قوله** وکذا الضمیر فی معاودته ای هوایض راجع الی

ماکان یرتکبه **قوله** کذا فی الصحاح بفتح الصاد اسم مفرد بمعنی الصحیح یقال صحبه الله

فهو صحیح وصحاح بالفتح والجاری علی السنة الاکثرین کسر الصاد علی انه جمع صحیح وبعضهم ینکره

فنخشی

بالنسبة الى تسمية هذا الكتاب ولا مستند له الا ان يقال انه ثبت روايته عن مصنفه انه سماه الصحاح
بالفتح ولبعض الادباء في استعارة هذا الكتاب مخاطبا لبعض الروسا مولاي لمن وافيت
وبابك طالبا منك الصحاح فليس ذلك بمنكر البحرانت وهل بلام فتى سعى للبحر كي يلقى صحاح الجوهري
قوله ويرتكب كون الكلام قلقا اي مضطربا وجه الاضطراب وقوع هي الفعل بين المتعلق
وهو قوله على اصح القولين والمتعلق وهو قوله يحترزبا لاجنبي الذي يتوهم قبل المتامل الصحيح
كونه هو المتعلق وبين المعطوف عليه وهو تعدد المعطوف وهو لا يسميها حقيقة ويمكن ان يوجه
كلام السكاكي بوجه يكون خاليا عن الاضطراب وهو ان يقال الاحتراز بالقيد الاخير عن
الاستعارة يقتضي سابقية الدخول فقوله ففي الاستعارة الخ اشارة الى ان الدخول محقق
فان الاستعارة فيها استعمال اللفظ في الموضوع له على القول الاصح الذي يتبنى الاحتراز عليه وعلى
هذا الاعتبار في كلامه فليتامل قوله فيجب ان يكون لا زايده ويحمل على حذف اللام دون عن
واحترازا ليلا يخرج او يقال الخارج بمعنى الحاصل يقال الخارج من القسمة كذا اي الحاصل منها فقوله
احترازعن ان لا يخرج الاستعارة اي عن ان لا يحصل الاستعارة من المجاز وتكون قسما منه فليتامل
قوله لفظ الغايط عن في فضلات الانسان الغايط في الاصل المكان المطمئن في الارض الواسعة
الجمع غوط واغواط وغيطان وكان الرجل منهم اذا اراد ان يقضي حاجته اتى الغايط فيقضي حاجته
فقد اتى الغايط يكنى به عن القدرة قوله وصاحب العرف لفظ الدابة في الحمار هذا ابناء على ان
لفظ الدابة في العرف مخصوص بالفرس والبغل فلا بد ههنا من حذف مضاف اي احتراز
عن خروج ما اذا اتفق فيه بحث اولا حاجة للاحتراز عن خروج ما اذا اتفق الى هذا القيد
لان مثل لفظ الغايط اذا استعمل اللغوي في منه نص المتناولات يكون مستعملا في غير
ما وضع له بالتحقيق في الجملة فلا يخرج حتى يحترز عن خروجه بزيادة قيد اخر نعم يلزم ان يدخل

يكنى

[margin:] نسخه ...

فيه الحقيقة



فی حد الحقیقة ایض لکنه یخرج باعتبار الحیثیة فالاولی ان یحترز بهذا القید عن دخول مثل طلاق
الغایط اذا استعمله العرف فی المنهضم المذکور والجواب ان هذا عند عدم اعتبار قید الا
فی قوله غیر ما هی موضوعة له وبعد اعتباره وهو الحق الاشکال فیه قوله لان تعیین اللفظ فی
الاستعارة بازاء المعنی بنفسه بحسب الادعاء حاصله ان من ادعی ان الاستعارة یستعمل
فیما وضعت له یدعی کونها مستعملة فیما دلت علیه بنفسها بناء علی استلزام الوضع دلالة
اللفظ بنفسه فیکون قرینة الاستعارة کقرینة المشترک بطریق الادعاء فی انها لدفع مزاحمة
المعنی الاخر لا لتحصیل اصل الدلالة وههنا بحث وهو ان الواضع کما یستلزم الدلالة بنفسها
یستلزم الدلالة الظاهرة ایض ففی الاستعارة دلالة ظاهرة ادعائیة فلا یخرج الاستعارة عن
الحد الثانی الذی ذکره السکاکی للحقیقة وهو الکلمة المستعملة فیما یدل علیه بنفسها دلالة ظاهرة
واخذ بعض القیود بحسب الحقیقة وبعضها بحسب الادعاء تعسف فتامل قوله ولا یخفی علیک
ضعف هذا بلغ الکلام اذا المطلق ینصرف الی الکامل فلا یتناول الوضع عند الاطلاق الوضع
التاویلی والقرینة المذکورة قرینة الدلالة بلا شبهة اذ لولم توجد لم یوجد الدلالة والادعاء
المذکور تعسف هذا وقد اجاب الش فی مختصره بوجه آخر وهو ان السکاکی لم یقصد بان
مطلق الوضع بالمعنی الذی ذکره یتناول الوضع التاویلی بل مراده انه عرض للفظ الوضع
الاشتراک بین المعنی المذکور وبین الوضع بالتاویل کما فی الاستعارة فقیدناه با
لتحقیق لیکون قرینة علی ان المراد بالوضع معناه المذکور لا المعنی الذی یستعمل فیه
احیانا وهو الوضع بالتاویل قوله لزم الدور اراد به توقف الشیء علی نفسه سواء
کان بواسطة ام لا ولک ان تقول لو قطعنا النظر عن لزوم الدور لا معنی لقولنا الی
نوع حقیقتها لان الکلمة المذکورة غیر الحقیقة وجعل الاضافة بیانیة استدراک
الکلمة م



للفظ الحقيقة ومن هنا يظهر انه لو قيل بالنسبة الى نوعها يصح من غير دور واستدراك فليتامل

بل الجواب ان تعليق الحكم بالوصف آه ارادة قيد الحيثية في تعاريف الامور التي تختلف بالاضافة

ظاهرة وينساق اليه الذهن وهذه الارادة تجري في القواعد المنطقية ايض كما ذكره في تعاريف

الكليات الخمس وغيرها فلا اعتداد بما ذكره جمال الدين في شرح الايضاح من ان التقييد با

لحيثية لا التفات اليه لانا لا نم انسياق الذهن اليه واما قوله وعلى تقدير انسياق الذهن

اليه لا يفيد فيما نحن فيه لان قولنا من حيث هي موضوع له متعلق بالاستعمال اذ لا معنى

لتعلق بالوضع فان اريد بالوضع الذي هو وضع التخاطب لم يكن حاجة الى التقييد با الوضع م

لحيثية وان اريد اي وضع كان استعمال لفظ الصلوة في الدعا اذا استعمله المخاطب كان م

بعرف الشرع قبله استعماله فيما هو موضوع له بوضع ما من حيث انه موضوع له فلا اعتداد به ايض

لان المخاطبة بعرف الشرع عبارة عن رعاية اوضاع ذلك العرف في استعمال الالفاظ فمن

استعمل لفظ الصلوة في الدعا كيف يكون مخاطبا بعرف الشرع ولو سلم انه مخاطب بعرف

الشرع فلا نم ان استعمالها فيه من حيث انه موضع له قوله وهذا غلط لان اشارته آه فيه

بحث لان حاصل كلام المجيب ان قوله مع قرينة معناه مع نصب التكلم قرينة ولهذا

قال اذ لا ينصب في الغلط قرينة اذا النصب فعل اختياري مسبوق بالقصد للغالط والارادة ولا قصد م

الى ان ينصب قرينة تدل على عدم ارادته معنى الفرس على ان بثبوت قرينة في مادة

لا يستلزم ثبوتها في جميع المواد فالغلط الذي لا يوجد فيه قرينة داخل في تعريف المجاز

وان لم يدخل فيه جميع افراده ثم ان اللفظ اذا استعمل في معنى غير ما وضع له ونصب

القرينة لكنه لم يعتبر العلاقة بل لم يوجد ايض يرد ذلك نقضا على التعريف ولا يندفع بما

اجيب وقد يقال في الجواب عن الاعتراض بالغلط المراد بالغير هو الغير المتعلق والاضافة

للعهد



للعهد يرشدك الى ذلك كثره استعمال لفظ غير ما وضع له ونصب القرينه في المتعلق ويبادر
من عند الاطلاق فعلى هذا اندفع الاعتراض بالغلط سواء كان بقرينه او بدونها فظهر ضعف قوله
فيما سبق وثانيا انه لو ترك آه تامل قوله الراجع الى معنى الكلمه المتضمن للفايدة القيد الاول اعني الراجع
الى المعنى الكلمه الراجع احترازعن الراجع الى حكم الكلمه كما في قوله وجاء ربك والاصل وجاء امر ربك
فالحكم الاصلي في الكلام لقولك ربك هو الجر واما الرفع فمجاز ومداره ان يكتسي اللفظ حركة لاجل حذف
كلمه لابد من معناها او لاجل اثبات كلمه مستغنى عنها استغناء واضحا كالكاف في قوله ليس كمثله
شئ والقيد الثاني اعني المتضمنه للفايده احترازعن استعمال المقيد في المطلق كالمرسن في الانف
قوله في انه كذلك شيء اي السبع كذلك ينبغي وهو ان يكون له اظفار ولفظ كذلك حال من المستتر
في ينبغي قوله وكلام في مناسبة التسميه كلام في وجه التسميه هو الذي ذكره في المفتاح
الفصل الثالث وقد اورد آه خلاصته بقوله والمشبه قد برزت مع الاظفار آه ولا يخفى ما فيه
اشعار بان المستعار هو الاظفار قوله وسيجيء في كلام ماينافي جميع ذلك هو قوله في قسم الرابع
الاستعاره بالكنايه كما عرفت ان يذكر المشبه ويريد المشبه به دالا على ذلك بنصب قرينه
ينصبها ولا يخفى انه دال على ان المستعار هو لفظ المشبه ويجيء توفيق آه بين اقواله ان شاء الله
تعالى قوله ومن الامثله استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين من امور بوصف صورة
اخرى فيه بحث لان المستعار ابدا هو اللفظ الدال على الصورة المشبه بها لا وصفها
كما يدل عليه ظاهر العباره وان تاول ذلك بان المراد بالوصف اللفظ بناء على ان اللفظ
كوصف يكتسيه المعنى فلا يتاتي هذا التاويل في قوله لوصف آخر لان المستعار له لا يكون
نفس المشبه لا لفظه اللهم الا ان يراد بهذا الوصف معنى البيان فكانه قال استعارة لفظ
الصورة الاولى لبيان الصورة الاخرى فيكون اللام في قوله لوصف الاخر والاعلى الفرضيه

يكتسي

منتزعتين



لاصله الاستعارة قوله ولا يلزم من قسم المجاز المفرد الخ حاصله ان قسم الشي قد يكون اعم منه من

وجه وهذا الكلام ظاهري والتحقيق ان قسم الشي اخص منه مطلقا فانك اذا قلت الحيوان اذا ابيض

اما اسود فالمراد اما حيوان ابيض وحيوان اسود هذا وقد رد جمال الدين الجواب المذكور بان

كون القسم اعم من المقسم مما يصح في تقسيم الذي لا يراد به الحصر كما في المثال المذكور والتقسيم

الذي يذكر في مشرع ابواب الكتب وفصولها براد بها استيفاء جملة الاقسام فلا يكون من ذلك

التقسيم الذي لا يراد به الحصر وقولهم ليس شي من المجاز العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة داخلا

في المجاز المفرد المعرف بالكلمة ليس دليلا على صحة كلام السكاكي بل هو دليل على خبط اخر وقع منه

هذا الكلام وفيه بحث لانه ان اراد بالحصر الذي اوجبه في مشرع ابواب الكتب حصر المقسم

في الاقسام بمعنى ان لا يوجد قسم لذلك القسم الا وقد ذكر كما يدل عليه قوله ويراد به استيفاء

جملة الاقسام فهو حاصل في المثال المذكور وفيما نحن فيه وان اراد به حصر القسم على المقسم

بمعنى ان لا يتحقق القسم الا حيث يتحقق المقسم فلا نسلم وجوبه في ذلك المشرع كيف والكتب

مشحونة بالتقاسيم التي لا يوجد فيها الحصر المذكور كقول المنطقيين التصديق اما بديهي او كسبي

وكل منهما اعم من التصديق قوله الثاني انا لا نسلم ان التمثيل يستلزم التركيب للفاضل

المحشي هنا كلام طويل الذيل لكن تخطيته في اخر البحث عبارة الشارح في شرح الكشاف وهي قوله

فان مبني التخييل على التشبيه لحالة بالحالة بل وصف صورة منتزعة من عدة امور بوصف التخييل

صورة اخرى بان لفظ الوصف مستدرك والصواب صورة لان المشبه مثلا هو الصورة

المنتزعة لا وصفها ظاهرة الاندفاع لانه انما يتم اذا جعله الوصف في عبارة الشارح معطوفا

على الحالة وليس كذلك بل على التشبيه والمراد بالوصف الاول المعنى المصدري وبالثاني الصفة

المعنوية التي هي وجه الشبه فلا يتجه الاستدراك الذي ذكره اصلا فتامل قوله وفيه نظر لانه

لو ثبت



لو ثبت ان مثل هذا التشبيه لم يمكن ان يجاب عنه بانه على تقدير ثبوت جريان التمثيل في المفردات

لا ريب في صحة التقسيم المذكور اذ تمثيل التمثيل المركب لا يقتضي حصره فيه غاية ما فيه انه مثل التمثيل — التمثيل م

المراد في التقسيم وهو التمثيل في المفردات اعتمادا على الها مثله المذكوره في فصل التشبيه فان

جمعها من قبيل المفرد ولا يخفى ان ما يصح مثالا للتشبيه يصح مثالا للاستعارة بان ترك التشبيه الى

الاستعاره ومثل التمثيل المركب على عادته الجارية في كل باب من تعميم مباحثه وايراد النظاير من

غير ذلك الباب دفعا لتوهم اختصاص التمثيل بالمفرد **قوله** للقطع بان لفظ تقدم في قولنا تقدم

رجلا آه قد يناقش فيه بان هذا الكلام مستعمل في المتردد وبين الاقدام والاحجام ولا يوجد فيه تقديم

الرجل تاخيره حقيقة فالحق ان التجوز كما هو حاصل في نفس الكلام كذلك حاصل في مفرداته فانه شبه

ازعاج الخاطر نحو النقل بالتقديم ونفس الخاطر بالرجل وانقباض الخاطر عنه تارة اخرى بالمتاخر

فاطلق الفاظ المشبه بها على المشبهات استعاره بها وهذه المناقشة على تقدير صحتها مخصوص

بهذا المثال والا فمن المسلمات ان اعتبار التشبيه في مفردات التمثيل غير مستلزم **قوله**

واما في قوله الى تمام لا تسقني ماء الملام الخ تمام البيت لا تسقني ماء الملام فانني صب قد استعذبت

ماء بكائي الصبابة رقة الشوق وحرارته يقال رجل صب اي عاشق مشتاق واستعذبت — ماء بكائي

الشيء عده عذبا ومعنى البيت لا المسني ايها اللايم على كثرة بكائي فانه مستعذب عندي لا

يوثر في ملامك او لا يستغرانها اللايم ماء اللايم فانني الهى ريان بماء البكا لا التفت الى ماء ملامك

واعلم ان قوله تعالى واخفض لهما جناح الذل من الرحمة ليس من قبيل البيت المذكور كما توهمه الطابعين — واخفض

نفسه حيث نقل ان بعض ظرفا اصحابه بعث اليه قارورة وقال ابعث لنا من ماء الملام فقال في

جوابه ابعث لنا ريشا من جناح الذل حتى نبعث لك من ماء الملام وذلك لان الطائر عند

اشفاقه وتعطفه على اولاده يخفض جناحه ويلقيه على الارض وكذا عند تعبه ووهنه والانسان



عند تواضعه يطا لها من راسه ويخفض من يديه فشبه ذلك وتواضعه باحدى حالتي الطاير على طريق الاستعارة

بالكناية ويضاف الجناح اليه قرينة لها فانه من الامور الملايمة للحالة المشبهة بها على انه يجوز ان يحمل

الايه على الاستعارة التمثيلية قوله او يكون قد شبه اللام بالماء المكروه ووجه الشبه ان اللوم

ليسكن حرارة الغرام كما ان الماء يسكن غليل الاوام كذا في الايضاح وفيه نظر لان ما ذكره ليس

بمناسب للمقام فان الشاعر ينبغي ان مدعى ههنا ان حرارة غرامه لا يسكن اصلا لا بالملام ولا

بشيء غيره فكيف يجعل ما ذكره وجه الشبه وقد اشار الى المعنى الذي ذكرته من قال

دم در کش از ملامتم اي يار زينهار ✿ کين درد عاشقي بملامت فزون شود ✿ وقريب

منه قول الحيد والملامة في هواك لذيذة حبا لذكرك فليلمني اللوم على ان تكسين غليل الاوام لا

قوله يلايم وصف المشبه به بالمكروه ويخالف تفسيره التخييلية تفسير غيره لها اجيب بان

السكاكي في هذا الفن خصوصا في مثل هذه العبارة ليس بصدد التقليد لغيره حتى يعترض

عليه وفيه ان تغيير تفسير الغير وتبديل الاصطلاح الثابت من غير حاجة وبدون فايدة يعتد بها

مما لا يعتد به قال جمال الدين الشاسي في شرح الايضاح يشكل على قول السكاكي ما ذا التجمع بين

المشبه والمشبه به في الاستعارة بالكناية كما تقول اظفار المنية والسبع تنشب بفلان فان

اظفار المنية مجاز عنده واظفار السبع حقيقة فلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز واما على قول المص

وغيره فلا يلزم هذا المحذور لان الاظفار حقيقة وانما تجوز في اثباتها للمنية واضافتها اليه انتهى

كلامه والجواب ان السكاكي ان يقدر في اسم مثل اظفار اخر بان يقول اظفار المنية

واظفار السبع كما يقدر في نظايره قوله ولهذا قال الشيخ عبد القاهر لا خلاف ح

اراد باليد ههنا اليد حيث اضافتها الى الشمال بدليل قوله ثم انك لا تستطيع ان تزعم

ح واراد باليد تمته اليد لا من تلك الحيثية فلا يرد ان قول الشيخ حجة عليه لا له لان كون اللفظ

استعاره



الاستعارة ينافي كونه حقيقة لغوية قوله لانا نقول ما ذكرت من منع الاستعارة حاصل الجواب
الاختيار الشق الثاني ومنع صيرورة النزاع لفظياً قوله وفي الترشيح بغير لفظ الكلام في ترشيح
الاستعارة واراد باليد ثمة اليد لا من تلك الحيثية فلا يرد ان الترشيح قد يقترن بلفظ المشبه
في قولك مخالب المنية انشبت بالسبع فان المخالب ترشيح للتشبيه لا للاستعارة كما مر لكنه يرد
عليه ترشيح الاستعارة بالكناية كما سيذكره الآن وجوابه ان الامر الذي هو من خواص المشبه به
له فيه بحث وهو ان هذا الكلام منقوض بمثل انبت الربيع البقل فان المراد بالانبات
المعنى الحقيقي كما اشار اليه السكاكي في اخر الفصل الخامس مع اقترانه بلفظ المشبه الجواب على
انه مبني على ان الترشيح في الاستعارة بالكناية وبعد تجويزه فيها كما هو الحق فالامر مشكل لان
الترشيح فيما يقترن بلفظ المشبه نحو مخالب المنية نشبت بفلان فافترسه اللهم الا ان يقال
التخييلية تكسر سورة الاستبعاد فلا يحتاج الى اختراع سوء وهمية اخرى وينقال الترشيح في
مثله يعتبر بالنسبة الى التخييل فتامل هذا وقد يرد هذا الجواب المذكور بان خاصة المشبه به في
التخييلية وان قرنت بالمشبه لكن المراد بالمشبه عند السكاكي المشبه به فلا يثبت الاحتياج الى التوهم
وفيه نظر لان المراد بالمشبه وان كان المشبه به لكن ادعاء لا حقيقة والخاص السبع الحقيقي
فثبت الاحتياج اليه على مجرد اقتران ان اللازم في التخييلية بلفظ لا يلايم بحسب الظاهر
وفي الترشيح بلفظ يلايم بحسبه كاف له فيما ذهب اليه قوله وهو هذا المعنى مع لوازمه
ولا يخفى ان هذا المعنى مما يبعد في الترشيح عنده ما كان بطريق تفريع كلامهم كما في قوله
تعالى فما ربحت تجارتهم قوله فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي فيه
بحث وهو ان هذا التوجيه وان صح في المثال الذي ورد اعني رايت اسدا يفترس
اقترانه لكن لا مساغ له في قوله تعالى اعتصموا بحبل الله المقطع بان اعتصموا اطلب شيء

قوله

المتعلق بالحبل الحقيقي ص

يتعلق بالعهد لا طلب الاعتصام الحقيقي حتى يستعار هذا القيد للعهد كما يشهد به الذوق
السليم وعلى هذا القياس نظايره فتامل هذا وقد رد الفاضل المحشي الجواب المذكور بانه لا
يكون ذلك الوصف من تتمة التشبيه فلا يكون ذكره تقوية للمبالغة المستفاده من التشبيه ولا ابتنا
على تناسيه كما هو شان الترشيح ويمكن ان يقال مراده ان المشبه به هو الاسد الموصوف

مناسبة

في نفس الامر بالصفة المذكورة لا انه الموصوف من حيث انه موصوف فلم ثم ان قول الشـ
وايضا معنى زيادة تم الخ اشارة الى جواب تسليمي حاصله ان الحق الفرق بين الاستعاره المقيد كما
في المرشحة واستعارة المجموع كما في التمثيلية ولو سلم عدم الفرق لامكن تصحيح خروج الترشيح
بان المراد منه خروجه بالنظر الى تمام اصل المقصود بدونه وهو ادعاء العينية الكلية بالاستعارة
المطلقة وان لم يتم الكمال الحاصل بالاستعارة المرشحة فامل فقد ذكر المشبه اعنى المنية

قوله

آه فعلى هذا المستعار له هو السبع والمستعار منه هو الموت والمستعار لفظ المنية وهذا
ما وعده الشـ فيما سبق بقوله وسيجي ما يخالف جميع ذلك قوله ما يحصل به التفصيح وجه
التفصي انه اذا جعل مرادفا للسبع كان استعماله في الموت بطريق المجاز كاستعمال لفظ
السبع فيه وجه الدفع ان ادعاء الترادف لا يوجب ذلك كما ان ادعاء كون الشجاع من
افراد الاسد لا يوجب كون لفظ الاسد حقيقة فيه قوله ولا اعترافا بحقيقة الشي اكمل ه
اعترافا مفعول فعل محذوف اي لا يجد اعترافا وقوله اكمل مفعول ثان لقوله يجد ه
ويجوز ان يكون اعترافا اسم لا ويكون النصب لشبهه بالمضاف كما لا خيرا من زيد ويكون
اكمل حالا منه قوله مرادفا للفظ السبع فيه بحث لان المنية اسم للفرد الغير المتعارف
ولذلك صح معنى الادخال والسبع اسم للمهية المطلقة فيهما كرومي وانسان فكيف يجتمع
ادعاء الترادف مع ارتكاب ذلك التاويل اللهم الا ان يراد بالترادف التصادق فانه

كاف

كاف في المقصود لان المنية لماصدق على موضوع السبع تهيا دعوى السبعية للموت مع التصريح بلفظ

المنية **قوله** ثم يذهب على سبيل التخييل اي على سبيل الايقاع في الخيال لا على سبيل

التحقيق **قوله** وعلى هذا يندفع الخ فيه بحث وهو ان هذا القول عين ما يفهم من مقالة السكاكي

وتفصيا عن اشكال المص فلا وجه لايراده مقابلا للكلام السابق ان يقال الفرق ان بعضا

تقدير المفهوم هو ان المنية مراد للسبع واستعمال السبع في الموت استعمال في الغير بالتحقيق

فكذا ما يرادفه ففيه عدم الاعتراف بانه الغير ادعاء بخلاف ما قبل والكلام بعد محل تأمل لان الترادف

فيما سبق ادعائي وكذا ما ينبني عليه فتامل **قوله** فيما وضع له ادعاء فيه بحث وهو ان مبنى دعوى

ترادف الاسم دعوى ان الموت حقيقة لحيوان المفترس المخصوص فاستعماله فيما وضع حقيقة

له ادعائي ايض فلا يتوجه ترجح المجازية بهذا الوجه فضلا عن التعيين **قوله** وفيه ما فيه وجهه

على ما نقل عنه ره ان ما ذكر على تقدير التسليم لا يفيد الا عدم كون لفظ المشبه حقيقة

بناء على انتفاء قيد الحيثية ولم يوجب كونه مجازا اذ لم يستعمل في ما وضع له وهو المعتبر

في المجاز عندهم وبهذا تبين بطلان الاعتراض بان اللفظ المستعمل اذا لم يكن حقيقة

او كناية يجب ان يكون مجازا وذلك لان مراد الشارح ان تعريف المجاز الذي

ذكروه لا يصدق عليه وهذا الكلام حق لا مرية فيه نعم لو عرف المجاز بما لا يكون مستعملا

في الموضوع له من حيث انه موضوع لدخل في تعريفه لكن لم يعرف به **قوله** ويندفع

الاشكال بحذافيره اي بجمعه قال في الصحاح حذافير الشيء اعاليه ويقال اعطاه الدنيا

بحذافيرها اي باسرها والواحد حذفار **قوله** وبجمله ما جعله القوم قرينة الاستعارة التبعية تجعله هو قوله

الاستعارة بالكناية الخ فيه بحث لان هذا لا ياتي في مثل قوله تعالى لعلكم تتقون لان القرينة

ههنا استحالة الترجي عليه تعالى فلا يتصور فيه تعالى وكذا في قوله ربما يود الذين كفروا



سلامه لان القرينة ههنا مناسبة حالهم لكثرة الوداده وقال القاضي المحشي وشرح المفتاح توجيها
لارجاع الاستعارة التبعية الى الاستعارة بالكناية في الآيتين المذكورتين بجعل الاتقاء
الاستعارة بالكناية عن القليل الموجود ويجعل لعل قرينة لها ويجعل الوداده الكثيرة استعارة
بالكناية عن القليلة بالكفار ويجعل ذكر رب قرينتها وفيه ايضا بحث لان مدلول تتقون الاتقاء الخاص
اعني الملحوظ من حيث النسبة على ما حقق في بحث الاستعارة التبعية وقد استعمل على توجيه السكاكي في الوجود
الخاص فهذه الاستعارة بالكناية لابد ان تكون تبعية كما لا يخفى ولا يفيد السكاكي في رفع التبعية عن البين
وكذا الكلام في ربما يود الذين كفروا والاوجه ان يقال طريقة الرد ههنا ان يقال المخاطبون استعارة
بالكناية عمن ترجى منهم الاتقاء والقرينة نسبة التقوي المرجو اليهم بذكر لعل و يتقون وكذا الحال في
ربما يود فتامل **قوله** ورد بانهم لم الاوضح في تقريره ان يقال ان قدرة التبعية استعارة مصرحة فقد افترقا
بجدوا ولم يكن تخييلية فتنفك المكني عنها عن التخييلية وانه بط **قوله** فيكون استعارة للمجاز مرسلا
ضرورة ان العلاقة هي بين المعنيين غير المشابهة وضمير الفعل وتعريف الجزء ليدل على حصر العلاقة هي المشابهة ولا
خفاء في هذا الحصر لان السكاكي صرح في كتابه بانه اذا جعل الحال استعارة بالكناية كانت قرينتها اعني
نطقت امرا وهميا ومن المعلوم ان العلاقة بين ذلك الامر الوهمي وبين النطق الحقيقي ليس الا المشابهة
كما صرح به الفاضل المحشي ايضا في شرح المفتاح فصح قوله فيكون استعارة للمجاز مرسلا واندفع
ما قد يرد عليه انه قد تقرر انه يجوز ان يكون اللفظ الواحد استعارة ومجازا مرسلا باعتبارين
فلم لا يجوز ان يكون من هذا القبيل على انه لو سلم تحقق علاقة اخرى هي غير مشابهة لم يرد هذا ايضا
التوهم لان التخييلية عند السكاكي عبارة ان يوخذ صورة وهمية محضة مشبهة بصورة متحققة
حسا او عقلا فيستعار لها اللفظ الدال على الصورة المحققة فالقول بتحقق الاستعارة التخييلية
في هذه الصورة يستدعي القول بتحقق التبعية وهو المطلوب **قوله** فمما لا ينبغي ان تلتفت اليه لانه

الموجود

عمن يرجى منهم

عمن يرجى منه صح

الفصل

بعد التسليم

بعد التسليم لا يفيد شيئا اذ يعود الفساد المهروب عنه باختيار المجازية التبعية وهو وجود الاستعارة بالكناية بدون التخييلية قوله لا مساس له بكلام السكاكي اما اولا فلان قوله الاستعارة التخييلية ليست في نطقت الحال بل في الحال محالا معنى له اصلا لان الحال عنده استعارة بالكناية والتخييلية عنده يجب ان يكون ذكر المشبه به وارادة المشبه لا يحقق له حسا ولا عقلا وانتفاؤه في مثل نطقت الحال اذا جعل نطقت حقيقة مما لا ينبغي ان يخفى على احد واما ثانيا فلان السكاكي بعدما اعتبر في تعريف الاستعارة ذكر شيء من لوازم المشبه والتزم في امثلة تلك اللوازم ان يكون على سبيل التخييلية قال وقد ظهر ان الاستعارة بالكناية لا تنفك عن الاستعارة التخييلية على ما عليه مساق كلام الاصحاب وهذا صريح في ان المكنية مستلزمة التخييلية وقد صرح فيما قبل بان التخييلية توجد بدون المكنية كما في قولنا اظفار المنية المشبهة بالسبع هو اما ثانيا فلانه قد صرح السكاكي بان نطقت في نطقت الحال امر وهمي كاظفار المنية وهذا صريح في انه استعارة تخييلية عنده وبالجملة جميع ما ذكره هذا القائل مخالف لصريح كلام المفتاح قوله فهو لا يقوم دليلا على ابطال كلام رده جمال الدين في شرح الايضاح بان المراد اتفاق اصحاب علم البيان قبل ظهور السكاكي اذ ليس لخرق اجماعهم كما بين في علم الاصول والجواب ان القدح بخرق اجماع البيانيين مبني على ان اجماعهم في الامور اللغوية معتبر وهو مم كما اشار اليه الدماميني في اوايل شرح المغني حيث رد ابن هشام نقل ابن الخباز عن شيخه بان الالف المفردة الاستفهامية للمتوسط وان الذي للقريب ياء بان فيه خرقا للاجماع النحاة قوله وان لا يشم رايحة لفظا انما قال لفظا لان المعنى على التشبيه قطعا وانما ذكر اشمام الرايحة المبني عن القلة لو زيد عليه بان يبين مثلا المشبه به المذكور به المشبه اما صريحا او ضمنا كما في الخيط الابيض والاسود حيث بين الاول صريحا بقوله من الفجر والثاني ضمنا بالليل لدلالة البيان الاول عليه او بان يذكر وجه الشبه كما في رايت اسدا في الشجاعة لم يبق هناك استعارة اصلا

يصح



بل يجب ان يعد مثل ذلك تشبيها لا انه يكون استعارة غير حسنة وعلى هذا فمثال اشمام رايحة التشبيه قد رد اليه على التعريف فان في ذلك الاشمام فلا يصح تحسين الاستعارة فيه وان لم يخرج الى باب التشبيه فان ذكر المشبه به فيه ليس على وجه يشعر اشعارا يكون مشبها به بل فيه رايحة الاشعار بذلك واما ما يستفاد من قول الشارح ولهذا قلنا بان رايت اسدا في الشجاعة تشبيه لا استعارة من انه مثال اشمام رايحة التشبيه مخل بحسن الاستعارة قلنا بانتفاء الاستعارة في هذا المثال المتجاوز عن مرتبة اشمام الرايحة الى التصريح بوجه الشبه او نقول انتفاء حسن الاستعارة يقتضي انتفاء اصلها عند البلغاء لان ما لم يحسن لم يصح عندهم لشرط حسنها اصلها ما لا فتامل قوله وذلك لان اشمامها الخ لفظ ذلك اشارة الى كون عدم اشمام الرايحة من شرايط حسن الاستعارة ثم الظاهر المتبادر من كلامه ان اشمام الرايحة المذكورة فيما سبق يبطل الغرض من الاستعارة وفيه نظر اذ يخرج الكلام ح من الاستعارة والمدعى انتفاء حسن الاستعارة في صورة اشمام الرايحة المقتضي ثبوت اصلها ولو على قبح اللهم ان يصار الى ما ذكرته الآن من ان ما ليس بحسن ليس بجايز عند البلغاء او على حذف المضاف اي يبطل كمال الغرض وقوله اعني ادعاء تفسير الغرض وكماله بان لا يتحقق في اللفظ اشعار بما يكون المستعار منه اقوى في وجه الشبه اللازم من ذلك الاشمام فتدبر قوله لئلا يصير الغازا ايعنون وجه الشبه اذا لم يكن جليا والمفروض انه لا دلالة عليه من جانب اللفظ ولم يشم منه رايحة يصير كل من التخييلية والتحقيقية الغازا او تعمية واعترض بان حسن الاستعارة برعايت جهات حسن التشبيه كما سبق ومن جملتها ان يكون وجه الشبه بعيدا غير مبتذل فاشتراط جلايه في الاستعارة ينافي ذلك واجيب بان الجلاء والخفاء تقبل الشدة والضعف فيجب ان يكون من الجلاء بحيث لا يكون مبتذلا وعن الغرابة بحيث لا يكون الغازا قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح وا نما خص

بهذا التوجيه

بلغ

قوله

ريف رتبة

ح انه يفهم منه ح ان هذا المثال من قبيل الاستعارة الغير الحسنة لان انتفاء الاشمام شرط حسن الاستعارة لا شرط اصلها ولم نقل به احد اللهم ان يقال المعنى قوله ولهذا قلنا لح اي والاجل ان اشمام رايحة التشبيه صح

يعني

مستبذلا

مبتذلا



بهذا التوجيه الاستعارة التصريحية لان المذكور فيها لفظ المشبه به والمراد هو المشبه فاذا كان وجه الشبه
جليا بنفسه او مشهورا فيما بين القوم ظهر قصد التشبيه وادراك ان المراد هو المشبه والا لم يظهر ولم
يدرك واما الاستعارة المكنية فقد اطلق فيها لفظ المشبه واريد معناه واثبت له شيء من
خواص المشبه به ودل على ذلك تشبيهه به فلا ضير في خفاء وجه الشبه هناك هذا كلامه وفيه بحث
لان ظهور قصد التشبيه وادراك ان المراد المشبه بالقرينة لا بظهور وجه الشبه فانا اذا قلنا جاورت
ابلا مائتها ولا يجد فيها راحلة يظهر قصد التشبيه ظهورا تاما فلا فرق بين الاستعارة المصرحة
والمكنية في ذلك اللهم الا ان يقال خفاء وجه الشبه يكسر صورة القرينة ويكاد يجعلها مولفا واما المكنية
فقرينتها لازمة له تدخل في وجه الشبه فلها دلالة عليه فتامل قوله في محل النصب على الحال ولك ان
تجعله صفة اذ لا انف في الابل المائة بل اللام فيه للعهد الذهني كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني
قوله بمعنى ان كل ما ياتي آه فيه بحث لان هذا التقرير مناف لما يتصل اللهم الا ان يؤول ما يتصل
به بما اشير اليه ولو اقتصر في بيان العموم على قوله وليس كذلك كل ما ياتي له لم يحتج الى التكلف
ان تعين الاستعارة اذا قصد تحسين الكلام كما يدل عليه قوله لم يحسن لانه تعينت الاستعارة
البتة ولا يصح التشبيه كيف وقد صرح سابقا ان كلما ياتي فيه الاستعارة يتاتى فيه التشبيه فلا
منافاة بينه وبين قول الشارح فيما سبق ان كل ما يتاتى فيه الاستعارة يتاتى فيه التشبيه فلا
منافاة بين كلاميه لانها لا تكون الا تابعة له فيه بحث لان التخييلية عند المص اثبات اللازم
وفي اللوازم ومراتبها كثيرة وتفاوت فلم لا يجوز ان يحسن بحسب قرب اللازم وقوت
اختصاصه بملزومه وغير ذلك اللهم الا ان يقال الظاهر المراد حسنها بحسب التشبيه تابع بحسن
متبوعها الا ان حسنها مطلقا تابع بحسن متبوعها فليتامل قوله فلما يحسن بحسن البليغ
غير تابعة لها لحكم بالقلة دون النفي لانها قد يحسن لحسن البليغ على قلة اذا لم يكن تابعة للمكنية

تعريف

قوله حتى انه الحد اي حتى كانها الحد في الكلام محمول على المبالغة قوله وتعينت باب الاستعارة



كان يقال اظفار المنية الشبيه بالسبع ونظاير فان التخييلية في هذه الامور حسنة حسنا كاملا بل
وان لم يكن هذه الامور والاده في كلامهم كذا في شرح الشريف للمفتاح وحواشيه قوله ولقائل الا مثلها
ان يقول آه قد يجاب ان التخييلية في غالب الاستعمال تابعة للمكنية مبني على حال التشبيه فيها
اعني اختراع الصورة الوهمية على التشبيه المعتبر في المكنية والتابع لا يكون لها حكم بنفسه
والا لما كان تابعا ولذا لم نقل السكاكي بان حسن التخييلية برعاية جهات حسن التشبيه
وان كانت التخييلية عنده استعارة تصريحية مبنية على التشبيه والاقرب في الجواب ان يقال
لما لم يتفاوت وجه الشبه في التخييلات كثير تفاوت لكون الجميع تشبيه صورة الشي متخيل
بنفسه لم يعتبر ذلك الشرط قوله وظاهر عبارة المفتاح حيث قال في قوله تعالى وجاء بنفيه في
ربك فالحكم الاصلي لقوله ربك هو الجر اما الرفع وصرح به ايضا بان النصب في القرية في فمجاز
قوله تعالى واسئل القرية والجر في كمثله شيء مجاز وانما قال ظ عبارة المفتاح لامكان
تاويل الرفع بالمرفوع من حيث هو مرفوع وهكذا الكلام في النصب والجر وان يقال المراد ان
الرفع حكم مجازي لكلمة ربك بمنزلة المعنى المجازي في المجاز المعنوي كما ان الجر حكم اصلي لها
بمنزلة المعنى الحقيقي هناك ويدل على التاويل دليل سياق كلام السكاكي وسياقه كما
يظهر لمن ينظر فيه وفي شروحه ثم ان قول الشارح وهذا ظ في الحذف يشعر بان وصف
الاعراب بالمجاز ظاهر في الحذف مطلقا ولا شك ان وصفه به في مثل سوال القرية
غير ظاهر اللهم الا ان يتوهم ان هذا الجر هو الجر الذي كان في المضاف المحذوف للجر
الاصلي ولا يخفى انه تعسف قوله للقطعيات المقصود سوال اهل القرية لم يلتفت
الى قول القاضي بان القرية يطلق على الاهل والجدران جميعا على وجه الاشتراك لانه
معلوم ان القرية موضوعة للجدران المخصوصة دون الاهل فاذا اطلقت على الاهل
لم يطلق



لم يطلق الا بقيام قرينة تدل على المحذوف ولو كانت مشتركة لم يكن كك قوله فالحكم الاصلى

لمثله هو النصب لانه خبر ليس فان قلت اذا كان مثله خبرا ولا شك ان اسمه شي لزم ان يكون

ماهو في موضع الخبر معرفة وهو بط بالاتفاق كما سلفت في الفن الاول قلت كلمة مثل لغاية توغلها في الابهام

لايتعرف فلا محذور قوله والحق ان لا يجعل الكاف زايدة فيه بحث اذ لو لم يجعل الكاف زايدة لزم

انتفاء ونعم عن ذلك علوا كبيرا وذلك لانه عز وجل مثل مثله والمدعى انتفاء مثل المثل لايقال

لانم صدق ان الله تعالى مثل المثل وانما يصدق لو كان مثله موجودا لانا نقول صدق القضية ليس

يتوقف الا على وجود الموضوع وصدق وصف المحمول عليه في نفس الامر وهما متحققان ههنا واما وجود

متعلق المحمول فلا يتوقف صدق القضية عليه كما لا يخفى فالوجه ان الكاف زايدة اللهم الا ان يقال

اذا لم يوجد متعلق المحمول اعنى مثله تعالى لم يصدق وصف المحمول عليه وفيه ما فيه فتامل على انه ربما يقال

المفهوم من هذا التركيب على تقدير عدم زيادة الكاف نفي ان يكون المثل مثل سواه بقرينة الاضافة

كما ان المفهوم من قول متكلم ان دخل داري احد سوى المتكلم وايضا لانم انه لو جعله مثل لكان هو مثلا

لمثله لان وجود المتلازمين والمتحاذيين يستلزم محالا اخر ونقل الصفدي في شرح اللامية انه

قال بعضهم الكاف ليست بزايدة مثل ومثل ساكنا ومتحركا سواء كان في اللغة كشبه وشبه فمثل

ههنا بمعنى مثل قال الله تعالى ولله المثل الاعلى ويكون المعنى ليس مثل مثله شي وهو معنى صحيح الشيء فتامل

قوله ويكون من باب الكناية وفيه وجهان قيل اتحاد الوجهين في المثال وكون كل منهما كناية عن

النسبة لا ينافي علمهما وجهين نظرا الى الجهات والاعتبارات المختلفة فلا يرد اعتراض

الفاضل المحشي وانت خبير بان ما ذكره الشارح في شرح المفتاح يؤيد اعتراض الفاضل المحشي حيث

قال ثمة وقد يقال انه يجوز ان يكون نفيا للشي بنفي لازمه فانك اذا نفيت ان يكون

نفيا للشي بنفي لازمه فانك لم تجعل الله مثل لزم نفي مثله اذ لو كان له مثل لكان هو مثلا

ليس م
المبتدا نكرة وما هو في موضع

وانما يحسن فعل ان الا بعد بل على حسن كما في ليس كل الناس و كما في
ان الصفة الزايدة في غير هذا الوجه فمنهم من قال فيه قولان نافع وغيره
العصفت قال الكوفيون بل هذا الكاف مقحمة كلام نحو قولنا الله
امثال منهم

وشبه

المؤول

مثلا اذ التقدير انه موجود وان يكون نفيا للمثل على طريق الكناية وقد جعل الوجه الاول

قسيما للكناية وههنا وجه آخر وهو ان يراد نفي شبه المثل القاصر عن المثل في المماثلة على ما

يقتضيه قانون التشبيه فضلا عن المثل وقيل المراد من الاية نفي شبه ذاته ومعناه ليس كذاته عن تشبيه

بشيء نحو فان امنوا بمثل ما انتم به اي بنفسه فتامل احدهما انه يمكن تقريره بوجهين احدهما

ان المثل ملزوم مثل المثل واريد المثل كناية وثانيهما ان نفي مثل المثل ملزوم نفي المثل فذكر فذكر مثل الملزوم

الملزوم واريد اللازم والاول انسب بمذهب السكاكي في الكناية وهو الانتقال فيها من اللازم

الى الملزوم **قوله** انفعت لذاته وبلغت اترابه الايفاع ما ارتفع من الارض وايفع الغلام انفيت

ارتفع فهو يافع ولا يقال موقع وهو من النوادر ولذات الرجل اترابه اعني اقرانه في السن جمع لده

والهاء عوض عن الواو الذاهبة من اوله لانه من الولادة وهما لدان وقد يجمع على لدون والاتراب

جمع ترب بكسر التاء المثناة من فوق وقد اشير الى معناه **قوله** وكذلك يستعمل هذا فيمن

له مثل ولا مثل له فان قلت كيف يستعمل هذا اعني ليس كمثله شيء فمن له مثل وهو مسوق

لنفي المثل قلت معنى كلامه فيمن يتصور له مثل ومن لا يتصور له ذلك على ان استعماله لنفي المثل يتصور له

ادعاء لا بنافي ثبوته حقيقة **قوله** اعني ذكر اللازم وارادة الملزوم الانسب بسياق الكلام

المص ان يقول اعني ذكر الملزوم وارادة اللازم وما ذكره انما يوافق اصل السكاكي **قوله**

لفظ اريد به لازم معناه وفيه بحث لان القسم الثالث من الكناية كناية في الاسناد

والمجاز كان في الاسناد غير المجاز في اللغة فكذلك ينبغي ان يكون الكناية فيه غير

الكناية في اللغة فان شئت فتامل في قوله ان السماحة والمروة والندى في قبة ضربت

على ابن الحشرج هل تجد فيه لفظا اريد به المعنى ومعنى المعنى **قوله** وارادة المعنى جايزة لا او

المراد يجوز ارادة المعنى الحقيقي في الكناية هو ان الكناية من حيث انها كناية لا ينافي

ذلك كان



ذلک کما ان المجاز ینافیه لکن قد یمنع ذلک فی الکنایة بواسطة خصوص المادة کما فی الرحمن علی

العرش استوی وقد ذکرناه فی مبحث اخراج الکلام لا علی مقتضی الظ فلینظر فیه قوله لان

الکنایة کثیرا ما یخلو اعنی واما ما اورده فی التلویح من انه لابد فی الکنایة من ان یقصد تصویر

المعنی الاصلی فی ذهن السامع لینتقل عنه الی المکنی عنه فیکون بالموضوع له مقصود فی الکنایة من حیث

المقصود دون التصدیق فلیس بشیء اذ لابد فی المجاز ایض من تصویر المعنی الحقیقی لیفهم المعنی

المجازی المشتمل علی المناسبة المصححة للاستعمال فدعوی کون الموضوع له مقصودا فی الکنایة

دون المجاز تحکم قوله ولا یقال جاء الامیر معه حاصله ان لفظ مع لا یدخل الا علی المتبوع و

هذا باعتبار الغالب کما حققنا فی الفن الاول قوله ان معنی قوله من جهة اراده المعنی الظ

انه حمل الکلام علی حذف المضاف فلا حاجة الیه لانه اذا کان الفارق جواز ارادة المعنی کان

جهة الفارق مستفادة من اراده المعنی وفیه ما فیه یعنی ان هذا عنایة بعیده لا یفهم من اللفظ

واعلم ان الاشکال المذکور انما یتوهم علی طریقة المص واما علی طریقة السکاکی فلا اشکال ویمکن

ان یدفع علی طریقة المص ایض بان یراد باللازم التابع والردیف کطول النجاد فانه تابع

الطول القامة ولازم فتامل قوله اختصاص بموصوف معین عارض المراد بالاختصاص

ما نعم الحقیقی کالواجب والقدیم وغیر الحقیقی کما اذا اشتهر زید بالمضافیه مثلا وصار کاملا

فیها بحیث لا یعتد بمضیافیه غیره وانما وصف الاختصاص بالعروض علی ما فی بعض

النسخ لان الصفة من حیث هی صفة لا یدل بحسب اصلها علی موصوف معین بل علی موصوف

ما فیکون اختصاصه بموصوفها لاسباب خارجة عن مفهومها فیکون عارضا قوله کقوله

الکل ابیض مخذم بکسر المیم وفتح الذال المعجمة بمعنی القاطع منه الابیض السیف والجمع

بیض قوله لتحصیل الانتقال من العام الی الخاص یعنی ان الکنایتین المذکورتین عامان

قوله قوله ای الکنایة المطلوب بها غیر صفة ولا نسبة یعنی اللازم ولازم اللازم یعنی لازم المراد ان یلزم الملزوم

بحسب المفهوم من المكنى عنه فلابد من الاختصاص بحسب التحقق حتى يحصل الانتقال من
العام بحسب المفهوم الى الخاص بحسبه فلا يرد ان لا عموم ولا خصوص بعد الاختصاص كما
يفهم من العبارة قوله الى ضمير المسبب مع انه في المعنى عبارة عن السبب اطلاق المسبب
على الذات والسبب على النجاد وليس بالمعنى المتبادر بل المراد من المسبب في المتعلق بالفتح
وبالسبب المتعلق بالكسر كما يقال هذا سبب من ذلك اي متعلق به قوله نحو زيد حسن الوجه اصله حسن وجهه فنقلوا
الضمير الذي اضيف اليه الوجه الى الصفة ابهاما الى ان الحسن شاع في جميع اجزائه فلما رفع الوجه الى الصفة
الحسن الضمير الراجع الى زيد امتنع ارتفاع الوجه به لانه لا يرتفع بفعل واحد وما في معناه
اسمان سواء كانا ظاهرين او مضمرين او مختلفين ثم لما اريد بيان الموضوع للموصوف
بالحسن اضيف اليه الصفة فقيل زيد حسن الوجه وقس على هذا زيد طويل النجاد اي
حمايل السيف ونظائره قوله قلت للقطع بانها على انك اذا تحققت ان المسند الى الضمير
هو طويل كذا في شرح المفتاح فلا تصريح هنا كحقيقة بل شائبة منه قوله وعظم الراس هو طويل النجاد لا مجرد الطويل صح
بالافراط مما يستدل به على بلاهة الرجل انما قال بالافراط لان عظم الراس واستواءه بما لم
يفرط دليل على علو الهمة وحسن الفهم ولهذا وصف بنت هالة النبي صلعم بانه كان عظيم
الهامة فان قلت الاستدلال من عرض القفا الى بلاهة الرجل ليس بلا واسطة بل
يستدل به الاطبا عليها بواسطة انه يدل على كثرة الرطوبة المستلزمة للبلاهة لما ثبت
عندهم ان كثرة البلغم او الرطوبة تورث غلبة البرودة والنسيان فلا وجه بعد هذا
المثال مما الانتقال فيه بلا واسطة قلت ما ذكرته تدقيق للاطباء لا ملاحظة اهل العرف بل
ينتقلون منه اولا الى تلك البلاهة فلا محذور قوله والجواب انه لا امتناع اه رده
جمال الدين في شرح الايضاح بان القرب والبعد بالنسبة الى المطلوب والواسطة ليست بمطلوبة

والكناية



والا كانت كثرة الرماد كناية قريبة عن كثرة احراق الحطب ولا قايل به والجواب ان كون الشي مطلوبا او غير
انما هو بالنسبة الى قصد المتكلم ويجوز ان يكون قصده الى جعل عريض الوسادة كناية عن عريض
القفا ومثل هذا لا يحتاج الى السماع قوله لان التصريح باثبات الصفة للموصوف او نفيها
عنه مع عدم ذكر الموصوف محال نوقش فيه بمنع الاستحالة كقولنا نعم كثير الرماد ومخبرا عن مضافية
زيد عند سؤال سايل عنها بقوله ازيد كثير الرماد ام لا اي هو كثير الرماد فعدم ذكر الموصوف
ليس بمحال عند التصريح باثبات الصفة له وجوابه ان المراد بعدم ذكر الموصوف عدم ذكره
لفظا او تقديرا او قد صرح بهذا في مختصره حيث قال فلا يخفى ان الموصوف فيما يكون
مذكورا لفظا او تقديرا والموصوف فيما ذكر من المثال وان لم يكن مذكورا لفظا لكنه تقديرا
وحكما قوله وفيه نظر وجهه ما سبق من ان العموم لا ينافي الانقسام لجواز ان يكون بين القسم
والمقسم عموم من وجه كما هو المشهور قال في المختصر والاقرب انه انما قال ويتفاوت لان هذه
الاقسام تتداخل وتختلف باختلاف الاعتبار من الوضوح والخفا وقلة الوسايط وكثرتها قوله
اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف الظ ان قوله مسوقة لاجل موصوف غير مذكور في موضع
التفسير للعرضية ولهذا قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح عرضية اي مسوقة لاجل موصوف
غير مذكور لكنه لا يخفى ان فيه نوع قصور لجواز ان يساق الكناية لاجل موصوف غير مذكور من
غير ان يقصد به التعريض كما اذا قلت المومن هو غير الموذي واردت نفي الايمان عن الموذي
مطلقا من غير قصد تعريض بموذي معين قوله من المعاريض في الكلام وفي المثل ان في
المعاريض لمندوحة اي سعة عن الكذب قوله وهي التورية بالشي عن الشي وريت الخبر توريته
اي سترته واظهرت غيره لانه ماخوذ من وراء الانسان كانه يجعله وراءه حيث لا يظهر قوله فيختص
باللفظ المركب لان الدلالة على المعنى المعرض به لما لم يكن من جهة الوضع الحقيقي والمجازي تعين



ان يكون بالسياق فيظهر ذلك الاختصاص قوله ان قلت الوسايط مع خفاء في اللزوم كعريض

القفا وعريض الوسادة ان قلت قلة الوسايط في الجملة وقد عد المثال الاول فيما تشتبق ثم الا تدل على وجود الواسطة

انتقال فيه بلا واسطة وقد سبق هنا تحقيقه فبين كلاميه مخالفة قلت لا شك ان الكناية العرضية

اذا انعدمت فيها الواسطة فان خفي فيها اللزوم يسمي الرمز وان لم يخف يسمي الايماء والاشارة

فالمراد بالقلة عدم الكثرة سواء كان بانتفاء الواسطة راسًا او بوجودها مع قلة وقد القلة

صرح ابو علي العسوي بان القلة قد تستعمل في النفي الصرف لكنه ينبغي ان يحمل هنا على

المعنى الاعم ليشمل القسمين قوله كقولك اذيتني فستعرف وانت تريد انسانا مع

المخاطب اه لم يرد بما ذكره انه يجوز لك ان تريد تارة بضمير المخاطب في اذيتني فستعرف

غير المخاطب وحده فيكون مجازا ويريد به اخرى المخاطب وغيره معًا فيكون كناية اذ

ليس بين المخاطب وغيره لزوم يعتبر في الكناية والمجاز بل اراد ان الكلام المذكور يدل

على تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزمه لزومًا عرفيًا تهديد المؤذي مطلقا

فان اريد تهديد المخاطب مع تهديد موذٍ اخر كان كناية وان اريد به تهديد غيره

فقط كان مجازًا مركبا قوله اذ لا يتصور فيه الانتقال من الملزوم الى اللازم لما نبهنا كانفا

من انه ليس بين المخاطب وغيره لزوم يعتبر في الكناية والمجاز قوله لان الاستعارة

ابلغ من التشبيه اي اكثر مبالغة فابلغ من المبالغة لا من البلاغة وكانه مبني على ما نقل عن

المبرد والاخفش من جواز بناء افعل التفضيل من جميع الثلاثي المزيد فيه كافعل

واستفعل ونحوهما قياسًا والنسخ في امثال هذه المقامات تارة يقولون

ابلغ وتارة يقولون اشد مبالغة قوله واعترض المص بان الاستعارة اصلها

التشبيه اه فان قلت لا دخل في الاعتراض لكون اصل الاستعارة التشبيه اذ يكفي

ان يقول كالتشبيه



ان يق لا تشبيه في الاستعارة بالفعل بخلاف التشبيه الاصطلاحي فان فيه تشبيها بالفعل والاصل

في وجه المشبه به قلمت قوله اصله التشبيه يفيد حصر التشبيه في الاصل كما في زيد الامير والمراد انه

لا تشبيه فيه بالفعل انما التشبيه اصلها فظهر دخله وليكن هذا اخر ما اردنا ايراده في تحقيق

مقاصد علم البيان والله المستعان وعليه التكلان

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد واله

الطيبين الطاهرين

تم

به وجه تحسين الكلام

الفن الثالث علم البديع وهو علم يعرف اي يتصور معانيها فعلى هذا يراد بالعلم المدون

او يتناول غير المسايل من المبادي حتى يعلم به المعاني المتصورية والحسن مما ذكره ان يراد با

لوجوه الطرق فالمعنى يعرف به طرق تحسين الكلام فان من علم هذا الفن ومارسه فقدر على

ان يراعي ضايع البديعية المذكور فيه عند ايراد تركيب **قوله** تتبعها وجوه اخر فالقيد

الاتي غير اضطراري بل الفايده بذكرها بعد قوله ورعايه وضوح الدلالة لا تخفى ان البعدية

عن هذا يستلزم البعدية عن الامر الاول الامرين اولين لما سبق من ان رعاية الوضوح

بعد رعاية التطبيق وكانه قصد التصريح باعتبار هذه الوجوه بعد الامر الاول ثم ان تخصيص

هذين الامرين الفيدين توهم ان اعتبار التحسين لا يلزم ان يكون بعد رعاية عدم

الغرابه والتنافر ومخالفة القياس والتعقيد اللفظي وليس كذلك فالصواب ان يق بعد رعاية



البلاغة فليتامل قوله لانه يدخل فيها الخ يندفع مرجع هذا بملاحظة ان مرتبة العلمين بعد

مرتبة ساير البلاغة وما يعتبر بعدها هو بعد ليس الا الوجوه البديعية قوله ضربان معنوي

ما يحتاج قبل المراد بالمعنوي ما يحتاج في تصوره الى ملاحظة المعنى وباللفظي خلافه قوله المطابقة قال

صاحب المفتاح المطابقة ماخوذة من طابق الفرس اي وضع رجله مكان يده وانما يسمى الجمع المذكور

مطابقة لما فيه ايقاع توافق وتطابق بين المتضادين وكونهما من وجوه التحسين يعرف بالذوق

وكذا باقي الوجوه قوله بين متضادين هذا اخذ بالاقل كما في قولهم الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد

والا فالمطابقة جارية فيما فوق المتضادين قوله لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت قال ابن الحاجب

معناه ان الآية يدل على زيادة لطف من الله تعالى في شان عباده يثيبهم علي الخير كيف ما وقع ولا

يجزيهم علي الشر الا بعد الاغمال والتصرف قوله تردي ثياب الموت البيت تردي اي جعلها

رداء لنفسه السندس ما رق من الديباج وخضر مرفوع خبر بعد خبر لا مجرور وصفة سندس

لانه مفرد بخلاف خضر فلا يطابقه والتاويل مما لا ضرورة اليه ولان القوافي في الرويّ علي الضم فان

ما قبله عداعدوه ولحمد نسج روايةٌ فلم ينصرف الا واكفانهُ الاجرُ وما بعده كان بني نبهان

بعد وفاته نجوم سماءٍ خرّ من بينها البدرُ والاعيب لا يرتكب بلا ضرورة قوله فمقول

الحريري قد اغبر العيش الاخضر وقع في المقامات هذا بعد قوله ازور المحبوب الاصفر

خضرة العيش كناية عن نعومته وطيبه فان كل غض طري يوصف بالخضرة والازورار الانحراف

والفود جانب الراس يحيي لكي اي يرق قلبه والازرق الخالص الانة العداوة الشديدة

قيل انما وصف العدو الشديد العداوة بالزرقة لان من اعدايهم الاوايل اهل الروم

والزرق غالبة عليهم ثم سمي كل عدو شديد وان لم يكن كذلك بازرق كذا وفي شرح

الايضاح لجلال الدين الشاشي والموت الاحمر الشديد واحمر الباس اي اشتد وقيل

اراد بالموت

علوم صح

رئي لكي



الاد بالموت الاحمر القتل قوله مثل السبب واللزوم قيل الاوجه للالحاق هذا النوع بالطباق لانه داخل
في تعريفه لان منافي اللازم مناف اللزوم فبين المذكورين تناف في الجملة فيكون طباقا قال المحقق وقد
يجاب عنه بان معنى قوله في الجملة بوجه ما من وجوه التقابل الاربعة وهذا الامر ليس كذلك اذ التقابل
الذي فيه ليس تقابلا بين عينيهما بل بين احدهما وملزوم الاخر فيكون ملحقا بالطباق بهذا
وانت خبير بان هذا الوجه انما يدفع الاعتراض عن المصنف اما عن الشارح فلا لانه عمم التقابل في
الجملة عن الاربعة فتامل قوله ومقابلة الاربعة بالاربعة اه فيه بحث فانه قد فات في الاية قسم رابع لان
لفظ فسنيسره تكرره في الايتين ولم تختلف فيما تمت مقابلة الاربعة بالاربعة ويمكن ان
يقال يحتمل ان يكون فسنيسره معه بمعنى فنعسره لانه اذا تيسر تعسره كان تعسر الكن ذلك غير
صريح واما اعتبار المقابلة الرابعة بين نفس اليسرى والعسرى فيقدح فيه ما سينقله من
الايضاح هذا وقد ذكر الواحدي من مقابلة الخمسة بالخمسة قول المتنبي ازورهم وسواد
الليل يشفع لي وانثني وبياض الصبح يغري بي وفيه نظر لان لي وبي صلتان ليشفع ويغري
فهما من تمامهما بخلاف اللام وعلى في قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت والمقابلة انما يكون
بين المتعلقين كذا في الايضاح واما مقابلة الستة بالستة فمنه قول عنترة على راس
عبد تاج عز يزينه وفي رجل حر قيد ذل يشينه قال الصفدي في شرح اللامية هذا ابلغ ما
يمكن ان ينظم في هذا المعنى وصدق بالحسنى الاية اي بالخصلة الحسنى وهي الايمان او با
الملة الحسنى وهي الايمان ملة الاسلام او المثوبة الحسنى فسنيسره اي سنهيئه من يسر الفرس
للركوب اذا اسرجها والجمها ومنه قولهم كل ميسر لما خلق له قوله جمع امر وما يناسبه لا بالتضاد
قيل فيه نظر لانه نفى المناسب بالتوافق داخلا مع ان الجمع بين المتوافقين ليس من مراعات
النظير في شي فلذلك قال السكاكي هي عبارة عن الجمع بين المتشابهات قوله والشمس والقمر

المستقلين صح

قوله صح



بحسبان اي بحساب معلوم يجريان في بروجهما ومنازلهما **قوله** قول البحتري في صفة الابل وقيل يصف الرماح حال انحنائها عند الطعن وحال استقامتها بلا انحناء اصلا وفي حالهما معاً الوتر ينعطف ثم يستقيم **قوله** كالقسي المعطفات القسي جمع قوس واصله قووس بدليل قولهم قوس الشيخ واسقوس اي انحنى ورجل منقوس اي معه قوس قدم اللام الى موضع العين لكراهتهم اجتماع الضمتين والواوين فحصل قسوو فقلبت الواو المتطرفة ياء فصار قسوي الضمتين

اجتمعت الواو والياء والاولى ساكنة فقلبت الواو ياء وادغمت فيها ثم كسرت السين لتناسب الياء فصار قسيا ولما ثقل كره الاشتغال من الضم الى الكسرة قلبوا ضم القاف كسرة للاتباع فحصل قسي فوزنه فليع قال في الصحاح واذا نسبت اليها قلت قسوي لانه فلوع مغير من فعول فرددها اليه وقال بعضهم قدمت السين على الواو في قوس تفاديا من اجتماع الواوين ووقوع الضم على احدهما في الجمع فجمع قسو على قسي كما مر **قوله** اسمعيل الوعد وفي بعض النسخ يوسف العفو بدل العهد روي عن ابن عباس رحمه الله ان اسمعيل ع وعد صاحباله ان ينتظره في مكان فانتظره سنة ووعد ع اباه ابراهيم ع بالصبر على الذبح ووفى بذلك العهد والقصة معروفة وخص شعيبا ع بالتوفيق لقوله تعا حكاية عنه وما توفيقي الا بالله واما حديث خلق نبينا محمد ص فحسبك فيه قوله تعا وانك لعلى خلق عظيم وفي شرح العلامة زيادة وهي ابراهيم الجود فعلى هذا يكون من قبيل الجمع بين خمسة **قوله** كقول ابن رشيق آه النداء العطا والماثور المروي من اثرت الحديث اذا ذكرته عن غيرك والحيا بالقصر المطر والعنعنة الرواية اخذا من قول الراوي عن فلان عن رسول الله ص **قوله** على ما يقال اي على ما هو المشهور وان لم يكن كذلك عند المحققين **قوله** بما يناسب ابتداءه في المعنى لو قال يناسب ما قبله لكان اولى لان قوله لا تدركه الابصار الذي يناسبه اللطيف

وان كان



وان كان ابتداء الكلام لكونه لاس الآية لكن قوله وهو يدرك الابصار الذي يناسبه الخبر ليس ابتداء

الكلام **قوله** فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك الابصار فيه تامل اذ المناسب له هو بيخ

اللطف المشتق من اللطافة وهو ليس بمراد ههنا واما اللطيف المشتق من اللطف بمعنى الرافة

فلا يظهر مناسبته له اللهم الا ان يق اللطيف ههنا مستعار من مقابل الكثيف لما لا تدركه الحاسة

ولا ينطبع فيها وهذا القدر يكفي في المناسبة **قوله** ففي ذكر الحرف والنون ايهام مل في ذكر

الراسم ايض حيث يوهم الكناية قوله اي افسد حال المفسدين اعترض عليه بان الظ ان ابر بمعنى

اصلح ولهذا يقال اعط القوس باريها واجيب بان البحث قد يكون اصلاحا وقد

يكون افساد او يعينه الي المقام ومقابلته ههنا بقوله رش وهو بمعنى اصلح يدل علي انه ههنا

بمعنى افسد **قوله** وهو تطبع الاشجاع يق طبعت السيف والدرهم اى عملت كمن الطين جرة وطبعه م

قوله واذا عرفت الروي اه الروي فعيل بمعنى مفعول من الروية وهي الفكر يسمي الحرف المخصوص

لان الشاعر يروي فيه وقال ابو علي من قولهم للرجل روي اي منظر حسين يسمى به لان به

عصم الابيات وتماسكها ولولا مكانه لتفرقت ولم تصير شعرا واحدا وفيه وجوه آخر

سيذكرها الش **قوله** الحرف الذي الخ هذا البيان مما لا يفيد تعين الروي لان بعض

الحروف مما يجب تكراره وهو ليس بروي قطعا كما ستتضح فلا يفهم من البيان التبكل معنى

مخصوص بالروي ستبين هذا من نقل كلام اي يعني في تحقيق الروي قال رحمه الله حفظ وا

مايق في حرف الروي ان جميع حروف المعجم يكون رويا الا الالف والياء والواو والزايد في اواخر

الكلم غير مبنيات فيها بناء الاصول نحو الف الجرعا وواو الحياه وياء الايامي والها التانيث

والضماير اذا تحرك ماقبلها نحو طلحه وضربه وكذا الها التي تتبين بها الحركة نحو لاه مرق

اغزه وقيمه وله وكذا التنوين اللاحق لاخر الكلم للصرف كان او لغيره نحو زيد وصه وغاق

يومئذ وقوله اقل اليوم لاعاذل والعتابا وكذا لالف التي تبدل من هذه النون كما اذا قيل والعتابا

وكذا الهمزه التي يبدلها قوم من الالف في الوقف نحو رايت رجلا وهذه حبيلا يريدان تعربها

وكذا لالف والواو والياء اللواتي تلحقن الضماير نحو رايتها ومررت بهي وهذا غلامهو

فاذا جاءك بيت فانظر الى آخر حرف منه فان لم يكن من الحروف المستثناه فهو الروي فان

كان منها فانظر الى ما قبله فانه لابد ان يكون رويا اخر اذ لا يمكن ان يلحق بعد حرف الروي

الكثر من حرفين الاول اهما الوصل مثاله انا نظرنا الى قول الشاعر وقاتم الاعماق خاوي المخترق

وجدنا الحرف الاخر منه وهو القاف من غير الحروف المستثناه فعرفناه انه الروي و

نظرنا الى قوله صحى القلب عن سلمى واقصر باطله وعري افراس الصبى ورواحله فوجدنا اخر

البيت من الحروف المستثناه الا ترى انها اضمار متحرك ما قبلها فجاوزنا الى ما قبلها فوجدناه

غير الحروف المستثناه فجزمنا بانه الروي ونظرنا الى قوله عرف الديار توهما فاعتادها من بعد

ماشغل البلاء بلادها فوجدنا الحرفين الاخيرين من البيت من الحروف المستثناه فحكمنا

فعرفنا بان ما قبلها وهو الدال هو الروي والقصيده داليه وهذه الطريقه اصح

الطرق الا معرفه الروي واجلاها واوضحها ولا شي يقوم في استخراج علمه مقامها

انتهى كلام ابن جني ملخصا قوله فان لم يعرف ان القافيه مثل سلام لم يفهم من هذا ان

معرفه حرف الروي يكفي في بعض الصور بل لابد معها من معرفه القافيه فان مجرد معرفه

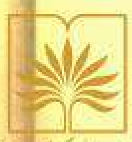
ان الروي ميم لا يكفي في معرفه ان القافيه حرام بجواز ان يتوهم انه محرم قوله ومنه

المشاكله ان كان بين ذلك الشي والغير علاقه مجوزه للتجوز من العلاقات المشهوره فلا

اشكال وتكون المشاكله موجبه لمزيد حسن كما تبين السيئه وجزائها وان لم يكن كما بين

الطبخ والخياطه فلا بد ان يجعل الوقوع في الصحبه علاقه مصححه للمجاز في الجمله والا فلا دخل

للتعبير به عنه



للتعبير به عنه كذو التحقيق ان عد الصحبة علاقة باعتبار انها دليل المجاورة في الخيال فهي العلاقة في الحقيقة والا فالمصاحبة في الذكر بعد الاستعمال والعلاقة وتصحح الاستعمال فيكون قبله كذا

في فصول البدايع فان قيل كان ينبغي ان يذكر المشاكلة في القسم الثاني لانها يتعلق باللفظ اجيب بانها انما هو صوجبت مع المطابقة المقابلة او التجانسهما ومن ثمة سماها صاحب الكشاف بالمطابقة والمقابلة قوله تعالى ان الله لا يستحيي من الحق الاية وفيه نظر لان صاحب الكشاف انما اطلق المقابلة على المشاكلة باعتبار المعنى اللغوي اصطلاحي وتضمنها المقابلة اللغوية لا يستدعي ايرادها هنا والاوضح ان يقال انما ذكرت ههنا لان الملحوظ منها اولا وبالذات جانب المعنى ضرورة اعتبار العلاقة قوله بلفظ غيره لوقوعه في صحبة على ما ذكره الشارح في شرح الكشاف في قول بعضهم في جواب من قال انك بسيط الشهادة انه لم يجعله غير قوله حيث اطلق النفس على ذات الله الظاهر ان مراده ان المعنى المراد ان المعنى ولا اعلم ما في ذاتك فعبر عن الذات بالنفس بقوله ما في نفسي وانت خبير بان لا اعلم ما في ذاتك وحقيقتك ليس بكلام مرضي بل الوجه ان يقال انه عبر عن لا اعلم معلومك بلا اعلم ما في نفسك لوقوع التعبير عنه تعلم معلومي بتعلم ما في نفسي كذا في شرحه للكشاف قوله فعبر عن الاصطناع اه المراد به الاصطناع المامور به المخاطب بقوله اغرس والغير الذي اعتبر هو مصاحبا له في التقدير هو غرس الاشجار وما يغرس في قوله كما يغرس فلان فهو واقع في صحبة الغرس الاول تحقيقا لا تقديرا فليس هو موضع التمثيل كما لا يخفى فيدبر اي توقع المراد وجه له ولكن ان تقرا تزاوج على لفظ الخطاب او يسند الفعل الى اللفظ بين على ما جوزه الاخفش في قوله تعالى لقد تقطع بينكم قوله حيل بين العير والنزوان اصل المثل ان صخرا اخا الخنساء طعنه ربيعة الاسدي في الحرب بجنبه فمرض حولا حتى ملته امراته وكان يكرمها فمر بها رجل فقال

قوله ص



او بياع الكفل فقالت نعم عماقليل وقال كيف مرضك فقالت لاحي يرجى ولاميت يستراح منه وكان

ذلك يسمع صخر فقال اما والله قدرت لاقدمنك ثم قال ناولني السيف فناولته فاذا هو لايقلـ

ابيا گنا منهما اسم بام الحزم لو استطيعه وقد حيل بين العير والنزوان قوله اصلحت الى الواشى

قبل الصواب رواية وفي دراية اصلح بالتذكير لان ماقبله كان الثريا علقت في جبينه وفي نحره الشعرى

وفي خده البدر في شرح البقيان ان في قوله فلج في الهوى وقوله فلج بها البحر قلبا لان اللجاج

من العاشق في العشق لامن المعشوق فيه وهو من العاشق قوله اذا احربت يوما الاحراب

لحرب والضمير في احربت وذماها الى الفرسان المذكورة في البيت السابق قوله لفظة له

معنيان قيل الرادية الزيادة على معنى واحد سواء كان معنيين او اكثر والاقرب

انه اخذ بالاقل كما بنيا فيما سبق مثله قوله التي لايجامع شيئا مما يلايم المعنى القريب هذا كما

يعم ملايمة البعيد وعدم مجامعة ايض والمناسب للثاني للاطلاق كما في الاستعاره لكنه

قصدوا منها تعليل الاعتبار قوله ونحو الرحمن على العرش استوي فيه بحث لان العرش ملايم

استقرا والجلوس بالاشهبه قوله او الغزالة من طول المدى من المدت خرعت آه الغزالة منصوب

معطوف علي اسم كان في البيت السابق وهو قوله كان كانون اهدى من ملايسه شهر تموز

انواعا من الحلل او مرفوع والجملة معطوف على الجملة السابقة قبل الكانون الشهر وقيل اسم

من اسماء شهور الشتا وهذا انسب والمدي الزمان قوله اعنى الرشأ على فعل بالتحريك

ولد الظبية الذي قد تحرك ومشى وفي كونه معنى قريبا للغزالة بحث لانهم غلطوا الحريري

في قوله فلما ذر قرن الغزالة طمر طمور الغزالة وقالوا لم تقل العرب الغزالة الا الشمس فاذا ارادوا

تانيث الغزال قالوا ظبية ذكره الصفدي في شرح اللامية اورده في سياق شرح قوله وان

علاني من دوني فلا عجب لي اسوة بانحطاط الشمس عن زحل قوله كبيت السقط اذا اصدق

لحد البيت

بحدا البيت من قصيدة مغاني اللوى من شخصك اليوم اطلال وفي النوم مغنى من خيالك محلال وقبل هذا البيت سيطلبني رزقي الذي لو طلبته لما زاد والدنيا حظوظ واقبال **قوله** وبالخيال المخيله الكثير لانه التمثيل لكنه **قوله** لما كان لانه سياق كلامه يشير الى ان المراد الاستعارة التخييلية لكن قوله جعلوه كناية عن الملك ولما امتنع بني ذلك بل كالتصريح في انه استعارة في المفرد وتوجيهه حيث اريد بالاستوى الملك ويمكن التوجيه بان الاصل الكناية ويتعلق ههنا المجاز سواء حمل على الافراد او التركيب لان امكان المعنى الحقيقي شرط في الكناية عنده كما اشير اليه في تفسير قوله تعالى ولا ينظر اليهم يوم القيمة لكن الابلغ الحمل على التركيب فلذا عينه اولا **قوله** التمحل التنبيه من ضيق العطن العطن المناخ حول المورد وذلك التمحل ان يقال المراد النعم الدنيوية والنعم الاخروية **قوله** وهو ان يراد بلفظ واحد معنيان المراد بالمعنى اعم من الحقيقي والمجازي **قوله** في شيوه النار وقال في الايضاح الشجر والاصوب ما ذكره الشـ لان الايقاد للنار لا للشجر **قوله** نار الغضا قيل هي اشد النيران **قوله** وهو ذكر متعدد له الضمير الراجع الى اللف والنشر لانهما معا نوع واحد من المحسنات المعنوية **قوله** ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار له فان قيل تعيين ان الضمير المجرور في لتسكنوا فيه للعود الى الليل فلا يكون الاية من قبيل اللف والنشر لما سبق من اشتراط عدم التعيين فيه قلنا التعيين المنفي فيما سبق انما هو التعيين بحسب اللفظ والتعيين في الاية الكريمة انما هو بحسب اللفظ والمعنى لا اللفظ فان ذلك الضمير صالح للعود الى النهار من حيث اللفظ فلا تعيين لفظا اصلا قوله وههنا نوع اخر من اللف لطيف المسلك اه لم يرد ان مجرد المعنى الذي ذكره معنى لطيف مسلكه بحيث لا يهتدي اليه الا الثقاة بل اراد ان هذا النوع لطيف مسلكه بالنسبة الى النوع الاول ثم اشار بجعل الاية الكريمة منه ايراد قول صاحب الكشاف وهذا نوع من اللف

الا الثقاه



اللطيف المسلك اه الى ان هذا النوع يزداد لطافة ورقة باقتضاء المقامات فاندفع بهذا

التوجيه اعتراض الفاضل المحشي قوله فعدة من ايام اخرفان قلت آخر جميع اخر لانه للیوم والاخر

افعل وافعل لايجمع على فعل وانما يجمع فعل فما وجهه قلت لما كان اليوم مما لايفعل اجري مجرى

المؤنث لمكان التناسب بين مالايعقل وبين الاناث مما يعقل لانهن ناقصات

العقل فكما اخرى فيجمع على آخر كذا في الاقليد قوله الانقاب المحدث النقاب على وزن

الكتاب العلامة كانه ينقب والامور الى حقايقها والمحدث الصادق الظن في الامور كانه

حدث بها قوله تعلم علما اي لتعليم ما علم على حذف المضاف ولايجوز ان يكون مامصدرية

لان البيان بقوله من كيفيته يمنعها ثم لايخفى ان هذا التعليم لايدخل في متعلق الشرع

واعتباره من المعلات لايلايم ضبطه في اجمال قوله شرع ذلك اللهم الا ان يجعل ذلك

اشارة الى غير التعليم وشرع ماعداه يتضمن التعليم قوله ويمكن النقض آه كان حاصل الاشكال

السابق هو انه ذكر معللا لاعلة له وعلة لامعلل لها فحاصل هذا الجواب ان ذكر المعلل الاول تمهيد

ليس بمقصود بالتعليل وان عدم ذكره مع ذكر علته تم غايته انه اذا اكتفى في المعلل با

لذكر الضمني قوله وقد يقال ان قوله ولتكملوا العدة آه الجواب لصاحب الكشف حيث

قال قوله علة الامر بمراعات العدة يعني في الاداء والقضاء ثم لايخفى ان هذا القول بيان

لامعلل بدون العلة واما عدم المعلل الاخر مع وجود علته فباق بعد ولعل هذا القا

تشبث في دفعه بما ذكره الشارح من الذكر الضمني قوله ولقايل ان يقول ان الاضافة مغن

عن هذا القيد آه فان قلت قد عد صاحب المفتاح قوله اذ بيان في بلخ لا ايكلان

اذا اصحب المرء غير الكبد ﻫ فهذا طويل كظل القناة ﻫ وهذا قصير كظل الوتد ﻫ من قبيل

النقسيم المشتمل على اضافة ما لكل اليه فمن ان التعيين فيه مع اذ بيان مجمل لم يفصل بعد خفي

يتصور فيه



يتصور فيه التعيين قلت من حيث ان اصل اسم الاشارة ان تقارنه اشارة حسية معينة لما اريد به
فان اشتبه الحال على السامع لم يضر في قصد التعيين كذا ذكره في شرح الشريف للمفتاح
ولو سلم فسواء جعل هذه اشارة اليه فيه بحث لان المفهوم الظاهر من اضافة ما لكل اليه على التعيين ان
يضاف الى كل منهما ما يرجع اليه ويكون من خواصه في نفس الامر وهذا لا يحصل على كل من التقديرين
بل على احدهما وهو ان يجعل هذا اشارة الى الغير الحسين وذا الى الوتد ولو تنزل عن ذلك فاي فرق
في احتمال التعيين بين البيت المذكور وبين الاية التي جعلها فيما سبق من قبل اللف والنشر
المشتمل على عدم التعيين اعني قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا
من فضله اللهم الا ان يقال لا تعيين في الاية بحسب اللفظ لتعلق ولتبتغوا من فضله بغير
ما يرجع اليه ضمير فيه بخلاف البيت فان اختلاف اسم الاشارة فيه يدل على ان كلا منهما اشارة
الى امر والاقرب على تقدير تسليم التساوي في الاشارتين ان يصار الى ما نقله من شرح
المفتاح من ان اصل اسم الاشارة ان تقارنه الاشارة الحسية فبهذا الاعتبار يحصل التعيين
واما ما ذكره البعض من ان تعيين المفصل يحصل من الخبر وان سلم تساوي الاشارتين ففيه
انه لا يفيد لان المعتبر هو التعيين بحسب اللفظ فان التعيين بحسب المعنى قد يوجد
في اللف والنشر ايضا كما حققته تامل قوله الدهر معتذر الخ كان سيف الدولة الهمداني قد
غزا الروم كما هو عادته فاتفق ان سبي وقتل ولم يفتح بلدهم وقيل بل اخذ الروم عليه
الدروب وضغروا باصحابه فقال المتنبي القصيدة اراد ان الدهر معتذر اليك حيث
لم يتيسر لك فتح بلادهم بالكلية والسيف منتظر كرتك عليهم فيشفيك فيهم وارضهم لك موضع
اقامة بالصيف والربيع قوله اي هو له اشارة الى تقدير المضاف او الى الاسناد مجاز
لئلا يلزم ان يكون للزمان زمان اذ لو بقي على ظاهره لزم ذلك لان معنى اتيان اليوم وجوده في
زمان م

يوم اتيان اليوم لليوم وجوده قوله والظرف منصوب باضمار اذكر للايخفى ان النصب اذا كان باذكر لم يصح الظرفية باعتبار اذمن البين ان المامور به ليس الذكر في ذلك اليوم الا الذكر فيه فيكون اليوم مفعولا به واطلاق الظرف عليه لكونه ظرفا على تقدير قوله وهذا في موقف له ويمكن ان يقال في التلفيق النفس عام لكونها نكره في سياق النفي فالاستثناء في شان المومن وقوله لا ينطقون في شان الكافر قوله اي سموات الاخره وارضها ويدل عليه قوله تعالى يوم تبدل الارض غير الارض والسموات وان اهل الاخره لابد لهم من مضل ومقل وفيه نظر لانه تشبيه بما لا يعرف اكثر الخلق وجوده ودوامه ومن عرفه فانما يعرفه بما يدل على دوام الثواب و العقاب فلا يجدي له التشبيه قوله ما اقام ثبير اسم جبل بمكة فقال اشرف كيما نغير قوله و كذا الاستثنا الثاني معناه له فيه انه جعل الفساق داخلين في الاشقيا والسعدا باعتبار خلاف الظاهر من سياق الاية اذ قد فرق فيها بين اهل الموقف بالشقاوه والسعاده قوله واما اعتراض الفاضل المحشي بقوله ويرد عليه فيمكن ان يدفع بان المراد انهم لا يخلون في الجنه في ذلك اليوم فالمستثنى منه كونهم من ذلك اليوم فاستثنى منه كونهم من ذلك اليوم في الجنة خالدا وهذا لا ينافي كون اعتبار الخلود بعد دخول الجنة الا ان الكلام في تعيين مبداء من ذلك اليوم اذ لا يفتح ان تعيين المبداء اول اليوم والا لم يكن لتخصيص استثناء الفاسقين وجه لان اكثر فضلاء المؤمنين لا يدخلونها من اول ذلك اليوم اذ لا يصح ان يعتبر المبدا اول اليوم بعد الحساب فتامل قوله طلب خفي بالقناء ومشايخ القنا جميع قناه وهي الرمح وفي بعض النسخ بالفتى وهو المناسب المشايخ قال الواحدي اراد بالفتى نفسه وبالمشايخ قوله ما التثموا الا التثام على الانف في الحرب وكان ذلك من عادة العرب ليلا يعرف العدو على انه غير شاب كقوله تعالى يهب لمن يشاء اناثا الطاهر ان مفعول يشاء هو

بل في الدنيا فالمراد اذكر ذلك اليوم

بثير

قوله

يهب اناثا



يهب اناثا فقط في الاول مكالمك وان يهب الذكور فقط في الثاني فلا يستقيم ما ذكره الفاضل
المحشي في العطف با او اللهم الا ان يقال مفعوله بقرينة الا العطف باو ان يهب اناثا فقط
او ذكروا اناثا فكانه قيل يهب لمن يشاء ان يهب اناثا فقط او ذكرانا او اناثا فقط او ذكرانا واناثا
فليتامل فانه دقيق قوله وهو ان ينتزع من امر اه هذا الانتزاع امر داير في العرف يقال في العكر
المنجل وهم في نفسهم الف وفي الكتاب عشرة ابواب وهو في نفسه عشرة ابواب وهو
في نفسه عشرة ابواب والمبالغة التي ذكرت ماخوذه من استعمال البلغا لانهم لا يفعلون ذلك
الا للمبالغة لسعة اشداقها جمع شدقا وهو جانب الفم بمنزلتهم الظا انه حال من المجرور في
يجوز الابدال على مذهب الاخفش كما في بي المسكين قوله اذ لا معنى للانتزاع فيه بحث لان الرب
وان كان اسماء لكنه متضمن لوصف التربيه فلم لا يجوز انتزاع المربي دلالة على كمال الله في تربية قوله
اقول لها اذا اجشات وجاشت لها جشات اي اضطربت وجاشت اي خافت فارست وفي الصحاح
جاشت نفسي اي نهضت فان اروت انها ارتفعت عن حزن او فزع قلت جشات هكاذي
اي الزميني مكانه تحمدي بالشجاعة وتستريح اللام الدنيا بالقتل قوله ودع هريرة هريرة اسم امرة
ولهذا استدركه اه اي لكون خير الكلام ما بولغ عاب النابغة على حسان بوجوه مذكوره
في الشرح ومن وجوه الاستدراك انه قال يلمعن واللمعه بياض قليل وكان الواجب ان يقول يبرقن
يرقن ونجوم النجدة هو الشجاعة فان قلت قد صرح الشـ في قول الشاعر على رؤس الاقران
خمس سحايبه ان صبيغة جمع قلة المستعار بجميع الكثرة وبالعكس وهذا يدفع استدراك النابغة
على حسان باستعمال جمع القلة في موضعين قلت يكفي في الاستدراك ما توهم ظاهر العبارة من القصور
في البلاغة قوله غير متناه فيه اي غير بالغ فيه الى النهاية قوله في طلق واحد الطلق بفتح اللام الشوط
يقال عدا الفرس طلقا او طلقين اي شوطا او شوطين قوله فاغراق من قولهم اغرق النازع في

فكان قيل يهب لمن يشاء ان يهب اناثا فقط او ذكرانا او اناثا فقط او ذكرانا واناثا

قوله قوله قوله



القوس اي استوى في **قوله** ونتبعه الكرامة حيث ما قيل ليس هذا من باب المبالغة لان المراد من الكرامة
التزويد ويمكن ان يزود الرجل جاره كلما توجه الى جهة وهو شايع عند الانجبا واصحاب المروة
وقيل ان الكرامة هي النزل ليس بشيء اذ النزل انما هو للقادم لا للذاهب وانت خبير بان لحا
لفظ شعر هو الذي يفيد الاغراق كما علم من تقرير الش **قوله** ومثلي بين السقط شجا ركبا اه ضمير
شجا اي احزن راجع الى البرق في البيت السابق وهو قوله سرى برق المعرة بعد وهن
فبات براحة يصف الكلالا والوهن طايفة من الليل والمعرة معرة النعمان وهي بلد بالشام
وراحة موضع معين والرحال بالحاء المهملة جمع رحل **قوله** عقدت سنابكها اه سنابكها
جمع سنبك وهو طرف الحافر والعثير بكسر العين الغبار كما ذكره ولا يفتح فيه العين وتبتني
يحتمل ان يكون على صيغة الخطاب والعنق هو السير الحديد الشديد **قوله** ومنها ما
اخرج مخرج والهزل والخلاعة الهزل خلاف الجد وهو الكلام الذي لا يراد بها الا المطايبة
والضحك وليس فيه غرض صحيح والخلاعة الشطارة يقال فلان خليع العذار اي يقول
كل ما يريد وليس له مانع من غير الصدق والصواب ماخوذ من قول الولي عند التبري
من المجنون خلعت عذاره ان خير لهم الطلب وان جني عليهم الطلب **قوله** وكانه اريد
بذلك اه يرد مذهبه قطعا قول الخليل عم لما راى افول القمر قال لا احب الافلين اي
القمر افل ومثلي ليس بافل فما القمر ليس بربي **قوله** فتنكر النعمان من ذلك اي تغير يقال تنكره
فتنكر اي غيره فتغير وفي المغرب تنكر ساء خلقه **قوله** ومنتجع المنتجع المنزل الذي
يطلب فيه الكلاء والنجع بالضم طلب الكلاء في موضعه والمراد ههنا طلب المعروف
قوله اي الاعادة اهون واسهل عليه من البداء لان المعدوم استفاد بالوجود الاول
الذي كان قد اتصف به ملكة الاتصاف بالوجود اسرع ثم ان تلك الا هو بمرتبة بالقياس

الى القدرة



بنفسه

الى القدرة الحادثة التي تتفاوت مقدوراتها منقسمة اليها واما القدرة القديمة فجميع مقدو

راتها على السوية لا يتصور هناك تفاوت بالاهونية واليه اشار بقوله تعالى وله المثل الاعلى

قال الزجاج اي قوله هو اهون عليه قد ضربه لكم مثلا فيما يصعب ويسهل وقيل اهون عليه الى الخلق

وقيل اهون بمعنى هين قوله لعدم تصرفه فيه بحث اذ لا يلزم من مطابقة ما في الواقع عدم التصرف فيه

فبيانه م لجواز ان يشتهر عنده على خلاف الواقع انه تصرف محض والجواب انه اراد بالواقع ما في نفس الامر ما هو

الواقع بحسب زعم القوم وبه يندفع ما اورد الشريف فيما سياتي عن قريب قوله لم يحك نائل الملك

بلغ السحاب لم لو قال لم يحك كفيك السحاب لكان اظهر فتامل قوله وقد وجد بيتا فارسيا بهذا

المعنى فترجمه وقد صرح به في الايضاح والبيت الفارسي في البيت المشار اليه قوله كرنبودي عزم

جوازخدمتش كس نديدي بر ميان او كمر قوله وفيه نظر لان المفهوم من الكلام لم اجيب

عن ذلك بان الانتطاق المذكور ليس صفة ثابتة بل صفة غير ممكنة الوقوع اذ الجوزا ليس مما ينتطق

بل وصفها بالنسبة الى الكواكب التي حولها شبه الانتطاق لا يقال مراد الشاعر هذه الحالة الشبيهة

بالانتطاق لا حقيقة الانتطاق لانا نقول لا نم ذلك بل مراده انتطاق الحقيقي بالادعاء كما هو مذهب

السكاكي في قوله واذا المنية انشبت اظفارها البيت ليكون من محسنات الكلام وهو مما يمتنع

وقوعه فليتامل قوله علة لنفس ذلك الوصف لا للعلم به اه وايضا شد النطاق دليل مشهور

لطيفه يستدل في العرف الشايع على نيته لخدمه فلا يكون اعتبارا دقيقا اذ لا دقة مع الشهرة و

الظهور قوله مدامع جمع مدمع واراد به الدمع بطريق ذكر المحل واراده الحال قوله وهو قوله

بلجي شفعت لم الزبي جمع الربوة وهي التل المرتفع من الارض شفعت ان كانت المراد

للمفعول م على صيغة المبني للمفعول فهو من الشفع بمعنى الضم وان كانت على صيغة المبني للفاعل فالظاهر انه من الشفاعة

بلغ بمعناها المتعارف والنسيم يطلق على نفس الريح ويطلق على هبوبها لانه مصدر في



الاصل وهو المراد هنا والمزن جمع مزنة وهي السحاب الابيض والضمير في جادها للزينب والسحاب

يطلق على الواحد والجمع وهو المراد في البيت الاول بقرينة الوصف بالجمع قوله يعني سافت الريح

لخ بيان حاصل المعنى لا بيان اللغة كما توهم شارح الايضاح قوله طللان طال عليهما الامد لخ الطلل

رسم الدار والابد الزمان كما سبق والدرود درس الانمحاء والعلم العلامة والنضد بالتحريك المجارة

يوضع بعضها فوق بعض والتنضيد ايضا متاع البيت المنضود بعضه فوق بعض والمنضد السرير

الذي ينضد عليه المتاع قوله يحبب نفسه قيل ومن اللطايف على هذا التقدير ان اسم ابي تمام حبيب

قوله الا ان صدري البيت العز الصبر والبلقع الارض القفر اللتي لا شيء بها قوله ومنه التفريع

بالمعنى المهملة وهو في اللغة جعل الشيء فرعا لغيره وقد روي بالغين المعجمة وهو الافاضة والصب

فوجه تسمية هذا القسم بذلك على هذه الرواية هو ان المتكلم قد فرغ الحكم اي صبه من المتعلق

الاول الى الثاني قوله وا هو احتراز عن نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه راجل الظاهر هو راجع

الي قوله على وجه ليشعر لخ فالوجه ان يحترز بما ذكره عن نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه راكب

كما هو في اكثر نسخ المختصر لان اعتبار اتحاد الحكم المثبت للمتعلقين يخرج المثال الذي

ذكره فان الحكم المثبت لاحد المتعلقين للركوب والاخر للرجلية قوله احلامكم لسقام

الجهل البيت السقام بفتح السين المرض وما في كما دماكم زايدة لا يمنع الجار من العمل كما في

قوله تعم فيما رحمة من الله لنت لهم اي فبرحمة فيكون الدماء ههنا مجرورا بالكاف وما بعده

اعني تشفي من الكلب في موضع النصب على الحال ويجوز ان يكون مرفوعا على الابتداء

وما بعده خبره قوله ولا دواء له انجع من شرب دم ملك اي انفع واكثر تاثيرا قوله نجع فيه

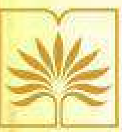
الدواء اي دخل واثر وقيل لشرط الاصبع من رجله اليسرى فيوخذ قطرة على تمرة

ويطعم بها المعضوض فيجد الشفا باذن الله تعم قوله واساة كلم الاساة جمع اس من الاسى بالفتح

والقصر



والقصر هو المداواة والعلاج والكلم الجراحة والجمع كلوم قوله فقد فرع على وضعهم شفاء احلامهم
اه اراد بالتفريع التعقيب الصوري والاشعار بالتبعية في الذكر كما يبني لفظ الوصف لان
اشفاء الدماء من الكلب المتفرع على شفاء احلامهم لسقام الجهل اذ لا تفريع بينهما في
نفس الامر اصلا فلا يرد ان كاف التشبيه في قوله كما دماوكم يدل على ان امر التفريع على عكس ما
ذكره الشـ اذ المشبه به اصل والمشبه فرع ولا حاجة الى اعتبار القلب على ان الكاف
في مثل ليس للتشبيه بل لمجرد التقييد كما قيل في قوله تعا واذكروه كما هداكم والله اعلم قوله على
الاعم الاغلب والا فقد يكون له فيه بحث لان هذا الكلام يدل على انه لا عبرة بخصوص
المدح والذم هاهنا وليس كذلك والا فلا وجه لجعل تاكيد الذم بما يشبه المدح قسما اخر من المعنوي
واندراج ما ذكره في تاكيد المدح ليس اولى من اندراجه في تاكيد الذم اذ لم يلاحظ الخصوص
فيه اللهم الا ان يعتبر في الثاني الخصوص ويعتبر هاهنا العموم لكنه بحيث لا يتناول ما اعتبر في
الثاني فقط وانه ركيك جدا نعم ما ذكره الشـ صحيح في المفتاح لان السكاكي لم يذكر القسم
الثاني قوله وهو ضربان يريد ان اشهره ضربان والا فقد ذكر فيه قسما اخر بل فيه ضرب رابع مثل ليس
زيد جاهل التصريف الا انه اعلم بالنحو وضرب خامس مثل زيد عالم الفنون الا انه متجرد في البديع
قوله حتى يلج الجمل في سم الخياط اي حتى يدخل ما هو مثل في عظم الجرم وهو البعير فيما هو مثل في ضيق
المسلك وهو ثقبة الابرة قوله من نوع خلابة وتاخيذ للقلوب الخلابة الخديعة باللسان و
التاخيذ من الاخذة بالضم وهي رقية كالسحر قوله ان تثبت لشيء صفة مدح ينبغي ان يقيد بعدم العموم
حتى يصح عدم المبالغة من الجهة الاولى والا فقولك لفلان جميع الاخلاق الكاملة الا انه متناه في الجود
فيه مبالغتان والعجب ان المصـ عد في الايضاح قوله الشـ فتى كملت اخلاقه غير انه جواد فما يبقي
من المال باقيا من قبيل الضرب الثاني في نفي المبالغة اللهم الا ان يريد بالاثبات الحمل بهو هو وفيه



مافيه قوله وبيد بمعنى غير الا انه لا يقع مرفوعا ولا مجرورا بل منصوبا ولا الا استثناء متصلا وانما يستثني به في الانقطاع وكون بيد في الحديث بمعنى غير مذهب بعض النحاة وقيل هو فيه بمعنى اجل وانشد ابو عبيدة على مجيئه بهذا المعنى قوله عمدا فعلت ذاك بيد اني وانما اخاف ان اهلكت ان ترني قوله ترني من الرنين وهو الصوت قوله فيحتمل ان يكون من الضرب الاول وان يكون من الضرب الثاني قال الفاضل المحشي الظ انه من الضرب الاول فان قدر دخول اللام في اللغو فقد اعتبر جهتا تاكيده والا فلم يعتبر الا جهة واحدة وهذا الكلام يصرح بان الآية من الضرب الاول على التقديرين وفيه بحث لانه اعتبر في تعريف الضرب الاول تقدير الدخول فكيف يكون الآية منه على تقدير الثاني وليس فيه تقدير الدخول قطعا والحق ان كونها من الضرب الثاني ايضا لا يخلو عن تكلف لانه اعتبر فيه الاثبات والاثبات فيها اللهم ان تعتبر الاثبات الضمني ويفرق بين الضربين بتقدير الدخول في الاول وعدمه في الثاني لكنه اكتفى بقوله لكنه لم يقدر متصلا عن ذكر عدم تقدير الدخول في تمام تعريف الضرب الثاني فتامل قوله واهل الجنة اغنياء عن ذلك اي عن الدعاء بالسلامة للقطع بحصولها لهم بوعد الله الكريم وان لم يكونوا اغنياء عن مطلق الدعاء اذ يستوجبون فيها زيادة الدرجات والمراتب ولا شك انهم يحتاجون الى تلك الزيادة قوله الا قيلا سلاما سلاما اما بدل من قيلا بدليل قوله لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما واما مفعول به لقيلا بمعنى انهم لا يسمعون فيها الا ان يقولوا سلاما بعد سلام والمعنى انهم يفشون السلام بينهم فيسمعون سلاما بعد سلام قوله والاستدراك الدال عليه لفظ لكنه فيه بحث اذ لا شبهة في عدم افادة لكنه المبالغة من الجهة الاولى وفي افادتها اياها من الجهة الثانية ايضا كلام لان مبنى الافادة على ان لا يوهم الاخراج لان الاصل في الاستثناء الاتصال وليس الاصل في الاستدراك

الاخراج



الاخراج اللهم الا ان يقال في الاستدراك شبه الاستثنا ففيه الايهام فتامل قوله هو البدر الا انه البحر

زاخرا لجه بحر زاخر اي مرتفع ممتد والضرغام الاسد والوبل جمع وابل وهو المطر الشديد قوله انه نهب

الاعمار دون الاموال التخصيص الذكري وان لم يكن مستلزما لنفي ما عداه الا انه يفهم منه ذلك الذوق

السليم في كلام البلغا وقيل في البيت وجه آخر من المدح وهو انه لم يحو ما نهبت من الاعمار ولم تلتفت الى

الذي بهو اعز الاشياء حتى يبقى في الدنيا مخلدا وفيه دلالة على كمال الشجاعة ونهاية الجراة وقال الواحدي

هذا المدح احسن ما مدح به ملك قوله ابي دهرنا الاسعاف قضاء حاجة المحتاج ونعماك بضم النون

والقصر بمعنى النعم واذا فتحت النون مددت وهو منصوب باضمار فعل ما يدل عليه قوله اتهما اي اتم نعما

قوله فقد سهى لان الشكاية مصرح بها وقد يجاب بان قصد الشاعر بالذات مدح الوزير وتهنيته في

الوزارة فبهذا الاعتبار يكون شكوى الزمان فيه مدحه بالفرض وفيه تسعف قوله ولا بد لي من جهلة في

وصاله يريد ان وصاله لا يتيسر الا بترك الوقار ومدارات رقبائه وملازمة غيبته والرضى بالنظر دون اللثم

وغيرهما مما هو من افعال الجهلا وحل ما لكسر الخليل ومغازلة النساء محادثتهن ومراودتهن والاسم

العزل وهو ايراد الكلام محتملا بوجهين مختلفين اي احتمالا على سواء فلا يتناول الابهام قوله خاط لي عمرو — قوله م

قبا ليت عينيه سواء المطراع لبشار تمامه قلت شعرا ليس يدري امديح ام هجاء وروي

ان بشارا قال له خط لي ثوبا لا يدرى انه جبة او قباء اقول فيك شعرا لا يدري امديح ام هجا فان قلت

الظاهر مراد الشاعر المدح لانه بازاء خياطته وهو الحسان ومقابل الاحسان يكون احسانا فلم

يستوي الاحتمالان افلا يستقيم عده من التوجيه قلت المراد استواء الاحتمالين بالنظر الى نفس المقام

الكلام وان رجح احد الاحتمالين بالنظر الى المقام والكمال بعد مما تامل قوله وتغايره باعتبار

اخر هو انه اي وباعتبار اخر ايهام وهو ان المعنيين من المتشابهات ليسا متضادين بان يكون احدهما

مدحا والاخر ذما او نحوه وفي التوجيه لا بد لان يكون متضادين قوله ومنه الهزل الذي يراد به الجد



حاصله ان تذكر الشيء على سبيل اللعب والمطايبة بحسب الظاهر والغرض امر صحيح بحسب الحقيقة قال في
الايضاح وترجمته يغني عن تفسيره قوله عد عن ذا اي قل له تجاوز عن المفاخر قوله ومنه تجاهل العارف
قال قلت ذكر السكاكي في تنكير المسند اليه ان التجاهل لاشتماله على نكت بهية من سحر البلاغة وما لكم فلا
يكون من المحسنات البديعية لانها من لواحق البلاغة ولا يفيد البلاغة قلت هو من البديع من وجه ومن علم
البلاغة من وجه آخر كما نبهنا عليه في المقدمة قوله ايا شجر الخابور مالك مورقا البيت لليلى بنت طريف
ترثي اخاها وكان قد قتله يزيد مورقا حال من الكاف في لك والعامل معنى الفعل كانه قيل ما وقع لك حال كونك
مورقا قوله وسوف اخال ادري اخال بكسر الهمزة على لغة من يكسر حرف المضارعة اي اظن قول الجوهري الكسر
افصح من الفتح والفتح لغة بني اسد خاصة وهو القياس قوله وهل يرجع التسليم او يكشف العمى وفي
بعض النسخ او يدفع البكاء ويرجع من الرجع والتسليم مفعوله وثبت الاثاثي وهي السمرات التي
تجمع وتوضع عليها القدر فاعله قوله وكالتعريض في قوله تعالى وانا واياكم لعلى هدى او في ضلال
مبين قال في الايضاح وفي مجي هذا اللفظ على هذا الابهام على فايدة وهي انه يبعث المشركين على
الفكر في حال انفسهم وحال النبي صلعم والمؤمنين اذ افكروا فيما هم عليه من غارات بعضهم
على بعض وسبي ذراريهم واموالهم وقطع الارحام واتيان الفروج الحرام وقتل النفوس
التي حرم الله قتلها وشرب الخمر التي تذهب العقول وتحسين ارتكاب الفواحش وفكروا فيما
النبي صلعم والمؤمنون عليه من صلة الارحام واجتناب الاثام والامر بالمعروف والنهي عن
المنكر واطعام المسكين وبر الوالدين والمواظبة على عبادة الله علموا ان النبي صلعم و
المسلمين على الهدى وانهم على الضلال فيبعثهم ذلك على الاسلام وهذه فايدة عظيمة
كقوله قلت ثقلت اه ومن هذا الباب قول ابن ودية المعري في من اثبات يخاطب بها
رجلا اودع بعض القضاة مالا فادعى القاضي ضياعه ان قال قد ضاعت فيصدق انها ما عنت

ولكن منك



ولكن منك تغني لو بقي او قال قد وقعت فيصدق انها وقعت ولكن منك احسن موقع وما انبعث

لحال هذا القاضي قول من قال ولما ان توليت القضايا وفاض الجرم من كفيك فيضا ذبحت بغير سكين

واني لارجو الذبح بالسكين ايضا فلا قبل فخ القضاة قضاة في زماننا صار والصوصا عموما في

القضايا الخصوصا يرون الغنم اموال اليتامى كانهم تلوا فيها نصوصا وخفنا منهم لوصا فخونا السلو

من خواتمنا القصوصا قوله من غير تكلف في السبك المراد من التكلف في السبك ان يقع الفصل

بين الاسما بلفظ غير دال على نسب كقولك رايت زيد الفاضل ابن عمرو بن بكر والتحدر التزول

والانسجام من انسجم المطر والدمع اى سال وتضعضعت حالهم اي تضعضعت قوله او في مجرد الوزن نحو

ضرب وقتل فان قلت التشابه بينهما ليس في مجرد الوزن بل وعدد الحروف ايضا قلت الحصر

المستفاد من لفظ مجرد اضافي بالنسبة الى التشابه المنفي فيهما فلا محذور قوله ويوم تقوم الساعة

الاية الالف واللام زايدة لا تعبير وكذلك الميم في مساق تامل قوله وذي ذمام الواو بمعنى رب و

اسناد الوفا الى الذمة مجازي قوله وكقول ابي العلا مطايا الخ من قصيدة مطلعها تحية كسرى

في السناء وتبع لربعك للا رضي بحيته ربع كسري لقب لملوك الفرس وهو معرب بخسرو وتبع

ملك اليمن وكان تبع الاول ملكا صالحا والاربع جمع ربع وهو المنزل والخطاب في لربعك للحبيبة

وحاصل المعنى ان منزلتك عندي يقتضي ان احيي ربعك بتحية الملوك ولا ارضى ما بعتادة

المحبون من تحية ربع والمطا المد والمنا القدر والمنازل الحبيبة وضمير عنها للمطايا على الالتفات

من الخطاب الى الغيبة او من المنازل والوجد على الوجهين بمعنى القوة يقال اجد في بعد ضعف

اي قوانى واما منازل الطريق والوجد بمعنى الحزن وحاصل المعنى نظر من كلام الفاضل

المحشي ويحتمل ان يكون المعنى انه كما كانت هذه المنازل التي ترمي وجد المطايا معمورة

لم يعف رسومها كان الحوادث زلت عنها فلم يغيرها ولكن المنى الذي نزل عنهما الليس

اما منازل الم



بمنقطع عني اي ان الحوادث لا يزال تصيبني قوله ولاثلة عرتنكا ر ذنبك وابلم البيت من
قصيده لعمرك ما تغني المغاني ولا الغني عن اذ اسكن المثري الثري معتصر فهبه شوى فجدع
مراض الله بالمال راضيا بما تغنيني من اجر وثوابه وباد ربه صرف الزمان فانه لمخلبه للاشقى نغول
ونابه وبعد البيت المذكور في البيت المذكور في الشرح وان قصاري مسكن الحي حفرة يتركها
لهما مستنزلا عن قبابه فواها العبد ساءه سوء فعله وابدى التلاقي قبل اغلاق بابه لعمر
كلمه قسم والمغاني المنازل والثري صاحب المال والثرى التراب وثوى بمعنى اقام الكريم
اقام والمخلب للاسد بمنزلة الظفر للانسان ويغول بمعنى يهلك والناب اعظم الاسنان
وواها كلمه تعجب وتلافي الامر تداركه يريد به التوبه قبل ان يغلق باب التلاقي بعدم
القدره عليه قوله كقولهم البدعه شرك الشرك بفتح الراء المهملة حبالة الصايد
وزايده على مذهب الاخفش حيث جوز زياده من في الاثبات خلافا للجمهور قوله من عصاه ضربه
بالسيف وقيل من العصيان اي عاصية لاعدايهم عاصم لاصدقائهم كلفظي نفر وكلاه
اورد ثلثة امثلة تنبيها على ان الحرف المتفق بينهما اما في الاول او في الوسط او في الاخر
قوله وهو ثلثة اضرب لان الحرف الاجنبي الخ لا شك ان لفظ هو في كلام المص راجع الى الحرف
الذي في قوله ثم الحرفان والتذكير باعتبار اللفظ وظ كلام الش يدل على انه راجع الى
المضارع ولا يخفى فساد المعنى اللهم الا ان تو مراد الش بيان حاصل المعنى وان
اختلف مرجع الضمير في البيان المبين فليتامل قوله بيني وبين كني لح الكني المبيت والدس
الشديد الظلمه دمس يدمس ويدمس بالضم والكسر والطامس والدارس طريق الذي
الذي لم يتبين له اثر يهتدي به قوله لان في عدم تقارب الفاء والميم الشفويين نظر قد
يجاب عنه بان المراد من تقارب المخرج ههنا قصر المسافة بين المخرجين وان كانا مختلفين وليس

بين المخرجين



بين المخرجين الفاو والميم تقارب بهذا المعنى لان الميم من الشفتين والفاء من باطن الشفة السفلى و

اطراف الاسنان وانت خبير بان هذا الجواب يدل على عدم اتحاد مخرجها الاعلى طول المسافة

بينهما فليتامل قوله اقل حيا اي خداعا قوله وكقولهم غرك غرك آه قبل هذه الكلمات مما كتبه

علي ابن ابي طالب ع الى معاويه وكتب معاويه في جواب علي ع اقدري غلي قدري قصاري ذلك اي نهايته

وعلى لغة من في لعل قوله كقولهم في مسعود مشير يعود له في كل من الامثلة الثلثة تصحيف فان مسعود له

ثلث سنيات بعد الميم وكذا في مشير يعود له وان كانت منفصلة فيه وفي المستنصر حبه خمس

سنيات التعريف والميم وكذا في المبني بنصر حبه والمستنصريه مدرسه ببغداد بناها المستنصر بالله

من الخلفاء العباسيه وفي استنصح ثقة خمس سنيات بعد الالف كما في انيس تصحيف وانيث تصحيف

وكل من الثلثة الاخير تصحيف الاخر قوله اثاقلتم الى الارض اي تثاقلتم وقرء به وضمن معنى الميل

فعدي بالى والمعنى ملتم الى الدنيا وشهواتها وكرهتم مشاق السفر ومتاعبه وقيل ملتم الى الاقامة

بديارکم وارضکم قوله وبهرون اذا ما قلب الف قلبا للاشباع وقلب بهرون نون قبل و

وتمامه ان بهرون اذا ما قلبا بجعل اللحية شيئا عجبا اذ لاصداره لحشو المصراع الثاني

قد يجاب بان لو كان لحشو المصراع الاول صداره بالنسبه اليه لكان لحشو المصراع الثاني

ايضا صداره بالنسبة اليه فتامل قوله قوله سريع الى ابن العم وبعده حريص على الدنيا

مضيع لدينه وليس لما في بيته بمضيع قوله اقول لصاحبي والعيس بكسر العين والسين المهملة

الابل التي يخالط بياضها شيء من الشقرة واحدها اعيس والانثى عيساء وهوى بالفتح

يهوي هويا اي مضى بعد بنا والمنيعة والضمار موضعان والمجادلات المماشاة وهو الخفة

وقلة الفعل هذا على تقدير ان يكون سقاها بفتح السين المهملة فيكون نصبا على

التميز وقد روي بكسر الشين المعجمة بمعنى المشافهة نصبا على المصدر اي لا امزو مشافهة او

بعد حرفه

قوله



على الحال قوله اى بنغمات اوتار المثانى آه وقيل المراد بالمثاني الثلاث مايقال له بالفارسية دُنا و
هو اقرب املتهم ثم تاملتهم الخ وفيه من هذه القصيدة قوله يا قوم قد طال مقامي بكم من غير نفع

قوله فالرواح الرواح ثوى عين فى الثرى ثوي اي اقام والغمر الاول بمعنى الستر والثانى بمعنى الكثير والتابل
العطاء قوله قول الحريرى ولاح يلحي على جرى العنان الى موضع فيه اللهو فبعد اللهو قوله ومضطلع

الخ ظهر المشيب ويلوم على جري العنان الخ

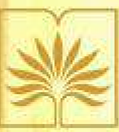
بتلخيص المعاني المضطلع بالشئ القوي عليه الناهض به هكذا مفتعل من الضلاعة وهي
القوة وشدة الاضلاع يقال مطلع بهذا الامر بمعنى مضطلع به لكن الاطلاع من العلو من
قولهم اطلعت على البني اي علوتها اي هو عال كذلك الاسم ما لك له ولعل الحريرى قصد تضمين
هذه القصيدة فلذلك استعمل بالي وتلخيص المعاني اختصار الفاظها وتحرير عباراتها
وتلخيص المعاني فكاك الاسير وبعد البيت المذكور وكم من قارى فيها وقارن اخضر الجفون
وبالجفان ضمير فيها راجع الى البصرة وقار اي مطعم الضيفان واضرار الاول بالجفون لكثرة
قرائته بالليل واضرار الثاني بالجفان لانه اطعم ما فيها وجعلها خالية قوله نحو قوله تعالى مالكم
لا ترجون لله وقارا اي مالكم لا تاملون له تعظيما والمعنى مالكم لا تكونون على حال تاملون
تعظيم الله اياكم فى دار الثواب ولله بيان للموقر ولو تاخر لكان صلة للوقار اومالكم لا
تعتقدون له عظمة فتخافوا عصيانه وانما عبر عن الاعتقاد وبالرجا التابع لادنى
الظن مبالغة قوله تعالى قد خلقكم اطوارا قال ابن الانباري الطور الحال والمعنى خلقكم اصنافا
مختلفين لا يشبه بعضكم بعضا قوله فترصيع قيل ماخوذ من الترصيع العقد اذا
جعلت ما فى احد جانبيه مثل ما فى الجانب الاخر فيه دقاق الجوهر قوله وذلك بان
يكون ما فى احد القرينتين او اكثره فيه نظر لان نفى قسم اخر يشمل قول المص والا فمتوازن وهو
يكون نصف ما فى احد القرينتين وما يقابله من القرينة الاخرى مختلفين فى الوزن والتقفيه

مثلا والاية



مثلا والآية المذكورة من هذا القبيل والاختلاف بسرر واكواب في الوزن والتقفية والفظة
فيهما فلا يقابلها شي من الفقرة الاخري ولكن تقوي ما ذكرنا اعني قوله وذلك بان يكون الخ على سبيل
التمثيل وانما لم يورد القسم الذي ذكرنا لدلالة الاية عليه والاكواب جمع الكوب وهو الكوز الذي لا عروة
له كقول الصبالى لا تذركه الاعين صدره الحمد لله الذي لا يدركه الاعين قوله كقوله تعا وقالوا اتخذ
الرحمن ولدا لآية الآد والاده الداهيه والامر الفظيع قوله في سدر مخضود وطلح منضود السدر
ورق النبق ويقال بالفارسيه كنار والمخضود والذي لا شوكه فيه كانه خضد اي قطع شوكه
الطلح شجره الموز وله نور كثير طيب الرايحه وعن السدي شجر يشبه طلح الدنيا ولكن له ثمر احلى من
العسل والمنضود الذي ينضد بالحمل من اسفله الى اعلاه فليست له سياق بارزة في الصحاح
نضد متاعه ينضده بالكسر وضع بعضه على بعض وظل ممدود اي ممتد لا تنسخه الشمس قوله كقوله
تعا واذا اذقنا الانسان منا رحمة نظم الايه هكذا واذا اذقنا الانسان منا رحمة ثم نزعناها منه
انه ليؤس كفور ولئن اذقناه نعماء بعد ضراء ليقولن ذهب السيئات عني انه لفرح فخور قوله
واثرت به ايدي اي صارت ذا اثره وغنى قوله لما اقتعدت غارب الاعتراب الخ حكى المسعودي
عن بعض اهل العلم اقتعد الراعي قعوده اذا ركبه في كل حاجه وابتذله والقعود البكر الذي يمكن
ركوبه والغارب ما بين السنام والعنق والاعتراب من الغربة والاتني وابعدتني والحرية المتربة الفقر
والاتراب الاقران جمع ترب والتطويح الرمي وطوايح الزمن حوادثه المبعدة جمع مطيه على خلاف
القياس وصنعا قصبة اليمن مدينة كبيرة قوله قوله افاطم الهمزة حرف النداء وفاطم مرخم فاطمة مهلا
منصوب على المصدرية اي امهلي مهلا والتدلل بالدال المهملة الغنج والازماع القصد ولم تنهدي الى
بلا من نهد ينهد اي نهض قوله وهو جبل الوطن وقال الصفا قيني التصريع تبعية العروض للضرب قافية
وزنا واعلالا وعلى هذا لا تصريع في قول حارث بن حلزه لان العروض مفعولنا والضرب فاعلان

الصفاقيني



بخلاف على التعريف الذي ذكره الشارح قوله معانى الشعب المعانى جمع المعنى وهو المعنى المنزل من
غنيت بالمكان اقمت به والشعب موضع كثير الشجر والمياه قوله فتى كان شرباً للعفاة الشرب بالكسر الحظ
من الماء والعفاة جمع عاف وهو طالب المعروف والمرتقع اسم موضع من رتعت الماشية اى
اكلت ما شاءت قيل يصف الممدوح بالجود والشجاعة والظاهر انه يصف ماخوذ السابق والنجاة
اللاحق قوله خارج عما نحن فيه لعدم وجود السجع بعدم الموافقة بل لا يصرح فيه بالمعنى الذي
ذكره سابق وهو جعل العروض مقفاً تقفية الضرب قوله ونمارق مصفوفة وزرابى مبثوثة
النمارق جمع نمرقة بالضم والفتح وهى الوسادة الصغيرة والزرابى البسط الفاخرة جمع زربية
مبثوثة اى مبسوطة والكرام جداول جمع جدول وهو النهر الصغير قوله قول البحترى فاحجم لما لم
يجد لم يمدح فتح بن خاقان ويذكر مبارزته للاسد والضمير فى احجم واقدم للاسد قوله فى
الجواب ان لفظ القافيتين يشعر ان القافية لا يكون الا فى البيت من الشعر فيستلزم تحققها
استقامة الوزن والقافية وان اشعر بصحة المعنى ايضا لان معنى الشعر كلام موزون على قصد بوزن
عدا فما ليس له معنى خارج بلفظ الكلام كما ان ما ليس له وزن الا ان الاكتفاء بالاشعار من الجائز
من اللوازم سيما اذا خفى ومن البين ان اشعار القافية بصحة الوزن اجلى من اشعارها
بصحة المعنى قوله هذه الابيات كلها من الطويل هكذا وقع فى بعض النسخ وهو سهو لان اصل الطويل
فعولن مفاعيل ثمان مراتب ومن البين ان الابيات ليست على هذا الاسلوب والصواب
من الكامل كما فى اكثر النسخ لان اصل الكامل متفاعلن ست مراتب وانه مسدس على الاصل تارة وتارة
مجزو اخرى وضربه الثانى وهو مسدسه الذى عروضه سالمة وضربه مقطوعة وقد يدخل الا
ايضا فى قوله واذا افتقرت الى الذخاير لم تجد ذخرا يكون كصالح الاعمال والابيات المذكورة
على القافية الثانية من هذا القبيل وما ضربه الثامن فهو مربعه الذى اجزاءه الاربعة سالمة والا

على القافية

يخ
شهاده

قوله

بذلك

خارج وهو
بقوله وزن



من القرآن المجيد قوله تعالى هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار
المتكبر ومن الحديث النبوي قوله الا اخبركم باحبكم الي واقربكم مني مجالس يوم القيامة احسنكم
اخلاقا الموطؤن اكنافا الذين يالفون ويؤلفون الا اخبركم بابغضكم الي وابعدكم مني مجالس يوم القيمة
اسوئكم اخلاقا الثرثارون المتفيهقون ومن النظم قول العباس بن عبد المطلب في مدح النبي ص
وابيض يستسقي الغمام بوجهه ثمال اليتامى عصمة للارامل قوله وعلم بذلك ان الخاتمة آه قد سبق
منا في بحث المقدمة تحقيقه فلينظر فيه قوله بالتهلل اي بالبشاشة والسرور قوله مزحل اي مبعد
بالزاي المعجمة والحاء المهملة قوله عاوا تهضام اهتضمت الشي اي كسرته ويقال هضم حقه واهتضمه
اذا ظلمه وكسر عليه حقه قوله فانشد القصيدة التي اولها لعمرك ما ادري انشد يتعدي الى
مفعولين يقال انشدني الشعر فمفعوله الاول ههنا محذوف اي انشدوا وجل من
الوجل فهو الخوف وموضع على اينا نصب لانه مفعول لا ادري وقوله واني لاوجل اعراض
وتغدو بالغين المعجمة اي تصبح والمنية الموت واول منصوب على الظرف لقطعه عن الاضافة منسوبا
كما في قبل وبعد اي اول كل شي وحاصل المعنى وبقائك ما اعلم اينا يكون اقدم من
الاخرى في عزو الموت عليه واني لخايف مترقب قوله ودع المكارم هو المكارم جمع مكرمة
بمكرم الكرامة والبغية الحاجة قوله وقوفا بها صحبي الى وقوف جمع واقف من الموقف بمعنى الحبس
بمعنى اللبث لانه لازم والمذكور في البيت متعد مفعوله مضمر وانتصابه على الحالية من
فاعل نبك اي فقال نبك في حال وقف اصحابي مراكبهم علي قايلين لا تهلك اسى وتحمل الحزن تقول
اسيت على الشي اسى اساء اذ حزنت عليه قال الكوفيون نصب اسا على المصدرية لان
قوله لا تهلك اسى في معنى قوله لا تاس اسى وقال البصريون نصبه لانه مصدر في موضع الحال
والتقدير لا يهلك اسا اي حزنا وتجمل اي اصبر صبرا جميلا فان قلت الصحب جماعة

ويؤلفون م

وانكر

لان الموقف صح

الوقف

صحبي



يكون من قبيل اطلاق المشفر على شفة الانسان قوله وارغد يقال عيش رغد ورغد اي واسع طيبة قوله وما اشتار العسل من اختار الكسل يقال شرت العسل واشترتها اي اجتبتها اي اجتنيتها المنشق عود يكون مع مشتار العسل قوله يحتمل انه قيل انما يستقيم هذا الوهم يمتنع قوله ما لا يلزم في السجع مذهب فانه يدل على ان الالتزام المذكور انما هو في السجع وانت خبير بان الشارح قال فقوله سابقا ما لم يلزم في السجع على ما يلزم في مذهب السجع فاندفع هذا التوهم قوله او لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ فيه بحث وهو ان عدم الرجوع الى تحسين الكلام البليغ علة عدم دخوله في فن البلاغة لا لقسيمه ولهذا جعل في الايضاح ما يرجع الى تحسين الخط والاثر له في التحسين اصلا قسمين لا يدخل في فن البلاغة ولم يذكر في المختصر الا عدم الرجوع الى تحسين الكلام فالصواب في العبارة ان تقول لعدم الرجوع له ويمكن ان يوجه بان لفظة واو اشاره الى التخيير في التعبير مع عليه وجوب ترك التعرض ومثله شايع في عبارة المفتاح اي قوله فتنتني فجننتني اي صبرتني مجنونا وتجي اسم امرأة ان يدعي عليك ذنبا لم تفعله تجنبتني بتنوع غب تجن اي بعد تجن قوله من يلق يوما على علاته اي على كل حال وهرم بكسر الراء اسم رجل وهو هرم بن سنان بن حارث المزني صاحب زهير الذي يقول فيه ان البخيل ملوم حيث كان ولكن الجواد على علاته هرم واما الهرم بفتح الراء هو كبير السن صهبا وهو يصف خمرا كما يدل عليه البيت الثاني وهو قوله في كف ذات حر في ذكرها محبان لوطي وزناء قوله ومثل التعديل قال العلامة في شرح المفتاح فان روعي في ذلك ازدواج او تحسين ما او تطابق او نحو ذلك فذلك الغاية في الحسن كقولهم وضعنا في يديه زمام الحل والعقد والقبول والرد والامر والنهي والاثبات والنفي والبسط والقبض والهدم والبناء والمنع والاعطاء ومن ذلك قول المتنبي فالخيل والليل والبيداء تعرفني والضرب والحرب والقرطاس والقلم قوله ومثل ما يسمى

فجننتني

والتجني الجرم

قوله صفراء لا تنزل الاحزان ساحتها

[illegible]



من القاري

على القافية الاولى لكن كما لا يخفى قوله جودى على لح فلان مشتهر بالشراب اي مولع به لا يبالى ما قيل فيه و

الصب العاشق والجوى على فعيل من الجوى وهي الحرقة وشدة الوجد من عشق او حزن تقول

منه جوى الرجل بالكسر فهو جو مثل دو والشجى على وزن فعيل ايضا من الشجى وهو الحزن وهذا الابيات

على قواف عديدة الاولى رائية في المشتهر والمتفكر والثانية بائية في الصب والقلب و الثالثة

تائية في الجوى والشجى وعلى هذا القياس قوله الحرف والاعنات من العنت وهو الوقوع في امر شاق

وقد اعنت الرجل واعنته غيره قوله الحرف وهو الذي تبنى عليه القصيدة وتنسب اليه يرد عليه

ان هذا التعريف دوري ضرورة توقف معرفة الروى ح على ما اخذ في تعريفه وهو نسبة القصيدة

اليه وتوقف النسبة على معرفة الروي اذ لا تنسب القصيدة الى حرف حتى تعرف انه حرف

رويها فالتحقيق في حرف الروي ما قدمناه نقلا عن ابن جني قوله او من الروي وفيه وجه اخر

ذكرناها فيما سبق قوله ساشكر عمرو اقيل الابيات لمحمد بن سعيد الكاتب يمدح الاشراف عمرو بن

سعيد دخل عليه فراي كم قميصه متمزقا من تحته فبعث اليه عشرة الاف درهم فقال فيه الابيات

وان في قوله ان هي جلت الوصل وان لم تمنن وان كانت تلك النعم جليلة في نفس الامر وقيل

يحتمل ان يكون نافية معطوفة على لم تمنن اي ولم يكن جليلة عند عمرو وان كانت لك في نفس

الامر قوله وجعل ايادي بدل اشتمال من عمرو فينبغي ان يقدر الرابطة اى ايادى له لوجوبه في بدل

البعض والاشتمال وان لم يجب في بدل الكل لعدم وجوبه في الجملة التي هي نفس المبتدء

وقد جوز الفاضل المحشي في شرح المفتاح كون ايادي مفعولا ثانيا ايضا وفيه نظر سبق في

شرح الديباجة وانه مخالف لتصريح ائمة اللغة حيث صرحوا بعدم تعديته الا مفعول واحد

اللهم الا ان يبنى على التضمين قوله يقال في الكناية عن نزول الشدة لح الكلام مبني على تشبيه

السقوط الترب الذي هو الفقر بالسقوط الحسي بجامع هلاك القلب وانكسار البال وقد يجوز ان



وقوله وقوفا مصدر في موضع فعل متقدم لا ضمير فيه فكان الواجب ان واقفا بها صحبي كما

تقول مررت بدارك قايما سكانها فالجواب ان الاختيار عند سيبويه فيما كان جمعا

مكسرا ان يقول فيه مررت برجل حسان قومه قال زهير بكرت عليه غدوة فوجدته

قعودا لديه بالصريم عواذله وان ما يجمع جمع سلامة كان كان الاختيار ترك التثنية والجمع فيقول

مررت برجل صالح قومه على ان يجوز ان يكون وقوفا منصوبا على المصدرية من قفا وقف

التقدير وقفوا مثل وقوف صحبي ويجوز ان يكون مصدرا وقع موقع الوقت لاشتغاله

ويكون التقدير وقت وقوف صحبي قوله شم الانوف جمع الاشم من الشمم وهو ارتفاع في قصبة

الانف مع استوا في اعلاه وهو صفة مدح عند العرب والطراز العلم والمراد ههنا المجد و

الشرف اي من النمط الاول في المجد والشرف قوله ويسمي اغارة وصفنا الاغارة في اللغة نهب المال

والمسخ تحويل الصورة ووجه التسمية ط قوله بسمر القنا جمع قناه وهي الرمح والسمر جمع السمر و

هو لون الاسمر قوله انسني بانصره احد الهمزتين فيه محذوف على نمط قوله تعالى افترى على الله

كذبا والاستفهام انكاري وينيل من الانالة وهي الاعطا قوله قال الشيخ في المسايل

المشكلة قد يجاب بان المراد ببخل الزمان بمثله عدم تجويزه وجود مثله فاذا لم يتصور

من الزمان تجويز وجود مثله فكيف يتصور من الانسان فيكون حاصل المعنى ان

الزمان لا ياتي بمثله لانه لا يجوز فضلا عن ان ياتي به وانت خبير بانه لا بد ان تعتبر شيء

تعلق به البخل بان يقدر مضاف اي في مثل انه يجوز وجوده في نفس الامر وعدم تجويز

الزمان لبخله فاصل المقصد بحاله ويكفي في التصور ما يستفاد من ظاهره والحمل على المجاز

مع عدم ظهور العلاقة والقرينة لا تدفعه قوله اعدى الزمان آه الاعداء ان يتجاوز

الشيء من صاحبه الى غيره والاسم العدوى وفي الحديث لا عدوى اي لا يعدو شيء شيئا قوله

ای من النمط الاول في المجد والشرف صح

لان المعنى



وقوله وقوفا مصدر في موضع فعل متقدم لاضمير فيه فكان الواجب ان واقفا بها صحبي كما

تقول مررت بدارك قايما سكانها فالجواب ان الاختيار عند سيبويه فيما كان جمعا

مكسرا ان يقول فيه مررت برجل حسان قومه قال زهير بكرت عليه غدوة فوجدته

قعودا الديه بالصريم عواذله وان ما يجمع جمع سلامة كان كان الاختيار ترك التثنية والجمع فيقول

مررت برجل صالح قومه على ان يجوز ان يكون وقوفا منصوبا على المصدرية من قفا في

التقدير وقوفا مثل وقوف صحبي ويجوز ان يكون مصدرا وقع موقع الوقت لا اشتغالهم

ويكون التقدير وقت وقوف صحبي قوله شم الانوف جمع الاشم من الشمم وهو ارتفاع في قصبة

الانف مع استواء في اعلاه وهو صفة مدح عند العرب والطراز العلم والمراد ههنا المجد و

الشرف اي من النمط الاول في المجد والشرف قوله ويسمي اغارة ومسخا الاغارة في اللغة نهب المال

والمسخ تحويل الصورة ووجه التسمية ظ قوله بسمر القفا حجم قناه وهي الرمح والسمر جمع السمر و

هو لون الاسمر قوله انسي اباه نسيه احد الهمزتين فيه محذوف على نمط قوله تعالى افترى على الله

كذبا والاستفهام انكاري وينيل من الانالة وهي الاعطا قوله قال الشيخ في المسايل

المشكلة قد يجاب بان المراد بنجل الزمان بمثله عدم تجويزه وجود مثله فاذا لم يتصور

من الزمان تجويز وجود مثله فكيف يتصور من الانسان فيكون حاصل المعنى ان

الزمان لا ياتي بمثله لانه لا يجوز فضلا عن ان ياتي به وانت خبير بانه لا بد ان يعتبر شيء

يتعلق به البخل بان يقدر مضاف اي في مثل انه يجوز وجوده في نفس الامر وعدم تجويز

الزمان لبخله فاصل المقصد بحاله ويكفي في التصور ما يستفاد من ظاهره والحمل على المجاز

مع عدم ظهور العلاقة والقرينة لا تدفعه قوله اعدي الزمان آه الاعداء ان يتجاوز

الشيء من صاحبه الى غيره والاسم العدوي وفي الحديث لا عدوي اي لا يعدو شيء شيئا قوله

اي من النمط الاول في المجد والشرف صح

لان المعنى



لان المعنى على المضى فان قلت المعنى وان كان على المضى الا انه عدل الى المستقبل قصد الى الاستمرار
وحكايت الحال الماضيه كما تقرر فى امثاله قلت لما سبق بخل الزمان بعلا علاء اسخايه
لم يحسن حمل المضارع على الاستمرار التجددى ولا حكايت الحال تامل قوله قال ابن جنى اى بعلم
الزمان آه فالبيت على ما ذكره ابن جنى من الغلو كقوله واخفت اهل الشرك حتى انه لتخافك
النطف التى لم تخلق قوله وقيل انها جمع لهاة وهى الهيئة المعلقة فى اقصى سقف الفم وقد
يجمع على لهوات مثل عطيات قوله وكذا قول القاضى ارجانى ان كان الراوية فى اسم على
صيغة المعلوم فمودعى بكسر الدال لا غير فاعله وان كان روى على صيغة المجهول على انه
مسند الى الجار والمجرور فمودعى بفتح الدال على انه مصدر او اسم زمان اى وقت
تودعى والمسمع بكسر الميم الاولى الاذن والمدمع بكسر الميم الاولى ايض موخر العين
وقوله قوله وقايله آه اى رب جماعة قايلة وسمطين سمطين حال عن ضمير تساقط والسمط الحبل
مادام فيه الخرز والا فهو سلك حتى حشى بها اى حلاها قيل قول الزمخشرى افضل لان فيه صيغة
المراجعه وهى السوال والجواب كقوله قال لى يوما سليمان وبعض القول اشنع
قاصفنى وعليا ابنا التقى وورع قال صفه قلت بعطى قال صفنى قلت تمنع قول اجيب
بان كون المراجعة من المحسنات البديعيه محل نزاع ولذا لم يذكرها المص ولو سلم فهى انما
تعتبر فى السؤال المكرر والجواب المعاد قوله مقيم الظن اى انا مقيم الظن واراد با
لظن محله وهو القلب والامانى جمع امنية والقلق الاضطراب والجدوى العطا قوله
وقول ابى الطيب وانى عنك آه الغادى الرايح وفناء الدار جوانبها محبك اى انا محبك
قوله فى المجلس الغاص اى الممتلى قوله رحب الباع الرحب الواسع والباع قدر مد اليدين
قوله مديح جعفر ابن الغاية الاستعانة بالكناية والاستعارة التخييلية فالكناية حيث

وقوله التى يبلغ اليها جعفر قوله
لان بيت ابى تمام بعد الميه فيه كحيث
ابى تمام لشتمل على

فكر

والهيات م



شبه الصبر باللباس واثبت له شيئا من لوازم المشبه اعنى الملبوسيه وبين تسمية الجازع

حان ما وتلك تستلزم كون الجزع محمودا والصبر مذموما فذكر اللازم لينتقل الى الملزوم وصرع

البيت السابق لا يشتمل على هذه اللطائف فلا يكون هذا من القسم الثالث الاول قوله الا ان

يكون احد البيتين تشبيبا تشبيب الشاعر المراة تشبيبا تشبيبا اي تشبب بها قوله اي المعنا المختلس

يقال اختلست الشي واختلسته اي استلبته قوله سلبوا على صيغ المجهول قوله وهذا يشملهم و

غيرهم وقد وقع بعده في بعض النسخ روي انه لما بلغ هرون افضال الفضل البرمكي وفرط احسانه

في زمانه غار عليه غيرة افضت به الى التنكر له والامر بحبسه فكتب ابو نواس هذه الابيات قوله

لهرون امام الهدي عند احتفال المجلس الحاشد انت على ما بك من قدرة فلست مثل الفضل

في الواحد ليس من الله بمستنكر ان يجمع العالم في واحد فامر هرون باطلاقه وخلع عليه الاحتفال

الاجتماع والحاشد الجامع قوله اذا جعلت للعطف اه رجحت الحالية لما في العطف من ايهام

تجويز عدم محبته مع محبة الملامة فيه قوله ونعمة معتفاه نعمة مبتدا احلى خبره وجدواه

اي عطاه ومعتف بمعنى سايل قوله وقد ظللت عقبان اعلامه ضحى اه عقبان جمع عقاب

الراية وهي العلم الضخم تشبيه بالعقاب من الطير الضخم كذا في الصحاح وقال الخلخالي المراد با

لعقبان الاعلام وهو الصور المعمولة من الذهب وغيره على رؤس الاعلام والعقبان

الثاني عقاب الطير وهو الطاير المعروف الذي يضرب الارنب ويفوق به قوله تو قع القرى

اه القرى ما افترسه السبع والميرة الطعام قوله فلم يلم بشي اه يمكن ان يكون قوله حتى

كانها من الجيش المام بمعنى قوله راي عين فانها انما يظن كونها من الجيش اذا كانت

قريبة محيطة بهم قوله كما يحكى عن ابن ميادة اسم امراة والتهلل طلاقة الوجه كما مر والاهتزاز

التحرك والمهند السيف المطبوع من حديد الهند والحطيئة اسم شاعر سمي به لقصره

وقيل لدمامته

وقيل الزمامة **قوله** فاستعفى فما اعفى يقال اعفني من الخروج معك واستعفاه من الخروج معه اى
سأله الاعفاء **قوله** وكانه قال لا يستعمل ذلك السيف الا ظالم وابن ظالم آه الى آخر القصة وذلك لان
ذلك السيف الا ظالم وابن ظالم لما لم يكن صالحا للضرب كان الضرب للمقتول به تعذيبا له وزيادة له في
ايلامه فكان الضرب بمثله ظلما على المقتول يقال نبى السيف اذا لم يعمل في الضريبة والرعب الخوف
والدهش الحيرة والصمصامة والصمصام السيف الصارم الذي لا ينبو واغماد السيف جعله
في غمده اى غلافه وان فيما ان يعاب زايدة وصبا اى مال الى الجهل والفتوة كما عرفته فيما سبق وكيع
بمعنى نذل ومراغة اسم ام جرير لقبها به الاخطل تعريضا بانها تتمرغ عليها الرجال والمغارم جمع
مغرم على القياس او جمع غرم على خلاف القياس كمحاسن جمع حسن وهو ما يلزم اداءه كالدين مثلا وكذا الغرامة
وفيه زيادة مدح لهم لان وقت حمل المغارم وقت الاحتياج فاذا كان حالهم وقت الاحتياج
هكذا فما ظنك بها فى غيره كذا قيل وهذا انما يتم اذا فهم الفك مجانا وظبية السيف طرفه ومناط
التميمة هى العوذة التى تعلق فى عنق الانسان وكليب اسم قبيلة وود ارم اسم رجل **قوله** واغرب
اتى بشئ غريب بديع **قوله** ان كنت ازمعت آه قيل ازمعت يتعدى بنفسه وبعلى كما فى جمعته
واجمعت عليه والاول مذهب الكسائى والثانى مذهب الفراء وما فى غير ما جرم زايدة **قوله** وهى المخاتلة
المخاتلة المخادعة **قوله** اذا ضاق صدرى آه التنبيه فى البيت على كونه من شعر الغير قوله تمثلت
بيتا بحالى يليق **قوله** كانت بلهنية الشبيبة سكرة آه فى الصحاح هو فى بلهنية من العيش اى سعة
وهو ملحق بالخماسى بالف فى آخره وصارت الالف ياء لكسرة ما قبلها والنون الزايدة و
الشبيبة الشباب والصحو خلاف السكر والسيرة الطريقة والمجمل الاتى بشئ جميل **قوله** كانه كان
مطويا اه الاحن جمع الاحنة وهى الحقد **قوله** اذا ما اسهلوا اى صاروا فى السهل وهى الارض
اللينة والدخول فيها كناية عن الوصول الى العيش الناعم **قوله** وتمام ليوم كريهة وسداد

العيش



ثغر وبعده كاني لم اكن فيهم وسيطا ولم تك نسبتي في آل عمرو قوله قد قلت لما اطلعت وجناته الوجنات

جمع وجنة وهي ما ارتفع من الخدين والسيق ورد احمر والغض بالمعجمتين الطري والمراد به خد الحبيبة

وروضة الآس مفعول لطلعت والآس ورد اخضر كذا في شرح الايضاح لجلال الدين الشامي

والمراد به ههنا الشعر النابت على وجهه والهمزة في اعذاره حرف نداء ديه القريب ونقل عن

ابن الخباز عن شيخه انه للمتوسط وان الذي للقريب يا وهو حرف للجماعة وعذار الرجل شعره النابت

في موضع العذار واراد الساري بالنصب على انه صفة لعذاره الا انه سكنه للضرورة

وتوقفا امر من توقف يتوقف واصله توقفن قلبت النون الخفيفة الفا قوله كنا معا امس في

بوس نكابده اه اراد بالامس الزمان القريب للحقيقة والبوس الشدة والمكابدة و

المقاساة وقذا العين الخبث الذي يقع فيه حال الوجع قوله جرعوا الينا اه العوالي

جمع عالية الرمح وهي ما دخل منه في السنان الى ثلثه والسوابق الخيل قوله اولى

المعشر غلطوا امو ابن جلا اي ابن جلا وضح امره واشتهر وطلاع الثنايا اي ركاب

صعاب الامور وهذا كلمة تهكم والثنايا جمع ثنية وهي طريق العقبة قوله انلني بالذي

استقرضت اه انلني اعطني والباء في بالذي للبدل اي بدل الذي استقرضته

والمعشر الجماعة وضمير شاهدوه راجع الى الاستقراض المدلول عليه باستقرضنا

او الى الذي في بالذي في قوله عنت اي خضعت وذلت جملة معترضة بين اسم ان وخبرها

اتق المشبهات اه اراد بالمشبهات بسكون الشين وكسر الباء الاشياء التي

تشتبه بالحلال ولا يقطع بحلها وحرمتها من اشبهت فلانا قوله كقول بعض المغاربة جمع المغاربة

مغربي وهنا الجمع عوض عن ياء النسبة قوله على اصاغره متعلق بالتوهم والضمير

المجرور عائد الى الانسان والاضافة لادنى التباس والمراد باصاغره متعلقوه الذين

يكونون



يكونون تحت يده محتاجين اليه ومن زعم ان قوله على اصاغره حال مما لا يخطر بقلبه على معنى صدق

ما يخطر من ضيق التوهم كائنا على اصاغر التوهم فقد ركب شططا قوله لحقنا باخراهم وقد حوم الهوا

اى حوم الهوا قلوبا اى جعلها دائرة حول الحبيب وطر القلوب ما يتخالج فيها من الخواطر والوقع

بالتشديد جمع واقع كركع جمع راكع اى والحال ان تلك الطيور ساكنة والمراد بالشمس الاولى

الشمس الحقيقي ادعاء والراغم الذليل واصله لصوق الانف بالرغام وهو التراب وذلة

الليل المجي الشمس والحذر الهودج واخنا بمعنى خلع والصبغ اللون والمراد بانطواء الثوب

المجزع خفاء الكواكب والحلام جمع حلم بالضم وهو ما يراه النايم فى نومه قوله والنار عطف

على الرمضا او عطف على عمرو كما ذكره فى المختصر فتكون ادوخبرهما معًا قوله وعمرو هو حباس

بن مره فيه سهو لان عمرو هو عمرو بن مره وحباس هو حباس بن مره فليس احدهما الاخر وقد

ذكر فى شرح مجمع الامثال ان حباس ركب فرسه واخذ رمحه وتبعه عمرو بن الحارث فلم يدركه

حتى طعن كليبا وقد صلبه ثم وقف عليه وقال ما حباس اغثنى بشربة من الماء فنزل اليه و

اجهز عليه وهذا صريح فيما قلت قوله وهى ان البسوس اسم امراة وهي البسوس بنت سعد التميمية

وكليب اسم شخص والعالية ما فوق نجد الى ارض تهامة والي ما وراء مكة وهى الحجاز والنسبة

اليها عالى ويقال ايضا علوي على غير قياس والمصاهرة الى قوم التزوج منهم والاصهار

اهل بيت المراة وانكرها اي لم يعرفها وشخب اى يسيل قوله وصاحت البسوس واذلاه و

اغربتاه وانشات تقول شعر لعمرك لو اصبحت فى دار معقل شعر لما ضيم سعد وهو جار لابياتي

ولكننى اصبحت فى دار غربة شعر متى يعد فيها الذيب يعدو على شاني شعر والعقر قتل الابل و

الفحل ذكر الابل واهدي اى اسكني من هدي يهدي والغرة الغفلة قوله فاجهزت عليه يعنى على

القتيل اى سرعت قتله ونشب الشر اي علق وتغلب وبكر قبيلتان قوله كانى سا ... ورثي اه



تنزاه المساورة المواثبة والطئيلة الحية الدقيقة والرقش جمع رقشا وهي الحية التي فيها

نقط سواد وبياض ناقع اي بالغ قوله انا البازيي المطل اه المطل المشرف من اطل علي اي

اشرف ونمير اسم قبيلة ولهذا انث الضمير العايد اليها وانتج له الشي اي قدره وانتصاب انتصاب

على التمييز قوله تميم بطرق اللوم اه وبعده اري الليل يجلوه النهار ولا اري خلال المخازي

تميم تجلت ولو ان برغوثا على ظهر نملة يكر على جمعي تميم لولت ولو جمعت عليا تميم جميعها

على ذرة معقولة لاستقلت ولو ان ام العنكبوت بنت لهم مظلتها يوم الندا

لاستظلت ذبحنا فسمينا فخل ذبيحنا وما ذبحت يوما تميم فسمت نكش

اه النكش الصوت من النكش وهو صوت الافعال من جلده لان فمه برش يصيح ويري

بري القلم بحته قوله برقع وجلال آه البرقع للدواب وشا الاعراب وكذلك البرقوع و

الجلال جمع جل قوله قفا نبك اه في قفا ثلثة اقوال احدها ان يكون خاطبه فيقين له

الثاني ان يكون خاطب رفيقاله واحدا وثني لان العرب تخاطب الواحد مخاطبة

الاثنين قال الله تعالى خاطبا لمالك القيا في جهنم والعلة في هذا ان اقل اعوان الرجل في ماله يون

وابله اثنا واقل الرفقة ثلاثة فجري كلام الرجل على ماكان قد الف من خطابه لصاحبه والبصر

نيكرون هذا لانه اذا خاطب الواحد مخاطبة الاثنين وقع الاشكال وذهب المبرد في

قوله تعالى القيا في جهنم الى انه ثناه للتوكيد اي الق الق وخالفه الزجاج وقال انه مخاطب

الملكين وكذلك قفا انما هو مخاطبة صاحبه والقول الثالث انه اراد قفن بالنون

فابدل الالف من النون واجرى الوصل مجري الوقف واكثر ما يكون هذا في الوقف و

السقط ما تسقط من الرمل وفيه ثلاث لغات سقط وسقط وسقط قوله كليني لهم

والناصب م
اي دعيني واتركيني والهم الحزن ناصب اي ذي نصب التعب فوصف الهم بالنصب مجاز

بلغ



اذا التعب لصاحب الهم دليلا فاسدا اى كاننا هوله وبطوء الكواكب فى السير كناية عن طول الليل

فراق ومن فارقت عن مدهم اه مطلع قصيدة مدح به كافور الاخشيدى الوى بمصر حين فارق

سيف الدولة والمتمم اى المقصود كافور فوادما مسه المدام اى لنا فواد ما نافته وهدام الخمر

وقوله مثل ما يهب اللئام كناية عن حصر العمر   وفى الغزل اه معادلة النسا محادثتهن

ومراودتهن وفى المثل اغزل من امرء القيس والاسم الغزل وقيل الغزل مدح الاعضاء

الظاهرة والمديح مدح الامور الباطنة   ويجب ان يحسب بالمدحة ما يتطير به روى

انه لما بنى المعتصم بالله قصرا بميدان بغداد وجلس فيه انشده اسحق الموصلى يا دار غيرك

البلى ومحاك يا ليت شعرى ما الذى ابلاك فتطير المعتصم بالله وامر بهدمه ودخل ابو

نواس على الفضل بن يحيى البرمكى وانشده اربع البلى ان الخشوع لبادى عليك وانى لم

اخنك ودادى فانزعج الفضل متطيرا بذلك وعاد مكره يحو الله ما يشاء فلما انتهى الى قوله

سلام على الدنيا اذا ما فقدتم بنى برمك من رائحين وغاد سمعتكم نظره وتمض فدخل دار

الحرم فلم يبق فى المجلس الا واستقبح ذلك من اختيار ابى نواس ودخل البحترى على ابى سعيد

الثغرى فانشده لك الويل بطا واحزه فقال له ابو سعيد بل الويل والحرب لك لا ام لك

ومما ينبغى ان يجتنبه الشعراء فى المدحة اساءة الادب فانه اذا احسن نظمه واساء فى ادبه

قطت الاساءة على الاحسان واستحق الهوان روى ان ابا النجم العجلى دخل على هشام بن عبد

الملك وكان احول فانشدا رجوزته التى تقول فيها الحمد لله الوهوب المجزل حتى بلغ

قوله والشمس قد صارت كعين الاحول فغضب هشام وامر بضربه وسجن ومن ذلك قول بعضهم

قد مدح زبيدة وهى تسمع ازبيد لست جعفر طوبى لزائرك المثاب يعطين ما رجليك

ما تعطى الالف من الرغاب فهم الخدم الحشم بضربه فقالت دعوه فانه لم يرد الا خيرا ولكنه



اخطاء في الصواب لانه سمع قولهم في الشعر شمالك الذي عن يمين غيرك وظهرك احسن من وجه
سوالك فظن ان الذي ذهب اليه من هذا القبيل اعطوه ما امل ونحوه على ما اهمل فعجب الناس
من حلمها وضياء فهمها وحسنها   وكقوله ابي الفرج اساوره آه وما بعد البيت المذكور فلا
تغرركم احسن اسامي فقولي مضحك والفعل مثل لفخر الدوله اعتبروا فاني اخذت الملك منه لسيف
بن ملك وقد كان استطال على السها ونظم جمهم في سلك ملك فلو شمس الضحى جاذبته يوما
فقال لها عنوان مثل ولو زهر النجوم انت نضاه باي تقول نصيت عنك فامسى بعد
ما فرغ البردا السير السر في ضيق وضنك اقاد به لو عاد يوما الى الدنيا تبسر واتوب
منك يقال فرعته فوى اي علوتهم بالشرف والجمال والضنك الضيق   السيف اصدق
انبا من الكتب النجوم وحد السيف جانبه الذي يباشر الضربه والحد الثاني يعني الحاجز
وقوله بيض الصفايح مبتدا خبر جمله من متونهن جلاء آه والصفايح صفيحه وهي السيف
العريض والمراد لسود الصحايف كتب التنجيم وباللعب والريب والشك قول المنجم اي
عمودته لا تفتح   فمن عرضت له شكاة الشكاة امر تشتكي منه وبعد البيت المذكور
لكنهم اهل الحفايظ والذي فهم لملمات الزمان خصوم فان مات منها فهم وعك علة
ففيها جراح بينها وكلوم الحفايظ جمع حفيظة وهي الغضب والحميه وملمات الزمان
مصائبه النازله والوعك مغث الحمى   نودعهم والبين آه البين الفراق والفليق
الجيش والجمع فيالق فهم الذين ادركوا الاسلام والشعراء على اربع طبقات الجاهليون الجاهليه
كامرء القيس وزهير وطرفه والمخضرمون الذين ادركوا الجاهليه والاسلام كحسان



ادركوا الجاهلية والاسلام كحسان ولبيد والمتقدمون من اهل الاسلام الذين نشأوا
بعد الصدر الاول من المسلمين كالفرزدق وجرير وذي الرمة وهولاء كلهم يستشهد بكلامهم
والمحدثون من اهل الاسلام الذين لم ينشأوا في الصدر الاول من المسلمين كالبحتري وابي الطيب
لا استشهاد بكلامهم الا ان يجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ولا وجه لهذا الجعل وان صدر عن
صاحب الكشاف في اثناء تفسير قوله تعا كلما اضاء لهم مشوا فيه واذا اظلم عليهم قاموا
ولان مبنى الرواية على الوثوق والضبط ومبنى القول على الدراية والاحاطة والاتفاق
في الاول لا يستلزم الاتفاق في الثاني فالقول بان ما يقوله بمنزلة نقل الحديث بالمعنى ليس
سديدا بل هو يعمل الراوي اشبه قوله لو راى الله ان في الشيب خيرا اه قد يقال لا ينبغي كون هذا
من الاقتضاب لان اول كلام يذكر الشيب ويحتمل ان يكون ابو سعيد مشيبا فيكون مناسبا
لاول الكلام واعترض على المص بان كلامه يدل ان ابا تمام من المخضرمين مع انه لم يدرك الجاهلية
واجيب بان مراده ان قضاب مذهب العرب والمخضرمين وهذا لا ينافي ان يسلكه الاسلاميون
ميثون ويتبعونه في ذلك ولنا اورد في بيت ابي تمام كقوله بقيت بقاء الدهر اه ومثله
في الفارسي طول وعرض خواستم اى نام را مصلحت نامه شكستم خامه را واعلم ان المص لم
يتعرض لذكر حسن المطلب ايضا وهو مما يتحسن رعايته في الكلام البليغ وقد فسره
بان يخرج المتكلم الى غرضه بعد الشروع في الكلام بتقديم وسيلة موصلة اليه كقوله تعا
اياك نعبد واياك نستعين فانه قدم الوسيلة التي هي العبادة على المطلوب الذي هو الاستعانة
لانه اسرع الى الظفر بمكا يفعل ذلك عند الحضور الى الملوك والكبار قوله لانك اذا نظرت
فواتح السور اه بيانه انك اذا نظرت الى فواتح السور جملتها ومفرداتها رايت من البلاغة و
التفنن وانواع الاشارة ما يقصر عنه وصف العباد قوله كالتحميدات المفتتح بها اوايل السور و

واغلم ان



وكالابتدا بالنداء في مثل يا ايها الناس يا ايها الذين امنوا فان مثل هذا الابتداء يوقظ للاصغاء اليه وكذا الابتداء بحروف التهجي نحو الم وحم فانه مما يبعث ويحرض على الاستماع اليه لانه تقرع السمع بشئ غريب واما خواتيم السور ففي غاية الحسن الانتهاء الى الدعا الذي ختم به سورة البقره والوصايا التي اشتمل عليها خاتمة ال عمران والفرايض في خاتمة سورة النساء والتبجيل والتعظيم الذي في خاتم سورة المايده والوعد والوعيد الذي في خاتمة سورة الانعام وغير ذلك وقد اعجز مصاقع البلغا واخرس شقاشق الفصحا فقال خطيب مصقع اي بليغ محمود بخطبته امامن صقع الديك اذا صاح واما من صقع بمعنى الجانب لانه ياخذ في كل جانب من الكلام واما من صقعه اذا ضرب صوقعته اي وسط راسه والشقاشق جمع شقشقة وهي شي كالرية يخرجها الفحل عن سكره يشبه تكلم الفصيح بصوت الفحل في تلك الحالة فيقال هذا شقشقته و خطيب ذو شقشقة قوله والتذكر للاحكام المذكورة في علمي المعاني والبيان ولم يتعرض للبديع لكونه خارجا عن البلاغة

والحمد لله رب العلمين
والصلوة والسلام
على اشرف المرسلين
محمد واله الطاهرين

وقع الفراغ من كتابته بعون الملك العليم
يوم الخميس من شهر جمادى
اواخر شهور سنة
وتسعين والف

كتبه العبد المذنب الخاطي
النحيف عطيه
الراجي غفران ربه المنان
بن عبد الرحمن بن ...
بن علي ...

